الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(مُقرَّر مادَّةِ النحو للصَّفِّ الثّالِث المُتوسِّط)

تأليف
القاضي بهاء الدِّين عبد الله بن عَقِيل العَقِيليّ
المُتوفَّى سَنة ٧٦٩ هـ رَحِمَهُ الله

عِنايَة الدّكتُور وليد باصمد
مُراجعة
الفريق العِلميّ بمعهد الحرمِ المكّيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تَصْدِيرُ

فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور

عبد الرحمــن بن عبد العــزيز السـديس

معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

الحمد لله الذي رفع أهل العلم درجات، وفضلهم باحتواء صدورهم آيات بينات، والصلاة والسلام على من ختم الله به الرسالات، وأيده بأعظم المعجزات، فأنار به دياجير الظلمات، وهدى به أهل العمى والضلالات، وعلى آله وصحبه ذوي الفضائل والمكرمات، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم تطوى فيه الأرض والسموات.

أما بعد:

فإن من نِعَمِ الله تعالى علينا في هذه البلاد المباركة، وجود صروح علمية تُعنى بتدريس العلوم الشرعية وما يخدمها من علوم العربية وغيرها، ويأتي في مقدمة هذه الصروح العلمية: معهد الحرم المكي الشريف الذي أسهم بفاعلية في نشر العلم الشرعي وتعليمه وتدريسه على مدار نصف قرن من الزمان أو يزيد، وقد ظهرت ثماره يانعة في خِرِّيجِيْهِ الذين انتشروا في الآفاق يحملون مشاعل الهداية، في جميع مناحي الحياة فكان منهم القاضي والمفتي والداعية والمعلم والمربي والخطيب والإمام والمؤلف والمحقق وغير ذلك.

ثمانيةٌ وخمسون عامًا من العطاء والبذل، وتعليم علوم الشريعة الغراء، تعاقبت عليه الأجيال جيلًا بعد جيل، وتخرجت منه طلبة العلم والمعرفة أفواجًا، فكان مشعل هداية ونبراس ضياء.

وقد كان المعهد خلال الفترة الماضية يعمل بحرص دؤوب على تحسين مخرجاته، ويبذل الغالي والنفيس في سبيل ذلك، ولا زالت عطاءاته تتجدد، وإنجازاته تتوالى بحمد الله، وما هذا المشروع الذي بين أيدينا إلا برهان صدق على ذلك.

فبتوفيق من الله وفضل تم إطلاق مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف، الذي يهدف في مرحلته هذه إلى طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف طبعة تصحيح ومقابلة بين أفضل الطبعات المتوفرة في المكتبات، وإخراجها في صورة مناسبة يتعانق فيها الجمال والإتقان، وتساهم بإذن الله في تحقيق هذه المناهج الأهدافَ التي وضعت من أجلها، وتعيش عصرها دون ذوبان.

وهذا الكتاب الذي بين يديك أخي القارئ قبس من نور هذا المشروع المبارك الذي نسأل الله أن يكلله بالنجاح، وأن يَعُمَّ نفعه، وأن يبارك في جهود العاملين فيه، وأن يجزيهم خير الجزاء.

وبهذه المناسبة فإني أشكر الله تعالى على ما يسر وأعان، ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى ولاة أمرنا في هذه البلاد المباركة، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين على ما يولون الحرمين الشريفين من اهتمام ورعاية، فأجزل الله لهم المثوبة وبارك في جهودهم وأعمالهم.

كما أشكر إدارة معهد الحرم المكي الشريف على المبادرات المتميزة التي يقدمونها، وأشكر أيضا الفريق العلمي الذي قام بهذا العمل وتحمل أعباءه، والشكر موصول لجميع منسوبي المعهد من معلمين وموظفين على مساهمتهم في نجاح مسيرة المعهد، سدد الله الخُطى، وبارك في الجهود، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

تقديم

إدارة معهد الحــرم الـمكي الشريف

الحمد لله الذي جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمنا، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا مزيدا.

أما بعد

فإن الله فضَّل البيت الحرام بفضائل، وخصه بخصائص وأحكام، فأودع فيه آيات بيِّنات شاهدة على مرِّ الزَّمان على مكانته، فكان منذ أقام خليل الرحمن قواعده، وأذَّن بالنَّاس بالحج استجابة لأمر خالقه سبحانه وتعالى، ملتقى الوفود القاصدة إلى فضل بارئها، المؤملة في الفوز برضاه، كما كان أيضا مشعلا يستضاء به، ومنارة هدى وهداية، فكانت أروقته ساحات لنشـر العلم على مر تاريخه، يهيئ الله لرعايته والعناية به من يصطفي من عباده جيلا بعد جيل، وهكذا حتى آلت مهمة العناية بمأرز الإيمان، وحرم خليل الرحمن إلى مملكة العلم والسُّنة المملكة العربية السعودية فقام جلالة المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود عليه رحمات رب البريَّة ومن بعده أبناؤه الكرام بواجب الرعاية بموئل الطهر والقداسة ، فكانوا بحرم الله أحفياء، فعملوا على تحقيق المقاصد التي أقيمت قواعده لتحقيقها في البشـرية؛ فاهتموا بتنظيم الحلقات العلمية بالمسجد الحرام، والعمل على استقطاب الكفاءات العلمية لنشـر العلم بين أروقته، فكان من أهم تلك المشاريع العلمية والمفاخر السامقة ذات الأثر في داخل البلاد وخارجها صدور قرار رقم (٢٧٩٦) عام ١٣٨٥هـ توجيهًا من جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إيذانًا بافتتاح

معهد بين أروقة الحرم بعد الاقتراح الذي تقدم به رئيس الإرشاد الديني آنذاك سماحة الوالد الشيخ عبد الله بن حميد رَحِمَهُ اللهُ، ليكون نواة لتدريس العلوم الشرعية على نمط التعليم الحديث، ومنذ ذلك الحين والمعهد بحمد الله يزداد توهجًا في سماء العلم والمعرفة، حتى أضحى معلمًا من المعالم الفاعلة في بلادنا المباركة التي يرى أثرها في كل ناحية من نواحيها، فرحمات الله وبركاته على من مات من قادة بلادنا المباركة، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خيرا، ووفق الباقين منهم لما فيه صلاح العباد والبلاد.

وفي هذا العهد عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود- حفظه الله- لا يزال معهد الحرم بفروعه وأقسامه يلقى مزيدًا من العناية والرعاية من لدن خادم الحرمين الشريفين إيمانًا منه وفقه الله بأهمية العلم الشرعي، ودوره في النهوض بالأمة، فنسأل الله أن يجزل له المثوبة ويجزيه خيرا على ما يقدمه للإسلام والمسلمين.

وإن من نِعَمِ الله الجليلة التي تذكر فتشكر أن هيأ لهذا المعهد المبارك جلة من أكابر علماء البلاد للإشراف على وضع مناهجه الدراسية، ورسم خطته العلمية، فساروا في رسم مقرراته على جادة تأصيلية واضحة، تحقق لطالبها التحصيل المعرفي والتأصيل العلمي، وتعزز في نفسه القيم الإسلامية والأخلاق الفاضلة، وتسير به على جادة معرفية منضبطة، وتجنبه -بعون الله- مسالك الغلو والانحراف، وتمضي به في طريق الوسطية والاعتدال، فرحمهم الله وجزاهم عن المعهد خير الجزاء.

ومنذ أمد والجهود في خدمة مقررات المعهد تتوالى ولم تتوقف بحمد الله، شارك في ذلك جمهرة من أهل العلم والفضل جزاهم الله خيرا وجعل سعيهم مشكورا.

وتتميما لتلك الجهود فقد دشن معالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور عبد الرحمن بن

عبد العزيز السديس وفقه الله المشروع الذي أطلقه معهد الحرم المكي الشريف باسم "**مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف**".

وقد قام الفريق العلمي بمعهد الحرم بحمد الله بما أُسند إليه وفق مراحل العمل التي رُسمت للمشروع، وإن من دواعي الفرح والسرور أن نضع بين يديك أخي الطالب ثمرة من ثمرات هذا المشروع، تتمثل في إعادة طباعة **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي،** في أربعة أجزاء أنيقة، تمثِّل **مقرر مادة النحو في الصف الثالث المتوسط والمرحلة الثانوية،** وقد قام فضيلة الشيخ الدكتور/ **وليد بن صالح باصمد** بالعناية بالكتاب، ومراجعة الطبعات السابقة له، وتصويب الأخطاء المطبعية، وتدعيمه بإضافات علمية وزيادات توضيحية تُسهم في تسهيل فهم مادة الكتاب بإذن الله تعالى، وسعيًا في تحقيق جودة الإنتاج قام الفريق العلمي بمعهد الحرم المكي الشريف بمراجعة عمل الدكتور جزاه الله خيرًا، وإضافة ما يرونه مناسبًا من التعليقات المفيدة، حتى يخرج في حلة تناسب مكانته العلمية(١).

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والشكر على توفيقه لإخراج هذا الكتاب في هذه الحُلّة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لقادة بلادنا المباركة: خادم الحرمين الشريفين

(١) جُلُّ التعليقات العلمية الموجودة في الكتاب مأخوذة من:

١. منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد اعتمدنا عليها -بتصرف فيها- في: ١- التعليق على الشواهد الشعرية؛ في توثيقها، وتفسير مفرداتها، وإعرابها، وبيان أوجه الاستشهاد بها. ٢- بعض الإضافات والاستدراكات العلمية.

٢. إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في كتاب شرح ابن عقيل، للدكتور رياض الخوام وفقه الله، وقد اعتمدنا عليه في إعراب النصوص الشرعية والآثار المستشهد بها وفي بيان أوجه الاستشهاد بها، مع تصرف فيها كبير.

٣. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان.

٤. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل.

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ووليِّ عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود على جهودهما المشهودة في خدمة الحرمين الشـريفين وقاصديهما من طلاب العلم ورُوَّاده.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمعالي الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي، على ما يلقاه المعهد من معاليه من رعاية واهتمام؛ فأسأل الله أن يجزيه الجزاء الأوفى، ويجعل ما يقدمه في خدمة الحرمين الشريفين من التجارة التي لا تبور.

والشكر موصول للفريق العلمي الذي قام بهذا العمل، ولكل من ساهم فيه بتصميم أو تنسيق أو مشورة، أسأل الله أن يجزل لهم المثوبة ويبارك فيهم وفي جهودهم.

وفي الختام: فلا يخلو عمل بشـري من نقص وخلل، فنرجو من قارئ هذه السطور أن يتحفنا بكل ما لديه من ملاحظات واقتراحات علمية أو فنية تساهم في تحقيق أهداف مشروع طباعة مقررات معهد الحرم المكي الشريف.

أسال الله أن يبارك في الجهود وأن يخلص النية وأن يصلح العمل وأن يعم به النفع، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

صالح بن دخيل ربه السلمي
مدير معهد الحرم المكي الشريف

ترجمة الناظم

ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه - مولده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيَّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة

والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

مكانتــه العلميــة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويٌّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتــه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

ترجمة الشارح

(ابن عقيل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم رَحِمَهُ اللَّهُ القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

كان رَحِمَهُ اللَّهُ جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.

- مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٣/٤٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٢/٤٧).

مقدمــة الألفيــة

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ	(١)	أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المُصْطَفَى	(٢)	وَآلِهِ المُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلَفِيَّهْ	(٣)	مَقَاصِدُ النَّحوِ بِهَا مَحوِيَّه
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ	(٤)	وَتَبْسُطُ البَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ
وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ	(٥)	فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[1]
وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا	(٦)	مُسْتَوجِبٌ ثَنَائِيَ الجَمِيلَا
وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ	(٧)	لِي ولَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

(١) ابن معطي: يحي بن عبد المعطي، أبو الحسين، زين الدين، الزواوي، النحوي والفقيه الحنفي. ولد سنة ٥٦٤هـ، كان أحد أئمة عصره في النحو واللغة، أقرأ العربية مدة بدمشق ثم بمصر.
توفي في شهر ذي القعدة من سنة ٦٢٨هـ بمصر. ينظر: وفيات الأعيان (١٩٧/٦).

الكلام وما يتألف منه

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمْ (٨) وَاسْمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمْ (٩) وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمْ

الكلامُ المصطلحُ عليهِ عندَ النُّحاةِ عبارةٌ عن "اللفظِ المفيدِ فائدةً يحسنُ السكوتُ عليهَا".

فاللفظُ: جنسٌ يشملُ الكلامَ، والكلمةَ، والكلمَ، ويشملُ المهملَ كـ(ديز) والمستعملَ كـ(عمرو). ومفيدٌ: أخرجَ المهمَل.

وفائدةٌ (يحسنُ السكوتُ عليها) أخرجَ الكلمةَ، وبعضَ الكلمِ ـ وهو مَا تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُن السكوتُ عليهِ ـ نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتركبُ الكلامُ إلَّا من اسمينِ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أوْ من فعلٍ واسمٍ كـ(قَامَ زَيْدٌ)، وكقولِ المصنفِ (اسْتَقِمْ)؛ فإنَّه كلامٌ مركبٌ من فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مستترٍ، والتقديرُ: استقمْ أنتَ، فاستغنَى بالمثالِ عن أنْ يقولَ (فائدةٌ يحسنُ السكوتُ عليها) فكأنَّه قالَ: "الكلامُ: هوَ اللفظُ المفيدُ فائدةً كفائدةِ استقمْ".

وإنَّما قالَ المصنفُ (كلامنَا) ليعلمَ أنَّ التعريفَ إنَّما هو للكلامِ في اصطلاحِ النحويينَ، لا في اصطلاحِ اللغويينَ، وهوَ في اللغةِ: اسمٌ لكلِ مَا يُتَكلَّم بهِ، مفيدًا كانَ أوْ غيرَ مفيدٍ.

والكَلِمُ: اسمُ جنسٍ[١] واحدهُ كلمةٌ، وهي: إمَّا اسمٌ، وإمَّا فعلٌ، وإمَّا حرفٌ؛ لأنَّها إنْ دلَّتْ على معنى في نفسهَا غيرَ مقترنةٍ بزمانٍ فهي الاسمُ. وإن اقترنتْ بزمانٍ فهي الفعلُ. وإنْ لمْ تدلَّ على معنىً في نفسهَا ـ بل في غيرهَا ـ فهي الحرفُ.

والكَلِمُ: مَا تركَّب من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر، كقولكَ: إنْ قامَ زيدٌ.

والكلمةُ: هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ؛ فقولنَا (الموضوعُ لمعنًى) أخرجَ المهملَ كـ(ديز)، وقولنَا (مفرد) أخرجَ الكلامَ، فإنَّه موضوعٌ لمعنى غير مفردٍ.

ثمَّ ذكرَ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ القولَ يعمُّ الجميعَ، والمرادُ أنَّه يقعُ على الكلامِ أنَّه قولٌ، ويقعُ أيضًا على الكلِمِ والكلمةِ أنَّه قولٌ، وزعمَ بعضهم أنَّ الأصلَ استعمالهُ في المفردِ.

ثمَّ ذكرَ المصنفُ أنَّ الكلمةَ قدْ يُقصدُ بها الكلامُ، كقولهم في (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ: كلمةِ الإخلاصِ).

وقدْ يجتمعُ الكلامُ والكلمُ في الصِّدقِ، وقدْ ينفردُ أحدهمَا.

فمثالُ اجتماعهما (قَدْ قَامَ زَيْدٌ) فإنَّه كلامٌ؛ لإفادتهِ معْنىً يحسنُ السكوتُ عليهِ، وكَلِمٌ؛ لأنَّه مركبٌ من ثلاثِ كلماتٍ. ومثالُ انفرادِ الكَلِم (إنْ قَامَ زَيْدٌ)[٢]. ومثالُ انفرادِ الكلامِ (زَيْدٌ قَائِمٌ)[٣].

---

(١) **اسم الجنس على نوعين: أحدهما**: يقال له: اسم جنس جمعي. والثاني: يقال له: اسم جنس إفرادي؛ **فأما اسم الجنس الجمعي**: فهو "ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء"، كـ(بقرة وبقر وشجرة وشجر)، ومنه (كلم وكلمة)، وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء، كزنج وزنجي، وروم ورومي.
فأما اسم الجنس الإفرادي: فهو "ما يصدق على الكثير والقليل واللفظ واحد" كـ(ماء وذهب وخل وزيت).

(٢) لم يكن هذا المثال ونحوه كلامًا؛ لأنه لا يفيد معنىً يحسن السكوت عليه.

(٣) لم يكن هذا المثال ونحوه كلِمًا؛ لأنه ليس مؤلفًا من ثلاث كلمات.

بِـــالجَرِّ والتَّنْـــوِينِ وَالنِّـــدَا وَأَلْ (١٠) وَمُســـنَدٍ لِلاسْـــم تَمْيِـــيزٌ حَصَـــلْ

ذكرَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في هذَا البيتِ علاماتِ الاسمِ.

فمنها الجرُّ: وهو يشملُ الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ، نحو (مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الفَاضِلِ)؛ فـ(الغلام): مجرورٌ بالحرفِ، و(زيد): مجرورٌ بالإضافةِ، و(الفاضل): مجرورٌ بالتبعيةِ، وهو أشملُ من قولِ غيرِهِ (بحرفِ الجرِّ)؛ لأنَّ هذا لا يتناولُ الجرَّ بالإضـافةِ، ولا الجرَّ بالتبعيةِ.

ومنها التنوينُ: وهو على أربعةِ أقسامٍ[(١)]:

- تنوينُ التَّمْكينِ: وهو اللاحقُ للأسماءِ المعْرَبةِ، كـ(زَيْدٍ، ورَجُلٍ) إلا جَمْعَ المؤنَّثِ السَّالمِ، نحو (مُسْلِماتٍ) وإلا نحو (جَوارٍ، وغَواشٍ) وسيأتي حكمهما.
- وتنوينُ التَّنكيرِ: وهو اللَّاحقُ للأسماءِ المبْنيَّةِ فَرقًا بين معْرِفَتِها ونَكِرَتها، نحـو (مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخرَ).
- وتنوينُ المقَابَلةِ: وهو اللَّاحقُ لجمْعِ المؤنَّثِ السَّـالمِ، نحـو (مُسْـلِمَاتٍ)؛ فإنَّـه في مُقابَلةِ النُّونِ في جمْعِ المذَّكرِ السَّالمِ كـ(مُسْلِمِينَ).
- وتنوينُ العِوَضِ: وهو على ثلاثةِ أقسامٍ:

◈ عِوَضٌ عن جملةٍ: وهو الَّذي يلحقُ (إذْ) عوضًا عن جملةٍ تكونُ بعدهَا، كقولهِ تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤][(٢)] أي: حينَ إذْ بَلَغَتِ الرُّوحُ

---

(١) في نسخة "وهو أقسام" بدون ذكر العدد، والمراد - على ذكر العدد - أن المختص بالاسم أربعة أقسام.

(٢) **الإعراب:** (وأنتم): الواو: واو الحال. (أنتم): ضمير منفصل مبتدأ. (حينئذ): حين: ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل تنظرون، وحين: مضاف، وإذ ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون، وحُرِّكَ بالكسر لالتقاء الساكنين. (تنظرون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. والواو: ضمير في محل رفع فاعله. والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ أنتم، والجملة الإسمية المكونة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل (بلغت) في الآية قبلها.

الحلْقُومَ، فحذفَ (بَلَغَتْ الرُّوحُ الحلْقُومَ) وأتَى بالتنوينِ عوضًا عنهُ.

- وقسمٌ يكونُ عوضًا عن اسمٍ، وهو اللاحقُ لـ (كل) عوضًا عما تضافُ إليه، نحو (كُلٌّ قَائِمٌ) أي (كُلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ) فحذفَ (إنسان) وأتى بالتنوينِ عوضًا عنه.
- وقسمٌ يكونُ عوضًا عن حرفٍ، وهو اللَّاحقُ لـ (جَوَارٍ، وغَوَاشٍ) ونحوهما رفعًا وجرًا، نحو (هَؤُلَاءِ جَوارٍ، ومَرَرْتُ بجوارٍ)؛ فحُذِفَت الياءُ وأُتِـي بالتنوين عوضًا عنها.

◄ وتنوينُ التَّرنُّمِ[١]، وهو الَّذي يلحقُ القَوافي المطْلَقَةَ بحرف عِلَّة؛ كقوله:

١- أَقِلِّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ   وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[٢]

(١) هذا النوع الخامسُ، وقد ذكره وما بعده استطرادًا.

(٢) ١- هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: (أقلي) أراد منه في هذا البيت معنى اتركي، والعرب تستعمل القلَّة في معنى النفي بتة، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلا. (اللوم) العذل والتعنيف. (عاذل) اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و(العتاب) التقريع على فعل شئ أو تركه.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين: من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

الإعراب: (أقلي) فعل أمر - من الإقلال - مسند للياء التي لمخاطبة الواحدة مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل، مبني على السكون في محل رفع. (اللوم) مفعول به لـ(أقلي). (عاذل) منادى مرخم حذفت منه ياء النداء، مبني على ضم الحرف المحذوف في محل نصب، وأصله يا عاذلة. (والعتابا) الواو عاطفة، العتابا: معطوف على اللوم. (وقولي) فعل أمر، والياء فاعله. (إن) حرف شرط (أصبت) فعل ماض فعل الشرط، وتاء المتكلم أو المخاطبة فاعله. وهذا اللفظ يروى بضم الياء على أنها للمتكلم، وبكسرها على أنها للمخاطبة (لقد أصابن) جملة في محل نصب مقول القول، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: إن أصبت فقولي لقد أصابن، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين القول ومقوله.

الشاهد فيه: قوله: (والعتابن، وأصابن) حيث دخلهما في الإنشاد تنوين الترنم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الاطلاق، والقافية التي آخرها حرف علة تسمى مطلقة.

فجيء بالتنوينِ بدلًا من الألف لأجلِ التَّرنمِ؛ وكقوله:

٢- أَزِفَ التَّرحُّـــلُ غَـــيْرَ أنَّ رِكَابَنَـــا لــمَّا تَــزُلْ بِرِحَالِنَـا وكَـأنْ قَـدِنْ[١]

◂ **والتنوينُ الغَالي** -وأثبتَه الأخفشُ- وهو الَّذي يلْحقُ القَوافي الـمُقيَّدة، كقوله:

٣- وَقَـــاتِمِ الأَعْمَـــاقِ خَـــاوِي الـمُخْـتَرَقْنْ[٢]

---

(١) ٢- هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، والحَكَم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان ابن المنذر، ومطلعها:

أَمِـــنْ آلِ مَيَّـــةَ رَائِـــحٌ أو مُغْتَـــدِي عَجْـــلَانَ ذَا زَادٍ وَغَـــيْرَ مُـــزَوَّدِ؟

اللغة: (رائح) اسم فاعل من راح يروح رواحا إذا سار في وقت العشي. (مغتدي) اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي إذا سار في وقت الغداة - وهي من الصبح إلى طلوع الشمس-، وأراد بالزاد في قوله (عجلان ذا زاد) ما كان من تسليم مية عليه أوردها تحيَّته (أزف) دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى (أفد) وهو بوزنه ومعناه. (الترحل) الارتحال. (تزل) - مضموم الزاي - مضارع زال، وأصله تزول؛ فحذفت الواو - عند الجزم - للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقا أحبابك اليوم مع العشي- أو غدا مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود. ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: (أزف) فعل ماض. (الترحل) فاعل. (غير) نصب على الاستثناء. (أن) حرف توكيد ونصب (ركابنا) ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه. (لما) حرف نفي وجزم. (تزل) فعل مضارع مجزوم بلما. (برحالنا) برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و(نا) مضاف إليه. (كأن) حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها: (وكأن قد زالت) فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو (قد).

الشاهد فيه: دخول التنوين الذي للترنم على الحرف وهو (قد)، فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجئ مع غيره.

(٢) ٣- هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرُّجّاز المشهورين، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُشْتَبِـهِ الأَعْـلَامِ لَمَّـاعِ الخَفَقْنْ

اللغة: (القاتم) كالأقتم: الذي تعلوه القتمة، وهي لون فيه غبرة وحمرة. و(أعماق) جمع عمق - بفتح العين، وتضم - وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و(الخاوي) الخالي. و(المخترق) مهب الرياح، وهو اسم مكان من =

وظاهرُ كلامِ المصنف أنَّ التنوينَ كُلَّه من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الَّذي يختصُّ به الاسم إنَّما هو تنوينُ التَّمْكين والتَّنكِير والمقَابَلة والعِوض، وأمَّا تنوينُ التَّرنُّم والغَالي فيكونانِ في الاسم والفعل والحرف[1].

ومن خواصِّ الاسمِ: النِّداء، نحو (يا زَيــدُ)، **والألــفِ والــلامِ**[2]، نحــو (الرَّجُــل)، والإسنادِ إليهِ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ).

فمعنى البيت: حصلَ للاسم تمييزٌ عن الفعلِ والحرفِ: بالجرِّ، والتنوينِ، والنِّداءِ، والألفِ واللام، والإسنادِ إليه: أي الإخبارِ عنهُ.

= قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومرَّ فيها. و(الأعلام) علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتـداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعا. و(الخفق) اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهـار كأنـه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها؛ لشدة التباسها وخفائها قد أَعْمَلْتُ فيهـا نـاقتي وسرت فيها. **يريد**: أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة بمسالك الصحراء.

الإعراب: (وقاتم) الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع مـن ظهورهـا اشـتغال المحـل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف. و(الأعماق) مضاف إليه. (خاوي) صـفة لقـاتم، وخـاوي مضـاف. و(المخترق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسَكَّنَه لأجل الوقف. وخبر المبتدأ جملةٌ مـن فعـلٍ مـاضٍ وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَنَشَّطَـــــتْهُ كُــــلُّ مِغْــــلَاةِ الْوَهَــــــــقْ

الشاهد فيه: قوله (المخترق والخفقن) حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهمـا بـأل، ولـو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل. وإذا كان آخر الكلمـة الـتي في آخـر البيـت حرفـاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ (قافية مقيدة).

(١) هذا الاعتراض لا يرد على الناظم؛ لأن تسمية نون الترنم والنون التي تلحق القوافي المطلقـة تنوينًـا إنمـا هي تسمية مجازية، وليست من الحقيقة التي وضع لها لفظ التنوين، فأنت لو أطلقـت لفـظ التنـوين على المعنـى الحقيقي الذي وضع له لم يشملهما، والأصل أن يحمل اللفظ على معناه الحقيقي، ولذلك نرى أنـه لا غبـار على كلام الناظم.

(٢) المراد من قول الناظم (أل) التي للتعريف نحو (الرجـل)، أو الزائـدة نحـو (الحـارث والعبـاس)، لا الموصـولة لأنها تدخل على الأفعال المضارعة عنـد النـاظم، ولا الاسـتفهامية لدخولهـا على المـاضي نحـو (أل فعلـت)، بمعنى: (هل فعلت)؟

واستعملَ المصنفُ (أَلْ) مكانَ الألفِ واللامِ، وقدْ وقعَ ذلكَ في عبارةِ بعضِ المتقدمينَ -وهو الخليلُ- واستعملَ المصنفُ (مُسْنَد) مكانَ (الإِسْنَاد لَه).

بِتَـا فَعَـلْتَ وَأَتَـتْ وَيَـا افْعَـلِي (١١) وَنُـونِ أَقْبِلَـنَّ فِعْـلٌ يَنْجَـلِي

ثمَّ ذكرَ المصنفُ أنَّ الفعلَ يمتازُ عن الاسمِ والحرفِ بتاءِ (فَعَلْتُ)، والمرادُ بهَا تاءُ الفاعلِ، وهي المضمومةُ للمتكلمِ، نحو (فَعَلْتُ). والمفتوحةُ للمخاطبِ، نحو (تَبَارَكْتَ). والمكسورةُ للمخاطبةِ، نحو (فَعَلْتِ).

ويمتازُ أيضًا بتاءِ (أَتَتْ) والمرادُ بها تاءُ التأنيثِ الساكنةِ، نحو (نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ) فاحترزنَا بالساكنةِ عن اللاحقةِ للأسماءِ، فإنَّها تكون متحركةً بحركةِ الإعرابِ، نحو (هَذِهِ مُسْلِمَةٌ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَةً، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَةٍ). ومن اللاحقةِ للحرفِ، نحو (لَاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ)، وأمَّا تسكينهَا معَ رُبَّ وثُمَّ فقليلٌ، نحو (رُبَّتْ وثُمَّتْ).

ويمتازُ أيضًا بياءِ (افْعَلِي)، والمرادُ بهَا ياءَ الفاعلةِ، وتلحقُ فعلَ الأمرِ، نحو (اضْرِبِي). والفعلَ المضارعَ، نحو (تَضْرِبِين). ولا تلحقُ الماضي.

وإنَّما قالَ المصنفُ: (يَا افْعَلِي) ولمْ يقلْ: (يَاءَ الضَّمِيرِ)؛ لأنَّ هذهِ تدخلُ فيها ياءُ المتكلمِ، وهي لَا تختصُّ بالفعلِ، بلْ تكونُ فيه نحو (أَكْرَمَنِي)، وفي الاسمِ نحو (غُلَامِي)، وفي الحرفِ نحو (إِنِّي)، بخلافِ ياءِ (افْعَلِي) فإنَّ المرادَ بهَا ياءُ الفاعلةِ علَى مَا تقدَّم، وهي لا تكونُ إلَّا في الفعلِ.

ومما يميزُ الفعلَ نُونُ (أَقْبِلَنَّ) والمرادُ بها **نونُ التوكيدِ**: خفيفةً كانتْ، أو ثقيلةً، فالخفيفةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥](١) والثقيلةُ نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ﴾ [الأعراف: ٨٨](٢).

فمعنى البيتِ: ينجلي الفعلُ بتاءِ الفاعلِ، وتاءِ التأنيثِ السَّاكنةِ، وياءِ الفاعلةِ، ونونِ التوكيدِ.

(١) **الإعراب:** لنسفعا: اللام: واقعة في جواب القسم. نسفعا: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. والنون المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن. والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. بالناصية: جار ومجرور متعلقان بالفعل نسفعن.

وجه الاستدلال: أن نون التوكيد الخفيفة المبدلة هنا ألفًا من علامات الأفعال، فقوله: (لنسفعا)، فعل مضارع، وإنما رسمت هنا ألفا؛ لأن القراء جميعهم وقفوا عليها بالألف.

فائدة: نون التوكيد الثقيلة والخفيفة، من حروف المعاني، والمراد بهما التأكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلة الخاصة، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها؛ لأنها تخرج الفعل من الإعراب إلى البناء، وتأثيراً في معناها؛ لأنها تخلص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال معًا؛ لذلك لما كان فعل الأمر مستقبلًا أكد بلا شرط، أما المضارع فإن كان للحال لم يجز توكيده؛ لئلا يقع التناقض، أما الماضي فلا يؤكد ألبتة أيضا وما ورد من ذلك يؤول.

(٢) **الإعراب:** (لنخرجنك): اللام: واقعة في جواب القسم، نخرجنك: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (يا شعيب): يا: حرف نداء، شعيب: منادى مبني على الضم في محل نصب.

وجه الاستدلال: أن نون التوكيد الثقيلة من علامات الأفعال، فقوله: (لنخرجنك) فعل مضارع.

سِوَاهُمَـا الحَـرْفُ كَهَـلْ وفِي وَلَـمْ (١٢) فِعْـلٌ مُضَـارِعٌ يَـلِي لَـمْ كَيَشَـمْ

وَمَـاضِيَ الأَفْعَـالِ بالتَّـا مِـزْ وَسِـمْ (١٣) بِالنُّونِ[١] فِعْلَ الأَمْـرِ إِنْ أَمْـرٌ فُهِـمْ

يشيرُ إلى أنَّ الحرفَ يمتازُ عن الاسمِ والفعلِ بخُلُوِّهِ عن علاماتِ الأسماءِ، وعلاماتِ الأفعالِ، ثمَّ مَثَّل بـ (هَلْ وفِي ولمْ) مُنَبِّهًا على أنَّ الحرفَ ينقسمُ إلى قسمينِ: مختصٍّ، وغيرِ مختصٍّ.

فأشارَ بـ(هَلْ) إلى غيرِ المختصِّ: وهو الَّذي يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ، نحو (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ) (وهَلْ قَامَ زَيْدٌ). وأشارَ بـ(فِي، ولمْ) إلى المختصِّ، وهو قسمانِ: مختصٌّ بالأسماءِ كـ(فِي)، نحو (زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، ومختصٌّ بالأفعالِ كـ(لمْ)، نحو (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

ثمَّ شرعَ في تبيينِ أنَّ الفعلَ ينْقسمُ إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمرٍ؛ فجعلَ علامةَ المضارعِ صحةَ دخولِ (لم) عليهِ، كقولك في (يَشَمُّ: لَمْ يَشَمْ) وفي (يَضْرِبُ:لم يَضْرِبْ)، وإليه أشارَ بقولهِ (فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ).

ثمَّ أشارَ إلى مَا يميزُ الفعلَ الماضي بقوله (وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ) أي: مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتَّاء، والمراد بها تاء الفاعلِ وتَاء التأنيثِ السَّاكنة، وكلٌّ منهما لا يدخلُ إلَّا علَى ماضي اللفظِ، نحو (تَبَارَكْتَ يَا ذَا الجَلالِ والإِكْرَام)، و(نِعْمَتِ المرْأَةُ هِنْدٌ)، و(بِئْسَتِ المرْأَةُ دَعْدٌ).

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمرِ: قبولُ نونِ التوكيدِ، والدلالة على الأمرِ بصيغتهِ، نحو (اضْرِبَن، واخْرُجَن)[٢].

(١) المراد بالنون هنا: نون التوكيد لا نون النسوة لعدم اختصاصها بالفعل؛ فهي في الأفعال: أسماءٌ، وفي الأسماء: علامةٌ على جمع النسوة نحو (أنتُنّ).

(٢) علامة فعل الأمر مجموع شيئين:

أ- إفهام معنى الطلب. ب- قبول نون التوكيد.

فإنْ دلَّتِ الكَلِمةُ عَلَى الأمرِ ولم تقبلْ نونَ التوكيدِ فهي اسمُ فِعلٍ[١]، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالأَمْـرُ إِنْ لَـمْ يَـكُ لِلنُّـونِ مَحَــلْ ﴿١٤﴾ فِيـهِ هُـو اسْـمٌ نَحْـوُ صَـهْ وَحَيَّهَـلْ

فـ"صهْ" وحيهلْ: اسمانِ -وإنْ دلَّا على الأمرِ[٢]- لعدمِ قبولهما نونَ التوكيدِ، فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ.

وإنْ كانتْ (صَهْ) بمعنَى: اسكتْ، و(حَيَّهَلْ) بمعنى: أقبلْ، فالفارقُ بينهما قبولُ نونِ التوكيدِ وعدمُهُ، نحو (اسْكُتَنَّ، وأَقْبِلَنَّ)، ولا يجوزُ ذلكَ في (صَهْ، وَحَيَّهَل).

---

(١) وكذا إذا دلت الكلمة على معنى الفعل المضارع ولم تقبل علامته - وهي (لم) - فإنها تكون اسم فعل مضارع، نحو (أوه وأف)، بمعنى أتوجع وأتضجر. وإن دلت الكلمة على معنى الفعل الماضي وامتنع قبولها علامته امتناعاً راجعاً إلى ذات الكلمة؛ فإنها تكون اسم فعل ماض، نحو (هيهات وشتان) بمعنى: بعد وافترق، فإن كان امتناع قبول الكلمة الدالة على الماضي لا يرجع إلى ذات الكلمة كما في فعل التعجب، نحو (ما أحسن السماء) وكما في (حبذا الاجتهاد) فإن ذلك لا يمنع من كون الكلمة فعلاً.

(٢) لكل فعلٍ علامةٌ يعرف بها ومعنى يدل عليه، فمعنى الماضي هو حصول الحدث في الزمن المتقدم، ومعنى المضارع حصول الحدث في الحال أو الاستقبال، ومعنى الأمر الدلالة على الطلب؛ وعليه فإن المعاني لا تستخدم ضابطاً في الأفعال، وإن أي كلمة قبلت المعنى ولم تقبل العلامة لأي فعل منها فهي اسم فعلٍ لذلك الفعل.

واعترض على المصنف بأن الأولى في هذا البيت أن يعمم، فيقول: إن كان فعل لم يقبل علامته فهو اسم فعل منه، بدل أن يخص فعل الأمر بذلك، ولكن لعله خصه لكثرة مجيئه من فعل الأمر وقلة مجيئه من الماضي والمضارع.

وقد نظم بعضهم استدراكًا على الناظم:

وما يكن منها لذي غير محل فاسم كهيهات ووي وحيهل

أي ما يكن من هذه العلامات غير قابل لهذه الأفعال فهو اسم نحو (هيات) اسم فعل ماضي و(وي) اسم فعل مضارع و(حيهل) اسم فعل الأمر.

المُعْرَبُ والمَبْنِي

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي (١٥) لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

- أحدهما: المعربُ: وهو ما سَلِمَ من شَبَهِ الحروف.
- والثاني: المبني: وهو ما أشْبَهَ الحروف، وهو المعني بقوله (لشبه من الحروف مدني) أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف؛ فعلة البناء منحصرة عند المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في شبهِ الحرفِ، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبهِ في البيتين اللذين بعد هذا البيتِ، وهذا قريبٌ من مذهبِ أبي علي الفارسي حيثُ جعلَ البِنَاء منحصرًا في شبه الحرف أو ما تضمَّنَ معناه، وقد نصَّ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ على أنَّ علَّة البناءِ كُلها ترجعُ إلى شبه الحرفِ، وممن ذكره ابنُ أبي الرَّبيع:

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا (١٦) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفعْل (١٧) تَأَثُّرٍ وَكَافْتِقَارٍ[1] أُصِّلَا

---

(١) المراد به: الافتقار إلى الجمل نحو (الموصولات وحيث و إذ و إذا)، أما الافتقار إلى المفرد كـ(سبحان وعند) ونحوهما فإنه لا يقتضي البناء. وكذلك إذا كان الافتقار غير متأصل بل عارضًا كما في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فأضيف اليوم إلى الجملة ولكن الإضافة عارضة فلا تستلزم البناء. وأخذ اشتراط الافتقار إلى الجملة من جعل تنوينِ (افتقارٍ) في النظم للتعظيم.

ذكر في هذين البيتين وُجُوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

(فـالأول) شَبَهُهُ له في الوضع، كأن يكون الاسـمُ موضـوعًا على حـرفٍ واحـدٍ، كالتَّاء في (ضَرَبْتُ)، أو على حرفين كـ(نا) في (أَكْرَمَنَـا)، وإلى ذلـك أشـارَ بقـوله (فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا) فالتَّاء في جئتنا اسمٌ؛ لأنَّه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرف في الوضْع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك (نا) اسم؛ لأنَّها مفعول، وهو مبنيٌّ، لشبهه بالحرفِ في الوضع في كونهِ على حرفَين[1].

(والثَّاني) شَبَه الاسم له في المعنى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشَبَه حرفًا موجودًا.

والثَّاني: ما أشَبَه حرفًا غيرَ موجودٍ.

فمثـال الأول (مـتى) فإنَّهـا مبنيـةٌ لشَـبَهِهَا الحـرفَ في المعـنى؛ فإنَّهـا تسـتعملُ للاستفهامِ، نحو (مَتَى تَقُومُ؟). وللشرط، نحو (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) وفي الحـالتين هي مشـبهة لحرف موجود؛ لأنَّها في الاستفهامِ كالهمْزَة، وفي الشَّرطِ كإنْ.

ومثال الثاني (هنا) فإنَّها مبنيةٌ لشبهها حرفًا كان ينبغي أنْ يُوضَـعَ فلـمْ يُوضـعْ؛ وذلك لأن الإشارةَ معنى من المعاني، فحقُّها أنْ يوضعَ لهـا حـرفٌ يـدلُّ عليهـا، كمـا وضعوا للنَّفي (ما) وللنَّهي (لا) وللتمنِّي (ليت) وللترجِّي (لعل) ونحـو ذلـك؛ فبنيـتْ

---

(١) الأصل في وضع الحرف أن يكون على حرفِ هجاءٍ واحد؛ كباء الجر ولامه وكافه وفاء العطـف وواوه وألـف الاستفهام وما شاكل ذلك، أو على حرفي هجاء ثانيهما لين كلا وما النافيتين.
والأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا كما لا يحصى من الأسماء.
فما زاد من حروف المعاني على حرفين من حروف الهجاء مثل (إن وليت وإلا وثم ولعل ولكن) فهو خارج عن الأصل في نوعه، **وما نقص** من الأسماء عن ثلاثة أحرف كـ(تاء الفاعل ونا وأكثر الضمائر) فهو خـارج عن الأصل في نوعه.
وما خرج من الحروف عن الأصل في نوعه قد أشبه الأسماء، وما خرج من الأسماء عن الأصل في نوعه أشبه الحروف، وكلا الشبهين راجع إلى الوضع.

أسماءُ الإشارةِ لشبهها في المعنى حرفًا مقدرًا .

(والثَّالـث) شبههُ له في النِّيابةِ عن الفعلِ[١] وعدمِ التَّأثرِ بالعاملِ، وذلك كأسماءِ الأفعال، نحو (دَرَاكِ زَيْدًا)؛ فَدَرَاكِ: مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرفِ في كونـه يَعْمـلُ ولا يَعْمَـلُ فيه غيرُه كما أنَّ الحرفَ كذلك.

واحترزَ بقوله: (بِلَا تَأَثُّر) عمَّا ناب عن الفعل وهو متأثرٌ بالعاملِ، نحو (ضَرْبًا زَيْدًا) فإنه نائب مناب (اضرب) وليسَ بمبنيٍّ؛ لتأثره بالعامل، فإنَّه منصوبٌ بالفعلِ المحذوفِ، بخلاف (دَرَاكِ) فإنه وإن كان نائبًا عن (أَدْرِك) فليس متأثرًا بالعاملِ.

وحاصلُ ما ذكره المصنِّفُ أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ وأسماءَ الأفعالِ اشتركا في النِّيابةِ منابَ الفعلِ، لكن المصدر متأثرٌ بالعاملِ؛ فأُعْرِبَ لعدمِ مشابهته الحرفَ، وأسماءُ الأفعالِ غير متأثرةٍ بالعاملِ؛ فبنيتْ لمشابهتِها الحرفَ في أنَّها نائبة عن الفعلِ وغيرُ متأثرةٍ به.

وهذا الَّذي ذكرَه المصنِّفُ مبنيٌّ على أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها من الإعرابِ والمسألةُ خلافيةٌ، وسنذكرُ ذلك في بابِ أسماءِ الأفعالِ.

(والرَّابع) شَبَه الحرفِ في الافتقارِ اللازمِ، وإليه أشارَ بقـوله: (وكَافْتِقَـارٍ أُصِّـلَا) وذلك كالأسماءِ الموصولةِ، نحـو (الَّذي) فإنَّهـا مفتقـرةٌ في سـائرِ أحوالهـا إلى الصـلةِ، فأشبهت الحرفَ في ملازمةِ الافتقارِ؛ فبُنِيَتْ.

وحاصلُ البيتين: أنَّ البناءَ يكونُ في ستةِ أبوابٍ: المضمرات، وأسماء الشـرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

(١) قوله: "في النيابة عن الفعل" هذا هو الشبه الاستعمالي، وهو أن يكون الاسم عاملًا غير معمول كالحرف.

وَمُعْــرَبُ الأَسْـــمَاءِ مَــا قَــدْ سَلِـــما (١٨) مِــنْ شَــبَهِ الحَــرْفِ كـأَرْضٍ وَسُــمَا

يريد أنَّ المعربَ خلافُ المبنيِّ، وقد تقدَّم أنَّ المبني ما أَشْبَه الحرف؛ فالمعرب ما لم يُشْبِه الحرفَ، وينقسمُ إلى: **صحيحٍ**: وهو ما ليس آخرُه حرفَ عِلّةٍ كـ(أرض)، وإلى **معتلٍّ**: وهو ما آخرُه حرفُ عِلّةٍ كـ(سُمَا).

و"سما": لغةٌ في الاسمِ، وفيه ستُ لغاتٍ:

- "اسم" بضم الهمزة وكسرها.
- و"سم" بضم السين وكسرها.
- و"سما" بضم السين وكسرها أيضًا.

وينقسمُ المعربُ أيضًا إلى: متمكن أمكن ـ وهو المنصرف ـ كزيدٍ وعمرٍو.

وإلى متمكن غير أمكن ـ وهو غير المنصرف ـ نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ.

فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن: هو المعرب. وهو قسمان: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا (١٩) وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا: إنْ عَرِيَا
مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ (٢٠) نُونِ إنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

لما فرغ من بيان المعرب والمبني من الأسماء؛ شرعَ في بيان المعرب والمبني من الأفعال:

ومذهب البصريين أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء، فرعٌ في الأفعالِ، فالأصل في الفعلِ البناء عندهم.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعالِ، والأولُ هو الصحيحُ.

ونقل ضياءُ الدِّين بن العِلْج ـ في البسيط ـ أنَّ بعض النحويين ذهبَ إلى أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال، فرعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربان:

(أحدُهما) ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبنيٌّ على الفتح، نحو (ضَرَبَ وَانْطَلَقَ) ما لم يتصل به واوُ جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحركٍ فيسكن.

(والثَّاني) ما اختُلِفَ في بنائه والرَّاجح أنَّه مبني، وهو فعل الأمر نحو (اضْرِبْ) وهو مبنيٌّ عند البصريين، ومعربٌ عند الكوفيين[١].

والمعربُ من الأفعال هو المضارع، ولا يعربُ إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ؛ فمثال نون التوكيد المباشرة (هَلْ تَضْرِبَنَّ) والفعلُ معها مبني على الفتح،

(١) يرى الكوفيون أنّ فعل الأمر مجزوم بلام الأمر مقدرة، فقولك: "اضرب" أصله "لِتَضْرِبْ"، فحذفت اللام تخفيفا، فصار "تضرب" ثم حذف حرف المضارعة قصدا للفرق بين هذا وبين المضارع غير المجزوم عند الوقف عليه، فاحتيج بعد حذف حرف المضارعة إلى همزة الوصل توصلا للنطق بالساكن - وهو الضاد - فصار "اضرب"، ذكره في منحة الجليل، ثم قال: وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإنْ لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو (هَلْ تَضْرِبانِّ)، وأصله: هل تضربانَّ، فاجتمعت ثلاث نونات؛ فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهة توالي الأمثال؛ فصار (هل تَضرِبانِّ).

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نونِ التوكيدِ واوُ جمعٍ أو ياءُ مخاطبةٍ، نحو (هَلْ تَضْرِبُنَّ يا زيدون) و (هَلْ تَضْرِبِنَّ يا هند) وأصل (تضربُنَّ) تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُوْنَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تَضْرِبُنَّ، وكذلك (تضربن) أصله تضربينَنَّ؛ ففعل به ما فعل بـ(تضربونن).

وهذا هو المراد بقوله: (وأعربوا مضارعًا إن عريا من نون توكيد مباشر) فَشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك، ومفهومه أنَّه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنيًا.

فعُلِمَ أنَّ مذهبه أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُبنى إلا إذا باشرته نونُ التوكيدِ، نحو (هَلْ تَضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ) فإنْ لم تباشره أُعْرب، وهذا هو مذهبُ الجمهور.

وذهب الأخفشُ إلى أنَّه مبنيٌ مع نونِ التوكيدِ، سواء اتصلتْ به نون التوكيدِ أو لم تتصل. ونُقِلَ عن بعضهم أنَّه معربٌ وإن اتصلتْ به نون التوكيد.

ومثالُ ما اتصلتْ به نونُ الإناثِ (الهِنْدَاتُ يَضْرِبْنَ) والفعلُ معها مبنيٌ على السكونِ. ونقل المصنف رَحِمَهُ اللهُ في بعض كتبه أنَّه لا خلافَ في بناء الفعلِ المضارعِ مع نونِ الأناثِ، وليس كذلك، بل الخلاف موجودٌ، وممن نقله الأستاذُ أبو الحسن بن عصفور في شرح الإيضاح.

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلبِنَا (٢١) وَالأَصْلُ في المَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذُوفَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ (٢٢) كَأَيْنَ أَمْسِ حَيْثُ وَالسَاكِنُ كَمْ

الحروف كلُّها مبنيةٌ؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعرابٍ، نحو (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ) فالتبعيضُ مستفادٌ من لفظِ (من) بدون الإعرابِ.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على **السكون**؛ لأنه أخف من الحركةِ، ولا يحرك المبني إلا لسببٍ كالتَّخلصِ من التقاءِ السَّاكنين، وقد تكونُ **الحركةُ فتحةً**، كـ(أَيْنَ وقَامَ وإنَّ)، وقد تكون **كسرةً**، كـ(أَمْسِ وجَيْرِ)، وقد تكون **ضمة**، كـ(حَيْثُ)، وهو اسمٌ، و(مُنْذُ) وهو حرفٌ إذا جَررتَ به، وأما **السُّكون**، فنحو (كَمْ، واضْرِبْ، وأَجَلْ).

وعُلم مما مثلنا به أنَّ البناءَ على الكسرِ والضمِّ لا يكون في الفعلِ، بل في الاسمِ والحرفِ، وأنَّ البناء على الفتحِ أو السكونِ: يكونُ في الاسمِ، والفعلِ، والحرفِ[١].

(١) ذكر الناظم والشارح أن من المبنيات ما يكون بناؤه على السكون، ومنها ما يكون بناؤه على حركة من الحركات الثلاث.
واعلم أنه ينوب عن السكون في البناء الحذف، والحذف يقع في موضعين: الأول: الأمر المعتل الآخر، نحو: (اغْزُ وارْمِ واسْعَ)، والثَّاني: الأمر المسند إلى ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة، نحو (اكتُبا واكتُبوا واكتُبي).
وأنَّه ينوب عن الفتح في البناء شيئان: أولهما: الكسر، وذلك في جمع المؤنث السالم إذا وقع اسمًا لـ"لا" النافية للجنس، نحو (لا مسلمات)، وثانيهما: الياء، وذلك في جمع المذكر السالم والمثنى إذا وقع أحدهما اسمًا لـلا النافية للجنس أيضًا، نحو: (لا مسلمين).
وأنه ينوب عن الضم في البناء شيئان: أحدهما: الألف، وذلك في المثنى إذا وقع منادى نحو: (يا زيدان).
وثانيهما: الواو، وذلك في جمع المذكر السالم إذا وقع منادى أيضاً، نحو: (يا زيدون).

وَالرَّفْـعَ وَالنَّصْـبَ اجْعَـلَنْ إعْرَابـا (٢٣) لِاسْـمٍ وَفِـعْلٍ نَحْـو: لَـنْ أَهَـابَا
وَالاسْـمُ قَـدْ خُصِّـصَ بِـالجَرِّ كَمـا (٢٤) قَـدْ خُصِّـصَ الفِعْـلُ بِـأنْ يَنْجَزِمَـا
فَـارْفَعْ بِضَـمٍ وَانْصِـبَنْ فَتْحًـا وَجُـرْ (٢٥) كَسْـرًا، كَـ(ذِكْرُ اللهِ عَبْـدَهُ يَسُـرْ)
وَاجْـزِم بِتَسْـكِينٍ وَغَـيْرُ مَـا ذُكِـرْ (٢٦) يَنُـوبُ نَحْـوُ: جَـا أَخُـو بَـنِي نَمِـرْ

أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

فأمَّا الرفعُ والنصبُ فيشتركُ فيهما الأسماء والأفعال، نحو (زَيْدٌ يَقُومُ، وإنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ)، وأمَّا الجرُّ فيختصُ بالأسماءِ، نحو (زيدٍ)، وأمَّا الجزمُ فيختصُ بالأفعالِ، نحو (لَمْ يَضْرِبْ).

والرفعُ يكون بالضمةِ، والنَّصبُ يكون بالفتحةِ، والجرُّ يكون بالكسرةِ، والجزمُ يكون بالسكونِ[(١)]، وما عدَا ذلكَ يكونُ نائبًا عنه، كما نابتِ الواوُ عن الضمةِ في (أَخُو)، والياء عن الكسرةِ في (بَنِي) من قوله: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ) وسيذكرُ بعدَ هذا مواضعَ النِّيابةِ

---

(١) ذكر الناظم هنا الحركات الأربع وهي الأصول، وسيذكر في الأبيات القادمة الحركات النائبة وهي عشرة، فيكون المجموع أربع عشرة حركة: أربعة أصول وعشرة نوائب.

- فينوب عن الضمة: الواو و الألف و النون.
- وعن الفتحة : الألف والكسرة والياء وحذف النون.
- وعن الكسرة: الفتحة والياء.
- وعن السكون: الحذف.

وهذه العشرة متفرقة في سبعة أبواب:

١) الأسماء الستة. ٢) المثنى. ٣) جمع المذكر السالم. ٤) جمع المؤنث السالم.
٥) ما لا ينصرف. ٦) الأمثلة الخمسة. ٧) الفعل المعتل.

وَارْفَــعْ بِــوَاوٍ، وَانْــصِبَنَّ بــالأَلِفْ (٢٧) وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ مَـا مِـنَ الأَسْـما أَصِـفْ

شرعَ في بيانِ ما يعربُ بالنِّيابةِ عما سبق ذكرُه، والمرادُ بالأسماءِ التي سيصفُها: الأسماء الستة؛ وهي أبٌ، وأخٌ، وحمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ، وذُو مالٍ؛ فهذه ترفعُ بالواوِ، نحو (جَاءَ أَبُو زَيْدٍ)، وتنصبُ بالألفِ، نحو (رَأَيْتُ أَبَاهُ)، وتجرُّ بالياءِ، نحو (مَرَرْتُ بَأَبِيهِ)، والمشهور أنَّها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ؛ فالواو نائبةٌ عن الضمةِ، والألفُ نائبةٌ عن الفتحةِ، والياء نائبةٌ عن الكسرةِ، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (وارفع بواو... إلى آخر البيت)، والصحيحُ أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدرةٍ على الواوِ والألفِ والياءِ؛ فالرفعُ بضمةٍ مقدرةٍ على الواوِ، والنَّصب بفتحةٍ مقدرةٍ على الألفِ، والجرُّ بكسرةٍ مقدرةٍ على الياءِ؛ فعلى هذا المذهب الصحيحِ لم ينب شيءٌ عن شيءٍ مما سبق ذكره.

مِــنْ ذَاكَ (ذُوْ):إِنْ صُحْبَــةً أَبَانَــا (٢٨) وَالفَــمُ حَيْــثُ الــمِيمُ مِنْــهُ بَانَــا

أي: من الأسماءِ الَّتي ترفعُ بالواوِ، وتنْصبُ بالألف، وتجرُّ بالياءِ ـ ذو، وفم؛ ولكن يشترطُ في (ذو) أنْ تكونَ بمعنى صاحب، نحو (جَاءَنِي ذُو مَالٍ) أي: صَاحبُ مالٍ، وهو المرادُ بقوله: (إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا) أي: إنْ أفهمَ صحبةً، واحترزَ بذلكَ عن (ذو) الطائية؛ فإنَّها لا تُفْهم صحبةً، بل هي بمعْنى الَّذي، فلا تكونُ مثلَ (ذِي) بمعنى صاحب، بل تكونُ مبنيةً، وآخرها الواو رفعًا ونصبًا وجرًا، ونحو (جَاءَنِي ذُو قَامَ، ورأَيْتُ ذُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ)، ومنه قوله:

٤- فَإِمَّــا كِــرَامٌ مُــوسِرُونَ لَقِيــتُهُم فَحَسْــبِي مِــنْ ذُو عِنْــدَهُم مَــا كَفَانِيَــا

وكذلك يُشترطُ في إعرابِ الـ(فم) بهذه الأحرفِ زوالُ الميمِ منه، نحو (هَذَا فُوهُ، وَرَأَيْتُ فَاهُ، ونَظَرْتُ إِلى فِيهِ)، وإليهِ أشارَ بقوله: (والفَمُ حَيْثُ الميمُ مِنْهُ بَانَا) أي: انفصلتْ منه الميمُ، أي زالتْ منه، فإنْ لَمْ تزل منه أعربَ بالحركاتِ، نحو (هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْتُ فَمًا، ونَظَرْتُ إِلَى فَمٍ).

أَبٌ، أَخٌ، حَـــمٌ كـــذَاكَ وَهَـــنُ (٢٩) وَالنَّقْـصُ فِي هَـذَا الأَخِـيرِ أَحْسَـنُ
وَفِي أَبٍ وَتَـالِيَـيْـــهِ يَنْـــدُرُ (٣٠) وَقَصْرُهَـــا مِـنْ نَقْصِـهِنَّ أَشْـهَرُ

يعني أنَّ (أبًا، وأخًا، وحمًا) تجري مجرى (ذو، وفم) اللذين سبقَ ذكرهما، فتُرفعُ بالواوِ، وتُنصبُ بالألفِ، وتُجرُّ بالياءِ، نحو (هَذَا أَبُوهُ وأَخُوهُ وحَمُوهَا، ورَأَيتُ أَبَاه وأَخَاه وحَمَاهَا، ومَرَرْتُ بِأَبِيهِ وأَخِيهِ وحَمِيهَا) وهذه هي اللغةُ المشهورةُ في هذهِ الثَّلاثَةِ، وسيذكرُ المصنفُ في هذه الثَّلاثةِ لُغتين أُخْرَيَيْن.

وأمَّا "هن" فالفصيح فيه أنْ يعربَ بالحركاتِ الظاهرةِ على النُّون، ولا يكون في آخره حرفُ علةٍ، نحو (هَذَا هَنُ زَيْدٍ، ورَأَيْتُ هَنَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بَهَنِ زَيْدٍ)[1] وإليه أشار بقوله: (والنَّقص في هذا الأخيرِ أَحْسَنُ) أي: النقص في "هَنِ" أحسنُ من الإتمامِ، والإتمامُ جائزٌ لكنَّه قليلٌ جدًا، نحو (هَذَا هَنُوهُ، ورَأيْتُ هَنَاهُ، ونَظَرْتُ إِلَى هَنِيهِ) وأنكر الفَرَّاءُ جَوازَ إتمامِه، وهو محجوجٌ بحكايةِ سيبويه الإتمامَ عن العربِ، ومَن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

وأشارَ المصنفُ بقوله: (وفي أبٍ وتاليه يندرُ... إلى آخرِ البيتِ) إلى اللغتين الباقيتين في (أب) وتاليه - وهما (أخ، وحم) - فإحْدَى اللغتين النَّقصُ، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ، والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ والخاءِ والميمِ، نحو "هَذَا أَبُه وأَخُه وحَمُها، ورَأَيْتُ أَبَه وأَخَه وحَمَها، ومَرَرْتُ بَأَبِه وأَخِهِ وحَمِها" وعليه قوله:

---

(١) ومن ذلك قوله ﷺ: «من تَعزّى بعزاء الجاهلية فأعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه، ولا تَكْنُوا» رواه ابن حبان في صحيحه، وتعزى بعزاء الجاهلية معناه: دعا بدعائها فقال: يا لفلان، ويا لفلان، والغرض أنه يدعو إلى العصبية القَبَلِيّة التي جهد النبي ﷺ جهده في محوها.
ومعنى (أعِضُّوهُ بِهَنِ أبيه) قولوا له: عُضَّ أَيْرَ أبيك، ومعنى (ولا تَكْنُوا) قولوا له ذلك بلفظ صريح، مبالغةً في التشنيع عليه، ومحل الاستشهاد قوله صلوات الله عليه: (بِهَنِ أبيه) حيث جَرَّ لفظَ الهن بالكسرة الظاهرة، ومن ذلك قولهم في المثل: (مَنْ يَطُل هَنُ أَبِيه يَنْتَطِق به) يريدون: مَنْ كَثُرَ إخوته اشتَدَّ بهم ظَهْرُه وقَوِي بِهم عِزُّه. (انظر: مجمع الأمثال).

٥- بَأَبِـــه اقْتَـــدَى عَـــدِيٌّ فِي الْكَـــرَمْ وَمَـــنْ يُشَـــابِهْ أَبَـــهُ فَمَـــا ظَلَـــمْ(١)

وهذه اللغةُ نادرةٌ في (أبٍ) وتاليه؛ ولهذا قال: (وفي أب وتاليه يندر) أي: يندرُ النَّقص، واللغةُ الأخرى في (أب) وتاليه أنْ يكونَ بالألفِ: رفعًا، ونصبًا، وجرًا، ونحو (هَذَا أَبَاه وأَخَاه وحَمَاها، ورَأَيتُ أَبَاه وأَخَاه وحَمَاها، ومَرَرْتُ بِأَبَاه وأَخَاه وحَمَاهَا، وعليه قول الشاعر:

٦- إنّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهَـــــا قَـــدْ بَلَغَـــا فِي المَجْـــدِ غَايَتَاهَـــا(٢)

---

(١) ٥- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْـــتَ الحَلِـــيمُ والأَمِـــيرُ المُنْـــتَقِمْ تَصْـــدَعُ بِـــالحَقِ وَتَـــنْفِي مَـــنْ ظَلَـــمْ

اللغة: (عدي) أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور. (اقتدى) يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته. (فما ظلم) يريد أنه لم يظلم أمَّه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه؛ وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمِّه واتهام لها. (انظر: مجمع الامثال).

الإعراب: (بأبه) الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه. (اقتدى عدي) فعل ماض وفاعله. (في الكرم) جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور للوقف. (ومن) اسم شرط مبتدأ. (يشابه) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يعود إلى من. (أبه) مفعول به ليشابه، ومضاف إليه. (فما) الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية. (ظلم) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا **تقديره:** هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله (بأبه... يشابه أبه) حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قومًا من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

(٢) ٦- نسب العيني والسيد المرتضى في شرح القاموس هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في نوادره لبعض أهل اليمن. وقد بحثت النوادر فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

أي قلـــوص راكـــب تـــراها طـــاروا علـيـــهن فشـــل عـــلاها

واشـــدد بمثـــنى حقـــب حقـــواها نـاجيـــــة وناجـيـــا أباهـــا =

فعلامةُ الرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ حركةٌ مقدرةٌ على الألفِ كما تُقدَّر في المقصورِ، وهذه اللغةُ أشهرُ من النَّقص.

وحاصلُ ما ذكره أنَّ في (أب، وأخ، وحم) ثلاث لغات:

أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياءِ.

والثَّانية: أنْ تكون بالألفِ مطلقًا.

والثَّالثة: أنْ تُحذف منها الأحرفُ الثَّلاثةُ، وهذا نادرٌ.

وأنَّ في (هن) لغتين: إحداهما: النَّقص؛ وهو الأشهر. والثانية: الإتمام؛ وهو قليلٌ.

= **وفي هذه الأبيات** شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: (وناجيا أباها) فإن (أباها) فاعل بقوله: (ناجيا) وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: (وناجيا أبوها).

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (أباها) أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابةً عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا: مضاف والضمير مضاف إليه. (وأبا) معطوف على اسم إن، وأبا: مضاف وأبا من (أباها) مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه. (قد) حرف تحقيق. (بلغا) فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن . (في المجد) جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو: بلغ. (غايتاها) مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير؛ لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: (أباها) الثالثة؛ لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب، فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جدًّا أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

وَشَرْطُ ذَا الإِعْــرَابِ:أَنْ يُضَــفْنَ لَا (٣١) لِلْيَـا كَجَـا أَخُـو أَبِيـكَ ذَا اعْـتِلَا

ذكرَ النحويون لإعرابِ هَذهِ الأسماءِ بالحروفِ شروطًا أربعةً:

(أحدها) أنْ تكونَ مضافةً، واحترزَ بذلكَ من ألا تضاف؛ فإنَّها حينئذٍ تعربُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحو (هَذَا أَبٌ، ورَأَيتُ أبًا، ومَرَرْتُ بِأَبٍ).

(الثَّاني) أن تضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، نحو (هَذَا أَبُو زَيْدٍ وأَخُوهُ وَحَمُوهُ)، فإنْ أُضِيفَتْ إلى يَاءِ المتَكَلِّمِ أُعْربتْ بِحركاتٍ مُقَدَّرةٍ، نحو (هَذَا أَبِي، ورَأَيْتُ أَبِي، ومَرَرْتُ بِأَبِي)، ولم تعرب بهذه الحروفِ، وسيأتي ذِكرُ ما تعرب به حينئذ.

(الثَّالث) أن تكون مكبرةً، واحترز بذلك من أنْ تكونَ مصغرةً، فإنَّها حينئذ تعربُ بالحركاتِ الظاهرةِ، نحو: (هَذَا أُبَيُّ زيدٍ وذُوَيُّ مال، ورَأَيْتُ أُبيَّ زَيْدٍ وذُويَّ مالٍ، ومَرَرْتُ بُأبيِّ زَيدٍ وذُوَيِّ مَالٍ).

(الرَّابع): أن تكون مفردةً، واحْترز بذلك من أنْ تكونَ مجموعةً أو مثناةً؛ فإنْ كانتْ مجموعةً أعربتْ بالحركاتِ الظاهرةِ[1]، نحو (هؤلاءِ آباءُ الزَّيْدينَ، ورَأَيْتُ آبَاءهُم، ومَرَرْتُ بِآبَائِهم)، وإنْ كانتْ مُثنّاة أعربتْ أعرابَ المثنَّى: بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا، نحو: (هَذانِ أبَوا زَيدٍ، ورَأَيْتُ أبَويه، ومَرَرْتُ بِأبَويْه).

---

(١) المراد جمع التكسير كما مثّل، فأما جمع المذكر السالم فإنها لا تجمع عليه إلا شذوذًا، وهي - حينئذ - تعرب إعراب جمع المذكر السالم شذوذًا: بالواو رفعًا، وبالياء المكسور ما قبلها نصبًا وجراً، ولم يجمعوا منها جمع المذكر إلا الأب وذو.

فأما الأب فقد ورد جمعه في قول زياد بن واصل السلمي:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِينَا

وأما (ذو) فقد ورد جمعه مضافًا مرتين: إحداهما إلى اسم الجنس. والأخرى إلى الضمير شذوذًا، وذلك في قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني:

صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ ... أَبَارَ ذَوِي أَرُومَتِهَا ذووها

ففي (ذووها) شذوذ من ناحيتين: إضافته إلى الضمير، وجمعه جمع المذكر السالم.

ولم يذكر المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ من هذه الأربعةِ سوى الشرطين الأولين، ثم أشار إليهما بقوله: (وشرطُ ذا الإعراب أنْ يُضفن لا لليا) أي: شرطُ إعرابِ هذه الأسماءِ بالحروفِ أنْ تضافَ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، فعلمَ من هَذَا أنَّه لابدَّ من إضَافتها، وأنَّه لابدَّ أنْ تكونَ إضافتها إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ.

ويمكن أنْ يُفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أنَّ الضميرَ في قوله (يضفن) راجعٌ إلى الأسماءِ الَّتي سبقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردةً مكبرةً؛ فكأنَّه قال: (وشرط ذا الإعراب أنْ يضافَ أبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ).

واعلم أنَّ (ذو) لا تستعملُ إلا مضافةً، ولا تضافُ إلى مضمرٍ، بل إلى اسمِ جنسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَة، نحو: (جَاءَنِي ذُو مالٍ)، فلا يجوز (جَاءَني ذُو قَائِمٍ).[(١)]

---

(١) اعلم أن الأصل في وضع (ذو) التي بمعنى صاحب أن يتوصل بها إلى نعت ما قبلها بما بعدها، وذلك يستدعي شيئين: **أحدهما**: أن يكون ما بعدها مما لا يمتنع أن يوصف به. **والثاني**: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء؛ ومن أجل ذلك لازمت الإضافةَ إلى أسماء الأجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه، فتقول: محمد ذو علم، وخالد ذو مال، وبكر ذو فضل، وعلي ذو جاه، وما أشبه ذلك؛ لأن هذه الأشياء لا يوصف بها إلا بواسطة شيء، ألا ترى أنك لا تقول (محمد فضل) إلا بواسطة تأويل المصدر بالمشتق، أو بواسطة تقدير مضاف، أو بواسطة قصد المبالغة.

فأما الأسماء التي يمتنع أن تكون نعتًا - وذلك الضمير والعلم - فلا يضاف (ذو) ولا مُثَنَّاه ولا جَمْعُهُ إلى شيء منها، وشَذَّ قول كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني الذي سبق إنشاده:

صبحنا الخزرجية مرهفات أبار ذوي أرومتها ذووها

كما شذ قول الآخر: **إنَّما يَعْرِفُ ذَا الفَضْلِ مِن النَّاسِ ذَوُوهُ**

وشذ كذلك ما أنشده الأصمعي قال: أنشدني أعرابي من بني تميم ثم من بني حنظلة لنفسه:

أَهْنَأُ المعرُوفِ مَا لَم تُبْتَذَلْ فِيهِ الوُجُوهُ
إنمَّا يَصْطَنِعُ المعْروفَ في النَّاس ذَوُوهُ

وإن كان اسم أو ما يقوم مقامه مما يصح أن يكون نعتًا بغير حاجة إلى شئ - وذلك الاسم المشتق والجملة - لم يصح إضافة (ذو) إليه، وندر نحو قولهم: اذهب بذي تسلم. **والمعنى:** اذهب بطريق ذي سلامة.

فتلخص أن (ذو) لا تضاف إلى واحد من أربعة أشياء: العلم، والضمير، والمشتق، والجملة. وأنها تضاف إلى اسم الجنس الجامد، سواء أكان مصدراً أم لم يكن.

بِالأَلِـــــفِ ارفَـعِ الــمُثَنَّى وَكِلَا (٣٢) إِذَا بِمُـضْمَـــرٍ مُضَــافًا وُصِـــلَا
كِلْتَـــا كَـــذَاكَ اثْنَـــانِ وَاثْنَتَـــانِ (٣٣) كَابْنَـــيْنِ وَابْنَتَـــيْنِ يَجْـرِيَـــــانِ
وَتَخْلُـفُ اليَـا فِي جَمِيْعِــهَا الأَلِـفْ (٣٤) جَـرًّا وَنَصْـبًا بَعْـدَ فَـتْحٍ قَـدْ أُلِـفْ

ذكر المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماء الستة، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، ثمَّ ذكر المثنَّى، وهو مما يعربُ بالحروفِ. وحدُّه: (لفظٌ دالٌ على اثنينِ[١]، بزيادةٍ في آخرِهِ، صالحٌ للتَّجريد، وعطفِ مثلهِ عليه) فيدخل في قولنا (لفظ دال على اثنين) المثنى نحو (الزيدان) والألفاظ الموضوعة لاثنين نحو (شفع)، وخرجَ بقولنا[٢] (بزيادةٍ)، نحو (شفع)، وخرجَ بقولنا (صالح للتَّجريد)، نحو (اثنان) فإنَّه لا يصلح لإسقاطِ الزيادةِ منه، فلا تقولُ (اثن) وخرجَ بقولنا (وعطف مثله عليه) ما صلح للتَّجريد وعطفِ غيره عليه، كـ(القمرين)، فإنَّه صالحٌ للتَّجريد، فتقول: قمر، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايِرُه لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو

(١) من الأسماء ما لا يقبل التثنية، وهي:
- المركب المزجي، نحو (بعلبك، حضرموت).
- المثنى، نحو (محمدان).
- الجمع (زيدون، أبطال).
- ما لا ثاني له من لفظه، نحو (الله).

ومن الأسماء ما لا يقبل التثنية الصريحة، وهي:
- المركب الإضافي: يثنى جزؤه الأول فقط، نحو (عبدا الله، خادما الدار).
- المركب المزجي: فيؤتى قبله بكلمة (ذَوا) للرفع، و(ذَوَيْ) للنصب والجر، نحو (جاء ذَوا سيبويه، رأيت ذَوَيْ جاد الحق، مررت بِذَوَيْ تأبط شراً).

(٢) وخرج بقوله (دال على اثنين) الاسم الذي تكون في آخره زيادة المثنى وهو مع ذلك لا يدل على اثنين، وإنما يدل على واحد أو على ثلاثة فصاعدًا، فأما ما يدل على الواحد فنحو: شبعان، وجوعان، وسكران، وعثمان، وعفان، وحسان، وما أشبه ذلك. وأما ما يدل على الثلاثة فصاعداً فمثاله: صنوان، وغلمان، وصردان. وإعراب هذين النوعين بحركات ظاهرة على النون؛ لأنها نون الصيغة، وليست النونَ القائمةَ مقام التنوين، والألف ملازمة لها في كل حال.

المقصود بقولهم: (القَمَرَيْن)[١].

وأشارَ المصنفُ بقوله: (بالألفِ ارفع المثنَّى وكلا) إلى أنَّ المثنى يرفع بالألفِ، وكذلك شِبْهُ المثنَّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى، وأشارَ إليه المصنفُ بقوله (وكلا)، فما لا يصدقُ عليه حَدُّ المثنَّى مما دلَّ على اثنين بزيادةٍ أو شبهها، فهو ملحقٌ بالمثنَّى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان ملحقةٌ بالمثنَّى؛ لأنَّها لا يصدق عليها حدُّ المثنَّى، لكن لا يلحق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أُضِيفَا إلى مُضْمَرٍ، نحو (جَاءَنِي كِلَاهُما، ورَأَيْتُ كِلَيْهما، وَمَرَرْتُ بِكِلَيْهِما، وجَاءَتْنِي كِلتَاهُمَا، ورَأَيْتُ كِلْتَيْهِما، وَمَرَرْتُ بِكِلْتَيهما) فإنْ أضيفَا إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ رفعًا ونصبًا وجرًا، نحو (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَين وكِلتَا المرْأَتَينِ، ورَأَيْتُ كِلَا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرْأَتَيْن، ومَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وكِلْتَا المرْأَتَيْنِ)؛ فلهذا قالَ المصنفُ: (وكلا إذا بمضمرٍ مضافًا وصلا)[٢].

(١) سِرّ هذه المسألة: أنه يشترط في المثنى أن يتفق لفظ المفردين ومعناهما، فإن اختلف اللفظان في الحروف أو في الحركات أو في المعنى لم تكن تثنيتهما من المثنى على التحقيق. فمثال ما **اختلف فيه المفردان في الحروف**: شمس وقمر، فقد قالوا فيهما القَمَرين، وعمر وأبو بكر فقد قالوا فيهما العُمَرين، والأب والأم فقد قالوا فيهما الأبوين. ومثال ما **اختلفا فيه في الحركات**: قولهم: "العُمَران" يريدون بهما عُمَر وعَمْرًا. ومثال **ما اختلفا فيه في المعنى** قولهم: "القلم أحسن اللسانين" فهذا كله ملحق بالمثنى عند الجمهور.

(٢) هذا الذي ذكره الشارح تبعا للناظم - من أن لـ"كلا وكلتا" حالتين: حالة يعاملان فيها معاملة المثنى، وحالة يعاملان فيها معاملة المفرد المقصور، فيكونان بالألف في الأحوال الثلاثة كالفتى والعصا -هو مشهور لغة العرب-، والسر فيه - على ما ذهب إليه نحاة البصرة - أن كلا وكلتا لفظهما لفظ المفرد ومعناهما معنى المثنى؛ فكان لهما شبهان: شَبَهٌ بالمفرد من جهة اللفظ، وشَبَهٌ بالمثنى من جهة المعنى، فأخذا حكم المفرد تارة وحكم المثنى تارة أخرى، حتى يكون لكل شبه حظ في الإعراب وفي إعادة الضمير عليهما أيضاً. ومن العرب من يعاملهما معاملة المقصور في كل حال، فيغلب جانب اللفظ، وعليه جاء قول الشاعر:

نِعْمَ الفَتَى عَمِدَتْ إِلَيْهِ مَطِيَّتِي ... فِي حِينَ جَدَّ بِنَا المسِيرُ كِلَانَا

ومحل الشاهد في قوله (كلانا) فإنه توكيد للضمير المجرور محلا بالباء في قوله (بنا) وهو مع ذلك مضاف إلى الضمير، وقد جاء به بالألف في حالة الجر. وقد جمع في عود الضمير عليهما بين مراعاة اللفظ والمعنى الأسود بن يعفر في قوله:

=

ثمَّ بيَّنَ أنَّ اثنَيْن واثْنَتَيْن يجريانِ مجرى ابنَيْن وابنَتيْن، فاثنان واثنتان مُلحقان بـالمثنَّى كمَا تقدَّم، وابنان وابنتان مثنًّى حقيقةً.

ثم ذكر المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ اليَاء تخلُفُ الألفَ في المثنَّى والملحقِ بهِ في حالتي الجرِّ والنَّصب، وأنَّ ما قبلها لا يكون إلا مفتوحًا، نحو: (رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا) واحترز بذلك عن ياءِ الجمعِ؛ فإنَّ ما قبلها لا يكونُ إلا مكسورًا، نحو: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدِيْن) وسيأتي ذلك.

وحاصلُ ما ذكرَه أنَّ المثنَّى وما أُلحقَ به يُرفـع بـالألفِ، وينصـبُ ويجـرُّ باليَـاءِ، وهذا هو المشهورُ، والصحيحُ أنَّ الإعرابَ في المثنَّى والملحـقِ بـه بحركـةٍ مقـدرةٍ على الألفِ رفعًا والياء نصبًا وجرًا.

وما ذكره المصنفُ من أنَّ المثنَّى والملحق به يكونانِ بالألفِ رفعًا والياء نصـبًا وجرًا هو المشهورُ في لغةِ العربِ، ومن العربِ من يجعلُ المثنَّى والملحـقَ بـه بـالألف مطلقًا[1]: رفعًا، ونصبًا، وجـرًا، فيقـول: (جَـاءَ الزَّيْـدَانِ كِلَاهُـمَـا، وَرَأَيْـتُ الزَّيْـدَانِ

= إنَّ المنِـــــيَّةَ والحُـــــتوفَ كِلَاهُـــــما ... يُوفِـــي الـمَخَـــارِمَ يَرْقُـــبانِ سَـــوَادِي

فتراه قال "يوفي المخارم" بالإفراد، ثم قال "يرقبان" بالتثنية، فأما الإعراب فإن جعلـت (كلاهمـا) توكيـداً كان كإعراب المقصورِ، ولكن ذلك ليس بمتعين، بل يجوز أن يكون (كلاهما) مبتدأ خبره جملة المضارع بعده، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن، وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جارياً على اللغة الفصحى.

(١) هذه لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني هجيم وبطون مـن ربيعـة بكـر بـن وائـل وزبيـد وخثعم وهمدان وعذرة. وخُرّج عليها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] وقوله ﷺ: «**لا وتـران في ليلـة**» -أخرجه أبو داود (١٤٣٩)، والترمذي (٤٧٠)-، **وجاء عليها قول الشاعر:**

تَـــــــزَوَّدَ مِنَّـــــا بَـــيْنَ أُذْنَـــــاهُ ... دَعَـــتْهُ إِلَى هَـــابِي التُّـــرَابِ عَقِـــيم

فإن من حق (هذان، ووتران، وأذناه) لو جرين على اللغة المشهورة أن تكـون باليـاء: فـإن الأولى اسـم إن، والثانية اسم لا، وهما منصوبان، والثالثـة في موضـع المجـرور بإضـافة الظـرف قبلهـا. وفي الآيـة الكريمـة تخريجات أخرى.

كِلَاهُمَا، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا).

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَ بِيَـا اجْـرُرْ وَانْصِـبِ (٣٥) سَـالِمَ جَمْـعِ (عَـامِرٍ) وَمُـذْنِبِ

ذكرَ المصنفُ قسمين يُعربان بالحروفِ: أحدهما الأسماءُ الستة، والثَّاني المثـنَّى، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما، ثمَّ ذكر في هذا البيت القسم الثالث، وهو جمعُ المذكرِ السَّالم وما حُمِلَ عليه، وإعرَابه: بالواو رفعًا، وبالياءِ نصبًا وجرًا.

وأشارَ بقوله: (عامرٍ ومذنبٍ) إلى ما يجمعُ هذا الجمعُ، وهو قسْمَان: جامدٌ، وصفةٌ[١].

فيُشترطُ في الجامدِ: أن يكون علمًا، لمذكرٍ، عاقلٍ، خاليًا من تاءِ التأنيثِ، ومن التركيبِ، فإنْ لم يكن علمًا لم يجمعْ بالواو والنُّون، فلا يقال في (رجل) رجلون، نعم إذا صُغِّر جازَ ذلك نحو: (رُجَيْلٌ، ورُجَيْلُون) لأنَّه وصفٌ، وإن كان علمًا لغيرِ مذكرٍ لم يجمع بهما، فلا يقالُ في (زينب) زينبون، وكذا إنْ كانَ علمًا لمذكرٍ غير عاقلٍ، فلا يقالُ في لاحقٍ -اسمَ فرسٍ- لاحقونُ، وإنْ كانَ فيه تاء التَّأنيث فكذلك لا يجمع بهما، فلا يقال في (طَلْحَة) طلحون، وأجازَ ذلكَ الكوفيون، وكذلك إذا كانَ مركبًا، فلا يقالُ في (سيبويه) سيبويهون، وأجازَه بعضُهم.

ويشترطُ في الصفةِ: أنْ تكونَ صفةً، لمذكرٍ، عاقلٍ، خاليةً من تاءِ التَّأنيثِ، ليستْ من بابِ أفعلَ فعلاءَ، ولا من بابِ فعلانَ فعلى، ولا ممَّا يستوي فيه المذكرُ والمؤنثُ.

---

(١) المراد بالجامد: هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف.
والصفة: هي المشتقة للدلالة على معنى وذات.

فخرجَ بقولنَا (صِفة لمذكَّر) ما كانَ صفةً لمؤنثٍ؛ فلا يقالُ في حائضٍ حائضِون.

وخرجَ بقولنَا (عَاقل) ما كانَ صفةً لمذكرٍ غير عاقلٍ؛ فلا يقالُ في سابقٍ ـ صفة فرسٍ ـ سابقون.

وخرجَ بقولنَا (خَالية من تاءِ التَّأنِيث) ما كانَ صفةً لمذكرٍ عاقلٍ، ولكن فيه تاءُ التَّأنيثِ، نحو (علامة)، فلا يقالُ فيه: (علامون).

وخرجَ بقولنَا (ليستْ من بابِ أفعلَ فعْلَاء) ما كانَ كذلكَ، نحو (أحمر) فإنَّ مؤنَّثه حمراءَ؛ فلا يقالُ فيه: أحمرون، وكذلكَ ما كانَ من بابِ فعلانَ فعلى، نحو (سكْرانَ، وسكرى)؛ فلا يقالُ: سكرانون. وكذلكَ إذا استوى في الوصفِ المذكَّر والمؤنَّث، نحو (صبور، وجريح) فإنَّه يقال: رجلٌ صبورٌ، وامرأةٌ صبورُ، ورجلٌ جريحٌ، وامرأةٌ جريحٌ؛ فلا يقالُ في جمعِ المذكَّر السَّالم: (صبورُون)، ولا (جريحون).

وأشارَ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الجامدِ للشروطِ الَّتي سبقَ ذكرها بقوله: (عامر) فإنَّه عَلَمٌ لمذكرٍ عاقلٍ خالٍ من تاءِ التَّأنيث ومن التركيبِ؛ فيقالُ فيه: (عَامِرون).

وأشار إلى الصِّفة المذكورةِ أولًا بقوله: (وَمُذْنِبِ) فإنَّه صفةٌ لمذكرٍ عاقلٍ خاليةٍ من تاءِ التَّأنيث، وليستْ من بابِ أَفْعَلَ فَعْلاءَ ولا من بابِ فَعْلَانَ فَعْلَى، ولا مما يَسْتَوي فيه المذكَّر والمؤنث؛ فيقالُ فيه: مذنبون.

وَشِبْـــهِ ذَيْـــنِ وَبِـــهِ عِشْـــرُونَ (٣٦) وَبَـــابُـــهُ أُلْحِـــقَ وَالأَهْلُـونَـــا

أُولُـــو وَعَالَـــمُوْنَ عِلِيِّـونَـــا (٣٧) وَأَرَضُـــونَ شَـــذّ وَالْسِـنُونَـــا

وَبَابُـــهُ وَمِثْـــلَ حِـــينٍ قَـــدْ يَـــرِدْ (٣٨) ذَا الْبَـــابُ وَهْـــوَ عِنْـــدَ قَـــوْمٍ يَطَّـــرِدْ

أشار المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (وشبه ذين) إلى شبهِ عامرٍ: وهو كلُّ علمٍ مستجمعٍ للشُّروط السابقِ ذكرها كـ(محمد وإبراهيم)، فتقول: محمدونَ وإبراهيمونَ. وإلى شبهِ مذنبٍ: وهو كلُّ صفةٍ اجتمعَ فيها الشُّروط، كالأفضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُون.

وأشارَ بقولهِ: (وَبِهِ عِشْرُونَ) إلى ما أُلحِقَ بجمع المذكَّرِ السَّالم في إعرابهِ: بالواوِ رفعًا، وبالياءِ جرًا ونصبًا[1].

وجمعُ المذكَّر السَّالم هو: ما سلمَ فيه بناءُ الواحدِ، ووُجِدَ فيه الشُّروط التي سبق ذكرها، فَمَا لا وَاحِدَ له من لفظهِ، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروطِ فليسَ بجمعِ مذكرٍ سالمٍ، بل هو مُلْحَق به؛ فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين - مُلحق بجمعِ المذكَّر السَّالم؛ لأنه لا واحدَ لَهُ من لفظهِ؛ إذْ لا يُقَالُ: عِشْرٌ، وكذلك (أَهْلُونَ) مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده ـ وهو أهلٌ ـ ليسَ فيه الشُّروط المذكورةِ ؛ لأنه اسمُ جنسٍ جامدٍ كرجلٍ، وكذلك (أُولُو)؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و(عَالَـمُونَ) جمع عَالَم، وعَالَم: كرجل اسمُ جنسٍ جامدٍ، و(عِلِّيُونَ): اسمٌ لأَعْلَى الجنَّة، وليسَ فيه الشُّروطُ

(١) ما أُلحق بجمع المذكر السالم أربعة أنواع:
١. أسماء الجموع: عشرون وبابه، أولو.
٢. جموع لم تستوف الشروط: أهلون، عالمون.
٣. جموع مسمى بها كعِلِّيين.
٤. جموع تكسير: أرضون، سنون.

المذكورةِ؛ لكونه لما لا يعقلُ، و(أَرَضُونَ): جمعُ أرضٍ، وأرض[١]: اسمُ جنسٍ جامدٍ مؤنَّثٍ، و(السنون): جمع سَنَةٍ، والسنةُ: اسمُ جنسٍ مؤنَّث؛ فهذه كلُّها مُلْحَقَة بالجمعِ المذكرِ؛ لما سَبَقَ من أنَّها غير مُسْتكْمِلة للشُّروط.

وأشارَ بقولِهِ (وبابه) إلى بابِ سنةٍ، وهو: كُلّ اسمٍ ثلاثيٍ، حذفتْ لامُه، وعوِّض عنها هاء التَّأنيث، ولم يُكسَّر: كمِائة ومِئِين وثُبَةٍ وثُبِينَ.

وهذا الاستعمالُ شائعٌ في هذا ونحوه، فإن كُسِّر -كـ"شَفَةٍ" و"شِفَاه"- لم يُستعملْ كذلك إلا شذوذًا، كـ"ظُبَة"، فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاةٍ، وجمعوه أيضًا بالواو رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًا، فقالوا: ظُبُونَ، وظُبِينَ.

وأشار بقوله: (وَمِثْلَ حين قدْ يَرِدُ ذَا البابُ) إلى أنَّ سِنِين[٢] ونحوه قدْ تلزَمه الياء ويُجْعَلُ الإعرابُ على النُّونِ؛ فتقول: هذه سنينٌ، ورأيتُ سنينًا، ومررتُ بسِنِينٍ،

---

(١) قال الناظم: (وأرضون شذ والسنون) صرح بشذوذهما مع أن الجميع شاذ وذلك لشدة الشذوذ فيهما فهو من أربعة أوجه:

١) كل منهما جمع تكسير. ٢) اسم جنس. ٣) مؤنث. ٤) غير عاقل.

(٢) اعلم أن إعرابَ سنين وبابِه إعرابَ الجمع -بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا- هي لغة الحجاز وعلياء قيس. **وأما بعض بني تميم وبني عامر** فيجعل الإعراب بحركات على النون ويلتزم الياء في جميع الأحوال، وهذا هو الذي أشار إليه المصنف بقوله: (ومثل حين)، وقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة، وذلك في قوله ﷺ يدعو على المشركين من أهل مكة: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينًا كسنينِ يوسف**» وقد رُوِيَ هذا الحديث برواية أخرى على لغة عامّة العرب: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينَ كسِنِي يوسف**» [وهي رواية البخاري في صحيحه]؛ فإما أن يكون ﷺ قد تكلم باللغتين جميعاً مرة بهذه ومرةً بتلك؛ لأن الدعاء مقام تكرار للمدعو به، وهذا هو الظاهر، وإما أن يكون قد تكلم بإحدى اللغتين، ورواه الرواة بهما جميعًا كل منهم رواه بلغة قبيلته؛ لأن الرواية بالمعنى جائزة عند المحدثين، وعلى هذه اللغة جاء الشاهد رقم (٧) الذي ذكره الشارح.

ومن العرب من يُلزم هذا الباب الواو، ويفتح النون في كل أحواله، فيكون إعرابه بحركاتٍ مقدرةٍ على الواو منع من ظهورها الثقل.

ومنهم من يُلزمه الواو ويجعل الإعراب بحركاتٍ على النون، كإعراب "زيتون" ونحوه.

وإنْ شئتَ حذفتَ التَّنْوين، وهو أقلُّ من إثْبَاته، واختلفَ في اطِّرَادِ هذا، والصَّحيحُ أنَّه لا يطَّرد، وأنَّه مقصورٌ على السَّمَاعِ، ومنه قَوله: (اللَّهُمَّ اجعَلْهَا عَلَيْهِم سِنِينًا كسِنِينِ يُوسُفَ) في إحدى الروايتين، ومثله قولُ الشَّاعر:

٧- دَعَانِيَ مِـــنْ نَجْـــدٍ، فَـــإنَّ سِـــنِينَهُ   لَعِـــبْنَ بِنَـــا شِـــيبًا وَشَـــيَّبْنَنَا مُـــرْدَا[1]

الشـاهدُ فيه إجراءُ السنين مجْرى الحينِ، في الإعراب بالحركاتِ وإلزام النونِ مـعَ الإضافةِ.

(١) ٧ - البيت للصمة بن عبد الله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل، فـذكر ذلـك لأبيـه، فسـاق عنـه تسـعة وأربعين، فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بُدًّا من فراقهما جميعًا، فرحل إلى الشام، فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحيانًا ويذمه أحيانا أخرى، وهذا البيـت مـن قصيدة له في ذلك.

اللغة: (دعاني) أي اتركاني، ويروى في مكانه (ذراني) وهما بمعنى واحـد. (نجـد) بـلاد بعينهـا، أعلاهـا تهامـة واليمن وأسفلها العراق والشام. و(الشيب) - بكسر الشين - جمع أشـيب، وهـو الذي وخـط الشـيب شـعر رأسه. و(المرد) - بضم فسكون - جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: (دعاني) دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول بـه، مبني على الفتح في محل نصب. (من نجد) جار ومجرور متعلق بدعاني. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيـد ونصب. (سنينه) سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة - وهو محل الشـاهد - وسـنين مضـاف والضـمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة (لعبن) من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن. (بنا) جار ومجـرور متعلـق بلعبن. (شيبا) حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملـة (شـيبننا) مـن الفعـل وفاعلـه ومفعـوله معطوفة بالواو على جملة لعبن. (مردا) حال من المفعول به في قوله شيبننا.

الشـاهد فيـه: قوله (فإن سنينه) حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بـدليل بقـاء النـون مـع الإضـافة إلى الضـمير، فجعل هذه النون الزائـدة على بنيـة الكلمـة كالنـون الـتي مـن أصـل الكلمـة في نحـو (مسـكين وغسـلين)، ألا ترى أنك تقول: (هذا مسكين، ولقد رأيت رجلا مسكينا، ووقعت عـيني على رجـل مسـكين)، وتقـول: (هذا الرجل مسكينكم)، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلهـا مثل الميم في (غلام) والباء في (كتاب)، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقـول (فـإن سـنيه) ومثـل هـذا البيـت الحديث المتقدم: «**اللَّهُمَّ اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف**».

وَنُــونَ مَجْمُــوعٍ وَمَــا بِــهِ التَحَــقْ (٣٩) فَـافْتَحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِكَسْـرِهِ نَطَـقْ
وَنُـونُ مَـا ثُـنِّيَ وَالْـمُلْحَقِ بِـهْ (٤٠) بِعَكْـسِ ذَاكَ اسْـتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِـهْ

حَقُّ نُون الجمعِ وما أُلحق به الفتحُ، وقد تُكسَرُ شذوذًا، ومنه قوله:

٨- عَرَفْنَـا جَعْفَـرًا وَبَـنِي أَبِيـهِ وَأَنْكَرْنَـا زَعَانِـفَ آخَـرِينِ[1]

وقوله:

٩- أَكُـلَّ الدَّهْـرِ حِـلٌّ وارْتِحَـالٌ أَمَـا يُـبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِيـنِي؟!
وَمَـاذَا تَبْتَغِي الشُّـعَرَاءُ مِـنِّي وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَعِـينِ؟[2]

---

(١) ٨ - هذا البيت لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، من أبيات خاطب بها فضالة العرني، وقبله قوله:

عَـرِينٌ مِـنْ عُرَيْنَـةَ، لَـيْسَ مِنَّـا بَرِئْـتُ إلى عُرَيْنَـةَ مِـنْ عَـرِينِ

المفردات: (جعفر) اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع. (وبني أبيه) إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد. (زعانف) جمع زعنفة – بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة - وهم الأتباع، وفي القاموس: "الزعنفة - بالكسر والفتح - القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحدا " اهـ والزعانف أيضاً: أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: (عرفنا) فعل وفاعل. (جعفرا) مفعوله. (وبني) معطوف على جعفر وبني مضاف. وأبي من (أبيه) مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه. (وأنكرنا) الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل. (زعانف) مفعول به. (آخرين) صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله (آخرين) بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِـدُنِي وَرَاءَ بَـنِي رِيَـاحٍ؟ كَـذَبْتَ، لَتَقْصُـرَنَّ يَـدَاكَ دُونِي

(٢) ٩- هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالأبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَـذَرْتُ الْـبُزْلَ إنْ هِيَ خَـاطَرَتْنِي فَمَـا بَـالِي وَبَـالُ ابْـنِي لَبُـونِ؟

وبعدهما قوله:

أَخُـو خَمِسِـينَ مُجتَمِـعٌ أَشُـدِّي وَنَجَّـذَنِي مُـدَاوَرَةُ الشـؤُونِ

المفردات: (يبتغي) معناه يطلب، ويروى في مكانه (يـدَّري) بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع ادراه، إذا ختله وخدعه.

=

وليسَ كَسْرُها لُغَةً، خلافًا لمن زعمَ ذلك.

وحقُّ نونِ المثنَّى والملحقِ به الكسرُ، وفَتْحُها لُغةٌ، ومنه قوله:

١٠- عَلَى أَحْـوذِيَّيْنَ اسْـتَقَلَّتْ عَشِـيَّةً فَمَـا هِيَ إلَّا لَـمْحَةٌ وَتَغِيـبُ[(١)]

= **المعنى:** يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة، ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: (أكل) الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف. و(الدهر) مضاف إليه. (حل) مبتدأ مؤخر. (وارتحال) معطوف عليه. (أما) أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح. (يبقي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر. (علي) جار ومجرور متعلق بيبقي. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (يقيني) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (وماذا) ما: اسم استفهام مبتدأ. وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر. (تبتغي) فعل مضارع. (الشعراء) فاعله. (مني) جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغيه. (وقد) الواو حالية، قد: حرف تحقيق. (جاوزت) فعل وفاعل. (حد) مفعول به لجاوز، وحد مضاف. و(الأربعين) مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقا المفتوح ما بعدها تقديراً، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت في أبيات القصيدة، فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو (حين ومسكين وغسلين ويقطين)، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

(١) ١٠ - البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله:

كَمَا انْقَبَضَتْ كَـدْرَاءُ تَسْـقِي فِرَاخَهَا بِشَمْـظَةَ رِفْهـًا وَالـمِيَاهُ شُـعُوبُ
غَـدَتْ لـم تُصَعِّدْ في السَّمَاءِ، وَتَحْتَهَا إذَا نَظَـرَتْ أَهْـوِيَّةٌ ولُهُـوبُ
فَجَاءتْ وَمَا جَاءَ القَطَا، ثـمَّ قَلَّصَتْ بِمَفْحَصِهَا، والـوَارِدَاتُ تَنُـوبُ

اللغة: (الأحوذيان) مثنى أحوذي، وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة. و(استقلت) ارتفعت وطارت في الهواء. و(العشية) ما بين الزوال إلى المغرب. و(هي) ضمير غائبة تعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين، فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة. =

وظاهرُ كلامِ المصنفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ فتحَ النُّون في التَّثنية ككسرِ نونِ الجمعِ في القلَّة، وليسَ كذلك، بل كسرُها في الجمعِ شاذٌّ وفتحُها في التَّثنية لُغة، كما قدَّمْناه، وهل يختصُّ الفتحُ بالياءِ أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان؛ وظاهرُ كلامِ المصنفِ الثَّاني.

ومن الفتحِ مع الألفِ قولُ الشَّاعِرِ:

١١- أَعْـرِفُ مِنْهَـا الجِيـدَ والعَيْنَانَـا وَمَنْخِـرَيْنِ أَشْـبهَا ظَبْيَانَـا[١]

= **الإعراب:** (على أحوذيين) جار ومجرور متعلق باستقلت. (استقلت) استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود على القطاة التي تقدم وصفها. (عشية) ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقلت. (فما) الفاء عاطفة، ما: نافية. (هي) مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها. (إلا) أداة استثناء ملغاة لا عمل لها. (لمحة) خبر المبتدأ. (وتغيب) الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هي) يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله (أحوذيين) وهي لغة، وليست بضرورة، لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

(١) ١١ - البيت لرجل من ضبة كما قال المفضّل، وهو من أرجوزة، مطلعها:

إن لسلـمى عنـدنا ديـوانا يخـزي فلانـا وابنـه فلانـا

كانـت عجـوزا عمـرت زمانـا وهي تـرى سيئـها إحسـانا

اللغة: (الجيد) العنق. (منخرين) مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها. (ظبيان) اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد (ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخري ظبيان، فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، يريد أهل القرية) اهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفًا.

الإعراب: (أعرف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (منها) جار ومجرور متعلق بأعرف. (الجيد) مفعول به لأعرف. (والعينانا) معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (ومنخرين) معطوف على الجيد أيضا، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى. =

وقد قيل: إنَّه مصنوعٌ[(١)]؛ فَلا يُحتجُ به.

= (أشبها) أشبه: فعل ماض، وألف الإثنين فاعل. (ظبيانا) مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله (والعينانا) السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله (والعينانا) حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما: ما ذكرنا. وثانيهما: قوله (ظبيانا)، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى؛ والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه. وزعم بعضهم أن نون (منخرين) مفتوحة، وأن فيها شاهدًا أيضًا، فهو نظير قول حميد بن ثور (على أحوذيين) الذي تقدم في الشاهد رقم (١٠).

(١) حكى ذلك ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله (والعينانا) وفي قوله (ظبيانا) عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله (منخرين) فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان: أولهما: أن أبا زيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت حتى إن سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان يعبر عنه في كتابه بقوله "حدثني الثقة" أو "أخبرني الثقة" ونحو ذلك.

وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره: * ومنخران أشبها ظبيانا * بالألف في "منخرين" أيضًا، فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا (٤١) يُكْسَـرُ فِي الجَـرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَـا

لما فرغَ من الكلامِ على الَّذي تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ شرعَ في ذكرِ ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ؛ وهو قسمان:

أحدُهما: جمعُ المؤنَّث السَّالم، نحو مسلمات، وقيَّدنا بـ (السَّالم) احترازًا عن جمعِ التكسيرِ؛ وهو: مَا لم يسلمْ فيه بنَاء الواحدِ، نحو: (هُنُود).

وأشار إليه المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (وما بتا وألف قد جمعا) أي جُمِعَ بالألفِ والتَّاء المزيدتين؛ فخرجَ نحو (قُضَاة)، فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبةٌ عن أصلٍ وهو الياء؛ لأنَّ أصله (قُضَيَةٌ)، ونحو (أَبْيَات) فإنَّ تاءه أصلِيَّة، والمرادُ منه ما كانتْ الألفُ والتَّاءُ سببًا في دلالتِه على الجمعِ، نحو (هِنْدات)، فاحترزَ بذلكَ عن نحو (قضاة، وأبيات)، فإنَّ كلَّ واحدٍ منْهُما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألفِ والتَّاء، وليسَ ممَّا نحنُ فيه؛ لأنَّ دلالة كُل واحدٍ منهما على الجمعِ ليسَ بالألفِ والتَّاء، وإنَّما هو بالصيغةِ، فاندفعَ بهذا التقريرِ الاعتراضُ على المصنفِ بمثل (قضاة، وأبيات) وعُلِمَ أنَّه لا حاجةَ إلى أنْ يقول: بألفٍ وتاءٍ مزيدتين؛ فالباءُ في قوله (بتا) متعلقة بقوله: (جُمِع).

وحكمُ هذا الجمع أنْ يُرفعَ بالضمَّةِ، وينصبُ ويجرُ بالكسرةِ، نحو: (جَاءَنِي هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ) فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحةِ، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه مبنيٌّ في حالةِ النَّصبِ، وهو فَاسدٌ؛ إذْ لا موجب لبنائِه.

كَـذَا أُولَاتُ وَالَّذِي اسْـمًا قَـدْ جُعِـلْ (٤٢) كَأَذْرِعَـاتٍ فِيـهِ ذَا أيْضًـا قُبِـلْ

أشارَ بقوله: (كذا أولات) إلى أنَّ "أولات" تجْري مجْرى جمع المؤنَّثِ السَّالمِ في أنَّها تنصب بالكسرةِ، وليستْ بجمعِ مؤنَّثٍ سالمٍ، بل هي ملحقةٌ به؛ وذلك لأنَّها لا مفرد لها من لفظها.

ثمَّ أشارَ بقوله: (والذي اسما قد جعل) إلى أنَّ ما سُمِّي به من هذا الجمعِ والملحقِ به[1]، نحو: (أَذْرِعَاتٍ) يُنصبُ بالكسرةِ كما كانَ قبلَ التَّسميةِ بهِ، ولا يحذفُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِهِ أَذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ)، هذا هو المذهبُ الصَّحيحُ، وفيه مذهبانِ آخرانِ:

أحدُهما: أنَّه يُرفعُ بالضَّمةِ، ويُنْصبُ ويجرُّ بالكسرةِ، ويُزَالُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتِ، ومَرَرْتُ بَأَذْرِعَاتِ).

والثَّاني: أنَّه يُرفع بالضَّمةِ، ويُنصبُ ويجرُّ بالفتحةِ، ويُحذفُ منه التنوينُ، نحو: (هَذِه أَذْرِعَاتُ، ورَأَيْتُ أَذْرِعَاتَ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتَ)، ويُرْوَى قولُه:

١٢- تَنَوَّرْتُهـا مِـنْ أَذْرِعَات، وَأَهْلُهَـا بِيَـثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَـا نَظَـرٌ عَالِي[2]

---

(١) الملحق بجمع المؤنث السالم أمران:
١. لفظة (أولات).
٢. كل جمع مؤنث سالم جعل اسماً لمفرد نحو (عرفات) و (أذرعات) وهي قريةٌ بالشام.

(٢) ١٢ - البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

أَلَا عِـمْ صَـبَاحاً أَيُّهَـا الطَّلَـلُ البَـالِي وَهَـلْ يَعِمْـن مَـنْ كَانَ فِي العَصْـرِ الخَـالِي

اللغة: (تنورتها) نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بُعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد. و(أذرعات) بلد في أطراف الشام. و(يثرب) اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ. (أدنى) أقرب. (عال) عظيم الارتفاع والامتداد. =

بكسرِ التَّاءِ منونةً كالمذهبِ الأوَّلِ، وبِكَسرِها بلا تنوين كالمذهبِ الثَّاني، وبفتْحها بلا تنوين كالمذهبِ الثَّالث.

= **الإعراب:** (تنورتها) فعل وفاعل ومفعول به. (من) حرف جر. (أذرعات) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإنْ قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور. (وأهلها) الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه. (بيثرب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (أدنى) مبتدأ، وأدنى مضاف. ودار من (دارها) مضاف إليه، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه. (نظر) خبر المبتدأ. (عال) نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله (أذرعات) فإن أصله جمع، ثم نقل فصار اسم بلد، فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد. ويروى هذا البيت بالأوجه الثَّلاثة التي ذكرها الشارح:

فأمَّا من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم؛ وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة.

وأمَّا من رواه بالكسر من غير تنوين -وهم جماعة منهم المبرد والزجاج- فقد لاحظوا فيه أمرين:

أولهما: أنه جمع بحسب أصله.

وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهًا، فمن جهة كونه جمعًا نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه.

وأمَّا الذين رووه بالفتح من غير تنوين -وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني- فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنَّه علم مؤنث.

وَجُـرَّ بِالْفَتْحَــةِ مَـا لَا يَنْصَــرِفْ (٤٣) مَـا لَـمْ يُضَـفْ أَوْ يَـكُ بَعْـدَ (أَلْ) رِدِفْ

أشارَ بهذا البيتِ إلى القسمِ الثَّاني مما نابَ فيه حركة عن حركةٍ، وهو الاسم الَّذي لا ينصرف، وحكمه أنَّه يُرفع بالضمةِ، نحو (جَاءَ أَحْمَدُ) ، ويُنصبُ بالفتحةِ، نحو (رَأَيْتُ أَحْمَدَ) ، ويجرُّ بالفتحةِ أيضًا، نحو (مررت بأحمد)، فنابتِ الفتحةُ عن الكسرةِ. هذا إذا لم يضفْ أو يقعْ بعدَ الألف واللام؛ فإنْ أضيفَ جُرّ بالكسرةِ، نحو (مَرَرْتُ بِأَحْمَدِكُم)، وَكَذَا إذا دَخَلَهُ الألفُ واللامُ، نحو (مَرَرْتُ بِالأَحْمَدِ)[١]؛ فإنَّه يُجر بالكسرةِ[٢].

(١) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه؛ بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضًا، فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:

بَاعَـدَ أُم العَمْـرِو مِـنْ أَسِـيرِهَا ... حُـرَّاسُ أَبْـوَابٍ على قُصُـورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

عَـلَا زَيْدُنَـا يَـومَ النَّقَـا رَأْسَ زَيْـدِكُمْ ... بِأبْيَـضَ مَاضِـي الشَّـفْرَتَيْنِ يَمَـانِ

(٢) سواء أكانت (أل) معرفة، نحو (الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل) أو موصولة كالأعمى والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

رَأَيْـتُ الوَلِـيدَ بـنَ اليَزِيـدِ مُبَـارَكًا ... شَـدِيْداً بِأَعْبَـاءِ الخِـلافَةِ كَاهِلُـهْ

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة.

وَاجْعَـلْ لِنَحْـوِ (يَفْعَـلَانِ) النُّـــونَا (٤٤) رَفْعَـــا وَتَدْعِـــينَ وَتَـسْأَلُونَـــــا
وَحَــذْفُهَا لِلْجَــزْمِ وَالنَّصْــبِ سِمَــــهْ (٤٥) كَلَـــمْ تَكُـــونِي لِـــتَرُومِي مَظْلَمَـــهْ

لما فرغَ من الكلامِ على مَا يعربُ من الأسماءِ بالنيابةِ شرعَ في ذكرِ ما يُعربُ من الأفعالِ بالنِّيابةِ، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ[١]؛ فأشار بقوله (يَفْعَلانِ)[٢] إلى كُّلِ فعلِ اشتملَ على ألفِ اثْنين: سواء كان في أوَّله الياءُ، نحو (يَضْرِبَانِ) أو التَّاء، نحو (تَضْرِبَانِ). وأشارَ بقوله (وَتَدْعِينَ) إلى كُلِ فعلٍ اتصلَ بهِ ياء مُخاطَبة، نحو (أَنْتِ تَضْرِبِينَ). وأشارَ بِقَولِه (وَتَسْأَلُونَ) إلى كُّلِ فعلٍ اتّصلَ بهِ واوُ الجمعِ، نحو (أَنْتُمْ تَضْرِبُونَ) سَوَاء كَانَ في أوَّلِه التَّاء كَما مثَّل، أو اليَاء، نحو (الزَّيْدُونَ يَضْرِبُونَ)[٣].

فهذِه الأمثلةُ الخمسةُ -وهي: يَفْعَلَانِ، وتَفْعَلَانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ- تُرْفعُ بثبوتِ النُّون، وتُنْصَبُ وتجزمُ بحذْفها، فنَابَتِ النُّون فيه عن الحركةِ الَّتي هي الضَّمة، نحو (الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ) فَيَفْعَلَانِ: فعلٌ مضارعٌ مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ ثبوتُ النُّونِ. وتنصبُ وتُجزمُ بحذْفها، نحو (الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا، ولَمْ يَخْرُجَا) فعلامةُ النَّصبِ والجزمِ سُقُوطُ النُّونِ مِن (يقوما، ويخرجا) ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤][٤].

---

(١) تسميتها بالأمثلة الخمسة أدق من تسميتها بالأفعال الخمسة، لما سيأتي تعليله. وقالوا: الأسماء الستة لأنها ألفاظ محدودة، وقالوا: الأمثلة الخمسة لأنها ليست ألفاظَ أفعالٍ معلومة، بل أيُّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فهو منها.

(٢) الفرق بين ألف الاثنين في الأمثلة الخمسة وبين المثنى: أنها في الأمثلة الخمسة ضمير متصل ، وفي المثنى حرف (علامة إعراب).

(٣) الفعل الذي لام الكلمة فيه (واو) إذا اتصلت به نون النسوة ليس من باب الأفعال الخمسة كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

(٤) **الإعراب:** (فإن): الفاء: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم، لم: حرف جزم. (تفعلوا): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو ، ضمير في محل رفع فاعل ، والألف: فارقة. (ولن): الواو: حرف اعتراض ، لن: حرف نصب. (تفعلوا): فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة ، =

وَسَمِّ مُعْتَلًّا مِنَ الأَسْمَاءِ مَا (٤٦) كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا (٤٧) جَمِيعُهُ وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرْ (٤٨) وَرَفْعُهُ يُنْوَى كَذَا أَيْضًا يُجَرْ

شرعَ في ذكرِ إعرابِ المعتلِ من الأسماءِ والأفعالِ، فذكرَ أنَّ ما كانَ مثل (المصْطَفى، والمرْتَقي) يُسَمَّى معتلًا.

وأشارَ (بالمصْطفى) إلى ما في آخرِه ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحة، مثل (عصًا، ورحًى)، وأشار بـ(المرْتقي) إلى ما في آخرِه ياء مكسور ما قبلها، نحو (القاضِي، والداعِي).

ثمَّ أشارَ إلى أنَّ ما في آخرِه ألفٌ مفتوح ما قبلها يقدَّر فيه جميع حركاتِ الإعرابِ: الرَّفع، والنَّصب، والجر، وأنَّه يسمى المقصور، فالمقصورُ هو: الاسمُ المعربُ الَّذي في آخرِه ألفٌ لازمةٌ.

فاحترز بـ(الاسمِ) من الفعلِ، نحو يرضى، وبـ(المعربِ) من المبنيِّ، نحو إذا، وبـ(الألفِ) من المنقوصِ، نحو القاضِي كما سيأتي، وبـ(لازمةٍ) من المثنَّى في حالةِ الرَّفعِ، نحو (الزيدان)؛ فإنَّ ألفه لا تلزمه؛ إذْ تُقلب ياء في الجرِّ والنَّصب، نحو (رَأَيْتُ الزَيْدَيْنِ).

وأشارَ بقوله (والثَّان منقوصٌ) إلى (المرتقي)؛ فالمنْقوصُ هو: الاسمُ المعربُ الَّذي آخرُه ياء لازمِة قبلها كسْرة نحو (المرتقي)؛ فاحترزَ بـ(الاسمِ) عن الفعلِ نحو (يرمي)، وبـ(المعرب) عن المبنيِّ، نحو الَّذي، وبقولِنا (قبلها كسرة) عن الَّتي قبلها سكون، نحو (ظبي ورمي)، فهذا معتلٌ جارٍ مجرَى الصَّحِيح، في رَفْعِه بالضَمَّةِ، ونصبه بالفتحةِ، وجره بالكسرةِ.

= والجملة الفعلية اعتراضية لا محل لها من الإعراب. (فاتقوا): الفاء رابطة لجواب الشرط. اتقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب. (النار): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: أن الأفعال الخمسة تجزم وتنصب بحذف النون كما في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ و ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾.

وحكمُ هذا المنقوصِ أنَّه يظهرُ فيه النَّصب(١)، نحو (رَأَيْتُ القَاضِيَ)، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾(٢) [الأحقاف: ٣١] ويُقدَّر فيه الرَّفع والجر لثقلهما على اليَاء نحو (جَاءَ القَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالقَاضِي)، فعلامُة الرَّفعِ ضمةٌ مقدرةٌ على اليَاء، وعلامةُ الجرِّ كسرة مقدرةٌ على اليَاء.

وعُلمَ مما ذُكر أنَّ الاسمَ لا يكونُ في آخرِه واو قبلها ضمَّة، نعم إنْ كانَ مبنيًا وُجِدَ ذلك فيه، نحو هو، ولم يوجدْ ذلك في المعربِ إلا في الأسماءِ الستةِ في حالةِ الرَّفع، نحو (جاء أبوه) وأجازَ ذلك الكُوفيون في موضعَين آخرينِ:

أحدُهما: ما سمِّي به مِن الفِعلِ، نحو (يدعو، ويغزو).

والثَّاني: ما كانَ أعجميًا، نحو (سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو).

---

(١) من العرب من يعامل المنقوص في حالة النصب معاملته إياه في حالتي الرفع والجر، فيقدر فيه الفتحة على الياء أيضاً؛ إجراء للنصب مجرى الرفع والجر. وقد جاء من ذلك قول مجنون ليلى:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ باليَمَامَةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَموتَ اهْتَدَى لِيَا

وقول بشر بن أبي خازم، وهو عربي جاهلي:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي ... وَلَيسَ لِنَأْيِهَا إِذْ طَالَ شَافِي

فأنت ترى المجنون قال (أنَّ واش) فسكن الياء ثم حذفها مع أنه منصوب؛ لكونه اسم أن. وترى بشراً قال (كافي) مع أنه حال من النأي أو مفعول مطلق.

وقد اختلف النحاة في ذلك؛ فقال المبرد: هو ضرورة، ولكنها من أحسن ضرورات الشعر. والأصح جوازه في سعة الكلام؛ فقد قرئ ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء.

(٢) **الإعراب:** (يا قومنا): يا: حرف نداء، قومنا: منادى منصوب بالفتحة وهو مضاف، ونا: ضمير مبني على السكون محل جر مضاف إليه. (أجيبوا): فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: فارقة، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (داعي): مفعول به منصوب بالفتحة وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن قوله : (داعي) اسم منقوص وقع مفعولًا به لـ (أجيبوا)، وظهرت الفتحة على آخره لخفتها.

وَأَيُّ فِعْـلٍ آخِــرٌ مِنْــهُ أَلِـفْ (٤٩) أَوْ وَاوٌ اوْ يَــاءٌ فَمُعْــتَلًّا عُــرِفْ

أشارَ إلى أنَّ المعتلَّ من الأفعالِ هو ما كانَ في آخرِه واو قبلها ضمَّة، نحو(يَغْزُو)، أو ياء قبْلها كسرة، نحو (يَرْمِي)، أو ألف قبلها فتحة، نحو (يَخْشَى).

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ (٥٠) وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي
وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ واحْذِفْ جَازِمَا (٥١) ثَلاَثَهُنَّ تَقْضِ حُكْمًا لازِمَا

ذكرَ في هذين البيتينِ كيفيةَ الإعرابِ في الفعلِ المعتلِ، فذكرَ أنَّ الألف يُقدَّر فيها غير الجزمِ ـ وهو الرَّفع والنَّصب ـ، نحو (زَيْدٌ يَخْشَى) ؛ فيخشى: مرفوعٌ، وعلامةُ رفعِه ضمةٌ مقدرةٌ على الألفِ، و (لَنْ يَخْشَى)؛ فيخشى: منصوبٌ، وعلامةُ النَّصبِ فتحةٌ مقدرةٌ على الألفِ، وأمَّا الجزمُ فيظهرُ؛ لأنَّه يحذفُ له الحرفُ الآخِر، نحو (لَمْ يَخْشَ).

وأشارَ بقوله: (وأبد نصب ما كيدعو يرمي) إلى أنَّ النَّصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو (لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ).

وأشارَ بقوله (والرفع فيهما انو) إلى أنَّ الرَّفع يُقدَّر في الواوِ والياءِ، نحو (يدعو، ويرمي) ؛ فعلامةُ الرَّفعِ ضمَّة مقدَّرة على الواوِ والياءِ.

وأشارَ بقوله: (واحذف جازما ثلاثهن) إلى أنَّ الثَّلاث -وهي الألِفُ، والوَاوُ، واليَاءُ- تحذفُ في الجزمِ، نحو (لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ)؛ فعلامةُ الجزمِ حذفُ الألفِ والواوِ والياءِ.

وحاصلُ ما ذكره: أنَّ الرَّفعَ يقدَّر في الألفِ والواوِ والياءِ، وأنَّ الجزمَ يظهرُ في الثَّلاثةِ بحذفِها، وأنَّ النَّصبَ يظهرُ في الياءِ والواوِ، ويُقدَّر في الألفِ.

النكـــرة والـمعرفــة

نَـــــكِرَةٌ قَابِـــــلُ أَلْ، مُؤَثِّـــــرَا (٥٢) أَوْ وَاقِـــعٌ مَـــوْقِعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

النَّكرة: ما يقبل (أل) وتؤثرُ فيه التَّعريف، أو يقعُ موقع ما يقبل (أل) فمثالُ ما يقبلُ (أل) وتؤثِّر فيه التَّعريف (رجل) فتقول: الرَّجل.

واحترز بقوله (وتؤثر فيه التعريف) مما يقبل (أل) ولا تُؤثر فيه التَّعريف، كـ(عباس) علمًا؛ فإنَّك تقولُ فيه: العبَّاس، فتدخلُ عليه (أل) لكنَّها لم تؤثِّر فيه التَّعريف؛ لأنَّه معرفةٌ قبلَ دخُولها عليه، ومثالُ ما وقعَ مَوْقِع ما يقبلُ (أل) ذو: الَّتي بمعْنَى صاحِب، نحو (جَاءَنِي ذُو مَالٍ) أي: صَاحِبُ مَالٍ، فَذُو: نكِرة، وهِي لا تَقبل (أل) لكنَّها واقعةٌ موقعَ صَاحِب، وصاحِب يقبلُ (أل) نحو الصَّاحب.

وَغَـــيْرُهُ مَعْرِفَــةٌ : كَهُــمْ، وَذِي (٥٣) وَهِنْــدَ وابْــنِي وَالغُــلامِ وَالَّــذِي

أي: غيرُ النكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستةُ أقسامٍ: المضمَر كـ(هم)، واسم الاشارةِ كـ(ذي)، والعَلم كـ(هند)، والمحلَّى بالألفِ واللامِ كـ(الغلام)، والموصُول كـ(الذي)، وما أُضيفَ إلى واحدٍ مِنْها كـ(ابني)، وسنتكلَّمُ على هذهِ الأقسامِ.

فَمَـا لِــذِي غَيْبَـةٍ او حُـضُورِ (٥٤) كَأَنْــتَ، وَهْــوَ سَــمِّ بالضَّــمِيرِ

يشيرُ إلى أنَّ الضَّمير: ما دَلَّ على غَيبةٍ كـ(هو)، أو حُضورٍ، وهو قسمان:

- **أحدُهما**: ضَمِير المخَاطَبِ، نحو (أنت).
- **والثَّاني**: ضَمِير المتكلِّم، نحو (أنا).

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا (٥٥) وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدَا

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ (ابْنِي أَكْرَمَكْ) (٥٦) وَاليَاءِ وَالهَا مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكْ)

الضميرُ البارزُ ينقسمُ إلى: متصلٍ، ومنفصلٍ[١].

فالمتَّصلُ هو: الَّذي لا يُبتَدَأ به كالكافِ من (أكرمك) ونحوه، ولا يقعُ بعدَ (إلا) في الاختيار؛ فلا يقالُ: (مَا أَكْرَمْتُ إلاكَ)، وقد جاءَ شذوذًا في الشعرِ، كقوله:

١٣- أَعُوذُ بِرَبِّ العَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوْضُ إلَّاه نَاصِرُ[٢]

---

(١) يقسم النحاة الضمير تقسيمات عدة، باعتبارات متنوعة، ويمكن تلخيص ذلك في الآتي:

- ينقسم الضمير باعتبار معناه إلى: غائب، وحاضر. والحاضر إلى: مخاطب، ومتكلم.
- وباعتبار ظهوره واستتاره إلى: بارز، ومستتر.
- وباعتبار محله من الإعراب إلى مبني في محل: رفع أو نصب أو جر.

(٢) ١٣- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أعوذ) ألتجئ وأتحصن، و(الفئة) الجماعة، و(البغي) العدوان والظلم، و(عوض) ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل (أبدا) إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجئ إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة، فليس لي معين ولا وزر سواه.

الإعراب: (أعوذ) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (برب) جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف. و(العرش) مضاف إليه. (من فئة) جار ومجرور متعلق بأعوذ. (بغت) بغي: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفئة.(على) جار ومجرور متعلق ببغي.(فما) نافية.(لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (عوض) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ"ناصر" الآتي. (إلاه) إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب.(ناصر) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (إلاه) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

وقوله:

١٤- وَمَـا عَلَيْنَـا إِذَا مَـا كُنْـتِ جَارَتَنَـا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَـــا إلاكِ دَيَّـــارُ[(١)]

(١) ١٤- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (وما علينا) يروى في مكانه. (وما نبالي) من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

لَقَـــدْ بَالَيْـــتُ مَظْعَـــنَ أم أَوْفَى وَلَكِـــن أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَـــالِي

و(ديار) معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدَّار من ديَّار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى: ﴿ وَقَالَ نُوحٌ رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا ﴾ [نوح: ٢٦]، **يريد**: لا تذر منهم أحدًا، بل استأصِلهم وأَفْنِهِم جميعًا.

المعنى: إذا كنتِ جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له.

الإعراب: (وما) نافية. (نبالي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. (إذا) ظرف متضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (كنت) كان الناقصة واسمها. (جارتنا) جارة: خبر كان، وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها. (أن) مصدرية. (لا) نافية. (يجاورنا) يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور. (إلاك) إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي. (ديار) فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه (وما علينا) تكون ما نافية أيضًا، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن تكون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شئ كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا: متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضا والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله (إلاك) حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً. وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة (إلاك) وإنما صحة الرواية: أَلَّا يُجَـاوِرَنَـا سِـوَاكِ دَيَّـارُ.

وقال صاحب اللب: رواية البصريين: أَلَّا يُجَـاوِرَنَـا حَاشَـاكِ دَيَّـارُ.

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطن لذلك.

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ (٥٧) وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمراتُ كُلُّها مبنيةٌ، لشَبَهِهَا بالحروفِ في الجمودِ[١]؛ ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، وإذا ثبتَ أنَّها مَبْنِيةٌ: فمنْها ما يشتركُ فيه الجرُّ والنَّصبُ، وهو: كلُ ضميرِ نصبٍ أو جرٍ متصلٍ، نحو: (أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإنه، وله)؛ فالكافُ في (أكرمتُكَ) في موضع نصبٍ، وفي (بِكَ) في موضع جرٍّ، والهاءُ في (إنَّه) في موضع نصبٍ، وفي (له) في موضع جرٍّ.

ومنْها ما يشتركُ فيه الرَّفع والنَّصب والجرُّ، وهو(نا)، وأشار إليه بقوله:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نا) صَلَحْ (٥٨) كَاعْرِفْ بِنَا فإنَّنَا نِلنَا الْمِنَحْ

أي: صَلَح لفظُ (نا) للرَّفع، نحو (نِلنَا)، وللنَّصبِ، نحو (فإنَّنا)، وللجرِّ، نحو (بنَا).

وممَّا يستعملُ للرَّفعِ والنَّصب والجرِّ: الياءُ؛ فمثالُ الرَّفع نحو (اضْرِبِي)، ومثالُ النَّصبِ نحو (أَكْرِمْنِي)، ومثالُ الجرِّ نحو (مَرَّ بِي).

ويُسْتَعمَلُ في الثَّلاثةِ أيضًا (هم)؛ فمثالُ الرَّفع (هُمْ قَائِمُونَ)، ومِثَالُ النَّصبِ (أَكْرَمْتَهم)، ومثالُ الجرِّ (لَهم).

وإنَّما لَم يذكرِ المصنِّفُ (الياءَ وهُمْ)؛ لأنَّهما لا يُشبهان (نا) من كُلِّ وجهٍ؛ لأنَّ (نا) تكونُ للرَّفعِ والنَّصبِ والجرِّ والمعْنَى واحدٌ، وهي ضميرٌ متصلٌ في الأحوالِ

---

(١) قد عرفت -فيما مضى أول باب المعرب والمبني- أن الضمائر مبنية لشبهها بالحروف شبهًا وضعيًا، بسبب كون أكثرها قد وضع على حرف واحد أو حرفين، وحمل ما وضع على أكثر من ذلك عليه، حملاً للأقل على الأكثر، وقد ذكر الشارح في هذا الموضع وجهًا ثانيًا من وجوه شبه الضمائر بالحروف، وهو ما سماه بالشَّبَهِ الجُمودِي، وهو: كون الضمائر بحيث لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى ولا تصغر، وأما نحو (هما وهم وهن وأنتما وأنتم وأنتن)، فهذه صيغ وضعت من أول الأمر على هذا الوجه، وليست علامةُ المثنى والجمع طارئةً عليها.

الثَّلاثةِ، بخلافِ الياءِ؛ فإنَّها ـ وإنْ استُعْمِلَتْ للرَّفع والنَّصبِ والجرِّ، وكانتْ ضميرًا متصلًا في الأحوالِ الثَّلاثةِ ـ لم تكنْ بمعنى واحدٍ فِي الأحوالِ الثَّلاثةِ؛ لأنَّها ـ في حالةِ الرَّفعِ للمخاطبِ، وفي حَالتي النَّصبِ والجرِّ للمتكلمِ، وكذلك (هُمْ)؛ لأنَّها ـ وإن كانتْ بمعنى واحدٍ في الأحوالِ الثَّلاثةِ ـ فليستْ مثل (نَا)؛ لأنها في حالة الرَّفعِ ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالتي النَّصبِ والجرِّ ضميرٌ متصلٌ.

وَأَلِــــفٌ وَالْــــوَاوُ وَالنُّــــونُ لِمَــــا (٥٩) غَــــابَ وَغَــــيرِهِ كَقَامَــــا وَاعْلَمَــــا

الألفُ والواوُ والنونُ من ضمائرِ الرَّفعِ المتصلةِ، وتكونُ للغائبِ وللمخاطبِ؛ فمثالُ الغائبِ (الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ)، ومثالُ المخاطبِ (اعلما، واعلموا، واعلمن)، ويدخلُ تحتَ قولِ المصنفِ (وغَيْرِهِ) المخاطبُ والمتكلِّمُ، وليسَ هذا بجيدٍ؛ لأنَّ هذه الثَّلاثةَ لا تكونُ للمتكلِّم أصلًا، بل إنَّما تكونُ للغائبِ أو المخاطبِ كَمَا مثَّلنَا.

وَمِـــنْ ضَــمِيرِ الرَّفْــعِ مَــا يَسْتَتِــــرُ (٦٠) كَافْعَــلْ أُوَافِــقْ نَغْتَــبِطْ إِذْ تَشْـــكُرُ

ينقسمُ الضميرُ إلى مستترٍ وبارزٍ[١]، والمستترُ إلى واجبِ الاستتارِ وجَائِزُه، والمرادُ بواجبِ الاستتارِ: مَا لا يحلُّ محلَّهُ الظَّاهرُ، والمرادُ بجائزِ الاستتارِ: مَا يحلُّ محلَّه الظَاهرُ.

وذكرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ من المواضعِ الَّتي يجبُ فيها الاستتارُ أربعةً:

الأَوَّل: فِعْلُ الأمرِ للوَاحدِ المخَاطبِ كـ(افْعَلْ)، التقدير: أَنْتَ، وهَذَا الضَّــمِيرُ لا يجوزُ إبرَازُه؛ لأنَّه لا يحلُّ محلَّه الظَّاهر؛ فَلا تقولُ: افعلْ زَيدٌ، فأمَّا (افْعَلْ أَنْتَ) فأنــتَ تأكيدٌ للضَّميرِ المسْتَتِرِ في (افعل) وليسَ بفاعلٍ لـ(افعلْ)؛ لصـحَّةِ الاســتغْناءِ عنْــه؛ فتقول: افعلْ، فإنْ كانَ الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجماعةٍ برزَ الضَّــميرُ، نحــو(اضْرِبي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْن).

الثَّاني: الفعلُ المضارعُ الَّذي في أوَّلهِ الهمْزَة، نحو (أُوَافِـقُ)، والتقـدير: أنــا، فــإنْ قلتَ (أُوَافِقُ أنَا) كانَ (أنا) تأكيدًا للضَّميرِ المستترِ.

الثَّالث: الفعلُ المضارعُ الَّذي في أوَّله النُّون، نحو (نَغْتَبط) أي نَحْنُ.

الرَّابع: الفعلُ المضَارعُ الَّذي في أوَّله التَّاء لخِطَـابِ الواحـدِ، نحـو (تَشْـكُرُ) أي: أَنْتَ، فإنْ كانَ الخطابُ لواحدةٍ أو لاثنينِ أو لجمَاعةٍ برزَ الضَّميرُ، نحو (أنتِ تَفْعَلِـينَ، وأنْتُما تَفْعَلانِ، وأَنْتُم تَفعَلونَ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ)، هَذَا ما ذكرهُ المصـنِّفُ مِـن المواضـعِ الَّتي يجبُ فيها استتارُ الضَّميرِ.

(١) المنقسم هو الضمير المتصل لا مطلق الضمير، والمراد بالضمير البارز: ما له صورة في اللفظ حقيقة نحـو التـاء والهاء في (أكرمته)، والياء في (ابني)، أو حكمًا كالضمير المتصل المحذوف من اللفـظ جـوازًا في نحـو قولـك (جاء الذي ضربت)، فإن التقدير: جاء الذي ضربته، فحذفت التاء من اللفظ، وهي منوبة؛ لأن الصلة لا بـد لها من عائد يربطها بالموصول.

ومثالُ جائزِ الاستتارِ(زَيْدٌ يَقُومُ)، أي: هُوَ، وهَذا الضَّميرُ جَائزُ الاستتارِ؛ لأنَّه يحلُّ محلَّه الظَّاهر؛ فتقول(زَيْدٌ يَقُومُ أبُوه)، وكذلكَ كُلُّ فعلٍ أُسندَ إلى غائبٍ أو غائبةٍ، نحو (هِنْدٌ تَقُومُ)، ومَا كَانَ بمعنَاه، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أي: هُوَ.

وَذُو ارْتِفَـــاعٍ وَانْفِصَـــالٍ:أَنَا هُـــو (٦١) وَأَنْـــتَ وَالْفُـــرُوعُ لا تَشْـتَبِـــهُ

تقدَّم أنَّ الضَّمير ينقسمُ إلى مستترٍ وإلى بارزٍ، وسبقَ الكلامُ في المستترِ.

والبارزُ ينقسمُ إلى: متصل ومنفصل.

فالمتَّصلُ يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ومجرورًا، وسبقَ الكلامُ في ذلكَ.

والمنْفصلُ يكونُ مرفوعًا، ومنصوبًا، ولا يكونُ مجرورًا.

وذكرَ المصنفُ في هذا البيتِ المرفوعَ المنْفصلَ؛ وهو اثنا عَشَر: (أَنَا) للمتكلِّم وحدَه، و(نَحْنُ) للمتكلِّم المشَارِك أو المعظِّمِ نَفْسه، و(أَنْتَ) للمخاطِبِ، و(أَنْتِ) للمخَاطبةِ، و(أَنْتُما) للمخَاطَبَيْن أو المخَاطَبَتَيْن، و(أَنْتُم) للمخاطِبين، و(أَنْتُنَّ) للمُخَاطَبَات، و(هُوَ) للغَائِب، و(هِيَ) للغَائِبة، و(هُمَا) للغَائِبَيْن أو الغَائِبَتَيْن، و(هُمْ) للغَائِبِين، و(هُنَّ) للغَائِبَاتِ.

وَذُو انْتِصَـــابٍ فِي انْفِصَـــالٍ جُعِـــلَا (٦٢) إِيَّـــايَ، وَالْتَفْرِيـــعُ لَيْـــسَ مُشْـــكِلَا

أشَارَ في هذا البيتِ إلى المنْصوبِ المنْفَصلِ؛ وهو اثنَا عَشر: (إيّايَ) للمتكلِّمِ وحدَه، و(إِيَّانَا) للمتكلِّمِ المشَارِك أو المعظِّم نَفْسَه، و(إِيَّاكَ) للمُخَاطَبِ، و(إِيَّاكِ) للمُخَاطَبَةِ، و(إِيَّاكُمَا) للمُخَاطَبَيْنِ أو المخَاطَبَتَيْنِ، و(إِيَّاكُم) للمُخَاطَبِينَ، و(إِيَّاكُنَّ) للمُخَاطَبَاتِ، و(إِيَّاهُ) للغَائِبِ، و(إِيَّاهَا) للغَائِبَةِ، و(إِيَّاهُمَا) للغَائِبَيْنِ أو الغَائِبَتَيْنِ، و(إِيَّاهُم) للغَائِبِينَ، و(إِيَّاهُنَّ) للغَائِبَاتِ.(١)

(١) اختلف في هذه اللواحق التي بعد (إيا):

فقيل: هي حروف تبين الحال وتوضح المراد من "إيا" متكلماً أو مخاطبًا أو غائبًا، مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا، ومثلها مثل الحروف التي في أنت وأنتما وأنتن، ومثل اللواحق في أسماء الإشارة نحو تلك وذلك وأولئك، وهذا مذهب سيبويه والفارسي والأخفش. قال أبو حيان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك، إلى أن هذه اللواحق أسماء، وأنها ضمائر أضيفت إليها "إيا" ، وقال الكوفيون: المجموع من "إيا" ولواحقها ضمير واحد.

وَفِي اخْتِيَارٍ لا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ (٦٣) إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

كُلُّ موضعٍ أمكنَ أنْ يُؤتى فيه بالضَّميرِ المتَّصل لا يجوزُ العدولُ عنه إلى المنفصلِ، إلا فيما سيذكُره المصنفُ؛ فلا تقولُ في أكرمتكَ (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لأنه يمكنُ الإتيان بالمتَّصلِ فتقولُ (أَكْرَمْتُكَ).

فإنْ لم يمكن الإتْيانُ بالمتَّصلِ تعيَّن المنفصلُ، نحو (إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ)[١]، وقدْ جاءَ الضَّميرُ في الشِّعر منفصلًا معَ إمكانِ الإتيانِ به متصلًا؛ كقولهِ:

١٥- بِالبَاعِثِ الوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ[٢]

---

(١) اعلم أنه يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلًا، في مواضع عدة منها:

الأول: أن يكون الضمير محصورًا، كقوله تعالى: ﴿ ۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٢٣]. الثاني: أن يكون عامل الضمير متأخرًا عنه، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهذا هو الموضع الذي أشار إليه الشارح.

الثالث: أن يكون الضمير معمولًا لحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ [الشعراء: ١١٤]، ﴿ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٞ ﴾ [الشعراء: ١١٥].

(٢) ١٥- البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقْتَ نَعْلٌ لَهُ قَدَمًا ... وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إِنِّي حَلَفْتُ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ، ... فِنَاءِ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: (الباعث) الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم. (الوارث) هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك. (ضمنت)- بكسر الميم مخففة - بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم. (الدهارير) الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الإعراب: (بالباعث) جار ومجرور متعلق بقوله "حلفت" في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: يجوز فيه وجهان: أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث، كقولهم: (قطع الله يد ورجل من قالها).

والوجه الثاني: نصب (الأموات) بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به (تنازعه) الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضميره من الأول لكونه فضلة. (ضمنت) فعل ماض، والتاء للتأنيث. (إياهم) مفعول به تقدم على الفاعل. (الأرض) فاعل ضمن. (في دهر) جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف. و(الدهارير) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة. =

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى (٦٤)
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا (٦٥)

أشارَ في هذين البيتين إلى المواضع الَّتي يجوزُ أنْ يُؤتى فيها بالضَّمير منفصلًا مع إمكانِ أنْ يُؤتَى به متصلًا.

فأشارَ بقولهِ (سلنيه) إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثَّاني منهما ليسَ خبرًا في الأصلِ[(١)]، وهما ضميرانِ، نحو (الدِّرْهَم سَلْنِيه) فيجوزُ لكَ في هاءِ (سلنيه): الاتِّصال نحو (سلنيه)، والانفصال نحو (سلني إياه)، وكذلك كُلُّ فعلٍ أشبهه، نحو (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَه، وأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجوزُ في هذه المسألةِ الانفصَالُ والاتصالُ على السَّواءِ[(٢)]، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحويين، وظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّ الاتِّصال فيها واجبٌ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشِّعْرِ.

وأشارَ بقوله (في كنته الخلفُ انْتَمى) إلى أنَّه إذا كانَ خبر (كان) وأخواتها ضميرًا، فإنَّه يجوزُ اتّصَاله وانفصاله، واختلفَ في المختارِ منهما، فاختارَ المصنفُ الاتصالَ، نحو (كنته)، واختارَ سيبويه الانفصالَ، نحو كنتُ إياه، تقولُ: الصَّديقُ كُنْتُه، وكُنْتُ إِيَّاه.

= **الشاهد فيه:** قوله (ضمنت إياهم) حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله، وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال (قد ضمنتهم الأرض).

(١) شروط جواز الوصل والفصل في باب (سلنيه):
١. أن يكون العامل في الضميرين واحدًا.
٢. أن يكون المتقدم من الضميرين أعرفهما فإن اختل هذا الشرط وجب الانفصال.
٣. أن يكونا منصوبين، فإن اختل هذا الشرط وجب الاتصال.
٤. فإذا اجتمعت الشروط كان الوصل أرجح إن كان فعلًا. والفصل أرجح إن كان اسمًا.

(٢) لم يذكر الناظم ترجيحًا صريحًا في باب (سلنيه) وقد يؤخذ الترجيح من تقديمه الوصل على الفصل في النظم، وقد صرح بهذا في الكافية. إذ قال: (سلنيه صل وقد فصل).

وكذلكَ المختارُ عندَ المصنِّف الاتصال في نحو (خِلْتَنِيه) وهو: كُلُّ فِعْلٍ تَعَدَّى إلى مَفْعُولَيْنِ الثَّانِي مِنْهما خبرٌ في الأصلِ، وهما ضميران، ومذهبُ سيبويه أَنَّ المختارَ في هذا أيضًا الانفصالُ، نحو (خِلْتَنِي إِيَّاهُ)، ومذهبُ سيبويه أرجحُ؛ لأنَّه هو الكثيرُ في لسانِ العربِ على ما حكاهُ سيبويه عنهم وهو المشَافِهُ لهم، قال الشاعر:

١٦- إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(١)

---

(١) ١٦- هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله؛ لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: (حذام) اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

واحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الحيِّ إِذْ نَظَرَتْ ... إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (حذام) فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع. (فصدقوها) الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به. (فإن) الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب. (القول) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة. (ما) اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع. (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (حذام) فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

وَقَـــــدِّمِ الأَخَـــــصَّ فِي اتِّصَــــالِ (٦٦) وَقَـــدِّمَنْ مَــا شِـئْتَ فِي انْفِصَــالِ

ضميرُ المتكلِّم أخصُّ من ضميرِ المخاطبِ، وضميرُ المخاطبِ أخصُّ من ضميرِ الغائبِ، فإنِ اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ أحدُهما أخصُّ من الآخرِ، فإنْ كانا متَّصلين وجبَ تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول(الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتكَهُ وَأَعْطَيْتَنِيهِ)، بتقديمِ الكافِ والياءِ على الهاءِ؛ لأنَّها أخصُّ من الهاءِ؛ لأنَّ الكاف للمخاطبِ، والياء للمتكلِّم، والهاء للغائبِ، ولا يجوزُ تقديمُ الغائبِ مع الاتصالِ، فلا تقول (أعطيتهوك، ولا أعطيتهوني)، وأجازه قومٌ، ومنه ما رَواه ابنُ الأثيرِ في غريبِ الحديثِ من قولِ عثمانَ رضي الله عنه (وَأَرَاهُمُنِي البَاطِلُ شَيْطَانًا)[(١)]، فإنْ فُصِلَ أَحَدُهُمَا كنتَ بالخيارِ؛ فإنْ شئتَ قدمتَ الأخصَّ، فقلتَ: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ، وَأَعْطَيْتَنِي إِيَّاهُ)، وإنْ شئتَ قدَّمت غير الأخصِّ؛ فقلت: (أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّايَ)، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وقدِّمنْ مَا شئتَ في انفصالِ)، وهذا الَّذي ذكرَه ليسَ على إطلاقهِ، بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصالِ عندَ أمْنِ اللَّبْسِ، فإنْ خِيفَ لبسٌ لم يجزْ؛ فإنْ قلتَ (زَيْدٌ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ)[(٢)]، لمْ يجزْ تقديمُ الغائبِ، فلا تقل (زَيْدٌ أَعْطَيْتَه إِيَّاكَ)؛ لأنَّه لا يُعْلَم هل زيدٌ مَأخوذٌ أو آخِذٌ.

(١) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (١٧٧/٢)، وقال في معناه: "أراد أنّ الباطل جعلني عندهم شيطانًا". والأثر ذكره ابن قتيبة في غريب الحديث بدون إسناد (٧٨/٢).

الإعراب: (وأراهمني): الواو: حرف عطف. أرى: فعل ماضي، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به ثان. (الباطل): فاعل مرفوع. (شيطانا): مفعول به ثالث. والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي في محل نصب مثلها؛ لأنها واقعتان في جواب القول المتقدم.

وجه الاستدلال: أن الفعل "أرى" تعدى إلى ثلاثة مفعولات، الأول: هم. والثاني: ياء المتكلم. والثالث: الاسم الظاهر، شيطانًا: والمفعولان الأولان ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فلما كان الثاني - وهو ياء المتكلم - أخص من الأول (هم)، - وهو ضمير الغائب العائد على الأرقاء – وجب الانفصال، فكان من الواجب أن يقال: أراهم الباطل إياي شيطانا، كما نقول: الدرهم أعطاه الغني إياي أو إياك، غير أنه رضي الله عنه وصل فقال: أراهمني، وقد أجاز الوصل قوم من النحويين القدماء، لكن الفصل أرجح.

(٢) إنما يقع اللبس فيما إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلًا كما ترى في مثال الشارح، ألست ترى أن المخاطب وزيدًا يصلح كل منهما أن يكون آخذًا ويصلح أن يكون مأخوذًا، أما نحو (الدرهم أعطيته إياك) أو (الدرهم أعطيتك إياه) فلا لبس؛ لأن المخاطب آخذٌ تَقدَّمَ أو تأخَّر، والدرهم مأخوذ تقدَّم أو تأخَّر.

وَفِي اتِّحَـادِ الرُّتْبَـةِ الْـزَمْ فَصْـلَا (٦٧) وَقَـدْ يُبِيـحُ الْغَيْـبُ فِيـهِ وَصْـلَا

إذا اجتمعَ ضميرانِ، وكانَا منصوبينِ، واتَّحدا في الرُّتبة[1] - كأنْ يكونَا لمتكلِّمين، أو مخَاطبين، أو غائبين - فإنَّه يلزمُ الفصلُ في أحدِهما، فتقول (أَعْطَيْتَنِي إِيَّاي، وَأَعْطَيْتُكَ إِيّاكَ، وَأَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ)، ولا يجوزُ اتِّصالُ الضَّميرينِ، فلا تقول(أَعْطَيْتَنِينِي، وَلا أَعْطَيْتُكَكَ، وَلَا أَعْطَيْتُهُوهُ)، نعمْ إنْ كانَا غائبينِ واختلفَ لفْظُهما فقدْ يتَّصلان، نحو (الزَّيْدَانِ الدّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُماهُ)، وإليه أشارَ بقولهِ في الكافيةِ:

مَـعَ اخْـتِلافِ مَـا، وَنَحْـوَ "ضَـمِنَتْ إِيَّـاهُمُ الأَرْضُ" الضَّرُـورَةُ اقْتَضَـتْ

وربَّما أُثْبِتَ هذا البيتُ في بعضِ نسخِ الألفيةِ، وليسَ منها، وأشارَ بقوله (ونحو ضمنت... إلى آخرِ البيتِ) إلى أنَّ الاتيانَ بالضميرِ منفصلًا في موضعٍ يجبُ فيه اتِّصاله ضرورةً، كقوله:

بِالبَاعِـثِ الـوَارِثِ الأَمْـوَاتِ قَـدْ ضَـمِنَتْ إِيَّـاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْـرِ الدَّهَـارِيرِ

وقد تقدَّم ذكرُ ذلك.

---

(١) قول الناظم (وفي اتحاد الرتبة..) هذا خاص بباب (سلنيه) و(خلتنيه)؛ لأن من قيودهما كون أحد الضميرين أخص فهذا محترزه، بخلاف باب (كان) فإنه لا يشترط فيه ضميران، بل يجوز أن يوجد اسم ظاهر، كما تقدم التمثيل به.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ (٦٨) نُونُ وِقَايَةٍ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمْ

إذا اتَّصلَ بالفعلِ ياءُ المتكلِّم لحقته لزومًا نونٌ تُسمَّى نونَ الوقايةِ، وسميتْ بذلكَ؛ لأنَّها تَقي الفعلَ من الكسرِ، وذلك نحو (أَكْرَمَنِي، وَيُكْرِمُنِي، وَأَكْرِمْنِي) وقدْ جاءَ حذْفُها معَ (لَيْسَ) شُذُوذًا، كَمَا قالَ الشاعر:

١٧- عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي[(١)]

واخْتُلِفَ في أفعلِ التَّعَجب: هَلْ تَلْزَمُهُ نونُ الوقَايةِ أمْ لا؟

---

(١) ١٧- هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ومنهم ابن منظور في العرب (ط ي س) - لرؤبة بن العجاج، وليس موجودًا في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: (كعديد) العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عددهم مثل عدده. و(الطيس) - بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخره سين مهملة - الرَّمل الكثير، وقال ابن منظور: (واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل)اهـ (ليسي) أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروى صدر الشاهد: * **عهدي بقومي كعديد الطيس** * وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.

الإعراب: (عددت) فعل وفاعل. (قومي) قوم: مفعول به، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (كعديد) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف والتقدير: عددتهم عدا مثل عديد، وعديد مضاف. و(الطيس) مضاف إليه. (إذ) ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت. (ذهب) فعل ماض. (القوم) فاعله. (الكرام) صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها. (ليسي) ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ (ليسي) أما الأول: فإنه أتى بخبره ضميرًا متصلًا ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلًا، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي.

والثاني - وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا - حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن (ليس) فعل، وانظر ما ذكرناه فيما تقدم.

فتقول: (ما أَفْقَرَنِي إِلى عَفْو الله، وَمَا أَفْقَرِي إِلَى عَفْوِ الله)، عندَ من لا يلتزمُها فيه، والصَّحيح أنَّها تلزمُ [(١)].

(١) الخلاف بين البصريين والكوفيين في اقتران نون الوقاية بأفعل في التعجب مبني على اختلافهم في أنه هو اسم أو فعل، فقال الكوفيون: هو اسم، وعلى هذا لا تتصل به نون الوقاية؛ لأنها إنما تدخل على الأفعال لتقيها الكسر الذي ليس منها في شيء. وقال البصريون: هو فعل، وعلى هذا يجب اتصاله بنون الوقاية لتقيه الكسر.

وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتِي) نَدَرَا (٦٩) وَمَعْ لَعَلَّ اعْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا (٧٠) مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

ذكرَ في هذينِ البيتينِ حكمَ نونِ الوقايةِ معَ الحروفِ، فذكرَ (ليت) وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحذف منها، إلا ندورًا؛ كقوله:

١٨- كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أُصَادِفُه وأُتْلِفُ جُلَّ مَالِي.[1]

---

(١) ١٨ - هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارسًا.

اللغة: (المُنية) بضم فسكون اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضا اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَمَنَّى مَزْيَدٌ زَيْداً فَلَاقَى أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ العَوَالِي
كَمُنْيَةِ جَابِرٍ، إِذْ قَالَ: لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالي
تَلَاقَيْنَا، فَمَا كُنَّا سَوَاءَ وَلكِنْ خَرَّ عَنْ حَالٍ لِحَالِ
وَلَوْلَا قَوْلُه: يَازَيْدُ قَدْنِي لَقَدْ قَامَتْ نُوَيْرَةُ بِالمآلي
شَكَكْتُ ثِيَابَهُ لَمَّا التَقَيْنَا بمطَّرِدِ المَهَزَةِ كَالخِلَالِ

(مزيد) بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إذا لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيدٌ طعنة فولى هارباً (أخا ثقة) أي صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب (العوالي) جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن. (جابر) رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيدٌ وغلبه. (وأتلف) يروى (وأفقد).

الإعراب: (كمنية) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى مزيد تمنيًا مشابهًا لمنية جابر، ومنية مضاف. و(جابر) مضاف إليه. (إذ) ظرف للماضي من الزمان. (قال) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها. (ليتي) ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب. (أصادف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت. (وأفقد) الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال. (جل) مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من. (مالي) مضاف إليه، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

=

والكثيرُ في لسانِ العربِ ثبوتُها، وبه وردَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾ [النساء: ٧٣][(١)].

وأمَّا (لعلَّ) فذكرَ أنَّها بعكسِ ليتَ، فالفصيحُ تجريدُها من النُّونِ كقوله تعالى -حكايةً عن فرعونَ-: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦][(٢)]، ويقلُّ ثبوتُ النُّونِ،

= **الشاهد فيه:** قوله (ليتي) حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجئ بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: (وقد قالت الشعراء ليتي) إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: (الضاربي) اهـ وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

(١) **الإعراب:** (يا): حرف تنبيه. (ليتني): حرف تمن ونصب، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب اسم ليت. (كنت): فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع اسمها. (معهم): مع ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. والميم: علامة جمع الذكور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان، وجملة كان ومعموليها في محل رفع خبر ليت، وجملة ليت ومعموليها، استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فأفوز): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف، فأفوز: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية بالفتحة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من الفعل بعد ليت، والتقدير: ليت لي كوناً معهم ففوزاً، والجملة: يا ليتني كنت معهم فأفوز... إلخ مقول القول لقوله تعالى السابق ليقولن. (فوزاً):مفعول مطلق. (عظيماً):صفة منصوبة بالفتحة.
وجه الاستدلال: ثبوت نون الوقاية مع ليت ، وهو كثير شائع.

(٢) **الإعراب:** (لعلِّ): حرف ترج ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم لعل. (أبلغ): فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لعل، وجملة لعل ومعموليها في محل نصب حال من الياء في قوله السابق: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ﴾ [غافر: ٣٦]، والتقدير:ابن لي صرحًا راجيًا منه بلوغ الأسباب. (الأسباب): مفعول به منصوب بالفتحة. (أسباب): بدل منصوب، وهو مضاف.(السموات): مضاف إليه.(فأطلع): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف. أطلع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول من أن وما بعدها معطوف على المصدر المتصيد من لعلي أبلغ، والتقدير: لعلي يكون لي بلوغ للأسباب السموات فاطلاع مني على إله موسى. (إلى): حرف جر.(إله): اسم مجرور بإلى وهو مضاف، وشبه الجملة متعلق بـ "أطلع".(موسى): مضاف إليه.
وجه الاستدلال: أن "لعل" نَصَبَتْ ياء المتكلم فحذفت نون الوقاية من لعل وهو الكثير الشائع، بخلاف "ليت".

كقولِ الشَّاعرِ:

١٩- فَقُلْــتُ: أَعِــيرَانِي القَــدُومَ؛ لَعَلَّــنِي أَخُــطُّ بِهَــا قَــبْرًا لأَبْــيَضَ مَاجِــدِ(١)

ثُمَّ ذكرَ أنَّك بالخيارِ في الباقياتِ، أي: في باقي أخواتِ ليتَ ولعلَّ ـ وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ ـ فتقول: (إنِّي وإنَّنِي، وأنِّي وأنَّنِي، وكأنِّي وكأنَّنِي، ولكِنِّي ولكِنَّنِي).

ثمَّ ذكرَ أنَّ (مِنْ، وعَنْ) تلزمهما نونُ الوقايةِ؛ فتقول: منِّي وعنِّي ـ بالتَّشديدِ ـ ومنهم من يحذفُ النونَ، فيقول: مِنِي وعنِي ـ بالتَّخفيفِ ـ وهو شاذٌّ، قال الشاعر:

٢٠- أَيُّهَــا السَّــائِلُ عَــنْهُم وَعَــنِي لَسْــتُ مِــنْ قَــيْسَ وَلَا قَــيْسُ مِــنِي(٢)

(١) ١٩- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أعيراني) ويروى "أعيروني" وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تُعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك. (القدوم) بفتح القاف وضم الدال المخففة الآلة التي ينجر بها الخشب. (أخط بها) أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل. (قبرا) المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف. (لأَبْيَضَ ماجد) لسيف صقيل.

الإعراب: (فقلت) فعل وفاعل. (أعيراني) أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا. (القدوم) مفعول ثان لأعيرا (لعلني) لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها. (أخط) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل. (بها) جار ومجرور متعلق بأخط. (قبرا) مفعول به للأخط (لأبيض) اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر. (ماجد) صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (لعلني) حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

(٢) ٢٠- وهذا البيت أيضا من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه: "وفي النفس من هذا البيت شيء" ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان (من وعن) وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: (قيس) هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس - بهمزة وصل ونون - ابن مضر- بن نزار، وهو أخو إلياس - بياء مثناة تحتية - وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس ابن عيلان. =

وَفِي لَــــدُنِّي لَــــدُنِي قَــــلَّ، وَفِي (٧١) قَــدْنِي وَقَطْــنِي الْحَــذْفُ أَيْضًــا قَــدْ يَــفِيْ

أشارَ بهذا إلى أنَّ الفصيحَ في (لَدُنِّي) إثباتُ النُّونِ، كقولهِ تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦](١)، ويقلُّ حذفُها، كقراءةِ مَنْ قرأَ (مِنْ لَدُنِي) بالتَّخفيفِ(٢) والكثيرُ في (قَدْ، وَقَطْ) ثبوتُ النّون، نحو(قَدْنِي وَقَطْنِي)، ويقلُّ الحذفُ نحو: قَدِي وَقَطِي ـ أي حَسْبِي ـ وقدْ اجتمعَ الحذفُ والإثباتُ في قوله:

= **الإعراب:** (أيها) أي: منادى حذف منه ياء النداء، مبني على الضم في محل نصب، وها للتنبيه. (السائل) صفة لأي. (عنهم) جار ومجرور متعلق بالسائل. (وعني) معطوف على عنهم. (لست) ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمها. (من قيس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس. (ولا) الواو عاطفة، ولا نافية (قيس) مبتدأ. (مني) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهذه الجملة معطوفة على جملة ليس واسمها وخبرها.

الشاهد فيه: قوله (عني ومني) حيث حذف نون الوقاية منهما شذوذًا للضرورة.

(١) **الإعراب:** (قد): حرف تحقيق. (بلغت): فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. (من): حرف جر. (لدني): اسم مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل بلغت، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (عذرا): مفعول به.

(٢) قرأ نافع وأبو بكر بتخفيف لدني ـ وشدد الباقون.

٢١- قَدْنِيَ مِنْ نَصْـرِ الخُبَيْبَيْنِ قَـدِي   [لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّـحِيْحِ الـمُلْحِدِ](١)

(١) ٢١ – هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، مـن أرجـوزة له يمـدح بهـا الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيبين عبد الله بن الزبير -وكنيته أبو خبيب- ومصعبا أخاه، وغلبه لشهرته، ويروى "الخبيبـين" - بصيغة الجمع - يريد أبا خبيب وشيعته. ومعنى (قدني) حسبي وكفاني. (ليس الامام إلخ) أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان -مـع ذلـك- مبخلاً لا تبض يده بعطاء. [ومثل هذا الوصف لا يليق أن يقال في حق أحد من الصحابة رضي الله عنهم].

الإعراب: (قدني) قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقـد مضـاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. (من نصر) جار ومجـرور متعلـق بمحـذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف. و(الخبيبين) مضاف إليه. (قدي) يجوز أن يكـون قد هنا اسم فعل، وقـد جعلـه ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسـم فعل أمر بمعنى ليكفني، وهذا رأي ضعيف جداً، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول بـه، ويجـوز أن يكـون "قد" اسماً بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكـدة لجملـة المبتدأ وخبره السابقة. (ليس) فعل ماض ناقص. (الإمام) اسمها. (بالشحيح) الباء حرف جر زائـد، الشـحيح: خـبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشـتغال المحـل بحركـة حـرف الجـر الزائـد. (الملحـد) صـفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله (قدني) و(قدي) حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانيـة وقـد اضـطربت عبـارات النحويين في ذلك، فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصـنف والشـارح، وقـال سـيبويه: (وقد يقولون في الشعر قطي وقدي فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقـال قـدي شـبهه بحسبي لأن المعنى واحد) اهـ.

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو (ضاربي ومكرمي)، وقد ألحقت نون الوقايـة باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: (فهل أنتم صادقوني)، كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ (غير الدجال أخوفني عليكم) لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب.

العلــم

اسْــــمٌ يُعَـــيِّنُ الـــمُسَمَّى مُطْلَقَـا (٧٢) عَلَمُــــهُ: كَجَعْفَـــــرٍ وَخِـرْنِـــــقَا
وَقَــــرَنٍ وَعَــــدَنٍ ولَاحِــــقِ (٧٣) وَشَـــــذْقَمٍ وَ هَيْلَـــةٍ وَوَاشَــــقِ

العلم هو: الاسمُ الَّذي يعينُ مسماهُ مطلقًا، أي بلا قيدِ التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغَيْبةِ، (فالاسمُ): جنسٌ يشملُ النكرةَ والمعرفةَ، و(يعين مسماه): فصلٌ أخرجَ النكرةَ، و (بلا قَيْد) أخرجَ بقيةَ المعارفِ، كالمضمرِ؛ فإنَّه يعينُ مسماهُ بقيدِ التكلُّم كـ(أنا) أو الخطابِ كـ(أَنْتَ) أو الغيبةِ كـ(هُوَ)، ثُمَّ مثَّل الشَّيْخُ بأعلامِ الأَناسي وغيرِهم، تنبيهًا على أنَّ مُسَمَّياتِ الأعْلام العقلاءُ وغيرُهم من المألوفاتِ؛ فجعفرٌ: اسمُ رَجُلٍ، وخِرْنِق: اسمُ امرأةٍ من شعراءِ العَربِ. وهي أختُ طَرَفَةَ بن العبدِ لأمِّهِ، وقَرَن: اسمُ قبيلةٍ، وعَدَن: اسمُ مكانٍ، ولَاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقَم: اسمُ جملٍ، وهَيْلَة: اسمُ شاةٍ، ووَاشِق: اسمُ كَلْبٍ.

وَاسْمًـــــا أَتَى وَكُنْيَـــــةً وَلَقَبَـــــا (٧٤) وَأَخِّـــرَنْ ذَا إِنْ سِـــوَاهُ صَحِبَـــــا

ينقسمُ العَلمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: إلى اسمٍ، وكنيةٍ، ولقبٍ، والمرادُ بالاسمِ ـ هنا ـ مَا ليسَ بكنيةٍ ولا لقبٍ، كـ(زَيْدٍ وعَمْرٍو)، وبالكنيةِ: مَا كانَ في أوّله أبٌ أو أمٌّ، كأبي عبدِ الله وأمِّ الخيرِ، وباللقبِ: مَا أشْعَر بمدحٍ كزينِ العابدينَ، أو ذمٍ كأنفِ النَّاقةِ.

وأشارَ بقوله (وَأَخِّرَنْ ذَا ـ إلخ) إلى أنَّ اللقبَ إذَا صَحِبَ الاسمَ وجبَ تأخِيره، كـ(زَيْدٌ أَنْف النَّاقَة)، ولا يجوزُ تقديمه على الاسمِ، فلا تقول(أَنْفُ النَّاقةِ زَيْدٌ)، إلا قليلًا، ومنه قوله:

٢٢- بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا بِـبَطْنِ شِرْيَـانَ يَعْـوِي حَـوْلَهُ الذِّيـبُ[1]

---

(١) ٢٢ - البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، **وأولها**:

كُلُّ امْـرِئٍ بِمحَـالِ الدَّهْـرِ مَكْـذُوبُ وَكُـلُّ مَـنْ غَـالَبَ الأَيَـامَ مَغْـلُوبُ

اللغة: (محال الدهر) بكسر الميم، بزنة كتاب - كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته. (شريان) - بكسر أوله وسكون ثانيه - موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي (يعوي حوله الذيب) كناية عن موته، والباء من قولها (بأن) متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلِـغْ هُذَيْـلًا وَأَبْلِـغْ مَـنْ يُبَلِّغُـهُمْ عَنِّـي حَدِيثـاً، وَبَعْـضُ القَـوْلِ تَكْـذِيبُ

الإعراب: (بأن) الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب. (ذا) بمعنى صاحب اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة؛ لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف. و(الكلب) مضاف إليه. (عمرا) بدل من ذا. (خيرهم) خير: صفة لعمرا، وخير مضاف والضمير مضاف إليه. (حسبا) تمييز. (ببطن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف. و(شريان) مضاف إليه. (يعوي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. (حوله) حول: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف، وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه. (الذيب) فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها. (ببطن) جارًا ومجرورًا متعلقا بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة (يعوي إلخ) في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه. =

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذَا صَحِبَ سواهُ، ويدخلُ تحتَ قوله (سواه) الاسمُ والكنيةُ، وهو إنَّما يجبُ تأخيره معَ الاسمِ، فأمَّا معَ الكنيةِ فأنتَ بالخيارِ بينَ أنْ تقدمَ الكنيةَ على اللَّقبِ؛ فتقول: (أبو عبدِ اللهِ زينُ العَابدين)، وبينَ أنْ تقدمَ اللَّقبَ على الكنيةِ، فتقول: (زينُ العابدين أبو عبدِ الله)، ويوجدُ في بعضِ النُّسخِ بدلَ قوله: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا) : (وَذَا اجْعَلْ آخِرًا إِذَا اسْمًا صَحِبا)، وهوُ أحسنُ منه؛ لسَلامَتِه ممَّا وردَ عَلى هَذا، فإنَّه نصٌ في أنَّه إنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقبِ إذَا صحبَ الاسمَ، ومفهومُه أنَّه لا يجبُ ذلكَ معَ الكنيةِ، وهو كذلك، كما تقدَّم، ولو قال: (وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهَا صَحِبَا) لما وردَ عليه شيءٌ؛ إذْ يصيرُ التَّقديرُ: وأخِّر اللَّقبَ إذَا صحبَ سِوى الكنيةِ، وهو الاسمُ، فكأنَّه قَال: وأخِّر اللَّقبَ إذَا صحبَ الاسم.

= **الشاهد فيه:** قولها (ذا الكلب عَمْرًا) حيث قَدّمَتِ اللقب -وهو قولها (ذا الكلب)- على الاسم -وهو قولها (عمرا)- والقياس أن يكون الاسم مقدمًا على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت (بأن عمرا ذا الكلب).

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب؛ لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولا لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولا، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ (٧٥) حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

إذا اجتمعُ الاسمُ واللَّقب: فإمَّا أنْ يكونَا مفْرَدين[١]، أو مركَّبين، أو الاسمُ مركَّبًا واللَّقبُ مفردًا، أو الاسمُ مفردًا واللَّقبُ مركبًا؛ فإنْ كانا مفْرَدَيْن وجبَ عندَ البصريين الإضَافةُ[٢]، نحو: (هَذَا سَعِيدُ كُرْزٍ، وَرَأَيْتُ سَعِيدَ كُرْزٍ، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ)، وأجازَ الكوفيُّون الإتْبَاع؛ فتقول: (هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٌ، ورَأَيْتُ سَعِيدًا كُرْزًا، وَمَرَرْتُ بِسَعِيدٍ كُرْزٍ، ووافقَهُم المصنِّفُ على ذلكَ في غيرِ هذا الكتابِ.

وإنْ لم يكونَا مُفْردين ـ بأنْ كانَا مركَّبين، نحو (عَبْدُ الله أَنْفُ النَّاقَةِ)، أو مركبًا ومفردًا، نحو (عَبْدُ الله كُرْزٌ، وسَعِيدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ) ـ وجبَ الإتباع، فَتُتْبِعُ الثَّانيَ الأوَّلَ في إعْرَابه، ويجوزُ القطعُ إلى الرَّفعِ أو النَّصبِ، نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَنْفُ النَّاقَةِ، وأَنْفَ النَّاقَةِ)، فالرَّفْعُ على إضمارِ مبتدأٍ، والتَّقدير: هُوَ أَنْفُ النَّاقَة. والنَّصبُ على إضمارِ فعلٍ، والتَّقدِير: أَعْنِي أَنْفَ النَّاقَةِ، فَيُقْطَع معَ المرفوعِ إلى النَّصبِ، ومعَ المنصوبِ إلى الرَّفعِ، ومعَ المجرورِ إلى النَّصبِ أو الرَّفعِ، نحو (هَذَا زَيْدٌ أَنْفَ النَّاقَةِ، ورَأَيْتُ زَيْدًا أَنْفُ النَّاقَةِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَنْفَ النَّاقَةِ، وأَنْفُ النَّاقَةِ).

---

(١) المراد بالمفرد هنا: ما قابَلَ التركيب، لا ما قابَلَ الإضافة أو التثنية والجمع.

(٢) وجوب الإضافة عندهم مشروط بما إذا لم يمنع منها مانع: كأن يكون الاسم مقترنا بأل، فإنه لا تجوز فيه الإضافة، فتقول: (جاءني الحارث كرز)، بإتباع الثاني للأول بدلًا أو عطف بيان، إذ لو أضفت الأول للثاني للزم على ذلك أن يكون المضاف مقرونًا بأل والمضاف إليه خاليًا منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، وذلك لا يجوز عند جمهور النحاة.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ (٧٦) وَذُو ارْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وأُدَدْ
وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا (٧٧) ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا
وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ (٧٨) كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةْ

ينقسمُ العَلَم إلى: مرتجلٍ، وإلى منقولٍ.

فالمرتجلُ هو: ما لمْ يسبقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميةِ في غيرِها، كـ(سعاد، وأدد).

والمنْقولُ: ما سبقَ له استعمالٌ في غيرِ العَلَميةِ.

والنَّقلُ إمَّا من صفةٍ كحارث، أو من مصدرٍ كفضل[١]، أو من اسمِ جنسٍ كأسد، وهذه تكونُ معربةً، أو من جملةٍ: كـ(قَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ)[٢]، وحُكْمُهَا أَنَّها تُحكى، فتقول: (جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ)، وهذهِ من الأعلامِ المركَّبةِ.

ومنْها أيضًا: ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ، كـ(بَعْلَبَكَّ، ومعْدِي كَرب، وسِيبَوَيْهِ). وذكرَ المصنِّفُ أنَّ المركَّب تركيبَ مزجٍ: إنْ خُتِمَ بغيرِ (وَيْهِ) أُعرِبَ، ومفْهومُه أنَّه إنْ خُتِمَ بـ(وَيْهِ) لا يعرب، بل يُبْنى، وهو كما ذَكَره؛ فتقول: (جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ)؛ فتعربهُ إعرابَ مَا لا ينْصرف، ويجوزُ فيه أيضًا البناءُ على الفتحِ، فتقول: (جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ، وَرَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، وَمَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ)، ويجوزُ أيضًا أنْ يُعْربَ أيضًا إعرابَ المتَضَايِفَيْنِ، فتقول: (جَاءَنِي حَضْرُ مَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَ مَوْتٍ،

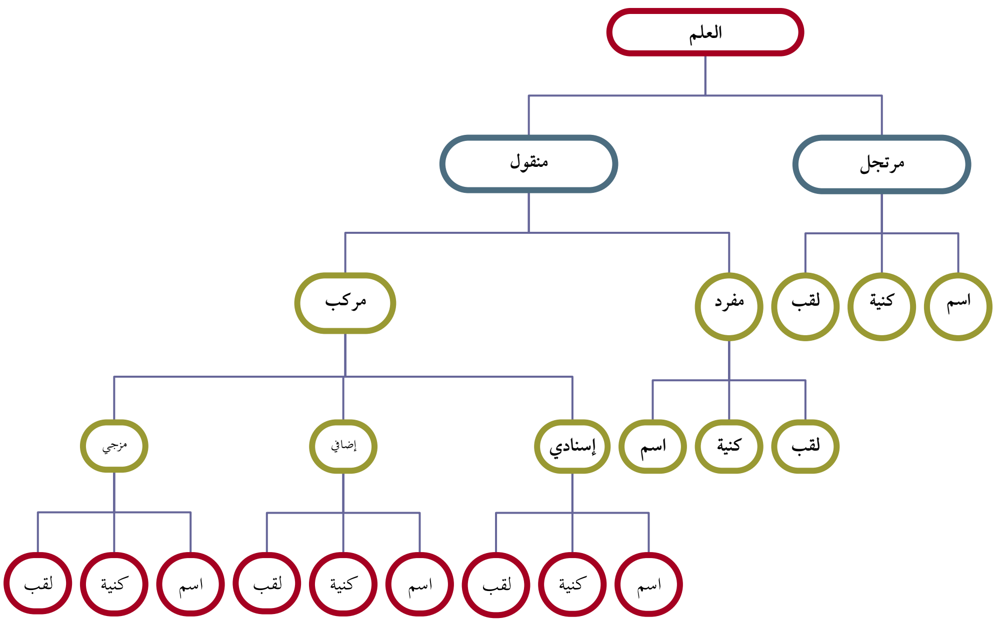
(١) قول الناظم: (كفضل) وهو مصدر إشارة إلى النقل مما يشابهه كاسم الفاعل واسم المفعول (مسعود)، والصفة المشبهة (سعيد) والفعل الماضي (شمر) والفعل المضارع (يشكر).

(٢) الذي سُمع عن العرب هو النقل من الجمل الفعلية، فقد سمَّوا (تَأَبَّطَ شَرًّا) وسمَّوا (شابَ قَرْناها، وسمَّوا (ذَرَّى حَبًّا) و(يشكر، ويزيد، وتغلب)، فأما الجملة الاسمية فلم يسموا بها، وإنما قاسها النحاة على الجملة الفعلية.

وَمَرَرْتُ بِحَضْرِ مَوْتٍ). وتقولُ فيما خُـتِمَ بِوَيْـهِ: (جَـاءَنِي سِـيبَويهِ، ورَأَيْـتُ سِـيبَويهِ، ومَرَرْتُ بِسِيبَويْهِ)، فتبْنِيهِ على الكسرِ، وأجازَ بعضُهم إعرابَهُ إعرابَ مَا لا ينْصـرِف، نحو (جَاءَنِي سِيبَويْهُ، ورَأَيْتُ سِيبَويْهَ، ومَرَرْتُ بِسِيبَويْهَ).

وَمِنْهَا: مَا رُكِّبَ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ: كـ(عَبْدِ شَـمْسٍ، وأَبِي قُحَافَـة)، وهـو معـربٌ؛ فتقول: (جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأَبُو قُحَافَةَ، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَـمْسٍ وأَبَـا قُحَافَـةَ، ومَـرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأَبِي قُحَافَةَ).

ونبَّه بالمثَالين على أنّ الجزءَ الأوَّل يكونُ معربًا بالحركاتِ، كـ(عبد)، وبالحروفِ، كـ(أبي)، وأنَّ الجزءَ الثَّاني يكونُ منصرفًا، كـ(شمس)، وغيرَ منصرفٍ، كـ(قحافة)[(١)].



(١) تشجير لأقسام العلم :

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الاَجْنَاسِ عَلَمْ (٧٩) كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمْ

مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلعَقْرَبِ (٨٠) وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلْثَّعْلَبِ

وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ (٨١) كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

العَلَمُ على قسمين: علمُ شخصٍ، وعلمُ جنسٍ.

- فعلمُ الشَّخصِ له حُكمان:

◈ معنويٌّ؛ وهو: أنْ يُرادَ بِه واحدٌ بعينِهِ: كـ(زيد، وأحمد).

◈ ولفظيٌّ؛ وهو: صحةُ مجيء الحالِ متأخرةً عنه، نحو (جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكًا)، ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ معَ سببٍ آخَرَ غير العَلَمية، نحو (هَذَا أَحْمَدُ) ومَنْعُ دُخُولِ الألفِ واللَّامِ عليه؛ فلا تقول (جَاءَ العَمْرُو)[1].

- وعَلَمُ الجنسِ كعلمِ الشَّخْص في حكمه اللَّفظي، فتقول: (هَذَا أُسَامة مُقْبِلًا) فتَمْنَعه من الصَّرف، وتأتي بالحاِل بعده، ولا تدخلُ عليه الألفُ واللامُ، فلا تقول: (هذا الأسامة).

---

(١) اعلم أن العَلَم بحسب الأصل لا تدخله الألف واللام، ولا يضاف؛ وذلك لأنه معرفة بالعلمية، وأل والإضافة وسيلتان للتعريف، ولا يجوز أن يجتمع على الاسم الواحد معرفان، إلا أنه قد يحصل الاشتراك الاتفاقي في الاسم العلم؛ فيكون لك صديقان اسم كل واحد منهما زيد أو عمرو، مثلا. وفي هذه الحالة يشبه العلم اسم الجنس، فتصل به أل، وتضيفه، كما تفعل ذلك برجل وغلام، وقد جاء ذلك عنهم، فمن دخول "أل" على علم الشخص قول أبي النجم العجلي:

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا ... حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وقول الأخطل التغلبي:

وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ أُمِّهِ ... أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ المَعَارِكِ

وفي هذا البيت اقتران العلم بأل، وإضافته.

ومن مجئ العَلَم مضافًا أيضًا قولهم: (ربيعة الفرس، وأنمار الشاة، ومضر الحمراء).

وحكمُ علمِ الجنسِ في المعنى كحكمِ النَّكرة: من جهةِ أنَّه لا يخصُّ واحدًا بعينه، فكلُّ أسدٍ يصدق عليه أسامة، وكُلُّ عقربٍ يصدقُ عليها أمُّ عريط، وكُلُّ ثعلبٍ يصدقُ عليه ثعالة[١].

وعلمُ الجنسِ: يكونُ للشَّخصِ، كما تقدَّم، ويكونُ للمعْنى كما مثَّل بقولهِ: (بَرَّةُ لِلمَبَرَّة، وفَجَارِ لِلْفَجْرَة).

---

(١) ههنا أربعة أشياء أريد أن أبين لك حقيقة كل واحدة منها بيانا قريب الفهم، وأفرق لك بين كل منها والآخرين، وهي: علم الشخص، وعلم الجنس، واسم الجنس، والنكرة.

أما علم الشخص: فهو اللفظ الذي وُضع للذات مع جميع مشخصاتها التي تتميز بها عن جميع ما عداها من الذوات، نحو (محمد، وعلي، وأبي بكر،وأم كلثوم)؛ فإن كل واحد من هذه الألفاظ قد وضعه أبوه لذات ولده مع كل الصفات التي تتميز بها هذه الذات: من طول أو قصر،وبياض أو سمرة، وعبالة أو نحافة، وسلامة أو غيرها، وإذا أطلق فُهم منه هذه الذات الموجودة في الخارج مع كل المشخصات ما ذكرناه منها وما لم نذكره، وهو يشبه الاسم المقترن بأل التي للعهد في الدلالة على فرد معين. والفرق بينهما أن دلالةَ مصحوبِ "أل" العهدية على تعين المراد حاصل بواسطة "أل"، أما دلالة عَلَم الشخص على تعين مسماه فمن جوهر اللفظ؛ وهذا يُفْهم من قول الناظم:

اسم يعين المسمى مطلقا

وأما علم الجنس واسم الجنس والنكرة: فإن لكل واحد منها حقيقة – وهي في أسامة مثلًا، وفي الأسد أيضًا: الحيوان المفترس ذو الظفار التي يغتال بها – ولكل واحد منها أفراد متعددة يصدق عليها.

والفرق بين هذه الثلاثة اعتباري:

وذلك أنا نقدر أنّ علم الجنس قد وضع للحقيقة بشرط أن تكون هذه الحقيقة في الذهن في حين الوضع؛ فلفظ (أسامة) موضوع للحقيقة – وهي الحيوان المفترس المتصف بماعُرف عنه من صفات – بشرط حضور هذه الحقيقة في ذهن الواضع.

ويقدر اسم الجنس موضوعًا لهذه الحقيقة من غير اشتراط حضورها في ذهن الواضع، ولما كانت الحقيقة متحققة في كل فرد صلح للواحد وللكثير.

واسم النكرة لم توضع للحقيقة أصلا، وإنما وضعت للفرد الواحد من الأفراد التي تصدق على كل واحد منها هذه الحقيقة.

اسم الإشارة

بِـــــذَا لِـــــمُفْرَدٍ مُـذَكَّــــرٍ أَشِرْ (٨٢) بِـذِي وَذِهْ تِي تَـا عَلَى الأُنْـثَى اقْتَصِـرْ

يشارُ إلى المفردِ المذكَّرِ بـ(ذا) ومذهبُ البصريينَ أنَّ الألفَ من نفسِ الكلمةِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّها زائدةٌ.

ويشارُ إلى المؤنَّثةِ بـ(ذِي)، و(ذِهْ) بسكونِ الهاءِ، و(تِي)، و(تَا)، و(ذِهِ) بكسر الهاء: باختلاسٍ، وإشباعٍ، و(ذَاتُ).

وَذَانِ تَــــانِ لِلْمُثَــــنَّى المُرْتَفِــــعْ (٨٣) وَفِي سَـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْنِ اذْكُـرْ تُـطِعْ

يشارُ إلى المثنَّى المذكَّر في حالةِ الرَّفعِ بـ(ذَانِ)، وفي حالةِ النَّصبِ والجرِّ بـ(ذَيْنِ) وإلى المؤنثتينِ بـ(تَانِ) في الرَّفعِ، و(تَيْنِ) في النصب والجر.

وَبِــأُولَى أَشِرْ لِجَــمْــعٍ مُطْلَقَــا (٨٤) وَالْــمَدُّ أَوْلَى وَلَــدَى الْبُعْــدِ انْطِقَــا
بِــالْكَافِ حَرْفًــا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَــهْ (٨٥) وَالــلَّامُ إِنْ قَــدَّمْتَ (هَــا) مُمْتَنِعَــهْ

يشارُ إلى الجمعِ ـ مذكرًا كان أو مؤنَّثًا ـ بـ(أولى) ولهذا قالَ المصنِّفُ: (أشر لجمع مطلقا)، ومقتضى هذا أنَّه يشارُ بها إلى العقلاءِ وغيرِهم، وهو كذلكَ، ولكن الأكثر استعْمالها في العَاقلِ، ومِن ورودِها في غيرِ العَاقلِ قوله:

٢٣- ذُمَّ المَنَــازِلَ بَعْــدَ مَنْزِلَــةِ اللِّــوَى وَالعَــيْشَ بَعْــدَ أُولئِــكَ الأَيَّــامِ[1]

(١) ٢٣- البيت لجرير بن عطية بن الخَطَفَى، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله - وهو المطلع- قوله:

سَـرَتِ الهُــمُومُ فَبِـتْنَ غَـيْرَ نِيَــامِ وَأَخُــو الهُــمُومِ يَــرُومُ كُلَّ مَـرَامِ

اللغة: (ذم) فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم؛ لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة. (المنازل) جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى؛ لأنه يقول فيما بعد (منزلة اللوى) - واللوى - بكسر اللام مقصورًا موضع بعينه. (العيش) أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الإعراب: (ذم) فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (المنازل) مفعول به لذم. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و(منزلة) مضاف إليه، ومنزلة مضاف. و(اللوى) مضاف إليه. (والعيش) الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من (أولائك) مضاف إليه، والكاف حرف خطاب. (الأيام) بدل من اسم الاشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله (أولئك) حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي (الأيام) ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد * **والعيش بعد أولئك الأقوام** * وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وفيها لغتانِ:

- **الـمــدُّ:** وهي لغةُ أهلِ الحجَازِ، وهي الوَارِدَةُ في القرآنِ العزيزِ.
- **والقصرُ:** وهي لغةُ بَني تميمٍ.

وأشارَ بقوله: (ولدى البعد انطقا بالكاف... إلى آخر البيت) إلى أنَّ المشارَ إليهِ لهُ رُتْبتَانِ:

القربُ، والبعدُ؛ فجميعُ مَا تقدَّم يشارُ به إلى القريبِ، فإذَا أُريدَ الإشارةُ إلى البعيدِ أُتِيَ بالكافِ وحْدَها، فتقول: (ذَاك) أو الكَاف واللَّام نحو (ذَلكَ).

وهذه الكافُ حرفُ خطابٍ؛ فَلا موضعَ لها مِن الإعرابِ، وهَذا لا خَلافَ فيهِ.

فإنْ تقدَّم حرفُ التَّنْبيهِ الَّذي هو (ها) على اسمِ الإشارةِ أتيتَ بالكافِ وحْدَها؛ فتقول (هَذَاكَ) **وعليه قوله:**

٢٤- رَأَيْـتُ بَـنِي غَـبْرَاءَ لَا يُنْكِـرُونَنِي ... وَلَا أَهْلُ هَـذَاكَ الطِّـرَافِ الـمُمَدَّدِ(١)

---

(١) ٢٤ - هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِـخَوْلَةَ أَطْـلَالٌ بِبُـرْقَةِ ثَهْمَـدِ ... تَلُـوحُ كَبَـاقِي الوَشْـمِ فِي ظَـاهِرِ الْيَـدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَـا زَالَ تَشْـرَابِي الخُمـورَ وَلَـذَّتِي ... وَبَـيْعِي وَإِنْفَـاقِي طَـرِيفِي وَمُـتْلَدِي

إِلَى أنْ تَحَـامَتْنِي العَشِـيرَةُ كُلُّـهَا ... وَأُفْـرِدْتُ إِفْـرَادَ البَـعِيرِ المعَبَّـدِ

اللغة: (خولة) اسم امرأة (أطلال) جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي. (برقة) بضم فسكون - هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألَّف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد. (تلوح) تظهر. (الوشم) أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً. (البعير المعبد) الأجرب. (بني غبراء) الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص. (الطراف) بكسر الطاء - بزنة الكتاب - البيت من الجلد، وأهل الطراف المدد: الأغنياء. =

ولا يجوزُ الإتْيانُ بالكافِ واللَّامِ؛ فَلا تقول (هَذَالِكَ).

وظاهِرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه ليسَ للمشارِ إليهِ إلَّا رتبتانِ: قُرْبَى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْناه.

والجمهورُ على أنَّ له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فيشارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولَا لامٌ: كـ(ذا، وذي)، وإلى مَنْ في الوُسْطى بما فيه الكافُ وحدَها نحو (ذاك)، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو (ذلكَ).

= المعنى: يريد أن جميع الناس -من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم- يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (بني) مفعول به، وبني مضاف. و(غبراء) مضاف إليه، ثم إذا كانت رأى بصرية؛ فجملة (لا ينكرونني) من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية وهو أولى؛ فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (أهل) معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله (لا ينكرونني) وأهل مضاف واسم الإشارة من (هذاك) مضاف إليه، والكاف حرف خطاب. (الطراف) بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه (الممدد) نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله (هذاك) حيث جاء بـ"ها" التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجئ باللام، ولم يقع لي - مع طويل البحث وكثرة الممارسة - نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه "ها" التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قدماءهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه، فلهذا جعلوه قاعدة.

وَبِهُنَـــا أَوْ هَاهُنَـــــا أَشِـــرْ إِلَى (٨٦) دَانِي الْمَــكَانِ وَبِـــهِ الْــكَافَ صِـــلَا
فِي الْبُعْـــدِ أَوْ بِثَـــمَّ فُـــهْ أَوْ هَنَّـــا (٨٧) أَوْ بِهُنَالِـــكَ انْـطِـقَــــنْ أَو هِنَّـــا

يشارُ إلى المكانِ القريبِ بـ(هُنا) ويتقدَّمها هاء التّنبيه؛ فيقالُ (ههُنا)، ويشارُ إلى البعيدِ على رأيِ المصنِّفِ بـ(هُناك، وهُنالِك، وهِـَنَّا) بفتحِ الهاءِ وكسرِها مع تشديدِ النُّونِ، وبـ(ثَمَّ) و(هِـَنَّت)، وعلى مذهبِ غيرِه (هُناك) للمتوسطِ، ومَا بعده للبعيدِ.

الموصول

مَوْصُولُ الاَسْمَاءِ الَّذِي الأُنْثَى الَّتِي (٨٨) وَ"الْيَا" إِذَا مَا ثُنِّيَا لَا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلِهِ الْعَلَامَهْ (٨٩) وَالنُّونُ إِنْ تُشْدَدْ فَلَا مَلَامَهْ

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا (٩٠) أَيْضًا، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا

ينقسمُ الموصولُ إلى: اسمي، وحرفي.

ولم يذكر المصنِّفُ الموصولاتِ الحرفيةِ؛ وهي خمسةُ أحرفٍ:

أحدُها: (أنْ) المصْدرية، وتوصلُ بالفعلِ المتصرفِ: ماضيًا، مثل (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ) ومضارعًا، نحو (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) وأمرًا، نحو (أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ)، فإنْ وقعَ بعدَها فعلٌ غير متصرفٍ -نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(١) [النجم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(٢) [الأعراف: ١٨٥]-

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه، وهو في محل نصب. (ليس): فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (للإنسان): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم. (إلا): حرف استثناء ملغى. (ما): اسم موصول مبني في محل رفع اسم ليس مؤخر. (سعى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على الإنسان، والعائد محذوف تقديره: إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجملة ليس مع معموليها في محل رفع خبر أن المخففة.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "أنْ" فعلٌ جامدٌ، فتعين أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

(٢) **الإعراب:** (وأن): الواو بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: (أنه) وهو في محل نصب. (عسى): فعل ماض جامد. (أن): حرف مصدري ونصب. (يكون): فعل مضارع ناقص منصوب، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (قد): حرف تحقيق. (اقترب):فعل ماض (أجلهم): فاعل مرفوع وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، وجملة "قد اقترب أجلهم" في محل =

فهيَ مُخَفّفةٌ من الثقيلةِ.

ومنها: (أنَّ) وتُوصَلُ باسمها وخبرِها، نحو (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾(١) [العنكبوت: ٥١]، وأن المخَفَّفَة كالمثَقَّلَةِ، وتوصلُ باسمها وخبرِها، لكن اسمُها يكونُ محذوفًا، واسمُ المثقَّلةِ مذكورًا.

ومنها: (كي) وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط، مثل (جِئْتُ لِكَي تُكْرِمَ زَيْدًا).

ومنها: (ما) وتكونُ مصدريةً ظرفيةً، نحو (لا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا) أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقًا، وغيرَ ظَرْفيةٍ، نحو (عَجِبْتُ ممَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا) وتُوصل بالماضِي، كما مثَّل، وبالمضارِع، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَعَجِبْتُ ممَّا تَضْرِبُ زَيْدًا) ومنه(٢): ﴿بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾(٣) [ص: ٢٦]، وبالجملةِ الاسمية، نحو (عَجِبْتُ ممَّا

= رفع خبر يكون، وجملة يكون ومعموليها صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل عسى، وجملة عسى أن يكون في محل رفع خبر أن.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "أنْ" فعلٌ جامدٌ، فتعين أن تكون مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

(١) **الإعراب:** (أولم): الهمزة حرف استفهام، والواو: حرف استئناف، لم: حرف نفي وجزم. (يكفهم): فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به. (أنا): أن: حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير في محل نصب اسم أن. (أنزلنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها فاعل مرفوع للفعل يكفي وتقديره: أولم يكفيهم إنزالنا.

وجه الاستدلال: أنّ (أنَّ) حرف مصدري وُصلت باسمها وخبرها.

تنبيه: الجملة الواقعة بعد حرف من الحروف المصدرية، سواء أكانت اسمية أم فعلية، هي صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، ولا تحتاج إلى عائد كما هو شأن جملة الصلة الواقعة بعد الموصول الاسمي، وإنما حكمنا بذلك؛ لأن الموصول سواء أكان حرفا أم اسما لا بد له من صلة... وهذه الجملة ليست المصدر المؤول من الحرف المصدري وما بعده؛ لأن المصدر مفرد، والصلة لا تكون إلا من جملة، وكثير من المعربين لا يفطنون إلى هذه الجملة - أعني الواقعة بعد حرف من الحروف المصدرية - فليتنبه الطالب إلى ذلك.

(٢) أي من وَصْلِها بالفعل، بقطع النظر عن كونه ماضيًا أو مضارعًا.

(٣) **الإعراب:** (بما): الباء: حرف جر، ما: حرف مصدري. (نسوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من ما وما بعدها مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالخبر في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ [آل عمران: ٤]، =

زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وهو قليل[1]، وأكثر ما تُوصلُ الظَّرفية المصدريَّة بالماضِي أو بالمضارعِ المنْفي بـ(لمْ)، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا لمْ تَضْرِبْ زَيْدًا) ويَقِلُّ وصْلُها ـ أعني المصدرية ـ بالفعلِ المضارعِ الَّذي ليسَ منفيًا بـ(لمْ)، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ) ومنه قوله:

٢٥- أُطَــوِّفُ مَــا أُطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي إلى بَيـــتٍ قَعِيدَتُـــهُ لَــكَاعِ[2]

= والتقدير: بنسيانهم، أي: بسبب نسيانهم. (يوم): مفعول به منصوب، وقيل: هو ظرف لقوله: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾، أو صفة ثانية له أي لهم عذاب شديد كائن في يوم القيامة، بسبب نسيانهم، وهو مضاف. (الحساب): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: مجيء "ما" حرفًا مصدريًا، وبعدها جملة فعلية، فعلها ماض، وهو (نسوا) وجاء المصدر المؤول منها ومما بعدها مجرورًا بالباء، والتقدير: بنسيهم يوم الحساب.

(١) اختلف النحويون فيما إذا وقع بعد (ما) هذه جملةٌ اسمية مصدَّرة بحرف مصدري نحو قولهم: (لا أفعل ذلك ما أن في السماء نجما، ولا أكلمه ما أن حراء مكانه) فقال جمهور البصريين: (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير على هذا: لا أكلمه ما ثبت كون نجم في السماء، وما ثبت كون حراء مكانه. فهو حينئذ من باب وصل (ما) المصدرية بالجملة الفعلية الماضوية، ووجه ذلك عندهم أن الأكثر وصلها بالأفعال، والحمل على الأكثر أولى، وذهب الكوفيون إلى أنّ (أنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع أيضًا، إلا أن هذا المصدر المرفوع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير على هذا الوجه: لا أفعل كذا ما كون حراء في مكانه ثابت، وما كون نجم في السماء موجود، فهو من باب وصل (ما) بالجملة الاسمية؛ لأن ذلك أقل تقديرًا.

(٢) ٢٥ - اشتهر أن هذا البيت للحطيئة - واسمه جرول - يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكيت في كتاب الألفاظ -وتبعه الخطيب التبريزي في تهذيبه- إلى أبي غريب النصري.

اللغة: (أطوف) أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى (أطود) بالدال المهملة مكان الفاء والمعنى واحد (آوي) مضارع أوى - من باب ضرب - إلى منزله، إذا رجع إليه وأقام به (قعيدته) قعيدة البيت: هي المرأة. وقيل لها ذلك؛ لأنها تطيل القعود فيه (لكاع) يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: (أطوف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، و(ما) مصدرية (أطوف) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. و"ما" مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق =

ومنها: (لو) وتوصل بالماضي، نحو (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ) والمضارع، نحو (وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ).

فقولُ المصنِّفِ (مَوْصولُ الاسْمَاءِ) احترازٌ من الموصولِ الحرفيِّ ـ وهو(أنْ وأنَّ وكي وما ولو) وعلامتهُ صحةُ وقوعِ المصدرِ مَوْقِعَهُ، نحو (وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ) أي قِيَامَكَ، و (عَجِبْتُ ممَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأُ، وَيُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ) وقد سبق ذكره.

وأمَّا الموصولُ الاسميُّ فـ(الَّذي) للمفردِ المذكرِ، و(الَّتي) للمفردةِ المؤنَّثةِ.

فإنْ ثَنيْتَ أسقَطْتَ اليَاء وَأَتَيْتَ مكانَها: بالألِفِ في حالةِ الرَّفعِ، نحو (اللَّذانِ، واللَّتانِ) وبالياءِ في حالتي الجرِّ والنَّصبِ، فتقول: (اللَّذين، واللَّتين).

وإنْ شئتَ شدَّدْتَ النُّون ـ عوضًا عن الياءِ المحذوفةِ ـ فقلت: (اللَّذانِّ واللَّتانِّ) وقدْ قُرِئ: ﴿وَاللَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[1] [النساء: ١٦] ويجوزُ التَّشديدُ أيضًا مع الياءِ ـ

= عامله قوله "أطوف". الأول (ثم) حرف عطف (آوي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (إلى بيت) جار ومجرور متعلق بقوله"آوي". (قعيدته) قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه. (لكاع) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله "بيت"، وهذا هو الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً

ويكون قوله "لكاع" منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يا لكاع.

الشاهد فيه: قوله (ما أطوف) حيث أدخل (ما) المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت ههنا.

(١) قرأ ابن كثير: واللذان، بتشديد النون، وخففها الباقون.

الإعراب: (واللذان): الواو: حسب ما قبلها، اللذان: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. =

وهوُ مذهبُ الكوفيينَ ـ فتقول: (اللَّذين، واللَّتين) وقدْ قُـريء: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱللَّذَيْـنِّ﴾(١) [فصلت: ٢٩] ـ بتشديدِ النُّونِ ـ وهذا التشديدُ يجـوزُ أيضًـا في تثنيـةِ (ذا، وتـا) اسـمي الإشارةِ، فتقول: (ذانّ، وتانّ) وكذلكَ مع الياءِ، فتقـول: (ذيـنّ وتـينّ) وهـو مـذهبُ الكوفيينَ، والمقصودُ بالتشديدِ أنْ يكـونَ عوضًا عن الألفِ المحذوفةِ كما تقـدَّم في (الَّذي، والَّتي)(٢).

= (يأتيانها): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير في محل رفع فاعـل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (منكم): جـار ومجرور متعلقان بحال محذوف من ألف التثنية في يأتيانها. وخبر اللذان هو جملة فآذوهما ، والفاء زائـدة على الخبر عند الجمهور.

وجه الاستدلال من الشاهد: أنه يجوز في نون تثنية الأسماء الموصولة وجهان: تخفيفها، وتشديدها، فمـن قـرأ بالتخفيف - وهم الجمهور- فقد أتى بها على الأصل.

أما من قرأ بتشديد النون، فعلى لغة تميم وقيس، وعرض النحاة لها عددا من التوجيهات تراجع في محالها.

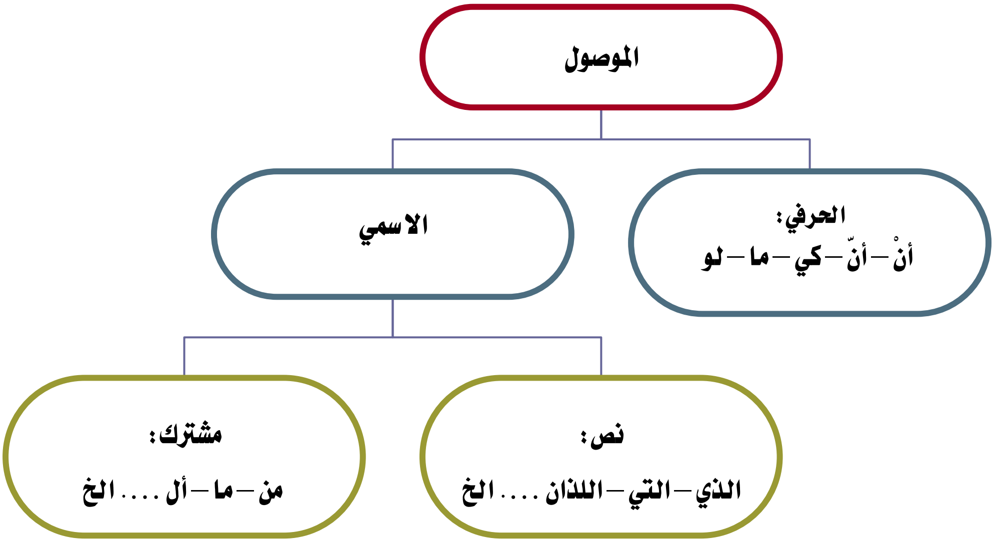
وما ذُكر عن "اللذان واللذين" ينسحب على "اللتان واللتين" فيجوز تشديد نونهما أيضا، كما ينسـحب أيضـا على اسمي الإشارة "ذان وتان" وقد شدد أبو عمرو "ذانك" من قوله تعالى:﴿فَذَانِّكَ بُرْهَـنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، كما أن ابن كثير شدد أيضًا هاتين من قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هاتينّ﴾ [القصص: ٢٧].

(١) قرأ ابن كثير: اللذين، بتشديد النون، وخففها الباقون.

الإعراب: (ربنا):منادى منصوب وهو مضاف. ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (أرنـا): فعـل أمـر مبـني على حذف حرف العلة، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به أول ، والفاعل ضمير مسـتتر وجوبًـا تقـديره أنـت، والجملة الفعلية استئنافية ، لا محل لها من الإعراب. اللذين: اسم موصول مفعول به ثـان منصـوب وعلامـة نصبه الياء لأنه مثنى. (أضلانا): فعل ماض، وألف الاثنين: ضمير في محل رفع فاعـل، ونـا: ضـمير في محـل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال من الشاهد: كما قيل في الشاهد قبله.

(٢) تتميمًا للفائدة نورد الموصولات مشجرة:


الموصول
الحرفي:
أنْ – أنّ – كي – ما – لو
الاسمي
نص:
الذي – التي – اللذان .... الخ
مشترك:
من – ما – أل .... الخ

جَمْـــعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِيـــنَ مُطْلَقَـــا (٩١) وَبَعْضُهُـــمْ بِـــالْوَاوِ رَفْعًـــا نَطَقَـــا
بِـــاللَّاتِ وَالـــلَّاءِ الَّـــتِي قَـــدْ جُمِعَـــا (٩٢) وَالـــلَّاءِ كَالَّذِيـــنَ نَـــزْرًا وَقَعَـــا

يقالُ في جمعِ المذكرِ (الأُلى)[1] مطلقًا: عاقلًا كانَ، أو غيره، نحو (جَاءَنِي الأُلَى فَعَلُوا) وقدْ يُسْتَعْمَل في جمعِ المؤنَّث، وقدْ اجتمعَ الأمرانِ في قولِه:

٢٦- وَتُبْلِـــي الأُلى يَسْـــتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى تَـــرَاهُنَّ يَـــوْمَ الـــرَّوْعِ كَالحِـــدَإِ القُبْـــلِ[2]

فقال: (يَسْتَلْئِمُونَ) ثم قال: (تَرَاهُنَّ).

(١) (الأُلى) الموصولة تلزمها [أل] وتكتب بغير واو، بخلاف [أولى] الإشارية فهي مجردة من [أل]، وتكتب بواو بعد الهمزة حتى لا تشتبه [بإلى] الجارة.

(٢) ٢٦ - هذا البيت من كلام أبي ذؤيب - خويلد بن خالد الهذلي، وقبله:

وَتِلْـــكَ خُطُـــوبٌ قَـــدْ تَمَلَّـــتْ شَـــبَابَنَا قَـــدِيماً، فَتُبْلِيـــنَا المُنُـــونُ، ومَـــا نُـــبْلِي

اللغة: (خطوب) جمع خطب، وهو الأمر العظيم. (تملت شبابنا) استمتعت بهم. (تبلينا) تفنينا. (المنون) المنية والموت. (يستلئمون) يلبسون اللامة، وهي الدرع، و(يوم الروع) يوم الخوف والفـزع، وأراد بـه يـوم الحرب (الحدأ) جمع حدأة، وهو طائر معروف، ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه (القبل) جمع قبلاء، وهي التي في عينها القبل - بفتح القاف والباء جميعا - وهو الحور.

المعنى: إن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون ونبليها، وتبلي من بيننا الدارعين والمقاتلة فوق الخيول التي تراها يوم الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: (وتبلي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هي) يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت. (الألى) مفعول به لتبلي. (يستلئمون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (على) حرف جر (الألى) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرورمتعلق بمحذوف حال صاحبه (الألى) الواقع مفعولًا به لتبلي. (تراهن) ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والضمير البارز مفعول أول (يوم) ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و(الروع) مضاف إليه. (كالحدأ) جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني (القبل) صفة للحدإ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (الألى يستلئمون)، وقوله (الألى تراهن) حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بـ(الألى تراهن ...إلخ) الخيل كما بينا في لغة البيت، والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في (يستلئمون) وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في "تراهن" وهو "هن".

ويقالُ للمذكَّرِ العَاقِلِ في الجمعِ (الَّذين) مطلقًا -أي: رفعًا، ونصبًا، وجرًا- فتقول: (جَاءَنِي الَّذِينَ أَكْرَمُوا زَيْدًا، وَرَأَيْتُ الَّذِينَ أَكْرَمُوهُ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِينَ أَكْرَمُوهُ).

وبعضُ العربِ يقولُ: (الَّذُونَ) في الرَّفعِ، و(الَّذِينَ) في النَّصبِ والجرِّ، وهم بنو هُذَيل، ومنه قوله:

٢٧- نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا   يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا(١)

---

(١) ٢٧ - اختُلِف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في العباب إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا المِلكَ الجَحْجَاحَا   ولَمْ نَدعْ لِسَارِحٍ مَرَاحَا

إِلَّا دِيَاراً أَوْ دَماً مُفَاحَا   نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا

لَا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلَا مُزَاحَا

اللغة: (نحن الذون) هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في نوادره "نحن الذين" على الوجه المشهور في لغة عامة العرب. وقوله (صبحوا) معناه جاءوا بعَدَدِهم وعُدَدِهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّيْحَةُ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٨٣]. (النُّخَيل) - بضم النون وفتح الخاء - اسم مكان بعينه. (غارة) اسم من الإغارة على العدو (ملحاحا) هو مأخوذ من قولهم "ألح المطر" إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلًا. (مفاحا) بضم الميم - مرافا حتى يسيل. (صراحا) يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة وهو بزنة غراب، وجعله العيني - وتبعه البغدادي - بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام.

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبتدأ. (الذون) اسم موصول خبر المبتدأ. (صبحوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة. (الصباحا، يوم) ظرفان يتعلقان بقوله "صبحوا" ويوم مضاف. و(النخيل) مضاف إليه. (غارة) مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق - أي مغيرين - وقوله (ملحاحا) نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله (الذون) حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالماً، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء "الذون" في حالة الرفع ومجيء "الذين" في حالتي النصب والجر، فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

وَيُقَالُ في جمعِ المؤنَّثِ: (اللَّاتِ، واللَّاءِ) بحذفِ الياءِ؛ فتقول (جَاءَنِي اللَّاتِ فَعَلْنَ، واللَّاءِ فَعَلْنَ) ويجوزُ إثباتُ الياءِ؛ فتقول (اللَّاتي، واللَّائي)[١] وقدْ وردَ (اللَّاءِ) بمعنى الَّذينَ، قالَ الشَّاعرُ:

٢٨- فَمَا آباؤُنَا بِأَمَنَّ مِنْهُ ... عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا[٢]

كَما قدْ تَجِيء (الأُلى) بمعنى (اللَّاءِ) **كقوله:**

فأمَّا الأُلَى يَسْكُنَّ غَوْرَ تِهَامَةٍ ... فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أَقْصَمَا

---

(١) لم يذكر الناظم (اللوائي واللواتي) وهما على الصحيح جمعا (اللائي واللاتي) فهما جمعا الجمع.

(٢) ٢٨- البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء.

اللغة: (أمن) أفعل تفضيل من قولهم: من عليه، إذا أنعم عليه (مهدوا) بفتح الهاء مخففة من قولك: مهدت الفراش مهدًا، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهادًا لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤]، أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها. (الحجور) جمع حجر -بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها- وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان -بكسر الحاء أو فتحها- يريدون في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا - وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكبر نعمة علينا وفضلًا من هذا الممدوح.

الإعراب: (ما) نافية بمعنى ليس. (آباؤنا) آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه. (بأمن) الباء زائدة، وأمن: خبر ما. (منه، علينا) كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله "أمن". وقوله (اللاء) اسم موصول صفة لآباء. (قد) حرف تحقيق. (مهدوا) مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله. (الحجورا) مفعول به لمهد، والألف للاطلاق، وجملة الفعل الماضي - الذي هو مهد - وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (اللاء) حيث أطلقه على جماعة الذكور، فجاء به وصفا لآباء.

وَ(مَنْ) وَ(مَـا) وَ(أَلْ) تُسَـاوِي مَـا ذُكِـرْ (٩٣) وَهَكَـذَا (ذُو) عِنْـــــدَ طَيِّـئٍ شُهِــرْ
وَكَالَّـــتِي أَيْضًـــا لَدَيْهِـــــمْ ذَاتُ (٩٤) وَمَوْضِـــــعَ (الــــلَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

أشارَ بقوله: (تُسَاوِي مَا ذُكِر) إلى أنَّ (من، ومَا، والألف واللَّام)، تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّث، المفْرَد والمثنَّى والمجْمُوع، فتقول: (جَاءَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ، وأَعْجَبَنِي مَا رَكِبَ، ومَا رَكِبَتْ، ومَا رَكِبَا، ومَا رَكِبَتَا، ومَا رَكِبُوا، ومَا رَكِبْنَ، وجَاءَنِي القَائِمُ، والقَائِمَةُ، والقَائِمَانَ، والقَائِمَتَانِ، والقَائِمُونَ، والقَائِمَاتِ).

وأكْثرُ مَا تُسْتَعْمَلُ (ما) في غيرِ العاقلِ، وقدْ تُستعمل في العاقلِ[(١)]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ﴾[(٢)] [النساء: ٣] وقولهم: (سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ

---

(١) تستعمل (ما) في العاقل في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١]، فإن ما يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد؛ بدليل قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ٤٤].

والموضع الثاني: أن يكون أمره مبهمًا على المتكلم، كقولك - وقد رأيت شبحًا من بعيد -: انظر ما ظهر لي، وليس منه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥]؛ لأن إبهام ذكورته وأنوثته لا يخرجه عن العقل، بل استعمال "ما" هنا في ما لا يعقل؛ لأن الحمل ملحق بالجماد.

والموضع الثالث: أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم﴾ [النساء: ٣]، وهذا الموضع هو الذي ذكره الشارح بالمثال الأول من غير بيان.

(٢) **الإعراب:** (فانكحوا): الفاء واقعة في جواب الشرط، انكحوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط لقوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ﴾ [النساء: ٣]. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (طاب): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (لكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل طاب. (من النساء): جار ومجرور متعلقان بالفعل طاب. (مثنى): حال منصوب.

وجه الاستدلال: استعمال (ما) الموصولية في العاقل.

لَنَا) و(سُبْحَانَ مَا يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ).

و(مَنْ) بالعَكْسِ، فَأَكْثر مَا تُسْتَعْمل في العَاقِلِ، وقَدْ تُسْتَعْمل في غيرِه[١]؛ كقولهِ تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[٢] [النور: ٤٥]، ومنه قول الشاعر:

٢٩- بَكَيْتُ عَلى سِرْبِ القَطَا إِذْ مَرَرْنَ بِي   فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ:

(١) تستعمل " من " في غير العاقل في ثلاثة مواضع:

الاول: أن يقترن غير العاقل مع من يعقل في عموم فُصِّل بمن الجارة، نحو قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، ومن المستعملة فيما لا يعقل مجاز مرسل علاقته المجاورة في هذا الموضع.

والموضع الثاني: أن يُشَبَّه غير العاقل بالعاقل فيستعار له لفظه، نحو قوله تعالى: ﴿مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقول الشاعر * **أسرب القطا هل من يعير جناحه** * وهو الذي استشهد به المؤلف فيما يلي، واستعمال من فيما لا يعقل حينئذ استعارة؛ لأن العلاقة المشابهة.

والموضع الثالث: أن يختلط من يعقل بما لا يعقل نحو قول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٥]، واستعمال من فيما لا يعقل - في هذا الموضع - من باب التغليب، واعلم أن الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل، وقد يغلب ما لا يعقل على من يعقل لنكتة، وهذه النكت تختلف باختلاف الأحوال والمقامات.

(٢) **الإعراب:** (والله): الواو حرف استئناف، "الله": لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (خلق): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية خبر، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (كل): مفعول به منصوب وهو مضاف. (دابة): مضاف إليه مجرور.(من ماء): جار ومجرور متعلقان بالفعل خلق. (فمنهم): الفاء حرف عطف. منهم: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره كائن. (من): اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. (يمشي): فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على بطنه): جار ومجرور متعلقان بالفعل يمشي، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وإعراب: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، كإعراب ما سبق، والواو: حرف عطف عطفت الجملتين على ما قبلهما، فلا محل لها من الإعراب أيضا. (يخلق): فعل مضارع مرفوع. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (يشاء): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (مَن) الواردة في الآية قد أطلقت على العاقل وغيره، وذلك حين اختلطا.

٣٠- أَسِرْبَ القَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوِيتُ أَطِيرُ؟(١)

وأمَّا الألفُ واللَّامُ فتكونُ للعاقلِ ولغيره، نحو(جَاءَنِي القَائِمُ، والمَرْكُوبُ) واختُلِفَ فيها؛ فذهبَ قومٌ إلى أنَّها اسمٌ موصولٌ(٢)، وهو الصحيحُ. وقيلَ: إنَّها حرفٌ موصولٌ. وقيلَ: إنَّها حرفُ تعريفٍ، وليستْ من الموصوليةِ في شيءٍ.

---

(١) ٢٩ - ذكر محيي الدين عبد الحميد أن هذين البيتين للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وأن الشارح جاء بهما تمثيلا لا استشهادًا، كما يفعل المحقق الرضي ذلك كثيراً، في شعر المتنبي والبحتري وأبي تمام. وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره. ثم ذكر أنه وجد بيت الشاهد ثابتا في ديوان كل من مجنون ليلى، والعباس بن الأحنف، وعزا ذلك إلى أوهام الرواة.

اللغة: (السرب) جماعة الظباء والقطا ونحوهما. و(القطا) ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام. (جدير) لائق وحقيق. (هويت) بكسر الواو - أي أحببت.

الإعراب: (بكيت) فعل وفاعل. (على سرب) جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف. و(القطا) مضاف إليه. (إذ) ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب. (مررن) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي. (بي) جار ومجرور متعلق بمر. (فقلت) فعل وفاعل. (ومثلي) الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بالبكاء) جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي. (جدير) خبر المبتدأ. (أسرب) الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف. و(القطا) مضاف إليه. (هل) استفهامية. (من) اسم موصول مبتدأ. (يعير) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: (هو) يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن جملة (يعير جناحه) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من، وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود. (جناحه) جناح: مفعول به ليعير، وجناح مضاف والضمير مضاف إليه. (لعلي) لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها. (إلى) حرف جر. (من) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله "أطير" الآتي. (قد) حرف تحقيق. (هويت) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته. (أطير) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر "لعل".

الشاهد فيه: قوله (أسرب القطا) وقوله (من يعير جناحه) والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالبا أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء. ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

أَلَا عِمْ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي   وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ فِي العُصُرِ الخَالِي

(٢) (أل) التي ذكرها الناظم: يشترط فيها أن تدخل على وصف، وأن لا تكون للعهد، فإن كانت للعهد فهي حرف باتفاق؛ كقولك: جاءني محسن فأكرمت المحسن.

وأمَّا (مَنْ ومَا) غيرُ المصدريةِ فاسمانِ اتفاقًا، وأمَّا (ما) المصدرية فالصحيحُ أنَّها حرفٌ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّها اسم.

ولغةُ طيئ استعمالُ (ذو) موصولةً، وتكونُ للعاقلِ ولغيرِه، وأشهرُ لغاتِهم فيهَا أنَّها تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ، مفردًا، ومثنًى، ومجموعًا؛ فتقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ)، ومنهُم مَنْ يقولُ في المفردِ المؤنَّثِ: (جَاءَنِي ذَاتُ قَامَتْ)، وفِي جمعِ المؤنَّثِ: (جَاءَنِي ذَوَاتُ قُمْنَ) وهو المشارُ إليهِ بقولِه: (وكالَّتِي أيضًا... البيت)، ومنهُم مَنْ يُثَـنِّيها ويَجْمَعُها فيقول: (ذَوَا، وذَوُو) في الرَّفعِ و(ذَوَيْ، وَذَوِي) في النَّصْبِ والجرِّ، و(ذَوَاتَا) في الرَّفعِ، و(ذَوَاتَيْ) في الجرِّ والنَّصبِ، و(ذَوَاتُ) في الجمعِ، وهي مبنيةٌ على الضَّم، وحكى الشيخُ بهاءُ الدِّين ابنُ النَّحاسِ أنَّ إعرابَها كإعرابِ جمعِ المؤنَّثِ السَّالِم. والأشهرُ في (ذُو) هذه ـ أعْنِي الموصُولة ـ أنْ تكونَ مبنيةً، ومنهمْ مَنْ يعربُها: بالواوِ رفعًا، وبالألِفِ نصبًا، وبالياءِ جرًا؛ فيقول: (جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَرَأَيْتُ ذَا قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذِي قَامَ) فتكونُ مثلَ (ذي) بمعْنَى صَاحِب، وقدْ رُوِي قوله:

فَإِمَّـا كِـرَامٌ مُوسِـرُونَ لَقِيتُهُـمْ ... فَحَسْـبِي مِـنْ ذِي عِنْـدَهُمْ مَـا كَفَانِيَـا [٤]

بالياءِ على الإعرابِ، وبالواوِ على البنَاءِ.

وأمَّا (ذات) فالفصيحُ فيها أنْ تكونَ مبنيةً على الضَّمِّ: رفعًا ونصبًا وجرًا، مثل (ذوات)، ومنهمْ مَنْ يُعربُها إعرابَ مُسْلِماتٍ: فيرفعها بالضمَّةِ، وينصبها ويجرها بالكسرةِ(١).

---

(١) قال ابن منظور: (قال شمر: قال الفراء: سمعت أعرابياً يقول: بالفضل ذو فَضَّلَكُمُ الله بـه، والكرامـة ذات أكرمَكم الله بها. فيجعلون مكان الذي ذو، ومكان التي ذات، ويرفعـون التـاء على كل حـال، ويخلطـون في الاثنين والجمع، وربما قالوا: هذا ذو تعرف، وفي التثنية: هذان ذوا تعرف، وهاتان ذوا تعرف. وأنشد الفراء:

وبـئري ذو حفـرت وذو طويت

ومنهم من يثني ويجمع ويؤنث؛ فيقول: هذان ذوا قالا، وهؤلاء ذوو قالوا، وهذه ذات قالت، وأنشد:

جَمَعْتُهَـا مِـنْ أَيْنُـق مَـوَارِقِ ... ذَوَاتُ يَنْهَـضْنَ بِغَـيْرِ سَـائِقِ) اهـ

كلام ابن منظور، وهو في الأصل كلام الفراء.

وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا)استِفْهَامِ (٩٥) أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ

يعني أنَّ (ذَا) اختصَّتْ من بينِ سائرِ أسْماءِ الإشارةِ بأنَّها تُستعملُ موصولةً، وتكونُ مثلَ (مَا) في أنَّها تستعملُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ ـ مفردًا كان، أو مثنًّى، أو مجموعًا ـ فتقول: (مَنْ ذَا عِنْدَكَ) و(مَاذَا عِنْدَكَ) سواءٌ كانَ مَا عندَه مفردًا مذكرًا أو غيره.

وشرطُ استعمَالها موصولةً أنْ تكونَ مسبوقةً بـ(مَا) أو(مَنْ) الاستفهاميتينِ، نحو (مَنْ ذَا جَاءَكَ، وَمَاذَا فَعَلْتَ) فمَنْ: اسمُ استفهامٍ، وهو مبتدأ، و(ذَا) موصولةٌ بمعنى الَّذي، وهوَ خبرُ منْ، و(جَاءَك) صلةُ الموصولِ، والتقديرُ (منْ الَّذي جَاءَكَ) ؟ وكذلكَ (مَا) مبتدأ، و(ذَا) موصولٌ بمعنى الَّذي، وهوَ خبرُ مَا، و(فَعَلْتَ) صلتهُ، والعائدُ محذوفٌ، تقديره: (مَاذَا فَعَلْتَهُ) ؟ أي: ما الَّذي فعلْتهُ.

واحترزَ بقوله: (إِذَا لمْ تُلْغَ فِي الكَلَامِ) مِنْ أنْ تجعلَ (مَا) معَ (ذَا) أو (مَنْ) معَ (ذَا) كلمةً واحدةً للاستفهامِ، نحو (مَاذَا عِنْدَكَ ؟) أي: أيُّ شيءٍ عندَكَ ؟ وكذلكَ (مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟) فَمَاذَا: مُبتَدأ، وعِنْدَكَ: خَبَرُهُ، كذلك: مَنْ ذَا: مُبتدأ، و (عِنْدَكَ: خَبَرُهُ؛ فذَا في هذينِ الموضعينِ ملغاةٌ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ؛ لأنّ المجموعَ استفهامٌ.

وَكُلُّهَــــا يَلْــــزَمُ بَعْــــدَهُ صِلَــــهْ (٩٦) عَلَى ضَمِيــــرٍ لَائِــــقٍ مُشْتَمِلَــــهْ

الموصولاتُ كُلُّهَا -حرْفِيةً كانتْ، أو اسمِيَّةً- يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صلةٌ تبينُ معناهَا.

ويُشتَرَطُ في صلةِ الموصولِ الاسْمِي أنْ تشتملَ على ضميرٍ لائقٍ بالموصولِ؛ إنْ كانَ مفردًا فمفردٌ، وإنْ كانَ مذكرًا فمذكرٌ، وإنْ كانَ غيرَهُما فغيرهُما، نحو (جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ) وكذلكَ المثنَّى والمجموعِ، نحو (جَاءَنِي اللَّذانِ ضَرَبْتُهُمَا، والَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ) وكذلك المؤنَّث، تقول: (جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُما، واللَّاتِي ضَرَبْتُهُنَّ).

وقدْ يكونُ الموصولُ لفظهُ مفردًا مذكرًا ومعنَاه مثنًى أو مجموعًا أو غيرهُما، وذلكَ نحو (مَنْ، وَمَا) إذَا قَصَدْتَ بِهما غيرَ المفردِ المذكَّرِ، فيجوزُ حينئذٍ مراعاةُ اللَّفظِ، ومراعاةُ المعنَى؛ فتقول: (أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قُمْنَ) على حسبِ مَا يُعْنَى بهما.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ (٩٧) بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شبهَ جملةٍ، ونعني بشبهِ الجملةِ الظَّرفَ والجارَّ والمجرور، وهذا في غيرِ صلةِ الألفِ واللَّامِ، وسَيَأْتي حُكْمُهَا.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصُولِ بها ثلاثةُ شروطٍ:

- **أحدُها:** أنْ تكونَ خبريةً.
- **الثَّاني:** كونُها خاليةً من معنَى التَّعَجّبِ[1].
- **الثَّالث:** كونُها غير مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها، واحترزَ بـ(الخبريةِ) من غيرِها، وهي الطَّلبية والإنْشَائية؛ فلا يجوزُ (جَاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ) خلافًا للكسائِي، ولا (جَاءَنِي الَّذي لَيْتَه قَائِمٌ) خلافًا لهشامٍ، واحترز بـ(خاليةٍ من معنى التَّعجب) من جملة التعجب؛ فلا يجوزُ (جَاءَنِي الَّذي مَا أَحْسَنَهُ) وإنْ قُلْنَا إنَّها خَبَرِيَّة، واحترز بـ(غيرِ مفتقرةٍ إلى كلامٍ قبلَها) من نحو: (جَاءَنِي الَّذي لَكِنَّه قَائِمٌ)، فإنَّ هذهِ الجملةَ تستَدْعِي سبقَ جملةٍ أخرى، نحو: (مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّه قَائِمٌ).

ويشترطُ في الظَّرفِ والجارِّ والمجرورِ أنْ يكونَا تامَّين، والمعْنِيُّ بالتَّامِ: أنْ يكونَ في الوصلِ بهِ فائدةٌ، نحو: (جَاءَ الَّذي عِنْدَكَ، والَّذِي فِي الدَّارِ) والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوبًا، والتقدير: (جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَنْدَكَ) أو (الَّذِي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ) فإنْ لم يكونَا تامَّين لم يجزِ الوصلُ بهِما، فلا تقول (جَاءَ الَّذِي بِكَ) ولا (جَاءَ الَّذي اليَوْمَ).

(١) اختلف العلماء في جملة التعجب: أخبرية هي أم إنشائية؟

فذهب قوم إلى أنها جملة إنشائية، وهؤلاء جميعا قالوا: لا يجوز أن يوصل بها الاسم الموصول، وذهب فريق إلى أنها خبرية، وقد اختلف هذا الفريق في جواز وصل الموصول بها، فقال ابن خروف: يجوز، وقال الجمهور: لا يجوز؛ لأن التعجب، إنما يتكلم به عند خفاء سبب ما يتعجب منه، فإن ظهر السبب بطل العجب، ولاشك أن المقصود بالصلة إيضاح الموصول وبيانه، وكيف يمكن الإيضاح والبيان بما هو غير ظاهر في نفسه؟ فلما تنافيا لم يصح ربط أحدهما بالآخر، ويؤيد هذا التفصيل قول الشارح فيما بعد: (فلا يجوز جاءني الذي ما أحسنه وإن قلنا إنها خبرية) فإن معنى هذه العبارة: لا يجوز أن تكون جملة التعجب صلة إن قلنا إنها إنشائية وإن قلنا إنها خبرية.

وَصِفَـــةٌ صَرِيحَـــةٌ صِلَـــةُ (أَلْ) (٩٨) وَكَوْنُـــهَا بِمُعْـــرَبِ الأَفْعَـالِ قَــلّْ

صلةُ الألفِ واللَّام لا توصل إلا بالصِّفةِ الصَّريحةِ، قالَ المصنِّفُ في بعضِ كتبِهِ: وأعني بالصِّفةِ الصَّريحةِ اسمَ الفاعلِ نحو: (الضَّارب) واسمَ المفعولِ نحو: (المضروب) والصِّفةَ المشَبَّهة نحو: (الحسن الوجه)؛ فخرجَ نحو: (القُرَشِّي، والأَفْضَل)[١] وفي كونِ الألفِ واللَّام الدَّاخِلتينِ على الصِّفة المشبهة موصولة خلافٌ، وقدِ اضطربَ اختيارُ الشَّيخ أبي الحسنِ بنِ عصفور في هذهِ المسألةِ؛ فمرةً قالَ: إنَّها موصولةٌ، ومرةً منعَ ذلك.

وقدْ شذَّ وصلُ الألفِ واللَّام بالفعلِ المضارعِ، وإليه أشارَ بقوله: (وكونُها بمعربِ الأفعالِ قلّ) ومنه قوله:

٣٠- مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُومَتُـهُ وَلَا الأَصِـيلِ ولا ذِي الـرَّأْيِ والجَـدَلِ[٢]

---

(١) أما خروج نحو (القرشي) فلأنه ليس وصفاً، وإنما هو مؤول بالوصف، فإنهم يؤولونه بالمنسوب إلى قريش ليصححوا وقوعه نعتًا، وأما خروج نحو (الأفضل) فلعدم مشابهتها للفعل، وخرج أيضا ما سمي به من الصفات كالصاحب والأبطح والأجرع.

(٢) ٣٠ - هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلًا من بني عذرة، وكان هذا الرجل العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فما تم العذري أن قال:

فَحَيَّا الإِلَـهُ أَبَا حَـزْرَةَ وَأَرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أَخْطَلُ
وَجَـدُّ الفَـرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِـهِ وَدَقَّ خَيَاشِيمَهُ الجَنْدَلُ

و (أبو حزرة): كنية جرير، و(أرغم أنفك): يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام وهو التراب. و(الجد) الحظ والبخت، وفي قوله (وجد الفرزدق أتعس به) دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثا في باب المبتدأ والخبر. فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يَـا أَرْغَمَ اللهُ أَنْفـاً أَنْـتَ حَامِلُـهُ يَـا ذَا الخَـنَى وَمَقَـالِ الـزُّورِ والخَطَـلِ

اللغة: (الخنى) - بزنة الفتى - هو الفحش، و(الخطل) - بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة - هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه (الحكم) - بالتحريك - الذي يحكمه الخصمان كي يقضي بينهما، ويفصل في خصومتهما (الأصيل) ذو الحسب، و(الجدل) شدة الخصومة. =

وهذَا عندَ جمهورِ البصريينَ مخصوصٌ بالشِّعرِ، وزعَـمَ المصـنِّفُ -في غـيرِ هـذا الكتابِ- أنَّه لا يختص بهِ، بل يجوزُ في الاختيارِ، وقدْ جاءَ وصلها بالجملـةِ الاسـمِيةِ، وبالظرفِ شذوذًا؛ فمن الأولِ قوله:

٣١- مِــنَ القَــومِ الرَّسُــولُ اللهِ مِــنْهُم   لَهُــمْ دَانَــتْ رِقَــابُ بَــنِي مَعَــدِّ[1]

= **المعنى:** يقول: لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنـت بـذي حسـب رفيـع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكما ؟!

الإعراب: (ما) نافية، تعمل عمل ليس. (أنت) اسمها. (بالحكم) الباء: زائدة، الحكم: خبر ما النافية. (الـترضى) أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السـكون في محـل جـر. (تـرضى) فعـل مضـارع مبـني للمجهـول. (حكومته) حكومة: نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليـه، والجملـة لا محـل لهـا صـلة الموصول. (ولا) الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي. (الأصيل) معطوف على الحكـم. (ولا) مثل السابق. (ذي) معطوف على الحكـم أيضاً، وذي مضاف. و(الرأي) مضاف إليه، (والجدل) معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله (الترضى حكومته) حيث أتى بصلة (أل) جملة فعلية فعلها مضارع.

(١) ٣١ – البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (دانت) ذلت، وخضعت، وانقادت. (معد) هو ابن عدنان، أحد أجداد النبي ﷺ.

الإعراب: (من القوم الرسول الله): الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجـوز أن يكـون خـبرا لمبتـدأ محـذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم...إلخ، والألف واللام في كلمة (الرسـول) موصـول بمعـنى الذيـن صـفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه. (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة. (لهم) جـار ومجـرور متعلق بقوله دانت الآتي . (دانت) دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (رقاب) فاعل دان، ورقاب مضـاف. و(بني) مضاف إليه، وبني مضاف. و(معد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (الرسول الله منهم) حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن الثاني قوله:

٣٢- مَــنْ لَا يَــزَالُ شَــاكِرًا عَلَى الــمَعَهْ فَهْـــوَ حَـــرٍ بِعِيْشَـــةٍ ذَاتِ سَـــعَه[1]

(١) ٣٢ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (المعه) يريد الذي معه (حر) حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق. (سعة) بفتح السين، وقد تكسر اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٧].

الإعراب: (من) اسم موصول مبتدأ. (لا يزال) فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: (هو) يعود على المبتدأ. (شاكرًا) خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (على) حرف جر (المعه) هو عبارة عن "أل" الموصولة بمعنى الذي،وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لـ(ال)، ومع مضاف والضمير مضاف إليه. (فهو حر) الفاء زائدة. و(هو) ضمير منفصل مبتدأ، و(حر) خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو(من) في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط (بعيشة) جار ومجرور متعلق بقوله "حر" الواقع خبرا لهو. (ذات) صفة لعيشة، وذات مضاف. و(سعة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله "المعه" حيث جاء بصلة "أل" ظرفا، وهو شاذ على خلاف القياس.

أَيٌّ كَمَا وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ (٩٩) وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

يعني أنَّ (أيًّا) مثلُ (ما) في أنَّها تكونُ بلفظٍ واحدٍ: للمذكَّرِ، والمؤنَّثِ ـ مفردًا كانَ، أو مثنًّى، أو مجموعًا ـ نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ).

ثُمَّ إنَّ (أيا) لها أربعةُ أحوالٍ:

أحدُها: أنْ تضاف ويُذْكرُ صدرُ صلتِها، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ).

الثَّاني: أنْ لا تضُاف ولا يذكر صدْر صلتِها، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيٌّ قَائِمٌ).

الثَّالث: أنْ لا تضَاف ويذْكر صدُر صلتهَا، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ).

وفي هذه الأحوالِ الثَّلاثةِ تكونُ معربةً بالحركاتِ الثَّلاثِ، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ هُوَ قَائِمٌ) وكذلك: (أيٌّ قَائِمٌ، وَأَيًّا قَائِمٌ، وَأَيٍّ قَائِمٌ) وكذا، (أَيٌّ هُوَ قَائِمٌ، وَأَيًّا هُوَ قَائِمٌ، وَأَيٍّ هُوَ قَائِمٌ).

الرَّابع: أنْ تُضَاف ويُحْذَف صَدْرُ الصلةِ، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) ففي هذهِ الحالةِ تُبْنَى على الضَّم، فتقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيُّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بأَيُّهُمْ قَائِم) وعليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[1] [مريم: ٦٩].

---

(١) قرأ الجمهور أيُّهم بالضم، وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء والأعمش: أيَّهم بالنصب.

الإعراب: (لننزعن): اللام واقعة في جواب قسم مقدر، ننزعن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف توكيد، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (من كل): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ "ننزعن". وكل مضاف (شيعة): مضاف إليه مجرور. (أيهم): اسم موصول بمعنى الذي مبني على الضم - في قراءة الجمهور - في محل نصب مفعول به، وعلى قراءة طلحة والأعمش - هو مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره -، والهاء "على القراءتين" ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: للجمع. (أشد): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، مرفوع. والجملة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (على الرحمن): جار ومجرور متعلقان بأشد. (عتيا): تمييز منصوب.

وجه الاستدلال: مجيء "أيّ" الموصولة مضافة، وقد حُذِفَ صدر صلتها، وهو الضمير "هو"، فبُنِيت على الضم.

وقول الشاعر:

٣٣- إِذَا مَــا لَقِيــتَ بَــنِي مَالِــكٍ فَسَـــلِّمْ عَلَى أَيُّهُـــمْ أَفْضَـــلُ[١]

وهذا مستفادٌ مِنْ قوله: (وأعربت ما لم تضف... إلى آخر البيـت) أيْ: وأعربتْ (أَيًّ) إذَا لم تضفْ في حالـةِ حـذفِ صـدرِ الصِّـلةِ، فـدخلَ في هـذهِ الأحوالِ الثَّلاثةِ السابقةِ، وهي ما إذَا أضيفتْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلةِ، أو لم تضـفْ ولم يُذكر صدرُ الصِّلةِ، أو لم تضفْ وذُكرَ صدرُ الصلةِ، وخرجَ الحالـةُ الرَّابعـةُ، وهي: مَا إِذَا أُضِيفتْ وحُذِفَ صدرُ الصِّلةِ، فإنَّها لا تُعربُ حينئِذ[٢].

(١) ٣٣ - هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبـو عمـرو الشيباني في كتاب الحروف، وابن الأنباري في كتاب الإنصاف، وقال قبل إنشاده: (حكى أبو عمرو الشـيباني عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب - أنه أنشد) وذكر البيت.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (لقيت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها، وهي جملة الشرط. (بني) مفعول به للقي، وبني مضاف. و(مالك) مضاف إليه (فسلم) الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت (على) حرف جر. (أيهم) يروى بضم (أيّ) وبجره، وهو اسم موصول على الحالين، فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليـه. (أفضـل) خـبر لمبتـدأ محـذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله "أيهم أفضل" حيث أتى بأي مبنيا على الضم -على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة- لكونه مضافا، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعـراب البيـت، وهـذا هـو مـذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة، يذهبون إلى أنها تأتى موصولة، وتكون مبنيـة إذا اجتمـع فيهـا أمران: **أحدهما**: أن تكون مضافة لفظا. **والثاني**: أن يكون صدر صلتها محذوفا. فـإذا لـم تكـن مضـافة أصلا، أو كانت مضافة لكن ذُكر صدر صلتها، فإنها تكون معربة.

(٢) استشكل بعضهم قول الناظم (وأعربت ما لم تضف..) أن مفهوم البيت هو: أن إعراب (أي) مشروط بتوفر الشرطين في البيت، فإذا انعدم أحدهما أو انعدما معًا فهي حينئذ مبنية؛ وهذا غير صحيح.

وأجيب: بأن (ما) في قوله (ما لم..) مصدرية ظرفية، وجملة (وصـدر وصـلها..) حـال مـن الضـمير في قـوله (تضف) وعليه فتقيد الإضافة المنفية في قوله (ما لم تضف)، بحذف صدر الصلة، فيكـون حـذف صـدر الصلة قيدًا للإضافة المنفية لا أنه قيد ثانٍ لعدم إعراب (أي)، فحذف صدر الصلة قيدٌ للقيد؛ وعليـه فـإذا توجه النفي إلى مقيد بقيدٍ فإنه يصدق بانتفائهما وكذلك بانتفاء أحـدهما وعليـه؛ فهـذه الثـلاث الحـالات داخلة في قوله (وأعربت..) كما ذكرها الشارح، فينتفي الإشكال. لكن الناظم لو قال: (أي كمـا ولتبنهـا إذا تضف...) لكان أوضح وأبعد من الإشكال. فهذه الصور الثلاث هي منطوق عبارته لأنا جعلنـا الـواو في قـوله (وصدر..) بمعنى (مع) أي أنها قيد للقيد، ويكون مفهوم عبارته صورة ثبوت الإضافة مع الحذف للبناء.

وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي (١٠٠) ذَا الحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيٍّ يَقْتَفِي
إِنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ (١٠١) فَالحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ
إِنْ صَلُحَ البَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ (١٠٢)

يعني أنَّ بعضَ العربِ أعربَ (أيًّا) مطلقًا، أي: وإنْ أُضيفتْ وحُذفَ صدرُ صلتِها؛ فيقول: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُم قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ أَيَّهُمْ قَائِمٌ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ قَائِمٌ) وقد قُرِئَ ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] بالنَّصبِ، ورُوِيَ * فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ * [٣٣] بالجرِّ.

وأشار بقوله: (وفي ذا الحذف... إلى آخره) إلى المواضعِ الَّتي يحذفُ فيهَا العَائدُ على الموصولِ، وهو: إمَّا أنْ يكونَ مرفوعًا، أو غيرَه؛ فإنْ كانَ مرفوعًا لم يُحذفْ إلا إذَا كانَ مبتدأً وخبرُه مفردٌ[١]، نحو ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[٢] [الزخرف: ٨٤]، وأيُّهم أشدُّ[٣]، فلا تقول: (جَاءَنِي اللَّذَانِ قَامَ) ولا (اللَّذانِ ضُرِبَ)؛ لرفعِ الأوَّلِ بالفاعليةِ والثَّاني بالنِّيابةِ، بل يقال: (قاما، وضُرِبا)، وأمَّا المبتدأُ فيحذفُ مع (أي) وإن لم تَطُلِ الصِّلةُ، كما تقدَّمَ من قولك: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائِمٌ) ونحوه، ولا يُحذفُ صدرُ الصِّلةِ معَ غيرِ (أي)

(١) اشترط الناظم في جواز حذف العائد المرفوع أن يكون مبتدأ، وأُخِذ هذا من قوله (ذا الحذف) أي هذا الحذف، وهو إشارة إلى قوله (وصدر وصلها ضمير..) والضمير عندما يكون في صدر الصلة لا يكون إلا مبتدأ. واشترط كذلك كون الخبر مفرداً لا جملة ولا شبيهًا بالجملة ويؤخذ هذا من قوله (إن صلح الباقي لوصل مكمل) لأنه إن كان غير مفرد وحذفت الصلة فإن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة.

(٢) **الإعراب:** (وهو): الواو بحسب ما قبلها، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (الذي): اسم موصول في محل رفع خبر. (في السماء): جار ومجرور متعلقان بإله؛ لأنه بمعنى معبود. (إله): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو إله في السماء، والجملة من المبتدأ والخبر، صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أنه جاز حذف العائد على الموصول، وهو الضمير "هو"؛ وذلك لأن الصلة طويلة إذ التقدير: هو إله في السماء.

(٣) ذكر غير الناظم شروطاً أخر لم يذكرها الناظم، وهي: أن لا يكون العائد معطوفًا، وأن لا يكون معطوفاً عليه، وأن لا يكون بعد "لولا".

إلَّا إذَا طالتِ الصِّلةُ، نحو (جَاءَ الَّذي هُوَ ضَارِبٌ زَيْدًا) فيجوزُ حذفُ (هو) فتقول (جَاءَ الَّذِي ضَارِبٌ زَيْدًا) ومنه قولهم (مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا) التقدير: "بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءًا" فإنْ لم تطلِ الصِّلةُ فالحذفُ قليلٌ، وأجازهُ الكوفيونَ قياسًا، نحو (جَاءَ الَّذِي قَائِمٌ) التقدير: (جَاءَ الَّذِي هُوَ قَائِمٌ) ومنه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] في قراءةِ الرَّفْعِ(١)، والتقديرُ: (هُوَ أَحْسَنُ)(٢).

وقدْ جَوَّزُوا في (لَا سِيَّما زَيْدٌ) إذَا رُفِعَ زيدٌ: أنْ تكونَ (مَا) موصُولَةً، وزيدٌ: خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (لَا سِيَ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ) فَحُذِفَ العائدُ الَّذي هو المبتدأُ - وهو قولكَ: هو - وجوبًا، فهذا موضعٌ حُذِفَ فيه صَدْرُ الصِّلةِ معَ غيرِ (أي) وجوبًا ولم تطلِ الصِّلةُ، وهو مقيسٌ وليسَ بشاذٍ(٣).

---

(١) هي قراءة الحسن والأعمش ويحيى بن يعمر وابن إسحاق.

الإعراب: (تماما): حال من الكتاب منصوب. (على الذي): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لتماما. (أحسنُ): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أحسن، والجملة الاسمية صلة الموصول. وأما على قراءة الجمهور فـ(أحْسَنَ) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا، تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه حُذف العائد المرفوع من جملة الصلة مع كونها لم تطل.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، أي سواء أكان الموصول "أيًّا" أم غيره، وسواء أطالت الصلة أم لم تطل، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول "أيًّا" مطلقا، فإن كان الموصول غير "أي" لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة، وكان الموصول غير "أي".

(٣) الاسم الواقع بعد (لا سيما) إما معرفة، كأن يقال لك: أكرم العلماء لا سيما الصالح منهم، وإما نكرة، كما في قول امرئ القيس:

أَلَا رُبَّ يَوْمٍ صَالِحٍ لَكَ مِنْهُمَا   وَلَا سِيَّمَا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

فإن كان الاسم الواقع بعد (لاسيما) نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه: الجر، وهو أعلاها، والرفع وهو أقل من الجر، والنصب وهو أقل الأوجه الثلاثة.

فأما الجر فتخريجه على وجهين:

أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و(ما) زائدة، وسي مضاف، و(يوم) مضاف إليه، وخبر لا محذوف، والتقدير: ولا مثل يوم بدارة جلجل موجود. =

وأشارَ بقوله: (وأبوا أن يختزل * إن صلح الباقي لوصل مكمل) إلى أنَّ شرطَ حذفِ صدرِ الصِّلةِ أنْ لا يكونَ مَا بعدَهُ صالحًا لأنْ يكونَ صلةً، كما إذَا وقعَ بعدهُ جملةٌ، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ)، أو (هُوَ يَنْطَلِقُ) أو ظرفٌ، أو جارٌ ومجرورٌ، تامَّانِ، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ) أو (هُوَ فِي الدَّارِ)، فَإنَّه لا يجوزُ فِي هَذِه المواضعِ حذفُ صدرِ الصِّلةِ، فَلا تقولُ: (جَاءَ الَّذِي أَبُوه مُنْطَلِقٌ) تعني (الَّذِي هُوَ أبُوهُ مُنْطَلِقٌ)؛ لأنَّ الكلامَ يتمُّ دونَه، فَلا يُدْرَى أَحُذِفَ مِنْهُ شيءٌ أمْ لا ؟

= والوجه الثاني أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا، و(سي) اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(ما) نكرة غير موصوفة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، و(يوم) بدل من ما.

وأما الرفع فتخريجه على وجهين أيضًا:

أحدهما: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا و(سي) اسمها، و(ما) نكرة موصوفة مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو يوم، وخبر لا محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شئ عظيم هو يوم بدارة جلجل موجود.

والوجه الثاني: أن تكون (لا) نافية للجنس أيضا، و(سي) اسمها، و(ما) موصول اسمي بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليه، و(يوم) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير هو يوم، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وخبر (لا) محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل الذي هو يوم بدارة جلجل موجود. وهذا الوجه هو الذي أشار إليه الشارح.

وأما النصب فتخريجه على وجهين أيضًا:

أحدهما: أن تكون (ما) نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بإضافة (سي) إليها، و(يوما) مفعول به لفعل محذوف، وكأنك قلت: ولا مثل شيء أعني يوما بدارة جلجل.

وثانيهما: أن تكون (ما) أيضا نكرة غير موصوفة وهو مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و(يوما) تمييز لها.

وإن كان الاسم الواقع بعدها معرفة كالمثال الذي ذكرناه فقد أجمعوا على أنه يجوز فيه الجر والرفع، واختلفوا في جواز النصب، فمن جعله بإضمار فعل أجاز كما أجاز في النكرة، ومن جعل النصب على التمييز وقال إن التمييز لا يكون إلا نكرة منع النصب في المعرفة، لأنه لا يجوز عنده أن تكون تمييزا، ومن جعل نصبه على التمييز وجوز أن يكون التمييز معرفة كما هو مذهب جماعة الكوفيين جوز نصب المعرفة بعد (سيما).

والحاصل أن نصب المعرفة بعد "لاسيما" لا يمتنع إلا بشرطين: التزام كون المنصوب تمييزا، والتزام كون التمييز نكرة.

وكذا بَقيَّةُ الأمثلةِ المذكورةِ، ولا فرقَ فِي ذَلكَ بينَ (أي) وغَيرِها؛ فلا تقل في (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُومُ): (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُومُ)؛ لأنَّهُ لا يُعْلَمُ الحذْفُ، ولا يختصُّ هذَا الحكمُ بالضَّميرِ إذَا كانَ مبتدأً، بلِ الضَّابطُ أنَّه متَى احتملَ الكلامُ الحذفَ وعدمَه لم يَجُـزْ حذفُ العائدِ، وذلكَ كَما إذَا كانَ في الصِّلة ضميرٌ -غير ذلكَ الضَّميرِ المحذوفِ- صالحٌ لعودهِ على الموصُولِ، نحو (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ)، فلا يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضَرَبْتُه)، فلا تقول: (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ فِي دَارِهِ) لأنَّه لا يُعْلَمُ المحذوفُ.

وبهذَا يظهرُ لكَ مَا في كلامِ المصنِّفِ مِن الإيهامِ، فإنَّه لم يبيِّن أنَّه متى صلحَ مَا بعدَ الضَّميرِ لأنْ يكونَ صلةً لا يحذفُ، سواء أكانَ الضَّميرُ مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا، وسواء أكانَ الموصُول أيًّا أم غيرها، بل ربَّما يشعرُ ظاهرُ كلامِه بأنَّ الحكمَ مخصوصٌ بالضميرِ المرفوعِ، وبغيرِ (أيٍّ) من الموصولاتِ؛ لأن كلامه في ذلكَ، والأمرُ ليسَ كذلك، بل لا يُحْذَفُ معَ (أيٍّ) ولا معَ غيرِهَا متَى صلحَ مَا بعدَها لأنْ يكونَ صلةً كما تقَّدم، نحو (جَاءَ الَّذِي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ، وَيُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ) وكذَلكَ المنْصُوبُ والمجرورُ، نحو (جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ)، و (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ، وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِمْ مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ).

(١٠٢) وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمِ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ (١٠٣) بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

وأشارَ بقولِهِ: (والحذف عندهم كثير منجلي... إلى آخره) إلى العائدِ المنصوبِ.

وشرطُ جوازِ حذْفِهِ أنْ يكونَ: متَّصلًا[(١)] منصوبًا بفعلٍ تامٍّ أو بوصفٍ، نحو (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ). فيجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضربته) فتقول (جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُ) ومنه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾[(٢)] [المدثر: ١١]، وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾[(٣)] [الفرقان: ٤١] ، التقدير: (خلقته، وبعثه).

وكذلكَ يجوزُ حذفُ الهاءِ من (مُعْطِيكَهُ)؛ فتقول (الَّذِي أَنَا مُعْطِيكَ دِرْهَمٌ) ومنْه قَوْلُهُ:

---

(١) يدخل في قول الناظم (متصل) ما كان جائز الاتصال والانفصال؛ لأنه وإن كان يصح ذكره منفصلًا إلّا أن فيه شائبة الاتصال فيدخل هنا، ومثاله قوله تعالى ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٣]، أي رزقناهم (إياه) ويجوز (رزقناهموه) أما واجب الانفصال فلا يدخل هنا.

(٢) **الإعراب:** (ذرني): ذر: فعل أمر، والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ومن): الواو: للمعية، من: اسم موصول في محل نصب مفعول معه. (خلقت): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره خلقته. (وحيدا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف العائد المنصوب إن كان ضميرًا متصلًا ناصبُه فعل تام، والتقدير: خلقته وحيدًا. ومثل هذا الحذف كثير.

(٣) **الإعراب:** (أهذا): الهمزة حرف استفهام، هذا: الهاء حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. (الذي): اسم موصول في محل رفع خبر. (بعث): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والعائد محذوف تقديره: بعثه، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (رسولا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: كالآية السابقة.

٣٤- مَا اللّهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرُ[١]

تقديرُهُ: الَّذِي اللَّهُ مولِيكَهُ فضلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنِّفِ يقتضِي أنَّه كثيرٌ، وليسَ كذلكَ، بلِ الكثيرُ حذفُهُ من الفعلِ المذكورِ، وأمَّا معَ الوصفِ فالحذفُ منه قليلٌ. فإنْ كانَ الضَّميرُ منفصلًا[١] لم يجزِ الحذفُ، نحو (جَاءَ الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ) فَلا يجوزُ حذفُ (إياه)، وكذلكَ يمتنعُ الحذفُ إنْ كانَ متصلًا منصوبًا بغيرِ فعلٍ أو وصفٍ ـ وهوَ الحرفُ ـ نحو (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ) فَلا يجوزُ حذفُ الهاءِ[٢]، وكذلكَ يمتنعُ الحذفُ إذَا كانَ منصوبًا متصلًا بفعلٍ ناقصٍ، نحو (جَاءَ الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ).

---

(١) الذي لا يجوز حذفه هو الضمير الواجب الانفصال، فأما الضمير الجائز الانفصال فيجوز حذفه، وإنما يكون الضمير واجب الانفصال إذا كان مقدما على عامله كما في المثال الذي ذكره الشارح، أو كان مقصورا عليه كقولك: (جاء الذي ما ضربت إلا إياه)، والسر في عدم جواز حذفه حينئذ أن غرض المتكلم يفوت بسبب حذفه، ألا ترى أنك إذا قلت (جاء الذي إياه ضربت) كان **المعنى**: جاء الذي ضربته ولم أضرب سواه، فإذا قلت (جاء الذي ضربت) صار غير دال على أنك لم تضرب سواه، وكذلك الحال في قولك (جاء الذي ما ضربت إلا إياه) فإنه يدل على أنك قد ضربت هذا الجائي ولم تضرب غيره، فإذا قلت: (جاء الذي ما ضربت) دل الكلام على أنك لم تضرب هذا الجائي فحسب.

فأما المنفصل جوازًا فيجوز حذفه، والدليل على ذلك قول الشاعر:

مـا الله موليك فضـل فاحمدنـه بـه

فإن التقدير يجوز أن يكون (ما الله موليكه).

(٢) إنما قال الشارح (فلا يجوز حذف الهاء) إشارة إلى أن الممنوع هو حذف الضمير المنصوب بالحرف مع إبقاء الحرف، فأما إذا حذفت الضمير والحرف الناصب له جميعا فإنه لا يمتنع، ومن ذلك قول الله سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢]، هذا إذا قدرت أصل الكلام: أين شركائي الذين كنتم تزعمون أنهم شركائي، على حد قول كُثَيِّر عزَّة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ ؟

فإن قدرت الأصل: "الذين كنتم تزعمونهم شركائي" لم يكن من هذا النوع.

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْـفٍ خُـفِضَا (١٠٤) كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَضَـى
كَذَا الَّذِي جُـرَّ بِمَـا الْـمَوْصُولَ جَـرّ (١٠٥) كَـ(مُرَّ بِـالَّذِي مَـرَرْتُ فَهْـوَ بَـرّ)

لما فرغَ من الكلامِ على الضميرِ المرفوعِ والمنصوبِ شرعَ في الكلامِ على المجرورِ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مجرورًا بالإضافةِ، أو بالحرفِ.

فإنْ كانَ مجرورًا بالإضافةِ لم يحذفْ، إلا إذَا كانَ مجرورًا بإضافةِ اسمِ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ، نحو (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أَوْ غَدًا)؛ فتقول: (جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبٌ)، بحذفِ الهاءِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بغيرِ ذلكَ لم يحذفْ، نحو (جَاءَ الَّذِي أَنَا غُلامُهُ، أَوْ أَنَا مَضْرُوبُهُ، أَوْ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ).

وأشارَ بقولِهِ: (كَأَنْتَ قَاضٍ) إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقۡضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] [طه: ٧٢] التقدير: (مَا أَنْتَ قَاضِيهِ) فحذفتِ الهاء، وكأنَّ المصنِّفَ استغْنى بالمثالِ عن أنْ يقيِّد الوصفَ بكونهِ اسمَ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

وإنْ كانَ مجرورًا بحرفٍ فلا يحذفُ إلا إنْ دخلَ على الموصولِ حرفٌ مثله: لفظًا ومعنًى، واتفقَ العاملُ فيهما مادةً ، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ، أَوْ أَنْتَ مَارٌّ بِهِ) فيجوزُ حذفُ الهاءِ؛ فتقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ)[2]، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَشۡرَبُ مِمَّا

---

(١) **الإعراب:** (فاقض): الفاء: بحسب ما قبلها، اقض: فعل أمر مبني على حـذف حـرف العلـة، والفاعـل ضـمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به.(أنت): ضـمير في محـل رفـع مبتـدأ. (قاض): خبر مرفوع بالضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورهـا الثقـل، والجملـة الاسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره قاضيه.
وجه الاستدلال: أن المضاف وهو قوله تعالى: (قاض) لما كان وصفا غـير مـاض، جـاز حـذف العائـد المجـرور بالإضافة، والتقدير: فاقض ما أنت قاضيه.

(٢) يؤخذ من قول الناظم (جُرّ بما الموصول جر): اشتراط جَرّ الموصول بالحرف، وأن يكون الجار له موافقًا لجـار العائد لفظًا ومعنًى. ويؤخذ من تمثيل الناظم: اشتراط أن لا يكون العائـد عمـدة، وأن لا يكـون العائـد محصورًا، وأن يتحد مُتَعَلّقا الحرفين لفظًا ومعنى.

تَشْرَبُونَ﴾[1] [المؤمنون: ٣٣] أي: منهُ، وتقول: (مَرَرْتُ بِالَّذِي أَنْتَ مَارٌّ) أي بِهِ، ومنهُ قوله:

٣٥- وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ[2]

(١) **الإعراب:** (ويشرب): الواو: حرف عطف، يشرب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة معطوفة على ما قبلها. (مما): من: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلق بـ"يشرب". (تشربون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد محذوف تقديره تشربون منه.

وجه الاستدلال: أنه حُذف العائد المجرور بالحرف وهو "منه"؛ لأن الاسم الموصول (ما) قد جُرَّ بـ (مِنْ) وهو شبيه لفظا ومعنى بما جُرّ به العائد؛ أما اللفظ فواضح، وأما المعنى فإن (مِن) الجارة لكليهما معناها التبعيض، والجار والمجرور في كل منهما قد تعلق بفعلٍ كلٌّ منهما يشبه الآخر في لفظه ومعناه، فالأول قد تعلق بـ"يشرب"، والثاني قد تعلق بـ"تشربون"، فلما تم هذا الاتفاق بين الحرفين لفظا ومعنىً ومتعلقا جاز حذف هذا العائد، والتقدير: ويشرب مما تشربون منه.

(٢) ٣٥ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من قصيدة مطلعها:

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ
تَغَالَتْ بِي الأَشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا بِزَنْدَيْنِ فِي جَوْفِي مِنَ الوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: (طربت) الطرب: خفة تعتريك من سرور أو حزن. (هاجتك) أثارت همك، وبعثت شوقك. (الظباء) جمع ظبي (السوانح) جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح (بارح) هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه. (قادح) اسم فاعل من قدح الزند قدحا، إذا ضربه لتخرج منه النار. (حقبة) - بكسر فسكون - في الأصل تطلق على ثمانين عاما، وقد أراد بها المدة الطويلة. (فبح) أمر من "باح بالأمر يبوح به": أي أعلنه وأظهره (لان) أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق ، (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع. (تخفي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر "كان" في محل نصب. (حب) مفعول به لتخفي، وحب مضاف. و(سمراء) مضاف إليه. (حقبة) ظرف زمان متعلق بتخفي. (فبح) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (لان) ظرف زمان متعلق ببح. (بالذي) جار ومجرور متعلق ببح أيضا. (أنت بائح) مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلا بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله (بالذي أنت بائح) حيث استساغ الشاعر حذف العائد المجرور على الموصول من جملة الصلة، لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول وهو الباء والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول "بح" والثاني "بائح" ومعنى: لأنهما جميعا من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

أي: أنت بائحٌ بهِ.

فإنِ اختلفَ الحرفانِ لم يجزِ الحذفُ، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ) فلا يجوزُ حذف (عليه) وكذلك (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ) فلا يجوزُ حذفُ (به) منه؛ لاختلافِ معنى الحرفينِ؛ لأنَّ الباءَ الداخلةَ على الموصولِ للإلصاقِ، والداخلةَ على الضَّميرِ للسببيةِ، وإنْ اختلفَ العاملانِ لم يجزِ الحذفُ أيضًا، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي فَرِحْتَ بِهِ) فلا يجوزُ حذفُ (بِهِ).

وهذَا كلُّهُ هوَ المشارُ إليهِ بقولهِ: (كذا الذي جر بما الموصول جر) أي كذلكَ يحذفُ الضَّمير الَّذي جرَّ بمثلِ ما جرَّ الموصولُ به[1]، نحو: (مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بَر) أي: "بالذي مررت به" فاستغْنى بالمثالِ عنْ ذكرِ بقيةِ الشُّروطِ الَّتي سبقَ ذِكْرها.

(١) ومثله أن يكون الموصول وصفاً لاسم، وقد جُرَّ هذا الموصوف بحرف مثل الذي مع العائد، ومنه قول كعب بن زهير:

إنْ تُعْنِ نَفْسَكَ بِالأَمْرِ الَّذِي عُنِيَتْ ... نُفُوسُ قَوْمٍ سَمَوْا تَظْفَرْ بِمَا ظَفَرُوا
لَا تَرْكَنَنَّ إِلى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا القَدَرُ

ففي كل بيت من هذين البيتين شاهد لما ذكرناه.

أما البيت الأول فإن الشاهد فيه قوله (بالأمر الذي عنيت) فإن التقدير فيه: بالأمر الذي عنيت به، فحذف المجرور ثم الجار، لكون الموصوف بالموصول مجرورا بمثل الذي جر ذلك العائد.

وأما البيت الثاني فالشاهد فيه قوله (إلى الأمر الذي ركنت) فإن تقدير الكلام: إلى الأمر الذي ركنت إليه، فحذف المجرور، ثم حذف الجار، لكون الموصوف - وهو الأمر - مجرورا بحرف مماثل للحرف الذي جر به ذلك العائد.

المعرف بأداة التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ أَوِ اللَّامُ فَقَطْ (١٠٦) فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ (النَّمَطْ)

اختلفَ النَّحويونَ في حرفِ التَّعريفِ في (الرَّجل) ونحوه، فقالَ الخليلُ: المعرِّفُ هو (أل)، وقال سيبويه: هو اللَّام وحدها، فالهمزةُ عندَ الخليلِ همزةُ قطعٍ، وعندَ سيبويه همزةُ وصلٍ اجتلبتْ للنُّطقِ بالساكنِ.

والألفُ واللَّامُ المعرفةُ تكون للعهدِ، كقولك: (لَقِيتُ رَجُلًا فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ) وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[1] [المزمل: ١٥ - ١٦] ولاستغراقِ الجنْسِ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[2] [العصر: ٢] وعلامتها أن يصلح

---

(١) **الإعراب:** (كما): الكاف حرف جر. ما: حرف مصدري.(أرسلنا): أرسل:فعل ماض، نا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل جر بالكاف. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف. والتقدير:إنا أرسلنا إليكم رسولا إرسالا كائنا مثل إرسالنا إلى فرعون رسولا.(إلى فرعون):جار ومجرور متعلقان بالفعل أرسلنا. (رسولا): مفعول به. (فعصى):الفاء: حرف عطف.عصى:فعل ماض. (فرعون): فاعل مرفوع. (الرسول): مفعول به.والجملة الفعلية معطوفة على جملة أرسلنا لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنّ "أل" الداخلة على قوله تعالى:(الرسول) هي للعهد الذكري؛ لأنه قد تقدم ذكر الرسول نكرة فيما سبق ، وفائدتها التنبيه على أن لفظة الرسول الثانية هي الأولى، فكلتاهما لذات واحدة.

(٢) **الإعراب:** (والعصر): الواو: حرف جر وقسم. العصر: اسم مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلقان بالفعل أقسم المحذوف. (إن): حرف توكيد ونصب. (الإنسان): اسم إن منصوب. (لفي خسر): اللام هي اللام المزحلقة حرف. في خسر: جار ومجرور متعلقان بخبر إن محذوف.

وجه الاستدلال:أنّ "أل" الداخلة على قوله: (الإنسان) هي جنسية أفادت استغراق جنس الأفراد، و**المعنى:** والعصر إن كل واحد من جنسه في خسر ذكرًا أو أنثى... إلخ.

موضعها "كل" ولتعريف الحقيقة، نحو: "الرجل خير من المرأة" أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و"النمط" ضرب من البسط، والجمع أنماط مثل سبب وأسباب والنمط أيضا الجماعة من الناس الذين أمرهم واحد، كذا قاله الجوهري.

وَقَدْ تُزَادُ لَازِمًا: كَاللَّاتِ (١٠٧) وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللَّاتِ
وَلِاضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ (١٠٨) كَذَا (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَاقَيْسُ السَّرِيْ)

ذكرَ المصنِّفُ في هذينِ البيتينِ أنَّ "الألف واللَّام" تأتِي زائدةً، وهي ـ في زيادَتها ـ علَى قِسْمَين: لازِمة، وغير لازمةٍ.

ثُّم مثَّلَ الزَّائدة اللَّازمة بـ(اللَّات)[1] وهو اسمُ صنمٍ كانَ بمكةَ، وبـ(الآن) وهو ظرفُ زمانٍ مبنِي على الفتحِ[2]، واخْتُلِفَ في "الألف واللَّام" الدَّاخلةِ عليه؛ فذهبَ قومٌ إلى أنَّها لتعريفِ الحضورِ كما في قولكَ: (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ)؛ لأنَّ قولكَ: (الآن) بمعنى هذَا الوقت، وعلى هذا لا تكونُ زائدةً. وذهبَ قومٌ -منهُم المصنِّفُ- إلى أنَّها زائدةٌ، وهو مبْني لتضمُّنِه معنى الحرفِ، وهو لامُ الحضورِ.

ومثَّل -أيضًا- بـ(الَّذِين)، و(اللَّات) والمرادُ بهما ما دخلَ عليهِ "أل" من الموصولاتِ، وهوَ مبني على أنَّ تعريفَ الموصولِ بالصلةِ؛ فتكونُ "الألف واللَّام" زائدةً، وهُو مذهبُ قومٍ، واختارَه المصنِّفُ. وذهبَ قومٌ إلى أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إنْ كانتْ فيهِ نحو: "الَّذِي" فإنْ لم تكنْ فيهِ فَبِنِيَّتِهَا نحو: (من، وما) إلا (أيًّا) فإنَّها تتعرفُ بالإضافةِ، فعَلى هذَا المذهبِ لا تكونُ "الألف واللَّام" زائدةً، وأمَّا

(١) مثل اللات كل علم قارنت "أل" وضعه لمعناه العلمي، سواء أكان مرتجلا أم كان منقولًا، فمثال المرتجل من الأعلام التي فيها "أل" وقد قارنت وضعه: السموأل، وهو اسم شاعر جاهلي مشهور يضرب به المثل في الوفاء، ومثال المنقول من الأعلام التي فيها "أل" وقد قارنت وضعه للعلمية أيضًا: العزى، وهو في الأصل مؤنث الأعز وصف من العزة، ثم سمي به صنم أو شجرة كانت غطفان تعبدها. ومنه اللات: وهو في الأصل اسم فاعل من لت السويق يلته، ثم سمي به صنم، وأصله بتشديد التاء، فلما سمي به خففت تاؤه؛ لأن الأعلام كثيرًا ما يغير فيها، ومنه (اليسع) فإن أصله فعل مضارع ماضيه وسع ثم سمي به.

(٢) أكثر النحاة على أن (الآن) مبني على الفتح، ولكن اختلفوا في سبب بنائه. ومِن النحاة مَن ذهب إلى أنه معرب، وأنه ملازم للنصب على الظرفية، وقد يخرج عنها إلى الجر بـ"مِن"، فيقال: سأحالفك من الآن، بالجر.

حذْفُها في قراءةِ من قرأ: ﴿صِرَٰطَ ٱلَذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧][(١)] فلا يدُلُّ على أنَّها زائدةٌ؛ إذْ يُحْتملُ أنْ تكونَ حُذِفَتْ شذوذًا وإنْ كانتْ مُعرِّفَة، كما حذفت من قولهم: (سَلَامُ عَلَيْكُمْ) من غيرِ تنوينٍ ـ يريدون (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ).

وأمَّا الزَّائِدةُ غيرُ اللَّازمةِ فهي الدَّاخلةُ اضطرارًا على العَلَمِ، كقولهم في (بَنَاتِ أَوْبَرَ) عَلَمٌ لضرْبٍ من الكَمْأَةِ (بَنَات الأَوْبَر) ومنه قوله:

٣٦- وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ[(٢)]

والأصلُ (بَنَات أَوْبَرَ) فزيدتِ "الألفُ واللَّامُ". وزعمَ المبرِّدُ أنَّ (بَنَات أَوْبَرَ) ليسَ بعَلَمٍ، فالألفُ واللَّامُ ـ عِنْدَه ـ غير زائدةٍ.

---

(١) قرئ في الشاذ الذين بلام واحدة ، والجمهور باللامين.

الإعراب: (صراط): بدل من صراط الأولى بدل كل من كل منصوب. (اللذين): (على القراءتين) اسم موصول في محل جر لأنه مضاف إليه.(أنعمت): فعل ماض مبني على السكون ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول. (عليهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أنعمت".

(٢) ٣٦ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (جنيتك) معناه جنيت لك، ومثله -في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجرورًا- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ﴾ [المطففين: ٣]، و ﴿وَيَبۡغُونَهَا عِوَجًا﴾ [هود: ١٩]، و ﴿وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ [يس: ٣٩]. (أكمؤا) جمع كمء -بزنة فَلْس- ويجمع الكم ء على كمأة أيضاً، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه، على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة، (وعساقلا) جمع عسقول -بزنة عصفور- وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح؛ فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل بزنة منبر. و(بنات الأوبر) كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصي صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: (ولقد) الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق. (جنيتك) فعل وفاعل ومفعول أول. (أكمؤا) مفعول ثان (وعساقلا) معطوف على قوله أكمؤا. (ولقد) الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم. و(قد) حرف تحقيق. (نهيتك) فعل وفاعل ومفعول. (عن) حرف جر. (بنات) مجرور بعن، وبنات مضاف. و(الأوبر) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (بنات الأوبر) حيث زاد "أل" في العَلَم مضطرًا؛ لأن (بنات أوبر) علم على نوع من الكمأة ردي ، والعَلَم لا تدخله "أل" فرارًا من اجتماع معرِّفَين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: وأما قول الشاعر: * ولقد نهيتك عن بنات الأوبر * فإنه زاد الألف واللام للضرورة.

ومنْهُ الدَّاخِلَة اضطِرارًا على التَّمييزِ، كقوله:

٣٧- رَأَيْتُـكَ لـمَّا أنْ عَرَفْـتَ وجُوهَنَـا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْـرِو(١)

والأصل (وَطِبْتَ نَفْسًا) فزادَ "الألف واللَّام"، وهذا بناءً على أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً، وهو مذهبُ البصريينَ، وذهبَ الكوفيونَ إلى جوازِ كونهِ مَعْرِفَةً؛ فـ"الألفُ واللَّام" عندهمْ غيرُ زائدةٍ.

وإلى هذينِ البيتينِ اللَّذَينِ أنشدنَاهُما أشارَ المصنِّفُ بقوله: (كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ)، وقوله: (وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي).

---

(١) ٣٧- البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوزي - نقلًا عن بعضهم - أنه مصنوع لا يحتج بـه، ولـيس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: (رأيتك) الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيـت. (وجوهنـا) أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى (لما أن عرفت جلادنا) أي: ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا. (صددت) أعرضـت ونأيـت. (طبت النفس) يريد أنك رضيت. (عمرو) كان صديقا حميما لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه فرَّ عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب، فلم يـدافع عنـه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

الإعراب: (رأيتك) فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن "رأى" هنا بصرية. (لما) ظرفية بمعـنى حين تتعلق برأى. (أن) زائدة. (عرفت) فعل وفاعل. (وجوهنا) وجوه: مفعـول بـه لعـرف، ووجـوه مضـاف والضمير مضاف إليه. (صددت) فعل وفاعل، وهو جواب "لما". و(طبت) فعل وفاعل، والجملـة معطوفـة على جملة صددت. (النفس) تمييز نسبة. (يا قيس) يا: حرف نداء، و"قيس" منـادى، وجملـة النـداء لا محـل لهـا معترضة بين العامل ومعموله. (عن عمرو) جار ومجرور متعلق بـ"صددت"، أو "بطبت" على أنه ضمنه معـنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله (طبت النفس) حيث أدخل "الألف والـلام" على التميـيز الذي يجـب له التنكـير - ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين. وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجـوز عنـدهم أن يكـون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون "أل" زائدة، بل تكون معرفة.

ومن العلماء من قال: "النفس" مفعول به لصـددت، وتميـيز طبـت محـذوف، والتقـدير على هـذا: صـددت النفس وطبت نفسًا يا قيس عن عمرو. وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هـذا التقـدير مـن التكلف ما لا يخفى.

وَبَعْــضُ الْاَعْــلامِ عَلَيْــهِ دَخَــلَا (١٠٩) لِلَمْــحِ مَــا قَــدْ كَانَ عَنْــهُ نُقِــلَا
كَالْفَضْــلِ وَالْحَــارِثِ وَالنُّعْمَــانِ (١١٠) فَــذِكْرُ ذَا وَحَذْفُــهُ سِيَّــانِ

ذكرَ المصنِّفُ -فيما تقدَّم- أنَّ "الألف واللَّام" تكون مُعَرِّفَةً، وتكونُ زَائِدَةً، وقدْ تقدَّم الكلامُ عليهما، ثمَّ ذكرَ في هذينِ البيتينِ أنَّها تكونُ للمحِ الصِّفةِ، والمرادُ بها الدَّاخلةُ على مَا سُمِّي به من الأعلامِ المنقولةِ، ممَّا يصلحُ دخولُ "أل" عليه، كقولك في (حسنٍ: الحسن)، وأكثرُ ما تدخلُ على المنقولِ من صفةٍ؛ كقولك في (حارثٍ: الحارث) وقدْ تدخلُ على المنقولِ من مصدرٍ، كقولك في (فضلٍ: الفضل) وعلى المنْقولِ من اسمِ جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك في(نُعْمانَ: النُّعمان) وهو في الأصلِ من أسماءِ الدَّمِ[(١)]، فيجوزُ دخولُ "أل" في هذهِ الثَّلاثةِ نظرًا إلى الأصلِ، وحذْفُها نظرًا إلى الحالِ.

وأشارَ بقولهِ (للمح ما قد كان عنه نقلا) إلى أنَّ فائدةَ دخولِ "الألِفِ واللَّام" الدلالةُ على الالتفاتِ إلى ما نُقِلتْ عنه من صفةٍ، أو مَا في معنَاهَا.

وحاصلهُ: أنَّكَ إذَا أردتَ بالمنقولِ من صفةٍ ونحوه أنَّه إنَّما سُمِّي به تفاؤلًا بمعناهُ ـ أتيتَ بـ"الألِفِ واللَّامِ" للدَّلالةِ على ذلكَ، كقولكَ: "الحارث" نظرًا إلى أنَّه إنَّما سُمي

---

(١) **هنا شيئان:**

الأول: أنَّ الذي تلمحه حين تدخل "أل" على نعمان هو وصف الحمرة التي يدل عليها لفظه بحسب الأصل الأول التزاما؛ لأن الحمرة لازمة للدم.

والثاني: أن الناظم في كتاب التسهيل جعل (نعمان) من أمثلة العلم الذي قارنت "أل" وضعه كاللات والعزى والسموأل، وهذه لازمة، بدليل قوله هناك (وقد تزاد لازما) وهنا مثل به لما زيدت عليه "أل" بعد وضعه للمح الأصل، وهذه ليست بلازمة على ما قال (فذكر ذا وحذفه سيان) والخطب في هذا سهل؛ لأنه يحمل على أن العرب سمت "النعمان" أحيانا مقرونا بـ(أل)؛ فيكون من النوع الأول، وسمت أحيانا أخرى (نعمان) بدون "أل"؛ فيكون من النوع الثاني.

به للتفاؤلِ، وهو أنَّه يعيشُ ويحرثُ، وكذَا كُلُّ ما دلَّ على معنى وهوَ ممَّا يوصفُ به في الجملةِ، كـ(فَضْلٍ) ونحوه.

وإنْ لم تنظرْ إلى هذَا ونظرتَ إلى كونهِ علمًا لم تُدْخِلِ "الألفَ واللَّام"، بل تقول: (فضلٌ، وحارثٌ، ونعمانُ)؛ فدخولُ "الألفِ واللَّامِ" أفادَ معنىً لا يستفادُ بدونهما، فليستَا بزائدتينِ، خلافًا لمنْ زعمَ ذلك، وكذلكَ أيضًا ليسَ حذْفُهما وإثباتُهما على السواءِ كما هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّلُ على الحالتينِ اللَّتينِ سبقَ ذكرُهما، وهو أنَّه إذا لمُحَ الأصلُ جيءَ بالألفِ واللَّامِ، وإنْ لم يلمحْ لم يؤتَ بهما.

وَقـدْ يَـصِيرُ عَلَمًا بِالغَـلَبَـهْ (١١١) مُضَـافٌ اوْ مَصْحُوبُ(أَلْ) كَالْعَقَبَـهْ

وَحَذْفَ(أَلْ) ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ (١١٢) أَوْجِبْ وَفِي غَيْرِهِمَا قَـدْ تَنْحَـذِفْ

من أقسامِ "الألف واللّام" أنَّها تكونُ للغلبةِ، نحو: (المدِينة)، و(الكتاب)، فإنَّ حقهُما الصدقُ على كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ، لكن غلبت (المدِيْنَةُ) على مدينةِ الرَّسُولِ ﷺ، و(الكِتَابُ) على كتاب سيبويه رَحِمَهُ اللهُ حتى إنَّهما إذَا أطلقَا لم يتبادرْ إلى الفهمِ غيرهما.

وحكمُ هذه "الألفِ واللَّام" أنَّها لا تُحذفُ إلا في النِّداء أو الإضافةِ[١]، نحو (يا صَعِقُ) في الصعق[٢]، و(هَذِهِ مَدِيْنَةُ رَسُولِ الله ﷺ). وقدْ تُحذفُ في غيرِهما شذوذًا، سُمِعَ من كلامِهم: (هَذَا عَيُّوقُ طَالِعًا)[٣]، والأصلُ العَيُّوقُ، وهو اسمُ نجمٍ.

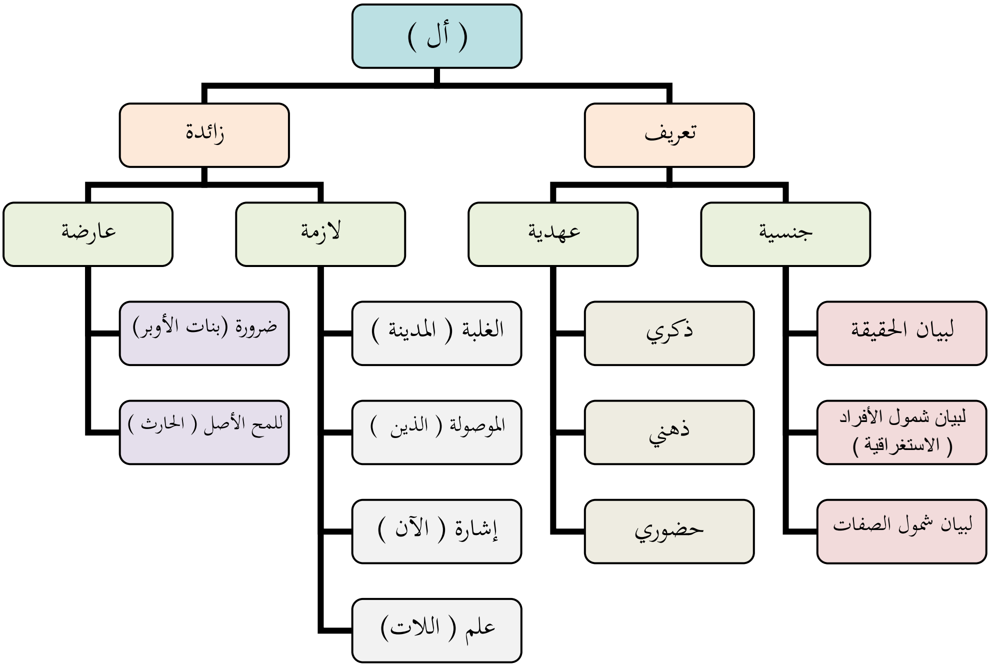
وقدْ يكونُ العَلَمُ بالغلبةِ أيضًا مضافًا: (كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ)، فإنَّه غلبَ على العبادلةِ دونَ غيرِهم من أولادِهم، وإنْ كانَ حقهُ الصدْق عليهمْ، لكنْ غلبَ على هؤلاءِ، حتَّى إنَّه إذا أُطلقَ (ابن عمر) لا يفهمُ منهُ غير عبدِ الله، وكذا (ابن عباس) و(ابن مسعود) رضي الله عنهم أجمعينَ، وهذهِ الإضافةُ لا تفارقهُ، لا في نداءٍ، ولا في غيرِهِ، نحو: (يَا ابْنَ عُمَرَ).

---

(١) اعلم أن "أل" التي للغلبة و "أل" المعرِّفة يشتركان في كونهما لا يجامعان النداء ولا الإضافة، ويفترقان في أنّ "أل" المعرفة يتوصل إليها في النداء بأي أو بذا فتقول: يا أيها الرجل، أو يا ذا الرجل.

(٢) الصعِق - في أصل اللغة - اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل، وكان من شأنه أنه كان يطعم الناس بتهامة، فعصفت الريح التراب في جفانه؛ فسبها؛ فرمي بصاعقة؛ فقال الناس عنه: الصعق.

(٣) العيّوق - في أصل الوضع - كلمة على زنة فيعول من قولهم: عاق فلانٌ فلاناً يعوقه، إذا حال بينه وبين غرضه، ومعناه عائق، وهو بهذا صالح للإطلاق على كل معوق لغيره، وخصوا به نجمًا كبيرًا قريبًا من نجم الثريا ونجم الدبران، زعموا أنهم سموه بذلك؛ لأن الدبران يطلب الثريا والعيوق يحول بينه وبين إدراكها.


(أل)
تعريف
زائدة
جنسية
عهدية
لازمة
عارضة
لبيان الحقيقة
لبيان شمول الأفراد (الاستغراقية)
لبيان شمول الصفات
ذكري
ذهني
حضوري
الغلبة (المدينة)
الموصولة (الذين)
إشارة (الآن)
علم (اللات)
ضرورة (بنات الأوبر)
للمح الأصل (الحارث)

الابتـــداء

مُبْتَــــدَأٌ زَيْــدٌ وَعَــــاذِرٌ خَبَــرْ (١١٣) إِنْ قُلْتَ:(زَيْـدٌ عَاذِرٌ مَـنِ اعْتَــذَرْ)

وَأَوَّلٌ مُـبْتَــــدَأٌ، وَالثَّـــــانِي (١١٤) فَاعِـلٌ اغْـنَى فِي (أَسَــــارٍ ذَانِ)

وَقِــسْ، وَكَاسْـتِفْهَامِ النَّــفْيُ وَقَــدْ (١١٥) يَجُــوزُ نَحْـوُ (فَـائِزٌ أُولُــو الرَّشَـدْ)

ذكرَ المصنِّفُ أنَّ المبتدأَ على قسمينِ:

- مبتدأٌ له خبرٌ.
- ومبتدأٌ له فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.

فمثالُ الأوَّلِ: (زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ) والمراد بهِ: مَا لم يكنِ المبتدأُ فيهِ وصفًا مشتملًا عَلَى مَا يذكرُ في القسمِ الثَّاني، فـ(زيدٌ): مبتدأٌ، و(عاذرٌ): خبرُه، (ومنِ اعتذرَ): مفعولٌ لعاذرٍ.

ومثالُ الثَّاني: (أَسَارٍ ذَانِ) فـ(الهمزةُ): للاستفهامِ، و(سارٍ): مبتدأٌ، و(ذانِ): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ، ويقاسُ على هذَا مَا كانَ مثلهُ، وهو: كُلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهامٍ، أو نفيٍ، نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ).

فإنْ لم يعتمدِ الوصفُ لم يكنْ مبتدأً ـ وهذَا مذهبُ البصريينَ إلا الأخفش ـ ورفعَ[1] فاعلًا ظاهرًا، كما مثَّل، أو ضميرًا منفصلًا، نحو: (أَقَائِمٌ أَنْتُما) وتمَّ الكلامُ

---

(١) (ورفع) هذا الفعل معطوف بالواو على "اعتمد" في قوله: (وهو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي) وكذلك قوله =

بِهِ، فإنْ لم يتمْ بِهِ الكلامُ لم يكنْ مبتدأً، نحو: (أَقَائِمٌ أَبُواهُ زَيْدٌ) فـ(زيدٌ): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(قَائِمٌ): خبرٌ مقدمٌ، و(أبواهُ): فاعلٌ بـ"قائمٍ"، ولا يجوزُ أنْ يكونَ "قائمٌ" مبتدأً؛ لأنَّه لا يستغنى بفاعلِهِ حينئذٍ؛ إذْ لا يقالُ (أقائمٌ أبواهُ) فيتمُّ الكلامُ، وكذلكَ لا يجوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذَا رفعَ ضميرًا مستترًا، فلا يقالُ في (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا قَاعِدٌ): إنَّ (قاعدًا) مبتدأٌ، والضَّميرُ المستترُ فيه فاعلٌ أغْنى عن الخبرِ؛ لأنَّه ليسَ بمنفصلٍ، على أنَّ في المسألةِ خلافًا، ولا فرقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرفِ، كمَا مثَّل، أو بالاسمِ كقولكَ(كَيْفَ جَالِسٌ العُمَرَانِ؟)[1] وَكَذلكَ لا فرقَ بينَ أنْ يكونَ النَّفي بالحرفِ، كمَا مثَّل، أو بالفعلِ كقولكَ (لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فـ(لَيْسَ): فعلٌ ماضٍ ناقصٌ، و(قائم): اسمه، والزَّيْدَانِ: فاعلٌ سدَّ مسدَّ خبرِ ليسَ، وتقول (غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ)، فـ(غَيْر): مبتدأٌ، و(قائمٍ): مخفوضٌ بالإضافةِ، و(الزيدانِ): فاعلٌ بقائمٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غيرٍ؛ لأنَّ المعْنَى (مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فعُومِلَ (غير قائمٍ) معاملةَ (مَا قَائِمٌ) ومنهُ قولهُ:

٣٨- غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ، فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ[2]

= "وتم الكلام به" ويتحصل من ذلك أنه قد اشترط في الوصف الذي يرفع فاعلا يغني عن الخبر ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون معتمدا على استفهام أو نفي - عند البصريين -.

والثاني: أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا، وفي الضمير المنفصل خلاف.

والثالث: أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور.

(١) (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من "العمران" الآتي. و(جالس) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. و(العمران) فاعل بجالس أغنى عن الخبر، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة؛ لأنه مثنى.

(٢) ٣٨ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لاه) اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة. (اطرح) - بتشديد الطاء - أي - اترك. (سلم) بكسر السين أو فتحها - أي صلح وموادعة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف. =

فغيرُ: مبتدأٌ، ولاهٍ: مخفوضٌ بالإضافةِ، وعِداكَ: فاعلٌ بلاهٍ سدَّ مسدَّ خبرِ غَير، ومثله:

٣٩- غَـــيْرُ مَأْسُـــوفٍ عَلَى زَمَـــنٍ   يَنْقَـــضِي بِالهَـــمِّ وَالحَـــزَنِ(١)

= **المعنى:** إن أعداءك ليسوا غافلين عنك، بل يتربصون بك الدوائر، فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال، فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: (غير) مبتدأ، وغير مضاف. و(لاه) مضاف إليه. (عداك) عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (فاطرح) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (اللهو) مفعول به لاطرح. (ولا) الواو عاطفة، لا: ناهية. (تغترر) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (بعارض) جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف. و(سلم) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (غير لاه عداك) حيث استغنى بفاعل (لاه) عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي، فكأنه "ما" في قولك: (ما قائم محمد) فالوصف مخفوض لفظا بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء.

(١) ٣٩ - البيت لأبي نواس - الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي - وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالا للمسألة، ولهذا قال: "ومثله قوله" وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَـــا يَرْجُـــو الحَيَـــاةَ فَـــتًى   عَاشَ فِي أَمْـــنٍ مِـــنَ المِحَـــنِ

اللغة: (مأسوف) اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: (غير) مبتدأ، وغير مضاف. (مأسوف) مضاف إليه. (على زمن) جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ. (ينقضي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على "زمن" والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن. (بالهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي. (والحزن) الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

الشاهد: التمثيل به: في قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث أجرى قوله "على زمن" النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك (ما مضروب الزيدان) في أن كل واحد منهما سد مسد الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر فإنه يسد مع الآخر أيضا، وكأنه قال "ما مأسوف على زمن" على ما بيناه في الشاهد السابق. وله توجيهات أخرى.

فـ(غيرُ): مبتدأ، و(مأسُوف): مخْفوض بالإضافةِ، و(على زَمَن): جار ومجْـرور في موضعِ رفعٍ بمأسوفٍ لنيابتهِ منابَ الفاعلِ، وقدْ سدَّ مسدَّ خبرِ غير.

وقدْ سألَ أبو الفتحِ بنُ جنِّي ولدَه عن إعرابِ هذا البيتِ، فارتبكَ في إعرابِهِ.

ومذهبُ البصريينَ -إلا الأخفش- أنَّ هـذَا الوصـفَ لا يكـونُ مبتـدأً إلا إذَا اعتمدَ على نفيٍ أو استفهامٍ، وذهبَ الأخفـشُ والكوفيـونَ إلى عـدمِ اشـتراطِ ذلـكَ، فأجازُوا (قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) فـ(قائمٌ): مبتدأ، و(الزَّيدَان): فاعلٌ سـدَّ مسـدَّ الخـبرِ. وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: (وقدْ يجوزُ نحو: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَد) أي: وقد يجـوزُ اسـتعمالُ هذا الوصفِ مبتدأ من غيرِ أنْ يسبقهُ نفيٌ أو استفهامٌ.

وزعمَ المصنِّفُ أنَّ سيبويه يجيزُ ذلك على ضعفٍ، ومما وردَ منهُ قوله:

٤٠- فَخَـيْرٌ نَحْـنُ عِنْـدَ النَّـاسِ مِـنْكُمْ   إِذَا الدَّاعِي المُثَـوِّبُ قَـالَ: يَـالَا[(١)]

فـ(خير): مبتدأ، و(نحْن): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخـبرِ، ولـم يسـبقْ (خـير) نـفيٌ ولا استفهامٌ، وجعلَ منْ هذا قولهُ:

---

(١) ٤٠ - هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: (الناس) هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى: (البأس) بالباء والهمزة وهـو أنسـب بعجـز البيـت. (المثوب) من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخًا فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر، ثم سمى الدعاء تثويبا لذلك. (قال يالا) أي: قال يالفلان، فحذف فلانا وأبقى اللام.

الإعراب: (فخير) مبتدأ. (نحن) فاعل سد مسد الخبر. (عند) ظرف متعلق بخير، وعند مضاف. و(والناس) أو (البأس) مضاف إليه. (منكم) جار ومجرور متعلق بخير أيضا. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمـان. (الداعي) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، و**التقدير**: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعلـه في محـل جر بإضافة إذا إليها. (المثوب) نعت للداعي. (قال) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هـو" يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة. (يالا) مقول القـول، وهـو على ما عرفت من أن أصله يالفلان.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله (فخيرٌ نَحْنُ):

أما الأول: فإن (نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف - وهو "خير" - نفي ولا استفهام.

وأما الشاهد الثاني: فإن (نحن) الذي وقع فاعلا أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل.

٤١- خَبِـيرٌ بَنُـو لِـهْبٍ، فَلَا تَـكُ مُلْغِيـا مَقَالَـةَ لِـهْبِيٍّ إِذَا الطَّـيْرُ مَـرَّتِ[١]

فـ(خبير): مبتدأ، و(بنو لهب): فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ[٢].

(١) ٤١ - هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: (خبير) من الخبرة، وهي العلم بالشيء. (بنو لهب) جماعة من بني نصر ابن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثيرة عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْبًا أَبْتَغِي العِلْمَ عِنْدَهُمْ وَقَدْ صَارَ عِلْمُ العَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاما فاستمع إليه ولا تُلْغِ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه. [هكذا كان أمر أهل الجاهلية، ثم جاء الإسلام فحرَّم الطيرة والعيافة وما شابههما مما لا يغني عن قدر الله شيئا].

الإعراب: (خبير) مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به - مع كونه نكرة - أنه عامل فيما بعده. (بنو) فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف. و(لهب) مضاف إليه. (فلا) الفاء عاطفة، لا: ناهية. (تك) فعل مضارع ناقص مجزوم بـ"لا"، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ملغيا) خبر "تك"، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه. (مقالة) مفعول به لـ"ملغ"، ومقالة مضاف. و(لهبي) مضاف إليه. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمنا معنى الشرط. (الطير) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، و**التقدير:** إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، و**التقدير:** إذا مرت الطير فلاتك ملغيا... إلخ. (مرت) مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود على "الطير" والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله (خبيرٌ بنو لهب) حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استنادًا إلى هذا البيت ونحوه.

(٢) الفرق بين المبتدأ الذي يسند إليه خبر، والمبتدأ الذي يسند إليه فاعل أو اسم مفعول سد مسد الخبر؛ ما يلي:

م	المتبدأ الذي يسند إليه خبر	المبتدأ الذي يسند إليه فاعل أو اسم مفعول سد مسد الخبر
١	اسم صريح أو مؤول	لا يكون إلا وصفًا
٢	معرفة أو نكرة مسوغة	نكرة فقط
٣	قد يتقدم عليه الخبر جوازًا أو وجوبًا	لا يجوز تقدم الخبر عليه
٤	**قد تدخل عليه حروف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة**	لا يجوز دخول العوامل الزائدة أو شبه الزائدة عليه
٥	ليس ضروريًا أن يعتمد على نفي أو استفهام	يعتمد غالبًا على نفي أو استفهام وقد يتجرد منهما

وَالثَّانِ مُبْتَدًا وَذَا الوَصْفُ خَبَرْ (١١٦) إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

الوصفُ معَ الفاعلِ: إمَّا أنْ يتطابقَا إفرادًا أو تثنيةً أو جمعًا، أوْ لا يتطابقَا، وهو قسمانِ: ممنوعٌ، وجائزٌ.

فإنْ تطابقَا إفرادًا -نحو (أقائم زيد)- جازَ فيه وجهانِ:

أحدُهما: أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدَه فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.

والثَّاني: أنْ يكونَ مَا بعده مبتدأً مؤخرًا، ويكونَ الوصفُ خبرًا مقدمًا؛ ومنه قولهُ تعالى: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[(١)] [مريم: ٤٦]، فيجوزُ أنْ يكونَ (أراغب) مبتدأً، و(أنت) فاعلًا سدَّ مسدَّ الخبرِ، ويحتملُ أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً مؤخرًا، و(أراغب) خبرًا مقدمًا.

والأوَّلُ -في هذهِ الآيةِ- أوْلى؛ لأنَّ قوله: (عَنْ آلهَتِي) معمولٌ لـ(رَاغِبٌ)، فلا يلزمُ في الوجهِ الأوَّلِ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ (أنت) على هذَا التقديرِ فاعلٌ لـ(راغب)، فليسَ بأجنبيٍّ منهُ، وأمَّا على الوجهِ الثَّاني فيلزمُ فيهِ الفصلُ بينَ العاملِ والمعمولِ بأجنبيٍّ؛ لأنَّ (أنت) أجنبيٌّ من (راغب) على هذَا التقديرِ؛ لأنَّه مبتدأٌ، فليسَ لـ(راغب) عملٌ فيهِ؛ لأنَّه خبرٌ، والخبرُ لا يعملُ في المبتدأ على الصَّحيحِ.

---

(١) **الإعراب:** (أراغب): الهمزة: حرف استفهام، راغب: مبتدأ مرفوع. (أنت): ضمير في محل رفع فاعل سد مسد الخبر. (عن آلهتي): جار ومجرور متعلقان براغب، آلهة: مضاف، وياء المتكلم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (يا إبراهيم): يا حرف نداء. إبراهيم: منادى مبني على الضم في محل نصب، والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول للفعل "قال" المتقدم.

وجه الاستدلال: أن الأصل أن المبتدأ الوصف إذا تطابق مع الخبر في الإفراد نحو: (قائم زيد) **جاز فيه وجهان:**

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

وثانيهما: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبرًا مقدمًا.

وإنْ تطابقَا تثنيةً نحو: (أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ) أو جمعًا نحو: (أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ) فَما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ مقدمٌ، وهذَا معنى قولِ المصنِّفِ: (والثان مبتدأ وذا الوصف خبر... إلى آخر البيت) أي: والثَّاني ـ وهوَ مَا بَعْدَ الوَصْفِ ـ مبتدأٌ، والوصفُ خبرٌ عنهُ مقدمٌ عليهِ إنْ تطابقَا في غيرِ الإفرادِ ـ وهوَ التَّثْنِيةُ والجمعُ ـ هذَا على المشهورِ من لغةِ العربِ، ويجوزُ على لغةِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدَه فاعلٌ أغنَى عنِ الخبرِ.

وإنْ لم يتطابقَا - وهوُ قسمانِ: ممتنعٌ، وجائزٌ، كما تقدَّم؛ فمثالُ الممتنعِ (أَقَائِمَانِ زَيْدٌ) و(أَقَائِمُونَ زَيْدٌ) فهذَا التَّركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثالُ الجائزِ (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) و(أَقَائِمٌ الزَّيْدُونَ) " ـ وحينئذٍ يتعينُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً، ومَا بعدهُ فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبرِ.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا (١١٧) كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

مذهبُ سيبويه وجمهورِ البصريينَ أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ؛ فالعاملُ في المبتدأ معنويٌّ ـ وهوَ كونُ الاسمِ مجردًا عنِ العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ ومَا أشبَهَها ـ واحترزَ بغيرِ الزائدةِ منْ مثلِ (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) فبحسبكَ: مبتدأٌ؛ وهوَ مجردٌ عنِ العواملِ اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ، ولمْ يتجردْ عَنِ الزائدةِ؛ فإنَّ الباءَ الدَّاخلةَ عليهِ زائدةٌ، واحترزَ (بشبهها) من مثلِ (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ) فـ(رجل): مبتدأ، و(قائم): خبره، ويدلُّ على ذلكَ رفعُ المعطوفِ عليهِ، نحو: (رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وامْرَأَةٌ).

والعاملُ في الخبرِ لفظيٌّ، وهو المبتدأُ، وهذَا هوَ مذهبُ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ.

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ؛ فالعاملُ فيهما معنويٌّ.

وقيل: المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداءِ والمبتدأ.

وقيل: ترافعَا؛ ومعناهُ أنَّ الخبرَ رفعَ المبتدأَ، وأنَّ المبتدأَ رفعَ الخبرَ.

وأعدلُ هذهِ المذاهبِ مذهبُ سيبويه وهوَ الأوَّلُ، وهذَا الخلافُ مما لا طائلَ فيهِ.

وَالْخَبَــرُ الـجُــزْءُ الــمُتِمُّ الفَائِــدَهْ (١١٨) كَاللهُ بَــــرٌّ، وَالأَيَـــادِي شَاهِــــدَهْ

عرَّفَ المصنِّفُ الخبرَ بأنَّه: الجزءُ المكمِّلُ للفائدةِ. ويَرِدُ عليهِ الفاعِلُ، نحـو: (قَامَ زَيْدٌ) فإنَّه يصدقُ على (زيد) أنَّه الجزءُ المتِمُّ للفائدةِ، وقيلَ في تعريفـهِ: إنَّـه الجزءُ المنتظمُ منهُ معَ المبتدأ جملةٌ، ولا يردُ الفاعلُ على هذا التَّعريـفِ؛ لأنَّـه لا ينتظمُ منهُ معَ المبتدأ جملةٌ، بل ينتظمُ منهُ معَ الفعلِ جملةٌ.

وخلاصــةُ هـذا أنَّه عرَّفَ الخبرَ بما يوجدُ فيه وفي غيرِه، والتَّعريـفُ ينـبغِي أنْ يكـونَ مختصًا بالمعَرَّفِ دون غيره.

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ (١١٩) حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى (١٢٠) بِهَا: كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

ينقسمُ الخبرُ إلى مفردٍ[١]. وجملةٍ[٢]، وسيأتي الكلامُ على المفردِ.

فأمَّا الجملةُ؛ فإمَّا أن تكونَ هي المبتدأَ في المعنَى أوْ لَا.

فإنْ لمْ تكنْ هي المبتدأَ في المعنَى فلَابُدَّ فيها من رابطٍ يربطُها بالمبتدأ[٣]، وهذَا معنَى قولِهِ: (حاويةً معنَى الَّذِي سيقتْ لهُ)، والرابطُ:

١) إمَّا ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ، نحو (زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ) وقدْ يكونُ الضَّميرُ مُقَدَّرًا، نحوُ (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ) التقدير: منوانِ منهُ بدرهمٍ.

٢) أوْ إشارةٌ إلى المبتدأ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٤] [الأعراف: ٢٦] في

---

(١) المراد بالمفرد هنا ما كان قسيمًا للجملة؛ فيشمل المثنى والجمع أيضا.

(٢) لم يذكر الناظم (الظرف ولا الجار والمجرور) في التقسيم وذلك لما سيفيده كلامه بعد أبيات من أنهما متعلقان بمحذوف وهو جملةٌ، فهي عائدة إلى معنى الجملة.

(٣) يُشترط في الجملة التي تقع خبرًا ثلاثة شروط:

الأول: أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وقد ذكر الشارح هذا الشرط، وفصل القول فيه.

والشرط الثاني: ألا تكون الجملة ندائية، فلا يجوز أن تقول: (محمد يا أعدل الناس)؛ على أن يكون محمد مبتدأ وتكون جملة "يا أعدل الناس" خبرًا عن محمد.

الشرط الثالث: ألا تكون جملة الخبر مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى.

وقد أجمع النحاة على ضرورة استكمال الخبر لهذه الشروط الثلاثة، ثم اختلفوا في الجملة القسمية والإنشائية.

(٤) قرأ نافع وابن عامر والكسائي "ولباس" بالنصب وقرأ الباقون بالرفع.

الإعراب: (ولباس): الواو: حرف استئناف. لباس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. (التقوى): مضاف إليه مجرور. (ذلك): ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثان، واللام: للبعد، والكاف: حرف خطاب.

(خير): خبر مرفوع، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر للمبتدأ الأول - لباس - والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: من قراءة الرفع أن قوله تعالى (ذلك خير) جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدأ (لباس) غير أنها ليست نفس المبتدأ في المعنى، فاحتاجت إلى اسم الإشارة (ذلك) ليكون رابطا يربطها بالمبتدأ.

قراءةِ مَنْ رفعَ اللِّبَاسَ.

٣) أو تَكْرَارُ المبتَدَأِ بلفظِهِ، وأكثرُ مَا يكونُ في مواضعِ التَّفخِيمِ كقولهِ تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾[١] [الحاقة: ١ - ٢]، و ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٢] [القارعة: ١ - ٢]، وقدْ يُستعْملُ فِي غيرِها، كقولك: (زَيْدٌ مَا زَيْدٌ).

٤) أو عمومٌ يدخلُ تحتهُ المبتدأُ، نحو (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وإنْ كانتِ الجملةُ الواقعةُ خبرًا هي المبتدأُ في المعنَى لمْ تحتَجْ إلى رابطٍ، وهذَا معنَى قولهِ: (وإن تكن... إلى آخر البيت) أي: وإنْ تكنْ الجملةُ إيَّاهُ ـ أي المبتَدأ ـ في المعنَى اكتفَى بها عن الرَّابطِ؛ كقولكَ: (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي)، فـ(نطقِي): مبتَدأ أوَّل، والاسم الكريمُ: مبتَدأ ثانٍ، و(حسبِي): خبرٌ عن المبتدأ الثَّاني، والمبتدأُ الثَّاني وخبرهُ خبرٌ عن المبتدأ الأولِ، واستغنَى عن الرَّابطِ؛ لأنَّ قولكَ (اللهُ حسبي) هو معنى (نطقي) وكذلك (قَوْلِي لا إلٰه إلا اللهُ).

---

(١) **الإعراب:** (الحاقة): مبتدأ مرفوع. (ما): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثان. (الحاقة): خبر مرفوع، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، والجملة من المبتدأ الأول وخبره ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أن قوله تعالى (ما الحاقة) جملة اسمية وقعت خبرا للمبتدأ (الحاقة) ولما كانت هذه الجملة ليست نفس المبتدأ في المعنى، احتاجت على رابط يربطها به، وهو -هنا- إعادة المبتدأ بلفظه.

(٢) يقال في إعرابها ما قيل في الآية المستشهَد بها قبلها (الحاقة ما الحاقة).

وَالـــمُفْرَدُ الجَامِـــدُ فَـــارِغٌ وَإِنْ (١٢١) يُشْتَـــقَّ فَهْـوَ ذُو ضَـمِيرٍ مُسْـتَكِنْ

تقدَّمَ الكلامُ في الخبرِ إذَا كانَ جملةً، وأمَّا المفردُ: فإمَّا أنْ يكونَ جامـدًا، أو مشتقًّا[١].

فإنْ كانَ جامدًا فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يكونُ فارغًا من الضَّـميرِ، نحـو (زَيْـدٌ أَخُوكَ) وذهبَ الكسَائِيُّ والرُّمَّاني وجماعةٌ إلى أنَّـه يتحمـلُ الضَّـمِيرَ، والتقـدير عندهم: (زَيْدٌ أَخُوكَ هُوَ)، وأمَّا البصريُّونَ فقالوا: إمَّا أنْ يكونَ الجامدُ متضمنًا معنَى المشتقِّ، أَوْ لَا؛ فإنْ تَضَمَّنَ معناهُ نحـو (زَيْـدٌ أَسَـدٌ) ـ أي شُـجَاعٌ ـ تحمَّـلَ الضَّمِيرَ، وإنْ لمْ يتضَمَّنَ معناهُ لمْ يتحمَّلِ الضَّمِيرَ كما مُثِّـلَ.

وإنْ كانَ مشتقًّا فذكرَ المصنِّفُ أنَّه يتحملُ الضميرَ، نحو (زَيْـدٌ قَـائِمٌ) أي: هُوَ، هَذَا إذَا لمْ يرفعْ ظاهرًا.

وهذَا الحكمُ إنَّما هو للمشتقِّ الجارِي مجرَى الفعلِ: كاسمِ الفاعلِ، واسـمِ المفعولِ، والصِّفةِ المشَبَّهة، واسمِ التفضيلِ، فأمَّا مَا ليسَ جاريًا مجرىَ الفعلِ من المشتقَّاتِ فلا يتحملُ ضميرًا، وذلكَ كأسماءِ الآلةِ، نحو (مفتـاح) فإنَّـه مشـتقٌّ من (الفتحِ) ولا يتحملُ ضميرًا؛ فإذَا قلتَ: (هذَا مفتاحٌ) لمْ يكـنْ فيهِ ضـميرٌ، وكذلكَ مَا كانَ على صيغةِ (مَفْعَل) وقُصِدَ بهِ الزَّمانُ أو المـكانُ كــ(مَرْمَى) فإنَّـه مشتقٌّ من (الرَّمْي) ولا يتحملُ ضميرًا، فإذَا قلتَ (هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ) ـ تريدُ مكانَ رميهِ أو زمانَ رميهِ ـ كانَ الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

(١) المراد بالاشتقاق ـ هنا ـ هو الاشتقاق بمعناه الخاص: وهو أن يصاغ من المصدر للدلالة على متصف به. وهذا اصطلاح النحويين، وهو هنا خاص باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ـ أما بالمعنى العام: فهو ما دل على حدث وذات وإن لم تتصف به. وهذا على اصطلاح الصرفيين، وعلى هـذا فهـو يشمل ما تقدم وأسماء الزمان والمكان والآلة. وليست هذه مرادة في قول الناظم.

وإنَّما يتحملُ المشتقُّ ـ الجارِي مَجْرَى الفعلِ ـ الضَّميرَ إذَا لـم يرفـعْ ظـاهرًا؛ فإنْ رفعهُ لم يتحملْ ضميرًا، وذلكَ نحو (زَيْـدٌ قَـائِمٌ غُلَامَـاهُ) فغلامـاه: مرفـوعٌ بقائمٍ، فَلَا يتحملُ ضميرًا.

وحاصلُ مَـا ذُكِـرَ: أنَّ الجامـدَ يتحمـلُ الضـميرَ مطلقًـا عنـدَ الكـوفيينَ، ولا يتحملُ ضميرًا عندَ البصـريينَ، إلَّا إنْ أُوِّلَ بمشتقٍ، وأنَّ المشتقَ إنَّما يتحملُ الضميرَ إذَا لمْ يرفعَ ظاهرًا وكانَ جاريًا مجْرَى الفعلِ، نحـو: (زَيْـدٌ مُنْطَلِـقٌ) أي: هوَ، فإنْ لمْ يكنْ جاريًا مجرى الفعلِ لم يتحمـلْ شـيئًا، نحـو: (هَـذَا مِفْتَـاحٌ)، و(هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ).

وَأَبْـــرِزَنْهُ مُطْلَقًـــا حَيْـــثُ تَـــلا (١٢٢) مَـــا لَـــيْسَ مَعْنَـــاهُ لَـــهُ مُحَصَّـــلا

إِذَا جرَى الخبرُ المشْتقُّ على مَنْ هوَ لهُ استترَ الضَّميرُ فيهِ، نحو: (زَيْـدٌ قَـائِمٌ) أي هوَ، فلو أتيتَ بعدَ المشتقِّ بـ (هو) ونحوه وأبرزتهُ فقلتَ: (زيد قائم هو) **فقدْ جوَّزَ سيبويه فيهِ وجهينِ:**

- **أحدهُما:** أنْ يكونَ "هو" تأكيدًا للضميرِ المستترِ في "قائِم".
- **والثَّاني:** أنْ يكونَ فاعلًا بـ"قائِم". هذَا إذَا جرَى على مَنْ هو لهُ.

فإنْ جرَى على غيرِ مَنْ هوَ لهُ ـ وهو المرادُ بهذَا البيتِ ـ وجبَ إبرازُ الضَّميرِ، سواء أُمِنَ اللَّبْس، أو لم يؤمنْ؛ فمثالُ مَا أُمنَ فيهِ اللَّبس: (زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُوَ)، ومثالُ مَا لمْ يؤمنْ فيهِ اللَّبس لولا الضَّمير (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ) فيجبُ إبرازُ الضَّميرِ في الموضعينِ عندَ البصريينَ، وهذَا معنى قولهُ: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا) أي سواء أُمن اللَّبسُ، أوْ لمْ يُؤمن. وأمَّا الكوفيونَ فقالُوا: إنْ أُمنَ اللَّبسُ جازَ الأمرانِ كالمثالِ الأوَّل ـ وهو(زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُها هُوَ) ـ فإنْ شئتَ أتيتَ بـ(هو) وإنْ شئتَ لمْ تأتِ بهِ، وإنْ خِيفَ اللَّبسُ وجبَ الإبرازُ كالمثالِ الثَّاني، فإنَّكَ لو لمْ تأتِ بالضَّميرِ فقلتَ: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه) لاحْتمَلَ أنْ يكونَ فاعلُ الضَّرْبِ زيدًا، وأنْ يكونَ عمرًا، فلمَّا أتيتَ بالضَّميرِ فقلتَ: (زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُه هُوَ) تعيَّنَ أنْ يكونَ (زيد) هو الفاعلُ.

واختارَ المصنِّفُ في هذَا الكتابِ مذهبَ البصريينَ، ولهذَا قالَ: (وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقًا) يعنِي سوَاء خيفَ اللَّبس، أو لم يخفْ، واختارَ في غيرِ هذا الكتابِ مذهبَ الكوفيينَ، وقدْ وردَ السماعُ بمذهبِهِم، فمنْ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

٤٢- قَوْمِي ذُرَا الـمَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ   بِكُنْـهِ ذَلـكَ عَـدْنَانٌ وَقَحْطَـانُ[(١)]

التقدير: بانُوها هُم، فحذفَ الضَّميرَ لأَمْنِ اللَّبس.

(١) ٤٢ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ذرا) بضم الذال - جمع ذروة، وهي من كل شيء أعلاه. (المجد) الكرم. (بانوهـا) جعلـه العيـني فعـلا ماضيا بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع "بان" جمعًا سـالمًا مثـل (قـاض: وقاضـون، وغاز: وغازون)، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك (قاضو المدينة ومفتوها) وهو عندنا أفضل ممـا ذهب إليه العيني. (كنه) كنه كل شيء: غايته، ونهايته، وحقيقته.

الإعراب: (قومي) قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المـتكلم مضـاف إليـه. (ذرا) مبتـدأ ثـان، وذرا مضـاف. و(المجد) مضاف إليه. (بانوها) بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبـة العائـد إلى ذرا المجـد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خـبر المبتـدأ الأول. (وقـد) الـواو واو الحـال، قـد: حـرف تحقيـق. (علمت) علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (بكنه) جار ومجرور متعلـق بعلمـت، و"كنـه" مضـاف. واسـم الإشارة (ذلك) مضاف إليه، واللام للبعد، والـكاف حـرف خطـاب (عـدنان) فاعـل علمـت. (وقحطـان) معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (قومي ذرا المجد بانوها) حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقًا ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق لـيس وصفًا لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: (قومي ذرا المجـد بانوهـاهم) وإنمـا لـم يـبرز الضـمير ارتكانًا على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن "بانوهـا" هـو في المعـنى وصـف للمبتدأ الثاني الذي هو "ذرا المجد"؛ لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.

وَأَخْـبَرُوا بِظَـرفٍ اوْ بِحَـرْفِ جَـرْ[١] (١٢٣) نَـاوِينَ مَعْـنَى (كَائِـنٍ) أَوِ (اسْـتَقَرْ)

تقدَّمَ أنَّ الخبرَ يكونُ مفردًا، ويكونُ جملةً، وذكرَ المصنِّفُ في هذا البيتِ أنَّه يكونُ ظرفًا أو جارًا و مجرورًا[٢]، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و (زَيْدٌ فِي الدَّارِ) فكلٌّ منهَما متعلقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ[٣]، وأجازَ قومٌ منهم - المصنِّفُ - أنْ يكونَ ذلكَ المحذوفُ اسمًا أو فعلًا نحو: (كائن) أو (استقرَّ) فإنْ قدَّرتَ (كائنًا) كانَ من قبيلِ الخبرِ بالمفردِ، وإنْ قدَّرتَ (استقرَّ) كانَ من قبيلِ الخبرِ بالجملةِ.

واختلفَ النحويونَ في هذَا؛ فذهبَ الأخفشُ إلى أنَّه من قبيلِ الخبرِ بالمفردِ، وأنَّ كُلًّا منهما متعلقٌ بمحذوفٍ، وذلكَ المحذوفُ اسمُ فاعلٍ، التقدير (زيدٌ كائنٌ عندكَ، أو مستقرٌ عندكَ، أو في الدَّارِ) وقدْ نُسِبَ هذَا لسيبويه.

وقيل: إنَّهما من قبيلِ الجملةِ، وإنَّ كُلًّا منهما متعلقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ، والتقديرُ(زيدٌ استقرَّ - أو يستقرُّ - عندَك، أو في الدَّار) ونسبَ هذا إلى جمهورِ البصريينَ، وإلى سيبويه أيضًا.

---

(١) مراد الناظم (بحرف جر) أي مع مجروره، لا أن المراد الإخبار بحرف الجر وحده، وهو من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل.

(٢) يشترط لصحة الإخبار بالظرف والجار والمجرور: أن يكون كل واحد منهما تامًا، ومعنى التمام أن يفهم منه متعلقه المحذوف، وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:
أولاهما: أن يكون المتعلق عامًا، نحو: (زيد عندك، وزيد في الدار).
وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصًا وقد قامت القرينة الدالة عليه، كأن يقول لك قائل: (زيد مسافر اليوم وعمرو غدا، فتقول له: بل عمرو اليوم وزيد غدا)، وجعل ابن هشام في المغني من هذا الأخير قوله تعالى: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، أي الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد.

(٣) المتعلَّق يكون واجب الحذف إذا كان عاما، فأما إذا كان خاصا ففيه تفصيل، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه وجاز ذكره، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره، هذا مذهب الجمهور في هذا الموضوع.

وقيل: يجوزُ أنْ يُجعلا من قبيلِ المفردِ، فيكونُ المقـدَّر مسـتقرًا ونحـوه، وأنْ يُجْعَلا من قبيلِ الجملةِ، فيكونُ التقـديرُ (اسـتقرَّ) ونحـوه، وهـذا ظـاهرُ قـولِ المصنِّفِ (نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرّ).

وذهبَ أبو بكـرِ بنُ السراجِ إلى أنَّ كُلًّا من الظرفِ والمجرورِ قِسْـمٌ برأسـهِ، وليسَ من قبيلِ المفردِ ولا من قبيلِ الجملةِ، نقلَ عنهُ هذا المذهبَ تلميـذهُ أبـو عَلي الفَارسِي في الشِّيرازيَّاتِ.

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنَّه متعلقٌ بمحـذوفٍ، وذلـكَ المحـذوفُ واجبُ الحذفِ، وقدْ صُرِّحَ به شذوذًا، كقولهِ:

٤٣- لَكَ العِـزُّ إنْ مَـوْلَاكَ عَـزَّ، وَإنْ يَهُـنْ   فَأَنْـتَ لَدَى بُحْبُوحَـةِ الهُـونِ كَائِـنُ[1]

---

(١) ٤٣ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (مولاك) يطلق المولى على معان كثيرة، منها السيد، والعبد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحب، والجار، والصهر. (يهن) يروى بالبناء للمجهول كما قاله العيني وتبعه عليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا؛ لأن الفعل الثلاثي لازم، فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل من أهنته أهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني، ولكنه ليس بمتعين، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب؛ لمقابلته بقوله: "عز" الثلاثي اللازم. وقوله: (بحبوحة) هو بضم فسكون، وبحبوحة كل شيء: وسطه. (الهون) الذل والهوان.

الإعراب: (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (العز) مبتدأ مؤخر. (إن) شرطية. (مولاك) مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه. (عز) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، أي: إن عز مولاك فلك العز. (وإن) الواو عاطفة، وإن: شرطية. (يهن) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى مولاك. (فأنت) الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ. (لدى) ظرف متعلق بـ"كائن" الآتي، ولدى مضاف.

و(بحبوحة) مضاف إليه، وبحبوحة مضاف. و(الهون) مضاف إليه. (كائن) خبر المبتدأ، والجلمة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط. =

وكما يجبُ حذْف عاملِ الظرفِ والجارِ والمجرورِ ـ إذَا وقعَا خبرًا ـ كذلكَ يجبُ حذفهُ إذَا وقعَا صفةً، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ) أو حالًا، نحو: "مَـرَرْتُ بِزَيْدٍ عِندَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ" أو صلةً، نحو: "جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ"، لكـنْ يجـبُ في الصِّلةِ أنْ يكونَ المحذوفُ فعلًا، التقديرُ: " جَاءَ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ" وأمَّا الصِّفَةُ والحَالُ فَحُكْمُهُما حكمُ الخبرِ كمَا تقدَّمَ.

= **الشاهد فيه:** قوله (كائن) حيث صرح به - وهو متعلق الظرف الواقع خبرا – شذوذًا؛ وذلك لأن الأصـل عنـد الجمهور أن الخبر - إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا - أن يكون كل منهما متعلقـا بكـون عام، وأن يكـون هذا الكون العام واجب الحذف، كما قرره الشارح العلامة، فإن كان متعلقهما كونًا خاصًا وجب ذكـره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه.

وَلا يَكُـــونُ اسْـــمُ زَمَـــانٍ خَـــبَرَا (١٢٤) عَـــنْ جُثَّـــةٍ، وَإِنْ يُفِـــدْ فَـــأَخْبِرَا

ظرفُ المكانِ يقعُ خبرًا عن الجثَّةِ، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وعنِ المعنَى نحـو: (القِتَـالُ عِنْدَكَ)، وأمَّا ظرفُ الزَّمانِ فيقعُ خبـرًا عـن المعنَى منصـوبًا أو مجـرورًا بـفِي، نحـو: (القِتَالُ يَوْمَ الجُمُعَةِ، أو فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ) ولا يقعُ خبرًا عن الجثَّةِ، قالَ المصنِّفُ: إلَّا إذَا أفادَ نحو (اللَّيْلَةَ الهِلَالُ، والرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ) فإنْ لمْ يُفدْ لمْ يقعْ خبرًا عـن الجثَّـةِ، نحو: (زَيْدٌ اليَوْمَ) وإلى هذَا ذهبَ قومٌ منهم المصنِّفُ، وذهـبَ غـيرُ هـؤلاءِ إلى المنـعِ مطلقًا، فإنْ جاءَ شيءٌ من ذلكَ يُؤوَّلُ، نحو قولهم: (اللَّيْلَةَ الهِـلَالُ، والرُّطَـبُ شَـهْرَيْ رَبِيعٍ)، التقدير: طلوعُ الهلالِ اللَّيلةَ، ووجـودُ الرُّطَـبِ شـهريْ ربيـعٍ، هـذا مـذهبُ جمهورِ البصريينَ. وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنِّف ـ إلى جوازِ ذلكَ من غيرِ شذوذٍ لكنْ بشرطِ أنْ يفيدَ[١]، كقولكَ: (نَحْنُ فِي يَوْمٍ طَيِّبٍ، وَفِي شَهْرِ كَذَا)، وإلى هذَا أشَارَ بقولهِ: (وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا) فإنْ لمْ يُفدْ امتنعَ، نحو: (زَيْدٌ يَوْمَ الجُمُعَةِ).

---

(١) ههنا أمر يحسن بيانه وهو: أن الفائدة من الإخبار باسم الزمان عن اسم الجثة تحصل بأحد أمور ثلاثة:
أولها: أن يتخصص اسم الزمان بوصف أو بإضافة، ويكون مع ذلك مجرورا بفي، نحو قولـك: (نحـن في يـوم قائظ، ونحن في زمن كله خير وبركة) ولا يجوز في هذا إلا الجر بـ(في)، فلا يجوز أن تنصب الظـرف ولـو أن نصبه على تقدير: في.
وثانيها أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو قولهم: (الليلة الهلال) فإن تقديره: الليلة طلوع الهلال، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي بعد مقتل أبيه: (اليوم خمر، وغدا أمر)، فإن التقدير عند النحاة في هذا المثل: اليوم شرب خمر.
وثالثها: أن يكون اسم الجثة مما يشبه اسم المعنى في حصوله وقتا بعد وقت، نحو قولهم: (الرطب شهري ربيع، والورد أيار)، ونحو قولنا: (القطن سبتمبر)، ويجوز في هذا النوع أن تجره بـ(في)، فتقول: (الرطب في شهري ربيع، والورد في أيار) وهو شهر من الشهور الرومية يكون زمن الربيع.

وَلا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ (١٢٥) مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا (١٢٦) وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ (١٢٧) بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصلُ في المبتدأ أنْ يكونَ معرفةً(١) وقدْ يكونَ نكرةً، لكنْ بشرطِ أنْ تفيدَ، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ؛ ذكرَ المصنِّفُ منها ستةً:

- **أحدُها**: أنْ يتقدَّمَ الخبرُ عليها، وهوُ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ، نحو: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، و (عَنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)(٢)، فإنْ تقدَّمَ وهو غيرُ ظرفٍ ولا جَار ومجرُور لم يجزْ، نحو: (قَائِمٌ رَجُلٌ).
- **الثَّانِي**: أنْ يتقدَّم على النَّكرةِ استفهامٌ، نحو: (هَلْ فَتىً فِيكُمْ).
- **الثَّالث**: أنْ يتقدَّمَ عليها نفيٌ، نحو: (مَا خِلٌّ لَنَا).
- **الرَّابع**: أنْ توصفَ(٣)، نحو: (رَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا).
- **الخامِس**: أنْ تكونَ عامِلةً(٤)، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ).

---

(١) المبتدأ محكوم عليه، والخبر حكم، والأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، والحكم على المجهول لا يفيد؛ لأن ذكر المجهول أول الأمر يورث السامع حيرة، فتبعثه على عدم الإصغاء إلى حكمه، ومن أجل هذا وجب أن يكون المبتدأ معرفة حتى يكون معينا، أو نكرة مخصوصة.

(٢) النمرة - بفتح النون وكسر الميم -: كساء مخطط تلبسه الأعراب، وجمعه نمار.

(٣) يشترط في الوصف الذي يسوغ الابتداء بالنكرة أن يكون مُخَصِّصًا للنكرة؛ فإن لم يكن الوصف مخصصًا للنكرة - نحو أن تقول: (رجل من الناس عندنا)- لم يصح الابتداء بالنكرة.

(٤) قد تكون النكرة عاملة الرفع، نحو قولك: (ضربُ الزيدان حسن) - بتنوين ضرب؛ لأنه مصدر، وهو مبتدأ، والزيدان: فاعل المصدر، وحسن: خبر المبتدأ-، وقد تكون عاملة النصب كما في مثال الناظم والشارح، فإن الجار والمجرور في محل نصب على أنه مفعول به للمصدر، وقد تكون عاملة الجر، كما في قوله ﷺ: =

◊ السَّادس: أنْ تكونَ مضافةً، نحو: (عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ).

◊ هذا ما ذكرهُ المصنِّفُ في هذَا الكتابِ، وقدْ أنْهاها غيرُ المصنِّفِ إلى نَيِّف وثلاثينَ موضعًا وأكثَرَ من ذلكَ، فذكرَ هذه السِّتةَ المذكورةَ.

◊ والسَّابع: أنْ تكونَ شرطًا، نحو: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

◊ الثَّامن: أنْ تكونَ جوابًا، نحو أن يقال: (مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: رَجُلٌ)، التقدير: (رَجُلٌ عِنْدِي).

◊ التَّاسع: أنْ تكونَ عامَّةً، نحو: (كُلٌّ يَمُوتُ).

◊ العَاشر: أنْ يُقصَدَ بها التَّنويعُ، كقوله:

٤٤- فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ   فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ[1]

= (خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة) ومن هذا تعلم أن ذكر الأمر الخامس يغني عن ذكر السادس؛ لأن السادس نوع منه.

(١) ٤٤ - هذا البيت من قصيدة لامرئ القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لَا، وَأَبِيكِ ابْنَةَ العَامِرِي   لَا يَدَّعِي القَوْمُ أَنِّي أَفِرّ

وزعم الأصمعي - في روايته عن أبي عمرو بن العلاء - أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ ابْنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرْ   وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا: فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا.

اللغة: (تسديتها) تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى "فثوب نسيت".

الإعراب: (فأقبلت) الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل. (زحفا) يجوز أن يكون مصدرا في تأويل اسم الفاعل فيكون حالا من التاء في "أقبلت" ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أزحف زحفا. (على الركبتين) جار ومجرور متعلق بقوله "زحفا". (فثوب) مبتدأ. (نسيت) أو(لبست) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير: نسيته، أو لبسته. (وثوب) الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ (أجر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير:أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة. =

فقولهُ (ثوب) مبتدأٌ، و(لبستُ) خبرهُ، وكذلكَ (ثوبٌ أجُر).

◊ **الحادِي عشر:** أنْ تكونَ دُعاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾[(١)] [الصافات: ١٣٠].

◊ **الثَّاني عشر:** أنْ يكونَ فيها معنى التَّعجبِ، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا !).

◊ **الثَّالث عشر:** أنْ تكونَ خلفًا من موصوفٍ، نحو: (مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ).

◊ **الرَّابع عشر:** أنْ تكونَ مصغَّرةً، نحو: (رُجَيْلٌ عِنْدَنَا)؛ لأنَّ التَّصغيرَ فيه فائدة معنى الوصفِ، تقديره (رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا).

◊ **الخامسَ عشر:** أنْ تكونَ في معنَى المحصورِ، نحو: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ جَاءَ بِكَ) التقدير: (مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيء).

على أحدِ القولينِ، والقولُ الثَّاني أنَّ التقديرَ (شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وَشَيْءٌ عَظِيمٌ جَاءَ بِكَ)، فيكون داخلًا في قسمِ مَا جازَ الابتداءُ بِهِ لكونهِ موصوفًا؛ لأنَّ الوصفَ أعمُّ من أنْ يكونَ ظاهرًا أو مقدرًا، وهو ها هنَا مقدرٌ.

◊ **السَّادس عشر:** أنْ يقعَ قبلها واوُ الحالِ، كقولهِ:

٤٥- سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْ بَدَا   مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ[(٢)]

= **الشاهد فيه:** قوله (ثوب) في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ - مع كونه نكرة -؛ لأنه قصد التنويع؛ إذ جعل أثوابه أنواعا، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

(١) **الإعراب:** (سلام): مبتدأ مرفوع. (على إل): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره كائن. وآل: مضاف. (ياسين): مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

وجه الاستدلال: أنه جاز الابتداء بالنكرة وهو قوله : (سلام) لدلالته على الدعاء.

(٢) ٤٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (سرينا) من السُّرى - بضم السين - وهو السير ليلا. (أضاء) أنار. (بدا) ظهر. (محياك) وجهك.

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيها ضمنيا، ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة. =

◈ **السَّابع عشر:** أنْ تكونَ معطوفةً على معرفةٍ، نحو: (زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ).

◈ **الثَّامن عشر:** أنْ تكونَ معطوفةً على وصفٍ، نحو: (تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ).

◈ **التَّاسع عشر:** أنْ يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو(رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ).

◈ **العشرونَ:** أنْ تكونَ مبهمةً؛ كقولِ امرئ القيسِ:

٤٦- مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ   بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا[1]

= **الإعراب:** (سرينا) فعل وفاعل. (ونجم) الواو للحال، نجم: مبتدأ. (قد) حرف تحقيق. (أضاء) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (فمذ) اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ. (بدا) فعل ماض. (محياك) محيا: فاعل بدا، ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة. (أخفى) فعل ماض. (ضوؤه) ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه. (كل) مفعول به لأخفى، وكل مضاف. و(شارق) مضاف إليه، والجملة من الفعل - الذي هو أخفى - والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله (ونجم قد أضاء) حيث أتى بنجم مبتدأ - مع كونه نكرة - لسبقه بواو الحال، والذي نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به.

(١) ٤٦ - اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك؛ هل هو الكندي المشهور أو غيره؟ ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَيَا هِنْدُ لَا تَنْكِحِي بُوهَةً   عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: (بوهة) هو بضم الباء - الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق. (عقيقته) العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل. (أحسبا) الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلدته. وقال القتيبي: أراد بقوله "عليه عقيقته" أنه لا يتنظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته. (مرسعة) هي التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزا لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء (بين أرساغه) الأرساغ جمع رسغ - بوزن قفل - يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروى "بين أرباقه" والأرباق: جمع ربق - بكسر فسكون - وهو الحبل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال. (عسم) اعوجاج في الرسغ ويبس. (أرنبا) حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها، فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن، ولم يؤذه سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هندا أخته - فيما ذكر الرواة - ويقول لها: لا تتزوجي رجلا من جهلة العرب: يضع التمائم، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبنا وفرقا. =

◊ **الحادِي والعشرون**: أنْ تقعَ بعدَ (لولا)، كقوله:

٤٧- لَـوْلَا اصْـطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَـةٍ   لَـمَّا اسْـتَقَلَّتْ مَطَايَـاهُنَّ للظَّعَـنِ[1]

= **الإعراب:** (مرسعة) مبتدأ. (بين) ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف. وأرساغ من (أرساغه) مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلا بالإضافة في قوله أرساغه. (به) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (عسم) بمبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة. (يبتغي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضا. (أرنبا) مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله "عليه عقيقة". والثانية قوله "أحسبا". والثالثة جملة "مرسعة بين أرساغه"، والرابعة جملة "به عسم"، والخامسة جملة "يبتغي أرنبا ".

الشاهد فيه: قوله " مرسعة " فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح. واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، وعلى هذا تروى بالرفع والنصب، فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، و**التقدير**: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

(١) ٤٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أودى) فعل لازم معناه هلك. (مقة) حب، وفعله ومقه يمقه مقة كوعده يعده عدة – والتاء في مقة عوض عن فاء الكلمة - وهي الواو - كعدة وزنة ونحوهما. (استقلت) نهضت وهمت بالمسير. (الظعن) الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: يقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل؛ ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: (لولا) حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط. (اصطبار) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره: موجود. وقوله (لأودى) اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض. (كل) فاعل أودى، وكل مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وهو مضاف. و(مقة) مضاف إليه. (لما) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى. (استقلت) استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (مطاياهن) مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها. (للظعن) جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله (اصطبار) فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد (لولا).

◈ **الثَّاني والعشرون**: أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاءِ؛ كقولهم: (إِنْ ذَهَبَ عَـيْرٌ فَعَـيْر فِي الرِّبَاطِ)(١).

◈ **الثَّالث والعشْرون**: أنْ تدخلَ على النَّكرةِ لامُ الابتداءِ، نحو (لَرَجُلٌ قَائِمٌ).

◈ **الرَّابع والعشْرون**: أنْ تكونَ بعدَ (كم) الخبرِية، نحو قولهِ:

٤٨- كَـمْ عَمَّـةٌ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٌ   فَـدْعَاءُ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَيَّ عِشَـارِيَ(٢)

---

(١) هذا من أمثال العرب، والعير -بفتح فسكون -: هو الحمار، والرباط - بزنة كتاب -: ما تُشد به الدابة، ويقال: قطع الظبي رباطه، ويريدون قطع حبالته، يضرب مثلا للشيء يُقدَر على العوض عنه، فيُستَخَفّ بِفَقْده. والاستشهاد به في قوله (فعير) حيث وقع مبتدأ مع كونه نكرة لكونه واقعا بعد الفاء الواقعة في جواب.

(٢) ٤٨ - البيت للفرزدق يهجو جريرا، وقبله قوله:

كَـمْ مِـنْ أَبٍ لِي يَـا جَرِيـرُ كَأَنَّـهُ   قَـمَرُ المَجَـرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَـارِ
وَرِثَ المَـكَارِمَ كَابِـرًا عَـنْ كَابِـرٍ   ضَـخْمُ الدَّسِـيعَةِ كُلَّ يَـومِ فَخَـارِ

اللغة: (المجرة) باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب. (الدسيعة) الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم؛ لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين يلتفون حولها. (فدعاء) هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها. (عشاري) العشار: جمع عشراء - بضم العين المهملة وفتح الشين - وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وَإِذَا ٱلۡعِشَارُ عُطِّلَتۡ﴾ [التكوير: ٤].

الإعراب: (كم) يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية. (عمة) يجوز فيها وفي (خالة) المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن "كم" خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة (حلبت) وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن "كم" استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة "حلبت" أيضا، وعمة: تمييز لها، وتمييز "كم" الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها،

وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عامله "حلبت" الآتي، وعلى هذين يكون قوله "عمة" مبتدأ، وقوله. (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة "قد حلبت" في محل رفع خبره، وتمييز " كم" على هذا الوجه محذوف، وهي - على ما عرفت - يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجرورا، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوبًا. =

وقدْ أنْهَى بعضُ المتأخرينَ ذلكَ إلى نَيِّف وثلاثين موضعًا، ومـا لـمْ أذكـرْهُ منها أسقطتهُ، لرجوعهِ إلى ما ذكرتُهُ، أو لأنَّه ليسَ بصحيحٍ.

= و(فدعاء) صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلـة لصـفة عمـة، وأصـل الكلام قبل الحذفين (كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء) فحذف من الأول كلمة فـدعاء وأثبتهـا في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كلٍّ مِثلَ الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة "الاحتباك".

الشاهد فيه: قوله (عمة) على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة لوقوعها بعد (كم) الخبريـة، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرنـاه لـك في الإعـراب أن "عمـة" على أي الوجـوه موصـوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله "لك" وبـ"فدعاء" المحذوف الذي يرشد إليه وصـف خالـة بـه، وعلى هـذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد "كم" الخبرية، وإنما هو وصف النكرة، وبحثت عـن شـاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

وَالأَصْـــلُ فِي الأَخْبَـــارِ أَنْ تُـــؤَخَّرَا (١٢٨) وَجَـــوَّزُوا التَّـــــقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا

الأصلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ؛ وذلكَ لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنىَ للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصفِ، ويجوزُ تقديمهُ إذا لم يحصلْ بذلكَ لبسٌ أو نحوهُ، على ما سيبين، فتقول (قَائِمٌ زَيْدٌ، وقَائِمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ، وأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وَفِي الدَّارِ زَيْدٌ، وعَنْدَكَ عَمْرٌو) وقدْ وقعَ في كلامِ بعضهمْ أنَّ مذهبَ الكوفيينَ: منعُ تقدمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ عندَ البصريينَ وفيه نظرٌ، فإنَّ بعضهمْ نقلَ الإجماعَ - من البصريينَ، والكوفيينَ - على جوازِ (فِي دَارِهِ زَيْدٌ) فنقْلُ المنعِ عن الكوفيينَ مطلقًا ليسَ بصحيحٍ، هكذَا قالَ بعضهمْ، وفيهِ بحثٌ، نعمْ منعَ الكوفيونَ التقديمَ في مثلِ (زَيْدٌ قَائِمٌ، وزَيْدٌ قَامَ أَبوهُ،وزَيْدٌ أَبوهُ مُنْطَلِقٌ) والحقُّ الجوازُ؛ إذ لا مانعَ من ذلكَ، وإليهِ أشارَ بقولهِ (وجوَّزوا التقديم إذْ لا ضررَا) فتقول: (قَائِمٌ زَيْدٌ) ومنه قولهمْ: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) فـ(من): مبتدأ، و(مشنوء): خبرٌ مقدمٌ، و(قَامَ أَبوهُ زَيْدٌ) ومنه قولهُ:

٤٩- قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّــهُ مَـنْ كُنْـتَ وَاحِـدَهُ   وَبَــاتَ مُنْتَشِــبًا فِي بُــرْثُنِ الأَسَــدِ[1]

---

(١) ٤٩ – البيت لشاعر رسول الله ﷺ:حسان بن ثابت الأنصاري.

اللغة: (ثكلت أمه) هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها. (منتشبا) عالقا داخلا. (برثن الأسد) مخلبه، وجمعه براثن، مثل برقع وبراقع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: (البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع).

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (ثكلت) ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (أمه) أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم. (من) اسم موصول مبتدأ مؤخر. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع. (واحده) واحد خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من "كان" واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من. (وبات) الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى من. (منتشبا) خبر بات. (في برثن) جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف. و(الأسد) مضاف إليه.

=

فـ (من كنت واحده) مبتدأٌ مؤخرٌ، و(قد ثكلت أمه): خبرٌ مقدمٌ، و (أبوه منطلق زيد)، ومنه قوله:

٥٠- إلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ(١)

فـ(أبوه): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(ما أمه من محارب): خبرٌ مقدمٌ، ونقلَ الشريفُ أبو السعاداتِ هبةُ الله ابنُ الشجري الإجماعَ من البصريينَ والكوفيينَ على جوازِ تقديمِ الخبرِ إذَا كانَ جملةً؛ وليسَ بصحيحٍ، وقدْ قدَّمنَا نقلَ الخلافِ في ذلكَ عن الكوفيينَ.

= **الشاهد فيه:** قوله (قد ثكلت أمه من كنت واحده) حيث قدم الخبر، وهو جملة "ثكلت أمه" على المبتدأ وهو "من كنت واحده" وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرًا - بمنزلة المتقدم في اللفظ، فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

(١) ٥٠ - هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: (مُحارِب) اسم رجل، وكذا (كُلَيْب).

الإعراب: (إلى ملك) جار ومجرور متعلق بقوله "أسوق مطيتي" في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

رَأَوْنِي، فَنَادَوْنِي، أَسُوقُ مَطِيَّتِي بِأَصْوَاتِ هَلَّالٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

(ما) نافية تعمل عمل ليس. (أمه) أم: اسم ماء، وأم مضاف والضمير مضاف إليه. (من محارب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر"ما" وجملة "ما" ومعموليها في محل رفع خبر مقدم. (أبوه) أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لملك. (ولا) الواو عاطفة، لا نافية. (كانت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (كليب) اسم كان. (تصاهره) تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر "كان" وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: أن جملة "ما أُمُّه مِن مُحاربٍ" خبرٌ تقدَّمَ على المبتدأ، وهو قوله: "أبوه". و**التقدير:** إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب.

فَامْنَعْــهُ حِــينَ يَسْــتَوِي الجُــزْءانِ (١٢٩) عُــرْفًا وَنُكْــرًا عَــادِمَيْ بَيَــانِ
كَــذَا إِذَا مَــا الفِعْــلُ كَانَ الخَبَــرَا (١٣٠) أَوْ قُصِــدَ اسْتِعْمَالُــهُ مُنْــحَصِرَا
أَوْ كَانَ مُسْنَــــدًا: لِذِيْ لامِ ابْتِــدَا (١٣١) أَوْ لازِمِ الصَّــدْرِ، كَمَــنْ لِي مُنْجِــدَا

ينقسمُ الخبرُ -بالنَّظرِ إلى تقديمهِ عَلى المبتدأ أوْ تأخيرِهِ عنهُ- ثلاثةَ أقسامٍ: قسمٌ يجوزُ فيهِ التقديمُ والتأخيرُ، وقدْ سبقَ ذكرُهُ، وقسمٌ يجبُ فيهِ تأخيرُ الخبرِ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشارَ بهذهِ الأبياتِ إلى الخبرِ الواجبِ التأْخيرِ، فذكرَ مِنْهُ خمسةَ مواضع:

الأوَّل: أنْ يكونَ كلٌّ من المبتدأ والخبرِ معرفةً أو نكرةً صالحةً لجعلها مبتدأً، ولا مُبَيِّنَ للمبتدأ مِنَ الخبرِ، نحو (زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو) ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ في هذَا ونحوِهِ؛ لأنَّكَ لوْ قدمتهُ فقلتَ (أَخُوكَ زَيْدٌ، وأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) لكانَ المقدَّمُ مبتدأً، وأنتَ تريدُ أنْ يكونَ خبرًا، مِنْ غيرِ دليلٍ يدُلُّ عليهِ، فإنْ وُجِدَ دليلٌ يدلُّ على أنَّ المتقدمَ خبرٌ جازَ؛ كقولكَ (أبو يُوسُفَ أبو حَنِيفَةَ) فيجوزُ تقدُّمُ الخبرِ وهو أبو حنيفةَ ـ لأنَّه معلومٌ أنَّ المرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأَبِي حنيفةَ، لا تشبيهُ أَبِي حنيفةَ بأَبِي يوسفَ، ومنهُ قولهُ:

٥١- بَنُونَــا بَنُــو أَبْنَائِنَــا، وَبَنَاتُنَــا بَنُــوهُنَّ أَبْنَــاءُ الرِّجَــالِ الأَبَاعِــدِ[1]

(١) ٥١ – نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: (بنونا) بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه. (بنو) مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف. وأبناء من (أبنائنا) مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه. (وبناتنا) الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه. (بنوهن) بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه. (أبناء) خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف. و(الرجال) مضاف إليه. (الأباعد) صفة للرجال.

=

فقولهُ (بنونا) خبرٌ مقدمٌ، و(بنو أبنائنا) مبتدأٌ مؤخرٌ؛ لأنَّ المرادَ الحكمُ على بني أبنائِهمْ بأنَّهمْ كبَنِيهمْ، وليسَ المرادُ الحكمَ على بنيهمْ بأنَّهم كبنِي أبنائِهم.

والثَّاني: أنْ يكونَ الخبرُ فعلًا رافعًا لضميرِ المبتدأ مستترًا، نحو (زَيْدٌ قَامَ) فقامَ وفاعلهُ المقدَّر(١): خبرٌ عن زيدٍ، ولا يجوزُ التقديم، فلا يقالُ (قَامَ زَيْدٌ) على أنْ يكونَ (زيد) مبتدأً مؤخرًا، والفعلُ خبرًا مقدمًا، بلْ يكونُ (زيد) فاعلًا لقامَ، فلا يكونُ من بابِ المبتدأ والخبرِ، بل من بابِ الفعلِ والفاعلِ، فلو كانَ الفعلُ رافعًا لظاهرٍ ـ نحو (زَيْدٌ قَامَ أَبوهُ) ـ جازَ التقديمُ؛ فتقول (قَامَ أبوهُ زيدٌ)، وقدْ تقدَّمَ ذكرُ الخلافِ في ذلكَ، وكذلكَ يجوزُ التقديمُ إذَا رفعَ الفعلُ ضميرًا بارزًا، نحو (الزَيْدَانِ قَامَا) فيجوزُ أنْ تقدِّمَ الخبرَ؛ فتقول (قَامَا الزَيْدَانِ) ويكون (الزيدان) مبتدأً مؤخرًا، و(قاما) خبرًا مقدمًا، ومنعَ ذلكَ قومٌ.

وإذَا عرفتَ هذَا فقولُ المصنِّفِ: (كَذَا إذَا مَا الفِعْلُ كَانَ الخبَرَا) يقتضِي وجوب تأخيرِ الخبرِ الفعْلي مطلقًا، وليسَ كذلكَ، بل إنَّما يجبُ تأخيرهُ إذَا رفعَ ضميرًا للمبتدأ مستترًا، كما تقدَّم.

الثَّالث: أنْ يكونَ الخبرُ محصورًا بإنَّما، نحو (إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) أو بـإلَّا، نحو (مَا زَيْدٌ إلَّا قَائِمٌ) وهوَ المرادُ بقوله (أو قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا)، فلَا يجوزُ تقديمُ (قائم) على (زيد) في المثالينِ، وقدْ جاءَ التقديمُ معَ (إلَّا) شذوذًا، كقولِ الشَّاعرِ:

= **الشاهد فيه**: قوله (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو (بنونا) على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف، فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم، وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تُعَيِّن المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه -وهو الذي تذكر الجملة لأجله- فهو الخبر.

(١) أراد بالمقدر ههنا المستتر فيه.

٥٢- فَيَارَبِّ هَـلْ إِلَّا بِـكَ النَّـصْرُ يُـرْتَجَى   عَلَيْهِمْ؟ وَهَـلْ إِلَّا عَلَيْـكَ المعَـوَّلُ؟[١]

الأصلُ (وهلْ المعولُ إلَّا عليكَ) فقدَّمَ الخبرَ.

الرَّابع: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأ قدْ دخلتْ عليهِ لامُ الابتداءِ، نحو (لَزَيْـدٌ قَـائِمٌ) وهوُ المشارُ إليهِ بقولهِ: (أوْ كانَ مسندًا لذي لامِ ابْتِدَا) فـلا يجـوزُ تقـديمُ الخـبرِ على

(١) ٥٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشـم، وأولها قوله:

أَلَا هَـــلْ عَـــمٍ فِي رَأْيِـــهِ مُتَأَمِّـــلُ؟   وَهَـلْ مُـدْبِرٌ بَعْـدَ الإِسَـاءَةِ مُقْبِـلُ؟

اللغة: (عم) العمى ذهاب البصر من العينين جميعا، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية. (مدبر) هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك. (المعول) تقول: عولت على فلان، إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: (يا رب) يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها. (هل) حرف استفهام إنكاري دال على النفي. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (النصر) مبتدأ مؤخر. (يرتجى) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على "النصر" ويجوز أن يكون "بك" متعلقا بقوله "يرتجى"، وجملة "يرتجى" مع نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر. (عليهم) جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه، لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقا بـ"يرتجى". (وهل) حرف استفهام تضمن معنى النفي. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (المعول) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (بك النصر) و(عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذًا، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجى النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك. وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: "بك النصر" لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة "يرتجى" فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجها آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجها آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقا - كما ذكره الشارح - هو رأي جماعة النحاة، فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي "إنما" لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصورا عليه، وإن كانت إداة القصر "إلا" فإن قدمت الخبر وقدمت معه "إلا" كما في هذه العبارة صح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم "إلا" معه يبين المراد.

اللَّامِ؛ فلا تقول: (قَائِمٌ لَزَيْدٌ)؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلامِ، وقدْ جاءَ التقديمُ شذوذًا، كقولِ الشَّاعرِ:

٥٣- خَالِي لَأَنْتَ، وَمَنْ جَرِيْرٌ خَالُهُ ... يَنَلِ العَلاءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالَا[(١)]

فـ(لأنت) مبتدأٌ مؤخرٌ و(خَالي) خبرٌ مقدمٌ.

(١) ٥٣ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (جرير) يروى في مكانه "تميم"، ويروى أيضا "عويف". (العلاء) -بفتح العين المهملة ممدودا-: الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر عَلِيَ في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سموا.

الإعراب: (خالي لأنت) يجوز فيه إعرابان:

أحدهما أن يكون "خال" مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء. و"أنت" خبر المبتدأ، وفيه - على هذا الوجه من الإعراب - شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ.

وثانيهما: أن يكون "خالي" خبرا مقدما، و"لأنت" مبتدأ مؤخرا، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذا من الجهة التي ذكرناها أولا، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد.

"ومن" الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ. (جرير) مبتدأ. (خاله) خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول. (ينل) فعل مضارع جزم تشبيها للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى "من". (العلاء) مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو "من". (ويكرم) الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على "ينل" وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى "من". (الأخوالا) قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنيا للمجهول، والأَوْلى أن يكون قوله: "يكرم" مضارع كرم ويكون قوله "الأخوالا" تمييزا: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول "أل" المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون "أل" زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

الشاهد فيه: قوله "خالي لأنت" حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء شذوذا. وفي البيت توجيهات أخرى.

الخامِس: أنْ يكونَ المبتدأُ لهُ صدرُ الكلامِ: كأسماءِ الاستفهامِ[(١)]، نحو (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟) فـ(من): مبتدأٌ، و(لي): خبرٌ، و(منجدا): حالٌ، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على (مَن)؛ فلا تقول (لي مَن منجدا؟).

---

(١) قول الناظم: (أو لازم الصدر): لازم الصدر على نوعين؛ **إما لازمٌ بنفسه وهو أربعة**:

١. (ما) التعجبية نحو قولك (ما أحسن زيدًا).
٢. أسماء الاستفهام كما مثل الناظم.
٣. أسماء الشرط نحو (من يقم أقم معه).
٤. (كم) الخبرية نحو (كم عبيد لزيد).

وإما لازم بغيره وهو أربعة:

١. كل اسم أضيف إلى اسم استفهام نحو (غلامُ مَنْ في الدار؟).
٢. كل اسم أضيف إلى الشرط نحو (غلام من يقم أقم معه).
٣. كل اسم أضيف إلى كم الخبرية نحو (مال كم رجل عندك) أو كان مشبهًا بالشرط نحو (الذي يأتيني فله درهم) فإن المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط لعمومه واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببًا؛ ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب.
٤. كل اسم اقترن بلام الابتداء وقد اعتبره الناظم موضعًا مستقلًّا مع إمكان إدخاله في هذا الموضع.

وَنَحْـوُ عِنْـدِي دِرْهَـمٌ، وَلِي وَطَـرْ (١٣٢) مُـلْتَـزَمٌ فِيهِ تَقَـدُّمُ الخَبَـرْ
كَـذَا إِذَا عَـادَ عَـلَيْهِ مُضْمَـرُ (١٣٣) مِمَّـا بِهِ عَنْهُ مُبِيـنـًا يُخْبَـرُ
كَـذَا إِذَا يَسْـتَوجِبُ التَّصْدِيـرَا (١٣٤) : كَأَيْـنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَـصِـيرَا
وَخَـبَرَ المَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا (١٣٥) : كَمَـا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْـمَـدَا

أشارَ في هذهِ الأبياتِ إلى القسمِ الثَّالثِ، وهو وجوبُ تقديمِ الخبرِ، فذكرَ أنَّه يجبُ في أربعةِ مواضعَ:

الأوَّل: أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليسَ لها مسوغٌ إلا تقدمُ الخبرِ، والخبرُ ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ، نحو (عِنْدَكَ رَجُلٌ، وَفِي الدَّارِ امرأةٌ)، فيجبُ تقديمُ الخبرِ هنَا، فلا تقولُ: (رَجُلٌ عِنْدَكَ)، ولا (امرَأَةٌ فِي الدَّارِ) وأجمعَ النُّحاةُ والعربُ على منعِ ذلكَ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وَنَحْو عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ...البيت)، فإنْ كانَ للنكرةِ مسوغٌ جازَ الأمرانِ، نحو (رَجُلٌ ظَرِيْفٌ عِنْدِي)، و(عِنْدِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ)".

الثَّاني: أنْ يشتملَ المبتدأُ على ضميرٍ يعودُ على شيءٍ في الخبرِ، نحو (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) فصاحبُها: مبتدأٌ، والضميرُ المتصلُ بهِ راجعٌ إلى الدَّارِ، وهو جزءٌ من الخبرِ، فلا يجوزُ تأخيرُ الخبرِ، نحو (صَاحِبُها فِي الدَّارِ)؛ لئلا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: (كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ... البيت) أي: كذلكَ يجبُ تقديمُ الخبرِ إذَا عادَ عليهِ مضمرٌ مما يخبرُ بالخبرِ عنهُ، وهو المبتدأُ، فكأنَّه قالَ: يجبُ تقديمُ الخبرِ إذَا عادَ عليهِ ضميرٌ من المبتدأ، وهذهِ عبارةُ ابنُ عصفورٍ في بعضِ

كتبهِ، وليستْ بصحيحةٍ؛ لأنَّ الضميرَ في قولكَ (فِي الدَّارِصَاحِبُها) إنَّما هوَ عائدٌ على جزءٍ من الخبرِ، لا على الخبرِ، فينبغِي أنْ تقدِّرَ مضافًا محذوفًا في قولِ المصنِّفِ (عَادَ عَلَيْهِ) التقدير (كَذَا إذَا عَادَ عَلى مُلابِسِه) ثمَّ حذفَ المضافَ ـ الذِي هو ملابس ـ وأقيمَ المضافُ إليهِ ـ وهو الهاءُ ـ مقامهُ، فصارَ اللفظُ (كَذَا إذَا عَادَ عَلَيْهِ).

ومثلُ قولكَ (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) قولهم: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُها زُبْدًا) وقوله:

٥٤- أَهَابُكِ إِجْلَالًا، وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ ... عَلَيَّ، وَلكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا[1]

فـ(حبيبها): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(ملء عين): خبرٌ مقدمٌ، ولا يجوزُ تأخيرهُ؛ لأنَّ الضميرَ متصلٌ بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائدٌ على (عين) وهو متصلٌ بالخبرِ، فلوْ قلتَ (حبيبها ملء عين) عادَ الضَّميرُ عَلى متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

---

(١) ٥٤ - هذا البيت قد نسبه قوم منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمالي -لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون- ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه "سرح العيون" إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّل سُؤْلَتِي ... لنَفْسِيَ لَيْلَى، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

دَعَا المحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ ... بِمَكَّةَ يَوْمًا أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: (أهابك) من الهيبة، وهي المخافة. (إجلالا) إعظاما لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك علي، ولكن إعظاما لقدرك؛ لأن العين تمتلئ بمن تحبه فتحصل المهابة.

الإعراب: (أهابك) أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب. (إجلالا) مفعول لأجله. (وما) الواو واو الحال، وما: نافية. (بك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (قدرة) مبتدأ مؤخر. (علي) جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة. (ولكن) حرف استدراك. (ملء) خبر مقدم، وملء مضاف. و(عين) مضاف إليه. (حبيبها) حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) على المبتدأ - وهو قوله (حبيبها) - لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ - مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير - لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظا ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظا وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

وقدْ جرَى الخلافُ في جوازِ (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) معَ أنَّ الضَّمير فيهِ عائدٌ عَلى متأخرٍ لفظًا ورتبةً، ولم يجرِ خلافٌ ـ فيمَا أعلمُ ـ في منعِ (صَاحِبُها فِي الدَّارِ) فما الفرقُ بينَهما؟ وهو ظاهرٌ، فليتأمل.

والفرقُ بينهما أنَّ ما عادَ عليه الضَّميرُ ومَا اتَّصلَ به الضَّميرُ اشتركَا في العاملِ في مسألةِ (ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا) بخلافِ مسألةِ (فِي الدَّارِ صَاحِبُها) فإنَّ العاملَ فيما اتَّصلَ بهِ الضَّمير ومَا عادَ عليهِ الضَّميرُ مختلفٌ[(١)].

الثَّالث: أنْ يكونَ الخبرُ له صدرُ الكلامِ، وهو المرادُ بقوله: (كِذَا إِذَا يَسْتَوجِبُ الْتَّصْدِيرَا) نحو (أَيْنَ زَيْدٌ؟)، فـ(زيد): مبتدأٌ مؤخرٌ، و(أين): خبرٌ مقدمٌ، ولا يؤخرُ؛ فلا تقول: (زيدٌ أينَ)؛ لأنَّ الاستفهامَ لهُ صدرُ الكلامِ، وكذلكَ (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرًا؟) فـ(أين): خبرٌ مقدمٌ، و(من): مبتدأٌ مؤخرٌ، و (علمته نصيرا) صلةُ "مَنْ".

الرَّابع: أنْ يكونَ المبتدأُ محصورًا، نحو (إِنَّما فِي الدَّار زَيْدٌ، ومَـا فِي الدَّارِ إلا زَيْدٌ) ومثله (مَا لَنَا إِلَّا اتِّباعُ أَحْمَدَ).

---

(١) وأيضا فإن المفعول قد تقدم على الفاعل كثيرا في سعة الكلام، حتى ليظن أن رتبته قد صارت التقدم، بخلاف الخبر، فإنه - وإن تقدم على المبتدأ أحيانا - لا يتصور أحد أن رتبته التقدم؛ لكونه حكمًا، والحكم في مرتبة التأخر عن المحكوم عليه البتة. وأيضا فإن الفاعل والفعل المتعدي جميعا يشعران بالمفعول، فكان المفعول كالمتقدم، بخلاف الخبر المتصل بمبتدئه ضمير يعود على ملابسه، فإن المبتدأ إن أشعر بالخبر لم يشعر بما يلابس الخبر الذي هو مرجع الضمير.

وَحَــذْفُ مَـا يُعْلَـمُ جَـائِزٌ كَمَـــــا تَقُـولُ (زَيْـدٌ) بَعْـدَ (مَـنْ عِنْـدَكُمَا) (١٣٦)

وَفِي جـوَابِ (كَيْـفَ زَيْـدٌ) قُـلْ (دَنِـفْ)[1] فَــزَيْدٌ اسْـتُغْنِي عَنْــهُ إِذْ عُـــرِفْ (١٣٧)

يحذفُ كُلٌّ من المبتدأ والخبرِ إذَا دلَّ عليهِ دليلٌ: جوازًا، أو وجوبًا، فذكرَ في هذينِ البيتينِ الحذفَ جوازًا؛ فمثالُ حذفِ الخبرِ أنْ يقالَ: (مَـنْ عِنْـدَكُمَا؟) فتقول: (زيد) التقدير (زَيْدٌ عِنْدَنَا) ومثلهُ ـ في رأيٍ ـ (خَرَجْـتُ فَـإِذَا السَّـبُعُ) التقدير[2] (فَإِذَا السَّبُعُ حَاضِرٌ) قالَ الشَّاعِرُ:

٥٥- نَحْــنُ بِمَــا عِنْــدَنَا، وَأَنْــتَ بِمَــا عِنْــدَكَ رَاضٍ، وَالــرَّأْيُ مُخْتَلِــفُ[3]

---

(١) قوله (دنف) أي الدَّنَف: المرض الملازم. يقال: رجل دَنِفٌ وامرأة دَنِفَةٌ. ورجل دَنَفٌ وامرأة دَنَفٌ وقوم دَنَفٌ.

(٢) (إذا) في هذا المثال ونحوه تسمى "إذا الفجائية" وللعلماء فيها خلاف: أهي حرف أم ظرف؟ والذين قـالوا: هي ظرف اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ **فمن قال**: **هي ظـرف** جعلهـا خـبرا مقـدما، وجعـل الاسـم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرا، وكأن القائل قد قال - على تقدير أنها ظرف زمان - خرجت ففي وقت خـروجي الأسد، أو قال - على تقدير أنها ظرف مكان - خرجت ففي مكان خروجي الأسد، ولا حذف على هـذا الوجـه بِشِقّيْه.

ومن قال: **هي حرف** جعل الاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الأسـد موجـود، أو حاضر، أو نحو ذلك. وهذا الوجه هو الذي عناه الشارح بقوله: (في رأي).

(٣) ٥٥ - هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرئ القيس الأنصاري، ونسـبه غيرهمـا - ومنهم العباسي في معاهد التنصيص - إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الخَلِيـــــطُ الجِمَـــــالَ فَانْـــــصَرَفُوا مَــــاذَا عَلَــــيْهِمْ لَــــوْ أَنَّهُــــمْ وَقَفُــــوا؟

وقيس بن الخطيم - بالخاء المعجمة - هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْــــرِفُ رَسْــــمًا كَاطِّــــرادِ المــــذَاهِبِ لِعَمْــرَةَ وَحْشًــا غَــيْرَ مَوقِــفِ رَاكِــبِ؟ =

التقدير: (نحن بما عندنا راضون).

ومثالُ حذفِ المبتدأ أنْ يقالَ: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) فتقول: (صحيحٌ) أي: (هُوَ صَحِيْحٌ). وإنْ شئتَ صرحتَ بكلِّ واحدٍ منهما فقلتَ: (زَيْدٌ عِنْدَنَا، وَهُوَ صَحِيحٌ).

ومثلهُ قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾[1] [فصلت: ٤٦] أي: مَنْ عَمِلَ صَالحًا فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَإِسَاءَتُهُ عَلَيْها.

قيلَ: وقدْ يُحذفُ الجزآنِ ـ أعني المبتدأ والخبر ـ للدَّلالةِ عليهِما، كقولهِ تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔى

= **اللغة:** (الرأي) أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه أرآء، مثل (سيف وأسياف وثوب وأثواب)، وقد نقلوا العين قبل الفاء، فقالوا: آراء، كما قالوا في جمع (بئر: آبار) وفي جمع (رئم: آرام)، ووزن (آراء وآبار وآرام: أعفال).

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: نحن راضون. (بما) جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف. (عندنا) عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة محلا بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه. (وأنت) مبتدأ. (بما) جار ومجرور متعلق بقوله "راض" الآتي. (عندك) عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة "ما" المجرورة محلا بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (راض) خبر المبتدأ الذي هو "أنت". و(الرأي مختلف) مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: (نحن بما عندنا) حيث حذف الخبر - احترازا عن العبث وقصدا للاختصار مع ضيق المقام - من قوله "نحن بما عندنا" والذي جعل حذفه سائغا سهلا دلالةُ خبر المبتدأ الثاني عليه .

(١) **الإعراب:** (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.(عمل): فعل ماض، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يرجع إلى من. (صالحا): نائب مفعول مطلق منصوب، أي: عمل عملا صالحا. ويجوز جعل من موصولية مبتدأ، والفاء في فلنفسه زائدة، والجار والمجرور متعلقان بالخبر. (فلنفسه): الفاء واقعة في جواب الشرط، لنفسه: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: فعمله لنفسه، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر، والهاء في لنفسه: ضمير في محل جر مضاف إليه: وإعراب من أساء فعليها، كإعراب سابقتها، والواو: عاطفة جملة على جملة.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف المبتدأ إن دل عليه دليل، ففي الشاهد القرآني حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء، والدليل على ذلك أن الفاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ؛ لذا فنحن بحاجة إلى هذا المبتدأ ليكون الجار والمجرور خبرا عنه.

﴿لَمۡ يَحِضۡنَ﴾[(١)] [الطلاق: ٤] أي: "فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ"، فحذف المبتدأ والخبر – وهو "فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ"؛ لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: "واللائي لم يحضن كذلك". وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ [الطلاق: ٤]، معطوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ﴾ [الطلاق: ٤]، والأولى أن يمثل بنحو قولك: " نعم " في جواب " أزيد قائم "؟ إذ التقدير "نَعم زيد قائم ".

---

(١) **الإعراب:** (واللائي): الواو: حرف استئناف. (اللائي): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (يئسن): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول. (من المحيض): جار ومجرور متعلقان بالفعل يئسن. (من نسائكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل يئسن، ونساء: مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. إن: حرف شرط جازم. (ارتبتم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم للجمع، والفعل ارتبتم في محل جزم فعل الشرط، والجملة الفعلية ابتدائية. (فعدتهن): الفاء حرف واقعة في جواب الشرط، عدتهن: مبتدأ مرفوع، وهن: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ثلاثة): خبر مرفوع. وهو مضاف. (أشهر): مضاف إليه مجرور، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو اللائي. (واللائي): الواو: حرف عطف. اللائي: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (لم): حرف جزم. (يحضن): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل، والفعل "يحضن" في محل جزم بلم، والجملة الفعلية صلة الموصول، وخبر اللائي: هو جملة اسمية، تقديرها: (فعدتهن ثلاثة أشهر) وهذه الجملة هي خبر عن المبتدأ "واللائي"، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ "واللائي" وخبره معطوفة على الجملة الشرطية التي قبلها، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه حذف في الآية المبتدأ والخبر معا؛ لدلالة ما قبلهما عليهما، وتوضيح ذلك: أن اللائي في قوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ﴾ مبتدأ، وخبره محذوف، وهو مكون من جملة اسمية، و**التقدير**: فعدتهن ثلاثة أشهر.

وَبَعْدَ لَـوْلا غَالِبًا حَـذْفُ الخَـبَرْ (١٣٨) حَتْـمٌ وَفِي نَصِّ يَمِـينٍ ذَا اسْـتَقَرْ

وَبَعْـدَ وَاوٍ عَيَّنَـتْ مفْهُـومَ مَـعْ (١٣٩) كَمِثْـلِ (كُلُّ صَـانِعٍ وَمَـا صَـنَعْ)

وَقَبْـلَ حَـالٍ لا يَكُـونُ خَـبَرَا (١٤٠) عَـنِ الذِي خَبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِرَا

كَضَرْبِـيَ العَبْـدَ مُـسِيئًا وَأَتَـمْ (١٤١) تَبْيِيْـنِيَ الحَـقَّ مَنُوطًـا بِالحِكَـمْ

حاصلُ ما في هذهِ الأبياتِ أنَّ الخبرَ يجبُ حذفهُ في أربعةِ مواضعَ:

الأوَّل: أنْ يكونَ خبرًا لمبتدأٍ بعدَ (لولا)[١]؛ نحو (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ) التقدير: (لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ لَأَتَيْتُكَ). واحترزَ بقولهِ (غالبًا) عمَّا وردَ ذكرهُ فيهِ شذوذًا؛ كقولهِ:

٥٦- لَـوْلَا أَبُـوكَ وَلَـوْلَا قَبْلَـهُ عُمَـرُ   أَلْقَـتْ إِلَيْـكَ مَعَـدٌّ بِالمقَالِيـدِ[٢]

---

(١) أي: "لولا" الامتناعية لا التحضيضية؛ لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ، كما صرح به الناظم في قوله: (أولينها الفعلا) كما سيأتي في باب (فصل في أما ولولا ولوما).

(٢) ٥٦ - البيت - لأبي عطاء السندي - واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار - مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في الأغاني وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّـا أَبُـوكَ فَعَـيْنُ الجُـودِ نَعْرِفُـهُ   وَأَنْـتَ أَشْـبَهُ خَلْـقِ اللهِ بِـالجُودِ

ويروى صدر البيت " لولا يزيد ولولا إلخ " ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَـا يَنْبُـتُ العُـودُ إِلَّا فِي أَرُومَتِـهِ   وَلَا يَكُـونُ الجَـنى إِلَّا مِـنَ العُـودِ

اللغة: (معد) هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة، لقولهم "تمعدد" بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوى وكمل، قال الراجز:

رَبَّيْتُـهُ حَـتَّى إِذَا تَمَعْـدَدَا   كَانَ جَـزَائِي بِالعَصَـا أَنْ أُجْـلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك، وذهبوا إلى أن الميم في معد زائد بدليل إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته.

وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف "المقاليد": هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح. =

فـ (عمر) مبتدأٌ، و(قبله) خبرٌ.

وهذَا الَّذِي ذكرهُ المصنفُ في هذَا الكتابِ ـ مِنْ أنَّ الحذفَ بعدَ (لـولا) واجـبٌ إلا قليلًا ـ هـو طريقـةٌ لبعـضِ النحـويينَ. **والطريقـةُ الثَّانيـةُ**: أنَّ الحـذفَ واجـبٌ دائمًا[(١)] وأنَّ مَـا وردَ مـن ذلـكَ بغـيرِ حـذفٍ في الظـاهرِ مـؤولٌ. **والطريقـةُ الثَّالثـةُ**: أنَّ الخبرَ: إمَّا أنْ يكـونَ كونًا مطلقًا، أو كونًا مقيدًا؛ فـإنْ كانَ كونًـا مطلقًـا وجـبَ حذفهُ، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا) أي: لَوْلَا زيدٌ موجودٌ. وإنْ كانَ كونًا مقيدًا، فإمَّـا أنْ يدلَّ عليه دليلٌ، أوْ لَا؛ فإنْ لمْ يدلّ عليهِ دليلٌ وجبَ ذكرهُ، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِـنٌ إِلَيَّ

= **المعنى**: يقول: أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم، لكفايتك وعظم قدرك وإنمـا تـأخر خضـوعهم لـك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: (لولا) حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أبوك) أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوبا. (ولولا) الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود. (قبله) قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف والضمير البـارز مضـاف إليـه. (عمر) مبتدأ مؤخر. (ألقت) ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (إليك) جار ومجرور متعلق بألقت. (معد) فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا. (بالمقاليد) جار ومجرور متعلق بألقت.

الشاهد فيه: قوله (ولولا قبله عمر) حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله "قبله" مع كون ذلك المبتدأ واقعًا بعـد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها؛ لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمـع في الـكلام بـين العوض والمعوض عنه.

(١) **ههنا شيئان نحب أن ننبهك إليهما**:

الأول: أن الطريقة الثانية من الطرق الثلاث التي ذكرها الشارح هي طريقة جمهـور النحـاة، والفـرق بينهـا وبين الطريقة الأولى أن أهل الطريقة الأولى يقولون: إن ذكر الخبر عندهم بعد (لولا) قليـل، ولـيس شـاذا، وذلك بخلاف طريقة الجمهور، فإن ذكر الخبر عندهم بعد (لولا) إن كان صادرًا عمن لا يستشـهد بكلامـه كما في بيت المعري الآتي فهو لحن، وإن كان صادرًا عمن يستشهد بكلامه فـإن أمكـن تأويلـه كالشـاهد (٥٦) وما أنشدناه معه فهو مؤول، وإن لم يمكن تأويله فهو شاذ، ولا شك أن القليل غير الشاذ.

والأمر الثاني: أن الشارح قد حمل كلام الناظم على الطريقة الأولى، وذلك مخالف لما حمله من عداه من الشـروح فإنهم جميعا حملوا كلام الناظم على الحالة الثالثة، بدليل أنه اختارها في غير هذا الكتاب، وتوضـيحه: أن تحمـل قوله: (غالبا) على حالات (لولا)، وذلك لأن (لولا) إما أن يليها كون عام وهو أغلب الأمر فيهـا، وإمـا أن يليهـا كون خاص وهو قليل، ثم تحمل قوله (حتم) على الحكـم النحوي، وكأنه قد قال: إن كان خبر المبتدأ الواقـع بعـد (لولا) كونا عاما وهو الغالب فإنه لا يجوز ذكر ذلك الخبر، وهذا هو - كما ذكرنا - الطريقة الثالثة، فتدبر.

مَا أَتَيْتُ)، وإِنْ دلَّ عليهِ دَلِيلٌ جازَ إثباتهُ وحذفهُ، نحو أنْ يقالَ: (هَلْ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيْكَ؟ فتقول: لَوْلَا زَيْدٌ لَهَلَكْتُ) أي: (لَوْلَا زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ)، فإنْ شئتَ حذفتَ الخبرَ، وإنْ شئتَ أثبتهُ، ومنهُ قولُ أبي العلاءِ المعرِّي:

٥٧- يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ   فَلَوْلَا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالَا[(١)]

---

(١) ٥٧ - البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظا وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية، فلا يحتج بشعره على قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به.

اللغة: (يذيب) من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات. (الرعب) الفزع والخوف. (عضب) هو السيف القاطع (الغمد) قراب السيف (وجفنه)؟.

الإعراب: (يذيب) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. (الرعب) فاعل يذيب. (منه) جار ومجرور متعلق بقوله يذيب. (كل) مفعول به ليذيب، وكل مضاف. و(عضب) مضاف إليه. (فلولا) حرف امتناع لوجود. (الغمد) مبتدأ. (يمسكه) يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى الغمد، والهاء - التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف - مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد.

(لسالا) اللام واقعة في جواب. (لولا) وسال: فعل ماض، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب (لولا).

التمثيل به: في قوله (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا - وهو جملة "يمسك" وفاعله ومفعوله - لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونًا خاصًا وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) لا يكون إلا كونًا عامًا، وحينئذ لا يقال إما أن يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا. وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وهو أن "يمسك" في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصله "أن يمسكه" فلما حذف "أن" ارتفع الفعل، كقولهم (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فيمن رواه برفع "تسمع" من غير "أن".

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا: هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد "لولا" كونا خاصا أو لا؟ فقال الجمهور: لا يكون كونا خاصا البتة، بل يجب كونه كونًا عامًا ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كونا خاصا في كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم، يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كونًا خاصًا، =

وقدْ اختارَ المصنفُ هذهِ الطريقةَ في غيرِ هذَا الكتابِ.

المـوضعُ الثَّاني: أنْ يكونَ المبتدأُ نصًا في اليمينِ(١)، نحو: (لَعَمْـرُكَ لَأَفْعَلَـنَّ) التقدير (لَعَمْرُكَ قَسَمِي) فعمركُ: مبتدأٌ، وقسمي: خبرهُ، ولا يجوزُ التصريحُ بهِ.

قيلَ: ومثلهُ (يَمِـينُ الله لأَفعَلَـنَّ) التقـدير: (يَمِـينُ الله قَسَـمِي) وهـذا لا يتعينُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبرًا(٢)؛ لجوازِ كونهِ مبتـدأ، والتقـدير (قَسَـمِي يَمِينُ الله) بخلافِ (لعمرك) فإنَّ المحذوفَ معَه يتعـينُ أنْ يكـونَ خـبرًا؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قدْ دخلتْ عليهِ، وحقُّها الدُّخول على المبتدأ.

فـإنْ لـمْ يكـنِ المبتـدأُ نصًـا في اليمـينِ لـم يجـبْ حـذفُ الخـبرِ، نحـو (عَهْدُ الله لَأَفْعَلَنَّ) التقدير (عَهْدُ الله عَلَيَّ) فعهـدُ الله: مبتـدأٌ، وعلي: خـبرهُ،

= لكن الأكثر أن يكون كونًا عامًا، فإن كان الخبر كونًا عامًا وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كونًا خاصًا، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه، فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا؛ لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

(١) المراد بكون المبتدأ نصًا في اليمين: أن يغلب استعماله فيه، حتى لا يستعمل في غيره إلا مع قرينة، ومقابل هذا ما ليس نصا في اليمين وهو: الذي يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بقرينة ذكر المقسم عليه، ألا ترى أن (عهد الله) قد كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى:

﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩١]، وقولهم: عهد الله يجب الوفاء به، ويفهم منه القسم إذا قلت: عهد الله لأفعلن كذا، لذكرك المقسم عليه.

(٢) إن كان من غرض الشارح الاعتراض على الذين ذكروا هذا المثال لحذف الخبر وجوبًا لكون المبتدأ نصا في اليمين فلا محل لاعتراضه عليهم بأن ذلك يحتمل أن يكون المحذوف هو المبتدأ، وذلك من وجهين:

أولهما: أن المثال يكفي فيه صحة الاحتمال الذي جئ به من أجله، ولم يقل أحد إنه يجب أن يتعين فيه الوجه الذي جئ به له.

وثانيهما: أن الغرض من كلامهم أنا إن جعلنا هذا المذكور مبتدأ كان خبره محذوفا وجوبا، أما حذفه فلكون ذلك المبتدأ نصا في اليمين، وأما الوجوب فلأن جواب اليمين عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه.

ولكَ إثباتهُ وحذفهُ.

الـمـوضِع الثَّالث: أنْ يقعَ بعدَ المبتدأ واوٌ هي نصٌ في المعيةِ؛ نحو (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ) فكل: مبتدأٌ، وقوله (وضـيعتهُ) معطـوفٌ على كلٍّ، والخـبرُ محـذوفٌ، والتقدير (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ مُقْتَرِنَانِ) ويقدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المعيةِ.

وقيلَ: لا يحتاجُ إلى تقديرِ الخبرِ؛ لأنَّ معنى (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُـهُ) كُلُّ رجـلٍ معَ ضيعتهِ، وهذَا كلامٌ تامٌ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ، واختارَ هـذَا المـذهبَ ابـنُ عصفورٍ في شرحِ الإيضاحِ.

فإنْ لمْ تكـنِ الواوُ نصًا في المعيةِ لم يحـذفِ الخـبرُ وجوبًـا[1]، نحـو (زَيْـدٌ وَعَمْرٌو قَائِمَانِ).

الـمـوضِع الرَّابع: أنْ يكونَ المبتدأُ مصدرًا، وبعدهُ حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ، وهي لا تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا، فيحذفُ الخبرُ وجوبًا، لسدِّ الحالِ مسدَّه، وذلكَ نحو (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا) فضربِي: مبتدأٌ، والعبد: معمولٌ لهُ، ومسيئًا: حالٌ سَدَّ[تْ] مَسَدَّ الخبرِ، والخبرُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ (ضَرْبِي العَبْدَ إِذَا كَانَ مُسِيئًا) إذَا أَرَدتَّ الاستقبالَ، وإنْ أردتَّ المضيَّ فالتقديرُ: (ضَرْبِي العَبْدَ إِذْ كَانَ مُسِيئًا)؛ فمسيئًا: حالٌ من الضميرِ المستترِ في (كانَ) المفسر بالعبدِ و (إذا كانَ) أو(إذْ كانَ) ظرفُ زمانٍ نائبٌ عن الخبرِ.

ونبَّه المصنفُ بقولهِ: (وَقَبْلَ حَالٍ) على أنَّ الخبرَ المحذوفَ مقدَّرٌ قبلَ الحالِ الَّـتي سدَّتْ مسدَّ الخبرِ كما تقدَّم تقريرهُ.

---

(١) بل إن دل عليه دليل جاز حذفه، وإلا وجب ذكره.

واحترزَ بقولهِ: (لَا يكونُ خبرا) عن الحالِ الَّتي تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدأ المذكورِ، نحو مَا حكَى الأخفشُ رَحِمَهُ اللهُ من قولهم (زَيْدٌ قَائِمًا)؛ فزيدٌ: مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: (ثَبَتَ قَائِمًا) وهذهِ الحالُ تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا، فتقول (زَيْدٌ قَائِمٌ) فَلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذف، بخلافِ (ضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئًا) فإنَّ الحالَ فيهِ لا تصلحُ أنْ تكونَ خبرًا عن المبتدأ الَّذي قبلها؛ فلا تقول: (ضَرْبِي العَبْدَ مُسِيءٌ)؛لأنَّ الضربَ لا يوصفُ بأنَّه مسيءٌ.

والمضافُ إلى هذَا المصدرِ حكمهُ كحكمِ المصدرِ، نحو (أَتَمُّ تَبْيِينِي الحَقَّ مَنُوطًا بِالحِكَمِ)؛ فأتم: مبتدأٌ، وتبييني: مضافٌ إليهِ، والحق: مفعولٌ لتبييني، ومنوطا: حالٌ سد[ث] مسدَّ خبرِ أتم، والتقدير: (أَتَمُّ تَبْيِينِي الحَقَّ إِذَا كَانَ ـ أَوْ إِذْ كَانَ ـ مَنُوطًا بِالحِكَمِ).

ولمْ يذكرِ المصنفُ المواضعَ الَّتي يحذفُ فيها المبتدأُ وجوبًا، وقدْ عدَّها في غيرِ هذا الكتابِ أربعةً:

◈ **الأوَّل**: النَّعتُ المقطوعُ إلى الرَّفعِ: في مدحٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ) أو ذمٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَبِيثُ) أو ترحمٍ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ) فالمبتدأ محذوفٌ في هذهِ المثلِ ونحوها وجوبًا، والتقديرُ (هوَ الكريمُ، وهوَ الخبيثُ، وهوَ المسكينُ).

◈ **الموضِع الثَّاني**: أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ (نعمَ) أو(بئسَ) نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو) فزيدٌ وعمرٌو: خبرانِ لمبتدأ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ (هُوَ زَيْدٌ) أي المدوحُ زيدٌ (وَهُوَ عَمْرٌو) أي المذمومُ عمرٌو.

◊ **الموضِع الثَّالث**: مَا حكَى الفارسيُّ من كلامهِم (فِي ذِمَّتِي لَأَفْعَلَنَّ) ففي ذمَّتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجبُ الحذفِ، والتقديرُ (في ذمَّتي يمينٌ) وكذلكَ ما أشبهَهُ، وهو مَا كانَ الخبرُ فيه صريحًا في القسمِ.

◊ **الموضِع الرَّابع**: أنْ يكونَ الخبرُ مصدرًا نائبًا منابَ الفعلِ، نحو: (صَبْرٌ جَمِيلٌ) التقدير (صَبْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ) فصبري: مبتدأٌ، وصبر جميل: خبرهُ، ثمَّ حُذفَ المبتدأُ ـ الَّذي هو (صبري) ـ وجوبًا.

وَأَخْـــبَرُوا بِاثْنَيْــــنِ أَوْ بِـــأَكْثَرَا (١٤٢) عَــنْ وَاحِــدٍ كَهُــم سَرَاةٌ[(١)] شُــعَرَا

اختلفَ النحويونَ في جوازِ تعددِ خبرِ المبتدأ الواحدِ بغيرِ حرفِ عطـفٍ، نحـو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ) فذهبَ قومٌ ـ منهم المصنفُ ـ إلى جوازِ ذلكَ، سواء كانَ الخبرانِ في معنَى خبرٍ واحدٍ، نحو: (هذَا حلوٌ حامضٌ) أي مُـزٌّ، أمْ لمْ يكونَا كذلكَ؛ كالمثـالِ الأوَّل، وذهبَ بعضهم إلى أنَّه لا يتعددُ الخبرُ إلَّا إذَا كانَ الخبرانِ في معنَى خبرٍ واحدٍ؛ فإنْ لمْ يكونَا كذلكَ تعيَّن العطفُ، فإنْ جاءَ منْ لسـانِ العـربِ شيءٌ بغـيرِ عطـفٍ قُـدِّرَ له مبتـدأٌ آخـرُ، كقـولِهِ تعـالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾[(٢)] [البروج: ١٤ - ١٥]، وقــولِ الشَّاعــرِ:

٥٨- مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فَهَــذَا بَــتِّي مُقَــيِّظٌ مُصَــيِّفٌ مُشَــتِّي[(٣)]

---

(١) السراة جمع (سري) وهو الشريف.

(٢) **الإعراب:** (وهو): الواو: حرف عطف، وهو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (الغفور): خبر أول مرفوع ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها في محل رفع إنه هو يبدئ ويعيد. (الودود): خبر ثـان مرفـوع. (ذو): خـبر ثالث مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف. (العـرش): مضـاف إليـه مجـرور. (المجيد): خبر رابع مرفوع. (فعال): خبر خامس مرفوع. (لما) اللام: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر باللام ، وشبه الجملة متعلق بفعال. (يريد): فعل مضـارع مرفـوع ، والفاعـل ضـمير مسـتتر تقـديره هـو ، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول.

وجه الاستدلال: قوله: (الغفور، الودود، ذو العرش، المجيد، فعّال) أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غـير عاطـف، وقد جاز تعدد الخبر والمبتدأ واحد؛ لأن الخبر كالصفة، والشيءُ الواحد يجوز أن يوصـف بأوصـاف متعـددة، ولأن الخبر في حقيقته حكم على المبتدأ، ويجوز أن يحكم على الواحد بأحكام متعـددة. وعلى القـول الآخـر يقدر لكل خبر مبتدأ.

(٣) ٥٨ - ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وروى ابـن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روى بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

أَخَذْتُــــهُ مِـــنْ نَعَجَـــاتٍ سِـــتِّ

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله: سُــوْدٍ نِعَــاجٍ كَنِعَـــاجِ الدَّشْـــتِ

اللغة: (بت) قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت، وقوله: (مقيظ، مصيف، مشتي) أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف وللشتاء. (الدشت) الصحراء، =

وقولــــهِ:

٥٩- يَنَــامُ بِإِحْــدَى مُقْلَتَيْــهِ، وَيَــتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَـا، فَهـوَ يَقْظَـانُ نَـائِمُ(١)

= وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَــدْ عَلِمَــتْ فَــارِسُ وَحِمْــيرُ وَالْأَ عْــرَابُ بالدَّشْــتِ أَيُّكُــمْ نَــزَلَا

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: (من) يجوز أن يكون اسمًا موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن يكون اسم شرطٍ مبتدأ أيضًا، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضًا. (يك) فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت "من" شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على "من" ولا إشكال في جزمه حينئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم - كما أدخل الفاء في "فهذا بتي" - لشبه الموصول بالشرط. (ذا) خبر "يك"، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف. و(بت) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من "يك" واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت "من" موصولة. (فهذا) الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت "من" اسم شرط، وإن قدرتها موصولة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ. (بتي) بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (مقيظ، مصيف، مشتي) أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "من" إن قدرت "من" موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعًا في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير "من" شرطية.

الشاهد فيه: قوله: (فهذا بتي، مقيظ، مصيف، مشتي) فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتًا للأول؛ لاختلافهما تعريفًا وتنكيرًا، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبرا لمبتدأ محذوف خلاف الأصل، فلا يصار إليه.

(١) ٥٩ - البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: (مقلتيه) عينيه. (المنايا) جمع منية، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمنيه - على وزن رمى يرمي - بمعنى قدَّره؛ وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله (فهو يقظان نائم) هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت (فهو يقظان هاجع)؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قوله:

إِذَا خَــافَ جَــوْرًا مِــنْ عَــدُوٍ رَمَــتْ بِــهِ قَصَــائِبُه وَالجَانِــبُ المُتَوَاسِــعُ

وَإِنْ بَــاتَ وَحْشًــا لَيْلَــةً لَــمْ يَضِــقْ بِهَــا ذِرَاعًا، وَلَــمْ يُصْــبِحْ لَهَــا وَهُــوَ خَاشِــعُ. =

وزعمَ بعضهمْ أنَّه لا يتعـددُ الخـبرُ إلَّا إذَا كانَ مـن جـنسٍ واحـدٍ، كـأنْ يكـونَ الخبرانِ مثلًا مفردين، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ) أو جملتينِ نحـو: (زَيْـدٌ قَامَ ضَـحِكَ) فأمَّـا إذَا كانَ أحـدُهمَا مفـردًا والآخـرُ جملـةً فـلا يجـوزُ ذلـكَ، فلا تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ ضَحِكَ) هكذا زعمَ هذا القائـلُ، ويقـعُ في كلامِ المعـربينَ للقرآنِ الكريمِ وغيرِهِ تجـويزُ ذلـكَ كثـيرًا، ومنـه قـولهُ تعـالى: (فـإذا هي حيـة تسعى)[١] جَوَّزُوا كونَ (تسعى) خبرًا ثانيًا، ولا يتعينُ ذلكَ؛ لجوازِ كونهِ حالًا[٢].

= **الإعراب:** (ينام) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الذئـب. (بإحـدى) جـار ومجرور متعلق بقوله "ينام"، وإحدى مضاف. ومقلتي من (مقلتيه) مضاف إليه، ومقلـتي مضـاف والضـمير مضاف إليه. (ويتقي) الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة "ينام" السابقة. (بأخرى) جار ومجرور متعلق بقوله يتقي. (المنايـا) مفعـول به ليتقي. (فهو) مبتدأ. (يقظان) خبره. (نائم) أو (هاجع) خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله (فهو يقظان نائم) أو قوله (فهو يقظان هاجع) حيث أخبر عن مبتدأ واحد وهـو قـوله: "هـو" بخبرين وهما قوله "يقظان هاجع" أو قوله: "يقظان نائم" من غير عطف الثاني منهما على الأول. والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره، فلا معنى لجحده ونكرانه.

(١) **الإعراب:** (فإذا): الفاء: حسب ما قبلها ، إذا: حرف فجاءة. (هي): ضمير في محـل رفـع مبتـدأ. (حيـة): خـبر مرفوع. (تسعى): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والفاعـل ضـمير مستتر جوازا تقديره (هي) ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر ثان للمبتدأ هي ، أو في محل رفع صفة لحية.

وجه الاستدلال: أنه أخبر عن مبتدأ واحد بخبرين مختلفين، أحدهما مفرد والآخر جملـة، وهـذا على رأي مـن أعـرب الآية على هذا الوجه.

(٢) إذا لم تجعل جملة (تسعى) خبرًا ثانيًا كما يقول المعربون فهي في محل رفع صفة لحية، وليست في محـل نصـب حالاً من حية كما زعم الشارح؛ وذلك لأن (حية) نكـرة لا مسوغ لمجئ الحـال منهـا، وصـاحب الحـال لا يكـون إلا معرفة أو نكـرة معها مسوغ، اللَّهُمَّ إلا أن تَتَمَحَّل للشارح فتزعم أن الجملـة حـال مـن الضـمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ.

كـــان وأخواتهـــا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا، وَالخَبَرْ (١٤٣) تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا (١٤٤) أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ (١٤٥) لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِـ(مَا) (١٤٦) كَأَعْطِ مَادُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

لما فرغَ من الكلامِ على المبتدأ والخبرِ شرعَ في ذكرِ نواسخِ الابتداءِ، وهي قسمانِ: أفعال، وحروف.

فالأفعالُ: كانَ وأخواتها، وأفعالُ المقاربةِ، وظنَّ وأخواتها.

والحروفُ: مَا وأخواتها، و"لا" الَّتِي لنفيِ الجنسِ، وإنَّ وأخواتها.

فبدأَ المصنفُ بذكرِ "كان" وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقًا، إلَّا (ليسَ)، فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّها فعلٌ، وذهبَ الفارسِي - في أحدِ قوليهِ - وأبو بكرِ بن شقيرٍ - في أحدِ قوليهِ - إلى أنَّها حرفٌ.

وهي ترفعُ المبتدأَ، وتنصبُ خبرهُ، ويُسَمَّى المرفوعُ بها اسمًا لها، والمنصوبُ بها خبرًا لها.

وهذهِ الأفعالُ قسمانِ: منها مَا يعملُ هذَا العملَ بلا شرطٍ؛ وهي: كانَ، وظلَ، وباتَ، وأضحَى، وأصبحَ، وأمسَى، وصارَ، وليسَ.

ومنها مَا لا يعملُ هذا العملَ إلا بشرطٍ؛ وهو قسمانِ:

أحدهما: ما يُشْتَرطُ في عملِهِ أنْ يسبقهُ نفيٌ لفظًا أو تقديرًا، أو شبهُ نفيٍ؛ وهو أربعة: زالَ، وبرحَ، وفتئَ، وانفكَ؛ فمثال النَّفي لفظًا (مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا)،

ومثاله تقديرًا؛ قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[١] [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتؤُ، ولا يحذفُ النَّافي معها قياسًا إلا بعدَ القسمِ كالآيةِ الكريمةِ، وقدْ شذَّ الحذفُ بدونِ القسمِ؛ كقولِ الشَّاعِرِ:

٦٠- وَأَبْـــرَحُ مَـــا أَدَامَ اللهُ قَـــوْمِي ... بِحَمْـــدِ اللهِ مُنْتَطِقًـــا مُجِيـــدًا[٢]

---

(١) **الإعراب:** (قالوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية. (تالله): التاء: حرف جر، الله: لفظ الجلالة: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره أقسم. (تفتؤ): فعل مضارع ناقص مرفوع، والاسم ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (تذكر): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. (يوسف): مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، وجملة تفتؤ تذكر يوسف جواب قسم لا محل له من الإعراب، و**التقدير:** لا تفتؤ تذكر يوسف، وجملة القسم وجوابه في محل نصب مقول القول.

وجه الاستدلال: أن الفعل المضارع تفتؤ في قوله تعالى ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟﴾ [يوسف: ٨٥] قد عمِل عمَل كان لسبقه بحرف نفي مقدر، أي: لا تفتؤ.

(٢) ٦٠ - البيت لخداش بن زهير.

اللغة: (منتطقا) قد فسره الشارح العلامة تفسيرا، ويقال: جاء فلان منتطقا فرسه، إذا جنبه - أي جعله إلى جانبه ولم يركبه - وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولا مستجادًا في الثناء على قومه، أي: ناطقا. (مجيدا) بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله (منتطقا)، وهو وصف للفرس على الأول، ووصف لنفسه على الثاني.

المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارسًا، أو ناطقًا بمآثر قومه، ذاكرًا ممادحهم، لأنها كثيرة لا تفنى، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: (أبرح) فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: (أنا). (ما) مصدرية ظرفية (أدام) فعل ماض. (الله) فاعل أدام. (قومي) قوم: مفعول به لـ"أدام"، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بحمد) جار ومجرور متعلق بقوله "أبرح" أو هو متعلق بفعل محذوف، و**التقدير:** "أحمد بحمد" وحمد مضاف. و(الله) مضاف إليه. (منتطقا) اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر "أبرح" السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه. (مجيدا) مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانبا فرسا مجيدًا، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقا بمحامد قومي مجيدا في ذلك؛ لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح.

الشاهد فيه: قوله (أبرح) حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم؛ قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال (لا أبرح)، ومنهم من قال: إن "أبرح" غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقا مجيدا، أي: صاحب نطاق وجواد لأن قومي يكفونني هذا، فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه .

أي: لا أبرحُ منتطقًا مجيدًا، أي: صاحب نطاقٍ وجوادٍ، مَا أدامَ اللهُ قومِي، وعنَى بذلكَ أنَّه لا يزالُ مستغنيًا مَا بقِيَ لهُ قومهُ، وهذَا أحسنُ مَا حُمِلَ عليهِ البيتُ.

ومثالُ شبهِ النَّفي ـ والمرادُ بهِ النَّهْيُ ـ كقولكَ: (لَا تَزَلْ قَائِمًا) ومنهُ قولهُ:

٦١- صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ تِ، فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ(١)

والدُّعاءُ، كقولكَ: (لَا يَزَالُ اللهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ)، وقول الشَّاعِر:

٦٢- أَلَا يَا اسْلَمِي، يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ(٢)

(١) ٦١ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره، فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: (صاح) منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيما غير قياسي؛ لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ولا) الواو عاطفة، لا: ناهية. (تزل) فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (ذاكر) خبر تزل، وذاكر مضاف. و(الموت) مضاف إليه. (فنسيانه) الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه. (ضلال) خبر المبتدأ. (مبين) نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله: (ولا تزل ذاكر الموت) حيث أجرى فيه مضارع (زال) مجرى "كان" في العمل، لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

(٢) ٦٢ - البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: (البلى) من بلي الثوب يبلى على وزن رضي يرضى أي: خلق ورثَّ. (منهلا) منسكبا منصبا. (جرعائك) الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً. (القطر) المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه. (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير: "يادارمية". (اسلمي) فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (يادار) يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف. و(مي) مضاف إليه. (على البلى) جار ومجرور متعلق باسلمي. (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء. (زال) فعل ماض ناقص. (منهلا) خبر زال مقدم. (بجرعائك) الجار والمجرور متعلق بقوله "منهلا" وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه (القطر) اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (ولا زال... إلخ) حيث أجرى (زال) مجرى "كان" في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم (لا) الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

وهذَا هو الَّذي أشارَ إليهِ المصنفُ بقوله: (وهذي الأربعة... إلى آخر البيت).

القسْم الثَّاني: مَا يُشْتَرطُ في عملِهِ أنْ يسبقهُ (مَا) المصدرية الظَّرفيـة، وهـو (دامَ) كقولكَ: (أَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا) أي: أعـطِ مـدةَ دوامـكَ مصـيبًا درهمًـا، ومنـهُ قـولهُ تعـالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴿٣١﴾﴾[١] [مريم: ٣١]، أي: مدَّة دوامِي حيًّا. ومعنَى (ظَلَّ): اتصافُ المخبرِ عنـهُ بـالخبرِ نهـارًا، ومعنَى (بَاتَ): اتصافهُ بِهِ ليلًا، و(أَضْحَى): اتصـافهُ بـهِ في الضُّـحَى، و(أَصْـبَحَ): اتصافهُ بهِ في الصَّباحِ، و(أَمْسَى): اتصافهُ بهِ فِي المساءِ، ومعنى (صَارَ): التَّحَـوُّلُ منْ صفةٍ إلى صفةٍ أخرى، ومعـنى (لَـيْسَ): النَّـفيُ، وهي عنـدَ الإطـلاقِ لنَـفْيِ الحالِ، نحو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا) أي: الآنَ وعندَ التقييدِ بزمنٍ على حسـبهِ، نحـو: (لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا غَدًا) ومعنى مَا زَالَ وأَخواتها، ملازمةُ الخبرِ المخـبر عنـهُ على حسبِ ما يقتضيهِ الحـالُ نحـو: (مَـا زَالَ زَيْـدٌ ضَـاحِكًا، وَمَـا زَالَ عَمْـرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ) ومعنى دامَ: بقِي واستمرَّ.

---

(١) **الإعراب**: (وأوصاني): الواو: بحسب ما قبلها، أوصاني: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جـوازا تقـديره: هـو، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصـب مفعـول بـه. (بالصـلاة): جـار ومجـرور، وشـبه الجملـة متعلـق بـ"أوصاني". (والزكاة): الواو: حرف عطف، الزكاة: اسم معطوف على الصلاة مجرور مثله. (ما دمت): مصـدرية ظرفية، دمت: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع اسمها. (حيا): خبر منصوب، وجملـة دمـت حيـا صـلة الموصول الحرفي. و(ما) و ما بعدها في تأويل مصدر محلـه النصـب على الظرفيـة الزمانيـة متعلـق بأوصـاني، و**التقدير**: مدة دوامي حيا.

وجه الاستدلال: أن الفعل ما دام عَمِلَ عَمَلَ كان لسبقه بما المصدرية الظرفية وأفادت مـع معموليـه اسـتمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة هي مدة ثبوت معنى خبرها لا اسمها، أي: أن التوصية بالصـلاة والـزكاة دائمـة بمدة دوامي حيا.

وَغَـيْرُ مَـاضٍ مِثْلَـهُ قَـدْ عَمِـلَا (١٤٧) إنْ كَانَ غَـيْرُ المَـاضِ مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا

هذهِ الأفعالُ على قسمينِ:

أحدُهمَا: مَا يتصرَّفُ، وهوَ مَا عدَا (ليسَ ودَامَ).

والثَّاني: مَا لا يتصرَّفُ، وهو (ليسَ ودامَ)، فنبَّهَ المصنفُ بهذَا البيتِ على أنَّ ما يتصرفُ من هذهِ الأفعالِ يعملُ غيرُ الماضِي منهُ عملَ الماضِي؛ وذلكَ هو المضارعُ، نحو: (يَكُونُ زَيْدٌ قَائِمًا) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾(١) [البقرة: ١٤٣]، والأمرُ، نحو: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾(٢) [النساء: ١٣٥]، وقالَ اللهُ تعالى: ﴿قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾(٣) [الإسراء: ٥٠]، واسمُ الفاعلِ، نحو: (زَيْدٌ كَائِنٌ أَخَاكَ) وقالَ الشَّاعِرُ:

٦٣- وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ، إذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا(٤)

---

(١) **الإعراب:** (ويكون): الواو: حرف عطف، يكون: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتح معطوف على "لتكونوا" المنصوب بأن المضمرة، فهو منصوب مثله. (الرسول): اسم يكون مرفوع. (عليكم): جار ومجرور متعلقان بشهيدا. (شهيدا): خبر يكون منصوب.
وجه الاستدلال: أنَّ "كان" من الأفعال المتصرفة تصرفاً تاماً، ولذا عَمِلَ مُضارعها كعَمَلِ ماضيها.

(٢) **الإعراب:** (كونوا): فعل أمر ناقص مبني بحذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع اسم كان، والألف فارقة. (قوامين): خبر كان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (بالقسط): جار ومجرور متعلقان بقوامين.
وجه الاستدلال: أن قوله: (كونوا) فعل أمر ناقص، عَمِل عَمَلَ فِعلِه الماضي.

(٣) **الإعراب:** (قل): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية استئنافية. (كونوا): فعل أمر ناقص مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع اسمها. (حجارة): خبر كان منصوب، والجملة من كان ومعموليها في محل نصب مقول القول. (أو): حرف عطف. (حديدا): اسم معطوف على حجارة، والمعطوف على المنصوب منصوب.
وجه الاستدلال: يقال فيه ما قيل في الآية المذكورة قبل.

(٤) ٦٣ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.
اللغة: (يبدي) يظهر. (البشاشة) طلاقة الوجه. (تلفه) تجده. (منجدا) مساعدا.
المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عونا لك عند الحاجة. =

والمصدرُ كذلك، واختلفَ النَّاسُ في (كان) الناقصة: هل لها مصدرٌ أم لَا؟ والصحيحُ أنَّ لها مصدرًا، ومنهُ قولهُ:

٦٤- بِبَـذْلٍ وَحِلْـمٍ سَـادَ فِي قَوْمِـهِ الفَـتَى وَكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيْـكَ يَسِـيرُ[1]

ومَا لا يتصرفُ منها ـ وهو دامَ، وليسَ ـ ومَا كانَ النَّفي أو شبههُ شرطًا فيهِ - وهو زالَ وأخواتها- لا يستعمل منهُ أمرٌ ولا مصدرٌ.

= **الإعراب:** (ما) نافية تعمل عمل ليس. (كل) اسمها، وكل مضاف. و(من) اسم موصول مضاف إليه. (يبدي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "من" والجملة لا محل لها صلة الموصول. (البشاشة) مفعول به ليبدي. (كائنا) خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود إلى كل. (أخاك) أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (لم) حرف نفي وجزم. (تلفه) تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والهاء مفعول أول لتلفي. (لك) جار ومجرور متعلق بقوله منجدا الآتي. (منجدا) مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن "ظن" وأخواتها تنصب مفعولا واحدا، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله: (كائنا أخاك) فإن "كائنا" اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسما ونصب خبرا: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله "أخاك" على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) ٦٤ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (بذل) عطاء. (ساد) من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال والحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: (ببذل) جار ومجرور متعلق بـ"ساد". (وحلم) معطوف على بذل. (ساد) فعل ماض. (في قومه) الجار والمجرور متعلق أيضا بـ"ساد"، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه. (الفتى) فاعل ساد. (وكونك) كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله "يسير" الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر، فأما اسمه فالكاف المتصلة به، فلهذه الكاف محلان: أحدهما: جر بالإضافة. والثاني: رفع على أنها الاسم. وأما خبرها فقوله (إيا). وقوله (عليك) جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله (يسير) هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله (وكونك إياه) حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت. فهذا الشاهد يدل على شيئين:

أولهما: أن (كان) الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد على من قال لا مصدر لها.

وثانيهما: أن غير الماضي من هذه الأفعال سواء أكان اسما، أم كان فعلاً غير ماض يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وَفِي جَمِيعِهَـــا تَوسُّـــطَ الخَـــبَرْ (١٤٨) أَجِـــزْ، وَكُلٌّ سَـــبْقَهُ دَامَ حَظَـــرْ

مرادهُ أنَّ أخبارَ هذهِ الأفعالِ إنْ لم يجبْ تقديمها على الاسمِ، ولا تأخيرها عنهُ ـ يجوزُ توسطها بينَ الفعلِ والاسمِ؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاسمِ قولكَ: (كَانَ فِي الدَّارِ صَاحِبُها)، فلا يجوزُ ههنا تقديمُ الاسمِ على الخبرِ؛ لئلا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبرِ عن الاسمِ قولكَ: (كَانَ أَخِي رَفِيقِي) فَلا يجوزُ تقديمُ رفيقِي ـ عَلَى أنَّه خبرٌ ـ لأنَّه لا يعلمُ ذلكَ، لعدمِ ظهورِ الإعرابِ، ومثالُ مَا توسَّطَ فيه الخبرُ قولك: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ) قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(١) [الروم: ٤٧]، وكذلكَ سائرُ أفعالِ هذا البابِ ـ مِنَ المتصرِّفِ وغيرِهِ ـ يجوزُ توسُّطُ أخبارها بالشَّرطِ المذكورِ، ونقلَ صاحبُ الإرشادِ خلافًا في جوازِ تقديمِ خبرِ (لَيْسَ) على اسمها، والصوابُ جوازهُ، قالَ الشَّاعِرُ:

٦٥- سَلِي -إِنْ جَهِلْتِ- النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ   فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ(٢)

---

(١) **الإعراب:** (وكان): الواو: بحسب ما قبلها، وكان: فعل ماض ناقص. (حقا): خبر كان مقدم منصوب.(علينا): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة أو بـ"حقا". (نصر): اسم كان مرفوع، وهو مضاف. (المؤمنين): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن قوله: "حقا" توسط بين كان واسمها المؤخر (نَصْرُ)، وهذا التوسط جائز.

(٢) ٦٥ - البيت - من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فَكُلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا   فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: (يدنس) الدنس بفتح الدال المهملة والنون هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد ههنا الدنس المعنوي. (اللؤم) اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات. (رداء) هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها. (ضيمها) الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها. =

وذكرَ ابنُ معطِي أنَّ خبرَ (دامَ) لا يتقدَّمُ على اسمها؛ فـلا تقـول: (لَا أُصَـاحِبُكَ مَادَامَ قَائِمًا زَيْدٌ) والصَّوابُ جوازُه، قالَ الشَّاعرُ:

٦٦- لَا طِيْبَ لِلعَيْشِ مَـا دَامَـتْ مُنَغَّصَـةً   لَذَّاتُــهُ بِــادِّكَارِ المَــوْتِ وَالهَــرَمِ[(١)]

وأشارَ بقولِهِ: (وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَر)[(٢)] إلى أنَّ كُلَّ العربِ أو كُلَّ النُّحاةِ منـعَ سبقَ خبرِ (دَامَ)عليها، وهذَا إنْ أرادَ بِهِ أنَّهم منعوا تقـديمَ خـبرِ دامَ على (مَـا)

= **الإعراب:** (سلي) فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله. (إن) شرطية. (جهلت) فعـل مـاض فعـل الشـرط، وتـاء المخاطبـة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله. (عنا) جار ومجرور متعلق بقوله "سـلي". (وعـنهم) جـار ومجـرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله. (فليس) الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض نـاقص. (سـواء) خبر ليس مقدم. (عالم) اسم ليس مؤخر. (وجهول) معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله: (فليس سواء عالم وجهول) حيث قدم خبر ليس وهو (سواء) على اسمها وهو (عالم) وذلـك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

(١) ٦٦ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (طيب) المراد به اللذة وما ترتاح إلى النفس وتهفو نحوه. (منغصـة) اسـم مفعـول مـن التنغـيص وهـو التكدير. (بادكار) تذكر وأصله. (اذتكـار) فقلبت تاء الافتعال دالا، ثم قلبت الذال دالا، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه "اذكار" بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثـم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول "اذدكار" وبالوجه الأول ورد قوله تعالى ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٥]، أصله مذتكـر فقلبت التاء دالا ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش مـا دام يتـذكر الأيـام الـتي تـأتي عليـه بأوجاعهـا وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبائه وملاذه.

الإعراب: (لا) نافية للجنس. (طيب) اسمها مبني على الفتح في محل نصب. (للعـيش) جـار ومجـرور متعلـق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف. (ما) مصدرية ظرفية. (دامت) دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (منغصة) خبر دام مقدم على اسمها. (لذاته) لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه. (بادكار) جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف. و(المـوت) مضاف إليه. (والهرم) معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله (مادامت منغصة لذاته) حيث قدم خبر دام وهو قوله "منغصة" على اسمها وهو قـوله "لذاتـه". هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، ردًّا على ابن معطي.

(٢) أشار الناظم بقوله (وكلٌّ سَبْقَهُ ...) إلى مسألة تقدم الخبر على أفعال الباب، ولكنه ذكر هنا ما يحظـر تقدمـه، فيعلم أن ما عداه جائز التقدم، فتقول: (مجتهدًا كان زيد).

المتَّصلةِ بها، نحو: (لَا أَصْحَبُكَ قَائِمًا مَادَامَ زَيْدٌ) فمُسَلَّمٌ، وإنْ أرادَ أنَّهم منعُوا تقديمهُ على (دَامَ) وحدها، نحو (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ) ـ وعَلى ذلكَ حملهُ ولدهُ في شرحهِ ـ ففيهِ نظرٌ، والَّذِي يظهرُ أنَّه لا يمتنعُ تقديمُ خبرِ دامَ على دامَ وحدها؛ فتقولُ: (لَا أَصْحَبُكَ مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ) كما تقول: (لَا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدًا كَلَّمْتَ).

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَرٍ مَـا النَّافِيَـهْ (١٤٩) فَجِـئْ بِهَـا مَتْلُـوَّةً، لا تَالِيَـهْ

يعني أنَّه لا يجوزَ أنْ يتقدَّم الخبرُ على مَا النَّافيةِ، ويدخلُ تحتَ هذا قسمانِ:

- أحدُهما: ما كانَ النَّفي شرطًا في عملِهِ، نحو (مَا زَالَ) وأخواتها؛ فلا تقول: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ) وأجازَ ذلكَ ابنُ كيسان والنَّحاسُ.

- والثَّاني: مَا لم يكنِ النَّفي شرطًا في عملهِ، نحو (مَا كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)؛ فلا تقول: (قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ)، وأجازهُ بعضهُمْ.

ومفهومُ كلامِهِ أنَّه إذَا كانَ النَّفي بغيرِ (مَا) يجوزُ التقديمُ، فتقول: (قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، وَمُنْطَلِقًا لمْ يكنْ عَمْرو) ومنعهُما بعضهمْ[١]، ومفهومُ كلامِهِ أيضًا جواز تقديمِ الخبرِ على الفعلِ وحدهُ إذَا كانَ النَّفيُ بمَا، نحو (مَا قَائِمًا زَالَ زَيْدٌ) و(مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ) ومنعهُ بعضهُمْ.

---

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن الذي منع ذلك هو الفراء، وهذا المنع مردود بقول الشاعر:

مَـهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا ... بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى

وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية: إن ذلك جائز عند الجميع.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي (١٥٠) وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالنَّقْصُ فِي (١٥١) فَتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

اختلفَ النحويونَ في جوازِ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها، فذهبَ الكوفيونَ والمبردُ والزجاجُ وابنُ السراجِ وأكثرُ المتأخرينَ ـ ومنهم المصنِّفُ ـ إلى المنعِ، وذهبَ أبو علي الفارسي وابنُ برهان إلى الجوازِ، فتقول: (قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ) واختلفَ النَّقلُ عن سيبويه، فنسبَ قومٌ إليهِ الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولمْ يردْ من لسانِ العربِ تقدُّم خبرها عليها، وإنَّما وردَ من لسانهمْ مَا ظاهرهُ تقدمُ معمولِ خبرها عليها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾(1) [هود: ٨]، وبهذَا استدَلَّ من أجازَ تقديمَ خبرها عليها، وتقريرهُ أن (يوم يأتيهم) معمول الخبرِ الَّذِي هو (مصروفًا) وقدْ تقدَّمَ على (لَيْسَ) قال: ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلَّا حيثُ يتقدمُ العاملُ.

وقوله: (وَذُو تَمَامٍ... إلى آخره) معناهُ أنَّ هذهِ الأفعالَ انقسمتْ إلى قسمينِ:

- أحدهمَا: مَا يكونُ تامًّا وناقصًا.
- والثَّاني: مَا لا يكونُ إلا ناقصًا.

والمرادُ بالتَّام: مَا يكتفِي بمرفوعهِ، وبالنَّاقصِ: مَا لا يكتفِي بمرفوعهِ، بل يحتاجُ معهُ إلى منصوبٍ.

---

(١) **الإعراب:** (ألا): حرف استفتاح. (يوم): ظرف زمان منصوب، وشبه الجملة متعلق بـ"مصروفا". (يأتيهم): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والميم: علامة جمع الذكور. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره (هو) يعود على العذاب، والجملة الفعلية في محل جر بالإضافة. (ليس): فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على العذاب. (مصروفا): خبرها منصوب. (عنهم): عن:جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمصروفًا، والميم: علامة جمع الذكور. وجملة ليس ومعموليها في محل نصب حال.

وكُلُّ هذهِ الأفعالِ يجوزُ أنْ تُسْتَعْمَلَ تامَّةً إلَّا (فَتِئ)، و(زَالَ) الَّتِي مضارعها يزالُ، لا الَّتِي مضارعها يزولُ فإنَّها تامَّة، نحو (زالت الشمس) و(لـيس) فإنَّهـا لا تستعمل إلا نَاقِصةً.

ومثالُ التَّام قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[1] [البقـرة: ٢٨٠]،أي: إنْ وُجِدَ ذُو عُسْـرَةٍ، وقـوله تعـالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[2] [هـود: ١٠٧]، وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[3] [الروم: ١٧].

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم. (كان): فعـل مـاض تـام في محـل جـزم فعـل الشرط. (ذو): فاعل مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. (عسـرة): مضـاف إليـه مجـرور. (فنظرة): الفاء: حرف رابط لجواب الشرط، نظرة: خبر لمبتـدأ محـذوف تقـديره: فالواجـب نظـرة، مرفـوع، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط وجوابه استئنافية. (إلى ميسـرة): جـار ومجـرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لنظرة.

وجه الاستدلال: أن (كان) استعملت تامة، فاستغنت بمرفوعها وهو الفاعل، و**المعنى:** وإن وُجِد ذو عسرة.

(٢) **الإعراب:** (خالدين): حال -من قوله المتقدم: {ففي النار لهم}- منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنـه جمـع مـذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. فيها: جـار ومجـرور وشـبه الجملـة متعلـق بخـالدين. (مـا دامت): ما: مصدرية ظرفية، دامت: فعل ماض تام مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيـث السـاكنة، والتـاء: حرف مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. (السموات): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي. (والأرض): الواو: حرف عطف، الأرض: اسم معطوف على السموات مرفوع مثله، والمصدر المؤول من ما وما بعدها منصوب على الظرفية الزمانية تقديره: مدة دوام السموات والأرض متعلق بخالدين.

وجه الاستدلال: أن الفعل (ما دام) تام؛ لأنه بمعنى ما بقي، فاكتفى بمرفوعه الذي هـو فاعلـه، و**التقـدير:** مـدة دوام السموات والأرض.

(٣) **الإعراب:** (فسبحان): الفاء بحسب ما قبلها، سبحان: مفعول مطلق منصوب. (الله): لفظ الجلالة، مضـاف إليـه مجرور. (حين): ظرف زمان منصوب، وشبه الجملة متعلق بسبحان.

(تمسون): فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعليـة في محـل جر مضاف إليه. (وإعراب: وحين تصبحون) كإعراب حين تمسون فهي تامة أيضا، والواو: حرف عطف.

وجه الاستدلال: مـجيء الفعلـين (تمسـون وتصـبحون) تـامين، فاكتفيـا بمرفوعيهمـا وهـو واو الجماعـة، **والمعنى:** حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

وَلا يَلِي العَامِلَ مَعْمُولُ الخَبَرْ (١٥٢) إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

يعني أنَّه لا يجوزُ أنْ يلي (كانَ) وأخواتِها معمولُ خبرها الَّذِي ليسَ بظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، وهذا يشملُ حالينِ:

أحدهما: أنْ يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ -وحدَه- على الاسمِ ويكونُ الخبرُ مؤخرًا عن الاسمِ، نحو (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا) وهذه ممتنعةٌ عندَ البصريينَ، وأجازها الكوفيونَ.

الثَّاني: أنْ يتقدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسمِ، ويتقدمَ المعمولُ على الخبرِ، نحو (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ) وهي ممتنعةٌ عندَ سيبويه، وأجازها بعضُ البصريينَ.

ويخرجُ من كلامهِ أنَّهُ إذَا تقدَّمَ الخبرُ والمعمولُ على الاسمِ، وقُدِّمَ الخبرُ على المعمولِ جازتِ المسألةُ؛ لأنَّه لم يلِ (كَانَ) معمول خبرها، فتقول (كَانَ آكِلًا طَعَامَكَ زَيْدٌ) ولا يمنعها البصريونَ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا جازَ إيلاؤهُ (كَانَ) عندَ البصريينَ والكوفيينَ، نحو (كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَكَانَ فِيْكَ زَيْدٌ رَاغِبًا).

وَمُضْـمَرَ الشَّـأْنِ اسـمًا انْـوِ إنْ وَقَـعْ (١٥٣) مُوهِـمُ مَـا اسْـتَبَانَ أَنَّـهُ امْتَنَـعْ

يعني أنَّه إذَا وردَ من لسانِ العربِ مَا ظاهرهُ أنَّه ولي (كَانَ) وأخواتها معمولُ خبرها فأوِّلْهُ على أنَّ في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هوَ ضميرُ الشأنِ؛ وذلكَ نحو قولهِ:

٦٧- قَنَافِـذُ هَـدَّاجُونَ حَـوْلَ بُيُـوتِهِمْ بِمَـا كَانَ إِيَّـاهُمْ عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا(١)

---

(١) ٦٧ - البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريرا وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْـدُ قَـيْسٍ خَفْقَـةً شَـوَّرَتْ بِهَـا يَـدَا قَـابِسٍ أَلْـوَى بِهـا ثُـمَّ أَخْمَـدَا

اللغة: (قنافذ) جمع قنفذ، وهو بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة: حيوان يضرب به المثل في السُّرَى، فيقال: "هو أسرى من القنفذ"، وقالوا أيضا: "أسرى من أنقد"، وأنقد: اسم للقنفذ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة. قال الميداني: والقنفذ لا ينام الليل، بل يجول ليله أجمع. (هَدَّاجُون) جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، والهدجان بفتحات - ومثله الهدج - بفتح فسكون - مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش، وباب فعله ضرب، ويروى "قنافذ دراجون" والدراج: صيغة مبالغة أيضا من "درج الصبي والشيخ" - من باب دخل - إذا سار سيرا متقارب الخطو (عطية) هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونة فجار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلبا للسرقة أو للدعارة والفحشاء، وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: (قنافذ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ، فحذف حرف التشبيه مبالغة. (هداجون) صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (حول) ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف. وبيوت من (بيوتهم) مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه. (بما) الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولًا اسميًا، والأحسن أن تكون موصولًا حرفيًا. (كان) فعل ماض ناقص.

(إياهم) إيا: مفعول مقدم على عامله، وهو عود، وستعرف ما فيه. وقوله (عطية) اسم كان. (عودا) فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للاطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر "كان".

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

=

فهذَا ظاهرهُ أنَّه مثل (كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا) ويتخرجُ على أنَّ في (كَانَ) ضميرًا مستترًا هو ضميرُ الشأنِ وهوَ اسمُ كانَ. وممَّا ظاهرهُ أنَّه مثل (كَانَ طَعَامَكَ آكِلًا زَيْدٌ) قوله:

٦٨- فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ وَلَيْسَ كُلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ[(١)]

-إذَا قُرِئَ بالتَّاء المثناةِ من فوق- فيخرجُ البيتانِ على إضمارِ الشأنِ:

= **الشاهد فيه:** قوله (بما كان إياهم عطية عودا) حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عود) عن الاسم أيضا، فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا الظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الإعراب، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون "عطية" اسم كان، بل يجعلون اسمها ضمير الشأن. وثمة توجيهات أُخر.

(١) ٦٨ - البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلا، فنزل به أضياف، فقدم لهم تمرا، والبيت من شواهد كتاب سيبويه، وقبله قوله:

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ

اللغة: (جلتنا) بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة - وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه، وجمعه جلل - بوزن غرفة وغرف - ويجمع أيضا على جلال، وهي عربية معروفة. (الصهباء) يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: (الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه، فلذلك وصفها بالصهبة) اهـ. (فأصبحوا) دخلوا في الصباح. (معرسهم) اسم مكان من "عَرَّسَ بالمكان" أي: نزل به ليلا.

المعنى: يصف أضيافا نزلوا به فقراهم تمرا، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضا، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشَّرَهِ.

الإعراب: (فأصبحوا) فعل وفاعل. (و) حالية. (النوى) مبتدأ. (عالي) خبره، وعالي مضاف. ومعرس من (معرسهم) مضاف إليه، ومُعرَّس مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا. (ليس) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن. (كل) مفعول به مقدم لقوله: (تلقي)، و"كُلَّ" مضاف. و(النوى) مضاف إليه. (تلقي) فعل مضارع. (المساكين) فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس.

الشاهد فيه: الشاهد فيه -بناء على الرواية التي جرى الإعراب عليها-: قوله: "وليس كُلَّ النّوى تُلقي المساكينُ": حيث جاء ما ظاهره تقدم معمول خبر كان على اسمها، وقد خرج على إضمار ضمير الشأن كما سبق في الإعراب. وللبيت روايات وتخريجات أخرى.

والتقـديرُ في الأولِ «بما كان هو» أي: الشـأنُ؛ فضـميرُ الشـأنِ اسـمُ كانَ، و(عطية): مبتدأٌ، و(عود): خبرهُ، (وإيَّاهم): مفعولُ عود، والجملـةُ مـن المبتـدأ وخبرهِ خبرُ "كانَ"، فلمْ يفصـلْ بـينَ (كان) واسـمها معمـولُ الخـبرِ؛ لأنَّ اسـمها مضمرٌ قبلَ المعمولِ.

والتقديرُ في البيتِ الثَّاني «وَلَيْسَ هُـوَ» أي: الشـأنُ، فضـميرُ الشـأنِ اسـمُ "لـيس"، وكُل النَّـوى منصـوبٌ بــ(تلقي)، و«تلـقي المسـاكين»: فعـلٌ وفاعـلٌ والمجموعُ خبرُ "ليس"، هذا بعضُ مَا قيلَ في البيتينِ.

وَقَـدْ تُـزَادُ كَانَ فِي حَشْـوٍ: كَمَـا (١٥٤) كَانَ أَصَـحَّ عِلْـمَ مَـنْ تَقَدَّمَـا

(كان) على ثلاثةِ أقسامٍ:

- أحدُها: النَّاقصةُ.
- والثَّاني: التَّامةُ. وقد تقدَّم ذكرهُما.
- والثَّالث: الزَّائدةُ، وهي المقصودةُ بهذَا البيتِ، وقدْ ذكرَ ابنُ عصفورٍ أنَّها تزادُ بينَ الشيئينِ المتلازمينِ: كالمبتدأ وخبرِه، نحو (زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ)، والفعلِ ومرفوعِهِ، نحو (لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ)، والصِّلةِ والموصولِ، نحو (جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ)، والصِّفةِ والموصُوفِ، (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمٍ) وهذَا يُفْهَمُ ـ أيضًا ـ من إطلاقِ قولِ المصنفِ (وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ) وإنَّما تنقاسُ زيادتها بينَ (مَا) وفعل التعجب، نحو (مَا كَانَ أَصح عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا) ولا تزادُ في غيرِه إلا سماعًا.

وقدْ سُمِعتْ زيادتها بين الفعلِ ومرفوعِهِ، كقولهمْ: وَلَدَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ الخُرْشُب الأَنْمَارِيةُ الكملةَ من بني عبسٍ لم يوجدْ كَانَ أَفْضَلُ مِنْهُمْ. وقد سُمع أيضًا زيادتها بينَ الصفةِ والموصوفِ كقولهِ:

٦٩- فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ   وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ[1]

---

(١) ٦٩ - البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك - وقيل: يمدح سليمان بن عبد الملك - وقد أنشده سيبويه ببعض تغيير.

الإعراب: (كيف) اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلا. (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان. (مررت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (بدار) جار ومجرور متعلق بـ"مررت"، ودار مضاف. =

وشذَّ زيادتها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِه، كقولِهِ:

٧٠- سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى   عَلَى كَانَ المَسَوَّمَةِ العِرَابِ[1]

وأكثرُ ما تزادُ بلفظِ الماضِي، وقدْ شذتْ زيادتها بلفظِ المضارعِ في قولِ أُمِّ عقيلِ بنِ أَبِي طالبٍ:

= و(قوم) مضاف إليه. (وجيران) معطوف على دار قوم. (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران. (كانوا) زائدة - وستعرف ما فيه -. (كرام) صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله: (وجيران لنا كانوا كرام) حيث زيدت "كانوا" بين الصفة وهي قوله (كرام) والموصوف وهو قوله (جيران). هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه.

(١) ٧٠ - أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ويروى المصراع الأول منه:

جياد بني أبي بكر تسامى

اللغة: (سراة) جمع سري، وهو جمع عزيز، فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس. (تسامى) أصله تتسامى - بتاءين - فحذف إحداهما تخفيفا. (المسومة) الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المرعى. (العراب) هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

على كان المُطَهّمة الصلاب

والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من رواه (سراة بني أبي بكر...إلخ) فمعناه: إنّ سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول. ومن رواه (جياد بني أبي بكر...إلخ) فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: (جياد) مبتدأ، وجياد مضاف. و(بني) مضاف إليه، وبني مضاف. و(أبي) مضاف إليه، وأبي مضاف. و(بكر) مضاف إليه. (تسامى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره "هي" يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (على) حرف جر. (كان) زائدة. (المسومة) مجرور بعلى. (العراب) نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى.

الشاهد فيه: قوله (على كان المسومة) حيث زاد "كان" بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٧١- أَنْـــتَ تَكُـــونُ مَاجِـــدٌ نَبِيـــلُ   إِذَا تَهُـــبُّ شَمْـــأَلٌ بَلِيـــلُ[(١)]

(١) ٧١ - البيت - كما قال الشارح - لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بـن عبـد منـاف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمـير المـؤمنين علي بـن أبي طالـب ﷺ، تقـوله وهي ترقص ابنها عقيلا، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إِنَّ عَقِيـــلاً كَاسْـــمِهِ عَقِيـــلُ   وَبِيَـــبِي المُلَفَّـــفُ المحْمُـــولُ

أَنْـــتَ تَكُـــونُ السَّـــيدُ النَّبِيـــلُ   إِذَا تَهُـــبُّ شَـــمْأَلٌ بَلِيـــلُ

يُعْطِـــي رِجَـــالَ الحَـــيِّ أَوْ يُنِيـــلُ

اللغة: (ماجد) كريم. (نبيل) فاضل شريف. (تهب) مضارع هبت الريح هبوبا وهبيبا، إذا هاجـت. (شـمأل) هي ريح تهب من ناحية القطب. (بليل) رطبة ندية.

الإعراب: (أنت) ضمير منفصل مبتدأ. (تكون) زائدة. (ماجد) خبر المبتدأ. (نبيل) صفة لماجد. (إذا) ظـرف لما يستقبل من الزمان. (تهب) فعل مضارع. (شمأل) فاعل تهب. (بليل) نعت لشمأل، والجملـة مـن الفعـل والفاعل في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، و**التقدير**: إذا تهب شـمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها (أنت تكون ماجد) حيث زادت المضارع من "كان" بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دون المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنيا أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو (بحسبك درهـم) وزيـدت في خـبر لـيس في نحـو قـوله تعـالى ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ونحو ذلك، فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله.

وَيَحْذِفُونَـــــهَا وَيُبْقُـــونَ الخَبَــــرْ (١٥٥) وَبَعْــــدَ إِنْ وَلَــوْ كَثِــيرًا ذَا اشْتَهَـــرْ

تُحذفُ (كَانَ) معَ اسمِها ويبقَى خبرُها كثيرًا بعدَ إنْ؛ كقولهِ:

٧٢- قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِـدْقًا وَإِنْ كَـذِبا فَمَا اعْتِـذَارُكَ مِـنْ قَـوْلٍ إِذَا قِـيلَا؟[1]

التقدير: إنْ كانَ المقولُ صدقًا، وإنْ كانَ المقولُ كذبًا. وبعدَ (لو) ، كقولكَ: "ائْتِنِي بِدَابةٍ وَلَوْ حِمَارًا" أي: وَلَوْ كَانَ المَأْتِي بهِ حِمَارًا.

وقدْ شذَّ حذفها بعدَ (لَدُنْ)، كقولهِ:

(١) ٧٢ - البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي، في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبيد.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول. (ما) اسم موصول نائب فاعل. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود على "ما" والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (إن) شرطية. (صدقا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير (إن كان المقول صدقا). (وإن كذبا) مثل قوله "إن صدقا" وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه. (فما) اسم الاستفهام مبتدأ. (اعتذارك) اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (من قول) جار ومجرور متعلق باعتذار. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (قيلا) فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب "إذا" محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: قوله (إن صدقا، وإن كذبا) حيث حذف "كان" مع اسمها وأبقى خبرها بعد "إن" الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ.

٧٣- مِـــنْ لَـــدُ شَوْلًا فَإِلى إِتِــلَائِهَـا[(١)]

التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كَانَتْ شَوْلًا .

---

(١) ٧٣ - هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتا من مشطور الرجز، وهـو مـن شـواهد سيبويه.

اللغة: (شولا) قيل: هو مصدر "شالت الناقة بذنبها" أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة - على غير قياس - والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها. (إتلائها) مصدر. (أتلت الناقة) إذا تبعها ولدها.

الإعراب: (من لد) جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد – مثلا. (شولا) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقـدير: "من لد أن كانت الناقة شولا". (فإلى) الفاء حرف عطف، وإلى: حـرف جـر. (إتلائهـا) إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلـق بمحـذوف معطـوف بالفـاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله (من لد شولا) حيث حذف "كان" واسمها وأبقى خبرها وهو "شولا" بعد لد، وهذا شاذ؛ لأنـه إنما يكثر هذا الحذف بعد (إن، ولو) كما سبق، هذا بيـان كلام الشـارح العلامـة وأكـثر النحـويين، وهـو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ(مَا)عَنْهَا ارْتُكِبْ (١٥٦) كَمِثْلِ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)

ذكرَ في هذَا البيتِ أنَّ (كَانَ) تُحذفُ بعدَ (أن) المصدرِية ويعوَّضُ عنها (مَا) ويبقَى اسمها وخبرها، نحو (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) والأصلُ (أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ) فحُذِفتْ (كَانَ) فانفصلَ الضَّميرُ المتَّصلُ بها وهو التَّاء، فصارَ (أَنْ أَنْتَ بَرًّا) ثمَّ أتَى بـ(مَا) عوضًا عن (كَانَ)، فصارَ (أَنْ مَا أَنْتَ بَرًّا) ثمَّ أدغمتْ النونُ في الميمِ، فصارَ (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا) ، ومثلهُ قولُ الشَّاعرِ:

٧٤- أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَومِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[1]

(١) ٧٤ - البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه، وخفاف - بزنة غراب - شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة - بضم النون أو فتحها – أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: (ذا نفر) يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلئ بهم فخرا. (الضبع) أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: (أكلتنا الضبع).

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: (أبا) منادى حذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و(خراشة) مضاف إليه، (أما) هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في "ما" الزائدة النائبة عن "كان" المحذوفة. (أنت) اسم لكان المحذوفة، (ذا) خبر كان المحذوفة، وذا مضاف. و(نفر) مضاف إليه. (فإن) الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب. (قومي) قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تأكلهم) تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل. (الضبع) فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف "كان" التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها "ما" الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم "كان" وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله "ذا نفر". =

فـ(أن): مصدرية. و(ما): زائدةٌ عوضًا عن "كَانَ "، و(أنت): اسمُ كانَ المحذوفة، و(ذا نفر): خبرها، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ كانَ ومَا، لكونِ (مَا) عِوضًا عنها، ولا يجوزُ الجمعُ بينَ العوضِ والمعوضِ، وأجازَ ذلكَ المبردُ؛ فيقول: أَمَّا كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ.

ولمْ يسمعَ منْ لسانِ العربِ حذفُ (كَانَ) وتعويضُ (مَا) عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إِلَّا إذَا كانَ اسمها ضميرَ مخاطبٍ كمَا مثَّلَ بهِ المصنفُ، ولمْ يُسْمَعْ معَ ضميرِ المتكلِّمِ، نحو (أَمَّا أنَا مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ) والأصلُ (أَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقًا)، ولَا معَ الظَّاهرِ، نحو (أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ) والقياسُ جوازهُما كمَا جازَ معَ المخاطبَ، والأصلُ (أَنْ كَانَ زَيْدٌ ذَاهِبًا انْطَلَقْتُ) وقدْ مثَّلَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابهِ بـ(أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِبًا).

= وأصل الكلام عند البصريين: "فَخُرْتَ علي لأنْ كنت ذا نفر"، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: "أن كنت ذا نفر"، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان - وهما نون "أن" المصدرية وميم "ما" الزائدة – فأدغمهما، فصار الكلام: "أما أنت ذا نفر".

وَمِــنْ مُضَـــارِعٍ لِـــكَانَ مُنْجَــزِمْ (١٥٧) تُحْـذَفُ نُـونٌ وَهْـوَ حَـذْفٌ مَـا الْـتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارِعُ من (كَانَ) قيل: لم يكنْ، والأصلُ يكونُ، فحذفَ الجازمُ الضَّمةَ الَّتِي على النونِ؛ فالتقَى ساكنانِ: الواوُ والنونُ؛ فحُذفَ الواوُ لالتقاءِ الساكنينِ؛ فصارَ اللفظُ (لم يكن)، والقياسُ يقتضِي أنْ لَا يُحْذفَ منه بعدَ ذلكَ شيءٌ آخر. لكنَّهم حذفُوا النُّونَ بعدَ ذلكَ تخفيفًا لكثرةِ الاستعمالِ، فقالوا: (لَمْ يكُ) وهو حذفٌ جائزٌ، لا لازمٌ، ومذهبُ سيبويه ومن تابعهَ أَنَّ هذهِ النونُ لا تحذفُ عندَ ملاقاةِ ساكنٍ؛ فلَا تقول: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا)، وأجازَ ذلكَ يونسُ، وقدْ قرئَ شاذًّا ﴿لَمْ يَكُ الَّذِيْنَ كَفَرُوا﴾[(١)] [البينة: ١]. وأمَّا إذَا لَاقتْ متحركًا فلَا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ ذلكَ المتحركُ ضميرًا متصلًا، أوْ لَا؛ فإنْ كانَ ضميرًا متصلًا لمْ تحذفِ النُّونُ اتفاقًا، كقولهِ ﷺ لعمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في ابنِ صيادٍ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[(٢)]، فلا يجوزُ حذفُ النُّونِ؛

---

(١) **الإعراب:** (لم): حرف جزم. (يك): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة، (الذين): اسم موصول في محل رفع اسم يكن. (كفروا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة.

وجه الاستدلال: أن نون (لم يكن) حُذفت جوازًا مع أنه وَلِيَها ساكن، وهو مِن أدلة مَن يجيز ذلك.

(٢) رواه البخاري برقم (١٣٥٤)، ومسلم برقم (٢٩٣٠).

الإعراب: (إن): حرف شرط جازم. (يكنه): فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط واسم (يكن) ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود على ابن صياد. والهاء: ضمير في محل نصب خبر (يكن) ، والتقدير: إن يكن ابن الصياد المسيح الدجال. وجملة (كان) ومعموليها ابتدائية. (فلن): الفاء: رابطة لجواب الشرط حرف. لن: حرف نصب. (تسلط): فعل مضارع، مبني للمجهول منصوب بـ(لن)، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. والجملة: "فلن تسلط عليه" في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه ابتدائية. (عليه): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ (تسلط). والتقدير: إن يكن ابن صياد المسيح الدجال فلن تسلط عليه ولن تتمكن من قتله؛ لأن الذي يقتله هو عيسى بن مريم، وإن لم يكن ابن صياد هو المسيح الدجال فلا خير لك في قتله. (وإلا): الواو: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم، لا: حرف نفي. (يكنه): فعل مضارع ناقص مجزوم بإن وهو فعل الشرط، واسم يكن: ضمير =

فلا تقول: (إنْ يَكُهُ، وَإلَّا يَكُهُ)، وإنْ كانَ غيرَ ضميرٍ متصلٍ جازَ الحذفُ والإثباتُ، نحو (لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَمْ يَكُ زَيْدٌ قَائِمًا)(١) وظاهرُ كلامِ المصنفِ أنَّه لا فرقَ في ذلكَ بينَ (كانَ) النَّاقصةِ والتَّامةِ، وقد قرئ: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفۡهَا﴾(٢) [النساء: ٤٠]. برفعِ (حسنة) وحذفِ النُّونِ، وهذهِ هي التَّامَّةُ.

= مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود على ابن صياد، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. وجملة كان مع معموليها ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (فلا): الفاء رابطة لجواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. لا: نافية للجنس، حرف مبني على السكون، لا محل له من الإعراب. (خير): اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (لك): جار ومجرور متعلقان بخبر لا محذوف أي كائن أو حاصل. (في قتله): جار ومجرور متعلقان بخير، وقتل: مضاف، والهاء: مضاف إليه، وجملة (فلا خير...إلخ) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه معطوفة على ما قبلها فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن النون لم تحذف في قوله: "يكنه" أو "لا يكنه" لاتصال الضمير المنصوب بها، ولما كانت الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فقد ثبتت النون؛ لأنها من أصل الكلمة.

(١) لم يذكر الناظم جميع الشروط؛ إذ لابد من جواز الحذف اجتماع الشروط ولو اختل شرط لم يجز الحذف؛ وقد ذكرها الشارح ابن عقيل مبعثرة وهي:

١. أن تكون مجزومة؛ وهذا يستلزم أن تكون بلفظ المضارع.
٢. أن يكون الجزم بالسكون.
٣. أن لا يأتي بعدها ساكن.
٤. أن لا يأتي بعدها ضمير نصب متصل.
٥. أن تحذف في حالة الوصل لا الوقف.

(٢) قرأ الحرميان برفع حسنة، ونصبها الباقون.

الإعراب: (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مضارعين. (تك): فعل مضارع مجزوم بإن - وهو فعل الشرط - وعلامة جزمه السكون المحذوف على النون المحذوفة للتخفيف. (حسنة) - على قراءة الرفع-: "تك": تامة، و"حسنة": فاعل لها مرفوع، أي: وإن وجدت أو حصلت حسنة. و-على قراءة النصب-: "تك": مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي"، و"حسنة" خبره منصوب، وجملة تك حسنة -على القراءتين- ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (يضاعفها): فعل مضارع مجزوم بإن، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى الله، وهاء: ضمير في محل نصب مفعول به.

وجه الاستدلال: جواز حذف نون "تكن"، سواء أكانت تامة أو ناقصة، والقراءاتان تدلان على ذلك.

فصل في
(ما) و(لا) و(لات) و(إن) المُشَبَّهات بـ"ليس"

إِعْمَالَ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ إِنْ (١٥٨) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ(مَا (١٥٩) بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ العُلَمَا

تقدَّمَ في أوَّل بابِ (كان) وأخواتها أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلى أفعالٍ وحروفٍ، وسبقَ الكلامُ على (كان) وأخواتها، وهي من الأفعالِ النَّاسخةِ، وسيأتي الكلامُ على الباقِي، وذكرَ المصنفُ في هذَا الفصلِ من الحروفِ النَّاسخةِ قسمًا يعملُ عملَ (كان) وهو: ما، ولا، ولات، وإن.

أمَّا (ما) فلغةُ بني تميمٍ أنَّها لا تعملُ شيئًا؛ فتقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(زيد): مرفوعٌ بالابتداءِ، و(قائم): خبرُه، ولا عملَ لـ(مَا) في شيءٍ منهمَا؛ وذلكَ لأن (مَا) حرفٌ لا يختصُّ؛ لدخولِهِ على الاسمِ نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وعَلَى الفعلِ نحو: (مَا يَقُومُ زَيْدٌ) ومَا لا يختصُّ فحقهُ ألَّا يعملَ، ولغةُ أهلِ الحجازِ إعمالُها كعملِ (ليسَ) لشبهها بها في أنَّها لنفي الحالِ عندَ الإطلاقِ، فيرفعونَ بها الاسمَ، وينصبونَ بها الخبرَ، نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا) قالَ اللهُ تعالى ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (هذا): الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع اسم ما. (بشرا): خبر ما منصوب، وقرأ ابن مسعود: (ما هذا بشر) بالرفع وذلك على إهمال عمل ما.
وجه الاستدلال: أن (ما) عَمِلت عَمَل ليس على لغة الحجازيين، فاسم الإشارة هذا اسمها و"بشرا" خبرها، ومن قرأ بالرفع فعلى لغة التميميين؛ فما بعدها مبتدأ وخبر.

[يوسف: ٣١]، وقالَ تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ﴾(١) [المجادلة: ٢] وقالَ الشَّاعرُ:

٧٥- أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلَادَهَا(٢)

لكنْ لا تعملُ عندهمْ إلا بشروطٍ ستةٍ، ذكرَ المصنِّفُ منها أربعةً:

الأوَّل: ألَّا يُزادَ بعدها (إنْ) فإنْ زيدتْ بطلَ عملها، نحو: (مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) برفعِ قائِمٍ، ولا يجوزُ نصبهُ، وأجازَ ذلكَ بعضهُمْ.

---

(١) الإعراب: (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (هن): ضمير في محل رفع اسم ما. (أمهاتهم): خبر ما منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور. ونقل عن عاصم أنه قرأ: (ما هن أمهاتهم) بالرفع.

وجه الاستدلال: أن ما عملت عمل ليس، على لغة الحجازيين، فالضمير (هن) اسمها، و(أمهاتهم) خبرها، ومن قرأها بالرفع فعلى لغة بني تميم، فما بعدها مبتدأ وخبر.

(٢) ٧٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وقبله قوله:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشُ إِلَيْكُمُ أَقْوَادَهَا

اللغة: (النذير) المُعْلِم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه. (بحرة) أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد. (أقوادها) جمع قود، وهي الجماعة من الخيل. (أبناؤها) أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد. (متكنفون) أي: قد احتاطوا به، والتفوا حوله، ويروى "متكنفو آبائهم" بالإضافة.

الإعراب: (أبناؤها) أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة مضاف إليه. (متكنفون) خبر المبتدأ. (أباهم) أبا: مفعول به لقوله "متكنفون"؛ لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (حنقو) خبر ثان، وحنقو مضاف. و(الصدور) مضاف إليه. (وما) نافية حجازية. (هم) اسم ما مبني على الضم في محل رفع. (أولادها) أولاد: خبر "ما" منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (وما هم أولادها) حيث أعمل "ما" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الثَّاني: أن لا ينتقضَ النَّفيُ بإِلَّا، نحو: (مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ)، فَلَا يجوزُ نصبُ (قائم) وكقولِهِ تعالى: ﴿مَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾[1] [الشعراء: ١٥٤] وقولِهِ: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[2] [الأحقاف: ٩] خلافًا لمَنْ أجازَهُ.

الثَّالث: أَلَّا يتقدَّمَ خبرها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرورٍ، فإنْ تقدَّمَ وجبَ رفعهُ، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ)، فلا تقول: (مَا قَائِمًا زَيْدٌ) وفي ذلكَ خلافٌ، فإنْ كانَ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فقدَّمْتَهُ فقلتَ: (مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، و(ما عَنْدَكَ عَمْرٌو) فاختلفَ النَّاسُ في (مَا) حينئذٍ: هَلْ هِي عَامِلَةٌ أم لَا؟ فمنْ جعلها عاملةً، قالَ: إنَّ الظَّرفَ والجارَ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها. ومن لمْ يجعلها عاملةً، قالَ: إنَّهما في موضعِ رفعٍ عَلى أنَّهما خبرانِ للمبتدأِ الَّذِي بعدهمَا، وهذا الثَّاني هو ظاهرُ كلامِ المصنِّفِ؛ فإنَّه شرطَ في إعمالها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (مَا) على الترتيبِ الَّذِي زُكِنَ، وهذا هوَ المرادُ بقوله: (وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ) أي: عُلِم، ويعني بهِ أنْ يكونَ المبتدأُ مقدَّمًا والخبرُ مؤخَّرًا، ومقتضاهُ أنَّه متى تقدَّمَ الخبرُ لا تعملُ (مَا) شيئًا، سواء كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، أو غيرَ ذلكَ، وقدْ صرَّحَ بهذَا في غيرِ هذا الكتابِ.

---

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي مهمل. (أنت): ضمير في محل رفع مبتدأ. (إلا): حرف استثناء ملغى. (بشر): خبر مرفوع. (مثلنا): صفة مرفوعة، وهي مضافة، و(نا): ضمير في محل جر مضاف إليه.
وجه الاستدلال: أن "ما" النافية لم تعمل عَمَل ليس؛ لأنّ نفيها انتقض بإلا.

(٢) **الإعراب:** (وما): الواو: بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي مهمل. (أنا): ضمير في محل رفع مبتدأ. (إلا): حرف استثناء ملغى. (نذير): خبر مرفوع.
وجه الاستدلال: أن "ما" النافية لم تعمل عَمَل ليس؛ لأن نفيها انتقض بإلا.

الشَّرطُ الرَّابعُ: ألا يتقدَّم معمولُ الخبرِ على الاسمِ وهو غيرُ ظـرفٍ ولا جـارٍ ومجرورٍ، فإنْ تقدَّمَ بَطَلَ عملها، نحو: (مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلٌ) فلا يجـوزُ نصـبُ (آكل) ومَنْ أَجازَ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ الخبرِ يجيزُ بقاءَ العملِ معَ تقدُّمِ المعمـولِ بطريقِ الأَوْلَى؛ لتأخُّرِ الخبرِ، وقدْ يقالُ: لا يلزمُ ذلكَ، لما في الإِعْمَـالِ مـعَ تقـدُّمِ المعمولِ من الفصلِ بينَ الحرفِ ومعمولِهِ، وهذَا غيرُ موجودٍ معَ تقدُّمِ الخبرِ.

فإنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لمْ يبطلُ عملها، نحو: (مَـا عِنْـدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا)؛ لأنَّ الظروفَ والمجـروراتِ يُتَوسَّعُ فيهـا مَـا لا يتوسعُ في غيرِها، وهذَا الشرطُ مفهـومٌ مـن كلامِ المصـنِّفِ؛ لتخصيصـهِ جـوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بمَا إذَا كاَن المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

الشَّرطُ الخامسُ: ألَّا تتكررَ (مَا)، فإنْ تكـررتْ بطلَ عملها، نحو: (مَـا مَـا زَيْدٌ قَائِمٌ) فَالأُولَى نافيةٌ، والثانيةُ نَفَتِ النَّـفْيَ، فَـبَقِي إِثْبَاتًـا فـلا يجـوزُ نصـبُ (قائم) وأجازهُ بعضهمْ.

الشَّرطُ السَّادس: ألا يبدلَ من خبرها موجَب، فإنْ أُبْدِلَ بطلَ عملها، نحـو: (مَا زَيْدٌ بِشَيءٍ إِلَّا شَيءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ) فـ"بشيءٍ": في موضعِ رفعٍ خبرٌ عـن المبتـدأ الَّذِي هو (زَيْدٌ) ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ خبرًا عـنْ (مَـا)، وأجـازهُ قومٌ، وكلامُ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذهِ المسـألةِ محتمـلٌ للقـولينِ المـذكورينِ ـ أعـني القولَ باشتراطِ ألَّا يبدلَ من خبرها موجَب، والقولُ بعدمِ اشتراطِ ذلـكَ -فإنَّـه قالَ بعدَ ذكرِ المثالِ المذكورِ- وهو (مَا زَيْدٌ بِشَيءٍ... إلى آخره) ــ: «اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ»، يعني لغةَ الحجازِ ولغةَ تميمٍ، واختلفَ شُرَّاحُ الكتـابِ فيمـا يرجـعُ إليـهِ قـولهُ: «اسْتَوَتِ اللُّغَتَانِ» فقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقـعِ قبـلَ (إِلَّا) والمـرادُ أنَّـه

لَا عملَ لـ(مَا) فيه؛ فاستوتِ اللُّغتانِ في أنَّهُ مرفوعٌ، وهؤلاءِ هم الَّذِين شرطُوا في إِعمالِ (مَا) أَلَّا يبدلَ من خبرها موجبٌ. وقالَ قومٌ: هو راجعٌ إلى الاسمِ الواقعِ بعدَ (إِلَّا)، والمرادُ أنَّه يكونُ مرفوعًا سواء جعلت (مَا) حجازِيَّة، أو تميميَّة، وهؤلاءِ هم الَّذِين لم يشترطُوا في إِعمالِ (ما) أَلَّا يبدلَ من خبرها موجبٌ، وتوجيهُ كُلٍّ من القولينِ، وترجيحُ المختارِ منهما وهوَ الثَّاني لا يليقُ بهذَا المختصرِ.

وَرَفْـعَ مَعْطُـوفٍ بِــ(لَكِنْ أَوْ بِــبَلْ) (١٦٠) مِـنْ بَعْـدِ مَنْصُـوبٍ بِمَـا الْـزَمْ حَيْـثُ حَـلْ

إِذَا وقعَ بعدَ خبرِ (مَا) عاطفٌ فَلَا يخلُو: إِمَّا أَنْ يكــونَ مقتضـيًا لِلإيجـابِ، أَوْ لَا.

فإنْ كانَ مقتضيًا للإيجابِ تعيَّن رفعُ الاسمِ الواقعِ بعـدهُ وذلـكَ نحـو (بـل، ولكـن) ـ فتقول: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ) أو (بَلْ قَاعِدٌ)، فيجبُ رفعُ الاسـمِ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير (لَكِنْ هُوَ قَاعِـدٌ، وَبَـلْ هُـوَ قَاعِـدٌ) ولا يجوزُ نصبُ (قاعد) عطفًا على خبرِ (مَا)؛ لأنَّ (مَا) لَا تعمل في الموجبِ.

وإنْ كانَ الحرفُ العاطفُ غيرَ مقتضٍ للإيجـابِ ـ كالـواوِ ونحوهـا ـ جـازَ النَّصبُ والرَّفعُ، والمختارُ النَّصبُ، نحو (مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا) ويجـوزُ الرَّفـعُ؛ فتقول: (وَلَا قَاعِدٌ) وهو خبرُ لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقديرُ (وَلَا هُوَ قَاعِدٌ).

ففُهِمَ من تخصيصِ المصنِّفِ وجوبَ الرَّفعِ بِمـا إذَا وقـعَ الاسـمُ بعـدَ (بـلْ، ولكـنْ)؛ أنَّه لا يجبُ الرَّفعُ بعدَ غيرِهِمَا.

وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ (١٦١) وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرْ

تزادُ الباءُ كثيرًا في الخبرِ بعدَ (ليسَ، ومَا) نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾(١) [الزمر: ٣٦]، و﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾(٢) [الزمر: ٣٧]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾(٣) [الأنعام:١٣٢] و﴿وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾(٤) [ق: ٢٩]، ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ (مَا) بكونها حجازيةً خلافًا لقومٍ، بلْ تُزادُ بعدها وبعدَ التميميَّةِ، وقدْ نقلَ سيبويه والفرَّاءُ رحمهما الله تعالى زيادةَ الباءِ بعدَ (مَا) عن بني تميمٍ، فلا التفاتَ

(١) **الإعراب:** (أليس): الهمزة: حرف استفهام، ليس: فعل ماض ناقص جامد. (الله): لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع. (بكاف): الباء: حرف جر زائد (للتوكيد). كاف: خبر منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (عبده): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وجملة ليس ومعموليها استئنافية لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أن الباء دخلت على خبر ليس، وهي زائدة، تفيد توكيد النفي الذي تضمنته الجملة، وزيادتها في خبر ليس كثير.

(٢) **الإعراب:** (أليس): الهمزة: حرف استفهام، ليس: فعل ماض ناقص جامد. (الله): لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع. (بعزيز): الباء: حرف جر زائد للتوكيد، عزيز: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ذي): صفة مجرورة مراعاة للفظ الموصوف وعلامة جرها الياء لأنها من الأسماء الستة وهي مضافة. (انتقام): مضاف إليه مجرور، وجملة ليس مع معموليها استئنافية.
وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم ما مرفوع وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بغافل): الباء حرف جر زائد (للتوكيد)، غافل: خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (عما): جار ومجرور، والجار والمجرور متعلقان بغافل. (يعملون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول.
وجه الاستدلال: أن الباء دخلت على خبر "ما" العاملة عمل ليس، وهي زائدة تفيد توكيد النفي الذي تضمنته الجملة.

(٤) **الإعراب:** (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم (ما) مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بظلام): الباء حرف جر زائد (للتوكيد). (ظلام): خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد): جار ومجرور متعلقان بظلام.
وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

إلى منْ منعَ ذلكَ، وهو موجودٌ في أشعارهِمْ. وقدْ اضطربَ رأيُ الفارسيِّ في ذلكَ؛ فمرةً قالَ: لا تزادُ الباءِ إلا بعدَ الحجازيةِ، ومرَّةً قالَ: تزادُ في الخبرِ المنفِي.

وقدْ وردتْ زيادةُ الباءِ قليلًا في خبرِ (لا) كقوله:

٧٦- فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَـوْمَ لَا ذُو شَـفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَنْ سَـوَادِ بْـنِ قَـارِبِ(١)

وفي خبرِ مضارعِ (كَانَ) المنفية بـ(لم) كقولهِ:

٧٧- وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَـمْ أَكُـنْ ... بَأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ القَـوْمِ أَعْجَـلُ(٢)

---

(١) ٧٦ - البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْـهَدُ أَنَّ اللهَ لَا شَيءَ غَـيْرُهُ ... وَأَنَّـكَ مَأْمُـونٌ عَلَى كُلِّ غَائِـبِ
وَأَنَّـكَ أَدْنَى المُرْسَـلِينَ وَسِـيلَةً ... إِلَى اللهِ يَـا ابْـنَ الأَكْـرَمِينَ الأَطَايـبِ
فَمُرْنَـا بِمَـا يَأْتِيـكَ يَـا خَيْرَ مُرْسَـلٍ ... وَإِنْ كَانَ فِيْمَـا جِئْـتَ شَـيْبُ الذَّوَائِـبِ

اللغة: (فتيلا) هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: (فكن) فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (لي) جار ومجرور متعلق بقوله "شفيعا" الآتي. (شفيعا) خبر كان. (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (ذو) اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف. و(شفاعة) مضاف إليه. (بمغن) الباء زائدة، مغن: خبر لا، وهو اسم فاعل - فعله متعد - يرفع فاعلا وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه. و(فتيلا) مفعوله. (عن سواد) جار ومجرور متعلق بـ"مغن". (ابن) صفة لسواد، وابن مضاف. و(قارب) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله "بمغن" حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

(٢) ٧٧ - البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم "لامية العرب" وأولها قوله:

أَقِيمُـو بَـنِي أُمِّي صُـدُورَ مَطِـيِّكُمْ ... فَـإِنِّي إِلَى قَـوْمٍ سِـوَاكُمْ لَأَمْيَـلُ

اللغة: (أقيموا صدور مطيكم) هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم (فإني إلى قوم سواكم...إلخ) يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول: إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم. (أجشع القوم) الجشع - بالتحريك - أشد الطمع. (أعجل) هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل؛ لأن المعنى يأباه؛ إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك. =

فِي النَّكِـرَاتِ أُعْمِلَـتْ كَلَـيسَ (لا) (١٦٢) وَقَـدْ تَـلِي (لاتَ) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَـلَا

وَمَـا لِـ(لَاتَ) فِي سِوَى حِـينٍ عَمَـلْ (١٦٣) وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْـعِ فَشَـا وَالْعَكْـسُ قَـلْ

تقدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عملَ (ليسَ) أربعةٌ، وقدْ تقدَّمَ الكلامُ على (مَا) وذكرَ هنا (لَا) و(لَاتَ) و(إنْ). أمَّا (لَا) فمذهبُ الحجازيينَ إعمالُها عملَ (ليسَ)، ومذهبُ تميمٍ إهمالُها[(١)]. ولا تعملُ عندَ الحجازيينَ إلا بشروطٍ ثلاثةٍ[(٢)]:

أحدُها: أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتينِ، نحو (لَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ)، ومنه قوله:

= **الإعراب:** (إن) شرطية. (مدت) مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء تاء التأنيث. (الأيدي) نائب فاعل لمد. (إلى الزاد) جار ومجرور متعلق بقوله "مدت" السابق. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (أكن) فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (بأعجلهم) الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه. (إذ) كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف. وقيل: هي ظرف. وعليه فهو متعلق بقوله "أعجل" السابق. و(أجشع) مبتدأ، وأجشع مضاف. و(القوم) مضاف إليه. (أعجل) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (بأعجلهم) حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم. واستشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله "نفي كان" نفي هذه المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع.

(١) قال أبو حيان: (لم يصرح أحد بأنّ إعمالَ لا عَمَلَ ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي، فإنه قال فيه: بنو تميم يهملونها، وغيرهم يعملها، وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونهما دون طيئ، وفي البسيط: القياس عند تميم عدم إعمالها، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها). وانظر هذا مع كلام الشارح.

(٢) **وبقي من شروط إعمال (لا) عمل ليس شرطان:**

أولهما: ألا تكون لنفي الجنس نصاً، فإن كانت لنفي الجنس نصا عملت عمل إن المؤكدة التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وبُنِي اسمها حينئذ على الفتح إن لم يكن مضافا ولا شبيها به.

والشرط الثاني: ألا يتقدم معمول الخبر على اسمها، فإن تقدم نحو (لا عندك رجل مقيم ولا امرأة) أهملت.

٧٨- تَعَــزَّ فَــلَا شَيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيــا   وَلَا وَزَرٌ مِمَّــا قَضَـــى اللهُ وَاقِيَــا[١]

وقولـــه:

٧٩- نَصَـرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَـيْرَ خَـاذِلٍ   فَبُوِّئْـتَ حِصْـنًا بِالْكُمَـاةِ حَصِـينا[٢]

وزعمَ بعضهمْ أنَّها قدْ تعملُ في المعرفةِ؛ وأنشدَ للنابغةِ:

---

(١) ٧٨ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (تعز) أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب "وزر" هو الملجأ، والواقي، والحافظ (واقيا) اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه، فإنه لا يبقى على وجه الارض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: (تعز) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنت). (فلا) الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس (شيء) اسمها. (على الأرض) جار ومجرور متعلق بقوله "باقيا" الآتي،

ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف صفة لشيء. (باقيا)خبر لا. (ولا) نافية (وزر) اسمها. (مما) من: حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله "واقيا" الآتي. (قضى الله) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله. و(واقيا) خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: (لا شيء باقيا، ولا وزر واقيا) حيث أعمل "لا" في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

(٢) ٧٩ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (بوئت) فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلًا، أي أسكنه إياه. (الكماة) جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر وغيرهن، لأحد أمرين: الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة. والثاني: لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات، فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: (نصرتك) فعل وفاعل ومفعول به. (إذ) ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (صاحب) اسمها (غير) خبر لا، وغير مضاف. و(خاذل) مضاف إليه. (فبوئت) الفاء عاطفة، بوئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوئ. (حصنا) مفعول ثان. (بالكماة) جار ومجرور جعله العيني متعلقا بقوله "نصرتك" في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله "حصينا" الذي بعده، بل هو أولى وأحسن. (حصينا) نعت لقوله حصنا السابق.

الشاهد فيه: قوله (لا صاحب غير خاذل) حيث أعمل لا مثل عمل ليس، فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان.

٨٠- بَـدَتْ فِعْـلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّـا تَبِعْتُهَــا   تَوَلَّــتْ، وَبَقَّــتْ حَــاجَتِي فِي فُؤَادِيَـا
وَحَلَّــتْ سَـوَادَ القَلْــبِ، لَا أَنَـا بَاغِيًــا   سِـوَاهَا، وَلَا عَـنْ حُبِّهَـا مُتَرَاخِيَـا(١)

واختلفَ كلامُ المصنِّفِ فِي هذَا البيتِ، فمرَّة قالَ: إنَّه مؤولٌ. ومرةً قالَ: إنَّ القياسَ عليهِ سائغٌ.

---

(١) ٨٠ - البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: (فعل ذي ود) أراد أنها تفعل فعل صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود - بتثليث الواو - المحبة، ومثله الوداد. (تولت) أعرضت ورجعت. (بقت حاجتي) - بتشديد القاف - تركتها باقية. (سواد القلب) سويداؤه وهي حبته السوداء. (باغيا) طالبا. (متراخيا) متهاونا فيه.

الإعراب: (بدت) بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي (فعل) قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وذي مضاف. و(ود) مضاف إليه. (فلما) ظرف بمعنى حين ناصبه. قوله: (تولت) الذي هو جوابه. (تبعتها) فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها. (تولت) تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. (وبقت) مثله. (حاجتي) حاجة: مفعول به لـ"بقت"، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (في فؤاديا) الجار والمجرور متعلق بقوله "بقت" السابق. (وحلت) حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي. (سواد) مفعول به لحلت، وسواد مضاف. و(القلب) مضاف إليه. (لا) نافية تعمل عمل ليس. (أنا) اسمها. (باغيا) خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه.(سواها) سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه. (ولا) الواو عاطفة، ولا: نافية. (عن حبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "متراخيا" الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه. (متراخيا) معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه: قوله: (لا أنا باغيا) حيث أعمل (لا) النافية عمل "ليس" مع أن اسمها معرفة، وهو"أنا"، وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه - كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلا عن المصنف - بتأويلات كثيرة: أحدها: أن قوله "أنا" ليس اسما للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام على هذا "لا أرى باغيا" فلما حذف الفعل، وهو "أرى" برز الضمير المستتر وانفصل، أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله "باغيا" حال من نائب فاعل فعل محذوف، والتقدير "لا أنا أرى باغيا"، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول وهو الحال الذي هو قوله "باغيا" عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

الشَّرطُ الثَّاني: أَلَّا يتقدَّمَ خبرها عَلَى اسمها، فلَا تقول (لَا قَائِمًا رَجُلٌ).

الشَّرطُ الثَّالث: أَلَّا ينتقضَ النَّفيُ بِإلَّا، فَلَا تقول: (لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ) بنصب (أَفْضَل)، بَل يجبُ رفْعُهُ.

ولَمْ يتعرضِ المصنِّفُ لهذينِ الشَّرْطينِ.

وأمَّا (إنْ) النَّافية فمذهبُ أكثرِ البصريينَ والفرَّاءِ أنَّها لَا تعملُ شيئًا، ومذهبُ الكوفيينَ ـ خلا الفراءِ ـ أنَّها تعملُ عملَ (لَيْسَ)، وقالَ بهِ من البصريينَ أبو العبَّاسِ المبردُ وأبو بكرِ بنُ السراجِ وأبو علي الفَارِسي وأبو الفتحِ بن جنِّي، واختارهُ المصنفُ، وزعمَ أنَّ في كلامِ سيبويه رَحِمَهُ اللهُ إشارةً إلى ذلكَ، وقدْ وردَ السماعُ بهِ، قالَ الشَّاعر:

٨١- إنْ هُوَ مُسْتَوليًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ[1]

---

(١) ٨١ – البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواها الشارح.

والثانية: إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المَلَاعِينِ

والثالثة: إِلَّا عَلَى حِزْبِهِ المنَاحِيسِ

(مستوليا) هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه. (المجانين) جمع مجنون، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، و"المناحيس" في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: (إن) نافية تعمل عمل ليس. (هو) اسمها. (مستوليا) خبرها. (على أحد) جار ومجرور متعلق بقوله "مستوليا" السابق. (إلا) أداة استثناء. (على أضعف) جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف. و(المجانين) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إن هو مستوليا) حيث أعمل "إن" النافية عمل "ليس" فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله "مستوليا". وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن "إن" النافية لا تعمل شيئًا، لا في المبتدأ ولا في الخبر. =

وقال آخر:

٨٢- إِنِ المَـرْءُ مَيْتًـا بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُـبْغى عَلَيْـهِ فَيُخْـذَلَا[1]

وذكرَ ابنُ جنِّي -في المحتسبِ- أنَّ سعيدَ بنَ جبيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قرأ ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالَكُمۡ﴾[2] [الأعراف: ١٩٤] بنصبِ العبادِ.

= ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسمًا مفردًا منصوبًا بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا "إن"، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيرًا، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية (إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية)، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد - زيادة على ذلك - أن (إن) النافية مثل "ما" في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها "لا": فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له.

ويؤخذ منه أيضا أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله: (إلا على أضعف).

(١) ٨٢ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

المعنى: ليس المرء ميتًا بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عونا له، ولا نصيرًا يأخذ بيده، وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئًا بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: (إن) نافية. (المرء) اسمها. (ميتا) خبرها. (بانقضاء) جار ومجرور متعلق بقوله "ميتا" وانقضاء مضاف، وحياة من "حياته" مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه. (ولكن) حرف استدراك. (بأن) الباء جارة، وأن مصدرية. (يبغى) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ"أن"، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (عليه) جار ومجرور نائب عن الفاعل لـ"يبغى"، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: (ولكن يموت بالبغي عليه). وقوله (فيخذلا) الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو يعود على المرء، والألف للاطلاق.

الشاهد فيه: قوله (إن المرء ميتًا) حيث أعمل (إن) النافية عمل "ليس" فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط التي ذكرناها.

(٢) قرأ سعيد بن جبير إن ساكنة، وعبادًا أمثالكم بالنصب.

الإعراب: (إن): (عند الجمهور) حرف توكيد ونصب. و(في قراءة سعيد) إن حرف نفي بمعنى ما عاملة عمل ليس. (الذين): اسم موصول في محل نصب اسم إنّ (عند الجمهور)، وفي محل رفع اسم إن (في قراءة سعيد). (تدعون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول، والعائد محذوف تقدير تدعونهم. (من دون): جار ومجرور متعلقان بالفعل تدعون، ودون مضاف. (الله): لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور. (عباد): (عنده الجمهور) خبر إن، مرفوع. و(في قراءة سعيد أي بنصب عبادا) خبر إن العاملة عمل ليس منصوب. (أمثالكم): (عند الجمهور) صفة لعباد مرفوعة وهي مضافة، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه، و(في قراءة سعيد) هي صفة لعبادا منصوبة بالفتحة، وكم: مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنّ "إنْ" عوملت عَمَل ليس، فرَفَعت ونَصَبَت. =

ولَا يُشْترطُ في اسمها وخبرها أنْ يكونَا نكرتينِ، بلْ تعملُ في النكرةِ والمعرفةِ، فتقول: (إِنْ رَجُلٌ قَائِمًا، وَإِنْ زَيْدٌ القَائِمَ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمًا) ".

وأمَّا (لَاتَ) فهي (لا) النَّافية زيدتْ عليها تاء التأنيثِ مفتوحةً. ومذهبُ الجمهورِ أنَّها تعملُ عملَ (ليس)، فترفعُ الاسمَ، وتنصبُ الخبرَ، لكنْ اختصتْ بأنَّها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معًا، بلْ إنَّما يذكرُ معها أحدهمَا، والكثيرُ في لسانِ العربِ حذفُ اسمِها وبقاءُ خبرها، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾(١) [ص: ٣] بنصبِ الحينِ، فَحُذِفَ الاسمُ وبقي الخبرُ؛ والتقدير(وَلَاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ)؛ فـ(الحين): اسمها، و(حين مناص): خبرها، وقدْ قُرِئَ شذوذًا ﴿وَّلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، برفعِ الحين عَلى أنَّه اسمُ (لات) والخبرُ محذوفٌ، والتقدير(وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ لهُمْ) أي: ولاتَ حينُ مناصٍ كائنًا لهمْ؛ وهذَا هو المرادُ بقولِهِ: (وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ... إلى آخر البيت).

وأشارَ بقولِهِ: (وَمَا لِـ"لاتَ" فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ) إِلى مَا ذكرهُ سيبويه من أنَّ (لَاتَ) لا تعملُ إلا في الحِينِ، واختلفَ النَّاسُ فيهِ:

= فائدة: يستفاد من هذه القراءة أن إن العاملة عمل ليس لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة، فاسمها في الشاهد اسم موصول وهو معرفة، وخبرها عبادا نكرة.

(١) الإعراب: (فنادوا): الفاء: بحسب ما قبلها، نادوا: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (ولات): الواو: واو الحال، لات: حرف نفي يعمل عمل ليس. (حين): خبرها منصوب، وهو مضاف. (مناص): مضاف إليه مجرور، واسم لات محذوف، والتقدير: وليس الحين حين فرار، والجملة من لات ومعموليها في محل نصب حال من الواو في فنادوا. وقرأ أبو السمال: ولات حين (بالرفع) وهو اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير: ليس حين فرار حاصلًا لهم عند تناديهم ونزول العذاب بهم.

وجه الاستدلال: أن (لات) عملت عمل ليس في لفظ الحين فحذف اسمها في قراءة النصب وهو الغالب المشهور، والتقدير: وليس الحينُ حينَ فرار. وحُذف خبرها في قراءة الرفع وهو قليل، والتقدير: وليس حين فرار كائنًا لهم. وذهب الأخفش إلى منع العمل بها، وحين في قراءة النصب على مذهبه مفعول به لفعل محذوف، تقديره: ولات أرى حين مناص لهم، وهو في قراءة الرفع مبتدأ خبره محذوف والتقدير: ولات حين مناص كائن لهم، والإجماع على خلافه.

◂ فقالَ قومٌ: المرادُ أنَّها لا تعملُ إلَّا في لفظِ (الحين)، ولا تعملُ فيمَا رادفهُ كالسَّاعةِ ونحوها.

◂ وقالَ قومٌ: المرادُ أنَّها لا تعملُ إلا في أسماءِ الزَّمانِ، فتعملُ في لفظِ (الحين) وفيمَا رادفهُ من أسماءِ الزَّمانِ، ومِن عَملها فيمَا رادَفَهُ قول الشَّاعرِ:

٨٣- نَـدِمَ البُغَـاةُ وَلَاتَ سَـاعَةَ مَنْـدَمٍ ... وَالبَـغْيُ مَرْتَـعُ مُبْتَغِيـهِ وَخِـيمُ[(١)]

وكلامُ المصنِّفِ محتملٌ للقولينِ، وجزمَ بالثَّاني في التسهيلِ، ومذهبُ الأخفشِ أنَّها لا تعملُ شيئًا، وأنَّه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوبًا فناصبهُ فعلٌ مضمرٌ، والتقدير (لَاتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ) وإنْ وُجِدَ مرفوعًا فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير (لَاتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لهُمْ). والله أعلم.

---

(١) ٨٣ - نسبه بعضهم إلى رجل من طيئ، وقيل غير ذلك.

اللغة: (البغاة) جمع باغ، مثل «قاض: وقضاة، وداع: ودعاة، ورام: ورماة»، والباغي: الذي يتجاوز قدره. (مندم) مصدر ميمي بمعنى الندم. (مرتع) اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع - من باب فتح - إذا جعله ملهى له وملعبا، ومنه قوله تعالى ﴿يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ﴾ [يوسف: ١٢] . (وخيم) أصله أن يقال: وخم المكان، إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: (ندم) فعل ماض. (البغاة) فاعل ندم. (ولات) الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف. (ساعة) خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة والحال أن الوقت ليس وقت الندم؛ لأن وقته قد فات، وساعة مضاف. و(مندم) مضاف إليه. (والبغي) مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة. (مرتع) مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف. ومبتغي من (مبتغيه) مضاف إليه ومبتغي مضاف والهاء مضاف إليه. (وخيم) خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قوله: (ولات ساعة مندم) حيث أعمل (لات) في لفظ (ساعة) وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء - فيما نقله عنه جماعة منهم الرضي -؛ إذ ذهب إلى أن (لات) لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنْ نَدَرْ (١٦٤) غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

هذا هوَ القسمُ الثَّاني من الأفعالِ النَّاسخةِ للابتداءِ، وهو (كَادَ)وأخواتها، وذكرَ المصنِّفُ منها أحدَ عشرَ فعلًا، ولا خلافَ فِي أنَّها أفعالٌ إلَّا (عَسَى)؛ فنقلَ الزاهدُ عن ثعلب أنَّها حرفٌ، ونسبَ أيضًا إلى ابنِ السَّرَّاج، والصحيحُ أنَّها فعلٌ؛ بدليلِ اتصالِ تاءِ الفاعلِ وأخواتها بها، نحو (عَسَيْتُ، وعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وَعَسَيتُنَّ).

وهذه الأفعالُ تسمَّى أفعالُ المقاربةِ، وليستْ كلُّها للمقاربةِ، بل هي على ثلاثةِ أقسامٍ:

- أحدُها: ما دلَّ على المقاربةِ، وهي: كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ.
- والثَّاني: مَا دلَّ على الرجاءِ، وهي: عَسَى، وحَرَى، واخْلَوْلَقَ.
- والثَّالث: مَا دلَّ على الإنْشَاءِ، وهي: جَعَلَ، وطَفِقَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ، وأَنْشَأَ.

فتسميتها أفعالُ المقاربةِ من بابِ تسميةِ الكلِّ باسمِ البعضِ.

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبرِ؛ فترفعُ المبتدأَ اسمًا لها، ويكونُ خبرهُ خبرًا لها في موضعِ نصبٍ، وهذا هو المرادُ بقوله: (كَكَانَ كَادَ وَعَسَى) لكن الخبرُ في هذَا البابِ لا يكونُ إلا مضارعًا، نحو (كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) وندرَ مجيئهُ اسمًا بعدَ (عَسَى، وَكَادَ) كقوله:

٨٤- أَكْثَرْتَ فِي العَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا   لَا تُكْثِرَنْ إِنِّي عَسَيْتُ صَائِمًا(١)

وقوله:

٨٥- فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيِبًا   وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ(٢)

(١) ٨٤ – البيت من الشواهد التي حصل خلاف في نسبتها.

اللغة: (العذل) الملامة. (ملحا) اسم فاعل من "ألح يلح إلحاحًا" أي أكثر.

الإعراب: (أكثرت) فعل وفاعل. (في العذل) جار ومجرور متعلق بأكثر. (ملحا) حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها. (دائما) صفة للحال. (لا تكثرن) لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (إني) إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (عسيت) عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. (صائما) خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (عسيت صائما) حيث أجرى "عسى" مجرى "كان" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسمًا مفردًا، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع.

(٢) ٨٥ - هذا البيت لتأبط شرًا - ثابت بن جابر بن سفيان - من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي) وأولها قوله:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ   أَضَاعَ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ

اللغة: (أبت) رجعت. (فهم) اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان. (تصفر) أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا علي.

وقصة ذلك أن قوما من بني لحيان - وهم حي من هذيل - وجدوا تأبط شرا يشتار عسلا من فوق جبل، ورآهم يترصدونه، فخشي أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: (فأبت) الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله. (إلى فهم) جار ومجرور متعلق بـ"أبت". (وما) الواو حالية، ما: نافية. (كدت) كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (آئبا) خبر كاد، والجملة في محل نصب حال. (وكم) الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع. (مثلها) مثل: تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه. (فارقتها) فعل وفاعل ومفعول به. (وهي) الواو للحال، هي: مبتدأ. (تصفر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال. =

وهذَا هو مرادُ المصنفِ بقوله: (لكن ندر... إلى آخره) لكنْ في قولهِ (غيرُ مضارعٍ) إيهامٌ، فإنَّه يدخلُ تحتهَ: الاسمُ، والظَّرفُ، والجارُ والمجرورُ، والجملةُ الاسميةُ، والجملةُ الفعليةُ بغيرِ المضارعِ، ولمْ يندرْ مجيء هذهِ كلها خبرًا عن (عَسَى، وَكَادَ) بل الَّذِي ندرَ مجيءُ الخبرِ اسمًا، وأمَّا هذهَ فلمْ يُسمعْ مجيئُها خبرًا عن هذينِ.

= الشاهد فيه: قوله: (وما كدت آئبا) حيث أعمل (كاد) عمل (كان) فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسمًا مفردًا، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع؛ ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي (وما كنت آئبا).

وَكَوْنُـــهُ بِــدُونِ (أَنْ) بَعْـدَ عَـــسَى (١٦٥) نَـــزْرٌ وَكَادَ الأَمْـــرُ فِيـــهِ عُكِسَـــا

أي: اقتران خبرِ (عسى) بـ(أنْ) كثير، وتجريدهُ من (أنْ) قليل، وهـذا مـذهبُ سيبويه. ومذهبُ جمهورِ البصريينَ أنَّه لا يتجردُ خبرها منْ (أنْ) إلَّا في الشِّعرِ، ولـمْ يردْ في القرآنِ إلَّا مقترنًا بـ(أنْ) قالَ اللهُ تعـالى ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾(١) [المائـدة: ٥٢]، وقالَ عزَّوجلَّ ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾(٢) [الإسراء: ٨].

ومنْ ورودهِ بدونِ (أنْ) قوله:

٨٦- عَسَـى الكَـرْبُ الَّذِي أَمْسَـيْتَ فِيـهِ   يَكُـــونُ وَرَاءهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ(٣)

---

(١) **الإعراب:** (فعسى): الفاء: حرف استئناف، عسى: فعل ماضٍ ناقص مبـني على الفـتح المقـدر على الألـف منع مـن ظهوره التعذر. (الله): لفظ الجلالة اسم عسى مرفـوع. (أن): حـرف مصـدري ونصـب. (يـأتي): فعـل مضـارع منصوب. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المـؤول مـن أنْ وما بعدها في محل نصبٍ خبر عسى، وتقديره: إتيان. (بالفتح): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يأتي".
وجه الاستدلال: اقتران خبر عسى بـ"أن" المصدرية.

(٢) **الإعراب:** (عسى): فعل ماضي ناقص. (ربكم): اسم عسى مرفوع، وهو مضاف، وكـم: ضـمير في محـل جـر مضاف إليه. (أن): حرف مصدري ونصب. (يرحمكم): فعل مضارع منصـوب، والفاعـل: ضـمير مسـتتر جوازا تقديره: هو، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر عسى، والتقدير: راحمًا لكم.
وجه الاستدلال: اقتران خبر عسى بـ"أن" المصدرية.

(٣) ٨٦ - البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القـالي في أماليه، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْـــتَ، وَأَنْـــتَ أَحْيَـــانًا طَـــرُوبُ   وَكَيْـــفَ وَقَـــدْ تَعَـــلَّاكَ المشِـــيبُ؟
يُجِـــدُّ النَـــأْيُ ذِكْـــرَكَ فِي فُـــؤَادِي   إِذَا ذُهِلَـــتْ عَلَى النَّـــأْيِ القُلُـــوبُ
يُـــؤَرِّقُنِي اكْتِئَـــابُ أَبِي نُمَـــيْرٍ   فَقَلْـــبِي مِـــنْ كَآبَتِـــهِ كَئِيـــبُ
فَقُلْـــتُ لَهُ: هَـــدَاكَ اللهُ ! مَهْـــلًا   وَخَـــيْرُ القَـــوْلِ ذُو اللُّـــبِّ المصِـــيبُ
عَـــسَى الكَـــرْبُ الَّذِي أَمْسَـــيْتَ فِيـــهِ   يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَرِيـــبُ

اللغة: (طربت) الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن، والعامة تخصه بالفرح. (النأي) البعد. (الكـرب) الهـم والغم. (أمسيت) قال ابن المستوفي: يروى بضـم التـاء وفتحهـا، والنحويـون إنمـا يروونـه بضـم التـاء، والفـتح عنـد أبي حنيفة أولى؛ لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي رويناها، وكان أبو نمير معه في السجن. =

وقــولــهُ:

٨٧- عَسَى فَــرَجٌ يَـأْتِي بِـهِ اللهُ، إِنَّـــــهُ لَهُ كُلَّ يَـــوْمٍ فِي خَلِيقَتِــــهِ أَمْـــرُ[1]

وأمَّا (كَادَ) فذكرَ المصنِّفُ أنَّها عكسُ (عَسَى)؛ فيكـون الكثـيرُ فِي خبرهـا أنْ يتجردَ منْ (أنْ) ويقلُّ اقترانهُ بها، وهذَا بخلافِ مَا نصَّ عليـهِ الأندلسـيونَ مـنْ أنَّ اقتِران خبرها بـ(أنْ) مخصوصٌ بالشِّعرِ، فمن تجريدهِ مِنْ (أنْ) قـوله تعـالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[2] [البقـــرة: ٧١] وقــــال: ﴿مِنۢ بَعۡـدِ مَا كَـادَ يَـزِيغُ قُلُوبُ فَـرِيقٍ

= **الإعراب:** (عسى) فعل ماض ناقص. (الكرب) اسم عسى مرفوع بـه. (الذي) اسـم موصـول صـفة للكـرب. (أمسيت) أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (فيه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملـة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول. (يكون) فعل مضارع ناقص، واسـمه ضـمير مسـتتر فيـه. (وراءه) وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهـاء مضـاف إليـه. (فـرج) مبتـدأ مـؤخر. (قريب) صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر "يكون"، والجملة من "يكـون" واسـمها وخبرها في محل نصب خبر "عسى".

الشاهد فيه: قوله: (يكون وراءه...إلخ) حيث وقع خبر "عسى" فعلًا مضارعًا مجردًا من "أن" المصدرية، وذلـك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده.

(١) ٨٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (عسى) فعل ماض ناقص. (فرج) اسمه. (يأتي) فعل مضارع. (به) جـار ومجـرور متعلـق بــ"يأتي". (الله) فاعل "يأتي"، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عـسى. (إنه) إن: حرف توكيـد ونصـب، والهاء ضمير الشأن اسمه. (له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (كل) منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبلـه، وكل مضـاف. و(يـوم) مضـاف إليـه. (في خليقته) الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجـرور السـابق، وخليقـة مضـاف والضـمير الموضـوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه. (أمر) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر "إن".

الشاهد فيه: قوله: (يأتي به الله) حيث جاء خبر "عسى" فعلا مضارعا مجردًا من أن المصدرية، وهذا قليل.

(٢) **الإعراب:** (فذبحوها): الفاء: بحسب ما قبلها، ذبحوها: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به. (وما كادوا): الواو: حرف عطف، مـا: حـرف نفي، كادوا: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعـة، والـواو: ضـمير في محـل رفـع اسـم كاد، والألف فارقة. (يفعلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضـمير في محـل رفـع فاعـل، والجملـة الفعلية في محل نصب خبر كاد. =

مِّنْهُمْ﴾(١) [التوبة: ١١٧]، ومِنْ اقترانهِ بـ(أنْ) قوله ﷺ: «مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ»(٢) وقولهُ:

٨٨- كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ(٣)

وجه الاستدلال: مجيء خبر كاد مجردًا من أن، على ما هو الشائع في استعمالها. تنبيه: إنما لم يقترن خبر "كاد" بأن؛ لأنه يدل على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقربه من أفعال الشروع في الفعل، فلم يناسبه الاستقبال الذي تفيده أن.

(١) **الإعراب:** (ما): حرف نفي. (كاد): فعل ماض ناقص واسمه ضمير الشأن محذوف. (يزيغ): فعل مضارع مرفوع. (قلوب): فاعل مرفوع، وهو مضاف. (فريق): مضاف إليه مجرور. (منهم): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لفريق، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كاد.

وجه الاستدلال: مجيء خبر كاد مجردًا من أن، على ما هو الشائع في استعمالها.

(٢) صدره الشارح بما يفيد أنه من كلام رسول الله ﷺ، والصواب أنه من كلام عمر رضي الله عنه رواه البخاري في صحيحه،كتاب مواقيت الصلاة، باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت.

الإعراب: (ما كدت): ما: حرف نفي، كدت: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير بارز في محل رفع اسم كاد. (أن): حرف مصدري ونصب.

(أصلي): فعل مضارع منصوب، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر كاد، والتقدير: ما كدت مقاربا صلاة العصر، والجملة الفعلية ما كدت... إلخ ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (العصر): مفعول به. (حتى): حرف ابتداء. (كادت): فعل ماض ناقص مبني على الفتح وتاء التأنيث الساكنة حرف، وحرك بالكسرة لالتقاء الساكنين. (الشمس): اسم كاد مرفوع. (أن): حرف مصدري ونصب. (تغرب): فعل مضارع منصوب، والموصول الحرفي لا محل له من الإعراب. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب خبر "كاد" والتقدير: حتى كادت الشمس مقاربة الغروب، والجملة الفعلية حتى كادت الشمس... إلخ، ابتدائية.

وجه الاستدلال: مجيء خبر كاد مقترنًا بأن في غير الشعر، وهو قليل.

(٣) ٨٨ - هذا البيت لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة، يرثي شخصًا اسمه: عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إِنَّ عَبْدَ المجِيدِ يَومَ تَوَفَّى هَدَّ رُكْنًا مَا كَانَ بِالمهْدُودِ
لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ دَرَى حَامِلُوهُ مَا عَلَى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجُودِ؟

اللغة: (تفيض) من قولهم (فاضت نفس فلان) ويروى في مكانه (تفيظ) وكل الرواة يجيزون أن تقول: (فاضت نفس فلان) إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول: (فاظت نفس فلان) بالظاء، وكلام غير الأصمعي أسد؛ فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته.

وقول الشاعر في بيت الشاهد (ريطة) - بفتح الراء وسكون الياء المثناة -: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، =

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلا (١٦٦) خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ(أَنْ) مُتَّصِلا
وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ (أَنْ) مِثْلَ حَرَى (١٦٧) وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا (أَنْ) نَزُرَا

يعني أنَّ (حَرَى) مثل (عَسَى) في الدّلالةِ على رَجَاءِ الفعلِ، لكنْ يجبُ اقترانُ خبرها بـ(أنْ)، نحو (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ) ولمْ يجردْ خبرها من (أنْ) لا في الشِّعرِ ولَا في غيرِهِ، وكذلكَ (اخْلَوْلَقَ) تلزم (أنْ) خبرها نحو (اخْلَوْلَقَتِ السَّماءُ أَنْ تُمْطِرَ) وهُو مِنْ أَمْثلةِ سيبويه، وأمَّا (أَوْشَكَ) فالكثيرُ اقترانُ خبرها بـ(أنْ) ويقلُّ حذفها منهُ؛ فمن اقترانهِ بها قولهُ:

٨٩- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوا -إِذَا قِيلَ هَاتُوا- أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا[1]

= وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

المعنى: كادت روحي أن تفارق جسدي حين رأيته مدرجا في أكفانه.

الإعراب: (كادت) كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث. (النفس) اسم كاد. (أن) مصدرية. (تفيض) فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود للنفس، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يقع خبرًا لكاد "عليه" جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق "إذ" ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله "تفيض" أيضًا. (غدا) فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على عبد المجيد المرثى. (حشو) خبر "غدا"، وحشو مضاف. و(ريطة) مضاف إليه. (وبرود) معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله (أن تفيض) حيث أتى بخبر "كاد" فعلا مضارعا مقترنا بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها. ومنه قول جبير بن مطعم رضي الله عنه (كَادَ قَلْبِي أَنْ يَطِير) ومع ورود المضارع الواقع خبرا لـ"كاد" مقترنا بأن - في الشعر والنثر- نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع "كاد" ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه.

(١) ٨٩ - هذا البيت أنشده ثعلب في أماليه (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في أماليه أيضا (ص ١٢٦) وقبله:

أَبَا مَالِكٍ، لَا تَسْأَلِ النَّاسَ، وَالتَمِسْ بِكَفَّيْكَ فَضْلَ اللهِ، وَاللهُ أَوْسَعُ

المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء، وأهونها خطرًا، وأقلها قيمة لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: (ولو) شرطية غير جازمة. (سئل) فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط. (الناس) نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول. (التراب) مفعول ثان لسئل. (لأوشكوا) اللام واقعة في جواب "لو"، وأوشك: فعل ماض =

ومن تجردهِ منها قولهُ:

٩٠- يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا[١]

= ناقص، وواو الجماعة اسمه. (إذا) ظرف للمستقبل من الزمان. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول. (هاتوا) فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها. (أن) مصدرية. (يملوا) فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك. (ويمنعوا) معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: قوله "أن يملوا" حيث أتي بخبر "أوشك" جملة فعلية، فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

(١) ٩٠ - البيت لأمية بن أبي الصلت، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٧٩).

اللغة: (منيته) المنية الموت. (غراته) جمع غرة بكسر الغين وهي الغفلة. (يوافقها) يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إنّ مَن فرَّ من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها؛ إذ كان الموت ولا بد نازل بكل أحد.

الإعراب: (يوشك) فعل مضارع ناقص. (من) اسم موصول اسم يوشك. (فر) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الاسم الموصول والجملة لا محل لها صلة. (من منيته) الجار والمجرور متعلق بـ"فر"، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه. (في بعض) الجار والمجرور متعلق بقوله "يوافقها" الآتي، وبعض مضاف وغرات من (غراته) مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. (يوافقها) يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر "يوشك".

الشاهد فيه: قوله (يوافقها) حيث أتى بخبر "يوشك" جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من (أن) وهذا قليل.

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا (١٦٨) وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقْ (١٦٩) كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقْ

أي: لمْ يذكرْ سيبويه فِي (كَرَبَ) إلَّا تجردَ خبرها من (أنْ)، وزعمَ المصنِّفُ أنَّ الأصحَّ خلافهُ، وهوَ أنَّها مثلُ (كَادَ)، فيكون الكثيرُ فيها تجْريد خبرها من (أنْ) ويقلُّ اقترانهُ بها، فمن تجريدهِ قولهُ:

٩١- كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاةُ: هِنْدٌ غَضُوبُ[(١)]

(١) ٩١ - قيل: إن هذا البيت لرجل من طيئ، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة: (جواه) الجوى: شدة الوجد. (الوشاة) جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى (حين قال العذول) وهو اللائم. (غضوب) صفة من الغضب يستوي فيها المذكر المؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: (كرب) فعل ماض ناقص. (القلب) اسمه. (من جواه) الجار والمجرور متعلق بقوله "يذوب" الآتي، أو بقوله "كرب" السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه. (يذوب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب. (حين) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله: "يذوب" السابق. (قال) فعل ماض. (الوشاة) فاعل قال. (هند) مبتدأ. (غضوب) خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة "حين" إليها.

الشاهد فيه: قوله (يذوب) حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مجردًا من أن، وهو كثير.

وسُمعَ من اقترانهِ بها قولهُ:

٩٢- سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلَامِ سَجْلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا[١]

والمشهورُ فِي (كَرَبَ) فتحُ الرَّاءِ، ونُقِلَ كَسْرُها أيضًا.

(١) ٩٢ - البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والى المدينة من قبل هشام بن عبد الملك بن مروان وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثًا، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذُ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الفَقْرَ وَالغِنَى وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة: (مصت الثرى حديثا) أراد أنهم حديثو عهد بنعمة، فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر عنهم أولًا بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام. (بأن تترعرعا) يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى (تتزعزعا) بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق، فليس لهم في الكرم عرق ثابت، فهم لا يتحركون للبذل، ولا تهش نفوسهم للعطاء. (نقائذ) جمع نقيذ، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر. (أضرع) هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذة من قول العرب: (حلب فلان الدهر أشطره)، يريدون ذاق حلوه ومره. (ذوو الأحلام) أصحاب العقول، ويروى (ذوو الأرحام) وهم الأقارب من جهة النساء. (سجلًا) - بفتح فسكون - الدلو ما دام فيها ماء قليلا كان ما فيها من الماء أو كثيرا، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلا فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ: سجل، و"الغرب" - بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك "الذنوب" - بفتح الذال المعجمة - مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعا لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية، فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: (سقاها) سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول. (ذوو) فاعل سقى، وذوو مضاف. و(الأحلام) مضاف إليه. (سجلا) مفعول ثان لسقى. (على الظما) جار ومجرور متعلق بسقاها.

(وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. (كربت) كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث. (أعناقها) أعناق اسم كرب، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه. (أن) مصدرية. (تقطعا) فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين وأصله تتقطعا منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (أن تقطعا) حيث أتى بخبر "كرب" فعلًا مضارعًا مقترنا بأن وهو قليل.

ومعنَى قوله (وَتَرْكُ أَنْ مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا) أنَّ مَا دلَّ عَلى الشُّروعِ فِي الفعلِ لا يجوزُ اقترانُ خبرهِ بـ(أنْ) لما بينهُ وبينَ (أنْ) من المنَافاةِ؛ لأنَّ المقصودَ بهِ الحال، و(أنْ) للاستقبالِ، وذلكَ نحو (أنْشَأ السائقُ يحدُو[1]، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَدْعُو، وَجَعَلَ يَتكَلَّمُ، وَأَخَذَ يَنْظِمُ، وَعَلِقَ يَفْعَلُ كَذَا)[2].

(١) يحدو: أيْ يُغنّي للإبل لتسرع، والسائق هو الذي يسوقها.

(٢) يتحصل مما ذكره الناظم أن خبر أفعال المقاربة بالنسبة إلى اقترانها بأن وتجردها أربعة أقسام:

١. ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق.
٢. ما يجب تجرده وهو أفعال الشروع.
٣. ما يغلب اقترانه وهو عسى و أوشك.
٤. ما يغلب تجرده وهو كاد وكرب.

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَا (١٧٠) وَكَادَ لا غَيْرُ وَزَادُوا موشِكَا

أفعالُ هذَا البابِ لا تتصرفُ، إِلَّا (كَادَ، وَأَوْشَكَ)؛ فإنَّه قد استعملَ منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾(١) [الحج: ٧٢] وقول الشَّاعرِ:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ(٢) [٩٠]

وزعمَ الأصمعيُّ أنَّه لم يستعمل (يُوشِكُ) إِلَّا بلفظِ المضارعِ ولمْ تُسْتَعملْ (أَوْشَكَ) بلفظِ الماضِي وليسَ بجيدٍ، بلْ قدْ حكَى الخليلُ استعمالَ الماضي، وقدْ وردَ في الشِّعرِ، كقولهِ:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لَأَوْشَكُوْا إِذَا قِيلَ هَاتُوْا أَنْ يَمَلُّوْا وَيَمْنَعُوْا(٣) [٨٩]

نعمْ الكثيرُ فيها استعمالُ المضارعِ وَقَلَّ استعمالُ الماضِي، وقولُ المصنِّفِ: (وَزَادُوا موشِكًا) معناه أنَّهُ قدْ وردَ أيضًا استعمالُ اسمِ الفاعلِ مِنْ (أَوْشَكَ) كقولهِ:

٩٣- فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ خِلَافَ الأَنِيسِ وُحُوشًا يَبَابَا(٤)

---

(١) **الإعراب:** (يكادون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع اسم يكاد. يسطون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر يكاد.
وجه الاستدلال: مجيء المضارع من "كاد"، مما يدل على أنها متصرفة.

(٢) قد سبق شرحه قريبًا، ومحل الشاهد فيه هنا قوله (يوشك) حيث استعمل فعلًا مضارعًا لأوشك.

(٣) قد سبق شرحه قريبًا، والاستشهاد به ههنا لقوله (أوشكوا) حيث استعمل الفعل الماضي، وفيه رد على الأصمعي وأبي علي حيث أنكرا استعمال الفعل الماضي وصيغة المضارع المبني للمجهول، على ما حكاه ابن مالك عنهما.

(٤) ٩٣ - هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الْأَرْضِ بَعْدَ الْكَلَامِ وَلَا تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلَابَا

اللغة: (خلاف الأنيس) أي: بَعْدَ المؤانس. (وحوشًا) قفرا خاليًا، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور. (يبابا): قال ابن منظور في اللسان: (اليباب عند العرب: الذي ليس فيه أحد) أهـ. =

وقدْ يشعرُ تخصيصهُ (أَوْشَكَ) بالذِّكرِ أنَّه لمْ يُستَعْملِ اسمُ الفاعلِ منَ (كَادَ)، وليسَ كذلكَ، بلْ قدْ وردَ استعمالهُ في الشِّعرِ، كقولهِ:

٩٤- أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ[1]

= **الإعراب:** (فموشكة) خبر مقدم وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه. (أرضنا) أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه. (أن) مصدرية. (تعود) فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هي" يعود إلى أرض. (خلاف) منصوب على الظرفية، وناصبه "تعود" وخلاف مضاف. و(الأنيس) مضاف إليه. (وحوشا) حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله (يبابا) حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه: قوله (فموشكة) حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك.

(١) ٩٤ - هذا البيت لكُثيِّر بن عبد الرحمن -المعروف بكُثيِّر عزة-، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان والد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل، وقبل بيت الشاهد قوله:

وَكِدتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ العَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ

قَذِيتُ بِهَا وَالعَيْنُ سَهْوٌ دُمُوعُهَا وَعُوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الجِفْنِ زَائِدُ

فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لَمْ يُتْرَكِ البُكَى وَتَشْرى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا المَرَاوِدُ

اللغة: (سها عاند) يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ؛ وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال: إنه عرق عاند. (قذيت بها) أصابني القذى بسببها. (سهو دموعها) ساكنة لينة. (عوارها) قذاها. (تشرى) تلح. (حشحثتها) حركتها. (المراود) جمع مرود بزنة منبر وهو ما يحمل به الكحل إلى العين. (أسى) حزنا وشدة لوعة. (الرجام) بالراء المهملة المكسورة والجيم "موضع بعينه"، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: (أموت) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أسى) مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالًا بتقدير: "آسيا" أي حزينا. (يوم) منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه.

"أموت" ويوم مضاف. و(الرجام) مضاف إليه. (وإنني) إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (يقينا) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: "أوقن يقينا". (لرهن) اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن (بالذي) جار ومجرور متعلق بـ"رهن". (أنا) مبتدأ. (كائد) خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبرا لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: (بالذي أنا كائد ألقاه)، مثلا.

الشاهد فيه: قوله (كائد) بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو، حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من "كاد" هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قومًا من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية "كابد" بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

وقدْ ذكرَ المصنِّفُ هذَا فِي غيرِ هذَا الكتابِ.

وأفهمَ كلامُ المصنِّفِ أنَّ غيرَ (كَادَ، وَأَوْشَكَ) منْ أفعالِ هذَا البابِ لمْ يردْ منهُ المضارعُ ولا اسمُ الفاعلِ، وحكَى غيرهُ خلافَ ذلكَ؛ فحكَى صاحبُ الإنصافِ استعمالَ المضارعِ واسمِ الفاعلِ من (عَسَى) قالوا: عسَى يعسِي فهو عاسٍ، وحكَى الجوهريُّ مضارعَ (طَفِقَ)، وحكَى الكسائِي مضارعَ (جَعَلَ).

بَعْدَ (عَسَى) (اخْلَوْلَقَ) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرِدْ (١٧١) غِنًى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

أي: اختصت (عَسَى، وَاخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ) بأنَّها تستعملُ ناقصةً وتامةً.

فأمَّا النَّاقصةُ فقدْ سبقَ ذكرها، وأمَّا التَّامةُ فهِي المسندةُ إلى (أنْ) والفعلِ، نحو (عَسَى أَنْ يَقُومَ، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَأْتِي، وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ) فـ(أنْ) والفعل في موضعِ رفعٍ فاعل (عَسَى، واخْلَوْلَقَ، وَأَوْشَكَ) واستغنتْ بهِ عن المنصوبِ الَّذِي هو خبرها.

وهذَا إذَا لمْ يلِ الفعلَ الَّذِي بعدَ (أنْ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ بهِ؛ فإنْ وليهُ نحو (عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ) فذهبَ الأستاذُ أبو عَلِي الشّلَوْبين إلى أنَّه يجبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعًا بالفعلِ الَّذِي بعدَ (أنْ) فـ(أنْ) ومَا بعدَها فاعلٌ لـ(عَسَى)، وهي تامَّةٌ، ولا خبرَ لها، وذهبَ المبردُ والسيرافِيُّ والفارسِيُّ إلى تجويزِ مَا ذكرهُ الشلوبينُ وتجويزِ وجهٍ آخرٍ، وهوَ: أنْ يكونَ مَا بعدَ الفعلِ الَّذِي بعدَ (أنْ) مرفوعًا بـ(عَسَى) اسمًا لها، و(أنْ) والفعلُ في موضعِ نصبٍ بـ(عَسَى)، وتَقَدَّمَ على الاسمِ، والفعلُ الَّذِي بعدَ (أنْ) فاعلهُ ضميرٌ يعودُ على فاعلِ (عَسَى) وجازَ عودهُ عليهِ ـ وإنْ تأخَّرَ ـ لأنَّه مقدمٌ في النِّيةِ.

وتظهرُ فائدةُ هذا الخلافِ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ فتقول - على مذهبِ غيرِ الشلوبينِ - (عَسَى أَنْ يَقُومَا الزَيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومُوا الزَّيْدُونَ، وعَسَى أَنْ يَقُمْنَ الهِنْدَاتُ) فتأتِي بضميرٍ في الفعلِ؛ لأنَّ الظاهرَ ليسَ مرفوعًا بهِ، بلْ هو مرفوعٌ بـ(عَسَى) وعَلَى رأيِ الشلوبينِ يجبُ أنْ تقولَ: (عَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدَانِ، وَعَسَى أَنْ يَقُومَ الزَّيْدُونَ، وَعَسَى أَنْ تَقُومَ الهِنْدَاتُ) فلَا تأتِي في الفعلِ بضميرٍ؛ لأنَّه رَفَعَ الظاهرَ الَّذِي بعدَهُ.

وَجَــرِّدَنْ (عَــسَى) أَو ارْفَـعْ مُضْـمَرَا (١٧٢) بِهَــا إِذَا اسْــمٌ قَبْلَهَــا قَــدْ ذُكِــرَا

أي: اختصتْ (عَسَى) من بين سائرِ أفعالِ هذَا البابِ بأنَّها إذَا تقدَّمَ عليها اسمٌ جازَ أنْ يُضْمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسمِ السَّابقِ، وهذهِ لغةُ تميمٍ، وجازَ تجريدها عن الضَّميرِ، وهذهِ لغةُ الحجازِ، وذلكَ نحو (زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ)؛ فعلى لغةِ تميمٍ يكونُ في (عَسَى) ضميرٌ مستترٌ يعودُ على (زيد) و (أَنْ يقومَ) في موضعِ نصبٍ بعسَى، وعلى لغةِ الحجازِ لا ضميرَ في (عَسَى) و(أَنْ يَقُومَ) في موضعِ رفعٍ بـ"عَسَى".

وتظهرُ فائدةُ ذلكَ في التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ؛ فتقول ـ على لغةِ تميمٍ ـ: (هند عست أن تقوم، والزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يقُومَا، والزَيْدُوَنَ عسَوْا أَنْ يَقُومُوا، والهِنْدَانُ عَسَتَا أَنْ تَقومَا، والِهنْدَاتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ) وتقول ـ على لغةِ الحجازِ ـ: (هِنْدٌ عَسَى أَنْ تَقُوْمَ، وَالْزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا، وَالْزّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَقُوْمَوا، وَالهِنْدَانِ عَسَى أَنْ تَقُوْمَا، وَالهِنْدَاتُ عَسَى أَنْ يَقُمْنَ).

وَأَمَّا غَيرُ (عَسَى) من أفعالِ هذَا البابِ فيجبُ الإضمارُ فيهِ؛ فتقول: (الزّيْدَانِ جَعَلَا يَنْظُمَانِ) ولَا يجوزُ تركُ الإضمارِ؛ فلَا تقُول: (الزَّيْدَانِ جَعَلَ يَنْظُمَانِ) كما تقُول: (الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُوْمَا).

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ (١٧٣) نَحْوِ (عَسَيْتُ) وَانْتِقَا الفَتْحِ زُكِنْ

أي: إذَا اتَّصلَ بـ(عَسَى) ضميرٌ موضوعٌ للرَّفعِ، وهو لمتكلمٍ، نحو (عَسَيْتُ) أو لمخاطبٍ، نحو (عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وَعَسَيْتُما، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ) أو لغائباتٍ، نحو (عَسَيْنَ) جازَ كسرُ سِينها وفتحها، والفتحُ أشهرُ، وقرأَ نافعٌ: ﴿فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾[1] [محمد: ٢٢] بِكَسْرِ السِّينِ، وقرأَ الباقونَ بفتحَها.

(١) قرأ نافع الفعل عسيتم بكسر السن، وقرأ الباقون بفتحها.

الإعراب: (فهل): الفاء: بحسب ما قبلها، هل: حرف استفهام. (عسيتم): فعل ماض جامد، والتاء: ضمير في محل رفع اسم عسى، والميم: للجمع. (إن): حرف شرط جازم. (توليتم): فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم: للجمع. والفعل توليتم: في محل جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره فعساكم، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية. (أنْ): حرف مصدري ونصب. (تفسدوا): فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أنْ وما بعدها -وتقديره: الإفساد- في محل نصب خبر للفعل عسى الناقص. (في الأرض): جار ومجرور متعلقان بالفعل تفسدوا.

وجه الاستدلال: أنه يجوز كسر سين "عسى" إذا أسندت إلى "تاء" الفاعل المتحركة أو إلى "نون" النسوة، أو إلى "نا" الدالة على الفاعلين.

إن وأخواتها

لإِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلْ ... كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ (١٧٤)
كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ (١٧٥)

هذَا هو القِسْمُ الثَّانِي من الحروفِ النَّاسخةِ للابتداءِ؛ وهي ستةُ أحرفٍ: إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وعدَّها سيبويه خمسةً، فأسقط (أنَّ) المفتوحةَ؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورة، كما سيأْتي.

ومعنى (إِنَّ، وأَنَّ) التوكيد، ومعنى (كأنَّ) التشبيه، و(لكنَّ) للاستدراكِ، و(لَيْتَ) للتَّمنِّي، و(لَعَلَّ) للتَّرجِّي والإشفاقِ، والفرقُ بين التَّرجِّي والتَّمنِّي أنَّ التَّمني يكونُ في الممكنِ، نحو: (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ) وفي غيرِ الممكنِ، نحو: (لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا) ، وأنَّ الترجِّي لا يكونُ إِلَّا في الممكنِ، فَلَا تقول: (لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ)، والفرقُ بينَ الترجِّي والإشْفاق أنَّ الترجِّي يكونُ في المحبوبِ، نحو: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنَا) والإشفاقُ في المكروهِ نحو: (لَعَلَّ العَدُوَّ يَقْدُمُ).

وهذه الحروفُ تعملُ عكسَ عملِ (كَانَ) فتنصبُ الاسمَ، وترفعُ الخبرَ؛ نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، فهي عاملةٌ في الجزءينِ، وهذا مذهبُ البصريينَ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّها لا عملَ لها في الخبرِ، وإنَّما هو باقٍ على رفعهِ الَّذي كَانَ له قبلَ دخولِ (إِنَّ) وهو خبرُ المبتدأ.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إلَّا فِي الَّذي (١٧٦) كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِي

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذَا البابِ وتأخيرُ الخبرِ، إلَّا إذَا كانَ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ فإنَّه لا يلزمُ تأخيرُه، وتحتَ هذا قسمانِ:

- **أحدهمَا**: أنَّه يجوزُ تقديمهُ وتأخيرُه، وذلك نحو: (لَيْتَ فِيها غَيْرَ البَذِي) أو (لَيْتَ هُنَا غَيْرَ البَذِي) أي: الوقح، فيجوزُ تقديمُ (فيها، وهنَا) على (غير) وتأخيرهمَا عنها.
- **والثَّاني**: أنَّه يجبُ تقديمهُ، نحو: (لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَها) فلَا يجوزُ تأخيرُ (في الدَّارِ) لئلَّا يعودَ الضَّميرُ عَلَى متأخرٍ لفظًا ورتبةً.

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذَا كانَ غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: (إنَّ زَيْدًا آكِلٌ طَعَامَكَ) فلَا يجوزُ (إنَّ طَعَامَكَ زَيْدًا آكِلٌ) وكذَا إنْ كانَ المعمولُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو: (إنَّ زَيْدًا وَاثِقٌ بِكَ) أو (جَالِسٌ عِنْدَكَ) فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسمِ؛ فلا تقول: (إنَّ بِكَ زَيْدًا وَاثِقٌ) أو (إنَّ عِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ) وأجازهُ بعضهمْ، وجعلَ منهُ قولهُ:

٩٥- فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا، فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ[١]

---

(١) ٩٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لا تلحني) - من باب فتح - أي: لا تلمني ولا تعذلني. (جم) كثير، عظيم. (بلابله) أي وساوسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: (يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها، فالعذل لا يصرفني عنها) اهـ.

الإعراب: (فلا) ناهية. (تلحني) تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به.

(فيها) جار ومجرور متعلق بتلحني. (فإن) الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب (بحبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "مصاب" الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه. (أخاك) أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه. (مصاب) خبر إن، ومصاب مضاف. و(القلب) مضاف إليه. (جم) خبر ثان لإن. (بلابله) بلابل: فاعل لـ"جم"، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى "أخاك" مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر. =

وَهَمْــزَ (إِنَّ) افْــتَحْ لِسَــدِّ مَصْــدَرِ (١٧٧) مَسَـــدَّهَا وَفِي سِـــوَى ذَاكَ اكْسِـــرِ

(إنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ: وجوبُ الفتحِ، ووجوبُ الكسرِ، وجوازُ الأمرينِ.

فيجبُ فتحها إذَا قُدِّرَتْ بمصدرٍ، كمَا إذَا وقعتْ في موضعِ مرفوعِ فعلٍ(١)، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ) أي: قيامُكَ، أو منصوبِهِ، نحـو: (عَرَفْـتَ أَنَّـكَ قَـائِمٌ) أي: قيامكُ، أو في موضع مجرورِ حرفٍ، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَـائِمٌ) أي: مـن قيامك، وإنَّما قالَ: " لِسَدِّ مَصْدَرِ(٢)مَسَدَّها" ولم يقل: " لسد مفرد مسدها " لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها، نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ قَائِمٌ)، فهـذهِ يجـبُ كسرُها وإنْ سدَّ مسدَّها مفردٌ؛ لأنَّها في موضعِ المفعولِ الثَّاني، ولكـنْ لا تقـدَّرُ بالمصدرِ؛ إذْ لا يصحُّ (ظَنَنْتُ زَيْدًا قِيَامَهُ).

فإنْ لم يجبْ تقديرها بمصدرٍ لمْ يجبْ فتحها، بلْ تكسرُ: وجوبًا، أو جوازًا، على ما سنبينُ، وتحتَ هذَا قسمانِ:

أحدُهمَا: وجوبُ الكسرِ.

والثَّاني: جوازُ الفتحِ والكسرِ؛ فأشارَ إلى وجوبِ الكسرِ بقولهِ:

= الشاهد فيه: تقديم معمول خبر (إن) وهو قوله "بحبها" على اسمها وهو قوله "أخاك" وخبرها وهو قـوله "مصـاب القلب" وأصل الكلام (إن أخاك مصاب القلب بحبها) فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصـل بـه بـين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدما على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة.

(١) شمل قول الشارح (مرفوع فعل) ما إذا وقعت أن في موضع الفاعل كالمثـال الذي ذكـره، ومنـه قـوله تعـالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، أي: أو لم يكفهم إنزالنا، وما إذا وقعـت في موضـع النائـب عـن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ١]، أي: قل أوحي إلي استماع نفر من الجن.

(٢) قول الناظم (لسد مصدر) المراد به: المصدر المنسبك من (أنّ) المفتوحة ومعموليها، هو مصدر خبرها إن كان مشتقًا مضافًا إلى اسمها، ومصدر كان مضافًا إلى اسمها، إذا كان جامدًا، فنحو (يسـرني أنك مجتهد) يكـون التقدير (يسرني اجتهادك)، ونحو (يسرني أنك أسد) يكون التقدير (يسرني كونك أسدًا).

فَاكْسِرْ فِي الِابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ (١٧٨) وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّْ (١٧٩) حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا (١٨٠) بِاللَّامِ كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

فذكرَ أنَّه يجبُ الكسرُ في ستةِ مواضعٍ:

◈ **الأوَّل**: إذَا وقعتْ (إنَّ) ابتداء، أي: في أول الكلام، نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ولَا يجوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً، فلَا تقولُ: (أَنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي) بَلْ يجبُ التَّأخيرُ؛ فتقولُ: (عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ) وأجازَ بعضُهم الابتداءَ بها.

◈ **الثَّاني**: أنْ تقعَ (إنَّ) صدر صلة، نحو: (جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾[1] [القصص: ٧٦].

◈ **الثَّالث**: أنْ تقعَ جوابًا للقسمِ وفي خبرها اللَّام، نحو: (وَاللهِ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) وسيأتِي الكلامُ على ذلكَ.

◈ **الرَّابع**: أنْ تقعَ في جملةٍ محكيةٍ بالقولِ، نحو: (قُلْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) قال تعالى:

---

(١) **الإعراب**: (وآتيناه): الواو: بحسب ما قبلها، آتيناه: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول.
(من الكنوز): جار ومجرور متعلقان بالفعل آتينا. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به ثان للفعل آتينا. (إن): حرف توكيد ونصب. (مفاتحه): اسم إن منصوب وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لتنوء): اللام هي اللام المزحلقة، تنوء: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هي، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لإن، وجملة إن مع معموليها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أن همزة إنّ قد كسرت هنا لوقوعها بعد ما الموصولة.

﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[١] [مريم: ٣٠]، فإنْ لمْ تُحكَ بهِ ـ بلْ أجريَ القولُ مجرى الظنِّ ـ فتحتْ، نحو: (أَتَقُولُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أي: أَتَظُنُّ.

◊ الخامس: أنْ تقعَ في جملةٍ في موضعِ الحالِ، كقولهِ: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُوْ أَمَلٍ) ومنه قولهُ تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾[٢] [الأنفال: ٥]، وقول الشَّاعرِ:

٩٦- مَا أَعْطَيَانِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا ... إِلَّا وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي[٣]

---

(١) **الإعراب:** (قال): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إني): إن حرف توكيد ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم إن. (عبد): خبر إن مرفوع وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة، مضاف إليه مجرور، والجملة من إن ومعموليها في محل نصب مقول القول.
وجه الاستدلال: أن همزة إنّ قد كسرت وجوبا بعد الفعل قال؛ لأنها مع معموليها اسمها وخبرها محكية بهذا القول، والمحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها.

(٢) **الإعراب:** (كما): الكاف: حرف تشبيه وجر، ما: حرف مصدري. (أخرجك): فعل ماض، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. (ربك): فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: الأنفال ثابتة لله ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون، وجملة أخرجك ربك صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.(من بيتك): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أخرجك" وبيت: مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بالحق): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أخرجك". (وإن): الواو: واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب. (فريقا): اسم إن منصوب. (من المؤمنين): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة أيضا.(لكارهون): اللام لام الابتداء، كارهون: خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة إن مع معموليها في محل نصب حال من كاف الخطاب في قوله تعالى ﴿أَخْرَجَكَ﴾، والرابط هنا هو الواو فقط.
وجه الاستدلال: أن همزة إن قد كسرت وجوبا لوقوعها في أول الجملة الحالية المقرونة بالواو.
تتمة: لم تفتح الهمزة في صدر جملة الحال وإن كان الأصل في الحال هو الإفراد؛ لأن أن المفتوحة تؤول مع ما بعدها بمصدر مفرد معرفة، وشرط الحال التنكير؛ ولذا كسروها.

(٣) ٩٦ - البيت لكُثيِّر بن عبد الرحمن -المعروف بكُثيِّر عزة-، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:
=

◈ السَّادس: أنْ تقعَ بعدَ فعلٍ مِنْ أفعالِ القلوبِ وقدْ عُلِّق عنها باللَّامِ، نحو: (عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) وسنبينُ هذَا في بابِ (ظنَّ) فإنْ لمْ يكنْ في خبرِها اللَّامُ فتحتْ، نحو: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ).

هذا ما ذكرهُ المصنِّفُ، وأُوردَ عليهِ أنَّه نقصَ مواضعَ يجبُ كسرُ (إنَّ) فيها:

◂ الأوَّل: إذَا وقعتْ بعدَ (ألا) الاستفتاحية، نحو: (أَلَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ). ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[1] [البقرة: ١٣].

= دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إِذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الحَكَمِ

اللغة: (مطلبها) يجوز أن يكون ههنا مصدرا ميميا بمعنى الطلب، ويجوز أن يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب إلا رواية سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة **المعنى:** (حاجزي) أي مانعي، وتقول: حجزه يحجزه من باب ضرب - إذا منعه وكفه.

الإعراب: (ما) نافية. (أعطياني) أعطى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، و**التقدير**: ما أعطياني شيئا. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية. (سألتهما) فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق. (إلا) أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال. (وإني) الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (لحاجزي) اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (كرمي) كرم:فاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: قوله (إلا وإني...إلخ) حيث جاءت همزة (إن) مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة (إن) وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج ١ ص ٤٧٢): (الشاهد فيه كسر إن، لدخول اللام في خبرها؛ ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك) اهـ.

(١) **الإعراب:** (ألا): حرف استفتاح. (إنهم): إن حرف توكيد ونصب، وهم: ضمير في محل نصب اسم إن. (هم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (السفهاء): خبر مرفوع، والجملة الاسمية في محل خبر إن، وجملة إنهم هم السفهاء ابتدائية لا محل لها من الإعراب. =

- **الثَّاني**: إذَا وقعتْ بعدَ (حيثُ)، نحو: (اجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ).
- **الثَّالث**: إذَا وقعتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ، نحو: (زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ).

ولا يردُ عليهِ شيءٌ من هذِه المواضـعِ؛ لدخولها تحـتَ قـولهِ: (فَاكْسِـرْ فِي الابْتِدَا)؛ لأنَّ هذهِ إنَّما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأٍ بها.

= **وجه الاستدلال:** أن همزة إن تكسر وجوبًا إن وقعت في ابتداء الكلام حقيقة كقـوله تعـالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر: ١] أو حكما كما في هذا الشاهد، فقد كسرت الهمزة في قوله: إنهم؛ لوقوعها في ابتـداء الـكلام حكما أي لوقوعها بعد ألا الاستفتاحية التي لو لم يبتدأ بها الكلام لصح ابتداء الكلام بدونها في غير القـرآن الكريم من غير أن يفسد المعنى.

بعْــدَ إِذَا فُجَــــاءَةٍ أَوْ قَسَــــمِ (١٨١) لا لامَ بَعْــــدَهُ بِوجْهَــــينِ نُمِــــي

مَــعْ تِلْــوِ "فَــا" الجَــزَا، وَذَا يَطَّــرِدُ (١٨٢) فِي نَحْــوِ (خَــيْرُ القَــوْلِ إِنِّي أَحْمَــدُ)

يعني أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها إذَا وقعتْ بعدَ إذَا الفجائيةِ، نحو (خَرَجْتُ فَإِذَا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) فمنَ كسرَها جعلها جملةً، والتقدير: (خرجتُ فإذَا زيدٌ قائمٌ). ومن فتحها جعلَها معَ صلتها مصدرًا، وهو مبتدأٌ خبرهُ إذَا الفُجَائية، والتقدير (فإذَا قيامُ زيدٍ) أي: ففِي الحضرةِ قيامُ زيدٍ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفًا، والتقديرُ (خَرَجْتُ فَإِذَا قيامُ زيدٍ موجودٌ)، ومما جاءَ بالوجهينِ قولهُ:

٩٧- وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا -كَمَا قِيْلَ- سَيِّدًا   إِذَا أَنَّــهُ عَبْــدُ القَفَــا وَاللَّهَــازِمِ[(١)]

رُوِيَ بفتحِ (أنَّ) وكسرها؛ فَمَنْ كسرها جعلها جملةً مستأنفةً، والتقديرُ: (إذَا هوَ عبدُ القفَا واللهازمِ)، ومَنَ فتحها جعلها مصدرًا مبتدأً، وفي خبرهِ الوجهانِ السَّابقانِ، والتقديرُ على الأوَّلِ (فَإِذَا عُبُودِيتُهُ) أي: ففِي الحضرةِ عبوديته، وعَلَى الثَّاني (فَإِذَا

(١) ٩٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١٤٧٢): (وسمعت رجلا من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به) أهـ.

اللغة: (اللهازم) جمع لهزمة - بكسر اللام والزاي - وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله (عبد القفا واللهازم) كناية عن الخسة والدناءة والذلة؛ وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيدا سيدًا كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه (أرى) بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن - فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (زيدا) مفعوله الأول. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس. (سيدًا) مفعول ثان لأرى، والجملة من (أرى) وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان. (إذا) فجائية. (إنه) إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه. (عبد) خبر إن، وعبد مضاف. و(القفا) مضاف إليه. (واللهازم) معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله (إذا أنه) حيث جاز في همزة "إن" الفتح والكسر.

عُبُودِيَتُهُ مَوْجُودَةٌ).

وكذَا يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرها إذَا وقعتْ جوابَ قسمٍ، ولـيسَ فِي خبرهـا الـلَّام، نحـو (حَلَفْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) بالفتحِ والكسرِ، وقدْ رُوِيَ بالفتحِ والكسرِ قولهُ:

٩٨- لَتَقْعُـــدِنَّ مَقْعَـــدَ القَصِـــيِّ مِـــنِّيَ ذِي القَـــاذُورَةِ المَقْـــلِيِّ
أَوْ تَحْلِـــفِي بِرَبِّـــكِ العَـــلِيِّ أَنِّي أَبُـــو ذَيَّالِـــكِ الصَّـــبِيِّ(١)

(١) ٩٨ – البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بَرّي: (هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره).

اللغة: (القصي) البعيد النائي. (ذي القاذورة) المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة، إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه. (المقلي) المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضا: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معنا في هذا الشاهد مأخوذا من اليائي؛ لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: (لتقعدن) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله "تقعدينن" فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان، فحذفت ياء المؤنثة المخاطبة للتخلص من التقائهما وهي كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها. (مقعد) مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف.

و(القصي) مضاف إليه. (مني) جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال. (ذي) نعت للقصي، وذي مضاف. و(القاذورة) مضاف إليه. (المقلي) نعت ثان للقصي. (أو) حرف عطف بمعنى إلا. (تحلفي) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. (بربك) الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف والكاف مضاف إليه. (العلي) صفة لـ"رب" . (أني) أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه. (أبو) خبر أن، وأبو مضاف. وذيا من (ذيالك) اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. (الصبي) بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله (أني) حيث يجوز في همزة "إن" الكسر والفتح، لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده. أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي. وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم.

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جواباً لابد أن يكون جملة، ويستدعي محلوفاً =

ومقتضى كلامِ المصنِّفِ أنَّه يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرها بعدَ القسمِ إذَا لمْ يكنْ في خبرها اللَّامُ، سَواء كانتِ الجملةُ المقسمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ بهِ، نحو (حَلَفْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أوْ غيرُ ملفوظٍ بهِ، نحو (واللهِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) أوْ اسميةٌ، نحو (لَعَمْرُكَ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)[(١)].

وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكسرُ إذَا وقعتْ (إنَّ) بعدَ "فاء" الجزاءِ، نحو (مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ) فالكسرُ علَى جَعْلِ (إنَّ) ومعموليها جملةً أجيبَ بها الشَّرْطُ؛ فكأنَّه قالَ: من يَأْتِني فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْلِ (أنَّ) وصلتها مصدرًا مبتدأً

= عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى، فإن قدرت "أن" بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

(١) اعلم أن ههنا أربع صور:

الأولى: أن يذكر فعل القسم، وتقع اللام في خبر إن، نحو قولك: (حلفت بالله إنك لصادق)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وقوله جل شأنه ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾ [المائدة: ٥٣].

والثانية: أن يحذف فعل القسم، وتقع اللام أيضا في خبر "إن"، نحو قولك: (والله إنك لمؤدب)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾ [العصر: ١ - ٢]، ولا خلاف في أنه يتعين كسر همزة إن في هاتين الصورتين؛ لأن اللام لا تدخل إلا على خبر إن المكسورة.

والصورة الثالثة: أن يذكر فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، كما في البيت الشاهد السابق (رقم ٩٨). ولا خلاف أيضا في أنه يجوز في هذه الصورة وجهان: كسر همزة إن، وفتحها. على التأويلين اللذين ذكرهما الشارح.

والصورة الرابعة: أن يحذف فعل القسم، ولا تقترن اللام بخبر إن، نحو قولك (والله إنك عالم)، ومنه قوله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: ١ - ٣]، وفي هذه الصورة خلاف، والكوفيون يجوزون فيها الوجهين، والبصريون لا يجوزون فتح الهمزة، ويوجبون كسرها، والذي حققه أثبات العلماء أن مذهب الكوفيين في هذا الموضع غير صحيح، فقد نقل ابن هشام إجماع العرب على الكسر. وقال السيوطي في جمع الجوامع: (وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط، لانه لم يسمع) أهـ وعلى هذا ينبغي أن يحمل كلام الناظم، فيكون تجويز الوجهين مخصوصا بذكر فعل القسم مع عدم اقتران الخبر باللام، وهي الصورة التي أجمعوا فيها على جواز الوجهين.

والخبرُ محذوفٌ[(١)]، والتقدير (مَنْ يَأْتِنِي فَإِكْرَامُهُ مَوْجُودٌ) ويجوزُ أنْ يكونَ خبرًا والمبتدأُ محذوفًا، والتقدير (فَجَزَاؤُهُ الإِكْرَامُ).

وممَّا جاءَ بالوجهينِ قولهُ تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[(٢)] [الأنعام: ٥٤]

(١) نص ابن مالك على أن الكسر في هذا الموضع أحسن من جهة القياس؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، ولم يُقرأ في القران الكريم بالفتح إلا في الموضع الذي تتقدم فيه أن مفتوحة، نحو ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [الحج: ٤]، وكالآية التي تلاها الشارح.

(٢) قرأ عاصم وابن عامر فأنه غفور بفتح همزة إن، وقرأ الباقون بالكسر.

الإعراب: (كتب): كتب فعل ماض. (ربكم): فاعل مرفوع، وهو مضاف، وكم : ضمير في محل جر مضاف إليه. (على نفسه): جار ومجرور متعلقان بالفعل كتب، ونفس: مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الرحمة): مفعول به منصوب. (أنه): أن: حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم أن. (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (عمل): فعل ماض في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لمن، والجملة الاسمية في محل رفع خبر لـ"أن"، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب بدل من الرحمة. (سوءا): مفعول به منصوب. (بجهالة): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لسوء. (ثم): حرف عطف. (تاب): فعل ماضي. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية معطوفة على جملة عمل منكم. (من بعده): جار ومجرور متعلقان بالفعل تاب، وبعد مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (وأصلح): الواو حرف عطف، أصلح: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية معطوفة على جملة عمل منكم. (فأنه): الفاء واقعة في جواب الشرط، إنه: (على قراءتي الكسر أو الفتح) هو حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن المكسورة أو أن المفتوحة. (غفور): خبر إن أو أن، مرفوع. (رحيم): خبر ثان مرفوع، والمصدر المؤول من أن وما بعدها -في قراءة الهمزة- مبتدأ، والخبر محذوف؛ للعلم به، أي: فالغفران والرحمة حاصلان لمن عمل سوءا بجهالة. والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، أما قراءة كسر الهمزة فينتج عنها جملة اسمية تكون في محل جزم جواب الشرط.

وجه الاستدلال: من القراءتين: أن همزة فأنه غفور رحيم جاز فيها وجهان لكونها واقعة بعد فاء الجزاء، فمن قرأ بكسر الهمزة فعلى أن "إن" واقعة في صدر جملة، فهي مع معموليها –كما رأينا في الإعراب– في محل جزم جواب الشرط ومن قرأ بفتحها فعلى أن "أن" ليست في صدر الكلام والمصدر المؤول منها ومن معموليها إما في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالغفران والرحمة حاصلان، وإما في محل رفع خبر لمبتدأمحذوف، والتقدير: فالحاصل الغفران والرحمة.

تتمة: ومما يدل على صحة الوجهين (فتح الهمزة وكسرها بعد فاء الجزاء) أنه قد ورد وقوع اسم مفرد بعد فاء الجزاء ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَإِن مَّسَّهُ الشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فصلت: ٤٩]، مع أن جواب الشرط لا يكون إلا جملة، =

قُرِئ ﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ بالفتحِ والكسرِ؛ فالكسرُ على جعلها جملةً جوابًا لـ"مَـن"، والفَتْحُ عَلى جَعْلِ أنَّ وصلتها مصدرًا مبتدأً خبرهُ محـذوفٌ، والتقـدير(فَالْغُفْرَانُ جَزَاؤُهُ) أوْ عَلَى جَعْلِها خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتقدير (فَجَزَاؤُهُ الْغُفْرَان).

وكذلكَ يجوزُ الفتحُ والكسرُ إذَا وقعتْ (أنَّ) بعدَ مبتدأٍ هو في المعنَى قـولٌ وخبرُ (إنَّ) قولٌ، والقائلُ واحدٌ، نحو (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ اللهَ)؛ فمَنْ فتحَ جعلَ (أنَّ) وصلتها مصدرًا خـبرًا عـن (خـير)، والتقـدير (خَـيْرُ القَـوْلِ حَمْـدُ الله) فـ(خَيْر): مبتدَأ، و(حَمْدُ الله): خبرهُ، ومَنْ كسرَ جعلها جملةً خبرًا عـن (خـير) كما تقولُ: (أَوَّلُ قَرَاءَتِي ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[1] [الأعلى: ١])، فأوَّل: مبتدَأ، و﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾ جملةُ خبرٍ عـن (أَوَّل) وكـذلكَ (خـيرُ القـولِ) مبتـدأٌ، و(إنِّي أحمـدُ اللهَ)خبرهُ، ولا تحتاجُ هذِه الجملةُ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المبتدأ فِي المعـنَى، فـهي مثلُ (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي) ومَثَّلَ سيبويه هذِه المسـألةَ بقـوله: (أَوَّلُ مَـا أَقُـولُ أَنِّي أَحْـمَدُ اللهَ)، وخَرَّجَ الكسرَ على الوجهِ الَّذِي تقـدَّمَ ذكْـرُه، وهـو أنَّـه مـن بـابِ الإخبارِ بالجمـلِ، وعليـهِ جـرَى جماعـةٌ مـن المتقـدمينَ والمتـأخرينَ: كالمـبردِ، والزجَّاجِ، والسيرافِي، وأبي بكـرِ بن طاهرٍ، وعليهِ أكثرُ النَّحويينَ.

= فلا بد أن يكون الجزء الآخر من الجملة محذوفا للعلم به، وهو إما أن يكون المبتدأ أو الخبر، وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ قيل هو الأولى؛

لأنه المعهود في الجملة الجزائية فالتقدير في قوله تعالى: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٞ﴾ أي: فهو يئوس. والمستفاد أن همزة "إن" يجوز فتحها وكسرها بعد فاء الجزاء على التخريجات المذكورة.

(١) **الإعراب:** (سبح): فعل أمر مبني على السكون الظاهر على آخره وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية ابتدائية. (اسم): مفعول به منصوب، وهو مضاف. (ربك): رب مضاف إليه مجرور وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الأعلى): صفة مجرور بالكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.وجملة (سبح اسم ربك الأعلى) في محل رفع خبر لما تصدرت به وهو قول: أول قراءتي؛ لأن أول مبتدأ مرفوع بالضمة وقراءتي: مضاف إليه.

وجه الاستدلال: تكفل ابن عقيل ببيان وجه الاستدلال من هذه الآية.

وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْـرِ تَصْحَبُ الـخَبَرْ (١٨٣) لامُ ابْتِـــدَاءٍ، نَحـــوُ: إِنِّي لَـــوَزَرْ[(١)]

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ على خبرِ (إنَّ) المكسورةِ، نحو (إِنَّ زَيْـدًا لقَـائِمٌ) وهذهِ اللَّامُ حقها أنْ تدخلَ على أوَّلِ الكلامِ؛ لأنَّ لهـا صـدرَ الـكلامِ، فحقهـا أنْ تدخلَ على (إنَّ) نحو(لإنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) لكنْ لـمَّا كانـتِ الـلَّام للتأكيـدِ، وإنَّ للتأكيدِ، كرهُوا الجمعَ بينَ حرفينِ بمعنىً واحدٍ، فأخَّرُوا اللَّام إلى الخبرِ.

وَلَا تدخلُ هذهِ اللَّام على خبرِ باقِي أخواتِ (إنَّ)؛ فـلا تقـولُ (لَعَـلَّ زَيْـدًا لَقَائِمٌ) وأجازَ الكوفيونَ دخولها في خبرِ (لكـن)، وأنشدُوا:

٩٩- يَلُومُــونَنِي فِي حُــبِّ لَيْــلَى عَــوَاذِلِي وَلَكِنَّـــنِي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَعَمِيــدُ[(٢)]

وَخُرِّجَ عَلَى أَنَّ اللَّام زائدةٌ، كَمَا شذَّ زيادتُها في خبرِ (أَمْسَى) نحو قوله:

---

(١) معنى قوله (إني لوزر) أي المَلجأُ والمعتَصَم يُتحصّن به.

(٢) ٩٩ – كثر دوران عجز هذا البيت في كتب النحاة، واعترض ابن النحاس على الاستشهاد به بقوله: "هذا البَيْت لا يُعرَف قَائِلُه وَلَا أَوَّله، وَلم يُذكر مِنْهُ إِلَّا هَذَا -يعني عَجُزَه-، وَلم ينشده أحد مِمَّن وثق فِي اللُّغَة، وَلَا عُزِي إِلَى مَشْهُور بالضبط والإتقان"، ونحوه لابن مالك وابن هشام. وذكر محيي الدين عبد الحميد أنه لا يعرف أحدًا روى هذا البيت بصدره قبل ابن عقيل. انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٩)؛ مغني اللبيب (ص: ٣٨٥)؛ خزانة الأدب (١٦/١).

اللغة: (عميد) من قولهم: عمده العشق، إذا هدّه. وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: (يلومونني) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقـدم، وهـذا إذا جرينـا على اللغـة الفصحـى، وإلا فـالواو حـرف دال على الجمـع، وعواذلي: هو فاعل يلوم. وقوله (في حب) جار ومجرور متعلق بـ"يلوم"، وحب مضاف. و(ليلى) مضـاف إليـه. (عواذلي) مبتدأ مؤخر على الفصحى. (ولكنني) لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه. (من حبها) الجار والمجرور متعلق بقوله "عميـد" الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه. (لعميد) اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكـن.

الشاهد فيه: قوله: (لعميد) حيث دخلت لام الابتداء - في الظاهر - على خبر لكـن، وجواز ذلك هو مـذهب الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بعدة أجوبة: منهـا: أن هـذا البيـت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.

١٠٠- مَرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوْا: كَيْفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوْا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا(١)

أي: أَمْسَى مجهودًا، وكما زيدتْ في خبرِ المبتدأ شذوذًا، كقولِهِ:

١٠١- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ(٢)

---

(١) ١٠٠ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (عجالى) جمع عجلان - كسكران وسكارى - ومن العلماء من يرويه "عجالا" بكسر العين على أنه جمع عجل - بفتح فضم مثل رجل ورجال - ومنهم من يرويه "سراعا" على أنه جمع سريع. (كيف سيدكم) روي في مكانه "كيف صاحبكم". وقوله (من سألوا) يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه، ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا "مجهودا" نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: (مروا) فعل وفاعل. (عجالى) حال. (فقالوا) فعل وفاعل. (كيف) اسم استفهام خبر مقدم. (سيدكم) سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول. (قال) فعل ماض. (من) اسم موصول فاعل قال. (سألوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى "من". (أمسى) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى سيدكم. (لمجهودا) اللام زائدة، مجهودا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله (لمجهودا) حيث زيدت اللام في خبر (أمسى) وهي زيادة شاذة.

(٢) ١٠١ - نسب جماعة هذا البيت - ومنهم الصاغاني - إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: (الحليس) هو تصغير حلس، والحلس - بكسر فسكون - كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان - وهي أنثى الحمار - أطلقها الراجز على امرأة تشبيها لها بالأتان (شهربة) بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السن (ترضى من اللحم) من هنا بمعنى البدل مثلها في قوله تعالى ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً﴾ [الزخرف: ٦٠]، أي بدلكم، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة - كانت من دالة على التبعيض.

الإعراب: (أم) مبتدأ، وأم مضاف. و(الحليس) مضاف إليه. (لعجوز) خبر المبتدأ. (شهربة) صفة لـ"عجوز". (ترضى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لـ"عجوز". (من اللحم) جار ومجرور متعلق بـ"ترضى". (بعظم) مثله، وعظم مضاف. و(الرقبة) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (لعجوز) حيث زاد اللام في خبر المبتدأ، والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت.

وأجازَ المبردُ دخولها في خبرِ (أنَّ) المفتوحةَ، وقدْ قُرِئَ شاذًّا: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[١] [الفرقان: ٢٠] بفتحِ (أنَّ)، ويتخرَّجُ أيضًا على زيادةِ اللَّامِ.

وَلا يَلِي ذِي الَّلامَ مَا قَدْ نُفِيَا (١٨٤) وَلا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعْ قَدْ كَإِنَّ ذَا (١٨٥) لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا[٢]

إِذَا كانَ خبرُ (إِنَّ) منفيًا لمْ تدخلْ عليهِ اللَّامُ؛ فلَا تقولُ (إِنَّ زَيْدًا لَمَا يَقُومُ) وقدْ وردَ في الشِّعرِ كقولهِ:

١٠٢- وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَلَامُتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءُ[٣]

وأشارَ بقولهِ: (وَلا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيا) إلى أنَّه إذَا كانَ الخبرُ ماضيًا

---

(١) قرأ سعيد بن جبير بفتحة همزة أنهم، والجمهور بكسرها.

الإعراب: (إلا): حرف استثناء ملغى "أداة حصر". (إنهم): "على قراءتي كسر الهمزة وفتحها" حرف توكيد ونصب، وهم: ضمير في محل نصب اسم إن. (ليأكلون): اللام: هي لام الابتداء (المزحلقة) -على قراءة كسر الهمزة-، وهي زائدة عند من قرأ بالفتح، ويأكلون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لإن، وجملة إنهم.... إلخ في محل نصب حال من المرسلين، والرابط هو الضمير فقط، الطعام: مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: قوله {ليأكلون} حيث دخلت لام الابتداء على خبر "أنّ" المفتوحة الهمزة، وخُرِّجت على أن اللام زائدة.

(٢) قول الناظم (سما) أي: علا. وقوله (العدا) أي:الأعداء. وقوله (مستحوذا) أي: مستولياً وغالباً. فيكون المعنى: إن هذا قد علا على الأعداء حالة كونه غالباً ومستولياً.

(٣) ١٠٢ - البيت لأبي حزام - غالب بن الحارث - العكلي.

اللغة: (إن) إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي يعلق "أعلم" عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة. (تسليما) أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني. (تركا) أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: (أعلم) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (إن) حرف توكيد ونصب. (تسليما) اسمه. (وتركا) معطوف عليه. (للامتشابهان) اللام لام الابتداء أو زائدة، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر "إن". (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. (سواء) معطوف على خبر إن.

الشاهد فيه: قوله (للامتشابهان) حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

متصرفًا غيرَ مقرونٍ بقدْ لمْ تدخلْ عليهِ اللَّام، فلا تقول (إِنَّ زَيْدًا لَرَضِي) وأجازَ ذلكَ الكسائيُّ وهشامٌ، فإنْ كانَ الفعلُ مضارعًا دخلتْ اللَّام عليه، ولا فرقَ بينَ المتصرِّفِ نحو (إِنَّ زَيْدًا لَيَرْضَى) وغيرِ المتصرِّفِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا لَيَذَرُ الشَّرَّ) هذَا إذَا لمْ تقترنْ بهِ السِّينُ أو سوفَ؛ فإنْ اقترنتْ بهِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا سَوْفَ يَقُومُ) أو (سَيَقُومُ) ففِي جوازِ دخولِ اللَّامِ عليهِ خلافٌ؛ فيجوزُ إذَا كانَ (سوفَ) علَى الصَّحيحِ، وأمَّا إذَا كَانتِ السينُ فقليلٌ، وإنْ كانَ ماضيًا غيرَ متصرفٍ فظاهرُ كلامِ المصنِّفِ جوازُ دخولِ اللَّامِ عليهِ، فتقول: (إِنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الرَّجُلُ) وهذا مذهبُ الأخفشِ والفراء، والمنقولُ أنَّ سيبويه لا يجيزُ ذلكَ، فإنْ قُرِنَ الماضِي المتصرفُ بـ (قدْ) جازَ دخولُ اللَّامِ عليهِ، وهذَا هو المرادُ بقولهِ: (وَقَدْ يَلِيها مَعَ قَدْ) نحو (إِنَّ زَيْدًا لَقَدْ قَامَ).

وَتَصْـحَبُ الْوَاسِـطَ مَعْمُـولَ الخَـبَرْ (١٨٦) وَالْفَصْـلَ وَاسْـمًا حَـلَّ قَبْلَـهُ الخَـبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمولِ الخبرِ إذَا توسَّطَ بينَ اسمِ إنَّ والخـبرِ، نحـو(إِنَّ زَيْـدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ) وينبغِي أنْ يكونَ الخبرُ حينئـذٍ ممَّـا يصحُّ دخـولُ الـلامِ عليـهِ كمـا مثَّلنَا[1] فإنْ كانَ الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللَّامِ عليهِ لمْ يصحَّ دخولُها على المعمـولِ، كمـا إذَا كانَ الخبرُ فعلًا ماضيًا متصرفًا غيرَ مقرونٍ بـ(قد) لمْ يصحَّ دخـولُ الـلَّامِ على المعمـولِ، فلا تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلَ) وأجازَ ذلكَ بعضهمْ، وإنَّما قالَ المصنفُ: (وَتَصْـحَبُ الوَاسِطَ) أي: المتوسِّط تنبيهًا على أنَّها لا تدخلُ على المعمـولِ إذَا تـأخَّر، فـلا تقـول: (إِنَّ زَيْدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ).

وأشعرَ قولهُ بأنَّ اللَّامَ إذَا دخلتْ على المعمولِ المتوسطِ لا تدخلُ على الخـبرِ، فلا تقولُ: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَآكِلٌ)، وذلكَ من جهةِ أنَّه خَصَّـصَ دخـولَ الـلَّامِ بمعمولِ الخبرِ المتوسِّطِ، وقدْ سمعَ ذلكَ قليلًا، حُكِيَ مِنْ كَلَامِهِمْ (إِنِّي لَبِحَمْـدِ اللهِ لَصَالِحٌ).

---

(١) يشترط لدخول اللام على معمول الخبر أربعة شروط:

الأول: أن يكون هذا المعمول متوسطاً بين ما بعد إن، سواء أكان التـالي لــ"إن" هـو اسـمها كمـا في مثـال الشارح، أم كان التالي لـ"إن" هو خبرها الظرف أو الجار والمجرور، نحو: (إن عنـدي لـفي الدار زيـدا) أم كان التالي لها معمولا آخر للخبر المؤخر، نحو: (إن عندي لفي الدار زيدا جـالس) ويشـمل كل هـذه الصـور قـول الناظم (الواسط معمول الخبر)، وإن كان تفسير الشارح قد قصره على صورة واحدة منها.

الشرط الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه، وهذا يستفاد من قول الناظم (معمول الخبر) فـإن أل في الخبر للعهد الذكري، والمعهود هو الخبر الذي تدخل اللام عليه، والذي بينه وذكر شروطه فيها قبل ذلك.

الشرط الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر، وهو الشرط الذي بين الشـارح أن كلام النـاظم يشـعر به، وقد بين أيضاً وجه إشعار كلامه به.

الشرط الرابع: ألا يكون المعمول حالا ولا تمييزًا، فلا يصح أن تقول: (إن زيدا لراكبـا حـاضر) ولا تقـول: (إن زيدا لعرقا يتصبب)، وأضاف أبو حيان: ألا يكون المعمول مفعولًا مطلقًا ولا مفعولًا لأجله، فعنده لا يجوز أن تقول: (إن زيداً لركوب الأمير راكب)، ولا أن تقول: (إن زيداً لتأديبا ضارب ابنه)، واستظهر جماعة عدم صحة دخول اللام على المستثنى من الخـبر، ولا على المفعـول معـه، وإن كان المتقـدمون لـم ينصـوا على هذين.

وأشارَ بقولهِ: (والفصل) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على ضميرِ الفصلِ، نحو (إنَّ زَيْدًا لَهُو القَائِمُ) وقالَ الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾(١) [آل عمران: ٦٢] فـ(هذا) اسمُ (إنَّ)، و(هو) ضميرُ الفصلِ، ودخلتْ عليهِ اللَّام، و(القَصَص) خبر(إنَّ).

وسمِّي ضميرَ الفصلِ؛ لأنَّه يفصلُ بين الخبرِ والصفةِ، وذلكَ إذَا قلتَ: (زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ) فلوْ لمْ تأتِ بـ(هو) لاحتملَ أنْ يكونَ (القائم) صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبرًا عنهُ، فلما أتيتَ بـ(هو) تعيَّن أنْ يكون (القائم) خبرًا عن زيدٍ.

وشرطُ ضميرِ الفصلِ أنْ يتوسطَ بين المبتدأ والخبرِ(٢)، نحو: (زَيْدٌ هُوَ القَائِمُ) أو بينَ مَا أصلهُ المبتدأُ والخبر، نحو: (إنَّ زَيْدًا لَهُو القَائِمُ) وأشار بقوله: (وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ) إلى أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسمِ إذا تأخَّر عن الخبرِ، نحو: (إنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا)

---

(١) **الإعراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (هذا): الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل نصب اسم إن. (لهو): اللام: هي لام الابتداء، هو: ضمير لا محل له من الإعراب. (القصص): خبر إن مرفوع. (الحق): صفة مرفوعة.
ويجوز أن تعربه مبتدأ، والقصص خبره، والجملة في محل رفع خبر "إن"، ولا شاهد فيه حينئذ على ما نحن بصدده؛ لأن دخوله حينئذ على جملة اسمية فهو ضمير منفصل.
وجه الاستدلال: دخول لام الابتداء على ضمير الفصل "لهو".

(٢) يشترط في ضمير الفصل بقطع النظر عن كونه بين معمولي إن أربعة شروط:
الأوَّل: أن يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك، وقد ذكر الشارح هذا الشرط.
الشرط الثَّاني: أن يكون الاسمان اللذان يقع بينهما معرفتين نحو (إن محمدا هو المنطلق) أو أولهما معرفة حقيقة وثانيهما يشبه المعرفة في عدم قبوله أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمِن، نحو (محمد هو أفضل من عمرو).
الشرط الثالث: أن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع كما في هذه الأمثلة.
الشرط الرابع: أن يطابق ما قبله في الغيبة أو الحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ [المائدة: ١١٧]، فأنت للخطاب، وهو في الخطاب وفي الإفراد كما قبله، ونحو ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥﴾ [الصافات: ١٦٥]، فنحن للتكلم كما قبله.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾(١) [القلم: ٣].

وكلامهُ يشعرُ أيضًا بأنَّه إذَا دخلتْ اللَّامُ على ضميرِ الفصلِ أو على الاسمِ المتأخِّرِ لمْ تدخلْ على الخبرِ، وهو كذلكَ، فلا تقول: (إِنَّ زَيْدًا لَهُو لَقَائِمٌ)، ولا (إِنَّ لَفِي الدَّارِ لَزَيْدًا).

ومقتضى إطلاقهِ - في قوله: إنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المعمولِ المتوسطِ بينَ الاسمِ والخبرِ - أنَّ كلَّ معمولٍ إذَا توسطَ جازَ دخولُ اللَّام عليهِ، كالمفعولِ الصرَّيحِ، والجارِ والمجرورِ، والظرفِ، والحالِ، وقد نصَّ النَّحويونَ على منعِ دخولِ اللَّامِ على الحالِ، فلا تقول: (إِنَّ زيدًا لَضَاحِكًا رَاكِبٌ) ".

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف توكيد ونصب. (لك): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (لأجرا):اللام هي لام الابتداء، أجرا: اسم إن منصوب. (غير): صفة منصوبة وهي مضافة. (ممنون): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أنه جاز دخول لام الابتداء على اسم إن وهو قوله (أجراً)؛ لكونه مؤخراً وإنما اشترط لدخوله على الاسم مؤخرا لئلا يجمع بين حرفي التوكيد، وهما إن واللام.

وَوَصْلُ (مَا) بِذِيْ الحُرُوفِ مُبْطِلُ (١٨٧) إعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ

إذَا اتصلتْ (مَا) غيرَ الموصولةِ بإنَّ وأخواتِها كَفَّتْها عن العملِ إلَّا (لَيْتَ) فإنَّه يجوزُ فيها الإعْمَالُ والإهْمَالُ فتقول: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) ولا يجوزُ نصبُ (زيدٌ) وكذلكَ أنَّ وكأنَّ ولكنَّ ولعَلَّ، وتقول: (لَيْتَما زَيْدٌ قَائِمٌ) وإنْ شئتَ نصبتَ (زَيْدًا) فقلت: (لَيْتَما زَيْدًا قَائِمٌ)، وظاهرُ كلامِ المصنفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ (مَا) إنِ اتصلتْ بهذهِ الأحرفِ كفَّتْها عن العملِ، وقدْ تعملُ قليلًا، وهذَا مذهبُ جماعةٍ من النَّحويينَ؛ كالزجَّاجي وابن السَّراج. وحَكى الأخفشُ والكَسَائيُّ (إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ) والصَّحِيحُ المذهبُ الأوَّلُ، وهو أنَّه لا يعملُ منها معَ (مَا) إلَّا (لَيْتَ)، وأمَّا ما حكاهُ الأخفشُ والكسائيُّ فشاذٌّ.

واحترزنَا بغيرِ الموصولةِ من الموصولةِ؛ فإنَّها لا تكُفُّها عن العملِ، بل تعملُ معها، والمرادُ من الموصولةِ الَّتي بمعنَى (الَّذِي)، نحو (إِنَّ مَا عَنْدَكَ حَسَنٌ) أي: إنَّ الَّذِي عندكَ حسنٌ، والَّتِي هي مقدرةٌ بالمصدرِ، نحو (إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ) أي: إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ.

وَجَـــائِزٌ رَفْعُـــكَ مَعْطُـــوفًا عَلَى (١٨٨) مَنْصُـوبِ (إِنَّ) بَعْـدَ أَنْ تَسْتَـــكْمِلا

أي: إذَا أتَى بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها بعاطفٍ جازَ في الاسمِ الَّذِي بعدهُ وجهانِ:

- **أحدُهما**: النَّصبُ عطفًا على اسمِ (إنَّ) نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا).
- **والثَّاني**: الرَّفعُ نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرٌو). واخْتُلِفَ فيهِ، فالمشهورُ أنَّه معطوفٌ على محلِ اسمِ (إنَّ) فإنَّه في الأصلِ مرفوعٌ لكونهِ مبتدأً، وهذَا يشعرُ بهِ ظاهرُ كلامِ المصنفِ، وذهبَ قومٌ إلى أنَّه مبتدأٌ وخبرهُ محذوفٌ، والتقدير: وعمروٌ كذلكَ، وهو الصحيحُ.

فإنْ كانَ العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ (إنَّ) ـ أي قبلَ أنْ تأخذَ خبرها ـ تعيَّنَ النَّصبُ عندَ جمهورِ النَّحويينَ، فتقول: (إنَّ زيدًا وعمرًا قائمانِ، وإنَّكَ وزيدًا ذاهبانِ)، وأجازَ بعضهمْ الرَّفعَ.

وَأُلْحِقَـــتْ بِـــإِنَّ لَـــكِنَّ وَأَنْ (١٨٩) مِـــنْ دُونِ لَيْـــتَ وَلَعَـــلَّ وَكَـــأَنْ

حُكْـمُ (أَنَّ) المفتوحـة و(لكـنَّ) في العطـفِ على اسـمِهما حكـمُ (إنَّ) المكسورة؛ فتقول: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْروٌ) برفـع (عمـروٌ) ونصـبه، وتقـول: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ) بِالنَّصْبِ فَقَطْ عِنْدَ الجمهورِ، وكـذلك تقـول: (مَـا زَيْدٌ قَائِمًا، لكنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ وَخَالِدًا) بنصبِ خالدٍ ورفعهِ، و(مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِـنَّ عَمْرًا وَخَالِدًا مُنْطَلِقَانِ) بِالنَّصْبِ فَقَطْ، وأمَّا (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) فَلَا يَجُوزُ مَعَهـا إِلَّا النَّصْبُ سَوَاء تقدَّمَ المعطوفُ، أوْ تأخَّر، فتقول: (لَيْتَ زَيْـدًا وَعَمْـرًا قَائِمَـانِ، وَلَيْـتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرًا) بنصـب (عَمْـرو) في المثـالينِ، ولا يجـوز رفعـه، وكـذلكَ (كـأنَّ، ولَعَلَّ)، وأجازَ الفرَّاءُ الرَّفعَ فيه ـ متقدِّمًا ومتأخِّرًا ـ معَ الأحرفِ الثَّلاثةِ.

وَخُفِّفَتْ إِنَّ فَقَلَّ الْعَمَلُ (١٩٠) وَتَلْزَمُ الَّلامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا (١٩١) مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فالأكثرُ في لسانِ العربِ إهمالُها، فتقول: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) وإذَا أُهْمِلَتْ لَزِمَتها اللَّام فارقةً بينها وبينَ (إنْ) النَّافية، ويقلُّ إعمَالهُا فتقول: (إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ) وحَكَى الإعمالَ سيبويه والأخفشُ رحمهما الله تعالى، فلَا تلزمها حينئذٍ اللَّام؛ لأنَّها لَا تلتبسُ ـ والحالةُ هذهِ ـ بالنَّافيةِ؛ لأنَّ النَّافية لا تنصبُ الاسمَ وترفعُ الخبرَ، وإنَّما تلتبسُ بإنِ النَّافية إذَا أُهملتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها فإنْ ظهرَ المقصودُ بها فقدْ يُسْتَغْنَى عن اللَّام، كقوله:

١٠٣- وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[(١)]

---

(١) ١٠٣ - البيت للطرماح - الحكم بن حكيم - وكنيته (أبو نفر)، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: (ونحن أباة الضيم) يروى في مكانه "أنا ابن أباة الضيم" وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى - أي امتنع- تقول: أمرت فلانا أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم: الظلم. (مالك) هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر بن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان ابن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيئ. (كرام المعادن) طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: (ونحن) مبتدأ. (أباة) خبر المبتدأ، وأباة مضاف. و(الضيم) مضاف إليه. (من آل) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان، أو حال من الخبر، وآل مضاف. و(مالك) مضاف إليه. (وإن) مخففة من الثقيلة مهملة. (مالك) مبتدأ. (كانت) كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث. (كرام) خبر كان، وكرام مضاف. و(المعادن) مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله (وإن مالك كانت...إلخ) حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر "إن" المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاناً بينها وبين "إن" النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقةً منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم، فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن "إن" نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول، فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة ههنا معنوية.

التقديرُ: وإنْ مالكٌ لكانتْ، فحُذِفَتِ اللَّامُ؛ لأنَّها لا تلتبسُ بالنَّافيةِ؛ لأنَّ المعنَى على الإثباتِ، وهذَا هوَ المرادُ بقوله: (وَرُبَّمَا استُغْنِي عَنْها إنْ بَدَا...إلى آخر البيت).

واختلفَ النَّحويونَ في هذهِ اللَّامِ: هلْ هيَ لامُ الابتداءِ أُدْخِلَتْ للفرقِ بينَ (إنِ) النَّافيةِ و(إنِ) المخففةِ من الثَّقيلةِ، أمْ هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرقِ؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنَّها لامُ الابتداءِ دخلتْ للفرقِ. وتظهرُ فائدةُ هذَا الخلافِ في مسألةٍ جرتْ بينَ ابنِ أبِي العافيةِ وابنِ الأخضرِ، وهي قولهُ ﷺ: (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا)[1] فمنْ جعلَها لامَ الابتداءِ أوجبَ كسرَ (إنْ) ومن جعلها لَامًا أُخْرَى اجتُلِبتْ للفرقِ فتحَ (أنْ)، وجرى الخلافُ في هذهِ المسألةِ قبلهمَا بينَ أبي الحسنِ علي بنِ سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصَّغيرِ، وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ؛ فقالَ الفارسيُّ: هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداءِ اجتلبتْ للفرقِ، وبهِ قالَ ابن أبي العافيةِ، وقالَ الأخفشُ الصَّغيرُ: إنَّما هي لامُ الابتداءِ أدخلتْ للفرقِ، وبهِ قالَ ابنُ الأخضرِ.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، حديث رقم (١٨٤).

الإعراب: (قد): حرف تحقيق. (علمنا): علم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة ابتدائية. (إن): مخففة من الثقيلة مهملة (عند من كسر الهمزة واللام ابتداء). (كنت): فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع اسم كان. (لمؤمنا): اللام: لام الابتداء، مؤمنا: خبر كان منصوب، وجملة كان مع معمولها سدت مسد مفعولي علم، وإعراب إن كنت لمؤمنا عند من فتح الهمزة يكون على النحو الآتي: (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه، أي قد علمنا أن الشأن. (كنت): وإعرابها كالسالفة. (لمؤمنا): اللام: هي اللام الفارقة، مؤمنا: خبر كان منصوب، وجملة كان مع معموليها في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي علم.

وَالْفِعَـلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِخـًا فَـلا (١٩٢) تُلْفِيــهِ غَالِبًــا بِــإِنْ ذِي مُوْصَـــلا

إذَا خُفِّفَتْ (إنَّ) فلا يليها من الأفعـالِ إلَّا الأفعـالُ النَّاسـخةِ للابتـداءِ، نحـو كانَ وأخواتها، وظـنَّ وأخواتهـا، قـال الله تعـالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾(١) [البقـرة: ١٤٣]، وقـال الله تعـالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَـٰرِهِمْ﴾(٢) [القلـم: ٥١]، وقـال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَـٰسِقِينَ﴾(٣) [الأعراف: ١٠٢].

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: حسب ما قبلها، إن مخففة من الثقيلة مهملة. (كانت): فعل ماض ناقص، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي يعود إلى الصلاة. (لكبيرة): اللام فارقة، كبيرة: خبر كانت، منصوب. (إلا): حرف استثناء ملغى "أداة حصر". (على الذين): جار ومجرور متعلقان بكبيرة. (هدى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. والجملة الفعلية صلة الموصول.

وجه الاستدلال: مجيء "إن" مخففة من الثقيلة وقد وليها فعل ناسخ، على ما هو الغالب في استعمالها.

(٢) **الإعراب:** (وإن): الواو: الواو حرف استثناء، إن: مخففة من الثقيلة مهملة لا عمل لها. (يكاد): فعل مضارع مرفوع. (الذين): اسم موصول في محل رفع اسم يكاد. (كفروا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة صلة الموصول. (ليزلقونك): اللام: فارقة، يزلقونك: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل نصب خبر يكاد. (بأبصارهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل يزلقونك، وأبصار: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. (وجدنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (أكثرهم): مفعول به أول منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لفاسقين): اللام فارقة، فاسقين: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

ويقِلُّ أنْ يليها غيرُ النَّاسخ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (غالبًا) ومنه قولُ بعضِ العربِ: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيهْ) وقولهم: «إِنْ قَنَّعْتَ كَاتِبَكَ لَسَوْطًا»[(١)].

وأجاز الأخفش (إِنْ قَامَ لَأَنَا)، ومنه قول الشَّاعرِ:

١٠٤- شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المتَعَمِّدِ[(٢)]

---

(١) ينسب هذا الكلام إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة ذكرها صاحب المزهر (٢/٣٩٧): أن كاتباً من كتبة أبي موسى الأشعري كتب إلى عمر رضي الله عنه فلحن، فكتب إليه عمر: أن اضرب كاتبك سوطا واحدا". ومعنى "قنعت كاتبك سوطا" أي: ضربته سوطا على رأسه وجعلته له كالقناع وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار انظر اللسان مادة قنع.

الإعراب: (إن): مخففة من الثقيلة مهملة. (قنعت): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية ابتدائية. (كاتبك): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه.(لسوطا): اللام فارقة، سوطا: نائب مفعول مطلق منصوب.

وجه الاستدلال: أنه وَلِيَ "إن" المخففة من الثقيلة فعل غير ناسخ، وهو قليل.

(٢) ١٠٤ - البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: (شلت) بفتح الشين، وأصل الفعل شللت - بكسر العين التي هي اللام الأولى - والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ "حلت عليك" أي نزلت، ويروى مكانه "وجبت عليك".

الإعراب: (شلت) شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (يمينك) يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه. (إن) مخففة من الثقيلة. (قتلت) فعل وفاعل. (لمسلما) اللام فارقة، مسلما: مفعول به لقتل. (حلت) حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (عليك) جار ومجرور متعلق بحل. (عقوبة) فاعل لحل، وعقوبة مضاف. و(المتعمد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إن قتلت لمسلما) حيث ولي "إن" المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو "قتلت" وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ (١٩٣) وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إِذَا خُفِّفَتْ أَنَّ المفتوحةُ بقيتْ على مَا كانَ لها من العملِ، لكنْ لَا يكونُ اسمُها إِلَّا ضميرَ الشَّأنِ محذوفًا، وخبرها لا يكونُ إلا جملةً، وذلكَ نحو (عَلِمْتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) فـ(أَنْ) مخففةٌ من الثَّقيلةِ، واسمها ضميرُ الشأنِ، وهو محذوفٌ، والتقدير (أَنَّه)، و(زيدٌ قائمٌ) جملةٌ في موضعِ رفعٍ خبرُ (أَنْ) والتقدير: (عَلِمْتُ أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ) وقدْ يبرزُ اسمها وهوَ غيرُ ضميرِ الشأنِ، كقوله:

١٠٥- فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[١]

---

(١) ١٠٥ - البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين.

اللغة: (أنك) بكسر كاف الخطاب لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في (سألتني) مكسورة أيضا لذلك. (صديق) يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً؛ لأن فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالبا كجريح وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل، ويكون تذكيره مع المؤنث جاريا على غير القياس، والذي سهّل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على (عدو) الذي هو ضده في المعنى؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق أحبابه في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: (فلو) لو: شرطية غير جازمة. (أنك) أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها. (في يوم) جار ومجرور متعلق. بقوله "سألتني" الآتي، ويوم مضاف. و(الرخاء) مضاف إليه. (سألتني) فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. (فراقك) فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (أبخل) فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم، فلا محل لها من الإعراب. (وأنت) الواو واو الحال، أنت: ضمير منفصل مبتدأ. (صديق) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب الذي جرى الشارح على رأيه أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة. واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً - سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره فإن الخبر يجب أن يكون جملة. أما إذا كان الاسم مذكورا شذوذاً كما في هذا الشاهد، فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفردًا.

وَإِنْ يَكُـنْ فِعْـلًا وَلَمْ يَـكُنْ دُعَا (١٩٤) وَلَـمْ يَكُـنْ تَصْرِيفُـهُ مُمْتَنِعَـا
فَالأَحْسَـنُ الفَصْـلُ بِقَـدْ أَوْ نَـفْيٍ اوْ (١٩٥) تَنْفِـيسٍ اوْ لَـو، وَقَلِيـلٌ ذِكْـرُ لَـوْ

إذَا وقعَ خبرُ (أنْ) المخففةِ جملةً اسميةً لمْ يحتجْ إلى فاصلٍ؛ فتقول: (عَلِمْـتُ أَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) من غيرِ حرفٍ فاصلٍ بينَ (أنْ) وخبرِها، إلَّا إذَا قُصِدَ النَّفيُ، فيفصلُ بينهمَا بحرفِ النَّفي كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾(١) [هود: ١٤].

وإنْ وقعَ خبرها جملةً فعليةً، فلَا يخْلو: إمَّا أنْ يكونَ الفعلُ متصرفًا، أو غيرَ متصرِّفٍ، فإنْ كانَ غيرَ متصرفٍ لم يؤت بفاصلٍ، نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(٢) [النجم: ٣٩] وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ

---

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمه ضمير الشأن محذوف. (لا): نافية للجنس. (إله): اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره لا إله بحق، وجملة لا مع معموليها في محل رفع خبر لأن. (إلا): حرف استثناء ملغى (أداة حصر). (هو): ضمير في محل رفع بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. ويجوز جعله بدلاً من محل لا مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء، كما يجوز جعله بدلاً من محل اسم لا لأنه محله القديم - قبل دخول لا - رفع بالابتداء. (فهل): الفاء: حرف استئناف. (هل): حرف استفهام. (أنتم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (مسلمون): خبر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة الاسمية استئنافية.

وجه الاستدلال: أن (أَنْ) المخففة من الثقيلة فُصل بينها وبين خبرها -وهو جملة اسمية- بحرف نفي.

(٢) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه في محل نصب. (ليس): فعل ماض ناقص. (للإنسان): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر ليس مقدم. (إلا): حرف استثناء ملغى. (ما): اسم موصول في محل رفع اسم ليس مؤخر. (سعى): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: "هو" يعود على الإنسان، والعائد محذوف تقديره إليه، والجملة الفعلية صلة الموصول، وجملة ليس مع معموليها في محل رفع خبر أن المخففة.

وجه الاستدلال: أن (أن) المفتوحة الهمزة خُفِّفت وعَمِلَت هنا، فحذف اسمها وهو ضمير الشأن ولم يفصل بينها وبين خبرها فاصل؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد وهي جملة: (ليس للإنسان).

أَجَلُهُمْ﴾(١)[الأعراف: ١٨٥].

وإنْ كانَ متصرفًا، فلَا يخْلُو: إمَّا أنْ يكونَ دعاءً، أو لَا؛ فإنْ كانَ دعاءً لمْ يُفْصَلْ، كقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾(٢) [النور: ٩] في قراءةِ مَنْ قرأَ (غَضِبَ) بصيغةِ الماضِي.

وإنْ لمْ يكنْ دعاءً، فقالَ قومٌ: يجبُ أنْ يُفْصلَ بينهمَا إلا قليلًا، وقالتْ فرقةٌ منهمُ المصنِّفُ: يجوزُ الفصلُ وتركهُ، والأحسنُ الفصلُ.

---

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه في محل نصب. (عسى): فعل ماض جامد. (أن): حرف مصدري ونصب. (يكون): فعل مضارع ناقص منصوب، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (قد): حرف تحقيق. (اقترب): فعل ماض.
(أجلهم): فاعل مرفوع، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، وجملة "قد اقترب أجلهم" في محل رفع خبر يكون، وجملة يكون ومعموليها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل عسى، وجملة عسى أن يكون في محل رفع خبر أن.
وجه الاستدلال: أن (أنْ) قد خففت، وحذف اسمها وهو ضمير الشأن، ولم يحتج إلى فاصل يفصل بينها وبين خبرها؛ لأنه جملة فعلية فعلها جامد وهو (عسى).

(٢) قرأ نافع بتخفيف "أن" وكسر الضاد من "غضب"، وقرأ الباقون بتشديد "أن" وفتح الضاد من "غضب".
الإعراب: وإعراب قراءة نافع يكون على النحو الآتي: (والخامسة): الواو: حرف عطف. (الخامسة): مبتدأ مرفوع. (أن): مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه: في محل نصب. (غضب): فعل ماض. (الله): لفظ الجلالة، فاعل مرفوع. (عليها): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـــ"غضب"، والجملة الفعلية في محل رفع، خبر أن، وأن ومعموليها في محل رفع خبر المبتدأ (الخامسة) والجملة الكبرى من المبتدأ والخبر معطوفة على ما قبلها. وإعراب الآية على قراءة تشديد (أن) وفتح الضاد من غضب واضح ظاهر.
وجه الاستدلال من قراءة التخفيف: أنّ (أنْ) المخففة من الثقيلة لم يفصل بينها وبين خبرها فاصل؛ لأنه جملة فعلية فعلها دال على دعاء.

والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءٍ:

- الأوَّل: (قد) كقولهِ تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾(١) [المائدة: ١١٣].
- الثَّاني: حرفُ التَّنْفِيسِ، وهو السِّينُ أو سوفَ؛ فمثالُ السِّين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾(٢) [المزمل: ٢٠]، ومثالُ (سَوْفَ) قولُ الشَّاعرِ:

١٠٦- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا(٣)

---

(١) الإعراب: (ونعلم): الواو: حرف عطف، نعلم: فعل مضارع معطوف على قوله: {أن نأكل منها}، منصوب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنك في محل نصب. (قد): حرف تحقيق.(صدقتنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي نعلم.

وجه الاستدلال: أن (أن) المخففة من الثقيلة جاء خبرها جملة فعلية فعلها غير دعائي، ففصل بينها وبين خبرها بقد.

(٢) الإعراب: (علم): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو، والجملة الفعلية استئنافية. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: أنه. (سيكون): السين: حرف استقبال، يكون: فعل مضارع ناقص مرفوع. ويجوز أن تكون (كان) تامة في هذا الموضع، وشبه الجملة (منكم) متعلق بها و(مرضى) فاعلها. (مرضى): اسم كان مؤخر وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وجملة كان مع معموليها في محل رفع خبر أن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي علم والتقدير: علم كون مرضى منكم.

وجه الاستدلال: مجيء خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملةً فعليةً فعلُها متصرف غير دعائي، ففصل بين أن وخبرها بحرف التنفيس، وهو السين.

(٣) ١٠٦ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، والبيت من الكامل.

الإعراب: (واعلم) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (فعلم) مبتدأ، وعلم مضاف. و(المرء) مضاف إليه. (ينفعه) ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "علم" والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ. (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً.(سوف) حرف تنفيس. (يأتي) فعل مضارع. (كل) فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر "أن"، وكل مضاف. و(ما) اسم موصول مضاف إليه. (قدرا) قدر: فعل ماض =

◄ **الثَّالِث**: النَّفيُ، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(١) [طـه: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾(٢) [القيامة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾(٣) [البلد: ٧].

◄ **الرَّابع**: (لوْ) وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَها فَاصِلةً من النَّحويينَ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ

= مبني للمجهول، والألف للاطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود على "ما" والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (أن سوف يأتي) حيث أتى بخبر "أن" المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين "أن" وخبرها بحرف التنفيس، وهو "سوف".

(١) **الإعراب:** (أفلا): الهمزة: حرف استفهام، والفاء: بحسب ما قبلها، لا: حرف نفي. (يرون):فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لا): حرف نفي. (يرجع): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: "هو" والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (إليهم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ(يرجع). (قولا): مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي رأى.

وجه الاستدلال: أنه جيء بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، ففصل بينها وبين خبرها بحرف النفي.

(٢) **الإعراب:** (أيحسب): الهمزة: حرف استفهام، يحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (الإنسان): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لن): حرف ونصب. (نجمع): فعل مضارع منصوب بلن، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لأن، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي يحسب. (عظامه): مفعول به منصوب وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال:يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

(٣) **الإعراب:** (أيحسب): الهمزة: حرف استفهام، يحسب: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لم): حرف جزم. (يره): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (أحد): فاعل مرفوع. والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"أن" المخففة، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي يحسب، وجملة يحسب استئنافية.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ﴾(١) [الجن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٠٠](٢).

(١) **الإعراب:** (وأن): الواو: بحسب ما قبلها، أن: مخففة من الثقيلة، واسمه ضمير الشأن محذوف تقديره: وأنه لو استقاموا. (لو): حرف شرط جازم. (استقاموا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"أن". ويجوز جعلها ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة لأسقيناهم جواب شرط لو، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر لأن. (على الطريقة): جار ومجرور متعلقان بالفعل استقاموا. (لأسقيناهم): اللام: واقعة في جواب لو، أسقيناهم: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية جواب لو لا محل لها من الإعراب، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (ماء): مفعول به ثان منصوب. (غدقا): صفة منصوبة.

وجه الاستدلال: أنه جيء بخبر أن المخففة من الثقيلة جملة فعلية، وليس فعلها دعاء، ففصل بينها وبين خبرها بـ"لو".

(٢) **الإعراب:** (أولم): الهمزة: حرف استفهام، والواو: حرف استئناف، لم: حرف جزم. (يهد): فعل مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة. (للذين): جار ومجرور متعلقان بالفعل يهد. (يرثون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول. (الأرض): مفعول به منصوب. (من بعد): جار ومجرور متعلقان بالفعل يرثون، وبعد مضاف. (أهلها): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر مضاف إليه.

(أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لو): حرف شرط غير جازم. (نشاء): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية خبر "أن". ويجوز جعلها جملة استئنافية أو ابتدائية، وجملة أصبناهم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر "أن". (أصبناهم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، وهم : ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل رفع فاعل للفعل يهد.

وجه الاستدلال: يقال فيها ما قيل في الآية قبلها.

وممَّا جاءَ بدونِ فاصلٍ قولهُ:

١٠٧- عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ(١)

وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾(٢) [البقرة: ٢٣٣] في قراءةِ مَنْ رفعَ (يتم) في قولٍ. والقولُ الثَّانِي: أَنَّ (أنْ) ليستْ مخففةً من الثَّقيلةِ، بلْ هيَ الناصبةُ للفعلِ المضارعِ، وارتفعَ (يتمُّ) بعدهُ شذوذًا.

(١) ١٠٧ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (علموا) فعل وفاعل. (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف. (يؤملون) فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر (أن) المخففة. (فجادوا) الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا. (قبل) ظرف متعلق بـ"جاد".(أن) مصدرية. (يسألوا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف. و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه. (بأعظم) جار ومجرور متعلق بـ"جاد"، وأعظم مضاف. و(سؤل) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أن يؤملون) حيث استعمل فيه "أن" المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة "يؤملون" ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين "أن" وجملة الخبر. والاستشهاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن "أن" الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير.

(٢) قرأ الجمهور أن يتم بالنصب، وقرأ ابن محيصن أن يتم بالرفع.

الإعراب: (لمن): جار ومجرور، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: ذلك الحكم كائن لمن أراد. ويجوز أن يتعلق بالفعل يرضعن، والتقدير: يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد من الآباء أن يتم إرضاع ولده. (أراد): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول. (أن) -عند جمهور النحويين-: حرف مصدري ونصب. وعلى قراءة ابن محيصن: مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف. (يتم) -على قراءة الجمهور-: فعل مضارع منصوب بأن. وعلى قراءة ابن محيصن: فعل مضارع مرفوع، والجملة واقعة خبرا لأن المخففة من الثقيلة، والفاعل - على القراءتين - ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. (الرضاعة): مفعول به منصوب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها - في القراءتين - في محل نصب مفعول به أي لمن أراد إتمام الرضاعة.

وجه الاستدلال من الآية على قراءة ابن محيصن: أن خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ومع هذا لم يفصل بينها وبين خبرها بفاصل.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيضًا فَنُوِي (١٩٦) مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

إِذَا خُفِّفَتْ (كأنَّ) نُوِيَ اسمها، وأُخْبِرَ عنها بجملةٍ اسميةٍ، نحو (كَأَنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) أَوْ جملةٍ فعليةٍ مصدرةً بـ(لم)[١] كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[٢] [يونس: ٢٤]، أو مصدرةً بـ(قدْ) كقولِ الشَّاعِرِ:

أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا، وَكَأَنْ قَدِ[٣]

أي: (وَكَأَنْ قَدْ زَالَتْ) فاسم (كأنْ) في هذهِ الأمثلةِ محذوفٌ، وهو ضميرُ الشَّأنِ، والتقديرُ (كَأَنْهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَكَأَنْهُ لَمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ، وَكَأَنْهُ قَدْ زَالَتْ) والجملةُ الَّتِي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قولِهِ: (فَنُوِيَ مَنْصُوبُها) وأشارَ بقولِهِ (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي) إِلى أَنَّه قدْ رُوِي إثباتُ منصوبِها، ولكنَّهُ قليلٌ، ومنهُ قولُهُ:

١٠٨- وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[٤]

---

(١) إذا كانت جملة خبر "كأن" المخففة فعلية، فإن قصد بها الثبوت اقترنت حتما بقد كبيت النابغة الذي أنشده الشارح (رقم ٢)، وإن قُصد بها النفي اقترنت بلم كما في الآية الكريمة.

(٢) **الإعراب:** (كأن): مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشأن محذوف تقديره: كأنه في محل نصب. (لم): حرف جزم. (تغن): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: "هي"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر كأن المخففة. (بالأمس): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"تغن".
وجه الاستدلال: أن (كأن) وردت مخففة، فحذف اسمها وهو ضمير الشأن، وصُدِّر خبرُها بـ"لم" لكونه جملة فعلية.

(٣) هذا هو الشاهد رقم (٢) وقد شرحنا هذا البيت في مبحث التنوين أول الكتاب، فانظره هناك، والاستشهاد به هنا في قوله (وكأن قد) حيث خففت "كأن" وحذف اسمها وأخبر عنها بجملة فعلية مصدرة بقد، والتقدير: وكأنه (أي الحال والشأن) قد زالت، ثم حذفت جملة الخبر؛ لأنه قد تقدم في الكلام ما يرشد إليها ويدل عليها، وهو قوله (لما تزل برحالنا).

(٤) ١٠٨ - هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه، ولم ينسبوها. =

فـ (ثدييه) اسمُ كأنْ، وهو منصوبٌ باليـاءِ لأنَّـه مثـنًّى، و(حقـان) خـبرُ كـأنْ، ورُوِيَ (كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقّانِ) فيكونُ اسـمَ (كـأنْ) محـذوفًا وهـو ضـميرُ الشَّـأنِ، والتقدير: (كَأَنْهُ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ) و(ثدياهُ حقانِ): مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ رفعٍ خـبرُ كأنْ، ويُحْتَمَلُ أنْ يكونَ (ثدياهُ) اسمُ (كأنْ) وجاءَ بالألفِ على لغةِ مـنْ يجعـلُ المثنَّى بالألفِ في الأحوالِ كلِّها.

اللغة: (وصدر) قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة: "ووجه" وروى غيره في مكانها: "ونحر"، وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله "ثدييه" عائدة إلى "وجه" أو "نحر" بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه. (مشرق اللون) مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى. (حقان) تثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية "خصية، وألية" فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا. وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق بضم الحاء وبدون تاء وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء. والعرب تُشبه الثديين بحُق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: (وصدر) بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، و**التقدير**: ولها صدر، والأكثرون على روايته بالجر، فالواو واو "رب"، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (مشرق) صفة لصدر، ومشرق مضاف. و(اللون) مضاف إليه. (كأن) مخففة من الثقيلة. (ثدييه) ثديي: اسمها، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه. (حقان) خبر كأن، ومن روى "ثدياه حقان" فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر "كأن"، واسمها محذوف، و**التقدير**: كأنه - أي الحال والشأن - ثدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر الشارح رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ الروايتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله (كأن ثدييه حقان) حيث روى بنصب "ثدييه" بالياء المفتوح ما قبلها: على أنه اسم "كأن" المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت، فيكون البيت -على هذه الرواية- جاريا على الكثير الغالب.

(لا)

التي لنفي الجنس

عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ(لا) فِي نَكِرَهْ (١٩٧) مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

هذا هوَ القسمُ الثالثُ من الحروفِ النَّاسخةِ للابتداءِ؛ وهي (لا) الَّتي لنفي الجنسِ، والمرادُ بها (لا) الَّتي قُصدَ بها التنْصيصُ على استغراقِ النَّفي للجنسِ كلِّهِ.

وإنَّما قلتُ (التَنْصِيصُ) احترازًا عن الَّتي يقعُ الاسمُ بعدها مرفوعًا، نحو: (لَا رَجُلٌ قَائِمًا)، فإنَّها ليستْ نصًا في نفيِ الجنْسِ؛ إذْ يحتملُ نفيُ الواحدِ ونفيُ الجنْسِ، فبتقديرِ إرادةِ نفيِ الجنسِ لا يجوزُ (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ) وبتقديرِ إرادةِ نفيِ الواحدِ يجوزُ (لَا رَجُلٌ قَائِمًا بَلْ رَجُلَانِ)، وأمَّا (لَا) هذهِ فهِي لنفيِ الجنْسِ ليسَ إلَّا؛ فَلَا يجوزُ (لَا رَجُلَ قَائِمٌ بَلْ رَجُلَانِ).

وهي تعملُ عملَ (إنَّ)، فتنصبُ المبتدأَ اسمًا لها، وترفعُ الخبرَ خبرًا لها، ولا فرقَ في هذَا العملِ بينَ المفردةِ - وهي الَّتي لمْ تتكررْ - نحو (لَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ) وبينَ المكرَّرةِ، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)(١)، ولا يكونُ اسمها وخبرها إلا نكرةً(٢)، فلَا تعملُ في المعرفةِ، ومَا وردَ من ذلكَ مؤولٌ بنكرةٍ،

(١) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة؛ فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررةً جائزٌ.

(٢) الشروط التي يجب توافرها لإعمال (لا) عمل إن ستة؛ وهي:

- أن تكون نافية.
- وأن يكون المنفي بها الجنس.

=

كقولهم (قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَهَا)[١]. فالتقديرُ: ولَا مسمًّى بهـذَا الاسـمِ لهـا[٢]. ويدلُّ عَلَى أنَّه معاملٌ معاملةَ النَّكرةِ وَصْـفُهُ بـالنكرةِ؛ كقولـكَ (لَا أَبَـا حَسَـنٍ حَلَّالًا لَهَا). ولَا يُفْصَلُ بينها وبينَ اسمها، فَإِنْ فُصِـلَ بينهمَـا أُلْغِيَـتْ، كقـولهِ تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[٣] [الصافات: ٤٧].

= ◂ وأن يكون النفي نصاً في ذلك.
◂ وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها في نحو قولهم: (جئت بلا زاد)، وقولهم: (غضبت من لا شيء).
◂ وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين.
◂ وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل ـ أي فاصل ـ ولا خبرها.

وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس، وأشار في صـدر كلامـه إلى الثلاثـة الأولى، وتـرك واحدا، وهو ألا يدخل عليها جار.

(١) من كلام أمير المؤمنين عمر في حق أمير المؤمنين علي رضي الله عنهما، وصار مثلا يضرب عند الأمر العسير.

الإعراب: (قضية): خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه القضية، مرفوع. (ولا): الـواو حـرف اسـتئناف، لا: نافيـة للجنس. (أبا): اسم "لا" منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. (حسن): مضاف إليه مجرور. (لها): جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره: كائن لها.

وجه الاستدلال: مجيء اسم "لا" منصوبا مع كونه معرفة، وقد خُرّج عِدّة تخريجات.

(٢) هكذا أوله الشارح، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، و**التقدير:** ولا مثل أبي حسن لها، و"مثل" كلمة متوغلـة في الابهـام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل " أبا حسن " عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في بـاب الاستعارة نحو "حاتم" بالمتناهي في الجود، ونحو "مادر" بالمتناهي في البخل، ونحو "يوسف" بالمتنـاهي في الحسـن، وضابطه: أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف.

(٣) **الإعراب:** (لا): حرف نفي. (فيها): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خـبر مقـدم. (غـول): مبتـدأ مؤخر مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جر صفة لكأس المتقدم.

وجه الاستدلال: أن (لا) في الآية أُلغي عملها؛ لأنه فُصل بينها وبين اسمها.

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ (١٩٨) وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ
وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا: كَلَا (١٩٩) حَوْلَ وَلا قُوةَ وَالثَّانِ اجْعَلا
مَرْفُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا (٢٠٠) وإنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبَا

لا يخلُو اسمُ (لا) هذِه من ثلاثةِ أحوالٍ:

- الحالُ الأوَّل: أنْ يكونَ مضافًا نحو (لَا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ).
- الحالُ الثَّانِي: أنْ يكونَ مضارعًا للمضافِ، أي مُشَابِهًا لهُ، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ لهُ تعلقٌ بمَا بعدَه: إمَّا بعملٍ، نحو (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ، وَلَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ رَاكِبٌ)، وإمَّا بعطفٍ نحو: (لَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا). ويُسَمَّى المشبَّهُ بالمضافِ: مُطَوَّلًا، ومَمْطُولًا، أي: ممدودًا. وحكمُ المضافِ والمشبَّهِ بهِ النَّصبُ لفظًا، كَمَا مثَّل.
- والحالُ الثَّالث: أنْ يكونَ مفردًا، والمرادُ بهِ ـ هُنَا ـ مَا ليسَ بمضافٍ، ولا مشبَّهٍ بالمضافِ، فيدخلُ فيهِ المثنَّى والمجموعُ. وحكمُهُ: البناءُ على مَا كانَ يُنْصَبُ بهِ، لتَركُّبِهِ مع (لَا) وصيرورتهِ معها كالشيءِ الواحدِ، فهو معها كخمسةَ عَشَرَ، ولكنْ محلُّهُ النَّصبُ بـ(لا)؛ لأنَّه اسمٌ لها، فالمفردُ الَّذي ليسَ بمثنى ولا مجموعٍ يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ نصبهُ بالفتحةِ نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)، والمثنَّى وجمعُ المذكرِ السَّالم يبنيانِ على مَا كانَا ينصبانِ بهِ وهو الياءُ نحو (لَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ، وَلَا مُسْلِمِينَ)؛ فَمسلمَيْنِ ومسلمِينَ مبنيانِ؛ لتركيبِهما معَ (لا) كما بُنِي (رَجُلٌ) لتَرَكُّبِهِ معَها.

وذهبَ الكوفيونَ والزَجَّاجُ إلى أنَّ (رَجُل) في قولك: (لَا رَجُلَ) معربٌ، وأنَّ فتحتهُ فتحةُ إعرابٍ، لَا فتحةَ بناءٍ، وذهبَ المبردُ إلى أنَّ (مسلمَيْنِ ومسلمِينَ) معربانِ.

وأمَّا جمعُ المؤنَّثِ السَّالم فقالَ قومٌ: مبنيٌ على مَا كانَ ينصبُ بهِ وهو الكسرُ؛ فتقول: (لَا مُسْلِمَاتِ لَكَ) بكسرِ التَّاء؛ ومنهُ قولهُ:

١٠٩- إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ، وَلَا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ[(١)]

وأجازَ بعضهمْ الفتحَ، نحو (لَا مُسْلِمَاتَ لَكَ).

(١) ١٠٩ - البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبابُ حَمِيدًا ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى، وذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ

وَلَّى حَثِيثاً، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ اليَعَاقِيبِ

اللغة: (أودى) ذهب وفنى، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه. (حميدا) محمودا. (التعاجيب) العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروى في مكانه. (الأعاجيب) وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يتعجب منه. (شأو) هو الشوط. (حثيثا) سريعا. (اليعاقيب) جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل. (مجد عواقبه) المراد أن نهايته محمودة (الشِيب) بكسر الشين جمع أشيب وهو الذي ابيض شعره، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا:

أَوْدَى الشَّبابُ الَّذي مَجْدٌ...إلخ

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (الشباب) اسم إن. (الذي) اسم موصول: نعت للشباب. (مجد) يجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه على هذا نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون "مجد" خبرا مقدماً. و(عواقبه) مبتدأً مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد وهو مجد عن الجمع وهو عواقب لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة "مجد عواقبه" سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (فيه) جار ومجرور متعلق بقوله "نلذ" الآتي. (نلذ) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. (ولا) نافية للجنس. (لذات) اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب. (للشيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا".

الشاهد فيه: قوله (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا - وهو لذات - جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

وقولُ المصنِّفِ: (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ) معناهُ أنَّهُ يذكرُ الخبرُ بعدَ اسمِ (لَا) مرفوعًا، والرَّافعُ لهُ (لَا) عندَ المصنِّفِ وجماعةٍ، وعندَ سيبويه الرَّافع لهُ لَا إنْ كانَ اسمها مضافًا أو مشبهًا بالمضافِ، وإنْ كانَ الاسمُ مفردًا: فاختُلِفَ في رافعِ الخبرِ، فذهبَ سيبويه إلى أنَّه ليسَ مرفوعًا بـ(لا) وإنَّما هو مرفوعٌ علَى أنَّهُ خبرُ المبتدأ؛ لأنّ مذهبهُ أنَّ (لَا) واسمها المفرد في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، والاسمُ المرفوعُ بعدهمَا خبرٌ عن ذلكَ المبتدأ، ولمْ تعملْ (لَا) عندَه في هذهِ الصُّورةِ إلَّا في الاسمِ، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ(لا) فتكونُ (لا) عاملةً في الجزءينِ كما عملتْ فيهمَا معَ المضافِ والمشبَّه به.

وأشارَ بقولهِ: (والثَّانِي اجْعَلَا) إلى أنَّه إذَا أتَى بعدَ (لَا) والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونكرةٍ مفردةٍ وتكررتْ (لا) نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) يجوزُ فيهمَا خمسةُ أوجهٍ؛ وذلكَ لأنَّ المعطوفَ عليهِ: إمَّا أنْ يُبْنَى معَ (لَا) عَلى الفتحِ، أو يُنْصَبَ، أو يُرْفَعَ.

فإنْ بُنِي معها على الفتحِ جازَ في الثَّاني ثلاثَة أوجهٍ:

- **الاوَّل**: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبهِ معَ (لا) الثَّانيةِ، وتكونُ لا الثَّانيةُ عاملةً عملَ (إنَّ)، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ).
- **الثَّاني**: النَّصبُ عطفًا على محلِّ اسمِ (لا)، وتكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطفِ والمعطوفِ، نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ) ومنهُ قولهُ:

١١٠- لَا نَسَبَ اليَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[1]

(١) ١١٠ - البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس ابن مرداس، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيْلَةِ الصَّانِعِ =

◀ الثَّالث: الرَّفعُ، وفيهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

الأوَّل: أنْ يكونَ معطوفًا على محلِّ (لا) واسمها؛ لأنهمَا في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويه، وحينئذٍ تكونُ (لا) زائدةً.

الثَّاني: أنْ تكونَ (لا) الثَّانية عملتْ عملَ (ليسَ).

الثَّالث: أنْ يكونَ مرفوعًا بالابتداءِ، وليسَ لـ(لا) عملٌ فيهِ، وذلك نحو (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) ومنه قوله:

١١١- هَـذَا -لَعَمْـرُكُمْ- الصَّـغَارُ بِعَيْنِـهِ   لَا أُمَّ لِي -إِنْ كَانَ ذَاكَ- وَلَا أَبُ[1]

= وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

اتَّسَـــعَ الخَـــرْقُ عَلَـــى الرَّاتِـــقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لَا صُـــلْحَ بَيْنِـــي فَاعْلَمُـــوهُ وَلَا   بَيْنَـــكُمْ، مَـــا حَمَلَـــتْ عَاتِـــقِي
سَـــيْفِي، وَمَـــا كُنَّـــا بِنَجْـــدٍ، وَمَـــا   قَرْقَـــرَ قُمْـــرُ الـــوادِ بِالشَّـــاهِقِ

اللغة: (خلة) بضم الخاء وتشديد اللام هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه. (الراقع) ومثله "الراتق" الذي يصلح موضع الفساد من الثوب. (أنهج) أخذ في البلى. (أعيا) صعب، وشق، واشتد. (العاتق) موضع الرداء من المنكب. (قرقر قمر) قرقر: صوت، وصاح، و"قمر" يجوز أن يكون جمع أقمر، فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي. (الشاهق) الجبل المرتفع.

الإعراب: (لا) نافية للجنس. (نسب) اسمها، مبني على الفتح في محل نصب. (اليوم) ظرف متعلق بمحذوف خبر لا. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (خلة) معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم "لا" الذي هو النصب. (اتسع) فعل ماض. (الخرق) فاعل لـ"اتسع". (على الراقع) جار ومجرور متعلق بقوله "اتسع".

الشاهد فيه: قوله (ولا خلة) حيث نصب على تقدير أن تكون "لا" زائدة للتأكيد، ويكون "خلة" معطوفا بالواو على محل اسم "لا" وهو قوله "نسب" عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح تبعا لجمهور النحاة عليه.

(١) ١١١ – اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافًا كثيرًا، ونسبه في الخزانة إلى شاعر جاهلي، اسمه ضمرة بن ضمرة.

اللغة: (هذا لعمركم) العمر بفتح فسكون الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم وهي قوله (لعمركم) مع خبره المحذوف ويروى "هذا وجدكم" والجد: الحظ والبخت، وهو أيضا أبو =

وإنْ نصبَ المعطوفَ عليهِ جازَ فِي المعطوفِ الأوجُهُ الثَّلاثةُ المذكورةُ - أعني البناءَ، والرَّفعَ، والنَّصبَ- نحو: (لَا غُلَامَ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةَ، وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةً).

وإنْ رفعَ المعطوفَ عليهِ جازَ في الثَّاني وجهانِ:

- **الأولُ**: البناءُ علَى الفتحِ، نحو (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةَ، وَلَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْـرَأَةَ) ومنه قوله:

١١٢- فَـــلَا لَغْـــوٌ وَلَا تَـــأْثِيمَ فِيهَـــا وَمَـــا فَـــاهُوا بِـــهِ أَبَـــدًا مُقِـــيمُ[1]

= الأب (الصغار) بزنة سحاب الذل والمهانة والحقارة. (بعينه) يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: (هذا) اسم اشارة مبتدأ. (لعمركم) اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب. (الصغار) خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة. (بعينه) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه. (لا) نافية للجنس. (أم) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا. (إن) شرطية. (كان) فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم. (ذاك) ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه (ولا) الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي (أب) بالرفع - معطوف على محل لا واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه:

- إما على أن يكون معطوفا على محل (لا) مع اسمها كما ذكرناه.
- أو على أن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، و(أب) اسمها، وخبرها محذوف.
- أو على أن تكون (لا) غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون (أب) مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة.

(١) ١١٢ - البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح - كغيره من النحاة - قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لَغْــــوٌ وَلَا تَــــأْثِيمَ فِيهَــــا وَلَا حَــــيْنٌ وَلَا فِيهَــــا مُلِــــيمُ
وَفِيهَــا لَحْــمُ سَــاهِرَةٍ وَبَحْــرٍ وَمَــا فَــاهُوا بِــهِ أَبَــداً مُقِــيمُ

اللغة: (لغو) أي قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام. (تأثيم) هو مصدر أثمته - بتشديد الثاء - بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه. (حَيْن) هلاك وفناء. (مليم) بضم الميم وهو الذي يفعل ما يلام عليه. (ساهرة) هي وجه =

والثَّاني: الرَّفعُ، نحو: (لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا غُلَامُ رَجُلٍ وَلَا امْرَأَةٌ). ولا يجوزُ النَّصبُ للثَّانِي؛ لأنَّه إنَّما جازَ فيمَا تقدَّم للعطفِ علَى محلِّ اسـمِ (لَا)، و(لا) هنَا ليستْ بناصبةٍ؛ فيسقطُ النَّصبُ؛ ولهذَا قالَ المصنِّفُ: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا).

= الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: (فلا) نافية ملغاة. (لغو) مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن. (تأثيم) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب. (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا"، وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر "لا" هذا، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر "لا" هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر. (وما) اسم موصول مبتدأ. (فاهوا) فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول. (به) جار ومجرور متعلق بفاهوا. (أبدا) منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم. (مقيم) خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر "لا" الثانية العاملة عمل "إن" أو خبر "لا" الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة "لا" الثانية العاملة عمل "إن" على جملة "لا" الأولى العاملة عمل "ليس"، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف، لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (فلا لغو ولا تأثيم) حيث ألغى "لا" الأولى، أو أعملها عمل ليس، فرفع الاسم بعدها، وأعمل "لا" الثانية عمل "إن" على ما بيناه في إعراب البيت.

وَمُفْـــرَدًا نَعْتــًا لِمَبْـــنِيٍّ يَـــلِي (٢٠١) فَافْتَــحْ، أَوِ انْصِـبَنْ، أَوِ ارْفَـعْ تَعْــدِلِ

إذَا كانَ اسمُ (لَا) مبنيًا، ونُعِتَ بمفردٍ يليهِ ـ أي لمْ يفصلْ بينهُ وبينهُ بفاصلٍ ـ **جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ:**

- **الأولُ:** البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبهِ معَ اسمِ (لَا)، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ).
- **الثَّاني:** النَّصبُ، مراعاةً لمحلِّ اسمِ (لا) نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفًا).
- **الثَّالثُ:** الرَّفعُ، مراعاةً لمحلِّ (لا) واسمها؛ لأنَّهما فِي موضعِ رفعٍ عندَ سيبويه كما تقدَّمَ، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ).

وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المُفْرَدِ (٢٠٢) لا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

تقدَّمَ في البيتِ الَّذي قبلَ هذَا أنَّه إذَا كانَ النَّعتُ مفردًا، والمنعوتُ مفردًا، ووليهُ النَّعتُ ـ جازَ فِي النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ. وذكرَ في هذَا البيتِ أنَّه إنْ لمْ يلِ النَّعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِلَ بينهما بفاصلٍ، لمْ يجزْ بناءُ النَّعتِ؛ فلا تقول (لَا رَجُلَ فِيها ظَرِيفَ) ببناءِ ظريف، بلْ يتعينُ رفعهُ، نحو (لَا رَجُلَ فِيها ظَرِيفٌ) أو نصبهُ، نحو (لَا رَجُلَ فِيها ظَرِيفًا) وإنَّما سقطَ البناءُ على الفتحِ لأنَّه إنَّما جازَ عندَ عدمِ الفصلِ لتركُّبِ النَّعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفصلِ لا يمكنُ التركيبُ، كمَا لا يمكنُ التركيبُ إذَا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو (لَا طَالِعًا جَبَلًا ظَرِيفًا) ولَا فرقَ في امتناعِ البناءِ على الفتحِ في النَّعتِ عندَ الفصلِ بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفردًا ـ كما مثَّل ـ أوْ غيرَ مفردٍ.

وأشارَ بقولهِ: (وَغَيْرَ المفْرَدِ) إِلَى أنَّه إنْ كانَ النَّعتُ غيرَ مفردٍ ـ كالمضافِ والمشبَّهِ بالمضافِ ـ تعيَّنَ رفعهُ أو نصبهُ؛ فلَا يجوزُ بناؤهُ على الفتحِ، ولَا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفردًا أو غيرَ مفردٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينهُ وبينَ النَّعتِ أوْ لا يفصلَ، وذلكَ نحو (لَا رَجُلَ صَاحِبَ بِرٍّ فِيها، وَلَا غُلَامَ رَجُلٍ فِيها صَاحِبَ بِرٍّ).

وحاصلُ مَا فِي البيتينِ: أنَّه إنْ كانَ النَّعتُ مفردًا، والمنعوتُ مفردًا، ولمْ يفصلْ بينهمَا، جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، نحو (لَا رَجُلَ ظَرِيفَ، وَظَرِيفًا، وَظَرِيفٌ) وإنْ لمْ يكنْ كذلكَ تعيَّنَ الرَّفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) احْكُمَا (٢٠٣) لَهُ بِمَا لِلنَّعتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

تقدمَ أنَّه إذَا عُطِفَ على اسمِ (لَا) نكرةٌ مفردةٌ، وتكررتْ (لَا) يجوزُ فِي المعطوفِ ثلاثةُ أوجهٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والبناءُ على الفتحِ، نحو (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةٌ، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا امْرَأَةَ)، وذكرَ في هذَا البيتِ أنَّه إذَا لَمْ تتكررْ (لا) يجوزُ في المعطوفِ مَا جازَ فِي النَّعتِ المفصولِ، وقدْ تقدَّمَ فِي البيتِ الَّذِي قبلهُ أنَّه يجوزُ فيه: الرَّفعُ، والنَّصبُ، ولَا يجوزُ فيهِ البناءُ على الفتحِ، فتقول: (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَةً) ولَا يجوزُ البناءُ علَى الفتحِ، وحكَى الأخفشُ (لَا رَجُلَ وَامْرَأَةَ) بالبناءِ علَى الفتحِ، علَى تقديرِ تكررِ (لَا) فكأنَّه قالَ: (لَا رَجُلَ وَلَا امْرَأَةَ) ثمُّ حُذِفتْ (لا). وكذلكَ إذَا كانَ المعطوفُ غيرَ مفردٍ لَا يجوزُ فيهِ إلَّا الرَّفعُ والنَّصبُ، سواء تكرَّرتْ (لَا) نحو (لَا رَجُلَ وَلَا غُلَامَ امْرَأَةٍ) أوْ لمْ تتكرَّرْ، نحو(لَا رَجُلَ وَغُلَامَ امْرَأَةٍ)[(١)].

هذَا كلُّهُ إذَا كانَ المعطوفُ نكرةً، فإنْ كانَ معرفةً لَا يجوزُ فيهِ إلَّا الرَّفع علَى كلِّ حالٍ، نحو (لَا رَجُلَ وَلَا زَيْدٌ فِيها)، أَوْ (لَا رَجُلَ وَزَيْدٌ فِيها).

---

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا، وحكم نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه.

وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا، وإما أن يكون معرفة، فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب؛ فتقول: (لا أحد رجلا وامرأة فيها)، وتقول: (لا أحد رجل وامرأة فيها)، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع، فتقول: (لا أحد زيد وعمرو فيها).

وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم (لا) نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

وَأَعْطِ (لا) مَعْ هَمْزَةِ استِفْهامِ (٢٠٤) مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ

إذَا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ علَى (لَا) النَّافيةِ للجنسِ بقيتْ علَى مَا كانَ لهَا مِن العملِ، وسائرِ الأحكامِ الَّتي سبقَ ذكرها؛ فتقولُ: (أَلَا رَجُلَ قائمٌ، وَأَلَا غُلَامَ رَجُلٍ قَائِمٌ، وَأَلا طَالِعًا جَبَلًا ظَاهِرٌ)، وحكمُ المعطوفِ والصِّفةِ ـ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ ـ كحكمِهما قبلَ دخولها.

هكذَا أطلقَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنَا، وفِي كلِّ ذلكَ تفصيلٌ؛ وهوَ: أنَّه إذَا قُصِدَ بالاستفهامِ التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النَّفي؛ فالحكمُ كمَا ذكرَ، من أنَّهُ يبقَى عملها وجميعُ مَا تقدَّم ذكرُهُ: من أحكامِ العطفِ، والصِّفةِ، وجوازِ الإلغاءِ؛ فمثالُ التوبيخِ قولُكَ: (أَلَا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟) ومنهُ قولُه:

١١٣- أَلَا ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟[1]

---

(١) ١١٣ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ارعواء) أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه. (آذنت) أعلمت. (ولت) أدبرت. (مشيب) شيخوخة وكبر. (هرم) فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعا التوبيخ والإنكار. (ارعواء) اسم "لا". (لمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا" ومن: اسم موصول. (ولت) ولى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (شبيبته) شبيبة: فاعل "ولت"، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول. (وآذنت) الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى شبيبة.

(بمشيب) جار ومجرور متعلق بـ"آذنت". (بعده) بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه. (هرم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله (ألا ارعواء) حيث أبقى لـ"لا" النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعا التوبيخ والانكار.

ومثالُ الاستفهامِ عن النَّفيِ قولك: (أَلَا رَجُلَ قَائِمٌ؟) ومنهُ قولهُ:

١١٤- أَلَا اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلَاقِي الَّذِي لَاقَاهُ أَمْثَالِي[١]

وإذَا قُصِدَ بـ(ألا) التَّمنِّي: فمذُهب المازنِي أنَّها تبقَى علَى جميعِ مَا كانَ لها مِنْ الأحكامِ؛ وعليهِ يتمشَّى إطلاقُ المصنِّفِ، ومذهبُ سيبويه أنَّه يبقَى لها عملها في الاسمِ، ولا يجوزُ إلغاؤها، ولا الوصفُ أوْ العطفُ بالرَّفعِ مراعاةً للابتداءِ.

ومن استعمالها للتَّمنِّي قولهم: (أَلَا مَاءَ ماءً باردًا)، وقول الشَّاعِرِ:

١١٥- أَلَا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلَاتِ[٢]

---

(١) ١١٤ - نسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

أَلَا اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أَمْ لهَا جَلَدٌ

اللغة: (اصطبار) تصبر، وتجلد، وسلوان، واحتمال. (لاقاه أمثالي) كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: (ألا) الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس. (اصطبار) اسم "لا" مبني على الفتح في محل نصب. (لسلمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "لا". (أم) عاطفة. (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (جلد) مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة "لا" واسمها وخبرها. (إذا) ظرفية. (ألاقي) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (الذي) اسم موصول: مفعول به لـ"ألاقي". (لاقاه) لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به لـ"لاقى" تقدم على فاعله. (أمثالي) أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (ألا اصطبار) حيث عامل "لا" بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن "لا" النفي، فيكون معنى الحرفين معا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(٢) ١١٥ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ولّى) أدبر، وذهب. (فيرأب) يجبر ويصلح. (أثأت) فَتَقَتْ وصَدَّعَتْ وشَعَّبَتْ وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء، إذا أصلح ما فسد منهما. =

وَشَـاعَ فِي ذَا الْبَـابِ إِسْـقَاطُ الخَـبَرْ (٢٠٥) إِذَا الـــمُرَادُ مَـعْ سُقُوطِـــهِ ظَهَـرْ

إذَا دلَّ دليـلٌ علَى خـبرِ (لَا) النَّافيـةِ للجـنسِ وجـبَ حذفـهُ عنـدَ التميميـينَ والطائيينَ، وكثُرَ حذفهُ عندَ الحجازيينَ، ومثالهُ أنْ يقالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟ فتقـول: (لَا رَجُلَ) وتَحْذِفُ الخبرَ -وهوَ "قائمٌ"- وجوبًا عندَ التميميينَ والطائيينَ، وجوازًا عنـدَ الحجازيينَ، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍ ومجرور، كمَـا مثَّل، أو ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، نحو أنْ يقالَ: هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ؟ أَوْ هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؟ فتقول: (لَا رَجُلَ).

فإنْ لمْ يدلّ على الخبرِ دليلٌ لم يجزْ حذفهُ عندَ الجميعِ، نحـو قـولهِ ﷺ: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ»[1] وقولِ الشَّاعرِ:

= **الإعراب:** (ألا) كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً. (عمر) اسمها. (ولى) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هـو" يعـود إلى "عمر"، والجملة في محل نصب صفة لـ"عمر". (مستطاع) خبر مقـدم. (رجوعـه) رجـوع: مبتـدأ مـؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صـفة ثانيـة لـ"عمر". (فيرأب) الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بـأن المضـمرة بعـد فـاء السـببية في جـواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هو" يعود إلى عمر. (ما) اسم موصول: مفعول به لــ"يرأب". (أثأت) أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث. (يد) فاعل أثأت، ويـد مضـاف. و(الغفـلات) مضـاف إليـه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره "أثْأَتَه".

الشاهد فيه: قوله (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع "لا" مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، وممـا يـدل على كون (ألا) للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(١) أخرجه البخاري حديث رقم (٤٦٣٧).

الإعراب: (لا): نافية للجنس. (أحد): اسم لا في محل نصب. (أغير): خبر لا مرفوع. (من الله): جار ومجرور، متعلقان بـ"أغير".

وجه الاستدلال: أن خبر (لا) في الحديث الشريف لم يجز حذفه لعدم وجود دليل يدل عليه إذا حذف، ألا ترى أنك لو حذفته لحصل فساد من جهة المعنى، لذا أجمع النحـاة على وجـوب ذكـر خـبر لا النافيـة للجـنس إذا لم يدل عليه دليل.

١١٦- وَلَا كَرِيـــمَ مِــــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْبُـــوحُ[(١)]

وإلى هذَا أشارَ المصنفُ بقوله: (إِذَا الـمُرَادُ مَـعْ سُقُوطِـــهِ ظَهَـرْ) واحـترزَ بهذَا ممَّا لَا يظهرُ المرادُ معَ سقوطِهِ؛ فإنَّه لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كمَا تقدَّم.

(١) ١١٦ - نسب الزمخشري في المفصل هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه كما قال - الأعلم لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالـك) - وهـو حي مـن اليمن - وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفـزر يخطبونهـا، فـآثرت حاتما عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إِذَا اللِّقَـــاحُ غَـــدَتْ مُلْقـــىً أَصِـــرَّتُهَـــا

وبعض النحاة - كسيبويه، والأعلم، وتبعهم الأشموني - يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

وَرَدَّ جَـــازِرُهُـمْ حَـــرْفاً مُصَـرَّمَــــةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَـــلَّا سَأَلْـــتَ النَّبِيتِيِّـينَ مَـــا حَسَـــبِي ... عِنْـــدَ الشِّتـــاءِ إِذَا مَـــا هَبَّـــتِ الـــرِّيحُ

وَرَدَّ جَـــــازِرُهُمْ حَرْفـــــاً مُصَـــــرَّمَةً ... فِي الـــرَّأْسِ مِنْهَـــا وَفِي الأَصْـــلاءِ تَمْلِـــيحُ

إِذَا اللِّقَـــاحُ غَـــدَتْ مُلْــقًى أَصِرتُهـــا ... وَلَا كَـــرِيمَ مِـــنَ الوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوحُ

اللغة: (اللقاح) جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب. (أصرتها) جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط. (مصبوح) اسم مفعول من صبحته - بتخفيف الباء - إذا سقيته الصبوح، وهو - بفتح الصاد وضم الباء الموحدة - الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. (اللقاح) اسم لـ"غدا" محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها. (غدت) غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود على اللقاح. (ملقى) خبر غدا، وهو اسم مفعول. (أصرتها) أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه. (ولا) نافية للجنس. (كريم) اسمها. (من الولدان) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم. (مصبوح) خبر "لا".

الشاهد فيه: قوله (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر "لا"، وهو قوله (مصبوح) لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال (ولا كريم من الولدان) لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له. هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاة.

ظــن وأخواتهـــا

انصِــبْ بِفِعــلِ القَلْــبِ جُـزْأَيِ ابْتِـدَا أَعْــنِي: رَأَى خَـــالَ عِلمْـــتُ وَجَـــدَا (٢٠٦)

ظَـنَّ حَسِـبْتُ وَزَعَمْـتُ مَـعَ عَــدْ حَجَــا دَرَى وَجَعَــلَ الَّــلذْ كَاعْتَقَـــدْ (٢٠٧)

وَهَـــبْ تَعَـلَّــمْ وَالَّـــتِي كَصَـــيَّرَا أَيْضــًا بِهَــا انْصِــبْ مُبْتَــدًا وَخَـــبَرَا (٢٠٨)

هذا هو القسمُ الثَّالثُ من الأفعالِ النَّاسخةِ للابتداءِ، وهو:ظَنَّ وأخواتها.

وتنقسمُ إلى قسمينِ:

أحدهمَا: أفعالُ القلوبِ.

والثَّاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى قسمينِ:

- أحدهما: مَا يدلُّ على اليقينِ، وذكرَ المصنِّفُ منها خمسةً: رَأَى، وعَلِمَ، ووَجَدَ، ودَرَى، وتَعَلَّمْ.
- والثَّاني منهما:مَا يدلُّ على الرجحانِ، وذكرَ المصنفُ منها ثمانيةً: خَالَ، وظَـنَّ، وحَسِبَ، وزَعَمَ، وعَدَّ، وحَجَا، وجَعَلَ، وهَبْ.

فمثالُ رأى قولُ الشَّاعرِ:

١١٧- رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا[(١)]

فاستَعْمَلَ (رأى) فيه لليقينِ، وقد تُسْتَعمَلُ (رأى) بمعْنى (ظنَّ)[(٢)]، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾[(٣)] [المعارج: ٦] أي: يظنونه.

---

(١) ١١٧ - البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن.

اللغة: (محاولة) تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى (وأكثرهم جنودا) قد لفق الشارح العلامة - تبعا لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين:

إحداهما رواها أبو زيد، وهي: **وأكثرهم عديدا**

والثانية رواها أبو حاتم، وهي: **وأكثره جنودا**

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (الله) منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول. (أكبر) مفعول ثان لرأى، وأكبر مضاف. و(كل) مضاف إليه، وكل مضاف. و(شيء) مضاف إليه. (محاولة) تمييز. (وأكثرهم) الواو عاطفة، أكثر: معطوف على "أكبر"، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه. (جنودا) تمييز أيضا.

الشاهد فيه: قوله (رأيت الله أكبر...إلخ) فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين: أحدهما لفظ الجلالة. والثاني قوله (أكبر) على ما بيناه في الإعراب.

(٢) تأتي (رأى) بمعنى "علم"، وبمعنى "ظن"، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى "حلم"، أي رأى في منامه وتسمى الحلمية وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى "أبصر" نحو (رأيت الكواكب)، وبمعنى اعتقد نحو (رأى أبو حنيفة حل كذا)، وتأتي بمعنى أصاب رئته وتقول (رأيت محمدا) تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد، وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين.

(٣) **الإعراب:** (إنهم): إن: حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن، والميم: علامة جمع الذكور. (يرونه): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة الفعلية في محل رفع خبر إن. (بعيدا): مفعول به ثان. (ونراه): الواو: حرف عطف. (نراه): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها. (قريبا): مفعول به ثان منصوب، وجملة إنهم يرونه... إلخ استئنافية.

وجه الاستدلال: أن الفعل (رأى) إذا كان بمعنى علم أو ظن، فإنه يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد جاء هذا الفعل مضارعا في الآيتين متضمنا لمعنيين، فقوله: (يرونه) بمعنى يظنونه، و(نراه) بمعنى نعلمه يقيناً، فتعدى كل واحد منهما إلى مفعولين، أولهما: الضمير المتصل في كل منهما، وثانيهما: الاسم الظاهر بعدهما.

ومثالُ (علم) (عَلِمْتُ زَيْدًا أَخَاكَ) وقول الشَّاعرِ:

١١٨- عَلِمْتُكَ البَاذِلَ المعْرُوف، فَانْبَعَثَتْ   إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ والأَمَلِ[1]

ومثالُ (وَجَدَ) قوله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[2] [الأعراف: ١٠٢].

ومثال (دَرَى) قوله:

---

(١) ١١٨ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (الباذل) اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر (المعروف) اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء». (فانبعثت) ثارت ومضت ذاهبة في طريقها. (واجفات) أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفاً - بوزان وعد يعد وعداً – ووجيفاً، إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾ [الحشر: ٦].

الإعراب: (علمتك) فعل وفاعل ومفعول أول. (الباذل) مفعول ثان لـ"علم". (المعروف) يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل. (فانبعثت) الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (إليك، بي) كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث. (واجفات) فاعل بـ"انبعث"، وواجفات مضاف. و(الشوق) مضاف إليه. (والأمل) معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله (علمتك الباذل...إلخ) فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل، على ما بيناه في الإعراب. والذي يدل على أن (علم) في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مُؤَمِّلًا جَدْواك. وقد تأتي (علم) بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [الممتحنة: ١٠]، وهي - إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن - تتعدى إلى مفعولين. وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى الواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم - أي مشقوق الشفة العليا - فلا تتعدى أصلا..

(٢) **الإعراب:** (وإن): الواو بحسب ما قبلها، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. (وجدنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (أكثرهم): مفعول به أول منصوب وهو مضاف، هم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لفاسقين): اللام فارقة، فاسقين: مفعول به ثان منصوب بالياء جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

وجه الاستدلال: أن "وجد" من الأفعال الناسخة التي تنصب مفعولين.

١١٩- دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ   فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالوَفَاءِ حَمِيدُ(١)

ومثالُ (تَعَلَّمْ) -وهي الَّتي بمعنَى اعْلَمْ-(٢) قولهُ:

١٢٠- تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا   فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمكْرِ(٣)

---

(١) ١١٩ - البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (دريت) بالبناء للمجهول - من درى - إذا علم. (فاغتبط) أمر من الغبطة، وهي أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، **وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين:**

أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله.

والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد فيلزمك أن تغتبط بهذا، وتقر به عينا، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: (دريت) دري: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (الوفي) مفعول ثان. (العهد) يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله "الوفي" صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة. (يا عرو) يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة. (فاغتبط) الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب. (اغتباطا) اسم إن. (بالوفاء) جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لـ"اغتباط". (حميد) خبر "إن" مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (دريت الوفي العهد) فإن "درى" فعل دال على اليقين، **وقد نصب به مفعولين:**

أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل. والثاني هو قوله "الوفي" على ما سبق بيانه.

هذا، واعلمْ أنَّ (درى) يستعمل على طريقين: أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: (دريت بكذا)، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾ [يونس: ١٦].

والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

(٢) احترز بقوله (وهي التي بمعنى اعلم) عن التي في نحو قولك: تعلم النحو، **والفرق بينهما من ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن قولك (تعلم النحو) أمر بتحصيل العلم في المستقبل، وذلك بتحصيل أسبابه، وأما قولك (تعلم أنك ناجح) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال.

وثانيهما: أن التي من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد.

وثالثها: أن التي من أخوات ظن جامدة غير متصرفة، وتلك متصرفة، تامة التصرف، تقول: تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت.

(٣) ١٢٠ - البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: (تعلم) اعلم واستيقن. (شفاء النفس) قضاء مأربها. (لطف) رفق. (التحيل) أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم، فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك، لكي تبلغ ما تريد.

=

وهذهِ مُثُلُ الأفعالِ الدَّالةِ على اليقينِ.

ومثالُ الدَّالةِ على الرجحانِ قولكَ: «خِلْتُ زَيْدًا أَخَاكَ» وقد تُسْتَعْمَلُ (خَالَ) لليقينِ، كقولهِ:

١٢١- دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ، فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهوَ أَوَّلُ[(١)]

= **الإعراب:** (تعلم) فعل بمعنى اعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (شفاء) مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف. و(النفس) مضاف إليه. (قهر) مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من "عدوها" مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه. (فبالغ) الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (بلطف)" جار ومجرور متعلق بـ"بالغ". (في التحيل) جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له. (والمكر) معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) حيث ورد فيه (تعلم) بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب. ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى "أن" المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهوَ الثُّبُورُ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد.

(١) ١٢١ - هذا البيت للنمر بن تولب العكلي، من قصيدة له مطلعها قوله:

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلَالِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة: (دعاني الغواني) الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت ببيت أبيها عن الأزواج، أو هي اسم فاعل من (غنى بالمكان) أي أقام به، ويروى: "دعاني العذارى" والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: (دعاء العذارى) ودعاء - في هذه الرواية - مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن مفعوله.

الإعراب: (دعاني) دعا: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. (الغواني) فاعل دعا. (عمهن) عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه. (وخلتني) فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد وهو المتكلم وذلك من خصائص أفعال القلوب. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (اسم) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال. (فلا) نافية. (أدعى) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا. (وهو) الواو واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ. (أول) خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (وخلتني لي اسم) فإن "خال" فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسما، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين: أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء. وثانيهما: جملة (لي اسم) من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

و(ظَنَنْتُ زَيْدًا صَاحِبَكَ) وقدْ تُسْتَعْمَلُ لليقينِ كقوله تعـالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ﴾[١] [التوبة: ١١٨]، و(حَسِبْتُ زَيدًا صَاحِبَكَ) وقدْ تستعملُ لليقينِ، كقولهِ:

١٢٢- حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ   رَبَاحًا، إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا[٢]

---

(١) **الإعراب:** (وظنوا): الواو بحسب قبلها، ظنوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (أن): مخففة من الثقيلة عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لا): نافية للجنس. (ملجأ): اسم لا مبني على الفتح (من الله): جار ومجرور متعلقان بخبر لا محذوف، والجملة من "لا" ومعموليها صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي ظن. (إلا): حرف استثناء ملغى (أداة حصر). (إليه): جار ومجرور متعلقان بملجأ. ويجوز أن يتعلقا بمحذوف صفة لملجأ، وخبر لا محذوف، أي: موجود. أو: هما بدل من قوله من الله.

وجه الاستدلال: استعمال الفعل "ظن" لليقين.

(٢) ١٢٢ - هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتًا، وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلا   وَكَانَتْ لَهُ خَبْلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلا
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ   حَسَاءَ البُطَاحِ وانْتَجَعْنَ المَسَايِلا

اللغة: (كبيشة) على زنة التصغير اسم امرأة. (عاقلا) بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: (الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوبا إلى الجبل، لكونه من لحفه)" أهـ (خبلا) الخبل: فساد العقل، ويروى "وكانت له شغلا على النأى شاغلا". وقوله (تربعت الأشراف) معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت. (تصيفت حساء البطاح) نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء. (رباحا) بفتح الراء الربح. (ثاقلا) ميتًا؛ لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحًا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضرا عنده.

الإعراب: (حسبت) فعل وفاعل. (التقى) مفعول أول. (والجود) معطوف على التقى. (خير) مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف. و(تجارة) مضاف إليه. (رباحا) تمييز. (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان. (ما) زائدة. (المرء) اسم لـ"أصبح" محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضًا، والتقدير: إذا أصبح المرء ثاقلًا، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (أصبح) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود إلى المرء. (ثاقلا) خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله "حسبت التقى خير تجارة...إلخ" حيث استعمل الشاعر فيه "حسبت" بمعنى علمت، ونصب به مفعولين: أولهما: قوله "التقى". وثانيهما قوله (خير تجارة) على ما بيناه في الإعراب.

ومثالُ (زَعَمَ) قوله:

١٢٣- فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ   فَإِنِّي شَرَيْتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بِالجَهْلِ(١)

ومثال (عَدّ) قوله:

١٢٤- فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الغِنَى   وَلَكِنَّما المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي العُدْمِ(٢)

---

(١) ١٢٣ - هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: (أجهل) الجهل هو الخفة والسفه. (الحلم) التؤدة والرزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريمًا.

الإعراب: (إن) شرطية. (تزعميني) فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أجهل) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من "كان" واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم. (فيكم) جار ومجرور متعلق بأجهل. (فإني) الفاء واقعة في جواب الشرط: إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (شريت) فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر "إن" والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط. (الحلم) مفعول به لـ"شريت". (بعدك) بعد: ظرف متعلق بـ"شريت"، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه. (بالجهل) جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله (تزعميني كنت أجهل) حيث استعمل المضارع من "زعم" بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما ياء المتكلم. والثاني: جملة "كان" ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في (زعم) أن تتعدى إلى معموليها بواسطة "أن" المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ﴾ [التغابن: ٧]، أم كانت مشددة كما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا   وَمَنْ ذَا الَّذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرْ؟

وهذا الاستعمال مع كثرته ليس لازمًا، بل قد تتعدى (زعم) إلى المفعولين بغير توسط "أن" بينهما، فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده.

(٢) ١٢٤ - هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي.

اللغة: (لا تعدد) لا تظن. (المولى) يطلق - في الأصل - على عدة معان كما سبق بيانها، والمراد منه هنا الحليف، أو الناصر. (العدم) هو هنا بضم العين وسكون الدال الفقر، ويقال: عدم الرجل يعدم - بوزن علم يعلم - وأعدم فهو معدم، إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك، فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

=

ومثالُ (حَجَا) قوله:

١٢٥- قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَـةٍ حَـتَّى أَلَـمَّتْ بِنَـا يَوْمًـا مُلِمَّـاتُ[1]

= **الإعراب:** (فلا) ناهية. (تعدد) فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (المولى) مفعول أول لـ"تعدد". (شريكك) شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه. (في الغنى) جار ومجرور متعلق بشريك. (ولكنما) الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة. (المولى) مبتدأ. (شريكك) شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه. (في العدم) جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله (فلا تعدد المولى شريكك) حيث استعمل المضارع من (عد) بمعنى تظن، ونصب به مفعولين: أحدهما قوله: (المولى)، والثاني قوله: (شريك) على ما سبق بيانه في الإعراب.

(١) ١٢٥ - هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم بن أُبيِّ بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في معجم البلدان أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْـتُ، والمَـرْءُ تُخْطِيـهِ عَطِيَّتُـهُ: أَدْنَى عَطِيَّتِـهِ إِيَّـايَ مِيئَـاتُ

اللغة: (أحجو) أظن. (ألمت) نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر.

المعنى: لقد كنت أظن أبا عمرٍو صديقا يركن إليه في النوازل، ولكني قد عرفت مقدار مودته؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نَفَرَ مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أحجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أبا) مفعول أول لـ"أحجو"، وأبا مضاف. و(عمرو) مضاف إليه. (أخا) مفعول ثان لـ"أحجو"، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان. (ثقة) يقرأ بالنصب منونًا مع تنوين أخ، فهو حينئذ صفة له، ويقرأ بالجر منونًا، فأخا -حينئذ- مضاف. و(ثقة) مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات. وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها (حتى) حرف غاية. (ألمت) ألم: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (بنا) جار ومجرور متعلق بألم. (يوما) ظرف زمان متعلق بألم (ملمات) فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله (أحجو أبا عمرو أخا) حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى ظن، ونصب به مفعولين: أحدهما (أبا عمرو) والثاني (أخا ثقة).

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن "حجا يحجو" ينصب مفعولين غير ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ. واعلم أيضا أن "حجا" تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي "حجا" أيضا بمعنى قصد. والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء.

ومثالُ (جَعَلَ) قولهُ تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾(١) [الزخرف: ١٩]. وقيَّدَ المصنفُ (جَعَلَ) بكونها بمعنَى اعتقدَ احترازًا من (جَعَلَ) الَّتي بمعنَى (صَيَّر) فإنَّها من أفعالِ التحويلِ لَا منْ أفعالِ القلوبِ.

ومثالُ (هَبْ) قوله:

١٢٦- فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكَا(٢)

---

(١) **الإعراب:** (وجعلوا): الواو: حرف استئناف. (جعلوا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية. (الملائكة): مفعول به أول منصوب. (الذين): اسم موصول في محل نصب صفة. (هم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (عباد): خبر مرفوع، والجملة الاسمية صلة الموصول. (الرحمن): مضاف إليه. (إناثا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: أن الفعل "جعل" من أفعال الرجحان وقد تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) ١٢٦ - البيت لابن همام السلولي.

اللغة: (أجرني) اتخذني لك جارا تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، وهو الغياث والدفاع والحماية. (أبا مالك) يروى في مكانه "أبا خالد". (هبني) أي عدني واحسبني.

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك، فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: (فقلت) فعل وفاعل. (أجرني) أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لـ"أجر". (أبا) منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و(مالك) مضاف إليه. (وإلا) هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلا " فهبني " الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول " امرأ " مفعول ثان لهب " هالكا " نعت لامرئ.

الشاهد فيه: قوله "فهبني امرأ" فإن "هب" فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله "امرأ" على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن "هب" بهذا المعنى فعل جامد لا يتصرف، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة وهي التفضل بما ينفع الموهوب له كان متصرفا تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ ﴾ [الأنبياء: ٧٢]، وقال سبحانه: ﴿يَهَبُ لِمَن يَشَآءُ إِنَٰثًا ﴾ [الشورى: ٤٩]، وقال: ﴿ رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا ﴾ [الشعراء: ٨٣].

واعلم أيضا أن الغالب على "هب" أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على "أن" المؤكدة ومعموليها، فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن، وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحنا، لأنه واقع في فصيح العربية، وقد روي من حديث عمر "هب أن أبانا كان حمارا"، وهو مع فصاحته قليل.

ونبَّهَ المصنفُ بقولهِ: (أَعْنِي رَأَى) على أَنَّ أفعالَ القلوبِ منها مَا ينصبُ مفعولينِ وهو (رَأَى) ومَا بعدهُ ممَّا ذكرهُ المصنفُ في هذا البابِ، ومنها مَا ليسَ كذلكَ، وهو قسمان:

- لازمٌ؛ نحو (جَبُنَ زَيْدٌ).
- ومُتَعَدٍّ إلى واحدٍ؛ نحو (كَرِهْتُ زَيْدًا).

هَذا ما يتعلقُ بالقسمِ الأولِ من أفعالِ هذا البابِ، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأمَّا أفعالُ التحويلِ وهي المرادةُ بقولهِ: (وَالَّتِي كَصَيَّرا...إلى آخره) فتتعدَى أيضًا إلى مفعولينِ أصلهما المبتدأُ والخبرُ، وعدَّها بعضهم سبعةً: (صَيَّر) نحو (صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا) و(جعل) نحو قولهِ تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾[1] [الفرقان: ٢٣]، و(وهب) كقولهم (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ) أي صيَّرني، و(تَخِذَ) كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[2] [الكهف: ٧٧] و(اتخذ) كقولهِ تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ

---

(١) **الإعراب:** (وقدمنا): الواو بحسب ما قبلها: قدمنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (إلى ما): جار ومجرور متعلقان بالفعل قدمنا، وما: موصولة. (عملوا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول. (من عمل): جار ومجرور متعلقان بالفعل عملوا. (فجعلناه): الفاء: حرف عطف، جعلناه : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على جملة وقدمنا فهي مثلها. والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (هباء): مفعول به ثان منصوب. (منثورا): صفة منصوبة.

وجه الاستدلال: أن الفعل (جعل) في الآية الكريمة هو من الأفعال الدالة على التصيير، فنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو (لتخذت) بالتخفيف وكسر الخاء مثل لعلمت وقرأ الباقون بالتشديد وفتح الخاء مثل لافتعلت واكتسبت.

الإعراب: (لتخذت): (على القراءتين) اللام واقعة في جواب لو المتقدمة في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ﴾ [الكهف: ٧٧]، تخذت أو اتخذت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية جواب شرط "لو" لا محل لها من الإعراب. (عليه): جار ومجرور متعلقان بالفعل تخذت، وهما في موضع المفعول الثاني. (أجرا): مفعول به أول منصوب. =

﴿إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[(١)] [النساء: ١٢٥]، و(تَـرَكَ) كقـوله تعـالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾[(٢)] [الكهف: ٩٩]، وقولِ الشَّاعِرِ:

١٢٧- وَرَبَّيْتُـهُ حَتّـى إِذَا مَـا تَرَكْتُـهُ أَخَا القَوْمِ واسْتَغْنَى عَنِ المسْحِ شَارِبُهْ[(٣)]

= **وجه الاستدلال:** من القراءتين: أن الفعل اتخذ أو تخذ هو من أفعال التحويل والتصيير، فتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أولهما: هو قوله : (أجرا)، وثانيهما: هو موضع الجار والمجرور "عليه".

(١) **الإعراب:** (واتخذ): الواو بحسب ما قبلها، اتخذ: فعل ماض مبني على الفتح. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. (إبراهيم): مفعول به أول منصوب. (خليلا): مفعول به ثان منصوب.

وجه الاستدلال: أن الفعل "اتخذ" من أفعال التصيير والتحويل، فتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) **الإعراب:** (وتركنا): الواو حرف استئناف، تركنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية. (بعضهم): مفعول به أول منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (يومئذ): يوم: ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل تركنا، وهو مضاف، وإذ: ظرف لما مضى من الزمان في محل جر مضاف إليه، وهو متعلق بالفعل تركنا أيضا. (يموج): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثان للفعل تركنا. (في بعض): جار ومجرور متعلقان بالفعل يموج.

وجه الاستدلال: أن الفعل "ترك" من أفعال التصيير والتحويل، وقد تعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

(٣) ١٢٧ - البيت لفرعان بن الأعرف - ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبياتٍ رواها أبو تمام الطائي في ديوان الحماسة، وأولها قوله:

جَـزَتْ رَحِـمٌ بَيْـنِي وَبَـينَ مُنَـازِلٍ جَـزَاءً كَمَـا يَسْـتَنْزِلُ الـدَّرَّ حَالِبُـهْ
لَـرَبَّيْتُـهُ حَـتَّى إِذَا آضَ شَيْظَمـاً يَكَـادُ يُسَـاوِي غَارِبَ الفَحْـلِ غَارِبُـهْ
فَلَمَّـا رَآنِي أَبْـصِرَ الشَّـخْصَ أَشْخُصـاً قَرِيبـاً، وَذَا الشَّـخْصَ البَعِيـدَ أَقَارِبُـهْ
تَغَمَّـطَ حَـقِّي بَـاطِلاً، وَلَـوَى يَـدِي لَـوَى يَـدَهُ اللهُ الَّـذِي هُـوَ غَـالِبُهْ

اللغة: (واستغنى عن المسح شاربه) كناية عن أنه كبر، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: (ربيته) فعل وفاعل ومفعول. (حتى) ابتدائية. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (تركته) فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (أخا) مفعول ثان لترك، وأخا مضاف. و(القوم) مضاف إليه. (واستغنى) فعل ماض. (عن المسح) جار ومجرور متعلق باستغنى. (شاربه) شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه. =

و(رَدَّ) كقوله:

١٢٨- رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودَا
فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا[1]

= **الشاهد فيه:** قوله (تركته أخا القوم) حيث نصب فيه بـ"ترك" مفعولين؛ لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله "أخا القوم"، وقد أوضحناهما في الإعراب.

(١) ١٢٨ - البيتان لعبد الله بن الزبير بفتح الزاي وكسر الباء الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في عيون الأخبار البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي) وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ وَرَمْلَةَ إِذْ تَصُكَّانِ الخُدُودَا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وَبَاكٍ أَبَانَ الدَّهْرُ وَاحِدَهَا الفَقِيدَا

اللغة: (الحدثان) - بكسر فسكون -: نوازل الدهر وحوادثه (سمدن) من باب قعد - أي حزن وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنيا للمجهول (فرد وجوههن...إلخ) يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سودا من شدة اللطم، ويشبه هذا ما رُوي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيض مني ما كنت أحب أن يسود، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه، فصار أسود كابيًا.

الإعراب: (رمى) فعل ماض. (الحدثان) فاعل رمى. (نسوة) مفعول به لرمى، ونسوة مضاف. و(آل) مضاف إليه، وآل مضاف، و(حرب) مضاف إليه. (بمقدار) جار ومجرور متعلق برمى. (سمدن) فعل وفاعل. (له) جار ومجرور متعلق بـ"سمد". (سمودا) مفعول مطلق مؤكد لعامله. (فرد) الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على الحدثان. (شعورهن) شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه. (السود) صفة لشعور. (بيضا) مفعول ثان لرد، (ورد وجوههن البيض سودا) مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله (فرد شعورهن... إلخ)، وقوله (ورد وجوههن...إلخ) حيث استعمل (رد) في معنى التصيير والتحويل، ونصب به في كل واحد من الموضعين مفعولين.

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا (٢٠٩)
كَذَا تَعَلَّمْ وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ (٢١٠)

تقدَّم أنَّ هذهِ الأفعالَ قسمانِ:

- أحدُهما: أفعالُ القلوبِ.
- والثَّاني: أفعالُ التحويلِ.

فأمَّا أفعالُ القلوبِ فتنقسمُ إلى: متصرفةٍ، وغيرِ متصرفةٍ.

فالمتصرفةُ: مَا عدَا (هَبْ، وتَعَلَّم) فيُستعْمَلُ منها الماضِي، نحو (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وغيرُ الماضِي ـ وهو المضارعُ، نحو (أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا) والأمر، نحو (ظُنَّ زَيْدًا قَائِمًا) واسمُ الفاعلِ، نحو: (أَنَا ظَانٌّ زَيْدًا قَائِمًا) واسمُ المفعولِ، نحو (زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قَائِمًا) فَأَبوهُ: هو المفعولُ الأولُ، ارتفعَ لقيامهِ مقامَ الفاعلِ، و(قائمًا) المفعول الثاني. والمصدر، نحو (عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْدًا قَائِمًا) ـ ويثْبُتُ لها كُلها من العملِ وغيرِهِ مَا ثبتَ للماضِي.

وغيرُ المتصرفِ اثنانِ ـ وهما: (هبْ، وتعلَّم)، بمعنى اعلمْ ـ فلَا يُستَعْمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمرِ، كقوله:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ والمكْرِ [١٢٠]

وقوله:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ ... وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرأً هَالِكًا [١٢٦]

واختصتِ القلبيةُ المتصرفةُ بالتعليقِ والإلغاءِ[(١)]؛ **فالتعليقُ هو**: تركُ العملِ لفظًا دونَ معنى لمانعٍ، نحو(ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، فقولـك (لزيـدٌ قـائمٌ) لـم تعمـلْ فيـهِ (ظننتُ) لفظًا؛ لأجلِ المانعِ لها من ذلكِ، وهوَ الـلامُ، ولكنَّـه في موضـعِ نصـبٍ؛ بدليلِ أنَّكَ لو عطفتَ عليهِ لنصبتَ، نحو (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْـرًا مُنْطَلِقًـا)، فهَي عاملةٌ فِي (لَزَيْدٌ قَائِمٌ) في المعنَى دونَ اللَّفظِ.

والإلغاءُ هـوَ: تركُ العملِ لفظًا ومعنىً، لا لِـمَانعٍ، نحو (زَيْـدٌ ظَنَنْـتُ قَـائِمٌ) فليس لـ(ظننتُ) عملٌ فِي (زَيْدٌ قَائِمٌ): لَا فِي المعْنَى، وَلَا في اللَّفْظِ.

ويثبتُ للمضارعِ ومَا بعده من التعليقِ وغيرِهِ مَا ثبتَ للماضِي، نحو (أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) و(زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ) وأَخَواتها.

وَغَيْرُ المتصرِّفةِ لا يكـونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ، وكذلكَ أفعـالُ التَّحويـلِ، نحو (صَيَّرَ) وأخواتها.

---

(١) هذه العبارة موهمة أن التعليق والإلغاء لا يجري واحد منهما في غير أفعال القلوب إلا ما استثناه. ولـيس كـذلك، بل يجري التعليق في أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد؛ وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشـارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال، وهذا لا ينافي أن واحـداً منهما بمفرده قد يجري في غير أفعال هذا الباب، وهو التعليق.

ثم إن التعليق يجري في أربعة أنواع من الفعل:

(الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر، نحو: (شككت أزيد عندك أم عمرو، ونسـيت أإبراهيم مسافر أم خالد، وترددت أكان معي خالد أمس أم لم يكن).

(والثاني) كل فعل يدل على العلم، نحو: (تبينت أصادق أنت أم كاذب، واتضح لي أمجتهد أنت أم مقصر).

(النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو: (فكرت أتقـيم أم تسـافر، وامتحنـت عليـاً أيصـبر أم يجـزع، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها، وسألت أتزورنا غدا أم لا، واستفهمت أمقيمٌ أنت أم راحل).

(الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس، نحو: (لمست، وأبصرت، واستمعت، وشممت، وذقت).

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ لا فِي الابْتِدَا (٢١١) وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَوْ لامَ ابْتِدَا
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا (٢١٢) وَالتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)
وَ(إِنْ) وَ(لا)، لامُ ابْتِدَاءٍ أَوقَسَمْ (٢١٣) كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يجوزُ إلغاءُ هذهِ الأفعالِ المتصرِّفةِ إذَا وقعتْ في غيرِ الابتداءِ، كمَا إذَا وقعتْ وسطًا، نحو(زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ) أوْ آخرًا، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)[(١)]، وإذَا تَوَسَّطَتْ، فقيلَ: الإعمالُ والإلغاءُ سيَّانِ، وقيلَ: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاءِ، وإنْ تأخرتْ فالإلغاءُ أحسنُ، وإنْ تقدمتْ امتنعَ الإلغاءُ عندَ البصريينَ، فلَا تقول: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)، بلْ يجبُ الإعمالُ، فتقول: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فإنْ جاءَ من لسانِ العربِ مَا يوهمُ إلغاءها متقدِّمةً أُوِّلَ على إضمارِ ضميرِ الشأنِ، كقولِه:

١٢٩- أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[(٢)]

---

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال، ما دام العامل متوسطا أو متأخرا، وليس كذلك، بل للإلغاء - مع ذلك - ثلاثة أحوال: حال يجب فيه، وحال يمتنع فيه، وحال يجوز فيه:

◂ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان:

أحدهما: أن يكون العامل مصدراً مؤخراً نحو قولك: (عمرو مسافر ظني)، فلا يجوز الإعمال ههنا؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً.

وثانيهما: أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير، نحو قولك: (لزيد قائم ظننت).

◂ وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد؛ وهو: أن يكون العامل منفياً، نحو قولك: (زيداً قائماً لم أظن)، فلا يجوز هنا أن تقول: (زيد قائم لم أظن)، لئلا يتوهم أن صدر الكلام مثبت.

◂ ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك.

(٢) ١٢٩- هذا البيت لكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي اليَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفْدَ مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: (بانت) بعدت، وفارقت. (متبول) اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه. (متيم) اسم مفعول من تيمه الحب بالتضعيف إذا ذلَّلَهُ وقهره وعبده. (إثرها) بعدها، وهو ظرف متعلق بـ"متيم". =

فالتقديرُ (وَمَا إِخَالُهُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيـلُ) فالهاءُ ضميرُ الشَّأنِ، وهِي المفعولُ الأوَّلُ، و(لَدَيْنَا مَنْكِ تَنْوِيلُ) جملةٌ فِي موضعِ المفعولِ الثَّانِي، وحينئذٍ فَلا إلغاءَ، أوْ علَى تقديرِ لامِ الابتداءِ، كقولِهِ:

١٣٠- كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ[1]

= (يفد) أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه. (مكبول) اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد. (تدنو) تقرب. (تنويل) عطاء.

الإعراب: (أرجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (وآمل) مثله. (أن) مصدرية. (تدنو) فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة. (مودتها) مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف وها: مضاف إليه. (وما) نافية. (إخال) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. (لدينا) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه. (منك) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل. (تنويل) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لـ"إخال"، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله (وما إخال لدينا منك تنويل) فإن ظاهره أنه ألغى "إخال" مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة "لدينا تنويل منك" كما قررناه في إعراب البيت.

(١) ١٣٠ - هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة).

اللغة: (كذاك أدبت) الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلام: تأديباً مثل ذلك التأديب،

وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ ... وَلَا أُلَقِّبُهُ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

(ملاك) بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه. (الشيمة) الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.

الإعراب: (كذاك) الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لـ"أدبت"، والتقدير على كل حال: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت. (أدبت) أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل. (حتى) ابتدائية. (صار) فعل ماض ناقص. (من خلقي) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (أني) أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها. (وجدت) فعل وفاعل، والجملة من وجد وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار. (ملاك) مبتدأ، وملاك مضاف. و(الشيمة) مضاف إليه. (الأدب) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي "وجد"، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، =

التقدير: (أَنِّي وَجَدْتُ لَـمِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ) فهوَ من بابِ التَّعليقِ، وليسَ من بابِ الإلغاءِ في شيء.

وذهبَ الكوفيونَ ـ وتبعهمْ أبو بكرٍ الزَّبيديُّ وغيرهُ ـ إلى جوازِ إلغاءِ المتقدِّمِ، فلا يحتاجونَ إلى تأويلِ البيتينِ.

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: (وَجَوِّزِ الإلغَاءَ) لينبهَ علَى أنَّ الإلغاءِ ليسَ بلازمٍ، بلْ هوَ جائزٌ؛ فحيثُ جازَ الإلغاءُ جازَ الإعمالُ كما تقدَّم، وهذا بخلافِ التَّعليقِ فإنَّه لازمٌ، ولهذا قالَ: (وَالتَزِمِ التَّعْلِيقَ) فيجبُ التعليقُ إذَا وقعَ بعدَ الفعلِ (مَا) النَّافيةُ، نحو (ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أو (إنِ) النَّافية، نحو (عَلِمْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ومثَّلوا لهُ بقولهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1] [الإسراء: ٥٢]، وقالَ بعضهمْ: ليسَ هذَا من بابِ التَّعليقِ في شيءٍ؛ لأنَّ شرطَ التعليقِ أنَّه إذَا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّطَ العَامِلُ على مَا بعدهُ فينصبُ مفعولينِ، نحو (ظَنَنْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)،

= والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لـ"وجد"، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله (وجدت ملاك الشيمة الأدب) فإن ظاهره أنه ألغى "وجدت" مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال "وجدت ملاك الشيمة الأدبا" بنصب "ملاك" و"الأدب" على أنهما مفعولان، ولكنه رفعهما؛ فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء، والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على "ملاك" وإما من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان، على ما بيناه في إعراب البيت.

(١) **الإعراب:** (وتظنون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال. (إن): حرف نفي. (لبثتم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم: علامة جمع الذكور. (إلا): حرف استثناء ملغى. (قليلا): نائب ظرف زمان منصوب، أي: وقتا قليلا، ويجوز أن نعربه نائب مفعول مطلق و**التقدير:** إن لبثتم إلا لبثا قليلا. وشبه الجملة متعلق بـ"لبثتم"، وجملة "إن لبثتم إلا قليلا" سدت مسد مفعولي تظنون في محل نصب.

وجه الاستدلال: أن الفعل (تظنون) علق عن العمل لفظا لا محلا لاعتراض ما له صدر الكلام -وهو إن النافية- بينه وبَيْنَ معموليه، وهما محل جملة (إن لبثتم إلا قليلا).

فلوْ حذفتَ (مَا) لقلت: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) والآيةُ الكريمةُ لا يتأتّى فيها ذلكَ، لأنَّكَ لو حذفتَ المعَلَّقَ ـ وهو (إنْ) ـ لم يتسلَّطْ (تظنونَ) على (لبثتمْ)؛ إذْ لا يقالُ: وتظنونَ لبثتمْ. هكذَا زعمَ هذا القائلُ، ولعلَّه مخالفٌ لما هوَ كالمجمعِ عليهِ من أنَّه لا يُشْتَرَطُ في التعليقِ هذا الشَّرطُ الَّذِي ذكرهُ، وتمثيلُ النحويينَ للتعليقِ بالآيةِ الكريمةِ وشبهها يشهدُ لذلكَ.

وكذلكَ يُعَلَّقُ الفعلُ إذَا وقعَ بعدهُ (لَا) النَّافية، نحو:(ظَنَنْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو) أوْ لَامُ الابتداءِ، نحو: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) أوْ لامُ القسمِ، نحو: (عَلِمْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ) ولمْ يعدَّها أحدٌ من النحويينِ من المعلَّقات[1]، أو الاستفهامُ، **وله صور ثلاث:**

- أنْ يكونَ أحدُ المفعولينِ اسمَ استفهامٍ، نحو: (عَلِمْتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ).
- **الثَّانية:** أنْ يكونَ مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ، نحو: (عَلِمْتُ غُلَامُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ).
- **الثَّالثة:** أنْ تدخلَ عليهِ أداةُ الاستفهامِ، نحو: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟) وَ(عَلِمْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟).

---

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل في لفظ الجملة - مع بقاء الفعل على معناه - قوم: منهم الأعلم الشنتمري، وتبعه الناظم، وابنه، وابن هشام الأنصاري في أغلب كتبه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: {وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ}.

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ (٢١٤) تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ

إذَا كانتْ (علم) بمعنى عرَفَ تعدتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولك: (عَلِمْتُ زَيْدًا) أي: عرفتهُ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾(١) [النحل: ٧٨].

وكذلكَ إذَا كانتْ (ظَنَّ) بمعنى اتَّهم تعدتْ إلى مفعولٍ واحدٍ، كقولكَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا) أي: اتَّهمْتُهُ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾(٢) [التكوير: ٢٤] أي: بِمُتَّهمٍ.

---

(١) **الإعراب:** (والله): الواو: حرف استئناف، والله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (أخرجكم): فعل ماض، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، والجملة الاسمية استئنافية. (من بطون): جار ومجرور متعلقان بالفعل أخرجكم، وبطون: مضاف. (أمهاتكم): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لا تعلمون): لا: حرف نفي، تعلمون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب حال. (شيئا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: استعمال الفعل "علم" بمعنى "عرف"، وتعديته إلى مفعول واحد.

(٢) "بظنين": مشتق من الظِّنّة وهي التُّهمة: والمعنى أنه ﷺ ليس متهما فيما يأتي به من الوحي. وقرئ أيضا: (بضنين) من "ضن يضن – على وزن ضرب يضرب - ضنًّا فهو ضنين"، أي: بخيل، والمراد أنه ﷺ لا يبخل بالوحي، أي لا يقصر في التبليغ والتعليم. وهما قراءتان سبعيتان.

الإعراب: (وما): الواو: واو الحال حرف. ما: حرف نفي عاملة عمل ليس. (هو): ضمير في محل رفع اسم ما. (على الغيب): جار ومجرور متعلقان بظنين. (بضنين): الباء: حرف جر زائد للتوكيد، (ظنين أو ضنين): خبر ما منصوب بالفتحة المقدرة على آخره من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

وجه الاستدلال: أن ظن تأتي بمعنى اتهم فتنصب حينئذ مفعولًا واحدًا.

وَلِـرَأَى الرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِعَلِمَـا (٢١٥) طَالِـبَ مَفْعُـولَيْنِ مِـنْ قَبْـلُ انْـتَمَى

إذَا كانتْ (رَأَى) حُلْمِيَّةً[١] -أي: للرُّؤيا في المنامِ- تعدتْ إلى المفعولينِ كما تتعدَى إليهِما (عَلِمَ) المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذَا أشارَ بقولِهِ: (وَلِـرَأَى الرُّؤيَـا انْمِ) أي: انسبْ لـ(رَأَى) الَّتِي مصدرها الرُّؤيا مَا نُسِبَ لـ(عَلِمَ) المتعديةِ إلى اثنينِ؛ فعبَّرَ عن الحلميةِ بما ذكرَ؛ لأنَّ (الرُّؤيا) وإنْ كانتْ تقعُ مصدرًا لغيرِ (رَأَى) الحلميةِ، فالمشهورُ كونها مصدرًا لها[٢]، ومثالُ استعمالِ (رَأَى) الحلميةِ متعديةً إلى اثنينِ قولهُ تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦][٣]، فـ(الياءُ) مفعولٌ أوَّلٌ، و(أعصرُ خمرًا) جملةٌ في موضعِ المفعولِ الثَّاني، وكذلكَ قوله:

١٣١- أَبُـو حَـنَشٍ يُـؤَرِّقُنِي، وَطَلْـقٌ، وَعَـمَّارٌ، وَآوِنَـةً أَثَـالَا

---

(١) (حلمية) هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها - نسبة إلى الحلم - بوزان قفل أو عنق - وهو مصدر حَلَمَ يَحْلُمُ -مثل قتل يقتل-: إذا رأى في منامه شيئًا. وتعدت رأى الحلمية إلى مفعولين تشبيها لها برأى العلمية؛ لأن الحلمية هي إدراك بالحس الباطن فيه كالعلم.

(٢) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول: رأيت رؤيا صالحة، إذا كنت تريد أنك رأيت في منامك، وتقول: رأيت رؤية. إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك في حال يقظتك، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك، ولا يجيزون خلافه، وبعضهم يجيز أن تقول: رأيت رؤيا - بالألف - وأنت تريد معنى أبصرت في حال اليقظة ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعي:

فَكَـبَّرَ لِلرُّؤيَـا وَهَـشَّ فُـؤَادُهُ وَبَشَّـرَ قَلْبًـا كَانَ جَمًّـا بَلَابِلُـه

ومع أنهم جوزوا ذلك، واستدلوا لصحته، ليس في مكنتهم أن يدَّعوا كثرته، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولًا؛ ولهذا كان قول الناظم: (ولرأى الرؤيا) إشارة إلى رأى الحلمية.

(٣) **الإعراب:** (إني):إن: حرف توكيد ونصب، وحرك بالكسر لأجل ياء المتكلم، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب اسم إن. (أراني): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به أول. (أعصر): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثان. (خمرا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: أن رأى حلمية تعدت إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي، حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ، فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالَا[1]

فالهاءُ والميمُ في (أَرَاهُمْ): المفعولُ الأولُ، و(رِفْقَتِي) هو المفعولُ الثَّانِي.

---

(١) ١٣١ - هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالَا بِمَا بِهِمَا احْتِيَالا
كَأَنَّهُمَا سُعَينَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّي طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالا
وَهِي خَرَزَاهُمَا، فَالمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا، وَيَنْسَلُّ انْسِلَالا
عَلَى حَيَّينِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلَابُهُمَا وَطَالا
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لَا تَرَى فِيهِمْ خَيَالا

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: (تلحا) من قولهم "ألح السحاب" إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء. (سعينا مستغيث) سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلواً يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث وهو المطر. (على حيين) متعلق بقوله "تلحا"، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين. (وهي) ضعف أو انشق. (أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا) أعلام رجال. (تجافى الليل وانخزل انخزالا) كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان مبهما من أمر هؤلاء. (آل) هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء. (بلالا) - بزنة - كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره. (آونة) جمع أوان، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد. (رفقتي) بضم الراء أو كسرها جمع رفيق. (لورد) بكسر الواو وسكون الراء إتيان الماء.

الإعراب: (أبو حنش) مبتدأ، وجملة. (يؤرقني) في محل رفع خبر المبتدأ. (وعمار) وسائر الاعلام معطوفات على "أبو حنش"، وقد رخم "أثال" في غير النداء ضرورة، وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف، وأبقى الحرف الذي قبله على ما كان عليه، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم. (أراهم) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول. (رفقتي) رفقة: مفعول ثان لـ"أرى"، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أراهم رفقتي) حيث أعمل "أرى" في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله "رفقتي" ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى (علم)، وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن، فلذا أجريت مجراه.

وَلا تُجِــزْ هُنَــا بِــلا دَلِيْــلِ (٢١٦) سُقُــوطَ مَفْعُــولَين أَوْ مَفْعُــولِ

لا يجوزُ في هذَا البابِ سقوطُ المفعولينِ، ولا سقوطُ أحدهمَا؛ إِلَّا إذَا دلَّ دليلٌ علَى ذلكَ؛ فمثالُ حذفِ المفعولينِ للدلالةِ أنْ يقال: (هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا؟) فتقول: (ظننتُ)، التقدير: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا) فحذفتَ المفعولينِ لدلالةِ مَا قبلهمَا عليهمَا، ومنهُ قولهُ:

١٣٢- بِـأَيِّ كِتَـابٍ أَمْ بِأَيَّـةِ سُـنَّةٍ تَـرَى حُـبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِـبُ؟[(١)]

أي: (وتحسبُ حبهمْ عارًا عليَّ) فحذفَ المفعولينِ ـ وهما: (حبهمْ)، و(عَارًا عَلَيَّ) ـ لدلالةِ مَا قبلهمَا عليهمَا.

---

(١) ١٣٢ - البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا رَسْمُ مَنْزِلٍ وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: (ترى حبهم) رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف. (عارا) العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، ولا تقل: عيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا: إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول: عيرته بكذا، ولكنه قليل. (وتحسب) أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: (بأي) جار ومجرور متعلق بقوله "ترى" الآتي، وأي مضاف. و(كتاب) مضاف إليه. (أم) عاطفة. (بأية) جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف. و(سنة) مضاف إليه. (ترى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (حبهم) حب: مفعول أول لـ"ترى"، وحب مضاف وهم: مضاف إليه. (عارا) مفعول ثان لـ"ترى"، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالا. (علي) جار ومجرور متعلق بـ"عار"، أو بمحذوف صفة له. (وتحسب) الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير: (وتحسب حبهم عارا علي).

الشاهد فيه: قوله (وتحسب) حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، وبينه الشارح.

ومثالُ حذفِ أحدهمَا للدلالةِ أنْ يقالَ: (هَلْ ظَنَنْتَ أَحَدًا قَائِمًا؟) فتقول: (ظننتُ زيدًا) أي: ظننتُ زيدًا قائمًا؛ فتحذف الثَّانِي للدلالةِ عليهِ، ومنهُ قولهُ:

١٣٣- وَلَقَدْ نَزَلْتِ -فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ- مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ(١)

أي: (فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا) فـ(غَيْرَهُ) هو المفعولُ الأولُ، و(وَاقِعًا) هو المفعول الثَّانِي.

وهذَا الَّذِي ذكرهُ المصنفُ هو الصَّحيحُ من مذاهبِ النَّحويينَ.

فإنْ لمْ يدلَّ دليلٌ على الحذفِ لمْ يجزْ: لا فيهمَا، ولا في أحدهمَا؛ فلا تقول: (ظننتُ)، ولا (ظننتُ زيدًا)، ولا (ظننتُ قائمًا) تريد (ظَنَنْتَ زَيْدًا قَائِمًا).

(١) ١٣٣ - هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاء مِنْ مُتَرَدَّمِ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

اللغة: (غادر) ترك. (مترَدم) بزنة اسم المفعول وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى. (مترنم) -بالنون- وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ (المُحَبّ) اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول: محبوب، أو حبيب، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثي، وفي اسم الفاعل قالوا: محب، من الفعل المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم، فلا تظني غير ذلك حاصلًا.

الإعراب: (ولقد) الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق. (نزلت) فعل وفاعل. (فلا) ناهية. (تظني) فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل. (غيره) غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف. (مني) جار ومجرور متعلق بقوله نزلت. (بمنزلة) جار ومجرور متعلق أيضا بنزلت، ومنزلة مضاف. و(المحب) مضاف إليه. (المكرم) نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله (فلا تظني غيره) حيث حذف المفعول الثاني اختصارًا، وذلك جائز عند جمهرة النحاة.

وَكَــتَظُنُّ اجْعَــلْ (تَــقُولُ) إِنْ وَلِي ... مُسْتَــفْهَمًا بِـهِ وَلَــمْ يَنْــفَصِــلِ (٢١٧)

بِغَــيْرِ ظَــرْفٍ أَوْ كَظَــرْفٍ أَوْ عَمَــلْ ... وَإِنْ بِــبَعْضِ ذِي فَصَــلْتَ يُحْتَمَــلْ (٢١٨)

القولُ شأنهُ إِذَا وقعتْ بعدهُ جملةٌ أنْ تُحكى، نحو (قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ)، و(تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) لكنَّ الجملةَ بعدهُ في موضعِ نصبٍ على المفعوليةِ.

ويجوزُ إجراؤهُ مجرَى الظنِّ؛ فينصبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولينِ، كما تنصبهمَا (ظَنَّ).

والمشهورُ أنَّ للعربِ في ذلكَ مذهبينِ:

أحدهما: -وهوَ مذهبُ عامَّةِ العربِ- أنَّه لا يُجْرَى القولُ مجْرى الظَّنِ إلا بشروطٍ -ذكرها المصنِّفُ- أربعةٍ، وهي الَّتِي ذكرها عامةُ النَّحويينَ:

- **الأوَّل**: أنْ يكونَ الفعلُ مضارعًا.
- **الثَّاني**: أنْ يكونَ للمخاطبِ؛ وإليهما أشارَ بقولِهِ: (اجْعَلْ تَقُولُ) فإنَّ (تقولُ) مضارعٌ، وهو للمخاطبِ.
- **الشَّرطُ الثَّالث**: أنْ يكونَ مسبوقًا باستفهامٍ؛ وإليه أشار بقوله: (إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ).
- **الشَّرطُ الرَّابع**: أنْ لا يُفْصَلَ بينهمَا ـ أي بينَ الاستفهامِ والفعلِ ـ بغيرِ ظرفٍ، ولا مجرورٍ، ولا معمولِ الفعلِ، فإنْ فُصِلَ بأحدها لمْ يَضُرَّ؛ وهذا هو المراد بقوله: (وَلَمْ يَنْفَصِلِ بِغَيرِ ظَرْفٍ... إلى آخره).

فمثالُ مَا اجتمعتْ فيهِ الشُّروطُ قولكَ: (أَتَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا)، فعمرًا: مفعولٌ أوَّل، ومنطلقًا: مفعولٌ ثانٍ، ومنهُ قولُهُ:

١٣٤- مَـتَى تَقُـولُ القُلُـصَ الرَّوَاسِـمَا   يَحْمِلْـنَ أُمَّ قَاسِـمٍ وَقَاسِـما[1]

فلوْ كانَ الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو: (قَالَ زَيْدٌ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) لمْ ينصبِ القولُ مفعولينِ عندَ هؤلاءِ، وكذَا إنْ كانَ مضارعًا بغيرِ تاءٍ، نحو: (يَقُولُ زَيْدٌ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) أوْ لمْ يكنْ مسبوقًا باستفهامٍ، نحو: (أَنْتَ تَقُولُ: عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ) أوْ سبقَ باستفهامٍ ولكنْ فُصِلَ بغيرِ ظرفٍ، ولَا جارٍ ومجرورٍ، ولا معمولٍ لهُ، نحو: (أَأَنْتَ تَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) فإنْ فُصِلَ بأحدها لمْ يضرَّ، نحو: (أَعِنْدَكَ تَقُوْلُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أَفِي الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا)، و(أَعَمْرًا تَقُولُ مُنْطَلِقًا)، ومنهُ قولهُ:

---

(١) ١٣٤- البيت لهدبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة، ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لَقَـدْ أَرَانِي وَالغُـلَامَ الحَازِمَـا   نُـزْجِي الـمَطِيَّ ضُـمَّراً سَـوَاهِمَا
مَـتَى يَقُـودُ الذُّبَّـلَ الرَّوَاسِـمَا   وَالجِلَّـةَ النَّاجِيـةَ العَـواهِمَا

اللغة: (القلص) بزنة كتب وسرر جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة. (الرواسم) المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع. (يحملن) يروى في مكانه: (يدنين) ومعناه يقربن. (أم قاسم) هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحملنه إلي؟

الإعراب: (متى) اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله "تقول". (تقول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: "أنت". (القلص) مفعول به أول لتقول. (الرواسما) نعت للقلص. (يحملن) يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لـ"تقول". (أم) مفعول به ليحملن، وأم مضاف. و(قاسم) مضاف إليه. (وقاسما) معطوف على "أم قاسم".

الشاهد فيه: قوله (تقول القلص يحملن) حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله (القلص). والثاني جملة (يحملن) كما قررناه في الإعراب؛ وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم * متى تظن..إلخ * فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن (تقول) يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى، دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥- أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ   لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا(١)

فبنِي لؤيٍ: مفعولٌ أوَّل، وجهالًا: مفعولٌ ثانٍ.

وإذَا اجتمعتْ الشروطُ المذكورةُ جازَ نصبُ المبتدأ والخبرِ مفعولينِ لـ(تقول)، نحو (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا) وجازَ رَفْعُهُما على الحكايةِ، نحو (أَتَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ).

---

(١) ١٣٥ - هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: (أجهالا) الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه "أنواما" وهو جمع نائم. (بنو لؤي) أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها. (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت "أنواما" يروون هنا "متناومينا" والمتناوم: الذي يتصنع النوم، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشا جاهلين حين استعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمأرب لهم في أنفسهم؟

الإعراب: (أجهالا) الهمزة للاستفهام، جهالا: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول. (تقول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (بني) مفعول أول لـ"تقول"، وبني مضاف. و(لؤي) مضاف إليه. (لعمر) اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوبًا، وعمر مضاف. وأبي من (أبيك) مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه (أم) عاطفة. (متجاهلينا) معطوف على قوله (جهالا).

الشاهد فيه: قوله (أجهالا تقول بني لؤي) حيث أعمل "تقول" عمل "تظن" فنصب به مفعولين، أحدهما قوله (جهالا). والثاني قوله (بني لؤي) مع أنه فصل بين أداة الاستفهام - وهي الهمزة والفعل بفاصل - وهو قوله "جهالا" - وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثان له.

وَأُجْرِيَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا (٢١٩) عَنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ (قُلْ ذَا مُشْفِقَا)

أشارَ إلى المذهبِ الثَّاني للعربِ في القولِ، وهو مذهبُ سُلَيْمٍ؛ فيجرونَ القولَ مجرى الظنِّ في نصبِ المفعولينِ، مطلقًا، أي: سواء كانَ مضارعًا، أمْ غير مضارعٍ، وُجِدَتْ فيه الشُّروط المذكورةُ، أمْ لمْ توجدْ، وذلكَ نحو (قُلْ ذَا مُشْفِقًا) فـ(ذَا) مفعولٌ أولُ، و(مشفقًا) مفعولٌ ثانٍ، ومن ذلك قوله:

١٣٦- قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينَا: هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا[1]

---

(١) ١٣٦ - البيت لأعرابي صاد ضَبًّا فأتى به أهله، فقالت له امرأته: (هذا لعمر الله إسرائيل) أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه " المعرب " هكذا:

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا: هَذَا لَعَمْرُ اللهِ إِسْرَائِينَا

اللغة: (فطينا) وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن - بوزان علم يعلم، فطنة - بكسر فسكون - وفطانة، وفطانية - بفتح الفاء فيهما - وتقول أيضًا: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن - بفتح فكسر -. (جينا) أصله جئنا - بالهمزة - فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها. (إسرائين) لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين، وإسماعين. يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: (قالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي (وكنت) الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص. والتاء اسمه (رجلا) خبر كان. (فطينا) صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال. (هذا) ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لـ"قالت"، بمعنى ظننت. (لعمر) اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً والتقدير: لعمر الله يميني، وعمر مضاف. و(الله) مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول. والثاني (إسرائينا) مفعول ثان لـ"قالت".

الشاهد فيه: قوله (قالت...هذا... إسرائينا) حيث أعمل (قال) عمل (ظن) فنصب به مفعولين:

أحدهما: اسم الإشارة - وهو "ذا" من (هذا).

والثاني: " إسرائينا " هكذا قالوا. والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا "إسرائينا" منصوبا. وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون "هذا" مبتدأ، "إسرائينا" مضاف إلى محذوف يقع خبرًا، وتقدير الكلام "هذا ممسوخ إسرائينا" فحذف المضاف وأُبقي المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة. =

فـ (هذا): مفعولٌ أولُ لـ(قالت)، و(إسرائينا): مفعولٌ ثانٍ.

= وحذْفُ المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلا في مثل ذلك، وقد قرئ في قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧]، بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولاً به لـ"يريد"، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة. وهكذا خرجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى؛ لأن الأصل عدم الحذف؛ لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة، ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

أعلـم وأرى

إِلَى ثَلاثَـــــــةٍ رَأَى وَعَلِمَــــــا (٢٢٠) عَـــدَّوْا إِذَا صَـــارَا أَرَى وَأَعْلَـــمَا

أشارَ بهذَا الفصلِ إلى مَا يتعدَّى من الأفعالِ إلى ثلاثـةِ مفاعيـل؛ فـذكرَ سـبعةَ أفعالٍ: منها (أَعْلَمَ، وأَرَى) فذكرَ أنَّ أصلهمَا (عَلِمَ، ورَأَى)، وأنَّهما بـالهمزةِ يتعـديانِ إلى ثلاثةَ مفاعِيل؛ لأنَّهما قبلَ دخولِ الهمزةِ عليهما كانَا يتعديانِ إلى مفعـولينِ، نحـو (عَلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا، وَرَأَى خَالِدٌ بَكْرًا أَخَاكَ) فَلمَّا دخلتْ عليهمَا همـزةُ النَّقـلِ زادتهمَا مفعولًا ثالثًا، وهو الَّذِي كانَ فاعلًا قبلَ دخولِ الهمزةِ، وذلكَ نحـو: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا) و(أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ)، فزيدًا، وخالدًا: مفعـولٌ أوَّلُ، وهـو الَّذِي كانَ فاعلًا حينَ قلت: (عَلِمَ زَيْدٌ، وَرَأَى خَالِدٌ).

وهذَا هو شأنُ الهمزةِ، وهو: أنَّها تصّـيرُ مَـا كانَ فـاعلًا مفعـولًا، فـإنْ كانَ الفعلُ قبلَ دخولها لازمًا صارَ بعدَ دخولها متعديًا إلى واحدٍ، نحو: (خَـرَجَ زَيْـدٌ، وَأَخْرَجْتُ زَيْدًا) وإنْ كانَ متعديًا إلى واحدٍ صارَ بعدَ دخولها متعديًا إلى اثنـينِ، نحـو: (لَبِسَ زَيْدٌ جُبَّةً) فتقول: (أَلْبَسْتُ زَيْدًا جُبَّةً) وسيأْتِي الكلامُ عليـهِ، وإنْ كانَ متعـديًا إلى اثنينِ صارَ متعديًا إلى ثلاثةٍ، كما تقدَّمَ في (أَعْلَمَ، وَأَرَى).

وَمَـا لِـمَفْعُـولَيْ عَلِمْـتُ مُطْلَقَـا (٢٢١) لِلثَّـانِ وَالثَّالِـثِ أَيْضَـا حُقِّقَـا

أي: يثبتُ للمفعولِ الثَّاني والمفعولِ الثَّالثِ من مفاعيلِ (أَعْلَـم، وَأَرَى) مَـا ثبتَ لمفعولي (عَلِمَ، وَرَأَى)؛ من كونهمَا مبتدأً وخـبرًا في الأصـلِ، ومـنْ جـوازِ الإلغاءِ والتعليقِ بالنسبةِ إليهما، ومنْ جوازِ حذفهِما أو حذفِ أحـدهمَا إذَا دلَّ علَى ذلكَ دليلٌ، ومثالُ ذلكَ (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا) فالثَّاني والثَّالثُ من هذهِ المفاعيلِ أصلُهُما المبتدأُ والخبرُ ـ وهما (عَمْـرٌو قَـائِمٌ) ـ ويجـوزُ إلغـاءُ العامـلِ بالنسبةِ إليهِما، نحو: (عَمْرٌو أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمٌ) ومنه قولهم: (الْبَرَكَـةُ أَعْلَمَنَـا اللهُ مَعَ الأَكَابِرِ) فـ(نا): مفعولٌ أوَّل، و(البركةُ): مبتدأ، و(مَعَ الأَكَـابِرِ) ظـرفٌ في موضعِ الخبرِ، وهمَا اللَّذَان كانَا مفعولينِ، والأصـلُ: (أَعْلَمَنَـا اللهُ البَرَكَـةَ مَـعَ الأَكَابِرِ)، ويجوزُ التعليقُ عنهُما، فتقول: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا لَعَمْـرٌو قَـائِمٌ) ومثـالُ حذفهمَا للدّلالةِ أنْ يقَال: (هَلْ أَعْلَمْتَ أَحَـدًا عَمْـرًا قَائِمًـا؟ فتقـول: أَعْلَمْـتُ زَيْدًا)، ومثالُ حذفِ أحدهمَا للدّلالةِ أنْ تقولَ في هذِه الصورةِ: (أَعْلَمْـتُ زَيْـدًا عَمْرًا) أي: قائمًا، أو (أَعْلَمْتُ زَيْدًا قَائِمًا) أي: عمرًا قائمًا.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلا هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوصَّلا (٢٢٢)
وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا (٢٢٣)

تقدَّم أنَّ (رَأَى، وعَلِم) إذَا دخلتْ عليهمَا همزةُ النَّقلِ تعديَا إلى ثلاثةِ مفاعيل، وأشارَ في هذينِ البيتينِ إلى أنَّه إنَّما يثبتُ لهما هذا الحكمُ إذَا كانَا قبلَ الهمزةِ يتعديانِ إلى مفعولينِ، وأمَّا إذَا كانَا قبلَ الهمزةِ يتعديانِ إلى واحدٍ كما إذَا كانتْ "رَأَى" بمعنى أبصرَ، نحو: (رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا) و"عَلِمَ" بمعنى عَرَفَ نحو (عَلِمَ زَيْدٌ الحَقَّ) فإنَّهما يتعديانِ بعدَ الهمزةِ إلى مفعولينِ، نحو: (أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) و(أَعْلَمْتُ زَيْدًا الحَقَّ).

والثَّاني من هذينِ المفعولينِ كالمفعولِ الثَّاني من مفعولي "كَسَا" و"أَعْطَى" نحو:(كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً)، و(أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا) في:

- كونهِ لا يصحُّ الإخبارُ بِهِ عن الأوَّلِ، فلا تقول زَيْدٌ الحقُّ، كما لَا تقُول: (زَيْدٌ دِرْهَمٌ).
- وفي كونهِ يجوزُ حذفهُ معَ الأوَّلِ، وحذفُ الثَّاني وإبقاءُ الأوَّلِ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاءُ الثَّاني، وإنْ لمْ يدلَّ عَلَى ذلكَ دليلٌ؛ فمثالُ حذفهما (أَعْلَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ)، ومنهْ قولهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾(١) [الليل: ٥]،

(١) **الإعراب:** (فأما): الفاء بحسب ما قبلها، أما: حرف شرط وتوكيد وتفصيل. (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (أعطى): فعل ماض، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والمفعولان محذوفان والتقدير: أعطاك المال. والواو: حرف عطف، اتقى: فعل ماض معطوف، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى "من" والمفعول محذوف والتقدير: واتقى الله، وجملة فسنيسره لليسرى في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر من الشرطية.

وجه الاستدلال: أنه جاز حذف مفعولي أعطى - وإن لم يدل دليل عليهما - والتقدير فأما من أعطاك المال...، أو غير ذلك...، وإنما جاز حذف هذين المفعولين لعدم تعلق الغرض بذكرهما؛ إذ ليس المراد التخصيص أو التقييد بمعرفة الآخِذ أو المُعطَى أو نوع المعطى، بل المراد هو الحث المطلق على البذل والإعطاء فحسب، يضاف إلى ذلك أن حذف هذين المفعولين لم يؤد إلى فساد معنوي، كما أن حذفهما أدى إلى انسجام صوتي عذب بين الفعلين أعطى واتقى، فلو ذُكر مفعولا أعطى، ومفعول اتقى وقيل: أعطاك المال واتقى الله لفات ذلك الانسجام الصوتي الذي يشعر به القارئ.

ومثالُ حذفِ الثَّاني وإبقاء الأوَّلِ (أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[١] [الضحى: ٥]، ومثالُ حذفِ الأولِ وإبقاءِ الثَّاني نحو: (أَعْلَمْتُ الحقَّ، وَأَعْطَيْتُ دِرْهَمًا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[٢] [التوبة: ٢٩]، وهذا معنى قولِهِ: (وَالثَّانِي مِنْهُمَا... إلى آخر البيت)[٣].

---

(١) **الإعراب:** (ولسوف): الواو: حرف عطف، اللام: واقعة في جواب القسم، سوف: حرف تنفيس واستقبال. (يعطيك): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل، والكاف: ضمير مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوف أي: يعطيك ما تريده. (ربك): فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية، معطوفة على جملة ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. (فترضى) الفاء حرف عطف، (ترضى): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها.
وجه الاستدلال: أن المفعول الثاني للفعل (يعطيك) حذف جوازاً والتقدير يعطيك ما تريد، وجاز هذا الحذف مع أنه لا دليل على ذلك؛ لأنه لا يتعلق غرض بذكره إذ الغرض المراد هو بيان أن العطاء حاصل مطلقا فليس ثمة غرض من تقييده. يضاف إلى ذلك إرادة الإيجاز المناسب للمقام.

(٢) **الإعراب:** (حتى): حرف غاية وجر. (يعطوا): فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حتى، وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بحتى، أي: حتى إعطائهم، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "قاتلوا" الوارد في أول الآية، ومفعول "يعطوا" الأول محذوف و**التقدير:** يعطوكم. (الجزية): مفعول به ثان منصوب. (عن يد): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يعطوا". (وهم): الواو: واو الحال، هم: ضمير في محل رفع مبتدأ. (صاغرون): خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة الاسمية في محل نصب حال.
وجه الاستدلال: أن الفعل "يعطوا" قد حذف مفعوله الأول جوازًا و**التقدير:** حتى يعطوكم الجزية، وجاز حذفه - وإن لم يوجد دليل يدل عليه – إيجازًا.

(٣) عبارة الناظم وهي قوله: (فهو به في كل حكم ذو ائتسا) عامة، ولم يتعرض الشارح رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته، فهذا العموم يعطي أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين، فشأن مفعولهما الثاني كشأن المفعول الثاني من مفعولي كسا، ومن شأن المفعول الثاني من مفعولي كسا أنه لا يعلق عنه العامل، ولكن المفعول الثاني من مفعولي رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل، ومن التعليق عنه قوله تعالى ﴿رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٠]، فأرني هنا بصرية؛ لأن إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى. ومفعولها الأول ياء المتكلم، ومفعولها الثاني جملة ﴿كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام، ومن التعليق قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ﴾ [الفيل: ١].

وَكَــأَرَى السَّابِـــقِ نَبَّـــا أَخْبَـــرَا (٢٢٤) حَـــدَّثَ أَنْبَـــأَ كَـــذَاكَ خَبَّـــرَا

تقدَّم أنَّ المصنِّفَ عدَّ الأفعالَ ـ المتعدِّية إلى ثلاثةِ مفاعيل ـ سبعةً، وسبقَ ذكرُ (أَعْلَم، وَأَرَى) وذكرَ في هذَا البيتِ الخمسةَ الباقيةَ، وهي: (نَبَّأ) كقولك: (نَبَّأْتُ زَيْـدًا عَمْرًا قَائِمًا) ومنهُ قولهُ:

١٣٧- نُبِّئْتُ زُرْعَةَ -والسَّـفَاهَةُ كَاسْـمِهَا- يُهْـدِي إِلَـيَّ غَرَائِـبَ الأَشْـعَارِ[1]

و(أَخْبَرَ) كقولكَ: (أَخْبَرْتُ زَيْدًا أَخَاكَ مُنْطَلِقًا) ومنه قوله:

١٣٨- وَمَـا عَلَيْـكِ -إِذَا أُخْبِرْتِـنِي دَنِفًـا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًـا أَنْ تَعُودِيْنِـي؟![2]

(١) ١٣٧ - هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك، لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده، فقال أبياتًا يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: (نبئت) أخبرت، والنبأ كالخبر وزنا ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار. (والسفاهة كاسمها) السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح (غرائب الأشعار) الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه "أوابد الأشعار" والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من "أبدت الوحوش" إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: (نبئت) نبئ: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زرعة) مفعول ثان. (والسفاهة كاسمها) الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال. (يهدي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبئ. (إليَّ) جار ومجرور متعلق بـ"يهدي". (غرائب) مفعول به لـ"يهدي"، وغرائب مضاف. و(الأشعار) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (نبئت زرعة يهدي) حيث أعمل "نبأ" في مفاعيل ثلاثة، أحدها: النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني: "زرعة" والثالث: جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

(٢) ١٣٨ - هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في ديوان الحماسة، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَـا عَلَيْـكِ إِذَا خُبِّـرْتِنِي دَنِفًـا رَهْـنَ المنِيَّـةِ يَوْمًـا أَنْ تَعُودِينَـا
أَوْ تَجْعَـلِي نُطْفَـةً فِي القَعْـبِ بَـارِدَةً وَتَغْمِسِـي فَـاكِ فِيهَـا ثُـمَّ تَسْـقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة.

=

و(حَدَّثَ) كقولكَ (حَدَّثْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُقِيمًا) ومنهُ قولهُ:

١٣٩- أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الوَلَاءُ؟[1]

و(أَنْبَأَ) كقولكَ: (أَنْبَأْتُ عَبْدَ اللهِ زَيْدًا مُسَافِرًا) ومنهُ قوله:

= **اللغة:** (دنفا) بزنة كتف هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف بفتح الدال والنون جميعا وهو المرض الملازم الذي ينهك القوى. (وغاب بعلك) بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة. (رهن المنية) والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله (أن تعوديني) العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

الإعراب: (وما) اسم استفهام مبتدأ. (عليك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (أخبرتني) أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثان لا خبر. (دنفا) مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها. (وغاب بعلك) الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي - عند أبي العباس المبرد - على تقدير (قد) أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة (أخبرتني دنفا) المجرورة محلا بإضافة إذا إليها. (أن تعوديني) في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بخبر.

الشاهد فيه: قوله (أخبرتني دنفا) حيث أعمل (أخبر) في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني: ياء المتكلم، والثالث: قوله (دنفا).

(١) ١٣٩ - البيت للحارث بن حلزة اليشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: (منعتم ما تسألون) معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟

(فمن حدثتموه له علينا الولاء) يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى "له علينا العلاء" بالعين المهملة، من العلو، وهو الرفعة، ويروى "الغلاء" بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: (منعتم) فعل وفاعل. (ما) اسم موصول: مفعول به لمنع. (تسألون) جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول. (فمن) اسم استفهام مبتدأ. (حدثتموه) حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (له، علينا) يتعلقان بمحذوف خبر مقدم. (الولاء) مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

الشاهد فيه: قوله (حدثتموه له علينا الولاء) حيث أعمل "حدث" في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني: هاء الغائب، والثالث: جملة "له علينا الولاء" كما أوضحناه في الإعراب..

١٤٠- وَأُنْبِئْـــتُ قَيْسًـــا وَلَـــمْ أَبْلُـــهُ كَمَـا زَعَمُـوا خَـيْرَ أَهْـلِ اليَمَـنْ(١)

و(خَبَّرَ) كقولكَ: (خَبَّرْتُ زَيْدًا عَمْرًا غَائِبًا) ومنهُ قولهُ:

١٤١- وَخُـبِّرْتُ سَـوْدَاءَ الغَمِـيمِ مَرِيضَـةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصْـرَ أَعُودُهَـا(٢)

---

(١) ١٤٠ - هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن قيس بن معديكرب، وأولها قوله:

لَعَمْـرُكَ مَـا طُـولُ هَـذَا الـزَمَنْ عَلَى الـمَرءِ إِلَا عَنَـاءٌ مُعَـنْ

اللغة: (معن) هو اسم فاعل من عناه - بتشديد النون - إذا أورثه العناء والمشقة. (ولم أبله) تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه (ولم آته) ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: (وأنبئت) أنبئ: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول. (قيسا) مفعول ثان. (ولم أبله) الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بـ"لم"، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا، ومفعول، في محل نصب حال. (كما) الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية، وعلى الأول فجملة (زعموا) لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون "ما". وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم (خير) مفعول ثالث لـ"أنبئت"، وخير مضاف. و(أهل) مضاف إليه، وأهل مضاف. و(اليمن) مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله (وأنبئت قيسا خير أهل اليمن) حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة؛ الأول: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل. والثاني: قوله (قيسا)، والثالث: قوله (خير أهل اليمن).

(٢) ١٤١ - هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكَلِفَ بها، وكانت هي تجد به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعًا، وهو يقول أبياتا أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَـا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ تَغَـيَّرَ بَعْـدَنَا مَلَاحَـةُ عَيْـنَيْ أُمِّ يَحْـيَ وَجِيـدُهَا؟

وَهَـلْ أَخْلَقَـتْ أَثْوَابُهَـا بَعْـدَ جِـدَّةٍ أَلَا حَبَّـذَا أَخْلَاقُهَـا وَجَدِيـدُهَا؟

وَلَـمْ يَبْـقَ يَـا سَـوْدَاءُ شَـيْءٌ أُحِبُّـهُ وَإِنْ بَقِيَـتْ أَعْـلَامُ أَرْضٍ وَبِيـدُهَا

(وانظر شرح التبريزي على الحماسة).

اللغة: (الغميم) بفتح الغين المعجمة وكسر الميم - اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى "ونبئت سوداء الغميم" ويروى أيضا "ونبئت سوداء القلوب" فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة في قوله:

قِفِي يَـا أُمَـيْمَ القَلْـبِ نَقْـضِ لُبَانَـةً وَنَشْـكُ الهَـوى، ثُـمَّ افْعَـلِي مَـا بَـدَا لَـكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلبًا، ويروون عجز البيت "فأقبلت من مصر إليها أعودها".

=

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: (وَكَأَرَىٰ السَّابِقِ) لأنَّه تقدَّم في هذا البابِ أنَّ (أَرَىٰ) تارةً تتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيل، وتارةً تتعدَّىٰ إلىٰ اثنينِ، وكانَ قدْ ذكرَ أوَّلًا أرىٰ المتعدِّيةِ إلىٰ ثلاثةٍ، فنبَّه علىٰ أنَّ هذهِ الأفعالَ الخمسةَ مثلُ (أَرَىٰ) السابقةِ، وهي المتعدِّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ، لَا مثلَ (أَرَىٰ) المتأخرةِ، وهي المتعدِّية إلىٰ اثنينِ.

= **الإعراب:** (خبرت) خبر: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول. (سوداء) مفعول ثان، وسوداء مضاف. و(الغميم) مضاف إليه. (مريضة) مفعول ثالث لخبر. (فأقبلت) فعل وفاعل. (من أهلي) الجار والمجرور متعلق بـ"أقبل"، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (بمصر) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم.

(أعودها) أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، وهاء: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في "أقبلت".

الشاهد فيه: قوله "وخبرت سوداء الغميم مريضة" حيث أعمل (خبر) في ثلاثة مفاعيل؛ أحدها: تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل. والثاني: قوله "سوداء الغميم". والثالث: قوله "مريضة" كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الاسلام زكريا الانصاري: (ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة) أهـ.

الفهرس

المحتويات	الصفحة

تم بحمد الله

الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(مُقرَّر مادَّةِ النحو للصَّفِّ الأول الثَّانوي)

تأليف
القاضي بهاء الدِّين عبد الله بن عقيل العقيليّ
المُتوفَّى سنة ٧٦٩ هـ رحمه الله

عِناية الدّكتور وليد باصمد

مُراجعة
الفريق العلميّ بمعهد الحرم المكّيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة

ابن مالك النحوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه - مولده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيًّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

مكانتـه العلميـة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويٌّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتـه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

ترجمة الشارح

(ابن عقيل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب رضي الله عنه-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم رحمه الله القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

كان رحمه الله جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى رحمه الله عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.
- مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٤٢/٣)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٤٧/٢).

مقرر

الصـف الأول الثانـوي

الفاعـــل

الْفَاعِـــــلُ الَّذِي كَمَرْفُـــوعَيْ (أَتَى (٢٢٥) زَيْـدٌ) (مُنِـيرًا وَجْهُـهُ) (نِعْـمَ الْفَـتَى)

لما فرِغَ من الكلامِ على نواسخِ الابتداءِ شرِعَ في ذكرِ مَا يطلبهُ الفعلُ التامُّ من المرفوعِ، وهو الفاعلُ أو نائبهُ، وسيأتي الكلامُ على نائبهِ في البابِ الَّذِي يلي هذا البابَ.

فأمَّا الفاعلُ فهو: الاسمُ المسندُ إليهِ فعلٌ على طريقةِ فَعَلَ أو شِبْهُهُ، وحكمهُ الرَّفعُ.

والمرادُ بالاسمِ: مَا يشملُ الصَّريحَ، نحو: (قَامَ زَيْدٌ) والمؤولُ به، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ) أي: قيامكَ. فخرجَ بـ(المسْند إليهِ فعلٌ) مَا أُسنِدَ إليهِ غيره، نحو: (زَيْدٌ أَخُوْكَ) أو جملة، نحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبوُهُ) أو (زَيْدٌ قَامَ) أو مَا هوَ في قوةِ الجملةِ، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ) أو (زَيْدٌ قَائِمٌ) أي: هوَ.

وخرجَ بقولنَا (عَلَى طَرِيقَةِ فَعَلَ) مَا أُسْنِدَ إليه فعلٌ على طريقةِ فُعِلَ، وهو النَّائِبُ عن الفاعلِ، نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ).

والمرادُ بشبهِ الفعلِ المذكورِ: اسمُ الفاعلِ، نحو: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، والصِّفةُ المشبهةُ، نحو: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ) والمصدرُ، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا) واسم الفعل، نحو: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ) والظرفُ والجارُ والمجرورُ، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ أَبُوهُ) أو(فِي الدَّارِ غُلَامَاهُ) وأفعلُ التفضيلِ، نحو (مَرَرْتُ بِالأَفْضَلِ أَبُوهُ) فأبوه: مرفوعٌ بالأفْضَلِ، وإلى مَا ذكرَ أشارَ المصنِّفُ بقولهِ: (كمرفوعي أتى... إلخ).

والـمرادُ بالـمرفوعينِ مَا كانَ مرفوعًا بالفعلِ أو بمَا يشبهُ الفعلَ، كما تقدَّم ذكرهُ، ومَثَّلَ للمرفوعِ بالفعلِ بمثالينِ:

أحدهمَا: مَا رُفِعَ بفعلٍ متصرفٍ، نحو: (أَتَى زَيْدُ).

والثَّاني: مَا رفعَ بفعلٍ غيرِ متصرفٍ، نحو: (نِعْمَ الفَتَى) ومثَّلَ للمرفوعِ بشبهِ الفعلِ بقوله: (مُنِيرًا وَجْهُهُ)[(١)].

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يُجَرُّ الفاعل لفظًا، وذلك بإضافة المصدر أو اسم المصدر إليه، نحو: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ونحو «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرأتَه الوُضوءُ» أو بجره بِمِن الزائدة نحو ﴿مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩]، أو بالباء الزائدة نحو ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًاۢ﴾ [الإسراء: ٩٦].

وَبَعْــدَ فِعْــلٍ فَاعِــلٌ فَــإِنْ ظَهَــرْ (٢٢٦) فَهْـــو وَإِلَّا فَضَمِيـــرٌ اسْتَتَــــرْ

حكمُ الفاعلِ التأخرُ عن رافعهِ ـ وهو الفعلُ أو شبهُهُ ـ نحو (قَامَ الزَّيْدَانِ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ) ولا يجوزُ تقديمُهُ على رافعهِ، فلَا تقُول: (الزَّيْدَانِ قَامَ) ولا (زَيْدٌ غُلَامَاهُ قَائِمٌ)، ولا (زَيْدٌ قَامَ) على أنَ يكونَ (زَيْدٌ) فاعلًا مقدمًا، بلْ على أنْ يكونَ مبتدأً، والفعلُ بعدهُ رافعٌ لضميرٍ مستترٍ، والتقديرُ (زَيْدٌ قَامَ هُوَ)، وهذَا مذهبُ البصريينَ، وأمَّا الكوفيونَ فأجازُوا التقديمَ في ذلكَ كلِّهِ.

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ في غيرِ الصُّورةِ الأخيرةِ ـ وهي صورةُ الإفرادِ ـ نحو (زَيْدٌ قَامَ)، فتقول على مذهبِ الكوفيينَ: (الزَيْدَانِ قَامَ، والزَيْدُونَ قَامَ)، وعلى مذهبِ البصريينَ يجبُ أنْ تقولَ: (الزَيْدَانِ قَامَا، والزَيْدُونَ قَامُوا)، فتأتِي بألفٍ وواوٍ في الفعلِ، ويكونانِ هما الفاعلَينِ، وهذَا معنى قوله: (وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ).

وأشارَ بقوله: (فَإِنْ ظَهَر...إلخ) إلى أنَّ الفعلَ وشبهَهُ لَابُدَّ لهُ من مرفوعٍ، فإنْ ظهرَ فلا إضمارَ، نحو (قَامَ زَيْدٌ)، وإنْ لمْ يظهرْ فهو ضميرٌ، نحو (زَيْدٌ قَامَ) أي: هو.

وَجَــرِّدِ الفِعْــلَ إِذَا مَــا أُسْنِــدَا لِاثْنَـيْنِ أَوْ جَمْـعٍ كَـ(فَازَ الشُّـهَدَا) (٢٢٧)

وَقَــدْ يُقَــالُ: سَــعِدَا وَسَــعِدُوا وَالفِعْــلُ لِلظَّـاهِرِ بَعْـدُ مُسْنَــدُ (٢٢٨)

مذهبُ جمهورِ العربِ أنَّه إذَا أُسندَ الفعلُ إلى ظاهرٍ ـ مثنًى أو مجموعٍ ـ وجبَ تجريدهُ من علامةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ، فيكونُ كحالهِ إذَا أُسندَ إلى مفردٍ؛ فتقول: (قَامَ الزَّيْدَانِ، وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ)، كمَا تقولُ: (قَامَ زَيْدٌ) ولا تقول على مذهبِ هؤلاءِ: (قَامَا الزَّيْدَانِ)، وَلَا: (قَامُوا الزَّيْدُوْنِ)، وَلَا: (قُمْنَ الهِنْدَاتُ) فتأتِي بعلامةٍ في الفعلِ الرَّافعِ للظاهرِ، على أنْ يكونَ مَا بعدَ الفعلِ مرفوعًا بهِ، ومَا اتَّصلَ بالفعلِ ـ من الألفِ والواوِ والنُّونِ ـ حروفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جمعهِ، بلْ على أنْ يكونَ الاسمُ الظاهرُ مبتدأً مؤخرًا، والفعلُ المتقدمُ ومَا اتَّصلَ بهِ اسمًا في موضعِ رفعٍ بهِ، والجملةُ في موضعِ رفعٍ خبرًا عن الاسمِ المتأخرِ.

ويحتملُ وجهًا آخر، وهو أنْ يكونَ ما اتَّصلَ بالفعلِ مرفوعًا بهِ كما تقدَّمَ، وما بعده بَدَلٌ ممَّا اتَّصلَ بالفعلِ من الأسماءِ المضمرةِ -أعنِي الألف والواو والنُّون- ومذهبُ طائفةٍ من العربِ -وهم بنُو الحارثِ بنُ كعبٍ، كما نقلَ الصفارُ في شرحِ الكتابِ- أنَّ الفعلَ إذَا أُسندَ إلى ظاهرٍ- مثنًى، أو مجموعٍ ـ أُتِيَ فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ[١]؛ فتقول: (قَامَا الزَيْدَانِ، وَقَامُوا الزَيْدُونَ، وَقُمْنَ الهِنْدَاتُ) فتكونُ الألفُ والواوُ والنُّونُ حروفًا تدلُّ على التثنيةِ والجمعِ، كمَا كانتِ التَّاء في (قَامِتْ هِنْدٌ) حرفًا تدلُّ علَى التأنيثِ عندَ جميعِ العربِ[٢]، والاسمُ الَّذِي بعدَ الفعلِ المذكورِ

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعًا واجبًا عند هؤلاء، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة، وربما تركوها.

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه:

الأول: أن إلحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم - يقال: هم طيئ، ويقال: هم أزد شنوءة - وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب. =

مرفوعٌ بِهِ، كمَا ارتفعتْ (هِنْدٌ) بـ(قامتْ)، **ومن ذلكَ قولـهُ:**

١٤٢- تَـولَّى قِتَـالَ الــمَارِقِينَ بِنَفْسِـــهِ وَقَـــدْ أَسْـــلَمَاهُ مُبْــــعَدٌ وَحَـــمِيمُ[(١)]

= **الثاني:** أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز في جميع الأحوال، ولا يكون واجبًا أصلًا، فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبًا إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا لمؤنث مطلقًا، وإذا كان الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث، على ما سيأتي بيانه وتفصيله في هذا الباب.

الثالث: أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع؛ لأن الفاعل قد يكون مؤنثًا بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركًا بين المذكر والمؤنث كـ(زيد وهند)، فقد سمي بكل من زيد وهند مذكر وسمي بكل منهما مؤنث، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد.

(١) ١٤٢- البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات.

اللغة: (المارقين) الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية. (مبعد) أراد به الأجنبي. (وحميم) الصديق الذي يهتم لأمر صديقه. (أسلماه) خذلاه، ولم يُعِيْناه.

الإعراب: (تولى) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على مصعب. (قتال) مفعول به لـ"تولى"، وقتال مضاف. و(المارقين) مضاف إليه. (بنفسه) جار ومجرور متعلق بـ"تولى"، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولى، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه. (وقد) الواو للحال، قد: حرف تحقيق. (أسلماه) أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لـ"أسلم". (مبعد) فاعل أسلم. (وحميم) الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله (وقد أسلماه مبعد وحميم) حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول "وقد أسلمه مبعد وحميم".

وقولـه:

١٤٣- يَلُومُـونَنِي فِي اشْـتِرَاءِ النَّخِيـلِ ... أَهْـلِي، فَكُلُّهُـمُ يَعْـذِلُ[١]

وقولـه:

١٤٤- رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بِعَارِضِي ... فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالخُدُودِ النَّوَاضِرِ[٢]

فـ(مبعدٌ وحميمُ) مرفوعانِ بقولهِ (أسلماهُ)، والألفُ في (أسلماهُ) حرفٌ يدلُّ على كونِ الفاعلِ اثنينِ. وكذلكَ (أهلِي) مرفوعٌ بقولهِ (يلومونِي)، والواوُ حرفٌ يدلُّ

(١) ١٤٣- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وبعده قوله:

وَأَهْـلُ الَّذِي بَـاعَ يَلْحَوْنَـهُ ... كَمَـا لُـحِيَ البَـائِعُ الأَوَّلُ

اللغة: (يلومونني) تقول: لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما - بوزن قال يقول قولًا - ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لوّمه - بتشديد الواو. (يعذل) العذل - بفتح فسكون - هو اللوم، وفعله من باب ضرب. (يلحونه) تقول: لحا فلان فلانًا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لامه وعذله.

الإعراب: (يلومونني) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به لـ"يلوم". (في اشتراء) جار ومجرور متعلق بـ"يلوم"، واشتراء مضاف. و(النخيل) مضاف إليه. (أهلي) أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (فكلهم) كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه. (يعذل) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى "كل" الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (يلومونني أهلي) حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيئ، وقيل: لغة أزد شنوءة.

(٢) ١٤٤- البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان.

اللغة: (الغواني) جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها عن الزينة. (لاح) ظهر. (النواضر) الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

الإعراب: (رأين) رأى: فعل ماض، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث. (الغواني) فاعل رأى. (الشيب) مفعول به لرأى. (لاح) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على الشيب. (بعارضي) الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ"لاح"، وعارض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه. (فأعرضن) فعل وفاعل. (عني، بالخدود) جارّان ومجروران متعلقان بـ"أعرض". (النواضر) صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله "رأين الغواني" فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله "رأين" مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله "الغواني" كما أوضحناه في الإعراب.

على الجمعِ. و(الغوانِي) مرفوعٌ بـ(رأينَ) والنونُ حرفٌ يدلُّ على جمعِ المؤنَّثِ. وإلى هذهِ اللُّغةِ أشارَ المصنِّفُ بقولِهِ: (وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا... إلى آخر البيت)، ومعناهُ أنَّه قدْ يُؤْتَى في الفعلِ المسندِ إلى الظاهرِ بعلامةٍ تدلُّ على التثنيةِ أو الجمعِ، فأشعرَ قوله (وَقَدْ يُقَالُ) بأنَّ ذلكَ قليلٌ، والأمرُ كذلكَ.

وإنَّما قال: (وَالفِعْلُ لِلظَّاهِرِ[١] بَعْدُ مُسْنَدُ)؛ لينبِّه على أنَّ مثل هذا التركيبِ إنَّما يكونُ قليلًا إذَا جَعَلْتَ الفعلَ مسندًا إلى الظَّاهرِ الَّذِي بعدهُ، وأمَّا إذَا جعلتهُ مسندًا إلى المتصلِ بهِ ـ من الألفِ والواوِ والنُّونِ ـ وجعلتَ الظاهرَ مبتدأً، أو بَدَلًا من الضميرِ، فلا يكونُ ذلكَ قليلًا، وهذهِ اللُّغةُ القليلةُ هي الَّتِي يعبرُ عنها النحويونَ بلغةِ (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، ويعبرُ عنها المصنفُ في كتبهِ بلغةِ «يَتَعَاقَبُونَ فِيْكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»[٢]، فـ(البراغيث) فاعل (أكلوني)، و(ملائكة) فاعل (يتعاقبون) هكذا زعم المصنف.

---

(١) قول الناظم (للظاهر) يدخل فيه كذلك الضمير المنفصل في نحو (ما قاما إلا هما).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، ولفظه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون» ورقمه (٥٥٥).

الإعراب: (يتعاقبون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: حرف دال على جمع الذكور. (فيكم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالفعل يتعاقبون. (ملائكة): فاعل مرفوع، والجملة من الفعل والفاعل ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (بالليل): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالفعل يتعاقبون. (وملائكة): الواو: حرف عطف، والليل: اسم معطوف، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله. (بالنهار): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بالفعل يتعاقبون.

وجه الاستدلال: قوله (يتعاقبون فيكم ملائكةٌ) حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيئ، وقيل: لغة أزد شنوءة. وقد حمل قوم على هذه اللغة قوله تعالى ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: ٣]، وقوله: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ﴾ [المائدة: ٧١].

وَيَـــرْفَعُ الفَاعِـــلَ فِعْـــلٌ أُضْــمِرَا (٢٢٩) كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَـوَابِ (مَـنْ قَـرَا)؟

إِذَا دلَّ دليلٌ على الفعلِ جازَ حذفهُ وإبقاءُ فاعلهِ، كمَا إذا قيلَ لكَ: (مَنْ قَرَأَ؟) فتقول: (زَيْدٌ) التقدير: (قَرَأَ زَيْدٌ). وقدْ يحذفُ الفعلُ وجوبًا؛ كقولهِ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] [التوبة: ٦] فـ(أحدٌ) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقدير (وإنِ استجاركَ أحدٌ استجاركَ)، وكذلكَ كلُّ اسمٍ مرفوعٍ وقعَ بعدَ (إنْ) أوْ (إذَا) فإنَّه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، ومثالُ ذلكَ في (إذَا) قولُهُ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[2] [الانشقاق: ١] فـ(السَّماء) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير (إذَا انشقتِ

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو: بحسب ما قبلها، إن: حرف شرط جازم. (أحد): فاعل لفعل محذوف، تقديره استجارك أحد، مرفوع. (من المشركين): جار و مجرور، وشبه الجملة متعلق بالفعل المحذوف استجارك. (فأجره): الفاء واقعة في جواب الشرط، (أجِرْهُ): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والهاء: ضمير مفعول به، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط.

وجه الاستدلال: أن من أحكام الفاعل أن يأتي بعد فعله، فإن وجد ما ظاهره أنه فاعل تقدم على الفعل وجب تقدير فعل يكون هذا الاسم المرفوع فاعلًا له، فقوله: (أحد) هو فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور بعده، والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك.

تتمة: إن قيل: لمَ لمْ - يُجْعل "أحدٌ" مبتدأ، وجملة "استجارك" خبره، وحينئذ لا داعي لتقدير فعل؟

فالجواب: أن أداة الشرط "إن" موضوعة لتعليق فعل بفعل، فهي لذلك مختصة بالجملة الفعلية - على الأصح - عند جمهور البصريين، فلما وجد بعدها اسم مرفوع، أدى ذلك إلى تقدير فعل يكون هذا المرفوع فاعلًا له، وتكون "إن" باقية على بابها. وفي المسألة مذاهب أخر.

(٢) **الإعراب:** (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بجواب الشرط المحذوف، والتقدير: إذا السماء انشقت بُعِثْتُم أو جُوزِيْتم. (السماء): فاعل مرفوع لفعل محذوف تقديره: انشقت السماء. (انشقت): فعل ماض، وتاء التأنيث حرف، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي، والجملة الفعلية تفسيرية. =

السَّماءُ انشقتْ) **وهذَا مذهبُ جمهورِ النَّحويينَ**، وسيأتِي الكلامُ علَى هذهِ المسألةِ في بابِ الاشْتغالِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالَى.

وَتَــاءُ تَأْنِيــثٍ تَلِــي المَــاضِيْ إِذَا (٢٣٠) كَانَ لأُنْــثَى كَأَبــَتْ هِنْــدُ الأَذَى

إذا أُسندَ الفعلُ الماضِي إلى مؤنَّثٍ لحقتْهُ تاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كونِ الفاعلِ مؤنثًا، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو (قَامَتْ هِنْدُ، وَطَلَعَت الشَّمْسُ)، لكنْ لها حالتانِ: حالةُ لزومٍ، وحالةُ جوازٍ، وسيأتي الكلامُ على ذلكَ.

= **وجه الاستدلال:** أنه يجب حذف الفعل إذا وقع اسم مرفوع بعد إن أو إذا الشرطيتين، فقوله: (السماء) فاعل لفعل محذوف، تقديره: انشقت السماء انشقت.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ (٢٣١) مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تلزمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ الفعلَ الماضِي في موضعينِ:

- أحدهما: أنْ يسندَ الفعلُ إلى ضميرٍ مؤنثٍ متصلٍ، ولا فرقَ في ذلكَ بين المؤنثِ الحقيقيِّ والمجازيِّ، فتقول: (هِنْدٌ قَامَتْ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ)، ولا تقول: (قَامَ) ولا (طَلَعَ) فإنْ كانَ الضَّميرُ منفصلًا لم يؤتَ بالتَّاءِ، نحو (هِنْدُ مَا قَامَ إِلَّا هِيَ).

- الثَّاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهرًا حقيقيَّ التأنيثِ، نحو (قَامَتْ هِنْدُ) وهو المرادُ بقولهِ (أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ) وأصلُ حِرِ: حِرِحٌ، فحذفتْ لامُ الكلمةِ. وفُهِمَ من كلامهِ أنَّ التَّاء لا تلزمُ في غيرِ هذينِ الموضعينِ، فلا تلزمُ في المؤنَّثِ المجازيِّ الظاهرِ؛ فتقول: (طَلَعَ الشَّمْسُ، وَطَلَعَت الشَّمْسُ) ولَا في الجمعِ، علَى مَا سيأْتِي تفصيلهُ.

وَقَـدْ يُبِـيحُ الْفَصْـلُ تَـرْكَ التَّــاءِ فِي (٢٣٢) نَحْــوِ (أَتَى القَــاضِيَ بِنْــتُ الوَاقِــفِ)

إذَا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ المؤنثِ الحقيقيِّ بغيرِ (إلَّا) جازَ إثباتُ التَّاءِ وحذفُهَا، والأجودُ الإثباتُ؛ فتقول: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)، والأجود (أتتْ)؛ وتقول: (قَامَ اليَوْمَ هِنْدُ)، والأجودُ (قامتْ).

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ(إلا) فُضِّلَا (٢٣٣) كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلا)

وإذَا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ بـ(إِلَّا) لمْ يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ؛ فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا هِنْدُ، وَمَا طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ) ولا يجوزُ (مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ)، وَلَا (مَا طَلَعَتْ إِلَّا الشَّمْسُ)، وقدْ جاءَ فِي الشِّعرِ كقوله:

١٤٥- وَمَا بَقِيتْ إِلّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ[1]

---

(١) ١٤٥- هذا عجز بيت لذي الرمة - غيلان بن عقبة - وصدره:

طَوَى النَّحْزُ وَالأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

وهذا البيت من قصيدة له طويلة، أولها قوله:

أَمَنْزِلَتِي مَيٍّ، سَلَامٌ عَلَيْكُمَا! هَلِ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلَاثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلَاقِعُ؟

اللغة: (النحز) - بفتح فسكون – الدفع، والنخس، والسوق الشديد. (والأجراز) جمع: جَرَز - بزنة سبب أو عنق - وهي الأرض اليابسة لانبات فيها. (غروضها) جمع غَرَض - بفتح أوله - وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج، والبطان للقتب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة. (الجراشع) جمع جُرْشُع - بزنة قنفذ - وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهُزال مما أصابها من توالي السَّوْقِ والسيرِ في الأرض الصلبة، حتى دَقَّ ما تحت غرضها، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين:

أولهما: استحثاثي لها على السير بدفعها ونخسها.

والثاني: أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: (طوى) فعل ماض. (النحز) فاعل. (والأجراز) معطوف على الفاعل. (ما) اسم موصول: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى. (في غروضها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه. (فما) نافية. (بقيت) بقي: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (الضلوع) فاعل بقيت. (الجراشع) صفة للضلوع.

الشاهد فيه: قوله (فما بقيت إلا الضلوع) حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز في غير الشعر.

فقولُ المصنِّفِ: (إِنَّ الحذْفَ مُفَضَّلٌ عَلَى الإِثْبَاتِ) يشعرُ بأنَّ الإثباتَ ـ أيضًا ـ جائزٌ، وليسَ كذلكَ ؛ لأنَّه إنْ أرادَ بِهِ أنَّه مفضلٌ عليهِ باعتبارِ أنَّه ثابتٌ في النثرِ والنظمِ، وأنَّ الإثباتَ إنَّما جاءَ في الشِّعرِ فصحيحٌ، وإنْ أرادَ أنَّ الحذفَ أكثرُ من الإثباتِ فغيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الإثباتَ قليلٌ جدًا(١).

(١) أفاد محيي الدين عبد الحميد –رحمه الله- أن ما ذكره الشارح –رحمه الله- ههنا فيه نظر؛ لأنه إلزام للناظم بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه في هذا الكتاب، وذلك أن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو، فمنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم إلحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل، وهذا هو الذي يصح أن يحمل عليه كلام الناظم؛ لأنه صريح الدلالة عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء في هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا في ضرورة الشعر، من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا، ولكنه اسم مذكر محذوف، وهو المستثنى منه، فإذا قلت "لم يزرني إلا هند" فإن أصل الكلام: لم يزرني أحد إلا هند، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء؛ لأن الفاعل مذكر، وهذا هو الذي يريد الشارح أن يلزم به الناظم؛ لأ نه مذهب الجمهور، وهو إلزام ما لا يلزم.

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَصْلٍ وَمَعْ (٢٣٤) ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

قدْ تُحْذفُ التَّاءُ من الفعلِ المسندِ إلى مؤنثٍ حقيقيٍ من غيرِ فصلٍ، وهو قليلٌ جدًا، حكَى سيبويه: (قَالَ فُلَانَةٌ)، وقدْ تحذفُ التَّاءُ من الفعلِ المسندِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازِي، وهو مخصوصٌ بالشِّعرِ، كقولهِ:

١٤٦- فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا[1]

---

(١) ١٤٦- البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في كتاب سيبويه (٢٤٠/١) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: (المزنة) السحابة المثقلة بالماء. (الودق) المطر، وفي القرآن الكريم ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [الروم: ٤٨]. (أبقل) أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: (فلا) نافية تعمل عمل "ليس". (مزنة) اسمها، وجملة (وَدَقَتْ) وفاعلُه المُسْتَتِرُ العائدُ إلى مُزْنَة في محل نصب خبر "لا". (وَدْقَها) ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف وها: مضاف إليه. (ولا) الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل "إن". (أرض) اسم لا، وجملة (أبقل) وفاعلُه المستترُ فيه في محل رفع خبرها. (إبقالها) إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (ولا أرض أبقل) حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو "أبقل" وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، ويروى:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا

بنقل حركة الهمزة من "إبقالها" إلى التاء في "أبقلت" وحينئذ لا شاهد فيه.

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ (٢٣٥)

وَالحَذْفَ فِي (نِعْمَ الفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ (٢٣٦)

إذَا أُسندَ الفعلُ إلى جمعٍ: فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ أوْ لَا؛ فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ لمْ يجزِ اقترانُ الفعلِ بالتَّاءِ، فتقول: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، ولا يجوزُ (قَامَتِ الزَّيْدُونَ)(١). وإنْ لمْ يكنْ جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ ـ بأنْ كانَ جمعَ تكسيرٍ لمذكرٍ

(١) **الأشياء التي تدل على معنى الجمع ستة أشياء:**

الأول: اسم الجمع، نحو: قوم ورهط ونسوة.

والثاني: اسم الجنس الجمعي، نحو: رُوم وزنج وكَلِم.

والثالث: جمع التكسير لمذكر، نحو: رجال وزيود.

والرابع: جمع التكسير لمؤنث، نحو: هنود وضوارب.

والخامس: جمع المذكر السالم، نحو: الزيدين والمؤمنين والبنين.

والسادس: جمع المؤنث السالم، نحو: الهندات والمؤمنات والبنات.

وللعلماء في الفعل المسند إلى هذه الاشياء ثلاثة مذاهب، لخصها محيي الدين عبد الحميد تلخيصا حسنا فقال:

المذهب الأول: مذهب جمهور الكوفيين، وهو أنه يجوز في كل فعل أسند إلى شيء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثًا وأن يؤتى به مذكرًا، والسر في هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مُذَكَّرَ المعنى، فيؤتى بفعله خاليًا من علامة التأنيث، وأن يؤول بالجماعة فيكون مُؤَنَّثَ المعنى، فيؤتى بفعله مقترنا بعلامة التأنيث؛ فنقول على هذا: جاء القوم، وجاءت القوم، وفي الكتاب العزيز ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ ﴾ [يوسف: ٣٠]، وتقول: زحف الروم، وزحفت الروم، وفي الكتاب الكريم: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ﴾ [الروم: ٢]، وتقول: جاء الرجال، وجاءت الرجال، وتقول: جاء الهنود، وجاءت الهنود، وتقول: جاء الزينبات، وجاءت الزينبات، وفي التنزيل: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة: ١٢]، وقال عَبَدَة بن الطبيب من قصيدة له:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول: جاء الزيدون، وجاءت الزيدون، وفي التنزيل: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِبِلِي ... بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثاني: مذهب أبي علي الفارسي، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في جميع هذه الأنواع، إلا نوعًا واحدًا، وهو جمع المذكر السالم؛ فإنه لا يجوز في الفعل الذي يسند إليه إلا التذكير، **وأنت لو تأملت في كلام الناظم** =

كالرِّجالِ، أو لمؤنَّثٍ كالهنودِ، أو جمعَ سلامةٍ لمؤنَّثٍ كالهنداتِ ـ جازَ إثباتُ التَّاءِ وحذفهَا، فتقول: (قَامَ الرِّجَالُ وَقَامَتِ الرِّجَالُ، وَقَامَ الهُنُودُ وَقَامَتِ الـهُنُودُ، وَقَامَ الهِنْدَاتُ وَقَامَتِ الهِنْدَاتُ)، فإثباتُ التَّاءِ لتأوُّلِهِ بالجماعةِ، وحذفها لتأوُّلِهِ بالجمعِ.

وأشار بقوله: (كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ) إِلَى أَنَّ التّاءَ معَ جمعِ التكسيرِ وجمعِ السَّلامةِ لمؤنثٍ، كالتَّاءِ معَ الظَّاهرِ المجازيِّ التأنيثِ كلبنةٍ، فكمَا تقولُ: (كُسِرَت اللبِنَةُ، وَكُسِرَ الَّلبِنَةُ) تقولُ: (قَامَ الرِّجَالُ، وقَامَتِ الرِّجَالُ) وكذلكَ باقِي مَا تقدَّم[١].

وأشارَ بقولِهِ: (وَالحَذْفَ فِي (نِعْمَ الفَتَاةُ)...إلى آخر البيت) إلى أنَّه يجوزُ في (نِعْمَ) وأخواتِهَا ـ إذَا كانَ فاعلهَا مؤنَّثًا ـ إثباتُ التَّاءِ وحذفُها وإنْ كانَ مفردًا مؤنثًا حقيقيًا، فتقول: (نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدُ، ونِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ)، وإنَّما جازَ ذلكَ لأنَّ فاعلهَا مقصودٌ بِهِ استغراقُ الجنسِ، فعُوملَ معاملةَ جمعِ التكسيرِ في جوازِ إثباتِ التَّاءِ وحذفِهَا، لشبهِهِ بِهِ في أنَّ المقصودَ بِهِ متعدّدٌ، ومعنَى قولِهِ (اسْتَحْسَنُوا) أنَّ الحذفَ في هذَا ونحوِهِ حسنٌ، ولكنَّ الإثباتَ أحسنُ منهُ.

= لوجدته بحسب ظاهره مطابقًا لهذا المذهب؛ لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر.

والمذهب الثالث: مذهب جمهور البصريين، وخلاصته أنه يجوز الوجهان في أربعة أنواع، وهي: اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، وجمع التكسير لمذكر، وجمع التكسير لمؤنث، وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز في فعله إلا التذكير، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز في فعله إلا التأنيث، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشموني أن يحملوا كلام الناظم عليه، فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها، وأن أصل الكلام (سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث) ولكن شارحنا رَحِمَهُ اللَّهُ لم يتكلف هذا التكلف؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملًا حسنًا، وهو أن يوافق مذهب أبي علي الفارسي، فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه، فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحًا مستدلًا له في يسر وسهولة.

(١) سكت الشارح عن حكم المثنى؛ وهو كالمفرد حقيقيًا أوغيره.

وَالأَصْــلُ فِي الفَاعِــلِ أَنْ يَتَّصِــلَا (٢٣٧) وَالأَصْـلُ فِي الْـمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِــلَا
وَقَـــدْ يُجَـــاءُ بِخِـــلافِ الأَصْـــلِ (٢٣٨) وَقَدْ يَجِي الْـمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْـــلِ

الأصلُ أنْ يلي الفاعلُ الفعلَ من غيرِ أنْ يفصلَ بينهُ وبينَ الفعلِ فاصلٌ؛ لأنَّه كالجزءِ منهِ، ولذلكَ يُسَكَّن لهُ آخرُ الفعلِ: إنْ كانَ ضميرَ متكلمٍ أو مخاطبٍ، نحو (ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتَ)، وإنَّما سكَّنُوهُ كراهةَ توالي أربعِ متحركاتٍ، وهمْ إنَّما يكرهونَ ذلكَ في الكلمةِ الواحدةِ، فدلَّ ذلكَ على أنَّ الفاعلَ معَ فعلهِ كالكلمةِ الواحدةِ.

والأصلُ في المفعولِ أنْ ينفصلَ من الفعلِ[١]: بأنْ يتأخرَ عن الفاعلِ، ويجوزُ تقديمهُ على الفاعلِ إنْ خلَا ممَّا سيذكرهُ، فتقول (ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو)، وهذَا معنَى قولهِ: (وَقَدْ يُـجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ).

وأشار بقوله: (وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ) إلى أنَّ المفعولَ قد يتقدَّم على الفعلِ، وتحتَ هذَا قسمان:

أحدهمَا: مَا يجبُ تقديمهُ[٢]، وذلكَ كما إذَا كانَ المفعولُ اسمَ شرطٍ، نحو (أَيًّا

---

(١) قوله (وقد يجاء بخلاف الأصل..) ليس في كل المفعولات؛ فالمفعول معه لا يأتي إلا على الأصل، فلا يلزم من إطلاق عبارته شمول جميع أنواع المفعولات؛ لأن الأصل قد يلزم في بعض الحالات.

(٢) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه في ثلاثة مواضع: (وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط).

الموضع الأول: أن يكون المفعول واحدًا من الأشياء التي يجب لها التصدر، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام، أو يكون المفعول "كم" الخبرية، نحو: (كم عبيد ملكت)، أو مضافًا إلى واحد مما ذكر، نحو (غلام من تضرب أضرب)، ونحو (غلام من ضربت؟) ونحو (مال كم رجل غصبت).

الموضع الثاني: أن يكون المفعول ضميرًا منفصلا في غير باب "سَلْنيه" و"خِلْتَنيه" اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر، نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة:٥].

الموضع الثالث: أن يكون العامل في المفعول واقعًا في جواب "أما" وليس معنا ما يفصل بين "أما" والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول، سواء أكانت " أما " مذكورة في الكلام نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝١٠﴾ [الضحى: ٩-١٠]، أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣]، فإنْ وجد ما يكون فاصلًا بين "أما" والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل، نحو قولك: (أما اليوم فأدِّ واجبك)، والسر في ذلك أنّ "أمّا" يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة، كما سيأتي بيانه في بابها.

تَضْرِبْ أَضْرِبْ) أَوْ اسمَ استفهامٍ، نحو: (أَيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟) أو ضميرًا منفصلًا لوْ تأخَّرَ لزمَ اتصالهُ، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] [الفاتحة: ٥]، فلوْ أُخِّرَ المفعولُ لزمِ الاتصالُ، وكانَ يقال: (نَعْبُدُكَ) فيجبُ التقديمُ، بخلافِ قولكَ: (الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أَعْطَيْتُكَ) فإنَّه لَا يجبُ تقديمُ (إِيَّاهُ)؛ لأنَّك لوْ أخَّرتهُ لجازَ اتصالهُ وانفصالهُ، على مَا تقدَّم في بابِ المضمراتِ؛ فكنتَ تقول: (الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ).

والثَّاني: مَا يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، فتقول: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) "[2].

---

(١) **الإعراب**: (إياك): إيا: ضمير في محل نصب مفعول به مقدم. والكاف: حرف خطاب. (نعبد): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية استئنافية.

وجه الاستدلال: تقدم الضمير المنفصل وهو "إياك" على العامل فيه، وهو الفعل "نعبد"، وهو من المواضع التي يجب فيها تقدم المفعول على فعله. ولو قيل في غير القرآن الكريم: "نعبدك" لجاز عربية، لكن تفوت فائدة الاختصاص المقصودة ههنا. وقوله تعالى: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝﴾ [الفاتحة: ٥] مثله.

(٢) بقيت صورة أخرى، وهي أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل، **وذلك في خمسة مواضع**:

الأول: أن يكون المفعول مصدرًا مؤولًا من أنّ المؤكدة ومعموليها، مخففة كانت "أن" أو مشددة، نحو قولك: (عرفت أنك فاضل)، ونحو قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠]، إلا أن تتقدم عليه "أما" نحو قولك: (أما أنك فاضل فعرفت).

الموضع الثاني: أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب، نحو قولك: (ما أحسن زيدا، وما أكرم خالدًا).

الموضع الثالث: أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدري ناصب وذلك (أَنْ وكي) نحو قولك: (يعجبني أن تضرب زيدًا)، ونحو قولك: (جئت كي أضرب زيدًا) فإن كان الحرف المصدري غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه، نحو قولك: (وددت لو تضرب زيدًا)، يجوز أن تقول: (وددت لو زيدا تضرب)، ونحو قولك (يعجبني ما تضرب زيدًا)، فيجوز أن تقول: (يعجبني ما زيدا تضرب).

الموضع الرابع: أن يكون الفعل العامل فيه مجزومًا بجازم ما، وذلك كقولك (لم تضرب زيدًا)، لا يجوز أن تقول: (لم زيدا تضرب)، فإن قدمت المفعول على الجازم - فقلت زيدا لم تضرب - جاز.

الموضع الخامس: أن يكون الفعل العامل منصوبًا بـ"لن" عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائي، نحو قولك: (لن أضرب زيدا)، ونحو قولك: (إذن أكرم المجتهد)، فلا يجوز أن تقول: (لن زيدا أضرب)، كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول: (إذن المجتهد أكرم)، وأجاز الكسائي أن تقول: (إذًا المجتهد أكرم).

وَأَخِّـرِ الـمَفْعُولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ (٢٣٩) أَوْ أُضْـمِرَ الفَاعِـلُ غَـيْرَ مُنْحَصِـرْ

يجبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ إذَا خيفَ التباسُ أحدهمَا بالآخرِ، كما إذَا خفيَ الإعرابُ فيهما ولمْ توجدْ قرينةٌ تبيّنُ الفاعلَ من المفعولِ، وذلكَ نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) فيجبُ كونُ (مُوسَى) فاعلًا، و(عِيسَى) مفعولًا، وهذَا مذهبُ الجمهورِ. وأجازَ بعضهمْ تقديمَ المفعولِ في هذَا ونحوِهِ، قالَ: لأنَّ العربَ لها غرضٌ في الإلباسِ كمَا لها غرضٌ في التبيينِ[1].

فإذَا وُجِدَتْ قرينةٌ تبينُ الفاعلَ من المفعولِ جازَ تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ، فتقولُ: (أَكَلَ مُوسَى الكِمَّثْرَى، وَأَكَلَ الكِمَّثْرَى مُوسَى)[2] وهذَا معنى قولِهِ: (وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ).

ومعنى قوله: (أَوْ أُضمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ) أنَّه يجبُ ـ أيضًا ـ تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذَا كانَ الفاعلُ ضميرًا غيرَ محصورٍ، نحو (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فإنْ كانَ ضميرًا محصورًا وجبَ تأخيرُهُ، نحو (مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا).

---

(١) ينظر في هذه المسالة شرح الأشموني على الألفية مع حاشية الصبان (٢/٧٩-٨٠).

(٢) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية، وقد تكون لفظية، فالقرينة المعنوية كما في مثال الشارح، وقولك: أرضعت الصغرى الكبرى، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولًا والكمثرى هي الآكل. والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك: (ضرب موسى الظريف عيسى)، فإن (الظريف) تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعا، ولو نصب كان موسى منصوبًا كذلك.

الثاني: أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك: (ضرب فتاه موسى)، فهنا يتعين أن يكون (فتاه) مفعولًا؛ إذ لو جعلته فاعلًا لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو لا يجوز، بخلاف ما لو جعلته مفعولًا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظًا متقدم رتبة وهو جائز.

الثالث: أن يكون أحدهما مؤنثًا وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث، وذلك كقولك: (ضربت موسى سلمى)، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر.

وَمَـا بِـإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَـا انْحَصَـرْ (٢٤٠) أَخِّـرْ وَقَـدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

يقولُ: إذَا انحصرَ الفاعلُ أو المفعولُ بـ(إلَّا) أو بـ(إنَّما) وجبَ تأخيرُهُ، وقدْ يتقدَّم المحصورُ من الفاعلِ أو المفعولِ على غيرِ المحصورِ إذَا ظهرَ المحصورُ من غيرِهِ، وذلكَ كما إذَا كانَ الحصرُ بـ(إلَّا)، فأمَّا إذا كانَ الحصرُ بـ(إنَّما) فإنَّه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ؛ إذْ لا يظهرُ كونهُ محصورًا إلا بتأخيرِهِ، بخلافِ المحصورِ بـ(إلَّا) فإنَّه يعرفُ بكونهِ واقعًا بعدَ (إلَّا)، فلَا فرقَ بينَ أنْ يتقدَّمَ أوْ يتأخَّر؛ فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إنَّما) قولك: (إنَّما ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)، ومثالُ المفعولِ المحصورِ بإنَّما: (إنَّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلَّا): (مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ) ، ومثالُ المفعولِ المحصورِ بـ(إلَّا): (مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا) ، ومثالُ تقدُّمِ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلَّا) قولك: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرٌو زَيْدًا) ومنه قوله:

١٤٧- فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا[1]

---

(١) هذا البيت لذي الرمة، نسبه إليه محمد محيي الدين رحمه الله.

اللغة: (آناء): جمع نؤي - بزنة قُفل أو هُدى- وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. "وشامها": الواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب.

هذا، ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَدْرِ إِلَّا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هَيَّجَتْه فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة، وعلامات هذه الدار.

الإعراب: (فلم) الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. (يدر) فعل مضارع مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف الياء. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (الله) فاعل يدري. (ما) اسم موصول مفعول به لـ"يدري"، وجملة (هيجت) مع فاعله الآتي لا محل لها، صلة الموصول. (لنا) جار ومجرور متعلق بهيجت. (عشية) يجوز أن يكون فاعل "هيجت"، وعشية مضاف. و(آناء) مضاف إليه، وآناء مضاف. و(الديار) مضاف إليه. (وشامها) الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون "آناء" فاعلًا لهيجت، =

ومثالُ تقديمِ المفعولِ المحصورِ بـ(إلَّا) قولكَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ)، ومنهُ قولهُ:

١٤٨- تَـزَوَّدتُ مِـنْ لَيْـلَى بِتَكْلِـيمِ سَـاعَةٍ فَمَـا زَادَ إِلَّا ضِـعْفَ مَـا بِي كَلَامُهَـا(١)

هذَا معنَى كلامِ المصنِّفِ، واعلمْ أنَّ المحصورَ بـ(إنَّما) لا خلافَ في أنَّه لا يجوزُ تقديمهُ، وأمَّا المحصورُ بـ(إلَّا) ففيهِ ثلاثةُ مذاهبٍ:

أحدُهَا: وهو مذهبُ أكثرِ البصريينَ والفراءِ وابنِ الأنباري: أنَّه لا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ المحصورُ بهَا فاعلًا أو مفعولًا:

فإنْ كانَ فاعلًا امتنعَ تقديمُهُ؛ فلا يجوزُ (مَا ضَرَبَ إلَّا زَيْدٌ عَمْرًا) فأمَّا قولهُ:

فَلَـمْ يَـدْرِ إِلَّا اللهُ مَـا هَيَّجَـتْ لَنَـا [١٤٧]

فَأُوِّلَ على أنَّ (مَا هَيَّجَتْ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (دَرَى مَا هَيَّجَتْ لَنَا) فلمْ يتقدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعولِ؛ لأنَّ هذَا ليسَ مفعولًا للفعلِ المذكورِ.

= ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون "شامها" معطوفًا على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله (فلم يدر إلا الله ما...إلخ) حيث قدم الفاعل المحصور بـ"إلا" على المفعول، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهادًا بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع، وعندهم أن "ما" اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

(١) ١٤٨- البيت لمجنون ليلى.

الإعراب: (تزودت) فعل ماض وفاعل. (من ليلى، بتكليم) متعلقان بـ"تزود"، وتكليم مضاف. و(ساعة) مضاف إليه. (فما) نافية. (زاد) فعل ماض. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ضعف) مفعول به لـ"زاد"، وضعف مضاف. و(ما) اسم موصول مضاف إليه. (بي) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول. (كلامها) كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها) حيث قدم المفعول به -وهو قوله "ضعف"- على الفاعل -وهو قوله "كلامها"- مع كون المفعول منحصرا "بإلا"، وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في "زاد" ضميرًا مستترًا يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله "كلامها" فاعل بفعل محذوف، **والتقدير**: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد، ولا مقتض له.

وإنْ كانَ المحصورُ مفعولًا جازَ تقديمُهُ، نحو (مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْرًا زَيْدٌ).

الثَّانِي: ـ وهو مذهبُ الكسائِي ـ: أنَّه يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إِلَّا) فاعلًا كانَ أوْ مفعولًا.

الثَّالث: ـ وهو مذهبُ بعضِ البصريينِ واختارهُ الجُزُولي والشَّلَوْبِين ـ: أنَّه لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ(إِلَّا) فاعلًا كانَ أوْ مفعولًا.

وَشَـاعَ نَحْوُ (خَـافَ رَبَّـهُ عُمَـرْ) (٢٤١) وَشَـذَّ نَحْـوُ (زَانَ نَـوْرُهُ الشَّـجَرْ)

أي: شاعَ في لسانِ العربِ تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعلِ المتأخرِ، وذلكَ نحو: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ) فـ(رَبَّهُ) مفعولٌ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجعُ إلى (عُمَر) وهو الفاعلُ، وإنَّما جازَ ذلكَ ـ وإنْ كانَ فيهِ عودُ الضميرِ على متأخرٍ لفظًا ـ لأنَّ الفاعلَ منويُّ التقديمِ على المفعولِ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعلِ أنْ يتَّصلَ بالفعلِ، فهو متقدِّمٌ رتبةً وإنْ تأخَّرَ لفظًا.

فلو اشتملَ المفعولُ على ضميرٍ يرجعُ إلى مَا اتصلَ بالفاعلِ، فهلْ يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلكَ خلافٌ، وذلكَ نحو (ضَرَبَ غُلَامَهَا جَارُ هِنْدٍ) فمنْ أجازهَا ـ وهو الصَّحيحُ ـ وجَّه الجوازَ بأنَّه لما عادَ الضميرُ على ما اتَّصلَ بما رتبتُهُ التقديمُ كانَ كعودِهِ على ما رتبتُهُ التقديمِ؛ لأنَّ المتَّصلَ بالمتقدِّمِ متقدِّمٌ.

وقوله: (وَشَذَّ... إلى آخره) أي: شذَّ عودُ الضميرِ من الفاعلِ المتقدّمِ على المفعولِ المتأخّرِ، وذلكَ نحو (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) فالهاءُ المتصلةُ بـ(نور) الّذِي هو الفاعلُ عائدةٌ عَلَى (الشَّجَر) وهو المفعولُ، وإنَّما شذَّ ذلكَ لأنَّ فيه عودَ الضَّميرِ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً؛ لأنَّ (الشَّجر) مفعولٌ، وهو متأخرٌ لفظًا، والأصلُ فيه أنْ ينفصلَ عن الفعلِ، فهو متأخرٌ رتبةً، وهذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النحويينَ وما وردَ من ذلكَ تأوَّلُوهُ، وأجازهَا أبو عبد الله الطوالُ من الكوفيينَ، وأبو الفتحِ بن جنِّي، وتابعهمَا المصنفُ، **وممَّا وردَ من ذلكَ قولهُ:**

١٤٩- لمَّـا رَأَى طَالِبُــوهُ مُصْعَبًـا ذُعِـرُوا   وَكَادَ، لَـوْ سَـاعَدَ الـمقْـدُورُ، يَنْتَصِـرُ[1]

---

(١) ١٤٩- البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير رضي الله عنهما يرثيه.

اللغة: (طالِبوه) الذين قصدوا قتاله. (ذعروا) أخذهم الخوف. (كاد ينتصر) لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ «نصرت بالرعب». =

وقوله:

١٥٠- كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوابَ سُؤْدَدٍ   وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى المَجْدِ[(١)]

= **الإعراب:** (لما) ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بـ"ذعر" الآتي. (رأى) فعل ماض. (طالبوه) طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها. (مصعبا) مفعول به لـ"رأى". (ذعروا) فعل ماض مبني للمجهول ونائب فاعل. (وكاد) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى مصعب. (لو) شرطية غير جازمة. (ساعد المقدور) فعل وفاعل، وهو شرط لو. (ينتصر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى مصعب، والجملة من "ينتصر" وفاعله في محل نصب خبر "كاد" وجواب لو محذوف يدل عليه خبر "كاد"، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله (رأى طالبوه مصعبا) حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أن مع الفاعل ضميرًا يعود على المفعول، فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

(١) ١٥٠- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (كسا) فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: (كسوت محمدا جبة)، كما تقول: (ألبست عليا قميصًا). (حلمه) الحلم: الأناة والعقل، وهو أيضًا تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها. (سؤدد) هو السيادة. (ورقى) بتضعيف القاف أصل معناه جعله يرقى: أي يصعد، والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه. (الندى) المراد به الجود والكرم. (ذرى) - بضم الذال - جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: (كسا) فعل ماض. (حلمه) حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه. (ذا الحلم) ذا: مفعول أول لـ"كسا"، وذا مضاف والحلم مضاف إليه. (أثواب سؤدد) أثواب: مفعول ثان لـ"كسا"، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه. (ورقى) فعل ماض. (نداه) فاعل ومضاف إليه. (ذا الندى) مفعول به ومضاف إليه. (في ذرى) جار ومجرور متعلق بـ"رقى"، وذرى مضاف. و(المجد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداه ذا الندى) فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميرًا يعود على المفعول، فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعًا، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافًا لابن جنِّي - تبعًا للأخفش – وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه. وقال محيي الدين: لا يبعد في هذا البيت أن يكون الضمير في "حلمه، ونداه" عائدًا على ممدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد، فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم، إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود.

وقولـه:

١٥١- وَلَـوْ أَنَّ مَجْـدًا أَخْـلَدَ الدَّهْـرَ وَاحِـدًا   مِنَ النَّاسِ أَبْـقَى مَجْـدُهُ الدَّهْـرَ مُطْعِمَـا(١)

وقولـه:

١٥٢- جَزَى رَبُّهُ عَـنِّي عَـدِيَّ بْـنَ حَاتِـمٍ   جَـزَاءَ الْـكِلَابِ العَاوِيَـاتِ وَقَـدْ فَعَـلْ(٢)

(١) ١٥١ - البيت لشاعر الأنصار حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعَـيْنُ أَلَا ابْكِـي سَـيِّدَ النَـاسِ، وَاسْـفَحِي   بِـدَمْعٍ، فَـإِنْ أَنْـزَفْتِهِ فَاسْـكُبِي الدَّمَـا

اللغة: (أعين) أراد يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها. (اسفحي) أسيلي وصُبِّي. (أنزفته) أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء. (أخلد) كتب له الخلود، ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعا لمجموع البشر.

الإعراب: (لو) شرطية غير جازمة. (أن) حرف توكيد ونصب. (مجدا) اسم أن، وجملة (أخلد) مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر "أن"، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط. (الدهر) منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد. (واحدا) مفعول به لـ"أخلد". (من الناس) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ"واحد". (أبقى) فعل ماض. (مجده) مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب "لو". (مطعما) مفعول به لـ"أبقى".

الشاهد فيه: قوله (أبقى مجده مطعما) حيث أخر المفعول وهو قوله "مطعما" عن الفاعل، وهو قوله "مجده" مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة.

(٢) ١٥٢- البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جنِّي إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: (جزاء الكلاب العاويات) هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاه الله جزاءً مثلَ جزاء الكلاب العاويات، ويروى "الكلاب العاديات" بالدال بدال الواو وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره. (وقد فعل) يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: (جزى) فعل ماض. (ربه) فاعل، ومضاف إليه. (عني) جار ومجرور متعلق بـ"جزى". (عدي) مفعول به لـ"جزى". (ابن) صفة لعدي، وابن مضاف. و(حاتم) مضاف إليه. (جزاء) مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى، وجزاء مضاف. و(الكلاب) مضاف إليه. (العاويات) صفة للكلاب. (وقد) الواو للحال، قد: حرف تحقيق. (فعل) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال. =

وقوله:

١٥٣- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ[(١)]

فلَوْ كانَ الضميرُ المتَّصلُ بالفاعلِ المتقدِّمِ عائدًا على مَا اتَّصلَ بالمفعولِ المتأخرِ امتنعتِ المسالةُ، وذلكَ نحو: (ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ)، وقدْ نَقَلَ بعضهمْ في هذهِ المسألةِ أيضًا خلافًا، والحقُّ فيهَا المنعُ.

= **الشاهد فيه:** قوله (جزى ربه عدي) حيث أخر المفعول، وهو قوله "عدي" وقدم الفاعل، وهو قوله "ربه"، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

(١) ١٥٣- نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: (أبا الغيلان) كنية لرجل لم أقف على تعريف له. (سنمار) بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة، وأنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر، لئلا يعمل مثله لغيره، فخر ميتًا، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: (جزاني جزاء سنمار).

الإعراب: (جزى) فعل ماض. (بنوه) فاعل، ومضاف إليه. (أبا الغيلان) مفعول به ومضاف إليه. (عن كبر) جار ومجرور متعلق بجزى. (وحسن فعل) الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه. (كما) الكاف للتشبيه، وما: مصدرية. (يجزى) فعل مضارع مبني للمجهول. (سنمار) نائب فاعل يجزى. و"ما" ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولًا مطلقًا مبينا لنوع "جزى"، وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله (جزى بنوه أبا الغيلان) حيث أخر المفعول، وهو قوله (أبا الغيلان) عن الفاعل، وهو قوله (بنوه)، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ (٢٤٢) فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

يُحذفُ الفاعلُ ويقامُ المفعولُ بِهِ مقامهُ، فيُعْطَى مَا كانَ للفاعلِ من: لزومِ الرَّفعِ، ووجوبِ التَّأخرِ عن رافعهِ، وعدمِ جوازِ حذفهِ[1]، وذلكَ نحو (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ)؛ فخيرُ نائلٍ: مفعولٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، والأصلُ: (نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ) فحُذِفَ الفاعلُ،

---

(١) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جدًا؛ ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئًا لفظيًا أو معنويًا.

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة: منها القصد إلى الإيجاز في العبارة نحو قوله تعالى: (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به)، ومنها المحافظة على السجع في الكلام المنثور نحو قولهم: (من طابت سريرته حمدت سيرته)، إذ لو قيل "حمد الناس سيرته" لاختلف إعراب الفاصلتين، ومنها المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الأعشى ميمون ابن قيس:

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقَتْ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى "علق" في هذا البيت ثلاث مرات للمجهول؛ لأنه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا: المحبة، وعرضا: أي من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهويتها.

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة: منها: كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، ومنها كونه مجهولًا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول: (سرق متاعي)؛ لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك "سرق اللص متاعي" فائدة زائدة في الإفهام على قولك "سرق متاعي"، ومنها رغبة المتكلم في الإبهام على السامع؛ كقولك: (تصدق بألف دينار)، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل بصون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: (خلق الخنزير)، ومنها رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

وهو (زيد)، وأُقِيمَ المفعولُ بِهِ مقامهُ، وهو (خَيْرُ نَائِلٍ)، ولا يجوزُ تقديمُهُ، فلا تقول: (خَيْرُ نَائِلٍ نِيلَ) عَلَى أنْ يكونَ مفعولًا مقدمًا، بلْ على أنْ يكونَ مبتدأً، وخبرهُ الجملةُ الَّتِي بعدهُ وهي (نِيل)، والمفعولُ القائمُ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ مستترٌ والتقديرُ: (نِيلَ هُوَ)، وكذلكَ لا يجوزُ حَذْفُ (خير نائل) فتقول: (نيل).

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالْمُتَّصِلْ (٢٤٣) بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا (٢٤٤) كَيَنْتَحِي الْمَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى

يُضمُ أوَّلُ الفعلِ الَّذِي لمْ يُسمَّ فاعلهُ مطلقًا، أي: سواءٌ كانَ ماضيًا أو مضارعًا، ويكسرُ ما قبلَ آخرِ الماضِي، ويفتحُ ما قبلَ آخرِ المضارعِ.

ومثالُ ذلكَ في الماضِي قولكَ في (وَصَلَ): (وُصِلَ)، وفي المضارعِ قولكَ في (يَنْتَحِي): (يُنْتَحَى)[1].

---

(١) قوله (ينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد أو الاعتراض، ومن الأول قولهم: انتحيت جهة كذا، أي اعتمدتها في السير ومِلت إليها، ومن الثاني قولهم: انتحيت لفلان، أي عرضت له.

وَالثَّـــانِيَ التَّـــالِيَ تَــا المُطَاوَعَـــــهْ (٢٤٥) كَالأَوَّلِ اجْعَلْـــهُ بِلا مُنَازَعَـــــهْ

وَثَالِـــثَ الَّذي بِهَمْـــزِ الوَصْـــلِ (٢٤٦) كالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـــهُ كَاسْتُحْـــلِي

- **إذَا كانَ الفعلُ المبني للمفعولِ مُفتتحًا بتاءِ المطاوعةِ** ضُمَّ أوَّلهُ وثانيهِ، وذلكَ كقولكَ في (تَدَحْرَجَ): (تُدُحْرِجَ)، وفي (تَكَسَّرَ): (تُكُسِّرَ)، وفي (تَغَافَلَ): (تُغُوفِلَ).

- **وإنْ كانَ مفتتحًا بهمزةِ وصلٍ** ضُمَّ أوَّلُهُ وثالثُهُ، ذلكَ كقولكَ في (اسْتَحْلَى): (اسْتُحْلِي)، وفي (اقْتَدَرَ): (اقْتُدِرَ)، وفي (انْطَلَقَ): (انْطُلِقَ).

وَاكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ (٢٤٧) عَيْنًا وَضَمٌّ جَاكَ (بُوعَ) فَاحْتُمِلْ

إذَا كانَ الفعلُ المبنيُّ للمفعولِ ثلاثيًّا معتلَّ العينِ سُمِعَ في فائهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

١) إخلاصُ الكسرِ، نحو (قِيلَ وَبِيعَ) ومنهُ قولهُ:

١٥٤- حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ[(١)]

٢) وَإِخْلَاصُ الضمِّ، نحو (قُولَ وَبُوعَ) ومنهُ قولهُ:

١٥٥- لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ ... لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[(٢)]

---

(١) ١٥٤- البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: (حيكت) نُسِجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة. (نيرين) تثنيةُ نِيْرٍ، وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبًا بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضًا: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، وقالوا: هذا ثوب مُنَيَّر -على زنة مُعَظَّم- إذا كان منسوجًا على نيرين، وقد رُوِيَ في موضع هذه العبارة "حوكت على نولين" ونَوْلَيْن: مُثَنّى نَوْلٍ، وهو اسم للخشبة التي يَلُفّ عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها. (تختبط الشوك) تضربه بعنف. (ولا تشاك) لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملحفة أو حُلّة بأنها محكمة النسج، تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشواك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: (حيكت) حيك: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". (على نيرين) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت. (إذ) ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة (تحاك) ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة "إذ" إليها. (تختبط) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي". (الشوك) مفعول به لـ"تختبط". (ولا) نافية. (تشاك) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هي.

الشاهد فيه: قوله (حيكت) حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى "حوكت على نيرين" بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهدا للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

(٢) ١٥٥- ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتا منها هذا البيت، وهي قوله:

=

وهي لغةُ بني دَبيرٍ وَبَني فَقْعَسٍ، وَهُما مِنْ فُصَحَاءِ بَنِي أَسَدٍ.

٣) **والإشمامُ** -وهو الإتيانُ بالفاءِ بحركةٍ بينَ الضمِّ والكسرِ، ولا يظهرُ ذلكَ إلَّا في اللفظِ، ولا يظهرُ في الخطِ- وقدْ قُرِئَ في السبعةِ قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [هود: ٤٤] بالإشمامِ في (قِيلَ وَغِيضَ)[١].

= يَــا قَــوْمِ قَــدْ حَوْقَلْــتُ أَوْ دَنَــوْتُ ... وَبَعْــضُ حِيقَــالِ الرِّجَــالِ المَــوْتُ

مَــالِي إِذَا أَجْــذِبهَا صَــأَيْتُ ... أَكِــبَرٌ قَــدْ عَالَــنِي أَم بَيْــتُ

لَيْــتَ، وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَــيْئًا لَيْــتُ؟ ... لَيْــتَ شَــبَابا...

اللغة: (حوقلت) ضعفت وأصابني الكبر. (دنوت) قربت. (حيقال) هو مصدر حوقل. (أجذبها) أراد أنزع الدلو من البئر. (صأيت) صحت، مأخوذ من قولهم: صأي الفرخ، إذا صاح صياحا ضعيفًا، وأراد بذلك أنينَه مِن ثِقَل الدلو عليه. (قد عالني) غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي * أكبر غيرني * (أم بيت) يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد. (ينفع شيئا ليت) قد قصد لفظ ليت هذه فصيَّرها اسمًا وأعربها وجعلها فاعلًا.

الإعراب: (ليت) حرف تمن ونصب. (وهل) حرف استفهام المقصود منه النفي. (ينفع) فعل مضارع. (شيئا) مفعول به لينفع. (ليت) قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة. (ليت) حرف تمن مُؤكِّد للأول. (شبابا) اسم ليت الأول. (بوع) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول. (فاشتريت) فعل وفاعل، وجملتهما معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله (بوع) فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب، منهم مَن حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

(١) **قرأ** الكسائي وهشام قيل وغيض بالإشمام، والباقون بكسر أولهما من غير إشمام.

الإعراب: (وقيل): الواو بحسب ما قبلها، قيل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود على مصدر مُقَدَّرٍ أي قيل القول أي هو. (يا أرض): يا: حرف نداء، أرض: منادى مبني على الضم في محل نصب. (ابلعي): فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب مقول القول. (ماءك): مفعول به منصوب وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ويا سماء أقلعي): وإعرابهما مثل يا أرض ابلعي. (وغيض): الواو: حرف عطف، غيض: فعل ماض مبني للمجهول. (الماء): نائب فاعل مرفوع، والجملة الفعلية معطوفة على جملة (وقيل). (وقضي): الواو حرف عطف، قضي: فعل ماض مبني للمجهول. (الأمر): نائب فاعل مرفوع، والجملة الفعلية معطوفة على جملة "وقيل".

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ (٢٤٨) وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ

إِذَا أُسندَ الفعلُ الثلاثِيُّ المعتلُ العينِ ـ بعدَ بنائهِ للمفعولِ ـ إلى ضميرٍ متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ: فإمَّا أنْ يكونَ واويًا، أو يائيًا:

- فإنْ كانَ واويًا نحو (سَامَ) من السَّومِ؛ وَجَبَ ـ عندَ المصنفِ ـ كسرُ الفاءِ أو الإشمامِ؛ فتقول: (سِمْتُ)، ولا يجوزُ الضمُّ؛ فلا تقول: (سُمْتُ)، لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ؛ فإنَّه بالضمِّ ليسَ إلَّا، نحو (سُمْتُ العَبْدَ).

- وإنْ كانَ يائيًا نحو(بَاعَ) من البيعِ؛ وجبَ ـ عندَ المصنفِ أيضًا ـ ضمهُ أو الإشمامِ؛ فتقول: (بُعْتَ يَا عَبْدُ)، ولا يجوزُ الكسرُ؛ فلا تقول: (بِعْتَ)؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ، فإنَّه بالكسرِ فقطْ، نحو (بِعْتُ الثَّوْبَ).

وهذا معنى قوله: (وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ) أي: وإنْ خيفَ اللَّبسُ في شكلٍ من الأشكالِ السابقةِ ـ أعني الضمَّ والكسرَ والإشمامَ ـ عدلَ عنه إلى شكلٍ غيره لا لبسَ معهُ.

هذا مَا ذكرهُ المصنفُ، والَّذي ذكره غيرهُ أنَّ الكسرَ في الواوي والضمَّ في اليائي والإشمام هوَ المختارُ، ولكنْ لا يجبُ ذلكَ، بلْ يجوزُ الضمُّ في الواوِي، والكسرُ في اليائِي.

وقوله: (وَمَا لِبَاعَ قَد يُرَى لِنَحْو حَبْ) معناهُ أنَّ الَّذِي ثبتَ لفَاء (بَاعَ) ـ من جوازِ الضمِّ والكسرِ والإشمامِ ـ يثبتُ لفاءِ المضاعَفِ؛ نحو (حَبَّ)؛ فتقول: (حُبَّ)، و(حِبَّ) وإنْ شئتَ أشممتَ.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي (٢٤٩) فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي: يثبتُ عندَ البناءِ للمفعولِ لما تليهِ العينُ من كلِّ فعلٍ يكونُ على وزنِ (افْتَعَلَ) أو(انْفَعَلَ) وهو معتلُّ العينِ[1] ما يثبتُ لفاءِ (بَاعَ): من جوازِ الكسرِ والضمِّ، وذلكَ نحو (اخْتَارَ وَانْقَادَ) وشبههمَا؛ فيجوزُ في التَّاءِ والقافِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ نحو: (اخْتُورَ) و(انْقُودَ)، والكسر نحو: (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)، والاشمامُ. وتُحرَّكُ الهمزةُ بمثلِ حركةِ التَّاءِ والقافِ.

(١) تنبيه: كما يكون هذا الحكم لمعتل العين كذلك يكون للمضاعف الذي على وزنه، نحو: "اشتدّ" و"انهلّ".

وَقَابِلٌ مِـنْ ظَـرْفٍ اوْ مِـنْ مَصْـدَرِ (٢٥٠) أَوْ حَـرْفِ جَـرٍّ بِنِيَـابَـةٍ حَـرِيْ

تقدَّم أنَّ الفعلَ إذا بُني لما لمْ يُسمَّ فاعلهُ أُقيمَ المفعولُ بهِ مقامَ الفاعلِ، وأشارَ في هذَا البيتِ إلى أنَّه إذَا لمْ يوجد المفعولُ بهِ أُقيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُ والمجرورُ مقامهُ، وَشَرَطَ فِي كلِّ واحدٍ منهَا أن يكونَ قابلًا للنيابةِ، أي: صالحًا لها.

واحترزَ بذلكَ ممَّا لا يصلحُ للنيابةِ:

- **كالظَّرفِ الَّذِي لا يتصرفُ**، والمرادُ بهِ: مَا لزمَ النَّصبَ على الظَّرفيةِ[1]، نحو: (سَحَرَ) إذَا أُريدَ بهِ سحرُ يومٍ بعينهِ، ونحو (عِنْدَكَ) فلَا تقول: (جُلِسَ عِنْدَكَ) ولا (رُكِبَ سَحَرُ)؛ لئلَّا تخرجهمَا عمَّا استقرَّ لهما في لسانِ العربِ من لزومِ النَّصبِ.
- **وكالمصادرِ الَّتي لا تتصرفُ**، نحو: (مَعَاذَ اللهِ) فَلا يجوزُ رفع (معاذ الله)؛ لما تقدَّم في الظَّرفِ.
- **وكذلكَ مَا لا فائدةَ فيهِ** من: الظَّرفِ، والمصدرِ، والجارِّ والمجرورِ، فَلا تقول: (سِيرَ وَقْتٌ)، وَلَا (ضُرِبَ ضَرْبٌ)، ولا (جُلِسَ فِي دَارٍ) لأنَّه لا فائدةَ في ذلكَ.

---

(١) **الظروف على ثلاثة أنواع:**

النوع الأول: ما يلزم النصب على الظرفية، ولا يفارقها أصلًا، ولا إلى الجر بِمِن، وذلك مثل: قط، وعوض، وإذا، وسحر.

والنوع الثاني: ما يلزم أحد أمرين: النصب على الظرفية، والجر بِمِن؛ وذلك مثل: عند، وثَمّ. وهذان النوعان يقال لكل منهما: (ظرف غير متصرف)، والفرق بينهما ما علمت.

والنوع الثالث: ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بِمِن إلى التأثر بالعوامل المختلفة: كزمن، ووقت، وساعة، ويوم، ودهر، وحين، وهذا هو الظرف المتصرف.

ومثالُ القابِلِ من كلٍّ منهَا قولكَ: (سِيْرَ يَوْمُ الجُمْعَةِ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ)[1].

---

(١) حاصل الذي أومأ إليه الشارح في هذه المسألة أنه:

يشترط في صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان:

أحدهما: أن يكون كل منهما متصرفًا.

وثانيهما: أن يكون كل واحد منهما مختصًا.

فإن فَقد أحدُهما واحدًا من هذين الشرطين لم تصح نيابته.

فالمتصرف من الظروف هو: ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل، كما علمت مما أوضحناه لك قريبًا.

وأما المتصرف من المصادر فهو: ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة، وذلك كـ"ضَرْبٍ وقَتْلٍ"، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كـ"معاذ الله" فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبًا على المفعولية المطلقة.

وأما المختص من الظروف فهو: ما خُص بإضافة، أو وصف، أو نحوهما.

وأما المختص من المصادر فهو: ما كان دالا على العدد، أو على النوع، أمَّا نحو (ضرب ضرب) فهو غير مختص، ولا يجوز نيابته عن الفاعل.

ويشترط في نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط:

أولها: أن يكون مختصًا بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها.

وثانيها: ألا يكون حرف الجر ملازمًا لطريقة واحدة، كـ"مذ ومنذ" الملازمين لجر الزمان، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به.

وثالثها: ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كـ"اللام، والباء، ومن" إذا استعملت إحداها في الدلالة على التعليل، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله.

وَلا يَنُــوبُ بَعْـضُ هَــذِي إِنْ وُجِـدْ (٢٥١) فِي اللَّفْــظِ مَفْعُــولٌ بِهِ وَقَـدْ يَـــرِدْ

مذهبُ البصريينَ ـ إلَّا الأخفش ـ أنَّه إذَا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لما لَمْ يُسمَّ فاعلُهُ: مفعولٌ بهِ، ومصدرٌ، وظرفٌ، وجارٌ ومجرورٌ تعيَّن إقامةُ المفعولِ بهِ مقامَ الفاعلِ؛ فتقول: (ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الجُمعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ)، ولا يجوزُ إقامة غيرِهِ مقامهُ معَ وجودِهِ، ومَا وردَ من ذلكَ شاذٌّ أو مؤوّلٌ.

ومذهبُ الكوفيينَ أنَّه يجوزُ إقامةُ غيرِهِ وهو موجودٌ، تقدَّمَ أوْ تأخَّرَ؛ فتقول: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا، وَضُرِبَ زَيْدًا ضَرْبٌ شَدِيدٌ) وكذلكَ في الباقِي، واستدلُّوا لذلكَ بقراءةِ أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾[1] [الجاثية: ١٤]، وقول الشاعر:

١٥٦- لَـمْ يُعْـنَ بِالْعَلْيَـاءِ إِلَّا سَـيِّدًا وَلَا شَـفَى ذَا الْـغَيِّ إِلَّا ذُو هُـدى[2]

---

(١) قرأ الجمهور بفتح الياء وكسر الزاي بالبناء للمعلوم، وقرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الزاي بالبناء للمجهول.

الإعراب: إعراب الآية على قراءة أبي جعفر: (لِيُجْزى): اللام حرف جر وتعليل، يجزى: فعل مضارع مبني لما لم يُسَمَّ فاعلُه، منصوب بأن مضمرة جوازا بعد اللام، (قومًا): مفعول به منصوب. (بما): جار ومجرور، نائب الفاعل. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من "أن" وما بعدها في محل جر باللام. (كانوا): فعل ماض ناقص مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع اسمها، والألف فارقة. (يكسبون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر "كانوا"، وجملة "كان" ومعموليها صلة الموصول.

وجه الاستدلال: مجيء الجار والمجرور "بما" نائبًا عن الفاعل مع وجود المفعول به، وهو قوله (قومًا). وهذا على إعراب الكوفيين للآية. وللبصريين تخريج آخر لهذه القرآءة.

(٢) ١٥٦- نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَـدْ كَـفَى مِـنْ بَدْئِـهِ مَـا قَـدْ بَـدَا وَإِنْ ثَـنَى فِي العَـوْدِ كَانَ أَحْمَـدَا

اللغة: (بدئه) مبتدأ أمره وأول شأنه. (بدا) ظهر. (ثنى) عاد، تقول: ثنى يثني بوزن رمى يرمي وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصَيَّر ما كان واحدا اثنين. (كان أحمدا) مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود. =

ومذهبُ الأخفشِ أنَّه إذَا تقدَّم غيرُ المفعولِ بهِ عليهِ جازَ إقامةُ كلِّ واحدٍ منهمَا؛ فتقول: (ضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَضُرِبَ فِي الدَّارِ زَيْدًا)، وإنْ لمْ يتقدَّمْ تعيَّن إقامةُ المفعولِ بهِ، نحو (ضُرِبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، فَلَا يجوزُ (ضُرِبَ زَيْدًا فِي الدَّارِ).

= (يعن) فعل مضارع ماضيه عنى، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أُولِع أو اهتم؛ تقول: عُني فلان بحاجتي وهو معني بها، إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها. (العلياء) هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموا ورفعة قدر. (شفى) أبرأ، وأراد به ههنا هدى، مجازًا. (الغي) الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها. (هدى) بضم الهاء وهو الرشاد وإصابة الجادة.

المعنى: لم يشتغل بمعالي الأمور ولم يولع بخصال المجد إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يعن) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ"لم" وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها. (بالعلياء) جار ومجرور نائب عن الفاعل. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (سيدا) مفعول به لـ"يعن". (ولا) الواو عاطفة، ولا نافية. (شفى) فعل ماض. (ذا) مفعول لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف. و(الغي) مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ذو) فاعل شفى، وذو مضاف. و(هدى) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (لم يعن بالعلياء إلا سيدًا) حيث ناب الجار والمجرور وهو قوله "بالعلياء" عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام وهو قوله "سيدا". والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جاء بالمفعول به منصوبًا، ولو أنه أنابه لرفعه، فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك. والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

وَبِاتِّفَـاقٍ قَـدْ يَنُـوبُ الثَّـانِ مِـنْ (٢٥٢) بَـابِ (كَسَـا) فِيمَـا التِبَاسُـهُ أُمِـنْ

إذَا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولينِ لما لمْ يُسمَّ فاعلهُ: فإمَّا أنْ يكونَ من بابِ (أَعْطَى)، أوْ منْ بابِ (ظَنَّ)؛ فإنْ كانَ من بابِ (أَعْطَى) ـ وهو المرادُ بهذا البيتِ ـ فذكرَ المصنفُ أنَّه يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهمَا وكذلكَ الثَّاني بالاتفاقِ، فتقول: (كُسِي زَيْدٌ جُبَّةً، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَمًا)، وإنْ شئتَ أقمتَ الثَّاني فتقول: (أُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ، وَكُسِي زَيْدًا جُبَّةٌ).

هذا إنْ لمْ يحصلْ لبسٌ بإقامةِ الثَّاني؛ فإذَا حصلَ لبسٌ وجبَ إقامةُ الأوَّلِ، وذلكَ نحو (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) فتتعينُ إقامةُ الأوَّلِ، فتقول: (أُعْطِي زَيْدٌ عَمْرًا) ولَا يجوزُ إقامةُ الثَّاني ـ حينئذٍ ـ لئلَّا يحصلَ لبسٌ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يصلحُ أنْ يكونَ آخذًا، بخلافِ الأوَّلِ.

ونقلَ المصنفُ الاتفاقَ على أنَّ الثَّاني من هذا الباب يجوزُ إقامتهُ عندَ أمنِ اللبسِ، فإنْ عَنَى بهِ أنَّه اتفاقٌ من جهةِ النحويينَ كُلِّهم فليسَ بجيدٍ؛ لأنَّ مذهبَ الكوفيينَ أنَّه إذّا كانَ الأوَّلُ معرفةً والثَّاني نكرةً تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ؛ فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)، ولا يجوزُ عندَهم إقامةُ الثَّاني، فلا تقول: (أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْدًا).

فِي بَـاب ظَـنَّ وَأَرى المَنْـعُ اشْـتَهَرْ (٢٥٣) وَلا أَرَى مَنْعًـا إِذَا القَصْـدُ ظَهَـرْ

يعني أنَّه إذَا كانَ الفعلُ متعديًا إلى مفعولينِ الثَّاني منهما خبرٌ في الأصلِ كـ(ظَنَّ وأخواتِها)، أو كانَ متعديًا إلى ثلاثةِ مفاعيلِ كـ(أَرَى وأخواتِها): **فالأشهُر عندَ النَّحويينَ** أنَّه يجبُ إقامةُ الأوَّلِ، ويمتنعُ إقامةُ الثَّاني في بابِ (ظَنَّ) والثَّاني والثَّالثِ في بابِ (أَعْلَمَ)؛ فتقول: (ظُنَّ زَيْدٌ قَائِمًا) ولا يجوزُ (ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ، وتقول: (أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا) ، ولا يجوزُ إقامةُ الثَّاني؛ فلا تقول: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا) ، ولا إقامةُ الثَّالثِ؛ فتقول: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ)، ونقلَ ابنُ أبي الرَّبيعِ الاتفاقَ على منعِ إقامةِ الثَّالثِ، ونقلَ الاتفاقَ ـ أيضًا ـ ابنُ المصنفِ.

وذهبَ قومٌ ـ منهم المصنفُ ـ إلى أنَّه لا يتعينُ إقامةُ الأوَّلِ، لا في بابِ (ظَنَّ) ولا بابِ (أَعْلَمَ) لكنْ يُشْتَرَطُ ألَّا يحصلَ لبسٌ، فتقول: (ظُنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَأُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسُكَ مُسْرَجًا).

وأمَّا إقامةُ الثالثِ من بابِ (أَعْلَمَ) فنقلَ ابنُ أبي الرَّبيعِ وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعِهِ، وليسَ كمَا زعمَا، فقدْ نقلَ غيرهمَا الخلافَ في ذلكَ؛ فتقول: (أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

فلوْ حصلَ لبسٌ تعيَّنَ إقامةُ الأوَّلِ في بابِ (ظَنَّ وَأَعْلَمَ) فلا تقول: (ظُنَّ زَيْدًا عَمْرٌو) عَلَى أنَّ (عمرو) هو المفعولُ الثَّاني، ولا (أُعْلِمَ زَيْدًا خَالِدٌ مُنْطَلِقًا).

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا (٢٥٤) بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

حكمُ المفعولِ القائمِ مقامَ الفاعلِ حكمُ الفاعلِ، فكمَا أنَّه لا يرفعُ الفعلُ إلا فاعلًا واحدًا، كذلكَ لا يرفعُ الفعلُ إلا مفعولًا واحدًا، فلو كانَ للفعلِ معمولانِ فأكثرُ أقمتَ واحدًا منها مقامَ الفاعلِ، ونصبتَ الباقِي؛ فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا، وَأُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا قَائِمًا، وَضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا يَوْمَ الجُمعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ فِي دَارِهِ).

اشتغال العامل عن المعمول(١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة:

- مشغول عنه وهو الاسم المتقدم.
- ومشغول وهو الفعل المتأخر.
- ومشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة.

ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لابد من بيانها.

فأما شروط المشغول عنه -وهو الاسم المتقدم في الكلام - فخمسة:

الاول: ألا يكون متعددًا لفظًا ومعنى: بأن يكون واحدا، نحو (زيدا ضربته)، أو متعددًا في اللفظ دون المعنى، نحو (زيدا وعمرا ضربتهما)؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد، فإن تعدد في اللفظ والمعنى -نحو زيدا درهمًا أعطيته- لم يصح.

الثاني: أن يكون متقدمًا، فإن تأخر -نحو ضربته زيدًا- لم يكن من باب الاشتغال، بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث: قبوله الإضمار، فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى.

الرابع: كونه مفتقرًا لما بعده، فنحو (جاءك زيد فأكرمه) ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفيًا بالعامل المتقدم عليه.

الخامس: كونه صالحًا للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة، فنحو قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد:٢٧]، ليس من باب الاشتغال، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو، وجملة (ابتدعوها) صفة.

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول - وهو الفعل الواقع بعد الاسم - فاثنان:

الأول: أن يكون متصلًا بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عَمَلٌ فيما قبله -كأدوات الشرط، وأدوات الاستفهام، ونحوهما- لم يكن من باب الاشتغال، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الشرح.

الثاني: كونه صالحًا للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلًا متصرفًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، فإن كان حرفًا، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلًا جامدًا كفعل التعجب -وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها- لم يصح.

وأما الذي يجب تحققه في المشغول به -وهو الضمير - فشرط واحد، وهو: ألا يكون أجنبيًّا من المشغول عنه، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه، نحو (زيدا ضربته، أو مررت به)، ويصح أن يكون اسمًا ظاهرًا مضافًا إلى ضمير المشغول عنه، نحو (زيدا ضربت أخاه، أو مررت بغلامه).

إنْ مُضْـمَرُ اسْـمٍ سَـابِقٍ فِعْـلًا شَـغَلْ (٢٥٥) عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِـــهِ أَوِ المَحَـــلْ
فَالسَّابِــقَ انْصِبْــهُ بِفِعْـلٍ أُضْمِــرَا (٢٥٦) حَتْمـًا، مُـوَافِقٍ لِـمَا قَـدْ أُظْهِــرَا

الاشتغال: أنْ يتقدَّم اسمٌ ويتأخرَ عنه فعلٌ قدْ عملَ في ضميرِ ذلكَ الاسمِ أو في سببيِّهِ ـ وهوَ المضافُ إلى ضميرِ الاسمِ السَّابقِ ـ.

فمثالُ المشتغلِ بالضَّميرِ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ).

ومثالُ المشتغلِ بالسببِي: (زَيْدًا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ) وهذا هوَ المرادُ بقولِهِ: (إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ... إلى آخره) والتقدير: إنْ شغلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلًا عن ذلكَ الاسمِ بنصبِ المضمرِ لفظًا نحو (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) أو بنصبهِ محلًا، نحو (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) فكلُّ واحدٍ من (ضَرَبْتُ وَمَرَرْتُ) اشتغلَ بضميرِ (زَيْدٍ)، لكن (ضَرَبْتُ) وصلَ إلى الضَّميرِ بنفسهِ، و(مَرَرْتُ) وصلَ إليهِ بحرفِ جرٍّ، فهو مجرورٌ لفظًا ومنصوبٌ محلًا، وكلٌّ من (ضَرَبْتُ وَمَرَرْتُ) لوْ لمْ يشتغلْ بالضميرِ لتسلَّطَ على (زَيْدٍ) كما تسلَّطَ على الضَّميرِ؛ فكنتَ تقولُ: (زَيْدًا ضَرَبْتُ) فتنْصبُ (زَيْدًا) ويصلُ إليهِ الفعلُ بنفسهِ كمَا وصلَ إلى ضميرِهِ، وتقول: (بِزَيْدٍ مَرَرْتُ) فَيَصِلُ الفعلُ إلى زيدٍ بالباءِ كما وصلَ إلى ضميرِهِ، ويكونُ منصوبًا محلًا كما كانَ الضميرُ.

وقوله (فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ... إلى آخره) معناهُ أنَّه إذَا وجدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئةِ المذكورةِ؛ فيجوزُ لكَ نصبُ الاسمِ السَّابقِ.

واختلفَ النَّحويونُ في ناصبهِ: فذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ ناصبهُ فعلٌ مُضْمَرٌ وجوبًا؛ لأنَّه لا يُجْمَعُ بينَ المفَسَّر والمفَسِّر ويكونُ الفعلُ المضمرُ موافقًا في المعنَى لذلكَ المظهرُ، وهذَا يشملُ:

- مَا وافقَ لفظًا ومعنًى نحو قولكَ في (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ): إن التقدير: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).

➢ ومَا وافقَ معنًى دونَ لفظٍ كقولكَ في (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ): إن التقدير (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، وهذَا هو الَّذِي ذكرهُ المصنفُ.

والمذهبُ الثَّاني: أنَّه منصوبٌ بالفعلِ المذكورِ بعدهُ، وهذَا مذهبٌ كوفيٌّ، **واختلفَ هؤلاءِ**:

➢ فقالَ قومٌ: إنَّه عاملٌ في الضَّميرِ وفي الاسمِ معًا، فإذَا قلتَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) كان (ضَرَبْتُ) ناصبًا لـ(زَيْد) ولـ(الهاء).

ورُدَّ هذا المذهبُ بأنَّه لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظْهَرِهِ.

➢ وقالَ قومٌ: هو عاملٌ في الظَّاهرِ، والضميرُ مُلْغًى.

ورُدَّ بأنَّ الاسماءَ لا تُلْغَى بعد اتِّصالهَا بالعواملِ.

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إنْ تَلا السَّابِقُ مَا (٢٥٧) يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْثُمَا

ذكرَ النَّحويونَ أنَّ مسائلَ هذَا البابِ على خمسةِ أقسامٍ:

- **أحدها**: ما يجبُ فيه النَّصبُ.
- **والثاني**: ما يجبُ فيه الرَّفعُ.
- **والثَّالث**: مَا يجوزُ فيهِ الأمرانِ، والنَّصبُ أرجحُ.
- **والرَّابع**: مَا يجوزُ فيهِ الأمرانِ، والرَّفعُ أرجحُ.
- **والخامس**: مَا يجوزُ فيه الأمرانِ على السَّواءِ.

فأشارَ المصنفُ إلى القسمِ الأوَّلِ بقوله: (وَالنَّصْبُ حَتْمٌ... إلى آخره) ، ومعناهُ أنَّه يجبُ نصبُ الاسمِ السَّابقِ إذَا وقعَ بعدَ أداةٍ لا يليهَا إلَّا الفعلُ، كأدواتِ الشَّرطِ[1] نحو: إنْ، وحيثُما، فتقول: (إنْ زَيْدًا أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُما زَيْدًا تَلْقَهُ فَأَكْرِمْهُ)، فيجبُ نصبُ (زَيْدًا) في المثالينِ وفيما أشبهُما، ولَا يجوزُ الرَّفعُ على أنَّه مبتدأٌ؛ إذْ لا يقعُ الاسمُ بعدَ هذهِ الأدواتِ، وأجازَ بعضهمْ وقوعَ الاسمِ بعدهَا، فلا يمتنعُ عندهُ الرَّفع على الابتداءِ؛ **كقولِ الشَّاعرِ**:

---

(١) **الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع:**

الأول: أدوات الشرط كإن، وحيثما، نحو ما مثل به الشارح، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر، فأما في النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منهما:

الأولى: (إن) بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضيًا، نحو: (إن زيدا لقيته فأكرمه).

والثانية: (إذا) مطلقًا، نحو (إذا زيدا لقيته - أو تلقاه - فأكرمه).

النوع الثاني: أدوات التحضيض، نحو (هلا زيدا أكرمته).

النوع الثالث: أدوات العرض، نحو (ألا زيدا أكرمته).

النوع الرابع: أدوات الاستفهام غير الهمزة، نحو (هل زيدا أكرمته)؛ فأما الهمزة فلا تختص بالفعل، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر.

١٥٧- لَا تَجْزَعِي إِنْ مُـنْفِسٌ أَهْلَكْتُـهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْـدَ ذَلِـكِ فَـاجْزَعِي[(١)]

تقديره: (إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ)[(٢)]، والله أعلمُ.

---

(١) ١٥٧- هذا البيت للنَّمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك، ففي هذا يقول:

قَالَـتْ لِتَعْـذِلَنِي مِـنَ اللَّيْـلِ: اسْـمَعِ، سَـفَهٌ تَبَـيُّتُكِ المَلَامَـةَ فَـاهْجَعِي

لَا تَجْـزَعِي لِغَـدٍ، وَأَمْـرُ غَـدٍ لَهُ، أَتَعْجَـلِينَ الشَّـرَّ مَـا لَـمْ تُمْـنَعِي

قَامَـتْ تُـبَكِّي أَنْ سَـبَأْتُ لِفِتْيَـةٍ زِقًّـا وَخَابِيَـةً بِعَـودٍ مُقْطَـعِ

اللغة: (لا تجزعي) لا تحزني، والجَزَع هو: ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء، وهو أيضا أشد الحزن. (منفس) هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به. (أهلكته) أذهبته وأفنيته. (هلكت) مت. وللاستزادة في شرح الأبيات يراجع: خزانة الأدب للبغدادي(١/ ٣١٤-٣١٨).

الإعراب: (لا) ناهية. (تجزعي) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (إن) شرطية. (منفس) فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط. وقوله (أهلكته) جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية. (فإذا) الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط. (هلكت) فعل وفاعل، وجملتهما في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (فعند) الفاء زائدة، وعند: ظرف متعلق بقوله "اجزعي" في آخر البيت، وعند مضاف. (ذلك) ذا: اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. (فاجزعي) الفاء واقعة في جواب "إذا"، و"اجزعي": فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب "إذا" لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله (إنْ منفس) حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي "إن"، والأكثر أنْ يلي هذه الأداة الفعل. وقبل أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب "منفس" ويروى برفعه. فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين ولا إشكال على هذه الرواية؛ لأن "منفسا" حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفسًا أهلكته.

(٢) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: (وتقديره عند البصريين إن هلك منفس) لاستقام الكلام.

وَإِنْ تَـلا السَّـابِقُ مَـا بِالابتِـدَا (٢٥٨) يَخْتَـصُّ فَالـرَّفْعَ الْتَـزِمْهُ أَبَـدَا

كَـذَا إِذَا الفِعْـلُ تَـلا مَـا لَـمْ يَـرِدْ (٢٥٩) مَـا قَبْـلُ مَعْمُـولًا لِمَـا بَعْـدُ وُجِـدْ

أشارَ بهذينِ البيتينِ إلى القسمِ الثَّاني، وهو مَا يجبُ فيه الرَّفعُ[(١)]، فيجبُ رفعُ الاسمِ المشتغلِ عنهُ إذَا وقعَ بعدَ أداةٍ تختصُ بالابتداءِ، كـ"إذَا" الَّتي للمفاجأةِ؛ فتقول: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو) برفعِ (زَيْد)، ولا يجوزُ نصبهُ؛ لأَنَّ (إذَا) هذهِ لا يقعُ بعدَهَا الفعلُ لا ظاهرًا ولا مقدَّرًا.

وكذلكَ يجبُ رفعُ الاسمِ السَّابقِ إذَا وليَ الفعلَ المشتغلَ بالضَّميرِ أداةٌ لا يعملُ مَا بعدَهَا فيما قبلَهَا: كأدواتِ الشَّرطِ، والاستفهامِ، و(مَا) النَّافيةِ؛ نحو: (زَيْدٌ إِنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبهُ؟ وَزَيْدٌ مَا لَقِيتَه) فيجبُ رفعُ (زَيْد) في هذهِ الأمثلةِ ونحوِهَا[(٢)]، ولا يجوزُ نصبهُ؛ لأَنَّ مَا لا يصلحُ أنْ يعملَ فيمَا قبلهُ لا يصلحُ أنْ يفسّرَ

(١) ذكر محيي الدين عبد الحميد أن للمؤلفين اختلافاً في اعتبار هذا القِسْم برمته من باب الاشتغال: فابن الحاجب لم يذكره أصلًا، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ولا يصدق ضابطه عليه؛ وذلك لأننا اشترطنا في ضابط الاشتغال: أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه، وفي هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: (خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) لو حذفت الضمير لم يعمل (يضرب) في (زيد) المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوبًا لا مرفوعًا؛ ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد "إذا".

ومن الناس مَن عَدَّهُ مِن باب الاشتغال غيرَ مُكْتَرِث بهذا الضابط، ثم رجح ﷺ الأول.

(٢) **الأشياء التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:**

- **(الأول)** أدوات الشرط جميعها، نحو زيد إنْ لقيتَه فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.
- **(الثاني)** أدوات الاستفهام جميعها، نحو زيد هل أكرمته؟ وعلي أسلمت عليه؟
- **(الثالث)** أدوات التحضيض جميعها، نحو زيد هلا أكرمته، وخالد ألا تزوره.
- **(الرابع)** أدوات العرض جميعها، نحو زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.
- **(الخامس)** لام الابتداء، نحو زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حبا جما.
- **(السادس)** " كم " الخبرية، نحو زيد كم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له. =

عاملًا فيما قبلهُ، وإلى هذَا أشارَ بقوله: (كِذَا إِذَا الفِعْلُ تَلَا... إلى آخره).

أي: كذلكَ يجبُ رفعُ الاسمِ السَّابق إذَا تلَا الفعلُ شيئًا لا يَرِدُ مَا قَبْلَهُ معمولًا لما بعدهُ، ومن أجازَ عملَ مَا بعدَ هذهِ الأدواتِ فيما قبلهَا، فقالَ: (زَيْدًا مَا لَقِيتُ) أجازَ النصبَ معَ الضَّميرِ بعاملٍ مقدَّرٍ، فيقول: (زَيْدًا مَا لَقِيتُهُ).

= (السابع) الحروف الناسخة، نحو زيد إني ضربته، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة.
(الثامن) الأسماء الموصولة، نحو زيد الذي تضربه، وهند التي رأيتها.
(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو زيد رجل ضربته.
(العاشر) بعض حروف النفي، وهي (ما) مطلقا، نحو (زيد رجل ما ضربته)، و(لا) بشرط أن تقع في جواب قسم، نحو (زيد والله لا أضربه)، فإن كان حرف النفي غير "ما" و"لا" نحو (زيد لم أضربه) أو كان حرف النفي هو "لا" وليس في جواب القسم، نحو (زيد لا أضربه) فإنه يترجح الرفع ولا يجب؛ لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها.

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ (٢٦٠) وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعلَ غَلَبْ
وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَصْلٍ عَلَى (٢٦١) مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلا

هذَا هو القسمُ الثَّالثُ: وهو مَا يُخْتَارُ فيهِ النَّصبُ.

وذلكَ إذَا وقعَ:

١) بعدَ الاسمِ فعلٌ دالٌّ على طلبٍ ـ كالأمرِ والنَّهي والدعاءِ ـ نحو (زَيْدًا اضْرِبْهُ، وَزَيْدًا لَا تَضْرِبْهُ، وَزَيْدًا رَحِمَهُ اللهُ)؛ فيجوزُ رفعُ (زَيْد) ونصبهُ، والمختارُ النَّصبُ.

٢) وكذلكَ يُخْتَارُ النَّصبُ إذَا وقعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يغلبُ أنْ يليهَا الفعلُ، كهمزةِ الاستفهامِ، نحو: (أزيدا ضربته) بالنَّصبِ والرَّفعِ، والمختارُ النَّصبُ.

٣) وكذلكَ يُختَارُ النَّصبُ إذَا وقعَ الاسمُ المشتغلُ عنه بعدَ عاطفٍ تقدمتهُ جملةٌ فعليةٌ ولم يفصلْ بينَ العاطفِ والاسمِ، نحو: (قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ؟) فيجوزُ رفعُ (عَمْرو) ونصبهُ، والمختارُ النَّصبُ؛ لِتُعْطَفَ جملةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليةٍ، فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسمِ كانَ الاسمُ كما لوْ لمْ يتقدمهُ شيءٌ، نحو (قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ) فيجوزُ رفعُ (عَمْرو) ونصبهُ، والمختارُ الرَّفعُ كما سيأتِي، وتقول: (قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرًا فَأَكْرِمْهُ) فَيُخْتَارُ النَّصبُ كما تقدَّمَ؛ لأنَّهُ وقعَ قبلَ فعلٍ دالٍ على طلبٍ.

وَإِنْ تَـلا المَعْطُــوفُ فِعْـلًا مُخْــبَرا (٢٦٢) بِـهِ عَـنِ اســمٍ فَاعطِفَــنْ مُخَـيَّــرَا

أشارَ بقولهِ: (فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرا) إلى جوازِ الأمرينِ على السَّواءِ، وهذَا هو الَّذِي تقدَّم أنَّه القِسْمُ الخامسُ، وضَبَطَ النحويونُ ذلكَ بأنَّه إذَا وقعَ الاسمُ المشتغَلُ عنهُ بعدَ عاطفٍ تقدمتهُ جملةٌ ذاتُ وجهينِ، جازَ الرَّفعُ والنصبُ على السَّواءِ، وفسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهينِ بأنَّها **جملةٌ صَدْرُهَا اسمٌ، وعجزهَا فعلٌ**، نحو (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ) فيجوزُ رفعُ (عَمْرو) مراعاةً للصَّدرِ، ونصبهُ مراعاةً للعجزِ.

وَالْرَّفْـعُ فِي غـيْرِ الذَّي مَـرَّ رَجَـحْ (٢٦٣) فَمَا أُبِيـحَ افْعَـلْ وَدَعْ مَـا لَـمْ يُبَـحْ

هذَا هو الَّذي تقدَّمَ أنَّه القسمُ الرابعُ: وهو مَا يجوزُ فيهِ الأمرانِ ويختارُ الرَّفعُ؛ وذلكَ: كلُّ اسمٍ لمْ يوجدْ معهُ مَا يُوجِبُ نَصْبَهُ ولا مَا يُوجِبُ رَفْعَهُ، ولا مَا يُرجِّحُ نصبهُ، ولا مَا يُجَوِّزُ فيهِ الأمرينِ على السَّواءِ، وذلك نحو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) فيجوزُ رفعُ (زَيْد) ونصبهُ، والمختارُ رفعهُ؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرجحُ من الإضمارِ، وزعمَ بعضهمْ أنَّه لا يجوزُ النَّصبُ، لما فيهِ من كلفةِ الإضمارِ، وليسَ بشيءٍ؛ فقدْ نقلهُ سيبويه وغيرُه من أئمةِ العربيةِ، وهو كثيرٌ، وأنشدَ أبوُ السعاداتِ ابنُ الشَّجري في أماليهِ على النَّصبِ **قوله:**

١٥٨- فَارِسًـا مَـا غَادَرُوهُ مُلْحَمًـا غَـيْرَ زُمَّيْـلٍ وَلَا نِكْـسٍ وَكِلْ[1]

---

(١) ١٥٨- البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في ديوان الحماسة، وبعد بيت الشاهد قولها:

لَـوْ يَشَـا طَـارَ بِـهِ ذُو مَيْعَـةٍ لَاحِـقُ الآطَـالِ نَهْـدٌ ذُو خُصَـلْ
غَـيْرَ أَنَّ البَـأْسَ مِنْـهُ شِـيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْـرِ تَجْـرِي بِالأَجَـلْ

اللغة: (فارسا) هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب. (ما) زائدة. (غادروه) تركوه في مكانه، وسمي الغدير غديرًا لأنه جزء من الماء يتركه السيل، فهو فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية (ملحم) بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصًا. (الزُّمَّيْل): الضعيف الجبان. (النِّكْس): الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم. (الوَكِل) -بزنة كَتِف- الذي يكل أمره إلى غيره عجزًا (لو يشا...إلخ) معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحِدّة، والنهد: الغليظ، والخصل: جمع خصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر. (غير أن البأس...إلخ) الشيمة: الطبيعة والسجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغِيَرُه ونوازله، واحدها صرف.

الإعراب: (فارسا) مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارسًا. (ما) حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم، فهو حينئذ نعت لفارس. (غادروه) فعل وفاعل ومفعول به. (ملحما) حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك. (غير) حال ثان، وغير مضاف. و(زُمَّيْل) مضاف إليه. (ولا نِكْس) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل. (وكل) صفة لنكس. =

ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾[(١)] [الرعد: ٢٣] بكسر تاءِ (جناتِ).

= **الشاهد فيه:** قوله (فارسا ما غادروه) حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله "فارسا" المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له، فلما نصب "فارسا" مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه دل على أن النصب حينئذ جائز، وليس ممتنعًا.

(١) أجمع السبعة على رفع (جنات) وقرأها الجحدري وهارون عن عاصم بالنصب.

الإعراب: (جنات): "بالرفع" مبتدأ مرفوع، و"بالنصب" مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده منصوب، وعلامة نصبه الكسرة بدلا من الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف.(عدن): مضاف إليه مجرور. (يدخلونها): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة المكونة من الفعل والفاعل على قراءة السبعة (الرفع) في محل رفع خبر لجنات، وتفسيرية لا محل لها من الإعراب على قراءة النصب.

وجه الاستدلال من القراءتين:

- **أما على قراءة الرفع:** فقد رفعت (جنات) على الابتداء؛ لأنها لم تسبق بما يطلب الفعل وجوبا أو رجحانا، والرفع في نحو ذلك راجح على النصب؛ لأن النصب يحتاج إلى تقدير وما لا يحتاج إلى تقدير أولى.
- **أما من قرأ بالنصب** فعلى الاشتغال، والتقدير: "يدخلون جنات عدن يدخلونها".

وَفَصْـلُ مَشْغُـولٍ بِحَـرْفِ جَـرِّ (٢٦٤) أَوْ بِإِضَافَـةٍ كَوَصْـلٍ يَجْـرِي

يعني أنَّه لا فرقَ في الأحوالِ الخمسةِ السابقةِ بينَ أنْ يتّصلَ الضَّميرُ بالفعلِ المشغولِ بهِ نحو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) ، أو ينفصلَ منهُ بحرفِ جرٍّ، نحو: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ)، أَوْ بإضافةٍ، نحو: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، أَوْ غُلَامَ صَاحِبِهِ، أَوْ مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ، أَوْ بِغُلَامِ صَاحِبِهِ):

فيجبُ النَّصبُ في نحو: (إِنْ زَيْدًا مَرَرْت بِهِ أَكْرَمَكَ) ، **كما يجبُ** في: (إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ أَكْرَمَكَ) .

وكذلكَ يجبُ الرَّفعُ في: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ مَرَّ بِهِ عَمْرٌو) .

ويُخْتَارُ النَّصبُ في: (أَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ؟) .

ويُخْتَارُ الرَّفعُ في: (زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ).

ويجوزُ الأمرانِ على السَّواءِ في: (زَيْدٌ قَامَ وَعَمْرٌو مَرَرْتُ بِهِ)، وكذلكَ الحكمُ في: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ، أَوْ مَرَرْتُ بِغُلَامِهِ).

وَسَـوِّ فِي ذَا الْبَـابِ وَصْـفًا ذَا عَمَـلْ (٢٦٥) بِالفِعْـلِ إِنْ لَمْ يَـكُ مَـانِعٌ حَصَـلْ

يعني أنَّ الوصفَ العاملَ في هذا البابِ يجرِي مجْرَى الفعلِ فيما تقدَّم، والمرادُ بالوصفِ العاملِ: اسمُ الفاعلِ، واسمُ المفعولِ.

واحترزَ بالوصفِ ممَّا يعملُ عملَ الفعلِ وليسَ بوصفٍ كاسمِ الفعلِ، نحو: (زَيْدٌ دَرَاكِهِ) فلا يجوزُ نصبُ (زَيْد)؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ فيما قبلَهَا، فلَا تُفَسِّرُ عاملًا فيهِ.

واحترزَ بقولِه: (ذَا عَمَلْ[1]) من الوصفِ الَّذِي لا يعملُ، كاسمِ الفاعلِ إذَا كانَ بمعنَى الماضِي، نحو: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسِ)، فلا يجوزُ نصبُ (زَيْد)؛ لأنَّ مَا لا يعملُ لا يُفَسِّرُ عاملًا.

ومثالُ الوصفِ العاملِ: (زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ الآنَ أَوْ غَدًا، والدِّرْهَمُ أَنْتَ مُعْطَاهُ) فيجوزُ نصبُ (زَيْد والدِّرْهَم) ورفعهُما، كما كانَ يجوزُ ذلكَ معَ الفعلِ.

واحترزَ بقولِه: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ) عمَّا إذَا دخلَ على الوصفِ مانعٌ يمنعهُ من العملِ فيما قبلَه، كما إذَا دخلتْ عليهِ الألفُ واللامُ، نحو: (زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُهُ)، فلا يجوزُ نصبُ (زَيْد)؛ لأنَّ مَا بعدَ الألفِ واللَّامِ لا يعملُ فيما قبلهُما، فلَا يفسرُ عاملًا فيهِ، والله أعلمُ[2].

---

(١) قول الناظم (ذا عمل) أي فيما قبله؛ لأن هذا هو المراد في باب الاشتغال، وعليه فتخرج الصفة المشبهة. وأما اسم الفعل والمصدر فليس أحد منهما بوصف أصلًا.

(٢) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا **اشترط فيه ثلاثة شروط:**

- **(الأوَّل)** أن يكون وصفًا، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، ويخرج به اسم الفعل والمصدر؛ فإن واحدًا منهما لا يسمى وصفًا.
- **(الثَّاني)** أن يكون هذا الوصف عاملًا النصب على المفعولية باطراد، فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح؛ وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضي والصفة المشبهة واسم التفضيل.
- **(الثَّالث)** ألا يوجد مانع، فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح في الاسم السابق نصبه على الاشتغال.

ومن الموانع: كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل؛ لأن "أل" الداخلة على اسم الفاعل موصولة، وقد عرفت أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها. =

وَعُـــلَقْةٌ حَاصِلَـــةٌ بِتَابِـــعِ (٢٦٦) كَعُـلْقَـــةٍ بِـــنَفْسِ الاسْـــمِ الوَاقِـــعِ

تقدَّم أنَّه لَا فرقَ في هذَا البابِ بينَ مَا اتَّصلَ فيه الضميرُ بالفعلِ نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وبينَ مَا انْفصلَ بحرفِ جرٍ نحو: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، أوْ بإضافةٍ نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ).

وذكرَ في هذَا البيتِ أنَّ الملابسةَ بالتابعِ كالملابسةِ بالسَّببِيِّ، ومعناهُ: أنَّه إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ، وأُتبع بما اشتملَ على ضميرِ الاسمِ السَّابقِ من: صفةٍ نحو (زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ) ، أو عطفِ بيانٍ نحو (زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَبَاهُ) ، أو معطوفٍ بالواوِ خاصةً نحو (زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ): حصلتِ الملابسةُ بذلكَ كما تحصلُ بنفسِ السببيِّ؛ فيُنزَّلُ (زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ) منزلةَ (زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ) وكذلك الباقِي.

وحاصلهُ أنَّ الأَجْنبيَّ إذَا أُتْبعَ بِمَا فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ جرَى مجْرَى السببيِّ، واللهُ أعلمُ[١].

= فيكون العامل غير الفعل في هذا الباب منحصرًا في ثلاثة أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال، وألا يقترن بأل.

(١) ههنا أمران يحسن التنبيه عليهما:

الأمر الأول: أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذي هو المشغول عنه، والفعل الذي هو المشغول ثلاثةً من التوابع: وهي النعت وعطف البيان والعطف، وأهمل اثنين وهما: التوكيد والبدل. وسر ذلك أن البدل لا يجيء في معمول الفعل المشغول أصلًا، وأما التوكيد فاللفظي منه لا يتصل بضمير، والمعنوي يكون الضمير المتصل به راجعًا إلى المؤكَّد لا إلى الاسم المتقدم، فلو قلت (زيد ضربت خالدًا نفسه) لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذي بعده؛ لأن الهاء في "نفسه" تعود إلى خالد، لا إلى زيد الواقع في أول الكلام.

والأمر الثاني: أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح:

- ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل، (زيدًا ضربت الذي يكرهه).
- ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل، نحو قولك (خالدًا ضربت عمرًا ورجلًا يحبه) أو (خالدا ضربت عمرًا والذي يحبه) أي الذي يحب خالدًا.

تعـــدي الفعـــل ولزومـــه

عَلامَـةُ الفِعْـلِ المُعَـدَّى أَنْ تَصِـلْ (٢٦٧) (هَا) غَيْـرِ مَصْـدَرٍ بِـهِ نَحْوُ عَمِـلْ

- ينقسمُ الفعلُ إلى متعدٍّ، ولازمٍ:
- فالمتعدِّي: هو الَّذِي يصلُ إلى مفعولهِ بغيرِ حرفِ جرٍّ، نحو (ضَرَبْتُ زَيْدًا).
- واللَّازمُ: ما ليسَ كذلكَ، وهو: مَا لَا يصلُ إلى مفعولهِ إلا بحرفِ جرٍّ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أوْ لَا مفعولَ لهُ، نحو (قَامَ زَيْدٌ) .

ويُسمَّى مَا يصلُ إلى مفعولهِ بنفسهِ: فعلًا متعديًا، وواقعًا، ومجاوزًا. ومَا ليسَ كذلكَ يسمى: لازمًا، وقاصرًا، وغيرَ متعدٍ، و يسمَّى متعديًا بحرفِ جرّ.

وعلامةُ الفعلِ المتعدِّي أنْ تتَّصلَ بهِ هاءٌ تعودُ على غيرِ المصدرِ، وهي هاءُ المفعولِ بهِ، نحو: (البَابُ أَغْلَقْتُهُ).

واحترزَ بـ"هاء" غيرِ المصدرِ من هاءِ المصدرِ، فإنَّها تتَّصلُ بالمتعدِّي واللازمِ، فلا تدلُّ على تعدِّي الفعل.

فمثالُ المتصلةِ بالمتعدِّي (الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) أي: ضربتُ الضربَ زيدًا.

ومثالُ المتصلةِ باللَّازمِ (القيامُ قمتهُ) أي: قمتُ القيامَ.

فَانْصِبْ بِـهِ مَفْعُـولَـهُ إِنْ لَـمْ يَنُـبْ (٢٦٨) عَـنْ فَاعِـلٍ نَحْـوُ "تَـدَبَّرْتُ الكُتُـبْ"

شأنُ الفعلِ المتعدِّي أنْ ينصبَ مفعولهُ إنْ لمْ يَنُبْ عن فاعلهِ، نحو (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ) فإنْ نابَ عنهُ وجبَ رفعهُ كما تقدَّمَ، نحو (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ).

وقدْ يُرْفَعُ المفعولُ ويُنْصَبُ الفاعلُ عندَ أمنِ اللَّبسِ، كقولهم: (خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ) ولَا ينقاسُ ذلكَ، بل يُقْتَصَرُ فيه على السَّماعِ.

والأفعالُ المتعدِّيةُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

- **أحدها**: مَا يتعدَّى إلى مفعولينِ؛ وهي قسمانِ:
  - **أحدهما**: مَا أصلُ المفعولينِ فيهِ المبتدأُ والخبرُ، كـ"ظَنَّ وأخواتهَا".
  - **والثَّاني**: مَا ليسَ أصلهما ذلكَ، كـ"أَعْطَى وَكَسَا".
- **والقسْمُ الثَّاني**: مَا يتعدَّى إلى ثلاثةِ مفاعيلٍ، كـ"أَعْلَمَ وَأَرَى".
- **والقسْمُ الثَّالث**: مَا يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، كـ"ضَرَبَ" ونحوه.

وَلازِمٌ غَيْـرُ المُـعَدَّى وَحُـتِمْ (٢٦٩) لُـزُومُ أَفْـعَالِ السَّـجَايَا كَنَـهِمْ
كَـذَا افْعَلَـلَّ وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا (٢٧٠) وَمَـا اقْتَضَـى نَظَافَـةً أَوْ دَنَسَـا
أَوْ عَرَضًـا أَوْ طَـاوَعَ الـمُعَـدَّى (٢٧١) لِـواحِدٍ كَـمَدَّه فَـامتَـدَّا

اللازمُ هو: مَا ليسَ بمتعدٍّ، وهو: مَا لا يتصلُ بهِ هاءُ ضميرِ غيرِ المصدرِ.

ويتحتَّمُ اللزومُ:

١- لكلِ فعلٍ دالٍّ على سجِيَّةٍ، وهي الطبيعةُ، نحو: (شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ).

٢- وكذَا كلُّ فعلٍ على وزنِ افْعَلَلَّ نحو: (اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ) .

٣- أو عَلَى وزنِ افْعَنْلَلَ نحو: (اقْعَنْسَسَ، وَاحْرَنْجَمَ).

٤- أو دلَّ على نظافةٍ كـ (طَهُرَ الثَّوْبُ وَنَظُفَ).

٥- أَوْ عَلَى دَنَسٍ كـ(دَنِسَ الثَّوْبُ، وَوَسِخَ).

٦- أو دَلَّ على عَرَضٍ نحو: (مَرِضَ زَيْدٌ، واحْمَرَّ) .

٧- أَوْ كانَ مطاوعًا لما تعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: (مَدَدْتُ الحَدِيْدَ فَامْتَدَّ، وَدَحْرَجْتُ زَيْدًا فَتَدَحْرَجَ) .

واحترز بقوله: (لِوَاحِدٍ) ممَّا طاوعَ المتعدّي إلى اثنينِ فإنَّه لا يكونُ لازمًا، بل يكونُ متعدّيًا إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: (فَهَّمْتُ زَيْدًا المسْأَلَةَ فَفَهِمَهَا، وَعَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فَتَعَلَّمَهُ).

وَعَـــدِّ لازِمـــًا بِحَـــرْفِ جَـــرِّ (٢٧٢) وَإِنْ حُـــذِفْ فالنَّـــصْبُ لِلْمُنْجَــرِّ

نَقْـــلًا وَفِي(أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّـــرِدُ (٢٧٣) مَـعْ أَمْـنِ لَـبْسٍ كَعَجِبْـتُ أَنْ يَـدُوْا

تقدَّمَ أنّ الفعلَ المتعدِّي يصلُ إلى مفعولهِ بنفسهِ، وذكرَ هنَا أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلى مفعولهِ بحرفِ جرٍّ، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وقدْ يحذفُ حرفُ الجرِّ فيصلُ إلى مفعولهِ بنفسهِ، نحو: (مَرَرْتُ زَيْدًا)

قال الشَّاعرُ:

١٥٩- تَــمُرُّونَ الدِّيَـارَ وَلـمْ تَعُوجُـوا كَلَامُكُــــــمُ عَلَيَّ إِذًا حَــــرَامُ[(١)]

أي: تمرونَ بالديارِ.

---

(١) ١٥٩- البيت لجرير بن عطية بن الخَطَفَى.

اللغة: (تعوجوا) يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجًا ومعاجًا -كقال يقول قولًا ومقالًا- إذا أقام به، ويقال: عاج السائر بمكان كذا، إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرَّج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان:

أَتَـمْضُونَ الرُّسُـــومَ وَلَا تُحَيَّـــا.

الإعراب: (تمرون) فعل وفاعل. (الديار) منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون بالديار. (ولم تعوجوا) الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال. (كلامكم) كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه. (على) جار ومجرور متعلق بـ"حرام". (حرام) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (تمرون الديار) حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورا، فنصبه، وأصل الكلام "تمرون بالديار" ويسمى ذلك: "الحذف والإيصال" وهذا قاصر على السماع، ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من "أنّ" المؤكَّدة مع اسمها وخبرها، أو من "أن" المصدرية مع منصوبها. ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِــــبَتْ أَنْ نَظَــــرْتُ نَحْــــوَ نِسَــــاءٍ لَــــيْسَ يَعْــــرِفْنَنِي مَــــرَرْنَ الطَّرِيقَـــا

ومحل الاستشهاد قوله (مررن الطريقا) حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجرورًا فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب، وذلك في قوله "غضبت أن نظرت" وأصله: غضبت من أن نظرت.

ومذهبُ الجمهورِ أنَّه لا ينقاسُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَ غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ) بل يُقتصرُ فيهِ على السَّماعِ، وذهبَ أبو الحسنِ عليُّ بنُ سليمانَ البغداديُّ -وهو الأخفشُ الصغيرُ- إلى أنَّه يجوزُ الحذفُ معَ غيرهمَا قياسًا، بشرطِ تعينِ الحرفِ ومكانِ الحذفِ، نحو: (بَرَيْتُ القَلَمَ بِالسكِّينِ) فيجوزُ عندهُ حذفُ الباءِ، فتقول: (بَرَيْتُ القَلَمَ السكِّينَ).

فإنْ لمْ يتعينِ الحرفُ لمْ يجزِ الحذفُ، نحو: (رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ) فلا يجوزُ حذفُ (في)؛ لأنَّه لا يُدرى حينئذٍ: هل التقدير (رَغِبْتُ عَنْ زَيْدٍ) أو (فِي زَيْدٍ)؟

وكذلكَ إنْ لمْ يتعينْ مكان الحذفِ لمْ يجزْ، نحو: (اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ) فلا يجوزُ الحذفُ، فلا تقول: (اخْتَرْتُ القَوْمَ بَنِي تَميمٍ)؛ إذْ لَا يُدْرَى: هل الأصلُ (اخْتَرْتُ القَوْمَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ) أو (اخْتَرْتُ مِنَ القَوْمِ بَنِي تَمِيمٍ)؟

وأمَّا (أنَّ وأَنْ) فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياسًا مطردًا، بشرطِ أمنِ اللبسِ، كقولكَ: (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا) ، والأصلُ (عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَدُوا) أي: من أنْ يُعطُوا الدِّية.

ومثالُ ذلكَ معَ "أنَّ" بالتشديدِ: (عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ) فيجوزُ حذفُ (من) فتقول: (عَجِبْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، فإنْ حصلَ لبسٌ لمْ يجزِ الحذفُ، نحو (رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ) أوْ (رَغِبْتُ فِي أَنَّكَ قَائِمٌ) فلَا يجوزُ حذفُ (فِي) لِاحْتِمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عنْ) فيحصلُ اللبسُ.

واختلفَ في محلِّ (أنَّ وأنْ) ـ عندَ حذفِ حرفِ الجرِّ ـ فذهبَ الأخفشُ إلى أنَّهما في محلِ جرٍّ، وذهبَ الكِسَائِيُّ إلى أنَّهما فِي محلِّ نصبٍ، وذهبَ سيبويه إلى تجويزِ الوجهين.

وحاصله: أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلى المفعولِ بحرفِ الجرِّ، ثمَّ إنْ كانَ المجرورُ غيرَ (أنَّ وأنْ) لمْ يجزْ حذفُ حرفِ الجرِّ إلَّا سماعًا، وإنْ كانَ (أنَّ وأنْ) جازَ ذلكَ قياسًا عندَ أمنِ اللبسِ، وهذَا هو الصحيحُ.

وَالأَصْـلُ سَـبْقُ فَاعِـلٍ مَعْـنًى كَمَـنْ (٢٧٤) مِنْ (أَلبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْـجَ اليَمَـنْ)

إذَا تعدَّى الفعلُ إلى مفعولينِ الثَّاني منهما ليسَ خبرًا في الأصلِ؛ فالأصلُ تقديمُ مَا هو فاعلٌ في المعنى، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا) فالأصلُ تقديمُ (زَيْد) عَلَى (دِرْهَم) لأنَّه فاعلٌ في المعنى؛ لأنَّه الآخذُ للدِّرهمِ، وكذا (كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً) و(أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنِ) فـ(مَن): مفعولٌ أوَّل، و(نَسْج): مفعولٌ ثانٍ، والأصلُ تقديمُ (مَن) على (نَسْجَ اليمنِ) لأنَّه اللابسُ، ويجوزُ تقديمُ ما ليسَ فاعلًا معنىً، لكنهُ خلافُ الأصلِ.

وَيَلْـزَمُ الأَصْـلُ لِمُوجِـبٍ عَـرَا[١] (٢٧٥) وَتَـرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَـدْ يُـرَى

أي: يلزمُ الأصلُ ـ وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى ـ إذَا طرأَ ما يوجبُ ذلكَ، وهو خوفُ اللبسِ، نحو (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا) فيجبُ تقديمُ الآخذِ منهما، ولا يجوزُ تقديمُ غيرِهِ؛ لأجلِ اللَّبسِ؛ إذْ يحتملُ أنْ يكونَ هو الفاعلَ.

وقدْ يجبُ تقديمُ ما ليسَ فاعلًا في المعنى، وتأخيرُ مَا هو فاعلٌ في المعنى، نحو (أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ) فلا يجوزُ تقديمُ (صاحبَهُ) وإنْ كانَ فاعلًا في المعنَى، فلا تقول: (أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ) لئلَّا يعودَ الضميرُ على متأخرٍ لفظًا ورتبةً، وهو ممتنعٌ، واللهُ أعلمُ[٢].

(١) قول الناظم (عرا) بمعنى طرأ أو نزل، وهو من عرا يعرو. يقال: عراه أمر واعتراه: أصابه.

(٢) تلخيص ما أشار إليه الشارح والناظم في هذه المسألة:

أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني - اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر - **ثلاثة أحوال:**

- **الحالة الأولى:** يجب فيها تقديم الفاعل في المعنى.
- **والحالة الثانية:** يجب فيها تقديم المفعول في المعنى.
- **والحالة الثالثة:** يجوز فيها تقديم أيهما شئت، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلًا.

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع:

- **أولـهـا:** أن يخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلًا في المعنى، وذلك نحو (أعطيت زيدًا عمرًا).
- **وثانيها:** أن يكون المفعول في المعنى محصورًا فيه. نحو قولك (ما كسوت زيدًا إلا جبة، وما أعطيت خالدًا إلا درهمًا).
- **وثالثها:** أن يكون الفاعل في المعنى ضميرًا والمفعول في المعنى اسمًا ظاهرًا نحو (أعطيتك درهمًا).

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضًا:

- **أولها:** أن يكون الفاعل في المعنى متصلًا بضمير يعود على المفعول في المعنى نحو (أعطيت الدرهم صاحبه)؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً.
- **وثانيها:** أن يكون الفاعل في المعنى منهما محصورًا فيه، نحو قولك (ما أعطيت الدرهم إلا زيدًا).
- **وثالثها:** أن يكون المفعول في المعنى منهما ضميرًا والفاعل في المعنى اسمًا ظاهرًا، نحو قولك (الدرهم أعطيته بكرًا).

وأما الحالة الثالثة: ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين، ومنها قولك (أعطيت زيدًا ماله) يجوز أن تقول فيه: أعطيت ماله زيدًا، فالضمير إن عاد على متأخر لفظًا فقد عاد على متقدم رتبة.

وَحَــذْفَ فَضْـلَـةٍ أَجِـزْ، إِنْ لَـمْ يَضِــرْ (٢٧٦) كَحَـذْفِ مَـا سِـيقَ جَوَابًـا أَوْ حُصِــرْ

الفضلةُ: خلافُ العمدةِ. والعمدةُ: مَا لا يُسْتَغْنَى عنه، كالفاعلِ. والفضلةُ: مَا يُمكنُ الاستغناءُ عنهُ، كالمفعولِ بهِ؛ فيجوزُ حذفُ الفضلةِ إنْ لمْ يضرْ، كقولكَ في (ضَرَبْتُ زَيْدًا): (ضربتُ) بحذفِ المفعولِ بهِ، وكقولكَ في (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا): (أعطيتُ)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾[1] [الليل: ٥]، و(أَعْطَيْتُ زَيْدًا)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥]، و(أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا). قيلَ: ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] التقديرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ حتى يُعطوكُم الجزيةَ.

فإنْ ضرَّ حذفُ الفضلةِ لمْ يجزْ حذفها، كما إذَا وقعَ المفعولُ بهِ في جوابِ سؤالٍ، نحو أنْ يقالَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) فتقول: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) أو وقع محصورًا، نحو: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)، فلا يجوزُ حذفُ (زَيْدًا) في الموضعينِ؛ إذْ لا يحصلُ في الأوَّلِ الجوابُ، ويبقى الكلامُ في الثَّاني دالًّا عَلى نفيِ الضربِ مطلقًا، والمقصودُ نفيهُ عن غيرِ (زَيْد)، فلا يفهمُ المقصودُ عندَ حذفهِ.

(١) تقدم إعراب الشاهد وبيان وجه الاستدلال منه في باب أرى وأعلم عند قول الناظم: وإن تعديا لواحد بلا...إلخ

وَيُحْـــذَفُ النَّاصِبُـــهَا إِنْ عُلِـــمَا (٢٧٧) وَقَـــدْ يَكُـــونُ حَذْفُـــهُ مُلْتَـــزَما

يجوزُ حذفُ ناصبِ الفضلةِ إذَا دلَّ عليه دليلٌ، نحو أنْ يقالَ: (مَنْ ضَرَبْتَ؟) فتقول: (زَيْدًا) التقدير: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فحذفَ (ضربتُ)؛ لدلالةِ ما قبلَهُ عليهِ، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكونُ واجبًا كما تقدَّم في بابِ الاشتغالِ، نحو: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) التقدير: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ) فحذف (ضَرَبْتُ) وجوبًا كما تقدَّمَ، والله أعلمُ.

التنـــازع في العمـــل

إنْ عَامِـلانِ اقْتَضَـيَا فِي اسْـمٍ عَمَـلْ (٢٧٨) قَبْـلُ فَـلِلْـوَاحِدِ مِنْهُـمَا العَمَـلْ
وَالثَّـانِ أَوْلى عِنْـدَ أَهْـلِ البَصْـرَهْ (٢٧٩) وَاخْتَـارَ عَكْسًـا غَـيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ

التنازعُ عبارةٌ عن توجهِ عاملينِ إلى معمولٍ واحدٍ(١)، نحو (ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ

---

(١) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين، ويشترط فيهما حينئذ: أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد يكونان اسمين، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل في العمل، وذلك:

- بأن يكونا اسمي فاعلين، نحو قول الشاعر:

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَـرْتَـهُ

فـ"مَن" اسم موصول تنازعه كل من "مغيث" و"مغن".

- أو بأن يكونا اسمي مفعول كقول كُثَيِّر:

قَـضَى كُلُّ ذِي دَيْـنٍ فَـوَفَّى غَرِيمَـهُ ... وَعَـزَّةُ مَمْطُـولٌ مُعَـنًّى غَرِيمُهَـا

- أو بأن يكونا مصدرين كقولك: (عجبت من حبك وتقديرك زيدًا).
- أو بأن يكونا اسمي تفضيل كقولك: (زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم).
- أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك: (زيد حذر وكريم أبوه).
- أو بأن يكونا مختلفين:

فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩].

ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر:

لَقَـدْ عَلِمَـتْ أُولَى المغِـيرَةِ أَنَّنِـي ... لَقِيتُ فَلَـمْ أَنْكُـلْ عَـنِ الضَّـرْبِ مِسْـمَعَا

فقوله (مسمعا) اسم رجل، وقد تنازعه من حيث العمل كل من (لقيت) و(الضرب).

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين، ولا بين فعلين جامدين، ولا بين اسمين غير عاملين، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد، أو فعل متصرف واسم غير عامل.

ويشترط في العاملين -سوى ما فصلنا- شرط ثان، وهو: أن يكون بينهما ارتباط، فلا يجوز أن تقول: (قام قعد أخوك)؛ إذ لا ارتباط بين الفعلين؛ والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور:

- **(الأول)** أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف، كما رأيت. =

زَيْدًا) فكلُّ واحدٍ مِنْ (ضَرَبْتُ) و(أَكْرَمْتُ) يطلبُ (زيدًا) بالمفعوليةِ، وهذَا معنى قوله: (إِنْ عَامِلَانِ... إلى آخره).

وقوله: (قَبلُ) معناهُ أنَّ العامِلَيْنِ يكونانِ قبلَ المعمولِ كما مثَّلْنَا، ومقتضاهُ أنَّه لوْ تأخّرَ العاملانِ لمْ تكنِ المسألةُ من بابِ التنازعِ.

= ◄ (الثاني) أن يكون أولهما عاملًا في ثانيهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا۟ كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]، العاملان هما ظنوا وظننتم، والمعمول المتنازع فيه هو﴿أَن لَّن يَبْعَثَ ٱللَّهُ أَحَدًا﴾ . و﴿كَمَا ظَنَنتُمْ﴾ معمول لظنوا؛ لأنه صفة لمصدر يقع مفعولًا مطلقًا ناصبه ظنوا.

◄ (الثالث) أن يكون جوابًا للأول، نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو قوله جل شأنه ﴿ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦].

ويشترط في العاملين أيضا: أن يكون كل واحد منهما موجهًا إلى المعمول من غير فساد في اللفظ أو في المعنى، فخرج بذلك نحو قول الشاعر:

أَتَــاكِ أَتَــاكِ الَّلاحِقُونَ احْــبِسِ احْــبِسِ

فليس كل واحد من (أتاك أتاك) موجها إلى قوله (اللاحقون)؛ إذ لو توجه كل واحد إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون، أو لقال: أتاك أتوك اللاحقون، بل المتوجه إليه منهما هو الأول، والثاني تأكيد له، وخرج قول امرئ القيس بن حجر الكندي:

وَلَـــوْ أَنَّ مَـــا أَسْـــعَى لِأَدْنَى مَعِيشَـــةٍ ... كَفَـانِي، وَلـمْ أَطْلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ الـمَالِ

وذلك لأن كلًا من (كفاني) و(لم أطلب) ليس متوجها إلى قوله (قليل من المال) إذ لو كان كل منهما متوجهًا إليه لصار حاصل المعنى: كفاني قليل من المال ولم أطلب هذا القليل، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت:

وَلَكِنَّمَـــا أَسْـــعَى لمجْـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ ... وَقَـــدْ يُـــدْرِكُ المجْـــدَ المؤَثَّـــلَ أَمْثَـــالِي

وإنما قوله (قليل من المال) فاعل كفى، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه، وأما قوله (ولم أطلب) فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام، والتقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب الملك.

ويشترط في العاملين أيضا: أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التي ذكرناها والتي ذكرها الشارح.

فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعًا وإما أن يكون منصوبًا؛ فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك (زيد قام وقعد) فلا عمل لأحد العاملين فيه، بل كل واحد منهما عامل في ضميره، وإن كان منصوبًا نحو قولك (زيدًا ضربت وأهنت) فالعامل فيه هو أول العاملين، وللثاني منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور، أوْ لا معمول له أصلًا.

وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك (ضربت زيدًا وأهنت) فهو معمول للسابق عليه منهما، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط.

وقوله: (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ) معناه أَنَّ أحدَ العامِلَيْنِ يعملُ في ذلكَ الاسمِ الظَّاهرِ، والآخرُ يهملُ عنه ويعملُ في ضميرِهِ، كما سيذكرُهُ.

ولَا خِلَافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ أنَّه يجوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ من العامِلَيْنِ في ذلكَ الاسمِ الظاهرِ، ولكن اختلفُوا في الأَوْلى منهُما.

فذهبَ البصريُّونَ إلى أنَّ الثَّاني أوْلى بهِ؛ لقربهِ منهُ، وذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّ الأوَّل أوْلى بهِ؛ لتقدُّمهِ.

وأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا (٢٨٠)

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا (٢٨١)

أي: إذَا أعملتَ أحدَ العامِلَيْنِ في الظَّاهرِ وأهْملتَ الآخَرَ عنهُ، فأعملِ المهملَ في ضميرِ الظاهرِ، والتزمِ الإضمارَ إنْ كانَ مطلوبُ العاملِ مما يلزمُ ذكرُهُ ولا يجوزُ حذفهُ، كالفاعلِ، وذلكَ كقولكَ: (يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) فكلُّ واحدٍ مِن (يُحْسِنُ) و(يُسِيءُ) يطلبُ (ابْنَاكَ) بالفاعليةِ، فإنْ أعملتَ الثَّاني وجبَ أنْ تُضمِرَ في الأوَّلِ فاعلَهَ فتقول (يُحْسِنَانِ وَيُسِيء ابْنَاكَ)، وكذلكَ إنْ أعملتَ الأوَّل وجبَ الاضمارُ في الثَّاني فتقول: (يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ابْنَاكَ)، ومثله (بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ)، وإنْ أعملتَ الثَّاني في هذَا المثالِ قلتَ: (بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ)، ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ، فلا تقولُ (يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) ولا (بَغَى وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ) لأنَّ تركهُ يؤدِّي إلى حذفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمُ الذِّكرِ، وأجازَ الكسَائي ذلكَ على الحذفِ، بناءً على مذهبهِ في جوازِ حذفِ الفاعلِ، وأجازهُ الفرَّاءُ على توجه العاملينَ معًا إلى الاسمِ الظاهرِ، وهذَا بناء منهما على منعِ الإضمارِ في الأوَّلِ عندَ إعمالِ الثَّاني؛ فلا تقول: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ) ، وهذَا الَّذي ذكرنَاه عنهما هو المشهورُ من مذهبِهما في هذهِ المسألةِ.

وَلا تَجِـئْ مَـعْ أوَّلٍ قَـــدْ أُهْمِـلا (٢٨٢) بِمُضْمَـــرٍ لِغَـــيرِ رَفْـعٍ أُوهِــلا[(١)]
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُـنْ غَـيْرَ خَـبَرْ (٢٨٣) وَأَخِّــرَنْهُ إنْ يَكُــنْ هُــوَ الْـخَــبَرْ

تقدَّم أنَّه إذَا أُعْمِلَ أحدُ العاملين في الظاهرِ وأُهْمِلَ الآخَرُ عنهُ أُعملَ في ضميرِهِ، ويلزمُ الإضمارُ إنْ كانَ مطلوبُ الفعلِ ممَّا يلزمُ ذكرهُ: كالفاعلِ أو نائبِهِ، ولا فرقَ في وجوبِ الإضمارِ ـ حينئذٍ ـ بينَ أنْ يكونَ المهملُ الأوَّلَ أو الثَّاني فتقول: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ، وَيُحْسِنُ وَيُسِيئانِ ابْنَاكَ).

وذَكَرَ هنَا أنَّه إذَا كانَ مطلوبُ الفعلِ المهمَلِ غيرَ مرفوعٍ فلَا يخلُو:

إمَّا أنْ يكونَ عمدةً في الأصلِ ـ وهو مفعولُ (ظَنَّ) وأخواتهَا لأنَّه مبتدأٌ في الأصلِ أو خبرٌ، وهو المرادُ بقولهِ: (إنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَر) ـ، أَوْ لَا:

فإنْ لمْ يكنْ كذلكَ: فإمَّا أنْ يكونَ الطَّالبُ له هو الأوَّل أو الثَّاني:

- فإنْ كانَ الأوَّل لمْ يجز الإضمارُ[(٢)]، فتقول: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ) ولا تضْمر؛ فلَا تقول: (ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ) وَلَا (مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ) وقدْ جاءَ في الشِّعْرِ، كقولِهِ:

١٦٠- إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْـدِ
وَأَلْــغِ أَحَــادِيْثَ الْوُشَــاةِ، فَقَــلَّمَا   يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْـرَانِ ذِي وُدِّ[(٣)]

---

(١) قول الناظم (أوهلا) ماضٍ مبني للمجهول من أوهله الله لكذا أي أهَّله، أي جعله أهلًا له.

(٢) يشترط لحذف الفضلة من الأول المهمل أمن اللبس، فإن خيف اللبس وجب التأخير نحو: (استعنت واستعان عليّ زيد) لأنه مع الحذف لايعلم: هل المحذوف مستعان به أوعليه؟ ولم يشر إليه الناظم.

(٣) ١٦٠- البيتان من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

=

وإنْ كانَ الطَّالبُ لهُ هو الثَّاني وجبَ الإضمارُ؛ فتقول: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ) ولا يجوزُ الحذفُ، فلَا تقول: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ)، وَلَا (مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ)، وقدْ جاءَ في الشِّعْرِ، كقولِهِ:

١٦١- بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِيـ ـنَ -إِذَا هُمُ لَمَحُوا- شُعَاعُهُ[(١)]

= **اللغة:** (جهارا) - بزنة كتاب - أي عيانًا ومشاهدة، وتقول: رأيته جهرًا وجهارًا وكلمت فلانًا جهرًا وجهارًا. وجهر فلان بالقول جهرًا، كل ذلك في معنى العلن، (الغيب) أصله ما استتر عنك ولم تره، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرًا. (أحفظ للعهد) يروى في مكانه "أحفظ للود" والود -بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو، أو تفتح-: المحبة. (ألغ) يريد: لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك. (الوشاة) جمع واش، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خِلَّانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة. (يحاول) هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة، وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه، فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: (إذا) ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة (ترضيه) من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط. (ويرضيك) فعل ومفعول به. (صاحب) فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها. (جهارا) منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين. (فكن) الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (في الغيب) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال. (أحفظ) خبر كن. (للعهد) جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله (ترضيه ويرضيك صاحب) فقد تقدم في هذه العبارة عاملان - وهما (ترضي) و(يرضي) - وتأخر عنهما معمول واحد - وهو قوله "صاحب" - وقد تنازع كل من "ترضي" و"يرضي" ذلك الاسم الذي بعدهما وهو "صاحب" والأول يطلبه مفعولًا به، والثاني يطلبه فاعلًا، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر، من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور، فإنهم إنما أجازوا - في هذا الباب - الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلًا، مثلًا؛ لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقًا.

(١) ١٦١- البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في ديوان الحماسة وقبل هذا البيت قولها: =

والأصلُ (لَمَحُوهُ) فحذفَ الضمير ضرورةً، وهو شاذٌّ، كمَا شذَّ عملُ المهملِ الأوَّلِ في المفعولِ المضمرِ الَّذي ليسَ بعمدةٍ في الأصلِ.

هذا كلُّهُ إذَا كانَ غيرُ المرفوعِ ليسَ بعمدةٍ في الأصلِ.

فإنْ كانَ عمدةً في الأصلِ فلا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ الطَّالبُ لهُ هو الأوَّلَ أو الثَّاني:

- **فإنْ كانَ الطّالبُ لَه هو الأوَّل** وجبَ إضمارهُ مؤخرًا؛ فتقول: (ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ).

= سَـــــــائِلُ بِنَــــــا فِي قَوْمِنَـــــــا ... وَلْيَكْـــــفِ مِـــــنْ شَرٍّ سَـــــمَاعُهْ

قَيْسًـــــا، وَمَـــــا جَمَعُـــــوا لَنَـــــا ... فِي مُجْمَـــــعٍ بَـــــاقٍ شَـــــنَاعُهْ

فِيْـــــــهِ السَّـــــــنَوَّرُ وَالقَنَـــــا ... وَالْكَـــــبْشُ مُلْتَمِـــــعٌ قِنَاعُـــــه

اللغة: (عكاظ) -بزنة غراب -: موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة، والمفاخرة. (يعشي) مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلًا. (لمحوا) ماض من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء. (شعاعه) - بضم الشين - ما تراه من الضوء مقبلًا عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدًا على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز أن يكون عائدا على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: (بعكاظ) جار ومجرور متعلق بقولها "جمعوا" في البيت السابق. (يعشي) فعل مضارع. (الناظرين) مفعول به لـ"يعشي". (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (هم) تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوهم. (لمحوا) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة. (شعاعه) شعاع: فاعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (يعشي لمحوا شعاعه) حيث تنازع كل من الفعلين. (شعاعه) فالفعل الأول وهو "يعشي" يطلبه فاعلا له، والفعل الثاني وهو "لمحوا" يطلبه مفعولًا، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين "يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه" ثم صار بعد تقديمهما "يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه" ثم حذفت الهاء من "لمحوه" فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام؛ وذلك لان هذا الضمير فضلة لا يجب ذكرها.

➢ **وإنْ كانَ الطَّالبُ لهُ هوَ الثَّاني** أضمرْتَهُ متصلًا كانَ أوْ منفصلًا، فتقول: (ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْدًا قَائِمًا، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْدًا قَائِمًا).

ومعنى البيتينِ: أنَّكَ إذَا أهملتَ الأوَّل لمْ تأتِ معهُ بضميرٍ غيرِ مرفوعٍ ـ وهو المنصوبُ والمجرورُ ـ فلا تقول: (ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَلَا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ) بلْ يلزمُ الحذفُ، فتقول: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ) إلَّا إذَا كانَ المفعولُ خبرًا في الأصلِ، فإنَّهُ لا يجوزُ حذفهُ، بلْ يجبُ الإتيانُ بهِ مؤخرًا، فتقول: (ظَنّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ).

ومفهومُهُ أنَّ الثَّاني يُؤْتَى معهُ بالضميرِ مطلقًا: مرفوعًا كانَ، أو مجرورًا، أوْ منصوبًا، عمدةً في الأصلِ أو غيرَ عمدةٍ.

وَأَظْهِـــرِ انْ يَكُـــنْ ضَـــمِيرٌ خَـــبَرَا (٢٨٤) لِغَـــيْرِ مَـــا يُطَـــابِقُ الـــمُفَسِّرَا

نَحْـــوُ أَظُـــنُّ ويَـــظُنَّانِي أَخــــا (٢٨٥) زَيْـــدًا وَعَمْـــرًا أَخَـــوَيْنِ فِي الرَّخَـــا

أي: يجبُ أنْ يؤتى بمفعولِ الفعلِ المهملِ ظاهرًا إذَا لزمَ من إضمارهِ عدمُ مطابقتهِ لما يفسِّرهُ؛ لكونهِ خبرًا في الأصلِ عمَّا لا يطابقُ المفسِّر، كمَا إذَا كانَ في الأصلِ خبرًا عن مفردٍ ومفسِّرهُ مثنًى، نحو (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ). فـ(زَيْدًا) مفعولٌ أوَّل لـ"أظن"، و(عَمْرًا) معطوف عليه، و(أَخَوَيْن) مفعولٌ ثانٍ لـ"أظن". والياء: مفعولٌ أوَّل لـ"يَظنّان"، فيحتاجُ إلى مفعولٍ ثانٍ، فلو أتيتَ بهِ ضميرًا فقلتَ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ) لكانَ (إيّاه) مطابقًا للياءِ فِي أنَّهُما مفردانِ، ولكنْ لَا يطابقُ مَا يعودُ عليهِ وهو (أَخَوَيْنِ)؛ لأنَّه مفردٌ و(أَخَوَيْنِ) مثنى، فتفوتُ مطابقةُ المفسِّر للمفسَّر، وذلكَ لا يجوزُ. وإنْ قلتَ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إِيَّاهُمَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْن) حصلتْ مطابقةُ المفسِّر للمفسَّر، وذلكَ لكون (إياهما) مثنىً و(أخوين) كذلكَ، ولكن تفوتُ مطابقةُ المفعولِ الثَّاني ـ الَّذِي هوَ خبرٌ في الأصلِ ـ للمفعولِ الأوَّلِ ـ الَّذِي هو مبتدأٌ في الأصلِ- ؛ لكونِ المفعولِ الأوَّلِ مفردًا، وهو الياءُ، والمفعولُ الثَّاني غير مفردٍ، وهو (إياهما)، ولا بدَّ من مطابقةِ الخبرِ للمبتدأ، فلمَّا تعذرتِ المطابقةُ معَ الإضمارِ وجبَ الإظهارُ، فتقول: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخًا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ)، فـ(زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ): مفعولا (أَظُنُّ)، و(الْيَاء) مفعولُ يظنانِ الأوَّل وَ(أَخًا) مفعولهُ الثَّاني، ولا تكونُ المسألةُ ـ حينئذٍ ـ من بابِ التنازعِ؛ لأنَّ كلًّا من العاملينِ عملَ في ظاهرٍ، وهذَا مذهبُ البصريينَ.

وأجازَ الكوفيونَ الإضمارَ مراعًى بِهِ جانبُ المخبرِ عنهُ فتقول: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي إِيَّاهُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ)، وأجازُوا أيضًا الحذفَ فتقول: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ).

المفعول المطلق

المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلَيِ الفِعْلِ كَـ"أَمْنٍ" مِنْ "أَمِنْ" (٢٨٦)

الفعلُ يدلُّ على شيئينِ: الحدثِ والزمانِ، فـ(قام) يدلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ، و(يقومُ) يدلُّ على قيامٍ في الحالِ أو الاستقبالِ، و(قمْ) يدلُّ على قيامٍ في الاستقبالِ، والقيامُ هو الحدثُ ـ وهو أحدُ مدلولي الفعلِ ـ، وهو المصدرُ، وهذَا معنى قولهِ: (مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلِي الفِعْلِ) فكأنَّه قالَ: المصدرُ اسمُ الحدثِ كـ(أَمْنٍ)، فإنَّه أحدُ مدلولي "أَمِنَ".

والمفعولُ المطلقُ هو: المصدرُ المنتصبُ: توكيدًا لعاملهِ، أوْ بيانًا لنوعهِ أو عددهِ، نحو (ضَرَبْتُ ضَرْبًا، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ).

وسُمِّي مفعولًا مطلقًا لصدقِ (المفعولِ) عليهِ غيرَ مُقيَّدٍ بحرفِ جرٍّ ونحوهِ، بخلافِ غيرهِ من المفعولاتِ، فإنَّه لا يقعُ عليهِ اسمُ المفعولِ إلَّا مقيّدًا: كالمفعولِ بهِ، والمفعولِ فيهِ، والمفعولِ معهِ، والمفعولِ لهُ.

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ (٢٨٧) وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

ينتصبُ المصدرُ:

- بمثلهِ -أي بالمصدرِ- نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا).
- أوْ بالفعلِ[١] نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا).
- أوْ بالوصفِ[٢] نحو: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا).

ومذهبُ البصريينَ أنَّ المصدرَ أصلٌ والفعلُ والوصفُ مشتقانِ منهُ، وهذا معنى قولهِ: (وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ انْتُخِبَ) أي: المختارُ أنَّ المصدرَ أصلٌ لهذينِ، أي: الفعلِ والوصفِ.

ومذهبُ الكوفيينَ أنَّ الفعلَ أصلٌ، والمصدرُ مشتقٌّ منهُ.

---

(١) يُشترط في الفعل الذي ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون متصرفًا.

والثاني: أن يكون تامًا.

والثالث: ألا يكون ملغى عن العمل.

فإن كان الفعل جامدًا كـ"عسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس"، أو كان ناقصًا كـ"كان وأخواتها"، أو كان ملغى كـ"ظن وأخواتها" -إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما- فإنه لا ينصب المفعول المطلق.

(٢) يُشترط في الوصف الذي ينصب المفعول المطلق شرطان:

أحدهما: أن يكون متصرفًا.

وثانيهما: أن يكون إما اسمَ فاعلٍ وإما اسمَ مفعولٍ وإما صيغةَ مبالغةٍ.

فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم.

واختلفوا في الصفة المشبهة، فحملها قوم على أفعل التفضيل ومنعوا من نصبها المفعول المطلق، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلًا بقول النابغة الذبياني:

وَأَرَانِي طَرِبًا فِي إِثْرِهِمْ ... طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالمُخْتَبَلْ

فإن قوله "طرب الواله" مفعول مطلق، وزعم أن ناصبه قوله "طربا" الذي هو صفة مشبهة، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلًا على العامل، وليست هي العامل، والتقدير: أراني طربًا في إثرهم أطرب طرب الواله... إلخ، على نحو ما قالوه في أفعل التفضيل.

وذهبَ قومٌ إلى أنَّ المصدرَ أصلٌ، والفعلُ مشتقٌّ منهُ، والوصفُ مشتقٌّ من الفعلِ.

وذهبَ ابنُ طلحةَ إلى أنَّ كلًّا من المصدرِ والفعلِ أصلٌ برأسِهِ، وليسَ أحدُهما مشتقًّا من الآخرِ.

والصحيحُ المذهبُ الأوَّلُ؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمنُ الأصلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنِّسبةِ إلى المصدرِ كذلكَ؛ لأنَّ كلًّا منهما يدلُّ على المصدرِ وزيادةٍ، فالفعلُ يدلُّ على المصدرِ والزَّمانِ، والوصفُ يدلُّ على المصدرِ والفاعلِ.

تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ (٢٨٨) كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

المفعولُ المطلقُ يقعُ على ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّمَ:

- أحدُهَا: أنْ يكونَ مؤكِّدًا، نحو (ضَرَبْتُ ضَرْبًا).
- الثَّاني: أنْ يكونَ مبيِّنًا للنَّوعِ، نحو (سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ)، وَ (سِرْتُ سَيْرًا حَسَنًا).
- الثَّالث: أنْ يكونَ مبيِّنًا للعددِ، نحو (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَبَاتٍ).

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ (٢٨٩) كَـ(جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ وَافْرَحِ الْجَذَلْ)

قدْ ينوبُ عن المصدرِ مَا يدلُّ عليهِ:

- ككلٍّ وبعضٍ مضافينِ إلى المصدرِ، نحو (جِدَّ كُلَّ الجِدِّ)[١]، وكقولهِ تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[٢] [النساء: ١٢٩]، و(ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ).
- وكالمصدرِ المرادفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ، نحو (قَعَدْتُ جُلُوسًا، وَافْرَحِ الجَذَلَ)، فالجلوسُ: نائبٌ منابَ القعودِ لمرادفتهِ لهُ، والجذَل: نائبٌ منابَ الفرحِ لمرادفتهِ لهُ.
- وكذلكَ ينوبُ منابَ المصدرِ: اسمُ الإشارةِ، نحو (ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ)، وزعمَ بعضهم أنَّه إذَا نابَ اسمُ الإشارةِ منابَ المصدرِ فلَابدَّ من وصفهِ بالمصدرِ، كمَا مثَّلنَا، وفيه نظرٌ، فمن أمثلةِ سيبويه (ظَنَنْتُ ذَاكَ) أي: ظننتُ ذاكَ الظنَّ، فذاكَ إشارةٌ إلى الظنِّ ولم يوصف بهِ.
- وينوبُ عن المصدرِ ـ أيضًا ـ: ضميرُهُ، نحو (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) أي: ضربتُ الضربَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٣] [المائدة: ١١٥] أي: لا أُعذِّبُ العذابَ.

---

(١) ومنه قول مجنون بني عامر قيس بن الملوح:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَ مَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) **الإعراب:** (فلا): الفاء بحسب ما قبلها، لا: حرف نهي وجزم. (تميلوا): فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. (كل): نائب مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. (الميل): مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن لفظة (كل) مع كونها ليست مصدرًا، قد نابت عن المفعول المطلق وأضيفت إلى المصدر، وهو "الميل".

(٣) **الإعراب:** (فإني): الفاء حرف واقع في جواب شرط لقوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]، إن: حرف توكيد ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم إن. (أعذبه): فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط. =

- وعدَدُه، نحو (ضَرَبْتُهُ عِشْرِينَ ضَرْبَةً) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾[1] [النور: ٤].

- والآلةُ، نحو (ضَرَبْتُهُ سَوْطًا) والأصلُ: ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ، فَحُذِفَ المضافُ وَأُقِيمَ المضافُ إليهِ مقامهُ، والله تعالى أعلمُ.

= (عذابا): مفعول مطلق منصوب. (لا): حرف نفي. (أعذبه): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير في محل نصب نائب مفعول مطلق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة لـ"عذابا". (أحدا): مفعول به منصوب. (من العالمين): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(أحدا) وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ "من" الشرطية الواقعة في قوله: ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ﴾.

وجه الاستدلال: أن الضمير في قوله: "لا أعذبه" ناب عن المفعول المطلق؛ لكونه عائدا على مصدر محذوف.

(١) **الإعراب:** (فاجلدوهم): الفاء: رابطة للشرط المتقدم المفهوم من اسم الموصول - الذين - ، اجلدوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والميم: علامة جمع الذكور. (ثمانين): مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (جلدة): تمييز منصوب.

وجه الاستدلال: أن العدد ثمانين قد ناب عن المفعول المطلق؛ لأنه دال على عدد المصدر.

وَمَــــا لِتوْكيــدٍ فَـــوَحِّدْ أَبَـــدا (٢٩٠) وَثَـــنِّ وَاجْمَـــعْ غَيْـــرَهُ وَأَفِـــردَا

لا يجوزُ تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعاملهِ ولا جمعُهُ، بل يجبُ إفرادُهُ؛ فتقول: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وذلكَ لأَنَّهُ بمثابةِ تكررِ الفعلِ، والفعلُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ.

وأمَّا غيرُ المؤكِّدِ ـ وهو المُبيِّنُ للعددِ والنوعِ ـ فذكرَ المصنفُ أنَّه يجوزُ تثنيتهُ وجمعهُ.

فأمَّا المُبيِّنُ للعددِ فلا خلافَ في جوازِ تثنيتهِ وجمعهِ، نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَبَاتٍ).

وأمَّا المُبيِّنُ للنوعِ فالمشهورُ أنَّه يجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ إذَا اختلفتْ أنواعهُ، نحو (سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الحَسَنَ وَالقَبِيحَ) .

وظاهرُ كلامِ سيبويه أنَّه لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ قياسًا، بلْ يقتصرُ فيهِ على السماعِ، وهذَا اختيارُ الشَّلَوْبِينِ.

وَحَــذْفُ عَامِـلِ الْــمُؤَكِّدِ امْتَنَـعْ (٢٩١) وَفِي سِـــوَاهُ لِدَلِيـــلٍ مُـــتَّسِعْ

المصدرُ المؤكِّدُ لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ؛ لأنَّه مسوقٌ لتقريرِ عاملِهِ وتقويتِهِ، والحذفُ منافٍ لذلكَ.

وأمَّا غيرُ المؤكِّدِ فيحذَفُ عاملهُ للدَّلالةِ عليهِ، جوازًا، ووجوبًا:

فالمحذوفُ جوازًا، كقولك:

(سَيْرَ زَيْدٍ) لمنْ قالَ: (أَيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟).

و(ضَرْبَتَيْنِ) لمنْ قالَ: (كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟).

والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ.

وقولُ ابنِ المصنِّفِ: إنَّ قوله (وَحَذْفَ عَامِلِ المؤكِّدِ امْتَنَعْ) سهوٌ منهُ، لأنَّ قولكَ (ضَرْبًا زَيْدًا) مصدرٌ مؤكِّدٌ وعاملهُ محذوفٌ وجوبًا -كمَا سيأتِي- ليسَ بصحيحٍ. وما استدَلَّ بهِ على دَعواهُ منْ وجوبِ حذفِ عاملِ المؤكِّدِ بما سَيأتِي ليسَ منهُ؛ وذلك لأنَّ (ضَرْبًا زَيْدًا) ليسَ من التأكيدِ في شيءٍ، بلْ هو أمرٌ خالٍ من التأكيدِ، بمثابةِ (اضْرِبْ زَيْدًا) لأنَّه واقعٌ موقعهُ، فكمَا أنَّ (اضْرِبْ زَيْدًا) لا تأكيدَ فيهِ كذلكَ (ضَرْبًا زَيْدًا) وكذلكَ جميعُ الأمثلةِ الَّتِي ذكرهَا ليستْ من بابِ التأكيدِ في شيء؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ منابَ العاملِ، دالٌّ على مَا يدلُّ عليهِ، وهوَ عوضٌ منهُ، ويدلُّ على ذلكَ عدمُ جوازِ الجمعِ بينهما، ولا شيء من المؤكِّداتِ يمتنعُ الجمعُ بينهَا وبينَ المؤكَّدِ.

وممَّا يدلُّ أيضًا على أنَّ (ضَرْبًا زَيْدًا) ونحوه ليسَ من المصدرِ المؤكِّدِ لعاملِهِ أنَّ المصدرَ المؤكِّدَ لا خلافَ في أنَّه لا يعملُ، واختلفُوا في المصدرِ الواقعِ موقعَ الفعلِ: هلْ يعملُ أوْ لَا؟

والصحيحُ أنَّه يعملُ، فـ(زَيْدًا) في قولكَ (ضَرْبًا زَيْدًا) منصوبٌ بـ(ضَرْبًا) على الأصحِّ، وقيل: إنَّه منصوب بالفعلِ المحذوفِ، وهو (اضْرِبْ)، فعلى القولِ الأوَّلِ نابَ (ضَرْبًا) عن (اضْرِبْ) في الدَّلالةِ على معناهُ وفي العملِ، وعلى القولِ الثَّاني نابَ عنهُ في الدَّلالةِ على المعنى دونَ العملِ.

وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلَا (٢٩٢) مِنْ فِعْلِهِ كَنَدْلًا اللَّذْ كَانْدُلَا

يُحذفُ عاملُ المصدرِ وجوبًا في مواضع، منها:

١- إذَا وقعَ المصدرُ بدلًا من فعلِهِ، وهو مَقيسٌ في الأمرِ والنَّهي، نحو (قِيَامًا لَا قُعُودًا) أي: قُمْ قِيَامًا، ولا تقعدْ قعودًا.

٢- والدعاءِ، نحو (سُقْيًا لكَ) أي: سقاكَ اللهُ.

٣- وكذلكَ يحذفُ عاملُ المصدرِ وجوبًا إذَا وقعَ المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ بهِ التوبيخُ، نحو (أَتَوَانِيًا وَقَدْ عَلَاكَ المشِيبُ؟) أي: أتتوانَى وقدْ علاكَ.

ويقلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مقامهُ في الفعلِ المقصودِ بهِ الخبرُ، نحو (أَفْعَلُ وَكَرَامَةً) أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالمصدرُ في هذهِ الأمثلةِ ونحوها منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والمصدرُ نائبٌ منابهُ في الدَّلالةِ علَى معناهُ.

وأشارَ بقولِهِ: (كَنَدْلًا) إلى مَا أنشدهُ سيبويه؛ وهو قولُ الشَّاعرِ:

١٦٢- يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ ... وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الحَقَائِبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ ... فَنَدْلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ[1]

---

(١) ١٦٢- البيتان لأعشى همدان من كلمة يهجو فيها لصوصا.

اللغة: (الدهنا) -يقصر ويمد-: موضع معروف لبني تميم. (عيابهم) العياب: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب. (دارين) قرية بالبحرين مشهورة بالمسك وفيه سوق. (بُجْر الحقائب) بُجْر: جمع بجراء، وهي الممتلئة. والحقائب: جمع حقيبة، وهي - هنا - العيبة أيضًا. (ألهى الناسَ) شغلهم وأورثهم الغفلة. (جُلُّ أمورهم): معظمها وأكثرها. (ندلا) خطفا في خفة وسرعة.

=

فـ(ندلًا) نائب منابَ فعلِ الأمرِ، وهو اندلْ، والندلُ: خطفُ الشيءِ بسرعةٍ، و(زُرَيْقُ) منادى، والتقديرُ: ندلًا يا زريقُ المالَ، وزريقُ اسمُ رجلٍ.

وأجازَ المصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعًا بـ"ندلًا"، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّه:

- إنْ جعلَ (نَدْلًا) نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطبِ، والتقديرُ (اندلْ) لم يصحْ أنْ يكونَ مرفوعًا به؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذَا كانَ للمخاطبِ لا يرفعُ ظاهرًا، فكذلكَ مَا نابَ منابَه.
- وإنْ جعلَ نائبًا منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، والتقدير (لِيَنْدُلْ) صحَّ أنْ يكونَ مرفوعًا بهِ، لكنّ المنقولَ أنَّ المصدرَ لا ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للغائبِ، وإنَّما ينوبُ منابَ فعلِ الأمرِ للمخاطبِ، نحو (ضَرْبًا زَيْدًا) أي: اضْرِبْ زَيْدًا. والله أعلمُ.

= **المعنى:** هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شئ فيها، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت، وذلك ناشئ من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضا: اخطف خطفا سريعًا، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: (يمرون) فعل وفاعل. (بالدهنا) جار ومجرور متعلق بـ"يمر". (خفافا) حال من الفاعل. (عيابهم) عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (ويرجعن) فعل وفاعل، والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات. أو لقصد تحقيرهم. (من دارين) جار ومجرور متعلق بـ"يرجع". (بجر) حال من الفاعل، وبجر مضاف. و(الحقائب) مضاف إليه. (على) حرف جر. (حين) ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة. (ألهى) فعل ماض. (الناس) مفعول به لـ"ألهى" تقدم على فاعله. (جل) فاعل ألهى، وجل مضاف. وأمور من (أمورهم) مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه. (فندلا) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (المال) مفعول به لقوله "ندلا" السابق. (ندل) مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف. و(الثعالب) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (فندلًا) حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوبًا، على ما تبين لك في الإعراب.

وَمَـــا لِتَفْصِـــيلٍ كَإِمَّـــا مَنّـــا (٢٩٣) عَـــامِلُهُ يُحْـــذَفُ حَيْـــثُ عَنّـــا

٤- يحذفُ أيضًا عاملُ المصدرِ وجوبًا إذَا وقعَ تفصيلًا لعاقبةِ مَا تقدَّمهُ[١]، كقولهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٢] [محمد: ٤] فـ"منًّا وفداءً": مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: فإمَّا تمنُّونَ منًّا، وإمَّا تفدونَ فداءً، وهذا معنَى قوله: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ... إلى آخره) أي: يحذفُ عاملُ المصدرِ المسوقِ للتَّفصيلِ حيثُ عنَّ، أي: عَرَضَ.

---

(١) **يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط:**

الأول: أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة، أي بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده.

والشرط الثاني: أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة، كالآية الكريمة التي تلاها الشارح.

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردًا - نحو أن تقول: (لزيد سفر: فإما صحة وإما اغتنام مال) - لم يجب حذف العامل، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره.

والشرط الثالث: أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه، فإن تأخرت مثل أن تقول: (إما إهلاكا وإما تأديبا فاضرب زيدا) لم يجب حذف العامل أيضًا.

(٢) **الإعراب:** (حتى): ابتدائية. (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، في محل نصب متعلق بالفعل "فشدوا". (أثخنتموهم): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل والميم للجمع، والواو حرف إشباع، و"هم" ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه. (فشدوا): الفاء حرف واقع في جواب الشرط. شدوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل. (الوثاق): مفعول به منصوب. (فإما): الفاء: حرف استئناف، إما: حرف شرط وتفصيل. (منا): مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: تَمُنّون منا. (بعد): ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بالمصدر منا. (وإما): الواو حرف عطف، إما معطوفة على ما قبلها. (فداء) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: تُفادون فداء.

وجه الاستدلال: أن "منا وفداء" مفعولان مطلقان، حذف عاملهما الخبري، وقاما مقامه، وقد ذكرا تفصيلًا لعاقبة جملة وهي الأمر بشد الوثاق.

وبيان ذلك أن جملة "فشدوا الوثاق" تتضمن أمرًا مبهمًا؛ لأنه لا يعرف المقصود من وراء هذا الشد، وهذا يعني أن الجملة بحاجة إلى إيضاح وتفصيل، لذا جيء بـ"إما منا وإما فداء" تفصيلا وتوضيحا لما في الجملة قبلهما من عاقبة الأمر المبهم.

كَـــذَا مُكَـــرَّرٌ وَذُو حَصـــْرٍ وَرَدْ (٢٩٤) نَائِــبَ فِعْــلٍ لِاِسْــمِ عَــيْنٍ اسْــتَنَدْ

٥- أي: كذلكَ يحذفُ عاملُ المصدرِ وجوبًا إذَا نابَ المصدرُ عن فعلٍ استندَ لاسمِ عينٍ، أي: أُخبرَ بِهِ عنهُ، وكانَ المصدرُ مكررًا أو محصورًا[(١)].

فمثالُ المكررِ: (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا) والتقديرُ: (زيدٌ يَسِيرُ سَيْرًا)، فحذفَ (يسير) وجوبًا لقيامِ التكريرِ مقامهُ.

ومثالُ المحصورِ (مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا)، و(إِنَّمَا زَيْدٌ سَيْرًا) والتقدير: (مَا زَيْدٌ إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا، وَإِنَّمَا زَيْدٌ يَسِيرُ سَيْرًا)، فحذفَ (يَسِير) وجوبًا لما في الحصرِ من التأكيدِ القائمِ مقامَ التكريرِ.

فإنْ لمْ يُكرَّرْ ولم يُحْصَرْ لم يجبِ الحذفُ، نحو (زَيْدٌ سَيْرًا) التقدير: (زَيْدٌ يَسِيرُ سَيْرًا)، فإنْ شئتَ حذفتَ (يَسِير)، وإنْ شئتَ صرَّحتَ بهِ، واللهُ أعلمُ.

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط:
الأول: أن يكون العامل فيه خبرًا لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ.
والثاني: أن يكون المخبَرُ عنه اسمَ عين.
والثالث: أن يكون الفعل متصلًا إلى وقت التكلم، لا منقطعًا، ولا مستقبلًا.
والرابع أحد أمرين: **أولهما**: أن يكون المصدر مكررًا أو محصورًا، كما مثل الشارح، أو معطوفًا عليه، نحو: (أنت أكلًا وشربًا)، **وثانيهما**: أن يكون المخبَرُ عنه مقترنا بهمزة الاستفهام نحو: (أأنت سيرا؟).

وَمِنْــهُ مَــا يَدْعُونَــهُ مُـؤَكِّــدا لِنَفْسِـــهِ أَوْ غَـيْرِهِ فَـالْــمُبْتَـــدَا (٢٩٥)

نَحْـــو (لَهُ عَلَيَّ أَلْـــفٌ عُرْفَـــا) وَالثَّـانِ كَـ(ابْنِي أَنْـتَ حَقَّـا صِرْفَـا) (٢٩٦)

أي: من المصدرِ المحذوفِ عامله وجوبًا ما يُسَمَّى: المؤكِّدُ لنفسهِ، والمؤكِّدُ لغيرهِ.

٦- فالمؤكِّدُ لنفسهِ هو: الواقعُ بعدَ جملةٍ لا تحتملُ غيرهُ، نحو (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا) أي: اعترافًا، فـ(اعترافًا): مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (أَعْتَرِفُ اعْتِرَافًا) ويسمَّى مؤكّدًا لنفسهِ، لأنَّهُ مؤكِّدٌ للجملةِ قبلهُ، وهي نفسُ المصدرِ، بمعنى أنَّها لا تحتملُ سِواهُ، وهذَا هو المرادُ بقوله: (فالمبتدا) أي: فالأوَّل من القسمينِ المذكورينِ في البيتِ الأوَّلِ.

٧- والمؤكِّدُ لغيرهِ هو: الواقعُ بعدَ جملةٍ تحتملهُ وتحتملُ غيرهُ، فتصيرُ بذكرهِ نصًّا فيهِ، نحو (أَنْتَ ابْنِي حَقًّا) فحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقدير: (أَحقهُ حَقًّا) .

وسمي مؤكِّدًا لغيره؛ لأنَّ الجملةَ قبلهُ تصلحُ لهُ ولغيرهِ؛ لأنَّ قولكَ (أَنْتَ ابْنِي) يحتملُ أنْ يكونَ حقيقةً وأنْ يكونَ مجازًا -على معنى أنتَ عندِي في الحنُو بمنزلةِ ابني-، فلما قالَ (حَقًّا) صارت الجملةُ نصًّا في أنَّ المرادَ البُنوَّةُ حقيقةً، فتأثرت الجملةُ بالمصدرِ؛ لأنَّها صارتْ بهِ نصًّا، فكانَ مؤكِّدًا لغيرهِ، لوجوبِ مغايرةِ المؤثِّرِ للمؤثَّرِ فيهِ.

كَــذَاكَ ذُو التَّشْــبِيهِ بَعْــدَ جُمْلَــهْ (٢٩٧) كَـ (لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْـلَهْ)(١)

٨- أي: كذلكَ يجبُ حذفُ عاملِ المصدرِ إذَا قصدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مشتملةٍ على فاعلِ المصدرِ في المعنَى، نحو (لِزَيْدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى).

فـ(صَوْتَ حِمَار) مصدرٌ تشبيهيٌ، وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يُصوِّتُ صَوْتَ حمار، وقبله جملة وهي "لِزيدٍ صوتٌ" وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو "زيد". وكذلك "بكاء الثَّكْلَى" منصوب بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يبكي بكاء الثكلى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع، نحو " صوتُه صَوْتُ حمار، وبُكاؤُه بكاءُ الثَّكلى"، وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو "هذا بكاءٌ بكاءُ الثكلى، وهذا صوتٌ صوتُ حمار". ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

---

(١) قول الناظم (ذات عضلة) أي الممنوعة من النكاح. كما قال تعالى ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَٰجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقد تأتي العُضلة في غير هذا الموضع بمعنى الداهية، فيقال: إنه عضلة من العُضَل أي داهية من الدواهي.

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ(جُدْ شُكْرًا وَدِنْ)(١) (٢٩٨)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلًا، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ (٢٩٩)

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَـ(لِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ) (٣٠٠)

المفعولُ لهُ هو: المصدرُ المفهمُ عِلَّةً المشاركُ لعاملهِ في الوقتِ والفاعلِ، نحو: (جُدْ شُكْرًا) فشكرًا: مصدرٌ، وهو مفهمٌ للتعليلِ؛ لأنَّ المعنى جدْ لأجلِ الشُّكرِ، ومشاركٌ لعاملهِ وهو (جُدْ): في الوقتِ؛ لأنَّ زمنَ الشكرِ هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الجودِ هو المخاطَبُ وهو فاعلُ الشُّكرِ.

وكذلكَ (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا) فتأديبًا: مصدرٌ، وهو مفهمٌ للتَّعليلِ؛ إذْ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ (لَمَ فعلتَ الضَّرْبَ؟) وهو مشاركٌ لضربتُ: في الوقتِ والفاعلِ.

وحكمهُ جوازُ النَّصبِ إنْ وجدتْ فيهِ هذه الشُّروطُ الثلاثةُ، أعني: المصدريةَ، وإبانةَ التَّعليلِ، واتحادَهُ معَ عاملهِ في الوقتِ والفاعلِ.

فإنْ فُقدَ شرطٌ من هذهِ الشُّروطِ تعيَّنَ جرُّهُ بحرفِ التعليلِ، وهو: اللامُ، أوْ (مِنْ)، أوْ(فِي)، أو الباءُ.

فمثالُ مَا عُدِمَتْ فيه المصدريةُ قولكَ: (جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ).

ومثالُ ما لمْ يَتّحِدْ معَ عاملهِ في الوقتِ: (جِئْتُكَ اليَوْمَ لِلإِكْرَامِ غَدًا) .

---

(١) معنى قوله: (دن) إما أمْرٌ من الدَّين، أي اقرض غيرك، و إما أمْرٌ من الدِّين بمعنى المجازاة أو الخضوع.

ومثالُ ما لمْ يتحدْ معَ عاملهِ في الفاعلِ (جَاءَ زَيْدٌ لِإِكْرَامِ عَمْرٍو لَهُ).

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرفِ معَ استكمالِ الشُّروطِ، نحو (هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ).

وزعمَ قومٌ أنَّه لا يشترطُ في نصبهِ إلا كونُهُ مصدرًا، ولا يشترطُ اتحادُهُ معَ عاملهِ في الوقتِ ولَا في الفاعلِ؛ فجوَّزُوا نصبَ (إِكْرَام) في المثالينِ السابقينِ، واللهُ أعلمُ.

وَقَـــلَّ أَنْ يَصْـــحَبَهَا الْـمُـــجَرَّدُ (٣٠١) وَالعَكْس فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

لا أَقْعُـــدُ الجُـــبْنَ عَـــنِ الهَيْجَـاءِ (٣٠٢) وَلَوْ تَوَالَـتْ زُمَـــرُ الأَعْـــدَاءِ

المفعولُ لهُ المستكملُ للشروطِ المتقدّمةِ لهُ ثلاثةُ أحوالٍ:

- أحدُها: أنْ يكونَ مجردًا عن الألفِ واللَّامِ والإضافةِ.
- والثَّاني: أنْ يكونَ محلًّى بالألفِ واللامِ.
- والثَّالث: أنْ يكونَ مضافًا.

وكلُّهَا يجوزُ أنْ تجرَّ بحرفِ التَّعليلِ، لكن الأكثرُ فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللامِ والإضافةِ النصبُ، نحو (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا)، ويجوزُ جرُّهُ فتقول: (ضَرَبْتُ ابْنِي لِتَأْدِيبٍ). وزعمَ الجُزُولي أنَّه لا يجوزُ جرُّهُ، وهو خلافُ ما صرحَ به النَّحويونَ، ومَا صحبَ الألفَ واللامَ بعكسِ المجردِ، فالأكثرُ جَرُّهُ، ويجوزُ النَّصبُ، فـ(ضَرَبْتُ ابْنِي للتَّأْدِيبِ) أكثرُ من (ضَرَبْتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ)، ومما جاءَ فيهِ منصوبًا مَا أنشدهُ المصنِّفُ:

١٦٣- لَا أَقْعُدُ الجُبْنَ عَنِ الهَيْجَـــاءِ[1] ...البيـت.

---

(١) ١٦٣- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وعجزه قوله:

وَلَـــوْ تَوَالَـتْ زُمَـــرُ الأَعْـــدَاءِ

اللغة: (أقعد) أراد: لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخر عنها ولم =

فـ(الجُبن) مفعولٌ لهُ، أي: لَا أقعدُ لأجلِ الجبنِ، **ومثلهُ قولهُ:**

١٦٤- فَلَيْتَ لِي بِهِـمْ قَوْمًـا إِذَا رَكِبُـوا ... شَـــنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَـــانًا وَرُكْبَانَـــا[١]

وأمَّـا المضـافُ فيجـوزُ فيـهِ الأمـرانِ ـ النَّصـبُ والجـرُّ ـ على السـواءِ، فتقـول: (ضَرَبْـتُ ابْـنِي تَأْدِيبَـهُ، وَلِتَأْدِيبِـهِ) ، وهـذَا قـدْ يُفهـمُ مـن كلامِ المصـنِّفِ؛ لأنَّه لما ذكرَ أنَّه يقلُّ جرُّ المجرَّدِ ونصبُ المصاحبِ للألفِ واللامِ عُلِـمَ أنَّ المضـافَ لا يقـل فيـهِ واحـدٌ منهمَـا، بـل يكـثرُ فيـهِ الأمـرانِ، وممَّـا جـاءَ منصـوبًا:

= يباشرها. (الجُبْن): الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة. (الهيجاء) الحرب، وهي تُقصَر وتُمَد. (توالت)ك تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه. (زُمَرُ) جمع زمرة، وهي الجماعة . (الأعداء) جمع عدو.

الإعراب: (لا) نافية. (أقعد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (الجبن) مفعول لأجله. (عن الهيجاء) جار ومجرور متعلق بقوله أقعد. (ولو) الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم. (توالت) توالى: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل. (زمر) فاعل توالت، وزمر مضاف. و(الأعداء) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (الجبن) حيث وقع مفعولًا لأجله، ونَصَبَهُ مع كونه محلًّى بأل.

(١) ١٦٤- البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط ابن أنيف أحد بني العنبر.

اللغة: (شنوا) أراد: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة. (الإغارة) الهجوم على العدو والإيقاع به. (فرسانا) جمع فارس، وهو راكب الفرس. (ركبانا) جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قومًا آخرين، من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: (فليت) حرف تمن ونصب. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم. (قوما) اسم ليت مؤخر. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ركبوا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. (شنوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم أي: فرقوها لأجل الإغارة. (الإغارة) مفعول لإجله. (فرسانا) حال من الواو في "شنوا". (وركبانا) معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (الإغارة) حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع اقترانه بأل.

قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[1] [البقرة: ١٩]،

ومنه قوله:

١٦٥- وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[2]

(١) **الإعراب:** (يجعلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة من الفعل والفاعل استئنافية. (أصابعهم): مفعول به منصوب، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم علامة جمع الذكور. (في آذانهم):جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"يجعلون". (من الصواعق): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"يجعلون". (حَذَرَ): مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. (الموت): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن قوله: "حذر الموت" وقع مفعولا لأجله منصوبا مع كونه مضافا.

(٢) ١٦٥- البيت لحاتم الطائي، الجَوَاد المشهور.

اللغة: (العوراء) الكلمة القبيحة. (ادخاره) استبقاء لمودته. (وأعرض) وأصفح.

الإعراب: (وأغفر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (عوراء) مفعول به لـ"أغفر"، وعوراء مضاف. و(الكريم) مضاف إليه. (ادخاره) ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه. (وأعرض) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (عن شتم) جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف. و(اللئيم) مضاف إليه. (تكرما) مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله: (ادخاره) حيث وقع مفعولًا لأجله منصوبًا مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال "لادخاره" لكان سائغًا مقبولًا، وفي قوله (تكرما) شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله "تكرما" مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء به منصوبًا لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المفعول فيه وهو المسمَّى ظَرْفًا

الظَّــرْفُ وَقْــتٌ أَوْ مَــكَانٌ ضُــمِّنَا (فِي) بِاطِّرَادٍ كَـ(هُنَا امْكُثْ أَزْمُنا) (٣٠٣)

عرَّف المصنفُ الظرفَ بأنَّه: زمانٌ أو مكانٌ ضمِّنَ معنى (فِي) باطرادٍ، نحو (امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا) فـ(هنا): ظرفُ مكانٍ، و(أزمنًا): ظرفُ زمانٍ، وكلٌّ منهما تضمَّنَ معنى (فِي)؛ لأنَّ المعنى: امكثْ في هذَا الموضعِ وفي أزمنٍ.

واحترزَ بقوله: (ضُمِّنَ مَعْنَى فِي):

- ممَّا لمْ يَتضَمنْ من أسماءِ الزمانِ أو المكانِ معنى (فِي)، كما إذَا جُعِلَ اسمُ الزَّمانِ أو المكانِ مبتدأً، أو خبرًا، نحو: (يَومُ الجُمُعةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، والدَّارُ لِزَيْدٍ)؛ فإنَّهُ لا يسمَّى ظرفًا والحالةُ هذهِ.
- وكذلكَ مَا وقعَ منهما مجرورًا، نحو: (سِرْتُ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ)، و(جَلَسْتُ فِي الدَّارِ) على أنَّ في هذَا ونحوه خلافًا في تسميتهِ ظرفًا في الاصطلاحِ.
- وكذلكَ مَا نُصِبَ منهما مفعولًا بهِ، نحو: (بَنَيْتُ الدَّارَ، وشَهِدْتُ يَوْمَ الجَمَلِ).

واحترزَ بقولهِ: (باطِّرَادٍ) من نحو: (دَخَلْتُ البَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وذَهَبْتُ الشَّامَ) فإنَّ كلَّ واحدٍ من (البَيْت والدَّار والشَّام) متضمنٌ معنى (فِي) ولكنْ تضمّنهُ معنى (فِي) ليسَ مُطّردًا؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المخْتَصَّةَ لا يجوزُ حَذْفُ (فِي) معهَا، فليسَ (البَيْت والدَّار والشَّام) في الـمُثُلِ منصوبةً على الظرفيةِ، وإنَّما هي منصوبةٌ على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ؛ لأنَّ الظرفَ هو: مَا تضمَّنَ معنَى (فِي) باطرادٍ، وهذهِ

متضمِّنةٌ معنَى (فِي) لَا باطرادٍ.

هذَا تقريرُ كلامِ المصنِّفِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّه إذَا جُعلتْ هذهِ الثَّلاثةُ ونحوهَا منصوبةً على التشبيهِ بالمفعولِ بهِ لمْ تكنْ متضمِّنةً معنى (فِي)؛ لأنَّ المفعولَ بهِ غيرُ متضمِّنٍ معنَى (فِي)، فكذلكَ مَا شُبِّهَ بهِ؛ فلَا يحتاجُ إلى قولهِ: (بِاطِّرَادٍ) ليخرجهَا، فإنَّها خرجتْ بقولهِ (مَا ضُمِّنَ مَعْنَى فِي)، واللَّه تعالى أعلمُ.

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرا (٣٠٤) كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرا

حكمُ مَا تضمَّنَ معنَى (في) من أسماءِ الزَّمانِ والمكانِ النَّصبُ، والنَّاصبُ لهُ ما وقعَ فيهِ، وهو:

- المصدرُ، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا يَوْمَ الجُمعَةِ عِنْدَ الأَمِيرِ).
- أو الفعلُ، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الجُمعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ).
- أو الوصفُ، نحو: (أَنَا ضَارِبٌ زَيدًا اليَوْمَ عِنْدَكَ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّه لا ينصبهُ إلَّا الواقعُ فيهِ فقطْ، وهو المصدرُ، وليسَ كذلكَ، بلْ ينصبهُ هو وغيرهُ: كالفعلِ والوصفِ[(١)].

والناصبُ لهُ إمَّا: **مذكورٌ** كمَا مثَّلَ. أو **محذوفٌ**:

جوازًا، نحو أنْ يقالَ: (مَتَى جِئْتَ؟) فتقول: (يَوْمَ الجُمعَةِ)، و(كَمْ سِرْتَ؟) فتقول: (فَرْسَخَيْنِ)، والتقدير: (جِئْتُ يَوْمَ الجُمعَةِ، وَسِرْتُ فَرْسَخَيْنِ) .

أَوْ وجوبًا، كمَا إذَا وقعَ الظرفُ:

- صفةً، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ) .
- أَوْ صلةً، نحو: (جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ) .

---

(١) اعلم أن الذي يقع في الظرف هو الحدث، فإذا قلتُ: (جلستُ أمامك) فالجلوس - وهو الحدث - هو الذي وقع أمامك، وكذلك إذا قلتُ (أنا جالس أمامك)، وكذلك إذا قلت (كان جلوسي أمامك).
واعلم أيضا أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة؛ لأن كل معناه هو الحدث، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع منها أو عليها أو الثابت لها. والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذي ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن، فيكون شاملًا للمصدر والفعل والوصف، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلًا.

- أَوْ حالًا، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ) .
- أَوْ خبرًا في الحالِ أَوْ في الأصلِ، نحو (زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ).

فالعاملُ في هذهِ الظُّروفِ محذوفٌ وجوبًا في هذهِ المواضعِ كلِّهَا، والتقديرُ في غيرِ الصِّلةِ (اسْتَقَرَّ) أو (مُسْتَقِرٌّ)، وفي الصِّلةِ (اسْتَقَرَّ)؛ لأنَّ الصِّلة لا تكونُ إلا جملةً، والفعلُ مع فاعلهِ جملةٌ، واسمُ الفاعلِ معَ فاعلهِ ليسَ بجملةٍ، والله أعلمُ.

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا ... يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلا مُبْهَمَا (٣٠٥)

نَحْو الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا ... صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمَى مِنْ رَمَى (٣٠٦)

يعني أنَّ اسمَ الزَّمانِ يقبلُ النَّصبَ على الظَّرفيةِ: **مبهمًا** كانَ، نحو (سِرْتُ لَحْظَةً وَسَاعَةً)، أَوْ **مختصًّا**، إمَّا:

- بإضافةٍ، نحو (سِرْتُ يَوْمَ الجُمعَةِ).
- أو بوصفٍ نحو (سِرْتُ يَوْمًا طَوِيْلًا) .
- أَوْ بعددٍ، نحو (سِرْتُ يَوْمَيْنِ).

وأمَّا اسمُ المكانِ فلا يقبلُ النَّصبَ منهُ إلا نوعانِ:

- **أحدُهما**: المبهم[١].
- **والثَّاني**: مَا صِيغَ من المصدرِ[٢] بشرطِهِ الَّذِي سنذكرهُ.

والمبهمُ كالجهاتِ السِّتِ[٣]، نحو: (فَوقَ وَتَحْتَ ويَمِينَ وَشِمَالَ وَأَمَام وَخَلْفَ) ونحو هذا كالمقاديرِ، نحو (غَلْوَة وَمِيل وَفَرْسَخ وَبَرِيد)[٤] تقول: (جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وَسِرْتُ غَلْوَةً) فتنصبهمَا على الظَّرفيةِ.

---

(١) المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة محصورة.

(٢) شمل قول الناظم (صيغ من الفعل) ظرف الزمان الذي صيغ من مادة عامله نحو (جلست مجلس زيد) أي زمان جلوسه فإنه ينتصب على الظرفية.

(٣) ويُلحق بها (ناحية ـ جانب ـ مكان) وما أشبهها في الشياع.

(٤) الغَلْوَة: ١٨٤,٨٠م = (٤٠٠) ذراع.
الميل: ١٨٤٨م = (٤٠٠٠) ذراع.
الفرسخ: ٥٥٤٤م = (١٢٠٠٠) ذراع.
البريد: ٢٢١٧٦م = (٤٨٠٠٠) ذراع.
انظر: الفقه الإسلامي للزحيلي (١٤٢/١)، ومعجم لغة الفقهاء (٤٥١).

وأمَّا ما صِيغَ من المصدرِ، نحو: (مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَمَقْعَدَهُ) فشرطُ نصبهِ ـ قياسًا ـ: أنْ يكونَ عاملهُ من لفظهِ، نحو (قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو).

فلوْ كانَ عاملُهُ من غيرِ لفظهِ تعيَّنَ جرُّهُ بفِي، نحو: (جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ)، فلا تقول: (جَلَسْتُ مَرْمَى زَيْدٍ) إلَّا شذوذًا.

وممَّا وردَ من ذلكَ قولهم: (هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا)[١] أي: كائنٌ مقعدَ القابلةِ، ومزجرَ الكلبِ، ومناطَ الثريا. والقياس (هوَ منِّي في مقعدِ القابلةِ، وفِي مزجرِ الكلبِ، وفِي مناطِ الثُّريّا) ولكنْ نصبَ شذوذًا، ولا يقاسُ عليهِ، خلافًا للكِسَائِي، وإلى هذَا أشارَ بقولهِ:

(١) تقول العرب: (فلان مني مقعد القابلة) يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة.
ويقولون: (فلان مني مزجر الكلب) يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذي تَزْجُر إليه الكلب، ويراد بهذا الذم.
ويقولون: (فلان مني مناط الثريا) يريدون أنه في مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها، وهذا كناية عن عدم إدراكه في الشرف والرفعة، يعني أنه فريد في شرفه ورفعة قدره.

وَشَرْطُ كَـوْنِ ذَا مَقِيسًـا أَنْ يَقَـعْ ظَرْفًـا لِمَـا فِي أَصْـلِهِ مَعْـهُ اجْتَمَـعْ (٣٠٧)

أي: وشرطُ كونِ نصبِ مَا اشتقَ من المصدرِ مقيسًا: أنْ يقعَ ظرفًا لما اجتمعَ معهُ في أصلهِ، أي: أنْ ينتصبَ بما يجامعهُ في الاشتقاقِ من أصلٍ واحدٍ، كمُجامَعةِ (جَلَسْتُ) بـ(مَجْلِس) في الاشتقاقِ من الجلوسِ، فأصلهمَا واحدٌ، وهوَ (الجلوسُ).

وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ أنَّ المقاديرَ ومَا صِيغَ من المصدرِ مبهمانِ.

أمَّا المقاديرُ فمذهبُ الجمهورِ أنَّها من الظروفِ المبهمةِ؛ لأنَّها وإنْ كانتَ معلومةَ المقدارِ فهي مجهولةُ الصِّفةِ. وذهبَ الاستاذُ أبو علي الشُّلُوبِين إلى أنَّها ليستْ من الظروفِ المبهمةِ؛ لأنَّها معلومةُ المقدارِ.

وأمَّا مَا صِيغَ من المصدرِ فيكونُ:

- مبهمًا، نحو (جَلَسْتُ مَجْلِسًا) .
- ومختصًا، نحو (جَلَسْتُ مَجْلِسَ زَيْدٍ).

وظاهرُ كلامهِ أيضًا أنَّ (مَرْمَى) مشتقٌّ من رَمَى، وليسَ هذَا على مذهبِ البصريينَ، فإنَّ مذهبهمْ أنَّه مشتقٌّ من المصدرِ، لا من الفعلِ.

وإذَا تقرَّرَ أنَّ المكانَ المختصَّ ـ وهو: **مَا لهُ أقطارٌ تحويهِ** ـ لا ينتصبُ ظرفًا، فاعلمْ أنَّه سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مختصٍّ معَ (دَخَلَ وَسَكَنَ) ونصبُ (الشَام) معَ (ذَهَبَ)، نحو (دَخَلْتُ البَيْتَ، وَسَكَنْتُ الدَّارَ، وَذَهَبْتُ الشَّامَ). واختلفَ النَّاسُ في ذلكَ:

- **فقيل:** هي منصوبةٌ على الظَّرفيةِ شذوذًا.
- **وقيلَ:** منصوبةٌ عَلَى إسقاطِ حرفِ الجرِّ، والأصلُ (دَخَلْتُ فِي الدَّارِ) فحذفَ حرفُ الجرِّ، فانتصبَ الدَّارُ، نحو (مَرَرْتُ زَيْدًا) .
- **وقيل:** منصوبةٌ على التَّشْبيهِ بالمفعولِ بهِ.

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي العُرْفِ (٣٠٨)

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ (٣٠٩)

ينقسمُ اسمُ الزَّمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرفٍ، وغيرِ متصرفٍ.

فالمتصرفُ من ظرفِ الزَّمانِ أو المكانِ: مَا استُعْمِلَ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ، كـ(يَوْمٍ وَمَكَان)؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهمَا: يُسْتَعْمَلُ ظرفًا، نحو (سِرْتُ يَوْمًا وَجَلَسْتُ مَكَانًا)، ويُستعملُ مبتدأً، نحو (يَوْمُ الجُمعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ، وَمَكَانُكَ حَسَنٌ) وفاعلًا، نحو (جَاءَ يَوْمُ الجُمعَةِ، وَارْتَفَعَ مَكَانُكَ).

وغيرُ المتصرفِ هو: مَا لا يستعملُ إلا ظرفًا أوْ شبهُهُ نحو (سَحَر) إذَا أردتَّه من يومٍ بعينهِ، فإنْ لمْ تُردهُ من يومٍ بعينهِ فهو متصرّفٌ، كقولهِ تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾[1] [القمر: ٣٤] ، و(فوق) نحو (لَسْتَ فَوْقَ الدَّارِ). فكلُّ واحدٍ من (سَحَرَ وفَوْقَ) لا يكونُ إلَّا ظَرْفًا[2].

---

(١) **الإعراب:** (إلا): حرف استثناء. (آل): مستثنى منصوب وهو مضاف. (لوط): مضاف إليه مجرور. (نجيناهم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ"نا" الدالة على الجماعة الفاعلين، و"نا": ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والميم: علامة جمع الذكور، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال. (بسحر): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"نجيناهم".

وجه الاستدلال: أن لفظة "سحر" لما لم يُرَد بها سحر بعينه تصرَّفت، فجُرَّتْ بحرف الجر، ونُوِّنَتْ.

(٢) مَثَّلَ الشارح للظرف الذي لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين: أحدهما "سحر" إذا أردت به سحر يوم معين، وهذا صحيح. وثانيهما "فوق" والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح، بل الصواب أنه من النوع الثاني الذي لزم الظرفية أو شبهه بدليل مجيئه مجرورًا بـ"من" في قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيۡهِمُ ٱلسَّقۡفُ مِن فَوۡقِهِمۡ﴾ [النحل: ٢٦]، وفي آيات أخر.

ومن الظروف التي لا تفارق النصب على الظرفية (قط) و(عوض) ظرفين للزمان، أولهما للماضي وثانيهما للمستقبل، وهما خاصان بالوقوع بعد النفي أو شبهه. ومنها أيضا: (بدل) إذا استعملته بمعنى مكان، كما تقول: (خذ هذا بدل هذا). ومنها أيضا: الظروف المركبة كقولك: (أنا أزورك صباح مساء، =

والَّذِي لزمِ الظَّرفيةَ أوْ شبهها (عِنْدَ وَلَدُنْ)، والمرادُ بشبهِ الظَّرفيةِ أنَّه لا يخرجُ عن الظَّرفيةِ إلَّا باستعمالهِ مجرورًا بـ(مِنْ)، نحو (خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ) ولَا تجَرُّ (عِنْدَ) إلَّا بـ(من) فلَا يقالُ (خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ)، وقولُ العامَّةِ: (خَرَجْتُ إِلَى عِنْدِهِ) خطأ(١).

= ومنزلتك عندنا بين بين). ومنها أيضا: (بينا) و(بينما). ومنها: (مذ، ومنذ) إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه، فهما مبنيان على الضم أو السكون في محل نصب كقط وعوض.

(١) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم: (حتى متى) فأدخلوا حتى على ظرف الزمان وقالوا: (إلى أين) و(إلى متى) فأدخلوا "إلى" الجارة على ظرف الزمان والمكان، وهذا شاذ من جهة القياس، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال "حتى" الجارة على لفظ "متى" من بين أسماء الزمان، وإدخال "إلى" الجارة على لفظ "متى" ولفظ "أين" من بين جميع الظروف، اتباعا لهم، ولا يجوز القياس على شيء من ذلك.

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ (٣١٠) وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلًا، كقولكَ (جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ) أي: مكانَ قربِ زيدٍ، فحذفَ المضافُ وهوَ (مكانَ) وأقيمَ المضافُ إليهِ مقامهُ، فأعربَ بإعرابهِ، وهو النَّصبُ على الظَّرفيةِ، ولا ينقاسُ ذلكَ، فلَا تقول (آتِيكَ جُلُوسَ زَيْدٍ) تريدُ مكانَ جلوسهِ.

ويكثرُ إقامةُ المصدرِ مقامَ ظرفِ الزَّمانِ، نحو (آتِيكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وقُدُومَ الحَاجِّ، وخُرُوجَ زَيْدٍ) والأصلُ: (وَقْتَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَوَقْتَ قُدُومِ الحَاجِّ، وَوَقْتَ خُرُوجِ زَيْدٍ)، فَحُذِفَ المضُافُ، وأُعْرِبَ المضافُ إليهِ بإعرابهِ، وهو مقيسٌ في كلِّ مصدرٍ.

المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهْ (٣١١) فِي نَحْوِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ)

بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ (٣١٢) ذَا النَّصْبُ، لا بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقْ

المفعولُ معهُ هو: الاسمُ المنتصبُ بعدَ واوٍ بمعنى معَ[(١)].

والنَّاصبُ لهُ مَا تقدَّمهُ من الفعلِ أوْ شبههِ:

فمثالُ الفعلِ (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً) أي: سيرِي معَ الطريقِ، فالطريقُ منصوبٌ بسيرِي.

ومثالُ شبهِ الفعلِ (زَيْدٌ سَائِرٌ وَالطَّرِيقَ)، و(أَعْجَبَنِي سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ)، فالطريقُ منصوبٌ بسائرٍ وسيركَ.

وزعمَ قومٌ أنَّ النَّاصبَ للمفعولِ معهُ الواو، وهوَ غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اختصَّ بالاسمِ ولمْ يكنْ كالجزءِ منهِ، لمْ يعملْ إلَّا الجرَّ كحروفِ الجرِّ، وإنَّما قيلَ: (ولمْ يكنْ كالجزءِ منهُ) احترازًا من الألفِ واللامِ، فإنَّها اختصّتْ بالاسمِ ولمْ تعملْ فيهِ شيئًا، لِكونِها كالجزءِ منهُ، بدليلِ تخطِّي العاملِ لهَا، نحو (مَرَرْتُ بِالغُلَامِ).

(١) والمراد بكونها للمعية أنها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق في زمانِ تَعَلُّقِهِ به سواء صاحبه في حكم العامل نحو (جئت وزيدًا) أم لا نحو (استوى الماء والخشبة)، على عكس واو العطف فإنها تنص على المصاحبه في الحكم سواء مع الزمن أم لا لكونها لمطلق الجمع.

ويستفادُ من قولِ المصنِّفِ (فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَة) أَنَّ المفعولَ معهُ مقيسٌ فيمَا كانَ مثلَ ذلكَ، وهو: كلُّ اسمٍ وقعَ بعدَ واوٍ بمعنَى معَ، وتقدَّمهُ فعلٌ أو شبههُ، وهذَا هوَ الصحيحُ من قولِ النَّحويينَ(١).

وكذلكَ يُفْهَمُ من قولهِ: (بِمَا منَ الفِعلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ) أنَّ عاملهُ لابدَّ أنْ يتقدَّم عليهِ، فلَا تقول: (والنِّيلَ سِرْتُ) وهذَا باتفاقٍ، أمَّا تقدُّمُهُ على مصاحبهِ نحو (سَارَ وَالنِّيلَ زَيْدٌ)؛ ففيهِ خلافٌ، والصحيحُ منعهُ.

(١) يريد الشارح بالمماثلة في قوله (مقيس فيما كان مثل ذلك... إلخ): المشابهة فيما ذكر، وفي كون الاسم الذي بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو.
وقد اختلف النحاة في هذه المسألة، ومذهب الجمهور أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه، ولم يصح عطفه على ما قبله، فإنه يكون مفعولًا معه. وهو الصحيح في هذه المسألة.

وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفهَامٍ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ (٣١٣)

حقُّ المفعولِ معهُ أنْ يسبقهُ فعلٌ أو شبههُ، كما تقدَّم تمثيلهُ، وسُمِعَ من كلامِ العربِ نصبهُ بعدَ (مَا) و(كَيْفَ) الاستفهاميتينِ من غيرِ أنْ يلفظَ بفعلٍ، نحو (مَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟)(١) و(كَيْفَ أَنْتَ وَقَصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ؟) فخرَّجَهُ النَّحويونُ على أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مشتقٍ من الكونِ، والتقدير: مَا تكونُ وزيدًا؟ وكيفَ تكونُ وقصعةً من ثريدٍ؟ فزيدًا وقصعةً: منصوبانِ بـ(تكون) المضمَرَة.

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي:

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِي مَتْلَفٍ   يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد في قوله: "ما أنت والسير" حيث نصب "السير" على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فعل.

ومع ورود ذلك في كلام العرب المحتج به فإنه قليل، والكثير في مثل ذلك رفعُ ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله، كما قال زياد الأعجم:

تُكَلِّفُنِي سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ، وَمَا   جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ؟

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقْ (٣١٤) وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ (٣١٥) أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

الاسمُ الواقعُ بعدَ هذهِ الواوِ إمَّا أنْ يمكنَ عطفُهُ على ما قبلهُ أوْ لَا:

- فإنْ أمكنَ عطفهُ فإمَّا أنْ يكونَ بضعفٍ، أوْ بلَا ضعفٍ:
  - فإنْ أمكنَ عطفهُ بلا ضعفٍ فهو أحقُّ من النَّصبِ؛ نحو (كُنْتُ أنَا وَزَيْدٌ كَالأَخَوَيْنِ) فرَفْعُ (زَيْد) عطفًا علَى المضْمرِ المتَّصلِ أوْلى من نصبهِ مفعولًا معهُ؛ لأن العطفَ ممكنٌ للفصلِ، والتشْريكُ أوْلى من عدمِ التشْريكِ، ومثلهُ (سَارَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) فرفْعُ (عَمْرو) أوْلى من نصبهِ.
  - وإنْ أمكنَ العطفُ بضعفٍ فالنَّصبُ على المعيَّةِ أوْلى من التَّشريكِ؛ لسلامتهِ من الضَّعفِ، نحو (سِرْتُ وَزَيْدًا)، فَنَصْبُ (زَيْد) أولى من رفعهِ؛ لضعفِ العطفِ على المضْمرِ المرفوعِ المتَّصلِ بلا فاصلٍ.
- وإنْ لمْ يمكنْ عطفهُ تعيَّنَ النَّصبُ على المعيةِ، أو على إضمارِ فعلٍ يليقُ به، كقولهِ:

١٦٦- عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا[1]

---

(١) ١٦٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدرا هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا

اللغة: (شتت) يروى في مكانه "بدت" وهما بمعنى واحد. (همالة) اسم مبالغة من هملت العين، إذا انهمرت بالدموع.

=

فماء: منصوبٌ على المعيةِ، أو على إضمارِ فعلٍ يليقُ به، والتقدير (وَسَقَيْتُهَا مَاءً بَارِدًا) وكقوله تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾(١) [يونس: ٧١] فقوله ﴿وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾ لا يجوزُ عطفهُ على (أمركمْ)؛ لأنَّ العطفَ على نيةِ تكرارِ العاملِ؛ إذْ لا يصح أنْ يقال (أَجْمَعْتُ شُرَكَائِي) وإنَّما يقالُ (أَجْمَعْتُ أَمْرِي، وَجَمَعْتُ شُرَكَائِي)؛ فشركائِي: منصوبٌ على المعيةِ، والتقديرُ ـ واللهُ أعلمُ ـ: فأجمعوا أمركمْ معَ شركائِكمْ، أو منصوبٌ بفعلٍ يليقُ بِهِ، والتقدير (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ، واجْمَعُوا شُرَكَاءَكُمْ).

= **الإعراب:** (علفتها) فعل وفاعل ومفعول أول. (تبنا) مفعول ثان. (وماء) ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه (باردا) صفة للمعطوف.

الشاهد فيه قوله (وماء) فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف؛ إذ لا يقال (علفتها ماء) ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على (علفتها) والتقدير: علفتها تبنًا وسقيتها ماءً، وإما على أن تضمن (علفتها) معنى "أنلتها" أو "قدمت لها" ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

(١) **الإعراب:** (فأجمعوا): الفاء بحسب ما قبلها، أجمعوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (أمركم): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور. (وشركاءكم): الواو واو المعية، حرف، شركاءكم: مفعول معه منصوب، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علام جمع الذكور.

الاستثناء(١)

مَا استَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ (٣١٦) وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ (٣١٧) وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

حكمُ المستثنَى بـ(إلّا) النَّصبُ إنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ الموجب، سواء كانَ متصلًا أو منقطعًا(٢)، نحو :قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا، وَقَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا، وَضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّا حِمَارًا، وَمَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلَّا حِمَارًا. فـ(زَيْدًا) في هذهِ المُثُلِ منصوبٌ على الاستثناءِ، وكذلكَ (حِمَارًا).

والصحيحُ من مذاهبِ النَّحويينَ أنَّ النَّاصبَ لهُ ما قبلهُ بواسطةِ (إِلَّا)، واختارَ المصنِّفُ ـ في غيرِ هذَا الكتابِ ـ أنَّ النَّاصب لهُ (إِلَّا) وزعمَ أنَّه مذهبُ سيبويه،

---

(١) **الاستثناء:** هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلًا منزلة الداخل.

والمستثنى: هو الـمُخرَج بإلا أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة.

(٢) ذكر الناظم أنواع الاستثناء مفرقة في هذا الباب، ويحسن جمعها لتتضح الصورة كاملة؛ وهي:

- **الاستثناء التام**: يذكر فيه المستثنى منه، نحو ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].
- **الاستثناء الموجب**: جملته خالية من النفي أو الاستفهام الإنكاري، نحو ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤].
- **الاستثناء المنفي(غير الموجب)**: جملته منفية أو فيها استفهام إنكاري، نحو﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].
- **الاستثناء المتصل**: المستثنى يكون من جنس المستثنى منه، نحو﴿وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ [سورة النساء].
- **الاستثناء المنقطع**: المستثنى لا يكون من جنس المستثنى منه، نحو﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَٰمًا﴾ [مريم: ٦٢].
- **الاستثناء المفرغ**: المستثنى منه محذوف والجملة غير موجبة، نحو﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ [الفرقان: ٨].

وهذَا معنى قولهِ: "مَا استَثْنَتِ (إِلَّا) مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِب" أي: أنَّه ينتصبُ الَّذِي استثنتهُ (إِلَّا) معَ تمامِ الكلامِ، إذَا كانَ موجبًا.

◄ **فإنْ وقعَ بعدَ تمامِ الكلامِ الَّذِي ليسَ بموجَبٍ** ـ وهو المشتملُ على النَّفي أو شبهِهِ، والمرادُ بشبهِ النَّفي: النَّهي والاستفهَام ـ فإمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ متصلًا، أو منقطعًا، والمرادُ بالمتَّصلِ: أنْ يكونَ المستثنَى بعضًا مما قبلهُ، وبالمنقطعِ: ألا يكونَ بعضًا مما قبلهُ:

➤ **فإنْ كانَ متصلًا،** جازَ نصبهُ على الاستثناءِ، وجازَ إتباعهُ لما قبلهُ في الإعرابِ، وهو المختارُ[(١)]، والمشهورُ أنَّه بدلٌ من متبوعهِ، وذلكَ نحو (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَلَا يَقُمْ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ وَإِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ؟ وَإِلَّا زَيْدًا؟ وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبْ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ ضَرَبْتَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا؟)، فيجوزُ في (زَيْدًا) أنْ يكونَ منصوبًا على الاستثناءِ، وأنْ يكونَ منصوبًا علَى البدليةِ من (أَحَد)، وهذَا هوَ المختارُ، وتقول: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ وإِلَّا زَيْدًا، وَلَا تَمْرُرْ بِأَحدٍ إِلَّا زَيْدٍ، وَإِلَّا زَيْدًا، وَهَلْ مَرَرْتَ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ؟ وَإِلَّا زَيْدًا).

---

(١) أطلق الشارح رَحِمَهُ اللهُ اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفيا، وليس هذا الإطلاق بسديد، بل قد يختار النصب على الاستثناء، **ولذلك ثلاثة مواضع:**

الأول: وسيأتي في كلامه: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدا أحد، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع، أو تغير الحال، فيصير التابع متبوعا، والمتبوع تابعا.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليا، فتقول له "ما نجحوا إلا عليا" وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه.

وهذَا معنَى قولهِ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) أي: اختيرَ إتباعُ الاستثناءِ المتَّصلِ إنْ وقعَ بعدَ نفي أوْ شبهِ نَفي.

➢ **وإنْ كانَ الاستثناءُ منقطعًا** تعيَّنَ النَّصبُ عندَ جمهورِ العربِ؛ فتقول: (مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا)، ولا يجوزُ الاتباعُ، وأجازهُ بنو تميمٍ، فتقول: (مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارٌ، وَمَا ضَرَبْتُ القَوْمَ إِلَّا حِمَارًا، وَمَا مَرَرْتُ بِالقَوْمِ إِلَّا حِمَارٍ) .

وهذَا هوَ المرادُ بقولهِ: (وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ)أي: انصبْ الاستثناءَ المنقطعَ إذَا وقعَ بعدَ نفي أوْ شبههِ عندَ غيرِ بنِي تميمٍ، وأمَّا بنو تميمٍ فيُجيزونَ إتباعهُ.

فمعنى البيتينِ: أنَّ الَّذِي استُثْني بـ(إِلَّا) ينتصبُ، إنْ كانَ الكلامُ موجبًا ووقعَ بعدَ تمامهِ، وقدْ نبّهَ على هذَا التقييدِ بذكرهِ حكمَ النَّفي بعدَ ذلكَ، وإطلاقُ كلامهِ يدلُّ على أنهُ ينتصبُ، سواء كانَ متصلًا أو منقطعًا.

⮰ **وإنْ كانَ غيرَ موجبٍ** ـ وهو الَّذِي فيهِ نفيٌ أو شبهُ نفي ـ انتخب؛ أي: اختيرَ إتباعُ مَا اتَّصلَ، ووَجبَ نصبُ مَا انقطعَ عندَ غيرِ بني تميمٍ، وأمَّا بنو تميمٍ فيُجيزون إتباعَ المنقطعِ.

وَغَــيْرُ نَصْــبِ سَــابقٍ فِي النَّــفْيِ قَــدْ (٣١٨) يَأْتِي وَلَكِـنْ نَصْبَــهُ اخْتَــرْ إنْ وَرَدْ

إذَا تقدَّم المستثنَى على المستثْنى منهُ فإمَّا أنْ يكونَ الكلامُ موجبًا أوْ غيرَ موجبٍ:

- فإنْ كانَ موجبًا وجبَ نصبُ المستثْنى، نحو (قامَ إلَّا زَيْدًا القَوْمُ).
- وإنْ كانَ غيرَ موجبٍ فالمختارُ نصبهُ؛ فتقول: (مَا قَامَ إلَّا زَيْدًا القَوْمُ)، ومنه قوله:

١٦٧- فَمَــا لِيَ إلَّا آلَ أَحْمَــدَ شِــيعَةٌ وَمَــالِيَ إلَّا مَــذْهَبَ الحَــقِّ مَــذْهَبُ[1]

وقدْ رُوِيَ رفعهُ؛ فتقول (مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ القَوْمُ) قالَ سيبويه: (حَدَثَنِي يُونُس أَنَّ قومًا يُوثَقُ بِعرَبيَّتِهِمْ يَقُولُونَ: مَا لِي إلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ) وأعربُوا الثَّاني بدلًا من الأوَّلِ عَلَى القَلْبِ لهذَا السببِ ومنهُ قولهُ:

(١) ١٦٧- البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْــتُ، وَمَــا شَــوْقًا إلَى البِــيضِ أَطْــرَبُ وَلَا لَعِبًــا مِــنِّي، وَذُو الشَّــيْبِ يَلْعَــبُ؟

اللغة: (طربت) الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو. (البيض) جمع بيضاء، وهي المرأة النقية. (وذو الشيب يلعب) جعله بعض النحاة ومنهم ابن هشام في المغني على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه "أذو الشيب يلعب". (شيعة) أشياع وأنصار. (مذهب الحق) يروى في مكانه "مشعب الحق" والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: (وما) نافية. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (إلا) أداة استثناء. (آل) مستثنى، وآل مضاف. و(أحمد) مضاف إليه. (شيعة) مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه. (وما لي إلا مذهب الحق مذهب) مثل الشطر الأول في الإعراب تمامًا.

الشاهد فيه: قوله (إلا آل أحمد) وقوله (إلا مذهب الحق) حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

١٦٨- فَــإِنَّهُمْ يَرْجُــوْنَ مِنْــهُ شَــفَاعَةً   إِذَا لَـمْ يَكُـنْ إِلَّا النَّبِيُّـونَ شَـافِعُ[(١)]

فمعنَى البيتِ: إِنَّه قد وردَ في المستثْنى السَّابقِ غيرَ النَّصبِ وهو الرَّفعُ. وذلكَ إذَا كانَ الكلامُ غيرَ موجبٍ نحو (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ القَوْمُ) ولكنَّ المختارَ نصبهُ.

وعُلِمَ من تخصيصهِ ورود غيرِ النَّصبِ بالنَّفي أنَّ الموجبَ يتعيّنُ فيه النَّصبُ نحو (قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ).

---

(١) ١٦٨- البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، من قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلَا يَــا لَقَــوْمِي هَــلْ لِــما حُــمَّ دَافِــعُ؟   وَهَـلْ مَـا مَـضَى مِـنْ صَـالِحِ العَـيْشِ رَاجِعُ؟

اللغة: (حُمَّ) تقول: حُمَّ الأمر - بالبناء للمجهول - ومعناه قُدِّر، وتقول: قد حمه الله، وأحمه، تريد قدره وهيأ أسبابه. (يرجون) يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء: ٧٩].

الإعراب: (فإنهم) إن: حرف توكيد ونصب، "هم": اسمه. (يرجون) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن. (منك) جار ومجرور متعلق بـ"يرجون". (شفاعة) مفعول به لـ"يرجون". (إذا) ظرفية. (لم) نافية جازمة. (يكن) فعل مضارع تام مجزوم بلم. (إلا) أداة استثناء. (النبيون) مستثنى. (شافع) فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله (إلا النبيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر. ولبعض النحاة تخريج آخر.

وَإِنْ يُفَــرَّغْ سَـابِــقٌ(إلَّا) لِــمَــــا (٣١٩) بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَـــوِ(الَّا) عُـــــدِمَا

إذَا تَفَرَّغَ سابقُ إلَّا لما بعدهَا - أيْ لمْ يشتغلْ بمَا يطلبهُ - كانَ الاسمُ الواقعُ بعدَ إلَّا معربًا بإعرابِ مَا يقتضيهِ مَا قبلَ إلَّا قبلَ دخولهَا، وذلكَ نحو (مَا قَامَ إلَّا زَيْدٌ، وَمَا ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا، وَمَا مَرَرْتُ إلَّا بِزَيْدٍ) فـ(زَيْدٌ): فاعلٌ مرفوعٌ بـ"قام"، و(زَيْدًا): منصوبٌ بـ"ضربتُ"، و"بزيدٍ" متعلقٌ بـ(مررتُ)؛ كما لوْ لمْ تُذكرْ (إلَّا) وهذَا هو الاستثناءُ المفرَّغُ، ولا يقعُ فِي كلامٍ موجَبٍ، فلا تقولُ: (ضَرَبْتُ إلَّا زَيْدًا).

وَأَلْـــغِ (إِلا) ذَاتَ تَوْكِيـــــدٍ: كَلا (٣٢٠) تَمْــــرُرْ بِهِـمْ إلا الفَـتَى إِلا العَـــلا

إذَا كُرِّرَتْ (إِلَّا) لقصدِ التَّوكيدِ لمْ تُؤَثِّرْ فيما دخلتْ عليهِ شيئًا، ولمْ تُفدْ غيرَ توكيدِ الأولى، وهذَا معنى إلغائهَا، وذلكَ فِي البدلِ والعطفِ، نحو (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ إِلَّا أَخِيكَ) فـ(أَخِيكَ) بدلٌ من (زَيْد) ولمْ تؤثرْ فيه (إِلَّا) شيئًا، أيْ لمْ تفدْ فيهِ استثناءً مستقلًا، وكأَنَّكَ قلت: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ أَخِيكَ). ومثلهُ (لَا تَـمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا)، والأصلُ: "لَا تَمرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى العَلَا" فـ(العَلَا) بدلٌ من الفتَى، وكُرِّرَتْ (إِلَّا) توكيدًا، ومثالُ العطفِ (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا وَإِلَّا عَمْرًا) والأصلُ: إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا، ثمَّ كُرِّرَتْ (إِلَّا) توكيدًا، **ومنهُ قولهُ:**

١٦٩- هَـلِ الدَّهْـرُ إِلَّا لَيْلَـةٌ وَنَهَارُهَـا وَإِلَّا طُلُـوعُ الشَّـمْسِ ثُـمَّ غِيَارُهَـا[1]

والأصلُ: وَطُلُوعُ الشَّمْسِ، وكُرِّرَتْ (إِلَّا) توكيدًا.

---

(١) ١٦٩- البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أبى القلـــب إلا أمَّ عمـــرو، وأصــبحتْ تحـــرق نــــاري بالشَّـــكاة ونارُهـــا

وعيَّرهـــــا الواشـــــون أني أحبهـــــا وتلـــك شُـــكاة ظـــاهرٌ عنـــك عارُهـــا

اللغة: (غيارها) -بزنة قيام- هو مصدر بمعنى الغياب. (تُحْرَق): توقد، وتذكى، وتشعل. (بالشَّكاة) أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم. (عَيَّرَها الواشون) نسبوها إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: (هل) حرف استفهام بمعنى النفي. (الدهر) مبتدأ. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ليلة) خبر المبتدأ. (ونهارها) الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه. (وإلا) الواو عاطفة، و"إلا" زائدة للتوكيد. (طلوع) معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف. و(الشمس) مضاف إليه. (ثم) عاطفة. (غيارها) غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (وإلا طلوع الشمس) حيث تكررت "إلا" ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف ما بعدها على ما قبلها.

وقدِ اجتمعَ تكرارهَا في البدلِ والعطفِ في قولِهِ:

١٧٠- مَا لَكَ مِـنْ شَـيْخِكَ إِلَّا عَمَلُـهْ   إِلَّا رَسِـــــيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُـــــهْ[(١)]

والأصلُ: إلَّا عملهُ رسيمهُ ورملهُ، فـ(رسيمهُ): بدلٌ من عملِهِ، (ورمله) معطوفٌ على (رسيمهُ)، وكررتْ (إلَّا) فيهما توكيدًا.

(١) ١٧٠- البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه.

اللغة: (شيخك) هكذا يقرأه الناس قديما وحديثا بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة فِيَّ ولا عمل عندي أفُوْقُ فيه غيري إلا هذان.

الإعراب: (ما) نافية. (لك) جار ومجرور، ومثله. (من شيخك) ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء. (عمله) عمل: مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه. (إلا) زائدة للتوكيد. (رسيمه) رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه. (وإلا) الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد. (رمله) رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (إلا رسيمه وإلا رمله) حيث تكررت "إلا" في البدل والعطف، ولم تفد غير مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

وَإِنْ تُكَــرَّرْ لا لِتَــوْكِيدٍ فَمَــعْ (٣٢١) تَفْــرِيغٍ التَّــأْثِيرَ بِالعَامِــلِ دَعْ
فِي واحِــدٍ مِمَّــا بِــإِلَّا اســتُثْنِي (٣٢٢) وَلَـيْسَ عَـنْ نَصْـبِ سِـوَاهُ مُغْـنِي

إذَا كُرِّرَتْ (إِلَّا) لغيرِ التوكيدِ -وهي: الَّتِي يُقصدُ بهَا مَا يقصدُ بمَا قبلهَا من الاستثناءِ، ولوْ أُسْقِطَتْ لَـمَا فُهِمَ ذلك- فلَا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مفرَّغًا، أوْ غيرَ مفرَّغٍ.

- فإنْ كانَ مفرَّغًا شَغَلْتَ العَاملَ بواحدٍ ونَصَبْتَ الباقِي؛ فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) ولَا يَتعيّنُ واحدٌ منهَا لشغلِ العاملِ، بلْ أيّها شئتَ شغلتَ العاملَ بِهِ، ونَصبتَ الباقِي، وهذا معنَى قولهِ: (فَمَعَ تَفْرِيغٍ... إلى آخره) أي: معَ الاستثناءِ المفرَّغ اجعلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ ممَّا استثنيتهُ بإلَّا، وانصب الباقِي.
- وإنْ كانَ الاستثناءُ غيرَ مفرَّغٍ -وهذَا هوَ المرادُ بقولهِ-:

وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ (٣٢٣)

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ (٣٢٤)

كَلَمْ يَفُوا إِلا امْرُؤٌ إِلا عَلِي وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ (٣٢٥)

فلَا يخلُو: إمَّا أنْ تتقدَّمَ المستثنياتُ على المستثنَى منهُ، أوْ تتأخرَ:

- فإنْ تقدَّمتِ المستَثنياتُ وجبَ نصبُ الجميعِ، سواء كانَ الكلامُ موجبًا أو غيرَ موجبٍ، نحو (قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا القَوْمُ، وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا القَوْمُ) وهذَا معنى قولِهِ: (وَدُوْنَ تَفْرِيغٍ... البيت).
- وإنْ تأخرتْ فلَا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ موجبًا، أو غيرَ موجبٍ:
  - فإنْ كانَ موجبًا وجبَ نصبُ الجميعِ، فتقول: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا).
  - وإنْ كانَ غيرَ موجبٍ عوملَ واحدٌ منهَا بما كانَ يعامَلُ بهِ لوْ لمْ يتكرَّرْ الاستثناءُ: فيبدلُ ممَّا قبلهُ وهوَ ـ المختارُ ـ أو ينصبُ ـ وهو قليلٌ ـ كما تقدَّم، وأمَّا باقيهَا فيجبُ نصبهُ، وذلكَ نحو (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا)، فـ(زيدٌ) بدلٌ من أحدٍ.

وإنْ شئتَ أبدلْتَ غيرهُ من الباقينَ، ومثلهُ قولُ المصنِّفِ (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِي) فـ(امرؤٌ) بدلٌ من الواوِ في (يَفُوا) وهذَا معنى قولِهِ (وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ... إلى آخره) أي: وانصبِ المستثنياتِ كلَّها إذَا تأخرتْ عن المستثنَى منهُ إنْ كانَ الكلامُ موجبًا، وإنْ كانَ غيرَ موجبٍ فجئْ بواحدٍ منهَا معربًا بمَا كانَ يُعرَبُ بهِ لوْ لمْ يتكررِ

المستثنَى، وانصبِ الباقِي[(١)].

ومعنَى قولِهِ: (وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأوَّلِ) أنَّ مَا يتكررُ من المستثنياتِ حكمهُ في المعنَى حُكْم المستثنى الأوَّلِ، فيثبتُ لهُ مَا يثبتُ للأوَّلِ: من الدُّخولِ والخروجِ، ففي قولكَ: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) الجميعُ مخرَجونَ، وفي قولكَ: (مَا قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) الجميعُ داخلونَ، وكذَا في قولكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) الجميعُ داخلونَ.

(١) قول الناظم (وانصب لتأخيرٍ) وذلك في حالة كون الاستثناء تاما موجبا، وقوله (وجيء بواحد..) في حالة الاستثناء التام المنفي، ولم يشر الناظم عند كل حكم إلى الحالة التي تخصه؛ وذلك لأنه أتى بالعطف الذي يقتضي المغايرة في الحكم ثم جاء في الحالة الثانية بالمثال، فدل على أن المثال هو خاص بالحالة الثانية وهو في الاستثناء التام المنفي، فدل على أن الحالة الباقية ـ وهي الأولى ـ في الاستثناء التام الموجب.

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبا (٣٢٦) بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ (إِلَّا) نُسِبَا

استُعْمِلَ بمعنَى (إِلَّا) ـ في الدَّلَالةِ علَى الاستثناءِ ـ ألفاظٌ: منهَا مَا هو اسمٌ، وهوَ (غَيْرٌ، وسِوًى، وسُوًى، وسَوَاءٌ) ومنهَا مَا هو فعلٌ، وهو (لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ) ومنهَا مَا يكونُ فعلًا وحرفًا، وهو (عَدَا، وَخَلَا، وَحَاشَا) وقدْ ذكرهَا المصنِّفُ كلَّهَا.

فأمَّا (غَيْرٌ، وسِوًى، وسُوًى، وسَوَاءٌ) فحُكمُ المستثنَى بها الجرُّ؛ لإضافتهَا إليهِ وتعربُ (غير) بمَا كانَ يعربُ بِهِ المستثنَى معَ (إِلَّا)، فتقول: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بنصب (غَيْر) كما تقولُ (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا) بنصب (زَيْد)، وتقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وَغَيْرَ زَيْدٍ) بالإتباعِ والنَّصبِ، والمختارُ الإتباعُ، كمَا تقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَإِلَّا زَيْدًا) وتقول: (مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ) فترفعُ (غَيْر) وجوبًا كما تقولُ: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ) برفعهِ وجوبًا، وتقول: (مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ) بنصبِ (غَيْر) عندَ غيرِ بنِي تميمٍ، وبالإتباعِ عندَ بنِي تميمٍ، كما تفعلُ في قولكَ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ، وَإِلَّا حِمَارًا).

وأمَّا (سوى) فالمشهورُ فيهَا كسرُ السِّينِ والقصرُ، ومن العربِ من يفتحُ سينهَا ويمدُّ، ومنهمْ من يضمُّ سينهَا ويقصرُ، ومنهمْ من يكسرُ سينهَا ويمدُّ، وهذهِ اللغةُ لمْ يذكرهَا المصنِّفُ، وقلَّ من ذكرهَا، وممَّن ذكرهَا الفَاسِي في شرحهِ للشاطبيةِ(١).

ومذهبُ سيبويه والفراءِ وغيرهمَا أنَّها لا تكونُ إلَّا ظرفًا، فإذَا قلتَ: (قَامَ القَوْمُ سِوَى زَيْدٍ) فـ(سوى) عندهمْ منصوبةٌ على الظرفيةِ، وهي مشعرةٌ بالاستثناءِ، ولا تخرجُ عندهمْ عن الظرفيةِ إلَّا في ضرورةِ الشعرِ.

واختارَ المصنِّف أنَّها كـ(غير) فتُعَامَلُ بما تُعَامَلُ بهِ (غير) من: الرَّفعِ، والنَّصبِ، والجرِّ، وإلى هذَا أشارَ بقولِهِ:

---

(١) اسمه: اللالئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي، المتوفى سنة ٦٥٦هـ، حقق الكتاب في رسالة علمية بجامعة أم القرى.

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلا (٣٢٧) عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِي أَلَّا يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا»[(١)] وقوله ﷺ: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الأَبْيَضِ»[(٢)] وقول الشَّاعر:

---

(١) رواه مسلم (٢٨٨٩) بلفظ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي لِأُمَّتِي أَنْ لَا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ، فَيَسْتَبِيحَ بَيْضَتَهُمْ».

الإعراب: (دعوت): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. (ربي):مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ألا): أن: حرف مصدري ونصب، لا: حرف نفي. (يسلط): فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: بأن لا يسلط... والجار والمجرور متعلقان بالفعل دعوت، أي دعوت ربي بعدم التسليط على أمتي عدوا. (على أمتي): جار ومجرور متعلقان بالفعل يسلط، وأمة مضاف، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه.(عدوا):مفعول به منصوب. (من سوى): جار ومجرور ، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ"عدو" وهو مضاف. (أنفسها): مضاف إليه، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: مجيء "سوى" مجرورة بحرف الجر "من" فدل ذلك على خروجها من الظرفية، وفي ذلك رد على من ذهب من النحاة إلى أنها ظرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

(٢) رواه مسلم بلفظ (٢٢١): «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ».

الإعراب: (ما أنتم): ما: حرف نفي، أنتم: ضمير في محل رفع مبتدأ. (في سواكم): جار ومجرور متعلقان بخبر أنتم المقدر المحذوف الذي تعلق به "كالشعرة" ويجوز أن يتعلق بحال محذوف من الضمير المستتر في هذا الخبر أي: ما أنتم كائنون حالة كونكم في سواكم من الأمم أو متعلق بحال من المبتدأ على مذهب سيبويه. وسوى مضاف، وكم:ضمير في محل مضاف إليه. (من الأمم): جار ومجرور متعلقان بخبر أنتم المحذوف. (إلا): حرف استثناء ملغى، أداة حصر. (كالشعرة): جار ومجرور متعلقان بخبر أنتم، والجملة الاسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (البيضاء): صفة مجرورة. (في الثور): جار ومجرور متعلقان بحال محذوف، أي: كائنون كالشعرة البيضاء حالة كونها في الثور الأسود. (الأسود): صفة مجرورة. (أو): حرف عطف، وإعراب (كالشعرة السوداء في الثور الأبيض) كإعراب سابقه وهو معطوف على ما قبله.

وجه الاستدلال: أن "سوى" قد خرجت عن الظرفية، واستعملت مجرورة بـ"من" متأثرة به، في غير ضرورة الشعر.

١٧١- وَلَا يَنْطِقُ الفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَائِنَا[١]

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه:

١٧٢- وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى ... فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المشْتَرِي[٢]

(١) ١٧١- البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين، نسبه في إحداهما للمرار بن سلامة، وفي الثانية لرجل من الأنصار، ولم يعينه.

اللغة: (الفحشاء) الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشا، وتفحش، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الإعراب: (لا) نافية. (ينطق) فعل مضارع. (الفحشاء) منصوب على نزع الخافض. (من) اسم موصول فاعل ينطق. (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من الموصولة. (منهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة. (إذا) ظرفية. (جلسوا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (منا) جار ومجرور متعلق بـــ"جلسوا"، ومن الجارة هنا بمعنى مع. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية. (من سوائنا) الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: "منا ومن سوائنا" يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء... إلخ.

الشاهد فيه: قوله (من سوائنا) حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

(٢) ١٧٢- البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

وَإِذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ ... مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة: (تباع) أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكَلَف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و(أو) ههنا بمعنى الواو. (كريمة) أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (تباع) فعل مضارع مبني للمجهول. (كريمة) نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها. (أو) عاطفة. (تشترى) فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى كريمة. (فسواك) الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه. (بائعها) بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا. (وأنت) مبتدأ. (المشتري) خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة. =

وقوله:

١٧٣- وَلَـمْ يَبْـقَ سِـوَى العُـدْوَا نِ دِنَّـاهُمْ كَمَـا دَانُـوا[١]

فـ (سواكَ) مرفوعٌ بالابتداءِ، و(سوى العدوان) مرفوعٌ بالفاعليةِ.

ومن استعمالها منصوبة على غيرِ الظرفيةِ قوله:

١٧٤- لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالـمُنَى لِـمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِـوَاكَ مَـنْ يُؤَمِّلُـهُ يَشْـقَى[٢]

= **الشاهد فيه:** قوله (فسواك) فإن "سوى" قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثرًا بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن "سوى" لا تخرج عن النصب على الظرفية.

(١) ١٧٣- البيت لِلْفِنْد الزِّمّاني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفِنْد: شهل ابن شيبان بن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع ديوان الحماسة أبياتًا من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله قوله:

صَفَحْنَا عَـنْ بَـنِي ذُهْـلٍ وَقُلْنَـا: القَـوْمُ إِخْـوَانُ

عَسَى الأَيَّـامُ أَنْ يَـرْجِعْنَ قَوْمًـا كَالَّذِي كَانُـوا

فَلَمَّـا صَرَّحَ الشَّـرُّ وأَمْسَى وَهْـوَ عُرْيَـانُ

اللغة: (صفحنا) عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحا عن هذا الأمر، إذا تركته ووليته جانبك. (بني ذهل) يروى في مكانه "بني هند" وهي هند بنت مر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل. (العدوان) الظلم الصريح. (دِنَّاهم) جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة "دِنَّاهم" هذه جواب "لما" في قوله "فلما صرح الشر".

الإعراب: (ولم) نافية جازمة. (يبق) فعل مضارع مجزوم بحذف الألف. (سوى) فاعل يبق، وسوى مضاف. و(العدوان) مضاف إليه. (دِنَّاهم) فعل وفاعل ومفعول به. (كما) الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولًا اسميا، وأن تكون حرفا مصدريًا. (دانوا) فعل وفاعل، فإذا كانت "ما" موصولًا اسميًا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دِنَّاهم كالدَّيْن الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم، والتقدير: دِنّاهم دِيْنا كائنا كالدّين الذي دانوه، أو دِنّاهم دِينا مثلَ دِيْنِهم إيّانا.

الشاهد فيه: قوله (سوى العدوان) حيث وقعت "سوى" فاعلًا، وخرجت عن الظرفية.

(٢) ١٧٤- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (كفيل) ضامن (المنى) الرغبات والآمال، واحدها مُنْيَة. (المؤمل) اسم فاعل من أمّل فلان فلانًا تأميلًا، إذا رجاه (يشقى) مضارع من الشقاء وهو العَناء والشدة. =

فـ(سواك) اسمُ (إنْ)، هذَا تقريرُ كلامِ المصنِّفِ.

ومذهبُ سيبويه والجمهورِ أنَّها لا تخرجُ عن الظَّرفيةِ إلَّا في ضرورةِ الشِّعرِ، ومَا استشهدَ بهِ على خلافِ ذلكَ يَحتَمِلُ التَّأويلَ.

= **المعنى:** إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: (لديك) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه. (كفيل) مبتدأ مؤخر. (بالمنى، لمؤمل) جاران ومجروران يتعلقان بكفيل. (إن) حرف توكيد ونصب. (سواك) سوى: اسم إن، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه. (من) اسم موصول مبتدأ. (يؤمله) يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى مَن الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (يشقى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله (وإن سواك) حيث فارقت (سوى) الظرفية ووقعت اسمًا لـ"إن" فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكدة.

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِـ(لَيْس) وَ(خَلا) (٣٢٨) وَبِـ(عَدَا) وبِـ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)

أي: استثنِ بـ(لَيْسَ) ومَا بعدَها ناصبًا المستثنَى، فتقول: (قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَخَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا). فـ(زيدًا):

- في قولكَ: (لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ زَيْدًا): منصوبٌ على أنَّه خبرُ (لَيْسَ، وَلَا يَكُون)، واسمهمَا ضميرٌ مستترٌ -والمشهورُ أنَّه عائدٌ على البعضِ المفهومِ من القومِ، والتقدير: (لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ زَيْدًا)- وهو مستترٌ وجوبًا.
- وفي قولكَ: (خَلَا زَيْدًا، وَعَدَا زَيْدًا): منصوبٌ عَلَى المفعوليةِ، (خَلَا، وَعَدَا) فعلانِ فاعلهمَا ـ في المشهورِ ـ ضميرٌ عائدٌ عَلَى البعضِ المفهومِ من القومِ كمَا تقدَّم، وهو مستترٌ وجوبًا، والتقدير: (خَلَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَعَدَا بَعْضُهُمْ زَيْدًا).

ونبَّه بقولهِ: (وَيَكُونُ بَعْدَ لَا) ـ وهو قيدٌ فِي (يَكُونُ) فقطْ ـ على أنَّه لا يستعملُ فِي الاستثناءِ من لفظِ الكونِ غير (يكونُ)، وأنَّها لا تستعملُ فيهِ إلا بعدَ (لَا)، فلَا تُستعملُ فيهِ بعدَ غيرهَا من أدواتِ النَّفي، نحو: (لمْ، وإنْ، ولنْ، ولَمَّا، ومَا).

وَاجْـــرُرْ بِسَـــابِقَيْ يَكُـــونُ إِنْ تُـــرِدْ (٣٢٩) وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَـدْ يَـرِدْ

أي: إذَا لمْ تتقدَّم (مَا) علَى (خَلَا، وَعَدَا) فاجْرُرْ بهمَا إنْ شئتَ، فتقول: (قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ) فَخَلَا وَعَدَا: حرفَا جرٍّ، ولمْ يحفظْ سيبويه الجرَّ بهمَا، وإنَّما حكاهُ الأخفشُ، فمنَ الجرِّ بـ(خَلَا) **قوله:**

١٧٥- خَلَا اللهِ لَا أَرْجُو سِـوَاكَ، وَإِنَّمـا أَعُـدُّ عِيَـالِي شُـعْبَةً مِـنْ عِيَـالِكَا[(١)]

---

(١) ١٧٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (أرجو) مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الانسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمله وتوقع حصوله. (سواك) غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولًا به، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلًا لها. (أعد) أي أحسب. (عيالي) العيال: هم أهل بيت الانسان ومن يمونهم. (شعبة) طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعًا في التفضل علي والاحسان إلي؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم -في اعتباري- فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: (خلا) حرف جر. (الله) مجرور بـ"خلا"، والجار والمجرور متعلق بـ"أرجو" الآتي. (لا) نافية. (أرجو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (سواك) سوى: مفعول به لـ"أرجو"، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (إنما) أداة حصر. (أعد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (عيالي) عيال: مفعول أوَّل لـ"أعد"، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. (شعبة) مفعول ثان لـ"أعد". (من عيالكا) من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ"شعبة"، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (خلا الله) حيث استعمل الشاعر (خلا) حرف جر، فَجَرَّ به لفظ الجلالة.

تنبيه: ما نسبه الشارح إلى سيبويه فيه نظر، وذلك أن سيبويه قد قال في كتابه: (أما حاشا فليس بِاسْمٍ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: «ما أتاني القوم خلا عبدالله» فيجعل خلا بمنزلة حاشا. فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن "ما" اسم، ولا تكون صلتها إلا الفعل ههنا) ا.هـ

ومنَ الجرِّ بـ(عَدَا) قولهُ:

١٧٦- تَرَكْنَا فِي الحَضِيضِ بَنَاتَ عُوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ[(١)]

فإنْ تقدَّمتْ عليهمَا (مَا) وجبَ النَّصبُ بهمَا، فتقول: (قَامَ القَوْمُ مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا زَيْدًا) فـ(مَا): مصدرية، و(خَلَا وَعَدَا): صلتها، وفاعلهما ضميرٌ مستترٌ يعودُ على البعضِ كمَا تقدَّم تقريرُه، و(زَيْدًا): مفعولٌ، وهذَا معنَى قولهِ: (وَبَعْدَ مَا انْصِبْ) هذَا هوَ المشْهُورُ.

وأجازَ الكسَائِي الجرَّ بهما بعدَ (ما) على جَعْلِ (ما) زائدةً، وجعْلِ (خَلَا وَعَدَا) حرفَي جرٍّ، فتقول: (قام القوم ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ) " وهذا معنى قوله: (وانجرار قد يرد) وقدْ حكَى الجرميُّ في الشرحِ الجرَّ بعدَ (مَا) عن بعضِ العربِ.

(١) ١٧٦- البيتان من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (الحضيض) قرار الأرض عند منقطع الجبل. (بنات عُوْجٍ) أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه "أعوج" ويقال: خيل أعوجيات. (عواكف) جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه. (خضعن) ذللن وخشعن. (أَبَحْنَا حَيَّهُم) أراد: أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة. (أسرًا) الأسر: أن يأخذ الرجلُ الرجلَ في الحرب ملقيًا بيديه معترفًا بالعجز عن الدفاع عن نفسه. (الشمطاء) هي العجوز التي يخالط سوادَ شعرها بياضٌ.

الإعراب: (تركنا) فعل وفاعل. (في الحضيض) جار ومجرور متعلق بـ"تركنا". (بنات) مفعول به لـ"تركنا"، وبنات مضاف. و(عوج) مضاف إليه. (عواكف) حال من بنات عوج. (قد) حرف تحقيق. (خضعن) فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لـ"عواكف". (إلى النسور) جار ومجرور متعلق بـ"خضعن". (أبحنا) فعل وفاعل. (حيهم) حي: مفعول به لـ"أباح"، وحي مضاف والضمير مضاف إليه (قتلا) تمييز. (وأسرا) معطوف على قوله "قتلا". (عدا) حرف جر (الشمطاء) مجرور بِـ "عدا" (والطفل) معطوف على الشمطاء (الصغير) صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله: "عدا الشمطاء" حيث استعمل "عدا" حرف جر، فجر الشمطاء به.

وَحَيْـثُ جَـرَّا فَهُمَـا حَـرْفَـانِ (٣٣٠) كَمَـا هُمَا إِنْ نَصَبَـا فِعْـلانِ

أي: إنْ جررتَ بـ(خَلَا وَعَدَا) فهما حرفا جَرٍّ، وإنْ نصبتَ بهما فهُما فعلانِ، وهذَا ممَّا لا خلافَ فيهِ.

وَكَخَلا (حَاشَا) ولا تَصْحَبُ (مَا) (٣٣١) وَقِيلَ (حَاشَ وَحَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

المشهورُ أنَّ (حَاشَا) لا تكونُ إلَّا حرفَ جرٍّ؛ فتقولُ: (قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ) بجرِّ (زَيْد).

وذهبَ الأخفشُ والجرميُّ والمازنيُّ والمبردُ وجماعةٌ - منهم المصنفُ - إلى أنَّها مثلُ (خَلَا)، تستعملُ فعلًا فتنصبُ مَا بعدهَا، وحرفًا فتجرُّ مَا بعدهَا، فتقول: (قَامَ القَوْمُ حَاشَا زَيدًا، وَحَاشَا زَيْدٍ).

وحكَى جماعةٌ منهم الفرَّاء، وأبو زيدٍ الأنصاريُّ، والشيبانيُّ النَّصبَ بها، ومنه: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِـمَنْ يَسْمَعُ، حَاشَا الشَّيْطَانَ وأَبَا الأَصْبغِ)".

وقوله:

١٧٧- حَاشَا قُرَيْشًا، فَإِنَّ اللهَ فَضَّـلَهُمْ عَلَى البَرِيَّـةِ بِالإِسْـلَامِ وَالدِّيـنِ[1]

---

(١) ١٧٧- هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: (حاشا) فعل ماض دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: "هو" يعود على البعض المفهوم من الكل السابق. (قريشا) مفعول به لحاشا. (فإن) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب. (الله) اسم إن. (فضلهم) فضل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على الله، =

وقولُ المصنِّفِ: (وَلَا تَصْحَبُ مَا) معناه أنَّ (حَاشَا) مثل (خَلَا) في أنَّها تنصبُ مَا بعدَها أو تجرُّهُ، ولكنْ لا تتقدَّمُ عليهِما (مَا) كما تتقدَّمُ علَى (خَلَا)، فلا تقول: (قَامَ القَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا)، وهذَا الَّذِي ذكرهُ هو الكثيرُ، وقد صحبتْهَا (مَا) قليلًا، ففي مسندِ أبي أميَّةَ الطَرْسُوسِي عن ابنِ عمر أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ[1]».[2]

= هم: مفعول به لـ"فَضَّلَ"، والجملة من"فَضَّلَ" وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر" إن ". (على البرية، بالإسلام) جاران ومجروران متعلقان بـ"فضل". (والدين) عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله: (حاشا قريشا) فإنه استعمل "حاشا" فعلًا، ونصب به ما بعده.

(١) توهم بعض النحاة أن قوله «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ، فجعلوا (حاشا) استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ «أسامة أحب الناس إلي» يريد الراوي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن أحدًا من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فما: نافية، وحاشى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة. وينظر في هذه المسألة: تعليق العلامة أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد(١٩٣/٥-١٩٤)؛ مغني اللبيب لابن هشام(ص ١٦٤)؛ همع الهوامع للسيوطي(٢٨٢/٢، ٢٨٣).

(٢) **الإعراب:** (أسامة): مبتدأ مرفوع. (أحب): خبر مرفوع، وهو مضاف. (الناس): مضاف إليه مجرور. (إليّ): جار ومجرور متعلقان بأحب. (ما حاشا): "عند ابن مالك" ما: حرف مصدري، حاشا: فعل ماض جامد مبني على الفتح المقدر ، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "هو" يعود على البعض أي ما حاشا بعضهم، والمصدر المؤول من ما وما بعدها في محل نصب حال أي متحاشين فاطمة. (فاطمة): مفعول به منصوب.

وعند الجمهور: (ما حاشا) ما: حرف نفي. حاشا: فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى النبي ﷺ، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فاطمة): مفعول به منصوب.

وقوله:

١٧٨- رأيتُ الناسَ مـا حاشـا قُريشًـا ... فإنـا نحـن أَفْضَـلُهُم فِعَـالًا[(١)]

ويقال في حاشا : حاش، وحشا.

(١) ١٧٨- قال محيي الدين عبد الحميد: نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: (رأيت) رأى: ههنا بمعنى العلم. (فعالا) هو -بفتح الفاء – الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: (رأيت) فعل وفاعل. (الناس) مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلا. (ما حاشا) ما: مصدرية، حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "هو" يعود على البعض المفهوم من الكل السابق. (قريشا) مفعول به لحاشا. (فإنا) الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه. (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لـ"إن". (أفضلهم) أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه. (فعالا) تمييز. ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة "إن" واسمها وخبرها في محل نصب مفعولًا ثانيا لـ"رأى"، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني، فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيرًا.

الشاهد فيه: قوله (ما حاشا قريشا) حيث دخلت "ما" المصدرية على "حاشا" وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

الحـــال

الحَــالُ وَصْــفٌ فَضْلَــةٌ مُنْتَصِــبُ (٣٣٢) مُفْهِــمُ فِي حَــالِ كَـ(فَــرْدًا أَذْهَـبُ)

عرّفَ الحالَ بأنَّه: الوصفُ، الفضلةُ، المنتصبُ، للدّلالةِ على هيئةٍ، نحو: (فَرْدًا أَذْهَبُ)، فـ(فردًا): حالٌ، لوجودِ القيودِ المذكورةِ فيهِ.

وخرجَ بقولهِ: (فضلة): الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ). وبقوله (للدّلالةِ على الهيئةِ): التمييزُ المشتقُ، نحو: (للهِ دَرُّهُ فَارِسًا)؛ فإنَّه تمييزٌ لا حالٌ على الصَّحيحِ؛ إذْ لمْ يقصدْ بهِ الدلالة على الهيئةِ، بل التَّعجبُ من فروسيتهِ، فهو لبيانِ المتعجَّبِ منهُ، لا لبيانِ هيئتهِ. وكذلكَ (رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا) فإنَّ (راكبًا) لم يُسَقْ للدّلالةِ على الهيئةِ، بل لتخصيصِ الرَّجلِ.

وقولُ المصنِّفِ "مُفْهِمُ فِي حَالِ": هو معنى قولنَا (للدّلالةِ على الهيئةِ).

وَكَوْنُــــهُ مُنْــتَقِلًا مُشْتَقّــا (٣٣٣) يَغْلِــبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّــا

الأكثرُ في الحالِ أنْ تكونَ: منتقلةً، مشتقةً.

ومعنى الانتقالِ: ألَّا تكونَ ملازمةً للمتصفِ بهَا، نحو (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا) فـ(رَاكِبًا): وصفٌ منتقلٌ؛ لجوازِ انفكاكهِ عن (زَيْدٍ) بأنْ يجيءَ ماشيًا.

وقد تجيءُ الحالُ غيرَ منتقلةٍ، أي وصفًا لازمًا، نحو (دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعًا)، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافةَ يَدَيْهَا أَطْولَ مِنْ رِجْلَيْهَا)، **وقولهُ:**

١٧٩- فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّما عِمامَتُــهُ بَــيْنَ الرِّجَــالِ لِــوَاءُ[(١)]

فـ(سميعًا، وأطولَ، وسبطَ) أحوالٌ، وهي أوصافٌ لازمةٌ.

وقدْ تأتِي الحالُ جامدةً، ويكثرُ ذلكَ في مواضعَ، ذكرَ المصنفُ بعضهَا بقولهِ:

---

(١) ١٧٩- البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: (سبط العظام) أراد أنه سوي الخلق حسن القامة. (لواء) هو ما دون العَلَم، وأراد أنه تام الخلق طويل، فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى.

الإعراب: (فجاءت) جاء: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي (به) جار ومجرور متعلق بجاءت. (سبط) حال من الضمير المجرور مَحَلًّا بالباء، وسبط مضاف. و(العظام) مضاف إليه. (كأنما) كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة (عمامته) عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه. (بين) منصوب على الظرفية، وبين مضاف. و(الرجال) مضاف إليه. (لواء) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (سبط العظام) حيث ورد الحال وصفا ملازمًا، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفًا منتقلًا.

وَيَكْـــثُرُ الجُمُــودُ فِي سِــعْرٍ وَفِي (٣٣٤) مُبْــدِي تَــأَوُّلٍ بِــلا تَكَلُّـــفِ
كَبِعْـهُ مُـــدًّا بِكَـذَا يَــدًا بِيَــدْ (٣٣٥) وَكَـــرَّ زَيْــدٌ أَسَــدًا أَيْ كَأَسَــدْ

يكثرُ مجيءُ الحالِ جامدةً إنْ دلَّتْ على سعرٍ، نحو (بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ) فَمُدًّا: حالٌ جامدةٌ، وهي فِي معنى المشتقِ؛ إذْ المعنَى (بِعْهُ مُسَعَّرًا كُلَّ مُدٍّ بِدِرْهَمٍ).

ويكثرُ جمودهَا ـ أيضًا ـ فيما دلَّ على:

- تفاعلٍ، نحو (بِعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ) أي: مُنَاجَزَةً.
- أو على تشبيهٍ، نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا): أي مُشْبِهًا الأسدَ.

فـ(يدًا، وَأَسَدًا) جامدانِ، وصحَّ وقوعهُما حالًا لظهورِ تأوُّلِهما بمشتقٍ، كما تقدَّم، وإلى هذَا أشارَ بقولهِ: (وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ) أي: يكثرُ مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظهرَ تأوُّلها بمشتقٍ.

وعُلِمَ بهذَا ومَا قبلهُ أنَّ قولَ النَّحويينَ (إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ منتقلةً مشتقةً) معناهُ أنَّ ذلكَ هو الغالبُ، لَا أنَّه لازمٌ، وهذَا معنَى قولهِ فيما تقدَّم: (لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّا)".

وَالحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ (٣٣٦) تَنْكِيرَهُ مَعْنًى كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

مذهبُ جمهورِ النَّحويينَ أنَّ الحالَ لَا تكونُ إلَّا نكرةً، وأنَّ مَا وردَ منهَا مُعَرَّفًا لفظًا فهو مُنَكَّرٌ معنًى، كقولهِمْ: (جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ).

١٨٠- وَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ... (١)

و(اجْتَهِدْ وَحْدَكَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ)؛ فـ(الجمَّاء، والعِرَاك، ووَحْدَك، وفَاهُ): أحوالٌ، وهي معرفةٌ، لكنهَا مُؤَوَّلةٌ بنكرةٍ، والتقدير: جاءُوا جميعًا، وأرسلهَا مُعْتَرِكةً، واجتهدْ منفردًا، وكلَّمْتهُ مشافهةً.

وزعمَ البغداديونَ ويونسُ أنَّه يجوزُ تعريفُ الحالِ مطلقًا، بلا تأويلٍ، فأجازُوا (جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ).

وفصَّلَ الكوفيونُ، فقالوا: إنْ تضمنتِ الحالُ معنَى الشَّرْطِ صحَّ تعريفهَا، وإلَّا فلَا.

(١) ١٨٠- هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حمارًا وحشيًا أورد أُتُنَهُ الماء لتشرب، وهو بتمامه:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ، وَلَمْ يَذُدْهَا، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة: (العراك) ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. (يذدها) يطردها. (يشفق) يرحم. (نَغَص) مصدر نَغِصَ الرجل: إذا لم يتم مراده، ونَغِصَ البعير: إذا لم يتم شربه. (الدخال) أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريمًا، أو شديد العطش، أو ضعيفًا.

الإعراب: (فأرسلها) أرسل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأُتن مفعول به لـ"أرسل". (العراك) حال. (ولم يذدها) الواو عاطفة، لم: نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: "هو" يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها، ومثلها جملة (ولم يشفق). وقوله (على نغص) جار ومجرور متعلق بـ"يشفق"، ونغص مضاف. و(الدخال) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (العراك) حيث وقع حالًا مع كونه معرفة، والحال لا يكون إلا نكرةً، وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

فمثالُ مَا تضمَّنَ معنَى الشَّرطِ: (زَيْدٌ الرَّاكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ الماشِيَ) فـ(الرَّاكِب وَالماشِي): حالانِ، وصحَّ تعريفُهَما لتأوُّلهما بالشَّرطِ؛ إِذ التقدير: (زَيْدٌ إِذَا رَكِبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى).

فإنْ لمْ تتقدرْ بالشَّرطِ لمْ يصحّ تعريفهَا، فلا تقول: (جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ) إِذْ لَا يَصح (جَاءَ زَيْدٌ إِنْ رَكِبَ).

وَمَصْــدَرٌ مُنكَّــرٌ حَــالًا يَقَــــعْ (٣٣٧) بِكَثْــرَةٍ كَـ (بَغْتَــةً زَيْــدٌ طَلَــعْ)

حقُّ الحالِ أنْ يكونَ وصفًا ـ وهو: مَا دلَّ على معنًى وصاحبِهِ: كـ(قَائِم، وَحَسَن، وَمَضْرُوب) ـ فوقوعهَا مصدرًا على خلافِ الأصلِ؛ إذْ لَا دلالةَ فيهِ علَى صاحبِ المعنَى.

وقدْ كَثُرَ مجيءُ الحالِ مصدرًا نكرةً، ولكنَّهُ ليسَ بمقيسٍ، لمجيئهِ على خلافِ الأصلِ، ومنهُ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً) فـ(بغتةً): مصدرٌ نكرةٌ، وهو منصوبٌ على الحالِ، والتقدير: (زَيْدٌ طَلَعَ بَاغِتًا)، **هذَا مذهبُ سيبويه والجمهورِ.**

وذهبَ الأخفشُ والمبردُ إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريةِ، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقديرُ: (طَلَعَ زَيْدٌ يَبْغتُ بَغْتَةً)، فـ(يبغتُ) عندهمَا هو الحالُ، لَا (بغتة).

وذهبَ الكوفيونُ إلى أنَّه منصوبٌ على المصدريةِ كما ذهبَا إليهِ، ولكنَّ الناصبَ له عندهم الفعلُ المذكورُ -وهو طلعَ-؛ لتأويلهِ بفعلٍ من لفظِ المصدرِ، والتقديرُ في قولكَ: (زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً): (زَيْدٌ بَغَتَ بَغْتَةً)، فيؤولونَ (طَلَعَ) بـ"بغتَ"، وينصبونَ بهِ (بَغْتَةً).

وَلَـمْ يُنَكَّـرْ غَالِبًـا ذُو الْحَـــالِ إِنْ (٣٣٨) لَـمْ يَتَـأَخَّـرْ أَوْ يُخَصَّـصْ أَوْ يَـبِنْ

مِـنْ بَعْـدِ نَـفْيٍ أَوْ مُضَـاهِيهِ كَـ (لا (٣٣٩) يَبْـغِ امـرُؤٌ عَلَى امْـرِئٍ مُسْتَسْـهِلا)

حقُّ صاحبِ الحالِ أنْ يكونَ معرفةً، ولَا ينكَّر في الغالبِ إلَّا عندَ وجودِ مُسوِّغٍ، وهو أحدُ أمورٍ، منها:

١- أنْ يتقدَّمَ الحالُ على النكرةِ، نحو (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)، وكقولِ الشَّاعرِ، وأنشدهُ سيبويه:

١٨١- وَبِالجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًـا لَـوْ عَلمتِـهِ   شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَـيْنَ تَشْـهَدِ[1]

---

(١) ١٨١- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (شحوب) هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا - بوزن قعد يقعد قعودًا - وقد جاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة - مثل سهل الأمر يسهل سهولة -: إذا تغير لونه. (بينا) ظاهرًا، وهو فيعل من بان يبين؛ إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوبا ظاهرًا، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة علي، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظري إلى عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: (وبالجسم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (مني) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم. (بينا) حال من "شحوب" الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجئ الحال من المبتدأ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرًا. (لو) شرطية غير جازمة. (علمته) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط "لو"، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمتِهِ لأشفقتِ عليّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر. (شحوب) مبتدأ مؤخر. (وإن) شرطية. (تستشهدي) فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل. (العين) مفعول به. (تشهد) جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (بيّنا) حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله "شحوب" على ما هو مذهب سيبويه، كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

وكقوله:

١٨٢- وَمَا لَامَ نَفْـسِي مِثْلَهَا لِيَ لَائِـمٌ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْــلُ مَا مَلَكَتْ يَــدِي(١)

فـ (قائمًا): حالٌ من (رَجُل)، و(بيِّنًا) حالٌ من (شُحُوب)، و(مِثْلَها) حالٌ من (لَائِم).

٢- ومنها: أنْ تُخَصَّصَ النكرةُ بوصفٍ، أو بإضافةٍ.

فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝٤ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾(٢) [الدخان: ٤ - ٥].

---

(١) ١٨٢ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لام) عذل، وتقول: لام فلان فلانا لوما وملاما وملامة، إذا عاتبه ووبخه. (سد فقري) أراد أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يجب، فهو في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الانسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الانسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الانسان من المال لأقرب منالًا له مما في أيدي الناس.

الإعراب: (وما) نافية. (لام) فعل ماض. (نفسي) نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (مثلها) مثل: حال من "لائم" الآتي، ومثل مضاف وها مضاف إليه. و"مثل" من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفًا. (لي) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من "لائم" الآتي. (لائم) فاعل لام. (ولا) الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي. (سد) فعل ماض. (فقري) فقر: مفعول به لـ"سد" تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (مثل) فاعل لسد، ومثل مضاف. و(ما) اسم موصول مضاف إليه. (ملكت) ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (يدي) يد: فاعل ملكت، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله (مثلها لي لائم) حيث جاءت الحال - وهي قوله "مثلها"، و "لي" - من النكرة - وهي قوله "لائم" - والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(٢) **الإعراب:** (فيها): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يفرق". (يفرق): فعل مضارع مرفوع، وهو مبني للمجهول. (كل): نائب فاعل مرفوع، والجملة من الفعل ونائبه استئنافية. (أمر): مضاف إليه مجرور. (حكيم): صفة مجرورة. (أمرًا): حال منصوب. قيل:هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، أو لقوله: {منذرين} أو =

وكقولِ الشَّاعرِ:

١٨٣- نَجَّيْـتَ يَـا رَبِّ نُوحًـا، وَاسْـتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلُـكٍ مَـاخِرٍ فِي اليَـمِّ مَشْـحُونَا
وَعَـاشَ يَـدْعُو بِآيَـاتٍ مُـبَيِّـنَةٍ فِي قَوْمِـهِ أَلْـفَ عَامٍ غَـيْرَ خَمْسِـينَا(١)

= {أنزلناه}، وقيل: هو مفعول لأجله، والعامل أنزلناه، وقيل: هو مفعول مطلق أي أَمَرْنا أمرًا، وقيل: هو بدل من الهاء في {أنزلناه}. (من عندنا): من عند: جار ومجرور متعلقان بصفة لأمرًا، وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: ذهب ابن مالك وابنه إلى أن "أمرًا" في الآية هو حال من أمر لكونه قد وصف بحكيم، فتخصص، مما جعله قريبا من المعرفة.

(١) ١٨٣- البيتان من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (الفُلُك) أصله بضم فسكون: السفينة، ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تَتْبع حركةُ عينِه التي هي اللام حركةَ الفاء كما في بيت الشاهد. (ماخر) اسم فاعل من مخرت السفينة - من بابي قطع ودخل -: إذا جرت تشق الماء مع صوت. (اليم) البحر، أو الماء (مشحونا) اسم مفعول من شَحَنَ السفينةَ: أي ملأها. (آيات مبية) ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: (نجيت) فعل وفاعل. (يا رب) يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله. (نوحا) مفعول به لـ"نجيت". (واستجبت) الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل. (له) جار ومجرور متعلق بـ"استجبت". (في فلك) جار ومجرور متعلق بـ"نجيت". (ماخر) صفة لفلك. (في اليم) جار ومجرور متعلق بـ"ماخر". (مشحونا) حال من فلك . (وعاش) الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى نوح. (يدعو) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى نوحٍ فاعلٌ، والجملة في محل نصب حال. (بآيات) جار ومجرور متعلق بـ"يدعو". (مبينة) صفة لـ"آيات". (في قومه) الجار والمجرور متعلق بـ"عاش"، وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه. (ألف) مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف. و(عام) مضاف إليه. (غير) منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف. و(خمسينا) مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (مشحونا) حيث وقع حالًا من النكرة، وهي قوله "فلك" والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله "ماخر" فقربت من المعرفة.

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافةِ قولهُ تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾(١) [فصلت: ١٠].

٣- ومنهَا: أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شبههِ، وشبهُ النَّفي هو الاستفهامُ والنَّهي، وهو المرادُ بقولهِ: (أَوْ يَبِنْ مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ).

فمثالُ مَا وقعَ بعدَ النَّفْيِ قوله:

١٨٤- مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمىً وَاقِيًا ... وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا(٢)

ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ﴾(٣) [الحجر: ٤]، فـ(لها

---

(١) **الإعراب:** (في أربعة): جار ومجرور، وهو متعلق بالفعل الذي قبله "جعل". (أيام): مضاف إليه مجرور. (سواء): حال منصوب. (للسائلين): جار ومجرور، وهو متعلق بمحذوف، أي: هذا جواب للسائلين عن مدة خلق الله ﷻ الأرض بما فيها.

وجه الاستشهاد: أن قوله: "سواء" وقع حالًا من النكرة "أربعة"، والذي سوغ ذلك أن النكرة أضيفت إلى نكرة فتخصصت، فقربت من المعرفة.

(٢) ١٨٤- البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: (حُمّ) بالبناء للمجهول أي قدر وهيئ، وتقول: أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه، إذا قدر وقوعه، وهيأ له أسبابه (واقيا) اسم فاعل من "وقى يقي" بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئا يحمي من الموت، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائمًا.

الإعراب: (ما) نافية. (حم) فعل ماض مبني للمجهول. (من موت) جار ومجرور متعلق بقوله "واقيا" الآتي. (حمى) نائب فاعل لـ"حُمّ". (واقيا) حال من "حمى". (ولا) الواو عاطفة، و"لا": زائدة لتأكيد النفي. (ترى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (من) زائدة. (أحد) مفعول به لـ"ترى". (باقيا) حال من أحد، وهذا مبني على أن "ترى" بصرية، فإذا أجريت على أن "ترى" علمية كان قوله "باقيا" مفعولا ثانيا لـ"ترى".

الشاهد فيه: قوله (واقيا) و(باقيا) حيث وقع كل منهما حالًا من النكرة، وهي "حمى" بالنسبة لـ"واقيا" و"أحد" بالنسبة لـ"باقيا"، والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين. وإنما يكون الاستشهاد بقوله "باقيا" إذا جعلنا "ترى" بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته، فالمنصوب الآخر يكون حالًا، أما إذا جعلت "ترى" علمية فإن قوله "باقيا" يكون مفعولًا ثانيًا، كما بيناه في الإعراب.

(٣) **الإعراب:** (وما): الواو بحسب ما قبلها، ما: حرف نفي. (أهلكنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بـ"نا" الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (من): حرف جر زائد. (قرية): مفعول به =

كتابٌ) جملةٌ في موضعِ الحالِ من (قرية)، وصحَّ مجيءُ الحالِ من النكرةِ لتقدُّمِ النَّفي عليهَا، ولَا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لقريةٍ، خلافًا للزمخشريِّ؛ لأنَّ الواو لا تفصلُ بين الصفةِ والموصوفِ، وأيضًا وجودُ (إلَّا) مانعٌ من ذلكَ؛ إذْ لا يُعْتَرَضُ بـ(إلَّا) بين الصفةِ والموصوفِ، وممَّن صرَّحَ بمنعِ ذلكَ: أبو الحسنِ الأخفشُ في المسائلِ، وأبو علي الفارسيُّ في التذكرةِ.

ومثالُ ما وقعَ بعدَ الاستفهامِ قوله:

١٨٥- يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَـتَرَى ... لِنَفْسِكَ العُـذْرَ فِي إِبْعَادِهَـا الأَمَـلَا؟[1]

ومثالُ مَا وقعَ بعدَ النَّهي: قولُ المصنِّفِ: (لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا).

= منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الجر الزائد.
(إلا): حرف استثناء ملغى. (و): الواو: واو الحال. (لها): اللام حرف جر، ها: ضمير في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (كتاب): مبتدأ مؤخر مرفوع. (معلوم): صفة لكتاب مرفوعة بالضمة، والجملة من المبتدأ المؤخر والخبر المتقدم في محل نصب حال.

وجه الاستدلال: أن جملة "ولها كتاب معلوم" وقعت في محل نصب حال من (قرية) وقد جاز مجيء الحال منها مع كونها نكرة؛ لأنها واقعة في سياق النفي وهو قوله: (وما أهلكنا) والنكرة في سياق النفي تعم فصار العموم مسوغا لمجيء الحال منه.

(١) ١٨٥- أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت أنه لرجل من طيئ، من غير تعيين.

اللغة: (صاح) أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيمًا غير قياسي؛ إذ هو في غير عَلَمٍ، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضا مركب إضافي. (هل حم عيش) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي، فكأنه قال: ما قدر الله عيشًا باقيًا. (العذر) هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (صاح) منادى مرخم. (هل) حرف استفهام. (حُمّ) فعل ماض مبني للمجهول. (عيش) نائب فاعل "حُمّ". (باقيا) حال من عيش. (فترى) الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديرًا بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (لنفسك) الجار والمجرور متعلق بـ"ترى" وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، و"نفس" مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (العذر) مفعول أول لـ"ترى". (في إبعادها) الجار والمجرور متعلق بـ"العذر"، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله (الأملا) مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله (باقيا) حيث وقع حالًا من النكرة وهي قوله (عيش) والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

وقولُ قَطَرِي بنِ الفُجَاءةِ:

١٨٦- لَا يَـرْكَنَنْ أَحَـدٌ إِلَى الإِحْجَـامِ يَــوْمَ الــوَغَى مُتَخَوِّفًــا لِحِمَــامِ[(١)]

واحترز بقوله: (غالبًا) مما قلَّ مجيء الحالِ فيهِ من النكرةِ بلَا مسوغٍ من المسوغاتِ المذكورةِ؛ ومنهُ قولهم: (مَرَرْتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ)[(٢)]، وقولهمْ: (عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا)، وأجازَ سيبويه (فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا)، وفي الحديث: «صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيامًا»[(٣)].

---

(١) ١٨٦- البيت لأبي نعامة قَطَرِي بن الفُجاءَة التميمي، الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصدًا إلى الرد عليه.

اللغة: (الإحجام) التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه. (الوغى) الحرب. (الحِمَام) الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفًا من الموت.

الإعراب: (لا) ناهية. (يركنن) يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية. (أحد) فاعل يركن. (إلى الإحجام) جار ومجرور متعلق بـ"يـركن". (يوم) ظرف زمان متعلق بـ"يركن" أيضًا، ويوم مضاف. و(الوغى) مضاف إليه. (متخوفًا) حال من أحد. (لحمام) جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله (متخوفا) حيث وقع حالًا من النكرة التي هي قوله "أحد"، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله: "أحد" فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

(٢) قِعْدَة رجل: أي مقدار قَعْدَتِه.

(٣) (صلى) فعل ماض. (رسول الله) رسول: فاعل مرفوع، وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه. (قاعدا) حال منصوب. (وصلى): الواو حرف عطف، صلى: فعل ماض. (وراءه): ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (رجال): فاعل مرفوع. (قياما): حال منصوب، وجملة وصلى وراءه.. إلخ معطوفة على جملة "صلى رسول الله.." الابتدائية، فلا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه يجوز وقوع صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، وهو قليل، لكنه فصيح فقوله ﷺ: "قياما" هو حال، وصاحبها "رجال" نكرة.

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ (٣٤٠) أَبَوْا، وَلا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

مذهبُ جمهورِ النَّحويينَ أنَّه لَا يجوزُ تقديمُ الحالِ على صاحبهَا المجرورِ بحرفٍ، فلَا تقولُ فِي (مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً) مررتُ جالسةً بهندٍ.

وذهبَ الفارسيُّ وابنُ كيسَانَ وابنُ برهان إلى جوازِ ذلكَ، وتابعهمُ المصنفُ؛ لورودِ السَّماعِ بذلكَ؛ ومنهُ قوله:

١٨٧- لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا، إِنَّهَا لَحَبِيبُ[1]

فـ(هَيمانَ، وصَاديًا): حالانِ من الضَّميرِ المجرورِ بإلى، وهو الياءُ، وقوله:

١٨٨- فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ[2]

---

(١) ١٨٧- البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبهِمْ خُشُوعًا، وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وَقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ: دَاوِنِي فَإِنَّكَ - إِنْ أَبْرَأْتَنِي - لَطَبِيبُ

اللغة: (هيمان) مأخوذ من الهُيام وهو في الأصل: أشد العطش. (صاديا) اسم فاعل، فعله "صَدِي" من باب تعب إذا عطش.

الإعراب: (لئن) اللام موطئة للقسم، إن: شرطية. (كان) فعل ماض ناقص، فعل الشرط. (برد) اسم كان، وبرد مضاف. و(الماء) مضاف إليه. (هيمان، صاديا) حالان من ياء التكلم المجرورة محلًا بإلى. (إلي) جار ومجرور متعلق بقوله "حبيبا" الآتي. (حبيبا) خبر كان. (إنها) إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه. (لحبيب) اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله (هيمان صاديا) حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلًا بإلى، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب.

(٢) ١٨٨- البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهد به قوله:

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا وَإِنْ لَمْ يُسْلِمُوا بِرِجَالِ؟

عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وَعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنْهُ بِحَالِ

=

فـ(فَرْغًا) حالٌ من (قَتْلِ).

وأمَّا تقديمُ الحالِ على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائزٌ، نحو (جَاءَ ضَاحِكًا زَيْدٌ، وَضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْدًا).

= **اللغة:** (أذواد) جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر. (فرغا) أي هدرا لم يطلب به. (حبال) بزنة كتاب وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك، فالأمر فيه هين والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونِلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدرًا.

الإعراب: (فإن) شرطية. (تك) فعل مضارع ناقص فعل الشرط، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف. (أذواد) اسم تك. (أُصِبْنَ) فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبر تك. (ونسوة) معطوف على أذواد. (فلن) الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة. (يذهبوا) فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل. (فرغا) حال من "قتل" الآتي. (بقتل) جار ومجرور متعلق بـ"يذهب"، وقتل مضاف. و(حبال) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (فرغا) حيث وقع حالا من "قَتْل" المجرور بالباء وتقدَّمَ عليه.

وَلا تُجِـزْ حَـالًا مِـنَ الْـمُضَافِ لَهْ (٣٤١) إِلا إِذَا اقْتَـضى المُضَـافُ عَمَلَـهْ
أَوْ كَانَ جُـزْءَ مَــا لَهُ أُضِيفَـا (٣٤٢) أَوْ مِثْـلَ جُـزْئِهِ فَـلا تَحِيفَـا

لا يجوزُ مجيءُ الحالُ من المضافِ إليهِ، إلَّا إذَا كانَ المضافُ ممَّا يصحُّ عملهُ في الحالِ: كاسمِ الفاعلِ والمصدرِ ونحوهما ممَّا تضمنَ معنى الفعلِ، فتقول: (هَذَا ضَارِبُ هِنْدٍ مُجَرَّدَةً)، و(أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ مُسْرِعًا)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1] [المائدة: ٤٨] ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

١٨٩- تَقُوْلُ ابْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِـدًا إِلَى الـرَّوْعِ يَوْمًـا تَـارِكِي لَا أَبـا لِيَـا[2]

---

(١) **الإعراب:** (إلى الله): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (مرجعكم): مبتدأ مؤخر مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (جميعا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملًا في هذه الحال، فجميعًا حال من الضمير "كم" الواقع مضافاً إليه لـ"مرجع"، ومرجع: مصدر ميمي، عامل في الحال النصب.

(٢) ١٨٩- البيت لمالك بن الريب، أحد بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلَا لَيْـتَ شِـعْرِي هَـلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَـةً بِجَنْـبِ الغَضَـى أُزْجِي القِـلَاصَ النَّوَاجِيَـا
فَلَيْتَ الغَضَـى لَـمْ يَقْطَعِ الرَّكْـبُ عَرْضَهُ وَلَيْـتَ الغَضَـى مَـاشَى الـرِّكَابَ لَيَالِيَـا

اللغة: (الرَّوْع) الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب. (تاركي) اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفردًا يصيرني لا محالة بلا أب؛ لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: (تقول) فعل مضارع. (ابنتي) ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (إن) حرف توكيد ونصب. (انطلاقك) انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله. (واحدا) حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب. (إلى الرَّوع) جار ومجرور متعلق بانطلاق. (تاركي) تارك: خبر إن، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل. (لا) نافية للجنس. (أبا) اسمها. (ليا) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا ومعموليها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز أن يكون "أبا" اسم "لا" منصوبا بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في "ليا" زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود. =

وكذلكَ يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضافِ إليهِ: إذَا كانَ المضافُ جزءًا من المضافِ إليهِ، أوْ مثلَ جزئهِ في صحةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليهِ عنهُ.

فمثالُ مَا هوَ جزءٌ من المضافِ إليهِ قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾[1] [الحجر: ٤٧] فـ(إِخْوَانًا): حالٌ من الضميرِ المضافِ إليهِ "صُدُور"، والصدورُ: جزءٌ من المضافِ إليهِ.

ومثالُ مَا هوَ مثلُ جزءِ المضافِ إليهِ - في صحةِ الاستغناءِ بالمضافِ إليهِ عنهُ - قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2] [النحل: ١٢٣] فـ(حنيفًا):

= **الشاهد فيه:** قوله: (واحدا) حيث وقع حالًا من المضاف إليه - وهو الكاف في قوله: "انطلاقك" - والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل، فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق، وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملًا في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال لأنه مصدر على ما علمت.

(١) **الإعراب:** (ونزعنا): الواو بحسب ما قبلها، نزعنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (في صدورهم): جار ومجرور متعلقان بصلة الموصول أي استقر في صدروهم و"صدور" مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (من غل): جار ومجرور متعلقان بحال محذوف من الضمير المستتر في متعلق الجار والمجرور السابق. (إخوانا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أن قوله: "إِخْوَانًا" وقع حالًا من المضاف إليه، والذي سوغ ذلك كون المضاف - وهو صدور- جزءًا من المضاف إليه.

(٢) **الإعراب:** (ثم): حرف عطف. (أوحينا): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (إليك): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أوحينا". (أن): حرف تفسير. ويجوز جعلها مصدرية والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "أوحينا" أي باتباع ملة إبراهيم. (اتبع): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والجملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب. (ملة): مفعول به منصوب، وهو مضاف. (إبراهيم: مضاف إليه مجرور. (حنيفا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أنه يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه فـ"حنيفا" حال من إبراهيم المضاف إليه الملة، والملة كبعضه، بدليل أنه يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مع صحة المعنى، فلو قيل - في غير القرآن -: أن اتبع إبراهيم حنيفًا لكان صحيحًا عربيةً.

حالٌ من (إبراهيمَ) والمِلَّةُ كالجزءِ من المضافِ إليهِ؛ إذْ يصحُّ الاستغناءُ بالمضافِ إليهِ عنهَا، فلوْ قيلَ في غيرِ القرآنِ: (أَنِ اتَّبِعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) لصحَّ.

فإنْ لمْ يكنِ المضافُ ممَّا يصحُّ أنْ يعملَ في الحالِ، ولَا هوَ جزءٌ من المضافِ إليهِ، ولَا مثلُ جزئِهِ: لمْ يجزْ أنَ يجيءَ الحالُ منهُ؛ فلَا تقول: (جَاءَ غُلَامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً) خلافًا للفارسيِّ، وقولُ ابن المصنفِ - رحمه الله تعالى- : (إِنَّ هَذِهِ الصُّورَةُ ممنوعةٌ بلَا خلافٍ) ليسَ بجيدٍ؛ فإنَّ مذهبَ الفارسيِّ جوازهَا، كما تقدَّم، وممَّن نقلهُ عنهُ الشريفُ أبو السعاداتِ ابنُ الشَّجري في أماليهِ.

وَالْحَـــال إِنْ يُنْصَـــبْ بِفِعْـــلٍ صُرِّفَـــا (٣٤٣) أَوْ صِفَـــةٍ أَشْبَهَـــتِ الْمُصَـــرَّفَا

فَـــجَائِزٌ تَقْـــدِيمُهُ: كَمُسْـــرِعَا (٣٤٤) ذَا رَاحِـــلٌ، وَ مُخْلِصًـــا زَيْـــدٌ دَعَا

يجوزُ تقديمُ الحالِ على ناصبهَا إنْ كانَ فعلًا متصرفًا، أو صفةً تشبهُ الفعلَ المتصرفَ، والمرادُ بهَا: **مَا تضمَّنَ معنَى الفعلِ وحروفَهُ، وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ**: كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةَ.

فمثالُ تقديمهَا على الفعلِ المتصرِّفِ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) فدعَا: فعلٌ متصرفٌ، وتقدمتْ عليهِ الحالُ.

ومثالُ تقديمهَا على الصفةِ المشبهةِ لهُ: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ).

فإنْ كانَ النَّاصبُ لها فعلًا غيرَ متصرفٍ لمْ يجزْ تقديمُهَا عليهِ؛ فتقول: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا)، ولَا تقول: (ضَاحِكًا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ لأنَّ فعلَ التَّعجبِ غيرُ متصرفٍ في نفسهِ، فلا يتصرفُ في معمولهِ.

وكذلكَ إنْ كانَ النَّاصبُ لها صفةً لا تشبهُ الفعلَ المتصرفَ كأفعلِ التفضيلِ لمْ يجزْ تقديمهَا عليهِ؛ وذلكَ لأنَّه لا يُثنَّى، ولا يجمعُ، ولا يؤنَّثُ، فلمْ يتصرفْ في نفسهِ، فلا يتصرفُ في معمولهِ؛ فلا تقول: (زَيْدٌ ضَاحِكًا أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو)، بلْ يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقول: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو ضَاحِكًا) " .

وَعَامِـلٌ ضُـمِّنَ مَعْـنَى الفِعْــلِ لا (٣٤٥) حُــرُوفَهُ مُؤَخَّــرًا لَـنْ يَعْمَــلا
كَــ(تِلْكَ، لَيْـتَ، وَ كَـأَنَّ) وَنَـدَرْ (٣٤٦) نَحْو(سَـعِيدٌ مُسْـتَقِرًّا فِي هَجَـرْ)

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملِهَا المعنويِّ، وهو: ما تضمَّنَ معنَى الفعلِ دونَ حروفهِ: كأسماءِ الإشارةِ، وحروفِ التَّمنِّي، والتشبيهِ، والظَّرفِ، والجارِّ والمجرورِ[١] نحو (تِلْكَ هِنْدٌ مُجَرَّدَةً، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أَخُوْكَ، وَكَأَنَّ زَيدًا رَاكِبًا أَسَدٌ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ ـ أَوْ عِنْدَكَ ـ قَائِمًا)؛ فلَا يجوزُ تقديمُ الحالِ علَى عاملِهَا المعنويِّ في هذهِ المُثُلِ ونحوِها؛ فلَا تقول (مُجَرَّدَةً تِلكَ هِنْدٌ) ولا (أَمِيرًا لَيْتَ زَيدًا أَخوكَ) ولَا (رَاكِبًا كَأَنَّ زَيدًا أَسدٌ).

وقدْ ندرَ تقديمهَا على عاملِهَا الظَّرفِ نحو: (زَيْدٌ قَائِمًا عِنْدَكَ)، والجارِّ والمجرورِ[٢] نحو: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَر). ومنه قولهُ تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] في قراءةِ منَ كسرَ التَّاء[٣]، وأجازهُ الأخفشُ قياسًا.

(١) اعلم أن العامل المعنوي قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظي، وهو شيئان: الابتداء العامل في المبتدأ، والتجرد من الناصب والجازم العامل في الفعل المضارع، وليس هذا المعنى مرادًا في هذا الموضع؛ لأن العامل المعنوي بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع، فالابتداء يعمل في المبتدأ الرفع، والتجرد يعمل في الفعل المضارع الرفع أيضًا، وحينئذ **فالمراد بالعامل المعنوي ههنا:** اللفظ الذي يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل، أفلا ترى أن "تلك" وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت في الحال لأنها متضمنة معنى أُشير؟ وهكذا.

(٢) ذكر الأشموني نقلًا عن شرح الكافية: أن محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط -كما في الأمثلة التي ذكرها الشارح-، فإن تقدم الحال على الجملة نحو: "قائمًا زيد في الدار" امتنعت المسألة إجماعًا.

(٣) وهي قراءة الحسن البصري.

الإعراب: (السموات): مبتدأ مرفوع. (مطويات): حال منصوب. (بيمينه): جار ومجرور متعلقان بالخبر.

وجه الاستدلال: تقدم الحال "مطويات" على عامله المعنوي "بيمينه"، وهو نادر.

وَنَحْـوُ (زَيْـدٌ مُفْـرَدًا أَنْفَـعُ مِـنْ (٣٤٧) عَمْـرٍو مُعَانًـا) مُسْـتَجَازٌ لَـنْ يَهِـنْ

تقدَّم أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحالِ متقدمةً، واستُثْنِي من ذلكَ هذهِ المسألةُ، وهي: مَا إذَا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسهِ أو غيرهِ فِي حالٍ أخرَى، فإنَّه يعملُ في حالينِ إحداهمَا متقدمةٌ عليهِ، والأخرى متأخرةٌ عنهُ، وذلك نحو: (زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا) و(زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) فـ(قائمًا، ومفردًا) منصوبانِ بأحْسن وأنْفع، وهما حالانِ، وكذَا (قاعدًا، ومعانًا) وهذا مذهبُ الجمهورِ.

وزعمَ السيرافيُّ أنَّهما خبرانِ منصوبانِ بكانَ المحذوفةِ، والتقدير: (زَيْدٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا كَانَ قَاعِدًا، وَزَيْدٌ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو إِذَا كَانَ مُعَانًا).

ولا يجوزُ تقديمُ هذينِ الحالينِ على أفعلِ التفضيلِ، ولا تأخيرهمَا عنهُ؛ فلا تقولُ: (زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَن مِنْهُ) ولا تقول: (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا).

وَالْحَــــالُ قَــدْ يِــجَيءُ ذَا تَعَـــدُّدِ (٣٤٨) لِــمُفْرَدٍ ـ فَـاعْلَمْ ـ وَغَــيرِ مُفْـرَدِ

يجوزُ تعددُ الحالِ وصاحبُهَا مفردٌ أوْ متعددٌ.

فمثالُ الأوَّلِ: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا) فـ(راكبًا، وضاحكًا): حالانِ من (زيدٍ)، والعاملُ فيهمَا (جاءَ).

ومثالُ الثَّاني: (لَقِيتُ هِنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً) فـ(مصعدًا): حالٌ من التَّاءِ و(منحدرةً): حالٌ من (هندٍ)، والعاملُ فيهما (لقيتُ).

ومنه قولُه:

١٩٠- لَــقِيَ ابْــنِي أَخَوَيْــهِ خائِفًــا مُنْجِدَيْــــهِ، فَأَصَـــابُوا مَغْنَمًـــا[(١)]

فـ (خائفًا) حالٌ من (ابْنِي)، و(مُنْجِدَيْهِ) حالٌ من (أَخَوَيْهِ) والعاملُ فيهمَا (لَقِي).

فعندَ ظهورِ المعنى تُرَدُّ كُلُّ حالٍ إلى ما تليقُ بهِ، وعندَ عدمِ ظهورهِ يُجْعَلُ أوَّلَ الحالينِ لثاني الاسمينِ، وثانيهما لأوَّلِ الاسمينِ؛ ففِي قولكَ: (لَقِيْتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا) يكونُ (مصعدًا) حالًا من زيدٍ، و(منحدرًا) حالًا من التَّاءِ.

---

(١) ١٩٠- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (مُنْجدَيْه) مُغِيثَيْه، وهو مُثنّى مُنْجد، ومُنجد: اسم فاعل، ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلانا، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه (أصابوا) نالوا وأدركوا. (مغنما) غنيمة.

الإعراب: (لقي) فعل ماض. (ابني) ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (أَخَوَيْهِ) مفعول به لـ"لقي"، والهاء مضاف إليه. (خائفا) حال من ابني. (مُنْجِدَيْه) حال من أخويه. (فأصابوا) الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل. (مغنما) مفعول به لـ"أصابوا"، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة "لقي" ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله (خائفا منجديه) فإن الحال متعددة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه، فإن واحدًا من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

وَعَامِـلُ الْحَـالِ بِهَـا قَـدْ أُكِّـدَا (٣٤٩) فِي نَحْوِ: (لا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدَا)

تنقسمُ الحالُ إلى مؤكِّدةٍ، وغيرِ مؤكِّدةٍ؛ فالمؤكِّدةُ على قسمينِ، وغيرُ المؤكِّدةِ مَا سِوى القِسْمينِ:

- **فالقسمُ الأوَّلُ من المؤكدةِ:** مَا أكدتْ عاملهَا، وهي المرادُ بهذا البيتِ؛ وهي: كلُّ وصفٍ دلَّ علَى معنى عاملِهِ وخالفهُ لفظًا -وهو الأكثرُ- أوْ وافقهُ لفظًا -وهوَ دونَ الأوَّلِ في الكثرةِ-.

فمثالُ الأوَّلِ (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدًا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[1] [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[2] [الأعراف: ٧٤].

---

(١) **الإعراب:** (ثم): بحسب ما قبلها. (وليتم): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضميرمتصل في محل رفع فاعل، والميم: علامة جمع الذكور لا محل لها من الإعراب. (مدبرين): حال منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.
وجه الاستدلال: أن من أقسام الحال أن تكون مؤكدة لعاملها معنى لا لفظًا فقوله تعالى: (مدبرين) جاء حالًا من فاعل "وليتم"، والعامل فيها هو الفعل وليتم، وهذه الحال مؤكدة لهذا العامل؛ لأن الإدبار هو نوع من التولي، وهي كما ترى موافقة له معنى لا لفظًا.

(٢) **الإعراب:** (ولا): الواو حسب ما قبلها، لا: حرف نهي وجزم. (تعثوا): فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (في الأرض): جار ومجرور وهو متعلق بالفعل (تعثوا). (مفسدين): حال منصوب.
وجه الاستدلال: أن قوله تعالى: (مفسدين) وقع حالًا من فاعل تعثوا، وهذه الحال مؤكدة لعاملها معنى لا لفظًا؛ لأن العثي هو الفساد.

➤ ومنَ الثَّاني قولهُ تعالى: ﴿وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗا﴾[١] [النساء: ٧٩]، وقولهُ تعَالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۚ﴾[٢] [النحل: ١٢].

---

(١) **الإعراب:** (وأرسلناك): الواو حسب ما قبلها، أرسلناك: فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. (للناس): جار ومجرور متعلقان بـ"أرسلناك". (رسولا): حال منصوب.

وجه الاستدلال: أن قوله: "رسولًا" حال من الكاف في أرسلناك، وهي مؤكدة لعاملها "أرسلناك" لفظًا ومعنى، وذلك لاتفاقهما في اللفظ والمعنى كما ترى.

(٢) قرأ الجمهور بنصب "والشمس"... إلى قوله تعالى: "مسخرات"، وقرأ (حفص) برفع "والنجوم مسخرات".

الإعراب: (وسخر): الواو: حرف عطف، سخر: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (لكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل سخر. (الليل): مفعول به منصوب. (والشمس والقمر والنجوم): بالنصب معطوفات على الليل. (مسخرات): حال منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. (بأمره): جار ومجرور متعلقان بـ"مسخرات"، وأمر مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن قوله "مسخراتٍ" جاء حالًا من مفاعيل سخر، والعامل فيها هو الفعل سخر، وهذه حال مؤكدة لعاملها، وموافقة له معنى ولفظا.

وَإِنْ تُـــــؤَكِّدْ جُمْلَـــةً فَمُضْمَـــرُ (٣٥٠) عَامِلُهَـــا وَلَفْظُهَـــا يُـــؤَخَّـــرُ

هذَا هو القسمُ الثَّاني من الحالِ المؤكدةِ، وهي: ما أكدتْ مضمونَ الجملةِ، وشرطُ الجملةِ: أنْ تكونَ اسميةً، وَجُزْآهَا معرفتانِ جامدانِ، نحو: (زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا، وأَنَا زَيْدٌ مَعْرُوفًا)، ومنه قوله:

١٩١- أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟[1]

فـ(عطوفًا، ومعروفًا) حالانِ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ في الأوَّل (أَحَقُّهُ عَطُوفًا) وفي الثَّاني (أَحَقُّ مَعْرُوفًا).

- ولا يجوزُ تقديمُ هذهِ الحالُ على هذهِ الجملةِ؛ فلا تقولُ: (عَطُوفًا زَيْدٌ أَخُوكَ) ولَا (مَعْرُوفًا أَنَا زَيْدٌ).
- ولا توسطهَا بينَ المبتدأ والخبرِ؛ فلَا تقول (زَيْدٌ عَطُوفًا أَخُوكَ).

---

(١) ١٩١- البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة.

اللغة: (دارة) الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب - على هذا القول - عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله: (معروفا بها نسبي) بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبتدأ. (ابن) خبر المبتدأ، وابن مضاف. و"دارة"مضاف إليه. (معروفا) حال. (بها) جار ومجرور متعلق بـ"معروف". (نسبي) نائب فاعل لـ"معروف" لأنه اسم مفعول. (وهل) حرف دال على الاستفهام الإنكاري. (بدارة) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (من) زائدة. (عار) مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. وقوله (يا للناس) اعتراض بين المبتدأ والخبر، وياء: للنداء، واللام للاستغاثة.

الشاهد فيه: قوله (معروفًا) فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ (٣٥١) كَـ(جَاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ)

الأصلُ فِي الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقعُ الجملةُ[١] موقعَ الحالِ، كمَا تقعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ، ولا بدَّ فيها من رابطٍ، وهو في الحاليةِ:

- إمَّا ضميرٌ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ) .
- أَو واوٌ، وتُسَمَّى واوَ الحالِ وواوَ الابتداءِ، وعلامتُهَا صحةُ وقوعِ (إِذْ) موقعهَا نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ) التقديرُ: إِذْ عمرٌو قائمٌ.
- أو الضميرُ والواوُ معًا، نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَةً).

---

(١) يلحق بقول الناظم: (تجي جملة) شبه الجملة وهو: الظرف نحو (رأيت الهلال بين السحاب)، والجار والمجرور نحو (فخرج على قومه في زينته).

وَذَاتُ بَــدْءٍ بِمُضَــارِعٍ ثَبَــتْ (٣٥٢) حَــوَتْ ضَـمِيرًا وَمِـنَ الـوَاوِ خَلَـتْ

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْــدَهَا انْــوِ مُبْتَــدا (٣٥٣) لَهُ المُضَــارِعَ اجْعَــلَنَّ مُسْنَــدا

الجملةُ الواقعةُ حالًا: إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مثبتٍ لمْ يجزْ أنْ تقترنَ بالواوِ، بلْ لا تُربَطُ إلَّا بالضَّميرِ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وَجَاءَ عَمْرٌو تُقَادُ الجَنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ) ولَا يجوزُ دخول الواوِ، فلَا تقولُ (جَاءَ زَيْدٌ وَيَضْحَكُ) فإنْ جاءَ من لسانِ العربِ مَا ظاهرهُ ذلكَ أُوِّلَ على إضمارِ مبتدأ بعدَ الواوِ، ويكونُ المضارعُ خبرًا عن ذلكَ المبتدأِ، وذلكَ نحو قولهمْ (قُمْتُ وَأَصُكُّ عَيْنَهُ) " وقوله:

١٩٢- فَلَمَّـــا خَشِـــيتُ أَظَـــافِيرَهُمْ نَجَـــوْتُ وَأَرْهَـــنُهُمْ مَـــالِكا[(١)]

فـ(أَصُكُّ، وَأَرْهَنُهُمْ) خَبَرَانِ لمبتدأ محذوفٍ، والتقدير: (وَأَنَا أَصُكُّ، وَأَنَا أَرْهَنُهُمْ).

---

(١) ١٩٢- البيت لعبد الله بن همام السلولي.

اللغة: " أظافيرهم " جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا منه الأسلحة " نجوت " أراد: تخلصت منهم.

الإعراب: "فلما" الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط "خشيت" فعل وفاعل "أظافيرهم" أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة "لما" الظرفية إليها "نجوت" فعل وفاعل، والجملة جواب "لما" الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط "وأرهنهم" الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال "مالكا" مفعول ثان لأرهن.

الشاهد فيه: قوله: "وأرهنهم" حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح، ولهذا قدرت جملة المضارع خبرا لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الاعراب.

وَجُمْلَـــةُ الحَـــالِ سِـــوَى مَـــا قُـــدِّمَا (٣٥٤) بِـــوَاوٍ اوْ بِمُضْمَـــرٍ أَوْ بِهِمَـــا

الجملةُ الحاليةُ: إمَّا أنْ تكونَ اسميةً، أو فعليةً، والفعلُ إمَّا مضارعٌ، أو ماضٍ، وكلُّ واحدةٍ من الاسميةِ والفعليةِ: إمَّا مثبتة، أو منفية، وقدْ تقدَّمَ أنَّه إذا صدِّرتِ الجملةُ بمضارعٍ مُثبَتٍ لا تصحبهَا الواوُ، بلْ لا تربطُ إلَّا بالضميرِ فقطْ، وذكرَ في هذَا البيتِ أنَّ مَا عدَا ذلكَ يجوزُ فيهِ أنْ يربطَ بالواوِ وحدهَا، أوْ بالضَّميرِ وحدهُ، أو بهمَا، فيدخلُ في ذلكَ:

- الجملةُ الاسميةُ مثبتةً أو منفيةً.
- والمضارعُ المنْفي.
- والماضي المثبتُ والمنْفي.

فتقول: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ) وكذلكَ المنْفي، وتقول: (جَاءَ زَيْدٌ لمْ يَضْحَكْ، أَوْ وَلَمْ يَضْحَكْ، أوْ ولمْ يَقُمْ عَمْرٌو، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ عَمْرٌو، وَجَاءَ زَيْدٌ قَدْ قَامَ أَبُوهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ قَامَ أَبوهُ) وكذلكَ المنْفي، نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَمَا قَامَ عَمْرٌو، وَجَاءَ زَيْدٌ مَا قَامَ أَبوهُ، أَوْ وَمَا قَامَ أَبوهُ).

ويدخلُ تحتَ هذَا أيضًا المضارعُ المنْفي بلَا، فعلَى هذَا تقول: (جَاءَ زَيْدٌ وَلَا يَضْرِبُ عَمْرًا) بالواوِ.

وقدْ ذكرَ المصنفُ في غيرِ هذَا الكتابِ أنَّه لا يجوزُ اقترانهُ بالواوِ كالمضارعِ المثبتِ، وأنَّ مَا وردَ ممَّا ظاهرهُ ذلكَ يُؤَوَّلُ على إضمارِ مبتدأٍ، كقراءةِ ابنِ ذكوانَ:

﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩] بتخفيفِ النُّونِ[1]، والتقديرُ: وأنْتُما لا تتبعانِ؛ فـ(لا تَتَّبِعانِ) خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ.

وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ (٣٥٥) وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

يحذفُ عاملُ الحالِ: جوازًا، أوْ وجوبًا.

فمثالُ مَا حذفَ جوازًا أنْ يقال: (كَيْفَ جِئْتَ) فتقول: (رَاكِبًا)، تقديره (جِئْتُ رَاكِبًا)، وكقولكَ: (بَلَى مُسْرِعًا) لمنْ قالَ لكَ: (لَمْ تَسِرْ) والتقدير: (بَلَى سِرْتُ مُسْرِعًا). ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[2] [سورة القيامة] التقديرُ ـ والله أعلمُ ـ: بلى نجمعهَا قادرينَ.

(١) **قرأ** ابن ذكوان "ولا تتبعان" بتخفيف النون، وقرأها الباقون بتشديد النون على أصلها.

الإعراب: (ولا): الواو حرف عطف. لا: حرف نهي وجزم. (تتبعان): فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين: ضمير في محل رفع فاعل، ونون التوكيد سواء كانت ثقيلة على القراءة المشهورة أو خفيفة على قراءة ابن ذكوان فهي: حرف مبني. (سبيل): مفعول به منصوب وهو مضاف. (الذين): اسم موصول في محل جر مضاف إليه. (لا يعلمون): لا حرف نفي، يعلمون: فعل مضارع. والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال من قراءة ابن ذكوان: أن الجملة الحالية إذا صدِّرت بفعل مضارع منفي بـ"لا" حكمها حكم الفعل المضارع المثبت، فلا يجوز ارتباطها إلا بالضمير، فإذا ورد ما ظاهره أنها ارتبطت بالواو - كما في هذه الآية - فتكون خبرا لمبتدأ محذوف: والتقدير: وأنتما لا تتبعان.

(٢) **الإعراب:** (أيحسب): الهمزة حرف استفهام، يحسب: فعل مضارع مرفوع. (الإنسان): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (أن): مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره: أنه. (لن): حرف نفي ونصب. (نجمع): فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن. (عظامه): مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة في محل رفع خبر لـ"أن" المخففة، والمصدر المؤول من أن ومعموليها سد مسد مفعولي يحسب، (بلى): حرف جواب. (قادرين): حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. (على): حرف جر. (أن): حرف مصدري ونصب. (نسوي): فعل =

ومثالُ مَا حُذفَ وجوبًا قولكَ: (زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا) ونحوهُ من الحالِ المؤكِّدةِ لمضمونِ الجملةِ، وقدْ تقدَّم ذلكَ، وكالحالِ النائبةِ منابَ الخبرِ، نحو (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) التقدير: إذَا كانَ قائمًا، وقدْ سبقَ تقريرُ ذلكَ في بابِ المبتدأ والخبرِ.

وممَّا حُذِفَ فيهِ عاملُ الحالِ وجوبًا قولهمْ: (اشْتَرَيتُهُ بِدِرْهمٍ فَصَاعِدًا، وَتَصَدَّقْتُ بِدِينَارٍ فَسَافِلًا) فـ(صَاعِدًا، وَسَافِلًا): حالانِ، عاملُهما محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ: (فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِدًا، وَذَهَبَ المتَصَدَّقُ بِهِ سَافِلًا) وهذا معنى قوله: (وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِل) أي بعضُ مَا يحذفُ من عَامِلِ الحالِ مُنِعَ ذِكْرُهُ.

= مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي، والمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلقان بقادرين.

وجه الاستدلال: أن "قادرين" حال من فاعلِ فعلٍ محذوفٍ تقديره نجمعها أي نحن. والمعنى: بلى نجمعها قادرين، والذي سوَّغ حذف هذا الفعل الدليل المقالي، وهو النفي في قوله "أن لن نجمع عظامه".

التمييز

اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ (٣٥٦) يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِما قَدْ فَسَّرَهْ

كَشِبْرٍ ارْضًا وَقَفِيزٍ بُرًّا (٣٥٧) وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا

تقدَّم من الفضلاتِ: المفعولُ بهِ، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ لهُ، والمفعولُ فيهِ، والمفعولُ معهُ، والمستثْنَى، والحالُ. وبقيَ التميزُ وهو المذكورُ في هذا البابِ ويسمَّى: مفسِّرًا، وتفسيرًا، ومُبيِّنًا، وتبيينًا، ومُميِّزًا، وتمييزًا.

وهو: كلُّ اسمٍ، نكرةٍ، متضمنٍ معنَى (مِنْ)؛ لبيانِ ما قبلهُ من إجمالٍ، نحو (طابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضًا).

واحترزَ بقولهِ: (مُتَضَمِّنٌ مَعْنَى مِنْ) من الحالِ، فإنَّها متضمنةٌ معنَى (فِي).

وقولهُ: (لِبَيانِ ما قَبْلَهُ) احترازٌ ممّا تضمنَ معنَى (مِن) وليسَ فيهِ بيانٌ لما قبلهُ: كاسمِ (لا) الَّتي لِنَفْيِ الجنسِ، نحو (لا رَجُلَ قائِمٌ) فإنّ التقدير: (لا مِنْ رَجُلٍ قائِمٌ).

وقوله: (لِبَيانِ ما قَبْلَهُ مِنْ إِجْمالٍ) يشملُ نوعِي التَّمْييزِ؛ وهما: المبيِّنُ إجمالَ ذاتٍ، والمبيِّنُ إجمالَ نسبةٍ.

فالمبيِّنُ إجمالَ الذّاتِ هو الواقع بعد:

المقادير:

١. وهي المسوحاتُ، نحو (لَهُ شبْرٌ أَرْضًا).

٢. والمكيلاتُ، نحو (لَهُ قَفِيزٌ بُرًّا).

٣. والموزوناتُ، نحو (لَهُ مَنَوَانِ عَسَلًا وَتَمْرًا)

والأعداد، نحو (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

وهو منصوبٌ بما فسَّرهُ، وهو: شِبْرٌ، وقَفيزٌ، ومَنَوَانِ، وعشرونَ.

والمبينُ إجمالَ النِّسبةِ هو: المسوقُ لبيانِ مَا تعلَّقَ بِهِ العاملُ من: فاعلٍ، أوْ مفعولٍ، نحو (طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا)، ومثلهُ: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾(١) [مريم: ٤] ، و (غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا)، ومثلهُ ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾(٢) [القمر: ١٢]. فـ(نَفْسًا) تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ، والأصلُ (طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ). و(شَجَرًا) منقولٌ من المفعولِ، والأصلُ (غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ)، فبيَّن (نَفْسًا) الفاعلَ الَّذِي تعلَّقَ بِهِ الفعلُ، وبَيَّن (شَجَرًا) المفعولَ الَّذِي تعلَّقَ بِهِ الفعلُ. والنَّاصبُ لهُ في هذا النَّوعِ هو العاملُ الَّذِي قبلهُ.

---

(١) **الإعـراب:** (واشتعل): الواو بحسب ما قبلها، اشتعل: فعل ماض. (الرأس): فاعل مرفوع. (شيبا): تمييز منصوب.

وجـه الاستدلال: أن قوله "شيبا" تمييز منقول عن الفاعل. وأصله: واشتعل شيب الرأس. فحذف الفاعل – لغاية بلاغية – فتحول الإسناد إلى المضاف إليه، فصار الكلام: "واشتعل الرأس"، فحصل إبهام بسبب هذا الإجمال، فجيء بالفاعل المحذوف وهو "شيبًا" منصوبًا على التمييز لإزالة ذلك الإبهام. وذكر الشيء مُجمَلًا ثم مُفصَّلًا أوقع في النفس من ذكره مفسَّرًا ابتداء.

(٢) **الإعـراب:** (وفجرنا): الواو بحسب ما قبلها، فجرنا: فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (الأرض): مفعول به منصوب.(عيونا): تمييز منصوب.

وجـه الاستدلال: أن قوله: "عيونًا" تمييز محول عن المفعول، والأصل: وفجرنا عيون الأرض؛ فحذف المفعول به – لغاية بلاغية – فتحول الإسناد إلى المضاف إليه، فصار الكلام: وفجرنا الأرض، فحصل إبهام بسبب الإجمال، فأُعيد المفعول به تمييزًا مزيلًا لهذا الإبهام.

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إذا أَضَفْتَهَا، كَـ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) (٣٥٨)
وَالنَّصْبُ بَعْدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا) (٣٥٩)

أشارَ بـ(ذِي) إلى ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ في البيتِ من المقدَّراتِ وهوَ: ما دلَّ علَى مساحةٍ، أو كَيلٍ، أو وزنٍ فيجوزُ جرُّ التمييزِ بعدَ هذهِ بالإضافةِ إنْ لمْ يضفْ إلى غيرهِ، نحو (عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ).

فإنْ أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدارٍ إلى غيرِ التمييزِ وجبَ نصبُ التمييزِ، نحو (ما فِي السَّماءِ قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا)، ومنه قولهُ تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1] [آل عمران: ٩١].

وأمَّا تمييزُ العددِ فسيأتِي حكمهُ في بابِ العددِ.

(١) **الإعراب:** (فلن): الفاء بحسب ما قبلها، لن: حرف نفي ونصب. (يقبل): فعل مضارع منصوب. (من أحدهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يقبل"، وأحد: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ملء): نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف. (الأرض): مضاف إليه. (ذهبا): تمييز منصوب.
وجه الاستدلال: أن قوله "ذهبا" تمييز، نُصب وجوبا -مع أنه وقع بعد ما يشبه المقدار، وهو قوله: "ملء"-؛ لأنه أُضيف إلى غير التمييز فوجب نصبه.

وَالفَاعِـلَ المَعْـنَى انْصِـبَنْ بَـأَفْعَلا (٣٦٠) مُفَضِّـلًا: كَأَنْـتَ أَعْلَى مَنْـزِلا

التمييزُ الواقعُ بعدَ أفعل التفضيلِ: إنْ كانَ فاعلًا في المعنَى وجبَ نصبهُ، وإنْ لمْ يكنْ كذلكَ وجبَ جرُّهُ بالإضافةِ.

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنَى: أنْ يصلحَ جعلُهُ فاعلًا بعدَ جَعْلِ أَفْعَل التَّفضيلِ فعلًا، نحو (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، وَأَكْثَرُ مالًا) فـ(مَنْزِلًا، وَمالًا) يجبُ نصبهُما؛ إذْ يصحُّ جعلهما فاعلينِ بعدَ جَعْلِ أفعل التفضيلِ فعلًا؛ فتقول: (أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ، وَكَثُرَ مالُكَ).

ومثالُ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنَى[1] (زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ)، فيجبُ جرُّهُ بالإضافةِ إلَّا إذَا أضيفَ (أفعلُ) إلى غيرِهِ، فإنَّه يُنْصَبُ حينئذٍ، نحو (أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا)[2].

---

(١) ضابط ما ليس بفاعل في المعنى: أن يكون أفعل التفضيل بعضًا من جنس التمييز؛ فيصح أن يوضع مكان أفعل التفضيل كلمة: "بعض" مضافة، والمضاف إليه جمع يقوم مقام التمييز ويحل في مكانه؛ فلا يفسد المعنى، فتقول في نحو "زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة": " زيد بعض الرجال، وهند بعض النساء ".

(٢) من تقرير هذه المسألة تعلم أنّ تمييز أفعل التفضيل يجب جرّه في صورة واحدة، وهي: أن يكون التمييز غير فاعل في المعنى، وأفعل التفضيل ليس مضافًا لغير تمييزه.

وَبَعْـدَ كُلِّ مـا اقْتَضـى تَعَـجُّبـا (٣٦١) مَيِّـزْ (كَأَكْـرِمْ بِـأَبِي بَكْـرٍ أَبـا)

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ على تعجبٍ، نحو (ما أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، وَأَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا، وَللهِ دَرُّكَ عَالِمًا، وَحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلًا، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا).

و: ١٩٣- **يَا جَارَتَا مـا أَنْـتِ جَـارَهْ**(١)

وَاجْـرُرْ بِـ(مِنْ) إِنْ شِـئْتَ غَـيْرَ ذِي العَـدَدْ (٣٦٢) وَالفَاعِـلِ المَعْنَى: كَـ(طِبْ نَفْسًـا تُفَـدْ)

يجوزُ جرُّ التمييزِ بـ(مِن) إنْ لمْ يكنْ فاعلًا في المعنَى، ولا مميزًا لعددٍ؛ فتقول: (عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ، وَغَرَسْتُ الأَرْضَ مِنْ شَجَرٍ) ولا تقولُ: (طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ) وَلا (عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ).

---

(١) ١٩٣- هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله: * بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

اللغة: (بانت) بعدت، وفارقت. (لتحزننا) لتدخل الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضًا، وفي التنزيل العزيز: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]. (عفارة) اسم امرأة.

الإعراب: (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (جارتا) منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفًا مضاف إليه. (ما) اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع. (أنت) خبر المبتدأ. (جارة) تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله (جارة) حيث وقعَ تمييزًا بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: "ما أنت"، وهو تمييز نسبة.

وَعَامِـلَ التَّمْيِـيزِ قَـدِّمْ مُطْلَقَـا (٣٦٣) وَالفِعْـلُ ذُو التَّصْـرِيفِ نَـزْرًا سُـبِقَا

مذهبُ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عاملِهِ، سواء كانَ متصرِّفًا أوْ غيرَ متصرِّفٍ، فلَا تقول: (نَفْسًا طابَ زَيْدٌ)، ولا (عِنْدِي دِرْهَمًا عِشْرُونَ).

وأجازَ الكِسَائِيُّ والمازِنِيُّ والمبَرِدُ تَقديمَه على عاملِهِ المتصرِّفِ، فتقول: (نَفْسًا طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْبًا اشْتَعَلَ رَأْسِي) ومنهُ قوله:

١٩٤- أَتَهْجُـرُ لَيْـلَى بِـالفِرَاقِ حَبِيبَهـا؟ وَمَـا كَانَ نَفْسًـا بِـالفِرَاقِ تَطِيـبُ[1]

وقوله:

١٩٥- ضَـيَّعْتُ حَـزْمِي فِي إِبْعَـادِيَ الأَمَـلا وَمَـا ارْعَوَيْـتُ، وَشَـيْبًا رَأْسِيَ اشْـتَعَلا[2]

---

(١) ١٩٤- المعنى: ما ينبغي لِلَيْلى أن تَهجر مُحِبَّها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: (أتهجر) الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع. (ليلى) فاعل. (بالفراق) جار ومجرور متعلق بـ"تهجر". "حبيبها" حبيب: مفعول به لـ"تهجر"، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه. (وما) الواو واو الحال، ما: نافية. (كان) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن. (نفسا) تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله "تطيب" الآتي. (بالفراق) جار ومجرور متعلق بـ"تطيب". (تطيب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر "كان".

الشاهد فيه: قوله: (نفسا) فإنه تمييز، وعامله قوله "تطيب"، وقد تقدم عليه، والأصل "تطيب نفسا" وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو في هذا البيت ونحوه عند الجمهور ضرورة، فلا يقاس عليه.

(٢) ١٩٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (الحزم) ضبْط الرجل أمره، وأخْذه بالثقة. (ارعويت) رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: (ضيعت) فعل وفاعل. (حزمي) حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (في إبعادي) الجار والمجرور متعلق بـ"ضيع"، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله. (الأملا) مفعول به للمصدر. (وما) الواو عاطفة، ما: نافية. (ارعويت) فعل وفاعل. (وشيبا) تمييز متقدم على عامله، وهو قوله "اشتملا" الآتي. (رأسي) رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه. (اشتملا) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الرأس، والألف للاطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (شيبا) حيث تقدم - وهو تمييز - على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل.

ووافقهم المصنفُ في غيرِ هذا الكتابِ على ذلكَ، وجعلهُ في هذا الكتابِ قليلًا.

فإنْ كانَ العاملُ غيرَ متصرفٍ، فقدْ منعُوا التقديمَ: سواء كانَ فعلًا، نحو (ما أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا) أوْ غيرهُ، نحو (عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا).

وقدْ يكونُ العاملُ متصرفًا، ويمتنعُ تقديمُ التمييزِ عليهِ عندَ الجميعِ، وذلكَ نحو (كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا)، فلا يجوزُ تقديمُ (رجلًا) علَى (كَفَى) وإنْ كانَ فعلًا متصرفًا؛ لأَنَّه بمعنى فعلٍ غيرِ متصرفٍ، وهو فعلُ التَّعجبِ، فمعنى قولك: (كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلًا) ما أكفاهُ رجلًا[1]!

---

(١) **من القواعد المقررة: أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه، ويجري ذلك في كثير من الأبواب، ومنها:**

١. المشتقات كلها -من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة-: أشبهت الفعل في مادته ومعناه، فأخذت حكمه فرفعت الفاعل، ونصب المتعدي منها المفعول.

٢. ما، ولا، وإن، ولات: هذه الحروف أشبهت "ليس" في المعنى؛ فأخذت حكمها؛ فرفعت الاسم ونصبت الخبر.

٣. إنّ وأخواتها، أشبهت الفعل في معناه؛ فرفعت ونصبت، وقُدّم منصوبها وجوبًا على مرفوعها، بعكس الفعل؛ ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعًا، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة.

حروف الجر

هاكَ[١] حُرُوفَ الجَرِّ وَهْيَ مِنْ إِلَى ... حَتَّى خَلا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى (٣٦٤)

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللَّامُ كَيْ وَاوٌ وَتَا ... وَالْكَافُ وَالْبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى (٣٦٥)

هذهِ الحروفُ العشرونَ كلُّها مختصةٌ بالأسماءِ، وهي تعملُ فيها الجرَّ، وتقدَّم الكلامُ على خَلا وحَاشَا وعَدَا في الاستثناءِ.

وقلَّ مَن ذكرَ (كَيْ وَلَعَلَ وَمَتَى) في حروفِ الجرِّ:

فأمَّا "كَي" فتكونُ حرفَ جرٍّ في موضعينِ[٢]:

أحدُهما: إذَا دخلتْ على ما الاستفهاميَّةِ نحو (كَيْمَه) أي لِـمَهْ فمَا استفهاميةٌ مجرورةٌ بـ(كَي) وحذفتْ ألفُها لدخولِ حرفِ الجرِّ عليها وجيءَ بالهاءِ للسكتِ.

الثاني: قولكَ: (جِئْتُ كَيْ أُكْرِمَ زَيدًا) فـ(أُكْرِم) فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بأنْ بعدَ (كَيْ)[٣]، و(أَنْ) والفعلُ مقدرانِ بمصدرٍ مجرورٍ بـ(كَي)، والتقديرُ: (جِئْتُ كَيْ إِكْرَامِ زَيْدٍ)

---

(١) قوله (هاك): اسم فعل بمعنى (خُذْ).

(٢) ولكي الجارة موضع ثالث تقع فيه، وهو: أن يكون مدخولها (ما) المصدرية، كما في قول الشاعر:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا *** يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

أي للضر والنفع، وتقديره على نحو ما قاله الشارح في الموضع الثاني.

(٣) اعلم أنه قد يؤتى بلام قبل كي؛ فيقال: (جئت لكي أتعلم) وقد يؤتى بأن المصدرية بعد كي؛ فيقال: (جئت كي أن تكرمني). وعلى الوجه الأول تكون كي مصدرية بلا تردد، وهو الأكثر استعمالًا، وعلى الوجه الثاني تكون كي حرف جر دالًّا على التعليل بلا تردد، وهو أقل استعمالًا من سابقه، وقد يؤتى بكي غير مسبوقة باللام ولا سابقة لـ"أن"، كما يقال: (جئت كي أتعلم) وهي حينئذ تحتمل المصدرية بتقدير اللام قبلها، وتحتمل أن تكون حرف جر دالًّا على التعليل وأنْ مقدرة بعدها، وحملها على الوجه الأول أولى؛ لأنه الأكثر في الاستعمال كما قلنا، ومن هنا تعلم أن ما جرى عليه الشارح فيه حمل الكلام على أقل الوجهين.

أي لإكرامِ زيدٍ.

وأمَّا (لَعَلَّ) فالجرُّ بها لغةُ عقيلٍ؛ ومنهُ قولهُ:

١٩٦- ـــــــــــــــــــــ (لَعَـلَّ أَبِي المِغْـوَارِ مِنْـكَ قَرِيْـبُ)[1]

وقولـه:

١٩٧- لَعَـلَّ اللّٰهِ فَضَّـلَكُمْ عَلَيْنَـا بِشَـــيْءٍ أَنَّ أُمَّكُـــمُ شَرِيـــمُ[2]

---

(١) ١٩٦- هذا عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي، من قصيدة مستجادة يرثي فيها أخاه أبا المغوار، واسمه هرم، وقيل: اسم أبي المغوار شبيب. وصدر البيت:

فقلت: ادْعُ أُخْـرَى وَارْفَـعِ الصَّـوْتَ جَهْـرَةً

وقبل هذا البيت قوله:

وداعٍ دَعَا: يَـا مَـنْ يُجِيـبُ إلى النَّـدَى فلـم يَسْـتَجِبْهُ عِنْـدَ ذَاكَ مُجِيـبُ

الإعـراب: (فقلت) فعل وفاعل. (ادع) فعل أمر، وفاعله مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت. (أخرى) مفعول به، وهي صفة أقيمت مقام موصوفها بعد حذفه، وأصل الكلام: ادع مرة أخرى. (وارفع) الواو عاطفة، ارفع: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (الصوت) مفعول به لـ"ارفع". (جهرة) مفعول مطلق. (لعل) حرف ترج وجر شبيه بالزائد. (أبي) مبتدأ مرفوع تقديرًا، وأبي مضاف. و(المغوار) مضاف إليه. (منك) جار ومجرور متعلق بـ"قريب" الآتي. (قريب) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: (لعل أبي..إلخ) حيث جر بـ"لعل" لفظ "أبي" على لغة عقيل.

(٢) ١٩٧- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: (أن أمكم) يجوز في همزة "أن" الفتح والكسر؛ أما الفتح فعلى أنها مع مابعدها في تأويل مصدر بدل من شيء، وأما الكسر فعلى الابتداء، (شريم) هي المرأة المفضاة التي اتحد مسلكاها، ويقال فيها: شرماء، وشروم، أيضًا.

الإعـراب: (لعل) حرف ترج وجر شبيه بالزائد. (الله) مبتدأ، وهو في اللفظ مجرور بـ"لعل". (فضلكم) فضل: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الله، والكاف مفعول به، والميم علامة الجمع، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ. (علينا، بشيء) جاران ومجروران يتعلقان بـ"فضل". (أن) حرف توكيد ونصب. (أمكم) أم: اسم أن، وأم مضاف والضمير مضاف إليه. (شريم) خبر أن، وأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر بدل من شيء، على تقدير فتح همز (أن)، وأما على كسر الهمزة فإن واسمها وخبرها جملة يقصد بها التعليل.

الشاهد فيه: قوله (لعل الله) حيث جر بـ"لعل" ما بعدها لفظًا على لغة عقيل كما في البيت السابق، وهو مرفوع في التقدير، ولم يمنع من ظهور رفعه إلا الحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد.

فـ(أبي المغْوَارِ) والاسمُ الكريمُ مبتدآنِ، وقريبٌ وفَضَّلَكُم خبرانِ و(لَعَلَّ) حرفُ جرٍّ زائدٌ[١] دخلَ على المبتدأ فهوَ كالباءِ في (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، وقدْ رُوِيَ على لغةِ هؤلاءِ في لامها الأخيرةِ الكسرُ والفتحُ ورويَ أيضًا حَذْفُ اللامِ الأُوْلى؛ فتقولُ (عَـلّ) بفتحِ اللامِ وكسرها.

وأمَّا (مَتَى) فالجرُّ بها لغةُ هذيلٍ:

ومنْ كلامهمْ: (أَخْرَجَها مَتَى كُمِّهِ) يريدون (مِنْ كُمِّهِ)؛ ومنه قوله:

١٩٨- شَرِبْنَ بِمَاءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ... مَـتَى لُجَـجٍ خُضْـرٍ لَهُـنَّ نَئِـيجُ[٢]

---

(١) الصواب أن يقول: (حرف جر شبيه بالزائد) وأما الباء في قولهم: (بحسبك درهم) فهي حرف جر زائد، فليس التشبيه في كلام الشارح دقيقًا.

واعلم أن حرف الجر إما أن يفيد معنى خاصًا ويكون له متعلق، وإما ألا يفيد معنى خاصًا ولا يكون له متعلق، وإما أن يفيد معنى خاصًا ولا يكون له متعلق:

فالأول: الحرف الأصلي الذي يعقد له النحاة باب حروف الجر.

والثاني: هو الحرف الزائد كالباء في: (بحسبك درهم) ومن في قولك: (ما زارني من أحد).

والثالث: هو الشبيه بالزائد، وإنما أشبه الزائد في أنه لا متعلق له، وأشبه الأصلي في الدلالة على معنى خاص كالترجي في "لعل" والتقليل في "رب".

(٢) ١٩٨- البيت لأبي ذؤيب الهذلي، يصف السحاب، وقبله قوله:

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ ... حَنَاتِمُ سُودٌ مَاؤُهُنَّ ثَجِيجُ

إذا هَمَّ بالإقلاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا ... فَأَعْقَبَ نَشْءٌ بَعْدَها وَخُرُوجُ

اللغة: (حناتم) جمع حنتمة، وأصلها الجرة الخضراء، وأراد هنا السحائب، شبهها بالجرار. (سود) جمع سوداء، وأراد أنها ممتلئة بالماء. (ثجيج) سائل منصب. (ترفعت) تصاعدت، وتباعدت. (لجج) جمع لجة - بزنة غرفة وغرف - واللجة: معظم الماء، (نئيج) هو الصوت العالي المرتفع.

المعنى: يدعو لامرأة - وهي التي ذكرها فيما قبل بيت الشاهد باسم أم عمرو - بالسقيا بماء سحب موصوفة بأنها شربت من ماء البحر، وأخذت ماءها من لجج خضر، ولها في تلك الحال صوت مرتفع عال.

الإعراب: (شربن) فعل وفاعل، ونون النسوة تعود إلى حناتم. (بماء) جار ومجرور متعلق بشرب، وماء مضاف. و(البحر) مضاف إليه. (ثم) حرف عطف. (ترفعت) ترفع: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى حناتم أيضًا. (متى) حرف جر بمعنى من. (لجج) مجرور بمتى، والجار والمجرور متعلق بترفع، وقيل: بدل من الجار والمجرور الأول، وهو بماء البحر. (خضر) صفة للجج. =

وسيأتِي الكلامُ على بقيةِ العشرينَ عندَ كلامِ المصنِّفِ عليها ولمْ يَعُدَّ المصنفُ فِي هذا الكتابِ (لَوْلا) من حروفِ الجرِّ وذكرها في غيرِهِ، ومذهبُ سيبويه أنَّها من حروفِ الجرِّ لكنْ لا تَجُر إلَّا المضمرَ؛ فتقول: (لَوْلايَ، وَلَوْلاكَ، ولَوْلاهُ) فالياءُ والكافُ والهاءُ عندَ سيبويه مجروراتٌ بـ(لَوْلا)، وزعمَ الأخفشُ أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ ووضعَ ضميرَ الجرِّ موضعَ ضميرِ الرَّفعِ فلمْ تَعملْ (لَوْلَا) فيها شيئًا كمَا لَا تعملُ في الظاهرِ نحو (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَتَيْتُكَ)، وزَعَمَ المبردُ أنَّ هذا التركيبَ أعنِي (لَوْلَاكَ) ونحوه لمْ يردْ من لسانِ العربِ، وهو محجوجٌ بثبوتِ ذلكَ عنهمْ كقولهِ:

١٩٩- أَتُطْمِعُ فِينَا مَـنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَـا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَـابِنَا حَسَـنْ(١)

= (لهن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (نئيج) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجج.

الشاهد فيه: قوله: (متى لجج) حيث استعمل "متى" جارَّة، كما هو لغة قومه هذيل.

(١) ١٩٩- يُنسب هذا البيت لعمرو بن العاص ﵁.

اللغة: (أراق) أسال. (يعرض) أراد يتعرض لها بالنيل منها. (الأحساب) جمع حسب، وهو كل ما يعده المرء من مفاخر قومه.

الإعراب: (أتطمع) الهمزة للاستفهام التوبيخي، تطمع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (فينا) جار ومجرور متعلق بـ"تطمع". (مَن) اسم موصول مفعول به لـ"تطمع". (أراق) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى مَن الموصولة. (دماءنا) دماء: مفعول به لـ"أراق"، ودماء مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من أراق وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة، و(لولاك) لولا: حرف امتناع لوجود وجر، والكاف في محل جر بها، ولها محل آخر هو الرفع بالابتداء كما هو مذْهب سيبويه، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: لولاك موجود، وجملة المبتدأ والخبر شرط لولا. (لم) نافية جازمة. (يعرض) فعل مضارع مجزوم بلم. (لأحسابنا) الجار والمجرور متعلق بـ"يعرض"، وأحساب مضاف ونا: مضاف إليه. (حسن) فاعل يعرض، وجملة يعرض وفاعله لا محل له من الإعراب جواب لولا.

الشاهد فيه: قوله (لولاك) فإن فيه ردًا على أبي العباس المبرد الذي زعم أن "لولا" لم تجيء متصلة بضمائر الجر كالكاف والهاء والياء.

وقوله:

٢٠٠- وَكَمْ مَوْطِنٍ لَـوْلَايَ طِحْـتَ كَمَـا هَـوَى   بِأَجْرَامِـهِ مِـنْ قُنَّـةِ النِّيـقِ مُنْهَـوِي[1]

(١) ٢٠٠- البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص، من كلمة له يعتب فيها على ابن عمه عبدالرحمن بن عثمان بن أبي العاص.

اللغة: (موطن) أراد به المشهد من مشاهد الحروب. (طحت) هلكت، ويقال: طاح يطوح كقال يقول، وطاح يطيح كباع يبيع. (بأجرامه) الأجرام: جمع جرم – بكسر الجيم – وهو الجسد. (هوى) سقط من أعلى إلى أسفل، وهو بوزن رمى يرمي. (قُنّة النِّيق) رأس الجبل. (منهوي) ساقط.

المعنى: كثير من مشاهد الحروب لولا وجودي معك فيها لسقطت سقوط من يهوى من أعلى الجبل بجميع جسمه.

الإعراب: (كم) خبرية - بمعنى كثير - مبتدأ، أو ظرف متعلق بـ"طحت". (موطن) تمييز كم مجرور بإضافتها إليه، وخبر المبتدأ الذي هو كم - على الأول - محذوف، والتقدير: كثير من المواطن لك، مثلًا. (لولاي): لولا: حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو حرف جر شبيه بالزائد لا يتعلق بشيء عند سيبويه، وياء المتكلم عنده ذات محلين، أحدهما: جر بلولا، وثانيهما: رفع بالابتداء، وليس لها إلا محل واحد هو الرفع بالابتداء عند الأخفش، وعنده أن الشاعر قد استعار ضمير الجر لضمير الرفع، والخبر محذوف عندهما جميعًا، والتقدير: لولاي موجود. (طحت) فعل وفاعل والجملة في محل جر صفة لموطن، والرابط محذوف، أي: طحت فيه، أو هذه الجملة لا محل لها جواب لولا، وهذا أحسن. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (هوى) فعل ماض. (بأجرامه) الجار والمجرور متعلق بـ"هوى"، وأجرام مضاف والهاء مضاف إليه. (من قنة) جار ومجرور متعلق بـ"هوى" أيضًا، وقنة مضاف. و(النيق) مضاف إليه. (منهوي) فاعل هوى، و"ما" المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها تتعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف، أي: طِحْتَ طَيْحًا مِثلَ طيحِ مُنْهَوٍ قُنّةَ النِّيق بأجرامه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (لولاي) حيث اتصلت "لولا" بالضمير الذي أصله أن يقع في محل الجر أوالنصب، وفيه رد على المبرد الذي أنكر أن يقع بعد لولا ضميرٌ من الضمائر المتصلة التي تكون في محل نصب أو في محل جر.

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى (٣٦٦) وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالتَّا
وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا وَبِرُبْ (٣٦٧) مُنَكَّرًا وَالتَّاءُ للهِ وَرَبْ
وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ (رُبَّهُ فَتَى) (٣٦٨) نَزْرٌ كَذَا (كَهَا) وَنَحْوُهُ أَتَى

من حروفِ الجرِّ: ما لا يجرُّ إلا الظاهرَ وهي هذه السَّبعةُ المذكورةُ في البيتِ الأوَّلِ فلا تقولُ: مُنْذهُ، ولا مُذهُ، وكذَا الباقِي.

ولا تجرُّ (مُنْذُ ومُذْ) من الأسماءِ الظاهرةِ إلَّا أسماءَ الزَّمانِ[١]؛ فإنْ كانَ الزَّمانُ حاضرًا كانت بمعنَى (فِي) نحو (ما رَأَيْتُهُ مُنْذُ يَوْمِنَا) أي (في يومنَا)، وإنْ كانَ الزَّمانُ ماضيًا كانتْ بمعنَى (مِن) نحو (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمعَةِ) أي (من يومِ الجمعةِ). وسيذكرُ المصنفُ هذا في آخرِ البابِ، وهذَا معنَى قوله (وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا).

وأمَّا حتَّى فسيأتِي الكلامُ على مجرورها عندَ ذكرِ المصنفِ له، وقدْ شذَّ جرها للضميرِ كقولِهِ:

٢٠١- فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفِي أُنَاسٌ فَتًى حَتَّاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادِ[٢]

(١) منذ ومذ يكونان ظرفي زمان، وهما حينئذ اسمان. ويكونان حرفي جر، وحينئذ لا يجران إلا أسماء الزمان، طلبًا للمناسبة بين حالتيهما.

(٢) ٢٠١- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (يلفي) مضارع ألفى، ومعناه وجد، ويروى "لا يلقى أناس" بالقاف مكان الفاء على أنه مضارع لقي.

المعنى: يريد الشاعر أن يقول: إن الناس لا يجدون فتى يرجونه لقضاء مطالبهم حتى يبلغوا الممدوح، فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتى.

الإعراب: (فلا) لا: زائدة قبل القسم للتوكيد. (والله) الواو للقسم، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وفعل القسم الذي يتعلق به الجار والمجرور محذوف وجوبًا. (لا) نافية. (يلفي) فعل مضارع. (أناس) فاعل يلفي. (فتى) مفعول به أول لـ"يلفي"، ومفعول يلفي الثاني محذوف، وتقدير الكلام: لا يلفي أناس فتى مقصودًا لآمالهم إلى بلوغك. (حتاك) حتى: جارة، والضمير في محل جر بها، والجار والمجرور متعلق بـ"يلفي". (يا) حرف نداء. (ابن) منادى، وابن مضاف. و(أبي) مضاف إليه، وأبي مضاف. و(زياد) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (حتاك) حيث دخلت "حتى" الجارة على الضمير، وهو شاذ.

ولَا يُقَاسُ عَلى ذلكَ خلافًا لبعضهمْ، ولغةُ هذيلٍ إبدالُ حائِها عينًا وقرأَ ابنُ مسعودٍ ﴿فَتَرَبَّصُواْبِهِۦ عَتَّى حِينٍ﴾(١) [المؤمنون: ٢٥].

وأمَّا الواوُ فمختصةٌ بالقسمِ وكذلكَ التَّاءُ، ولا يجوزُ ذكرُ فعلِ القسمِ معهمَا فلَا تقولُ: "أُقسمُ واللهِ" وَلَا "أقسمُ تاللهِ".

ولَا تجرُّ التَّاء إلا لفظَ الله؛ فتقول (تَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ). وقدْ سُمِعَ جَرُّها (رَبّ) مضافًا إلى الكعبةِ، قالوا: (تَرَبِّ الكَعْبَةِ)، وهذَا معنَى قولِهِ (والتَّاءُ للهِ وَرَبْ)، وسُمِعَ أيضًا (تَالرَّحْمَنِ)، وذكرَ الخفافُ في شرحِ الكتابِ أنَّهم قَالوا: (تَحياتِكِ) وهذَا غريبٌ.

ولا تجرُّ (رُبَّ) إلَّا نكرةً نحو (رُبَّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيتُ) وهذَا معنَى قوله (وَبِرُبَّ مُنْكَّرًا) أي: "واخصصْ بِـ(رُبَّ) النَّكرةَ"، وقدْ شذَّ جرُّها ضميرَ الغيبةِ كقولهِ:

٢٠٢- وَاهٍ رأَبْتُ وَشِيكًا صَـدْعَ أَعْظُمِـهِ ... وَرُبَّهُ عَطِبًـا أَنْقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهْ(٢)

---

(١) قرأها ابن مسعود رضي الله عنه "عتى" بإبدال حائها عينا. وقرأها الجمهور حتى بالحاء

الإعـراب: (فتربصوا): الفاء بحسب ما قبلها، تربصوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (به): جار ومجرور متعلقان بالفعل تربصوا. (عتى) -في قراءة ابن مسعود-: حرف جر. (حين): اسم مجرور بـ"عتى". والجار والمجرور متعلقان بالفعل تربصوا.

وجـه الاسـتدلال: أن قوله: "عتى" حرف غاية وجر، وأصلها "حتى" لكن أُبدلت حاؤها عينا، على لغة هذيل.

(٢) ٢٠٢- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: (رأبت) أصلحت، وشعبت، مأخوذ من قولهم: رأب فلان الصدع؛ إذا أصلحه وجبره. (وشيكًا) سريعًا. (عطِبًا) هو هنا بكسر الطاء – صفة مشبهة –: أي هالكا. (مِن عَطَبِهِ) هو هنا بفتح الطاء مصدر بمعنى الهلاك، وفي اللسان "م العطب".

المعنى: رُبَّ شخص ضعيف أشفى على الهلاك والسقوط، فجبرت كسره ورشت جناحه.

الإعـراب: (واهٍ) هو على تقدير "رب" أي: رب واهٍ؛ فهو مبتدأ مرفوع تقديرًا، (رأبت) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، (وَشيكًا) مفعول مطلق عامله رأبت، أي رأبت رأبًا وشيكًا، أي عاجلًا سريعًا، (صدع) مفعول به لـ"رأبت"، وصدع مضاف وأعظم من (أعظمه) مضاف إليه، وأعظم مضاف، والضمير مضاف إليه. (ورُبَّه عطبًا) رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والضمير في محل جر برب، وله محل رفع بالابتداء، "عطبًا" تمييز للضمير. (أنقذت) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظًا برب، (مِن عَطَبِهِ) الجار والمجرور متعلق بـ"أنقذ"، وعطب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه قوله: "ورُبّه عطبًا" حيث جر "رب" الضمير، وهو شاذ.

كَمَا شذَّ جرُّ الكافِ لهُ كقولِهِ:

٢٠٣- خَـلَّى الذَّنَابَـاتِ شَـمَالًا كَثَبـا وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَـــا أَوْ أَقْرَبَـــــا[(١)]

وقوله:

٢٠٤- وَلَا تَـرَى بَعْـلًا وَلَا حَلَائِـلا كَــهُ وَلَا كَهُــنَّ إِلَّا حَـــاظِلَا[(٢)]

وهذَا معنَى قولِهِ (ومَا رووا...البيت) أي: والَّذِي رُوِيَ من جرِّ (رُبَّ) المضمرَ نحو (رُبَّهُ فَتًى) قليلٌ، وكذاكَ جرُّ الكافِ المضمرَ نحو (كَها).

---

(١) ٢٠٣- البيت للعجاج يصف حمار وحش وأتنه، وقد أراد هذا الحمار ورود الماء معهن فرأى الصياد فهرب بهن.

اللغة: (الذنابات) جمع ذنابة بالكسر؛ وهي آخر الوادي الذي ينتهي إليه السيل. (كثبًا) أي قريبًا. (أم أو عال) هي هضبة في ديار بني تميم.

المعنى: أنه جعل في هربه الذنبات عن طريقه في جانب شماله قريبًا منه، وجعل أم أوعال في جانب يمينه قريبًا منه قربًا مثل قرب الذنابات أو أقرب.

الإعراب: (خلّى) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره: "هو" يعود على حمار الوحش. (الذنابات) مفعول أول لخلى. (شمالًا) مفعول ثان. (كثبًا) صفة لشمال. (وأم أوعال) يروى بالنصب وبالرفع؛ فأما النصب فبالعطف على الذنابات، وأما الرفع فبالابتداء. (كها) على رواية النصب هو في موضع المفعول الثاني، وعلى رواية الرفع هو متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (أو) عاطفة. (أقربًا) معطوف على الضمير المجرور بالكاف من غير إعادة الجار، هذا على جعل "أم أوعال كها" مبتدأ وخبرًا.

الشاهد فيه: قوله: "كها" حيث جر بالكاف الضمير، وهو شاذ.

(٢) ٢٠٤- البيت من أرجوزة للعجاج يصف حمارًا وأُتُنَهُ.

الإعراب: "ولا" نافية "ترى" فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت "بعلا" مفعول أول "ولا" الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي "حلائلا" معطوف على قوله "بعلا" السابق "كه" متعلق بمحذوف حال من "بعلا" "ولا كهن" متعلق بمحذوف حال من "حلائلا" وهو معطوف بالواو على الحال السابق "إلا" أداة استثناء ملغاة "حاظلًا" مفعول ثان لترى.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: "كه، كهن" حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف، وهو شاذ.

بَعِّضْ وَبَيِّنْ وَابْتَدِئْ فِي الأَمْكِنَهْ (٣٦٩) بِمِنْ وَقَدْ تَأْتِي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ
وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرْ (٣٧٠) نَكِرَةً، كَـ(ما لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ)

تجيءُ (مِنْ): للتبعيضِ، ولبيانِ الجنْسِ، ولابتداءِ الغايةِ -في غيرِ الزَّمانِ كثيرًا-، وفي الزَّمانِ قليلًا، وزائدةً.

فمثالُها للتبعيضِ قولكَ (أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ)، ومنه قولهُ تعالى ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[1] [البقرة: ٨].

ومثالُها لبيانِ الجنسِ قوله تعالى ﴿فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[2] [الحج: ٣٠].

ومثالُها لابتداءِ الغايةِ في المكانِ قوله تعالى ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا

---

(١) **الإعراب:** ومن الناس: الواو بحسب ما قبلها، ومن الناس: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (مَن): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (يقول): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول. (آمنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب مقول القول. (بالله): جار ومجرور متعلقان بالفعل آمنا.

وجه الاستدلال: أن حرف الجر "من" أفاد هنا معنى التبعيض، أي: وبعض الناس.

(٢) **الإعراب:** (فاجتنبوا): الفاء بحسب ما قبلها، اجتنبوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (الرجس): مفعول به منصوب. (من الأوثان): جار ومجرور متعلقان بحال من الرجس.

وجه الاستدلال: أن حرف الجر (مِن) جاء لبيان الجنس؛ لأن الرجس جنس عام يشمل الأوثان وغيرها مما هو رجس، فجاءت من مبينة جنس ونوع هذا الرجس.

فائدة: علامة "مِن" البيانية: صحة وقوع اسم موصول مكانها إن كان مدخولها معرفة، كما في الآية المذكورة، **فالتقدير:** فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان.

فإنْ كان مدخولُها نكرةً فعلامتُها أن يَخْلُفَها الضميرُ فقط من غير الاسم الموصول، وذلك كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١] ، أي: من أساور هي ذهب.

﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(١)[الإسراء: ١].

ومثالُها لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ قولهُ تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾(٢)، [التوبة: ١٠٨] وقول الشَّاعرِ:

٢٠٥- تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ ... إِلَى اليَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ(٣)

---

(١) **الإعراب:** (سبحان): مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف. (الذي): اسم موصول في محل جر مضاف إليه. (أسرى): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
(بعبده): جار ومجرور متعلقان بالفعل أسرى، وعبد مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ليلا): ظرف زمان منصوب وهو متعلق بالفعل أسرى. (من المسجد): جار ومجرور متعلقان بالفعل أسرى. (الحرام): صفة مجرورة. (إلى المسجد): جار ومجرور متعلقان بالفعل أسرى. (الأقصى): صفة مجرورة.
وجه الاستدلال: أن (من) أفادت في الآية الكريمة ابتداء الغاية المكانية؛ لأن ابتداء مكان الإسراء هو المسجد الحرام.

(٢) **الإعراب:** (لمسجد): اللام لام الابتداء، مسجد: مبتدأ مرفوع. (أسس): فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو راجع إلى مسجد، والجملة الفعلية صفة مرفوعة لمسجد. (على التقوى): جار ومجرور متعلقان بالفعل أسس. (من أول): جار ومجرور متعلقان بالفعل أسس، وأول مضاف. (يوم): مضاف إليه مجرور. (أحق): خبر المبتدأ مرفوع. (أن): حرف مصدري ونصب. (تقوم): فعل مضارع منصوب، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (فيه): جار ومجرور متعلقان بالفعل تقوم، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها منصوب بنزع الخافض، أي: بأن تقوم فيه أي القيام فيه، ويجوز أن تقول: إنه مجرور بحرف جر محذوف، أي بالقيام فيه، والجار والمجرور متعلقان بأحق. والجملة الاسمية المؤلفة "لمسجد ... أحق"، ابتدائية لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: أن الكوفيين يرون أن (مِن) تفيد ابتداء الغاية الزمانية كما تفيد ابتداء الغاية المكانية، وأن الآية شاهد على ذلك؛ فأول يوم هو من الزمان. وللبصريين توجيه آخر.

(٣) ٢٠٥- البيت للنابغة الذبياني، من قصيدة له مطلعها قوله:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

اللغة: (يوم حليمة) يوم من أيام العرب المشهورة حدثت فيه حرب طاحنة بين لخم وغسان، وحليمة هي بنت الحارث بن أبي شمر الغساني، أضيف اليوم إليها لأن أباها -فيما ذكروا- حين اعتزم توجيه جيشه إلى المنذر أمرها فجاءت فطَيَّبَتْهم، وفي يوم حليمة ورد المثل: (ما يوم حليمة بِسِرٍّ) يُضرب للأمر المشتهر المعروف الذي لا يستطاع كتمانه.

=

ومثالُ الزائدةِ (ما جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، ولَا تُزَادُ عندَ جمهورِ البصريينَ إلَّا بشرطينِ:

- **أحدهما:** أنْ يكونَ المجرورُ بها نكرةً.
- **الثَّاني:** أنْ يسبقها نفيٌ أو شبههُ؛ والمرادُ بشبهِ النَّفي: النَّهْيُ نحو(لَا تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ)، والاستفْهامُ نحو (هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ)، ولَا تزادُ في الإيجابِ[1]، ولَا يُؤْتَى بها جارَّة لمعرفةٍ فلا تقولُ (جَاءَنِي مِنْ زَيْدٍ) خلافًا للأخفشِ، وجعلَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[2] [الأحقاف: ٣١]، وأجازَ الكوفيونَ زيادتَها في الإيجابِ بشرطِ تنكيرِ مجرورها، ومنهُ عندَهم (قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ) أي قدْ كانَ مطرٌ.

= **وقبل البيت المستشهد به قوله:**

فهُـمْ يَتَسَاقَونَ المَنِـيَّةَ بَيْنَهُمْ ... بِأَيْدِيهم بِيضٌ رِقَاقُ الْمَضَارِبِ
ولَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

الإعراب: (تخيرن) تخير: فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة -العائد على السيوف المذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد- نائب فاعل. (من أزمان) جار ومجرور متعلق بخبر، وأزمان مضاف. و(يوم) مضاف إليه، ويوم مضاف. و(حليمة) مضاف إليه. (إلى اليوم) جار ومجرور متعلق بتخير. وجملة (قد جُرّبن) من الفعل الماضي المبني للمجهول نائب الفاعل في محل نصب حال. (كل) مفعول مطلق، وكل مضاف. و(التجارب) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (من أزمان) حيث وردت "من" لابتداء الغاية في الزمن.

(١) ذكر السعد أن "من" الجارة تزاد في الإثبات اختيارًا في موضع واحد، وهو تمييز "كم" الخبرية إذا فُصل بينها وبين التمييز بفعل، ومثَّل له بقوله تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، فمن: زائدة، وجنات: تمييز "كم".

(٢) **الإعراب:** (يغفر): فعل مضارع مجزوم بالسكون لوقوعه في جواب الطلب، والفاعل ضمير مستتر جوازا، تقديره: هو. (لكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل يغفر. (من ذنوبكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يغفر"، وذنوب مضاف، و"كم": ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن "مِن" في الآية -على توجيه الأخفش-: زائدة مع أنها لم تسبق بنفي ولا شبهه.

لِلانْتِهَـــــا: حَــــتَّى، وَ لَامٌ، وَ إِلَى (٣٧١) وَ مِــنْ، وَبَــاءٌ يُفْـــهِمَانِ بَـــدَلا

يدلُّ على انتهاءِ الغايةِ: (إِلَى وَحَتَّى واللَّامُ). والأصلُ من هذهِ الثَّلاثةِ (إِلَى)، فلذلكَ تَجُرُّ الآخِرَ وغَيرَهُ نحو (سِرْتُ البَارِحَةَ إِلَى آخِرِ اللَّيْلِ أَوْ إِلى نِصْفِهِ).

ولَا تَجرُّ (حتَّى) إِلَّا ما كانَ آخِرًا أَوْ متصلًا بالآخِرِ[١] كقولهِ تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٢] [القدر: ٥]، ولَا تَجُرُّ غيرهمَا، فلَا تقول: (سِرْتُ البَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِ اللَّيْلِ).

(١) الآية الكريمة التي استشهد بها الشارح مثال لما كان متصلًا بالآخر، ومثال ما كان آخرًا قولهم: (أكلت السمكة حتى رأسها).

واعلم أن "حتى" الجارة على ضربين:

١. جارّة للمفرد الصريح: وهذه هي التي لا تجر إلا الآخر أو المتصل بالآخر، ولا تكون إلا غائية.
٢. وجارّة لـ"أن" المصدرية ومدخولها: وهذه تكون غائية، وتكون تعليلية، وتكون استثنائية.

فائدة: الفرق بين (إلى) و(حتى) من ثلاثة أوجه:

١. أن ما بعد حتى يدخل فيما قبلها -عند عدم وجود القرائن- فقولنا: قرأت الكتاب حتى الفصل الخامس، يكون الفصل الخامس مقروءًا. أما ما بعد (إلى) فلا يدخل، وقيل: يدخل، وقيل: إن كان من جنس الأول دخل، فنحو قرأت الكتاب إلى الفصل الخامس، يكون الفصل الخامس مقروءًا، أما إذا لم يكن من جنس الأول وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فلا يدخل؛ لأن الليل ليس من جنس الصيام.
٢. تجر (إلى) الظاهرَ والمضمرَ، و(حتى) لا تجر إلا الظاهرَ.
٣. لا يلزم في مجرور (إلى) أن يكون آخر جزء أو ملاقيا لآخر جزء كما هو الحال في مجرور حتى، فيجوز أن نقول: أكلت السمكة إلى نصفها بخلاف حتى.

(٢) **الإعراب:** (سلام): خبر مقدم مرفوع. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (حتى): حرف غاية وجر. (مطلع): اسم مجرور بحتى، وشبه الجملة متعلق بسلام أو بالفعل تنزل. (الفجر): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن (حتى) من حروف الجر المفيدة انتهاء الغاية، وقد أفادت هنا انتهاء الغاية الزمانية.

واستعمالُ اللامِ للانتهاءِ قليلٌ، ومنهُ قولهُ تعالى ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾[(١)][الرعد: ٢].

ويستعملُ (مِنْ والبَاء) بمعنى "بَدَل"، فمنِ اسْتعمالِ (مِنْ) بمعنى بدل قوله ﷻ ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾[(٢)][التوبة: ٣٨] أي بدلَ الآخرةِ، وقوله تعالى ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾[(٣)][الزخرف: ٦٠] أي بدلكمْ، وقول الشَّاعرِ:

٢٠٦- جَارِيَــةٌ لــمْ تَأْكُــلِ المرَقَّقَــا ... وَلَـمْ تَـذُقْ مِـنَ البُقُـولِ الفُسْـتُقَا[(٤)]

---

(١) **الإعـراب:** (كل): مبتدأ مرفوع. (يجري): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ. (لأجل): جار ومجرور متعلقان بالفعل يجري. (مسمى): صفة لأجل مجرورة.

وجـه الاسـتدلال: أن اللام قد جاءت مرادفة لمعنى إلى، أي: لانتهاء الغاية، والمراد بانتهاء الغاية: الدلالة على أن المعنى قبل اللام ينتهي وينقطع بوصوله إلى الاسم المجرور بها.

(٢) **الإعـراب:** (أرضيتم): الهمزة حرف استفهام، رضيتم: فعل ماضي، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم للجمع. (بالحياة): جار ومجرور متعلقان بالفعل رضيتم. (الدنيا): صفة مجرورة. (من الآخرة): جار ومجرور متعلقان بالفعل رضيتم.

وجـه الاسـتدلال: أن "من" جاءت هنا بمعنى البدل، أي بدل الآخرة.

(٣) **الإعـراب:** (ولو): الواو: حرف استئناف، لو: حرف شرط غير جازم. (نشاء): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (لجعلنا): اللام واقعة في جواب شرط لو، جعلنا: فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (منكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل جعلنا، وهما في موضع المفعول الثاني. (ملائكة):مفعول به أول منصوب. (في الأرض): جار ومجرور متعلقان بالفعل يخلفون. (يخلفون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب صفة لقوله: (ملائكة).

(٤) ٢٠٦- البيت لأبي نخيلة –يعمر بن حزن– السعدي.

اللغـة: (جارية) هي –في الأصل– الفتاة الشابة، ثم توسع فيها فاستعملوها في كل أَمَة. (المرقَّقا) -على صيغة اسم المفعول- الرغيف الرقيق الواسع. (البقول) جمع بقل، وهو كل نبات اخضرت به الأرض. (الفستقا) بقل خاص معروف.

=

أي بدلَ البقولِ، ومن استعمالِ (البَاء) بمعنَى بدَل ما وردَ في الحديثِ «ما يَسُرُّنِي بِها حُمْرُ النَّعَمِ»(١) أي بدلها.

وقول الشَّاعرِ:

فَلَيْـــتَ لِي بِهِـــمْ قَوْمًـــا إِذَا رَكِبُـــوا   شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرُكْبَانَا [١٦٤]

= **المعنى:** يريد أن هذه الجارية بدوية لا عهد لها بالنعيم، ولم تستمرئ طعم الرقة، فهي تأكل يابس العيش، لا الرغفان الرقيقة الواسعة المستديرة، وتذوق من البقول ما يأكله البدو عادة، لا الفستق ونحوه مما هو طعام أهل الحضارة والرفاهية.

الإعـراب: (جارية) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي جارية، أو نحوه. (لم) نافية جازمة. (تأكل) فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك بالكسرة تخلصًا من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود على "جارية ". (المرققا) مفعول به لـ"تأكل"، والألف للإطلاق. (لم) نافية جازمة. (تذق) فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر يرجع إلى الجارية فاعل. (من البقول) جار ومجرور متعلق بـ"تذق". (الفستقا) مفعول به لـ"تذق"، والألف للإطلاق.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله (من البقول) حيث ورد "من" بمعنى البدل، يعني أنها لم تستبدل الفستق بالبقول.

(١) أخرجه بلفظه الطبراني في الأوسط عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٦/٢٥١).

الإعـراب: (ما): حرف نفي. (يسرني): فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية:حرف مبني، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب مفعول به. والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (بها): جار ومجرور متعلقان بالفعل يسرني. (حمر): فاعل مرفوع وهو مضاف. (النعم): مضاف إليه مجرور.

وجـه الاستدلال: مجيء حرف الباء بمعنى البدل في قوله: "بها". أي: ما يسرني بدلها حمر النعم.

وَالــــلَّامُ لِلْمِلْـــــكِ وَشِـــــبْهِهِ وَفِي (٣٧٢) تَعْدِيــــةٍ -أَيْضًـــا- وَتَعْلِيـــلٍ قُــفِي
وَزِيـــدَ، وَالظَّرْفِيَّـــةَ اسْـــتَبِنْ بِبَـــا (٣٧٣) وَ(فِي) وَقَـــدْ يُبَيِّـــنَانِ السَّبَـــبَا

تقدَّم أنَّ اللَّامَ تكونُ للانتهاءِ، وذكَرَ هنَا أنَّها تكونُ **للملكِ** نحو ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾[1] [البقرة: ٢٨٤] و(الـمَالُ لِزَيْدٍ)، **ولشبه الملك**[2] نحو (الجُلُّ للفَرَسِ، والبَابُ لِلدَّارِ)، **وللتعدية**[3] نحو (وَهَبْتُ لِزَيْدٍ مَالًا)[4]، ومنهُ قولهُ تعالى ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾[5] [مريم: ٥ - ٦]، **وللتَّعليلِ** نحو

---

(١) **الإعـراب:** (لله): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف تقديره كائن. (ما): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (في السموات): جار ومجرور متعلقان بصلة الموصول المحذوفة. (وما في الأرض): الواو حرف عطف، وقوله (وما في الأرض) معطوف على ما قبله.
وجه الاستدلال: أن اللام في قوله: "لله" بمعنى الملك.
فائدة في التفريق بين لام الملك وشبهه: تفيد اللامُ الملكَ إذا وقعت بين ذاتين الأُولى منهما لا تملك، والثانية تملك حقيقة، كـ (السماء لله). وأما إذا وقعت بين ذاتين الثانية منهما لا تملك ملكا حقيقيا، فهي لام شبه الملك، والمراد بشبه الملك الاختصاص، نحو المفتاح للباب. وأما إن وقعت بين معنى وذات كـ"الحمد لله" فهي للاستحقاق، وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص.

(٢) قول الناظم: (وشبهه) أي شبه الملك: وهو الاختصاص.

(٣) لام التعدية: هي التي يتعدى الفعل بها إلى مابعدها مجردة عن إفادة معنى.
قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: ليست التعدية من المعاني التي وضعت الحروف لها، وإنما ذلك أمر لفظيٌّ مقصودُه إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى الفعل إلى ذلك الاسم بوساطة ذلك الحرف، وهذا القصد يشترك فيه جميع حروف الجر، فإنها وضعت لأن توصل الأفعال إلى الأسماء. المقاصد الشافية (٣/ ٦١٤).

(٤) اللام في هذا المثال مفيدة للملك؛ فالأولى أن يمثل للام التعدية بـ"ما أحبَّ زيدًا لِعَمرٍو"، فـ"عمرو" مفعول حقيقي للفعل "أحب" المتعدي أصالة، فلما بُنِي للتعجب صار لازما، فعُدِّي بهذه اللام. وانظر تحقيقا حسنا للشاطبي في الموضوع في المقاصد الشافية (٣ / ٦١٤-٦٢٠).

(٥) **الإعـراب:** (فهب): الفاء بحسب ما قبلها، هب: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (لي): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ(هب). (من لدنك): من حرف جر، لدنك: اسم مبني في محل جر بمن، وشبه الجملة متعلق بحال محذوف لوليا، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (وليا): مفعول به منصوب. (يرثني): فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا، تقديره: هو، =

(جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ)، وقوله:

٢٠٧- وَإِنِّي لَتَعْــرُونِي لِذِكْــرَاكِ هِــزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَـهُ القَطْـرُ[1]

وزائدة قياسًا[2] نحو (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا

= والجملة الفعلية في محل نصب صفة لوليا. (ويرث): الواو حرف عطف، يرث: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي في محل نصب مثلها. (من آل): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يرث" وآل مضاف. (يعقوب): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: استدل الشارح بهذه الآية على مجيء اللام للتعدية، والذي يظهر أن اللام ههنا لشبه الملك، كما ذكر ذلك ابن مالك نفسه في شرح التسهيل. وانظر: مغني اللبيب لابن هشام (ص: ٢٨٤).

(١) ٢٠٧- البيت لأبي صخر الهذلي.

اللغة: (تعروني) تصيبني، وتنزل بي. (ذكراك) الذكرى - بكسر الذال وآخره ألف مقصورة – التذكر، والخطور بالبال. (هزة) -بفتح الهاء وكسرها- حركة واضطراب. (انتفض) تحرك. (القطر) المطر.

المعنى: يصف ما يحدث له عند تذكره إياها، أنه ليصيبه خفقان واضطراب يشبهان حركة العصفور إذا نزل عليه ماء المطر؛ فإنه يضطرب ويتحرك حركات متتابعة ليدفعه عن نفسه.

الإعراب: (وإني) إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه، (لتعروني) اللام للابتداء، تعرو: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (لذكراك) الجار والمجرور متعلق بـ"تعرو"، وذكرى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى مفعوله. (هزة) فاعل تعرو. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (انتفض) فعل ماض. (العصفور) فاعل انتفض، و"ما" ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، صفة لهزة، والتقدير: هزة كائنة كانتفاض العصفور. (بلَّلَه) بلل: فعل ماض، والهاء مفعول به لبلل. (القطر) فاعل بلل، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب حال من العصفور. و(قد) مقدرة قبل الفعل، عند البصريين، أي: قد بلله، فأما الكوفيون فلا يلتزمون تقدير "قد".

الشَّاهِدُ فيه: قوله (لذكراك) فإن الكلام فيه للتعليل.

(٢) **زيادة اللام على ضربين:**

الأول: زيادتها لمجرد التأكيد -وذلك إذا اتصلت بمعمول فعل، وقد تقدم الفعل على المعمول المقترن باللام- كقول الشاعر:

وَمَلَكْــتَ مــا بَــيْنَ الْعِــرَاقِ وَيَــثْرِبِ مُلْــكًا أَجَــارَ لِمُسْــلِمٍ وَمُعَاهَــدِ

الزيادة الثانية: لتقوية عامل ضعف عن العمل بأحد سببين:

أحدهما: أن يقع العامل متأخرًا، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤]، وقوله سبحانه: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣].

وثانيهما: أن يكون العامل فرعًا في العمل: إما لكونه اسم فاعل نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، وإما لكونه صيغة مبالغة نحو قوله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٦].

تَعۡبُرُونَ﴾[(١)] [يوسف: ٤٣].

وسماعًا نحو (ضَرَبْتُ لِزَيْدٍ).

وأشارَ بقولهِ (وَالظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ...إلى آخره) إِلَى **معنَى (البَاء وفِي)**، فذكرَ أنَّهما اشتركَا في إفادةِ الظرفيةِ والسَّببيةِ.

فمثالُ الباءِ للظَّرفيةِ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِ﴾[(٢)][الصافات: ١٣٧ - ١٣٨] أي: وفي اللَّيلِ.

ومثالُها للسَّببيةِ قولهُ تعالى ﴿فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ وَبِصَدِّهِمۡ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرٗا﴾[(٣)][النساء: ١٦٠].

---

(١) **الإعـراب:** (إن): حرف شرط جازم. (كنتم): فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محل رفع اسم كان، والميم للجمع، وكنتم في محل جزمفعل الشرط. (للرؤيا): جار ومجرور متعلقان بالفعل تعبرون. ويجوز جعل اللام زائدة، والرؤيا حينئذ تعرب مفعولًا به مقدما للفعل "يعبرون"، فهو مجرور لفظا منصوب محلًا. (تعبرون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كنتم، وجواب الشرط محذوف تقديره: إن كنتم للرؤيا تعبرون أفتوني يا أيها الملأ... وجملة كنتم مع خبرها ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

وجـه الاسـتدلال: أن اللام الداخلة على الرؤيا زائدة، أتي بها لتقوية العامل "تعبرون"، لأنه قد ضعف عن العمل بسبب وقوعه متأخرا عن معموله .

(٢) **الإعـراب:** (وإنكم): الواو بحسب ما قبلها، إنكم: إن: حرف توكيد ونصب، وكم:ضمير في محل نصب اسم إن. (لتمرون): اللام هي اللام المزحلقة، تمرون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (عليهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "تمرون". (مصبحين):حال منصوب. (وبالليل): الواو حرف عطف، بالليل: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال، وهما معطوفان على مصبحين.

وجـه الاسـتدلال: أن الباء الداخلة على كلمة الليل هي حرف جر، بمعنى في، أي: في الليل.

(٣) **الإعـراب:** (فبظلم): الفاء حرف استئناف، بظلم: جار ومجرور متعلقان بالفعل حرمنا. (من الذين): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلم. (هادوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (حرمنا): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، =

ومثالُ (في) للظَّرفيةِ قولكَ (زَيْدٌ فِي المسْجِدِ) وهو الكثيرُ فيها.

ومثالُها للسَّببيةِ قوله: «دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْها؛ فَلَا هِيَ أَطْعَمَتْها، وَلَا هِيَ تَرَكَتْها تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ»(١).

= والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (عليهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل حرمنا. (طيبات): مفعول به. (أحلت): فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل نصب صفة لطيبات. (لهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أحلت". (وبصدهم): الواو حرف عطف، بصدهم: جار ومجرور متعلقان بالفعل "حرمنا"، وهما معطوفان على بظلم، وصد: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (عن سبيل): جار ومجرور متعلقان بصدهم، وسبيل: مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. (كثيرا): نائب مفعول مطلق منصوب أي: صدًّا كثيرًا، ويجوز أن يكون التقدير زمنًا كثيرًا فيكون نائب ظرف زمان.

وجه الاستدلال: مجيء حرف الجر "الباء" بمعنى السببية، أي: بسبب ظلمهم وبسبب صدهم.

(١) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه برقم (٢٦١٩)، وخشاش الأرض: هوامها وحشراتها، الواحدة خشاشة.

(دخلت): فعل ماض، والتاء للتأنيث. (امرأة): فاعل مرفوع. (النار): مفعول به منصوب. (في هرة): جار ومجرور متعلقان بالفعل "دخلت". (حبستها): فعل ماض، والتا للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازا، تقديره: هي، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل صفة لهرة. (فلا): الفاء حرف استئناف، لا: حرف نفي. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ. (أطعمتها): فعل ماض، والتاء للتأنيث. (وها): ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ هي، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ولا): الواو: حرف عطف. لا: حرف نفي زائد لتوكيد النفي. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ. (تركتها): فعل ماض، والتاء للتأنيث، وها: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ هي، والجملة الاسمية معطوفة على ما قبلها فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. (تأكل): فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره هي، والجملة الفعلية في محل نصب مفعول به ثان للفعل "ترك". (من خشاش): جار ومجرور متعلقان بالفعل "تأكل"، وخشاش: مضاف. (الأرض): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: مجيء حرف الجر "في" بمعنى السببية، أي: دخلت النار بسبب هرة حبستها.

بِالبَــا اسْــتَعِنْ، وَعَــدِّ عَــوِّضْ أَلْصِــقِ (٣٧٤) وَمِثْـلَ(مَعْ) وَ(مِـنْ) وَ(عَـنْ) بِهـا انْطِـقِ

تقدَّمَ أنَّ الباءَ تكونُ للظرفيةِ وللسببيةِ، وذكرَ هنَا أنَّها تكونُ:

للاستعانةِ(١)، نحو (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ وَقَطَعْتُ بِالسِّكِينِ).

وللتعديةِ نحو (ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ) ومنه قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ﴾(٢) [البقرة: ١٧].

وللتَّعويضِ(٣) نحو (اشْتَرَيْتُ الفَرَسَ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾(٤) [البقرة: ٨٦].

---

(١) ضابط التفريق بين (باء) الاستعانة والسببية: أن (باء) الاستعانة تدخل على آلة الفعل، و(باء) السببية تدخل على سبب الفعل وعلته.

(٢) **الإعـراب:** (ذهب): فعل ماض. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. (بنورهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل ذهب، ونور مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.
وجـه الاسـتدلال: أن معنى الباء في قوله (بنورهم) هو التعدية؛ لأنه استعين بها في تعدية الفعل اللازم "ذهب" إلى مفعوله، وهو قوله (بنورهم) كما تُعَدِّيه همزة النقل، والتقدير: أذهب الله نورهم، يؤكد هذا أن اليماني قد قرأ: ﴿أذهب الله نورهم﴾، فهذا يدل على أن الباء مرادفة للهمزة، وإلى هذا ذهب الجمهور.

(٣) الفرق بين باء التعويض وباء السبب: أن مدخول باء التعويض قد يعطى بعوض وقد يعطى مجانًا، نحو قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، ومدخول باء السبب لابد من حصوله بسبب حصول ما قبله، وعليه حملوا قوله ﷺ: (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله).
فائدة: باء التعويض تسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الأعواض والأثمان ففيها مقابلة شيء بشيء، أي دفع شيء وأخذ آخر في مقابلته، أما باء البدل التي مرت معنا في قوله: «ما يسرني بها حمر النعم» أي: بدلها، فليس فيها مقابلة من الجانبين، بل اختيار أحد الشيئين على الآخر، وقيل: إن باء البدل تدل على اختيار شيء، وأعم من كونه مقابَلًا بشيء آخر أم لا، فهي أعم مطلقا.

(٤) **الإعـراب:** (أولئك): أولاء: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب. (الذين): اسم موصول في محل رفع خبر، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (اشتروا): فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. (والواو): ضمير في محل رفع فاعل، وحركت الواو بالضم لالتقاء الساكنين، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الحياة): مفعول به منصوب. (الدنيا): صفة منصوبة بالفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. (بالآخرة): جار ومجرور متعلقان بالفعل "سأل". =

وللإلصاقِ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

وبمعنَى (**مَعَ**) نحو (بِعْتُكَ الثَّوْبَ بِطِرَازِهِ) أي معَ طِرَازِهِ.

وبمعنَى (**مِن**) كقوله: (شَرِبْنَ بِماءِ البَحْرِ)[(١)] أي: مِنْ مَاءِ البَحْرِ.

وبمعنى (**عن**) نحو ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾[(٢)] [المعارج: ١] أي عن عذابٍ.

وتكونُ الباءِ أيضًا **للمصاحبةِ** نحو ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾[(٣)] [الحجر: ٩٨] أي: مصاحبًا حمدَ ربكَ.

= **وجه الاستدلال:** مجيء "الباء" بمعنى التعويض. والمعنى: أنهم اعتاضوا عن الآخرة بمتاع الدنيا، حيث كتموا ما في التوراة مما يصدق نبيَّنا ﷺ خوفَ انقطاع ما يأخذونه من أسافلهم.

(١) سبق هذا الشاهد في أول باب حروف الجر.

(٢) **الإعراب:** (سأل): فعل ماض. (سائل):فاعل مرفوع. (بعذاب): جار ومجرور، متعلقان بالفعل "سأل".

وجه الاستدلال: أن الباء الداخلة على كلمة عذاب أفادت المجاوزة، أي: سأل سائل عن عذاب واقع.

(٣) **الإعراب:** (فسبح): الفاء واقعة في جواب الشرط، سبح: فعل أمر، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية جواب الشرط، لا محل لها من الإعراب، (بحمد): جار ومجرور متعلقان بالفعل سبح، (وحمد): مضاف. (ربك): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: مجيء الباء بمعنى المصاحبة، أي: فسبّح مصاحبًا حمدَ ربك.

عَلَى لِلاسْتِعْلا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) (٣٧٥) بِـ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ
وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدٍ) وَ(عَلَى) (٣٧٦) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ(عَنْ) قَدْ جُعِلَا

تستعملُ (عَلَى): **للاستعلاءِ** كثيرًا نحو (زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ).

وبمعنى (فِي) نحو قولِهِ تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(١) [القصص: ١٥] أي فِي حينِ غَفْلَةٍ.

وتستعملُ (عنْ): **للمجاوزة** كثيرًا نحو (رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ القَوْسِ).

وبمعنَى (بَعْد) نحو قولِهِ تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾(٢) [الانشقاق: ١٩] أي بَعْدَ طَبَقٍ.

وبمعنَى (علَى) نحو قوله:

٢٠٨- لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ ... عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي(٣)

---

(١) **الإعراب:** (ودخل): الواو بحسب ما قبلها، دخل: فعل ماض، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. (المدينة): مفعول به منصوب. ويجوز نصبه على الظرفية المكانية مع تعلقه بالفعل "دخل"، كما يجوز نصبه على نزع الخافض، وذلك على حد قولنا: (دخلت الشام، وتوجهت مكة، وطلعت اليمن). (على حين): جار ومجرور متعلقان بحال من المدينة. وقيل: هو حال من فاعل دخل، أي: دخل مختلسا. (غفلة): مضاف إليه مجرور. (من أهلها): جار ومجرور متعلقان بصفة لغفلة. و(أهل): مضاف، و(ها): ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: مجيء على بمعنى الظرفية، أي: في حين غفلة من أهلها.

(٢) **الإعراب:** (لتركبن): اللام واقعة في جواب القسم. تركبن: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل رفع فاعل، ونون التوكيد الثقيلة: حرف، والجملة الفعلية جواب القسم لا محل لها من الإعراب، أي: والله لتركبن. (طبقا): مفعول به منصوب. (عن طبق): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ"طبقا".

وجه الاستدلال: أن (عن) أفادت هنا البعدية أي حالة بعد حالة.

(٣) ٢٠٨- البيت لذي الإصبع العدواني، من قصيدة له مطلعها –على رواية ذكرها القالي- قوله:

يَا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ البَثِّ مَحْزُونِ ... أَمْسَى تَذَكَّرَ رَيَّا أُمَّ هَارُونِ
أَمْسَى تَذَكَّرَهَا مِنْ بَعْدِ مَا شَحَطَتْ ... والدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وذو لِينِ

اللغة: (أفضلت) زدت. (دياني) الديان: القاهر المالك للأمور الذي يجازي عليها، فلا يضيع عنده خير ولا شر. (تخزوني) تسومني الذل وتقهرني. =

أي لَا أفضلْتَ في حسبٍ عَلَيَّ.

كما استعملتْ (عَلَى) بمعنى (عَنْ) في قوله:

٢٠٩- إِذَا رَضِـيَتْ عَلَيَّ بَنُـو قُشَـيْرٍ ... لَعَمْـرُ اللهِ أَعْجَبَـنِي رِضَـاها(١)

أي إذَا رضيتْ عنِّي.

= **المعنى:** لله ابن عمك، فلقد ساواك في الحسب، وشابهك في رفعة الأصل وشرف المحتد، فما من مزية لك عليه، ولا فضل لك فتفخر به عليه، ولا أنت مالك أمره والمدبر لشؤونه، فتقهره وتذله.

الإعـراب: (لاه) أصل هذه الكلمة "لله" فهي جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ثم حذف لام الجر وأبقي عمله شذوذًا فصار "الله" ثم حذف أداة التعريف؛ فصار كما ترى. (ابن) مبتدأ مؤخر، وابن مضاف، و"عم" من (عمك) مضاف إليه، وعم مضاف والكاف مضاف اليه. (لا) حرف نفي. (أفضلت) أفضل: فعل ماض، والتاء ضمير المخاطب فاعل. (في حسب) جار ومجرور متعلق بأفضلت. (عني) مثله. (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. (أنت) ضمير منفصل مبتدأ. (دياني) ديان: خبر المبتدأ، وديان: مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله. (فتخزوني) الفاء عاطفة، تخزوني: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فأنت تخزوني، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة بالفاء على جملة المبتدأ والخبر السابقة، وتقدير الكلام: ولا أنت دياني فأنت تخزوني.

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله (عني) فإن "عن" هنا بمعنى "على"، والسر في ذلك أن "أفضل" بمعنى زاد في الفضل إنما يتعدى بـ"على".

(١) ٢٠٩- البيت للقُحَيْف -على وزن الزُّبَيْر- العقيلي، من كلمة يمدح فيها حكيم بن المسيب القشيري، ومن هذه القصيدة قوله في حكيم المذكور:

تَنَضَّـيْتُ الْقِـلَاصَ إلى حَكِـيمٍ ... خَـوَارِجَ مِـنْ تَبَالَـةَ أو مِنَـاهَا

فمـا رَجَعَـتْ بخائِبَـةٍ رِكَابٌ ... حَكِـيمُ بـنُ المُسَـيَّبِ مُنتهاهـا

اللغـة: (قُشَيْر) هو قُشَيْر بن كعب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعـراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. (رضيت) رضي: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (علي) جار ومجرور متعلق بـ"رضي". (بنو) فاعل رضي، وبنو مضاف. و(قشير) مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (لعَمر) اللام للابتداء، عَمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمرُ اللهِ قسمي، وعمر مضاف. و(الله) لفظ جلالة، مضاف إليه. (أعجبني) أعجب: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (رضاها) رضا: فاعل أعجب، والضمير مضاف إليه، وأَنَّثه مع أن مرجعه مذكر وهو "بنو قشير" لتأويلهم بالقبيلة، وجملة "أعجبني رضاها" لا محل لها من الإعراب جواب "إذا".

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله (رضيت عليَّ) فإن "على" فيه بمعنى "عن" ويدل على ذلك أن (رضي) إنما يعتدي بعن.

شَــبِّهِ بِكَــافٍ وَبِهــا التَّعْلِيــلُ قَــدْ (٣٧٧) يُعْـــنَى وَزَائِـــدًا لِتَوْكِيـــدٍ وَرَدْ

تأتِي الكافُ **للتشبيهِ** كثيرًا كقولِكَ: (زَيْدٌ كَالأَسَدِ) وقدْ تأتِي **للتعليلِ** كقولِهِ تعالى ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾[(١)] [البقرة: ١٩٨] أي لهدايتِهِ إياكمْ، وتأتِي زائدةً للتوكيدِ؛ وجعلَ منهُ قولهُ تعالى ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞ﴾[(٢)] [الشورى: ١١] أي مثلهُ شيءٌ، وممَّا زيدتْ فيهِ قولُ رؤبَةَ:

٢١٠- (لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيها كَالمَقَـقْ...)[(٣)].

---

(١) **الإعـراب:** (واذكروه): الواو بحسب ما قبلها، اذكروه: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (كما): الكاف حرف جر، ما: حرف مصدري. (هداكم): فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والفاعل: ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من "ما" وما بعدها تقديره لهدايته إياكم، مجرور بالكاف التي بمعنى لام التعليل، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "اذكروه".

وجـه الاسـتدلال: مجيء الكاف بمعنى لام التعليل، أي: لهدايته إياكم.

(٢) **الإعـراب:** (ليس): فعل ماض. (كمثله): الكاف حرف للتوكيد زائد، مثله: خبر ليس مقدم منصوب بالفتحة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، ومثل: مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (شيء): اسم ليس مرفوع.

وجـه الاسـتدلال: أن الكاف الداخلة على مثل زائدة للتوكيد، أي: ليس مثله شيء.

(٣) ٢١٠- هذا الشاهد شطر بيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج، يصف الأتن الوحشية، وقيل: الخيل. وتتمته:

تكاد أيديها تهاوى بالزهق.

اللغـة: "لواحق" جمع لاحقة، هي التي ضُمِّرَتْ، وأصابها الهزال. "الأقراب" جمع قُرْب - بضم فسكون، أو بضمتين - وهي الخاصرة. "المقق" - بفتح الميم والقاف - الطول، وقال الليث: هو الطول الفاحش في دقة.

المعنى: هذه الأتن - التي يصفها - خماص البطون، قد أصابها الهزال وانتابها الضمور، وأن فيها طولًا.

الإعـراب: (لواحق) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي لواحق، أو نحوه، ولواحق مضاف. و(الأقراب) مضاف إليه. (فيها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (كالمقق) الكاف زائدة، المقق: مبتدأ مؤخر.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله: (كالمقق) حيث استعملت هنا الكاف زائدة غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها، ودليل زيادتها شيئان:

الأول: أن المعنى الذي أراده الشاعر لا يتم إلا على طرحها من الكلام وحذفها. =

أي فيها المقَقُ أي الطُّولُ، ومَا حكاهُ الفرّاءُ أنَّه قيلَ لبعضِ العربِ: كيفَ تصنعونَ الأقطَ؟

فقالَ: "كَهَيِّنٍ" أي هَيِّنًا.

= **والثاني**: أن بقاءها ذات معنى من المعاني التي ترد لها يفسد الكلام ويُخِلُّ به، ألست ترى أنك لا تقول: "في هذا الشيء كالطول"، وإنما تقول: "في هذا الشيء طول"، فافهم هذا فإنه يفيدك.

وَاسْـتُعْمِلَ اسْـمًا وَكَـذَا (عَـنْ) و(عَلَى) (٣٧٨) مِـنْ أَجْـلِ ذَا عَلَيْــهِمَا مِـنْ دَخَـلا

اسْتُعْمِلَ الكافُ اسمًا قليلًا **كقولِه:**

٢١١- أَتَنْتَهُونَ وَلَـنْ يَـنْهَى ذَوِي شَـطَطٍ ... كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيـهِ الزَّيْـتُ وَالْفُتُـلُ[(١)]

فالكافُ: اسمٌ مرفوعٌ علَى الفاعليةِ والعاملُ فيهِ (يَنْهَى)، والتقدير: ولنْ ينهَى ذَوي شططٍ مثلُ الطَّعنِ.

واستُعْمِلتْ (عَلَى وعَنْ) اسمينِ عندَ دخولِ (مِنْ) عليهمَا، وتكونُ (عَلَى) بمعنَى: فوقَ، و(عَنْ) بمعنَى: جانب، ومنه **قوله:**

٢١٢- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ ما تَمَّ ظِمْؤُها ... تَصِـلُّ وَعَـنْ قَـيْضٍ بِزَيْـزَاءِ مَجْهَـلِ[(٢)]

---

(١) ٢١١- هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس من قصيدته اللامية المشهورة التي مطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْــرَةَ إِنَّ الرَّكْـبَ مُرْتَحِـلُ ... وَهَـلْ تُطِيـقُ وَدَاعًا أَيُّهَـا الرَّجُـلُ؟

اللغة: (شطط) هو الجور، والظلم، ومجاوزة الحد. (الفتل) - بضمتين - جمع فتيلة، وأراد بها فتيلة الجراح.

المعنى: لا ينهى الجائرين عن جورهم، ولا يردع الظالمين عن ظلمهم، مثل الطعن البالغ الذي ينفذ إلى الجوف فيغيب فيه، وأراد أنه لا يكفيهم عن ظلمهم سوى الأخذ بالشدة.

الإعراب: (أتنتهون) الهزة للاستفهام الإنكاري، تنتهون: فعل وفاعل. (ولن) نافية ناصبة. (ينهى) فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف. (ذوي) مفعول تقدم على الفاعل، وذوي مضاف. و(شطط) مضاف إليه. (كالطعن) الكاف اسم بمعنى "مثل"، فاعل ينهى، والكاف مضاف، والطعن مضاف إليه. (يذهب) فعل مضارع. (فيه) جار ومجرور متعلق بـ"يذهب". (الزيت) فاعل يذهب. (والفتل) معطوف على الزيت، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (كالطعن) فإن الكاف فيه اسم بمعنى "مثل"، وهي فاعل لقوله "ينهى".

(٢) ٢١٢- البيت من قصيدة لمزاحم العقيلي، يصف القطاة، ومطلعها قوله:

خَلِيـلَيَّ عُوجَـا بِي عَلَى الرَّبْـعِ نَسْـأَلِ ... مَـتَى عَهْـدُهُ بِالظَّـاعِنِ المُتَحَمِّـلِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

أَذَلِـكَ أَمْ كُـدْرِيَّـةٌ ظَـلَّ فَرْخُهَـا ... لَـقًى بِشَـرَوْرَى كَالْيَتِـيمِ المُعَيِّـلِ

اللغة: (غدت) هنا بمعنى "صار" فلا يختص بزمان دون زمان، كما تقول: "غدا علي أميرًا" أي: صار عليّ أميرًا؛ فلو لم يكن بمعنى "صار" اختص حدوث معناه بزمان الغداة. (من عليه) أراد من فوقه؛ فعلى هنا اسم؛ ولذلك دخل عليه حرف الجر. (ظمؤها) -بكسر الظاء وسكون الميم- زمان صبرها عن الماء. (تصلّ) تصوت وإنما يصوت حشاها،

أي غدتْ من فوقهِ. **وقولهُ:**

٢١٣- وَلَقَـدْ أَرَانِي لِلرِّمَـاحِ دَرِيْئَـةً   مِـنْ عَـنْ يَمِيـنِي تَـارَةً وَأَمَـامِي[(١)]

أي من جانب يميني.

= فجعلها إذا صوت حشاها فقد صوَّتَتْ. (قيض) -بفتح القاف وسكون الياء- قشر البيضة الأعلى. (زيزاء) -زاي مفتوحة أو مكسورة ثم مثناة تحتية ساكنة فزاي ثانية -: هو ما ارتفع من الأرض. (المجهل) الذي ليس له أعلام يهتدى بها.

المعنى: يقول: إن هذه القطاة انصرفت من فوق فراخها بعد ما تمت مدة صبرها عن الماء، حال كونها تصوِّت أحشاؤها لعطشها بسبب بُعد عَهدها بالماء، وطارت عن بيضها الذي وُضع بمكان مرتفع خال من الأعلام التي يُهتدى بها.

الإعراب: (غدت) غدا: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر يعود إلى "كُدرية" في بيت سابق أنشدناه لك. (من) حرف جر. (عليه) على: اسم بمعنى فوق مجرور محلًّا بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدت، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى فرخها مضاف إليه. (بعد) ظرف متعلق بغدت. (ما) مصدرية. (تمَّ) فعل ماض. (ظمؤها) ظمء: فاعل تم، وظمء مضاف والضمير مضاف إليه. (تصل) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة في محل نصب حال. (وعن قَيض) جار ومجرور معطوف على قوله "من عليه" فهو من متعلقات غدت أيضًا. (بزيزاء) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ"قيض". (مجهل) صفة لزيزاء.

الشاهد فيه: قوله (من عليه) حيث ورد "على" اسمًا بمعنى فوق؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، كما أوضحناه لك.

(١) ٢١٣- البيت لقطري بن الفجاءة من أبيات سبق أحدها في باب الحال من هذا الكتاب (هو الشاهد رقم ١٨٦).

اللغة: (دريئة) الحلقة التي يُتعلم عليها الطعن والرمي، وأراد بهذه العبارة أنه جريء على اقتحام الأهوال ومنازلة الأبطال وقراع الخطوب، وأنه ثابت عند اللقاء لا يجبن ولا يوَلِّي ولا ينهزم، ولو أن الأعداء قصدوا إليه وتناولته رماحهم من كل جانب، وذكر اليمين والأمام وحدهما - وترك اليسار والظهر - لأنه يعلم أن اليسار كاليمين، وأن الظهر قد جرت العادة ألا يُمَكّن الفارس منه أحدًا.

الإعراب: (أراني) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والنون للوقاية، والياء مفعول أول. (للرماح) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله "دريئة" الآتي. (دريئة) مفعول ثان لـ"أرى"، وأرى هنا علمية، ومن أجل هذا صح أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لمسمى واحد وهو المتكلم؛ وذلك من خصائص أفعال القلوب، فلو جعلتها بَصَرية لزمك أن تقدر مضافًا محذوفًا، وأصل الكلام عليه: أرى نفسي. (من) حرف جر. (عن) اسم بمعنى جانب مجرور المحل بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام: أي تجيئني من جهة يميني...إلخ، وعن مضاف. ويمين من (يميني) مضاف إليه، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (تارة) منصوب على الظرفية، ويُروى في مكانها "مرة". وقوله (وأمامي) معطوف على يميني.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (من عن) حيث استعمل "عن" اسمًا بمعنى "جهة" ودليل ذلك أنه أدخل عليه حرف جر.

وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا (٣٧٩) أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ: كَـ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)

وَإِنْ يَجُرَّا فِي مُضِيٍّ فَكَمِنْ (٣٨٠) هُمَا وَفِي الحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبِنْ

تستعملُ (مُذْ ومُنْذُ) اسمينِ إذَا وقعَ بعدهمَا الاسمُ مرفوعًا أوْ وقعَ بعدهمَا فعلٌ:

فمثالُ الأوَّلِ: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمعَةِ أَوْ مُذْ شَهْرُنَا)، فـ(مُذْ) اسمٌ مبتدأٌ خبرُهُ ما بعدهُ، وكذلكَ (مُنْذُ)، وجوَّزَ بعضُهم أنْ يكونَا خبرينِ لما بعدهمَا.

ومثالُ الثَّاني: (جِئْتُ مُذْ دَعَا) فـ(مُذْ) اسمٌ منصوبُ المحلِّ على الظرفيةِ، والعاملُ فيهِ جئتُ.

وإنْ وقعَ ما بعدَهمَا مجرورًا فهما حرفَا جرٍّ بمعنَى (مِنْ) إنْ كانَ المجرورُ ماضيًا، نحو (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الجُمعَةِ) أي منْ يومِ الجمعةِ وبمعنَى (في) إنْ كانَ حاضرًا نحو (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا) أي في يومِنَا.

وَبَعْدَ (مِنْ) وَ(عَنْ) وَ(بَاءٍ) زِيدَ(ما) (٣٨١) فَلَمْ يَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

تزادُ (ما) بعدَ (مِنْ وعَنْ والبَاءِ) فلَا تكفُّها عن العملِ كقولهِ تعالى ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾(١) [نوح: ٢٥] وقولهِ تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾(٢) [المؤمنون: ٤٠] وقولهِ تعالى: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ﴾(٣) [آل عمران: ١٥٩].

---

(١) **الإعراب:** (مما): من: حرف جر، ما: حرف زائد. (خطيئاتهم): اسم مجرور بمن، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل أغرقوا. (أُغرقوا): فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع نائب فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (ما) زيدت بعد حرف الجر "من" ولم تكفَّه عن العمل، بدليل جر "خطيئاتهم" به.

(٢) **الإعراب:** (عما): عن: حرف جر، ما: حرف زائد. (قليل): اسم مجرور بعن، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "يصبحن". (ليصبحن): اللام واقعة في جواب قسم مقدر، أي: والله ليصبحن، يصبحن: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير في محل رفع اسم "يصبحن"، ونون التوكيد الثقيلة حرف. (نادمين): خبر منصوب بالياء، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة (ليصبحن نادمين) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (ما) زيدت بعد حرف الجر "عن" ولم تكفّه عن العمل، بدليل جر "قليل" به.

(٣) **الإعراب:** (فبما): الفاء حرف استئناف، بما: الباء: حرف جر، ما: حرف زائد. (رحمة): اسم مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "لِنْت". من الله: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لرحمة. (لِنْت): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "لنت".

وجه الاستدلال: أن (ما) قد زيدت بعد حرف الجر "الباء" ولم تكفه عن العمل، بدليل جر كلمة رحمة بعده.

وَزِيدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَ(الكَافِ) فَكَفْ (٣٨٢) وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفْ

تزادُ (ما) بعدَ (الكافِ وربَّ) فتكفُّهما عن العملِ **كقولهِ:**

٢١٤- فَإِنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايَا ... كَمَا الحَبِطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ[1]

وقوله:

٢١٥- رُبَّمَا الجَامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِمْ ... وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ[2]

(١) ٢١٤- البيت لزياد الأعجم، وهو أحد أبيات ثلاثة، وقبله:

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حُمَيْدٍ ... كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الحَلِيمُ

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي ... وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

والبيتان مرفوعا القافية كما ترى؛ وبيت الشاهد مجرورها، ففيه الإقواء.

اللغة: (النشوان) أصله السكران، وأراد به لازمه، وهو الذي يعيب كثيرًا ويقول ما لا يحتمل، بدليل ذكر الحليم في مقابلته. (الحليم) ذو الأناة الذي يحتمل ما يثقل على النفس ويشق عليها. (حِباءه) - بكسر الحاء- وهو العطية. (الحُمْر) جمع حمار، ويُروى "فإن النيب من شر المطايا" والنيب: جمع ناب، وهي الناقة المسنة. (المطايا) جمع مطية، وهي -هنا- الدابة مطلقًا، سميت بذلك لأنها تمطو في سيرها، أي: تسرع، أو لأنك تركب مطاها: أي ظهرها. (الحَبِطات) -بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحَّدة- هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم، وكان أبوهم الحارث بن عمرو في سفر فأكل أكلًا انتفخ منه بطنه فمات، فعُيِّرُوا به.

الإعراب: (فإنّ) حرف توكيد. (الحمر) اسم إن. (من شر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن، شر مضاف. و(المطايا) مضاف إليه. (كما) الكاف حرف جر، ما: كافة. (الحبطات) مبتدأ. (شر) خبر المبتدأ، وشر مضاف. و(بني) مضاف إليه، وبني مضاف، و(تميم) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (كما الحبطات) حيث زيدت "ما" بعد الكاف فمنعتها من جر ما بعدها، ووقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

(٢) ٢١٥- البيت لأبي داود الإيادي.

اللغة: (الجامل) القطيع من الإبل مع رعائه وأربابه. (المؤَبَّل) المتخذ للقُنْية، وتقول: إبل مؤبلة، إذا كانت متخذة للقنية. (عناجيج) جمع عنجوج، وهو من الخيل الطويل العنق. (المِهار) جمع مُهْر، والأنثى: مهرة، أي: ولد الفرس.

المعنى: يقول: إنه ربما وُجد في قومه القطيع من الإبل المعد للقنية، وجياد الخيل الطويلة الأعناق التي بينها أولادها.

الإعراب: (ربما) رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، ما: زائدة كافة. (الجامل) مبتدأ. (المؤبل) صفة للجامل. (فيهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (وعناجيج) الواو عاطفة، وعناجيج: مبتدأ، وخبره محذوف يدل عليه ما قبله، والتقدير: وعناجيج فيهم، مثلًا. (بينهن) بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر =

وقدْ تزادُ بعدهمَا ولَا تكفهُما عنِ العملِ وهوَ قليلٌ **كقولهِ:**

٢١٦- مَـــاوِيَّ يَـــا رُبَّتَمَــــا غَارَةٍ شَـــعْوَاءَ كَاللَّذْعَـــةِ بِالـــمِيسَمِ(١)

وقولـه:

٢١٧- وَنَنْصُــرُ مَوْلَانَـا وَنَعْلَـمُ أَنَّـهُ كَمَا النَّاسِ مَجْـرُومٌ عَلَيْـهِ وَجَـارِمُ(٢)

= مقدم، وبين مضاف والضمير مضاف إليه. (المهار) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع صفة لقوله "عناجيج" السابق، وهي التي سوغت الابتداء بالنكرة.

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله: (ربما الجامل فيهم) حيث دخلت "ما" الزائدة على "رب" فكفّتها عن عمل الجر فيما بعدها، وسوَّغَت دخولها على الجملة الابتدائية. ودخولُ رُبّ المكفوفة على الجملة الاسمية شاذٌّ عند سيبويه؛ لأنها عنده حينئذ تختص بالجمل الفعلية، وعند أبي العباس المبرد لا تختص رُبَّ المكفوفة بجملة دون جملة، فليس في البيت شذوذ عنده.

(١) ٢١٦- البيت لضميرة النهشلي.

اللغـة: "غارة" هو اسم من أغار القوم، أي: أسرعوا في السير للحرب "شعواء" منتشرة متفرقة "اللذعة" مأخوذ من لذعته النار، أي: أحرقته "الميسم" ما يوسم به البعير بالنار: أي يُعَلَّم لِيُعْرَف، وكان لكل قبيلة وسم مخصوص يطبعونه على إبلهم بالكي لتُعرف.

الإعـراب: "ماويّ" منادى مرخَّم، وحرف النداء محذوف، وأصله "يا ماوية"، "يا" حرف تنبيه، "ربما" رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، والتاء لتأنيث اللفظ، وما: زائدة غير كافة هنا "غارة" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد "شعواء" صفة لغارة "بالميسم" جار ومجرور متعلق باللذعة، وخبرُ المبتدأ جملةُ "ناهبتها" في بيت آخر، وهو قوله:

نَاهَبْتُهَـــــا الْغُــــــنْمَ عَلَى طَيِّــــعٍ أَجْـــرَدَ كَالْقِـــدْحِ مِـــنَ السَّاسَـــمِ

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله: "ربتما غارة" حيث دخلت "ما" الزائدة -التي من شأنها أن تكف حرف الجر عن عمل الجر- على "رب" فلم تَكُفَّها عن عمل الجر في لفظ ما بعدها.

(٢) ٢١٧- البيت لعمرو بن براقة الهمداني، من كلمة مطلعها:

تَقُـــولُ سُـــلَيْمَى: لَا تَعَـــرَّضْ لِتَلْفَـــةٍ وَلَيْلُـــكَ عَـــنْ لَيْـــلِ الصَّـــعَالِيكِ نَـــائِمُ

المعنى: إننا نعين حليفنا ونساعده على عدوه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس يجني ويُجنى عليه.

الإعـراب: "ننصر" فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن "مولانا" مولى: مفعول به لننصر، ومولى مضاف والضمير مضاف إليه، "ونعلم" فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه. "أنه" أن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه، "كما" الكاف جارة، ما: زائدة "الناس" مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر "أن" وجملة "أن" واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (نعلم). "مجروم" خبر ثان لأن، وهو اسم مفعول؛ فقوله "عليه" واقع موقع نائب الفاعل "وجارم" معطوف على "مجروم".

الشَّاهِدُ فيـه: قوله: "كما الناس" حيث زيدت "ما" بعد الكاف، ولم تمنعها من عمل الجر في الاسم الذي بعدها.

وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ) (٣٨٣) وَالفَا، وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ

لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عملِهِ إلَّا في رُبَّ، بعدَ الواوِ وفيما سنذكرهُ، وقدْ وردَ حذفُها بعدَ (الفاءِ وبلْ) قليلًا، فمثالهُ بعدَ الواوِ قولهُ:

(وقاتم الأعماق خاوى المخترقن...)[1].

ومثالهُ بعدَ الفاءِ قولهُ:

٢١٨- فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ ... فَأَلْهَيْتُهَا عَنِ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ[2]

ومثالهُ بعدَ (بَلْ) قوله:

٢١٩- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ ... لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ[3]

---

(١) تقدم شرح هذا البيت في أول الكتاب، فانظره هناك، والشاهد فيه هنا قوله "وقاتم" حيث جر بعد الواو برب المحذوفة. ونظير هذا البيت -في الجر بـ"رب" محذوفةً بعد الواو- قول امرئ القيس:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ ... عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

(٢) ٢١٨- البيت لامرئ القيس، من معلقته المشهورة.

اللغة: (طرقت) جئت ليلًا. (تمائم) جمع تميمة، وهي التعويذة تُعلَّق على الصبي لتمنعه العين في زعمهم. (مُحْوِل) اسم فاعل من "أحول الصبي" إذا أتى عليه مِن مولده عام.

الإعراب: (فمثلِك) مثل: مفعول مقدم على عامله وهو قوله "طرقت" الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو "رُبّ" المحذوفة، ومثل مضاف والكاف مضاف إليه. (حبلى) بدل من الكاف في الموضع في "مثلك". (قد) حرف تحقيق. (طرقت) فعل وفاعل. (ومرضع) معطوف على حبلى، وهو يروى بالجر تابعا على اللفظ، وبالنصب تابعا الموضع. (فألهيتها) الفاء عاطفة، ألهيتها: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة "قد طرقت". (عن ذي) جار ومجرور متعلق بألهى، وذي مضاف. و(تمائم) مضاف إليه. (محول) صفة لذي تمائم.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: "فمثلك" حيث جُرّ بـ"رُبّ" المحذوفة بعد الفاء.

(٣) ٢١٩- البيت لرؤبة بن العجاج.

اللغة: (بلد) يذكر ويؤنث، والتذكير أكثر. (الفِجَاج) جمع فَجّ، وهو الطريق الواسع. (قتمه) أصله قتامه، والقتام هو الغبار، فخففه بحذف الألف. (جهرمه) الجهرم – بزنة جعفر – هو البساط نفسه، وقيل: أصله جهرمية – بياء نسبة مشددة – نسبة إلى جهرم، وهو بلد بفارس، فحذف ياء النسبة.

المعنى: يصف نفسه بالقدرة على الأسفار وتحمل المشاق والصعوبات، ويشير إلى أن ناقته قوية على قطع الطريق الوعرة والمسالك الصعبة.

=

والشائعُ منْ ذلكَ حذفُها بعدَ (الواوِ)، وقدْ شذَّ الجرُّ بـ(رُبَّ) محذوفةً من غيرِ أنْ يتقدَّمها شيءٌ؛ كقوله:

٢٢٠- رَسْـمِ دَارٍ وَقَفْـتُ فِي طَلَلِـهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[1]

= **الإعـراب:** (بل) حرف دال على الإضراب والانتقال. (بلد) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو رب المحذوفة بعد "بل". (ملء) مبتدأ ثان، وملء مضاف. و(الفجاج) مضاف إليه. (قتمه) قتم: خبر المبتدأ الثاني، وقتم مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز العكس، والجملة في محل رفع صفة لبلد. (لا) نافية، (يشترى) فعل مضارع مبني للمجهول. (كتانه) كتان: نائب فاعل لـ"يشترى"، وكتان مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه. (وجهرمه) معطوف على "كتانه"، والجملة في محل رفع نعت لبلد، وخبر المبتدأ الواقع بعد بل والمجرور لفظه بـ"رب" المحذوفة هو قوله "كلَّفته عيدية" وهذا الخبر قد وقع في بيت بعد بيت الشاهد بتسع أبيات، وذلك في قوله:

كَلَّفْتُـهُ عِيدِيَّـةً تَجَشَّمُـهْ ... كَأَنَّهَا، وَالسَّيْرُ نَاجٍ سُوَّمُهْ

قِيَاسُ بَارٍ نَبْعُهُ وَنَشَمُهْ ... تَنْجُو إِذَا السَّيْرُ اسْتَمَرَّ وَذَمُهْ

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (بل بلد) حيث جر "بلد" بـ"رب" المحذوفة بعد "بل".

(١) ٢٢٠- البيت لجميل بن معمر العذري.

اللغة: (الرسم) ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه. (والطلل) ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد ونحوه. (مِن جَلَلِه) **له معنيان: أحدهما:** أن يكون من قولهم: (فعلت هذا من جلل كذا)، والمعنى: فعلته من عِظَمه في نفسي، حكاه أبو علي القالي. **الثاني:** أن يكون من قولهم: (فعلت كذا من جللك وجلالك) والمعنى من أجلك، وبسببك.

الإعـراب: (رسم) مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضاها حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوف مع بقاء عمله، ورسم مضاف. و(دار) مضاف إليه. (وقفت) فعل وفاعل. (في طلله) الجار والمجرور متعلق بـ"وقفت"، وطلل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة لـ"رسم". (كدت) كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أقضي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (الحياة) مفعول به لـ"أقضي"، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر "كاد"، وجملة "كاد" واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (رسم دار) – في رواية الجر – حيث جر قوله "رسم" برب محذوفة من غير أن تكون مسبوقة بأحد الحروف الثلاثة: الواو، والفاء، وبل، وذلك شاذ.

وَقَـــدْ يُـجَـــرُّ بِســـوَى رُبَّ لَدَى (٣٨٤) حَـذْفٍ، وَبَعْضُــهُ يُـرَى مُطَّـرِدا

الجرُّ بغيرِ (رُبَّ) محذوفًا على قسمينِ: مُطّردٌ وغيرُ مطّردٍ.

فغيرُ المطَّردِ كقولِ رؤبةَ لمنْ قالَ لهُ: كيفَ أصبحتَ؟ خيرٍ، والحمدُ للهِ، التقدير: عَلَى خيرٍ.

وقول الشاعر:

٢٢١- إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَـةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِـالأَكُفِّ الأَصَابِعُ[1]

أي أشارتْ إلَى كليبٍ.

---

(١) ٢٢١- البيت من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريرًا.

اللغة: (قبيلة) واحدة قبائل العرب. (كليب) – بزنة التصغير – أبو قبيلة جرير. والباء في قوله: (بالأكف) للمصاحبة بمعنى "مع" أي: أشارت الأصابع مع الأكف، أو الباء على أصلها والكلام على القلب، وكأنه أراد أن يقول: أشارت الأكف بالأصابع، فقَلَب.

المعنى: إنّ لُؤْم كليب وارتكاسها في الشر أمر مشهور لا يحتاج إلى التنبيه إليه، فإنه لو سأل سائل عن شر قبيلة في الوجود لبادر الناس إلى الإشارة إلى كليب.

الإعراب: (إذا) ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط. (قيل) فعل ماض مبني للمجهول. (أي) اسم استفهام مبتدأ، وأي مضاف. و(الناس) مضاف إليه. (شر) أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفًا لكثرة الاستعمال، وهو خبر المبتدأ، وشر مضاف. و(قبيلة) مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره نائب فاعل قيل. (أشارت) أشار: فعل ماض، والتاء للتأنيث . (كليب) مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: إلى كليب، والجار والمجرور متعلق بـ"أشارت". (بالأكف) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع تقدم عليه. (الأصابع) فاعل أشارت.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (أشارت كليب) حيث جر قوله "كليب" بحرف جر محذوف، كما بيناه في الإعراب، والجر بالحرف المحذوف – غير ما سبق ذكره – شاذ.

وقولـه:

٢٢٢- وَكَرِيْمَةٍ مِـنْ آلِ قَـيْسٍ أَلِفْتُـهُ   حَـتَّى تَبَـذَّخَ فَـارْتَقَى الأَعْـلَامِ[1]

أي فارتقَى إِلى الأَعلامِ.

والمطَّردُ كقولكَ (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟) فـ(درهمٌ) مجرورٌ بـ(مِنْ) محذوفةً عندَ سيبويه والخليلِ، وبالإضافةِ عندَ الزَّجاجِ؛ فعلَى مذهبِ سيبويه والخليلِ يكونُ الجارُّ قدْ حُذِفَ وأُبقي عملهُ وهذَا مطَّردٌ عندهمَا فِي مُمَيِّزِ (كم) الاستفهاميةِ إذَا دخلَ عليها حرفُ الجرِّ.

---

(١) ٢٢٢- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: (كريمة) صفة لموصوف محذوف، أي: رجل كريمة، والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث؛ بدليل تذكير الضمير في قوله "أَلِفْته" ولا يقال: إنه استعمل صيغة فعيلة في المبالغة، وليست من صِيَغها؛ لأنا نقول: الصِّيَغ المشهورة هي الصيغ القياسية، أما السماعي فلا حصر له. (ألَفته) بفتح اللام – من باب ضرب – أي: أعطيته ألفًا، أو بكسر اللام – من باب علم – أي: صرت أليفه. (تبذّخ) تكبر وعلا. (الأعلام) جمع عَلَم، وهو الجبل.

الإعـراب: (وكريمة) الواو واو رب "كريمة" مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. (من آل) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ"كريمة"، وآل مضاف. و(قيس) مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لأنه اسم للقبيلة. (ألفته) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (حتى) ابتدائية. (تبذّخ) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا. (فارتقى) الفاء عاطفة، ارتقى: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، والجملة معطوفة على جملة "تبذخ" السابقة. (الأعلام) مجرور بحرف جر محذوف، أي: إلى الأعلام، والجار والمجرور متعلق بقوله "ارتقى".

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله: (فارتقى الأعلام) حيث جر قوله "الأعلام" بحرف جر محذوف، وذلك شاذّ.

الإضافـــة

نُونـًا تَـلِي الإِعْـرَابَ أَوْ تَنْوِينَـا مِمَّا تُضِيفُ احْـذِفْ كَطُورِ سِينَـا (٣٨٥)

وَالثَّانِيَ اجْـرُرْ وَانْـوِ(مِنْ) أَوْ(فِي)إذَا لَـمْ يَصْلُـحِ الَّا ذَاكَ وَ الـلَّامَ خُـذَا (٣٨٦)

لِمَـا سِـوَى ذَيْنِـكَ وَاخْصُصْ أَوَّلا أَوْ أَعْطِـهِ التَّعْرِيـفَ بِـالَّذِي تَـلا (٣٨٧)

إذَا أُريدَ إضافةُ اسمٍ إلى آخر حُذِفَ ما في المضافِ من نونٍ تَلِي الإعرابَ -وهي نونُ التثنيةِ أو نون الجمعِ، وكذَا ما أُلْحِقَ بهمَا- أو تنوينٍ، وجُرَّ المضافُ إليهِ؛ فتقول: هَذَانِ غُلَامَا زَيْدٍ، وَهَؤُلَاءِ بَنُوهُ، وَهَذَا صَاحِبُهُ.

واختُلِفَ في الجارِّ للمضافِ إليهِ؛ فقيلَ: هو مجرورٌ بحرفٍ مقدَّرٍ وهو (اللَّامُ أو مِنْ أو فِي). وقيلَ: هو مجرورٌ بالمضافِ، وهوَ الصَّحيحُ من هذهِ الأقوالِ.

ثمَّ الإضافةُ تكونُ بمعنَى اللَّامِ عندَ جميعِ النَّحويينَ، وزعمَ بعضهمْ أنَّها تكونُ أيضًا بمعنَى (مِنْ أوْ فِي) ـ وهو اختيارُ المصنِّفِ ـ وإلى هذا أشارَ بقولهِ (وَانْوِ مِنْ أَوْ فِي... إلى آخره).

وضابطُ ذلكَ أنَّه إنْ لمْ يصلحْ إلَّا تقديرُ (مِنْ أو فِي) فالإضافةُ بمعنَى ما تعيَّنَ تقديرُهُ، وإلَّا فالإضافةُ بمعنَى (اللَّام):

فيتعيَّنُ تقديرُ (مِنْ) إنْ كانَ المضافُ إليهِ جنسًا للمضافِ نحو (هَذَا ثَوْبُ خَزٍّ وَخَاتَمُ حَدِيدٍ)، والتقديرُ: هذا ثوبٌ من خزٍّ وخاتمٌ من حديدٍ.

ويتعيَّنُ تقديرُ (فِي) إنْ كانَ المضافُ إليهِ ظرفًا واقعًا فيهِ المضافُ نحو (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ اليَوْمِ زَيْدًا) أي ضَرْبُ زَيدٍ في اليومِ ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾(١) [البقرة: ٢٢٦] وقولهُ تعالى ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾(٢) [سبأ: ٣٣].

فإنْ لمْ يتعيَّنْ تقديرُ (مِنْ أو فِي) فالإضافةُ بمعنَى (اللَّام) نحو (هَذَا غُلَامُ زَيْدٍ وَهَذِهِ يَدُ عَمْرٍو) أي غُلَامٌ لِزَيْدٍ ويَدٌ لعَمرٍو.

وأشارَ بقولهِ (وَاخْصُصْ أَوَّلَا...إلى آخره) إِلَى أَنَّ الإضافةَ على قسمينِ: محضةٌ وغيرُ محضةٍ:

فغير المحضة: هي إضافةُ الوصفِ المشابهِ للفعلِ المضارعِ إلى معمولهِ كما سيذكره بعدُ، وهذه لا تفيدُ الاسم الأول تخصيصًا ولا تعريفًا، على ما سنبيِّن.

والمحضةُ: ما ليست كذلك، وتفيد الاسم الأول:

- تخصيصًا: إنْ كان المضاف إليه نكرةً، نحوُ: هذا غلام امرأةٍ.
- وتعريفًا: إنْ كان المضاف إليه معرفةً، نحوُ: هذا غلام زيد.

---

(١) **الإعراب:** (للذين):جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (يؤلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو:ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من نسائهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل "يؤلون"، ونساء: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (تربص): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. (أربعة): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. (أشهر):مضاف إليه مجرور.
وجه الاستدلال: أنّ المضاف إليه في قوله: (تربص أربعة) ظرف للمضاف، فيتعين تقدير "في".

(٢) **الإعراب:** (بل): حرف إضراب. (مكر): مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف، والتقدير: مكركم سبب كفرنا، ويجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: سبب مكركم، أو فاعلا لفعل محذوف تقديره: بل صَدَّنا مكر الليل، وهو مضاف. (الليل): مضاف إليه مجرور. (والنهار): الواو حرف عطف. والنهار: اسم معطوف على الليل، والمعطوف على المجرور مجرور مثله.
وجه الاستدلال: أنّ المضاف إليه في قوله: (مكر الليل) ظرف للمضاف، فيتعين تقدير "في".

وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ) (٣٨٨) وَصْفًا، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأَمَلِ (٣٨٩) مُرَوَّعِ القَلْبِ قَلِيلِ الحِيَلِ

وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ (٣٩٠) وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

هذَا هو القسمُ الثَّاني من قسمَي الإضافةِ: وهو غيرُ المحضةِ؛ وضَبَطَها المصنِّفُ بمَا إذَا كانَ المضافُ وصفًا يشبهُ (يَفْعَلُ) -أي الفِعْلَ المُضَارِعَ-: وهو كلُّ اسمِ فاعلٍ أوْ مفعولٍ بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ أو صفةٍ مشبهةٍ لا تكونُ إلَّا بمعنَى الحالِ.

فمثالُ اسمِ الفاعلِ (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ أوْ غَدًا، وَهَذَا رَاجِينَا).

ومثالُ اسمِ المفعولِ (هَذَا مَضْرُوبُ الأَبِ، وَهَذَا مُرَوَّعُ القَلْبِ).

ومثالُ الصفةِ المشبهةِ (هَذَا حَسَنُ الوَجْهِ، وَقَلِيلُ الحِيَلِ، وَعَظِيمُ الأَمَلِ).

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ وصفٍ، أوْ وصفًا غيرَ عاملٍ فالإضافةُ محضةٌ؛ كالمصدرِ نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، واسمِ الفاعلِ بمعنَى الماضِي نحو (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ).

وأشارَ بقولِهِ (فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ) إلى أنَّ هذا القسمَ من الإضافةِ أعْنِي غيرَ المحضةِ لا يفيدُ تخصيصًا ولا تعريفًا؛ ولذلكَ تدخلُ (رُبَّ) عليهِ، وإنْ كانَ مضافًا لمعرفةٍ نحو (رُبَّ رَاجِينَا)، وتوصفُ بهِ النكرةُ نحو قولِهِ تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾[1]

---

(١) **الإعراب:** (هديا): حال منصوب من الضمير في قوله المتقدم ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٩٥]. (بالغ): صفة منصوبة، وهي مضافة. (الكعبة): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن الإضافة في قوله: (بالغ الكعبة) وصفت بها النكرة، مما يدل على أنها لا تفيد تعريفا.

[المائدة: ٩٥]، وإنَّما تفيدُ التخفيفَ، وفائدتهُ ترجعُ إلى اللَّفظِ فلذلكَ سمِّيت الإضافةُ فيهِ لفظيةً.

وأمَّا القسمُ الأوَّلُ فيفيدُ تخصيصًا أو تعريفًا كما تقدَّم، فلذلكَ سُمِّيتِ الإضافةُ فيه معنويةً وسُمِّيَتْ محضةً أيضًا؛ لأنَّها خالصةٌ من نيةِ الانفصالِ بخلافِ غيرِ المحضةِ فإنَّها على تقديرِ الانفصالِ تقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ) على تقديرِ هذا ضاربٌ زيدًا ومعناهمَا متحدٌ وإنَّما أُضيفَ طلبًا لِلخِفَّةِ.

وَوَصْلُ (أَلْ) بِـذَا المُضَـافِ مُغْتَفَـرْ (٣٩١) إِنْ وُصِـلَتْ بِالثَّـانِ: كَالْجَعْـدِ الْشَّـعَرْ

أَوْ بِالَّـــذِي لَهُ أُضِيــــفَ الثَّـــانِي (٣٩٢) كَـ(زَيْـدٌ الضَّـــارِبُ رَأْسِ الْجَـــانِي)

لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللَّام علَى المضافِ الَّذِي إضافتهُ محضةٌ فلَا تقول: (هَذَا الغُلَامُ رَجُلٍ)؛ لأنَّ الإضافةَ منافيةٌ للألفِ واللَّام فلا يُجْمَعُ بينهُما.

وأمَّا ما كانتْ إضافتهُ غيرَ محضةٍ -وهو المرادُ بقولِهِ (بِذَا المضَافِ) أي بهذَا المضافِ الَّذِي تقدَّمَ الكلامُ فيهِ قبلَ هذا البيتِ- فكانَ القياسُ أيضًا يقتضِي أنْ لَا تدخلَ الألفُ واللَّام على المضافِ لِما تقدَّم من أنَّهما متعاقبانِ، ولكنْ لما كانتِ الإضافةُ فيهِ علَى نيةِ الانفصالِ اغتفرَ ذلكَ، بشرطِ أنْ تدخلَ الألفُ واللَّام على المضافِ إليهِ كـ(الجَعْدِ الشّعَرِ والضَّارِبِ الرَّجُلِ)، أو علَى ما أُضيفَ إليهِ المضافُ إليهِ كـ(زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي...).

فإنْ لمْ تدخلِ الألفُ واللَّام علَى المضافِ إليهِ ولَا علَى ما أُضِيفَ إليهِ المضافُ إليهِ امتنعتِ المسألةُ فلا تقول: (هَذَا الضَّارِبُ رَجُلٍ، وَلَا هَذَا الضَّارِبُ زَيْدٍ، وَلَا هَذَا الضَّارِبُ رَأْسِ جَانٍ)

هذَا إِذَا كانَ المضافُ غيرَ مثنًّى ولا مجموعٍ جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ، ويدخلُ في هذا:

المفردُ، كمَا مُثّل.

وجمعُ التَّكسيرِ نحو (الضَّوَارِبُ -أوْ الضَّرَّابُ- الرَّجُلِ، أوْ غُلَامِ الرَّجُلِ).

وجمعُ السَّلامةِ لمؤنَّثٍ نحو (الضَارِبَاتُ الرَّجُلِ أَوْ غُلَامِ الرَّجُلِ).

فإنْ كانَ المضافُ مثنًّى أو مجموعًا جمعَ سلامةٍ لمذكّرٍ كَفَى وجودُها في المضافِ ولمْ يشترطْ وجودها في المضافِ إليهِ، وهو المرادُ بقولِهِ:

وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ إنْ وَقَعْ (٣٩٣) مُثَنًّى اوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

أي وجودُ الألفِ واللَّام في الوصفِ المضافِ إذَا كانَ مثنّى أو جمعًا اتَّبَعَ سبيلَ المثنّى -أي على حدِّ المثنّى وهو جمعُ المذكرِ السَّالِمِ-: يُغنِي عن وجودها في المضافِ إليهِ؛ فتقول: (هَذَانِ الضَّارِبَا زَيْدٍ، وهَؤُلَاءِ الضَّارِبُو زَيْدٍ)، وتحذفُ النُّون للإِضافةِ .

وَلا يُضَـافُ اسْـمٌ لِمَـا بِـهِ اتَّحَـدْ (٣٩٤) مَعْـنىً وَأَوِّلْ مُـوهِمًا إِذَا وَرَدْ

المضافُ يتَخصَّصُ بالمضافِ إليهِ أو يتعرَّفُ بهِ فلابُدَّ من كونهِ غَيْرَهُ؛ إذْ لَا يتخصَّصُ الشيءُ أوْ يتعرَّفُ بنفسهِ، ولا يضافُ اسمٌ لما بهِ اتَّحدَ في المعنَى؛ كالمترادفينِ وكالموصوفِ وصفتهِ، فلَا يقالُ (قَمْحُ بُرٍّ ولَا رَجُلُ قَائِمٍ)، ومَا وردَ موهمًا لذلكَ مؤولٌ، كقولهمْ: (سَعِيدُ كُرْزٍ)ظاهرُ هذا أنَّه من إضافةِ الشَّيء إلى نفسهِ؛ لأنْ المرادَ بسعيدٍ وكرزٍ فيه واحدٌ؛ فيؤولُ الأوَّلُ بالمسمَّى والثَّاني بالاسمِ؛ فكأنَّه قالَ: (جَاءَنِي مُسَمَّى كُرْزٍ) أي مسمى هذا الاسم، وعلى ذلكَ يُؤَوَّلُ ما أشبهَ هذا من إضافةِ المتَرَادِفَيْنِ كـ(يَوْمِ الخَمِيسِ).

وأمَّا ما ظاهرهُ إضافةُ الموصوفِ إلى صفتهِ فمؤولٌ علَى حذفِ المضافِ إليهِ الموصوفِ بتلكَ الصفةِ كقولهمْ: (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) و(صَلَاةُ الأُولَى)؛ والأصلُ: حبةُ البقلةِ الحمقاءِ، وصلاةُ السَّاعةِ الأولَى، فالحمقاءُ صفةٌ للبقلةِ لا للحبَّةِ، والأُوْلى صفةٌ للساعةِ لا للصلاةِ، ثمَّ حُذفَ المضافُ إليهِ ـ وهو البقلةُ والسَّاعةُ ـ وأقيمتْ صفتهُ مُقَامَهُ، فصارَ (حَبة الحَمْقَاءِ وصَلَاة الأُوْلَى) فلمْ يُضَفِ الموصوفُ إلى صفتهِ بل إلى صفةِ غيرهِ.

وَرُبَّمَـــا أَكْسَـــبَ ثَـــانٍ أَوَّلا (٣٩٥) تَأْنِيثًـــا انْ كَانَ لِحَـــذْفٍ مُـــوهَلا

قدْ يكتسبُ المضافُ المذكَّرُ من المؤنَّثِ المضافِ إليهِ التأنيثَ؛ بشرطِ أنْ يكونَ المضافُ صالحًا للحذفِ وإقامةِ المضافِ إليهِ مُقامَهُ، ويُفهمُ منهُ ذلكَ المعنَى نحو(قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) فصحَّ تأنيثُ (بعض) لإضافتهِ إلى أصابعِ وهو مؤنثٌ؛ لصحةِ الاستغناءِ بأصابعَ عنهُ؛ فتقول: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ)؛ ومنه قوله:

٢٢٣- مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ أَعَالِيهـــا مَـــرُّ الرِّيَـــاحِ النَّوَاسِـــمِ(١)

فأنَّثَ (المرَّ) لإضافتهِ إلى الرِّياحِ، وجازَ ذلكَ لصحةِ الاستغناءِ عن المرِّ بالرياحِ نحو (تَسَفَّهَتِ الرِّيَاحُ).

(١) ٢٢٣- هذا البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة.

اللغة: (اهتزت) مالت واضطربت. (تسفهت) من قولهم: تسفهت الرياح الغصون؛ إذا أمالتها وحركتها. (النواسم) جمع ناسمة، وهي الرياح اللينة أول هبوبها، وأراد من الرماح الأغصان.

المعنى: يقول: إن هؤلاء النسوة قد مشين في اهتزاز وتمايل، فهن يحاكين رماحًا -أي غصونًا- مرت بها ريح فأمالتها.

الإعراب: (مشين) فعل وفاعل. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (اهتزت) اهتز: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (رماح) فاعل اهتزت، و"ما" المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، أي: مشين مشيًا كائنًا كاهتزاز...إلخ. (تسفهت) تسفه: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (أعاليها) أعالي: مفعول به لتسفه، وأعالي مضاف وها: مضاف إليه. (مر) فاعل تسفهت، ومر مضاف. و(الرياح) مضاف إليه. (النواسم) صفة للرياح.

الشاهد فيه: قوله: (تسفهت... مر الرياح) حيث أنَّث الفعل بتاء التأنيث مع أن فاعله مذكر – وهو قوله مر – والذي جلب له ذلك إنما هو المضاف إليه، وهو الرياح.

وربَّما كانَ المضافُ مؤنثًا فاكتسبَ التذكيرَ من المذكَّرِ المضافِ إليهِ بالشَّرطِ الَّذي تقدَّم، كقولهِ تعالى ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾(١) [الأعراف: ٥٦] فـ(رحمةُ) مؤنثٌ واكتسبتِ التذكيرَ بإضافتها إلى اللهِ تعالى.

فإنْ لمْ يَصلحِ المضافُ للحذفِ والاستغناءِ بالمضافِ إليهِ عنهُ لمْ يجزِ التَّأنيثُ؛ فلَا تقول: (خَرَجَتْ غُلامُ هنْدٍ)؛ إذْ لَا يقالُ: (خَرَجَتْ هِنْدٌ) وَيفهمُ منهُ خروجُ الغلامِ.

---

(١) **الإعراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (رحمت): اسم إن منصوب، وهو مضاف. (الله): لفظ جلالة، مضاف إليه مجرور. (قريب): خبر إن مرفوع. (من المحسنين): جار ومجرور متعلقان بقريب.

وجه الاستدلال: أن قوله (رحمة) مضاف قد استفاد من المضاف إليه -وهو لفظ الجلالة- التذكير، مع كونه خبرا لـ"رحمة"، والأصل المطابقة بين المبتدأ والخبر. ولولا هذه الاستفادة التي حصلت لقيل: قريبة. ومن التوجيهات المذكورة أيضا: أن صيغة قريب مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وَبَعْــضُ الَاسْــمَاءِ يُضَــافُ أَبَــدا (٣٩٦) وَبَعْـضُ ذَا قَـدْ يَـأْتِ لَفْظًـا مُفْـرَدا

من الأسماءِ ما يلزمُ الإضافةَ، وهو قسمانِ:

- **أحدُها:** ما يلزمُ الإضافةَ لفظًا ومعنًى فلا يستعملُ مفردًا، أي بلا إضافةٍ، وهو المرادُ بشطرِ البيتِ، وذلكَ نحو: (عِنْدَ، وَلَدَى، وَسِوَى، وَقُصَارَى الشَّيءِ، وحُمَادَاهُ: بمعنَى غايته).

- **والثَّاني:** ما يلزمُ الإضافةَ معنًى دونَ لفظٍ نحو: (كُلٍّ، وَبَعْضٍ، وَأَيٍّ)؛ فيجوزُ أنْ يُسْتَعْمَلَ مفردًا أي بلَا إضافةٍ وهو المرادُ بقوله: (وَبَعْضُ ذَا) أي وبعضُ ما لزمَ الإضافةَ معنًى قدْ يُستعملُ مفردًا لفظًا، وسيأتِي كلٌّ من القسمينِ.

وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ (٣٩٧) إِيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

كَوَحْدَ لَبَّيْ وَدَوَالَيْ سَعْدَي (٣٩٨) وَشَذَّ إِيلاءُ (يَدَيْ) لِلَبَّيْ

من الملازمِ للإضافةِ لفظًا: ما لَا يضافُ إلَّا إلى المضمرِ وهو المرادُ هنَا نحو (وَحْدَكَ: أي منفردًا)، و(لَبَّيْكَ: أي إقامةً على إجَابتك بعْدَ إقامةٍ)، و(دَوَالَيْكَ: أي إدالةً[1] بعدَ إدالةٍ)، و(سَعْدَيْكَ[2]: أي إسعَادًا بعدَ إسْعادٍ).

وشذَّ إضافةُ لَبَّي إلى ضميرِ الغيبةِ؛ ومنهُ قولهُ:

٢٢٤- إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لمنْ يَدْعُونِي[3]

---

(١) ذكر محيي الدين عبد الحميد: أن الأنسب أن يقال في تفسير "دواليْ": أيْ تداولًا بعد تداول، أو مداولة بعد مداولة؛ لأنها من التداول وهو التناوب، والمعنى: تداولًا لطاعتك ومناوبة فيها. وأما الإدالة فهي من الغَلَبة، وليست بمناسبة ههنا.

(٢) (سعديك) لا تستعمل إلا بعد "لبيك" لأنها توكيد لها.

(٣) ٢٢٤- هذه الأبيات من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (زَوْراء) الأرض البعيدة الأطراف. (مترع) ممتد. (بَيُون) بزنة صبور: البئر البعيدة القعر، وقيل: هي الواسعة الجالَيْن-أي الجانبين- ، وقيل: التي لا يصيبها رشاؤها، وقيل: الواسعة الرأس الضيقة الأسفل. (لبيه) في هذا اللفظ التفات من الخطاب إلى الغيبة، والأصل أن يقول: لقلت لك: لبيك.

المعنى: يقول: إنك لو ناديتني وبيننا أرض بعيدة الأطراف، واسعة الأرجاء، ذات ماء بعيد الغور؛ لأجبتك إجابة بعد إجابة. يريد أنه لا تعوق عن إجابته صعاب ولا شدائد.

الإعراب: (إنك) إن: حرف توكيد ونصب، والكاف ضمير المخاطب اسمه. (لو) شرطية غير جازمة. (دعوتني) دعا: فعل ماض، وضمير المخاطب فاعله، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة شرط "لو". (ودوني) الواو للحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (زوراء) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (ذات) صفة لزوراء، وذات مضاف. و(مترع) مضاف إليه. (بيون) صفة مترع. (لقلت) اللام واقعة في جواب لو، قلت: فعل وفاعل، والجملة جواب في محل رفع خبر "إن" في أول الأبيات.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (لبيه) حيث أضاف "لبي" إلى ضمير الغائب. وذلك شاذ.

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهرِ، أنشدَ سيبويه:

٢٢٥- دَعَـوْتُ لِـمَا نَـابَنِي مِسْـوَرًا ... فَلَـبَّى، فَلَـبَّيْ يَـدَيْ مِسْـوَرِ[1]

كذَا ذكرَ المصنفُ، ويفهمُ من كلامِ سيبويه أنَّ ذلكَ غيرُ شاذٍّ في (لَبَّي وسَعْدَي).

ومذهبُ سيبويه أنَّ (لَبَّيْك) ومَا ذُكِرَ بعدهُ مثنّى وأنَّه منصوبٌ على المصدريةِ بفعلٍ محذوفٍ، وأنَّ تثنيتهُ المقصودُ بها التَّكثيرُ فهوَ على هذا مُلحَقٌ بالمثنَّى، كقولهِ تعالى ﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ كَرَّتَيۡنِ﴾ [الملك: ٤]، أيْ كراتٍ فـ(كرتينِ) ليسَ المرادُ بهِ مرتينِ فقطْ؛ لقولهِ تعالى ﴿يَنقَلِبۡ إِلَيۡكَ ٱلۡبَصَرُ خَاسِئٗا وَهُوَ حَسِيرٞ﴾[2] [الملك: ٤] أي: مزدَجرًا وهو كليلٌ، ولَا ينقلبُ البصرُ مزدجرًا كليلًا من كرتينِ فقطْ؛ فتعيَّن أنْ يكونَ المرادُ بكرتينِ التكْثيرَ، لَا اثنينِ فقطْ، وكذلكَ (لَبَّيْكَ) معناهُ إقامة بعدَ إقامةٍ كمَا تقدَّمَ، فليسَ

---

(١) ٢٢٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (لما نابني) نزل بي من ملمات الدهر. (مِسْوَرًا) اسم رجل. (لَبَّى) أجاب دعائي وأغاثني.

الإعراب: (دعوت) فعل وفاعل. (لما) اللام للتعليل، ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بـ"دعوت". (نابني) ناب: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى ما، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول. (مسورًا) مفعول به لـ"دعوت". (فلبى) الفاء عاطفة، لبى: فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى مسور، والجملة معطوفة على جملة "دعوت مسورًا ". وقوله: (فلبي يدي مسور) الفاء للتعليل، ولبي: مصدر منصوب على المفعولية المطلقة بفعل بمحذوف، وهو مضاف ويدي مضاف إليه، ويدي مضاف، و"مسور" مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (فلبي يدي مسور) حيث أضاف "لبي" إلى اسم ظاهر، وهو قوله "يدي" شذوذًا، وفيه دليل على أن "لبيك" مثنى كما ذهب إليه سبويه، وليس مفردًا مقصورًا كالفتى.

(٢) **الإعراب:** (ثم): حرف عطف. (ارجع): فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (البصر): مفعول به منصوب. (كرتين): مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (ينقلب): فعل مضارع مجزوم لوقوعه في جواب الطلب. (إليك): جار ومجرور متعلقان بالفعل ينقلب. (البصر): فاعل مرفوع. (خاسئا): حال منصوب. (وهو): الواو: للحال، وهو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (حسير): خبرُ "هو" مرفوع، والجملة الاسمية في محل نصب حال.

وجه الاستدلال: أن التثنية في قوله (كرتين) يراد بها التكثير.

المرادُ الاثنينِ فقطْ، وكذَا باقِي أخواتهِ علَى ما تقدَّمَ في تفسيرِها.

ومذهبُ يونسَ أنَّه ليسَ بمثنّى وأنَّ أصلهُ (لَبَّى)، وأنَّه مقصورٌ قُلِبَتْ ألفهُ ياءً معَ المضمرِ كَما قُلِبَتْ ألفُ (لَدَى وعَلَى) معَ الضَّميرِ في لديهِ وعليهِ.

وردَّ عليهِ سيبويه بأنَّه لوْ كانَ الأمرُ كما ذَكَرَ لمْ تنقلبْ ألفهُ معَ الظاهرِ ياءً، كَما لَا تنقلبُ ألفُ (لَدَى وعَلَى) فكَما تقول: (عَلَى زَيْدٍ وَلَدَى زيْدٍ) كذلكَ كانَ ينبغِي أنْ يقالَ (لَبَّى زَيْدٍ) لكنَّهم لما أضافوهُ إلَى الظَّاهرِ قَلَبُوا الألفَ ياءً؛ فقالُوا: (فَلَبَّي يَدَي مِسْوَر...)؛ فدلَّ ذلكَ على أنَّه مثنّى وليسَ بمقصورٍ كمَا زعمَ يونسُ.

وَأَلْزَمُــــوا إِضَــــافَةً إِلَى الْجُمَـــلْ (٣٩٩) (حَيْثُ) وَ(إِذْ) وَإِنْ يُنَـوَّنْ يُحْتَمَـلْ

إِفْــرادُ إِذْ، وَمَــا كَــإِذْ مَعْـنىً كَــإِذْ (٤٠٠) أَضِـفْ جَـوَازًا نَحْـوُ (حِـيْنَ جَـا نُبِـذْ)

من الملازمِ للإضافةِ: ما لَا يضافُ إلَّا إلى الجملةِ وهوَ (حَيْثُ وَإِذْ وَإِذَا):

فأمَّا (حَيْثُ) فتضافُ: إلى الجملةِ الاسميةِ نحو (اجلس حيث زيد جالس)[1].

وإلى الجملةِ الفعليةِ نحو (اجْلِسْ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ أَوْ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ).

وشذَّ إضافتها إلى مفردٍ كقولهِ:

٢٢٦- أَمَا تَرَى حَيْثُ سُـهَيْلٍ طَالِعـا نَجْمًـا يُضِـيءُ كَالشِّـهابِ لَامِعـا[2]

وأمَّا (إِذْ) فتضافُ أيضًا: إلى الجملةِ الاسميةِ[3] نحو (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ).

وإلى الجملةِ الفعليةِ نحو (جِئْتُكَ إِذْ قَامَ زَيْدٌ).

---

(١) إذا أضيفت (حيث) إلى جملة اسمية فالأحسن ألا يكون الخبر فيها فعلًا، نحو: (جلست حيث زيد حسبته) أو (جلست حيث زيد نهيته) فإذا أردت أن يكون هذان المثالان غير قبيحين فانصب الاسم لتكون حيث مضافة إلى جملة فعلية.

(٢) ٢٢٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (سُهيل) نجم تَنضج الفواكه عند طلوعه وينقضي القيظ. (الشهاب) شعلة النار.

الإعراب: (أما) الهمزة للاستفهام، ما: نافية، أو الكلمة كلها أداة استفتاح. (ترى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (حيث) مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف. و(سهيل) مضاف إليه. (طالعًا) قيل: هو حال من سهيل، ومجيء الحال من المضاف إليه - مع كونه قليلًا - قد ورد في الشعر، وهذا منه. وقيل: هو حال من "حيث" والمراد بحيث هنا مكان خاص مع أن وضعه على أنه اسم مكان مبهم. و(نجمًا) منصوب على المدح بفعل محذوف. (يضيء) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى نجم، والجملة في محل نصب صفة لـ"نجم". (كالشهاب) جار ومجرور متعلق بيضيء. (لامعًا) حال مؤكدة.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (حيث سهيل) فإنه أضاف "حيث" إلى اسم مفرد، وذلك شاذ عند جمهرة النحاة، وإنما تضاف عندهم إلى الجملة.

(٣) ويحسن أن تكون الجملة الاسمية التي تضاف إليها "إذْ" غير ماضوية العجز، بأن يكون الخبر اسمًا كمثال الشارح، أو فعلًا مضارعًا نحو: "جئت إذْ زيد يقرأ".

ويجوزُ حذفُ الجملةِ المضُافِ إليها ويؤتَى بالتنوينِ عوضًا عنها كقولهِ تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[١] [الواقعة: ٨٤]. وهذا معنَى قولهِ (وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْتَمَلْ إِفْرَادُ إِذْ) أيْ وإنْ ينوَّن "إذْ" يُحْتَملُ إفرادها أي عدمُ إضافتها لفظًا لوقوعِ التَّنوينِ عِوَضًا عن الجملةِ المضُافِ إليها.

وأمَّا (إِذَا) فلاَ تضافُ إلَّا إلى جملةٍ فعليةٍ نحو (آتِيكَ إِذَا قَامَ زَيْدٌ)، ولَا يجوزُ إضافتها إلى جملةٍ اسميةٍ، فلَا تقولُ: (آتِيْكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ) خلافًا لقومٍ وسيذكرها المصنِّفُ.

وأشارَ بقولهِ (وَمَا كَإِذْ مَعْنىً كَإِذْ) إلى أنَّ ما كانَ مثلَ (إِذْ) في كونهِ ظرفًا ماضيًا غيرَ محدودٍ، يجوزُ إضافتهُ إلى ما تضافُ إليهِ (إذ) من الجملةِ، وهي الجملُ الاسميةُ والفعليةُ، وذلكَ نحو: (حِيْنَ، وَوَقْت، وَزَمَان، وَيوْم)؛ فتقول: (جِئْتُكَ حِيْنَ جَاءَ زَيْدٌ ـ وَوَقْتَ جَاءَ عَمْرٌو -وَزَمَانَ قَدِمَ بَكْرٌ- وَيوْمَ خَرَجَ خَالِدٌ). وكذلكَ تقولُ: (جِئْتُكَ حِيْنَ زَيْدٌ قَائِمٌ) وكذلكَ الباقِي.

وإنَّما قالَ المصنِّفُ: (أَضِفْ جَوَازًا) لِيُعْلَمَ أنَّ هذا النَّوعَ ـ أي ما كانَ مثلَ (إِذْ) فِي المعنَى ـ يضافُ إلى ما يضافُ إليهِ (إِذْ) وهوَ الجملةُ جوازًا لا وجوبًا.

فإنْ كانَ الظرفُ غيرَ ماضٍ، أو محدودًا؛ لمْ يجرِ مجرَى (إِذْ). بلْ يُعاملُ غيرُ الماضِي ـ وهوَ المستقبلُ ـ معاملةَ (إِذَا) فلَا يضافُ إلى الجملةِ الاسميةِ، بلْ إلى

---

(١) **الإعـراب:** (وأنتم): الواو: واو الحال. (أنتم): ضمير منفصل مبتدأ. (حينئذ): حين: ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل "تنظرون"، وحين: مضاف، وإذْ ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. (تنظرون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. والواو: ضمير في محل رفع فاعل. والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ "أنتم"، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعلِ "بَلَغَت" في الآية قبلها.

وجـه الاسـتدلال: أنه حُذِفت الجملة التي أضيفت إليها "إذ"، وعوض عنها بالتنوين، والتقدير: وأنتم حين إذْ بلغت الروحُ الحلقومَ تنظرون.

الفعليةِ؛ فتقول: (أَجِيئُكَ حِينَ يَجِيءُ زَيْدٌ). ولَا يضافُ المحدودُ إلى جملةٍ وذلكَ نحو (شَهْرٍ وَحَوْلٍ)، بلْ لا يضافُ إلَّا إلى مفردٍ نحو (شَهْرُ كَذَا وَحَوْلُ كَذَا).

وَابْنِ أو اعْرِبْ ما كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا (٤٠١) وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فِعْلٍ بُنِيَا
وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدا (٤٠٢) أَعْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

تقدَّمَ أنَّ الأسماءَ المضافةَ إلى الجملةِ على قسمينِ:

- **أحدُهما:** ما يُضافُ إلى الجملةِ لزومًا.
- **والثَّاني:** ما يُضافُ إليها جوازًا.

وأشارَ في هذينِ البيتينِ إلى أنَّ ما يضافُ إلى الجملةِ جوازًا يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ، سواء أضيفَ إلى جملةٍ فعليةٍ صُدِّرَتْ بماضٍ أو جملةٍ فعليةٍ صُدِّرَتْ بمضارعٍ أو جملةٍ اسميةٍ نحو (هَذَا يَوْم جَاءَ زَيْدٌ، وَيَوْم يَقُومُ عَمْرٌو، أَوْ يَوْم بَكْرٌ قَائِمٌ)، وهذَا مذهبُ الكوفيينَ وتبعهمُ الفارسيُّ والمصنِّفُ، لكن المختارُ فيما أُضيفَ إلى جملةٍ فعليةٍ صُدِّرتْ بماضٍ البناءُ، وقدْ رُوِيَ بالبناءِ والإعرابِ قولهُ:

٢٢٧- عَلَى حِيْنِ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِّبَا[1] ـــــــــــــــ

(١) ٢٢٧- هذا صدر بيت للنابغة الذبياني، وعجزه قوله: فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وَازِعُ؟

اللغة: (عاتبت) لمت في تسخط. (الصبا) اسم للصبوة، وهي الميل إلى هوى النفس واتباع شهواتها. (المشيب) هو ابيضاض المسود من الشعر، وقد يراد به الدخول في حده. (أصح) فعل مضارع مأخوذ من الصحو، وهو زوال السكر. (وازع) زاجر، كافٍ، ناهٍ.

الإعراب: (على) حرف جر، ومعناه هنا الظرفية. (حين) يروى بالجر معربًا، ويُروى بالفتح مبنيًا، وهو المختار، وعلى كل حال هو مجرور بعلى لفظًا أو محلًا، والجار والمجرور يتعلق بقوله: "كَفْكَف" في بيت سابق، وهو قوله:

فَكَفْكَفْتُ مِنِّي دَمْعَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّحْرِ مِنْهَا مُسْتَهِلٌّ وَدَامِعُ

(عاتبت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة "حين" إليها. (المشيب) مفعول به لعاتبت. =

بفتحِ نونِ حينَ علَى البناءِ، وكسرها على الإعرابِ.

ومَا وقعَ قبلَ فعلٍ معربٍ أو قبلَ مبتدأٍ فالمختارُ فيهِ الإعرابُ ويجوزُ البناءُ، وهذَا معنَى قولِهِ (وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا) أي فلنْ يُغلَّطَ؛ وقدْ قُرِئَ في السبعةِ ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ﴾(١) [المائدة: ١١٩] بالرَّفعِ عَلَى الإعرابِ، وبالفتحِ على البناءِ، هذا ما اختارهُ المصنِّفُ.

ومذهبُ البصريينَ أنَّه لا يجوزُ فيمَا أُضيفَ إلى جملةٍ فعليةٍ صُدِّرتْ بمضارعٍ أوْ إلى جملةٍ اسميةٍ إلَّا الإعرابُ، ولا يجوزُ البناءُ إلَّا فيمَا أُضيفَ إلى جملةٍ فعليةٍ صُدِّرَتْ بماضٍ.

هذَا حكمُ ما يضافُ إلى الجملةِ جوازًا.

= (على الصبا) جار ومجرور متعلق بـ"عاتبت". (فقلت) فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عاتبت. (ألما) الهمزة للإنكار، لما: نافية جازمة وفيها معنى توقع حصول مجزومها. (أصْحُ) فعل مضارع مجزوم بـ"لما"، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (والشيب وازع) الواو واو الحال، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (على حين) فإنه يُروى بوجهين: بجر "حين" وفتحه، وقد بيّنّا ذلك في الإعراب؛ فدل على أن كلمة "حين" إذا أضيفت إلى مبني كما هنا جاز فيها البناء منه -كما أن المضاف قد يكتسب التذكير أو التأنيث من المضاف إليه- ويجوز فيها الإعراب على الأصل.

(١) قرأ الجمهور برفع اليوم، وقرأه نافع بالنصب.

الإعراب: (قال): فعل ماض. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. (هذا): الهاء حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. (يوم): "بالرفع" خبر ذا مرفوع، أي: هذا اليوم يوم ينفع الصادقين، وهو يوم القيامة. و"بالنصب": ظرف زمان متعلق بخبر محذوف –هذا على مذهب البصريين-، وأما عند الكوفيين: فـ"يوْمَ" اسم في محل رفع خبر، أو اسم في محل نصب ظرف زمان، متعلق بالخبر. والجملة الاسمية في محل نصب مقول القول. (ينفع): فعل مضارع مرفوع. (الصادقين): مفعول به منصوب. (صدقهم): فاعل مرفوع، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يوم﴾ مضاف إلى جملة فعليةٍ صدرُها مضارع، وقد قرئ بوجهين بالرفع إعرابًا، وبالفتح على البناء، فدل على جوازهما.

وأمَّا ما يضافُ إليها وجوبًا فلازمٌ للبناءِ لشبههِ بالحرفِ في الافتقارِ إلى الجملةِ كـ(حَيْثُ وإِذْ وإِذَا).

وَأَلْزَمُـــــــوا (إِذَا) إِضَـــــــافَةً إِلَى (٤٠٣) جُمَـلِ الَافْعَـالِ، كَـــ(هُنْ إِذَا اعْـتَلَى)

أشارَ في هذا البيتِ إلى ما تقدَّمَ ذِكْره مِنْ أنَّ (إذَا) تلزمُ الإضافةَ إلى الجملةِ الفعليةِ، ولَا تُضافُ إلى الجملةِ الاسميةِ، خلافًا للأخفشِ والكوفيينَ؛ فلَا تقول: (أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ).

وأَمَّا (أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ): فـ(زَيْدٌ) مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، وليسَ مرفوعًا علَى الابتداءِ، هذا مذهبُ سيبويه وخالفهُ الأخفشُ فجوَّزَ كونَهُ مبتدأ خبرهُ الفعلُ الَّذِي بعدهُ، وزعمَ السيرافِي أنَّه لَا خلافَ بينَ سيبويه والأخفشِ في جوازِ وقوعِ المبتدأ بعدَ (إذَا)، وإنَّما الخلافُ بينهُما في خبرِهِ؛ فسيبويه يوجبُ أنْ يكونَ فعلًا، والأخفشُ يجوِّزُ أنْ يكونَ اسمًا؛ فيجوزُ فِي (أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَامَ) جعْلُ (زَيْد) مبتدًأ عندَ سيبويهْ والأخفشِ، ويجوزُ (أَجِيئُكَ إِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ) عندَ الأخفشِ فقطْ.

لِمُفْهِـــمِ اثْنَـــيْنِ مُعَـــرَّفٍ بِـــلا (٤٠٤) تَفَـــرُّقٍ أُضِـــيفَ (كِلْتَـــا) وَ(كِلا)

من الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ لفظًا ومعنىً: (كِلْتَا وكِلَا)، ولا يضافانِ إلَّا إلى معرفةٍ مثنىً لفظًا ومعنىً، نحو (جَاءَنِي كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وَكِلْتَا المرْأَتَيْنِ) أوْ معنىً دونَ لفظٍ نحو (جَاءَنِي كِلَاهُمَا وَكِلْتَاهُمَا) ومنهُ قولهُ:

٢٢٨- إِنَّ لِلْخَـيْرِ وَلِلشَّـرِّ مَـدًى وَكِلَا ذَلِـكَ وَجْـهٌ وَقَبَـلْ[(١)]

وهذَا هوَ المرادُ بقولهِ (لِـمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ) واحترزَ بقولهِ (بِلَا تَفَرُّقٍ) من مُعرَّفٍ أفهمَ الاثنينِ بتفرقٍ[(٢)]، فإنَّه لا يضافُ إليهِ (كِلَا وَكِلْتَا) فلا تقولُ: (كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو جَاءَ)، وقدْ جاءَ شاذًّا كقولهِ:

٢٢٩- كِلَا أَخِي وَخَلِيْلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّـائِبَاتِ وِإِلْـمَامِ الـمُلِمَّاتِ[(٣)]

---

(١) ٢٢٨- البيت لعبدالله بن الزِّبَعْرى، أحد شعراء قريش المعدودين، وكان في أول الدعوة الإسلامية مشركًا يهجو المسلمين، ثم أسلم، والبيت من كلمة له يقولها -وهو مشرك- في يوم أحد.

اللغة: (مدى) غاية ومنتهى. (وجه) جهة. (وقبل) -فتحتين- له عدة معان، ومنها: الحجة الواضحة.

المعنى: يقول: إن للخير وللشر غاية ينتهي إليها كل واحد منهما، وإن ذلك أمر واضح لا يخفى على أحد.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (للخير) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر "إن" مقدم على اسمه. (وللشر) معطوف على "للخير". (مدى) اسم "إن" مؤخر عن خبره. (وكلا) مبتدأ، وكلا مضاف. واسم الإشارة في (ذلك) مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب. (وجه) خبر المبتدأ. (وقبل) معطوف عليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (وكلا ذلك) حيث أضاف "كلا" إلى مفرد لفظًا، وهو "ذلك"؛ لأنه مثنى في المعنى؛ لعوده على اثنين وهما الخير والشر.

(٢) **شروط ما تضاف كلا وكلتا إليه ثلاثة:**

أولها: أن يكون المضاف إليه معرفة.

وثانيها: أن يدل على اثنين أو اثنتين.

وثالثها: أن يكون لفظًا واحدًا، كـ(رجلين، وامرأتين، وخليلين).

(٣) ٢٢٩- البيت من الشواهد التي يذكرها النحاة من غير نسبة.

=

وَلا تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفِ (٤٠٥) (أَيًّا) وَإِنْ كَرَّرْتَها فَأَضِفِ
أَوْ تَنْوِ الاَجْزَا وَاخْصُصَنْ بِالمَعْرِفَهْ (٤٠٦) مَوْصُولَةً أَيًّا، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ
وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهاما (٤٠٧) فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِها الْكَلَامَا

من الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ معنىً: (أيٌّ)، ولا تضافُ إلى مفردٍ معرفةٍ إلَّا **إذَا تكررتْ** ومنهُ قولهُ:

٢٣٠- أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ الْتَقَيْنَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمَا(١)

= **اللغة:** (عضدًا) معينًا، وناصرًا. (النائبات) جمع نائبة، وهي ما ينتاب الإنسان ويعرض له من نوازل الدهر. (إلمام) نزول. (الملمات) جمع ملمة، وهي ما ينزل بالمرء من المحن والمصائب.

المعنى: يقول: كلٌّ من أخي وصديقي يجدني عونًا له وناصرًا، عند ما تنزل به نازلة أو تنتابه محنة، فإنني أقف إلى جواره وآخذ بيده حتى يزول ما نزل به.

الإعراب: (كِلا) مبتدأ، وكلا مضاف. وأخ من (أخي) مضاف إليه، وأخ مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (وخليلي) معطوف على أخي. (واجدي) واجد: خبر المبتدأ، وواجد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الأول، وأُفرد الخبر مع أن المبتدأ مثنى لأن "كِلا" لفظه لفظ الواحد، ومعناه معنى المثنى، وتجوز مراعاة لفظه كما تجوز مراعاة معناه. (عضدًا) مفعول ثان لـ"واجد". (في النائبات) جار ومجرور متعلق بـ"واجد". (وإلمام) معطوف على النائبات، وإلمام مضاف. و(الملمات) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (كلا أخي وخليلي) حيث أضاف "كلا" إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهو شاذ.

(١) ٢٣٠- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه. (تسألون) فعل مضارع وفاعله. (الناس) مفعول به لـ"تسألون". (أيي) أيّ: مبتدأ، وأي مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (وأيكم) معطوف على أي. (غَداة) ظرف زمان متعلق بـ"كان" الآتية عند من يجوز تعليق الظروف بالأفعال الناقصة، وأما من لا يجيزون ذلك فإنهم يعلقونه بقوله "خيرًا وأكرمًا" الذي هو الخبر. (التقينا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة قوله "غداة" إليها. (كان) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو"، يعود إلى أيي وأيكم. (خيرًا) خبر كان. (وأكرَمَا) معطوف على قوله خيرًا، والجملة من "كان" واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو أي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لـ"تسألون".

الشَّاهِدُ فيه: قوله (أيِّي، وأيّكم) حيث أضاف "أيًّا" إلى المعرفة، وهي ضمير المتكلم في الأول وضمير المخاطبين في الثاني، والذي سوغ ذلك تكرارها.

أوْ قَصَدْتَ الأجْزَاءَ كقولكَ (أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟) أيْ: أيُّ أَجْزَاءِ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟ ولذلكَ يجابُ بالأجزاءِ فيقال: (عَيْنُهُ أَوْ أَنْفُهُ)، وهذا إنَّما يكونُ فيما إذَا قُصِدَ بها الاستفهامُ.

و(أيٌّ) تكونُ استفهاميةً، وشرطيةً، وصفةً، وموصولةً:

فأمَّا **الموصولةُ** فذكرَ المصنِّفُ أنَّها لا تضافُ إلَّا إلى معرفةٍ؛ فتقولُ (يُعْجِبُنِي أيُّهمْ قَائِمٌ) وذكرَ غيرهُ أنَّها تضافُ أيضًا إلى نكرةٍ، ولكنهُ قليلٌ نحو (يُعْجِبُنِي أَيُّ رَجُلَيْنِ قَامَا).

وأمَّا **الصِّفةُ** فالمرادُ بها ما كانَ صفةً لنكرةٍ أوْ حالًا من معرفةٍ، ولا تضافُ إلَّا إلى نكرةٍ نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ فَتىً)، ومنهُ قولهُ:

٢٣١- فَأَوْمَأْتُ إِيمَاءً خَفِيًّا لِحَبْتَرٍ فَلِلّٰهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أَيَّمَا فَتَى[(١)]

وأمَّا **الشرطيةُ والاستفهاميةُ** فيضافانِ إلى المعرفةِ وإلى النكرةِ مطلقًا، أيْ سَواء كانَا مُثَنَّيَيْنِ أوْ مجموعينِ أو مفردينِ إلَّا المفردَ المعرفةَ فإنَّهما لا يضافانِ إليهِ إلَّا الاستفهامية فإنَّها تضافُ إليهِ كمَا تقدَّم ذِكْرهُ.

واعلمْ أنَّ (أيًّا) إنْ كانتْ صفةً أو حالًا فهي ملازمةٌ للإضافةِ لفظًا ومعنىً، نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ وَبِزَيْدٍ أَيَّ فَتًى).

---

(١) ٢٣١- البيت للراعي النميري.

اللغة: (أومأت) الإيماء: الإشارة باليد أو بالحاجب أو نحوهما.

المعنى: يقول: إني أشرت إلى حبتر إشارة خفية؛ فما كان أحد أبْصرَهُ وأنْفذَهُ؛ لأنه رآني مع خفاء إشارتي.

الإعراب: (فأومأت) فعل وفاعل. (إيماء) مفعول مطلق. (خفيًا) صفة لـ"إيماء". (لحبتر) الجار والمجرور متعلق بـ"أومأت". (فلله) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (عينا) مبتدأ مؤخر، وعينا مضاف. و(حبتر) مضاف إليه، وقد قصد بهذه الجملة الخبرية إنشاء التعجب. (أيما) أي: حال من حبتر، وما: زائدة، وأي مضاف. و(فتى) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (أيّما فتى) حيث أضاف "أيًّا" الوصفية إلى النكرة.

وإنْ كانتْ استفهاميةً أو شرطيةً أو موصولةً، فهي ملازمةٌ للإضافةِ معنىً لا لفظًا[١] نحو (أيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟ وَأيٌّ عِنْدَكَ؟ وَأيَّ رَجُلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَيُعْجِبُنِي أَيُّهمْ عِنْدَكَ، وَأيٌّ عِنْدَكَ)، ونحو (أَيَّ الرَّجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأيَّ رَجُلَيْنِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأَيَّ الرِّجَالِ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأيَّ رِجَالٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَأيُّ الرَّجُلَيْنِ عِنْدَكَ؟ وَأيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟ وَأيُّ رَجُلٍ؟ وَأيُّ رَجُلَيْنِ؟ وَأيُّ رِجَالٍ؟).

---

(١) **تنقسم (أيٌّ) باعتبار إضافتها إلى المعرفة والنكرة إلى ثلاثة أقسام:**

١. أن تضاف إلى النكرة والمعرفة، وذلك في الشرطية والاستفهامية.
٢. أن تضاف إلى النكرة فقط، وذلك في الوصفية والحالية.
٣. أن تضاف إلى المعرفة فقط، وذلك في الموصولية.

وتنقسم باعتبار إضافتها لفظاً ومعنى وقطعها لفظاً إلى قسمين:

١. ما يجب أن يضاف لفظًا وهو اثنان: الوصفية والحالية.
٢. ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة، وهو ثلاثة: الموصولة والاستفهامية والشرطية.

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرْ (٤٠٨) وَنَصْبُ (غُدْوَةٍ) بِها عَنْهُمْ نَدَرْ
وَمَعَ مَعْ فِيها قَلِيلٌ وَنُقِلْ (٤٠٩) فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

من الأسماءِ الملازمةِ للإضافةِ (لَدُنْ ومَعَ):

فأمَّا (لَدُنْ)[1] فلابتداءِ غايةِ زمانٍ أوْ مكانٍ، وهي مبنيةٌ عندَ أكثرِ العربِ؛ لشبهها بالحرفِ في لزومِ استعمالٍ واحدٍ -وهو الظرفيةُ وابتداءُ الغايةِ-، وعدمِ جوازِ الإخبارِ بها، ولا تخرجُ عن الظرفيةِ إلَّا بجرِّها بـ(مِنْ) -وهو الكثيرُ فيها-، ولذلكَ لمْ تَرِدْ في القرآنِ إلَّا بـ(مِنْ) كقولِهِ تعالى ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾[2] [الكهف: ٦٥] وقولِهِ تعالى ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾[3] [الكهف: ٢].

---

(١) **اعلم أنّ لدن تخالف عند من أربعة أوجه:**

أولاها: أن لدن مبنية وعند معربة.

وثانيها: أنّ لدن ملازمة للدلالة على مبتدأ غاية زمان أو مكان، وأما عند فقد تكون لمبتدأ الغاية، وذلك إذا اقترنت بـ"من"، وقد لا تدل على ذلك.

وثالثها: أنه لا يخبر بـ"لدن"، وقد يخبر بـ"عند"، نحو (زيد عندك).

ورابعها: أن لدن قد تضاف إلى جملة كقول الشاعر:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ ورُقْنَهُ ... لَدُن شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذوَائِبِ

وهي عندئذ ظرف زمان، وأما عند فلا تضاف إلا إلى مفرد.

(٢) **الإعراب:** (آتيناه): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (رحمة): مفعول به منصوب. (من عندنا): جار ومجرور متعلقان برحمة، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (وعلمناه): الواو حرف عطف، علمناه: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة معطوفة على جملة آتيناه الواقعة في محل نصب صفة لـ"عبدا". (من لدنا): من حرف، لدنا: اسم مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلقان بالفعل "علمناه"، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (علما): مفعول به ثان منصوب.

وجه الاستدلال: أن "لدن" جُرّت هنا بمن، وهو الكثير فيها، ولم ترد في القرآن إلا كذلك.

(٣) **الإعراب:** (لينذر): اللام حرف جر وتعليل، ينذر: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من"أن" وما بعدها تقديره: للإنذار متعلق بالفعل "أنزل" في الآية التي قبلها، (بأسا): مفعول به ثان للفعل ينذر، منصوب، =

وقَيْسٌ تُعربها، ومنهُ قراءةُ أبِي بكرٍ عن عاصمٍ ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدْنِهِ﴾ لكنهُ أسكنَ الدَّالَ وأشمَّها الضَّمَّ. قالَ المصنفُ: ويحتملُ أنْ يكونَ منهُ **قولهُ:**

٢٣٢- تَنْـتَهِضُ الرِّعْـدَةُ فِي ظُهَـيْرِي ... مِـــنْ لَدُنِ الظُّهْـــرِ إلى العُصَـــيْرِ[1]

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (لَدُنْ) بالإضافةِ إلَّا (غُدْوَة) فإنهمْ نصبوها بعدَ (لَدُنْ) **كقولهِ:**

٢٣٣- وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكَلْبِ مِـنْهُمُ ... لَدُنْ غُـدْوَةً حَـتَّى دَنَـتْ لِغُـرُوبِ[2]

= والمفعول الأول محذوف، تقديره لينذر الكافرين بأسا. (شديدا): صفة منصوبة. (من): حرف جر. (لدنه): (على قراءة الجمهور) اسم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل ينذر المستتر أي صادرا من لدنه ـ ولدن مضاف. وأما على قراءة أبي بكر: فـ "لدن" اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. والهاء -على القراءتين- ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن "لدن" -على قراءة أبي بكر- معربة، جريا على لغة قيس، أما على قراءة الجمهور فـ"لدن" على بابها، مبنية.

(١) ٢٣٢- هذا الشاهد من الأبيات المجهولة نسبتها، وكل ما قيل فيه: إنه لراجز من طيئ.

اللغة: (تنتهض) تتحرك وتسرع. (الرِّعدة) -بكسر الراء- اسم للارتعاد وهو الارتعاش والاضطراب، وأراد بها الحُمّى. (ظهيري) تصغير ظهر مقابل البطن. (العصير) مصغر عصر، للوقت المعروف.

المعنى: إن الحمى تصيبني فيسرع الارتعاد إليّ، ويستمر هذا الارتعاد من وقت الظهر إلى وقت العصر.

الإعراب: (تنتهض) فعل مضارع. (الرعدة) فاعل. (في ظهيري) الجار والمجرور متعلق بـ"تنتهض"، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (من لدن) جار ومجرور متعلق بـ"تنتهض" أيضا، ولدن مضاف. و(الظهر) مضاف إليه. "إلى العصير" جار ومجرور متعلق بـ"تنتهض" أيضًا.

الشَّاهدُ فيه: قوله (من لدن) حيث كسر نون لدن وقبلها حرف جر، فيحتمل أنه أعرب "لدن" على لغة قيس، فجرها بالكسرة، ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين لا للإعراب؛ ولهذا لم يستدل به العلامة ابن مالك لِلغة قيس، وإنما قال: إنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها، فتفطن لذلك.

(٢) ٢٣٣- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (مزجر الكلب) أصله اسم مكان من الزجر، أي المكان الذي يُطرد ويُنحى الكلب إليه، والمراد به البعد.

المعنى: يقول: ما زال مهري بعيدًا عنهم من أول النهار إلى آخره.

الإعراب: (ما زال) ما: نافية، زال: فعل ماض ناقص (مهري) مهر: اسم زال، مهر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (مزجر) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال، ومزجر مضاف. و(الكلب) مضاف إليه. (منهم) جار ومجرور متعلق بمزجر؛ لأنه في معنى المشتق، أي البعد (لدن) ظرف لابتداء الغاية مبني على السكون في محل نصب متعلق بزال أو بخبرها. =

وهي منصوبةٌ على التمييزِ، وهو اختيارُ المصنفِ، ولهذَا قال: (وَنَصْبُ غُدْوَةٍ بِها عَنْهُمْ نَدَرْ). وقيلَ: هي خبرٌ لكانَ المحذوفةِ، والتقديرُ: لدنْ كانتْ الساعةُ غدوةً.

ويجوزُ في (غُدْوَة) الجرُّ وهو القياسُ، ونصبها نادرٌ في القياسِ، فلوْ عطفتَ على غدوةٍ المنصوبةِ بعدَ (لدنْ) جازَ النَّصبُ عطفًا على اللفظِ والجرُّ مراعاةً للأصلِ؛ فتقولُ: (لَدُنْ غُدْوَةً وَعَشِيَّةً، وَعَشِيَّةٍ) ذَكرَ ذلكَ الأخفشُ.

وحكَى الكوفيونُ الرَّفعَ في (غدوةٍ) بعدَ (لَدُنْ)، وهو مرفوعٌ بكانَ المحذوفةِ، والتقدير: "لدنْ كانتْ غدوةٌ" وكانَ تامةٌ.

وأمَّا (مَعَ) فاسمٌ لمكانِ الاصطحابِ أو وقتهِ[(١)]، نحو (جَلَسَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو، وَجَاءَ زَيْدٌ مَعَ بَكْرٍ)، والمشهورُ فيها فتحُ العينِ، وهي معربةٌ، وفتحتها فتحةُ إعرابٍ. ومنَ العربِ مَنْ يُسَكِّنُها، ومنهُ قولهُ:

٢٣٤- فَرِيشِي مِنْكُمُ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وإنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَاما[(٢)]

= (غدوة) منصوب على التمييز؛ لأن غدوة تدل على أول زمان مبهم، وقد قصدوا تفسير هذا الإبهام بغدوة. (حتى) ابتدائية. (دنت) دنا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود على الشمس المفهومة من المقام كما في قوله تعالى ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [ص: ٣٢]. (لغروب) جار ومجرور متعلق بدنت.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (لدن غدوة) حيث نصب "غدوة" بعد "لدن" على التمييز، ولم يجره بالإضافة.

(١) قد تفرد (مع) فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال فتكون بمعنى جميعًا، فتقول: جاء زيد وعمرو معًا، وجاؤوا معًا.

(٢) ٢٣٤- البيت لجرير بن عطية، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبدالملك بن مروان.

اللغة: (ريشي) الريش والرياش يطلقان على عدة معان، منها اللباس الفاخر، والخصب، والمعاش، والقوة. (لماما) – بكسر اللام – متقطعة، بعد كل حين مرة.

الإعراب: (فريشي) ريش: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (وهواي) هوى: مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (معكم) مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف والضمير مضاف إليه. (وإن) الواو واو الحال، إن: قال العيني وغيره: زائدة. (كانت) فعل ماض. (زيارتكم) زيارة: اسم كان، وزيارة مضاف والضمير مضاف إليه، =

وزعمَ سيبويه أنَّ تسكينها ضرورةٌ، وليسَ كذلكَ، بلْ هو لغةُ ربيعةَ وهي عندهمْ مبنيةٌ علَى السُّكونِ.

وزعمَ بعضهم أنَّ السَّاكنةَ العينِ حرفٌ، وادَّعى النَّحاسُ الإجماعَ على ذلكَ، وهو فاسدٌ؛ فإنَّ سيبويه زعمَ أنَّ ساكنةَ العينِ اسمٌ.

هذا حكمُها إنْ وَلِيَها مُتحرّكٌ، أعنِي أنَّها تُفتَحُ -وهو المشهورُ-، وتُسكَّنُ -وهي لغةُ ربيعةَ-.

فإنْ وَلِيَها ساكنٌ فالَّذِي ينصبها على الظَّرفيةِ يُبْقِي فتحها؛ فيقولُ (مَعَ ابْنِكَ). والَّذِي يبنيها على السُّكونِ يكسرُ لالتقاءِ السَّاكنينِ فيقول (مَعِ ابْنِكَ).

= من إضافة المصدر لمفعوله، والفاعل محذوف؛ لأن العامل مصدر فيجوز معه حذف الفاعل أي: زيارتي إياكم، ويجوز أن يكون من إضافة المصدر لفاعله، أي: زيارتكم إياي. (لماما) خبر كان.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (معكم) حيث سكن العين من "مع" وهو عند سيبويه ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، لكن الذي نقله غيره من العلماء أن قومًا من العرب بأعيانهم – وهم قيس – من لغتهم تسكينها؛ فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام.

وَاضْمُمْ -بِنَاءً- (غَيْرًا) انْ عَدِمْتَ ما لَهُ أُضِيفَ نَاوِيًا ما عُدِمَا (٤١٠)

قَبْلُ كَغَيْرُ، بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ، وَالْجِهَاتُ أَيْضًا، وَعَلُ (٤١١)

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا (٤١٢)

هذهِ الأسماءُ المذكورةُ وهي: غَيْرُ، وَقَبْلُ، وَبَعْدُ، وَحَسْبُ، وَأَوَّلُ، وَدُوْنُ، والجهاتُ السِّتُ -وهي: أَمَامَكَ وَخَلْفَكَ وَفَوْقَكَ وَتَحْتَكَ وَيَمِينَكَ وَشِمَالَكَ-، وَعَلُ[1]؛ لها أربعةُ أحوالٍ، تُبنَى في حالةٍ منها، وتُعربُ في بقيتها:

فتعربُ:

١. إِذَا أُضيفتْ لفظًا نحو (أَصَبْتُ دِرْهَمًا لَا غَيْرَهُ)، و(جِئْتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ).

٢. أَوْ حُذِفَ المضافُ إليهِ ونُوِيَ اللفظُ كقولهِ:

٢٣٥- وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَةً فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[2]

---

(١) اعلم أنّ (علُ) بمعنى (فوق)، وتوافقها في البناء على الضم لنية معنى المضاف إليه، وفي الإعراب منونةً لقطعها عن الإضافة. وتخالفها في أمرين: أنها -أي: عَلُ- لا تستعمل مضافة، وأنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ"من".

(٢) ٢٣٥- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (من قبل) جار ومجرور متعلق بقوله: "نادى" الآتي. (نادى) فعل ماض. (كل) فاعل نادى، وكل مضاف. و(مولى) مضاف إليه. (قرابة) مفعول به لـ"نادى". (فما) الفاء عاطفة، وما: نافية. (عطفت) عطف: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (مولى) مفعول به لـ"عطفت". (عليه) جار ومجرور متعلق بـ"عطف". (العواطف) فاعل عطفت.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (من قبل) حيث أعرب "قبل" من غير تنوين؛ لأنه حذف المضاف إليه ونوي لفظه، وكأنه قد قال: ومن قبل ذلك -مثلًا-، والمحذوف المَنْوِيّ الذي لم يقطع النظر عنه مثل الثابت، وهو لو ذكر هذا المحذوف لم ينوّن.

وتبقَى في هذهِ الحالةِ كالمضافِ لفظًا، ٣. فلا تُنوَّنُ إلَّا إذَا حُذفَ ما تضافُ إليهِ ولمْ يُنْوَ لفظُهُ ولَا معناهُ؛ فتكونُ حينئذٍ نكرةً؛ ومنهُ قراءةُ منْ قرأَ ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلٍ وَمِنۢ بَعۡدٍ﴾ [الروم: ٤] بجرِّ (قَبْل وَبَعْد) وتنوينهمَا[١] **وكقولِه:**

٢٣٦- فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالماءِ الحَمِيمِ[٢]

---

(١) هي قراءة أبي السماك والجحدري وعون العقيلي.

الإعراب: (لله): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم، تقديره: "كائن". (الأمر): مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (من): حرف جر. (قبلٍ): اسمٌ مجرورٌ، وشبه الجملة متعلق بالخبر المقدر كائن. وإعراب (من بعد) كإعراب (من قبل).

وجه الاستدلال: أن الظرفين "قبل وبعد" قطعا عن الإضافة لفظا ومعنى.

(٢) ٢٣٦- البيت ليزيد بن الصعق، حدث أبو عبيدة قال: كانت بلاد غطفان مخصبة، فرَعَت بنو عامر بنِ صعصعة ناحية منها، فأغار الربيعُ بنُ زياد العبسي على يزيد بن الصعق، وكان يزيد في جماعة من الناس، فلم يستطعه الربيع، فأقبل على سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فأخذ نعمه، فحرَّم يزيد على نفسه النساء والطيب حتى يغير عليه، فجمع قبائل شتى، فاستاق نعمًا كثيرة له ولغيره، وأصاب عصافير النعمان بن المنذر -وهي إبل معروفة عندهم- ففي ذلك يقول يزيد بن الصعق أبياتًا، منها بيت الشاهد، ومنها قوله:

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ ... وَعَاقِبَةُ المَلَامَةِ لِلْمُلِيمِ

فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي ... بِأَذْوَادِ الْقَصِيبةِ وَالْقَصِيمِ

وهذا دليل على أن من روى عجز البيت "بالماء الفرات" لم يصب.

اللغة: (ساغ) سَهُلَ جَرَيانه في الحلق. (أغَصُّ) مضارع من الغصص – بالتحريك – وهو اعتراض اللقمة ونحوها في الحلق حتى لا تكاد تنزل. (الماء الحميم) هو هنا البارد، وهو من الأضداد، يطلق على الحار وعلى البارد. (المليم) الذي فَعَلَ ما يُلام عليه.

المعنى: يقول: لم يكن يهنأ لي طعام ولا يلذ لي شراب بسبب ما كان لي من الثأر عند هؤلاء، فلما غزوتهم وأطفأت لهيب صدري بالغَلَبة عليهم ساغ شرابي ولذَّت حياتي.

الإعراب: (فساغ) فعل ماض. (لي) جار ومجرور متعلق بـ"ساغ". (الشراب) فاعل ساغ. (وكنت) الواو للحال، كان: فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه. (قبلًا) منصوب على الظرفية يتعلق بـ"كان". (أكاد) فعل مضارع، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديرُه: أنا. (أغص) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة في محل نصب خبر "أكاد"، وجملة "أكاد" واسمها وخبرها في محل نصب خبر "كان"، وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال. (بالماء) جار ومجرور متعلق بقوله "أغص". و(الحميم) صفة للماء.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (قبلًا) حيث أعربه منوّنًا؛ لأنه قطعه عن الإضافة لفظًا ومعنى.

هذهِ الأحوالُ الثَّلاثةُ الَّتي تعربُ فيها.

أمَّا الحالةُ الرَّابعةُ: الَّتي تُبْنَى فيها فهِي: إذَا حُذفَ ما تضافُ إليهِ ونُويَ معناهُ دونَ لفظِهِ، فإنَّها تبنَى حينئذٍ على الضَّمِّ، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].

وقوله:

٢٣٧- أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ...[(١)] ــــــــــــــــــــ

وحكَى أبو عليٍّ الفارسيُ (أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّل) بضمِّ اللَّام وفتحها وكسرها:

- فالضمُّ على البناءِ؛ لنيةِ المضافِ إليهِ معنًى.
- والفتحُ على الإعرابِ؛ لعدمِ نيةِ المضافِ إليهِ لفظًا ومعنًى، وإعرابُها إعرابَ ما لَا ينصرفُ، للصفةِ ووزنِ الفعلِ.
- والكسرُ على نيةِ المضافِ إليهِ لفظًا.

فقولُ المصنفِ (وَاضْمُمْ بِنَاءً... البيت) إشارةٌ إلى الحالةِ الرَّابعةِ.

وقولهُ (نَاوِيًا ما عُدِمَا) مرادهُ: أنَّكَ تَبنيها على الضمِّ إذَا حَذفتَ ما تضافُ إليهِ ونويتَهُ معنًى لا لفظًا.

---

(١) ٢٣٧- هذا البيت لأبي النجم العجلي يصف فيه الفرس، من أرجوزة له يصف فيها أشياء كثيرة، وأول هذه الأرجوزة قوله:

الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ ... الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمُجْزِلِ

اللغة: (أقب) مأخوذ من القبب، وهو دقة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: "أقب" خبر لمبتدأ محذوف: أي هو أقب "من" حرف جر "تحت" ظرف مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله "أقب"، وقوله "عريض" خبر ثان "من عل" جار ومجرور متعلق بعريض.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: "مِن تحتُ" وهو شاهد على الحالة الرابعة، حيث بني على الضم؛ لأنه حُذف منه لفظ المضاف إليه ونوي معناه. وأما قوله: "مِن عَلِ" فشاهد على الحالة الثانية التي يحذف فيها المضاف إليه وينوى لفظه.

وأشارَ بقولِهِ (وَأَعْرَبُوا نَصْبًا) إلى الحالةِ الثَّالثةِ؛ وهي ما إذَا حُذِفَ المضافُ إليهِ ولمْ يُنْوَ لفظهُ ولَا معناهُ؛ فإنَّها تكونُ حينئذٍ نكرةً معربةً.

وقولهُ (نَصْبًا) مَعْنَاهُ: أنَّها تُنصبُ إذَا لمْ يَدخلْ عليها جارٌّ؛ فإنْ دخلَ عليها جُرَّتْ؛ نحو (مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ).

ولمْ يتعرضِ المصنِّفُ للحالتينِ الباقيتينِ أعنِي الأولى والثَّانية؛ لأنَّ حكمَهما ظاهرٌ معلومٌ من أوَّلِ البابِ؛ وهو الإعرابُ وسقوطُ التَّنوينِ كمَا تقدَّمَ في كُلِّ ما يفعلُ بكلِّ مضافٍ مثلها.

وَمَـا يَـلِي المضَـافَ يَـأْتِي خَلَفَـا (٤١٣) عَنْـهُ فِي الإعْـرَابِ إِذَا مـا حُـذِفَا[١]

يحذفُ المضافُ لقيامِ قرينةٍ تدلُّ عليهِ، ويُقامُ المضافُ إليهِ مُقامَهُ فيعربُ بإعرابِهِ، كقولهِ تعالى ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٢] [البقرة: ٩٣] أي حُبَّ العجلِ، وكقولهِ تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] أي: أمرُ ربكَ[٣] فحُذفَ المضافُ وهو (حُبُّ) و(أَمْرُ) وأُعربَ المضافُ إليهِ وهو (العِجْلُ) و(رَبُّكَ) بإعرابِهِ.

---

(١) **تقدير البيت:** والمضافُ إليه الذي يلي المضافَ يأتي خَلَفًا عنه في الإعراب إذا حُذف المضاف.

(٢) **الإعراب:** (وأشربوا): الواو حسب ما قبلها، أشربوا: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع نائب فاعل - وهو المفعول الأول - والألف فارقة. (في قلوبهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل أشربوا، وقلوب مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (العجل): مفعول به ثان منصوب. (بكفرهم): جار ومجرور، متعلقان بالفعل أُشربوا، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنه حُذِف المضاف لوجود قرينة تدل عليه، وأُقيم المضاف إليه مقامه فخَلَفَه في إعرابه، فدل على جواز ذلك، والتقدير: "حُبَّ العجل".

(٣) **الإعراب:** (وجاء): الواو بحسب ما قبلها، جاء: فعل ماض. (ربك): فاعل مرفوع، وهو مضاف. (والكاف): ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: استشهد الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كما في الآية السابقة المستشهد بها، وتقدير الآية بناء على رأيه: "وجاء أمر ربك"، فيكون إسناد المجيء إلى أمر الله، لا إلى الله تعالى، وهذا فيه نظر، والصواب أن الآية فيها إسناد المجيء إلى الله تعالى حقيقة، على ما يليق به تعالى، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ...﴾ فالآية على ظاهرها، وهذا هو الذي عليه السلف الصالح، كمالك والشافعي وابن عيينة والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم. وأما تفسيرها بما ذكره الشارح عفا الله عنه، فهو طريقة المتكلمين الذين ينفون عن الله تعالى الصفات الفعلية.

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا (٤١٤) قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ ما تَقَدَّمَا
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ما حُذِفْ (٤١٥) مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

قدْ يُحذفُ المضافُ ويَبقَى المضافُ إليهِ مجرورًا كمَا كانَ عندَ ذكرِ المضافِ، لكنْ بشرطِ أنْ يكونَ المحذوفُ مماثلًا لما عليهِ قدْ عُطِفَ؛ كقولِ الشَّاعرِ:

٢٣٨- أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارا[1]

والتقديرُ: (وَكُلَّ نَارٍ) فحُذِفَ (كُل) وبقِي المضافُ إليهِ مجرورًا، كَمَا كانَ عندَ ذكرها، والشَّرطُ موجودٌ، وهو العطفُ على مماثلِ المحذوفِ وهو كلُّ في قوله (أَكُلَّ امْرِئٍ).

وقدْ يُحْذَفُ المضُافُ ويَبقَى المضافُ إليهِ على جرِّهِ والمحذوفُ ليسَ مماثلًا للملفوظِ بلْ مقابلٌ لهُ، كقولِهِ تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾ [الأنفال: ٦٧] -في قراءةِ مَنْ جَرَّ الآخرة[2]-، والتقديرُ: (واللهُ يريدُ باقِي الآخرةِ)، ومنهم

---

(١) ٢٣٨- البيت لأبي دؤاد الإيادي، واسمه جارية بن الحجاج.

الإعراب: (أكلَّ) الهمزة للاستفهام الإنكاري، كل: مفعول أول لتحسبين مقدم عليه، وكل مضاف. و(امرئ) مضاف إليه. (تحسبين) فعل وفاعل. (امرأ) مفعول ثان. (ونار) الواو عاطفة، ونار: مضاف إليه مجرور، والمضاف محذوف. (تَوَقَّد) أصله تتوقد، فحذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى نار، والجملة صفة لـ"نار". (بالليل) جار ومجرور متعلق بـ"تَوَقَّد". (نارًا) معطوف على قوله "امرأ" المنصوب السابق.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (ونارٍ) حيث حذف المضاف -وهو "كل" الذي قدرناه في إعراب البيت- وأبقى المضاف إليه مجرورًا كما كان قبل الحذف، لتحقق الشرط، وهو أن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو "كل" في قوله "أكل امرئ".

(٢) وهي قراءة ابن جماز.

الإعراب: (والله): الواو حرف عطف، الله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (يريد): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (الآخرة): -على قراءة ابن جماز- مضاف إليه مجرور، والمضاف إليه محذوف تقديره: باقي الآخرة.

وجه الاستدلال: أن المضاف قد يحذف ويبقى المضاف إليه على جره، مع كون المحذوف ليس مماثلا =

من يقدرهُ (واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ) فيكونُ المحذوفُ على هذا مماثلًا للملفوظِ بهِ، والأوَّلُ أوْلى، وكذَا قدَّرهُ ابنُ أبي الرَّبيعِ في شرحهِ للإيضاحِ(١).

= للملفوظ، بل مقابلا له، كما في قوله: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾.

(١) **ابن أبي الربيع:** هو عبيد الله بن أحمد الأموي الإشبيلي، من علماء النحو بالأندلس، له شرح على كتاب سيبويه، وشرَح أيضا كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، وسماه الإفصاح. توفي ٦٨٨هـ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وَيُحْـــذَفُ الثَّـــانِي فَيَـــبْقَى الأَوَّلُ (٤١٦) كَحَـــالِـــــهِ إِذَا بِــــهِ يَتَّصِـــلُ

بِشَـــرْطِ عَـــطْفٍ وَإِضَافَـــةٍ إِلَى (٤١٧) مِثْــــلِ الَّذِي لَهُ أَضَـــفْتَ الأَوَّلَا

يُحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافا، فيحذف تنوينه، وأكثرُ ما يكونُ ذلكَ: إذَا عُطِفَ على المضافِ اسمٌ مضافٌ إلى مثلِ المحذوفِ من الاسمِ الأوَّلِ، كقولهم: (قَطَعَ اللّٰهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالها) التقدير: قطعَ اللّٰهُ يدَ منْ قَالَها ورجْلَ مَنْ قَالها، فحُذفَ ما أُضِيفَ إليهِ (يَد) وهوَ (من قَالها) لدلالةِ ما أُضِيفَ إليهِ (رِجْل) عليهِ؛ ومثلهُ قولهُ:

٢٣٩- سَقَى الأَرَضِيْنَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهـا[1] ــــــــــــــــــــ

التقدير: "سهلها وحَزْنَها"، فحُذفَ ما أُضيفَ إليهِ (سَهْل) لدلالةِ ما أُضيفَ إليهِ (حَزْن) عليهِ.

هذَا تقريرُ كلامِ المصنِّفِ، وقدَ يُفْعَلُ ذلكَ وإنْ لمْ يُعْطَفْ مضافٌ إلى مثلِ

---

(١) ٢٣٩- هذا صدر بيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى قائل معين، وعجزه قوله:

فَنِيطَــتْ عُــرَى الآمَــالِ بالــزَّرْعِ وَالضَّــرْعِ

اللغة: (الحزن) ما غلظ من الأرض. و(السهل) بخلافه. (نيطت) أي: عُلّقت. (وعرى) جمع عروة، وإضافته إلى الآمال كإضافة الأظفار إلى المنية في قولهم: نشبت أظفار المنية بفلان. (الضرع) هو – لِذات الظلف – كالثدي للمرأة.

المعنى: أن المطر قد عم الأرض سهلها وحزنها، أي كلها، فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة الألبان.

الإعراب: (سقى) فعل ماض. (الأرضين) مفعول به لسقى قُدِّم على الفاعل. (الغيث) فاعل سقى. (سهل) بدل من الأرضين، بدل بعض من كل. (وحزنها) الواو حرف عطف، وحزن: معطوف على سهل، والضمير الراجع إلى الأرضين مضاف إليه. (فنيطت) نيط: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث. (عُرى) نائب فاعل، وعُرى مضاف. و(الآمال) مضاف إليه. (بالزرع) جار ومجرور متعلق بـ"نيطت". (والضرع) معطوف على الزرع.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (سهل وحزنها) حيث حذف المضاف إليه، وأبقى المضاف – وهو قوله سهل – على حاله قبل الحذف من غير تنوين، وذلك لتحقيق الشرطين: العطف، وكون المعطوف مضافًا إلى مثل المحذوف، وكان أصل الكلام: سقى الغيث الأرضين سهلها وحزنها.

المحذوفِ من الأوَّلِ كقولِهِ:

وَمِـنْ قَبْـلِ نَـادَى كُلُّ مَـوْلًى قَرَابَـةً فَمَا عَطَفَتْ مَـوْلًى عَلَيْـهِ العَوَاطِـفُ[١]

فحَذَفَ ما أُضيفَ إليهِ (قَبْل) وأبقاهُ علَى حالِهِ كَما لوْ كانَ مضافًا، ولمْ يُعْطَفْ عليهِ مضافٌ إلى مثلِ المحذوفِ، والتقدير: ومِنْ قَبْل ذَلِكَ.

ومثلُه: قراءةُ من قرأَ شذوذًا ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[٢] [البقرة: ٣٨] أي: فلَا خوفُ شيءٍ عليهِمْ.

وهذَا الَّذِي ذَكَرهُ المصنِّفُ -من أنَّ الحذفَ من الأوَّلِ، وأنَّ الثَّاني هو المضافُ إلى المذكورِ- هو مذهبُ المبردِ.

ومذهبُ سيبويه: أنَّ الأصلَ (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ مَنْ قَالها)؛ فحذفَ ما أُضيفَ إليهِ (رِجْل) فصارَ (قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ)، ثمَّ أقحمَ قوله (وَرِجْلَ) بينَ المضافِ وهوَ (يَد) والمضافِ إليهِ الَّذي هوَ (مَنْ قَالها) فصار (قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا)؛ فعلَى هذا يكونُ الحذفُ من الثَّاني لا منْ الأوَّلِ، وعلَى مذهبِ المبردِ بالعكسِ.

قالَ بعضُ شرَّاحِ الكتابِ: وعندَ الفرَّاءِ يكونُ الاسمانِ مضافينِ إلى (مَنْ قَالَهَا)، ولَا حَذْفَ في الكلامِ لَا منَ الأوَّلِ ولَا منَ الثَّاني.

---

(١) تقدم الكلام على هذا الشاهد مستوفى، والشاهد فيه هنا قوله: (قبل) حيث حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله الذي كان قبل الحذف من غير تنوين، مع أن الشرطين -وهما العطف والمماثلة- غير متحققين؛ لأنه ليس معطوفًا عليه اسمٌ مضافٌ إلى مثل المحذوف، وهذا قليل.

(٢) هي قراءة ابن محيصن، بالرفع بلا تنوين.

الإعـراب: (فلا خوفُ): الفاء بحسب ما قبلها، لا: حرف نفي عامل عمل ليس، خوفُ: اسم "لا" مرفوع، وهو مضاف، والمضاف إليه محذوف، تقديره: شيء. (عليهم) جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف.

وجـه الاسـتدلال: أن المضاف إليه في هذه القراءة قد حذف وهو "شيء" وبقي المضاف على حاله كما لو كان مضافًا ولم يعطف عليه مضافٌ إلى مثل المحذوف، والتقدير: لا خوف شيء عليهم.

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولًا اوْ ظَرْفًا أجِزْ وَلَمْ يُعَبْ (٤١٨)
فَصْلُ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وُجِدَا بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا (٤١٩)

أجازَ المصنِّفُ أنْ يُفصلَ في الاختيارِ بينَ المضافِ الَّذي هو شبهُ الفعلِ ـ والمرادُ بهِ: المصدرُ واسمُ الفاعلِ ـ والمضافِ إليهِ، بِمَا نَصَبَهُ المضافُ من مفعولٍ بهِ أو ظرفٍ أو شبهِهِ:

فمثالُ ما فُصِلَ فيهِ بينَهُما بمفعولِ المضافِ، قولهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قتلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] -في قراءةِ ابنِ عامرٍ- بنصبِ (أَوْلَادَ) وجرِّ (الشُّرَكَاءِ)[١].

ومثالُ ما فُصِلَ فيهِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بظرفٍ نَصَبَهُ المضافُ الَّذي هو مصدرٌ: ما حُكِيَ عن بعضِ مَنْ يُوثَقُ بعربيتهِ: (تَرْكُ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاها، سَعْيٌ لَهَا فِي رَدَاها).

(١) قرأ ابن عامر (زُيِّنَ) بالبناء للمجهول ورفع (قتلُ) ونصب (أولادَهم) وخفض (شركائِهم)، وقرأ الباقون (زين) بالبناء للمعلوم ونصب (قتل) وخفض (الأولاد) ورفع (الشركاء).
الإعراب: -على قراءة ابن عامر-: (وكذلك): الواو حرف استئناف، كذلك: جار ومجرور، واللام للبعد والكاف حرف خطاب، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف، وعامله الفعل "زين"، والتقدير: زين لكثير تزيينا مثل ذلك التزيين لهم في الشرك وقسمة الأموال. (زُيِّن): فعل ماض مبني للمجهول. (لكثير): جار ومجرور متعلقان بالفعل "زين". (من المشركين): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لكثير. (قَتلُ): نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف. (أولادَهم): مفعول به منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (شركائِهم): مضاف إليه مجرور، والمضاف هو المصدر "قَتْلُ" فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.
وجه الاستدلال: أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام إذا كان المضاف مصدرًا عاملًا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل بينهما مفعول المصدر.

ومثالُ ما فُصِلَ فيهِ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ بمفعولِ المضافِ الَّذِي هو اسمُ فاعلٍ: قراءةُ بعضِ السَّلفِ ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدَهُۥ رُسُلِهِۦ﴾[1] [إبراهيم: ٤٧] بنصبِ (وَعْد)، وجرِّ (رُسُل).

ومثالُ الفصلِ بشبهِ الظَّرف، قولهُ في حديثِ أَبِي الدَّرداءِ: «هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي»[2]، وهذَا معنَى قولهِ (فَصْلَ مُضَافٍ إِلَى آخِرِهِ).

وجاءَ الفصلُ أيضًا ـ في الاختيارِ ـ بالقسمِ، حَكَى الكِسَائيُّ: (هَذَا غُلَامُ وَاللهِ زَيْدٍ)؛ ولهذَا قالَ المصنِّفُ (وَلَمْ يُعَبْ فَصْلُ يَمِينٍ).

وأشارَ بقولهِ (وَاضْطِرَارًا وُجِدَا) إلى أنَّه قدْ جاءَ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ في الضَّرورةِ بأجنبيٍّ من المضافِ، وبنعتِ المضافِ وبالنِّداءِ.

---

(١) **الإعراب:** -بناء على هذه القراءة-: (فلا): الفاء حرف استئناف، لا: حرف نهي وجزم. (تحسبن): فعل مضارع مجزوم محلا، ومبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت. (الله): لفظ الجلالة مفعول به منصوب. (مخلف): مفعول ثان، وهو مضاف. (وعْدَه): مفعول به لـ"مخلف"، والهاء: ضمير مبني على الضم، في محل جر مضاف إليه. (رسله): مضاف إليه مجرور، والهاء: ضمير مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام إذا كان المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني.

(٢) هذا جزء من حديث كان سبب وروده أنه وقع خلاف بين أبي بكر وبعض الصحابة، فغضب النبي ﷺ، فقال: «إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي»، أخرجه البخاري في صحيحه برقم(٣٦٦١).

الإعراب: (هل): حرف استفهام. (أنتم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (تاركو): خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو، وهو مضاف. (لي): جار ومجرور متعلقان بـ"تاركو". (صاحبي): مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنّ قوله: "تاركو" اسم فاعل أضيف إلى مفعوله الأول "صاحبي" -بدليل حذف النون منه- وفُصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليه وهو الجار والمجرور "لي"، المتعلقان بـ"تاركو"، والأصل: هل أنتم تاركون صاحبي لي؟

فمثالُ الأجنبيِّ قولهُ:

٢٤٠- كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ[(١)]

ففَصَلَ بـ(يومًا) بين (كَف ويهُودِي)، وهو أجنبيٌّ مِن "كَف"؛ لأنَّه معمولٌ لـ(خُطَّ).

ومثالُ النَّعتِ قولهُ:

٢٤١- نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ الـمُرَادِيُّ سَيْفَهُ ... مِنِ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ[(٢)]

---

(١) ٢٤٠- البيت لأبي حية النميري، يصف رسم دار.

اللغة: (يهودي) إنما خص اليهود لأنهم كانوا أهل الكتاب حينذاك. (يقارب) أي: يضم بعض ما يكتبه إلى بعض. (أو يزيل) يفرق بين كتابته.

المعنى: يشبه ما بقي متناثرًا من رسوم الديار هنا وهناك، بكتابة اليهودي كتابًا جعل بعضه متقاربًا وبعضه متفرقًا.

الإعراب: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر، وما: مصدرية. (خط) فعل ماض مبني للمجهول. (الكتاب) نائب فاعل. (بكف) جار ومجرور متعلق بـ"خُطّ". (يومًا) منصوب على الظرفية يتعلق بـ"خُطّ" أيضًا، وكف مضاف. و(يهودي) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بالظرف، و"ما" مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: رسم هذه الدار كائن كخط الكتاب... إلخ، وجملة يقارب وفاعله المستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" العائد إلى اليهودي في محل جر صفة ليهودي، وجملة يزيل مع فاعله المستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" العائد لليهودي أيضًا معطوفة على جملة الصفة بـ"أو".

الشَّاهدُ فيه: قوله (بكف يومًا يهودي) حيث فصل بين المضاف وهو كف والمضاف إليه، وهو يهودي بأجنبي من المضاف وهو يومًا، وإنما كان الفاصل أجنبيًا؛ لأن هذا الظرف ليس متعلقًا بالمضاف، وإنما هو متعلق بقوله "خط"، وقد بينه الشارح.

(٢) ٢٤١- نسبوا هذا البيت لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما.

اللغة: (المرادي) نسبة إلى مراد، وهي قبيلة من اليمن، ويريد بالمرادي: عبدالرحمن بن ملجم –أحد رؤوس الخوارج- قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. (الأباطح) جمع أبطح، وهو المكان الواسع، أو المسيل فيه دِقاق الحصى، وأراد بالأباطح مكة، وأراد بشيخها أبا طالب بنَ عبد المطلب عمَّ الرسول ﷺ ووالد علي رضي الله عنه، وقد كان أبو طالب من وُجوه مكة وعُظمائها.

الإعراب: (نجوت) فعل وفاعل. (وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. (بلَّ) فعل ماض. (المرادي) فاعل "بلّ". (سيفه) سيف: مفعول به لـ"بل"، وسيف مضاف والضمير مضاف إليه. (من ابن) جار ومجرور متعلق بـ"بل"، وابن مضاف. و(أبي) مضاف إليه. (شيخ الأباطح) نعت لأبي، ومضاف إليه، وأبي مضاف. و(طالب) مضاف إليه.

=

الأصلُ: مِن ابنِ أبِي طالبٍ شيخِ الأباطحِ؛ وقولهُ:

٢٤٢- وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَى يَدَيْكَ لَأَحْلِفَنْ ... بِيَمِينِ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِـكَ مُقْسِـمِ[(١)]

الأصلُ: بيمينِ مُقْسِمٍ أصْدَقَ من يمينكَ.

ومثال النداء، قولـه:

٢٤٣- وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِـنْ ... تَعْجِيـلِ تَهْلُكَـةٍ وَالخُـلْدِ فِي سَـقَرِ[(٢)]

= **الشَّاهِدُ فيـه:** قوله (أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف (وهو أبي) والمضاف إليه (وهو طالب) بالنعت (وهو شيخ الأباطح) وأصل الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(١) ٢٤٢- هذا البيت للفرزدق همام بن غالب.

اللغـة: (على يديك) أراد على فعل يديك، فحذف المضاف، والمقصود بفعل يديه العطاء والجود والكرم وسعة الإنفاق.

المعنى: يقرر أنه متأكد من كرم المخاطب وجُوده، حتى إنه لو حلف عليه لكان حلفه يمين مقسم صادق لا يشوب حلفه شك، وبين ذلك بأن يمينه آكد من يمين الممدوح على فعل نفسه.

الإعـراب: (لئن) اللام موطئة للقسم، إن: شرطية. (حلفت) حلف: فعل ماض، فعل الشرط، وتاء المتكلم فاعله. (على يديك) الجار والمجرور متعلق بحلفت، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (لأحلفن) اللام واقعة في جواب القسم المدلول عليه باللام، أحلفن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "أنا"، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم، وجواب الشرط محذوف وجوبًا يدل عليه جواب القسم. (بيمين) جار ومجرور متعلق بـ"أحلف". (أصدق) نعت ليمين. (من يمينك) الجار والمجرور متعلق بـ"أصدق"، ويمين الثاني مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه، ويمين الأول مضاف. و(مقسم) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله (بيمين أصدق من يمينك مقسم) حيث فصل بين المضاف -وهو يمين- والمضاف إليه، وهو مقسم، بنعت المضاف، وهو "أصدق من يمينك، " كما في البيت السابق، وأصل الكلام: بيمين مقسم أصدق من يمينك.

(٢) ٢٤٣- هذا البيت لبُجَيْر بن أبي سلمى المزني، يقوله لأخيه كعب بن زهير، وكان بجير قد أسلم قبل كعب، فَلَامَهُ كعب على ذلك، وتعرَّض للرسول ﷺ فنال بلسانه منه، فأهدر النبي دمَه.

اللغـة: (وفاق) مصدر وافق فلان فلانًا: إذا فعل مثل فعله. (تهلكة) أي هلاك. (سقر) اسم من أسماء النار التي هي دار العذاب.

المعنى: يقول: إنّ فعلك يا كعب مثل فعل أخيك بجير – يريد الإسلام – ينقذك من الوقوع في الهلكة ومن الخلود يوم الآخر في دار العذاب. =

وقوله:

٢٤٤- كَـأنَّ بِـرْذَوْنَ أَبَـا عِصَـامِ زَيْـدٍ حِمَـارٌ دُقَّ باللِّجَـامِ(١)

الأصلُ: (وِفَاقُ بُجَيْرٍ يَا كَعْبُ)، و: (كَأَنَّ بِرْذَوْنَ زَيْدٍ يَا أَبَا عِصَامِ).

= **الإعـراب:** (وفاق) مبتدأ. (كعب) منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب، ووفاق مضاف. و(بجير) مضاف إليه. (منقذ) خبر المبتدأ. (لك) جار ومجرور متعلق بمنقذ . (من تعجيل) جار ومجرور متعلق بمنقذ أيضًا، وتعجيل مضاف. و(تهلكة) مضاف إليه. (والخلد) معطوف على تعجيل. (في سقر) جار ومجرور متعلق بالخلد.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله (وفاق كعب بجير) حيث فصل بين المضاف، وهو (وفاق) والمضاف إليه، وهو بجير، بالنداء وهو قوله (كعب) وأصل الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك.

(١) ٢٤٤- البيت من الشواهد التي تذكر بلا نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: (برذون) البرذون من الخيل: ما ليس بعربي.

المعنى: يصف برذونَ رجلٍ اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح، وأنه لولا اللجام الذي يظهره في مظهر الخيل لكان -في نظر من يراه- حمارًا؛ لصغره في عين الناظر ولضعفه.

الإعـراب: (كأنّ) حرف تشبيه ونصب. (برذون) اسم كأنّ. (أبا) منادى حُذف منه حرف النداء، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأبا مضاف. و(عصام) مضاف إليه، وبرذون مضاف. و(زيد) مضاف إليه. (حمار) خبر كأن. (دق) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى حمار، والجملة في محل رفع نعت لحمار. (باللجام) جار ومجرور متعلق بدق.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله (كأن برذون أبا عصام زيد) حيث فصل بين المضاف، وهو "برذون" والمضاف إليه وهو "زيد" بالنداء وهو قوله: "أبا عصام"، وأصل الكلام: كأن برذون زيد يا أبا عصام، كما ذكره الشارح العلامة رَحِمَهُ اللَّهُ.

المضاف إلى يـاء المتكلم

آخِـرَ مـا أُضِـيفَ لِلْيَـا اكْسِـرْ إِذَا لَـمْ يَـكُ مُعْتَـلًّا كَـرَامٍ وَقَـذَى (٤٢٠)

أَوْ يَـكُ كَابْنَـيْنِ وَزَيْـدِينَ فَـذِي جَمِيْعُهَـا اليَـا بَعْـدُ فَتْحُهَـا احْتُـذِي (٤٢١)

وَتُـدْغَمُ الْيَـا فِيـهِ وَالْـوَاوُ وَإِنْ مَا قَبْـلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِـرْهُ يَهُـنْ[١] (٤٢٢)

وَأَلِفًـا سَـلِّمْ وَفِي المَقْصُـورِ -عَـنْ هُـذَيْلٍ- انْقِلَابُهَـا يَـاءً حَسَـنْ (٤٢٣)

يُكسَرُ آخرُ المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ إنْ لمْ يكنْ مقصورًا ولا منقوصًا لا مثنًّى ولا مجموعًا جمعَ سلامةٍ لمذكرٍ؛ كالمفردِ وجمع[٢] التكسيرِ الصحيحين، وجمعِ السَّلامةِ للمؤنثِ، والمعتلِّ الجاري مَجرَى الصحيحِ، نحو (غُلَامِي وَغِلْمَانِي وفَتَيَاتِي ودَلْوِي وظَبْيِي).

وإنْ كانَ معتلًا؛ فإمَّا أنْ يكونَ مقصورًا أوْ منقوصًا:

فإنْ كانَ منقوصًا أُدغمتْ ياؤهُ في ياءِ المتكلِّمِ وفُتحتْ ياءُ المتكلِّمِ، فتقولُ: (قَاضِيَّ) رفعًا ونصبًا وجرًّا، وكذلكَ تفعلُ بالمثنَّى وجمعِ المذكرِ السَّالمِ في حالةِ الجرِّ والنَّصبِ، فتقول: (رَأَيْتُ غُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامَيَّ وَزَيْدِيَّ)

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (يهُن) هو -بضم الهاء- أي يسهُل في النطق، وهو من باب هان يهُون كـ"قال يقُول"، ولو قال: (يَلِن) لسلم من عيب السِّناد.

(٢) في النسخ المطبوعة التي وقفنا عليها: "وجمعي التكسير"، ولا يظهر له وجه، وما أثبتناه فمِن إحدى النسخ الخطية لشرح ابن عقيل.

والأصلُ (بِغُلَامَينِ لِي وَزَيْدِيْنَ لِي)؛ فحذفتِ النُّونُ واللَّامُ للإضافةِ[١]، ثمَّ أُدغمتْ الياءُ في الياءِ وفُتحتْ ياءُ المتكلمِ.

وأمَّا جمعُ المذكَّرِ السَّالِمِ في حالةِ الرَّفعِ فتقولُ فيه أيضًا: (جَاءَ زَيْدِيَّ)، كما تقولُ في حالةِ النَّصبِ والجرِّ، والأصلُ (زَيْدُوْيَ)، اجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسُبِقَتْ إحداهمَا بالسكونِ؛ فقُلِبَتْ الواوُ ياءً، ثمَّ قُلِبَتْ الضمةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ فصارَ اللفظُ: زَيْدِيَّ.

وأمَّا المثنَّى في حالةِ الرَّفعِ فَتَسْلَمُ أَلِفُهُ وتُفْتَحُ ياءُ المتكلِّمِ بعدهُ؛ فتقول: (زَيْدَايَ وَغُلَامَايَ) عندَ جميعِ العربِ.

وأمَّا المقصورُ فالمشهورُ في لغةِ العربِ جَعْلُهُ كالمثنَّى المرفوعِ؛ فتقول: (عَصَايَ وَفَتَايَ)، وهذيلٌ تَقْلبُ ألفَهُ ياءً، وتدغمها في ياءِ المتكلِّمِ وتَفتحُ ياءَ المتكلِّمِ فتقول: (عَصَيَّ) ومنهُ قولُه:

٢٤٥- سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فَتُخُرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٢]

---

(١) المحذوف للإضافة هو النون، وأما اللام فحذفها للتخفيف.

(٢) ٢٤٥- هذا البيت لأبي ذُؤيب الهذلي، من قصيدة له يرثي فيها أبناءه، وكانوا قد ماتوا في سنة واحدة، وأول هذه القصيدة له:

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ ... وَالدَّهرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ؟

اللغة: (هَوَيَّ) أصل هذه الكلمة: هواي -بألف المقصور، وياء المتكلم، فقلبت ألف المقصورة ياء، ثم أُدغمت في ياء المتكلم- والهوى: ما تهواه النفس، وترغب فيه، وتحرص عليه. و(أعنقوا) بادروا، وسارعوا، مأخوذ من الإعناق، وهو كالعَنَق -بفتحتين- ضرب من السير فيه سرعة. (فتخرموا) بالبناء للمجهول، أي: استُؤْصِلوا وأَفْنَتْهُم المنية. (جنب) هو ما تحت الإبط. (مصرع) مكان يصرع فيه.

المعنى: يقول: إنّ هؤلاءِ الأولادَ سبَقُوا ما أرغَبُ فيه لهم وأحرِصُ عليه، وهو بقاؤهم، وبادَروا مسرعين إلى ما يهْوَوْنَه ويرغبون فيه، وهو الموت -جعله هوى لهم من باب المشاكلة- وليس الموت مختصًا بهم، وإنما هو أمر يلاقيه كل إنسان.

=

فالحاصلُ أنَّ ياءَ المتكلِّمِ تفتحُ معَ المنقوصِ كـ(رَامِيَّ)، والمقصورِ كـ(عَصَايَ)، والمثنَّى كـ(غُلَامَايَ) رفعًا و(غُلَامَيَّ) نصبًا وجرًا، وجمعِ المذكَّرِ السَّالمِ كـ(زَيْدِيَّ) رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ وهذَا معنَى قولهِ (فَذِي جَمِيعُها الْيَا بَعْدُ فَتْحُها احْتُذِي).

وأشارَ بقولهِ (وَتُدْغَمُ) إلى أنَّ الواوَ في جمعِ المذكرِ السَّالمِ، والياءَ في المنقوصِ وجمعِ المذكرِ السَّالمِ والمثنَّى تدغمُ في ياءِ المتكلِّمِ.

وأشارَ بقولهِ: (وَإِنْ ما قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ) إلى أنَّ ما قبلَ واوِ الجمعِ إنِ انضمَّ عندَ وجودِ الواوِ يجبُ كسرهُ عندَ قلبها ياءً لتسلمَ الياءُ؛ فإنْ لمْ يَنْضَمَّ بلِ انفتحَ بقِيَ على فتحهِ نحو (مُصْطَفَونَ) فتقول: (مُصْطَفَيَّ).

وأشارَ بقولهِ (وَأَلِفًا سَلِّمْ) إلى أنَّ ما كانَ آخرُهُ ألفًا كالمثنَّى والمقصورِ لا تقلبُ ألفهُ ياءً، بلْ تَسْلَمُ نحو (غُلَامَايَ) و(عَصَايَ)[1].

وأشارَ بقولهِ (وَفِي المَقْصُورِ) إلى أنَّ هذيلًا تَقْلِبُ ألفَ المقصورِ خاصةً فتقول:

= **الإعـراب:** (سبقوا) فعل وفاعل. (هَوَيَّ) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (وأعنقوا) فعل وفاعل. (لهواهم) الجار والمجرور متعلق بـ"أعنقوا"، وهوى مضاف، وهم: مضاف إليه. (فتخرموا) فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل. (لكل) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف. و(جنب) مضاف إليه. (مصرع) مبتدأ مؤخر.

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله (هَوَيَّ) حيث قلب ألف المقصور ياء، ثم أدغمها في ياء المتكلم، وأصله "هواي" على ما بيناه لك، وهذه لغة هذيل.

(١) يستثنى من قول الناظم "وألفًا سلم": ألفُ (لدى) و(على) الإسميتين، فالجميع اتفقوا على قلبها ياء، ولا يختص بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير، نحو: لديه وعليه ولدينا وعلينا، وزاد بعضم (إلى) الإسمية أيضا. (شرح الأشموني مع حاشية الصبان عليه).

(عَصَيَّ).

وأمَّا ما عدَا هذهِ الأربعةِ فيجوزُ في الياءِ معهُ: الفتحُ، والتسكينُ؛ فتقول: (غُلَامِيَ وغُلَامِيْ).

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي الْعَمَلْ: (٤٢٤) مُضَافًا، او مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلْ

إن كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (ما) يَحُلْ (٤٢٥) مَحَلَّهُ، وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يَعملُ المصدرُ عملَ الفعلِ في موضعينِ:

- **أحدها:** أنْ يكونَ نائبًا منابَ الفعلِ نحو (ضَرْبًا زَيْدًا) فـ(زَيْدًا) منصوبٌ بـ(ضَرْبًا) لنيابتهِ منابَ "اضربْ"، وفيه ضميرٌ مستترٌ مرفوعٌ بِهِ كمَا في "اضربْ"، وقدْ تقدَّم ذلكَ في بابِ المصدرِ[1].
- **والموضعُ الثَّاني:** أنْ يكونَ المصدرُ مقدّرًا بـ(أنْ) والفعلِ، أوْ بـ(ما) والفعلِ، وهو المرادُ بهذا الفصلِ:

فيقدرُ بـ(أنْ) إذَا أريدَ المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِ أَوْ غَدًا)، والتقديرُ: (مِنْ أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَمْسِ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا غَدًا).

ويقدرُ بـ(ما) إذَا أُريدَ بِهِ الحالُ نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا الآنَ). التقديرُ: (ممَّا تَضْرِبُ زَيْدًا الآنَ).

وهذا المصدَر المقدَّرُ يَعمل في ثلاثة أحوال:

١. مضافًا نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا).

(١) يريد باب المفعول المطلق.

٢. ومُجرّدًا عن الإضافةِ وألْ، وهو المنوَّنُ، نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ زَيْدًا).

٣. ومحلًّى بالألفِ واللَّام، نحو (عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدًا).

وإعمالُ المضافِ أكثرُ من إعمالِ المنوَّنِ، وإعمالُ المنوَّن أكثرُ من إعمالِ المحلَّى بـ(ألْ)، ولهذَا بدأَ المصنفُ بذكرِ المضافِ، ثمَّ المجرَّدِ، ثم المحلَّى.

ومن إعمالِ المنوَّنِ: قولهُ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[1] [البلد: ١٤ - ١٥] فـ(يتيمًا) منصوبٌ بـ(إطعامٌ). وقولُ الشَّاعرِ:

٢٤٦- بِضَـرْبٍ بِالسُّـيُوفِ رُؤُوسَ قَـوْمٍ أَزَلْنَـا هَـامَهُنَّ عَـنِ المَقِيـلِ[2]

فـ(رؤوسَ) منصوبٌ بـ(ضربٍ).

---

(١) **الإعـراب:** (أو): حرف عطف. (إطعام): اسم معطوف على ما قبله، والمعطوف على المرفوع مرفوع. (في يوم): جار ومجرور متعلقان بإطعام. (ذي): صفة، وصفة المجرور مجرور، وهو مضاف. (مسغبة): مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة. (يتيما): مفعول به للمصدر "إطعام" وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (ذا): صفة منصوبة بالألف؛ لأنها من الأسماء الخمسة. (مقربة): مضاف إليه مجرور.

وجـه الاسـتدلال: أن قوله: "إطعام" مصدرٌ مُنوَّنٌ عَمِلَ عَمَلَ فِعْلِه، حيث نصب مفعولا به -وهو قوله: (يتيما)- والتقدير: أو إطعامه يتيما.

(٢) ٢٤٦- البيت لِلْمَرَّار بن منقذ، التميمي، وهو من شواهد الأشموني وشواهد سيبويه .

اللغـة: (هام) جمع هامة، وهي الرأس. (المقيل) أصله موضع النوم في القائلة، فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.

المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم.

الإعـراب: (بضرب) جار ومجرور متعلق بقوله "أزلنا" الآتي. (بالسيوف) جار ومجرور متعلق بضرب، أو بمحذوف صفة له. (رؤوس) مفعول به لـ"ضرب"، ورؤوس مضاف. و(قوم) مضاف إليه. (أزلنا) فعل وفاعل. (هامهن) هام: مفعول به لـ"أزال"، وهام مضاف والضمير مضاف إليه. (عن المقيل) جار ومجرور متعلق بـ"أزلنا".

الشَّـاهِدُ فيـه: قوله (بضرب... رؤوس) حيث نَصَبَ بضرب – وهو مصدر منون – مفعولًا به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله "رؤوس قوم".

ومن إعمالهِ وهو محلًّى بـ(ألْ) قولهُ:

٢٤٧- ضَـعِيفُ النِّكَايـةِ أَعْـدَاءَهُ ... يَخَـالُ الفِـرَارَ يُـرَاخِي الأَجَـلْ[1]

وقوله:

٢٤٨- فَإِنَّـكَ وَالتَّـأْبِينَ عُـرْوَةَ بَعْـدَمَا ... دَعَاكَ وَأَيْـدِينَا إِلَيْـهِ شَـوَارِعُ[2]

---

(١) ٢٤٧- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (النِّكاية): مصدر نكيت في العدو، إذا أثرت فيه. (يَخال) يظن. (الفِرار): النكول والتولي والهرب. (يُراخي) يؤجل.

المعنى: يهجو رجلًا، يقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب، ويظنه مؤخرًا لأجله.

الإعراب: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف. و(النكاية) مضاف إليه. (أعداءه) أعداء: مفعول به لـ النكاية، وأعداء مضاف والضمير مضاف إليه. (يخال) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه. (الفرار) مفعول أول لـ"يخال". (يراخي) فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل. (الأجل) مفعول به لـ"يراخي"، والجملة في محل نصب مفعول ثان لـ"يخال".

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (النكاية أعداءه) حيث نَصَب بالمصدر المحلى بأل -وهو قوله "النكاية"- مفعولًا -وهو قوله "أعداءه"- كما تنصبه بالفعل. وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل بن أحمد.

(٢) ٢٤٨- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين، وبعده:

لَكَالرّجُـلِ الْحَـادِي وَقَـدْ تَلَـعَ الضُّـحَى ... وَطَـيْرُ المَنَايَـا فَـوْقَهُنَّ أَوَاقِـعُ

اللغة: (التأبين) مصدر أبَّن الميت، إذَا أثنى عليه وذكر محاسنه، و(أل) فيه عوض من المضاف إليه، وأصله: فإنك وتأبينك. (عروة) اسم رجل. (شوارع) جمع شارعة، وهي المتدة المرتفعة. (الحادي) سائق الإبل. (تلع الضحى) كناية عن ارتفاع الشمس. (أواقع) جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم "أواقي" في "وواقي" جمع واقية، ومن ذلك قول المهلهل وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:

ضَرَبَـتْ صَـدْرَهَا إِلَيَّ، وَقَالَـتْ: ... يَـا عَـدِيًّا لَقَـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقي

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه -بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى مناصرته في حال امتداد سيوفنا إليه- تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: (فإنك) إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه. (والتأبين) يجوز أن يكون معطوفًا على اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولًا معه فالواو واو المعية. (عروة) مفعول به للتأبين. (بعد) ظرف متعلق بـ"التأبين". (ما) مصدرية. (دعاك) دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى =

وقوله:

٢٤٩- لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المغِـيرَةِ أَنَّـنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّـرْبِ مِسْـمَعا[1]

فـ(أَعْدَاءَهُ) منصوبٌ بـ(النِّكايةِ)، و(عُرْوَةَ) منصوبٌ بـ(التَّأْبِين)، و(مِسْمَعًا) منصوبٌ بـ(الضَّرْب).

وأشارَ بقولهِ: (وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ) إلى أنَّ اسمَ المصدرِ قدْ يعملُ عملَ الفعلِ، والمرادُ باسمِ المصدرِ **ما سَاوَى المصدرَ في الدّلالةِ على معنَاه، وخالَفَهُ بِخُلوِّهِ لفظًا وتقديرًا من بعضِ ما في فعلهِ دونَ تعويضٍ**، كـ(عَطَاءٍ) فإنَّه مساوٍ لـ(إِعْطَاءٍ) معنًى،

= عروة، والكاف مفعول به لدعا، و"ما" المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك. (وأيدينا) الواو: واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي مضاف، ونا: مضاف إليه. (إليه) جار ومجرور متعلق بـ"شوارع". (شوارع) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال، وخبر "إن" محذوف تقديره "كائن"، متعلق بقوله: "كالرجل الحادي" في البيت التالي للبيت الذي استشهد به الشارح.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (والتأبين عروة) حيث نصب بالمصدر المحلى بأل، وهو قوله "التأبين" مفعولًا به، وهو قوله "عروة" وثمة أقوال أخرى.

(١) ٢٤٩- هذا البيت لمالك بن زُغْبة، أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه والأشموني في باب التنازع وفي باب إعمال المصدر.

اللغة: (أولى المغيرة) أراد به أول المغيرة، والمغيرة: صفة لموصوف محذوف، ويحتمل أن يكون مراده: الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة، أي: كرَّ عليهم. (أنكل) مضارع من النكول، وهو الرجوع عن قتال العدو جبنًا.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة، ويقول: قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين، وفي طليعتهم، أنني جريء القلب شجاع، وأنني صرفتهم عن وجههم هازمًا لهم، ولحقت بهم، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى.

الإعراب: (لقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد... إلخ، قد: حرف تحقيق. (علمت) علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (أولى) فاعل علمت، وأولى مضاف. و(المغيرة) مضاف إليه. (أنني) أن: حرف توكيد ونصب، والنون بعدها للوقاية، وياء المتكلم اسم أن. (كررت) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولي علم. (فلم) نافية جازمة. (أنكل) فعل مضارع مجزوم بلم. (عن الضرب) جار ومجرور متعلق بـ"أنكل". (مسمعًا) مفعول به للضرب.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (الضرب مسمعًا) حيث أعمل المصدر المحلى بأل، وهو قوله "الضرب" عمل الفعل، فنصب به المفعول به وهو قوله "مسمعًا".

ومخالفٌ لهُ بخلوِّهِ من الهمزةِ الموجودةِ في فعلهِ، وهو خالٍ منها لفظًا وتقديرًا، ولمْ يعوَّضْ عنها شيءٌ.

واحترزَ بذلكَ ممَّا خَلا من بعضِ ما في فعلهِ لفظًا ولمْ يخلُ منهُ تقديرًا، فإنَّه لا يكونُ اسمَ مصدرٍ، بلْ يكونُ مصدرًا؛ وذلكَ نحو (قِتَال) فإنَّه مصدرُ (قَاتَل)، وقدْ خلَا من الألفِ الَّتِي قبلَ التَّاءِ في الفعلِ، ولكنْ خلَا منها لفظًا ولمْ يخْلُ منها تقديرًا؛ ولذلكَ نُطِقَ بها في بعضِ المواضعِ نحو (قَاتَلَ قِيتَالًا، وَضَارَبَ ضِيرَابًا)، لكنِ انْقَلَبَت الألفُ ياءً لكسرِ ما قَبلها.

واحترزَ بقولهِ (دُونَ تَعْوِيضٍ) ممَّا خلَا من بعضِ ما في فعلهِ لفظًا وتقديرًا، ولكن عُوِّضَ عنهُ شيءٌ، فإنَّه لا يكونُ اسمَ مصدرٍ بل هو مصدرٌ، وذلكَ نحو (عِدَة) فإنَّه مصدرُ (وَعَدَ) وقدْ خَلا من الواوِ الَّتِي في فعلهِ لفظًا وتقديرًا ولكنْ عُوِّضَ عنها التَّاء.

وزعمَ المصنفُ[1] أنَّ "عطاء" مصدرٌ، وأنّ همزتهُ حذفتْ تخفيفًا، وهو خلافُ ما صرَّحَ بهِ غيرُهُ من النَّحويينَ.

ومنْ إعمالِ اسمِ المصدرِ قوله:

٢٥٠- أَكُفْـرًا بَعْـدَ رَدِّ المـوتِ عَـنِّي ... وَبَعْـدَ عَطَائِـكَ المِائَـةَ الرِّتَـاعَا[2]

(١) قال ابن مالك: (ومن المحكوم بمصدريته: ثواب وعطاء، أصلهما: إثواب وإعطاء. فحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، والمصدرية باقية) شرح التسهيل لابن مالك (١٢٢/٣).
تنبيه: ورد في عدد من الطبعات ههنا: (وزعم ابن المصنف)، والصواب ما أثبتناه، وهو موافق لبعض النسخ الخطية، ويؤيد ذلك أن ابن المصنف على رأي الجمهور في هذه المسألة، خلافا لأبيه.

(٢) ٢٥٠- البيت للقطامي، واسمه عُمَيْر بن شُيَيْم، وهو ابن أخت الأخطل، من كلمة له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وكان العدو قد أخذ مال الشاعر وأسره ليقتله، فخلعه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة من الإبل. =

فـ(المِائَة) منصوبٌ بـ(عَطَائِكَ)، ومنهُ حديثُ الموطأ «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ»[(١)] فـ(امْرَأَتَهُ) منصوبٌ بـ(قُبْلَة).

وقولـهُ:

٢٥١- إِذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المرْءَ لمْ يَجِدْ   عَسِيرًا مِنَ الآمَالِ إِلَّا مُيَسَّرا[(٢)]

= **اللغة:** (أكفرًا) جحودًا للنعمة، ونكرانًا للجميل. (رد) منع. (الرتاع) جمع راتعة، وهي من الإبل التي تبرك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

المعنى: أنا لا أجحد نعمتك، ولا أنكر صنيعك معي، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت، وأعطيتني مائة من خيار الإبل.

الإعراب: (أكفرًا) الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفرًا: مفعول مطلق لفعل محذوف: أي أأكفرُ كفرًا. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفرًا، و"بعد" مضاف. و(رد) مضاف إليه، ورد مضاف. و(الموت) مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وقد حذف فاعله، وأصله: ردك الموت. (عني) جار ومجرور متعلق بـ"رد". (وبعد) معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف. وعطاء من (عطائك) اسم مصدر: مضاف إليه، وعطاء مضاف والكاف مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (المائة) مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء. (الرتاعا) صفة للمائة.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (عطائك المائة) حيث أعمل اسم المصدر وهو قوله "عطاء" عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به وهو قوله "المائة" بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

(١) رواه مالك موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه. الموطأ (٤٤/١).

الإعراب: (مِن قُبلة): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، وقبلة مضاف. (الرجل): مضاف إليه مجرور. (امرأته): مفعول به لاسم المصدر قبله، منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الوضوء): مبتدأ مؤخر، مرفوع.

وجه الاستدلال: قوله: (قُبلة الرجل امرأته) حيث أعمل اسم المصدر -وهو "قُبلة"- عَمَلَ الفعل؛ فنَصَب به المفعول به، وهو قوله "امرأته"، بعد إضافته إلى فاعله.

(٢) ٢٥١- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (عون) اسم بمعنى الإعانة، والفعل المستعمل هو أعان، تقول: أعان فلان فلانًا يعينه؛ تريد نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط. (صح) فعل ماض. (عون) فاعل صح، وعون مضاف. و(الخالق) مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (المرء) مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من "صح" وفاعله في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (لم) نافية جازمة. (يجد) فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى المرء (عسيرًا) مفعول أول لـ"يجد". (من الآمال) جار ومجرور متعلق بـ"عسير" أو بمحذوف صفة له. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ميسرًا) مفعول ثان لـ"يجد". =

وقولـهُ:

٢٥٢- بِعِشْـرَتِكَ الكِرَامَ تُعَـدُّ مِـنْهُمْ فَـلَا تُـرَيَنْ لِغَـيْرِهُمُ أَلُوفَـا(١)

وإعمال اسم المصدر قليل، ومَنِ ادَّعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم، فإنّ الخلاف في ذلك مشهور، قال الصيمري: إعماله شاذ وأنشد "أكُفْرًا.." البيت (٢٥٠)، وقال ضياء الدين بن العلج في البسيط: ولا يبعد أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله، ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياسا.

= **الشَّاهِدُ فيه:** قوله: (عون الخالق المرء) حيث أعمل اسم المصدر -وهو قوله "عون"- عَمَل الفعل؛ فنصب به المفعول -وهو قوله "المرء"- بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

(١) ٢٥٢- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (بِعِشرتك) العِشْرة: اسم مصدر بمعنى المعاشرة (أَلُوفًا) أي: محبًا، ويروى:

فـلا ترين لغـيرهم الوفـاء

ببناء ترى للمعلوم، والمراد نهيه عن أن ينطوي قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: (بعشرتك) الجار والمجرور متعلق بقوله "تعد" الآتي، وعشرة مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله. (الكرام) مفعول به لعشرة. (تعد) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وهو المفعول الأول لـ"تعد". (منهم) جار ومجرور متعلق بـ"تعد"، وهو المفعول الثاني. (فلا) الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية. (تُرَيَن) فعل مضارع مبني للمجهول، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بـ"لا"، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت وهو المفعول الأول. (لغيرهم) الجار والمجرور متعلق بقوله "ألوفًا" الآتي، و"غير" مضاف، والضمير مضاف إليه. (ألوفًا) مفعول ثان لترى.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (بعشرتك الكرام) فإنه قد أعمل اسم المصدر، وهو قوله "عشرة" عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به، وهو قوله "الكرام" بعد إضافته إلى فاعله.

وَ بَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهْ (٤٢٦) كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ

يُضافُ المصدرُ إلى:

- الفاعلِ فيجرُّه ثمَّ ينصبُ المفعولَ نحو (عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ العَسَلَ).
- وإلى المفعولِ ثُمَّ يرفعُ الفاعلَ نحو (عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ العَسَلِ زَيْدٌ)، ومنهُ قولهُ:

٢٥٣- تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[1]

وليسَ هذا الثَّانِي مخصوصًا بالضرورةِ، خلافًا لبعضهمْ وجعلَ منهُ قولهُ تعالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[2] [آل عمران: ٩٧] ؛ فأعْربَ (مَنْ)

---

(١) ٢٥٣- البيت للفرزدق يصف ناقة، وهو من شواهد سيبويه، وابن هشام.

اللغة: "تنفي" تدفع، وبابه رمى "الحصى" جمع حصاة "هاجرة" هي نصف النهار عند اشتداد الحر "الدراهيم" جمع درهم-على غير قياس-، أو جمع دِرهام، وهو لغة في درهم. "تنقاد" مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع. "الصياريف" جميع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب، فإذا كانت فيه جلدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطبارًا.

الإعراب: "تنفي" فعل مضارع "يداها" يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويدا مضاف وها مضاف إليه "الحصى" مفعول به لتنفي "في كل" جار ومجرور متعلق بنفي، وكل مضاف و"هاجرة" مضاف إليه "نفي" مفعول مطلق عامله تنفي، ونفي مضاف و"الدارهيم" مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله "تنقاد" فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف و"الصياريف" مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: "نفي الدارهيم تنقاد" حيث أضاف المصدر – وهو قوله "نفي" – إلى مفعوله – وهو قوله "الدارهيم" – ثم أتى بفاعله مرفوعًا -وهو قوله "تنقاد"-.

(٢) **الإعراب:** (ولله): الواو: استئنافية، لله: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (على الناس): جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. (حج): مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (البيت): مضاف إليه مجرور. (من): اسم موصول في محل جر بدل من الناس (بدل بعض من كل). (استطاع): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول، لا محل لها من الإعراب. (إليه): جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (سبيلا): مفعول به منصوب. =

فاعلًا بـ(حَجّ). ورُدَّ بأنَّه يصيرُ المعنى: وللهِ علَى جميعِ النَّاسِ أنْ يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ. وليسَ كذلكَ فـ(مَنْ) بدلٌ من النَّاسِ، والتقدير: وللهِ علَى النَّاسِ مستطيعهِمْ حَجُّ البيتِ. وقيلَ: (مَنْ) مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: مَن اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ فَعَلَيْهِ ذَلِكَ.

ويُضافُ المصدرُ أيضًا إلى الظَّرفِ ثمَّ يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ نحو (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليَوْمِ زَيْدٌ عَمْرًا).

= **وجـه الاستدلال** بهذه الآية عند أصحاب القول الأول: أن قوله: "حج البيت مَن .." أُضيف فيه المصدر – وهو "حج" – إلى مفعوله –وهو "البيت"–، ثم أتي بفاعله – وهو "مَن"–.

وَجُـــرَّ مـــا يَتْبَـــعُ مـــا جُـــرَّ وَمَـــنْ (٤٢٧) رَاعَى فِي الِاتْبَـــاعِ الْـــمَحَلَّ فَحَسَـــنْ

إِذَا أُضيفَ المصدرُ إلى الفاعلِ؛ ففاعلهُ يكونُ مجرورًا لفظًا مرفوعًا محلًا؛ فيجوزُ في تابعهِ -من الصِّفةِ والعطفِ وغيرهمَا- مراعاةُ اللفظِ: فيُجرّ، ومراعاةُ المحلِّ: فَيُرْفَعُ على المحل؛ فتقول: (عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظَّرِيفِ والظَّرِيفُ).

ومن إتباعهِ عَلَى المحلِّ قولهُ:

٢٥٤- **حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهاجَها ... طَلَبَ المعَقِّبِ حَقَّهُ المظْلُومُ**[1]

فرفعَ (المظْلُوم) لكونهِ نعتًا لـ(المعَقِّبِ) عَلَى المحَلِّ.

(١) ٢٥٤- البيت لِلَبِيد بن ربيعة العامري، يصف حمارًا وحشيًا وأتانه، شبه به ناقته.

اللغة: (تهجر) سار في وقت الهاجرة، وهو نصف النهار عند اشتداد الحر. (الرواح) هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله الغدو. (هاجها) أزعجها. (المعقِّب) الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى. (المظلوم) الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المسحل – وهو حمار وحش – قد عَجَّلَ رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: (حتى) حرف جر وغاية (تهجَّرَ) فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا يعود إلى مسحل –المذكور في بيت سابق من القصيدة- وهو فاعله. (في الرواح) جار ومجرور متعلق بـ"تهجر". (وهاجها) الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان. (طلب) مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله "هاجها" أي: هاجها لكي تطلب الماء حثيثًا مثلَ طلب المعقب...إلخ، وطلب مضاف. و(المعقب) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله. (حقه) حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولًا للمعقب؛ لأنه اسم فاعل ومعناه الطالب. (المظلوم) نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه – وإن كان مجرور اللفظ – مرفوع المحل.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (طلب المعقب... المظلوم) حيث أضاف المصدر، وهو "طلب" إلى فاعله – وهو المعقب – ثم أتبع الفاعل بالنعت، وهو "المظلوم" وجاء بهذا التابع مرفوعًا نظرًا لمحل المتبوع.

وإذَا أُضِيفَ إلى المفعولِ فهو مجرورٌ لفظًا منصوبٌ محلًا؛ فيجوزُ أيضًا في تابعهِ مراعاةُ اللَّفظِ والمحلِ ومن مراعاةِ المحلِّ؛ قوله:

٢٥٥- قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِها حَسَّانَا　　　مَخَافَةَ الإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا[(١)]

فـ(اللَّيّانَا) معطوفٌ عَلَى محلِّ (الإِفْلَاسِ).

---

(١) ٢٥٥- البيت لزياد العنبري، ونُسب أيضا إلى رؤبة بن العجاج.

اللغة: (داينت بها) أخذتها بدلًا عن دين لي عنده، والضمير المجرور محلًا بالباء في "بها" يعود إلى أمَة. (اللَّيَّان) المَطْل والليُّ والتسويف في قضاء الدين.

المعنى: يقول: قد كنت أخذت هذه الأَمَة من حسان بدلًا عن دَين لي عنده؛ لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (كنت) كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه. (داينت) فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان. (بها) جار ومجرور متعلق بـ"داين". (حسانًا) مفعول به لـ"داين". (مخافة) مفعول لأجله، ومخافة مضاف. و(الإفلاس) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله وقد حذف فاعله. (والليانا) معطوف على محل الإفلاس – وهو النصب – لكون الإفلاس مفعولًا به للمصدر.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (والليانا) حيث عطفه بالنصب على "الإفلاس" الذي أُضيف المصدر إليه، نظرًا إلى محله.

إعمال اسم الفاعل

كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ (٤٢٨) إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ

لا يخلُو اسمُ الفاعلِ من أنْ يكونَ مُعَرَّفًا بـ(ألْ) أو مجرّدًا:

فإنْ كانَ مجرّدًا عَمِلَ عَمَلَ فِعلِهِ من الرَّفعِ والنَّصبِ إنْ كانَ مستقبلًا أو حالًا، نحو (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الآنَ أوْ غَدًا)، وإنَّما عملَ لجريانهِ على الفعلِ الَّذِي هو بمعناهُ وهو المضارعُ، ومعنى جريانهِ عليهِ: أنَّه موافقٌ لهُ في الحركاتِ والسكناتِ لموافقةِ (ضَارِب) لـ(يَضْرِب)، فهو مُشْبِهٌ للفعلِ الَّذِي هو بمعناهُ لفظًا ومعنًى.

وإنْ كانَ بمعنَى الماضِي لمْ يعملْ لعدمِ جريانهِ على الفعلِ الَّذِي هو بمعناهُ فهو مشبهٌ لهُ معنًى لا لفظًا، فلا تقولُ: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسِ) بل يجبُ إضافتهُ، فتقولُ: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ)، وأجازَ الكسَائِي إعمالهُ، وجعلَ منهُ قولَهُ تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[(١)] [الكهف: ١٨].

فـ(ذِرَاعَيْهِ) منصوبٌ بـ(بَاسِط) وهوَ ماضٍ، وخرَّجهُ غيرُهُ على أنَّه حكايةُ حالٍ ماضيةٍ[(٢)].

---

(١) **الإعراب:** (وكلبهم): الواو: واو الحال، "كلبهم": مبتدأ مرفوع، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور. (باسط): خبر مرفوع. (ذراعيه): مفعول به منصوب، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل نصب حال. (بالوصيد): جار ومجرور متعلقان بباسط.

وجه الاستدلال: عند الكسائي: أن قوله: (باسط) في الآية: اسم فاعل بمعنى الماضي، وقد عَمِلَ عَمَلَ فعلِه، فنَصَبَ (ذراعيه). وأما ابن هشام ومَن نحى نحوه فيخرِّجون الآية على أنها حكايةُ حالٍ ماضية، والمعنى: "يبسط ذراعيه" بدليل قوله: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾.

(٢) **والمقصود بحكاية حال ماضية**: أن يعمد المتكلم إلى حادثة وقعت وانقضت، كان حقها أن يعبر عنها بالفعل =

وَوَلِيَ اسْتِفْهامًا اوْ حَرْفَ نِدَا (٤٢٩) أَوْ نَفْيًا اوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدا

أشارَ بهذَا البيتِ إلى أنَّ اسمَ الفاعلِ لَا يعملُ إلَّا إذَا اعتمدَ علَى شيءٍ قبلهُ[(١)]:

- كأنْ يقعَ بعدَ الاستفهامِ نحو (أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا).
- أوْ حَرْفِ النِّدَاءِ نحو (يَا طَالِعًا جَبَلًا).
- أوِ النَّفْيِ نحو (ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا).
- أوْ يقعَ نعتًا نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا).
- أوْ حالًا نحو (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَسًا). ويشملُ هذينِ النوعينِ قولهُ: (أَوْ جَا صِفَةً).

وقولهُ (أَوْ مُسْنَدا) معناهُ: أنَّه يعملُ إذَا وقعَ خبرًا، وهذَا يشملُ:

- خبرَ المبتدأ نحو (زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا).
- وخَبرَ ناسخهِ أوْ مفعولهِ نحو (كَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا عَمْرًا)، و(إِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا)، و(أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا ضَارِبًا بَكْرًا).

= الماضي، فيعدِل عن ذلك، فيعبر عنها بالفعل المضارع، وكأنها تحصل أول مرةٍ ساعةَ النطق بها. وانظر: النحو الوافي (٣٤١/٤).

(١) **اعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل بثلاثة أشياءَ:**

أحدها: أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمدَ على كلام قبله، والفعل يعمل معتمدًا، وغيرَ معتمد، لقوّته.

الثاني: أن اسم الفاعل إذا جرى على غيرِ مَن هو له، برز ضميرُه. نحو قولك: "زيدٌ هندٌ ضاربُها هو".

الثالث: أن اسم الفاعل لا يعمل إلَّا إذا كان للحال أو الاستقبال، ولا يعمل إذا كان ماضيًا، والفعلُ لقوّته يعمل في الأحوال الثلاث.

وَقَدْ يَكُونُ نَعْتَ مَحْذُوفٍ عُرِفْ (٤٣٠) فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وُصِفْ

قدْ يعتمدُ اسمُ الفاعلِ على موصوفٍ مقدَّرٍ فيعملُ عَمَلَ فعلهِ، كمَا لو اعتمدَ على مذكورٍ، ومنهُ قولهُ:

٢٥٦- وَكَمْ مَالِئٍ عَيْنَيْهِ مِنْ شَيْءِ غَيْرِهِ إِذَا رَاحَ نَحْوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كَالدُّمَى[1]

فعينيهِ منصوبٌ بـ(مَالئٍ)، و(مَالِئ) صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ، وتقديره: وكمْ شخصٍ مالئٍ.

---

(١) ٢٥٦- البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: (الجمرة) مجتمع الحصى بمنى. (البيض) جميع بيضاء، وهو صفة لموصوف محذوف أي: النساء البيض. مثل (الدُّمى) جمع دُمية -بضم الدال فيهما- كقولك: غرفة وغرف، والدمية: الصورة من العاج، وبها تُشبَّه النساء في الحسن.

المعنى: يقول: كثير من الناس يتطلعون إلى النساء الجميلات المشبهات للدمى في بياضهن وحسنهن وقت ذهابهن إلى الجمرات بمنى، ولكن الناظر إليهن لا يفيد شيئًا.

الإعراب: (وكم) خبرية مبتدأ. (مالئ) تمييز لـ"كم" مجرور بمن المقدرة أو بإضافة "كم" إليه، على الخلاف المعروف، وفي "مالئ" ضمير مستتر فاعل، وخبر المبتدأ -وهو كم- محذوف تقديره: لا يفيد من نظر شيئًا، أو نحو ذلك. (عينيه) مفعول به لمالىء، والضمير مضاف إليه. (من شيء) جار ومجرور متعلق بـ"مالىء"، وشيء مضاف. (غيره) غير: مضاف إليه، وهو مضاف أيضا، وضمير الغائب مضاف إليه. (إذا) ظرفية. (راح) فعل ماض. (نحو) منصوب على الظرفية المكانية يتعلق بـ"راح"، ونحو مضاف. و(الجمرة) مضاف إليه. (البيض) فاعل "راح". (كالدمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من البيض.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (مالىء عينيه) حيث عمل اسم الفاعل وهو قوله "مالىء" النصب في المفعول به، بسبب كونه معتمدًا على موصوف محذوف معلوم من الكلام، وتقديره: وكم شخص مالىء...إلخ.

ومثله قوله:

٢٥٧- كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْها وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ(١)

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً.

(١) ٢٥٧- البيت للأعشي ميمون بن قيس، من لاميته المشهورة، وهو من شواهد الأشموني.

اللغة: (ليوهنها) مضارع أوهن الشيء إذا أضعفه، ومن الناس من يرويه "ليوهيها" على أنه مضارع أوهى الشيء يوهيه -مثل أعطاه يعطيه- ومعناه أضعف أيضًا. (يضرها) مضارع ضاره يضيره ضيرًا، أي أضر به. (وأوهى) أضعف. (الوعِل) بزنة كَتِف، ذَكَر الأروى.

المعنى: إن الرجل الذي يكلف نفسه ما لا سبيل له إليه، ولا مطمع له فيه، كالوعل الذي ينطح الصخرة ليضعفها؛ فلا يؤثر فيها شيئًا، بل يضعف قرنه ويؤذيه.

الإعراب: (كناطح) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هو كائن كناطح. وناطح – في الأصل – صفة لموصوف محذوف، وأصل الكلام: كوعل ناطح، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، وفي "ناطح" ضمير مستتر فاعل. (صخرة) مفعول به لـ"ناطح". (يومًا) ظرف زمان متعلق بـ"ناطح". (ليوهنها) اللام لام كي. يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا، ها: مفعول به. (فلم) نافية جازمة. (يضرها) يضر: فعل مضارع مجزوم بلم، وفيه ضمير مستتر فاعل، وها: مفعول به. (وأوهى) فعل ماض. (قرنه) قرن: مفعول به تقدم على الفاعل، والضمير المتصل به يعود على الفاعل المتأخر في اللفظ، وساغ ذلك لأن رتبته التقديم على المفعول. (الوعل) فاعل أوهى، وقد استعمل الظاهر مكان المضمر، والأصل أن يقول: "فلم يضرها وأوهى قرنه" فيكون في "أوهى" ضمير مستتر هو الفاعل.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (كناطح صخرة) حيث أعمل اسم الفاعل "ناطح" عَمَل الفعل، ونصب به مفعولًا، وهو قوله: (صخرة) لأنه جار على موصوف محذوف معلوم من الكلام، كما تقدم في البيت قبله، وكما قررناه في إعراب هذا البيت.

وَإِنْ يَكُنْ صِلَةَ (أَلْ) فَفِي الْمُضِي (٤٣١) وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

إذَا وقعَ اسمُ الفاعلِ صلةً للألفِ واللَّامِ عَمِلَ ماضيًا ومستقبلًا وحالًا؛ لوقوعهِ حينئذٍ موقعَ الفعلِ؛ إذْ حقُّ الصِّلةِ أنْ تكونَ جملةً فتقول: (هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا الآنَ أَوْ غَدًا أَوْ أَمْسِ) هذا هوَ المشهورُ من قولِ النَّحويينَ، وزعمَ جماعةٌ من النَّحويينَ ـ منهمْ الرُّمّانِي ـ أنَّه إذَا وقعَ صلةً لـ(ألْ) لا يعملُ إلَّا ماضيًا، ولا يعملُ مستقبلًا ولا حالًا، وزعمَ بعضهُم أنَّه لا يعملُ مطلقًا، وأنَّ المنصوبَ بعدهُ منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ.

والعجبُ أنَّ هذينِ المذهبينِ ذكرهمَا المصنِّف في التسهيلِ، وزعمَ ابنهُ بدرُ الدِّينِ في شرحهِ: أنَّ اسمَ الفاعلِ إذَا وقعَ صلةً للألفِ واللَّامِ عَمِلَ ماضيًا ومستقبلًا وحالًا باتفاقٍ، وقالَ بعدَ هذا أيضًا: ارتضَى جميعُ النحويينَ إعمالهُ، يعنِي إذَا كانَ صلةً لـ(أَلْ).

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ اوْ فَعُولُ (٤٣٢) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ (٤٣٣) وَفِي فَعِيلٍ قَلَّ ذَا وَفَعِلِ

يُصاغ للكثرةِ (فَعَّالٌ، وَمِفْعَالٌ، وفعُولٌ، وَفِعِيلٌ، وَفَعِلٌ)؛ فيعملُ عَمَلَ الفعلِ علَى حدِّ اسمِ الفاعلِ، وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلِ أكثرُ من إعمالِ فَعِيلٍ وفَعِلٍ، وإعمالُ فعيلٍ أكثرُ من إعمالِ فَعِلٍ.

فمنْ إعمالِ فَعَّالٍ: ما سمعهُ سيبويه من قولِ بعضهمْ: (أَمَّا العَسَلَ فَأَنَا شَرَّابٌ)، وقولِ الشَّاعر:

٢٥٨- أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلَا[1]

---

(١) ٢٥٨- البيت للقُلاخ -بقاف مضمومة، وفي آخره خاء معجمة- ابن حزن بن جناب، وهو من شواهد ابن هشام، والأشموني.

اللغة: (إليها) إلى بمعنى اللام: أي لها. (جِلالها) بكسر الجيم: جمع جل، وأراد به ما يُلبس في الحرب من الدرع ونحوها. (ولّاج) كثير الولوج وهو الدخول. (الخوالف) جمع خالفة، وهو – في الأصل – عمود الخباء، ولكنه أراد به هنا نفس الخيمة. (أعقلا) مأخوذ من العقل، وهو التواء الرجل من الفزع، أو اصطكاك الركبتين، ويريد أنه قوي النفس ثابت مقدام عند ما يَجِدُّ الجِدّ ووقت حدوث الذعر.

المعنى: يقول: إنك لا تراني إلا مواخيًا للحرب كثير لبس الدروع، لكثرة ما أقتحم نيران الحرب، وإذا حضرت الحرب واشتد أُوارُها فلست ألج الأخبية هربًا من الفرسان خوفًا من ولوج المآزق، يصف نفسه بالشجاعة وملازمة الحرب.

الإعراب: (أخا) حال من ضمير مستتر في قوله "بأرفع" في بيت سابق، وهو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلَا

وأخا: مضاف. و(الحرب) مضاف إليه. (لباسًا) حال أخرى، أو صفة لـ"أخا الحرب". (إليها) جار ومجرور متعلق بـ"لباس". (جلالها) جلال: مفعول به لقوله "لباسًا" وجلال مضاف وها ضمير الحرب مضاف إليه. (وليس) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه. (بولّاج) الباء زائدة، ولاج: خبر ليس، وولّاج مضاف. و(الخوالف) مضاف إليه. (أعقلا) خبر ثان لـ"ليس".

الشَّاهِدُ فيه: (لباسًا... جلالها) فإنه قد أعمل "لباسًا" – وهو صيغة من صيغ المبالغة – إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله "جلالها" لاعتماده على موصوف مذكور في الكلام، وهو قوله "أخا الحرب".

فـ(العَسَل) منصوبٌ بـ(شَرَّاب) و(جِلَالها) منصوبٌ بـ(لَبَّاس).

ومنِ إعمالِ (مِفْعَالٍ) قولُ بعضِ العربِ: (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها) فـ(بَوَائِكها) منصوبٌ بـ(مِنْحَار).

ومن إعمالِ (فَعُولٍ) قولُ الشَّاعرِ:

٢٥٩- عَشِيَّةَ سُعْدَى لَوْ تَرَاءَتْ لِرَاهِبٍ ... بِدُوْمَةَ تَجْرٌ دُونَهُ وَحَجِيجُ

قَلَى دِيْنَهُ وَاهْتَاجَ لِلشَّوْقِ إِنَّها ... عَلَى الشَّوْقِ إِخْوَانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[1]

فـ(إِخْوَان) منصوبٌ بـ(هَيُوج).

ومنْ إعمالِ (فَعِيلٍ) قولُ بعضِ العربِ: (إِنَّ اللهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)، فـ(دُعَاء) منصوبٌ بـ(سَمِيع).

---

(١) ٢٥٩- البيتان للراعي، وهما من شواهد الأشموني، وثانيهما من شواهد سيبويه.

اللغـة: (تراءت) ظهرت وبدت. (لراهب) الراهب: عابد النصارى. (دومة) حصن واقع بين المدينة المنورة والشام، ويسمى دومة الجندل. (تجر) اسم جمع لتاجر مثل شرب وصحب وسفر. (حجيج) اسم جمع لحاج. (قلى) كره. (اهتاج) ثار، (الشوق) نزاع النفس إلى شيء.

المعنى: يقول: كان الأمر الفلاني في العشية التي لو ظهرت فيها سعدى لعابد من عباد النصارى مقيم بدومة الجندل وكان عنده تجار وحجاج يلتمسون ما عنده لأبغض دينه وتركه وثار شوقًا لها.

الإعـراب: (عشية) منصوب على الظرفية. (سعدى) مبتدأ. (لو) شرطية غير جازمة. (تراءت) تراءى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى سعدى. (لراهب) جار ومجرور متعلق بـ"تراءت"، والجملة شرط "لو". (بدومة) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ"راهب". (تجر) مبتدأ. (دونه) دون: ظرف يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ. و(حجيج) معطوف على "تجر" وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة أخرى لـ"راهب". (قلى) فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على راهب. (دينه) دين: مفعول به لقلى، ودين مضاف والهاء مضاف إليه، والجملة جواب "لو" وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو "سعدى" وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة الظرف -وهو "عشية"- إليها. (واهتاج) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى راهب، والجملة معطوفة على جملة الجواب. (للشوق) جار ومجرور متعلق بـ"اهتاج". (إنها) إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه. (على الشوق) جار ومجرور متعلق بقوله "هيوج" الآتي. (إخوان) مفعول به لـ"هيوج"، وإخوان مضاف. و(العزاء) مضاف إليه (هيوج) خبر إن.

الشَّاهِدُ فيـه: قوله: (إخوان العزاء هيوج) حيث أعمل قوله "هيوج" وهو من صيغ المبالغة إعمال الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله "إخوان" وهو معتمد على المسند إليه الذي هو اسم إن.

ومن إعمالِ (فَعِل) ما أنشدهُ سيبويه:

٢٦٠- حَــذِرٌ أُمُــورًا لَا تَضِــيرُ وَآمِـنٌ ... مــا لَـيْسَ مُنْجِيــهِ مِـنَ الأَقْـدَارِ[١]

وقوله :

٢٦١- أَتَــانِي أَنَّهــمْ مَزِقُــونَ عِــرْضِي ... جِحَــاشُ الْكِــرْمِلَيْنِ لَهَــا فَدِيــدُ[٢]

فـ(أُمُورًا) منصوبٌ بـ(حَذِر) و(عِرْضِي) منصوبٌ بـ(مَزِق).

(١) ٢٦٠- البيت من شواهد سيبويه، وللاستزادة في ما أثير حوله من كلام يراجع خزانة الأدب للبغدادي(١٧١/٨).

المعنى: أَرَادَ أَنّ الإِنسَان جاهلٌ بعواقب الأُمُور، يدبر فيخونه القيَاس والتَّدْبِير. وقيل: إن الشاعر يصف إنسَانًا بِالجهلِ وَقلة المعرفَة، وَأَنه يضع الأُمُور فِي غير موضعهَا فَيَأْمَن من لَا يَنْبَغِي أَن يُؤمن، ويَحذر من لَا يَنْبَغِي أَن يُحذر.

الإعـراب: (حذر) خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو حذر، أو نحوه، وفي حذر ضمير مستتر فاعل. (أمورًا) مفعول به لـ"حذر". (لا) نافية. (تضير) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى "أمورًا" هو فاعله، والجملة في محل نصب صفة لـ"أمور". (وآمن) معطوف على حذر، وفيه ضمير مستتر فاعل. (ما) اسم موصول: مفعول به لـ"آمن". (ليس) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه. (منجيه) منجي: خبر ليس، ومنجي مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (من الأقدار) جار ومجرور متعلق بمنج، وجملة "ليس" واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول.

الشَّـاهِدُ فيـه : قوله (حذِرٌ أمورًا) حيث أعمل قوله "حذر" – وهو من صيغ المبالغة – عَمَل الفعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله "أمورًا".

(٢) ٢٦١- البيت لزيد الخيل، وهو من شواهد الأشموني وقد ذكره الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه.

اللغـة : (جِحاش) جمع جحش، وهو ولد الأتان، وهي أنثى الحمار. (الكِرْمِلَيْن) تثنية كرمل – بزنة زِبْرِج – وهو ماء بجبلي طيء. (فديد) صوت.

المعنى: يقول: بلغني أن هؤلاء الناس أكثروا من تمزيق عرضي والنيل منه بالطعن والقدح، وهم عندي منزلة الجحاش التي ترد هذا الماء وهي تصوت، يريد أنه لا يعبأ بهم ولا يكترث لهم.

الإعـراب: (أتاني) أتى: فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (أنهم) أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه. (مزقون) خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل أتى. (عرضي) مفعول به لـ"مزقون" ومضاف إليه. (جحاش) خبر لمبتدأ محذوف، أي: هم جحاش، ونحو ذلك، وجحاش مضاف. و(الكرملين) مضاف إليه. (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (فديد) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من "جحاش الكرملين".

الشَّـاهِدُ فيـه : قوله (مَزِقون عرضي) حيث أعمل "مزقون" وهو جمع مزق الذي هو صيغة مبالغة إعمال الفعل؛ فنصب له المفعول، وهو قوله "عرضي".

وَمَـا سِـوَى الْـمُفْرَدِ مِثْلَـهُ جُعِـلْ (٤٣٤) فِي الْحُكْـمِ وَالشُّـرُوطِ حَيْثُمَـا عَمِـلْ

ما سوى المفردِ هو المثنَّى والمجموعُ نحو(الضَّارِبَيْنِ والضَّارِبَتَيْنِ والضَّارِبِينَ والضُّرَّابِ والضَّوَارِبِ والضَّارِبَاتِ)؛ فحكمُها حكمُ المفردِ في العملِ وسائرِ ما تقدَّمَ ذِكْرُهُ من الشُّروطِ، فتقول: (هَذَانِ الضَّارِبَانِ زَيْدًا، وَهَؤُلَاءِ القَاتِلُونَ بَكْرًا)، وكذلكَ الباقِي، ومنهُ قولهُ:

٢٦٢- أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[(١)] ____________

أصله الحمام.

وقوله:

٢٦٣- ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـمْ فِي قَـوْمِهِمْ غُفُـرٌ ذَنْبَـهُـمُ غَـيْرُ فُخُـرْ[(٢)]

(١) ٢٦٢- البيت للعجاج من أرجوزة طويلة، وهو من شواهد سيبويه في "باب ما يحتمل الشعر".

اللغة: (أوالف) جمع آلفة؛ وهو اسم الفاعل المؤنث، وفعله "ألف يألف" بوزن علم يعلم، ومعناه أحب، ووقع في كتاب سيبويه مرة "قواطنًا" وهو جمع قاطنة ومعناه ساكنة. (مكة) اسم لبلد الله الحرام. (وُرْق) جمع ورقاء، وهي أنثى الأورق، وأراد الحمام الأبيض الذي يضرب لونه إلى سواد. (الحَمِي) بفتح الحاء وكسر الميم: أصله حمام، فحذف الميم في غير النداء ضرورة ثم قلب الكسرة فتحة والألف ياء.

الإعراب: (أوالفًا) حال من القاطنات المذكور في بيت سابق، وفيه ضمير مستتر هو فاعله. (مكة) مفعول به لـ"أوالف". (من ورق) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ"أوالف". وورق مضاف. و(الحمي) مضاف إليه، وانظر باب الترخيم الآتي.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (أوالفًا مكة) حيث نصب مكة بـ"أوالف" الذي هو جمع تكسير لاسم الفاعل.

(٢) ٢٦٣- البيت لطرفة بن العبد البكري، من قصيدة له مطلعها:

أَصَحَوْتَ الْيَوْمَ أَمْ شَاقَتْكَ هِرْ وَمِنَ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرْ

وهو من شواهد سيبويه، والأشموني.

اللغة: (غفر) جمع غفور. (فخر) جمع فخور، مأخوذ من الفخر، وهو المباهاة بالمكارم والمآثر والمناقب.

الإعراب: (زادوا) فعل وفاعل. (أنهم) أن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه. (في قومهم) الجار والمجرور متعلق بزادوا، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه. (غفر) خبر أن، وفيه ضمير مستتر فاعل. (ذنبهم) ذنب: مفعول به لـ"غفر"، وذنب مضاف والضمير مضاف إليه، و"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به، والتقدير: ثم زادوا غفرانهم ذنوب قومهم. (غير) خبر ثان لأن، وغير مضاف. و(فخر) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (غفر ذنبهم) حيث أعمل قوله "غفر" -الذي هو جمع غفور الذي هو صيغة مبالغة- إعمال الفاعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله "ذنبهم".

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْوًا وَاخْفِضِ (٤٣٥) وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

يجوزُ في اسمِ الفاعلِ العاملِ إضافتُهُ إلى ما يليهِ من مفعولٍ، ونَصْبُهُ لهُ؛ فتقول: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ، وضَارِبٌ زَيْدًا) فإنْ كانَ لهُ مفعولانِ وأضفتَهُ إلى أحدِهما وجبَ نصبُ الآخرِ؛ فتقول: (هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا، وَمُعْطِي دِرْهَمٍ زَيْدًا).

وَاجْرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَض (٤٣٦) كَمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَض

يجوزُ في تابعِ معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرورِ بالإضافةِ: الجرُّ، والنَّصْبُ، نحو (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، وَعَمْرًا): فالجرُّ مراعاةً للَّفظِ، والنَّصبُ على إضمارِ فعلٍ وهو الصحيحُ، والتقديرُ: ويضربُ عمرًا، أَوْ مراعاةً لمحلِ المخفوضِ وهو المشهورُ، وقد رُوِي بالوجهينِ **قولهُ:**

٢٦٤- الْوَاهِبُ المِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزَجِّي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[1]

بنصبِ (عَبْد) وَجَرِّهِ.

---

(١) ٢٦٤- البيت للأعشى ميمون بن قيس.

اللغة: (الواهب) الذي يعطي بلا عوض. (الهجان) بكسر الهاء: البيض، وهو لفظ يستوي فيه المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، وإنما خص الهجان بالذكر لأنها أكرم الإبل عندهم. (عوذ) جمع عائذ، وهي الناقة إذا وضعت وبعد ما تضع أيامًا حتى يقوى ولدها، وسميت عائذًا؛ لأن ولدها يعوذ بها، أي: يلجأ إليها: وهو جمع غريب، ويندر مثله في العربية. (تزجي) تسوق.

المعنى: يمدح قيسًا بأنه يهب المائة من النوق البيض الحديثة العهد بالنتاج مع أولادها ورعاتها.

الإعراب: (الواهب) يجوز أن يكون مجرورًا نعتًا لقيس المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، ويجوز أن يكون مرفوعًا على أنه خبر لمبتدأ محذوف: أي هو الواهب...إلخ، وفي الواهب ضمير مستتر يعود على قيس فاعل، والواهب مضاف و(المائة) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (الهِجان) بالجر بإضافة المائة إليه على مذهب الكوفيين الذين يرون تعريف اسم العدد وتعريف المعدود معًا، أو نعت له على اللفظ. (وعبدها) يُروى بالنصب وبالجر؛ فأما الجر فعلى العطف على لفظ المائة، وأما النصب فعلى العطف على محله، أو بإضمار عامل، ويصح تقدير هذا العامل فعلًا كما يصح تقديره وصفًا منونًا. (عوذًا) نعت للمائة، وهو تابع للمحل. (تزجي) فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي" يعود على المائة فاعل. (بينها) بين: ظرف متعلق بـ"تزجي"، وبين مضاف وها: مضاف إليه. (أطفالها) أطفال: مفعول به لـ"تزجي"، وأطفال مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى النون مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله: (وعبدها) فإنه رُوي بالوجهين: الجر، والنصب: تبعًا للفظ الاسم الذي أُضيف إليه اسم الفاعل أو محله، وقد بينا وجه كل واحد منهما كما بينا ما يجوز من تقدير العامل على رواية النصب.

وقالَ الآخرُ:

٢٦٥- هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبٍّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ[1]

بنصبِ (عَبْد) عطفًا علَى محلِّ دينارٍ، أو على إضمارِ فعلٍ، والتقديرَ: أَوْ تَبْعثَ عبدَ ربٍّ.

(١) ٢٦٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (باعث) مرسل. (دينار) اسم رجل، أو اسم جارية، أو هو اسم لقطعة النقد المعروفة، والأول أَوْلى؛ لكونه قد عطف عليه "عبد رب" وبيَّن أنه أخو عون بن مخراق.

الإعراب: (هل) حرف استفهام. (أنت) مبتدأ. (باعث) خبر المبتدأ، وباعث مضاف. و(دينار) مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله. (لحاجتنا) الجار والمجرور متعلق بباعث، وحاجة مضاف ونا: مضاف إليه. (أو) عاطفة. (عبد) يروى بالنصب على أنه معطوف على دينار باعتبار محله، أو على أنه معمول لعامل مقدر، وهذا العامل يجوز أن نقدره فعلًا، أي: نبعث عبد رب. ويجوز أن نقدره وصفًا منونًا، أي: باعثًا عبدَ رب، وعبد مضاف. و(رب) مضاف إليه. (أخا) صفة لعبد أو عطف بيان عليه، وأخا مضاف. و(عون) مضاف إليه. (ابن) صفة لـ"عون"، وابن مضاف. و(مخراق) مضاف إليه.

الشَّاهِدُ فيه: قوله (أو عبد... عون) حيث عطف بالنصب على محل ما أضيف إليه اسم الفاعل، كما بيناه في الإعراب، ويجوز وجه ثان: وهو الجر بالعطف على اللفظ.

وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلِ (٤٣٧) يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلِ

فَهْوَ كَفِعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي (٤٣٨) مَعْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

جميعُ ما تقدَّم في اسمِ الفاعلِ -من أنَّه إنْ كانَ مجرّدًا عَمِلَ إنْ كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ؛ بشرطِ الاعتمادِ، وإنْ كانَ بالألِفِ واللَّامِ عَمِلَ مطلقًا- يثبتُ لاسمِ المفعولِ؛ فتقول: (أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ الآنَ أَوْ غَدًا، أَوْ جَاءَ المضْرُوبُ أَبُوهُما الآنَ أَوْ غَدًا أَوْ أَمْسِ).

وحُكمهُ في المعنَى والعملِ: حكمُ الفعلِ المبنِي للمفعولِ:

- فيرفعُ المفعولَ كما يرفعهُ فِعْلُهُ، فكما تقولُ: (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ) تقول: (أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ).
- وإنْ كانَ لهُ مفعولانِ: رَفعَ أحدَهما، ونَصَبَ الآخرَ نحو(المُعْطَى كَفَافًا[١] يَكْتَفِي)، فالمفعولُ الأوَّلُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على الألِفِ واللَّامِ، وهوَ مرفوعٌ لقيامِهِ مقامَ الفاعلِ، و(كفافًا) المفعولُ الثَّانِي.

(١) **الكفاف:** هو ما يكفي الإنسان من الرزق بلا إسراف ولا تقتير.

وَقَــدْ يُضَــافُ ذَا إِلَى اسْــمٍ مُرْتَفِــعْ (٤٣٩) مَعْــنًى كَمَحْمُــودُ الْمَقَاصِــدِ الْــوَرِعْ

يجوزُ في اسمِ المفعولِ أنْ يضافَ إلى ما كانَ مرفوعًا بهِ؛ فتقول -في قولكَ (زَيْدٌ مَضْرُوبٌ عَبْدُهُ-: زَيْدٌ مَضْرُوبُ العَبْدِ)؛ فتضيف اسمَ المفعولِ إلى ما كانَ مرفوعًا بهِ، ومثلهُ (الوَرِعُ مَحْمُودُ المقَاصِدِ)، والأصل (الوَرِعُ مَحْمُودٌ مَقَاصِدُهُ)، ولا يجوزُ ذلكَ في اسمِ الفاعلِ[1]؛ فلا تقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبِ الأَبِ زَيْدًا) تريدُ (ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا)[2].

(١) اسم الفاعل إما أن يكون فعله قاصرًا كـ(ضامر وطاهر)، وإما أن يكون فعله متعديًا لواحد كـ(راحم وضارب)، وإما أن يكون فعله متعديًا لاثنين كـ(المعطي والسائل):
- فإن كان اسم الفاعل من فعل قاصر جازت إضافته إلى مرفوعه إجماعًا إن أُريد به الدوام، ويصير حينئذ صفة مشبهة، (كضامر البطن وطاهر النفس ومانع الجار وحامي الذمار).
- وإن كان من فعل متعد لاثنين امتنعت إضافته لمرفوعه إجماعًا.
- وإن كان من فعل متعد لواحد امتنعت إضافته لمرفوعه أيضا، على قول كثير من النحاة.

(٢) يشترط في صحة ما ذكره الناظم ـ وهو إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه ـ أن يكون على وزنه الأصلي، وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثيًا، وأن يكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميمًا مضمومة إذا كان غير ثلاثي، فإن كان على غير ذلك؛ بأن كان على زنة (فعيل) ـ مثلًا ـ لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه.

أبنيـــة المصـــادر

فَعْـــلٌ قِيَـــاسُ مَصْـــدَرِ المُعَـــدَّى (٤٤٠) مِـــنْ ذِي ثَلَاثَـــةٍ كَـــ (رَدَّ رَدَّا)

الفعلُ الثُّلاثيُّ المتعدِّي يجيءُ مصدرهُ على (فَعْل) قياسًا مطردًا، نصَّ على ذلكَ سيبويه في مواضعَ، فتقول: (رَدَّ: ردًّا) و(ضَرَبَ: ضربًا) و(فَهِمَ: فَهْمًا). وزعمَ بعضهمْ أنَّه لا ينقاسُ، وهو غيرُ سديدٍ.

وَ فَعِـــلَ الـــلَّازِمُ بَابُـــهُ فَعَـــلْ (٤٤١) كَفَـــرَحٍ وَكَجَـــوًى وَ كَشَـــلَلْ

أي يجيءُ مصدرُ (فَعِل) اللَّازم على (فَعَل) قياسًا كـ(فَرِحَ: فَرَحًا) و(جَوِي:جَوًى)، و(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلًا).

وَفَعَــلَ الــلَّازِمُ مِثْــلَ قَـعَــدَا (٤٤٢) لَــهُ فُعُــولٌ بِـاطِّــرَادٍ كَـغَــدَا

مـا لَـمْ يَكُـنْ مُسْتَوْجِبـًا: فِعَـالا (٤٤٣) أَوْ فَعَــلانًا -فَــادْرِ- أَوْ فُعَــالا

فَــأَوَّلٌ لِــذِي امْـتِـنَــاعٍ كَــأَبَى (٤٤٤) وَالثَّــانِ لِلَّــذِي اقْتَضَــى تَقَلُّبَــا

لــلدَّا فُعَــالٌ أَوْ لِصَــوْتٍ وَشَــمَلْ (٤٤٥) سَــيْرًا وَصَــوْتًا الْفَعِيــلُ كَصَـهَلْ

يأتي مصدرُ (فَعَلَ) اللَّازمِ على (فُعُولٍ) قياسًا، فتقول: (قَعَدَ: قُعُودًا، وَغَدَا: غُدُوًّا، وبَكَرَ: بُكُورًا).

وأشارَ بقولهِ: (ما لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا... إلى آخره) إلى أنَّه إنَّما يأتِي مَصدرهُ على (فُعُول)؛ إذَا لمْ يستحقّ أنْ يكونَ مَصدرهُ على (فِعَال أوفَعَلَان أو فُعَال).

فالَّذِي استحقَّ أنْ يكونَ مَصدرهُ على (فِعَال): هو كُلُّ فِعْلٍ دلَّ على امتناعٍ كـ(أَبَى: إِبَاءً، ونَفَرَ: نِفَارًا، وشَرَدَ: شِرَادًا)، وهذَا هو المرادُ بقوله (فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ).

والَّذِي استحقَّ أنْ يكونَ مَصدرهُ علَى (فَعَلَان) هو كُلّ فعلٍ دلَّ على تقَلّبٍ[1] نحو (طَافَ: طَوَفَانًا، وجَالَ: جَوَلَانًا، وَنَزَا: نَزَوَانًا) وهذا معنى قوله (والثَّانِ للَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا).

والَّذِي استحقَّ أنْ يكونَ مَصدرهُ على (فُعَال) هو كُلُّ فعلٍ دلَّ علَى داءٍ أو صوتٍ:

فمثالُ الأوّل: (سَعَلَ: سُعَالًا، وزُكِمَ زُكَامًا، ومَشَى بَطْنُهُ: مُشَاءً).

(١) المراد بالتقلب هنا: تحرك مع اهتزاز واضطراب، لا مطلق التحرك، فلا يرد نحو (قام قيامًا، وقعد قعودًا).

ومثالُ الثَّاني (نَعَبَ الغُرَابُ: نُعَابًا، ونَعَقَ الرَّاعِي: نُعَاقًا، وَأَزَّتْ القِدْرُ: أُزَازًا)، وهذَا هو المرادُ بقولِهِ: (لِلدَّا فُعَالٌ أَوْ لِصَوْتٍ).

وأشارَ بقولِهِ: (وَشَمَلَ سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ) إلى أنَّ (فَعِيلًا) يأتِي مَصدرًا لما دلَّ على سيرٍ، ولما دلَّ على صوتٍ[(١)]:

فمثالُ الأوَّلِ: (ذَمَلَ: ذَمِيلًا، ورَحَلَ: رَحِيلًا).

ومثالُ الثَّانِي: (نَعَبَ: نَعِيبًا، وَنَعَقَ: نَعِيقًا، وأَزَّتْ القِدْرُ أَزِيزًا، وَصَهَلَتِ الخَيْلُ صَهِيْلًا).

---

(١) **فائـدة:** ما دل على الصوت ينقاس فيه كلٌّ من (الفُعال) و(الفَعيل)، فإذا ورد الفعل دالًّا على الصوت كان كل منهما مصدرًا قياسيًّا له، وإن ورد أحدهما اقتُصر عليه، وإن لم يرد واحد منهما كنت مخيرًا في مصدره بينهما فبأيهما نطقت جاز، ولا بُعْد في ذلك، بل هو القياس في هذا الباب.

فُعُــــــولَةٌ فَعَالَـــــــةٌ لِفَعُــــــلا (٤٤٦) كَسَــــهُلَ الأَمْــرُ وزَيْــدٌ جَــزُلا

إِذَا كانَ الفعلُ علَى (فَعُلٍ) ـ ولَا يكونُ إلَّا لَازمًا ـ يكونُ مصدرهُ على (فُعُولَةٍ)، أوْ علَى (فَعَالَةٍ):

فمثالُ الأوَّلِ: (سَهُلَ: سُهُولَةً، وَصَعُبَ: صُعُوبَةً، وعَذُبَ: عُذُوبَةً).

ومثالُ الثَّاني: (جَزُلَ[1]: جَزَالَةً، وفَصُحَ: فَصَاحَةً، وضَخُمَ: ضَخَامَةً).

وَمــا أَتَى مُـخَالِفًــا لِــما مَضَــى (٤٤٧) فَبَابُـــهُ النَّقْـــلُ كَسُـــخْطٍ وَرِضَى

يعني أنَّ ما سبقَ ذِكْرُهُ في هذا البابِ هو القياسُ الثابتُ في مصدرِ الفعلِ الثُّلاثِي، وما وردَ علَى خلافِ ذلكَ فليسَ بمقيسٍ، بل يُقْتصَرُ فيهِ على السَّماعِ، نحو (سَخِطَ: سُخْطًا، وَرَضِيَ: رِضًا، وذَهَبَ: ذَهابًا، وشَكَرَ: شُكْرًا، وعَظُمَ: عَظَمَةً).

(١) قوله: (جزل) أي: عَظُم.

وَغَــيْرُ ذِي ثَـلاثَـــةٍ مَـقِيـــسُ (٤٤٨) مَصْــدَرِهِ كَـقُــدِّسَ التَّـقْــدِيسُ

وَ زَكِّـــهِ تَـزْكِيَـــةً وَأَجْـمِـــلا (٤٤٩) إِجْمَـــالَ مَـــنْ تَجَمُّـــلًا تَجَـمَّـــلا

وَاسْتَعِـــذِ اسْتِعَـــاذَةً ثُـــمَّ أَقِـــمْ (٤٥٠) إِقَامَـــةً وَغَـالِبـــًا ذَا التَّـــا لَـــزِمْ

وَمـا يَــلِي الآخِــرُ مُــدَّ وَافْتَـحــا (٤٥١) مَـعْ كَسْــرِ تِلْـوِ الثَّـانِ مِمَّـا افْتُتِحَـا

بِهَمْــزِ وَصْــلٍ كَاصْـطَفَى، وَضُـمَّ مـا (٤٥٢) يَرْبَــعُ فِي أَمْثَــالِ قَــدْ تَـلَـــمْلَما

ذكرَ في هذهِ الأبياتِ مصادرَ غيرِ الثُّلاثِي وهيَ مقيسةٌ كلُّها:

فما كانَ علَى وزنِ (فَعَّل) فإمَّا أنْ يكونَ صحيحًا أو معتلًا:

فإنْ كانَ صحيحًا فمصدرُه على:

- (تَفْعِيلٍ) نحو (قَدَّسَ: تَقْدِيسًا)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾(١) [النساء: ١٦٤].
- ويأتِي أيضًا على وزنِ (فِعَّالٍ) كقولِهِ تعالى: ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾(٢) [النبأ: ٢٨].
- ويأتِي على (فِعَال) بتخفيفِ العينِ؛ وقدْ قُرِئَ ﴿وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَابٗا﴾ [النبأ: ٢٨] بتخفيفِ الذَّالِ.

---

(١) **الإعراب:** (وكلّم): الواو حسب ما قبلها، كلم: فعل ماض. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. (موسى): مفعول به منصوب. (تكليما): مفعول مطلق منصوب.

(٢) قرأ الكسائي كذابا بالتخفيف، وقرأ الباقون بالتشديد.

الإعراب: (وكذبوا): الواو حرف عطف، كذبوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية معطوفة على جملة ﴿كَانُواْ لَا يَرۡجُونَ حِسَابٗا﴾ [النبأ: ٢٧]، الواقعة خبرا لـ"إنهم" فهي في محل رفع مثلها. (بآياتنا): جار ومجرور متعلقان بالفعل كذبوا، وآيات مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (كذابا): (بتشديد الذال أو بتخفيفها) مفعول مطلق منصوب.

وإنْ كانَ معتلاً فمصدرهُ كذلكَ، لكنْ يُحْذَفُ ياءُ التَّفْعِيلِ ويُعوّضُ عنها التَّاء؛ فيصيرُ مصدرهُ علَى (تَفْعِلَةٍ)[1]، نحو (زَكَّى: تَزْكِيةً). وندرَ مجيئهُ على (تَفْعِيلٍ) كقوله:

٢٦٦- بَاتَــتْ تُــنَزّي دَلْوَهــا تَنْزِيّــا ... كَــما تُــنَــزّي شَهْلَــةٌ صَــبِيّا[2]

وإنْ كانَ مهموزًا -ولمْ يذكرهُ المصنِّفُ هنَا- فمصدرهُ علَى (تَفْعِيلٍ) وعلَى (تَفْعِلَةٍ) نحو (خَطَّأَ: تَخْطِيئًا وتَخْطِئَةً، وَجَزَّأَ: تَجْزِيئًا وتَجْزِئَةً، وَنَبَّأَ: تَنْبِيئًا وَتَنْبِئَةً).

وإنْ كانَ علَى (أَفْعَلَ) فقياسُ مصدرِهِ علَى (إِفْعَالٍ) نحو (أَكْرَمَ: إِكْرَامًا، وَأَجْمَلَ: إِجْمالًا، وَأَعْطَى: إِعْطَاءً)، هذا إذَا لمْ يكنْ معتلَّ العينِ.

---

(١) مجيء مصدر فَعَّل المضعف العين على مثال التفعلة على ثلاثة أنواع: واجب، وكثير، ونادر:

- فأما الواجب فيكون في مصدر المعتل اللام منه، نحو (زكّى: تزكية، ووفّى: توفية، وأدّى: تأدية).
- وأما الكثير في مهموز اللام منه نحو (خطأته: تخطئة، وهنأته: تهنئة، وحلأته: تحلئة، وجزأته: تجزئة، ونشأته: تنشئة).
- وأما النادر فيكون في الصحيح اللام منه نحو: (قدم: تقدمة، وجرب: تجربة)، وجاء في المضاعف نحو (حللته: تَحِلة) ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْ﴾ [التحريم: ٢]، أي تحليلها بالكفارة.

(٢) ٢٦٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغـة: (باتت) يطلق على معنيين أحدهما -وهو الأشهر- أن يقصد به تخصيص الفعل بالليل؛ فيقابل "ظل" الذي يقصد به تخصيص الفعل بالنهار، والثاني: أن يكون بمعنى صار فلا يختص بوقت دون وقت. (تنزي) تحرك. (شهلة) هي المرأة العجوز.

المعنى: يصف امرأة وهي تجذب دلوها من البئر؛ فيقول: إنها تحركه حركة ضعيفة تشبه تحريك المرأة العجوز لطفل تداعبه.

الإعـراب: (باتت) بات: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (تنزي) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه. (دلوها) دلو: مفعول به لـ"تنزي"، ودلو مضاف وها: مضاف إليه، والجملة في محل نصب خبر بات، فإذا قدرته فعلًا تامًا فالجملة في محل نصب حال من فاعله المستتر فيه. (تنزيًّا) مفعول مطلق. (كما) الكاف جارة، وما: مصدرية. (تنزي) فعل مضارع. (شهلة) فاعل "تنزي". (صبيًّا) مفعول به لـ"تنزي"، و"ما" المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بقوله "تنزيًا" أو بمحذوف صفة له، أي: تنزية مشابهة تنزية العجوز صبيًا.

الشـاهد فيـه: قوله (تنزيًّا) حيث ورد بوزن التفعيل وهو مصدر فعّل -بتضعيف العين- المعتل اللام، وذلك نادر، والقياس: التفعلة؛ كالتزكية، والتنزية، والترضية، والتوفية، والتأدية، والتولية، والتخلية، والتحلية.

فإنْ كانَ معتلَّ العينِ نُقِلَتْ حركةُ عينهِ إلى فاءِ الكلمةِ وحذفتْ، وعُوِّضَ عنها تَاء التأنيثِ غالبًا، نحو (أَقَامَ: إِقَامَةً)؛ والأصلُ (إِقْوَامًا) فنقلتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ وحذفتْ، وعُوِّضَ عنها تَاء التأنيثِ فصارَ (إِقَامَةً)؛ وهذا هوَ المرادُ بقولهِ: (ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً).

وقوله: (وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ) إشارةٌ إلى ما ذكرنَاهُ من أنَّ التَّاء تعوضُ غالبًا، وقدْ جاءَ حذفُها كقولهِ تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] [الأنبياء: ٧٣].

وإنْ كانَ على وزنِ (تَفَعَّلَ) فقياسُ مصدرِهِ (تَفَعُّل) بضمِّ العينِ نحو (تَجَمَّلَ: تَجَمُّلًا، وتَعَلَّمَ: تَعَلُّمًا، وتَكَرَّمَ: تَكَرُّمًا)، وإنْ كانَ في أوَّلِهِ همزةُ وصلٍ كُسِرَ ثالثُهُ وزِيدَ ألفٌ قبلَ آخرِهِ، سواءٌ كانَ علَى وزنِ (انْفَعَلَ أَوْ افْتَعَلَ أو اسْتَفْعَلَ) نحو (انْطَلَقَ: انْطِلَاقًا، واصْطَفَى: اصْطِفَاءً، واسْتَخْرَجَ: اسْتِخْرَاجًا)، وهذَا معنَى قولهِ: (وَما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا).

فإنْ كانَ (اسْتَفْعَلَ) معتلَّ العينِ نُقِلَتْ حركةُ عينهِ إلى فاءِ الكلمةِ وحُذِفَتْ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيثِ لزومًا، نحو (اسْتَعَاذَ: اسْتِعَاذَةً)، والأصلُ (اسْتِعْوَاذًا) فنقلتْ حركةُ الواوِ إلى العينِ -وهي فاءُ الكلمةِ-، وحُذفتْ، وعُوِّضَ عنها التَّاء، فصارَ (اسْتِعَاذَةً)، وهذا معنَى قولهِ: (وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً).

ومعنى قوله: (وَضُمَّ ما يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَما) أنَّه إنْ كانَ الفعلُ على وزنِ (تَفَعْلَلَ) يكونُ مصدرهُ علَى (تَفَعْلُل) بضمِّ رابعهِ، نحو (تَلَمْلَمَ: تَلَمْلُمًا، وتَدَحْرَجَ: تَدَحْرُجًا).

---

(١) **الإعراب:** (وإقام): الواو حرف عطف، وإقام: اسم معطوف على منصوب متقدم وهو "فعل الخيرات"، وهو مضاف. (الصلاة): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: حذف التاء في "إقام الصلاة" وهو جائز في حال الإضافة.

فِعْـــــلالٌ اوْ فَعْلَلَــــــةٌ لِفَعْلَــــــلا (٤٥٣) وَ اجْعَــــلْ مَقِيســــًا ثَانِيــــًا لَا أَوَّلا

يأتي مصدرُ (فَعْلَلَ) على:

- (فِعْلَالٍ) كـ(دَحْرَجَ: دِحْرَاجًا، وَسَرْهَفَ: سِرْهافًا).
- وعلى (فَعْلَلَة) -وهو المقيسُ فيهِ- نحو (دَحْرَجَ: دَحْرَجَةً، وبَهْرَجَ: بَهْرَجَةً، وسَرْهَفَ: سَرْهَفَةً).

لِفَاعَلَ الفِعَالُ وَ الْمُفَاعَلَهْ (٤٥٤) وَغَيْرُ ما مَرَّ السَّماعُ عَادَلَهْ

كُلُّ فعلٍ على وزنِ فاعَلَ فمصدرُهُ: الفِعالُ، والمفاعلةُ[(١)]، نحو (ضَارَبَ: ضِرَابًا ومُضَارَبَةً، وقَاتَلَ: قِتَالًا ومُقَاتَلَةً، وخَاصَمَ: خِصَامًا ومُخَاصَمَةً).

وأشارَ بقولهِ: (وَغَيْرُ ما مَرَّ... إلخ) إلى أنَّ ما وردَ من مصادرِ غيرِ الثُّلاثِي على خلافِ ما مَرَّ يُحفظُ ولا يقاسُ عليهِ.

ومعنَى قولِهِ (عَادَلَهُ): كانَ السَّماعُ له عديلًا فلَا يُقدَمُ عليهِ إلَّا بِثبْتٍ:

- كقولهِمْ في مصدرِ (فَعَّلَ) المعتلِّ: (تَفْعِيلًا) نحو (بَاتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا)، والقياسُ (تَنْزِيَة).
- وقولهِمْ في مصدرِ حوقلَ: حِيْقَالًا، وقياسهُ حَوْقَلَة نحو (دَحْرَجَ: دَحْرَجَةً)، ومِن ورودِ (حِيقَال) قوله:

٢٦٧- يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَشَرُّ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوْتُ[(٢)]

---

(١) يقيد قول الناظم (لِفاعَلَ: الفِعال والمفاعلة) بما إذا لم يكن فاؤه ياء؛ فإن كان فاؤه ياء تعين حينئذ في مصدره المفاعلة نحو(ياسر مياسرة)، ولعل الناظم لم يستثنه لندرة (فاعَل) الذي فاؤه ياء، بل يقل في اللغة وجود يائيِّ الفاء من الأفعال.

(٢) ٢٦٧- البيت من الشواهد المجهولة نسبتها.

اللغة: (حوقلت) كبرت وضعفت. (أو دنوت) قربت من هذا.

المعنى: يقول: إني قد كبرت سني، وضعفت عن القيام بأمور نفسي، أو قربت من ذلك، وشر الكبر الموت، أي: القرب منه، والكلام خبر لفظًا، ولكن المعنى على إنشاء التحسر والتحزن على الفارط من شبابه وقوته.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (قوم) منادى، وهو مضاف وياء المتكلم -المحذوفة للتخفيف، المجتزأ عنها بالكسرة- مضاف إليه. (قد) حرف تحقيق. (حوقلت) فعل وفاعل. (أو) عاطفة. (دنوت) فعل وفاعل، والجملة معطوفة بأو على جملة حوقلت. (وشر) مبتدأ، وشر مضاف. و(حيقال) مضاف إليه، وحيقال مضاف و(الرجال) مضاف إليه (الموت) خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله: "حيقال" حيث ورد على زنة فِعْلال، وهو مصدر "حوقل" الملحق بدحرج، مع أن حقه أن يجيء مصدره على زنة "فعللة".

- وقولهمْ في مصدرِ تَفَعَّلَ: تِفِعَّالًا، نحو (تَمَلَّقَ: تِمِلَّاقًا)[١]، والقياس (تَفَعَّلَ: تَفَعُّلًا) نحو (تَمَلَّقَ تَمَلُّقًا).

وَفَعْلَــــةٌ لِـمَـــرَّةٍ كَجَـلْسَــــهْ (٤٥٥) وَفِعْلَــــةٌ لِهَيْئَــــةٍ كَجِلْسَـــــهْ

إذَا أُرِيدَ بيانُ المرَّة من مصدرِ الفعلِ الثلاثي قيلَ: (فَعْلَة) بفتحِ الفاءِ، نحو (ضَرَبْتُهُ: ضَرْبَةً، وقَتَلْتُهُ: قَتْلَةً). هذا إذَا لَمْ يُبْنَ المصدرُ على تاءِ التأنيثِ، فإنْ بُنِي عليها وُصِفَ بما يدلُّ على الوحدةِ[٢] نحو (نَعْمَةٍ ورَحْمَةٍ)، فإذَا أُريدَ المرةُ وُصِفَ بواحدةٍ، وإنْ أُريدَ بيانُ الهيئةِ مِنْهُ قيلَ: (فِعْلَة) بكسرِ الفاءِ نحو (جَلَسَ: جِلْسَةً حَسَنَةً، وقَعَدَ: قِعْدَةً، وماتَ: مِيْتَةً).

---

(١) مما ورد من ذلك قول الشاعر:

ثَلَاثَـــةُ أَحْبَـــابٍ: فَحُـــبٌّ عَلَاقَـــةٍ ... وَحُـــبُّ تِمِـــلَّاق، وَحُـــبٌّ هُـــوَ القَتْـــلُ

والتِّمِلَّاق هو التودد والتلطف.

(٢) المصدر المبني على التاء إما أن يكون أوله مفتوحًا كـ"رحمة ونعمة"، وإما أن يكون أوله مضمومًا كـ"درة، وزرقة، وحمرة"، وإما أن يكون أوله مكسورًا، نحو: (نشدة، وذربة):

- فإن كان أوله مفتوحًا وأريد الدلالة على المرة منه وصف بالواحدة كما قال الشارح؛ ليتميز الدال على الحدث من الدال على المرة.
- أما إن كان أوله مضمومًا أو مكسورًا وأريد الدلالة على المرة منه فإنه يكفي فتح أوله، وبهذا الفتح يتميز الدال على المرة من الدال على الحدث. ومن تقرير الكلام على هذا التفصيل تعلم أن كلام الشارح ليس على إطلاقه.

في غَــيْرِ ذِي الثَّــلاثِ بِالتــا المــرَّهْ (٤٥٦) وَشَــذَّ فِيــهِ هَيْئَــةٌ كَالخِمْــرَهْ

إذَا أُريدَ بيانُ المرَّة من مصدرِ المزيدِ على ثلاثةِ أحرفٍ زِيدَ على المصدرِ تاءُ التأنيثِ، نحو (أَكْرَمْتُهُ: إِكْرَامَةً، ودَحْرَجْتُهُ: دِحْرَاجَةً)، وشذَّ بناءُ (فِعْلَة) للهيئةِ من غيرِ الثلاثِي كقولهم: (هِيَ حَسَنَةُ الخِمْرَة) فبنوْا (فِعْلَة) من "اختمرَ"[1] وهو (حسنُ العِمَّة)، فبنوا (فِعْلَةً) من (تَعَمَّمَ).

(١) قولهم: "اختمرت المرأة": أي: غطت رأسها بالخِمار.

أبنيــة أسمــاء الفاعلين والمفعولـين والصفــات المشبَّهــات بهـا

كَفَاعِـــلٍ صُــغِ اسْــمَ فَاعِــلٍ إِذَا (٤٥٧) مِــنْ ذِي ثَلاثَـــةٍ يَكُـــونُ كَغَـــذَا

إِذَا أُرِيدَ بناءُ اسمِ الفاعلِ من الفعلِ الثُّلاثي جيءَ بهِ على مثالِ (فَاعِل) وذلكَ مقيسٌ في كلِّ فعلٍ كانَ على وزنِ (فَعَلَ) -بفتحِ العينِ- متعديًا كانَ أوْ لازمًا؛ نحو (ضَرَبَ فهوَ ضَارِبٌ، وذَهَبَ فَهو ذَاهِبٌ، وغَذَا فهوَ غَاذٍ).

فإنْ كانَ الفعلُ على وزنِ (فَعِل) -بكسرِ العينِ- فإمَّا أنْ يكونَ متعديًا أو لازمًا:

- فإنْ كانَ متعديًا فقياسهُ أيضًا أنْ يأتي اسمُ فاعلهِ علَى (فَاعِلٍ)؛ نحو (رَكِبَ فَهو رَاكِبٌ، وعَلِمَ فهوَ عَالِمٌ).
- وإنْ كانَ لازمًا أوْ كانَ الثُّلاثي على (فَعُلَ) -بضمِّ العينِ- فلا يقالُ في اسمِ الفاعلِ منهما: (فَاعِلٌ) إلا سماعًا، وهذَا هو المرادُ بقولهِ:

وَهْـــوَ قَلِيـــلٌ فِي فَعُلْـــتُ وَفَعِـــلْ (٤٥٨) غَـيْرَ مُعَـــدًّى بَـــلْ قِيَاسُـــهُ فَعِـــلْ

وَأَفْعَـــلٌ فَعْـــلانُ نَحْـــوُ أَشِرِ (٤٥٩) وَنَحْـــوُ صَـــدْيَانَ وَنَحْـــوُ الَاجْهَـــرِ

أيْ: إتيانُ اسمِ الفاعلِ على وزنِ فاعلٍ قليلٌ في:

- (فَعُل) بضمِّ العينِ كقولهم: (حَمُضَ فَهُوَ حَامِضٌ).
- وفي (فَعِل) -بكسرِ العينِ- غيرَ متعدٍّ نحو (أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ، وسَلِمَ فَهُوَ سَالِمٌ، وعَقِرَتِ المَرْأَةُ فَهِيَ عَاقِرٌ).

بل قياسُ اسمِ الفاعلِ من (فَعِلَ) -المكسُورِ العينِ- إذَا كانَ لازمًا أنْ يكونَ على:

- (فَعِلٍ) -بكسرِ العينِ- نحو (نَضِرَ فَهُوَ نَضِرٌ، وبَطِرَ فَهُوَ بَطِرٌ، وأَشِرَ فَهُوَ أَشِرٌ).
- أو علَى (فَعْلَانَ) نحو (عَطِشَ فَهُوَ عَطْشَانُ، وصَدِيَ فَهُوَ صَدْيَانُ)[1].
- أو على (أَفْعَلَ) نحو (سَوِدَ فَهُوَ أَسْوَدُ وجَهِرَ فَهُوَ أَجْهَرُ).

---

(١) معنى (أشِر): بَطِرٌ مَرِحٌ. ومعنى (صَدْيان): عطشان. ومعنى(أجْهر): لا يبصر في الشمس.

وَفَعْـــلٌ اوْلَى، وَفَعِيـــلٌ بِفَعُـــلْ (٤٦٠) كَالضَّـخْمِ وَالْجَمِيـلِ، وَالْفِعْـلُ جَمُـلْ
وَأَفْعَـــلٌ فِيــهِ قَلِيـــلٌ وَفَعَـلْ (٤٦١) وَبِسِـوَى الْفَاعِـلِ قَـدْ يَغْـنَى فَعَـلْ

إذَا كانَ الفعلُ على وزنِ (فَعُلَ) -بضمِ العينِ- كَثُرَ مجيءُ اسمِ الفاعلِ منهُ على وزنِ:

- (فَعْلٍ) كـ(ضَخُمَ فَهُوَ ضَخْمٌ، وشَهُمَ فَهُوَ شَهْمٌ).
- وعلَى (فَعِيل) نحو (جَمُلَ فَهُوَ جَمِيلٌ، وشَرُفَ فَهُوَ شَرِيفٌ).

ويقلُّ مجيءُ اسمِ فاعلهِ علَى (أَفْعَل) نحو (خَطُبَ فَهُوَ أَخْطَبُ[(١)]) وعلَى (فَعَل) نحو (بَطُلَ فَهُوَ بَطَلٌ).

وتقدَّمَ أنَّ قياسَ اسمِ الفاعلِ من (فَعَلَ) ـ المفتوحِ العينِ ـ أنْ يكونَ على فَاعِلٍ، وقدْ يأتِي اسمُ الفاعلِ منهُ على غيرِ فاعلٍ قليلًا، نحو (طَابَ فَهُوَ طَيِّبٌ وشَاخَ فَهُو شَيْخٌ وشَابَ فَهُوَ أَشْيَب) وهذَا مَعْنَى قوله (وَبِسِوَى الفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَل...).

---

(١) كذا في هذه النسخة "خَطُبَ فهو أخطب"، وفي بعض النسخ: "خضُب فهو أخضب"، وكلاهما مشكل؛ لأنهما ليسا من باب "فَعُل فهو أفعل" الذي هو مدار الحديث؛ وتوضيح ذلك: أن الأول منهما -خَطب- هو من باب فَعِلَ يفعَل، كفرِحَ يفرَح، والثاني -خضب- هو من باب "فَعَلَ يفعِل". وعليه؛ فينبغي التمثيل بما مثّل الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ لـ"فَعُل فهو أفعل" بـ"شَنُع فهو أشْنع، وحَمُق فهو أحمق وخرُق فهو أخرق" المقاصد الشافية (٤ / ٤٧٨).
تنبيه: معنى "خَطُب": صار لونُه ذا كُدْرةٍ أو غُبْرةٍ تَرهَقُها خُضْرة، وأما خطب بمعنى الخطابة فبابه: خَطَب يَخْطُب.

وَ زِنَــةُ المُضَــارِعِ اسْــمُ فَــاعِــلِ (٤٦٢) مِــنْ غَــيْرِ ذِي الثَّــلَاثِ كَالمُوَاصِــلِ

مَــعْ كَســْرِ مَتْلُــوِّ الأَخِـيرِ مُطْلَقــا (٤٦٣) وَضَــمِّ مِيــمٍ زائِــدٍ قَــدْ سَبَــقَا

وَإِنْ فَتحْــتَ مِنْــه مــا كَانَ انْكَسَــرْ (٤٦٤) صَارَ اسْــمَ مَفْعــولٍ كَمِثْــلِ الْــمُنْتَظَرْ

يقولُ: زنةُ اسمِ الفاعلِ من الفعلِ الزائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ زنةُ المضارعِ منهُ بعدَ زيادةِ الميمِ في أوَّلِهِ مضمومةً، ويُكسرُ ما قبلَ آخرهِ مطلقًا، أي: سَوَاء كَانَ مكسورًا من المضارعِ أو مفتوحًا.

فتقول: (قَاتَلَ: يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ: يُدَحْرِجُ فَهُوَ مُدَحْرِجٌ، وَوَاصَلَ: يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ، وتَدَحْرَجَ: يَتَدَحْرَجُ فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ، وتَعَلَّمَ: يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ).

فإنْ أردتَ بناءَ اسم المفعولِ منَ الفعلِ الزَّائدِ على ثلاثةِ أحرفٍ أتيتَ بهِ على وزنِ اسمِ الفاعلِ، ولكنْ تَفتحُ منهُ ما كانَ مكسورًا، وهوَ ما قبلَ الآخرِ نحو (مُضَارَبٌ، ومُقَاتَلٌ، ومُنْتَظَرٌ).

وَفِي اسْــمِ مَفْعُــولِ الثُّــلاثِيِّ اطَّــرَدْ (٤٦٥) زِنَــةُ مَفْعُــولٍ كَــآتٍ مِــنْ قَصَــدْ

إِذَا أُرِيدَ بناءُ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الثُّلاثي جيءَ بهِ على زنةِ "مفعول" قياسًا مُطّردًا، نحو (قَصَدتُهُ فَهُوَ مَقْصُودٌ، وضَرَبْتُهُ فَهُوَ مَضْرُوبٌ، ومَرَرْتُ بِهِ فَهُوَ مَمْرُورٌ بِهِ).

وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو فَعِيلِ (٤٦٦) نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتىً كَحِيلِ

ينوبُ (فَعِيلٌ) عن (مَفْعُول) في الدّلالةِ علَى معناهُ نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ، وامْرَأةٍ جَرِيحٍ، وفَتَاةٍ كَحِيلٍ، وفَتىً كَحِيلٍ، وامْرَأةٍ قَتِيلٍ، ورَجُلٍ قَتِيلٍ) فنابَ (جَرِيحٌ، وكَحِيلٌ[1]، وقَتِيلٌ) عن (مَجْرُوحٍ، ومَكْحُولٍ، ومَقْتُولٍ).

ولا ينقاسُ ذلكَ في شيءٍ، بلْ يقتصرُ فيهِ علَى السَّماعِ، وهذَا معنَى قولِهِ: (وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُوْ فَعِيلٍ...).

وزعمَ ابنُ المصنِّفِ أنَّ نيابةَ (فَعِيلٍ) عن (مَفْعُول) كثيرةٌ، وليستْ مقيسةً بالإجماعِ، وفِي دعواهُ الإجماعَ على ذلكَ نظرٌ، فقدْ قالَ والدهُ -في **التَّسْهيلِ** في بابِ اسمِ الفاعلِ عندَ ذكرِهِ نيابةَ (فَعِيلٍ) عنْ (مَفْعُولٍ)-: (وَلَيْسَ مَقِيسًا خَلافًا لِبَعْضِهِمْ).

وقالَ فِي شرحِهِ: (وزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مقيسٌ فِي كلِّ فِعْلٍ لَيْسَ لَهُ (فَعِيلٌ) بمعنَى (فَاعِلٍ) كـ(جَرِيحٍ)؛ فَإِنْ كَانَ لِلفِعْلِ (فَعِيلٌ) بمَعْنَى (فَاعِلٍ) لمْ يَنُبْ قياسًا كـ(عَلِيم).

وقالَ فِي بابِ التَّذكيرِ والتَّأنيثِ: (وَصَوْغُ (فَعِيلٍ) بمَعْنَى (مَفْعُولٍ) علَى كَثْرَتِهِ غَير مَقِيسٍ) فَجَزمَ بِأَصحِّ القولينِ كما جزمَ بِهِ هنَا، وهذَا لَا يقتضِي نفْيَ الخلافِ.

وقدْ يُعتذَرُ عن ابنِ المصنِّفِ بأنَّه ادَّعى الإجماعَ على أنَّ (فَعِيلًا) لا ينوبُ عن (مَفْعُولٍ)، يعنِي نيابةً مُطلقةً، أيْ من كلِّ (فعلٍ) وهو كذلكَ؛ بناءً علَى ما ذَكَرهُ والدهُ

(١) معنى كحيل: مكحول العين، سواء وضع فيها الكحل، أو كانت مكحولة خلقة.

في شرحِ **التَّسهيلِ** من أنَّ القائلَ بقياسِهِ يخصُّه بالفعلِ الَّذِي ليسَ لهُ (فعيلٌ) بمعنى (فاعلٍ)(١).

ونَبّهَ المصنِّفُ بقوله: (نَحْو فَتَاةٍ أَوْ فَتىً كَحِيلِ) علَى أنَّ (فَعِيلًا) بمعنى (مَفْعُولٍ) يستوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ، وستأتِي هذهِ المسألةُ مبيَّنةً في بابِ التأنيثِ ـ إِنْ شَاءَ اللهُ ـ.

وزعمَ المصنفُ في **التَّسهيلِ** أنَّ (فَعِيلًا) ينوبُ عن (مَفْعُولٍ) في الدّلالةِ علَى معناهُ لا في العملِ، فعلَى هذا لا تقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ جَرِيحٍ عَبْدُهُ)؛ فترفعُ (عَبْدٌ) بـ(جَرِيحٍ)، وقدْ صرَّحَ غيرهُ بجوازِ هذهِ المسألةِ(٢).

---

(١) **خلاصة هذا الكلام:** أن كل فِعلٍ من الأفعال الثلاثية سُمع له فعيل بمعنى فاعل – مثل عليم وقدير ورحيم- لا يُصاغ من مصدره فعيل بمعنى مفعول؛ لأن وجود صيغة واحدة بمعنيين متقابلين يوقع اللبس، وظاهر كلام ابن مالك أن هذا مما أجمع النحاة عليه. فإن لم يكن قد سُمع للفعل الثلاثي وصف على فعيل بمعنى فاعل فقد اختلف النحاة فيه، فقيل: يجوز أن يُشتق له فعيل بمعنى مفعول، وقيل: لا يجوز، ويقتصر فيه على ما ورد به السماع.

(٢) الكلام في رفع فعيل للاسم الظاهر كالمثال الذى ذكره الشارح، فأما رفعه للضمير المستتر فإن الناظم لا يخالف في أن فعيلًا يرفعه.

الصِفَــةُ الـمُشَبَّهَــةُ بـاسْــم الفاعل

صِفَـــةٌ اسْتُحْسِـــنَ جَـــرُّ فَاعِــلِ (٤٦٧) مَعْـنىً بِهـا المُشْـبِهَةُ اسْـمَ الفَاعِـلِ

قدْ سبقَ أنَّ المرادَ بالصفةِ ما دلَّ على معنىً وذاتٍ، وهذَا يشملُ: اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، وأفعلَ التفضيلِ، والصفةَ المشبهةَ.

وذكرَ المصنّفُ أنَّ علامةَ الصفةِ المشبهةِ[1]: استحسانُ جرِّ فاعِلِها بها نحو (حَسَنُ الوَجْهِ، ومُنْطَلِقُ اللِّسَانِ، وطَاهِرُ القَلْبِ)، والأصلُ: (حَسَنٌ وَجْهُهُ ومُنْطَلِقٌ لِسَانُهُ وطَاهِرٌ قَلْبُهُ): فـ(وجهُهُ) مرفوعٌ بـ(حسنٌ) على الفاعليةِ، و(لِسانُهُ) مرفوعٌ بمنطلقٍ، و(قلبهُ) مرفوعٌ بـ(طاهرٌ)، وهذَا لا يجوزُ في غيرِها من الصفاتِ؛ فلا تقولُ: (زَيْدٌ ضَارِبُ الأَبِ عَمْرًا) تريدُ (ضَارِبٌ أَبَوهُ عَمْرًا)، ولَا (زَيْدٌ قَائِمُ الأَبِ غَدًا) تريدُ (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبوهُ غَدًا).

وقدْ تقدَّمَ أنَّ اسمَ المفعولِ يجوزُ إضافتهُ إلى مرفوعهِ فتقول: (زَيْدٌ مَضْرُوبُ الأَبِ) وهوَ حينئذٍ جارٍ مَجْرَى الصفةِ المشبهةِ.

(١) أشبهت الصفة المشبهة اسم الفاعل من وجهين:
الأول: أن كُلًّا منهما يدل على الحدث ومن قام به.
والثاني: أن كُلًّا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.
ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدوث الذى يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين؛ فلذلك انحطّت عنه في العمل، ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جمعيًا – فإنه يدل على المشاركة والزيادة لا على الحدث، ولا يقبل التأنيث ولا التثنية ولا الجمع – لم يعمل النصب أصلًا.

وَصَــــوْغُها مِـــنْ لَازِمٍ لِحَـــاضِرِ (٤٦٨) كَطَـاهِرِ القَلْــبِ جَمِيــلِ الظَــاهِرِ

يعني أنَّ الصِّفةَ المشبّهةَ لا تصاغُ من فعلٍ متعدٍ، فلا تقولُ: (زَيْدٌ قَاتِلُ الأَبِ بَكْرًا) تريدُ (قاتلٌ أبوهُ بكرًا)، بلْ لا تصاغُ إلَّا من فعلٍ لازمٍ نحو (طَاهِرُ القَلْبِ، وجَمِيلُ الظَّاهِرِ) ولَا تكونُ إلَّا للحالِ وهوَ المرادُ بقوله (لحاضر)، فلا تقولُ: (زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ غَدًا أَوْ أَمْسِ).

ونبَّهَ بقولهِ: (كَطَاهِرِ القَلْبِ جَمِيلِ الظّاهِرِ...) علَى أنَّ الصفةَ المشَبّهةَ إذَا كانتْ من فعلٍ ثلاثيٍّ تكونُ على نوعينِ:

- **أحدهما:** ما وازنَ المضارعَ نحو (طَاهِرُ القَلْبِ) وهذَا قليلٌ فيها.
- **والثَّاني:** ما لمْ يوازنهُ وهوَ الكثيرُ، نحو (جَمِيلُ الظَّاهِرِ، وحَسَنُ الوَجْهِ، وكَرِيمُ الأَبِ).

وإنْ كانتْ من غيرِ ثلاثيٍّ؛ وجبَ موازنتها المضارعَ نحو مُنْطَلقُ اللِّسَانِ.

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ المُعَدَّى (٤٦٩) لَهَا عَلَى الحَدِّ الّذِي قَدْ حُدَّا

أيْ يثبتُ لهذهِ الصِّفةِ عملُ اسمِ الفاعلِ المتعدِّي وهو الرَّفعُ والنَّصبُ[١] نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ) ففي (حَسَنٌ) ضميرٌ مرفوعٌ هو الفاعلُ و(الوجهَ) منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ بِهِ[٢]؛ لأنَّ حسنًا شبيهٌ بضاربٍ فعَمِلَ عمَلَهُ.

وأشارَ بقولهِ (عَلَى الحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّا) إلى أنَّ الصِّفةَ المشبهة تعملُ على الحدِّ الَّذِي سبقَ فِي اسمِ الفاعلِ؛ وهو أنَّه لا بُدَّ من اعتمادها كما أنَّه لا بُدَّ من اعتمادهِ.

---

(١) **اعلم أولاً**: أن الصفة المشبّهة لا تعمل النصب كما يعمله اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقة: أي الواقع عليه حدثه، نحو: هذا ضاربٌ عَمرًا، فأما الصفة المشبّهة فهي مأخوذة من فعل قاصر ألبتة، فليس لحدثها من يقع عليه، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها: إما تمييزًا، وإما مشبهًا بالمفعول به: في كونه منصوبًا واقعًا بعد الدال على الحدث ومرفوعه.

ثم اعلم ثانيًا: أن الصفة المشبهة تنصب الحال، والتمييز، والمستثنى، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول معه، وفي نصبها للمفعول المطلق مقال.

(٢) قول الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وعمل اسم فاعل المعدّى لها) يريد به أنّ ثبوت عمل اسم الفاعل للصفة المشبهة هو في الصورة لا في الحقيقة؛ وذلك لأن منصوب اسم الفاعل مفعول به حقيقة، أما منصوب الصفة فشبيه بالمفعول أو تمييز.

وَسَـبْقُ مـا تَعْمَـلُ فِيـهِ مُجْـتَنَبْ (٤٧٠) وَكَـــوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّـــةٍ وَجَـــبْ

لما كانتْ الصفةُ المشبّهةُ فرعًا في العملِ عن اسمِ الفاعلِ قَصُرتْ عنهُ:

- فلمْ يجزْ تقديمُ معمولها عليها كما جازَ في اسمِ الفاعلِ؛ فلا تقولُ: (زَيْدٌ الوَجْهَ حَسَنٌ) كما تقول: (زَيْدٌ عَمْرًا ضَارِبٌ).
- ولمْ تعملْ إلَّا فِي سببيٍّ نحو (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ).
- ولا تعملُ في أجنبيٍّ، فلا تقول: (زَيْدٌ حَسَنٌ عَمْرًا).

واسمُ الفاعلِ يعملُ في السَّببيِّ والأجنبيِّ نحو (زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلَامَهُ، وضَارِبٌ عَمْرًا).

فَارْفَعْ بِهَا وَانْصِبْ وَجُرَّ -مَعَ أَلْ- وَدُونَ أَلْ- مَصْحُوبَ أَلْ، وَمَا اتَّصَلْ (٤٧١)
بِهَا: مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُرْ بِهَا -مَعْ أَلْ- سُمًا مِنْ أَلْ خَلَا (٤٧٢)
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالجَوَازِ وُسِمَا (٤٧٣)

الصفةُ المشبّهةُ إمَّا أنْ تكونَ بالألفِ واللَّامِ نحو (الحَسَنُ)، أو مجردةً عنهما نحو (حَسَن)، وعلَى كلٍّ من التقديرينِ لا يخلُو المعمولُ من أحوالٍ ستةٍ:

- **الأوَّل:** أنْ يكونَ المعمولُ بـ(أَلْ)، نحو (الحَسَنُ الوَجْهِ وحَسَنُ الوَجْهِ).
- **الثَّاني:** أنْ يكونَ مضافًا لما فيهِ (أَلْ)، نحو (الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ، وحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ).
- **الثَّالث:** أنْ يكونَ مضافًا إلى ضميرِ الموصوفِ، نحو (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ، وَبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ).
- **الرَّابع:** أنْ يكونَ مضافًا إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوفِ، نحو (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُ غُلَامِهِ، وبِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُ غُلَامِهِ).
- **الخامِس:** أنْ يكونَ مجردًا من (أَلْ) دونَ الإضافةِ، نحو (الحَسَنُ وَجْهُ أَبٍ، وَحَسَنٌ وَجْهُ أَبٍ).
- **السَّادس:** أنْ يكونَ المعمولُ مجردًا من (أَلْ) والإضافةِ، نحو (الحَسَنُ وَجْهًا، وحَسَنٌ وَجْهًا).

فهذه اثنتا عشرةَ مسألةً، والمعمولُ في كلِّ واحدةٍ من هذهِ المسائلِ المذكورةِ إمَّا أنْ يُرْفعَ أو يُنْصَبَ أوْ يجرَّ؛ فيتحصلُ حينئذٍ ستٌّ وثلاثونَ صورةً.

وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (فَارْفَعْ بِها) أي: بِالصِّفةِ المشبّهةَ، (وانصِبْ وَجُرَّ مَعَ أَلْ)

أي: إذَا كانتِ الصفةُ بـ(ألْ) نحو (الحسَن)، ودونَ (ألْ) أي: إذَا كانتِ الصفةُ بغيرِ (ألْ) نحو (حَسَن)، (مصحوبَ ألْ) أي: المعمولَ المصاحبَ لـ(ألْ) نحو (الوَجْه).

(وما اتَّصلَ بها مضافًا أو مجردًا) أي: والمعمولُ المتَّصلُ بها أي: بالصفةِ إذَا كانَ المعمولُ مضافًا أو مجردًا من الألفِ واللَّامِ والإضافةِ، ويدخلُ تحتَ قولهِ (مُضَافًا):

- المعمولُ المضافُ إلى ما فيهِ (ألْ) نحو (وَجْهُ الأَبِ).
- والمضافُ إلى ضميرِ الموصوفِ نحو (وَجْهُهُ).
- والمضافُ إلى ما أُضيفَ إلى ضميرِ الموصوفِ نحو (وَجْهُ غُلَامِهِ).
- والمضافُ إلى المجرّدِ منْ ألْ دونَ الإضافةِ نحو (وَجْهُ أَبٍ).

وأشارَ بقولهِ: (وَلَا تَجْرُرْ بِها مَعَ أَلْ[1]... إلى آخره): إلى أنَّ هذهِ المسائلَ ليستْ كلها علَى الجوازِ، بل يمتنعُ منها ـ إذَا كانتِ الصِّفةُ بـ(أَلْ) ـ أربعُ مسائل:

- **الأُولى:** جرُّ المعمولِ المضافِ إلى ضميرِ الموصوفِ نحو (الحَسَنُ وَجْهِهِ).
- **الثانية:** جرُّ المعمولِ المضافِ إلى ما أضيفَ إلى ضميرِ الموصوفِ نحو (الحَسَنُ وَجْهِ غُلَامِهِ).
- **الثالثة:** جرُّ المعمولِ المضافِ إلى المجردِ من (ألْ) دونَ الإضافةِ نحو (الحَسَنُ وَجْهِ أَبٍ).
- **الرابعة**: جرُّ المعمولِ المجردِ منْ (ألْ) والإضافةِ نحو (الحَسَنُ وَجْهٍ).

---

(١) قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (ولا تجرر بها مع أل...) ضابط ذلك: كل ما لزم عليه إضافةُ الصفةِ المحلاةِ بـ(أل) إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها ولغير تاليها.

فمعنَى كلامهِ (وَلَا تَجْرُرْ بِها) أي: بالصفةِ المشبهةِ إذَا كانتِ الصِّفةُ معَ (ألْ) اسمًا خَلَا من (أل) أوْ خَلَا من الإضافةِ لما فيهِ (ألْ)، وذلكَ كالمسائلِ الأربعِ.

وما لمْ يَخْلُ منْ ذلكَ يجوزُ جرُّه كما يجوزُ رفعهُ ونصبهُ كـ(الحَسَنُ الوَجْهِ، وَالحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ)، وكما يجوزُ جرُّ المعمولِ ونصبُهُ ورفعُهُ إذَا كانتِ الصفةُ بغيرِ (ألْ) علَى كلِّ حالٍ.

التعجب

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبا (٤٧٤) أَوْ جِئْ (بأَفْعِلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ كَـ"ما (٤٧٥) أَوْفَى خَلِيلَيْنَا" وَأَصْدِقْ بِهِما

للتعجّبِ صيغتانِ[1]: إحداهما: (ما أَفْعَلَهُ)، والثَّانيةُ: (أَفْعِلْ بِهِ)، وإليهما أشارَ المصنفُ بالبيتِ الأوَّلِ، أي: انطقْ بـ(أَفْعَل) بعدَ ما للتَّعجّبِ نحو (ما أَحْسَنَ زَيْدًا، وما أَوْفَى خَلِيْلَيْنا)، أوْ جِئْ بـ(أَفْعِلْ) قبلَ مجرورٍ بِـ"بَا" نحو (أَحْسِنْ بِالزَّيْدَيْنِ وَأَصْدِقْ بِهِما).

فـ"ما": مبتدأٌ، وهي نكرةٌ تامّةٌ عندَ سيبويه.

و"أحسَنَ": فعلٌ ماضٍ فاعلهُ ضميرٌ مستترٌ عائدٌ علَى ما.

و"زيدًا": مفعولُ أحْسَن. والجملةُ: خبرٌ عن "ما"، والتقديرُ: شيءٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعلهُ حَسَنًا، وكذلكَ (ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا).

---

(١) هاتان الصيغتان هما اللتان عقد النحاة باب التعجب لبيانهما، فأما العبارات الدالة – بحسب اللغة – على إنشاء التعجب فكثيرة: منها قياسي، ومنها سماعي:

فالقياسي: أن تحول الفعل الذى تريد التعجب من مدلوله إلى صيغة فعُل، و سيأتى ذكر هذا في باب نعم وبئس.

وأما السماعي فنحو قولهم: (لله دَرُّهُ فارسًا) وقولهم: (سبحان الله).

وأمَّا "أفْعِلْ": ففعلُ أمرٍ[(١)]، ومعناه التَّعجّبُ لَا الأمرُ، وفاعلهُ المجرورُ بالباءِ، والباءُ زائدةٌ.

واستُدِلَّ علَى فعليةِ (أَفْعَلَ) بلزومِ نونِ الوقايةِ لهُ إِذَا اتصلتْ بهِ ياءُ المتكلِّمِ نحو (ما أَفْقَرَنِي إِلَى عَفْوِ اللهِ)، وعلَى فعليةِ (أَفْعِلْ) بدخولِ نونِ التوكيدِ عليهِ في قولهِ:

٢٦٨- وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيْمَةً ... فَأَحْرِ بِهِ مِنْ طُولِ فَقْرٍ وَأَحْرِيَا[(٢)]

أرادَ: (وَأَحْرِيَنْ) بنونِ التوكيدِ الخفيفةِ، فَأَبْدَلَهَا ألفًا في الوقفِ.

وأشارَ بقولهِ (وَتِلْوَ أَفْعَلَ): إِلَى أَنَّ تَالِيَ (أَفْعَلَ) يُنْصَبُ لكونهِ مفعولًا نحو (ما أَوْفَى خَلِيلَيْنَا).

ثمَّ مثَّلَ بقولهِ (وَأَصْدِقْ بهما) للصِّيغةِ الثَّانيةِ.

---

(١) المشهور عند النحاة البصريين أنها فعل ماض جاء على صورة الأمر، والمجرور بالباء الزائدة وجوبًا هو فاعله، وأصل الكلام (أحسن زيد) أي صار ذا حسن، ثم أرادوا أن يدلوا به على إنشاء التعجب، فحولوا الفعل إلى صورة الأمر ليكون بصورة الإنشاء، ثم أرادوا أن يسندوه إلى زيد فاستقبحوا إسناد صورة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزادوا الباء ليكون على صورة الفضلة نحو: (امرر بزيد)، ثم التزموا ذلك.

(٢) ٢٦٨- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (غَضْبَى) – بفتح الغين وسكون الضاد المعجمتين وفتح الباء الموحدة – اسم للمائة من الإبل، وهي معرفة لا تنون ولا تدخل عليها أل، ذكر ذلك الجوهري وغيره، وادعى الفيروزآبادي أنه تصحيف، وأن صوابه "غضيا" -بالمثناة التحتية مقصورًا- وكأنه سمي بذلك على التشبيه بمنبت الغَضى لكثرته. (صُرَيْمة) تصغير صِرْمة، وهي القطعة من الإبل ما بين العشرين والثلاثين. ومنه قول عمر ﵁: «أدْخِلْ رَبّ الصُّرَيمة والغُنيمة» يريد صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة.

الإعراب: (ومستبدل) الواو واو رب، مستبدل: مبتدأ مرفوع تقديرًا، وفيه ضمير مستتر فاعلُه. (من بعد) جار ومجرور متعلق بمستبدل، وبعد مضاف. و(غضبى) مضاف إليه. (صُرَيمة) مفعول به لمستبدل. (فأحْرِ) أحْرِ: فعل ماض جاء على صورة الأمر. (به) الباء زائدة والضمير فاعل أحْرِ. (مِن طول) جار ومجرور متعلق بأحرِ، و"من" فيه بمعنى الباء، وطول مضاف. و(فقر) مضاف إليه. (وأحريا) الواو عاطفة، وأحريا: فعل ماض جاء على صورة الأمر، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة في الوقت.

الشاهد فيه: قوله (وأحريا) حيث أكد صيغة التعجب بالنون الخفيفة، وقد علمت أن نون التوكيد يختص دخولها بالأفعال، فيكون ذلك دليلًا على فعلية صيغة التعجب، خلافًا لمن ادعى اسميتها.

وما قدَّمناهُ من أنَّ (ما) نكرةٌ تامةٌ هوَ الصحيحُ، والجملةُ الَّتي بعدها خبرٌ عنها، والتقديرُ: (شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا) أي: جعلهُ حسنًا.

وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّها موصولةٌ، والجملةُ الَّتي بعدها صلتُها، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيءٌ عَظِيمٌ.

وذهبَ بعضهمْ إلَى أنَّها استفهاميّةٌ، والجملةُ الَّتي بعدها خبُر عنها، والتقدير: أيُّ شَيءٍ أَحْسَنَ زَيْدًا؟

وذهبَ بعضهمْ إلَى أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ، والجملةُ الَّتِي بعدها صفةٌ لها، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: شَيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا عَظِيمٌ.

وَحَـذْفَ مـا مِنْـهُ تَعَجَّبْـتَ اسْـتَبِحْ (٤٧٦) إِنْ كَانَ عِنْـدَ الْحَـذْفِ مَعْنَـاهُ يَضِـحْ

يجوزُ حذفُ المتعجَّبِ منهُ[١] -وهو المنصوبُ بعدَ (أَفْعَلَ)، والمجرورُ بالباءِ بعدَ (أَفْعِلْ)- إذَا دلَّ عليهِ دليلٌ:

فمثالُ الأوَّلِ قوله:

٢٦٩- أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَـدْ تَحَـدَّرَا بُكَـاءً عَلَى عَمْرٍو وَمـا كَانَ أَصْـبَرَا[٢]

التقديرُ: "وما كانَ أصبرها" فَحَذَفَ الضميرَ -وهو مفعولُ (أَفْعَلَ)- للدّلالةِ عليهِ بما تقدَّمَ.

ومثالُ الثَّاني قولهُ تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣] [مريم: ٣٨]، التقدير: ـ واللهُ أعلمُ ـ

---

(١) في قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ (ما منه تعجبت) تَجَوُّز، وذلك لأن المتعجب منه هو فعله، لا نفسه، إلا أنه حذف منه المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه للدلالة عليه.

(٢) ٢٦٩- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: (أم عمرو) يريد به عمرو بن قميئة اليشكرى صاحبه في سفره إلى قيصر الروم. (تحدرا) انصب، وانسكب.

المعنى: يقول: إن عهدي بأم عمرو أن أراها صابرة متجلدة، فما بالها اليوم قد كثر بكاؤها على عمرو؟!

الإعراب: (أرى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أم) مفعول به لـ"أرى"، وأم مضاف. و(عمرو) مضاف إليه. (دمعها) دمع: مبتدأ، ودمع مضاف و"ها" مضاف إليه. والجملة من (تحدرا) وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من أم عمرو، لأن "أرى" هنا بصرية فلا تحتاج لمفعول ثان. (بكاء) مفعول لأجله. (على عمرو) جار ومجرور متعلق ببكاء. (وما) تعجبية مبتدأ. (كان) زائدة. (أصبرا) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: "هو" يعود على ما التعجبية، والمفعول محذوف، أي أصبرها، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وهو "ما" التعجبية.

الشاهد فيه: قوله: (وما كان أصبرا) حيث حذف المتعجب منه، وهو الضمير المنصوب الذى يقع مفعولًا به لفعل التعجب كما قدرناه.

(٣) **الإعراب:** (أسمِعْ): فعل ماض - جاء على صيغة الأمر - فبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لمجيئه على صورة الأمر. (بهم): الباء: حرف جر زائد، هم: ضمير متصل مبني على السكون، محلّه القريب الجرّ بالباء الزائدة، ومحلّه البعيد الرفع على أنّه فاعل أسمِع، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (وأبصر): الواو حرف عطف، أبصر: فعل مضارع جاء على صيغة الأمر مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون لمجيئه على صورة الأمر، والفاعل محذوف دل عليه ما قبله، أيْ: "أبصر بهم".

=

وأبْصِرْ بهِم، فحذفَ (بهم) لدلالةِ ما قبلَهُ عليهِ، وقولُ الشَّاعرِ:

٢٧٠- فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المنِيَّةَ يَلْقَها ... حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ[(١)]

أي: "فأجدِرْ بهِ" فحذفَ المتعجَّبَ منهُ بعدَ (أَفْعِلْ) وإنْ لمْ يكنْ معطوفًا علَى (أَفْعِلْ) مثله وهوَ شاذٌّ.

وَفِي كِلا الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِما ... (٤٧٧) مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِما

لا يتصرفُ فِعلا التَّعجبِ، بلْ يلزمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً؛ فلا يُسْتَعْمَلُ من (أَفْعَلَ) غيرُ الماضِي، ولَا منْ (أَفْعِلْ) غيرُ الأمرِ، قالَ المصنِّفُ: وهذَا ممَّا لَا خلافَ فيهِ[(٢)].

= **وجه الاستدلال:** أنه حذف المتعجب منه في قوله: "وأسمع" لدلالة ما قبله عليه، وهو جائز.

(١) ٢٧٠- البيت لعروة بن الورد، الملقب بعروة الصعاليك.

المعنى: هذا الفقير – الذى وصفه في أبيات سابقة – إذا صادف الموت صادفه محمودًا، وإن يستغن يومًا فما أحقه بالغنى وما أجدره باليسار!

الإعراب: (فذلك) اسم الإشارة مبتدأ، واللام للدلالة على بُعد المشار إليه، والكاف حرف يدل على الخطاب. (إن) شرطية. (يلق) فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه. (المنية) مفعول به ليلق. (يلقها) يلق: فعل مضارع، جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" ، وها: مفعول به وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ. (حميدًا) حال من فاعل "يلق" المستتر فيه. (وإن) شرطية. (يستغن) فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. (يوما) ظرف زمان متعلق بيستغن. (فأجدر) الفاء لربط الجواب بالشرط، أجدر: فعل ماض جاء على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء التى تدخل عليه، والأصل: فأجدر به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (فأجدر) حيث حذف المتعجب منه، وهوفاعل "أجدر"، مع كونه غير معطوف، وهو شاذ.

(٢) معنى قول الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ (قدما): أي في القديم من أقوال النحاة، إشارة إلى أنه قد استقر عند النحاة هذا القول في المسألة.

وَصُغْـهُما مِـنْ ذِي ثَـلَاثٍ صُرِّفَـا قَابِـلِ فَضْـلٍ تَـمَّ غَـيرِ ذِي انْتِفَـا (٤٧٨)

وَغَـيْرِ ذِي وَصْـفٍ يُضَـاهِي أَشْـهَلا وَغَـيْرِ سَـالِكٍ سَبِيـلَ فُعِـلَا (٤٧٩)

يُشترطُ في الفعلِ الَّذي يصاغُ منهُ فِعلا التَّعجبِ شروطٌ سبعةٌ:

- **أحدُها:** أنْ يكونَ ثلاثيًّا؛ فلَا يبنيانِ ممَّا زادَ عليهِ، نحو (دَحْرَجَ، وانْطَلَقَ، واسْتَخْرَجَ).
- **الثَّاني:** أنْ يكونَ متصرفًا؛ فلَا يبنيانِ من فعلٍ غيرِ متصرفٍ كـ(نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَعَسَى، وَلَيْسَ).
- **الثَّالثُ:** أنْ يكونَ معناهُ قابلًا للمفاضلةِ[1]؛ فلَا يبنيانِ مِنْ (ماتَ، وَفَنِيَ) ونحوهما؛ إذْ لَا مزيةَ فيهما لشيءٍ علَى شيءٍ.
- **الرَّابعُ:** أنْ يكونَ تامًّا، واحترزَ بذلكَ من الأفعالِ النَّاقصةِ نحو(كَانَ وأخواتها)؛ فلا تقولُ: (ما أَكْوَنَ زَيْدًا قَائِمًا)، وأجازهُ الكوفيونُ.
- **الخامسُ:** أنْ لا يكونَ منفيًّا، واحترزَ بذلكَ من المنفيِّ لزومًا، نحو (ما عَاجَ فُلَانٌ بِالدَّوَاءِ) أي: ما انتفعَ بهِ، أوْ جوازًا نحو (ما ضَرَبْتُ زَيْدًا).
- **السَّادسُ:** أنْ لَا يكونَ الوصفُ منهُ علَى (أَفْعَل)، واحترزَ بذلكَ من الأفعالِ الدّالةِ علَى:
  - الألوانِ، كـ(سَوِدَ: فَهُوَ أَسْوَدُ، وحَمِرَ: فَهُوَ أَحْمَرُ).
  - والعيوبِ، كـ(حَوِلَ: فَهُوَ أَحْوَلُ، وعَوِرَ: فَهُوَ أَعْوَرُ).

---

(١) معنى قول الناظم رَحِمَهُ اللهُ: (قابلِ فضل) أي قابل للزيادة والنقصان.

فلَا تقول: (ما أَسْوَدَهُ، وَلَا ما أَحْمَرَهُ، وَلَا ما أَحْوَلَهُ، وَلَا ما أَعْوَرَهُ، وَلَا أَعْوِرْ بِهِ، وَلَا أَحْوِلْ بِهِ).

◀ **السَّابِعُ:** أنْ لَا يكونَ مبنيًّا للمفعولِ، نحو (ضُرِبَ زَيْدٌ) فلا تقول: (ما أَضْرَبَ زَيْدًا) تريدُ التَّعجّبَ من ضَرْبٍ أُوْقِعَ بِهِ، لِئَلَّا يلتبسَ بالتَّعجّبِ من ضَرْبٍ أَوْقَعَهُ.

وَأَشْــــدِدَ اوْ أَشَـــــدَّ أَوْشِـــبْهُهُما (٤٨٠) يَخْلُـفُ مـا بَعْـضَ الْشُـرُوطِ عَـدِما
وَمَصْــدَرُ الْعَــادِمِ بَعْــدُ يَنْتَصِــبْ (٤٨١) وَبَعْــدَ أَفْعِــلْ جَــرُّهُ بِالْبَـا يَجِـبْ

يعنِي أنَّه يُتوصّلُ إلى التَّعجبِ من الأفعالِ الَّتي لمْ تستكملِ الشُّروطَ بـ(أَشْدِدْ) ونحوه وبـ(أَشَدَّ) ونحوه، ويُنْصَبُ مصدرُ ذلكَ الفعلِ العادمِ الشروطَ بعدَ (أَفْعَلَ) مفعولًا، ويجرُّ بعدَ (أَفْعِلْ) بالباءِ؛ فتقول: (ما أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ واسْتِخْرَاجَهُ، وَأَشْدِدْ بِدَحْرَجَتِهِ واسْتِخْرَاجِهِ، وما أَقْبَحَ عَوَرَهُ، وأَقْبِحْ بِعَوَرِهِ، وما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ، وَأَشْدِدْ بِحُمْرَتِهِ).

وَبِالنُّـدُورِ احْكُـمْ لِغَـيْرِ مـا ذُكِـرْ (٤٨٢) وَلَا تَقِـــسْ عَلَى الَّذِي مِنْـــهُ أُثِـــرْ

يعني أنَّه إذَا وردَ بناءُ فعلِ التَّعجّبِ من شيءٍ من الأفعالِ الَّتي سبقَ أنَّه لَا يُبْنَى منها، حُكِمَ بندورِهِ، ولا يُقاسُ علَى ما سُمِعَ منه:

- كقولهم: (ما أَخْصَرَهُ) مِن (اخْتُصِرَ) فبنَوا (أَفْعَلَ) من فِعلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، وهو مبنيٌّ للمفعولِ.
- وكقولهم: (ما أَحْمَقَهُ) فبنَوا (أَفْعَلَ) من فعلٍ الوصفُ منهُ على (أَفْعَلَ)، نحو (حَمِقَ: فَهُوَ أَحْمَقُ).
- وقولهم: (ما أَعْسَاهُ وَأَعْسِ بِهِ) فبَنَوا أَفْعَلَ وَأَفْعِلْ بِهِ من (عَسَى)، وهوَ فعلٌ غيرُ متصرّفٍ.

وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّما (٤٨٣) مَعْمُولُهُ وَوَصْلَهُ بِهِ الْزَما
وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ (٤٨٤) مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرْ

لا يجوزُ تقديمُ معمولِ فعلِ التَّعجبِ عليهِ؛ فلا تقول: (زَيْدًا ما أَحْسَنَ، وَلَا ما زَيْدًا أَحْسَنَ، ولَا بِزَيْدٍ أَحْسِنْ).

ويجبُ وصلهُ بعاملهِ فلَا يُفْصَلُ بينهما بأجنبيٍّ؛ فلَا تقول في -"ما أَحْسَنَ مُعْطِيكَ الدِّرْهَمَ"-: (ما أَحْسَنَ الدِّرْهَمَ مُعْطِيكَ)، ولَا فرقَ في ذلكَ بينَ المجرورِ وغيرِهِ؛ فلَا تقول: (ما أَحْسَنَ بِزَيْدٍ مارًّا) تريدُ (ما أَحَسَنَ مارًّا بِزَيْدٍ). وَلَا (ما أَحْسَنَ عَنْدَكَ جَالِسًا) تريدُ (ما أَحْسَنَ جَالِسًا عِنْدَكَ)؛ فإنْ كانَ الظَّرفُ أوْ المجرورُ معمولًا لفعلِ التَّعجبِ ففِي جوازِ الفصلِ بكلٍّ منهُما بينَ فعلِ التَّعجبِ ومعمولهِ خلافٌ، والمشهورُ جوازُهُ، خلافًا للأخفشِ والمبردِ ومَنْ وافقهَما، ونسبَ الصيمريُّ المنعَ إلى سيبويه، وممَّا وردَ فيهِ الفصلُ في النثرِ:

قولُ عمرِو بنِ معدِي كربِ: (للهِ دَرُّ بَنِي سُلَيْمٍ ما أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَها، وَأَكْرَمَ فِي اللَّزْبَاتِ عَطَاءَها، وَأَثْبَتَ فِي المكْرُماتِ بَقَاءَها)(١).

---

(١) هذا من كلام عمرو بن معدي كرب، صحابي من فرسان الجاهلية والإسلام، قتل سنة ٢١ من الهجرة.
ومعنى قوله: (في الهيجاء): أي الحرب. و(اللزبات) بفتح اللام وسكون الزاي جمع لزبة وهي الشدة والقحط. و(المكرمات) جمع مكرمة، بضم الراء فيهما، أي الكرم.
الإعراب: (لله): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (در): مبتدأ مرفوع، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب، ودر: مضاف. بني: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. (سليم): مضاف إليه مجرور. (ما): نكرة بمعنى شيء، في محل رفع مبتدأ. (أحسن): فعل ماض جامد مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "هو" يعود إلى "ما"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر "ما"، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (في الهيجاء): جار ومجرور متعلقان بالفعل أحسن. (لقاءها): مفعول به منصوب وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر مضاف إليه. وإعراب بقية القول لا يختلف عما أعربناه، والواو بين الجمل حرف عطف، عطفت الجمل بعضها على بعض. =

وقولُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقدْ مرَّ بـ(عَمَّارٍ) فمسحَ التُّرابَ عن وجههِ: (أَعْزِزْ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيْعًا مُجَدَّلًا)[1]. وممَّا وردَ منهُ ـ من النَّظمِ ـ قولُ بعضِ الصَّحابةِ:

٢٧١- وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُــــوْا ... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُــونَ المقَـدَّما[2]

= **وجـه الاسـتدلال:** أنه فصل بين فعل التعجب ومعموله بالجارّ والمجرور، وهما متعلقان به، وذلك جائز؛ فقوله: (في الهيجاء)، فصل به بين "ما أحسن" وهو فعل التعجب وبين قوله: "لقاءها" وهو مفعوله. ومثله قوله: "في اللزبات"، و"في المكرمات".

(١) ينسب هذا القول إلى أمير المؤمنين علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه قاله حين رأى عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مقتولا ومسح التراب عن وجهه. وقوله: (مجدلًا) أي: مرميًّا على الجدالة بالفتح وهي الأرض. (وأعزز) من الفعل عز، وهو من باب ضرب يضرب، وأعزز عليَّ أي: أعظم، ومعناه عَظُمَ عليّ أن أراك بحالة سيئة.

الإعـراب: (أعزز): فعل ماض جامد مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر. (عليَّ): جار ومجرور متعلقان بالفعل "أعزز". (أبا): منادى بحرف نداء محذوف، منصوب، وهو مضاف. (اليقظان): مضاف إليه مجرور. (أن): حرف مصدري ونصب. (أراك): فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنا، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والمصدر المؤول من أن وما بعدها مجرور بباء زائدة، والتقدير: أعزز بأنْ أراك، أيْ: برؤيتك، وهذا المصدر فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (صريعًا): حال أول منصوب. (مجدلًا): حال ثان منصوب.

وجـه الاسـتدلال: أن قوله: "عليَّ" جار ومجرور فَصَلَ به بين فعل التعجب "أعزز" وفاعلِه الذي هو المصدر المنسبك من أن وما بعدها، وهذا الفاصل متعلق بفعل التعجب، وهو ما اشترط لجواز هذا الفصل.

(٢) ٢٧١- البيت للعباس بن مرداس، أحد المؤلفة قلوبهم الذين أعطاهم رسول الله ﷺ من سبي حنين مائة من الإبل.

الإعـراب: (وقال) فعل ماض. (نبي) فاعل، ونبي مضاف. و(المسلمين) مضاف إليه. (تقدموا) فعل أمر وفاعله، والجملة في محل نصب مقول القول. (وأحبب) فعل ماض جاء على صورة الأمر، فعل تعجب. (إلينا) جار ومجرور متعلق بـ"أحبب". (أن) مصدرية. (تكون) فعل مضارع ناقص منصوب بأن، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: "أنت" هو اسمه. (المقدما) خبر تكون، و"أن" المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بباء زائدة مقدرة، وهو فاعل فعل التعجب، وأصل الكلام: وأحبب إلينا بكونك المقدما.

الشـاهد فيـه: قوله (إلينا) حيث فصل به بين فعل التعجب الذى هو "أحبب" وفاعله الذى هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور معمول لفعل التعجب، وذلك جائز في الأصح من مذاهب النحويين.

وقولـه:

٢٧٢- خَلِيلَيَّ ما أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُـرَى   صَبُورًا وَلَكِـنْ لَا سَـبِيلَ إِلَى الصَّـبْرِ(١).

(١) ٢٧٢- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعـراب: (خليلي) منادى حُذف منه حرف النداء، وياء المتكلم مضاف إليه. (ما) تعجبية مبتدأ. (أحرى) فعل ماض دال على التعجب، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: "هو" يعود على "ما" التعجبية فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ. (بذي) جار ومجرور متعلق بـ"أحرى"، وذي مضاف. و(اللب) مضاف إليه. (أن) مصدرية. (يرى) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا، تقديره: هو، وهو المفعول الأول. (صبورًا) مفعول ثان لـ"يرى" إذا قدرتها علمية؛ فإذا قدرتها بصرية اكتفي بمفعول واحد هو نائب الفاعل، ويكون قوله "صبورًا" حالًا من نائب الفاعل، و"أن" المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لفعل التعجب. (ولكن) حرف استدراك. (لا) نافية للجنس. (سبيل) اسم لا. (إلى الصبر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو الجار والمجرور متعلق بسبيل أو بمحذوف صفة له، وعلى هذين الوجهين يكون خبرُ "لا" محذوفًا.

الشـاهد فيـه: قوله (بذي اللب) حيث فصل به بين فعل التعجب وهو "أحرى" ومفعوله وهو المصدر المنسبك من الحرف المصدري ومعموله، وهذا الفاصل جار ومجرور متعلق بفعل التعجب، وهذا الفصل جائز في الأشهر من مذاهب النحاة.

الفهـــرس

المحتويـــات	الصفحـة

تم بحمد الله

الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(مُقَرَّر مادَّةِ النحو للصَّفِّ الثَّاني الثَّانوي)

تأليف
القاضي بهاء الدِّين عبد الله بن عقيل العقيليّ
المُتوفَّى سنة ٧٦٩ هـ رحمه الله

عِناية الدّكتور وليد باصمد
مُراجعة
الفريق العلميّ بمعهد الحرم المكيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ن

ترجمة

ابن مالك النحوي رَحِمَهُ اللَّهُ

اسمه - مولده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيًّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ اللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ اللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

مكانتــه العلميــة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويٌّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتــه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

ترجمـــة الشـــارح

(ابن عقيـــل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب ﵁-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم ﵀ القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

كان ﵀ جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى ﵀ عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.
- مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ(١).

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٤٢/٣)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٤٧/٢).

مقــرر

الصــف الثاني الثانــوي

نعــم وبئس
وما جــرى مجراهمـا

فِـعْـــلَانِ غَــــيْرُ مُتَـصَرِّفَـــيْنِ (٤٨٥) نِعْـــمَ وَبِـــئْسَ رَافِعَــانِ اسْـــمَيْنِ
مُقَـــارِنَيْ (أَلْ) أَوْ مُضَـــافَيْنِ لِـــمَا (٤٨٦) قَارَنَهَـــا كَــنِعْمَ عُقْـــبَى الكُرَمَـــا
وَيَـرْفَعَــانِ مُضْمَــرًا يُـــفَسِّرُهْ (٤٨٧) مُمَيِّـــزٌ كَنِعْـــمَ قَـــوْمًا مَعْشَـــرُهْ

مذهبُ جمهورِ النَّحويين أنَّ (نِعْمَ وَبِئْسَ) فعلانِ، بدليلِ دخولِ تاءِ التَّأنيثِ الساكنةِ عليهِما نحو (نِعْمَتِ المرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَتِ المرْأَةُ دَعْدٌ).

وذهبَ جماعةٌ من الكوفيينَ -ومنهُمُ الفرَّاءُ- إلى أنَّهما اسمانِ، واستدلُّوا بدخولِ حرفِ الجرِّ عليهما في قولِ بعضهمْ: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ)، وقول الآخر: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الوَلَدُ؛ نَصْرُهَا بُكَاءٌ، وَبِرُّهَا سَرِقَةٌ).

وخُرِّجَ على جعلِ (نِعْمَ وَبِئْسَ) مفعولينِ لقولٍ محذوفٍ، واقعٍ صفةً لموصوفٍ محذوفٍ، وهو المجرورُ بالحرفِ، لَا (نِعْمَ وَبِئْسَ).

والتقدير: "نِعمَ السَّيرُ علَى عَيْرٍ مَقولٍ فيهِ: بئسَ العيرُ"، و"مَا هيَ بولدٍ مقولٍ فيهِ: نِعمَ الولدُ". فَحُذِفَ الموصوفُ والصِّفةُ، وأُقِيمَ المعمولُ مقامهُما معَ بقاءِ (نِعْمَ وَبِئْسَ) علَى فِعليَّتهمَا.

وهذانِ الفعلانِ لَا يتصرفانِ؛ فلَا يُستَعملُ منهما غيرُ الماضِي ولَا بُدَّ لهما

من مرفوعٍ هو الفاعلُ، **وهوَ على ثلاثةِ أقسامٍ**:

الأوَّل: أنْ يكونَ محلًّى بالألفِ واللَّامِ نحو (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) ومنه قولهُ تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾(١) [الأنفال: ٤٠].

واختُلِفَ في هذهِ اللَّامِ:

- فقالَ قومٌ: هي للجنسِ حقيقةً؛ فمدحْتَ الجنسَ كلَّهُ من أجلِ زيدٍ، ثمَّ خصصتَ زيدًا بالذِّكرِ؛ فتكونُ قدْ مدحتهُ مرتينِ.
- وقيل: هي للجنسِ مجازًا؛ وكأنَّكَ قدْ جعلتَ زيدًا الجنسَ كلهُ مبالغةً.
- وقيل: هي للعهدِ(٢).

الثَّاني: أنْ يكونَ مضافًا إلى مَا فيهِ (**أَلْ**) كقولهِ: (نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا)؛ ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَنِعۡمَ دَارُ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾(٣)[النحل: ٣٠].

---

(١) **الإعراب:** (نعم): فعل ماض جامد. (المولى): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ونعم النصير): كإعراب نعم المولى، والواو عطفت جملة على جملة.
وجه الاستدلال: مجيء فاعل "نِعْمَ" - المولى، النصير- محلًّى بأل.

(٢) واختُلف في المراد بهذا العهد، فقيل: هو العهد الذهني؛ لأن مدخولها فرد مبهم، وذلك كقول القائل: ادخل السوق، واشتر اللحم، ثم بعد ذلك فسر هذا الفرد المبهم بزيد تفخيمًا؛ لقصد المدح أو الذم.
ومن الناس من ذهب إلى أن العهد هو العهد الخارجي، والمعهود هو الفرد المعين الذي هو المخصوص بالمدح أو الذم؛ فالرجل في (نعم الرجل زيد) هو زيد، وكأنك قلت: نعم زيد هو، فوضعت الظاهر - وهو المخصوص - موضع المضمر، قصدًا إلى زيادة التقرير والتفخيم.

(٣) **الإعراب:** (ولنعم): الواو بحسب ما قبلها، واللام: واقعة في جواب قَسَمٍ مقدر، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح جامد. (دار): فاعل مرفوع، وهو مضاف. (المتقين): مضاف إليه مجرور، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والجملة من الفعل والفاعل جواب القسم لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: مجيء فاعل "نِعم" -وهو دار المتقين- مضافًا إلى ما فيه أل.

الثَّالث: أنْ يكونَ مضمَرًا مفسَّرًا بنكرةٍ بعده، منصوبةٍ على التمييزِ[(١)]، نحو (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ)، ففِي (نِعْمَ) ضميرٌ مستترٌ يُفسِّرهُ (قومًا) و(مَعشرهُ) مبتدأٌ.

وزعمَ بعضهمْ أنَّ معشرهُ مرفوعٌ بـ(نِعْمَ) وهو الفاعلُ ولا ضميرَ فيهَا، وقالَ بعضُ هؤلاءِ: إنَّ قومًا حالٌ. وبعضهمْ: إنَّه تمييزٌ.

ومثلُ (نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهُ) قولهُ تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[(٢)] [الكهف: ٥٠]، وقول الشاعر:

٢٧٣- لَنِعْمَ مَوْئِلًا الــمَوْلَى إِذَا حُـذِرَتْ   بَأْسَاءُ ذِي البَغْيِ واسْـتِيلَاءُ ذِي الإِحَـنِ[(٣)]

---

(١) تتمة: بقي نوع رابع من أنواع فاعل (نعم وبئس)، وهو: أن يكون مضافًا إلى مضاف لما فيه "أل" كقولنا: (نعم ابن أخت القوم زيد).

(٢) الإعراب: (بئس): فعل ماض جامد، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "هو" أي: البدل. (للظالمين): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"بدلا". (بدلا): تمييز منصوب.
وجه الاستدلال: أن فاعل (بئس) وقع ضميرا مستترًا وجوبًا، والتقدير: بئس "هو" أي البدل وقد فُسّر هذا الفاعل باسم نكرة منصوبة على التمييز وهو قوله (بدلا).

(٣) ٢٧٣- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.
اللغة: (موئلًا) الموئل هو الملجأ والمرجع. (حُذِرَت) مبنى للمجهول، أي: خيفت. (بأساء) هي الشدة. (الإحن) جمع إحنة - بكسر الهمزة فيهما - وهي الحقد وإضمار العداوة.
الإعراب: (نعم) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه. (موئلًا) تمييز. (المولى) مبتدأ، والجملة قبله في محل رفع خبره، أو هو خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير: الممدوح المولى. (إذا) ظرف زمان متعلق بنعم. (حذرت) حذر: فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث. (بأساء) نائب فاعل حذر، وبأساء مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وهو مضاف. و(البغي) مضاف إليه. (واستيلاء) الواو عاطفة، واستيلاء: معطوف على بأساء، واستيلاء مضاف. و(ذي) مضاف إليه، وذي مضاف. و(الإحن) مضاف إليه.
الشاهد فيه: قوله (لنعم موئلًا) فإن "نعم" قد رفع ضميرًا مستترًا، وقد فسر التمييز - الذى هو قوله "موئلًا" - هذا الضمير.

وقولُ الآخرِ:

٢٧٤- تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ: بِئْسَ امْرَأً وَإِنَّنِي بِئْسَ الْمَرَهْ[(١)]

---

(١) ٢٧٤- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (عرسي) عِرس الرَّجُل - بكسر أوله - امرأته. (عومرة) صياح وجلبة وصخب وضجيج.

الإعراب: (تقول) فعل مضارع (عرسي) عرس: فاعل تقول، وعرس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (وهي) الواو واو الحال، هي: ضمير منفصل مبتدأ. (لي، في عومرة) جاران ومجروران متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (بئس) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه. (امرأ) تمييز، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول. (وإنني) الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، وياء المتكلم اسم إن. (بئس) فعل ماض. (المرة) فاعل، وجملة الفعل وفاعله - بحسب الظاهر - في محل رفع خبر إن، وعند التحقيق: في محل نصب مقول لقول محذوف يقع خبرًا لإن، وتقدير الكلام: وإننى مقول في حقي: بئس المرة، وجملة "إن" واسمها وخبرها في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول.

الشاهد فيه: (بئس امرأ) حيث رفع "بئس" ضميرًا مستترًا، وقد فَسَّر التمييزُ الذى بعده -وهو قوله امرأ- هذا الضمير.

وَجَمْــعُ تَـمْيِــيزٍ وفَــاعِلٍ ظَهَــرْ (٤٨٨) فِيــهِ خِـلافٌ عنهُـمُ قَـدِ اشْتَـهَر

١) اختلفَ النَّحويونَ في جوازِ الجمعِ بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ في (نِعْمَ وأخواتها):

- فقالَ قومٌ: لَا يجوزُ ذلكَ، وهوَ المنقولُ عن سيبويه، فلَا تقول: (نِعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ).
- وذهبَ قومٌ إلى الجوازِ، واستدلُّوا **بقولـــهِ:**

٢٧٥- والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُـمُ فَحْــلًا وَأُمُّهُــــمُ زَلَّاءُ مِنْطِيــــقُ[1]

---

(١) ٢٧٥- البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق والأخطل التغلبي.

اللغة: (زلاء) بفتح الزاى، وتشديد اللام، وآخره همزة: المرأة إذا كانت قليلة لحم الأليتين. (منطيق) المراد به هنا التى تتأزر بما يعظم عجيزتها.

الإعراب: (التغلبيون) مبتدأ. (بئس) فعل ماض لإنشاء الذم. (الفحل) فاعل بئس، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم. (فحلهم) مبتدأ مؤخر، وفحل مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذى في أول الكلام. (فحلًا) تمييز. (وأُمهم) الواو للاستئناف، أو هي عاطفة، وأم: مبتدأ وأم مضاف والضمير مضاف إليه. (زلاء) خبر المبتدأ. (منطيق) نعت لزلاء، أو خبر ثان.

الشاهد فيه: قوله (بئس الفحل... فحلًا) حيث جمع في كلام واحد بين فاعل بئس الظاهر، وهو قوله "الفحل" والتمييز، وهو قوله (فحلًا).

وقولـــه:

٢٧٦- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا[1]

وفصَّل بعضهمْ فقالَ: إنْ أفادَ التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعلِ جازَ الجمعُ بينهمَا، نحو (نِعْمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ)، وإلَّا فلَا، نحو (نَعْمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدٌ).

٢) فإنْ كانَ الفاعلُ مضمرًا جازَ الجمعُ بينهُ وبينَ التمييزِ اتفاقًا، نحو (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ).

---

(١) ٢٧٦- البيت لجرير بن عطية من قصيدة له يمدح فيها أمير المؤمنين عمر بن عبدالعزيز الأموي.

اللغة: (تزود) أصل معناه: اتخذ زادًا، وأراد منه هنا السيرة الحميدة، والعيشة الطيبة وحسن المعاملة.

المعنى: سر فينا السيرة الحميدة التى كان أبوك يسيرها، وعش بيننا العيشة المرضية التى كان يعيشها أبوك، واتخذ عندنا من الأيادى والمنن كما كان يتخذه أبوك، فقد كانت سيرة أبيك عاطرة، وأنت خليق بأن تقفو أثره.

الإعراب: (تزود) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (مثل) مفعول به لـ"تزود"، ومثل مضاف. و(زاد) مضاف إليه، وزاد مضاف. وأبي من (أبيك) مضاف إليه، وأبي مضاف، والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (فينا) جار ومجرور متعلقان بـ"تزود". (فنعم) الفاء للتعليل، نعم: فعل ماض لإنشاء المدح. (الزاد) فاعل نعم، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم. (زاد) مبتدأ مؤخر، وزاد مضاف. وأبي من (أبيك) مضاف إليه، أبي مضاف، وضمير المخاطب مضاف إليه. (زادًا) تمييز.

الشاهد فيه: قوله: (فنعم الزاد... زادًا) حيث جمع في الكلام بين الفاعل الظاهر -وهو قوله: "الزاد"- والتمييز -وهو قوله: "زادًا"- كما في البيت السابق.

وَ(مَـا) مُـمَـيِّـــزٌ وَقِيـــلَ فَاعِـــلُ (٤٨٩) فِي نَحْـوِ (نِعْـمَ مَـا يَقُـولُ الفَاضِـلُ)

تقعُ (مَا) بعدَ (نِعْمَ وَبِئْسَ) فتقولُ: (نِعْمَ مَا، أَوْ نِعِمَّا، وَبِئْسَ مَا) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾[1] [البقرة: ٢٧١]، وقوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾[2] [البقرة: ٩٠].

واختُلفَ في (مَا) هذهِ:

- فقالَ قومٌ: هي نكرةٌ منصوبةٌ على التمييزِ، وفاعلُ (نِعْمَ) ضميرٌ مستترٌ.

---

(١) **الإعراب:** (إن): حرف شرط جازم. (تبدوا): فعل مضارع - فعل الشرط - مجزوم بإن، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف: فارقة، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (الصدقات): مفعول به منصوب. (فنعما): "الفاء": واقعة في جواب الشرط. "نِعمّا": نعم: فعل ماض جامد. "ما": معرفة تامة بمعنى الشيء، مبنية على السكون في محل رفع فاعل، أي فنعم الشيء هي، أيْ: إبداء الصدقات. (هي): ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وجملة "نعما" من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم، والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (فنعما هي) في محل جزم جواب الشرط.

وذكر ابن هشام وجها ثانيًا لإعراب "ما" يتمثل في جعلها نكرة تامة بمعنى -شيء- مبنية على السكون في محل نصب على التمييز، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: "هو"، والمخصوص بالمدح: "هي". والتقدير: فنعم شيئا هي -أي: إبداء الصدقات-.

وجه الاستدلال: مجيء (ما) بعد فعل المدح "نِعم".

(٢) **الإعراب:** إعراب (بئسما): مثل إعراب (نِعِما) المتقدم. (اشتروا): فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (به): جار ومجرور متعلقان بالفعل اشتروا. (أنفسهم): مفعول به منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: مجيء (ما) بعد فعل الذم "بئس".

وقيل: هي الفاعلُ وهي اسمٌ مَعْرِفَةٌ، وهذَا مذهبُ ابنِ خروف ونسبهُ إلى سيبويه[١].

(١) الخلاصة المستفادة من تمثيل ابن عقيل بالآيتين الكريمتين:

١- أنه إذا دخلت (ما) على نعم أو بئس ووليها اسم مفرد كالشاهد الأول، فيجوز جعل (ما) معرفة تامة فهي فاعل، أو نكرة تامة فهي تمييز. والاسم الذي بعدها على هذين القولين هو المخصوص بالمدح أو الذم. وثمة وجوه أخرى جائزة، وما ذُكر هنا هو المشهور.

٢- أنه إذا دخلت ما على نعم أو بئس ووليها جملة فعلية كالشاهد الثاني، فيجوز جعل (ما) معرفة ناقصة في محل رفع فاعل-أي: اسما موصولا-، والجملة بعدها صلتها. أو جعلها نكرة موصوفة، والجملة بعدها صفة لها. وعلى هذين الوجهين يحذف المخصوص بالمدح أو الذم.

وَيُـذْكَرُ الـمَخْصُوصُ بَعْـدُ مُبْتَـدَا (٤٩٠) أَوْ خَـبَرَ اسْـمٍ لَـيْسَ يَبْـدُو أَبَـدَا

يُذكرُ بعدَ (نِعْمَ وَبِئْسَ) وفاعلِهمَا اسمٌ مرفوعٌ، هو المخصوصُ بالمدحِ أوِ الذمِّ.

وعلامتهُ: أنْ يصلحَ لجعلهِ مبتدأً وجعلِ الفعلِ والفاعلِ خبرًا عنهُ، نحو: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، ونِعْمَ غُلَامُ القَوْمِ زَيْدٌ، وبِئْسَ غُلَامُ القَوْمِ عَمْرٌو، ونِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَبِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو).

وفي إعرابهِ وجهانِ مشهورانِ:

أحدهمَا: أنَّه مبتدأٌ، والجملةُ قبلهُ خبرٌ عنهُ.

والثَّاني: أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ وجوبًا، والتقديرُ: (هُوَ زَيْدٌ، وهُوَ عَمْرٌو) أي: الممدوحُ زيدٌ، المذمومُ عمرٌو.

ومنعَ بعضهمْ الوجهَ الثَّاني وأوجبَ الأوَّلَ.

وقيل: هو مبتدأٌ خبرهُ محذوفٌ، والتقدير: زَيْدٌ الممدوحُ.

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى (٤٩١) كَـ (العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى وَالمُقْتَفَى)

إِذَا تقدَّم مَا يدلُّ علَى المخصوصِ بالمدحِ أو الذمِّ أغنَى عن ذكرهِ آخرًا؛ كقولهِ تعالَى في أيوبَ: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[1] [ص: ٤٤] أي: نعمَ العبدُ أيوبُ، فحذف المخصوص بالمدحِ وهوَ أيوبُ؛ لدلالةِ مَا قبلهُ عليه.

---

(١) **الإعراب:** (إنا): إن: حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير في محل نصب اسم إن. (وجدناه): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والجملة الفعلية في محل خبر إن. (صابرا): مفعول به ثان منصوب. (نعم): فعل ماض جامد (العبد) فاعل مرفوع، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المحذوف "أيوب" وهو المخصوص بالمدح، والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (إنه): إن حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن. (أواب): خبر إن مرفوع، والجملة من إن ومعموليها في محل نصب حال من العبد.

وجه الاستدلال: أن المخصوص بالمدح - أيوب - جاز حذفه للعلم به؛ لأنه تقدم ذكره في قوله: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾.

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ (سَاءَ) وَاجْعَلْ فَعُلا (٤٩٢) مِـنْ ذِي ثَلَاثَـةٍ كَنِعْـمَ مُسْجَـلَا

تُستعملُ (سَاءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ) فلَا يكونُ فاعلُهَا إلَّا مَا يكونُ فاعلًا لـ(بِئْسَ)، وهوَ:

- المحلَّى بالألفِ واللَّامِ، نحو (سَاءَ الرَّجُلُ زَيْدٌ).
- والمضافُ إِلى مَا فيهِ الألفُ واللَّامُ، نحو (سَاءَ غُلَامُ القَوْمِ زَيْدٌ).
- والمضمرُ المفسَّرُ بنكرةٍ بعدهُ، نحو (سَاءَ رَجُلًا زَيْدٌ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف: ١٧٧][(١)].

ويُذكرُ بعدهَا المخصوصُ بالذمِّ كمَا يذكرُ بعدَ بئسَ، وإعرابُهُ كما تقدَّم.

وأشارَ بقولهِ: (وَاجْعَلْ فَعُلَا): إلى أنَّ كلَّ (فِعْلٍ) ثلاثيٍّ يجوزُ أنْ يُبْنَى منهُ فِعْلٌ على (فَعُلَ) لقصدِ المدحِ أوْ الذمِّ، ويعامل معاملةَ (نِعْمَ وَبِئْسَ) في جميعِ مَا تقدَّم لهما من الأحكامِ، فتقولُ: (شَرُفَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَلَؤُمَ الرَّجُلُ بَكْرٌ، وشَرُفَ غُلَامُ الرَّجُلِ زَيْدٌ، وشَرُفَ رَجُلًا زَيْدٌ).

---

(١) **الإعراب**: (ساء): فعل ماض جامد لإنشاء الذم، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: هو. (مثلًا): تمييز منصوب. (القوم): مبتدأ مؤخر مرفوع، وجملة ساء في محل رفع خبر مقدم. (الذين): اسم موصول في محل رفع صفة للقوم. (كذبوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.
وجه الاستدلال: استعمال الفعل "ساء" في إنشاء الذم، ومجيء فاعله ضميرًا مستترًا وجوبًا، مُفسَّرًا بالتمييز.

ومقتضَى هذَا الإطلاقِ أنَّه يجوزُ في (عَلِمَ) أنْ يقالَ: (عَلُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) بضمِّ عينِ الكلمةِ، وقدْ مثَّلَ هوَ وابنُهُ بهِ.

وصرَّحَ غيرهُ أنَّه لَا يجوزُ تحويلُ (عَلِمَ، وَجَهِلَ، وَسَمِعَ) إلى فَعُلَ بضمِّ العينِ؛ لأنَّ العربَ حينَ استعملتْهَا هذَا الاستعمالَ أبقَتْهَا على كسرةِ عَينِهَا ولمْ تحولْهَا إلى الضمِّ؛ فلَا يجوزُ لنَا تحويلهَا، بلْ نُبْقِيهَا علَى حالهَا كما أبْقَوْهَا؛ فتقولُ: (عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهِلَ الرَّجُلُ عَمْرٌو، وَسَمِعَ الرَّجُلُ بَكْرٌ).

وَمِثْلُ نِعْمَ (حَبَّذَا) الفَاعِلُ (ذَا) (٤٩٣) وَإِنْ تُرِدْ ذَمًّا فَقُلْ (لَا حبَّذَا)

يقالُ في المدحِ: (حبَّذَا زَيْدٌ). وفي الذم: (لَا حَبَّذَا زَيْدٌ)، كَقولهِ:

٢٧٧- أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الملَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا[(١)]

واخْتُلِفَ في إعرابِهَا:

١. فذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في البغدادياتِ وابنُ برهانَ وابنُ خروفٍ ـ وزعمَ أنَّه مذهبُ سيبويه، وأنَّ منْ نقلَ عنهُ غيرَهُ فقدْ أخطأَ عليهِ ـ واختارهُ المصنفُ: إلى أنَّ (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ، و(ذَا) فاعلُه، وأمَّا المخصوصُ فجوَّزَ أنْ يكونَ مبتدأً، والجملةُ قبلهُ خبرُهُ، وجوَّزَ أنْ يكونَ خبرًا لمبتدإٍ محذوفٍ وتقديرُه: "هو زيدٌ" أي: الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ؛ واختارهَ المصنّفُ.

---

(١) ٢٧٧- البيت لِكَنْزة -أُم شملة بن برد المنقري-، من أبيات تهجو فيها مية صاحبة ذي الرمة.

اللغة: (المَلا) بالقصر: الفضاء الواسع.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح وتنبيه. (حبذا) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم. (أهل) مبتدأ مؤخر، وأهل مضاف. و(الملا) مضاف إليه. (غير) نصب على الاستثناء. (أنه) أن: حرف توكيد ونصب، وضمير القصة والشأن اسمه. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ذكرت): ذكر فعل ماض مبنى للمجهول، والتاء للتأنيث. (مي) نائب فاعل ذكر، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بإضافة. (إذا) إليها. (فلا) الفاء واقعة في جواب إذا، لا: نافية. (حبذا) فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر مقدم. (هيا) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم، وجملتا الشرط وجوابه في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه.

الشاهد فيه: قوله (حبذا أهل الملا، ولا حبذا هيا) حيث استعمل "حبذا " في صدر البيت في المدح كاستعمال "نعم"، واستعمل "لا حبذا" في عجز البيت في الذم كاستعمال "بئس".

٢. وذهبَ المبردُ في المقتضبِ وابنُ السرَّاجِ في الأصولِ وابنُ هشامٍ اللخميُّ واختارهُ ابنُ عصفورٍ إلى أنَّ (حَبَّذَا) اسمٌ وهوَ مبتدأٌ والمخصوصُ خبرهُ، أوْ خبرٌ مقدّمٌ والمخصوصُ مبتدأٌ مؤخرٌ، فرُكِّبتْ حَبَّ مع ذَا وجُعلتَا اسمًا واحدًا.

٣. وذهبَ قومٌ منهم ابنُ درستويه إلى أنَّ (حَبَّذَا) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلهُ؛ فرُكِّبتْ حَبَّ مع ذَا وجُعِلَتا فعلًا. **وهذَا أضعفُ المذاهبِ**.

وَأَوْلِ (ذَا) الـــمَخْصُوصَ أَيَّـــا كَانَ لَا (٤٩٤) تَعْـــدِلْ بِـــذَا فَهْـــوَ يُضَـــاهِي الـــمَثَلَا

أي: أَوْقِعِ المخصوصَ بالمدحِ أوْ الذمِّ بعدَ (ذَا)[١] علَى أيِّ حالٍ كانَ من الإفرادِ والتذكيرِ والتأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، ولَا تُغيِّرِ "ذَا" لتَغَيُّرِ المخصوصِ، بلْ يلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ؛ وذلكَ لأنَّها أشبهتِ المثَلَ، والمثَلُ لا يغير.

فكمَا تقولُ: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمذكرِ والمؤنثِ والمفردِ والمثنَّى والجمعِ بهذَا اللَّفظِ، تقولُ: (حَبَّذَا زَيْدٌ وحَبَّذَا هِنْدٌ والزَّيْدَانِ والهِنْدَانِ والزَّيْدُونَ والهِنْدَاتُ)، فلَا تخرجُ (ذَا) عن الإفرادِ والتذكيرِ، ولوْ خرجتْ لقيلَ: (حَبَّذِي هِنْدٌ، وَحَبَّذَانِ الزَّيْدَانِ، وَحَبَّتَانِ الهِنْدَانِ، وَحَبَّ أُولَئِكَ الزَّيْدُونَ أَوْ الهِنْدَاتُ).

وَمَـا سِـوَى (ذَا) ارْفَـعْ بِحَـبَّ أَو فَجُـرْ (٤٩٥) بِالبَـا وَدُونَ (ذَا) انْضِـمَامُ الحَـا كَـثُرْ

يعنِي أنَّه **إذَا وقعَ بعدَ** (**حَبَّ**) **غيرُ** (**ذَا**) **من الأسماءِ** جازَ فيهِ وجهانِ:

- الرَّفعُ بِحَبَّ نحو (حَبَّ زَيْدٌ).
- والجرُّ بباءٍ زائدةٍ نحو (حَبَّ بِزَيْدٍ).

(١) قول الناظم (وأول "ذا" المخصوص) فيه إشارة إلى أن المخصوص هنا لا يتقدم بحال، وقد أغفل كثير من النحويين الإشارة إلى هذا.

وأصلُ (حَبَّ): حَبُبَ، ثمَّ أدغمتْ الباءُ فِي الباءِ فصارَ (حَبَّ).

ثمَّ **إنْ وقعَ بعدَ (حَبَّ) "ذَا" وجبَ فتحُ الحاءِ**؛ فتقول: حَبَّ ذَا.

وإنْ وقعَ بعدَها غيرُ "ذَا" جازَ ضمُّ الحاءِ وفتحهَا؛ فتقول: (حُبَّ زَيْدٌ، وَحَبَّ زَيْدٌ)، ورُوِي بالوجهينِ قولهُ:

٢٧٨- فَقُلْتُ: اقْتُلُوهَا عَنْكُمُ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ[(١)]

(١) ٢٧٨- البيت للأخطل التغلبي، من كلمة يمدح فيها خالد بن عبد الله بن أسد، أحد أجواد العرب.

اللغة: (اقتلوها) الضمير يعود إلى الخمر، وقتلها: مزجها بالماء؛ لأنه يدفع سورتها ويذهب بحدتها. (وحب بها) يُروى في مكانها: "وأطيب بها".

الإعراب: (فقلت) فعل وفاعل. (اقتلوها) فعل أمر وفاعله ومفعوله، والجملة في محل نصب مقول القول. (عنكم، بمزاجها) جاران ومجروران متعلقان باقتلوا. (وحب) الواو حرف عطف، حب: فعل ماض دال على إنشاء المدح. (بها) حرف جر زائد، وها: فاعل حب، مبنى على السكون في محل رفع.(مقتولة) تمييز، أو حال. (حين) ظرف متعلق بـ"حب". (تقتل) فعل مضارع مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" تعود إلى الخمر، والجملة محل جر بإضافة "حين" إليها.

الشاهد فيه: قوله (وحب بها) فإنه يُروى بفتح الحاء من "حب" وضمها، والفاعل غير "ذا"، وكلا الوجهين -في هذه الحالة- جائز، فإن كان الفاعل "ذا" تعين فتح الحاء، وقد ذكر الشارح العلامة -تبعًا للمصنف- ذلك مفصلًا.

واعلم أولًا: أن فاعل "حب" هذه يجوز أن يكون مجرورًا بالباء كما في هذا الشاهد.

واعلم ثانيًا: أن هذه الباء زائدة؛ لأن الفاعل لا يكون إلا مرفوعًا كما نعلم، ولأنه قد ورد من غير الباء في نحو قول ساعدة بن جؤية:

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ وَلْيِكَ تَشْعَبُ

فقد دل بيت ساعدة على أن زيادة الباء في فاعل "حب" غير واجب، حيث جاء فيه فاعل حب -وهو قوله: "من يتجنب"- غير مقترن بالباء.

أفعَلُ التفضيل[1]

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ (٤٩٦) (أَفْعَلَ) لِلتَّفْضِيلِ وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

يصاغُ من الأفعالِ الَّتي يجوزُ التَّعجّبُ منها ـ للدّلالةِ على التفضيلِ ـ وصفٌ علَى وزنِ (أَفْعَل)؛ فتقول: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ)، كما تقولُ: (مَا أَفْضَلَ زَيْدًا، وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا).

ومَا امتنعَ بناءُ فِعْلِ التَّعجبِ منهُ امتنعَ بناءُ (أَفْعَل) التفضيلِ منهُ:

- فلَا يُبْنَى من فعلٍ زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ، كـ(دَحْرَجَ، واسْتَخْرَجَ).
- ولَا من فِعْلٍ غيرِ متصرفٍ، كـ(نِعْمَ وَبِئْسَ).
- ولَا من فعلٍ لا يقبلُ المفاضلةَ، كـ(مَاتَ، وَفَنِيَ).
- ولَا من فعلٍ ناقصٍ، كـ(كَانَ وأخواتهَا).
- ولا من فعلٍ منفيٍ، نحو (مَا عَاجَ بِالدَّوَاءِ، وَمَا ضَرَبَ).
- ولَا من فعلٍ يأتِي الوصفُ منهُ على (أَفْعَل)، نحو (حَمِرَ وَعَوِرَ).
- ولا من فعلٍ مبنيٍّ للمفعولِ، نحو (ضُرِبَ، وَجُنَّ).

(١) هذه الترجمة صارت في اصطلاح النحاة اسمًا لكل ما دل على زيادة، سواء كانت الزيادة في فضل كأفضل وأجمل، أم كانت زيادة في نقص كأقبح وأسوأ، والمراد أن أصل الاسم على هذه الزنة؛ فلا ينافي أنه قد يعرض لها التغير كما في خير وشر.

وشذَّ منهُ: قولهم: (هُوَ أَخْصَرُ مِنْ كَذَا)؛ فبنوا أفعلَ التفضيلِ من (اخْتُصِرَ) وهو زائدٌ على ثلاثةِ أحرفٍ ومبنيٌّ للمفعولِ.

وقالوا: (أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُرَابِ، وَأَبْيضُ مِنْ اللَّبَنِ) فبنَوْا (أَفْعَل) التفضيل شذوذًا من فِعلٍ الوصفُ منهُ على (أَفْعَل).

وَمَــــا بِـــهِ إِلَى تَعَجُّـــبٍ وُصِـــلْ (٤٩٧) لِـــمَانِعٍ بِـــهِ إِلَى التَّفْضِيـــلِ صِـــلْ

تقدَّم في بابِ التَّعجبِ أنَّه يتوصلُ إلى التَّعجبِ من الأفعالِ الَّتي لمْ تستكملِ الشُّروطَ بأشدّ ونحوها.

وأشارَ هنَا إلى أنَّه **يُتوصّلُ إلى التفضيلِ من الأفعالِ الَّتي لم تستكملِ الشُّروطَ بما يتوصلُ بهِ في التَّعجبِ**، فكمَا تقول: (مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ!) تقول: (هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا مِنْ زَيْدٍ). وكمَا تقولُ: (مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ!) تقول: (هُوَ أَشَدُّ حُمْرَةً مِنْ زَيْدٍ)، **لكن المصدرُ ينتصبُ في بابِ التَّعجبِ بعدَ (أَشَدَّ) مفعولًا، وههنَا ينتصبُ تمييزًا.**

وَأَفْعَـلَ التَّفْضِـيلِ صِـلْهُ أَبَـدَا (٤٩٨) تَقْـدِيْرًا اوْ لَفْظًـا بِمِـنْ إِنْ جُـرِّدَا

لَا يخلُو أفعلُ التَّفضيلِ عن أحدِ ثلاثةِ أحوالٍ:

- **الأوَّل:** أنْ يكونَ مُجرّدًا.
- **الثَّاني:** أنْ يكونَ مضافًا.
- **الثَّالث:** أنْ يكونَ بالألفِ واللَّامِ.

فإنْ كانَ مُجرّدًا فلا بُدَّ أنْ تتَّصلَ بهِ (مِنْ) لفظًا أو تقديرًا، جارَّةً للمُفَضَّلِ عليه، نحو (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وقدْ تُحذفُ (مِنْ) ومجرورُهَا، للدّلالةِ عليهمَا كقولهِ تعالى ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾[1] [الكهف: ٣٤] أي: وأعزُّ منكَ نفرًا.

وفُهِمَ من كلامهِ أنَّ أفعلَ التفضيلِ **إذَا كانَ بألْ أو مضافًا** لا تصحبهُ (مِنْ)؛ فلَا تقول: "زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو"، وَلَا: "زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ مِنْ عَمْرٍو".

وأكثرُ مَا يكونُ ذلكَ[2] إذَا كانَ أفعلُ التَّفضيلِ خبرًا كالآيةِ الكريمةِ

---

(١) **الإعراب:** (أنا):ضمير في محل رفع مبتدأ. (أكثر): خبر مرفوع. (منك): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"أكثر". (مالًا): تمييز منصوب. (وأعز): الواو حرف عطف، أعز: اسم معطوف على أكثر والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله. (نفرًا): تمييز منصوب.
وجه الاستدلال: أنه حُذفت "مِنْ" مع مجرورها في قوله: (وأعز نفرا)، لدلالة ما قبلهما عليهما، فدل على جواز ذلك الحذف.

(٢) يريد: "وأكثر ما يكون حذف "مِنْ" مع أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة إذا كان أفعل خبرًا...إلخ".

ونحوها، وهو كثيرٌ في القرآنِ، وقدْ تحذفُ منهُ وهو غيرُ خبرٍ، كقولهِ:

٢٧٩- دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَـدْرِ أَجْمَـلَا فَظَـلَّ فُـؤَادِي فِي هَـوَاكِ مُضَـلَّلَا[1]

فـ(أَجْمَلَ) أفعلُ تفضيلٍ وهوَ منصوبٌ على الحالِ من التَّاءِ في "دنوتِ"، وحُذِفَتْ منهُ (من)، والتقديرُ: دَنَوتِ أَجْمَلَ منَ البَدْرِ وَقَدْ خِلَنَاكِ كَالبَدْرِ.

ويلزمُ أفعلُ التَّفضيلِ المجردُ: الإفرادَ والتَّذكيرَ، وكذلكَ المضافُ إلى نكرةٍ، وإلى هذَا أشارَ بقولهِ:

(١) ٢٧٩ - البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (دنوت) قربت. (خلناك) ظننا شأنك كذا. (كالبدر) مشابهة له. (أجملا) من البدر، وقد خلناك مثل البدر.

الإعراب: (دنوت) فعل وفاعل. (وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق. (خلناك) فعل ماض، وفاعله، ومفعوله الأول. (كالبدر) جار ومجرور متعلقان بـ"خلناك" وهو مفعول ثان لخال ، والجملة من الفعل ومفعوليه في محل نصب حال من التاء في دنوت. (أجملا) حال ثانية من التاء. (فظل) فعل ماض ناقص. (فؤادي) فؤاد : اسم "ظَلَّ"، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (في هواك) الجار ومجرور متعلقان بقوله: "مضللا" الآتي، وهوى مضاف، والكاف ضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه. (مضلَّلًا) خبر "ظل".

الشاهد فيه: قوله (أجملا) حيث حذف "مِن" الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام: أجمل منه.

وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ أَوْ جُرِّدَا (٤٩٩) أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا

فتقول: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رَجُلٍ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ امْرَأَةٍ، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالهِنْدَانِ أَفْضلُ مْن عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ رِجَالٍ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وَأَفْضَلُ نِسَاءٍ)؛ فيكونُ (أَفْعَلُ) في هاتينِ الحالتينِ مذكرًا ومفردًا، ولا يؤنَّثُ ولا يُثنَّى ولا يجمعُ.

وَتِــلْوُ (أَلْ) طِبْــقٌ وَمَــا لِــمَعْرِفَهْ (٥٠٠) أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَـنْ ذِي مَعْرِفَهْ

هَـذَا إِذَا نَوَيْــتَ مَعْــنَى (مِــنْ) وَإِنْ (٥٠١) لَـمْ تَنْوِ فَهْـوَ طِبْـقُ مَـا بِـهِ قُــرِنْ

إذَا كانَ أفعلُ التَّفضيلِ بـ(أَلْ) لزمتْ مطابقتُهُ لما قبلهُ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وغيرهِمَا، فتقولُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ، والزَّيْدَانِ الأَفْضَلانِ، وَالزَّيْدُونَ الأَفْضَلُونَ، وهِنْدٌ الفُضْلَى، والهِنْدَانِ الفُضْلَيَانِ، والهِنْدَاتُ الفُضَّلُ أوْ الفُضْلَيَاتُ)، ولا يجوزُ عدمُ مطابقتهِ لما قبلهُ؛ فلَا تقولُ: (الزَّيْدُونَ الأَفْضَلُ، وَلَا: الزَّيْدَانِ الأَفْضَلُ، وَلَا: هِنْدٌ الأَفْضَلُ، ولَا: الهِنْدَانِ الأَفْضَلُ، وَلَا: الهِنْدَاتُ الأَفْضَلُ)، ولا يجوزُ أنْ تقترنَ بهِ (مِنْ)؛ فلَا تقولُ: (زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو).

فـأمَّا قولــهُ:

٢٨٠- وَلَسْــتَ بِــالأَكْثَرِ مِــنْهُمْ حَصًــى وَإِنَّمَــا العِــــزَّةُ لِلْكَاثِــــرِ[1]

---

(١) ٢٨٠- البيت من قصيدة للأعشى، ميمون البكري، يهجو بها علقمة بن علاثة، وينفر عليه عامر بن الطفيل، وكان علقمة بن علاثة نافر ابن عمه عامر بن الطفيل العامريين، وتنافرا إلى هرم بن سنان بن عمرو الفزاري، في خبر مشهور. وذكر البغدادي أن الصواب روايةً: (ولستَ بالأكثر منه). شرح أبيات المغني.

اللغة: (الأكثر حصى) كناية عن كثرة عدد الأعوان والأنصار. (العزة) القوة والغلبة. (الكاثر) الغالب في الكثرة، مأخوذ من قولهم: كثرتهم أكثرهم - من باب نصر - أى: غلبتهم كثرة.

الإعراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه. (بالأكثر) الباء حرف جر زائد، الأكثر: خبر ليس. (منهم) جار ومجرور متعلقان - في الظاهر - بالأكثر، وستعرف ما فيه. (حصى) تمييز. (إنما) أداة حصر. (العزة) مبتدأ. (للكاثر) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (بالأكثر منهم) فإن ظاهره أنه جمع بين أل الداخلة على اسم التفضيل و "من" الجارة للمفضول عليه، وقد أجاز الجمع بينهما أبو عمرو الجرمى مستدلًا بهذا البيت ونحوه، ومنعه الجمهور، ولهم في تخريج البيت على مذهبهم توجيهات عدة، اقتصر الشارح على اثنين منها.

فيُخَرّجُ علَى زيادةِ الألفِ واللَّامِ، والأصلُ: (وَلَسْتَ بِأَكْثرَ مِنْهُمْ)، أوْ جَعْلِ (منهمْ) متعلقًا بمحذوفٍ مجردٍ عن الألفِ واللَّامِ، لا بمَا دخلتْ عليهِ الألفُ واللَّامُ؛ والتقدير: (وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ أَكْثَرَ مِنْهُمْ).

وأشارَ بقولهِ: (وَمَا لمعْرِفَةٍ أُضِيفَ... إلخ) إلى أنَّ أفعلَ التَّفضيلِ إذَا أُضيفَ إلى معرفةٍ وقُصِدَ بهِ التَّفضيلُ جازَ فيهِ وجهانِ:

أحدهما: استعمالهُ كالمجرَّدِ؛ فلَا يطابقُ مَا قبلهُ؛ فتقول: (الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ القَوْمِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ القَوْمِ، وَهِنْدٌ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، وَالهِنْدَانِ أَفْضَلُ النِّسَاءِ، والهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النِّسَاءِ).

والثَّاني: استعمالهُ كالمقرونِ بالألفِ واللَّامِ؛ فتجبُ مطابقتهُ لما قبلهُ فتقول: (الزَّيْدَانِ أَفْضلَا القَوْمِ، والزَّيْدُونَ أَفْضَلُوا القَوْمِ، وَأَفَاضِلُ القَوْمِ، وَهِنْدٌ فُضْلَى النِّسَاءِ، والهِنْدَانِ فُضْلَيَا النِّسَاءِ، والهِنْدَاتُ فُضَّلُ النِّسَاءِ أَوْ فُضْلَيَاتِ النِّسَاءِ).

ولَا يتعينُ الاستعمالُ الأوَّلُ خلافًا لابنِ السرَّاجِ.

وقدْ وردَ الاستعمالانِ في القرآنِ:

فمِن استعمالهِ غيرَ مطابقٍ: قولهُ تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][(١)].

---

(١) **الإعراب**: (ولتجدنهم): الواو: بحسب ما قبلها، لتجدنهم: اللام حرف واقعة في جواب قسم مقدر، تجدنهم: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به أول، والميم: علامة جمع الذكور، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، وجملة لتجدنهم جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (أحرص): مفعول به ثان منصوب، وهو مضاف. (الناس): مضاف إليه مجرور. (على حياة): جار ومجرور متعلقان بأحرص. =

ومن استعمالِه مطابقًا: قولهُ تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣][(١)].

وقدِ اجتمعَ الاستعمالانِ في قولِهِ: (ألا أُخبرُكم بأحبِّكم إليَّ، وأقربِكُم مِنّي منازلَ يوم القيامة: أحاسِنُكُم أخلاقا، الموطَّئون أكنافا، الذين يَألَفون ويُؤلَفون)[(٢)].

= **وجه الاستدلال:** أن (أحرص) في الآية قصد به التفضيل، ولم تتم المطابقة بينه وبين ما قبله، مع أنه أضيف إلى معرفة، فدل على جواز عدم المطابقة، وهو أحد الوجهين الجائزين، كما ذكر الشارح. ولو طابق ما قبله لقيل: أحرصي، على نحو قولنا: الزيدون أفضلو الناس.

(١) **الإعراب:** (وكذلك): الواو بحسب ما قبلها، كذلك: الكاف: حرف، وذا: اسم إشارة في محل جر بالكاف، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: وجعلنا في مكة مجرمين جعلا مثل جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها. (جعلنا): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (في كل): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"جعلنا". (قرية): مضاف إليه مجرور. (أكابر): مفعول به لجعلنا منصوب، وهو مضاف. (مجرميها): مضاف إليه مجرور، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن "أكابر" جمع أكبر - أفعل تفضيل - أضيف إلى معرفة، وطابق ما قبله –وهو الموصوف المقدر بـ "قوما"- في الجمع والتذكير.

(٢) أخرجه الطبراني في مكارم الأخلاق من حديث جابر مرفوعا بلفظ«إِنَّ أَحَبَّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا، الْمُوَطَّئُونَ أَكْنَافًا، الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤْلَفُونَ...» (٣١٤)، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني(حديث ٧٥١ و ٧٩١).

الإعراب: (ألا): حرف استفتاح. (أخبركم): فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (بأحبكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل أخبركم، وأحب: مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (إلي): جار ومجرور متعلقان بأحب. (وأقربكم): الواو حرف عطف، وأقربكم معطوف على أحبكم. (مني): جار ومجرور متعلقان بأقرب. (منازل): تمييز منصوب. (يوم): ظرف زمان منصوب، متعلق بأقرب وهو مضاف. (القيامة): مضاف إليه مجرور. (أحاسنكم): خبر لـمبتدأ محذوف تقديره: هم، مرفوع، وهو مضاف، كم: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الاسمية استئنافية =

والَّذينَ أجازُوا الوجهينِ قالوا: الأفصحُ المطابقةُ؛ ولهذَا عيبَ على صاحبِ الفصيحِ[(١)] في قولهِ: (فَاخْتَرْنَا أَفْصَحَهُنَّ)، قالوا: فكانَ ينبغِي أنْ يأتِي بالفُصْحَى فيقول: (فُصْحَاهُنَّ).

فإنْ لمْ يُقصدِ التَّفضيل تعينتِ المطابقةُ كقولهمْ: (النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ) أي: عادلَا بَنِي مروانَ.

وإِلى مَا ذكرنَاهُ من قصدِ التفضيلِ وعدمِ قصدهِ أشارَ المصنِّفُ بقولهِ: (هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ... البيت) أي: جوازُ الوجهينِ ـ أعْنِي المطابقةَ وعدمَهَا ـ مشروطٌ بمَا إذَا نُوِي بالإضافةِ معنى (مِنْ) أي: إذَا نُوِيَ التَّفضيلُ، وأمَّا إذَا لمْ يُنْوَ ذلكَ فيلزمُ أنْ يكونَ طبقَ مَا اقترنَ بهِ.

= لا محل لها من الإعراب. (أخلاقا): تمييز منصوب. (الموطئون): خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم، مرفوع. ويجوز جعل الموطئون خبرًا ثانيًا والذين خبرًا ثالثًا للمبتدأ المقدر هم، أي هم أحاسنكم الموطأون الذين... (أكنافًا): تمييز منصوب، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الذين): اسم موصول في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (يألفون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل له من الإعراب. (ويؤلفون): الواو حرف عطف، يؤلفون: فعل مضارع - مبني للمجهول - مرفوع، والواو: ضمير في محل رفع نائب فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي مثلها لا محل لها من الإعراب. ويجوز جعل الواو عاطفة مفردا على مفرد، فيكون الفعل "يؤلفون" معطوفا على الفعل يألفون.

وجه الاستدلال: مجيء أفعل التفضيل المضاف إلى معرفة على الوجهين: المطابقة لما قبله -كما في قوله: "أحاسنكم"-، وعدم المطابقة -كما في قوله: "أقربكم"-.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب ت: ٢٩١هـ، إمام من أئمة الكوفيين في النحو واللغة، وله رسالة صغيرة اشتهرت باسم "فصيح ثعلب".

قيل: ومنْ استعمالِ صيغةِ أفعل لغيرِ التَّفضيلِ قولهُ تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[1] [الروم: ٢٧]، وقولهُ تعالى: ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾[2] [الإسراء: ٥٤] أي: وهو هيِّنٌ عليهِ، وربّكمْ عالمٌ بِكُمْ.

وقول الشاعر:

وَإِنْ مُـدَّتِ الأَيْـدِي إِلَى الـزَّادِ لـمْ أَكُـنْ بِـأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَـعُ القَـوْمِ أَعْجَـلُ[3]

أي: لمْ أكنْ بعَجِلِهمْ.

---

(١) **الإعراب:** (وهو): الواو حرف استئناف، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (الذي): اسم موصول في محل رفع خبر، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (يبدأ): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الخلق): مفعول به منصوب. (ثم): حرف عطف. (يعيده): فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (وهو): الواو: واو الحال، هو: ضمير في محل رفع مبتدأ. (أهون): خبر مرفوع، والجملة الاسمية في محل نصب حال. (عليه): جار ومجرور متعلقان بأهون.

وجه الاستدلال: مجيء صيغة أفعل لغير التفضيل.

(٢) **الإعراب:** (ربكم): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (أعلم): خبر مرفوع. (بكم): جار ومجرور متعلقان بأعلم.

وجه الاستدلال: مجيء صيغة أفعل لغير التفضيل.

(٣) تقدم شرح هذا البيت في باب النواسخ، في مباحث زيادة الباء في خبر الناسخ النافي، والشاهد فيه هنا قوله: (بأعجلهم) فإنه في الظاهر أفعل تفضيل، ولكن معناه معنى الوصف الخالي من التفضيل؛ لأن ذلك هو الذي يقتضيه مدح الشاعر نفسه؛ إذ لو بقي على ظاهره لكان المعنى أنه ينفي عن نفسه أن يكون أسرع الناس إلى الطعام، وذلك لا ينافي أن يكون سريعًا إليه وهذا ذم لا مدح.

وقولـــه:

٢٨١- إنَّ الَّذِي سَـمَكَ السَّـمَاءَ بَـنَى لَنَـا بَيْتًـــا دَعَائِمُـــهُ أَعَـــزُّ وَأَطْـــوَلُ(١)

أي: دعائمه عزيزة طويلة.

وهلْ ينقاسُ ذلكَ أمْ لَا؟

قالَ المبردُ: ينقاسُ. وقالَ غيرهُ: لَا ينقاسُ، وهوَ الصحيحُ.

وذكرَ صاحبُ الواضحِ: أنَّ النحويينَ لَا يرونَ ذلكَ، وأنَّ أبَا عبيدةَ قالَ في قولهِ تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]: إنَّه بمعنى هيِّنٌ، وفي بيتِ الفرزدقِ - وهوَ الثَّاني-: إنَّ المعنى عزيزةٌ طويلةٌ، وأنَّ النحويينَ ردُّوا علَى أبِي عبيدةَ ذلكَ؛ وقالوا: لَا حجةَ في ذلكَ لهُ.

---

(١) ٢٨١- هذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها على جرير بن عطية، ويهجوه.

اللغة: (سمك) يُستعمل فعلًا متعديًا بمعنى رفع، ومصدره السمك، ويستعمل لازمًا بمعنى ارتفع، ومصدره السموك. (البيت) أراد به بيت المجد والشرف. (دعائمه) الدعائم: جمع دِعامة - بكسر الدال المهملة - وهي في الأصل ما يسند به الحائط إذا مال ليمنعه السقوط.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب. (الذي) اسم إن. وجملة (سمك السماء) من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على الاسم الموصول ومفعوله لا محل لها صلة الموصول الواقع اسمًا لإن. وجملة (بنى لنا) من الفعل وفاعله المستتر فيه العائد على اسم إن في محل رفع خبر إن. (بيتًا) مفعول به لـ"بنى". وجملة (دعائمه أعز) من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة لقوله "بيتًا" وقوله: "وأطول" معطوف على قوله "أعز".

الشاهد فيه: قوله (أعز وأطول) حيث استعمل صيغتي التفضيل في غير التفضيل؛ لأنه لا يعترف بأن لجرير بيتًا دعائمه عزيزة طويلة حتى تكون دعائم بيته أكثر عزة وأشد طولًا، ولو بقي "أعز وأطول" على معنى التفضيل لتضمن اعترافه بذلك.

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا (٥٠٢) فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمَا
كَمِثْلِ (مِمَّنْ) أَنْتَ خَيْرٌ؟ وَلَدَى (٥٠٣) إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

تقدَّمَ أنَّ أفعلَ التَّفضيلِ إذَا كانَ مُجرّدًا جيءَ بعدهُ بـ(من) جارةً للمُفَضَّلِ عليهِ نحو (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، "ومن" ومجرورهَا معهُ بمنزلةِ المضافِ إليهِ من المضافِ؛ فلا يجوزُ تقديمهمَا عليهِ، كمَا لَا يجوزُ تقديمُ المضافِ إليهِ علَى المضافِ، إلَّا إذَا كانَ المجرورُ بهَا اسمَ استفهامٍ أو مضافًا إلى اسمِ استفهامٍ؛ فإنَّه يجبُ حينئذٍ تقديمُ (مِنْ) ومجرورهَا، نحو (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟، ومِنْ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟، ومِنْ غُلَامِ أَيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟).

وقدْ وردَ التقديمُ شذوذًا في غيرِ الاستفهامِ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وَلَدَى إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا)، ومن ذلكَ قولُه:

٢٨٢- فَقَالَتْ لَنَا: أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ(١)

---

(١) ٢٨٢- البيت للفرزدق، من أبيات يقولها في امرأة مِن بني ذهل بن ثعلبة، قَرَتْهُ وحملته وزوّدته.

اللغة: (أهلًا، وسهلًا) كلمتان تقولهما العرب في تحية الأضياف والحفاوة بهم. (جنى النحل) ما يُجنى منه وهو العسل، وكنى بذلك عن حسن لقائها وطيب استقبالها وحلاوة حديثها.

الإعراب: (فقالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره: هي. (لنا) جار ومجرور متعلقان بقال. (أهلًا وسهلًا) منصوبان بفعل محذوف، والأصل الأصيل فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين، أي: أتيتم قومًا أهلًا ونزلتم موضعًا سهلًا. (وزودت) الواو عاطفة، زود: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والتاء للتأنيث. (جنى) مفعول به لزود، وجنى مضاف. و(النحل) مضاف إليه. (بل) حرف دال على الإضراب الإبطالي. (ما) اسم موصول: مبتدأ. وجملة (زودت) وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة، والعائد محذوف، أي زودته. (منه) جار ومجرور متعلقان بقوله "أطيب" الآتي. (أطيب) خبر المبتدأ.
=

والتقديرُ: بلْ مَا زوَّدتْ أطيبُ منه.

وقول ذِي الرُّمَّةِ يصفُ نسوةً بالسِّمَنِ والكَسَلِ:

٢٨٣- وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أنَّ سَرِيعَهَا ... قَطُوفٌ وَأنْ لَا شَيْءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ[1]

التقديرُ: وأنْ لَا شيءَ أَكْسَلُ مِنْهُنَّ.

= الشاهد فيه: قوله (منه أطيب) حيث قدم الجار والمجرور المتعلقين بأفعل التفضيل عليه، وليس المجرور اسم استفهام ولا مضافًا إلى اسم استفهام، وذلك التقديم شاذ في غير الاستفهام، وقد جعل جماعة من النحاة قوله "منه" متعلقًا بقوله "زودت" أي: بل الذى زودت منه، أى من شبيه جنى النحل، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد.

(١) ٢٨٣- هذا البيت لذي الرمة، من كلمة له مطلعها:

أَلِلربْعِ ظَلّتْ عَيْنُكَ المَاءَ تَهْمِلُ ... رَشَاشًا كما اسْتَنَّ الْجُمَانُ الْمُقَصَّلُ؟

اللغة: (تهمل) تسكب. (استن) تبدد وتفرق. (الجمان) جمع جُمانة وهي حبة من الفضة كالدرة. (قَطوف): بطيء، متقارب الخطو.

المعنى: يصف نساء بالسمن والعبالة، وكنى عن ذلك بأنهن بطيئات السير كسالى، فهو يقول: إنه لاعيب في هؤلاء النساء إلا أن أسرعهن شديدة البطء متكاسلة، وهذا مما يسميه البلغاء تأكيد المدح بما يشبه الذم، والعرب تمدح النساء بذلك.

الإعراب: (ولا) نافية للجنس. (عيب) اسم لا. (فيهن) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر لا، أو متعلق بمحذوف صفة لـ"عيب"، أو متعلق بعيب وعلى هذين الوجهين يكون خبرُ لا محذوفًا، وهذا متعين على لغة طيء. (غير) أداة استثناء. (أن) حرف توكيد ونصب. (سريعها) سريع: اسم أن، وسريع مضاف وها مضاف إليه. (قطوف) خبر أن، وأن مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور بإضافة غير إليه. (وأن) الواو عاطفة، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف. (لا شيء) لا: نافيةللجنس، وشيء: اسم لا. (منهن) جار ومجرور متعلقان بقوله "أكسل" الآتي. (أكسل) خبر لا، والجملة من "لا" واسمها وخبرها في محل رفع خبر "أن" المخففة من الثقيلة.

الشاهد فيه: قوله "منهن أكسل" حيث قدم المجرور بمن على أفعل التفضيل وهو أكسل، مع كون المجرور ليس استفهامًا ولا مضافًا إلى الاستفهام، وذلك شاذٌّ.

وقولـــه:

٢٨٤- إِذَا سَـايَرَتْ أَسْـمَاءُ يَوْمًـا ظَعِينَـةً فَأَسْـمَاءُ مِـنْ تِلْـكَ الظَّعِينَـةِ أَمْلَـحُ [1]

التقديرُ: فأسماءُ أملحُ من تلكَ الظعينةِ.

(١) ٢٨٤- هذا البيت لجرير بن عطية.

اللغة: (سايرت) جارت، وباهت. (يومًا) المراد به مجرد الوقت، نهارًا كان ذلك أم ليلًا. (ظعينة) أصله الهودج تكون فيه المرأة، ثم نقل إلى المرأة في الهودج بعلاقة الحالية والمحلية، ثم توسعوا فيه فأطلقوه على المرأة مطلقًا راكبة أو غير راكبة، ويروى بيت الشاهد هكذا:

إِذَا سَـــايَرَتْ أَســـمَاءُ يَوْمًـــا ظَعَائِنــا فأَسْـــماءُ مِـــنْ تِلْـــك الظّعَـــائِنِ أَمْلَـــحُ

المعنى: يقول إن أسماء في غاية الملاحة وتمام الحسن، ولو أنها باهت بجمالها امرأة أخرى لبدا تفوقها عليها، وظهر أنها خير منها ملاحة وأعظم جمالًا.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (سايرت)ساير: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (أسماء) فاعل سايرت، والجملة في محل جر بإضافة "إذا" إليها. (يومًا) ظرف متعلق بـ"سايرت". (ظعينة) مفعول به لـ"سايرت". (فأسماء) الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ. (من تلك) جار ومجرور متعلقان بقوله: "أملح" الآتي. (الظعينة) بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له. (أملح) خبر المبتدأ الذى هو قوله "أسماء".

الشاهد فيه: قوله (من تلك... أملح) حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله: "من تلك" - على أفعل التفضيل -وهو قوله "أملح"- في غير الاستفهام، وذلك شاذ، وقد مضى مثله.

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ وَمَتَى (٥٠٤) عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ (٥٠٥) أَوْلَى بِهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

لَا يخلُو أفعلُ التَّفضيلِ من أنْ يصلحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعَهُ أوْ لَا:

- **فإنْ لمْ يصلحْ لوقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعهُ**: لمْ يرفعْ ظاهرًا، وإنَّما يرفعُ ضميرًا مستترًا، نحو (زَيْدٌ أَفْضَلُ مَنْ عَمْرٍو) فَفِي (أفضَل) ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على زيدٍ؛ فلا تقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبوهُ) فترفعُ (أبوهُ) بـ(أفضل) إلَّا في لغةٍ ضعيفةٍ حكاهَا سيبويه.
- **فإنْ صلحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعهُ**: صحَّ أنْ يرفعَ ظاهرًا قياسًا مطردًا، وذلكَ في كلِّ موضعٍ **وقعَ فيهِ أفعلُ بعدَ نفيٍ أوْ شبهِهِ، وكانَ مرفوعُهُ أجنبيًا، مفضلًا على نفسهِ باعتبارينِ**، نحو (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ) فـ(الكُحْل) مرفوعٌ بـ(أَحْسَن) لصحةِ وقوعِ فعلٍ بمعناهُ موقعهُ نحو (مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ كَزَيْدٍ)، ومثلهُ قولهُ: (مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللهِ فِيهَا الصَّومُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الحِجَّةِ)[1]، وقولُ الشَّاعرِ ـ أَنْشَدَهُ سِيبَويه ـ:

(١) لم نقف على حديث مرفوع بهذا اللفظ، لكن أخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عمرو مرفوعا بلفظ: «ما مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إلى اللهِ العملُ فِيهِنَّ مِن هذهِ الأيّام» (٥١/١١). فقوله: (العمل) اسم ظاهر مرفوع بـ(أحب). وانظر: دليل السالك (١٧٤/٢). =

٢٨٥- مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلَا أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَئِيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلَّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيا[(١)]

= **الإعراب:** (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (من): حرف جر زائد. (أيام): اسم مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (أحب): خبر ما منصوب، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (إلى الله): جار ومجرور متعلقان بأحب. (فيها): جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الصوم تقدم عليه. (الصوم): فاعل مرفوع. (منه): جار ومجرور متعلقان بالصوم، (في عشر): جار ومجرور متعلقان بحال من الهاء في منه، وعشر: مضاف. (ذي): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف أيضا. (الحجة): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أن (أحب) أفعل تفضيل، ورفع اسمًا ظاهرًا وهو الصوم.

(١) ٢٨٥- البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، أحد الشعراء المخضرمين.

اللغة: (وادي السباع) اسم موضع بطريق البصرة، وهو الذى قُتل فيه الزبير بن العوام رضي الله عنه. (تَئِيَّة) مصدر تأيًّا بالمكان، أى: توقف وتمكث وتأنّى وتمهل. (ساريًا) اسم فاعل من سرى: أى سار في الليل.

المعنى: يقول: مررت على وادي السباع، فإذا هو واد قد أقبل ظلامه، واشتد حندسه، فلا تضاهيه أودية، ولا تماثله في تمهل من يرده من الركبان، ولا في ذعر المسافرين أو خوف القادمين عليه، وفي أي وقت، إلا في الوقت الذى يقي الله فيه السارين ويؤمن فزعهم، ويهدئ روعهم.

الإعراب: (مررت) فعل وفاعل. (على وادي) جار ومجرور متعلقان بمررت، ووادي مضاف. و(السباع) مضاف إليه. (ولا) الواو واو الحال، لا: نافية. (أرى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (كوادي) جار ومجرور متعلقان بمحذوف يقع مفعولًا ثانيًا لـ"أرى" إذا قدرتها علمية، ويقع حالًا من قوله: "واديا" الآتي إذا قدرت رأى بصرية، ووادي مضاف. و(السباع) مضاف إليه. (حين) ظرف زمان متعلق بمحذوف حال أخرى من "واديًا" الآتي. وجملة (يظلم) مع فاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة "حين" إليها. (واديًا) مفعول أول لـ"أرى" مؤخر عن المفعول الثاني. (أقل) نعت لقوله واديًا، وهو أفعل تفضيل. (به) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من "ركب" الآتي. (ركب) فاعل لـ"أقل". وجملة (أتوه) من الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع صفة لـ"ركب". (تئية) تمييز لأفعل التفضيل. (وأخوف) معطوف على "أقل". وقوله (إلا) أداة استثناء ملغاة. (ما) مصدرية ظرفية. (وقى) فعل ماض. (الله) فاعل وقى، وما المصدرية مع مدخولها =

فـ (ركبٌ) مرفوعٌ بـ(أقل).

فقولُ المصنِّف: (وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ) إشارةٌ إلى الحالةِ الأُولى.

وقولهُ: (وَمَتَى عَاقَبَ فِعْلًا) إشارةٌ إِلى الحالة الثَّانيةِ.

= في تأويل مصدر، أى وقاية الله، وهذا المصدر منصوب على أنه نائب عن ظرف الزمان لكثرة نيابة المصدر عن ظرف الزمان، كقدوم الحاج وطلوع البسر، وإما منصوب على نزع الخافض، وأصل الكلام: إلا في وقاية الله، أى في وقت وقاية الله، والمستثنى منه محذوف، وتقديره: وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله. (ساريًا) قيل: هو مفعول به لـ"وقى"، وأحسن من هذا أن يكون تمييزًا لأفعل التفضيل الذى هو أخوف.

الشاهد فيه: قوله (أقل به ركب) حيث رفع أفعل التفضيل اسمًا ظاهرًا.

النعت

يَتْبَــعُ فِي الإِعْــرَابِ الَاسْــمَاءَ الأُوَلْ (٥٠٦) نَــعْتٌ وَتَوْكِيْــدٌ وَعَــطْفٌ وَبَــدَلْ

التَّابعُ: هو الاسمُ المشاركُ لما قبلهُ في إعرابهِ مطلقًا.

فيدخلُ في قولكَ: (الاسم المشارك لما قبله في إعرابه): سائرُ التوابعِ، وخبرُ المبتدأِ، نحو (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وحالُ المنصوبِ نحو (ضَرَبْتُ زَيْدًا مُجرَّدًا).

ويخرجُ بقولكَ (مُطْلَقًا): الخبرُ وحالُ المنصوبِ فإنَّهما لا يشاركانِ مَا قبلهمَا في إعرابهِ مطلقًا، بلْ فِي بعضِ أحوالهِ، بخلافِ التَّابعِ، فإنَّه يشاركُ مَا قبلهُ في سائرِ أحوالهِ من الإعرابِ، نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمِ وَرَأَيْتُ زَيْدًا الكَرِيمَ، وَجَاءَ زَيْدٌ الكَرِيمُ).

والتَّابعُ علَى خمسةِ أنواعٍ: النَّعتُ، والتوكيدُ، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النَّسَقِ، والبدلُ.

فَالنَّعْـــتُ تَـــابِعٌ مُــتِمٌّ مَـــا سَـــبَقْ (٥٠٧) بِوَسْـــمِهِ أَوْ وَسْـــمِ مَـــا بِـــهِ اعْتَلَـــقْ

عرَّفَ النَّعتَ: بأنَّه **التابعُ المكمِّلُ متبوعَهُ ببيانِ صفةٍ من صفاتهِ** نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ) **أوْ مِنْ صفاتِ مَا تعلّقَ بهِ** ـ وهو سَبَبِيُّهُ ـ نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ أَبوْهُ).

فقولهُ: (التَّابعُ): يشملُ التوابعَ كلهَا.

وقولهُ: (المكَمِّلُ... إلى آخرِهِ): مخرجٌ لما عدَا النعتَ من التَّوابعِ.

والنَّعتُ يكونُ:

- **للتخصيصِ** نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطِ).
- **ولِلمَدْحِ** نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمِ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾[1] [الفاتحة: ١].

---

(١) **الإعراب:** (بسم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ابتدائي كائن بسم الله. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه. (الرحمن): صفة مجرورة. ويجوز أن يعرب بدلا من لفظ الجلالة. (الرحيم): صفة ثانية مجرورة.
وجه الاستدلال: أن النعت قد يأتي لمجرد المدح ولا يراد به توضيح معرفة أو تخصيص نكرة، فالرحمن والرحيم وقعتا نعتين للفظ الجلالة (الله) على جهة المدح؛ لأن الله تعالى ليس له شريك في اسمه "الله" لذا فهو لا يحتاج إلى النعت ليرفع عنه الاشتراك.

- **وللذمِّ** نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَاسِقِ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾(١) [النحل:٩٨].

- **وللترَّحُّمِ** نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المسْكِينِ).

- **وللتأكيدِ** نحو (أَمْسِ الدَّابِرُ لَا يَعُودُ)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾(٢) [الحاقة: ١٣].

---

(١) **الإعراب:** (فاستعذ): الفاء حسب ما قبلها، استعذ: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. (بالله): جار ومجرور متعلقان بالفعل "استعذ". (من الشيطان): جار ومجرور متعلقان بالفعل "استعذ". (الرجيم): صفة مجرورة.

وجه الاستدلال: أن قوله: "الرجيم" جاء صفة للشيطان قبله، ووصف الشيطان بالرجيم -أي: المرجوم، وهو المطرود من رحمة الله تعالى- ليس لغرض التخصيص أو التوضيح، بل لمجرد الذم.

(٢) **الإعراب:** (فإذا): الفاء حرف استئناف، إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، وشبه الجملة متعلق بقوله تعالى ﴿فَيَوۡمَئِذٖ وَقَعَتِ ٱلۡوَاقِعَةُ﴾ [الحاقة: ١٥]. (نفخ): فعل ماض مبني للمجهول. (في الصور): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"نفخ". (نفخة): نائب فاعل مرفوع. (واحدة): صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: مجيء قوله "واحدة" نعتا مؤكدًا للمنعوت، ووجه ذلك: أن الواحدة مفهومة من "نفخة" بسبب تحويل المصدر الذى هو النفخ إلى زِنَة المرَّة؛ لأن "نفخة" ليس من المصادر التى وُضعت مقترنة بالتاء كرحمة.

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا (٥٠٨) لِمَا تَلَا كَـ(امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا)

النعتُ يجبُ فيهِ أنْ يتبعَ مَا قبلهُ فِي إعرابهِ وتعريفهِ أوْ تنكيرهِ نحو (مَرَرْتُ بِقَومٍ كُرَمَاءَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمِ)، فلَا تنعتُ المعرفة بالنكِرةِ؛ فلَا تقول (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كَرِيمٍ)، وَلَا تنْعتُ النكرةُ بالمعرفةِ، فلَا تقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ الكَرِيمِ).

وَهْــوَ لَدَى التَّوْحِيــدِ وَالتَّــذْكِيرِ أَوْ (٥٠٩) سِـــوَاهُمَا كَالفِعْـلِ فَـاقْفُ مَـا قَفَــوْا

تقدَّمَ أنَّ النَّعتَ لا بُدَّ من مطابقتهِ للمنعوتِ في الإعرابِ والتَّعريفِ أو التنكيرِ.

وأمَّا مطابقتهُ للمنعوتِ في التوحيدِ وغيرهِ -وهي التثنيةُ والجمعُ-، والتذكيرِ وغيرِه -وهو التأنيثُ- فحكمهُ فيهَا حكمُ الفعلِ:

- **فإنْ رفعَ ضميرًا مستترًا، طابقَ المنعوتَ مطلقًا،** نحو (زَيْدٌ رَجُلٌ حَسَنٌ، وَالزَّيْدَانِ رَجُلَانِ حَسَنَانِ، والزَّيْدُونَ رِجَالٌ حَسَنُونَ، وهِنْدٌ امْرَأَةٌ حَسَنَةٌ، والهِنْدَانِ امْرَأَتَانِ حَسَنَتَانِ، وَالهِنْدَاتُ نِسَاءٌ حَسَنَاتٌ)؛ فيطابقُ في التَّذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، كمَا يطابقُ الفعلُ لوْ جئتَ مكانَ النعتِ بفعلٍ فقلتَ: (رَجُلٌ حَسُنَ، وَرَجُلَانِ حَسُنَا، وَرِجَالٌ حَسُنُوا، وامْرَأَةٌ حَسُنَتْ، وَامْرَأَتَانِ حَسُنَتَا، وَنِسَاءٌ حَسُنَّ).
- **وإنْ رَفعَ ـ أي النَّعتُ ـ اسمًا ظاهرًا**: كانَ بالنسبةِ إلى التذكيرِ والتأنيثِ على حسبِ ذلكَ الظَّاهرِ، وأمَّا في التثنيةِ والجمعِ فيكونُ مفردًا؛ فيجرِي مجرَى الفعلِ إذَا رفعَ ظاهرًا؛ فتقولُ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَةٍ أُمُّهُ) كمَا تقول (حَسُنَتْ أُمُّهُ، وَبِامْرَأَتَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرِجَالٍ حَسَنٍ آباؤُهُمْ)، كما تقول: (حَسُنَ أَبَواهُمَا، وَحَسُنَ آباؤهُمْ).

فالحاصلُ أنَّ النَّعتَ إذَا رفعَ ضميرًا، طابقَ المنعوتَ في أربعةٍ من عشرةٍ:

- واحد من ألقابِ الإعرابِ، وهي الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ.
- وواحد من التعريفِ والتنكيرِ.

- وواحد من التذكيرِ والتأنيثِ.
- وواحد من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ.

وإذَا رفعَ ظاهرًا، طابقهُ في اثنينِ من خمسةٍ:

- واحد من ألقابِ الإعرابِ.
- وواحد من التَّعريفِ والتنكيرِ.

وأمَّا الخمسةُ الباقيةُ -وهي: التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ-: فحكمهُ فيهَا حكمُ الفعلِ، إذَا رفعَ ظاهرًا:

- فإنْ أُسْنِدَ إِلى مؤنثٍ أُنِّثَ -وإنْ كانَ المنعوتُ مذكرًا-.
- وإنْ أسندَ إلى مذكرٍ ذُكِّرَ -وإنْ كانَ المنعوتُ مؤنثًا-.
- وإنْ أُسْندَ إلى مفردٍ أو مثنًّى أو مجموعٍ أُفردَ -وإنْ كانَ المنعوتُ بخلافِ ذلكَ-.

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ[١] (٥١٠) وَشِبْهِهِ كَذَا وَذِي وَالمُنْتَسِبْ

لا يُنْعَتُ إلَّا بمشتقٍّ لفظًا أو تأويلًا:

والمرادُ بالمشتقِّ هنَا: مَا أُخِذَ من المصدرِ للدّلالةِ علَى معنًى وصاحبِهِ؛ كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المفعولِ، والصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ، وأفعلِ التفضيلِ.

والمؤوّلُ بالمشتقِّ:

- كاسمِ الإشارةِ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا) أي المشَارِ إليهِ.
- وكذَا (ذُو) بمعنَى صاحبٍ، والموصولةِ[٢] نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ) أي: صاحبِ مالٍ، و(بِزَيْدٍ ذُو قَامَ) أي: القائمِ.
- والمنتسبِ[٣] نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ) أي: منتسبٍ إلى قريشٍ.

---

(١) قوله: (ذرب) الذَّرِبُ: الحادُّ من كل شَيْء، لِسانٌ ذرِبٌ ومَذْروبٌ، وَسِنَان ذرِبٌ ومَذْروبٌ.

(٢) قول الناظم: (وذي) لا يشمل ذو الموصولة إلا على القول بأنها معربة، أما على القول ببنائها - وهو الفصيح - فكان يجب أن يقول "كذا وذو". ومثل ذو الموصولة في جواز النعت بها كل الموصولات المقترنة بأل: كالذي والتي وفروعهما، وكذا أل الموصولة، بخلاف من وما وأي.

(٣) يشمل قول الناظم (المنتسب) ما قُصد منه النسب سواء أكان بزيادة الياء المشددة نحو (هذا الرجل دمشقي)، أم كان بمجيئه على صيغة فعَّال نحو (هذا رجل تمَّار) أي منسوب إلى بيع التمر.

وَنَـــعَتُوا بِجُمْلَـــةٍ مُنَكَّـــرا (٥١١) فَـأُعْطِيَتْ مَـا أُعْطِيَتْـهُ خَبَـرا[١]

تقعُ الجملةُ نعتًا كمَا تقعُ خبرًا وحالًا، وهي مؤولةٌ بالنكرةِ؛ ولذلكَ لَا يُنْعَتُ بها إلا النكرةُ، نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبوهُ أَوْ أَبوهُ قَائِمٌ) ولا تُنْعَتُ بهَا المعرفةُ؛ فلَا تقولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ قَامَ أَبوهُ أَوْ أَبوهُ قَائِمٌ).

وزعمَ بعضهمْ أنَّه يجوزُ نعتُ المعرَّفِ بالألفِ واللَّامِ الجنسيةِ بالجملة، وجعَلَ منهُ قولَهُ تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[٢] [يس: ٣٧]، وقولَ الشَّاعرِ:

٢٨٦- وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَى اللَّئِـيمِ يَسُـبُّنِي فَمَضَـيْتُ ثُمَّـتَ قُلْـتُ لَا يَعْنِيـنِي[٣]

---

(١) تنبيه: فُهِم من قول الناظم (فأعطيت ما أعطيته خبرًا) أنها لا تقترن بالواو، بخلاف الجملة الحالية، فلذلك لم يقل: (ما أعطيته حالًا).

(٢) **الإعراب:** (وآية): الواو حرف عطف، آية: خبر مقدم مرفوع. (لهم):جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لآية. (الليل): مبتدأ مؤخر مرفوع. (نسلخ): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والجملة الفعلية في محل نصب حال، أو في محل رفع صفة لليل على إعراب بعضهم. (منه): جار ومجرور متعلقان بالفعل نسلخ. (النهار): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: مجيء جملة (نسلخ منه النهار) نعتًا للمعرفة (الليل)، وإنما ساغ ذلك –عند القائل به– لأن أل فيه جنسية؛ والتعريف بها لفظي ولا يفيد التعيين، فهي قريبة من النكرة.

(٣) ٢٨٦- يروى هذا البيت أول بيتين، وينسبان لرجل من بني سلول، والبيت الثاني:

غَضْـــبَانُ مُمْتَلِئًـــا عَلَيَّ إِهَابُـــهُ إني - وحَقِّـــكَ - سُـــخْطُهُ يُرْضِـــينِي

اللغة: (اللئيم) الشحيح، الدنىء النفس، الخبيث الطباع. (إهابه) الإهاب - بزنه كتاب - الجلد، وامتلاؤه عليه كناية عن شدة غضبه وكثير موجدته وحنقه.

المعنى: يقول: والله إنى لأمر على الرجل الدنىء النفس الذى من عادته أن يسبني فأتركه وأذهب عنه وأرضى بقولي لنفسي: إنه لا يقصدني بهذا السباب. =

فـ(نسلخُ) صفةٌ لـ(الليل)، و(يسبُّني) صفةٌ لـ(اللئيم)، ولا يتعينُ ذلكَ؛ لجوازِ كونِ نسلخُ ويسبنِي حالينِ.

وأشارَ بقولهِ: (فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا) إلى أنَّه لَا بدَّ للجملةِ الواقعةِ صفةً من ضميرٍ يربطها بالموصوفِ، وقدْ يحذفُ للدّلالةِ عليهِ، كقولــهِ:

٢٨٧- وَمَـــا أَدْرِي أَغَـــيَّرَهُمْ تَنَـــاءٍ وَطُــولُ الدَّهْــرِ أَمْ مَـــالٌ أَصَـــابُوا[1]

= **الإعراب:** (ولقد) الواو واو القسم، والمقسم به محذوف، واللام واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق. (أمر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (على اللئيم) جار ومجرور متعلقان بـ"أمر". (يسبني) جملة من فعل مضارع وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للئيم، وستعرف ما فيه. (فمضيت) فعل وفاعل. (ثمت) حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ. (قلت) فعل ماض وفاعله. (لا) نافية. (يعنيني) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى اللئيم، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل نصب مقول القول.

الشاهد فيه: قوله (اللئيم يسبني) حيث وقعت الجملة نعتًا للمعرفة، وهو المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك لأن أل فيه جنسية؛ فهو قريب من النكرة، وهذا الوجه في إعراب البيت هو الأقرب؛ لأنه الذى يلتئم معه المعنى المقصود، ألا ترى أن الشاعر يتمدح بالوقار وأنه شديد الاحتمال للأذى، وهذا إنما يتم له إذا جعلنا اللئيم منعوتًا بجملة "يسبنى" إذ يصير المعنى: "أنه يمر على اللئيم الذى شأنه سبه وديدنه النيل منه"، ولا يتأتى هذا إذا جعلت الجملة حالًا؛ إذ يكون المعنى حينئذ أنه يمر على اللئيم في حال سبه إياه؛ لأن الحال قيد في عاملها فكأن سبّه حاصل في وقت مروره فقط، نعم يمكن أن يقال: إنه لو تحمل ومضى في هذه الحال فهو في غيرها أشد تحملا، ولكن هذه دلالة التزامية، والدلالة الأولى وضعية.

(١) ٢٨٧- نسب سيبويه هذا البيت إلى الحارث بن كلدة، ومطلعها:

أَلا أَبْلِـــغْ مُعَـــاتَبَتِي وَقَـــوْلِي بَـــنِي عَـــمِّي فَقَـــدْ حَسُـــنَ الْعِتَـــابُ

اللغة: (تناء) بُعد. (طول الدهر) يروى في مكانه. (وطول العهد...).

المعنى: يقول: أنا لا أعلم ما الذى غير هؤلاء الأحبة، أهو التباعد وطول الزمن؟ أم الذي غيرهم مال أصابوه وحصلوا عليه، فأبطرهم الغنى ، وأنساهم حقوق الألفة وواجب المودة. =

التقدير: (أمْ مالٌ أصابوهُ) فحذفَ الهاءَ. وكقولهِ ﷻ: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾[1] [البقرة: ٤٨] أي: لا تجزِي فيهِ، فحذفَ فيهِ؛ وفي كيفيةِ حذفهِ قـــولانِ:

- أحدهمَا: أنَّه حُذِفَ بجملتهِ دفعةً واحدةً.
- والثَّاني: أنَّه حُذِفَ على التدريجِ ؛ فحذف (في) أوَّلًا، فاتَّصلَ الضَّميرُ بالفعلِ فصارَ تَجْزِيهِ، ثمَّ حذف هذَا الضَّميرِ المتَّصل فصارَ تَجْزِي.

= الإعراب: (وما) نافية. (أدري) فعل مضارع - بمعنى أعلم - وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (أغيّرهم) الهمزة للاستفهام، وقد علّقت "درى" عن العمل فيما بعدها، غير: فعل ماض، هم: مفعول به. (تناءٍ) فاعل غير، والجملة سدت مسد مفعولي أدري. (وطول) الواو عاطفة، طول: معطوف على تناء، وطول مضاف. و(الدهر) مضاف إليه. (أم) عاطفة، وهي هنا متصلة. (مال) معطوف على طول الدهر. (أصابوا) فعل ماض وفاعله، والجملة في محل رفع صفة لمال، وقد حُذف المفعول، والأصل: أم مال أصابوه، وهذا الضمير هو الرابط بين جملة النعت والمنعوت.

الشاهد فيه: قوله (مال أصابوا) حيث أوقع الجملة نعتًا لما قبلها، وحذف الرابط الذى يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذى سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف في معموله بالتقديم وبالحذف.

(١) الإعراب: (واتقوا): الواو حسب ما قبلها، اتقوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (يومًا): مفعول به منصوب. (لا): حرف نفي. (تجزي): فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل. (نفس): فاعل مرفوع، وجملة "لا تجزي نفس" في محل نصب صفة "يوما". (عن نفس): جار ومجرور متعلقان بالفعل تجزي. (شيئًا): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: وقوع جملة (لا تجزي نفس عن نفس شيئا) نعتا لما قبلها، مع حذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، والتقدير: "لا تجزي فيه نفس" والمسوغ للحذف دلالة السياق.

وَامْنَـعْ هُنَـا إِيقَـاعَ ذَاتِ الطَّلَـبِ (٥١٢) وَإِنْ أَتَـتْ فَـالقَوْلَ أَضْـمِرْ تُصِـبِ

لا تقعُ الجملةُ الطلبيةُ صفةً؛ فلَا تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اضْرِبْهُ)، وتقعُ خبرًا، خلافًا لابنِ الأنباري، فتقولُ: (زَيْدٌ اضْرِبْهُ).

ولما كانَ قولهُ: (فَأُعْطِيت مَا أُعْطِيتْهُ خَبَرَا) يوهمُ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ خبرًا يجوزُ أنْ تقعَ صفةً، قالَ: (وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ...) أي: امنعْ وقوعَ الجملةِ الطلبيةِ في بابِ النَّعتِ، وإنْ كانَ لَا يمتنعُ في بابِ الخبرِ.

ثمَّ قالَ: فإنْ جاءَ مَا ظاهرهُ أنَّه نُعِتَ فيهِ بالجملةِ الطَّلبيةِ؛ فيُخرَّجُ علَى إضمارِ القولِ، ويكونُ القولُ المضمرُ صفةً، والجملةُ الطلبيةُ معمولَ القولِ المضمرِ؛ وذلكَ كقولهِ:

٢٨٨- حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ[(١)]

---

(١) ٢٨٨- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (جَنَّ الظلام) ستر كل شيء، والمراد أقبل. (اختلط) كناية عن انتشاره واتساعه. (مذق) هو اللبن الممزوج بالماء، شبهه بالذئب لاتفاق لونهما؛ لأن فيه غبرة وكدرة.

المعنى: يصف الراجز بالشح والبخل قومًا نزل بهم ضيفًا، فانتظروا عليه طويلًا حتى أقبل الليل بظلامه، ثم جاءوه بلبن مخلوط بالماء يشبه الذئب في لونه؛ لكدرته وغبرته، يريد: الماء الذى خلطوه به كثير.

الإعراب: (حتى) ابتدائية. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (جَنَّ) فعل ماض. (الظلام) فاعل جن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها. وجملة (اختلط) وفاعله المستتر فيه معطوفة على الجملة السابقة بالواو. (جاءوا) فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا. (بمذق) جار ومجرور متعلقان بـ"جاء". (هل) حرف استفهام. (رأيت) فعل ماض وفاعله. (الذئب) مفعول به لـ"رأيت". (قط) استعمله بعد الاستفهام مع أن موضع استعماله بعد النفي الداخل على الماضي، والذى سهل هذا أن الاستفهام قرين النفي في كثير من الأحكام، وهو ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق برأى، وسكونه للوقف، وجملة "هل رأيت الذئب قط" في محل نصب مفعول به لقول محذوف يقع صفة لمذق، والتقدير: بمذق مقول فيه هل رأيت الذئب قط. =

فظاهرُ هذَا أنَّ قولهُ: (هَلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ؟) صفةٌ لـ(مَذْق) وهي جملةٌ طلبيّةٌ، ولكنْ ليسَ هوَ علَى ظاهرِهِ، بلْ (هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ) مقولُ لقولٍ مضمرٍ هوَ صفةٌ لـ(مذق)، والتقديرُ: (بمذقٍ مقولٍ فيهِ: هَلْ رَأَيْتَ الذِئْبَ قَطْ؟).

فإنْ قلتَ: هلْ يلزمُ هذَا التقديرُ في الجملةِ الطلبيةِ إذَا وقعتْ في بابِ الخبرِ فيكونُ تقديرُ قولكَ (زَيْدٌ اضْرِبْهُ) زَيْدٌ مقولٌ فيهِ اضْرِبْهُ؟

فالجوابُ: أنَّ فيهِ خلافًا، فمذهبُ ابنِ السَّرّاجِ والفارسيِّ التزامُ ذلكَ، ومذهبُ الأكثرينَ عدمُ التزامهِ.

= الشاهد فيه: قوله (بمذق هل رأيت...إلخ)" فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتًا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معمولة له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يُحذف كثيرًا ويبقى معموله. وهذا أحد الفروق بين النعت والخبر؛ فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في هذا إلا ابن الأنباري، والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولًا فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام؛ أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه؛ فلا بد من أن يكون معلومًا للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

وَنَعَتُـــــوا بِمَصْـــــدَرٍ كَثِـــيرا (٥١٣) فَالتَــــزَمُوا الإِفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا

يكثرُ استعمالُ المصدرِ نعتًا نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ، وَبِرَجُلَيْنِ عَدْلٍ، وَبِرِجَالٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَةٍ عَدْلٍ، وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدْلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدْلٍ)، **ويلزمُ حينئذٍ الإفرادُ والتَّذكيرُ**.

والنَّعتُ بهِ على خلافِ الأصلِ؛ لأنَّه يدلُّ علَى المعنَى لا علَى صاحبهِ، وهو مؤوّلٌ، إمَّا علَى:

- وضعِ (عَدْلٍ) موضعَ (عَادِلٍ).
- أوْ علَى حَذْفِ مضافٍ، والأصلُ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي عَدْلٍ)، ثُمَّ حُذِفَ "ذِي" وأقيمَ عدلٌ مقامهُ.
- وإمَّا علَى المبالغةِ بجعلِ العينِ نفسَ المعنَى مجازًا أوِ ادّعاءً.

وَنَعْـتُ غَـيْرِ وَاحِـدٍ إِذَا اخْتَلَـفْ (٥١٤) فَعَاطِفًـا فَـرِّقْـهُ لَا إِذَا ائْتَـلَفْ

إذَا نُعِتَ غيرُ الواحدِ فإمَّا أنْ يختلفَ النَّعتُ أو يتفقَ:

- فإنِ اختلفَ وجبَ التفريقُ بالعطفِ؛ فتقول: (مَرَرْتُ بِالزَّيْدَينِ الكَرِيمِ وَالبَخِيلِ، وَبِرِجَالٍ فَقِيهٍ وَكَاتِبٍ وَشَاعِرٍ).
- وإنِ اتفقَ جيء بهِ مثنًّى أو مجموعًا نحو (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرِجَالٍ كُرَمَاءَ).

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى (٥١٥) وَعَمَلٍ أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

إِذَا نُعِتَ معمولانِ لعاملينِ مُتَّحدَي المعنَى والعملِ، أُتبعَ[1] النَّعتُ المنعوتَ رفعًا ونصبًا وجرًّا، نحو (ذَهَبَ زَيْدٌ وانْطَلَقَ عَمْرٌو العَاقِلَانِ، وحَدَّثْتُ زَيْدًا وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الكَرِيمَيْنِ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجُزْتُ عَلَى عَمْرٍو الصَّالحَيْنِ).

فإن اختلفَ معنَى العاملينِ أوْ عملهمَا وجبَ القطعُ وامتنعَ الإتباعُ:

- فتقولُ: (جَاءَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرٌو العَاقِلَيْنِ): بالنَّصبِ علَى إضمارِ فِعْلٍ، أي: أعني العاقلينِ. وبالرَّفعِ على إضمارِ مبتدأ، أي: همَا العاقلانِ.
- وتقولُ: (انْطَلقَ زَيْدٌ وَكَلَّمْتُ عَمْرًا الظَّرِيفَيْنِ) أي: أَعْني الظَّريفينِ، أو الظَّريفانِ أي: همَا الظَّريفانِ.

و: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَجَاوَزْتُ خَالِدًا الكَاتِبَيْنِ أَوْ الكَاتِبَانِ).

---

(١) قول الناظم ﷺ (أتبع) يوهم وجوب الإتباع، وليس كذلك؛ لأن القطع في ذلك منصوص على جوازه.

وَإِنْ نُعُــوتٌ كَـــثُرَتْ وَقَــدْ تَلَـتْ مُفْتَقِـــرًا لِـــذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَـــتْ (٥١٦)

إذَا تكرّرتِ النُّعوتُ وكانَ المنعوتُ لا يتَّضحُ إلَّا بهَا جميعًا وجبَ إتباعُهَا كلِّهَا؛ فتقولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَقِيهِ الشَّاعِرِ الكَاتِبِ).

وَاقْطَـعْ أَوَ اتْبِـعْ إِنْ يَكُـنْ مُعَيَّنـا بِـدُونِهَا أَوْ بَعْضَـهَا اقْطَـعْ مُعْلِنـا (٥١٧)

إذَا كانَ المنعوتُ متَّضحًا بدونهَا كلهَا جازَ فيهَا جميعِهَا: الإتباعُ والقطعُ[1].

وإنْ كانَ معيّنًا ببعضهَا دونَ بعضٍ: وجبَ فيمَا لَا يتعينُ إلَّا بهِ الإتباعُ، وجازَ فيمَا يتعينُ بدونه الإتباع والقطع.

(١) أنت تعلم أن المنعوت قد يكون معرفة وقد يكون نكرة، وتعلم - مع ذلك - أن القصد من نعت المعرفة توضيحها، وأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها، والتوضيحُ قد يحتاج إلى كل النعوت وقد يحتاج إلى بعضها، لا جرم كان نعت المعرفة على التفصيل الذى ذكره الشارح:
- إن احتاج المنعوت إلى جميعها وجب في جميعها الإتباع.
- وإن احتاج إلى بعضها: وجب في ذلك البعض الإتباع، وجاز فيما عداه الإتباع والقطع.

وأما النكرة فيجب في واحد من نعوتها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع؛ لأن التخصيص لا يستدعي أكثر من نعت واحد.

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرا ... مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا (٥١٨)

أي: إذَا قُطعَ النَّعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ علَى إضمارِ مبتدأ، أوْ نُصِبَ على إضمارِ فعلٍ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ أوْ الكَرِيمَ) أي: هو الكريمُ أو أعني الكريمَ.

وقولُ المصنِّفِ: (لَنْ يَظْهَرَا) معناهُ: أنَّه يجبُ إضمارُ الرَّافعِ أو النَّاصبِ، ولَا يجوزُ إظهارُه، وهذَا صحيحٌ إذَا كانَ النَّعتُ لمدحٍ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ)، أوْ ذمٍّ نحو (مَرَرْتُ بِعَمْرٍو الخَبِيثُ)، أو ترحُّم نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ).

فأمَّا إذَا كانَ لتخصيصٍ فلَا يجبُ الإضمارُ نحو (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطُ أوْ الخياطَ)، وإنْ شئتَ أظهرتَ فتقول: (هُوَ الخَيّاطُ أوْ أعْنِي الخَيَّاطَ).

والمرادُ بالرَّافعِ والنَّاصبِ لفظةُ "هوَ" أوْ "أعْنِي".

وَمَا مِنَ المَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ ... يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلْ (٥١٩)

أي: يجوزُ حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النَّعتِ مُقامَهُ إذَا دلَّ عليهِ دليلٌ نحو قولهِ تعالى: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾(١) [سبأ: ١١] أي: دروعًا سابغاتٍ.

(١) **الإعراب:** (أن): حرف مصدري. (اعمل): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. (سابغات): صفة لمفعول به محذوف، تقديره: دروعًا سابغات، منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة، والمصدر المؤوّل من "أن" وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: أمرناه بعمل سابغات.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف المنعوت وإقامة النعت مقامه، لدلالة السياق عليه.

وكذلكَ يُحذفُ النَّعتُ إذَا دلَّ عليهِ دليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومنهُ قوله تعالى: ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾(١) [البقرة:٧١] أي: البيِّن، وقولهُ تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾(٢) [هود: ٤٦] أي: النَّاجينَ.

---

(١) **الإعراب**: (قالوا): فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الآن): ظرف زمان مبني على الفتح في محل نصب متعلق بالفعل جئت. (جئت): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، وجملة "الآن جئت" في محل نصب مقول القول. بالحق: جار ومجرور متعلقان بالفعل "جئت".

وجه الاستدلال: أن قوله: "الحق" وقع منعوتا لنعت محذوف دل عليه السياق، وتقديره: البيِّن.

(٢) **الإعراب**: (إنه): إن حرف توكيد ونصب، والهاء: ضمير في محل نصب اسم إن. (ليس):فعل ماض ناقص، واسم ليس ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو يعود إلى ابن نوح. (من أهلك): جار ومجرور متعلقان بخبر ليس، وأهل مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، وجملة "ليس من أهلك" في محل رفع خبر "إن".

وجه الاستدلال: أنه جاز حذف النعت لقيام الدليل عليه، فقوله في الآية: ﴿أَهْلِكَ﴾ وصف بنعت محذوف، تقديره ليس من أهلك الناجين، والذي دل عليه ما سبق في القصة القرآنية من محاورة بين نوح وربه حول ابنه.

التوكيد

بِالنَّـــفْسِ أوْ بـــالعَيْنِ الِاسْـــمُ أُكِّـــدا (٥٢٠) مَـــعَ ضَـــمِيرٍ طَـــابَقَ المُؤَكَّـــدَا

وَاجْمَـعْـــهُـمَا بِأَفْـعُـــلٍ إنْ تَبِـعَـــا (٥٢١) مَـــا لَـــيْسَ وَاحِـــدًا تَكُـــنْ مُتَّبِعـــا

التوكيدُ قسمانِ:

- **أحدهمَا**: التوكيدُ اللفظِي ـ وسيأتي ـ.
- **والثَّاني** التوكيدُ المعنَوي: وهوَ علَى ضربينِ:

أحدهمَا: **مَا يرفعُ توهمَ مضافٍ إلى المؤكَّدِ**، وهوَ المرادُ بهذينِ البيتينِ، ولهُ لفظانِ (النَّفْسُ والعَيْنُ)، وذلكَ نحو (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ)؛ فـ(نفسهُ) توكيدٌ لـ(زيدٍ)، وهو يرفعُ توهمَ أنْ يكونَ التقديرُ: جَاءَ خَبَرُ زَيْدٍ أَوْ رَسُولُه. وكذلكَ (جَاءَ زَيْدٌ عَيْنُهُ)(١).

(١) إذا قلت: (جاء زيد) فقد تريد الحقيقة وأن زيدًا هو الآتي، وقد تكون جعلتَ الكلام على حذف مضاف، وأن الأصل (جاء خبر زيد، أو جاء رسول زيد)، وقد تكون قد أطلقتَ زيدًا وأنت تريد به رسوله من باب المجاز العقلي، فإذا قلت: (جاء زيد نفسه) فقد تعين المعنى الأول، وارتفع احتمالان: أحدهما: احتمال المجاز بالحذف، وثانيهما: احتمال المجاز العقلي.

ولا بُدَّ من إضافةِ (النَّفسِ) أو (العَيْنِ) إلى ضميرٍ يُطابقُ المؤكَّدَ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أوْ عَيْنُهُ وهِنْدٌ نَفْسُهَا أَوْ عَيْنُهَا)، ثمَّ إنْ كانَ المؤكَّدُ بهمَا مثنًّى أوْ مجموعًا جمعتهمَا علَى مثالِ (أَفْعُل)؛ فتقول: (جَاءَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَالزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أوْ أَعْيُنُهُمْ، وَالهِنْدَاتُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ).

وَكُلًّا اذْكُــــرْ فِيْ الشُّــــمُولِ وَكِلَا (٥٢٢) كِلْتَــا جَمِيعًــا بِالضَّــمِيرِ مُوصَــلَا

هذَا هو الضَّربُ الثَّاني من التوْكيدِ المعنويِّ: وهوَ مَا يرفعُ تَوهّمَ عدمِ إرادةِ الشمولِ، والمستعملُ لذلكَ (كُلٌّ، وَكِلَا، وَكِلْتَا، وَجَمِيعٌ):

- فيؤَكَّدُ بـ"كلٍّ وجميعٍ" مَا كانَ ذَا أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضهَا موقعَهُ، نحو (جَاءَ الرَّكْبُ كُلُّهُ أوْ جَمِيعُهُ، وَالقَبِيلَةُ كُلُّهَا أَوْ جَمِيعُهَا، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَوْ جَمِيعُهُمْ، وَالهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ أوْ جَمِيعُهُنَّ)، ولا تقولُ: (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ).
- ويؤَكَّدُ بـ(كِلَا) المثنّى المذكرُ، نحو (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) وبـ(كِلْتَا) المثنَّى المؤنثُ، نحو (جَاءَت الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا).

ولا بُدَّ من إضافتهَا كلهَا إِلى ضميرٍ يطابقُ المؤكَّدَ كَما مُثّل.

وَاسْـــتَعْمَلُوا أَيْضًـــا كَـــكُلِّ فَاعِلَـــهْ (٥٢٣) مِـــنْ عَـــمَّ فِي التَّوْكِيـــدِ مِثْـــلَ النَّافِلَـــهْ

أي استعملَ العربُ ـ للدّلالةِ على الشمولِ كَكُلٍّ ـ (عَامَّةً) مضافًا إلى ضميرِ المؤكَّدِ، نحو جَاءَ القَوْمُ عَامَّتُهُمْ، وقلَّ من عدهَا من النحويينَ في ألفاظِ التوكيدِ، وقدْ عدَّها سيبويه.

وإنَّما قالَ: (مثلَ النَّافِلَةِ): لأنَّ عدَّهَا مِنْ ألفاظِ التوكيدِ يشبهُ النافلةَ، أي: الزيادةَ؛ لأنَّ أكثرَ النحويينَ لمْ يذكرهَا[١].

وَبَعْـــدَ كُلٍّ أَكَّـــدُوا بِأَجْمَعَـــا (٥٢٤) جَمْعَـــاءَ أَجْمَـــعِينَ ثُـــمَّ جُمَعَـــا

أي: يجاءُ بعدَ كلٍّ بـ"أجمعَ" ومَا بعدَها لتقويةِ قصدِ الشمولِ:

- فيُؤتَى بـ(أَجْمَع) بعدَ "كلّه"، نحو (جاء الرَّكْبُ كُلُّهُ أَجْمَعُ).
- وبِـ(جَمْعَاءَ) بعدَ "كُلّهَا" نحو (جَاءَت القَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ).
- وبِـ(أَجْمَعِينَ) بعدَ "كُلّهمْ" نحو (جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ).
- وَبِـ(جُمَعَ) بعدَ "كُلّهنَّ" نحو (جَاءَت الهِنْدَاتُ كُلُّهُنَّ جُمَعُ).

(١) وللشاطبي رحمه الله في المقاصد الشافية موقف آخر في المقصود بـ"النافلة" في هذا الموضع. (١٢/٥).

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ (٥٢٥) جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

أي: قدْ وردَ استعمالُ العربِ:

- (أَجْمَعَ) في التوكيدِ غيرَ مسبوقةٍ بـ(كُلّه) نحو (جَاءَ الجَيْشُ أَجْمَعُ).
- واستعمالُ (جَمْعَاءَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ(كُلّهَا) نحو (جَاءَتِ القَبِيلَةُ جَمْعَاءُ).
- واستعمالُ (أَجْمَعِينَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ(كُلّهِمْ) نحو (جَاءَ القَوْمُ أَجْمَعُونَ).
- واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ(كُلّهِنَّ) نحو (جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ).

وزعمَ المصنِّفُ أنَّ ذلكَ قليلٌ، ومنهُ قولهُ:

٢٨٩- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا ... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعا ... إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[1]

---

(١) ٢٨٩- هذه الأبيات لراجز لا يُعلم اسمه.

اللغة: (الذلفاء) أصله وصف لمؤنث الأذلف، وهو مأخوذ من الذَّلَف، وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة، ويجوز هنا أن يكون علمًا، وأن يكون باقيًا على وصفيته. (حولًا) عامًا. (أكتعا) تامًّا كاملًا، وقد قالوا: "أتى عليه حول أكتع" أي: تام، كذا قال الجوهري.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه، أو حرف نداء حذف المنادى به. (ليتني) ليت: حرف تمن، والنون للوقاية، والياء اسم ليت. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (صبيًّا) خبر كان. (مرضعًا) نعت لصبي، وجملة "كان" واسمها وخبرها في محل رفع خبر "ليت". (تحملني) تحمل: فعل مضارع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. (الذلفاء) فاعل تحمل. (حولًا) ظرف زمان متعلق بتحمل. (أكتعا) توكيد لقوله حولًا، وإذا لاحظت ما فيه من معنى المشتق صح أن تجعله نعتًا له. (إذا) ظرف ضمن معنى الشرط، وجملة. (بكيت) في محل جر بإضافة إذا إليها. (قبلتني) قبل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى الذلفاء، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول. (أربعًا) مفعول ثان، وأصله نعت لمحذوف، والجملة لا محل لها جواب "إذا" الشرطية غير الجازمة. (إذًا) حرف جواب. (ظللت) ظل: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (الدهر) ظرف زمان متعلق بـ"أبكي". (أبكي) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة في محل نصب خبر ظل. (أجمع) توكيد للدهر.

الشاهد فيه: قوله: (الدهر...أجمعا) حيث أكد الدهر بأجمع، من غير أن يؤكده أولًا بكل.

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ (٥٢٥) وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِلْ

مذهبُ البصريينَ أنَّه لا **يجوزُ توكيدُ النكرةِ**، سواء كانتْ محدودةً كـ(يَوْمٍ، وَلَيْلَةٍ، وَشَهْرٍ، وَحَوْلٍ)، أوْ غيرَ محدودةٍ كـ(وَقْتٍ، وَزَمَنٍ، وَحِينٍ).

ومذهبُ الكوفيينَ ـ واختارهُ المصنفُ ـ **جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ**؛ لحصولِ الفائدةِ بذلكَ، نحو (صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ) ومنهُ قولهُ:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وقوله:

٢٩٠- *قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا*[(١)]

---

(١) ٢٩٠- قال البغدادي: (وهذا البيت مجهول لا يعرف قائله، حتى قال جماعة من البصريين: إنه مصنوع) خزانة الأدب (١/١٨١).

اللغة: (صَرَّت) صوتت. (البَكْرَة): هي هنا: ما يُستقى عليه الماء من البئر.

الإعراب: (قد) حرف تحقيق. (صرت) صر: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (البكرة) فاعل صرت. (يومًا) ظرف زمان متعلق بـ"صرت". (أجمعا) تأكيد لقوله يومًا.

الشاهد فيه: قوله: (يومًا أجمعا) حيث أكد قوله "يومًا" وهو نكرة محدودة بقوله "أجمعا"، وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين الذي اختاره المصنف في هذه المسألة، وأجاب البصريون عن هذا الشاهد بأنه مع شذوذه لا يعرف قائله.

وَاغْـــنَ بِكِلْتَـــا فِيْ مُـــثَنًّى وَكِلَا (٥٢٧) عَـــن وَزْنِ فَعْـــلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَـــلَا

قدْ تقدَّم أنَّ المثنّى[1] يؤَكَّدُ بالنفسِ أو العينِ وبكِلَا وكلتَا، ومذهبُ البصريينَ أنَّه لا يؤكدُ بغيرِ ذلكَ فلَا تقول: (جَاءَ الجَيْشَانِ أَجْمَعَانِ، وَلَا جَاءَ القَبِيلَتَانِ جَمْعَاوَانِ) استغناءً بكِلَا وكلتَا عنهُما، وأجازَ ذلكَ الكوفيونَ.

وَإِنْ تُؤَكِّـــدِ الضَّـــمِيرَ الـــمُتَّصِلْ (٥٢٨) بِـالنَّفْسِ وَالعَـيْنِ فَبَعْـدَ الـــمُنْفَصِلْ

عَنَيْـــتُ ذَا الرَّفْـــعِ وَأَكَّـــدُوا بِمـــا (٥٢٩) سِـوَاهُـــمَا وَالقَيْـــدُ لَـــنْ يُـلْتَـــزَمَا

لا يجوزُ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ بالنَّفسِ أو العينِ إلَّا بعدَ تأكيدِهِ بضميرٍ منفصلٍ؛ فتقولُ: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ أَوْ أَعْيُنُكُمْ)، وَلَا تَقُلْ: (قُومُوا أَنْفُسُكُمْ).

فإِذَا أكَّدتَّه بغيرِ النَّفسِ والعينِ لمْ يلزمْ ذلكَ؛ تقول: (قُومُوا كُلُّكُمْ أَوْ قُومُوا أَنْتُمْ كُلُّكُمْ).

وَكَذَا إِذَا كانَ المؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ بأنْ كانَ ضميرَ نصبٍ أوْ جرٍّ؛ فتقولُ: (مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ أَوْ عَيْنِكَ، وَمَرَرْتُ بِكُمْ كُلِّكُمْ، وَرَأَيْتُكَ نَفْسَكَ أَوْ عَيْنَكَ، وَرَأَيْتُكُمْ كُلَّكُمْ).

---

(١) **تنبيه**: يشمل قول الناظم ﷺ: "في مثنى": ما دل على اثنين وإن لم يسم في الاصطلاح مثنى، نحو: جاء زيد وعمرو كلاهما، وهند ودعد كلتاهما.

وَمَــا مِــنَ التَّوْكِيــدِ لَفْظِــيٌّ يَــجِيْ (٥٣٠) مُكَــرَّرًا كَقَوْلِــكَ (ادْرُجِي ادْرُجِيْ)

هذَا هوَ القسمُ الثَّاني من قسمي التوكيدِ: وهوَ التوكيدُ اللفظيُّ، **وهو تكرارُ اللفظِ الأوَّلِ بعينهِ اعتناءً به** نحو (ادْرُجِي ادْرُجِي) وقوله:

٢٩١- فَــأَيْنَ إِلَى أَيْــنَ النَّجَــاةُ بِبَغْلَــتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّاحِقُونَ احْـبِسِ احْـبِسِ[(١)]

وقولِهِ تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾[(٢)] [الفجر: ٢١].

---

(١) ٢٩١- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (فأين) اسم استفهام، مبني على الفتح في محل جر بإلى محذوف يدل عليها ما بعدها، والأصل: فإلى أين...إلخ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (إلى أين) توكيد لفظي. (النجاة) مبتدأ مؤخر. (ببغلتي) الجار والمجرور متعلقان بالنجاة، وبغلة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (أتاك) أتى: فعل ماض، والكاف ضمير المخاطب أو المخاطبة مفعول به. (أتاك) توكيد لفظي. (اللاحقون) فاعل أتى الأول. (احبس) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (احبس) توكيد لفظي.

الشاهد فيه: قوله: (إلى أين إلى أين)، وقوله: (أتاك أتاك)، وقوله: (احبس احبس)؛ ففي كل واحد من المواضع الثلاثة تكرر اللفظ الأول بعينه، وهو من التوكيد اللفظي.

(٢) **الإعراب:** (كلا): حرف ردع وزجر. (إذا): ظرف لما يستقبل من الزمان في محل نصب متعلق بقوله: (يتذكر). (دكت): فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، وحركت بالكسر لالتقاء الساكنين. (الأرض): نائب فاعل مرفوع، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في محل جر بالإضافة. (دكًّا): مفعول مطلق منصوب. (دكا): توكيد لفظي منصوب –على رأي بعض العلماء-. ويجوز جعل "دكا دكا" حالا على تقدير مكررا دكا، وكذا صفا صفا. وقيل غير ذلك. (وجاء): الواو حرف عطف، جاء: فعل ماض. (ربك): فاعل مرفوع. (والملك): الواو: حرف عطف، الملك: اسم معطوف على ما قبله، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله. (صفا): حال منصوب. (صفا): توكيد لفظي منصوب.

وجه الاستدلال: أن بعض العلماء أعرب دكًّا الثانية وكذا صفًّا الثانية توكيدين لفظيين لـ"دكًّا" الأولى و"صفًّا" الأولى.

=

وَلَا تُعِــدْ لَفْــظَ ضَــمِيرٍ مُتَّصِــلْ (٥٣١) إِلَّا مَــعَ اللَّفْــظِ الَّذِيْ بِــهِ وُصِــلْ

أي: إذَا أُرِيدَ تكريرُ لفظِ الضميرِ المتصلِ للتوكيدِ لمْ يجزْ ذلكَ إلَّا بشرطِ اتصالِ المؤكِّدِ بمَا اتَّصلَ بالمؤكَّدِ نحو (مَرَرْتُ بِكَ بِكَ وَرَغِبْتُ فِيهِ فِيهِ)، ولا تقولُ: (مَرَرْتُ بِكَكَ).

= تنبيه: من العلماء من منع أن يكون "دكا دكا"، من باب التوكيد اللفظي، وعللوا ذلك بأن التوكيد اللفظي يشترط فيه أن يكون اللفظ الثاني دالًّا على نفس ما يدل عليه اللفظ الأول، والأمر في الآية الكريمة ليس كذلك، فإن الدك الثاني غير الدك الأول، والمعنى دكًا حاصلًا بعد دك، وذهب هؤلاء إلى أن اللفظين معًا حال، وهو مؤوّل بنحو (مكررًا دكها)، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾ ﴾ [الفجر: ٢٢]، وجعلوا هاتين الآيتين نظير قولهم: جاء القوم رجلًا رجلًا، وعلمته الحساب بابًا بابًا.

كَـذَا الـحُـــرُوفُ غَـيْرَ مَـا تَحَصَّـلَا (٥٣٢) بِـهِ جَـوَابٌ: كَـ(نَعَـمْ) وَكَـ(بَـلَى)

أي: كذلكَ إذَا أُريدَ توكيدُ الحرفِ الَّذِي ليسَ للجوابِ يجبُ أنْ يعادَ معَ الحرفِ المؤكِّد مَا يتصلُ بالمؤكَّدِ، نحو (إِنَّ زَيْدًا إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) و: (فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، ولَا يجوزُ: (إِنَّ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ) ولَا: (فِي فِي الدَّارِ زَيْدٌ).

فإنْ كانَ الحرفُ جوابًا كـ(نَعَمْ، وبَلَى، وجَيْر، وأَجَلْ، وإِي، ولَا) جازَ إعادتهُ وحدهُ؛ فيقالُ لك: (أَقَامَ زَيْدٌ؟ فتقول: نَعَمْ نَعَمْ، أَوْ: لَا لَا. وَ: أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟ فتقولُ: بَلَى بَلَى).

وَمُضْـمَرُ الرَّفْـعِ الَّذِي قَـدِ انْفَصَـلْ (٥٣٣) أَكِّـــدْ بِــهِ كُلَّ ضَمِــيرٍ اتَّصَـــلْ

أي: **يجوزُ أنْ يؤكَّدَ بضميرِ الرَّفعِ المنفصلِ كلُّ ضميرٍ متصلٍ**:

- مرفوعًا كانَ، نحو (قُمْتَ أَنْتَ).
- أَوْ منصوبًا، نحو (أَكْرَمْتَنِي أَنَا).
- أَوْ مجرورًا نحو (مَرَرْتُ بِهِ هُوَ).

واللهُ أعلمُ.

عطف البيان

العَطْفُ: إِمَّا ذُو بَيَانٍ، أَوْ نَسَقْ (٥٣٤) وَالغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

فَذُو البَيَانِ: تَابِعٌ، شِبْهُ الصِّفَهْ (٥٣٥) حَقِيقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

العطفُ كمَا ذكرَ ضربانِ:

- **أحدهما**: عطفُ النَّسقِ وسيأتي.
- **والثَّاني**: عطفُ البيانِ؛ وهو المقصودُ بهذَا البابِ.

وعطفُ البيانِ هو **التَّابعُ الجامدُ المشبهُ للصفةِ في إيضاحِ متبوعهِ وعدمِ استقلالهِ**، نحو:

٢٩٢- أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ (١)

(١) ٢٩٢- هذا مطلع رجز لعبد الله بن كَيْسَبة، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلا دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

وكان من حديثه: أنه أقبل على أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﵁، فقال يا أمير المؤمنين: إن أهلي ببادية بعيدة، وإني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، فاحملني. فظنه عمر كاذبا فلم يحمله، فانطلق فحل ناقته ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول هذا الرجز وعمر ﵁ مقبل من أعلى الوادي، فسمعه، فأخذ بيده وقال له: ضع عن راحلتك، فلما تبين له صدقه حمله وزوَّدَهُ وكساه. =

فـ(عمرُ) عطفُ بيانٍ؛ لأنه موضِّحُ لأَبي حفصٍ.

فخرجَ بقولِهِ: (الجامدُ): الصفةُ؛ لأنَّها مشتقةٌ أوْ مؤوّلةٌ بهِ.

وخرجَ بمَا بعدَ ذلكَ:

- التوكيدُ، وعطفُ النَّسقِ؛ لأنَّهما لا يوضحانَ متبوعَهُما.
- والبدلُ الجامدُ؛ لأنَّه مستقلٌّ.

فَأَوْلِيَنْــــهُ مِـــنْ وِفَــــاقِ الأَوَّلِ (٥٣٦) مَـا مِــنْ وِفَــاقِ الأَوَّلِ النَّعْــتُ وَلِي

لما كانَ عطفُ البيانِ مشبهًا للصفةِ لزمَ فيهِ موافقةُ المتبوعِ كالنَّعتِ، فيوافقهُ في:

- إعرابهِ.
- وتعريفهِ أوْ تنكيرِهِ.
- وتذكيرِهِ أوْ تأنيثهِ.
- وإفرادِهِ أو تثنيتهِ أوْ جمعهِ.

= **اللغة:** (نقب) مصدر نَقِبَ - من باب فَرِحَ - وهو رقة خف البعير. (دبر) مصدر دَبِرَ - من باب مرض - وهو أن يجرح ظهر الدابة من موضع الحل أو القتب. (فجر) حنث في يمينه.

الإعراب: (أقسم) فعل ماض. (بالله) جار ومجرور متعلقان بـ"أقسم". (أبو) فاعل أقسم، وأبو مضاف. و(حفص) مضاف إليه. (عمر) عطف بيان، ويجوز أن يكون بدلًا من قوله: أبو حفص.

الشاهد فيه: قوله (أبو حفص عمر) فإن الثاني عطف بيان للأول.

فَقَـــدْ يَكُونَـــانِ مُنَكَّـرَيْـــنِ (٥٣٧) كَـــمَا يَكُـــونَانِ مُعَـــرَّفَيْنِ

ذهبَ أكثرُ النَّحويينَ إلى امتناعِ كونِ عطفِ البيانِ ومتبوعهِ نكرتينِ.

وذهبَ قومٌ ـ منهُم المصنفُ ـ إلى جوازِ ذلكَ، فيكونانِ منكَّرينِ كمَا يكونانِ معرَّفَينِ.

قيلَ: ومن تنكيرهمَا: قولهُ تعالى: ﴿تُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾[1] [النور: ٣٥]، وقولهُ تعالى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾[2] [إبراهيم: ١٦] فـ(زيتونةٌ) عطفُ بيانٍ لـ(شجرةٍ)، و(صديدٌ) عطفُ بيانٍ لـ(ماءٍ).

(١) **الإعراب**: (توقد): فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي. (من شجرة): جار ومجرور متعلقان بالفعل توقد. (مباركة): صفة لشجرة مجرورة. (زيتونة): بدل أو عطف بيان مجرور.

وجه الاستدلال: أن جمهور البصريين منعوا مجيء عطف البيان في النكرات، وحجتهم في ذلك أن النكرة مجهولة، والمجهول لا يبين مجهولًا، فأعربوا قوله: "زيتونة" بدلا من شجرة، والبدل يقع بين المعارف والنكرات، وأجاز الكوفيون وجماعة من البصريين، منهم: الفارسي وابن جني وابن مالك وابن هشام وقوع عطف البيان في النكرات، وحجتهم أن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص فأعربوا قوله: "زيتونة" عطف بيان.

(٢) **الإعراب**: (ويسقى): الواو بحسب ما قبلها، يسقى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو". (من ماء): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ"يسقى". (صديد): بدل أو عطف بيان مجرور.

وجه الاستدلال: يقال فيه ما قيل في وجه الاستشهاد بالآية السابقة.

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى (٥٣٨) فِي غَيْرِ نَحْوِ (يَا غُلَامُ يَعْمُرَا)
وَنَحْوِ (بِشْرٍ) تَابِعِ (البَكْرِيِّ) (٥٣٩) وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

كلُّ مَا جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكونَ بدلًا، نحو (ضَرَبْتُ أَبَا عَبْدِ اللهِ زَيْدًا).

واستثْنَى المصنفُ من ذلكَ مسألتينِ يتعيّنُ فيهمَا كونُ التَّابعِ عطفَ بيانٍ(١):

الأُولى: أنْ يكونَ التابعُ مفردًا معرفةً معربًا والمتبوعُ منادى، نحو (يَا غُلَامُ يَعْمُرَ)؛ فيتعينُ أنْ يكونَ (يَعْمُر) عطفَ بيانٍ، وَلَا يجوزُ أنْ يكونَ بدلًا؛ لأنَّ البدلَ على نيةِ تكرارِ العاملِ فكانَ يجبُ بناءُ (يَعْمُر) على الضمِّ؛ لأنَّه لوْ لفظَ بـ(يا) معهُ لكانَ كذلكَ.

---

(١) ضبط ابن هشام وغيره المسائل التي يتعين فيها أن يكون التابع عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا، بأحد أمرين:
الأمر الأول: أن يكون التابع غير مستغنى عنه.
الأمر الثاني: أن يكون التابع غير صالح لأن يوضع في مكان المتبوع.
والمسألتان اللتان ذكرهما الناظم وبينهما الشارح من أفراد الضابط الثاني؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن يُوضع يعمر مع كونه منصوبًا موضع غلام المنادى، ولا يصلح أن يُوضع بشر مع كونه علمًا وليس مقترنًا بأل موضع البكري، ولم يتعرضا لتأصيل الضابط الأول ولا التمثيل له.
ومن أمثلته: أن يكون التابع مشتملًا على ضمير والمتبوع جزء من جملة واقعة خبرًا وليس في هذه الجملة ضمير يربطها بالمبتدأ، نحو (عليٌّ سافر بكر أخوه) فإنه يتعين أن يكون "أخوه" عطف بيان على بكر، ولا يجوز أن يكون بدلًا.

الثَّانية: أنْ يكونَ التابعُ خاليًا من (ألْ) والمتبوعُ بـ(ألْ) وقدْ أضيفتْ إليهِ صفةٌ بـ(ألْ) نحو (أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ)؛ فيتعينُ كونُ (زَيْدٍ) عطفَ بيانٍ، ولَا يجوزُ كونهُ بدلًا من الرَّجُلِ؛ لأنَّ البدلَ علَى نيةِ تكرارِ العاملِ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ: (أَنَّا الضَّارِبُ زَيْدٍ) وهو لَا يجوزُ لما عرفتَ في بابِ الإضافةِ من أنَّ الصفةَ إذَا كانتْ بـ(ألْ) لَا تضافُ إلَّا إلَى مَا فيهِ (ألْ) أوْ مَا أضيفَ إلَى مَا فيهِ (ألْ)، ومثلُ (أَنَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ) قوله:

٢٩٣- أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[(١)]

فـ(بشر) عطفُ بيانٍ، ولَا يجوزُ كونهُ بدلًا؛ إذْ لَا يصحُّ أنْ يكونَ التقديرُ: أَنَا ابْنُ التَّارِكِ بِشْرٍ.

---

(١) ٢٩٣- البيت للمَرَّارِ بن سعيد الفقعسي.

اللغة: (التارك) يجوز أن يكون اسم الفاعل من ترك بمعنى صير وجعل، فيحتاج مفعولين، ويجوز أن يكون اسم الفاعل من ترك بمعنى خلى، فلا يحتاج إلا مفعولًا واحدًا. (البكري) نسبه إلى بكر بن وائل. (بشر) هو بشر بن عمرو بن مرثد، وكان قد قتله سبع بن الحسحاس الفقعسي، ورئيس بني أسد يوم ذاك خالد بن نضلة الفقعسي جد المرار، لذلك فخر بمقتل بشر. (ترقُبُه) تنتظر خروج روحه؛ لأن الطير لا تهبط إلا على الموتى، وكنى بذلك عن كونه قتله.

المعنى: يقول: أنا ابن الرجل الذى ترك بشرًا البكري تنتظر الطير موته لتقع عليه.

الإعراب: (أنا) مبتدأ. (ابن) خبر المبتدأ، وابن مضاف. و(التارك) مضاف إليه والتارك مضاف، و(البكري) مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (بشر) عطف بيان على البكري. (عليه) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (الطير) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب: إما مفعول ثان للتارك وإما حال من البكري. (ترقُبُه) ترقب: فعل مضارع، فاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى الطير، والهاء مفعول به، والجملة في محل نصب حال من الطير. (وقوعًا) حال من الضمير المستتر في "ترقبه".

الشاهد فيه: قوله: (التارك البكري بشر) فإن قوله "بشر" يتعين فيه أن يكون عطف بيان على قوله "البكري"، ولا يجوز أن يجعل بدلًا منه؛ وقد أشار الشارح العلامة إلى وجه امتناعه والخلاف فيه.

وأشارَ بقولهِ: (وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالمرْضِيِّ) إِلى أنَّ تجويزَ كونِ (بِشْرٍ) بدلًا غيرُ مرضيٍّ، وقصدَ بذلكَ التنبيهَ على مذهبِ الفرَّاءِ والفارسيِّ(١).

(١) مذهب الفراء والفارسي جواز إضافة الوصف المقترن بأل إلى العلم، نحو (أنا الضارب زيد) وعلى هذا يجوز في "أنا ابن التارك البكري بشر" أن يُجعل بشر بدلًا؛ لأنه يجوز عندهم أن تقول: "أنا ابن التارك بشر"، بإضافة التارك الذى هو وصف مقترن بأل إلى بشر الذى هو علم، ومعنى هذا أنه يجوز إحلال التابع محل المتبوع، ومتى جاز ذلك صح في المتبوع الوجهان: أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلًا، ولكن مذهب الفراء والفارسي غير مقبول عند المصنف وجمهرة العلماء، لاجرم لم يجيزوا في "بشر" إلا وجهًا واحدًا، وهو أن يكون عطف بيان، ولهذا تجد المصنف يقول: (وليس أن يبدل بالمرضي).

عطف النسق

تَـالٍ بِحَـرْفٍ مُتْبِـعٍ عَطْـفُ النَّسَـقْ ❁ كَاخْصُـصْ بِـوُدٍّ وَثَنَـاءٍ مَـنْ صَـدَقْ (٥٤٠)

عطفُ النَّسقِ: هو **التَّابعُ المتوسطُ بينهُ وبينَ متبوعهِ أحدُ الحروفِ الَّتي سنذكرهَا** كـ(اخْصُصْ بُودٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ).

فخرجَ بقولهِ: (المتوسط ...) إلى آخرهِ: بقيةُ التَّوابعِ.

فَـالعَطْفُ مُطْلَقًـا بِـوَاوٍ ثُـمَّ فَـا (٥٤١) حَـتَّى أَمَ اوْ كَـ(فِيـكَ صِـدْقٌ وَوَفَـا)

حروف العطف على قسمين:

أحدُهُمَا: مَا يُشَرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليهِ مطلقًا ـ أي: لفظًا وحكمًا ـ، وهي:

- الواوُ نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو).
- وثُمَّ نحو (جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو).
- وَالفَاءُ نحو (جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو).
- وحَتَّى نحو (قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المشَاةُ).
- وأَمْ نحو (أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو).
- وَأَوْ نحو (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو).

والثَّاني: مَا يُشَرِّكُ لَفْظًا فقطْ وهوَ المرادُ بقولِهِ:

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ: بَلْ وَلَا (٥٤٢) لَكِنْ، (كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا)(١)

هذهِ الثَّلاثةُ تُشَرِّكُ الثَّانِي معَ الأَوَّلِ في إعرابِهِ لَا في حكمِهِ، نحو:

- (مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو).
- و(جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو).
- و(لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا).

(١) قال الشاطبي: (الطلا) بفتح الطاء والقصر: الولد من ذوات الظلف، وهو المراد هنا. وقد يطلق ويراد به الشخص، قاله الجوهري، وليس بمراد هنا.

فَــاعْطِفْ بِــوَاوٍ سَــابِقًا أَوْ لَاحِقًــا (٥٤٣) فِيْ الحُكْــمِ أَوْ مُصَــاحِبًا مُوَافِقَــا

لما ذكرَ حروفَ العطفِ التسعةَ شرعَ في ذكرِ معانيهَا:

فـ(الواوُ): لمطلقِ الجمعِ عندَ البصريينِ؛ فإذَا قلت: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) دلَّ ذلكَ علَى اجتماعهمَا فِي نسبةِ المجيءِ إليهمَا، واحتملَ كَوْنَ عَمْرٍو جَاءَ بعدَ زيدٍ أو جَاءَ قبلهُ أوْ جاءَ مصاحبًا لهُ، وإنَّما يتبينُ ذلكَ بالقرينةِ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو بَعْدَهُ، وجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَبْلَهُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو مَعَهُ)؛ فيُعطفُ بهَا اللاحقُ والسَّابقُ والمصاحبُ.

ومذهبُ الكوفيينَ أنَّها للترتيبِ، وَرُدَّ بقولهِ تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾[(١)] [المؤمنون: ٣٧].

---

(١) الإعراب: (إن): حرف نفي مهمل. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ. (إلا): حرف استثناء ملغى -أداة حصر-. (حياتنا): خبر هي مرفوع، وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الدنيا): صفة مرفوعة. (نموت): فعل مضارع مرفوع، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والجملة الفعلية في محل نصب حال. (ونحيا): الواو حرف عطف، نحيا: فعل مضارع. والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي مثلها.

وجه الاستدلال: أن العطف في قوله: "نموت ونحيا": لا يمكن أن يحمل على الترتيب، فلو كانت الواو دالة على الترتيب -كما يقول الكوفيون- لكان هذا الكلام اعترافًا من الكفار بالبعث بعد الموت؛ لأن الحياة المرادة من "نحيا" تكون حينئذ بعد الموت، وهي الحشر، ومساق الآية وما عُرف من حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له؛ فالمراد من الحياة في قولهم "ونحيا" هي الحياة التي يحيونها في الدنيا، وهي قبل الموت قطعًا، فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب؛ لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي ... مَتْبُوعُهُ (كَاصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي) (٥٤٤)

اختصَّتِ الواوُ من بينِ حروفِ العطفِ بأنَّها يُعطفُ بهَا حيثُ لا يُكْتَفى بالمعطوفِ عليهِ[١]، نحو (اخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، ولوْ قلتَ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ) لمْ يَجُزْ، ومثلُهُ (اصْطَفَّ هَذَا وَابْنِي)، و(تَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو).

ولَا يجوزُ أنْ يُعْطَفَ في هذهِ المواضعِ بالفاءِ ولَا بغيرِهَا من حروفِ العطفِ؛ فلَا تقولُ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو).

وَالفَاءُ للتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ ... وَ(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ (٥٤٥)

أي: تدلُّ (الفاءُ) على تأخرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليهِ متصلًا بهِ[٢].

و(ثُمَّ) على تأخُّرِهِ عنهِ منفصلًا، أي: متراخيًا عنهُ[٣]:

---

(١) إنما يكون ذلك عندما يكون الحكم مما لا يقوم إلا بمتعدد، مثل الاشتراك والاصطفاف والاختصام في أمثلة الشارح. **ومما اختصت به الواو أيضا:** أنها تَعطف عاملًا قد حُذف وبقي معموله كما قالوه في: *وزجَّجْن الحواجب والعيونا* وسيأتي هذا قريبًا.

(٢) قول الناظم ﷺ: "باتصال" معناه: الاتصال الزماني العرفي الذي لا يُعد به الثاني منقطعا عن الأول، وهو في كل شيء بحسبه.

(٣) المراد من التراخي هو انقضاء مدة زمنية طويلة بين وقوعِ المعنى على المعطوف عليه ووقوعِه على المعطوف، وتقدير المدة الطويلة متروك للعرف الشائع.

نحو (جَاءَ زَيْدٌ فَعَمْرٌو) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ﴾[(١)] [الأعلى: ٢].

و: (جَاءَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو) ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾[(٢)] [فاطر: ١١].

(١) **الإعراب:** (الذي): اسم موصول في محل جر صفة ثانية لـ"ربك". (خلق): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: هو، والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (فسوى): الفاء: حرف عطف، سَوَّى: فعل ماض، وهو معطوف على الفعل خلق. ويجوز جعل الفاء عاطفة جملة على جملة.

وجه الاستدلال: أن الفاء قد عطفت الفعل سوى على الفعل خلق، فأفادت بذلك الترتيب والتعقيب، أما الترتيب فواضح فهو معنوي؛ لأن تسوية الإنسان لاحقة بخلقه، أي أن زمن تحقق التسوية متأخر عن زمن تحقق الخلق، وأما التعقيب فلأن التسوية حصلت بعد الخلق مباشرة من غير انقضاء وقت طويل بينهما.

(٢) **الإعراب:** (والله): الواو حرف استئناف، الله: لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع. (خلقكم): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر؛ والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (من تراب): جار ومجرور متعلقان بالفعل "خلقكم". (ثم): حرف عطف. (من نطفة): جار ومجرور متعلقان بالفعل "خلقكم"، وهما معطوفان على الجار والمجرور قبلهما.

وجه الاستدلال: أن "ثم" حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي. أما الترتيب في الآية الكريمة فظاهر؛ لأن كونه نطفة قد تحقق بعد خلقه من تراب، وأما التراخي فثَمَّة مدة زمنية عِلمها عند الله فاصلة بين خلقه من تراب وجعله نطفة.

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ (٥٤٦) عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

اختصتِ الفاءُ بأنَّها تَعطفُ مَا لَا يصلحُ أنْ يكونَ صلةً لخلوِّه عن ضميرِ الموصولِ علَى مَا يصلحُ أنْ يكونَ صلةً لاشتمالهِ علَى الضميرِ، نحو(الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ)، ولو قلت: (وَيَغْضَبُ زَيْدٌ) أَوْ: (ثُمَّ يَغْضَبُ زَيْدٌ) لمْ يجزْ؛ لأنَّ الفاءَ تدلُّ على السببيةِ؛ فاسْتُغْنِي بهَا عن الرَّابطِ، ولوْ قلتَ: (الَّذِي يَطِيرُ وَيَغْضَبُ مِنْهُ زَيْدٌ الذُّبَابُ) جازَ؛ لأنَّكَ أتيتَ بالضَّميرِ الرَّابطِ.

بَعْضًا بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ وَلَا (٥٤٧) يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

يُشترطُ في المعطوفِ بحتَّى أنْ يكونَ بعضًا مما قبلهُ وغايةً لهُ، في زيادةٍ أو نقصٍ، نحو (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأَنْبِيَاءُ، وَقَدِمَ الحُجَّاجُ حَتَّى المُشاةُ).

وَ(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ (٥٤٨) أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ لَفْظِ (أَيٍّ) مُغْنِيَهْ

(أَمْ) على قسمينِ:

- منقطعةٌ، وستأتي.
- ومتصلة[1]، وهي:
- الَّتي تقعُ بعدَ همزةِ التسويةِ[2]، نحو (سَوْاءٌ عَلَيَّ أَقُمْتَ أَمْ قَعَدْتَ)[3]،

(١) سميت متصلة لأن ما بعدها مع ما قبلها لا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد، بخلاف المنقطعة، فما بعدها مستأنَف منقطِع عما قبلها.

(٢) المقصود بهمزة التسوية: همزة الاستفهام الواقعة بعد (سواء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال، نحو: {سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ} [الأعراف: ١٩٣]، و{وَإِنْ أَدْرِيٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ} [الأنبياء: ١٠٩]، و"ما أُبالي أزيدًا لقيت أم عمرًا"؛ ولا شأن لهذه الهمزة بالاستفهام، فقد تركته نهائيًا وتمحّضت للتسوية.

(٣) يجوز لك في هذا الأسلوب أن تعرب (سواء) خبرًا مقدمًا وما يلي الهمزة في تأويل مصدر مبتدأ مؤخرًا، ويجوز العكس بأن تجعل (سواء) مبتدأ والمصدر المؤول خبره.

ومنه قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾[١] [إبراهيم: ٢١].

والَّتي تقعُ بعدَ همزةٍ مُغنيةٍ عن أيٍّ[٢] نحو، (أَزَيْدٌ عَنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو) أي: أَيُّهما عِنْدَكَ.

---

(١) **الإعراب:** (سواء): خبر مقدم مرفوع. (علينا): جار ومجرور متعلقان بسواء. (أجزعنا): الهمزة: حرف استفهام ومصدري، جزعنا: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله ب"نا" الدالة على الجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من حرف الاستفهام المصدري وما بعده في محل رفع مبتدأ مؤخر. (أم): حرف عطف. (صبرنا): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في تأويل مصدر معطوف بأم على سابقه، والتقدير: سواء علينا جزعنا وصبرنا أي جزعنا وصبرنا سواء.

وجه الاستدلال: أن "أم" في الآية هي المتصلة، وسبقت بهمزة التسوية الداخلة على قوله: جزعنا.

(٢) أيْ: أن المتكلمَ يستغني بهذه الهمزة عن إتيانه بلفظ "أيّ" الاستفهامية، والمقصود **أن يكون الكلام مع الهمزة و(أم) يؤدي معنى (أيّ)**. فإذا قلت: "أزيد في الدار أم عمرو؟" فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ (أيّ)، كأنك قلت: أيُّهما في الدار؟ تسأل عن تعيين المستقِرِّ في الدار، لا عن وقوع الاستقرار. فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع فـ (أم) متصلة عاطفة، والهمزة حينئذ باقية على استفهاميتها.

وَرُبَّمَـــا أُسْـــقِطَتِ الهَمْــــزَةُ إِنْ (٥٤٩) كَانَ خَفَــا الـــمَعْنَى بِحَــذْفِهَا أُمِــنْ

أي: قدْ تُحذفُ الهمزةُ ـ يعني همزةَ التَّسويةِ والهمزةَ المُغْنيةَ عن أيٍّ ـ عندَ أمنِ اللبسِ، وتكونُ "أمْ" متصلةً كمَا كانتْ والهمزةُ موجودةٌ، ومنهُ قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَنْذَرْتَهُمْ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾[1][البقرة:٦] بإسقاطِ الهمزةِ من ﴿ءأنذرتهمْ﴾،

(١) **الإعراب:** قرأ الزهري وابن محيصن أنذرتهم -بهمزة واحدة-، والباقون بهمزتين.

(سواء): خبر مقدم مرفوع. (عليهم): جار ومجرور متعلقان بسواء. (أنذرتهم): فعل ماض، وتاء الفاعل المتحركة: ضمير في محل رفع فاعل، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من حرف الاستفهام المصدري المحذوف وما بعده في محل رفع مبتدأ مؤخر، تقديره: إنذارك. (أم): حرف عطف. (لم): حرف نفي وقلب وجزم. (تنذرهم): فعل مضارع مجزوم، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، وهم: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في تأويل مصدر معطوف بأم على سابقه، والتقدير: إنذارك وعدمه سواء.(لا يؤمنون): لا: حرف نفي، يؤمنون: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف همزة التسوية تخفيفا إذا وجد ما يدل عليها، كما حذفت في قوله: "أنذرتهم"، لوجود ما يدل عليها في الكلام، وهو قوله: أم لم؛ لأن أم تعادل الهمزة.

وقولُ الشَّاعرِ:

٢٩٤- لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيا ... بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمانِ[(١)]

أي: (أَبِسَبْعٍ).

---

(١) ٢٩٤- البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، أحد شعراء قريش المعدودين.

الإعراب: (لعمرك) اللام للقسم، عَمْرُ: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي، وعَمْرُ مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه. (ما) نافية. (أدري) فعل مضارع يتطلب مفعولين، وقد علق عنهما بالهمزة المقدرة قبل قوله: بسبع الآتي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (وإن) الواو واو الحال، إن زائدة. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (داريًا) خبره. (بسبع) جار ومجرور متعلقان بقوله: "رمين" الآتي. (رمين) رمى: فعل ماض، ونون النسوة فاعل. (الجمر) مفعول به لـ"رمين". (أم) عاطفة. (بثمان) جار ومجرور معطوف على قوله "بسبع".

الشاهد فيه: قوله (بسبع...أم بثمان) حيث حذف منه الهمزة المغنية عن لفظ "أي" وأصل الكلام: أبسبع رمين.. إلخ، وإنما حذفها اعتمادًا على انسياق المعنى وعدم خفائه.

وَبِانْقِطَــاعٍ وَبِمَعْــنَى (بَــلْ) وَفَــتْ (٥٥٠) إِنْ تَــكُ مِمَّــا قُيِّــدَتْ بِــهِ خَلَــتْ

أيْ: **إذَا لمْ يتقدمْ علَى "أمْ" همزةُ التسويةِ، ولا همزةٌ مغنيةٌ عن أيٍّ؛ فهي منقطعةٌ**، وتفيدُ الإضرابَ كـ(بلْ)(١)؛ كقوله تعالى ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾(٢) [يونس: ٣٧ - ٣٨] أي: بل أيقولونَ: افْتراهُ. ومثلهُ (إِنَّها لَإِبلٌ أَمْ شَاءٌ) أي: بلْ أهي شاءٌ؟

---

(١) أي: أنّ "أم" إذا خلت من التقييد المذكور تفي بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضراب المجرد، وهو معنى (بل). فالتي تقتضي الانقطاع هي المؤدية معنى (بل) والهمزة معًا، فإذا قال قائل: (إنها لَإبل أم شاءٌ؟) فالتقدير: بل أهي شاء؟ كأنه رأى أشباحًا على بُعد فتوهم أنها إبل، فقال: "إنها إبل"، ثم أدركه الشكُّ فاستدرك الاستثباتَ فقال: أم شاء؟ فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل: أهي شاء؟

(٢) **الإعراب:** (لا): نافية للجنس. (ريب): اسم لا في محل نصب. (فيه): جار ومجرور متعلقان بخبر "لا" محذوف. (من رب): جار ومجرور متعلقان بحال من الضمير في فيه، ورب مضاف. (العالمين): مضاف إليه مجرور بالياء ملحق بجمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (أم): حرف استئناف. (يقولون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن "أم" في الآية هي المنقطعة التي تقدر ببل، والتقدير: بل أيقولون افتراه -والهمزة المقدرة همزة تقرير بلفظ استفهام لإلزام الحجة عليهم-، وهي تدل على الخروج من حديث إلى حديث، فإن الله ﷻ أثبت أن القرآن الكريم هو تنزيل من رب العالمين وأن ذلك لا ريب فيه، ثم أضرب عن ذلك بأم إلى قوله: "أم يقولون افتراه"، أي: بل يقولون افتراه.

خَــيِّرْ أَبِــحْ قَسِّــمْ (بِــأَوْ) وَأَبْهِــمِ (٥٥١) وَاشْــكُكْ وَإِضْرَابٌ بِهَــا أَيْضًــا نُــمِي

أيْ تستعملُ "أوْ":

(١) للتخييرِ، نحو (خُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا).

(٢) وللإباحة، نحو (جَالِسْ الحَسَنَ أوْ ابنَ سِيرِينَ)، **والفرقُ بينَ الإباحةِ والتخييرِ**: أنَّ الإباحةَ لا تمنعُ الجمعَ، والتخيير يمنعهُ.

(٣) وللتقسيمِ، نحو (الكلمةُ اسمٌ أوْ فعلٌ أوْ حرفٌ).

(٤) وللإبهامِ علَى السَّامعِ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو) -إذَا كنتَ عالمًا بالجائِي منهُما، وقصدتَ الإبهامَ علَى السَّامعِ-، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[١] [سبأ: ٢٤].

(٥) وللشَّكِ، نحو (جَاءَ زَيْدٌ أوْ عَمْرٌو) -إذَا كنتَ شاكًّا في الجائِي منهمَا-.

---

(١) **الإعراب**: (وإنا): إن: حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير في محل نصب اسم إن. (أو): حرف عطف. (إياكم): ضمير في محل نصب معطوف على اسم إن، والكاف: حرف خطاب، والميم: علامة جمع الذكور. (لعلى): اللام هي اللام المزحلقة. على: حرف جر، (هدى): اسم مجرور بعلى، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر إن. (أو): حرف عطف. (في ضلال): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمعطوف على ما قبله. (مبين): صفة مجرور بالكسرة الظاهرة.

وجه الاستدلال: أن (أو) في الموضعين أفادت الإبهام، لوقوعها بعد كلام خبري، والمعنى: إن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد أمرين: إما كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين، لكن الكلام أخرج في صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحَّد الله تعالى وعَبَده فهو على هدى، وأن من عَبَد غير الله فهو في ضلال مبين؛ توطينا لنفس المخاطب ليكون أقبل لما يلقى إليه ويحمله على سماع الكلام وتفهمه.

(٦) وللإضرابِ، كقولِهِ:

٢٩٥- مَاذَا تَرَى فِي عِيالٍ قَدْ بَرِمْتُ بِهِمْ لَمْ أُحْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدَّادِ

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلَادِي[1]

أي: بلْ زادُوا.

(١) ٢٩٥- هذان البيتان ختم بهما جرير قصيدة له في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك –وهو والد عبد الرحمن الداخل- أوردهما بعد المديح من غير مناسبة، وكان معاوية جوادًا ممدحًا ولي غزو الصائفة في زمن أبيه غير مرة.

اللغة: (عيال) يعني بهم أولاده ومن يمونهم ويعولهم. (برمت) ضجرت وتعبت.

الإعراب: (ما) اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. (ذا) اسم موصول: خبر المبتدأ. (ترى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة لا محل لها صلة، والعائد ضمير منصوب بـ"ترى" محذوف، ويجوز أن يكون قوله "ماذا" كله اسم استفهام مفعولًا مقدمًا لـ"ترى". (في عيال) جار ومجرور متعلقان بـ"ترى". (قد) حرف تحقيق. (برمت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر صفة لعيال. (بهم) جار ومجرور متعلقان بـ"برمت"، (لم) نافية جازمة. (أحص) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (عدتهم) عدة: مفعول به لـ"أحص"، وعدة مضاف والضمير مضاف إليه. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (بعداد) جار ومجرور متعلقان بـ"أحص". (كانوا) كان: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه. (ثمانين) خبر كان. (أو) حرف عطف بمعنى بل، وقيل: هي بمعنى الواو. (زادوا) فعل وفاعل. (ثمانية) مفعول به لزاد. (لولا) حرف امتناع لوجود. (رجاؤك) رجاء: مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، ورجاء مضاف والكاف مضاف إليه. (قد) حرف تحقيق. (قتلت) فعل وفاعل. (أولادي) أولاد: مفعول به لقتل، وأولاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أو زادوا) حيث استعمل فيه "أو" للإضراب بمعنى بل.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ[1] الواوَ إِذَا (٥٥٢) لَمْ يُلْفِ ذُوْ النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

(٧) قدْ تستعملُ (أوْ) بمعنَى الواوِ عندَ أمنِ اللبسِ كقولهِ:

٢٩٦- جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ[2]

---

(١) معنى قول الناظم رحمه الله: (عاقبت الواوَ) أي جاءت "أو" بمعنى الواو.

(٢) ٢٩٦- هذا البيت من قصيدة يمدح بها جريرٌ أميرَ المؤمنين عمر بن عبدالعزيز بن مروان.

اللغة: (قدر) -بفتحتين- أي: موافقة له، أو مقدرة.

الإعراب: (جاء) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى الممدوح. (الخلافة) مفعول به لـ"جاء". (أو) عاطفة بمعنى الواو. (كانت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى الخلافة. (له) جار ومجرور متعلقان بقوله قدرًا الآتي. (قدرًا) خبر كان. (كما) الكاف جارة، ما: مصدرية. (أتى) فعل ماض. (ربه) رب: مفعول به مقدم على الفاعل، ورب مضاف والهاء مضاف إليه. (موسى) فاعل أتى. (على قدر) جار ومجرور متعلقان بأتى.

الشاهد فيه: قوله (أو كانت) حيث استعمل فيه "أو" بمعنى الواو، ارتكانًا على انفهام المعنى وعدم وقوع السامع في لبس.

وَمِثْلُ (أَوْ) فِي القَصْدِ (إِمَّا) الثَّانِيَهْ (٥٥٣) فِي نَحْوِ (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهْ)

يعنِي أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بمثلهَا تفيدُ مَا تفيدهُ (أوْ) مِن:

- التخييرِ نحو (خُذْ مِنْ مَالِي إِمَّا دِرْهَمًا وَإِمَّا دِيْنَارًا).
- والإباحةِ نحو (جَالِسْ إِمَّا الحَسَنَ وَإِمَّا ابْنَ سِيرِينَ).
- والتقسيمِ نحو (الكَلِمَةُ إِمَّا اسْمٌ وَإِمَّا فِعْلٌ وَإِمَّا حَرْفٌ).
- والإِبْهَامُ وَالشَّكُّ نحو (جَاءَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو).

وليستْ (إمَّا) هذهِ عاطفةً، خلافًا لبعضهمْ، وذلكَ لدخولِ الواوِ عليهَا، وحرفُ العطفِ لَا يدخلُ علَى حرفِ العطفِ[(١)].

---

(١) ههنا ثلاثة أمور يحسن ذكرها:

الأول: أن "إما" الثانية تكون بمعنى "أو" باتفاق من النحاة، أيْ: أنها تأتي للمعاني المشهورة التي تأتي لها أو، واختلفوا أهي عاطفة أم لا؟ وقد أشار الشارح إلى هذا الخلاف، ولا خلاف بينهم في أن إما الأولى ليست عاطفة، ولذلك نراها تفصل بين العامل ومعموله نحو: (زارني إما زيد وإما عمرو).

والأمر الثاني: أن المعاني المشهورة التي تأتي لها إما هي التي ذكرها الشارح، وهي ما عدا الإضراب والجمع المطلق الذي تأتي له "أو" أحيانًا.

والأمر الثالث: أن إما الثانية قد تحذف لذكر ما يغني عنها، نحو قولك: (إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت).

وَأَوْلِ "لَكِـــنْ" نَفْيًـــا اوْ نَهْيًـــا وَ"لَا" (٥٥٤) نِـــدَاءً اوْ أَمْـــرًا أَوِ اثْـــبَاتًا تَـــلَا

أي: **إنَّما يُعطفُ بلكنْ بعدَ:**

- النَّفي نحو (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا).
- وبعدَ النَّهْي نحو (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا).

ويعطفُ بـ"لَا" بعدَ:

- النِّداءِ نحو (يَا زَيْدُ لَا عَمْرو).
- والأمر نحو (اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا).
- وبعدَ الإثباتِ نحو (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو).

ولَا يُعطفُ بلَا بعدَ النَّفي، نحو (مَا جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو).

ولَا يُعْطَفْ بـ(لَكِنْ) في الإثباتِ نحو(جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو).

وَبَــلْ كَلَكِــنْ بَعْـدَ مَصْحُوبَيهَـــا (٥٥٥) كَـ (لَمْ أَكُن فِي مَــرْبَعٍ بَـلْ تَيْهَـــا)[1]

وَانْقُــلْ بِهَـــا لِلثَّـــانِ حُكْــمَ الأَوَّلِ (٥٥٦) فِي الـــخَبَرِ المُثْبَـــتِ وَالأَمْــرِ الجَــلِي

يُعطفُ بـ(بلْ) في النَّفي والنَّهي فتكونُ كـ(لَكِنْ) في أنَّها تقرِّرُ حكمَ مَا قبلهَا وتثبتُ نقيضهُ لما بعدَها نحو (مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وَ(لَا تَضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا)؛ فقرّرت النَّفي والنَّهي السابقينِ وأثبتت القيامَ لعمرٍو والأمرَ بضربهِ.

ويُعطفُ بهَا فِي الخبرِ المثبتِ والأمرِ فتفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ ، وتنقلُ الحكمَ إلى الثَّاني حتَّى يصيرَ الأوَّل كأنَّه مسكوتٌ عنهُ، نحو (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) و(اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمْرًا).

(١) قول الناظم (لم أكن في مربع بل تَيْها) معناه: لم أكن في منزلِ أهلٍ بل بلدة قفر، لا أنيس فيها. والمربع: منزل القوم في الربيع خاصة، تقول: هذه مرابعنا ومصايفنا، أي حيث نتربع ونصّيّف. والتيهاء -بالمد، وقَصَرَها الناظم للوقف-: الفلاة التي يُتاهُ فيها، فلا يُهتدى فيها للمخرج منها، بل يُتَحير فيها إذا وُلجت.

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ (٥٥٧)

أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ (٥٥٨)

إذَا عطفتَ علَى ضميرِ الرَّفعِ المتصلِ وجبَ أنْ تفصلَ بينهُ وبينَ مَا عطفتَ عليهِ بشيءٍ:

ويقعُ الفصلُ كثيرًا بالضَّميرِ المنفصلِ، نحو قولهِ تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾(١) [الأنبياء:٥٤]؛ فقولهُ: (وَآباؤُكُمْ) معطوفٌ علَى الضَّميرِ فِي (كُنْتُمْ)، وقدْ فُصِلَ بـ(أَنْتُمْ).

وَوَرَدَ ـ أيضًا ـ الفصلُ بغيرِ الضَّميرِ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (أَوْ فَاصِلٍ مَا)، وذلكَ:

---

(١) **الإعراب:** (لقد): اللام حرف واقعة في جواب قسم مقدر. قد: حرف تحقيق. (كنتم): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع اسم كان، والميم: علامة جمع الذكور. (أنتم): ضمير في محل رفع توكيد للضمير المرفوع المتصل. (وآباؤكم): الواو حرف عطف، آباؤكم: اسم معطوف على الضمير المرفوع المتصل في كنتم، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور. (في ضلال): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كنتم، وجملة (لقد كنتم في ضلال مبين) جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (مبين): صفة مجرورة.

وجه الاستدلال: أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل، "وآباؤكم" في الآية قد عطف بالواو على الضمير المرفوع في قوله "كنتم"، وهذا الضمير قد أكد بالضمير المنفصل "أنتم". ولو لم يؤكد بهذا الضمير لوجب -على الأصح- نصبه على المفعول معه، فيقال مثلا: قمت وزيدا.

◂ كالمفعولِ بهِ نحو (أَكْرَمْتُكَ وَزَيْدٌ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾[1] [الرعد: ٢٣]، فـ(مَن) معطوفٌ على الواوِ في (يَدْخُلُونَهَا)، وصحَّ ذلكَ للفصلِ بالمفعولِ بهِ، وهوَ الهاء منْ (يَدْخُلُونَها).

◂ ومثلهُ الفصلُ بـ(لَا) النَّافيةِ؛ كقولهِ تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[2] [الأنعام: ١٤٨] فـ(آباؤُنَا) معطوفٌ علَى (نَا)؛ وجازَ ذلكَ للفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ بـ(لا).

والضميرُ المرفوعُ المستترُ في ذلكَ كالمتَّصلِ، نحو (اضْرِبْ أَنْتَ وَزَيْدٌ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ﴾[3] [البقرة: ٣٥] فـ(زَوْجُكَ) معطوفٌ علَى

---

(١) **الإعراب:** (جنات): مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. (عدن): مضاف إليه مجرور. (يدخلونها): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (ومن): الواو حرف عطف، من: اسم موصول في محل رفع؛ لأنه معطوف على الضمير. (صلح): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى من، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من آبائهم): جار ومجرور متعلقان بحال محذوف من فاعل صلح المستتر، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أنه قد حسن عطف "من" الموصولية على الضمير المرفوع المتصل في قوله: "يدخلونها"، لوجود الفاصل وهو الضمير الواقع مفعولا به وهو الهاء من يدخلونها.

(٢) **الإعراب:** (ما): حرف نفي. (أشركنا): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على ا لجماعة الفاعلين، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (ولا): الواو: حرف عطف، لا: حرف زائد لتوكيد النفي. (آباؤنا): اسم معطوف على الضمير المتصل المرفوع، والمعطوف على المرفوع - وهو محل الضمير "نا" - مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: بينه الشارح ابن عقيل رحمه الله.

(٣) **الإعراب:** (وقلنا): الواو بحسب ما قبلها. قلنا: فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل. (يا آدم): يا: حرف نداء، آدم: منادى مبني على الضم في محل نصب. (اسكن): فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر =

الضميرِ المستترِ في (اسْكُنْ) وصحَّ ذلكَ للفصلِ بالضَّميرِ المنفصلِ وهوَ (أَنْتَ).

وأشارَ بقولهِ: (وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ) إلى أنَّه **قدْ وردَ في النَّظمِ كثيرًا العطفُ على الضَّميرِ المذكورِ بِلا فصلٍ** كقولهِ:

٢٩٧- قُلْتُ إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلا[(١)]

فقوله (وَزُهْرٌ) معطوفٌ علَى الضَّميرِ المستترِ فِي (أَقْبَلَتْ).

= وجوبا تقديره: أنت. (أنت): ضمير في محل رفع توكيد للفاعل المستتر في "اسكن". (وزوجك): الواو حرف عطف. زوجك: اسم معطوف على الضمير المستتر في "اسكن" والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الجنة): مفعول به منصوب.

وجه الاستدلال: بينه الشارح ابن عقيل رحمه الله.

(١) ٢٩٧- البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: (زُهْر) -بضم الزاي- جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، وتقول: زَهِرَ الرجل -من باب فرح- إذا أشرق وجهه وابيض. (تهادى) أصله "تتهادى" -بتائين- فحذف إحداهما تخفيفًا، ومعناه: تتمايل، وتتبختر. (نعاج) جمع نعجة، والمراد بها هنا بقر الوحش. (الفلا) هي الصحراء. (تعسّفن) أخذن على غير الطريق ومِلْن عن الجادّة.

المعنى: يريد أن هؤلاء النسوة يمشين كمشي نِعاج الوحش إذا مالت عن الطريق ووقعت في الرمل، فهن ينقلن قوائمهن نقلاً بطيئاً، وتتحرك أحشاؤهن لتكلفهن نقل قوائمهن.

الإعراب: (قلت) فعل وفاعل. (إذ) ظرف متعلق بقال. (أقبلت) أقبل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (وزهر) معطوف على الضمير المستتر في أقبلت. (تهادى) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي، والجملة في محل نصب حال من فاعل أقبلت المستتر فيه. (كنعاج) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال ثانية من فاعل أقبلت، ونعاج مضاف. و(الفلا) مضاف إليه. (تعسفن) تعسف: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة في محل نصب حال من نعاج. (رملًا) نصب على نزع الخافض.

الشاهد فيه: قوله: (أقبلت وزُهْر) حيث عطف "زُهْر" على الضمير المستتر في "أقبلت" المرفوع بالفاعلية، من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المنفصل أو بغيره، وذلك ضعيف عند جمهرة العلماء، وقد نص سيبويه على قلته.

وقدْ وردَ ذلكَ في النَّثرِ قليلاً، حكَى سيبويه ﵀: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ) برفعِ (العدمُ)، بالعطفِ علَى الضَّميرِ المستترِ في "سَوَاء".

وعُلِمَ من كلامِ المصنِّفِ:

- أنَّ العطفَ علَى الضميرِ المرفوعِ المنفصلِ لَا يحتاجُ إلى فصلٍ، نحو (زَيْدٌ مَا قَامَ إِلَّا هُوَ وَعَمرُو).
- وكذلكَ الضميرُ المنصوبُ المتَّصلُ والمنفصلُ نحو (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ وَعَمْرًا، ومَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ وَعَمْرًا).

وأمَّا الضميرُ المجرورُ فلَا يعطفُ عليهِ إلَّا بإعادةِ الجارِّ لهُ، نحو (مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ)، ولَا يجوزُ (مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٍ)، هذَا مذهبُ الجمهورِ، وأجازَ ذلكَ الكوفيونُ، واختارهُ المصنفُ وأشارَ إليهِ بقولهِ:

وَعَــوْدُ خَــافِضٍ لَدَى عَطْــفٍ عَلَى ضَـمِيرِ خَفْـضٍ لَازِمًـا قَـدْ جُعِــلَا (٥٥٩)

وَلَـيْسَ عِنْـدِي لَازِمًـا إِذْ قَـدْ أَتَى فِي النَّـثْرِ وَالنَّظْـمِ الصَّـحِيحِ مُثْبَتـا (٥٦٠)

أي: جعلَ جمهورُ النُّحاةِ إعادةَ الخافضِ ـ إذَا عُطِفَ على ضميرِ الخفضِ ـ لازمًا، ولَا أقولُ بهِ؛ لورودِ السَّماعِ نثرًا ونظمًا بالعطفِ على الضميرِ المخفوضِ من غيرِ إعادةِ الخافضِ.

فمن النَّثرِ قراءةُ حمزةَ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ﴾[1] [النساء: ١] بجرِّ (الأَرْحَامِ) عطفًا على الهاء المجرورة بالباء.

(١) **الإعراب:** (واتقوا): الواو حسب ما قبلها، اتقوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (الله): لفظ الجلالة مفعول به منصوب. (الذي): اسم موصول في محل نصب صفة. (تساءلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (به): جار ومجرور متعلقان بالفعل تساءلون. (والأرحام): الواو حرف عطف. الأرحامِ: اسم معطوف على الضمير المجرور بالباء في "به"، والمعطوف على المجرور مجرور مثله.

وجه الاستدلال: أنه عطف "الأرحام" على الضمير المجرور محلا بالباء –وهو الهاء- من غير إعادة الجار، وجوازه هو ما اختاره المصنف والكوفيون.

ومن النَّظمِ ما أنشدهُ سيبويه رحمه الله:

٢٩٨- فَـاليَوْمَ قَرَّبْـتَ تَهْجُونَـا وَتَشْـتُمُنَا فَاذْهَبْ فَما بِكَ وَالأَيَّامِ مِـنْ عَجَـبِ[1]

بجر "الأيام" عطفا على الكاف المجرورة بالباء.

---

(١) ٢٩٨- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (قربت) أخذت، وشرعت، ويؤيده رواية الكوفيين في مكانه "فاليوم أنشأت..." وفي بعض النسخ: "قد بت"، "تهجونا" تسبنا.

المعنى: هجوك لنا من عجائب الدهر، فقد كثرت فلا يتعجب منها.

الإعراب: (قربت) قرب: فعل ماض دال على الشروع، والتاء اسمه. (تهجونا) تهجو: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، ونا: مفعول به، والجملة في محل نصب خبر قربت. (وتشتمنا) الواو عاطفة، تشتم: معطوف على تهجونا. (فاذهب) الفاء واقعة في جواب شرط مقدر، أي إن تفعل ذلك فاذهب...إلخ، اذهب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (فما) الفاء للتعليل، ما: نافية. (بك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (والأيام) معطوف على الكاف المجرورة محلًا بالباء. (من) زائدة و(عجب) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله (بك والأيام) حيث عطف قوله "الأيام" على الضمير المجرور محلًّا بالباء -وهو الكاف- من غير إعادة الجار، وجوازه هو مختار المصنف.

وَالفَـاءُ قَـدْ تُحْـذَفُ مَـعْ مَـا عَطَفَـتْ (٥٦١) وَالـوَاوُ إِذْ لَا لَـبْسَ وَهْيَ انْفَـرَدَتْ

بِعَطْـفِ عَامِـلٍ مُـزَالٍ قَـدْ بَـقِي (٥٦٢) مَـعْـمُـولُـهُ دَفْـعًـا لِوَهْـمِ اتُّقِـي

قدْ تحذفُ الفاءُ معَ معطوفها للدّلالةِ عليهما، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[1] [البقرة: ١٨٤]، أي: فأفطرَ فعليهِ عِدّةٌ من أيامٍ أُخَرَ، فَحَذَفَ (أَفْطَرَ) والفاءَ الداخلةَ عليه.

وكذلكَ الواوُ، ومنهُ قولهمْ: (راكبُ النَّاقةِ طُلَيْحَانِ) أي: رَاكِبُ النَّاقةِ والنَّاقةُ طُلَيْحَانِ.

وانفردتِ الواوُ من بينِ حروفِ العطفِ بأنَّها تَعطفُ عاملًا محذوفًا بقيَ معمولهُ، ومنهُ قولهُ:

(١) **الإعراب:** (فمن): الفاء حرف استئناف، ومن: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. ويجوز جعلها موصولية مبتدأ، وجملة كان مع معموليها صلتها، وجملة فعدة خبرها، وقد اقترنت بالفاء لأن الموصول يشبه الشرط في العموم. (كان): فعل ماض ناقص وهو في محل جزم فعل الشرط، واسم كان ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من. (منكم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (مريضا): خبر كان منصوب، وجملة كان مع معموليها في محل رفع خبر مَن، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (أو): حرف عطف. (على سفر):جار ومجرور متعلقان بمحذوف تقديره: راكبًا، على سفر معطوف على مريضًا. (فعدة): الفاء حرف واقعة في جواب الشرط، عدة: مبتدأ مرفوع، والخبر محذوف تقديره: فعليه عدة، أو فالحكم عدة، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط. (من أيام): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لعدة. (أخر): صفة لأيام مجرورة وعلامة جرها الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها ممنوعة من الصرف للصفة والعدل. وجملة الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أنه حُذفت الفاء مع معطوفها "فأفطر" لوجود ما يدل عليهما، فدل على جواز ذلك إذا أُمن اللبس.

٢٩٩- إِذَا مَـا الغَانِيـاتُ بَـرَزْنَ يَوْمًـا وَزَجَّجْـنَ الحَوَاجِـبَ وَالعُيُونَـا[(١)]

فـ(العُيُونُ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: و(كَحَلْنَ العُيونَ)، والفعلُ المحذوفُ معطوفٌ على زجَجْنَ.

(١) ٢٩٩- هذا البيت للراعي النُّمَيْري، واسمه عبيد بن حصين.

اللغة: (الغانيات) جمع غانية، وهي المرأة الجميلة؛ سميت بذلك لاستغنائها بجمالها عن الحلي ونحوه. (برزن) ظهرن. (زجَّجْن الحواجب) دققنها وأطلنها ورققنها بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوسة حسنة.

الإعراب: (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (ما) زائدة. (الغانيات) فاعل مرفوع بفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا برز الغانيات، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها. (برزن) برز: فعل ماض، ونون النسوة فاعل، والجملة لا محل لها مفسرة. (يومًا) ظرف زمان منصوب بـ"برزن". (وزجَّجن) فعل وفاعل، والجملة معطوفة بالواو على جملة برزن يومًا. (الحواجب) مفعول به لزجج. (والعيونا) معطوف عليه بالتوسع في معنى العامل، أو مفعول لفعل محذوف يتناسب معه، أي: وكحلن العيون ونحوه.

الشاهد فيه: قوله (وزجَّجْن الحواجب والعيونا) حيث عطف الشاعر بالواو عاملًا محذوفا قد بقي معموله، فأما العامل المحذوف فهو الذي قدرناه في الإعراب بقولنا: "وكحلن"، وأما المعمول الباقي فهو قوله: "العيونا" عطفه بالواو على عامل مذكور في الكلام، وهو قوله "زججن" وهذا العامل المذكور الذي هو زججن لا يصلح للتسليط على المعطوف مع بقاء معناه على أصله.

وَحَذْفَ مَتْبُـوعٍ بَـدَا -هُنَـا- اسْـتَبِحْ (٥٦٣) وَعَطْفُـكَ الْفِعْـلَ عَلَى الفِعْـلِ يَصِـحْ

قدْ يُحذفُ المعطوفُ عليهِ للدّلالةِ عليهِ، وجعلَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[1] [الجاثية:٣١]، قالَ الزمخشريُّ: التقديرُ: ألمْ تأتكمْ آياتِي فلمْ تكنْ تتلَى عليكمْ؛ فحذف المعطوف عليهِ وهوَ: ألمْ تأتكمْ.

وأشارَ بقولهِ: (وَعَطْفُكَ الفِعْلَ...إلى آخره) إلى أنَّ العطفَ ليسَ مختصًّا بالأسماءِ، بلْ يكونُ فيهَا وفِي الأفعالِ، نحو (يَقُومُ زَيْدٌ وَيَقْعُدُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَرَكِبَ، واضْرِبْ زَيْدًا وَقُمْ).

---

(١) **الإعراب:** (أفلم): الهمزة حرف استفهام، والفاء: حرف عطف، لم: حرف نفي وقلب وجزم. (تكن): فعل مضارع ناقص مجزوم بلم. (آياتي): اسم تكن مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ويا المتكلم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (تتلى): فعل مضارع مرفوع مبني للمجهول بالضمة المقدرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل نصب خبر تكن. (عليكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل تتلى.

وجه الاستدلال: أنه يجوز حذف المعطوف عليه مع بقاء الفاء العاطفة عند أمن اللبس، كما حصل في الآية، حيث حذف المعطوف عليه وهو (لم تأتكم آياتي) مع بقاء الفاء.

وَاعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا (٥٦٤) وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

يجوزُ أنْ يعطفَ الفعلُ علَى الاسمِ المُشْبِهِ للفعلِ، كاسمِ الفاعلِ ونحوِهِ، ويجوزُ ـ أيضا ـ عكسُ هذَا، وهو **أنْ يُعْطَفَ علَى الفعلِ الواقعِ موقعَ الاسمِ اسمٌ**.

فمن الأوَّلِ: قولهُ تعالى:﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾[1] [العاديات]، وجُعِلَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[2] [الحديد: ١٨].

---

(١) **الإعراب:** (فالمغيرات صبحا): الفاء حرف عطف. المغيرات: اسم معطوف على الموريات والمعطوف على المجرور مجرور مثله. (صبحا): ظرف زمان منصوب، وهو متعلق بالمغيرات. (فأثرن): الفاء حرف عطف. أثرن: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة ضمير في محل رفع فاعل، والفعل أثرن معطوف على المغيرات؛ لأنها بتقدير: فالمغيرات صبحًا فالمثيرات نقعًا. (به):جار ومجرور متعلقان بالفعل أَثَرْن. (نقعا): مفعول به منصوب.
وجه الاستدلال: أنه يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه في المعنى كاسم الفاعل أو المفعول؛ كما في الآية حيث عطف الفعل(أثرن) على اسم الفاعل (المغيرات).

(٢) **الإعراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (المصدقين): اسم إن منصوب بالياء، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. (والمصدقات): الواو حرف عطف، المصدقات: اسم معطوف على المصدقين والمعطوف على المنصوب منصوب. (وأقرضوا): الواو حرف عطف، أقرضوا: فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والفعل (أقرضوا) معطوف على قوله (المصدقين والمصدقات)؛ لأن المعنى: إن الذين تصدقوا وأقرضوا، أو إن المصدقين والمصدقات والمقرضين الله قرضا حسنا. (الله): لفظ الجلالة مفعول به منصوب.
وجه الاستدلال: أنه يجوز عطف الفعل على الاسم الذي يشبهه في المعنى كاسم الفاعل أو المفعول؛ كما في الآية حيث عطف الفعل(أقرضوا) على اسم الفاعل (المصدقين والمصدقات).

ومن الثَّاني: قولهُ:

٣٠٠- فَأَلْفَيْتُــهُ يَوْمًــا يُبِــيرُ عَـــدُوَّهُ وَمُجْــرٍ عَطَــاءً يَسْــتَحِقُّ المَعَــابِرَا[1]

(١) ٣٠٠- نسب الشاطبي ﵀ هذا البيت إلى النابغة الذبياني، وعجزه عنده -وكذلك هو في ديوان النابغة ورصف المباني للمالقي(ص٤١١)- هكذا:

وبَحْـــرَ عطـــاءٍ يستخـــفُّ الـمعابـــرا

اللغة: (ألفيته) ألفى: وجد. (يومًا) أراد به مجرد الوقت. (يبير) يهلك، وماضيه أبار، ويروي "يبيد" -بالدال- وهو بمعنى يبير. (ومجر) اسم فاعل من أجرى، ووقع في نسخة من نسخ ديوان النابغة "وبحر عطاء". و(المعابر) جمع معبر -بزنة منبر- وهو ما يعبر الماء عليه كالسفينة. و(يستخف المعابر): أي: لكثرة الماء في هذا البحر يستخف السفن، فيذهب هنا وهنا. قاله ابن هشام في تخليص الشواهد(ص: ٤٣٩).

الإعراب: (فألفيته) ألفى: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعل، والهاء مفعول أول. (يومًا) ظرف زمان متعلق بألفى. (يبير) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الممدوح، والجملة في محل نصب مفعول ثان لـ"ألفى". (عدوه) عدو: مفعول به لـ"يبير"، وعدو مضاف والهاء مضاف إليه. (ومجر) معطوف على "يبير" الذي وقعت جملته مفعولًا ثانيًا، وكان من حقه أن يقول "ومجريًا" ولكنه حذف ياء المنقوص في حال النصب إجراء لهذه الحال مجرى حالي الرفع والجر. و"مجر": اسم فاعل؛ ففيه ضمير مستتر هو فاعله، و(عطاء) مفعوله، (يستحق) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى عطاء (المعابرا) مفعول به ليستحق، والألف للإطلاق، والجملة في محل نصب صفة لعطاء.

الشاهد فيه: قوله "يبير...ومجر" حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل -وهو قوله "ومجر"- وإنما أشبه الفعل لكونه اسم فاعل، على الفعل -وهو قول "يبير"- وذلك سائغ جائز.

وقوله:

٣٠١- بَــاتَ يُعَشِّـــيهَا بِعَضْـــبٍ بَـــاتِرِ   يَقْصِـــــدُ فِي أَسْـــوُقِهَا وَجَـــــــائِرِ[(١)]

فـ(مُجْرٍ) معطوفٌ علَى (يَبِيرُ)، و(جَائِر) معطوفٌ على (يَقْصِدُ).

(١) ٣٠١- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (يُعَشِّيها) بالعين المهملة -في رواية- أصل معناه يُطعمها العَشاء، وبالغين المعجمة -في رواية أخرى- مأخوذ من الغِشاء، وهو كالغطاء وزنًا ومعنى. (بعضب) هو السيف. (باتر) قاطع، من: بَتَره بترًا -من باب قَتَلَ-: إذا قطعه على غير تمام. (يقصد) القصد: التوسط وعدم مجاوزة الحد. (أسْوقها): جمع ساق، وهو ما بين الركبة والقدم (جائر) أي: ظالم مجاوز للحد، والضمير المتصل في "يغشيها، وأسوقها" للإبل.

المعنى: يمدح رجلًا بالكرم، وبأنه ينحر الإبل لضيوفه، فيقول: إنه بات يشمل إبله ويعمها بسيف قاطع نافذ في ضربته يقطع أسوق التي تستحق الذبح، ويجور إلى أخرى لا تستحقه.

الإعراب: (بات) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الممدوح. (يعشيها) يعشي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى اسم بات، والضمير البارز مفعول به، والجملة في محل نصب خبر بات. (بعضب) جار ومجرور متعلقان بيعشي. (باتر) صفة لعضب. (يقصد) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى عضب، والجملة في محل جر صفة ثانية لعضب. (في أسوقها) الجار والمجرور متعلق بـ"يقصد"، وأسوق مضاف وها: مضاف إليه. (وجائر) معطوف على يقصد.

الشاهد فيه: قوله (يقصد...وجائر) حيث عطف اسمًا يشبه الفعل -وهو قوله "جائر"- على فعل -وهو قوله "يقصد"- وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في النثر العربي، بل ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، كالآية التي تلاها الشارح.

البـدل

التَّـــابِعُ المَقْصُـــودُ بِـــالحُكْمِ بِــلَا (٥٦٥) وَاسِطَـــةٍ هُـــوَ الـــمُسَمَّى بَـــدَلَا

البدلُ: **هو التَّابعُ المقصودُ بالنسبةِ بلَا واسطةٍ.**

فـ(التَّابع) جنسٌ.

و(المقصودُ بالنسبةِ) فصلٌ، أخرجَ: النَّعتَ، والتوكيدَ، وعطفَ البيانِ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهَا مكمّلٌ للمقصودِ بالنسبةِ لا مقصودٌ بهَا.

و(بلَا واسطةٍ) أخرج:

- المعطوفَ بـ"بل" نحو (جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، فإنَّ (عمرًا) هو المقصودُ بالنسبةِ ولكنْ بواسطةٍ وهي (بلْ).
- وأخرجَ: المعطوفَ بالواوِ ونحوهَا؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقصودٌ بالنسبةِ ولكنْ بواسطةٍ(١).

---

(١) قول الناظم (التابع المقصود بالحكم) قد يفيد أن البدل هو وحده المقصود بالنسبة، والمعطوف بالواو ونحوها في نحو: (جاء زيد وعمرو) مقصود بالنسبة، وليس هو وحده المقصود، وإنما هو والمتبوع جميعًا مقصودان، فيمكن أن يخرج المعطوف بالحرف المشرك لفظًا ومعنىً بالفصل الأول، فافهم ذلك وتدبره.

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا اوْ مَا يَشْتَمِلْ (٥٦٦) عَلَيْهِ يُلْفَى، أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ
وَذَا لِلِاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ (٥٦٧) وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ
كَـزُرْهُ خَالِدًا وَقَبِّلْهُ الْيَدَا (٥٦٨) وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

البدلُ على أربعةِ أقسامٍ:

- **الأوَّل**: بدلُ الكلِّ من الكلِّ[1]: وهو **البدلُ المطابقُ للمُبدَلِ منهِ المسَاوي لهُ في المعنى**، نحو (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ زَيْدٍ، وَزُرْهُ خَالِدًا).
- **الثَّاني**: بدلُ البعضِ من الكلِّ[٦]: نحو (أَكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، وَقَبِّلْهُ اليَدَ).
- **الثَّالث**: بدلُ الاشتمالِ: وهو **الدَّالُّ على معنىً في متبوعهِ**، نحو (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، واعْرِفْهُ حَقَّهُ)
- **الرَّابع**: البدلُ المباينُ للمبدَلِ منهُ: وهوَ المرادُ بقولهِ: (أَوْ كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ) وهو علَى قسمينِ:

أحدهما: **مَا يُقْصَدُ مَتْبوعُهُ كمَا يُقْصَدُ هوَ**؛ ويُسَمَّى بدلَ الإضرابِ وبدلَ البداءِ[2]، نحو (أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا)، قَصدْتَ أوّلًا الإخبارَ بأنكَ أكلتَ خبزًا، ثمَّ بدَا لكَ أنكَ تخبرُ أنكَ أكلتَ لحمًا أيضًا، وهو المرادُ بقولهِ: (وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ إِنْ قَصْدًا صَحِبْ) أي: البدلُ الَّذِي هوَ كمعطوفٍ بِـ(بَلْ) انسبهُ للاضرابِ إنْ قُصِدَ متبوعهُ كما يُقْصَدُ هوَ.

---

(١) نص كثير من اللغويين والنحويين على أن اقتران كل وبعض بأل خطأ.

(٢) البداء - بفتح الباء بزنة السحاب -: ظهور الصواب بعد خفائه.

الثَّاني: مَا لَا يُقْصَدُ متبوعهُ، بلْ يكونُ المقصودُ البدلَ فقطْ، وإنَّما غلطَ المتكلمُ فذكرَ المبدلَ منهُ، ويسمَّى بدلَ الغلطِ والنسيانِ، نحو (رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا)، أردتَ أنكَ تخبرُ أوَّلًا أنكَ رأيتَ حمارًا فغلطتَ بذكرِ الرَّجلِ، وهو المرادُ بقولهِ: (وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبَ) أي: إذَا لمْ يكنِ المبدلُ منهُ مقصودًا؛ فيسمَّى البدلُ بدلَ الغلطِ؛ لأنَّه مزيلٌ الغلطَ الَّذِي سَبَقَ، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ.

وقولهُ: (خُذْ نَبْلًا مُدى) يصلحُ أنْ يكونَ مثالًا لكلٍّ من القسمينِ:

- لأنهُ إنْ قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَى، فهو بدلُ الإضرابِ.
- وإنْ قُصِدَ المُدَى فقطْ ـ وهوَ جمعُ مُديةٍ: وهي الشَّفرةُ ـ فهو بدلُ الغلطِ[(١)].

---

(١) ذِكر الناظم للبدل في التوابع يفهم أنه يوافق متبوعه في الإعراب. وأما حكم موافقته إياه في الإفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها الناظم هنا؛ وفيه تفصيل:

أما التنكير والتعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما؛ فتبدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والعكس.

وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان (بدل كل) وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع -كأن يكون أحدهما مصدرا أو قُصِد التفصيل- وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها. ذكر ذلك الأشموني.

وَمِـنْ ضَـمِيرِ الحَـاضِرِ الظَّـاهِرَ لَا (٥٦٩) تُبْـدِلْهُ إِلَّا مَـا إِحَاطَـةً جَـلَا
أَوِ اقْـتَضَى بَعْضـًا أَوِ اشْتِـمَالَا (٥٧٠) كَإِنَّـكَ ابْتِهَاجَـكَ اسْـتَمَالَا

أي: لا يُبدلُ الظَّاهرُ من ضميرِ الحاضرِ إلَّا إنْ كانَ البدلُ:

(١) بدلَ كلٍّ من كلٍّ، واقتضَى الإحاطةَ والشمولَ.

(٢) أو كانَ بدلَ اشتمالٍ.

(٣) أو بدلَ بعضٍ من كلٍّ.

فالأوَّل: كقولِهِ تعالى ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1] [المائدة: ١١٤]؛ فـ(أوَّلنا) بدلٌ من الضميرِ المجرورِ باللامِ وهوَ (نا)، فإنْ لمْ يدلَّ على الإحاطةِ امتنعَ، نحو (رَأَيْتُكَ زَيْدًا).

(١) **الإعراب**: (تكون): فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمها ضمير مستتر جوازا تقديره: هي. (لنا): جار ومجرور متعلقان بحال محذوف لعيد. (عيدا): خبر تكون منصوب. (لأولنا): اللام حرف جر توكيد لفظي للحرف الجار السابق، أول: بدل من محل الضمير "نا"، مجرور، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر مضاف إليه. (وآخرنا): الواو حرف عطف، آخر: اسم معطوف على أول، والمعطوف على المجرور مجرور مثله، وعلامة جره الكسرة، وهو مضاف، و"نا": ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن قوله: "أول" اسم ظاهر أُبدل من ضمير التكلم في قوله: "لنا"، وهو بدل كل من كل، وقد أفاد الشمول، وتتمثل إفادة الشمول في أن معنى لأولنا وآخرنا هو لجميعنا، وهو عين دلالة "نا"، ومثل ذلك قولنا "تسابَقْتُم ثلاثتُكم"، فكلمة ثلاثة بدل كل من كل من ا لتاء في تسابقتم.

والثَّاني: كقولِهِ:

٣٠٢- ذَرِيـــنِي إنَّ أَمْــرَكِ لَـــنْ يُطَــاعَا وَمَـــا أَلفَيْتِــنِي حِلْــمِي مُضَـــاعَا[(١)]

فـ(حِلْمِي) بدلُ اشتمالٍ من الياءِ فِي (أَلْفَيْتِنِي).

---

(١) ٣٠٢- البيت لعدي بن زيد العِبَادي -بكسر العين وتخفيف الموحدة، نسبة إلى عِباد، وهم قبائل شتّى من العرب اجتمعوا على النصرانية بالحيرة-.

اللغة: (ذريني) دعيني، واتركيني، يخاطب امرأة. (ألفيتني) وجدتني. (مضاعًا) ذاهبًا أو كالذاهب؛ لعدم التعويل عليه، وترك الركون إليه.

المعنى: يقول لمن تلومه على كرمه وجوده: ذريني من عذلكِ فإني لا أطيع أمركِ ولا وجدتِني سفيها مضيع الحِلم، وعقلي يأمرني ببذل مالي في اكتساب الحمد.

الإعراب: (ذريني) ذرى: فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون الموجودة للوقاية، والياء مفعول به. (إن) حرف توكيد ونصب. (أمرك) أمر: اسم إن، وأمر مضاف والكاف مضاف إليه. (لن) نافية ناصبة. (يطاعا) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والألف للإطلاق، والجملة في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها لا محل لها مستأنفة للتعليل. (وما) الواو عاطفة، ما: نافية. (ألفيتني) ألفى: فعل ماض، وتاء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعوله الأول. (حلمي) حلم: بدل اشتمال من ياء المتكلم، وحلم مضاف والياء مضاف إليه. (مضاعًا) مفعول ثان لألفى.

الشاهد فيه: قوله (ألفيتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله "حلمي"- من ضمير الحاضر - وهو ياء المتكلم في "ألفيتني"- بدل اشتمال.

والثَّالث: كقولهِ:

٣٠٣- أَوْعَـــدَنِي بِالسِّـــجْنِ وَالأَدَاهِـــمِ رِجْـــلِي فَـــرِجْلِي شَـــثْنَةُ المَنَاسِـــمِ[1]

فـ(رَجْلِي) بدلُ بعضٍ من الياءِ فِي (أَوْعَدَنِي).

وفُهِمَ من كلامهِ:

- أنَّه يُبْدَلُ الظَّاهرُ من الظَّاهرِ مطلقًا، كمَا تقدَّم تمثيله.
- وأنَّ ضميرَ الغيبةِ يُبدلُ منهُ الظاهرُ مطلقًا، نحو (زُرْهُ خَالِدًا).

(١) ٣٠٣- نسبه ابن الجواليقي للعُدَيل - بزنة التصغير- ابن الفَرْخ - بزنة القتل -، وكان من حديثه أنه هجا الحجاج بن يوسف الثقفي، فلما خاف أن تناله يده هرب إلى بلاد الروم، واستنجد بالقيصر، فحماه، فلما علم الحجاج بذلك أرسل إلى القيصر يتهدده إن لم يرسله إليه، فأرسله، فلما مثل بين يديه عنَّفه وذكره بأبيات كان قد قالها في هجائه.

اللغة: (أوعدني) تهددني، وقال الفراء: يقال: وعدته خيرًا، ووعدته شرًا - بإسقاط الهمزة فيهما - فإذا لم تذكر المفعول قلت: وعدته، إذا أردت الخير. وأوعدته، إذا أردت الشر. (السجن) المحبس. (الأداهم) جمع أدهم، وهو القيد. (شَثْنَة) غليظة، خشنة (المناسم) جمع منسم -بزنة مجلس - وأصله طرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة والقوة والصبر على احتمال المكروه.

الإعراب: (أوعدني) أوعد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (بالسجن) جار ومجرور متعلقان بـ"أوعد". (والأداهم) معطوف على السجن. (رجلي) رجل: بدل بعض من ياء المتكلم في أوعدني، ورجل مضاف والياء مضاف إليه. (فرجلي) الفاء للتفريع، ورجل: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه. (شثنة) خبر المبتدأ، وشثنة مضاف. و(المناسم) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (أوعدني... رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر - وهو قوله "رجلي" الأولى- من ضمير الحاضر -وهو ياء المتكلم- بدل بعض من كل.

وَبَـــدَلُ الـــمُضَمَّنِ الـــهَمْزَ يَـــلِي (٥٧١) هَمْـــزًا كَـــ(مَـــنْ ذَا أَسَـــعِيدٌ أَمْ عَلِي؟)

إذَا أُبدلَ مِن اسمِ الاستفهامِ وجبَ دخولُ همزةِ الاستفهامِ على البدلِ، نحو:

- مَنْ ذَا؟ أَسَعِيدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟
- وَمَا تَفْعَلُ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا؟
- وَمَتَى تَأْتِينَا؟ أَغَدًا أَمْ بَعْدَ غَدٍ؟.

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ (٥٧٢) يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ

كما يُبدلُ الاسمُ من الاسمِ يُبْدَلُ الفعلُ من الفعلِ؛ فـ(يَسْتَعِنْ بنَا) بدلٌ من (يَصِلْ إلينَا)، ومثلهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾[1] [الفرقان: ٦٨ - ٦٩]؛ فـ(يُضاعفْ) بدلٌ من (يلقَ)؛ فإعرابه بإعرابِهِ؛ وهوَ الجزمُ، وكذَا قولُهُ:

٣٠٤- إِنَّ عَلَيَّ اللهَ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا[2]

---

(١) **الإعراب**: (ومن) الواو حسب ما قبلها، من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يفعل) فعل مضارع مجزوم بمن - وهو فعل الشرط - وعلامة جزمه السكون، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى "من". (ذلك): ذا: اسم إشارة في محل نصب مفعول به، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وهما لا محل لهما من الإعراب. (يلق) فعل مضارع مجزوم بمن - وهو جواب الشرط - وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى من أيضًا، وجملة الشرط وجوابه في محل خبر للمبتدأ "من". (أثاما) مفعول به منصوب. (يضاعف) فعل مضارع مبني للمجهول بدل كل من الفعل "يلق" مجزوم. (له): جار ومجرور متعلقان بالفعل يضاعف. (العذاب): نائب فاعل مرفوع.

وجه الاستدلال: أنه يجوز إبدال الفعل من الفعل بدل كل من كل بشرط اتحادهما في الزمان، فالفعل المضارع (يضاعف) في الآية بدل كل من الفعل المضارع "يلق"؛ لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام، وزمن الفعلين هو الاستقبال.

(٢) ٣٠٤- قال البغدادي: "وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها". وقال سيبويه عقب روايته: "فهذا عربيٌّ حسَن، والأوّل أكثر وأعرب" يعني أن الإنشاد في هذا البيت على البدل، ولو أن الشاعر رفعه على الابتداء لكان أكثر وأعرب، على معنى: أنت تؤخذُ كرها، فتكون "أنت تؤخذ كرها" في موضع الحال من المبايعة. انظر: شرح السيرافي على الكتاب (١٩/٢).

اللغة: (تبايع) تدين للسلطان بالطاعة ، وتدخل فيما دخل فيه الناس. =

فـ(تُؤْخَذَ) بدلٌ من (تُبَايِعَا) ولذلكَ نُصب.

=المعنى: يقول لمخاطبه: إني ألزم نفسي عهدًا أن أحملك على الدخول فيما دخل فيه الناس من الخضوع للسلطان والانقياد لطاعته؛ فإما التزمت ذلك طائعًا مختارًا، وإما أن ألجئك إليه، وأكرهك عليه، يبغِّض إليه الخلاف، والخروج عن الجماعة، ويزيِّن له الوفاق ومشاركة الناس.

الإعراب: (إنّ) حرف توكيد ونصب. (عليّ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر إن مقدم على اسمه. (الله) اسم إن تأخر عن خبره. (أنْ) حرف مصدري ونصب. (تبايعا) فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت ، والألف للإطلاق. و(أن) المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولًا لأجله ، ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من أن المصدرية ومدخولها هو اسم إن ، وحينئذ فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض ، وهو حرف القسم ، وتكون جملة القسم لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر إن واسمها ، وتقدير الكلام: إن مبايعتك كائنة علي والله. (تؤخذ) فعل مضارع مبني للمجهول بدل من تبايع. (كرهًا) مفعول مطلق ، أو حال على التأويل بكاره. (أو) عاطفة. (تجيء) فعل مضارع معطوف على تؤخذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (طائعًا) حال من الضمير المستتر في تجيء.

الشاهد فيه: قوله (أن تبايعا تؤخذ) فإنه أبدل الفعل - وهو قوله "تؤخذ" - من الفعل - وهو قوله "أن تبايعا"- بدل اشتمال.

واعلم أن الكلام هنا على أن البدل -في هذا الشاهد ، وفي الآية الكريمة التي تلاها الشارح- هو الفعل وحده ، وليس هو الجملة المكونة من الفعل وفاعله، والدليل على كون البدل هنا هو الفعل وليس الجملة: أنك ترى الإعراب الذي اقتضاه العامل في الفعل الأول - وهو المبدل منه - موجودًا بنفسه في الفعل الثاني الذي نذكر أنه البدل، ألا ترى أنّ "تؤخذ" في هذا الشاهد منصوب كما أن "تبايع" منصوب، وأن "يضاعف" في الآية الكريمة مجزوم كما أن "يلق" مجزوم. وانظر للاستزادة: خزانة الأدب(٥/٢٠٦).

النداء

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا) (٥٧٣) وَ(أَيْ)، وَ(آ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

وَالهَمْزُ لِلدَّانِي وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ (٥٧٤) أَوْ(يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

لا يخلُو المنادَى من أنْ يكونَ مندوبًا أو غيرَهُ:

(١) **فإنْ كانَ غيرَ مندوبٍ**: فإمَّا أنْ يكونَ بعيدًا، أو في حكمِ البعيدِ كالنَّائمِ والسَّاهِي، أو قريبًا:

- فإنْ كانَ بعيدًا أوْ في حكمِهِ، فلهُ من حروفِ النِّداءِ: (يَا، وأيْ، وآ، وأيا، وهيَا).
- وإنْ كانَ قريبًا، فلهُ: (الهمزةُ) ، نحو (أَزَيْدُ أَقْبِلْ).

(٢) **وإنْ كانَ مندوبًا** ـ وهوَ المتَفَجَّعُ عليهِ، أوِ المتوجَّعُ منهُ ـ فلهُ:

- (وا) نحو (وَازَيْدَاهُ، وَوَاظَهْرَاهُ).
- و(يا) أيضًا عندَ عدمِ التباسهِ بغيرِ المندوبِ، فإنِ التَبسَ تعيَّنتْ (وَا)، وامتنعتْ (يَا).

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ، وَمُضْمَرٍ وَمَا (٥٧٥) جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

وَذَاكَ فِي اسْمِ الجِنْسِ وَالمُشَارِ لَهْ (٥٧٦) قَلَّ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

لا يجوزُ حذفُ حرفِ النّداءِ:

- معَ المندوبِ، نحو (وَا زَيْدَاهُ).
- ولَا معَ الضَّمير، نحو (يَا إِيَّاكَ قَدْ كُفِيْتُكَ).
- ولَا معَ المستغاثِ نحو (يَا لَزَيْدٍ).

وأمَّا غيرُ هذهِ فيُحْذفُ معهَا الحرفُ جوازًا؛ فتقولُ في "يَا زَيْدُ أَقْبِلْ": "زَيْدُ أَقْبِلْ". وفي "يَا عَبْدَ اللهِ ارْكَبْ": "عَبْدَ الله ارْكَبْ".

لكنِ الحذفُ معَ اسمِ الإشارةِ قليلٌ، وكذَا معَ اسمِ الجنسِ، حتَّى إنَّ أكثرَ النَّحويينَ منعوهُ، ولكنْ أجازهُ طائفةٌ منهمْ، وتبعهم المصنّفُ؛ ولهذَا قالَ: (وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ) أي: انصرْ منْ يعذلهُ علَى منعهِ؛ لورودِ السَّماعِ بهِ.

فممَّا وردَ منهُ **معَ اسمِ الإشارةِ**: قولهُ تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(١) [البقرة: ٨٥] أي: (يَا هَؤُلَاءِ)، وقولُ الشَّاعرِ:

---

(١) **الإعراب:** (ثم): حرف عطف. (أنتم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (هؤلاء): الهاء: حرف تنبيه. أولاء: اسم إشارة مبني على الضم المقدر على آخره، في محل نصب بحرف نداء محذوف، هذا وجه أراده ابن عقيل. ويجوز جعل هؤلاء مفعولًا به لفعل محذوف تقديره أعني، والجملة اعتراضية بين المبتدأ والخبر، ويجوز جعله مبتدأ ثانيًا وجملة تقتلون - بعد ذلك - هي خبره، والجملة الاسمية خبر أنتم. (تقتلون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر "أنتم"، والجملة الاسمية، معطوفة على ما قبلها. =

٣٠٥- ذَا ارْعِوَاءً فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الـرَّأْسِ   شَـــيْبًا إِلَى الصِّـــبَا مِـــنْ سَـــبِيلِ[(١)]

أي: (يَا ذَا).

وممَّا وردَ منهُ **معَ اسمِ الجنسِ**: قولهمْ: (أَصْبِحْ لَيْلُ) أي: يَا ليلُ. و: (أَطْرِقْ كَرَا) أي: يَا كَرَا.

= **وجه الاستدلال:** أنه يجوز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، وهو قليل، فقوله: (هؤلاء) على تقدير يا هؤلاء.

(١) ٣٠٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ارعواءً) انكفافًا، وتركًا للصبوة، وأخذًا بالجد ومعالي الأمور.

الإعراب: (ذا) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف، أي: يا هذا. (ارعواء) مفعول مطلق لفعل محذوف، وأصل الكلام: ارْعَوِ ارعواءً. (فليس) الفاء للتعليل، ليس: فعل ماض ناقص. (بعد) ظرف متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه، وبعد مضاف. و(اشتعال) مضاف إليه، واشتعال مضاف. و(الرأس) مضاف إليه. (شيبًا) تمييز. (إلى الصبا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من سبيل الآتي، وكان أصله نعتًا له، فلما تقدم أُعرب حالًا، على قاعدة أن صفة النكرة إذا تقدمت صارت حالًا، ضرورة أن الصفة لا تتقدم على الموصوف، بسبب كون الصفة تابعًا، ومن شأن التابع ألا يسبق المتبوع. (من) زائدة. (سبيل) اسم ليس تأخر عن خبره، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله (ذا) حيث حذف حرف النداء مع اسم الإشارة، فدل ذلك على أنه وارد، لا ممتنع، خلافًا لمن ادعى منعه، نعم هو قليل.

وَابْنِ الـمُعَرَّفَ الـمُنادَى الـمُفْرَدَا (٥٧٧) عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

لا يخلُو المنَادى من أنْ يكونَ مفردًا أو مضافًا أو مشبّهًا بهِ:

فإنْ كانَ مفردًا[1]: فإمَّا أنْ يكونَ معرفةً، أوْ نكرةً مقصودةً، أوْ نكرةً غيرَ مقصودةٍ.

فإنْ كانَ مفردًا معرفةً أوْ نكرةً مقصودةً؛ بُنِيَ على مَا كانَ يرفعُ بهِ:

- فإنْ كانَ يرفعُ بالضَّمةِ بُني عليهَا نحو (يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ).
- وإنْ كانَ يُرْفَعُ بالألفِ أوْ بالواوِ فكذلكَ، نحو (يَا زَيْدَانِ، وَيَا رَجُلَانِ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَا رُجَيْلُونَ).

ويكونُ في محلِّ نصبٍ على المفعوليةِ؛ لأنَّ المنَّادَى مفعولٌ بهِ في المعنَى، وناصبهِ فعلٌ مضمرٌ نَابَتْ (يَا) منَابهُ؛ فأصلُ (يَا زَيْدُ): أَدْعُو زَيْدًا، فحذفَ (أَدْعُو) ونَابَتْ (يَا) مَنَابَهُ.

(١) المراد بالمفرد هنا: هو ما قابل التركيب، لا ما قابل التثنية والجمع، فيدخل في المفرد: هنا المثنى والمجموع.

وَانْــوِ انْضِـمَامَ مَــا بَنَــوْا قَبْــلَ النِّــدَا (٥٧٨) وَلْيُجْــرَ مُجْــرَى ذِي بِنَــاءٍ جُــدِّدَا

أي: **إذَا كانَ الاسمُ المنادَى مبنيًّا قبلَ النِّداءِ قُدِّرَ بعدَ النِّداءِ بناؤهُ علىَ الضَّمِّ**، نحو (يَا هَذَا)، ويجرِي مجرَى مَا تجدَّدَ بناؤهُ بالنِّداءِ كـ(زَيْد) في أنَّه يُتْبَعُ بالرَّفعِ مراعاةً للضمِّ المقدرِ فيهِ، وبالنَّصبِ مراعاةً للمحلِّ، فتقولُ: (يَا هَذَا العَاقِلُ والعَاقِلَ) بالرَّفعِ والنَّصبِ، كمَا تقولُ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَالظَّرِيفَ) .

وَالــــمُفْرَدَ الـــمَنْكُورَ والـــمُضَافَا (٥٧٩) وَشِــبْهَهُ انْصِــبْ عَادِمًــا خِلَافــا

تقدَّمَ أنَّ المنادَى إذَا كانَ مفردًا معرفةً أوْ نكرةً مقصودةً، يُبْنَى علَى مَا كانَ يرفعُ بهِ.

وذكرَ هنَا أنَّه **إذَا كانَ مفردًا نكرةً ـ أي: غيرَ مقصودةٍ ـ أوْ مضافًا أوْ مشبهًا بهِ: نُصِبَ.**

فمثالُ الأوَّلِ: قولُ الأعْمَى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وقولُ الشَّاعرِ:

٣٠٦- أَيَـا رَاكِبًـا إِمَّـا عَرَضْـتَ فَـبَلِّغَنْ   نَـدَامَايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَنْ لَا تَلَاقِيَـا(١)

---

(١) ٣٠٦- هذا البيت من قصيدة عدتها عشرون بيتا لعبد يغوث الحارثي اليمني، وهو شاعر جاهلي من شعراء قحطان، وفارس من فرسان قومه، وكان قائدَهم يوم الكُلاب الثاني، وأسر في ذلك اليوم، أَسَرَتْهُ تَيْم الرباب، كانوا يطلبونه بدم رجل منهم، فلما أيقن أنه مقتول قال هذا الشعر ينوح به على نفسه، ومطلع القصيدة:

ألا لا تلومَـــانِي كـــفى اللـــومَ مـــا بيـــا   فمـــا لكمـــا في اللَّـــومِ خـــيرٌ ولا لِيَـــا

ألـــم تَعْلَمَـــا أنَّ الملامَـــةَ نفعُهَـــا   قَليـــلٌ ومَـــا لَـــومِي أخي مِـــن شِـــمَالِيَا

فيـــا راكبـــا ....

اللغة: (عَرَضْت) أتيت العَروض، وهو مكة والمدينة وما حولهما، قاله الجوهري. (نداماي) جمع نَدْمان، وهو النديم المشارب، وقد يُطلق على الجليس الصاحب، وإن لم يكن مشاركًا على الشراب. (نجران) مدينة بالحجاز من شق اليمن.

الإعراب: (أيا) حرف نداء. (راكبًا) منادى منصوب بالفتحة لأنه لا يقصد راكبًا بعينه. (إما) كلمة مكونة من إن وما؛ فإن: شرطية، وما: زائدة. (عرضت) فعل ماض وفاعله. (فبلغا) الفاء واقعة في جواب الشرط، بلغ: فعل أمر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط. (نداماي) ندامى: مفعول به لـ"بلغ"، =

ومثالُ الثَّاني: قولكَ: (يَا غُلَامَ زَيْدٍ، وَيَا ضَارِبَ عَمْرٍو).

ومثالُ الثَّالثِ: قولكَ: (يَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا حَسَنًا وَجْهُهُ، وَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ) فِيمَنْ سَمَّيْتَهُ بِذَلِكَ.

= منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وندامى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (من نجران) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من نداماي. (أن) مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف. (لا) نافية للجنس. (تلاقيا) تلاقي: اسم لا، والألف للإطلاق، وخبر "لا" محذوف تقديره: لا تلاقٍ لنا، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر "أنْ" المخففة من الثقيلة، والجملة من أن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لـ"بلغن".

الشاهد فيه: قوله (أيا راكبًا) حيث نصب راكبًا لكونه نكرة غير مقصودة، وآية ذلك أن قائل هذا البيت رجل أسير في أيدي أعدائه، فهو يريد راكبًا أيَّ راكب منطلقًا نحو بلاد قومه يبلغهم حاله؛ ليثأروا له، وليس يريد واحدًا معينًا.

وَنَحْوَ (زَيْدٍ) ضُمَّ وَافْتَحَنَّ مِنْ ... نَحْوِ (أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ) لا تَهِنْ (٥٨٠)

أي: إذَا كانَ المنادَى مفردًا علمًا ووُصِفَ بـ(ابْنٍ) مضافٍ إلى علمٍ، ولمْ يُفْصَلْ بينَ المنادَى وبينَ ابنٍ، جازَ لكَ في المنادَى وجهانِ:

- البناءُ على الضمِّ، نحو (يا زَيْدُ بْنَ عَمْرٍو).
- والفتحُ إتْباعًا، نحو (يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو)، ويجبُ حذفُ ألفِ (ابن) ـ والحالةُ هذهِ ـ خطًّا.

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ... أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا (٥٨١)

أيْ إذَا لمْ يقع (ابنٌ) بعدَ علمٍ، أوْ لمْ يقعْ بعدَه علمٌ **وجبَ ضمُّ المنادَى وامتنعَ فتحُهُ**:

- فمثالُ الأوَّلِ نحو (يَا غُلَامُ ابنَ عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ الظَّرِيفَ ابنَ عَمْرٍو).
- ومثالُ الثَّاني (يَا زَيْدُ ابْنَ أَخِينَا).

فيجبُ بناءُ (زَيْدٍ) علَى الضمِّ في هذهِ الأمثلةِ، ويجبُ إثباتُ ألفِ (ابْن) والحالةُ هذهِ.

وَاضْمُمْ أَوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا (٥٨٢) مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

تقدَّم أنَّه إذَا كانَ المنادَى مفردًا معرفةً أوْ نكرةً مقصودةً يجبُ بناؤهُ علَى الضمِّ.

وذكرَ هُنَا أنَّه **إذَا اضطُرَّ شاعرٌ إلى تنوينِ هذَا المنادَى كانَ لهُ تنوينهُ وهوَ مضمومٌ، وكانَ لهُ نصبهُ**[1]، وقدْ وردَ السَّماعُ بهمَا.

فمنَ الأوَّلِ قولهُ:

٣٠٧- سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[2]

---

(١) من خلال ما ذكره الناظم في هذا الباب من أحكام أقسام المنادى يتبين أنها على أربعة أقسام:

١. ما يجب فيه أن يبني على ما يرفع به، ويدخل فيه: العلم، والنكرة المقصودة.
٢. ما يجب نصبه، وهو: النكرة غير المقصودة، والمضاف، والشبيه بالمضاف.
٣. ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان:
   (أ) العلَم المفرد الموصوف بابن متصل به مضاف إلى علم.
   (ب) أن يكرر العلم مضافا (وفيه تفصيل، وسيأتي الكلام عليه في الفصل التالي).
٤. ما يجوز ضمه ونصبه، وهو المنادى المستحق للضم إذا نون ضرورة.

(٢) ٣٠٧- البيت للأحوص الأنصاري، قيل: كان الأحوص يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك وينسب فيها ولا يفصح فتزوجها مطر فغلبه الأمر وقال هذا الشعر . وقيل غير ذلك، وانظر: خزانة الأدب (١٥٢/٢).

الإعراب: (سلام) مبتدأ، وسلام مضاف و(الله) مضاف إليه (يا) حرف نداء (مطر) منادى مبني على الضم في محل نصب، ونُوِّنَ لأجل الضرورة (عليها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (وليس) فعل ماض ناقص (عليك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس تقدم على الاسم (يا مطر) يا: حرف نداء، مطر: منادى مبني على الضم في محل نصب (السلام) اسم ليس تأخر عن الخبر، وجملة النداء لا محل لها من الإعراب معترضة بين ليس واسمها.

الشاهد فيه: قوله "يا مطر" الأول، حيث نون المنادى المفرد العلم للضرورة مضموما؛ اكتفاءً بما تدعو الضرورة إليه.

ومن الثاني قوله:

٣٠٨- ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إلَيّ وَقَالَتْ ... يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي (١)

(١) ٣٠٨- هذا البيت للمهلهل بن ربيعة، من أبيات يتغزل فيها بابنة المحلل، وقيل: بل هو لأخيه عدي في قصيدة يرثي فيها أخاه المهلهل، وصوبه البغدادي في الخزانة.

اللغة: (وقتك) مأخوذ من الوقاية وهي الحفظ والكلاءة. (الأواقي) جمع واقية بمعنى حافظة وراعية.

الإعراب: (ضربت) ضرب: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (صدرها) صدر: مفعول به لضرب، وصدر مضاف وها مضاف إليه. (إلى) جار ومجرور متعلقان بـ"ضربت". (وقالت) قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. (يا) حرف نداء. (عديًّا) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة. (لقد) اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد...إلخ، قد: حرف تحقيق. (وَقَتْك) وقى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب المفرد المذكر: مفعول به. (الأواقي) فاعل وقى.

الشاهد فيه: قوله (يا عديًّا) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوَّنه، ولم يكتف بذلك، بل نصبه مع كونه مفردًا علمًا؛ ليشابه به المنادى المعرَب المنون بأصله، وهو النكرة غير المقصودة.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ(أَلْ) (٥٨٣) إِلَّا مَعَ(اللّٰه) وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

وَالأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ (٥٨٤) وَشَذَّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

لا يجوزُ الجمعُ بينَ حرفِ النَّداءِ و"أَلْ" فِي غيرِ اسمِ الله تعَالى ومَا سُمِّيَ بهِ من الجملِ، إلَّا في ضرورةِ الشِّعرِ كقولهِ:

٣٠٩- فَيَا الغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا   إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْقِبَانَا شَرّا[(١)]

وأمَّا معَ اسمِ الله تعالى ومحكيِّ الجملِ فيجوزُ، فتقول: (يَا اللهُ) بقطعِ الهمزةِ ووصلهَا، وتقولُ فيمنْ اسمهُ (الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ): (يَا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ أَقْبِلْ).

والأكثرُ في نداءِ اسمِ اللهِ (اللَّهُمَّ) بميمٍ مشددةٍ معوَّضَةٍ من حرفِ النِّداءِ، وشذَّ الجمعُ بينَ الميمِ وحرفِ النِّداءِ في قولهِ:

---

(١) ٣٠٩- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (الغلامان) منادى مبني على الألف؛ لأنه مثنى في محل نصب. (اللذان) صفة لقوله "الغلامان" باعتبار اللفظ. (فرا) فر: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة لا محل لها صلة "اللذان" (إياكما) إيا: منصوب على التحذير بفعل مضمر وجوبًا، تقديره: أحذركما. (أن) مصدرية. (تعقبانا) فعل مضارع منصوب بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، ونا: مفعول أول، و"أن" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن مقدرة. (شرًا) مفعول ثان لـ"تعقب".

الشاهد فيه: قوله (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير اسم الله تعالى وما سُمِّي به من المركبات الإخبارية (الجمل)، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

وإنما لم يجز في سعة الكلام أن يقترن حرف النداء بما فيه أل لسببين:

أحدهما: أن كلًّا من حرف النداء وأل يفيد التعريف، فأحدهما كاف عن الآخر.

والثاني: أن تعريف الألف واللام تعريف العهد، وهو يتضمن معنى الغيبة؛ لأن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلو جمعت بينهما لتنافى التعريفان .

٣١٠- إِنِّي إِذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَـــمَّا   أَقُــولُ: يَـا اللَّهُـمَّ يَـا اللَّهُمَّـا[(١)]

(١) ٣١٠- ذكر البغدادي في الخزانة أن هذا البيت لا يعرف قائله ولا بقيته، وليس هو من شعر أبي خراش ولا أمية بن أبي الصلت.

اللغة: (حدث) هو ما يحدث من مصائب الدنيا ونوازل الدهر. (ألما) نزل، وألم في قوله: "وأي عبد لك لا ألما" من قولهم: ألم فلان بالذنب، يريدون فعله أو قاربه.

المعنى: يريد أنه كلما نزلت به حادثة وأصابه مكروه لجأ إلى الله تعالى في كشف ما ينزل به.

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه. (إذا) ظرف يتعلق بقوله "أقول" الآتي. (ما) زائدة. (حدث) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا ألَمَّ حدث ألَمَّ. (ألما) ألم: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى حدث. (أقول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والجملة في محل رفع خبر إن. (يا) حرف نداء. (اللَّهُمَّ) الله: منادى مبني على الضم في محل نصب، والميم المشددة زائدة.

الشاهد فيه: قوله (يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمّا) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء، وهذا شاذ كما صرح به المصنف في النظم؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض.

فـصل

تَـابِعَ ذِي الضَّـمِّ المُضَـافَ دُوْنَ أَلْ (٥٨٥) أَلْزِمْـهُ نَصْـبًا، كَـ(أَزَيْـدُ ذَا الحِيَـلْ)

أي: **إذَا كانَ تابعُ المنادَى المضمومِ مضافًا**[1] **غيرَ مُصاحبٍ للألفِ واللامِ وَجَبَ نصبهُ**، نحو (يَا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو).

(١) تنبيه: المنادى إذا كان اسمًا ظاهرًا، فله جهتان:

الأولى: جهة كونه منادى، وهي تقتضي الخطاب.

والثانية: جهة كونه اسمًا ظاهرًا، وهي تقتضي الغيبة؛ فإذا كان تابع المنادى متصلًا بضميره جاز في هذا الضمير وجهان:

الوجه الأول: أن يؤتى به ضمير غيبة نظرًا إلى الجهة الثانية.

والوجه الثاني: أن يؤتى به ضمير خطاب نظرًا إلى الجهة الأولى، تقول: (يا زيد نفسه أو نفسك، ويا تميم كلهم أو كلكم، ويا ذا الذي قام أو قمت).

وَمَـا سِـوَاهُ انْصِـبْ أَوِ ارْفَـعْ واجْعَـلَا (٥٨٦) كَـمُسْتَـقِـــلٍّ نَسَـــقًا وَبَـــدَلا

أي: مَا سوَى المضافِ المذكورِ يجوزُ رفعهُ ونصبهُ، وهو **المضافُ المصاحبُ لـ(الْ)**، **والمفردُ**، فتقولُ: (يَا زَيْدُ الكَرِيمُ الأَبِ) برفعِ (الكَرِيم) ونصبهِ، وَ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ) برفعِ (الظَّرِيف) ونصبهِ.

وحكمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ حكمُ الصِّفةِ؛ فتقولُ: (يَا رَجُلُ زَيْد وَزَيْدًا) بالرَّفع والنَّصبِ، و: (يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ).

وأمَّا عطفُ النَّسقِ والبدلُ ففِي حكمِ المنادَى المستقلِّ:

- فيجبُ ضمهُ إذَا كانَ مفردًا، نحو (يَا رَجُلُ زَيْدُ، ويَا رَجُلُ وَزَيْدُ)، كما يجبُ الضمُّ لو قلت: (يَا زَيْدُ).

- ويجبُ نصبهُ إنْ كانَ مضافًا، نحو (يَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللهِ، وَيَا زَيْدُ وَأَبَا عَبْدِ الله)، كما يجبُ نصبهُ لوْ قلت: (يَا أَبَا عَبْدِ الله).

وَإِنْ يَكُـنْ مَصْـحُوبَ (أَلْ) مَـا نُسِـقَا (٥٨٧) فَفِيــهِ وَجْهَــانِ وَرَفْــعٌ يُنْــتَقَى

أيْ إنَّما يجبُ بناءُ المنسوقِ علَى الضمِّ إذَا كانَ مفردًا معرفةً بغيرِ (ألْ)؛ فإنْ كانَ بـ(ألْ) جازَ فيهِ وجهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ.

والمختارُ عندَ الخليلِ وسيبويه ومَنْ تبعهُما الرَّفعُ ـ وهوَ اختيارُ المصنفِ ـ ولهذَا قالَ: (وَرَفْعٌ يُنْتَقَى) أي: يختارُ؛ فتقول: (يَا زَيْدُ وَالغُلَامُ) بالرَّفعِ والنَّصبِ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾(١) [سبأ: ١٠] برفعِ (الطَّير) ونصبهِ.

---

(١) قرأ الجمهور "والطيرَ" بالنصب، وقرأ السلمي وآخرون بالرفع.
الإعراب: (يا): حرف نداء. (جبال): منادى مبني على الضم في محل نصب. (أوبي): فعل أمر مبني على النون لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (معه): ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بـ"أوبي".
(والطير): - بالرفع على قراءة الجمهور- الواو حرف عطف، الطير: معطوف على لفظ الجبال مبني على الضم في محل نصب، ويجوز عطفه على ياء المخاطبة في أوبي، وحسن ذلك؛ لأن "معه" قد فصلت بينهما فقام مقام التأكيد.
وبالنصب على القراءة الأخرى (والطيرَ): معطوف على محل الجبال، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله.
وجه الاستدلال من القراءتين: أن (الطير) لما كان مفردًا معرفًا بالألف واللام، وكان معطوفًا بالواو على المنادى المبني وهو "جبال" جاز فيه وجهان: الرفع عطفا على لفظ المنادى، والنصب عطفا على محله، والقراءتان تمثلان جواز الوجهين.

وَأَيُّهَا مَصْحُوبَ (أَلْ) بَعْدُ صِفَهْ (٥٨٨) يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي المَعْرِفَهْ

وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدْ (٥٨٩) وَوَصْفُ أَيٍّ بِسِوَى هَذَا يُرَدْ

يقالُ: (يَا أَيُّها الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهذَا، وَيَا أَيُّها الَّذِي فَعَلَ كَذَا):

فـ(أيُّ): منادَى مفردٌ مبنِيّ علَى الضمِّ. و(هَا) زائدةٌ. و(الرَّجُلُ) صفةٌ لـ(أَي)، ويجبُ رفعهُ عندَ الجمهورِ؛ لأنَّه هو المقصودُ بالنِّداءِ، وأجازَ المازِنيُّ نصبَهُ، قياسًا على جوازِ نصبِ الظَّريفِ في قولكَ: (يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ) بالرفعِ والنَّصبِ.

ولا توصفُ (أَيّ) إلَّا **باسمِ جنسٍ محلّى بـ(أَلْ)** كالرَّجل، أوْ **باسمِ إشارةٍ** نحو (يَا أَيُّهذَا أَقْبِلْ) أوْ **بموصولٍ محلّى بألْ** (يَا أَيُّها الَّذِي فَعَلَ كَذَا).

وَذُو إِشَـــارَةٍ كَـــأَيٍّ فِي الصِّـــفَهْ (٥٩٠) إِنْ كَانَ تَرْكُهَـــا يُفِيـــتُ الـــمَعْرِفَهْ

يقالُ: (يَا هَذَا الرَّجُلُ) فيجبُ رفعُ (الرَّجُل) **إنْ جُعِلَ "هذَا" وُصْلةً لندائهِ،** كمَا يجبُ رفعُ صفةِ (أَيّ)، وإِلَى هذَا أشارَ بقولهِ: (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيْتُ المعْرِفَه[١]).

فإنْ لمْ يجعلْ اسم الإشارةِ وصلةً لنداءِ مَا بعدهِ لمْ يجبْ رفعُ صفتهِ، بلْ يجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ.

(١) يعني أن اسم الإشارة حكمه في الصفة حكم "أيّ" في التزام وصفه، لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتقرًا إلى التفسير، لإبهامه عند المخاطب، فهو يُفيت ترك الصفة معرفة المشار إليه عنده، فحينئذٍ لا بد من وصفه، كما لا بد من وصف "أيّ" على الإطلاق.

فِي نَحْوِ (سَعْدُ سَعْدَ الاَوْسِ) يَنْتَصِبْ[١] (٥٩١) ثَانٍ، وَضُمَّ وَافْتَحْ أَوَّلًا تُصِبْ

يقالُ: (يَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ)[٢].

و: ٣١١- يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ*[٣]

---

(١) والمراد بنحو (سعد سعد الأوس) كل ترتيب وقع فيه المنادى مفردًا، وكرر، مضافا ثاني لفظيه إلى غيره، سواء أكان علما كمثال الناظم، والشاهدين رقم٣١١ و ٣١٢، أم كان اسم جنس نحو قولك: (يارجل رجل القوم)، أم كان وصفا نحو:(يا صاحب صاحب زيد)، وخالف الكوفيون في هذا، فإن لم يكن ثاني اللفظين مضافا - نحو يازيد زيد - لم يجب نصبه، وجاز فيه وجهان: النصب والضم.

(٢) وقعت هذه العبارة في قول الشاعر:

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا ... وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ

أَجِيبَا إِلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَمَنَّيَا ... عَلَى اللهِ فِي الْفِرْدَوْسِ مُنْيَةَ عَارِفِ

(٣) ٣١١- هذه قطعة من بيت لجرير بن عطية، من كلمة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي، وتمامه:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ ... لا يُلقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

اللغة: (تيم عدي) أضاف تيمًا إلى عدي - وهو أخوه - للاحتراز عن تيمِ مُرّة، وعن تيمِ غالب بن فِهر، وهما في قريش، وعن تيم قيس بن ثعلبة، وعن تيم شيبان، وعن تيم ضبة. (لا أبا لكم) قال السيوطي: هي كلمة تستعمل عند الغلظة في الخطاب، وأصله: أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم، شتمًا له واحتقارًا، ثم كثر في الاستعمال حتى صار يقال في كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب. وقال أبو الحسن الأخفش: كانت العرب تستحسن أن تقول "لا أبا لك" وتستقبح "لا أم لك" أي: مشفقة حنونة. وقال العيني: وقد تُذكر هذه الجملة في معرض التعجب، كقولهم: لله درك! وقد تُستعمل بمعنى جِدَّ في أمرك وشمِّر؛ لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه. (يلقينكم) من الإلقاء، وهو الرمي. (سوأة) هي الفعلة القبيحة.

المعنى: احذروا يا تيم عدي أن يرميكم عمر في بليَّة لا قِبَلَ لكم بها، ومكروه لا تحتملونه؛ بتعرضه لي. يريد: أن يمنعوه من هجائه حتى يأمنوا الوقوع في خطره؛ لأنهم إن تركوا عمر وهجاءه جريرًا فكأنهم رضوا بذلك، وحينئذ يُسلَّط جريرٌ عليهم لسانَه. =

و: ٣١٢- يَا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلَاتِ...[(١)].

= **الإعراب:** (يا) حرف نداء. (تيم) منادى، ويجوز فيه الضم على اعتباره مفردًا علمًا، ويجوز نصبه بتقدير إضافته إلى ما بعد الثاني كما هو رأي سيبويه، أو بتقدير إضافته إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه الثاني كما هو رأي أبي العباس المبرد (تيم) منصوب على أنه منادى بحرف نداء محذوف، أو على أنه تابع بدل، أو عطف بيان، أو توكيد للأول باعتبار محله إذا كان الأول مضمومًا، أو باعتبار لفظه إذا كان منصوبًا، أو على أنه مفعول به لفعل محذوف، وتيم مضاف. و(عدي) مضاف إليه. (لا) نافية للجنس. (أبا) اسم لا . (لكم) اللام حرف زائد، والكاف في محل جر بهذه اللام، ولكنها في التقدير مجرورة بإضافة اسم لا إليها، قال اللخمي: اللام في "لا أبا لك" مقحمة، والكاف في محل جر بها؛ لأنه لو كان الخفض بالإضافة أدى إلى تعليق حرف الجر، فالجر باللام وإن كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدة، وإنما أُقحمت مراعاة لعمل "لا" لأنها لا تعمل إلا في النكرات، وثبتت الألف مرعاة للإضافة، فاجتمع في هذه الكلمة شيئان متضادان: اتصال، وانفصال؛ فثبات الألف دليل على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى، وثبات اللام دليل على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل "لا"، فهذه مسألة قد روعيت لفظًا ومعنى، وخبر "لا" محذوف، أي: لا أبا لكم بالحضرة.

الشاهد فيه: قوله (يا تيم تيم عدي) حيث تكرر لفظ المنادى، وقد أضيف ثاني اللفظين، فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب.

(١) ٣١٢- وهذه قطعة من بيت لعبد الله بن رواحة الأنصاري، قاله في غزاة مؤتة لرديفه زيد بن أرقم - وكان زيد يتيما في حجره- وتمامه:

يَـــا زَيْـــدُ زَيْـــدَ اليَعْمَـــلَاتِ الذُّبَّـــلِ ... تَطَـــاوَلَ اللَّيْـــلُ عَلَيْـــكَ فَـــانْزِلِ

اللغة: (اليَعمَلات) بفتح الياء والميم: الإبل القوية على العمل. (الذُّبَّل) -على وزن رُكَّع- جمع ذابل أو ذابلة: أي ضامرة من طول السفر، وأضاف زيدًا إليها لحسن قيامه عليها ومعرفته بحُدائها، وقوله "تطاول الليل عليك...إلخ" يريد انزل عن راحلتك وَاحْدُ الإبل، فإن الليل قد طال، وحدَثَ للإبل الكلال، فنشِّطْها بالحداء، وأزل عنها الإعياء.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب، أو منصوب بالفتحة الظاهرة، كما تقدم في البيت قبله. (زيد) منصوب لا غير، على أنه تابع للسابق، أو منادى، وزيد مضاف. و(اليعملات) مضاف إليه. (الذبل) صفة لليعملات.

الشاهد فيه: قوله (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ المنادى، وأضيف ثاني اللفظين؛ فيجوز في الأول من وجوه الإعرابِ الضمُّ والنصبُ، وفي الثاني النصب ليس غير.

فيجبُ نصبُ الثَّاني، ويجوزُ في الأوَّلِ الضمُّ والنَّصبُ:

- **فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ:** كانَ الثَّاني: منصوبًا على التوكيدِ، أوْ علَى إضمارِ "أعنِي"، أوْ علَى البدليةِ، أوْ عطفِ البيانِ، أوْ علَى النِّداءِ.

- **وإنْ نُصِبَ الأوَّلُ:**

فمذهبُ سيبويه: أنَّه مضافٌ إلى مَا بعدَ الاسمِ الثَّاني، وأنَّ الثَّاني مقحمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ.

ومذهبُ المبردِ: أنَّه مضافُ إلى محذوفٍ، مثلِ مَا أُضِيفَ إليهِ الثَّاني، وأنَّ الأصلَ: (يَا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ)، فحُذفَ (عديّ) الأوَّلُ لدلالةِ الثَّاني عليهِ.

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادىً صَحَّ إِنْ يُضَفْ لِيَا (٥٩٢) كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

إذَا أُضيفَ المنادَى إلى ياءِ المتكلمِ فإمَّا أنْ يكونَ صحيحًا أوْ معتلًّا:

۞ **فإنْ كانَ معتلًّا فحكمهُ كحكمهِ غيرَ منادًى**، وقدْ سبقَ حكمُهُ[1] في المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ.

۞ **وإنْ كانَ صحيحًا جازَ فيهِ خمسةُ أوجهٍ:**

- **أحدهَا**: حذفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرةِ، نحو (يَا عَبْدِ)، وهذا هوَ الأكثرُ.
- **الثَّاني**: إثباتُ الياءِ ساكنةً، نحو (يَا عَبْدِي)، وهوَ دونَ الأوَّلِ في الكثرةِ.
- **الثَّالث**: قلبُ الياءِ ألفًا وحذفهَا والاستغناءُ عنهَا بالفتحةِ، نحو (يَا عَبْدَ).
- **الرَّابع**: قلبُها ألفًا وإبقاؤهَا وقلبُ الكسرةِ فتحةً، نحو (يَا عَبْدَا).
- **الخامِس**: إثباتُ الياءِ محرَّكةً بالفتحِ، نحو (يَا عَبْدِيَ).

---

(١) خلاصة ما يشير إلى أنه قد سبق: هو ثبوت الياء مفتوحة في الأفصح فيما آخره ألف نحو فتاي وعصاي، أو واو نحو مسلمي، أو ياء غير مشددة نحو قاضي، وحذف ياء المتكلم مع كسر ما قبلها أو فتحه فيما آخره ياء مشددة نحو كرسي.

وَفَتْحٌ اوْ كَسْـرٌ وَحَـذْفُ اليَـا اسْـتَمَرْ (٥٩٣) فِي (يَا ابْـنَ أُمَّ يَـا ابْـنَ عَـمَّ لا مَفَـرْ)

إِذَا أضيفَ المنادَى إلى مضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ وجبَ إثباتُ الياءِ إلَّا فِي (ابْن أُمَّ، وَابْن عَمَّ)؛ فتحذفُ الياءُ منهُما لكثرةِ الاستعمالِ، وتكسرُ الميمُ أوْ تفتحُ؛ فتقولُ: (يَا ابْنَ أُمَّ أَقْبِلْ، وَيْا ابْنَ عَمَّ لَا مَفَرَّ) بفتحِ الميمِ وكسرِهَا.

وَفِي النِّـدَا (أَبَـتِ، أُمَّـتِ) عَـرَضْ (٥٩٤) وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ وَمِنَ اليَـا التَّـا عِـوَض

يقالُ فِي النِّداءِ: (يَا أَبَتَ وَيَا أُمَّتَ) بفتحِ التَّاءِ وكسرِهَا، ولَا يجوزُ إثباتُ الياءِ، فلَا تقولُ: (يَا أَبَتِي ويَا أُمَّتِي)؛ لأنَّ التَّاء عوضٌ من الياءِ؛ فلَا يجمعُ بينَ العوضِ والمعوَّضِ منهُ.

أسمـــاء لازمت الـنداء

وَ(فُــلُ) بَعْـضُ مَــا يُخَـصُّ بِالنِّـــدَا (٥٩٥) (لُــؤْمَانُ، نَــوْمَانُ) كَــذَا وَاطَّــرَدَا

فِي سَــبِّ الُانْــثَى وَزْنُ(يَــا خَبَــاثِ) (٥٩٦) وَالأَمْــرُ هَـكَــذَا مِــنَ الثُّــلاثِــي

وَشَـــاعَ فِي سَــبِّ الـــذُّكُورِ فُعَــلُ (٥٩٧) وَلا تَقِــسْ، وَجُــرَّ فِي الشِّــعْرِ (فُـلُ)

من الأسماءِ مَا لَا يستعملُ إلَّا في النِّداءِ نحو (يَا فُلُ) أي: يا رَجُلُ، و(يَا لُؤْمَانُ) للعظيمِ اللؤْمِ، و(يَا نَوْمَانُ) للكثيرِ النَّومِ، وهو مسموع.

وأشارَ بقولِهِ: (وَاطَّرَدَا فِي سَبِّ الأُنْثَى) إلى أنَّه ينقاسُ في النِّداءِ: **استعمالُ (فَعَالِ) مبنيًّا على الكسرِ في ذمِّ الأنْثى وسبِّها من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ** نحو (يَا خَبَاثِ ويَا فَسَاقِ ويَا لَكَاعِ)[1].

وكذلكَ ينقاسُ: **استعمالُ (فَعَالِ) مبنيًّا على الكسرِ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ للدلالةِ على الأمرِ**، نحو (نَزَالِ، وضَرَابِ، وقَتَالِ)، أي: انزلْ واضربْ واقتلْ.

وكثُرَ استعمالُ (فُعَل) في النِّداءِ خاصةً مقصودًا بهِ سبُّ الذكورِ نحو (يَا فُسَق، ويَا غُدَر، ويَا لُكَع) ولَا ينقاسُ ذلكَ.

---

(١) قد ورد "لكاع" سبًّا للأنثى وظاهره أنه غير مستعمل في النداء، وذلك في قول الحطيئة:

أَطَــوِّفُ مَــا أَطَــوِّفُ ثُــمَّ آوِي ... إِلَى بَيْــتٍ قَعِيدَتُــهُ لَــكَاعِ

والعلماء يخرجونه على تقدير قول محذوف: أي بيت قعيدته مقول لها يا لكاع.

وأشارَ بقوله (وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ فُلُ) إلى أنَّ بعضَ الأسماءِ المخصوصةِ بالنِّداءِ قدْ تستعملُ في الشِّعرِ في غيرِ النّداءِ كقولهِ:

٣١٣- تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلي بِالهَوْجَلِ   فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلِ[1]

---

(١) ٣١٣- البيت لأبي النجم العجلي، من أرجوزة طويلة وصف فيها الإبل وغيرها.

اللغة: (لجَّة) الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

المعنى: شبه تزاحم الإبل، ومدافعة بعضها بعضًا، بقوم شيوخ في لجة وشر يدفع بعضهم بعضًا؛ فيقال: أمسك فلانًا عن فلان، أي: احجز بينهم، وخص الشيوخ لأن الشبان فيهم التسرع إلى القتال.

الإعراب: (في لجة) جار ومجرور متعلقان بقوله "تدافع" في البيت الذي قبل بيت الشاهد. (أمسك) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة مقول لقول محذوف، أي يقال فيها: أمسك...إلخ. (فلانًا) مفعول به لأمسك. (عن فل) جار ومجرور متعلقان بأمسك.

الشاهد فيه: قوله (عن فل) حيث استعمل "فل" في غير النداء وجره بالحرف، وذلك ضرورة؛ لأن من حق استعمال هذا اللفظ ألا يقع إلا منادى، إلا إذا ادعينا أن "فل" هنا مقتطع من فلان بحذف النون والألف بقرينة قوله قبل ذلك: "أمسك فلانًا" فكأنه قال: أمسك فلانًا عن فلان.

وبيان هذا أن لفظ "فلان" لا يختص بالنداء، بل يقع في جميع مواقع الإعراب، وأن الذي يختص بالنداء هو "فل" الذي أصله "فلو" فحذفت لامه اعتباطًا - أي لغير علة صرفية - كما حُذفت لام "يد" و"دم".

الاستغاثة

إِذَا اسْــتُغِيثَ اسْــمٌ مُنَــادًى خُفِضَــا (٥٩٨) بِــاللَّامِ مَفْتُوحًــا كَيَــا لَلْمُرْتَضَـــى

يقالُ: (يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو)؛ فيُجرُّ المستغاثُ بلامٍ مفتوحةٍ، ويُجرُّ المستغاثُ لهُ بلامٍ مكسورةٍ، وإنَّما فُتِحَتْ معَ المستغاثِ؛ لأنَّ المنادَى واقعٌ موقعَ المضمرِ، واللامُ تفتحُ معَ المضمرِ نحو (لَكَ ولَهُ).

وَ افْتَحْ مَعَ الـمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يَا) (٥٩٩) وَفِي سِـوَى ذَلِـكَ بِالْكَسْـــرِ ائْتِيَـــا

إِذَا عُطِفَ علَى المستغاثِ مستغاثٌ آخرُ: فإمّا أنْ تتكررَ معهُ (يَا)، أوْ لَا:

- فإنْ تكررتْ لزمَ الفتحُ نحو (يَا لَزَيْدٍ وَيَا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ).
- وإنْ لَمْ تتكررْ لزمَ الكسرُ نحو (يَا لَزَيْدٍ وَلِعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، كمَا يلزمُ كسرُ اللامِ معَ المستغاثِ لهُ.

وإِلى هذَا أشارَ بقولِهِ: (وَفِي سِوَى ذَلكَ بِالكَسْرِ ائْتِيَا)، أي: وفِي سِوَى المستغاثِ والمعطوفِ عليهِ الَّذِي تكررتْ معهُ (يَا) اكسرِ اللَّامَ وجوبًا؛ فتكسرُ معَ المعطوفِ الَّذِي لَمْ تتكررْ معهُ (يا) ومعَ المستغاثِ لهُ.

وَلامُ مَــا اسْــتُغِيثَ عَاقَبَــتْ أَلِــفْ (٦٠٠) وَ مِثْلُــهُ اسْــمٌ ذُو تَعَجُّــبٍ أُلِــفْ

تحذفُ لامُ المستغاثِ ويؤتَى بألفٍ في آخرِهِ عوضًا عنهَا، نحو (يَا زَيْدَا لِعَمْرٍو).

ومثلُ المستغاثِ المُتَعَجَّبُ منهُ، نحو (يَا لَلدَّاهِيَةِ) و(يَا لَلْعَجَبِ)؛ فيجرُّ بلامٍ مفتوحةٍ، كما يجرُّ المستغاثُ، وتُعَاقِبُ اللامَ في الاسمِ المتعجَّبِ منهِ ألِفٌ؛ فتقول: (يَا عَجَبَا لِزَيْدٍ).

الندبـــة[١]

مَـا لِلمُنَـادَى اجْعَـلْ لِـمَنْدُوبٍ وَمَـا (٦٠١) نُكِّــرَ لَـمْ يُنْـدَبْ وَلاَمَـا أُبْـهِمَا
وَيُنْـدَبُ الـمَوْصُولُ بِـالَّذِي اشْـتَهَرْ (٦٠١) كَبِـئْرِ زَمْـزَمٍ (يَـلِي) وامَـنْ حَفَـرْ

المندوبُ هو: **المتفجَّعُ عليهِ**، نحو (وَازَيْدَاهْ)[٢]، **والمتوجَّعُ منه**، نحو (وَاظَهْرَاهْ).

ولا يُندبُ إلَّا المعرفةُ.

- فلَا تندبُ النَّكرةُ؛ فلَا يقالُ: (وَارِجُلَاهْ).
- ولَا المبهمُ كاسمِ الإشارةِ، نحو (وَاهَذَاهْ).
- ولَا الموصولُ، إلَّا إنْ كانَ خاليًا من (ألْ) واشتهرَ بالصِّلةِ؛ كقولهِمْ: (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ).

---

(١) قال سيبويه: (اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجَّعٌ عليه، فإن شئت ألحقتَ في آخر الاسم الألف -لأن الندبة كأنهم يترنمون فيها- وإن شئت لم تُلحِق كما لم تُلحِق في النداء.
واعلم أن المندوب لا بُدَّ له من أن يكون قبل اسمه "يا" أو "وا"، كما لزم "يا" المستغاثَ به والمتعجَّبَ منه). الكتاب(٢/٢٢٠).

(٢) قال الشاطبي: (الندبة: هي الاستصراخ بالمفقود، أو ما أقيم مقامه، على جهة التفجع أو التوجع، لا لأن يُجيب.
فإذا قلت: وا زيداه، وهو ميت، فأنت لم تقصد بندائه أن يجيبك، وإنما قصدك التصويت باسمه تفجعا لفقده)(٥/٣٧٦).

وَمُنْتَهَى المَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ (٦٠٣) مَتْلُوُّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلْ (٦٠٣) مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الأَمَلْ

يَلحقُ آخرَ المنادَى المندوبِ ألفٌ، نحو (وَا زَيْدَا لَا تبعدْ)، ويحذفُ مَا قبلهَا إنْ كانَ ألفًا، كقولكَ (وَامُوسَاهْ) فحذفَ ألف (مُوْسَى)، وأتي بالألفِ للدلالةِ علَى النُّدبةِ، أوْ كانَ تنوينًا في آخرِ صلةٍ أوْ غيرهَا نحو (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ)، ونحو (يَا غُلَامَ زَيْدَاهْ).

وَالشَّكْلَ حَتْمًا أَوْلِهِ مُجَانِسَا (٦٠٥) إِنْ يَكُنِ الفَتْحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

إذَا كانَ آخرُ مَا تلحقهُ ألفُ النُّدبةِ فتحةً، لحقتهُ ألفُ النُّدبةِ من غيرِ تغييرٍ لهَا؛ فتقولُ: (وَاغُلَامَ أَحْمَدَاهْ).

وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وجبَ فتحهُ إلَّا إنْ أَوْقَعَ في لبسٍ:

- فمثالُ مَا لَا يُوقِعُ في لبسٍ قولكَ فِي "غلامِ زيدٍ": (وَاغُلَامَ زَيْدَاهْ). وفِي "زَيْدٍ": (وَازَيْدَاهْ).
- ومثالُ مَا يوقعُ فتحهُ في لبسٍ: (وَاغُلَامَهُوه، وَاغُلَامَكِيهِ)؛ وأصلهُ (وَاغُلَامَكِ) بكسرِ الكافِ، (وَاغُلَامَهُ) بضمِّ الهاءِ؛ فيجبُ قلبُ ألفِ النُّدبةِ بعدَ الكسرةِ ياءً، وبعدَ الضَّمةِ واوًا؛ لأنَّك لوْ لمْ تفعلْ ذلكَ وحذفتَ الضمةَ والكسرةَ وفتحتَ وأتيتَ بألفِ النُّدبةِ؛ فقلت: (وَاغُلَامَكَاهْ، وَاغُلَامَهَاهْ) **لَالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ المخاطبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى**

ضميرِ المخاطبِ، والتَبسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ الغائبةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبِ.

وإلى هذَا أشارَ بقولهِ: (وَالشَّكْلَ حَتْمًا..إلى آخرهِ) أي: إذَا شُكِلَ آخرُ المندوبِ بفتحٍ أوْ ضمٍّ أوْ كسرٍ؛ فأوْلهِ مجانسًا لهُ من واوٍ أوْ ياءٍ إنْ كانَ الفتحُ موقعًا في لبسٍ، نحو (وَاغُلَامَهُوهْ، وَاغُلَامَكِيهْ)، وإنْ لمْ يكنِ الفتحُ موقعًا فِي لبسٍ فافتحْ آخرهُ وأوْلِهِ ألفَ النُّدبةِ نحو (وَازَيْدَاهْ، ووَاغُلَامَ زَيْدَاهْ) .

وَوَاقِفًـا زِدْ هَـاءَ سَـكْتٍ إنْ تُـرِدْ (٦٠٦) وَإِنْ تَشَـأْ فَالـمَدُّ وَالـهَا لَا تَـزِدْ

أيْ: إذَا وُقِفَ على المندوبِ لحقهُ بعدَ الألفِ هاءُ السَّكتِ نحو (وَازَيْدَاهْ)، أوْ وُقِفَ على الألفِ نحو (وَازَيْدَا)، ولَا تثبتُ الهاءُ في الوصلِ إلَّا ضرورةً كقولهِ:

٣١٤- أَلَا يَـا عَمْـرُو عَمْـرَاهُ ... وَعَمْـرُو بْـنَ الـزُّبَيْرَاهُ(١)

---

(١) ٣١٤- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (ألا) أداة استفتاح. (يا) حرف نداء وندبة. (عمرو) منادى مندوب مبني على الضم في محل نصب. (عمراه) توكيد لفظي للمنادى المندوب، ويجوز أن يتبع لفظه أو محله، فهو مرفوع بضمة أو منصوب بفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ألف الندبة، والألف زائدة لأجل الندبة لأنها تستدعي مد الصوت، والهاء للسكت. (وعمرو) معطوف على عمرو الأول. (ابن) صفة له، وابن مضاف. و(الزبيراه) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة التي تستوجبها الألف المزيدة للندبة، والهاء للسكت.

الشاهد فيه: قوله "عمراه" حيث زيدت الهاء - التي تُجتلب للسكت - في حالة الوصل ضرورة.

وَقَائِلٌ: وَاعَبْدِيَا وَاعَبْدَا (٦٠٧) مَنْ فِي النِّدَا اليَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

أيْ: إذَا نُدِبَ المضافُ إلى ياء المتكلمِ، على لغةِ منْ سكَّنَ الياءَ، قيلَ فيهِ: (وَاعَبْدِيَا) بفتحِ الياءِ وإلحاقِ ألفِ النُّدبةِ، أوْ (يَاعَبْدَا) بحذفِ الياءِ وإلحاقِ ألفِ النُّدبةِ.

وإذَا نُدِبَ على لغةِ مَنْ يحذفُ الياءَ، ويستغنِي بالكسرةِ، أوْ يقلبُ الياءَ ألفًا والكسرةَ فتحةً ويحذفُ الألفَ ويستغنِي بالفتحةِ، أوْ يقلبهَا ألفًا ويبقيهَا؛ قيل: (وَاعَبْدَا) ليسَ إلَّا.

وإذَا نُدِبَ على لغةِ مَنْ يفتحُ الياءَ؛ يقال: (وَاعَبْدِيَا) لَيْسَ إلَّا.

فالحاصلُ أنَّه إنمَّا يجوزُ الوجهانِ ـ أعْني (وَاعَبْدِيَا، وَاعَبْدَا) ـ على لغةِ مَنْ سَكَّنَ الياءَ فقطْ، كمَا ذكرَ المصنفُ.

الترخيـم

تَرْخِيمًــا احْــذِفْ آخِـرَ الــمُنَادَى (٦٠٨) كَيَـــا سُـــعَا فِـــيمَنْ دَعَا سُـــعَادَا

الترخيمُ في اللغةِ: **ترقيقُ الصَّوتِ**، ومنهُ قولهُ:

٣١٥- لهَـا بَشَــرٌ مِثْـلُ الحَرِيـرِ وَمَنْطِـقٌ رَخِـيْمُ الحَـوَاشِي لَا هُـرَاءٌ وَلَا نَـزْرُ[(١)]

أي: رقيقُ الحَواشِي.

وفِي الاصطلاحِ: **حذفُ أواخرِ الكلمِ فِي النِّداءِ**، نحو (يَا سُعَا)، والأصلُ (يَا سُعَادُ).

(١) ٣١٥- البيت لذي الرمّة غيلان بن عقبة صاحب مَيَّة من قصيدته التى مطلعها:

أَلَا يَـــا اسْــلَمِي يَــا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِــلَى وَلَا زَالَ مُـــنْهَلًّا بِجَرْعَائِــكِ الْقَطْــرُ

اللغة: (بشر) هو ظاهر الجلد. (منطق) هو الكلام الذى يختلب الألباب. (رخيم) سهل رقيق. (الحواشي) الجوانب والأطراف، هو جمع حاشية، والمراد أن حديثها كله رقيق عذب. (هراء) -زنة غراب- أي كثير ذو فضول. (نزر) قليل.

المعنى: يصفها بنعومة الجلد وملاسته، وبأنها ذات كلام عذب، وحديث رقيق، وأنها لا تكثر في كلامها حتى يملها سامعها، ولا تقتضبه اقتضابًا حتى يحتاج سامعها في تفهم المعنى إلى زيادة.

الإعراب: (لها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (بشر) مبتدأ مؤخر. (مثل) نعت لـ"بشر"، ومثل مضاف. و(الحرير) مضاف إليه. (ومنطق) معطوف على بشر. (رخيم) نعت لمنطق، ورخيم مضاف. و(الحواشي) مضاف إليه. (لا) نافية. (هراء) نعت ثان لمنطق. (ولا) الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي. (نزر) معطوف على هراء.

الشاهد فيه: قوله (رخيم الحواشى) حيث استعمل كلمة: رخيم في معنى الرقة، وذلك يدل على أن الترخيم في **اللغة**: ترقيق الصوت.

وَجَوِّزَنْــــهُ مُــــطْلَقًا فِي كُلِّ مَــــا أُنِّــثَ بِالْــهَا وَالَّــذِي قَــدْ رُخِّـمَـا (٦٠٩)

بِحَـــذْفِهَا وَفِّـــرْهُ بَعْـــدُ وَاحْظُــلا تَرْخِيمَ مَـا مِـنْ هَـذِهِ الْــهَا قَـدْ خَـلا (٦١٠)

إِلَّا الرُّبَــاعِيَّ فَمَــا فَــوقُ العَلَــمْ دُونَ إِضَـافَـــةٍ وَإِسْـنَــادٍ مُـتَــمْ (٦١١)

لا يخلُو المنادَى منْ أنْ يكونَ مؤنّثًا بالهاءِ أوْ لَا:

فإنْ كانَ مؤنثًا بالهاءِ جازَ ترخيمهُ مطلقًا، أي: سواء كانَ علَمًا كـ(فاطمةَ) أوْ غيرَ علَمٍ كـ(جاريةٍ)، زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ كمَا مثّل، أوْ غيرَ زائدٍ علَى ثلاثةِ أحرفٍ كـ(شَاةٍ)، فتقول: (يَا فَاطِمُ، وَيَا جَارِيَ ويَا شَا)، ومنهُ قولهمْ: (يَا شَا ادْجُني)[1] -أي: أَقِيمِي- بحذفِ تاءِ التَّأنيثِ للترخيمِ، ولَا يحذفُ منهُ بعدَ ذلكَ شيءٌ آخرَ.

وإِلى هذَا أشارَ بقولهِ: (وَجَوِّزَنْهُ إِلَى...قولهِ: بَعْدُ).

وأشارَ بقولهِ: (واحظلا... إلخ) إلى:

القسمِ الثَّاني: وهوَ مَا ليسَ مؤنثًا بالهاءِ، فذكرَ أنَّه لَا يرَّخمُ إلا بثلاثةِ شروطٍ:

- **الأوَّل**: أنْ يكونَ رباعيًّا فأكثَر.
- **الثَّاني**: أنْ يكونَ علمًا.

(١) تقول: دَجَنَت الشاة في البيت تَدْجُن دُجونًا - بوزن قعد يقعد قعودًا -: إذا أقامت فلم تبرح، وألفته فلم تسرح مع الغنم. وقوله: "شا": أصلها شاة، فرخم بحذف التاء.

- **الثَّالث:** أنْ لا يكونَ مركبًا تركيبَ إضافةٍ ولَا إسنادٍ، وذلكَ كـ(عُثْمانَ وجَعْفَرَ)؛ فتقول: (يَا عُثْمَ ويَا جَعْفَ).

وخرجَ:

- مَا كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ كـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو).
- ومَا كانَ علَى أربعةِ أحرفٍ غيرَ علمٍ كـ(قَائِمٍ وقَاعِدٍ).
- ومَا رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ كـ(عَبْدِ شَمْسٍ).
- ومَا رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ نحو (شَابَ قَرْنَاهَا).

فَلَا يرخَّمُ شيءٌ من هذهِ.

- وأمَّا مَا رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ فيرخَّمُ بحذفِ عَجُزِهِ، وهوَ مفهومٌ من كلامِ المصنِّفِ؛ لأنَّه لمْ يخرجهُ، فتقولُ فيمَنْ اسمهُ (مَعْدِي كَرِبٍ): (يَا مَعْدِي).

وَمَـعَ الآخِـرِ احْـذِفِ الَّذِي تَـلا إنْ زِيـــدَ لَيْنًـا سَـاكِنًا مُكَمِّـلا (٦١٢)

أَرْبَعَـــةً فَصَــاعِدًا وَالـــخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَـــاءٍ بِــهِمَا فَــتْحٌ قُــفِي (٦١٣)

أيْ: يجبُ أنْ يحذفَ معَ الآخِرِ مَا قبلهُ إنْ كانَ زائدًا لينًا ـ أي: حرفَ لينٍ ـ ساكنًا رابعًا فصاعدًا، وذلكَ، نحو (عُثْمَان، وَمَنْصُور، وَمِسْكِين)؛ فتقولُ: (يَا عُثْمَ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مِسْكِ).

فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ كـ(مُخْتَارٍ)، أوْ غيرَ لينٍ كـ(قِمَطْرٍ)، أوْ غيرَ ساكنٍ كـ(قَنَوَّرٍ)، أوْ غيرَ رابعٍ كـ(مَجِيدٍ)، لمْ يجزْ حذفهُ، فتقول: (يَا مُخْتَا، وَيَا قِمَطْ، وَيَا قَنَوَّ، وَيَا مَجِي).

وأمَّا (فِرْعَوْن) ونحوه ـ وهوَ مَا كانَ قبلَ واوهِ فتحةٌ أوْ قَبلَ يائهِ فتحةٌ- كـ(غُرْنَيقٍ)ـ ففيهِ خلافٌ:

- فمذهبُ الفرَّاءِ والجرميِّ أنَّهما يعامَلانِ معاملةَ (مِسْكِينٍ، وَمَنْصُورٍ)؛ فتقول -عندهمَا-: (يَا فِرْعَ، وَيَا غُرْنَ).
- ومذهبُ غيرهمَا من النَّحويينَ عدمُ جوازِ ذلكَ؛ فتقول -عندَهم-: (يَا فِرْعَوْ وَيَا غُرْنَي).

وَالعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ (٦١٤) تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تقدَّمَ أنَّ المركبَ تركيبَ مزجٍ يرخَّمُ، وذكرَ هنَا **أنَّ ترخيمهُ يكونُ بحذفِ عجزِهِ**؛ فتقول في "مَعْدِي كَرِب": يَا مَعْدِي.

وتقدَّم ـ أيضًا ـ أنَّ المركبَ تركيبَ إسنادٍ لا يرخَّمُ، وذكرَ هنَا **أنَّه يرخمُ قليلًا**، وأنَّ عَمْرًا ـ يعني سيبويه، وهذَا اسمهُ، وكنيتهُ أبو بشرٍ، وسيبويه لقبهُ ـ نقلَ ذلكَ عنهمْ.

والَّذِي نصَّ عليهِ سيبويه في بابِ التَّرخيمِ أنَّ ذلكَ لا يجوزُ، وفَهِمَ المصنِّفُ عنهُ من كلامهِ في بعضِ أبوابِ النَّسبِ جوازَ ذلكَ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (يَا تَأَبَّطَ).

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفْ فَالبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ (٦١٥)

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا (٦١٦)

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ: (يَا ثَمُو) وَ(يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا (٦١٧)

يجوزُ في المرخَّمِ لغتانِ:

- إحداهمَا: أنْ يُنْوى المحذوفُ منه.
- والثَّانية: أنْ لَا يُنْوى.

ويُعَبَّرُ عن الأولَى بلغةِ "مَنْ يَنْتَظِرُ الحَرْفَ"، وعن الثانيةِ بلغةِ "مَنْ لَا يَنْتَظِرُ الحَرْفَ".

❁ **فإذَا رخّمتَ على لغةِ "منْ ينتظرُ"**: تركتَ البَاقِي بعدَ الحذفِ علَى مَا كانَ عليهِ من حركةٍ أوْ سكونٍ، فتقول فِي (جَعْفَرٍ: يَا جَعْفَ)، وفِي (حَارِثٍ: يَا حَارِ)، وفِي (قِمَطْرٍ: يَا قِمَطْ).

❁ **وإذَا رخَّمتَ على لغةِ " مَنْ لَا يَنْتَظِر"**: عاملتَ الآخرَ بمَا يعاملُ بِهِ لوْ كانَ هوَ آخرَ الكلمةِ وضعًا، فتبنيهِ علَى الضمِّ وتعاملهُ معاملةَ الاسمِ التَّامِّ، فتقول: (يَا جَعْفُ، وَيَا حَارُ، وَيَا قِمَطُ) بضمِّ الفاءِ والراءِ والطاءِ.

وتقولُ فِي (ثَمُودَ) علَى لغةِ "مَنْ يَنْتَظِرُ الحَرْفَ": (يَا ثَمُو) بواوٍ ساكنةٍ.

وعلَى "لُغَةِ مَنْ لَا يَنْتَظِرُ" تقول: (يَا ثَمِي)، فتقلبُ الواوَ ياءً والضمةَ كسرةً؛ لأنَّكَ تعاملهُ معاملةَ الاسمِ التَّام، **ولَا يوجدُ اسمٌ معربٌ آخرهُ واوٌ قبلهَا ضمةٌ إلَّا ويجبُ قلبُ الواوِ ياءً والضمةُ كسرةً.**

وَالْــــتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَـمُسْلِمَــــــهْ (٦١٨) وَجَــوِّزِ الــوَجْهَينِ فِي كَمَسْـلَمَــــهْ

إِذَا رُخِّمَ مَا فيهِ تاءُ التأنيثِ للفرقِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ كـ(مُسْلِمَة) وجبَ ترخيمهُ على لغةِ "منْ ينتظرُ الحرفَ"؛ فتقولُ: (يَا مُسْلِمَ) ـ بفتحِ الميمِ ـ، ولَا يجوزُ ترخيمهُ علَى لغةِ "مَنْ لَا ينتظرُ الحرفَ"؛ فلَا تقول: (يَا مُسْلِمُ) ـ بضمِّ الميمِ ـ لئلَّا يلتبسَ بنداءِ المذكرِ.

وأمَّا مَا كانتْ فيهِ التَّاءُ لَا للفرقِ، فيرخَّمُ على اللغتينِ؛ فتقولُ في مَسْلَمَةٍ ـ علمًا ـ: (يَا مَسْلَمَ) بفتحِ الميمِ وضمِّهَا.

وَلِاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا (٦١٩) مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

قدْ سبقَ أنَّ الترخيمَ حذفُ أواخرِ الكلِمِ في النِّداءِ، وقدْ يُحْذَفُ للضَّرورةِ آخرُ الكلمةِ في غيرِ النِّداءِ بشرطِ كونهَا صالحةً للنداءِ كأَحْمَدَ؛ ومنه قولهُ:

٣١٦- لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ وَالخَصَرِ[١]

أي: طَرِيْفُ بْنُ مَالِكٍ.

(١) ٣١٦- البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي.

اللغة: (تعشو) العَشْو: إتيانك نَارًا ترجو عِنْدهَا هُدًى أَو قِرًى. (الخَصَر) شدة البرد.

المعنى: يمدح طريف بن مالك بأنه رجل كريم، وأنه يوقد النيران ليلًا ليراها السائرون فيقصدوا نحوها، ويفعل ذلك إذا نزل القحط بالناس واشتد البرد، وهو الوقت الذى يضن فيه الناس ويبخلون، وهو إن فعل ذلك في هذا الوقت فهو في غيره أولى بأن يفعله.

الإعراب: (لنعم) اللام للتوكيد، نعم فعل ماض دال على إنشاء المدح. (الفتى) فاعل نعم. (تعشو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة في محل نصب حال من فاعل نعم. (إلى ضوء) جار ومجرور متعلقان بـ"تعشو"، وضوء مضاف. ونار من (ناره) مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه. (طريف) خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، أي هو طريف، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره جملة "نعم الفتى" على ما تقدم في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم. (ابن) نعت لطريف، وابن مضاف. و(مال) مضاف إليه، وأصله مالك، فحذف آخره ضرورة. (ليلة) ظرف زمان متعلق بـ"تعشو"، وليلة مضاف. و(الجوع) مضاف إليه. (والخصر) معطوف على الجوع.

الشاهد فيه: قوله (مال) حيث رخم من غير أن يكون منادى مع اختصاص الترخيم في اصطلاح النحاة بالمنادى، وارتكب هذا للاضطرار إليه، والذى سهل هذا صلاحية الاسم للنداء.

الاختصاص

الِاخْتِصَاصُ كَنِدَاءٍ دُوْنَ يَا ... كَـ (أَيُّهَا الفَتَى) بِإِثْرِ (ارْجُونِيَا) (٦٢٠)

وَقَدْ يُرَى ذَا دُوْنَ (أَيٍّ) تِلْوَ(أَلْ) ... كَمِثْلِ نَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ (٦٢١)

الاختصاصُ[(١)] يشبهُ النِّداءَ لفظًا، ويخالفهُ من ثلاثةِ أوجهٍ[(٢)]:

---

(١) لم يذكر الشارح ﷺ تعريف الاختصاص، ولا الباعث عليه.

فأما تعريفه فهو في اللغة: مصدر "اختص فلان فلانًا بكذا" أي قصره عليه.

وهو في الاصطلاح: قصر حكم مسند لضمير على اسم ظاهر معرفة، يذكر بعده، معمول لأخص، محذوفًا وجوبًا؛ فلا يجوز إظهار العامل؛ لأنه لو ظهر لخرج عن طريقة الاختصاص الذي للنداء إلى معنى الخبر.

وأما الباعث عليه فأحد ثلاثة أمور:

الأول: الفخر، نحو: (عليَّ أيها الكريم يُعتمد).

والثاني: التواضع، نحو: (أنا أيها العبد الضعيف مفتقر إلى عفو الله).

والثالث: بيان المقصود بالضمير، نحو: (نحن العرب أقرى الناس للضيف).

(٢) قال ابن يعيش: (اعلم أنّ كلَّ منادى مختصٌّ، تختصُّه فتُناديه من بينِ مَن بحَضْرتك لأمْرك ونَهْيك، أو خَبَرِك. ومعنَى اختصاصك إياه: أن تقصِده وتختصّه بذلك دونَ غيره. وقد أجرتِ العرب أشياءَ اختصّوها على طريقة النداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاسْتعير لفظُ أحدهما للآخر من حيث شارَكه في الاختصاص ... كذلك جاء الاختصاصُ بلفظ النداء لاشتراكهما في معنى الاختصاص، وإن لم يكن منادى. والذي يدلّ على أنّه غير منادى أنّه لا يجوز دخولُ حرف النداء عليه، لا تقول: "أنا أفعلُ كذا يا أيُّهذا الرجلُ" إذا عنيتَ نفسك، ولا "نحن نفعل كذا يا أيُّها القوم" إذا عنيتم أنفسَكم، لأنّك لا تُنبِّه غيرَك. =

- **أحدهَا**: أنَّه لَا يستعملُ معهُ حرف نداءٍ.
- **والثَّاني**: أنَّه لا بُدَّ أنْ يسبقهُ شيءٌ.
- **والثَّالث**: أنْ تصاحبهُ الألفُ واللامُ، وذلكَ كقولكَ: (أنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، ونَحْنُ العُرْبَ أَسْخَى النّاسِ)، وقوله: (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ)[1] .

وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ، والتقديرُ: أَخُصُّ العُربَ، وأَخُصُّ معاشرَ الأنبياءِ.

= وهذا الاختصاص يقع للمتكلّم، نحو: "نحن نفعل أيُّها العِصابةُ"، وتعني بالعصابة أنفسَكم، وللمخاطب، نحو: "أنتم تفعلون أيّها القومُ"، ولا يجوز للغائب، لا تقول: "إنهم كذا أيّتُها العصابةُ").

فائدة: يأتي الاختصاص على أنواع عدة:

١. أن يكون بـ "أيها" و"أيتها" فلهما حكمهما في النداء، وهو البناء على الضم، ويتبعان بمحلى بأل مرفوع تبعا للفظ.
٢. أن يكون معرفا بأل نحو (نحن العُربَ أسخى من أعطى).
٣. أن يكون معرفًا بالإضافة نحو (نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاء..).
٤. أن يكون عَلَمًا ، وهو قليل، نحو قول الشاعر: (بنا تميمًا يُكشف الضباب).

وحكم هذه الثلاثة: النصب بفعل محذوف تقديره: أَخُص.

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى(٦٢٧٥) بلفظ: «إنا معشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا فهو صدقة».

الإعراب: (نحن): ضمير في محل رفع مبتدأ. (معاشر): مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره: أخص، وفاعل أخص ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والجملة الفعلية اعتراضية بين المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب، ومعاشر: مضاف. (الأنبياء): مضاف إليه مجرور. (لا نورث): لا: حرف نفي، ونورث: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن. (ما): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (تركناه): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (صدقة): خبر "ما" مرفوع، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (معاشر) انتصب على الاختصاص بفعل محذوف وجوبًا تقديره: أخص، وهو معرفة لأنه أضيف إلى الأنبياء المعرف بأل، فاكتسب منه التعريف.

التحذير والإغراء[١]

(إِيَّـــاكَ وَالــشَّرَّ) وَنَـحْــوهُ نَـصَــبْ (٦٢٢) مُـحَــذِّرًا بِــمَا اسْـتِـتَــارُهُ وَجَـــبْ

وَدُونَ عَـطْـفٍ ذَا لــ(إِيّا)انْسُـبْ ومَـا (٦٢٣) سِــوَاهُ سَـتْــرُ فِـعْـلِـهِ لَــنْ يَـلْـزَمَـا

إِلَّا مَــعَ الْـعَـطْــفِ أَوِ الـتَّـكْــرَارِ (٦٢٤) كَــ(الضَّيْغَمَ الضَّـيْغَمَ يَـاذَا السَّــارِي)[٢]

التحذيرُ: تنبيهُ المخاطَبِ علَى أمرٍ يجبُ الاحترازِ منهُ:

فإنْ كانَ بـ(إيَّاكَ) وأخواتِهِ، -وهو (إِيَّاكِ وَإِيَّاكُمَا وإِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُنَّ)- وجبَ إضمارُ النَّاصبِ، سواء وُجِدَ عطفٌ أمْ لَا:

- فمثالهُ معَ العطفِ (إِيَّاكَ والشرّ) فإياكَ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ وجوباً، والتقدير: إيَّاكَ أُحَذِّرُ.
- ومثالهُ بدونِ العطفِ: (إيَّاكَ أنْ تَفْعَلَ كَذَا)، أي: إِيَّاكَ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا.

---

(١) ذكر الناظم رحمه الله هذا الباب عقب أبواب النداء؛ لأن الاسم في التحذير والإغراء مفعول به بفعل محذوف لا يجوز إظهاره كالمنادى، على تفصيل يأتي.

(٢) الضيغم: الأسد، والساري: السائر ليلًا.

وإنْ كانَ بغيرِ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ ـ وهوَ المرادُ بقولِهِ: (وَمَا سِوَاهُ) ـ **فلَا يجبُ** إضمارُ الناصبِ **إلَّا معَ العطفِ**[١] كقولكَ: (مَازِنُ رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ) أي: يَا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحْذَرِ السَّيْفَ، **أوِ التكْرَارِ** نحو: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) أي: احذَرِ الضَّيْغَمَ.

فإنْ لمْ يكنْ عَطْفٌ ولا تكرارٌ جازَ إضمارُ النَّاصبِ وإظهارُهُ، نحو: (الأَسَدَ) أي: احذرِ الأسدَ، فإنْ شئتَ أظهرتَ، وإنْ شئتَ أضمرتَ.

(١) ولا يكون العطف في هذا الباب إلا بالواو خاصة.

وَشَــذَّ (إِيَّــايَ)، وَ(إِيَّــاهُ) أَشَــذّْ (٦٢٥) وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْـدِ مَـنْ قَـاسَ انْتَـبَذْ

حقُ التحذيرِ أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وشذَّ مجيئهُ للمتكلمِ في قولهِ: (إِيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الأَرْنَبَ)[1]، وأشذُّ منه مجيئهُ للغائبِ في قولهِ: (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِتِّينَ فإيَّاهُ وَإِيَّا الشَّوَابّ)، ولا يقاسُ علَى شيءٍ من ذلكَ.

(١) هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وهو بتمامه: (لتُذَكِّ لكم الأسل والرماح، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ويحذف: أي: يرمى بنحو حجر. والأسل: كل ما دق من الحديد، كالسيف والسكين. والرماح: جمع رمح، وهو آلة من آلات الحرب معروفة، يأمرهم بأن يذبحوا بالأسل وبالرماح، وينهاهم أن يحذفوا الأرنب ونحوه بنحو حجر.

قال الأزهري: وقد رأيت رعيان العرب يحذفون الأرانب بعصيهم إذا عدت ورمت بين أيديهم فربما أصابت العصا قوائمها فيصيدونها ويذبحونها، والمعنى العام هو كما يقول الخضري: (يأمرهم بأنهم يذبحون بالأسل، وهو مارَقَّ من الحديد كالسيف والسكين أو الرماح أو السهام عند الرمي بها، وينهاهم عن حذف الأرنب بنحو حجر؛ لأنه لا يحل به). والأثر رواه الطبراني في الكبير رقم (٥١)، والبيهقي في الكبرى رقم (١٨٩٤٥)، من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش به.

الإعراب: لتذك: اللام لام الأمر حرف، تذك: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة. (لكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل تذك. (الأسل): فاعل مرفوع. (والرماح والسهام): اسمان معطوفان بالواو على الأسل فهما مرفوعان بالضمة. (وإياي): الواو حرف استئناف. إياي: ضمير في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: باعدوا عن حذف الأرنب. (وأن): الواو حرف عطف، أن: حرف مصدري ونصب. (يحذف): فعل مضارع منصوب بأن. (أحدكم): فاعل مرفوع، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (الأرنب):مفعول به منصوب، والجملة الفعلية "يحذف أحدكم الأرنب" صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها تقديره: وحذف أي وإياكم حذف الأرنب.

وجه الاستدلال: أن مجيء "إيا" في التحذير للغائب أو للمتكلم نادر، وهو سماعي لا يقاس عليه.

وَكَمُحَذِّرٍ بِلا (إِيَّا) اجْعَلَا (٦٢٦) مُغْرىً بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

الإغراء: هو **أمرُ المخاطبِ بلزومِ مَا يحمدُ بهِ.**

وهو كالتحذيرِ في أنَّه إنْ وُجِدَ عطفٌ أوْ تكرارٌ وجبَ إضمارُ ناصبهِ وإلَّا فلَا، ولَا تُسْتَعْمَلُ فيهِ (إيَّا).

فمثالُ مَا يجبُ معهَ إضمارُ النَّاصبِ قولكَ: (أَخَاكَ أَخَاكَ)، وقولكَ: (أَخَاكَ وَالإِحْسَانَ إِلَيهِ) أي: الزمْ أخاكَ.

ومثالُ مَا لَا يلزمُ معهُ الإضمارُ قولكَ: (أَخَاكَ) أي: الزمْ أخاكَ.

أسماء الأفعال والأصوات

مَانَابَ عن فِعْلٍ كَشَتَّانَ وصَهْ[1] هُو اسْمُ فِعْلٍ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ (٦٢٧)

وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ كَآمِينَ كَثُرْ وَغَيْرُهُ كَوَيْ وَهيْهَاتَ نَزُرْ (٦٢٨)

أسماءُ الأفعالِ **ألفاظٌ تقومُ مقامَ الأفعالِ في الدلالةِ علَى معناهَا وفي عملهَا.**

وتكونُ بمعنَى الأمرِ ـ وهو الكثيرُ فيهَا ـ كـ(مَهْ) بمعنَى اكْفُفْ، و(آمِين) بمعنَى اسْتَجِبْ.

وتكونُ بمعنَى الماضِي كـ(شَتَّان) بمعنَى افترقَ، تقول: (شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو)، و(هَيْهَاتَ) بمعنَى بَعُدَ تقول: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ) ومعناه: بَعُدَ.

وبمعنَى المضارعِ كـ(أَوَّهْ) بمعنَى أتوجَّعُ ، و(وَيْ) بمعنَى أعجبُ وكلاهمَا غيرُ مقيسٍ.

وقدْ سبقَ في الأسماءِ الملازمةِ للنِّداءِ: أنَّه ينقاسُ استعمالُ (فَعَالِ) اسمَ فِعْلٍ مبنيًّا على الكسرِ من كلِّ فعلٍ ثلاثيٍّ؛ فتقول: (ضَرَابِ زَيْدًا) أي: اضْرِبْ، و(نَزَالِ) أي: انْزِلْ، و(كَتَابِ) أي: اكْتُبْ، ولمْ يذكرهُ المصنِّف هنَا استغناءً بذكرهِ هناكَ.

---

(١) قوله: (كشتان وصه) هو تتميم للحد، بمعنى أن من القيود المعتبرة في أسماء الأفعال: أن لا تتأثر بالعوامل، وأن لا تكون فضلة. ذكره الأشموني.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا ... وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا (٦٢٩)

كَذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِبَيْنِ ... وَيَعْمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ (٦٣٠)

من أسماءِ الأفعالِ مَا هوَ في أصلهِ ظرفٌ، ومَا هو مجرورٌ بحرفٍ نحو: (عَلَيْكَ زَيْدًا) أي: الزَمْهُ، و(إِلَيْكَ) أي: تنحَّ، و(دُوْنَكَ زَيْدًا) أي: خُذْهُ.

ومنهَا مَا يستعملُ مصدرًا واسمَ فعلٍ كـ(رُوَيْدَ وَبَلْهَ):

فإنِ انْجَرَّ مَا بعدهُما فهمَا مصدرانِ نحو: (رُوَيْدَ زَيْدٍ) أي: إِرْوَادَ زَيْدٍ، أي: إمهالهُ -وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ-، و(بَلْهَ زَيْدٍ)(١) أي: تركَهُ.

وإنِ انتصبَ مَا بعدهمَا فهمَا اسمَا فعلٍ نحو: (رُوَيْدَ زَيْدًا) أي: أمهلْ زيدًا، و(بَلْهَ عَمْرًا) أي: اتركهُ(٢).

---

(١) ومن ذلك قول كعب بن مالك :

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا ... بَلْهَ الأَكُفِّ كأنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ

يُروى بنصب الأكف على أن "بله" اسم فعل، وبجرها على أن "بله" مصدر مضاف إلى مفعوله، كقوله تعالى: ﴿فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤].

(٢) خلاصة القول في اسم الفعل أنه ينقسم إلى قسمين:

١. مرتجل : وهو ما وضع من أول الأمر كذلك ، نحو (شتان وصه ووي) .

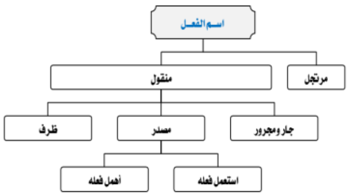
٢. منقول : وهو ما نُقل من غيره إليه ؛ وهو نوعان :

أ- ما نُقل من ظرف أو جار ومجرور ، نحو (عليك) و(مكانَك) و(دونَك) .

ب- ما نُقل من المصدر وهو نوعان :

١) مصدر استُعمل فعلُه نحو (رويد)

٢) مصدر أُهمل فعلُه نحو (بله)



وَمَا لِمَا تَنوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ ... لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلْ (٦٣١)

أي: يثبتُ لأسماءِ الأفعالِ من العملِ مَا يثبتُ لما تنوبُ عنهُ من الأفعالِ.

فإنْ كانَ ذلكَ الفعلُ يرفعُ فقطْ كانَ اسمُ الفعلِ كذلكَ كـ(صَهْ) بمعنى: اسكتْ، و(مَهْ) بمعنَى اكففْ، و(هَيْهَاتَ زَيْدٌ) بمعنى بعُد زيدٌ؛ ففِي (صَهْ ومَهْ) ضميرانِ مستترانِ كمَا في (اسْكُتْ وَاكْفُفْ)، و(زَيْدٌ) مرفوعٌ بـ(هَيْهَات) كمَا ارتفعَ بـ(بَعُدَ).

وإنْ كانَ ذلكَ الفعلُ يرفعُ وينصبُ كانَ اسمُ الفعلِ كذلكَ كـ(دَرَاكِ زَيْدًا) أي: أَدْرِكْهُ ، و(ضَرَابِ عَمْرًا) أي: اضْرِبْهُ؛ ففِي (دَرَاكِ وضَرَابِ) ضميرانِ مستترانِ، و(زَيْدًا وَعَمْرًا) منصوبانِ بهمَا.

وأشارَ بقولهِ: (وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ) إلى أنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ يجبُ تأخيرهُ عنهُ؛ فتقول: (دَرَاكِ زَيْدًا)، ولَا يجوزُ تقديمهُ عليهِ؛ فلَا تقول: (زَيْدًا دَرَاكِ) وهذَا بخلافِ الفعلِ؛ إذْ يجوزُ (زَيْدًا أَدْرِكْ).

وَاحْكُمْ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ (٦٣٢) مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنُ

الدليلُ علَى أنَّ مَا سُمِّي بأسماءِ الأفعالِ أسماءٌ: لحاقُ التنوينِ لها؛ فتقولُ في (صَهْ): صَهٍ، وفي (حَيَّهل): حَيَّهَلًا؛ فيلحقهَا التنوينُ للدّلالةِ علَى التنكيرِ، فمَا نوِّنَ منهَا كانَ نكرةً، ومَا لمْ ينوَّنْ كانَ معرفةً.

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ (٦٣٣) مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَـ"قَبْ" (٦٣٤) وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

أسماءُ الأصواتِ ألفاظٌ استعملتْ كأسماءِ الأفعالِ في الاكتفاءِ بهَا دالّةً على خطابِ مَا لَا يعقلُ أوْ على حكايةِ صوتٍ من الأصواتِ:

- فالأوَّلُ: كقولكَ: (هَلَا) لزجْرِ الخيلِ و(عَدَسْ) لزجرِ البغلِ.
- والثَّاني: كـ(قَبْ) لوقوعِ السَّيفِ، و(غَاقِ) للغرابِ.

وأشارَ بقولهِ: (وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ) إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلهَا مبنية.

وقدْ سبقَ في (بَابِ المعْرَبِ وَالمبْنِي): أنَّ أسماءَ الأفعالِ مبنيّةٌ لشبههَا بالحرفِ في: النِّيابةِ عن الفعلِ، وعدمِ التَّأثرِ؛ حيثُ قالَ: (وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلَا تَأَثُّرٍ).

وأمَّا أسماءُ الأصواتِ فهي مبنيّةٌ لشبههَا بأسماءِ الأفعالِ.

نونا التـوكيـد

لِلْفِعْـلِ تَوْكِيـدٌ بِنُـونَيْنِ هُـمَا (٦٣٥) كَنُـونَيِ اذْهَـبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

أي: يلحقُ الفعلَ للتوكيدِ نونـانِ إحـداهمَا ثقيلـةٌ كـ(اذْهَبَنَّ)، والأخـرَى خفيفـةٌ كـ(اقْصِدَنْهُما)، وقـدْ اجتمعـا في قـولهِ تعـالى: ﴿لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[1] [يوسف: ٣٢].

يُؤَكِّدَانِ افْعَـلْ وَ يَفْعَـلْ آتِيَـا (٦٣٦) ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا امَّا تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلا (٦٣٧) وَقَلَّ بَعْدَ (مَا ، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لا)

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوالِبِ الجَزَا (٦٣٨) وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

أي: تلحقُ نونَا التوكيدِ:

فعلَ الأمرِ، نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا).

(١) **الإعراب:** (ليسجنن): اللام: حرف، واقعة في جواب قسم مقدر، يسجنن: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة جواب القسم لا محل لها من الإعراب. (وليكونا): الواو حرف عطف، وإعراب ليكونا كإعراب ليسجنن غير أنه مبني للمعلوم، والنون هي نون التوكيد الخفيفة انقلبت ألفًا للوقف وهي حرف مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. (من الصاغرين): جار ومجرور متعلقان بخبر يكون، وجملة ليكونا معطوفة على جملة ليسجنن فلا محل لها من الإعراب مثلها.

والفعلَ المضارعَ المستقبلَ:

- الدَّالَّ علَى طلبٍ، نحو: (لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَهَلْ تَضْرِبَنَّ زَيْدًا).
- والواقعَ شرطًا بعدَ (إنْ) المؤكَّدةِ بـ(مَا)، نحو: (إِمَّا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا أَضْرِبْهُ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾(١) [الأنفال: ٥٧].
- أو الواقعَ جوابَ قسمٍ مثبتًا مستقبلًا، نحو: (واللهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا).

فإنْ لمْ يكنْ مثبَتًا لمْ يؤكدْ بالنُّونِ، نحو: (وَاللهِ لَا تَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا)، وكذا إنْ كانَ حالًا، نحو: (وَاللهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ الآنَ).

وقلَّ دخولُ النُّونِ في:

- الفعلِ المضارعِ الواقعِ بعدَ (ما) الزائدةِ الَّتي لا تصحبُ (إِنْ) نحو: (بِعَيْنٍ مَا أَرَيَنَّكَ هَهُنَا)(٢).
- والواقعِ بعدَ (لمْ) كقولِهِ:

٣١٧- يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ... شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا(٣)

---

(١) **الإعراب:** (فإما): الفاء: حرف استئناف، إما: إن: حرف شرط جازم، ما: حرف توكيد "زائد". (تثقفنهم): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وهو في محل جزم فعل الشرط، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب، وهم : ضمير في محل نصب مفعول به. (في الحرب): جار ومجرور متعلقان بالفعل تثقفن. (فشرد): الفاء حرف واقعة في جواب الشرط. شرد: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط. (بهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل شرد. (من): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (خلفهم): ظرف مكان منصوب، وهو متعلق بصلة الموصول المحذوفة، وخلف مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن الفعل المضارع تثقفنهم، قد أكد بالنون الثقيلة، بعد إن الشرطية المؤكدة بـ(ما) الزائدة.

(٢) هذا مثل من أمثال العرب، ومعناه: اعمل كأني أنظر إليك، ويُضرب في الحثّ على ترك التواني، و"ما" زائدة للتوكيد.

(٣) ٣١٧- البيت لأبي الصماء مساور بن هند العبسي، وهو شاعر مخضرم، وقبله: =

◄ والواقــعِ بعــدَ (لَا) النَّافيــةِ، كقــولهِ تعــالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾[1][الأنفال:٢٥].

= وَقَـدْ حَلَبْنَ حَيْثُ كَانَتْ قُيَّمـا مَثْنَى الوِطَابِ والوِطَابِ الـزُّمَّمَا
وقِـمَـعًا يُكْـسَى ثُمَـالًا قَشْعَمَـا

اللغة: (قيما) جمع قائمة على غير قياس، وقياسه: قُوَّم كصُوَّم ونُوَّم. (مثنى الوطاب) مفعول به لحلبن على تقدير مضاف محذوف، وأصله: ملء مثنى الوطاب، والمثنى معناه هنا المكررة، والوطاب: جمع وَطْب، وهو سقاء اللبن خاصة. (الزُّمَّما) جمع زام، مأخوذ من "زَمَّ القربة" أى ملأها. (قِمَعًا): آلة تُجعل في فم السقاء ونحوه ويُصب فيها اللبن. (ثُمالا): الرغوة. (قشعمًا) ضخمًا عظيمًا، قاله أبو زيد في نوادره، والضمير المتصل في "يحسبه" يعود إلى القمع الذى امتلأ بالثمال.

المعنى: شبه الرغوة التى تعلو القمع بشيخ معمم جالس على كرسي. هذا هو الصحيح في معناه.

الإعراب: (يحسبه) يحسب: فعل مضارع، والهاء مفعول أول. (الجاهل) فاعل يحسب. (ما) مصدرية. (لم) نافية جازمة. (يعلما) فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف في محل جزم، والفاعل ضمير مستتر. (شيخًا) مفعول ثان لـ"يحسب". (على كرسيه) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لقوله شيخًا، "كرسي" مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخ مضاف إليه. (معممًا) صفة ثانية لشيخًا.

الشاهد فيه: قوله (لم يعلما) حيث أكد الفعل المضارع المنفي بلم، وأصله "ما لم يعلمن" فقُلبت النون ألفًا للوقف: وذلك التوكيد عند سيبويه مما لا يجوز إلا للضرورة.

(١) **الإعراب:** (واتقوا): الواو حسب ما قبلها، اتقوا: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (فتنة): مفعول به منصوب. (لا تصيبن): لا: حرف نفي. (تصيبن): فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والفعل تصيبن في محل جزم في جواب الأمر، **والمعنى**: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم. وقيل في إعرابها غير ذلك. والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل نصب صفة لفتنة. (الذين): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (ظلموا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (منكم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من واو الجماعة. (خاصة): حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، ويجوز إعرابه صفة لمفعول مطلق محذوف والتقدير: لا تصيبن إصابة خاصة.

وجه الاستدلال: أن الفعل المضارع (تصيبن) قد أكد بالنون الثقيلة لوقوعه بعد حرف النفي المشبه للا الناهية الجازمة صورة، وتوكيد هذا النوع قليل.

- والواقعِ بعدَ غيرِ (إمَّا) من أدواتِ الشَّرطِ كقولهِ:

٣١٨- مَــــنْ نَــــثْقَفَنْ مِــــنْهُمْ فَلَــــيْسَ بِآيِــــبِ[1]

وأشارَ المصنفُ بقولهِ: (وَآخِرَ المؤَكَّدِ افْتَحْ) إلى أنَّ الفعلَ المؤكدَ بالنُّونِ يبنَى علَى الفتحِ إنْ لمْ تلهِ ألفُ الضميرِ أوْ ياؤهُ أوْ واوهُ، نحو: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا، وَاقْتُلَنَّ عَمْرًا).

(١) ٣١٨- هذا صدر بيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي، والبيت بكماله من أبيات ترثي بها أباها، - وكان المنتشر بن وهب الباهلي يغاور أهل اليمن فقتل مرة، - وهي:

إنَّـــا وَبَاهِلَـــةَ بْـــنَ أَعْصُـــرَ بَيْنَنَـــا ... دَاءُ الضَـــــرَائِرِ بِغْضَـــــةٌ وَتَقَـــــافِي

مَـــنْ نَـــثْقَفَنْ مِـــنهُم فلـــيس بآيـــب ... أبـــدًا وَقَتْـــلُ بَـــنِي قُتَيْبَـــةَ شَـــافِي

ذَهَبَـــتْ قُتَيْبَـــةُ فِي اللقـــاءِ بِفَـــارِسٍ ... لَا طَـــــائِشٍ رَعِـــــشٍ وَلا وَقّـــافِ

اللغة: (الضرائر) جمع ضَرَّة، وضرة المرأة: امرأة زوجها، وهذا الجمع لهذا المفرد نادر لا يكاد يوجد له نظير، وداء الضرائر: التباغض والتضارب. (بِغْضَةٌ): شدة الكراهية والبغض. (تقافي) مأخوذ من قفيته: أي ضربت قفاه. (نَثْقَفَنْ): أي ندركه ونظفر به ونأخذه. (آيب) راجع. (طائش) متحير. (رعش) مرتعش من الخوف. (وقّاف) هو الذى لا يبارز العدو جبنًا.

الإعراب: (من) اسم شرط مبتدأ. (نثقفن) فعل مضارع فعل الشرط، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. (منهم) جار ومجرور متعلقان بـ"نثقفن". (فليس) الفاء واقعة في جواب الشرط، ليس: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو، يعود إلى من الموصولة. (بآيب) الباء زائدة، آيب: خبر ليس منصوب بفتحه مقدرة والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (من نثقفن) حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط من غير أن تتقدم على المضارع "ما" الزائدة المؤكدة لإن الشرطية، وهذا التوكيد ضرورة من ضرورات الشعر عند سيبويه.

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا (٦٣٩) جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا
وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إِلَّا الأَلِفْ (٦٤٠) وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ
فَاجْعَلْهُ مِنْهُ (رَافِعًا غَيْرَ الْيَا (٦٤١) وَالواوِ يَاءً) كَاسْعَيَنَّ سَعْيَا
وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي (٦٤٢) وَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ(اخشَيِنْ يَاهِنْدُ) بِالكَسْرِ وَ(يَا (٦٤٣) قَوْمُ اخْشَوُنْ) واضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيا

الفعلُ المؤكَّدُ بالنُّونِ إنِ اتَّصلَ بهِ ألفُ اثنينِ أو واوُ جمعٍ أوْ ياءُ مخاطبةٍ حُرِّكَ مَا قبلَ الألفِ بالفتحِ ومَا قبلَ الواوِ بالضمِّ ومَا قبلَ الياءِ بالكسرِ، ويحذفُ الضميرُ إنْ كانَ واوًا أوْ ياءً، ويبقَى إنْ كانَ ألفًا، فتقول: (يَا زَيْدَانِ هلْ تَضْربَانِّ، ويَا زَيْدُون هَلْ تَضْرِبُنَّ، وَيَا هِنْدُ هَلْ تَضْرِبِنَّ)، والأصلُ: (هَلْ تَضْرِبَانِنَّ، وَهَلْ تَضْرِبُونَنَّ، وَهَلْ تَضْرِبِينَنَّ)، فحذفتِ النونُ لتوالِي الأمثالِ، ثمَّ حذفتِ الواوُ والياءُ لالتقاءِ السَّاكنينِ؛ فصارَ (هَلْ تَضْرِبُنَّ، وَهَلْ تَضْرِبِنَّ)، ولمْ تحذفِ الألفُ لخفتِهَا فصارَ (هَلْ تَضْرِبَانِّ) وبقيتِ الضَّمةُ دالةً على الواوِ، والكسرةُ دالةً على الياءِ.

هذَا كلهُ إذَا كانَ الفعلُ صحيحًا.

فإنْ كانَ معتلًّا؛ فإمّا أنْ يكونَ آخرهُ ألفًا أوْ واوًا أوْ ياءً:

فإنْ كانَ آخرُهُ واوًا أو ياءً: حُذِفَتْ لأجلِ واوِ الضَّميرِ أو يائهِ، وضُمَّ مَا بقيَ قبلَ واوِ الضميرِ، وكُسِرَ مَا بقيَ قبلَ ياءِ الضميرِ؛ فتقول: (يَا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُونَ، وَهَلْ تَرْمُونَ، وَيَا هِنْدُ هَلْ تَغْزِينَ، وَهَلْ تَرْمِينَ)، فإذَا ألحقتهُ نونَ التوكيدِ فعلتَ بهِ مَا فعلتَ بالصحيحِ؛ فتحذف نونَ الرَّفعِ وواوَ الضَّميرِ أوْ ياءه؛ فتقول: (يَا زَيْدُونَ هَلْ تَغْزُنَّ، وَهَلْ تَرْمِنَّ، ويَا هِنْدُ هَلْ تَغزِنَّ، وَهَلْ تَرْمِنَّ) هذَا إنْ أسندَ إلى الواوِ والياءِ.

وإنْ أسندَ إلى الألفِ لمْ يحذفْ آخرهُ وبقيتِ الألفُ، وشُكِلَ مَا قبلهَا بحركةٍ تجانسُ الألفَ وهي الفتحةُ؛ فتقول: (هَلْ تَغْزُوَانِّ، وَهَلْ تَرْمِيَانِّ).

وإنْ كانَ آخرُ الفعلِ ألفًا:

فإنْ رفعَ الفعلُ غيرَ الواوِ والياءِ كالألفِ والضميرِ المستترِ انقلبتِ الألفُ الَّتي في آخرِ الفعلِ ياءً وفُتِحَتْ، نحو: (اسْعَيَانِّ، وَهَلْ تَسْعَيَانِّ، وَاسْعَيَنَّ يَازَيْدُ).

وإنْ رفعَ واوًا أوْ ياءً حذفتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ الَّتي كانتْ قبلهَا، وضمَّتِ الواوُ وكسرتِ الياءُ فتقول: (يَا زَيْدُونَ اخْشَوُنَّ، وَيَا هِنْدُ اخْشَيِنَّ).

هذَا إنْ لحقتهُ نونُ التوكيدِ، وإنْ لمْ تلحقهُ لمْ تَضمَّ الواوَ ولمْ تكسرِ الياءَ، بلْ تسكنهمَا؛ فتقول: (يَا زَيْدُونَ هَلْ تَخْشَوْنَ، وَيَا هِنْدُ هَلْ تَخْشَيْنَ، وَيَا زَيْدُونَ اخْشَوْا، ويَا هِنْدُ اخْشَيْ).

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الأَلِفْ (٦٤٤) لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أُلِفْ

لا تقعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعدَ الألفِ، فلَا تقول: (اضْرِبَانْ)[١] -بنونٍ مخففةٍ-، بلْ يجبُ التشديدُ، فتقول: (اضربانِّ) -بنونٍ مشددةٍ مكسورةٍ-، خلافًا ليونسَ فإنَّه أجازَ وقوعَ النُّونِ الخفيفةِ بعدَ الألفِ، ويجبُ عندهُ كسرُهَا.

(١) أنت تعلم أنه لا يجوز في العربية أن يتجاور حرفان ساكنان، إلا إذا كان الأول منهما حرف لين والثاني منهما مدغمًا في مثله، فلو وقعت نون التوكيد الخفيفة بعد الألف تجاور ساكنان من غير استيفاء شرط جوازه، فلهذا امتنعوا منه، فإن كانت نون التوكيد ثقيلة فقد كمل شرط جواز التقاء الساكنين، فلهذا جاز.

وَأَلِفـــًا زِدْ قَبْلَهَــــا مُؤَكِّـــدا (٦٤٥) فِعْـــلًا إِلَى نُــونِ الإِنَــاثِ أُسْــنِدَا

إذَا أُكِّدَ الفعلُ المسندُ إلى نونِ الإناثِ بنونِ التوكيدِ وجبَ أنْ يُفْصَلَ بينَ نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ بألفٍ كراهيةَ توالِي الأمثالِ؛ فتقول: (اضْرِبْنَانِّ) -بنونٍ مشددةٍ مكسورةٍ قبلهَا ألفٌ-.

وَاحْـذِفْ خَفِيفَــةً لِسَــاكِنٍ رَدِفْ (٦٤٦) وَبَـعْـدَ غَــيْرِ فَـتْحَــةٍ إِذَا تَقِــفْ

وَارْدُدْ إِذَا حَــذَفْتَهَا فِي الْوَقْــفِ مَــا (٦٤٧) مِــنْ أَجْلِهَــا فِي الوَصْـلِ كَانَ عُــدِمَا

وَأَبْـدِلَـنْهَــا بَـعْــدَ فَـتْــحٍ أَلِـفــا (٦٤٨) وَقْفــًا كَـمَا تَقُـولُ فِي (قِفَـنْ : قِفَـا)

إذَا وَلِيَ الفعلَ المؤكدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكنٌ وجبَ حذفُ النونِ لالتقاءِ الساكنينِ؛ فتقول: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتحِ الباءِ، والأصلُ (اضْرِبَنْ) فحذفتْ نونُ التوكيدِ لملاقاةِ الساكنِ -وهو لامُ التَّعرِيفِ- ومنهُ قولهُ:

٣١٩- لَا تُهِــينَ الفَقِــيرَ عَلَّــكَ أَنْ   تَرْكَــعَ يَوْمًــا وَالدَّهْــرُ قَــدْ رَفَعَــه[1]

(١) ٣١٩- البيت مِنْ أبيات للأضبط بن قريع السعدي، يقال: إنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل، وأولها:

لِـــكُلِّ هَـــمٍّ مِـــنَ الهُمـــومِ سَــعَهْ   وَالْمُـــسْيُ وَالصُّـــبْحُ لا فَـــلاح مَعَـــهْ
قَـــدْ يَجْمَـــعُ المَـــالَ غَـــيرُ آكِلِــه   وَيَأْكُـــلُ الـمَـــالَ غَـــيرُ مَـــنْ جَمَعَـــهْ

اللغة: (المسي) بضم الميم أو كسرها، وسكون السين: اسم من الإمساء، وهو الدخول في المساء. (الصبح) اسم من الإصباح، وهو الدخول في الصباح. (فلاح): الفلاح هنا بمعنى البقاء. (لا تهين) من الإهانة، أي: لا تذله ولا تحتقره. (تركع) تخضع وتذل وتنقاد. =

وكذلكَ تحذفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةِ في الوقفِ إذَا وقعتْ بعدَ غيرِ فتحةٍ -أيْ: بعدَ ضمةٍ أوْ كسرةٍ- ويُرَدُّ حينئذٍ مَا كانَ حُذِفَ لأجلِ نونِ التوكيدِ؛ فتقول في (اضْرِبُنْ يَا زَيْدُونَ) -إذَا وقفتَ على الفعلِ-: "اضْرِبُوا"، وفِي (اضْرِبِنْ يَا هِنْدُ: اضْرِبِي) فتحذفُ نون التوكيدِ الخفيفة للوقفِ، وتردُّ الواو الَّتِي حُذِفَتْ لأجلِ نونِ التوكيدِ، وكذلكَ الياء.

فإنْ وقعتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعدَ فتحةٍ أُبْدِلَتْ النُّونُ في الوقفِ -أَيضًا- أَلِفًا؛ فتقولُ في (اضْرِبَنْ يَا زَيْدُ: اضْرِبَا).

= **الإعراب:** (لا) ناهية. (تهين) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة لوقوع الساكن بعدها -وهو لام التعريف في الفقير-، وأصل الفعل قبل دخول الجازم عليه وقبل توكيده "تهين" فلما دخل الجازم حذفت الياء تخلصًا من التقاء الساكنين فصار "لاتهن" فلما أريد التأكيد رجعت الياء؛ لأن آخره سيكون مبنيًا على الفتح، فصار "لاتهينن" فلما وقع الساكن بعده حُذفت نون التوكيد. (الفقير) مفعول به لـ"تهين". (علك) علّ: حرف ترج ونصب، والكاف اسمه. (أن) مصدرية. (تركع) فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة خبر "عل" السابق. (يومًا) ظرف زمان متعلق بـ"تركع". و(الدهر) الواو واو الحال، الدهر مبتدأ. (قد) حرف تحقيق. (رفعه) رفع: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الدهر، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في "تركع".

الشاهد فيه: قوله "لاتهين" حيث حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين، وقد أبقى الفتحة على لام الكلمة دليلًا على تلك النون المحذوفة، ومما يدل على أن المقصود التوكيد وجود الياء التي تُحذف للجازم، وهي لا تعود إلا عند التوكيد.

مـا لا ينصـرف

الـــصَّرْفُ تَنْــــوِينٌ أَتَى مُبَيِّـــــنا (٦٤٩) مَعْــنىً بِــهِ يَكُــونُ الِاسْـمُ أَمْكَنَـا

الاسمُ إنْ أشبهَ الحرفَ سُمِّيَ مبنيًّا وغيرَ متمكنٍ، وإنْ لمْ يشبهِ الحرفَ سُمِّيَ معربًا ومتمكنًا.

ثمَّ الـمعربُ علَى قسمينِ:

أحدهمَا: مَا أشبهَ الفعلَ، ويسمَّى: غيرَ منصرفٍ، ومتمكنًا غيرَ أمكنَ.

والثَّاني: مَا لمْ يشبهِ الفعلَ، ويسمَّى: منصرفًا ومتمكنًا أمكنَ.

وعلامةُ المنصرفِ: أنْ يجرَّ بالكسرةِ معَ الألفِ واللامِ والإضافةِ وبدونهِما، وأنْ يدخلهُ الصرفُ ـ وهوَ التنوينُ الَّذي لغيرِ مقابلةٍ، أوْ تعويضٍ ـ الدَّالُّ على معنىً يستحقُ بهِ الاسمُ أنْ يسمَّى أمكنَ، وذلكَ المعنى هوُ عدمُ شِبْهِهِ الفعلَ، نحو: (مَرَرْتُ بِغُلَامٍ وَغُلَامِ زَيْدٍ وَالغُلَامِ).

واحْتُرِزَ بقولهِ: (لِغَيْرِ مُقَابَلَةٍ) من تنوينِ (أَذْرِعَاتٍ ونحوهِ) فإنَّه تنوينُ جمعِ المؤنثِ السَّالمِ، وهوَ يصحبُ غيرَ المنصرفِ كـ(أَذْرِعَاتٍ وَهِنْدَاتٍ) عَلَم امرأةٍ، وقدْ سبقَ الكلامُ في تسميتهِ تنوينَ المقابلةِ.

واحْتُرِزَ بقولِهِ: (أَوْ تَعْوِيضِ) من تنوينِ (جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ) ونحوهمَا؛ فإنَّه عوضٌ من الياءِ، والتقديرُ (جَوَارِيٌّ وَغَوَاشِيٌّ)، وهو يصحبُ غيرَ المنصرفِ كهذينِ المثالينِ، وأمَّا المنصرفُ فلَا يدخلُ عليهِ هذَا التنوينُ(١).

ويُجرُّ(٢) بالفتحةِ إنْ لمْ يُضفْ أوْ لمْ تَدخلْ عليهِ (ألْ)، نحو: (مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ) فإنْ أضيفَ أوْ دخلتْ عليهِ (ألْ) جُرَّ بالكسرةِ، نحو: (مَرَرْتُ بَأَحْمَدِكُمْ وَبالأَحْمَدِ).

وإنَّما يُمْنَعُ الاسمُ من الصرفِ إذَا وُجِدَ فيهِ علتانِ من عللٍ تسعٍ، أوْ واحدةٌ منهَا تقومُ مقامَ العلتينِ؛ والعللُ التسعُ يجمعهَا قولهُ:(٣)

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وَتَأْنِيـثٌ وَمَعْرِفَـةٌ ... وَعُـجْمَـةٌ ثـمَّ جَمْـعٌ ثُـمَّ تَـرْكِيبُ

والنُّـونُ زَائِـدَة مِـنْ قَبْلِهَـا أَلِـفٌ ... وَوَزْنُ فِعْـلٍ وَهَـذَا القَـوْلُ تَقْرِيـبُ

ومَا يقومُ مقامَ علتينِ منهَا اثنانِ:

أحدهمَا: ألفُ التأنيثِ مقصورةً كانَتْ كـ(حُبْلَى)، أوْ ممدودةً كـ(حَمْرَاءَ).

والثَّاني: الجمعُ المتناهِي كـ(مَسَاجِدَ ، وَمَصَابِيحَ)، وسيأتِي الكلامُ عليهَا مفصلًا.

---

(١) علق عليه الشيخ محيي الدين عبد الحميد رحمه الله بقوله: في عامة النسخ "وأما غير المنصرف فلا يدخل عليه هذا التنوين": وذلك ظاهر الخطأ. وإنما لم يلحق تنوينُ العوض الاسمَ المنصرف لأن فيه تنوين التمكين، على أن في هذا الكلام مقالاً، فقد لحق تنوين العوض "كلا"، و"بعضا" عوضا عما يضافان إليه.

(٢) أي: الممنوع من الصرف.

(٣) وقد جمعت في بيت واحد، وهو قوله:

اجْمَــعْ وَزِنْ عَادِلاً أَنِّــثْ بِمَعْرِفَــةٍ ... رَكِّــبْ وَزِدْ عُجْمَــةً فَالْوَصْــفُ قَــدْ كَمُــلَا

فَــأَلِفُ التَّأْنِيــثِ مُطْلَقًــا مَنَــعْ (٦٥٠) صَرْفَ الَّذِي حَــوَاهُ كَيْفَمَــا وَقَــعْ

قدْ سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ تقومُ مقامَ علَّتينِ[(١)] -وهو المرادُ هنَا-، فيمنعُ مَا فيـهِ ألـفُ التأنيثِ من الصَّرفِ مطلقًا، أي سواء كانتِ الألفُ مقصـورةً كـ(حُبْلَى) أوْ ممـدودةً كـ(حَمْرَاءَ)، عَلَمًا كانَ مَا هِي فيهِ كـ(زَكَرِيَّاء) أوْ غيرَ عَلَمٍ كما مُثّل.

وَزَائِـدَا فَعْــلانَ فِي وَصْــفٍ سَــلِمْ (٦٥١) مِــنْ أَنْ يُــرَى بِتــاءِ تَأْنِيــثٍ خُــتِمْ

أي: **يُمْنَعُ الاسمُ من الصرفِ للصِّفةِ وزيادةِ الألفِ والنُّون**، بشرطِ أنْ لَا يكونَ المؤنثُ في ذلكَ مختومًا بتاءِ التأنيثِ، وذلكَ نحو: (سَكْرَان، وَعَطْشَان، وَغَضْبَان)؛ فتقول: (هَذَا سَكْرَانُ، ورَأَيْتُ سَكْرَانَ، وَمَرَرْتُ بِسَكْرَانَ)؛ فتمنعهُ من الصَّرفِ للصفةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ، والشرطُ موجودٌ فيهِ؛ لأنَّكَ لا تقولُ للمؤنثةِ: (سَكْرَانَة)، وإنَّما تقولُ: (سَكْرَى)، وكذلكَ (عَطْشَان وَغَضْبَان)؛ فتقولُ: (امْرَأَةٌ عَطْشَى وَغَضْبَى)، ولَا تقولُ: (عَطْشَانَة ولَا غَضْبَانَة).

فإنْ كانَ المذكرُ علَى (فَعْلَان) والمؤنثُ على (فَعْلَانَة) صَرَفْتَ؛ فتقولُ: (هَذَا رَجُلٌ سَيْفَانٌ) ـ أي طويلٌ ـ (وَرَأَيْتُ رَجُلًا سَيْفَانًا، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَيفَانٍ) فتصرفهُ؛ لأنَّكَ تقولُ للمؤنثةِ (سَيفَانَةٌ) ـ أي طويلةٌ ـ.

(١) **وجه ذلك**: أن فيها علة ترجع إلى جهة اللفظ والمعنى، فقامت مقام علتين، فأما من جهة اللفظ: فهي الدلالة على أن مدخولها مؤنث، والمؤنث فرع عن المذكر. وأما من جهة المعنى فلزوم هذه الألف لمصحوبها، بخلاف تاء التأنيث فإنها غير لازمة لمدخولها بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكراً.

وَوَصْــفُ اصْــلِيٍّ وَوَزْنُ أَفْعَــلَا (٦٥٢) مَــمْنُوعَ تَأْنِيــثٍ بِتَــا كَأَشْهَــلَا[1]

أي: وتُمْنَعُ الصِّفةُ -أيضًا- بشرطِ كونهَا أصليّةً -أي: غيرَ عارضةٍ- إذَا انضمَّ إليهَا كونُها علَى وزنِ (أَفْعَل) ولمْ تقبلِ التَّاء نحو: (أَحْمَر وَأَخْضَر)، فإنْ قبلتِ التَّاءَ صُرِفَتْ نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَرْمَلٍ) أي: فقيرٍ، فتصرفهُ؛ لأنَّكَ تقولُ للمؤنثةِ: (أَرْمَلَةٌ)، بخلافِ (أَحْمَر وَأَخْضَر)؛ فإنَّهما لا ينصرفانِ؛ إذْ يقالُ للمؤنثةِ: (حَمْرَاءُ وَخَضْرَاءُ)، ولَا يقالُ: (أَحْمَرَةٌ وَأَخْضَرَةٌ)؛ فمُنِعَا للصفةِ ووزنِ الفعلِ.

وإنْ كانتِ الصِّفةُ عارضةً كـ(أربعٍ) فإنَّه ليسَ صفةً في الأصلِ، بلِ اسمُ عددٍ، ثمَّ استُعْمِلَ صفةً في قولهِمْ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ)؛ فلَا يؤثرُ ذلكَ في منعهِ من الصَّرفِ، وإليهِ أشارِ بقولهِ:

وَأَلْــغِيَنَّ عَــارِضَ الْوَصْفِيَّــهْ (٦٥٣) كَأَرْبَــعٍ وَعَــارِضَ الإِسْمِيَّــهْ

فَــالأَدْهَمُ القَيْــدُ لِكَوْنِــهِ وُضِــعْ (٦٥٤) فِي الأَصْــلِ وَصْــفًا انْصِرَافُــهُ مُنِــعْ

وَأَجْــدَلٌ وَأَخْيَــلٌ[2] وَأَفْــعَى (٦٥٥) مَصْرُوفَــةٌ وَقَــدْ يَنَــلْنَ الْــمَنْعَا

أي إذَا كانَ استعمالُ الاسمِ على وزنِ (أَفْعَلَ) صفةً ليسَ بأصلٍ، وإنَّما هو عارضٌ كـ(أربع) فألغهِ أي: لَا تَعْتَدَّ بهِ في منعِ الصَّرفِ، كما لَا تعتدُّ بِعُروضِ الاسميةِ فيمَا هو صفةٌ في الأصلِ كـ(أَدْهَم) للقيدِ، فإنَّه صفةٌ في الأصلِ لشيءٍ فيهِ سوادٌ، ثمَّ استعملَ استعمالَ الأسماءِ؛ فيطلقُ علَى كلِّ قيدٍ (أَدْهَمُ)، ومعَ هذَا تمنعهُ نظرًا إلى الأصلِ.

---

(١) الشُّهلة: حمرة في سواد العين، وأما الشُّكْلة فهي كهيئة الحمرة تكون في بياض العين. تهذيب اللغة(٦/٥٣).

(٢) قوله: (أخيل): طائر أخضر على جناحه نقط سوداء كالخيلان، كانت العرب -في جاهليّتها- تتشاءم به في الطِّيرة، فتقول : أشأم من أخيل.

وأشارَ بقولِهِ: (وَأَجْدَلٌ ... إلى آخره) إلى أنَّ هذهِ الألفاظَ ـ أعني: أجدلًا للصقْرِ، وأَخْيَلًا لطائرٍ، وأَفْعَى للحيَّةِ ـ ليستْ بصفاتٍ فكانَ حقها أنْ لَا تُمْنَعَ من الصَّرفِ، ولكنْ منعها بعضهمْ لتخيُّلِ الوصفِ فيهَا، فتخيَّلَ في (أَجْدَل) معنى القوةِ، وفي (أَخْيَل) معنَى التَّخيلِ، وفي (أَفْعَى) معنى الخبثِ، فمنعهَا لوزنِ الفعلِ والصِّفةِ المتخيلةِ، والكثيرُ فيهَا الصَّرفُ؛ إذْ لَا وصفيةَ فيهَا محققةٌ.

وَمَنْـعُ عَـدْلٍ مَـعَ وَصْـفٍ مُعْتَـبَرْ (٦٥٦) فِي لَفْـظِ مَثْـنَى وَثُـلَاثَ وَأُخَـرْ

وَوَزْنُ مَـثْنَى وَثُـلَاثَ كَهُـمَا (٦٥٧) مِـنْ وَاحِـدٍ لِأَرْبَـعٍ فَلْـيُعْلَـمَا

ممَّا يمنعُ صرفَ الاسمِ العدلُ والصِّفةُ، وذلكَ في أسماءِ العددِ المبنيةِ علَى (فُعَال وَمَفْعَل) كـ(ثُلَاث، ومَثْنَى)؛ فـ(ثُلَاث) معدولةٌ عن ثلاثةٍ ثلاثةٍ، و(مَثْنَى) معدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ؛ فتقول: (جَاءَ القَوْمُ ثُلَاثَ) أي: ثلاثةً ثلاثةً، و(مَثْنَى) أي: اثنيْنِ اثنيْن.

وسُمِعَ استعمالُ هذينِ الوزنينِ أعني (فُعَال ، ومَفْعَل) من واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ، نحو: (أُحَادَ وَمَوْحَدَ، وثُنَاءَ وَمَثْنَى، وثُلَاثَ وَمَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ)، وسُمِعَ ـ أيضًا ـ في خمسةٍ وعشرةٍ، نحو: (خُمَاسَ ومَخْمَسَ، وعُشَارَ وَمَعْشَرَ).

وزعمَ بعضُهم[(١)] أنَّه سمعَ ـ أيضًا ـ في ستةٍ وسبعةٍ وثمانيةٍ وتسعةٍ، نحو: (سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وَسُبَاعَ وَمَسْبَعَ، وَثُمَانَ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ وَمَتْسَعَ).

وممَّا يُمْنَعُ من الصرفِ للعدلِ والصِّفةِ: (أُخَر) الَّتي في قولكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ) وهو معدولٌ عن الأُخَرِ.

وتلخَّصَ من كلامِ المصنفِ أنَّ الصفةَ تمنعُ معَ الألفِ والنونِ الزائدتينِ، ومعَ وزنِ الفعلِ، ومعَ العدلِ.

(١) ذكر أبو حيان أن هذا الزعم هو الصحيح، ونقل عن جمع من علماء اللغة أن المنقول عن العرب استعمال هذين الوزنين من ألفاظ العدد من واحد إلى عشرة.

وَكُــنْ لِــجَمْعٍ مُشْبِـــهٍ مَفَاعِــلَا (٦٥٨) أَوِ الْـــمَفَاعِيلَ بِمَنْـــعٍ كَافِــلا

هذهِ هي العلةُ الثانيةُ الَّتي تستَقِلُّ بالمنعِ؛ وهي الجمعُ المتناهِي، وضابطهُ: **كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِ تكسيرِهِ حرفانِ أو ثلاثةٍ أوسطُها ساكنٌ**، نحو: (مَسَاجَدَ وَمَصَابِيحَ).

ونبَّه بقوله: (مُشْبِهٍ مَفَاعِلَا أوْ المفَاعِيلَ) على أنَّه إذَا كانَ الجمعُ على هذا الوزنِ مُنعَ وإنْ لمْ يكنْ في أوَّلهِ ميمٌ؛ فيدخلُ (ضَوَارِبُ وقَنَادِيلُ) في ذلكَ، فإنْ تحرَّكَ الثَّاني صُرِفَ، نحو: (صَيَاقِلَةٍ).

وَذَا اعْـــتِلالٍ مِنْـــهُ كَالْجَـــوَارِي (٦٥٩) رَفْعًـــا وَجَـــرًّا أَجْـــرِهِ كَسَـــارِي

إذَا كانَ هذَا الجمعُ ـ أعني صيغةَ منتهَى الجموعِ ـ معتلَّ الآخِرِ أجريتَهُ في الجرِّ والرَّفعِ مجرَى المنقوصِ كـ(سَارِي) فتنوِّنهُ وتقدِّر رفعهُ أوْ جرَّهُ، ويكونُ التنوينُ عوضًا عن الياءِ المحذوفةِ، وأمَّا في النَّصبِ فتُثبتُ الياء وتحركها بالفتحِ بغيرِ تنوينٍ؛ فتقول: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ومَرَرْتُ بِجَوَارٍ وَغَوَاشٍ، ورَأَيْتُ جَوَارِيَ وَغَوَاشِيَ)، والأصلُ في الجرِّ والرَّفعِ (جَوَارِيُ وغَوَاشِيُ) فحُذِفَتِ الياءُ وعُوِّضَ منهَا التنوينُ.

وَلِسَرَاوِيــــلَ بِهَـــذَا الْـــجَمْعِ (٦٦٠) شَبَــهٌ اقْــتَضَى عُمُــومَ الْـمَــنْعِ

يعني أنَّ سراويلَ لما كانتْ صيغتهُ كصيغةِ منتهَى الجموعِ امتنعَ من الصرفِ لشبههِ بهِ، وزعمَ بعضهم أنَّه يجوزُ فيهِ الصَّرفُ وتركهُ، واختارَ المصنفُ أنَّه لا ينصرفُ؛ ولهذَا قالَ: (شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ المنْعِ).

وَإِنْ بِـــهِ سُـــمِّيَ أَوْ بِـــمَا لَحِـــقْ (٦٦١) بِـــهِ فَالاِنْـــصِرَافُ مَـنْـعُــهُ يَحِـــقْ

أي إذَا سُمِّي بالجمعِ المتناهِي أو بِما أُلحقَ بهِ لكونهِ على زِنَتهِ كـ(شَرَاحِيل)، فإنَّه يمنعُ من الصَّرفِ للعَلَميةِ وشبهِ العجمةِ؛ لأنَّ هذَا ليسَ في الآحادِ العربيةِ ما هو على زِنَتهِ؛ فتقول -فيمَنْ اسمهُ مَسَاجِدَ أوْ مَصَابِيحَ أوْ سَرَاوِيلَ-: (هَذَا مَسَاجِدُ، ورَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ) وكذَا البواقِي.

وَالْعَلَـــمَ امْنَـــعْ صَرْفَـــهُ مُرَكَّبَـــا (٦٦٢) تَرْكِيـبَ مَـزْجٍ نَحْـو (مَعْـدِي كَرِبَـا)

ممَّا يَمنعُ صرفَ الاسمِ: العلميةُ والتركيبُ، نحو: (مَعْدِي كَرِبَ، وَبَعْلَبَك)؛ فتقول: (هَذَا مَعْدِي كَرِبُ، ورَأَيْتُ مَعْدِي كَرِبَ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ) فتجعلُ إعرابَهُ علَى الجزءِ الثَّاني وتمنعهُ من الصَّرفِ للعلميةِ والتركيبِ، وقدْ سبقَ الكلامُ في الأعلامِ المركبةِ في بابِ العَلَمِ.

كَــذَاكَ حَــاوِي زَائِــدَيْ فَعْلانَــا (٦٦٣) كَغَطَفَـــــانَ وَكَأَصْبَهَانَــــــا

أي: **كذلكَ يُمنعُ الاسمُ من الصَّرفِ إذَا كانَ علمًا وفيهِ ألفٌ ونونٌ زائدتانِ** كـ(غَطَفَانَ وأَصْبَهَانَ) -بفتحِ الهمزةِ وكسرهَا-؛ فتقول: (هَذَا غَطَفَانُ، وَرَأَيْت غَطَفَانَ، وَمَرَرْتُ بِغَطَفَانَ) فتمنعهُ من الصَّرفِ للعلميةِ وزيادةِ الألفِ والنُّونِ[1].

---

(١) سواء أكان مفتوح الأول، مثل: (نجران، وعفان، وسلمان)، أم كان مضموم الأول، مثل: (عثمان، وجرجان، وطهران)، أم كان مكسور الأول مثل (عمران).

كَــذَا مُـؤَنَّــثٌ بِـهَــاءٍ مُـطْـلَــقا (٦٦٤) وَشَرْطُ مَنْعِ العَـارِ[1] كَوْنُـهُ ارْتَـقَى

فَـوْقَ الثَّـلاثِ أَوْ كَجُــوْرَ أَوْ سَـقَرْ (٦٦٥) أَوْ زَيْــدٍ اسْـمَ امْـرَأَةٍ لا اسْـمَ ذَكَـرْ

وَجْهَـانِ فِي الْعَـادِمِ تَـذْكِيرًا سَبَــقْ (٦٦٦) وَعُجْمَــةً كَهِنْـدَ وَالْــمَنْعُ أَحَــقْ

ومما يَمنعُ صرفَهُ أيضًا: العلميةُ والتأنيثُ:

فإنْ كانَ العَلَمُ مؤنثًا بالهاءِ امتنعَ من الصرفِ مطلقًا، أي: سَوَاء كانَ علمًا لمذكرٍ كـ(طَلْحَةَ) أو لمؤنثٍ كـ(فَاطِمَةَ)، زائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ ـ كما مُثِّلَ ـ أمْ لمْ يكنْ كذلكَ كـ(ثُبَةَ، وَقُلَةَ) عَلَمَينِ.

وإنْ كانَ مؤنثًا بالتعليقِ -أي: بكونهِ علَمَ أُنْثَى-، فإمَّا أنْ يكونَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ أوْ علَى أزيدَ من ذلكَ:

١. فإنْ كانَ علَى أزيدَ من ذلكَ امتنعَ من الصَّرفِ كـ(زَيْنَبَ ، وَسُعَادَ) عَلَمَينِ؛ فتقول: (هَذِهِ زَيْنَبُ، وَرَأَيْتُ زَيْنَبَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْنَبَ).

٢. وإنْ كانَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ:

فإنْ كانَ محرَّكَ الوَسَطِ مُنِعَ ـ أيضًا ـ كـ(سَقَرَ).

وإنْ كانَ ساكنَ الوسطِ؛ فإنْ كانَ أعجميًّا كـ(جُوْر) -اسمَ بلدٍ-، أوْ منقولًا من مذكرٍ إلى مؤنثٍ كـ(زَيْد) -اسمَ امرأةٍ- مُنِعَ أيضًا. فإنْ لمْ يكنْ كذلكَ -بأنْ كانَ

(١) قوله: (العار) أي: الخالي من التاء مع كونه مؤنثًا.

ساكنَ الوسطِ وليسَ أعجميًّا ولَا منقولًا من مذكرٍ-: ففيهِ وجهانِ: المنعُ والصَّرفُ، والمنعُ أوْلَى؛ فتقول: (هَذِهِ هِنْدُ، وَرَأَيْتُ هِنْدَ، وَمَرَرْتُ بِهِنْدَ[١]).

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ مَعْ (٦٦٧) زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

ويَمْنعُ صرفَ الاسمِ -أيضًا- العجمةُ[٢] والتعريفُ.

وشرطهُ: أنْ يكونَ علَمًا في اللسانِ الأعجميِّ، وزائدًا على ثلاثةِ أحرفٍ كـ(إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ)[٣]؛ فتقولُ: (هَذَا إِبْرَاهِيمُ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ، وَمَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ) فتمنعهُ من الصَّرفِ للعلميةِ والعجمةِ.

فإنْ لمْ يكنِ الأعجميُّ علَمًا في لسانِ العجمِ بلْ فِي لسانِ العربِ، أوْ كانَ نكرةً فيهمَا كـ(لجام) ـ علَمًا أوْ غيرَ علَمٍ ـ صرفتهُ؛ فتقول: (هَذَا لجامٌ، وَرَأَيْت

---

(١) فائدة: يجوز في أسماء القبائل والأرضين والكلم: **الصرفُ** -على تأويلها بالحي أو الأب، والمكان، واللفظ- **وعدمُه** -على إرادة القبيلة والبقعة والكلمة-، إلا إذا سمع فيه أحدهما فقط فلا يتجاوز، كما سمع الصرف في (كلب) و(ثقيف) باعتبار الحي، (وبدر) و(حنين) على المكان، ومنع الصرف في (يهود) و(مجوس) باعتبار القبيلة، و(دمشق) على البقعة. والمراد هنا بأسماء الكلم: أي كأسماء حروف الهجاء وأدوات المعاني.

(٢) **تستطيع معرفة أن هذا العلم أعجمي بواحد من ثلاثة أشياء:**

أولها: أن ينص عالم ثقة على ذلك.

وثانيها: أن يكون خارجاً عن الأوزان العربية كإبراهيم.

وثالثها: أن تجده على غير المهيع العربي، كأن يكون خماسياً وليس فيه حرف من حروف الذلاقة، وكأن يجتمع فيه جيم وقاف، مثل: صنجق وجرموق.

(٣) فائدة: أسماء الأنبياء عليهم السلام كلها ممنوعة من الصرف ما عدا سبعة: (محمد، وشعيب، وصالح، وهود، ولوط، ونوح، وشيث) عليهم السلام ، وأسماء الملائكة عليهم السلام كذلك، ويستثنى منها: (مالك، ومنكر، ونكير).

لجامًا، ومَرَرْتُ بِلجامٍ)، وكذلكَ تصرفُ مَا كانَ علمًا أعجميًّا على ثلاثةِ أحرفٍ سواء كانَ محرّكَ الوسطِ كـ(شَتَرَ) أوْ ساكنهُ كـ(نُوحٍ ولُوطٍ).

كَــذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُــصُّ الفِعْــلا (٦٦٨) أَوْ غَـــالِبٍ كَأَحْـــمَدٍ وَيَعْـــلَى

أي: **كذلكَ يُمنعُ صرفُ الاسمِ إذَا كانَ علَمًا وهوَ على وزنٍ يخصُّ الفعلَ أوْ يغلبُ فيهِ.**

والمرادُ بالوزنِ الَّذِي يخصُّ الفعلَ: **مَا لَا يوجدُ في غيرِهِ إلَّا ندورًا**، وذلكَ كـ(فُعِلَ، وفَعَّلَ)؛ فلو سميتَ رجلًا بـ(ضُرِبَ أو كَلَّمَ) منعتهُ من الصرفِ؛ فتقولُ: (هَذَا ضُرِبُ أوْ كَلَّمُ، وَرَأَيْتُ ضُرِبَ أوْ كَلَّمَ، وَمَرَرْتُ بِضُرِبَ أوْ كَلَّمَ).

والمرادُ بمَا يغلبُ فيهِ: أنْ يكونَ الوزنُ يوجدُ في الفعلِ كثيرًا، أوْ يكونُ فيهِ زيادةٌ تدلُّ علَى معنى في الفعلِ ولَا تدلُّ على معنًى في الاسمِ.

فالأوَّل: كـ(إِثْمد وإِصْبَع)؛ فإنَّ هاتينِ الصيغتينِ يكثرانِ في الفعلِ دونَ الاسمِ كـ(اضْرِبْ وَاسْمَعْ) ونحوهما من الأمرِ المأخوذِ من فعلٍ ثلاثيٍ، فلوْ سمَّيتَ رجلًا بـ(إِثْمِدَ وإِصْبَعَ) منعتهُ من الصَّرفِ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ؛ فتقول: (هَذَا إِثْمِدُ، وَرَأَيْتُ إِثْمِدَ، وَمَرَرْتُ بِإِثْمِدَ).

والثَّاني: كـ(أَحْمَدَ وَيَزِيدَ) فإنَّ كلًّا من الهمزةِ والياءِ يدلُّ علَى معنًى في الفعلِ - وهوَ التكلُّمُ والغيبةُ- ولَا يدلُّ على معنى فِي الاسمِ؛ فهذَا الوزنُ غالبٌ في الفعلِ، بمعنَى أنَّه بهِ أوْلَى؛ فتقول: (هَذَا أَحْمَدُ وَيَزِيدُ، ورَأَيْتُ أَحْمَدَ وَيَزِيدَ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ وَيَزِيدَ) فيمنعُ للعلميةِ ووزنِ الفعلِ.

فإنْ كانَ الوزنُ غيرَ مختصٍّ بالفعلِ ولَا غالبٍ فيهِ، لمْ يمنعْ من الصَّرفِ؛ فتقول في رجلٍ اسمهُ ضَرَبَ: (هَذَا ضَرَبٌ، وَرَأَيْتُ ضَرَبًا، وَمَرَرْتُ بِضَرَبٍ)؛ لأنَّه يوجدُ في الاسمِ كـ(حَجَرٍ)، وفِي الفعلِ كـ(ضَرَبَ).

وَ مَـا يَصِـيرُ عَلَمًـا مِـنْ ذِي أَلِـفْ (٦٦٩) زِيْـدَتْ لإلْحَـاقٍ فَلَـيْسَ يَنْـصَرِفْ

أي: **ويُمْنعُ صرفُ الاسمِ ـ أيضًا ـ للعلميةِ وألفِ الإلحاقِ المقصورةِ** كـ(عَلْقَى وأَرْطَى)؛[1] فتقول فيهما عَلَمَين: (هَذَا عَلْقَى، وَرَأَيْتُ عَلْقَى، ومَرَرْتُ بِعَلْقَى) فتمنعهُ من الصَّرفِ للعلميةِ وشبهِ ألفِ الإلحاقِ بألفِ التأنيثِ، من جهةِ أنَّ مَا هِي فيهِ والحالةُ هذهِ ـ أعنِي حالَ كونهِ علمًا ـ لا يقبلُ تاءَ التأنيثِ، فلَا تقول فيمَنْ اسمهُ (عَلْقَى: عَلْقَاةٌ) كمَا لَا تقولُ في (حُبْلَى: حُبْلَاةٌ).

فإنْ كانَ مَا فيهِ ألفُ الإلحاقِ غيرَ علمٍ كـ(عَلْقَى وَأَرْطَى) ـ قَبْلَ التَّسميةِ بهِما ـ صرفته؛ لأنَّها والحالةُ هذهِ لَا تشبهُ ألفَ التأنيثِ، وكذَا إنْ كانتْ ألفُ الإلحاقِ ممدودةً كـ(عِلْبَاءٍ) فإنَّك تصرفُ مَا هِي فيهِ عَلَمًا كانَ أوْ نكرةً.

(١) العَلْقى -بوزن سكرى- أصله اسم لنبات دقيق القضبان تصنع منه المكانس، والأرطى: اسم لشجر، واختلف في ألفه، فقيل: هي ألف الإلحاق كما ذكر الشارح، وقيل: ألفه أصلية فوزن الأرطى أفعل، فيمنع صرفه للعلمية ووزن الفعل كأحمد.

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلا كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلا (٦٧٠)
وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْدًا يُعْتَبَرْ (٦٧١)

يُمْنَعُ صرفُ الاسمِ للعلميةِ أَوْ شبهِهَا وللعدلِ؛ وذلكَ في ثلاثةِ مواضعَ:

الأوَّل: مَا كانَ علَى (فُعَلَ) من ألفاظِ التَّوكيدِ فإنَّه يُمْنعُ من الصرفِ لشبهِ العلميةِ والعدلِ؛ وذلكَ نحو: (جَاءَ النِّسَاءُ جُمَعُ، وَرَأَيْتُ النِّسِاءَ جُمَعَ، وَمَرَرْتُ بِالنِّسَاءِ جُمَعَ) والأصلُ (جَمْعَاوَاتٌ)؛ لأنَّ مفردهُ (جَمْعَاءُ)، فعُدِلَ عن جمْعَاوات إلى جُمَعَ وهو مُعرّفٌ بالإضافةِ المقدَّرةِ ـ أي: جُمَعهُنَّ ـ فأشبهَ تعريفُهُ تعريفَ العلَميّةِ من جهةِ أنَّه معرفةٌ وليسَ في اللفظِ مَا يعرّفهُ.

الثَّاني: العَلَمُ المعدولُ إلى (فُعَلَ) كـ(عُمَرَ وزُفَرَ وثُعَلَ) والأصلُ (عَامِرٌ وزَافِرٌ وثَاعِلٌ)، فمنْعُهُ من الصَّرفِ للعلميّةِ والعدل[1].

الثَّالث: (سَحَرُ) إذَا أُريدَ من يومٍ بعينهِ، نحو: (جِئْتُكَ يَوْمَ الجُمُعَةِ سَحَرَ)، فـ(سَحَر) ممنوعٌ من الصَّرفِ للعدلِ وشبهِ العلميّةِ، وذلكَ أنَّه معدولٌ عن السَّحَرِ؛ لأنَّه معرفةٌ، والأصلُ في التعريفِ أنْ يكونَ بـ(ألْ)، فعُدِلَ بهِ عن ذلكَ، وصارَ تعريفهُ كتعريفِ العلميّةِ من جهةِ أنَّه لمْ يلفظْ معهُ بمعرِّفٍ.

(١) الأسماء المسموعة في هذا الباب –على وزن (فُعَل)- أربع عشرة لفظة، هي: (عمر، وزفر، ومضر، وقثم، وجشم، وجمح، ودلف، وثعل، وهبل، وجحا، وقزح، وعصم، وبلع) ويلاحظ أنه ليس فيها علة سوى العلميّة، ومع هذا فقد سُمعت ممنوعة من الصرف، فقدَّروا أنها معدولة عن وزن فاعل، نحو: (عامر) بالنسبة (لعمر)؛ ليتم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان، فقدروا العدل مع العلميّة حتى لا ينتقض عليهم ما أصّلوه في هذا الباب. ذكره محيي الدين عبد الحميد، وأصله في همع الهوامع (١٠٣/١).

وابْـنِ عَلَى الكَسْـــرِ فَعَــالِ عَلَمــا (٦٧٢) مُؤَنَّـثــًا وَهْــوَ نَـظِــيرُ جُشَـــمَا
عِنْـدَ تَمِـيمٍ وَاصْرِفَـنْ مَـا نُكِّـرَا (٦٧٣) مِـنْ كُلِّ مَـا التَّعْرِيـفُ فِيـهِ أثَّـرا

أي: **إِذَا كانَ علَمُ المؤنَّثِ على وزنِ (فَعَالِ) -كـ(حَذَامِ، ورَقَاشِ)- فللعربِ فيهِ مذهبانِ:**

أحدهمَا: -وهوَ مذهبُ أهلِ الحجازِ- بناؤهُ علَى الكسرِ؛ فتقول: (هَذِهِ حَذَامِ، وَرَأَيْتُ حَذَامِ، وَمَرَرْتُ بِحَذَامِ).

والثَّاني: -وهوَ مذهبُ بنِي تميمٍ- إعرابُهُ كإعرابِ ما لا ينصرفُ: للعلَمِيّةِ والعدلِ، والأصلُ (حَاذِمَةٌ، ورَاقِشَةٌ) فعُدِلَ إلى (حَذَام ورَقَاش) كما عُدِلَ (عُمَرُ، وجُشَمُ) عن عَامِرٍ وجَاشِمٍ؛ وإلى هذَا أشارَ بقولهِ: (وهو نَظِيرُ جُشَمَا عِنْدَ تَمِيمٍ).

وأشارَ بقولهِ: (واصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا) إِلَى أَنَّ مَا كانَ مَنْعُهُ من الصَّرفِ للعلميّةِ وعلةٍ أخرَى إذَا زالتْ عنهُ العلَميةُ بتنكيرهِ صرفَ؛ لزوالِ إحدَى العلَّتينِ، وبقاؤهُ بعلةٍ واحدةٍ لَا يقْتضِي منع الصَّرفِ، وذلكَ نحو: (مَعْدِي كَرِب، وَغَطَفَان، وفَاطِمَة، وإِبْرَاهِيم، وأَحْمَد، وعَلْقَى، وعُمَر) أعلامًا فهذهِ ممنوعةٌ من الصَّرفِ للعلميّةِ وشيءٍ آخرٍ، فإذَا نكَّرتهَا صرفتهَا، لزوالِ أحدِ سببَيْهَا وهو العلَميَّةُ؛ فتقول: (رُبَّ مَعْدِي كَرِبٍ رَأَيْتُ) وكذَا الباقِي.

وتلخَّصَ من كلامهِ: أنَّ العلَميةَ تمنعُ الصَّرفَ معَ التركيبِ، ومعَ زيادةِ الألفِ والنُّونِ، ومعَ التأنيثِ، ومعَ العجمةِ، ومعَ وزنِ الفعلِ، ومعَ ألفِ الإلحاقِ المقصورةِ، ومعَ العدلِ.

وَمَـا يَكُـونُ مِنْـهُ مَنْقُوصًـا فَفِـي (٦٧٤) إِعْرَابِـهِ نَهْجَ جَـوَارٍ يَقْتَفِي

كلُّ منقوصٍ كانَ نظيرهُ من الصحيحِ الآخرِ ممنوعًا من الصَّرفِ يعاملُ معاملةَ (جوارٍ) في أنَّه ينونُ في الرَّفعِ والجرِّ تنوينَ العوضِ، وينْصبُ بفتحةٍ من غيرِ تنوينٍ؛ وذلكَ نحو: (قَاضٍ) -علَم امرأةٍ- فإنَّ نظيرهُ من الصَّحيحِ (ضَارِب) -علَم امرأةٍ- وهو ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ؛ فـ(قاضٍ) كذلكَ ممنوعٌ من الصَّرفِ للعلميةِ والتأنيثِ، وهو مشبهٌ بـ(جَوَارٍ) من جهةِ أنَّ في آخرهِ ياءً قبلهَا كسرةٌ فيعاملُ معاملتهُ؛ فتقولُ: (هَذِهِ قَاضٍ، وَمَرَرْتُ بِقَاضٍ، وَرَأَيْتُ قَاضِيَ)، كما تقول: (هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، وَمَرَرْتُ بِجَوَارٍ، وَرَأَيْتُ جَوَارِيَ).

وَلِاضْطِرارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِف (٦٧٥) ذُو المَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِف

يجوزُ في الضَّرورةِ صَرْفُ مَا لَا ينصرفُ، وذلكَ كقولهِ:

٣٢٠- تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَائِنٍ؟[(١)]

وهو كثيرٌ، وأجمعَ عليهِ البصريونَ والكوفيونَ.

وورِدَ أيضًا صرفهُ للتَّناسبِ، كقولهِ تعالى: ﴿سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[(٢)] [الإنسان: ٤] فصُرِفَ (سَلَاسِل) لمناسبةِ مَا بعدهُ.

---

(١) ٣٢٠ – هذا صدر بيت توارد عليه عدد من الشعراء؛ كامرئ القيس وزهير والنابغة الجعدي وغيرهم، وتتمته عند امرئ القيس:

سَوَالِك نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

اللغة: (تبصر) تأمل، وتعرف. (ظعائن) النساء في الهوادج، (سوالك) جمع سالكة، وهي السائرة. (نَقباً) هو الطريق في الجبل. (حَزْمَيْ) تثنية حزم، وهو ما غلُظ من الأرض. (شَعَبْعَب) -بزنة سفرجل- اسم موضع، وقيل: اسم ماء.

الإعراب: (تبصر) فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (خليلي) خليل: منادى بحرف نداء محذوف: أي يا خليلي، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (هل) حرف استفهام. (ترى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. (من) حرف جر زائد. (ظعائن) مفعول به لـ"ترى"، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

الشاهد فيه: قوله (ظعائنٍ) حيث صرفه فجره بالكسرة ونونه مع أنه على صيغة منتهى الجموع، والذي دعاه إلى ذلك احتياجه لإقامة وزن البيت، وهذا هو الضرورة.

(٢) قرأ نافع والكسائي وأبو بكر {سلاسلًا} بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين.

الإعراب: (إنا): حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير في محل نصب اسم إن. (أعتدنا): فعل ماض، ونا: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية خبر إن. (للكافرين): جار ومجرور متعلقان بالفعل أعتدنا. (سلاسل): مفعول به منصوب. (وأغلالا وسعيرا): معطوفان على سلاسل متماثلة.

وجه الاستدلال: مجيء {سلاسلًا} منونًا، مع أنها من صيغ منتهى الجموع؛ مراعاة لمناسبة ما جاورها من كلمات.

وأمَّا منعُ المنْصرفِ من الصَّرفِ للضرورةِ؛ فأجازهُ قومٌ، ومنعهُ آخرونَ -وهمْ أكثرُ البصريينَ- واستشهدُوا لمنعهِ بقولهِ:

٣٢١- وَمِمَّــنْ وَلَدُوا عَامِــرُ ذُو الطُّــولِ وذُو العَــرْضِ[1]

فمنعَ (عَامِر) من الصَّرفِ وليسَ فيهِ سِوَى العَلَميّةِ، ولهذَا أشارَ بقوله: (والمصْرُوفُ قدْ لَا يَنْصَرِفُ).

---

(١) ٣٢١ - البيت لذي الإصبع العَدْواني، أحد شعراء العرب القدامى، عمر طويلًا، وله شعر يفيض حكمة وعظة.

اللغة: (ذو الطُّول وذو العَرض) كناية عن عظم جسمه ، وعظم الجسم مما يتمدح العرب به، وانظر إلى قول الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب الإبدال:

تَبَـــيَّنَ لي أَنَّ الْقمَــــاءَةَ ذِلّـــةٌ وَأَنَّ أعِــــزَّاءَ الرِّجَــــالِ طِيَالُهَــــا

الإعراب: (ممن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. (ولدوا) فعل ماض، وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة. (من) الموصولة المجرورة محلاً بمن، والعائد ضمير منصوب بولد محذوف، وتقدير الكلام: وعامر ممن ولده. (عامر) مبتدأ مؤخر. (ذو) نعت لعامر، وذو مضاف. و(الطول) مضاف إليه. (وذو) الواو عاطفة، ذو معطوف على ذو السابق، وذو مضاف. و(العرض) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (عامر) بلا تنوين، حيث منعه من الصرف مع أنه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف، بل لابد من انضمام علة أخرى إليها؛ ليكون اجتماعهما سبباً فيمنع الاسم من الصرف.

إعـراب الفعـل

ارْفَــعْ مُضَارِعــًا إِذَا يُــجَرَّدُ (٦٧٦) مِــنْ نَاصِــبٍ وَ جَــازِمٍ كَــ(تَسْعَدُ)

إذَا جُرِّدَ الفعلُ المضارعُ عن عاملِ النَّصبِ وعاملِ الجزمِ رُفِعَ، واخْتُلِفَ في رافعهِ:

فذهبَ قومٌ إلى أنَّه ارتفعَ لوقوعهِ موقعَ الاسمِ؛ فـ(يَضْرِبُ) في قولكَ: (زَيْدٌ يَضْرِبُ) واقعٌ موقعَ "ضاربٌ" فارتفعَ لذلكِ.

وقيل: ارتفعَ لتجرُّدهِ من النَّاصبِ والجازمِ، **وهو اختيارُ المصنفِ.**

وَ بِـ(لَنِ) انْصِبْهُ وَ(كَيْ) كَـذَا بِـ(أَنْ) (٦٧٧) لا بَعْـدَ عِلْـمٍ وَالّـتِي مِـنْ بَعْـدِ ظَـنْ

فَانْصِبْ بِهَـا وَالرَّفْـعَ صَـحِّحْ وَاعْتَقِـدْ (٦٧٨) تَــخْفِيفَهَا مِــنْ (أَنَّ) فَهْــوَ مُطَّــرِدْ

يُنْصَبُ المضارعُ إذَا صحبهُ حرفٌ ناصبٌ، وهو(لنْ) أو(كَيْ) أو (أنْ) أو (إذنْ)، نحو: (لَنْ أَضْرِبَ)، (وَجِئْتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، (وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، (وَإِذْن أُكْرِمَكَ؛ فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ لَكَ: آتِيكَ).

وأشارَ بقولهِ: (لَا بَعْدَ عِلْمٍ) إلى أنَّه إنْ وقعتْ (أنْ) بعدَ عِلْمٍ ونحوهِ ممَّا يدُلُّ على اليقينِ وجبَ رفعُ الفعلِ بعدهَا، وتكونُ حينئذٍ مخففةً من الثَّقيلةِ، نحو: (عَلِمْتُ أَنْ

يَقُومُ)[(١)] التقدير: أنَّه يَقُومُ. فخُفِّفتْ (أنْ) وحُذِفَ اسمهَا وبقيَ خبرهَا، وهذهِ هي غيرُ النَّاصبةِ للمضارِعِ؛ لأنَّ هذهِ ثنائيةٌ لفظًا ثلاثيةٌ وضعًا، وتلكَ ثنائيةٌ لفظًا ووضعًا.

وإنْ وقعتْ بعدَ (ظَنَّ) ونحوِهِ ممَّا يدلُّ على الرُّجحانِ جازَ في الفعلِ بعدهَا وجهانِ:

أحدهمَا: النَّصبُ علَى جَعْلِ (أنْ) من نواصبِ المضارِعِ.

الثَّاني: الرَّفعُ علَى جَعْلِ (أنْ) مخففةً من الثقيلة؛ فتقولُ: (ظَنَنْتُ أَنْ يَقُومُ، وَأَنْ يَقُومَ) والتقديرُ ـ معَ الرَّفعِ ـ : ظننتُ أنَّه يقومُ؛ فخُفِّفتْ (أنَّ) وحُذِفَ اسمهَا، وبَقِيَ خبرهَا، وهوَ الفعلُ وفاعلُه.

وَبَعْضُــهُمْ أَهْمَــلَ (أَنْ) حَمْــلًا عَلَى (مَا) أُخْتِهَـا حَيْـثُ اسْـتَحَقَّتْ عَمَـلا (٦٧٩)

يعني أنَّ من العربِ مَنْ لمْ يُعْمِلْ (أنْ) النَّاصبةَ للفعلِ المضارِعِ -وإنْ وقعتْ بعدَ مَا لَا يدلُّ علَى يقينٍ أو رجحانٍ-، فيرفعُ الفعلَ بعدهَا حملا علَى أختهَا (مَا) المصدريةِ؛ لاشتراكهِما في أنَّهما يقدَّرانِ بالمصدرِ؛ فتقول: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ)، كمَا تقول: (عَجِبْتُ ممَّا تَفْعَلُ).

(١) ومن ذلك قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ١٠٧ السابق في باب إن وأخواتها:

عَلِمُــوا أَنْ يُؤَمَّلُــونَ فَجَــادُوا قَبْــلَ أَنْ يُسْــأَلُوا بِــأَعْظَمِ سُــؤْلِ

وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) الْمُسْتَقْبَلا (٦٨٠) إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصِبْ وَارْفَعَا (٦٨١) إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

تقدَّم أنَّ من جملةِ نواصبِ المضارعِ (إِذَنْ)، ولَا يُنْصبُ بهَا إلَّا بشروطٍ:

أحدهَا: أنْ يكونَ الفعلُ مستقبلًا.

الثَّاني: أنْ تكونَ مُصَدَّرةً.

الثَّالث: أنْ لَا يُفْصلَ بينهَا وبينَ منصُوبهَا.

وذلكَ نحو أنْ يقالَ: (أَنَا آتِيكَ. فتقول: إِذَنْ أُكْرِمَكَ).

فَلوْ كانَ الفعلُ بعدهَا حَالًا لمْ يُنْصَب، نحو أنْ يقالَ: (أُحِبُّكَ. فتقول: إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا)؛ فيجبُ رفعُ (أَظن).

وكذلكَ يجبُ رفعُ الفعلِ بعدهَا إنْ لمْ تتصدَّرْ، نحو: (زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ). فإنْ كانَ المتقدِّمُ عليهَا حرفَ عطفٍ جازَ في الفعلِ الرَّفعُ والنَّصبُ، نحو: (وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ).

وكذلكَ يجبُ رفعُ الفعلِ بعدهَا إنْ فُصِلَ بينهَا وبينهُ، نحو: (إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ) فإنْ فُصِلَتْ بالقسمِ نُصبتْ، نحو: (إِذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ).

وَبَــيْنَ (لا) وَلامِ جَــرٍّ الْـتُــزِمْ (٦٨٢) إِظْهَــارُ (أَنْ) نَـاصِبَــةً وَإِنْ عُــدِمْ

(لا) فَـأَنَ اعْمِـلْ مُظْهَـرًا أَوْمُضْـمَرا (٦٨٣) وَبَـعْـدَ نَـفْـيِ كَانَ حَــتْمًا أُضمِــرَا

كَــذَاكَ بَعْــدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُــحُ فِي (٦٨٤) مَوْضِـعِهَا (حَـتَّى) أَوِ (الَّا) أَنْ خَـفِي

اختصتْ (أَنْ) من بينِ نواصبِ المضارعِ بأنَّها تعملُ مظهرةً ومضمرةً، فتظهرُ وجوبًا إذَا وقعتْ بينَ لامِ الجرِّ ولَا النَّافيةِ، نحو: (جِئْتُكَ لِئَلَّا تَضْرِبَ زَيْدًا).

وتظهرُ جوازًا إذَا وقعتْ بعدَ لَامِ الجرِّ، ولمْ تصحبهَا لَا النَّافية، نحو: (جِئْتُكَ لِأَقْرَأَ)، وَ(لِأَنْ أَقْرَأَ)، هذَا إذَا لمْ تسبقهَا كانَ المنفيةُ.

فإنْ سبقتهَا كانَ المنفيةُ وجبَ إضمارُ (أنْ)، نحو: (مَـا كَانَ زَيْـدٌ لِيَفْعَـلَ) ولَا تقـول: (لأَنْ يَفْعَلَ)، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾[(١)] [الأنفال: ٣٣].

ويجبُ إضمارُ أنْ بعدَ (أو) المقدَّرةِ بـ(حتَّى أوْ إلَّا): فتقدرُ بـ(حتَّى) إذَا كانَ الفعلُ الَّذِي قبلهَا ممَّا ينقضِي شيئًا فشيئًا، وتقدَّر بـ(إلَّا) إنْ لمْ يكنْ كذلكَ:

فالأوَّلُ كقولهِ:

٣٢٢- لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى ... فَمَــا انْقَــادَتِ الآمَــالُ إِلَّا لِصَــابِرِ[(٢)]

(١) **الإعراب:** (وما): الواو: حرف استئناف، ما: حرف نفي. (كان): فعل ماض ناقص. (الله): لفظ الجلالة اسم كان مرفوع. (ليعذبهم): اللام لام الجحود، يعذب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" يعود إلى لفظ الجلالة، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. والميم علامة جمع الذكور. (وأنت): الواو: واو الحال، أنت: ضمير في محل رفع مبتدأ. (فيهم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر المتبدأ. والجملة الاسمية في محل نصب حال من الهاء في ليعذبهم.

(٢) ٣٢٢- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين. =

أي: لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى، فـ(أدرك) منصوب بـ(أن) المقدرة بعد (أو) التي بمعنى (حتى)، وهي واجبة الإضمار.

والثاني كقوله:

٣٢٣- وَكُنْتُ إذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[(١)]

أي: كسرتُ كعوبهَا إلَّا أنْ تستقيمَ، فـ(تَسْتَقِيم) منصوبٌ بـ(أنْ) بعدَ (أوْ) واجبةَ الإضمارِ.

= **الإعراب:** (لأستسهلن) اللام موطئة للقسم، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الصعب) مفعول به لِأَستسهل. (أو) حرف عطف، ومعناه هنا: (حتى) "أدرك" فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (المنى) مفعول به لأدرك. (فما) الفاء حرف دال على التعليل، ما: نافية. (انقادت) انقاد: فعل ماض، والتاء للتأنيث. (الآمال) فاعل انقاد. (إلا) أداة استثناء ملغاة. (لصابر) جار ومجرور متعلق بانقاد.

الشاهد فيه: قوله (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع "أدرك" بأن مضمرة وجوبًا بعد "أو" التي بمعنى حتى.

(١) ٣٢٣- هذا البيت لزياد الأعجم.

اللغة: (غمزت) الغمز: ضم الأصابع على الرمح ونحوه، وتحريكها وهزُّها. (قناة) هي الرمح. (قوم) رجال. (كعوبها) الكعوب: جمع كعب، وهو طرف الأنبوبة الناشز.

المعنى: يريد أنه إذا اشتد على جانب قوم رماهم بالدواهي وقذفهم بالشدائد والأوابد وضرب ما ذكره مثلًا لهذا.

الإعراب: (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء التي للمتكلم اسمه. (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (غمزت) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة . (إذا) إليها. (قناة) مفعول به لـ"غمزت"، وقناة مضاف. و(قوم) مضاف إليه. (كسرت) فعل ماض وفاعله، والجملة جواب إذا، وجملتا الشرط والجواب في محل نصب خبر كان. (كعوبها) كعوب: مفعول به لـ"كسرت"، وكعوب مضاف وها: مضاف إليه. (أو) عاطفة، وهي هنا بمعنى إلّا. (تستقيما) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى كعوب قوم.

الشاهد فيه: قوله (أو تستقيما) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلا.

وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) (٦٨٥) حَتْمٌ كَجُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ[1]

وممَّا يجبُ إضمارُ (أنْ) بعدهُ: (حتَّى)، نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ) فـ(حتَّى) حرفُ جرٍّ، و(أَدْخُلَ) منصوبٌ بأن المقدَّرةِ بعدَ (حتَّى)، هذَا إذَا كانَ الفعلُ بعدهَا مستقبلًا.

فإنْ كانَ حالًا أوْ مؤولًا بالحالِ وجبَ رفعهُ، وإليهِ الإشارةُ بقولهِ:

وَتِلْوَ حَتَّى حَالًا اوْ مُؤَوَّلا (٦٨٦) بِهِ ارْفَعَنَّ وَانْصِبِ الْمُسْتَقْبَلا

فتقول: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُ البَلَدَ) بالرَّفعِ -إنْ قلتهُ وأنتَ داخلٌ-. وكذلكَ إنْ كانَ الدخولُ قدْ وقعَ، وقصدْتَ بهِ حكايةَ تلكَ الحالِ، نحو: (كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا).

(١) قوله: كـ(جُدْ حتى تَسُرَّ ذا حزن) أي الزم الجود حتى تدخل السرور على المحزون.

وَبَعْـدَ (فَـا) جَـوَابَ نَـفْيٍ أَوْ طَلَـبْ (٦٨٧) مَحْضَـيْنِ (أَنْ) وَسَـتْرُهَا حَـتْمٌ نَصَـبْ

يعني أنَّ (أنْ) تنصبُ ـ وهي واجبةُ الحذفِ ـ الفعلَ المضارعَ بعدَ الفاءِ المجابِ بهَا نفيٌ محضٌ أوْ طلبٌ محضٌ:

فمثالُ النَّفي: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، وقدْ قالَ تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[١] [فاطر: ٣٦]، ومعنَى كونِ النَّفي محضًا: أنْ يكونَ خالصًا مِنْ معنَى الإثباتِ؛ فإنْ لمْ يكنْ خالصًا منهُ وجبَ رفعُ مَا بعدَ الفاءِ، نحو: (مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)[٢].

ومثالُ الطَّلبِ -وهو يشملُ الأمرَ والنَّهيَ والدُّعاءَ والاستفهامَ والعرضَ والتَّحضِيضَ والتَّمنِّي-:

فالأمرُ نحو: (ائْتِنِي فَأُكْرِمَكَ).

ومنه:

٣٢٤- يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا[٣]

---

(١) **الإعراب:** (لا يقضى): لا: حرف نفي، يقضى: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. (عليهم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق نائب فاعل، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فيموتوا): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف، فيموتوا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة.

(٢) هذا الوجوب مسلَّم فيما إذا انتقض النفي بإلا قبل ذكر الفعل المقترن بالفاء، كالمثال الذي ذكره الشارح، فأما إذا وقعت "إلا" بعد الفعل، نحو: (ما تأتينا فتكلمنا إلا بخير) فإنه يجوز في الفعل المقترن بالفاء وجهان: الرفع، والنصب.

(٣) ٣٢٤- البيت لأبي النجم - الفضل بن قدامة - العجلي.

اللغة: (عَنَقًا): ضرب من السير السريع. (فسيحا) واسع الخطى، وأراد سريعًا.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (ناق) منادى مرخم. (سيري) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (عنقًا) مفعول مطلق عامله سيري، وأصله نعت لمحذوف. (فسيحًا) صفة لـ"عنق". (إلى سليمان) جار ومجرور، متعلق بـ"سيري". (فنستريحا) الفاء للسببية، نستريح: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والألف للإطلاق، وفي "نستريح" ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن.

الشاهد فيه: قوله (فنستريحا) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الأمر.

والنَّهيُ نحو: (لَا تَضْرِبْ زَيْدًا فَيَضْرِبَكَ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾[(١)] [طه:٨١].

والدُّعاءُ نحو: (رَبِّ انْصُرْنِي فَلَا أُخْذَلَ)، ومنهُ:

٣٢٥- رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ   سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ[(٢)]

والاستفهامُ نحو: (هَلْ تُكْرِمُ زَيْدًا فَيُكْرِمَكَ؟)، ومنه: قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾[(٣)] [الأعراف: ٥٣].

---

(١) **الإعراب:** (ولا تطغوا): الواو: حرف عطف، لا تطغوا: لا: حرف نهي وجزم، تطغوا: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (فيه): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ "تطغوا". (فيحل): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف. يحل: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية. (عليكم): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـ "يحل". (غضبي): فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

(٢) ٣٢٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (رب) منادى بحرف نداء محذوف، وقد حذفت ياء المتكلم اجتزاء بكسر ما قبلها. (وفقني) وفق: فعل دعاء وفاعله ضمير مستتر فيه، والنون للوقاية، والياء مفعول به. (فلا) الفاء فاء السببية، ولا: نافية. (أعدل) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (عن سنن) جار ومجرور متعلق بأعدل، وسنن مضا. و(الساعين) مضاف إليه. (في خير) جار ومجرور متعلق بالساعين، وخير مضاف. و(سنن) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (فلا أعدل) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب الدعاء.

(٣) **الإعراب:** (فهل): الفاء: حرف استئناف، هل: حرف استفهام. (لنا): جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. (من شفعاء): حرف جر زائد للتوكيد، شفعاء مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وإنما صارت الكسرة هنا فتحة؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف. والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فيشفعوا): الفاء هي فاء السببية، يشفعوا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (لنا): جار ومجرور متعلقان بيشفعوا.

والعرْضُ نحو: (أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا)، ومنهُ قولهُ:

٣٢٦- يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا(١)

والتَّحضيضُ نحو: (لَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)، ومنه قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾(٢) [المنافقون: ١٠].

والتَّمَنِّي نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾(٣) [النساء: ٧٣].

---

(١) ٣٢٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (ابن) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وابن مضاف. و(الكرام) مضاف إليه. (ألا) أداة عرض (تدنو) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (فتبصر) الفاء فاء السببية، وتبصر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (ما) اسم موصول: مفعول به لتبصر، مبني على السكون في محل نصب. (قد) حرف تحقيق. (حدثوك) فعل وفاعل ومفعول به أول، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بحدثوا على أنه مفعول ثان له، والتقدير: حدثوكه. (فما) الفاء للتعليل، ما: نافية. (راء) مبتدأ. (كمن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. (سمعا) سمع: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على "من" الموصولة المجرورة محلًا بالكاف، والجملة لا محل لها صلة "من" المجرورة محلًا بالكاف.

الشاهد فيه: قوله (فتبصر) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية في جواب العرض.

(٢) **الإعراب:** (لولا): حرف عرض وتحضيض. (أخرتني): فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل المتحركة، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. (إلى أجل): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بـــ"أخرتني". (قريب): صفة مجرورة بالكسرة الظاهرة. (فأصدق): الفاء هي فاء السببية حرف عطف، أصدق: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد الفاء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. (وأكن): الواو حرف عطف. (أكن): فعل مضارع ناقص مجزوم؛ لأنه معطوف على محل (فأصدق)؛ لأنها واقعة في جواب الطلب، والفعل المضارع يجزم في جواب الطلب، والتقدير: إن أخرتني إلى أجل قريب أصدق وأكن، وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، واسمها ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا. (من الصالحين): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر "أكن".

(٣) **الإعراب:** (يا): حرف تنبيه. (ليتني): حرف تمن ونصب شُبِّهَ بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: ضمير في محل نصب اسم ليت. (كنت): فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محل رفع اسمها. =

ومعنى (أنْ يكونَ الطلبُ محضًا): أنْ لَا يكونَ مدلولًا عليهِ باسمِ فعلٍ، ولَا بلفظِ الخبرِ؛ فإنْ كانَ مدلولًا عليهِ بأحدِ هذينِ المذكورينِ؛ وجبَ رفعُ مَا بعدَ الفاءِ، نحو: (صَهْ، فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ)، وَ(حَسْبُكَ الحَدِيثُ فَيَنَامُ النَّاسُ).

وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ (٦٨٨) كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

يعني أنَّ المواضعَ الَّتي يُنْصبُ فيهَا المضارعُ بإضمارِ (أنْ) وجوبًا بعدَ الفاءِ؛ يُنْصَبُ فيهَا كلهَا بـ(أنْ) مضمرةً وجوبًا بعدَ الواوِ إذَا قُصِدَ بها المصاحبةُ، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾(١) [آل عمران: ١٤٢]، وقوله:

٣٢٧- فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ(٢)

= (معهم): مع ظرف مكان منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. والميم: علامة جمع الذكور وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان، وجملة كان ومعموليها في محل رفع خبر ليت، وجملة ليت ومعموليها استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فأفوز): الفاء هي فاء السببية، حرف عطف، فأفوز: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا تقديره: أنا. (فوزا): مفعول مطلق منصوب. (عظيما): صفة منصوبة.

(١) **الإعراب:** (ولما): الواو: هي واو الحال، لما: حرف نفي وقلب وجزم. (يعلم): فعل مضارع مجزوم بلما وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع. والجملة الفعلية في محل نصب حال. (الذين): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (جاهدوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل والألف فارقة، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (منكم): جار ومجرور متعلق بـ"جاهدوا". (ويعلم): الواو: واو المعية، يعلم: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد واو المعية، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو. (الصابرين): مفعول به منصوب.

(٢) ٣٢٧- البيت لدثار بن شيبان النمري، وقبل البيت المستشهد به قوله:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَرْمِ الهِجَانِ
سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَمَرِ ابْنِ بَدْرٍ سِرَاجُ اللَّيْلِ للشَّمْسِ الحَصَانِ

اللغة: (أندى) أفعل تفضيل من الندى، وهو بعد الصوت. =

وقوله:

٣٢٨- لَا تَنْـهَ عَنْ خُـلُقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْـلَهُ عَارٌ عَلَيْـــكَ إِذَا فَعَلْـــتَ عَظِـــيمُ[1]

وقوله:

٣٢٩- أَلَمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيكُـونَ بَيْنِـي وَبَيْنَكُـــــمُ المـــوَدَّةُ وَالإِخَـــــاءُ[2]

= **الإعراب:** (فقلت) فعل وفاعل. (ادعي) فعل أمر، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل. (وأدعو) الواو واو المعية، أدعو: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (إن) حرف توكيد ونصب. (أندى) اسم إن. (لصوت) اللام زائدة، وصوت: مضاف إليه. (أن) مصدرية. (ينادي) فعل مضارع منصوب بأن، وأن وما عملت فيه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن. (داعيان) فاعل ينادي، وتقدير الكلام: إن أجهر صوت مناداة داعيين.

الشاهد فيه: قوله "وأدعو" حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر.

(١) ٣٢٨- البيت لأبي الأسود الدؤلي.

الإعراب: (لا) ناهية. (تنه) فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (عن خلق) جار ومجرور متعلق بتنه. (وتأتي) الواو واو المعية، تأتي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (مثله) مثل: مفعول به لتأتي، ومثل مضاف والهاء مضاف إليه. (عار) خبر لمبتدأ محذوف، أي ذلك عار. (عليك) جار ومجرور متعلق بـ"عار". (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط، والجملة بعده شرط إذا، وجوابه محذوف بدل عليه ما قبله، والجملة من الشرط وجوابه معترضة بين الصفة وموصوفها، لا محل لها من الإعراب. (عظيم) صفة لـ"عار".

الشاهد فيه: قوله (وتأتي) حيث نصب الفعل المضارع – وهو قوله "تأتي" - بعد واو المعية في جواب النهي، بأن مضمرة وجوبًا.

(٢) ٣٢٩- هذا البيت للحطيئة من قصيدة يعاتب فيها الزبرقان بن بدر ويمدح بغيض بن عامر.

اللغة: (جاركم) يطلق الجار في العربية على عدة معان: منها المجير، والمستجير، والحليف ، والناصر.

الإعراب: (ألم) الهمزة للتقرير، ولم: نافية جازمة. (أك) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (جاركم) جار: خبر أك، جار مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه. (ويكون) الواو واو المعية، يكون: مضارع ناقص، منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية. =

واحترزَ بقولهِ: (إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ) عمَّا إذَا لمْ تفدْ ذلكَ، بلْ أَرَدْتَ التَّشْرِيك بينَ الفعلِ والفعلِ، أوْ أردْتَ جَعْلَ مَا بعدَ الواوِ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ فإنَّه لَا يجوزُ حينئذٍ النَّصبُ؛ ولهذَا جازَ فيمَا بعدَ الواوِ فِي قولكَ: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَب اللَّبَنَ) ثلاثةُ أوجهٍ:

- الجزمُ على التَّشريكِ بينَ الفعلينِ، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ).
- **والثَّاني**: الرفعُ علَى إضمارِ مبتدأٍ، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) أي: وأنتَ تشربُ اللَّبنَ.
- **والثَّالث**: النَّصبُ علَى معنَى النَّهي عن الجمعِ بينهُما، نحو: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، أي: لَا يكنْ منكَ أنْ تأكلَ السَّمَكَ، وأنْ تشرَبَ اللَّبنَ؛ فيُنصبُ هذَا الفعلُ بأنْ مضمرةً.

= (بيني) بين: ظرف متعلق بمحذوف خبر يكون تقدم على اسمه، وبين مضاف وياء المتكلمة مضاف إليه. (بينكم) معطوف على بيني. (المودة) اسم يكون تأخر عن خبره. (والإخاء) معطوف على المودة.

الشاهد فيه: قوله (ويكون) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الاستفهام.

وَبَعْـدَ غَـيْرِ النَّـفْيِ جَزْمًـا اعْتَمِـدْ (٦٨٩) إِنْ تَسْقُطِ الْفَـا وَالْجَـزَاءُ قَـدْ قُصِـدْ[١]

يجوزُ في جوابِ غيرِ النَّفي من الأشياءِ الَّتي سبقَ ذكرهَا: أنْ تجزمَ إذَا سَقَطَتِ الفاءُ وقُصِدَ الجزاءُ، نحو: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وكذلكَ الباقِي.

وهلْ هوَ مجزومٌ بشرطٍ مقدرٍ، أي: (زُرْنِي فإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ)، أوْ بِالجمْلةِ قبله؟ قولانِ.

ولَا يجوزُ الجزمُ في النَّفي؛ فلَا تقول: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا).

وَشَرْطُ جَـزْمٍ بَعْـدَ نَـهْيٍ أَنْ تَضَـعْ (٦٩٠) (إِنْ) قَبْـلَ (لا) دُونَ تَخَـالُفٍ يَقَـعْ[٢]

لَا يجوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاءِ بعدَ النَّهي إلَّا بشرطِ أنْ يصحَّ المعنى بتقديرِ دخولِ إنْ الشرطيةِ علَى لَا؛ فتقول: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ تَسْلَمْ) بجزمِ تسلمْ؛ إذْ يصحُّ: (إِنْ لَا تَدْنُ مِنْ الأَسَدِ تَسْلَمْ)، ولَا يجوزُ الجزمُ في قولكَ: (لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ)؛ إذْ لَا يصحُّ: (إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ)، وأجازَ الكسائيُّ ذلكَ بناءً علَى أنَّه لَا يُشْتَرَطُ عندهُ دخولُ (إنْ) على (لَا) فجزمهُ علَى معنَى (إِنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْكَ).

(١) معنى قوله: (والجزاء قد قصد)؛ أي: قصد تسبب الفعل عن الطلب.

(٢) قوله: (دون تخالف يقع)؛ أي: مع عدم بطلان المعنى، فكأنها زائدة.

وَالأَمْـــرُ إِنْ كَانَ بِغَـــيْرِ افْعَـــلْ فَـــلَا (٦٩١) تَنْصِـــبْ جَـــوَابَهُ وَجَزْمَـــهُ اقْبَـــلا

قدْ سبقَ أنَّه إذَا كانَ الأمرُ مدلولًا عليهِ باسمِ فعلٍ، أوْ بلفظِ الخبرِ لمْ يجزْ نصبهُ بعدَ الفاءِ[(١)]، وقدْ صرَّحَ بذلكَ هنَا، فقالَ: متَى كانَ الأمرُ بغيرِ صيغةِ (افْعَلْ) ونحوِهَا، فلَا ينتصبْ جوابهُ؛ ولكنْ لو أَسْقَطْتَ الفاءَ جزمتهُ؛ كقولكَ: (صَهْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ، وحَسْبُكَ الحَدِيثُ يَنَمِ النَّاسُ)، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وَجَزْمَهُ اقْبَلَا).

وَالفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ[(٢)] فِي الرَّجَا نُصِبْ (٦٩٢) كَنَصْـــبِ مَـــا إِلَى التَّـــمَنِّي يَنْتَسِـــبْ

أجازَ الكوفيونَ قاطبةً أنْ يُعَامَلَ الرَّجاءُ معاملةَ التَّمني فيُنْصَبُ جوابهُ المقرونُ بالفاءِ كمَا نُصِبَ جوابُ التَّمني، وتابعهمْ المصنفُ، وممَّا وردَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦ - ٣٧][(٣)] في قراءةِ من نصبَ (أَطَّلِعَ) وهو حفصٌ عن عاصمٍ.

---

(١) يريد: "لم يجز نصب جوابه بعد الفاء" فحذف المضاف.

(٢) قيد الناظم بقوله: (بعد الفاء) لعدم سماع النصب بعد (الواو) في الرجاء، وكذا بعدها في الدعاء والعرض والتحضيض.

(٣) **الإعراب:** (لعلي): حرف ترج ونصب، والياء: ضمير في محل نصب اسم لعل. (أبلغ): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنا، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لعل. (الأسباب): مفعول به منصوب. (أسباب): بدل منصوب، وهو مضاف. (السماوات): مضاف إليه مجرور. (فأطلع): الفاء: هي فاء السببية، حرف عطف، أطلع: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. (إلى إله): جار ومجرور مُتعلِّق بالفعل أطلع، وإله مضاف. (موسى): مضاف إليه مجرور.

وَإِنْ عَلَى اسْـمٍ خَـالِصٍ فِعْـلٌ عُطِـفْ (٦٩٣) تَنْصِبُـــهُ (أَنْ) ثَابِتًــا أَوْ مُنْحَـــذِفْ

يجوزُ أنْ يُنْصَبَ بـ(أَنْ) محذوفةً أوْ مذكورةً بعدَ عاطفٍ تقدَّم عليهِ اسمٌ خالصٌ:أي غيرُ مقصودٍ بهِ معنى الفعلِ؛ وذلكَ كقولِهِ:

٣٣٠- وَلُـــبْسُ عَبَـــاءَةٍ وتَقَـــرَّ عَيْـــنِي   أَحَـــبُّ إِلَيَّ مِـــنْ لُـــبْسِ الشُّـــفُوفِ[1]

فـ(تَقَرَّ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهِي جائزةُ الحذفِ؛ لأنَّ قبلهُ اسمًا صريحًا وهو لُبْسُ، وكذلكَ قوله:

٣٣١- إِنِّي وَقَـــتْلِي سُـــلَيْكًا ثُـــمَّ أَعْقِلَـــهُ   كَالثَّـوْرِ يُضْـرَبُ لَـــمَّا عَافَـتِ البَقَـرُ[2]

---

(١) ٣٣٠- البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ابنه يزيد.

اللغة: (عباءة) جبة من الصوف ونحوه، ويقال فيها عباية أيضًا. (تقر عيني) كناية عن سكون النفس، وعدم طموحها إلى ما ليس في يدها. (الشفوف) جمع شف -بكسر الشين وفتحها- وهو ثوب رقيق يستشف ما وراءه.

الإعراب: (ولبس) مبتدأ، ولبس مضاف. و(عباءة) مضاف إليه. (وتقر) الواو واو العطف، تقر: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الواو عاطفة على اسم خالص من التقدير بالفعل. (عيني) عين: فاعل تقر، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (أحب) خبر المبتدأ. (إلي) جار ومجرور متعلق بـ"أحب". (من لبس) جار ومجرور متعلق بـ"أحب" أيضًا، ولبس مضاف. و(الشفوف) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قولها (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وذلك بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدرا كلبس في هذا الشاهد، وقد يكون اسمًا علمًا كما تقول: لولا زيد ويحسن إلي لهلكت، أي لولا زيد وإحسانه إلي.

(٢) ٣٣١- البيت لأنس بن مدركة الخثعمي، وقد سقط برمته من بعض نسخ الشرح.

اللغة: (سليكا) بصيغة المصغر - هو سليك ابن السلكة -بزنة همزة، وهي أمه- أحد ذؤبان العرب وشذاذهم، وكان من حديثه أنه مر ببيت من خثعم، وأهله خلوف، فرأى امرأة شابة بَضَّة، فنال منها، فعلم بهذا أنس بن مدركة الخثعمي، فأدركه فقتله. (أعقله) مضارع عقل القتيل، أي: أدى ديته. (عافت) كرهت وامتنعت، وأراد: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب. =

فـ(أَعْقِلَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأنَّ قبلهُ اسمًا صريحًا وهو قتْلي، وكذلكَ قولهُ:

٣٣٢- لَــوْلَا تَوَقُّــعُ مُعْــتَرٍّ فَأُرْضِيَـــهُ   مَــا كُنْـتُ أُوثِــرُ إِتْرَابًــا عَلَى تَــرَبِ[1]

= **المعنى:** يشبه نفسه إذ قتل سليكا ثم وداه -أي: أدى ديته- بالثور يضربه الراعي لتشرب الإناث من البقر، والجامع في التشبيه بينهما تلبس كل منها بالأذى لينتفع سواه.

الإعراب: (إني) إن: حرف توكيد ونصب، وياء المتكلم اسمه. (وقتلي) الواو عاطفة، قتل: معطوف على اسم إن، وقتل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله. (سليكا) مفعول به لـ"قتل". (ثم) حرف عطف. (أعقله) أعقل: فعل مضارع منصوب بأن محذوفة جوازًا، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء مفعول به. (كالثور) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن. (يضرب) فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الثور، والجملة في محل نصب حال من الثور. (لما) حرف ربط. (عافت) عاف: فعل ماض ، والتاء للتأنيث. (البقر) فاعل عاف.

الشاهد فيه: قوله (ثم أعقله) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازًا بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير: بالفعل، وهو القتل. والاسم الخالص من التقدير بالفعل: هو الاسم الجامد، سواء أكان مصدرًا كما في هذا البيت، وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي (رقم٣٣٢)، أم كان غير مصدر.

(١) ٣٣٢- البيت من الشواهد التى تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (توقع) انتظار وارتقاب. (معتر) هو الفقير الذي يتعرض للجدي والمعروف. (أوثر) أفضِّل وأرجح. (إترابا) مصدر أترب الرجل، إذا استغنى. (ترب) هو الفقر والعوز، وأصله لصوق اليد بالتراب.

المعنى: يقول: لولا أنني أرتقب أن يتعرض لي ذو حاجة فأقضيها له ما كنت أفضل الغنى على الفقر.

الإعراب: (لولا) حرف يقتضي امتناع الجواب لوجود الشرط. (توقع) مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، وتقدير الكلام: لولا توقع معتر موجود، وتوقع مضاف. و(معتر) مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. (فأرضيه) الفاء عاطفة، أرضي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازًا بعد الفاء العاطفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء مفعوله. (ما) نافية. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (أوثر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنا، والجملة من أوثر وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره جواب لولا. (إترابا) مفعول به لـ"أوثر". (على ترب) جار ومجرور متعلق بأوثر.

الشاهد فيه: قوله (فأرضيه) حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة جوازا بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح، وهو قوله: "توقع".

فـ(أُرْضِيَهُ) منصوبٌ بـ(أنْ) محذوفةً جوازًا بعدَ الفاءِ؛ لأنَّ قبلهَا اسمًا صريحًا وهو (تَوَقُّعُ)، وكذلكَ قولهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى: ٥١] فـ(يُرْسِلَ) منصوبٌ بـ(أنْ) الجائزةِ الحذفِ؛ لأنَّ قبلهُ وحيًا وهوَ اسمٌ صريحٌ.

فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ صريحٍ -أي: مقصودًا بهِ معنَى الفعلِ- لمْ يَجُزِ النَّصبُ، نحو: (الطَّائِرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ)، فـ(يَغْضَبُ) يجبُ رفعهُ؛ لأنَّه معطوفٌ على طائرٍ وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ؛ لأنَّه واقعٌ موقعَ الفعلِ من جهةِ أنَّه صلةٌ لـ(ألْ)، وحقُّ الصلةِ أنْ تكونَ جملةً، فوضعَ (طَائِر) موضعَ (يَطِير) -والأصلُ (الَّذِي يَطِيرُ)- فلمَّا جِيءَ بـ(ألْ)، عُدِلَ عن الفعلِ إلى اسمِ الفَاعلِ لأجلِ (ألْ)؛ لأنَّها لَا تدخلُ إلَّا علَى الأسماءِ.

وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ فِي سِوَى (٦٩٤) مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

لما فرغَ من ذكْرِ الأماكنِ الَّتي يُنْصَبُ فيهَا بأنْ محذوفةً -إمَّا وجوبًا وإمَّا جوازًا- ذكرَ أنَّ حذفَ (أنْ) والنَّصبَ بهَا في غيرِ مَا ذُكِرَ شاذٌّ لا يقاسُ عليهِ، ومنهُ قولهم: (مُرْهُ يَحْفُرَهَا) بنصبِ (يَحْفُر) أي: مُرْهُ أَنْ يَحْفُرَهَا، ومنهُ قولهم: (خُذِ اللِّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ) أيْ: قبلَ أنْ يأخذكَ، ومنهُ قولهُ:

٣٣٣- أَلَا أَيُّهذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي؟[١]

في روايةِ مَنْ نَصَبَ (أَحْضُرَ) أي: أنْ أحضرَ.

---

(١) ٣٣٣- هذا البيت من معلقة طرفة بن العبد البكري.

اللغة: (الزاجري) الذي يزجرني، أي: يكفني ويمنعني. (الوغى) القتال والحرب، وهو في الأصل: الجلَبة والأصوات. (مخلدي) أراد هل تضمن لي الخلود ودوام البقاء إذا أحجمت عن القتال ومنازلة الأقران؟ ينكر ذلك على من ينهاه عن اقتحام المعارك، ويأمره بالقعود والإحجام.

الإعراب: (ألا) أداة تنبيه. (أيهذا) أي: منادى بحرف نداء محذوف، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة نعت لـ"أي"، مبني على السكون في محل رفع. (الزاجري) الزاجر: بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة، والزاجر: مضاف ويا المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. (أحضر) فعل مضارع منصوب بأن محذوفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. و(أن) المحذوفة وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف: أي يزجرني عن حضور الوغى. (الوغى) مفعول به لـ"أحضر". (وأن) مصدرية. (أشهد) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. (اللذات) مفعول به لـ"أشهد". (هل) حرف استفهام. (أنت) مبتدأ. (مخلدي) خبر المبتدأ، ومخلد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل لمفعوله.

الشاهد فيه: قوله (أحضر) حيث نصب الفعل المضارع بأن محذوفة في غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها، وإنما سهل ذلك وجود "أن" ناصبة لمضارع آخر في البيت، وذلك في قوله: "وأن أشهد اللذات".

عوامل الجزم

بِـلا وَلامٍ طَالِبًـا ضَـعْ جَزْمـا (٦٩٥) فِي الفِعْـل هَكَـذَا بِلَـمْ وَلَـمَّا

وَاجْـزِمْ بِـإِن[1] وَمَـنْ وَمَـا وَمَهْمَـا (٦٩٦) أَيٍّ مَـتَى أَيَّـانَ أَيْـنَ إِذْ مَـا

وَحَيْثُـمَا أَنَّى وحَـرْفٌ إِذْ مَـا (٦٩٧) كَـإِنْ وَبَـاقِي الأَدَوَاتِ أَسْـمَا[2]

الأدواتُ الجازمةُ للمضارعِ على قسمينِ:

أحدهما: مَا يجزمُ فعلًا واحدًا، وهو:

- اللَّام الدَّالّةُ على الأمرِ، نحو: (لِيَقُمْ زَيْـدٌ) أو علَى الدُّعاءِ، نحـو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[3] [الزخرف: ٧٧].
- و(لَا) الدَّالّةُ علَى النَّهي، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[4] [التوبة: ٤٠]،

---

(١) لم يذكر الناظم هنا من الجوازم (إذا و كيف ولو)؛ لأن (إذا) لا يجزم بها إلا في الشعر خاصة، وكذلك (لو) على ما ذهب إليه، وأما (كيف) فيجزم بها معنًى لا عملًا.

(٢) أورد الناظم (إن) ههنا جازمة شرطية، وأوردها في باب (إنّ وأخواتها) مخففة من الثقيلة، وأوردها في (فصل المشبهات بليس) عاملة عمل ليس، وزائدة، وهذه هي المعاني المشهورة لها.

(٣) **الإعراب:** (ليقض): اللام: لام الدعاء. يقض: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره. (علينا): جار ومجرور متعلقان بـ"يقض". (ربك): رب فاعل مرفوع، الكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٤) **الإعراب:** (لا تحزن): لا: حرف نهي وجزم. تحزن: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل نصب مقول القول لقوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ﴾. =

أو علَى الدُّعاءِ، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[(١)] [البقرة: ٢٨٦].

◀ ولمْ ولـمَّا[(٢)] وهما للنَّفي ويختصانِ بالمضارعِ، ويقلبانِ معناهُ إلى المضِيِّ، نحو: (لمْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَلـمَّا يَقُمْ عَمْرٌو)، ولَا يكونُ النَّفي بِـ(لـمَّا) إلَّا متصلًا بالحالِ.

والثَّاني: مَا يجزمُ فعلين، وهو:

◀ (إِنْ)، نحو ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾[(٣)] [البقرة: ٢٨٤].

= (إن): حرف توكيد ونصب. (الله): لفظ الجلالة اسم إن منصوب. (معنا): ظرف مكان منصوب وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر إن، وجملة إن ومعموليها استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(١) **الإعراب:** (ربنا): منادى بحرف نداء محذوف، منصوب وهو مضاف، ونا: ضمير في محل جر مضاف إليه. (لا): حرف دعاء وجزم. (تؤاخذنا): فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر وجوبا، تقديره: أنت. ونا: ضمير في نصب مفعول به، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٢) **فائدة:** اعلم أن (لما) على ثلاثة أقسام:

١. نافية، وهي الجازمة المذكورة هنا.

٢. واستثنائية بمعنى (إلا) وهي نحو قولك: عزمت عليك لما فعلت. ومنه قوله تعالى: {وإن كل لما جميع لدينا محضرون}.

٣. وحرف وجوب لوجوب فيما مضى، نحو: لما قام زيد قام عمرو.

والثانية والثالثة: لاحظ للجزم فيهما.

(٣) **الإعراب:** (وإن): الواو حرف استئناف. إن: حرف شرط جازم. (تبدوا): فعل مضارع (فعل الشرط) مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (ما): اسم موصول في محل نصب مفعول به. (في أنفسكم): جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول، وأنفس مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (أو): حرف عطف. (تخفوه): فعل مضارع معطوف على الفعل تبدوا، والمعطوف على المجزوم مجزوم مثله، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (يحاسبكم): فعل مضارع (جواب الشرط) مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، وكم: ضمير في محل نصب مفعول به. (به): جار ومجرور متعلقان بالفعل يحاسبكم. (الله): لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وجملة الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب.

◀ و(مَنْ)، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣][(١)].

◀ و(مَا)، نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧][(٢)].

◀ و(مَهْمَا)، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[(٣)] [الأعراف: ١٣٢].

---

(١) **الإعراب:** (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يعمل): فعل مضارع مجزوم بمن، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (سوءا): مفعول به منصوب. (يجز): فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بمن، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (به): جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق ب"يجز".

(٢) **الإعراب:** (وما): الواو حرف استئناف، (ما): اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم للفعل تفعلوا. (تفعلوا): فعل مضارع مجزوم بما وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (من خير): جار ومجرور متعلقان بحال محذوف من ما. (يعلمه): فعل مضارع مجزوم بـ(ما)، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. (الله): لفظ الجلالة، فاعل مرفوع، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وجملة الشرط وجوابه استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٣) **الإعراب:** (مهما): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (تأتنا): فعل مضارع مجزوم بـ(مهما) فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ. (به): جار ومجرور متعلقان بتأتنا. (من آية):جار ومجرور متعلقان بحال منصوب من الهاء في "به". (لتسحرنا): اللام: حرف جر وتعليل، تسحرنا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، ونا: ضمير في محل نصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن وما بعدها في محل جر باللام، والتقدير: لِسِحْرنا، وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة لآية. (بها): الباء: جار ومجرور متعلقان بتسحرنا. (فما): الفاء: رابطة لجواب الشرط، حرف. (ما): حرف نفي يعمل عمل ليس. (نحن): ضمير في محل رفع اسمها. (لك): جار ومجرور متعلقان بمؤمنين. (بمؤمنين): الباء: حرف جر زائد، مؤمنين: خبر ما منصوب وعلامة نصبه الياء المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالياء التي اجتلبها حرف الجر الزائد نيابة عن الفتح؛ لأنه جمع مذكر سالم، وجملة "فما نحن لك بمؤمنين" جواب الشرط في محل جزم.

◀ و(أَيٌّ)، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(١) [الإسراء: ١١٠].

◀ و(مَتَى)، كقوله:

٣٣٤- مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ   تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ(٢)

◀ و(أَيَّانَ)(٣)، كقولهِ:

٣٣٥- أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غَيْرَنَا وَإِذَا   لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرا(٤)

---

(١) **الإعراب:** (أيا): اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم للفعل تدعوا. (ما): حرف زائد. تدعوا: فعل مضارع مجزوم بأي وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (فله): الفاء واقعة في جواب الشرط، له: جار ومجرور، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (الأسماء): مبتدأ مؤخر مرفوع ، وجملة فله الأسماء الحسنى في محل جزم جواب الشرط. (الحسنى): صفة مرفوعة بالضمة المقدرة.

(٢) ٣٣٤- البيت للحطيئة، من قصيدة يمدح فيها بغيض بن عامر، ومطلعها:

آثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلِ حُرَّةٍ   هَضِيمِ الحَشَا حُسَّانَةِ الـمُتَجَرَّدِ

اللغة: (تعشو) العَشْو: إتيانك نَارًا ترجو عِنْدَهَا هُدًى أَو قِرًى. (خير موقد): يحتمل أنه أراد الغلمان الذي يقومون على النار ويوقدونها، يريد كثرة إكرامهم للضيفان وحفاوتهم بالواردين عليهم، ويحتمل أنه أراد الممدوح نفسه، وإنما جعله موقدًا - مع أنه سيد - لأنه الآمر بالإيقاد، فجعله فاعلًا لكونه سبب الفعل، كما في قوله تعالى: ﴿يَـٰهَـٰمَـٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا﴾ [غافر: ٣٦]، وكما في قولهم: (هزم الأمير الجيش وهو في قصره، وبنى الأمير الحصن) وما أشبه ذلك.

الإعراب: (متى) اسم شرط جازم، وهو ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بـ(تجد). (تأته) تأت: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والهاء: مفعول به (تعشو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت (فاعل)، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في فعل الشرط. (إلى ضوء) جار ومجرور متعلقان بقوله "تعشو" السابق، وضوء مضاف. و(نار) من "ناره" مضاف إليه، ونار مضاف والهاء مضاف إليه. (تجد) فعل مضارع جواب الشرط وجزاؤه مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (خيرَ) مفعول أول لـ"تجد"، وخير مضاف. و(نار) مضاف إليه. (عندها) عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وعند مضاف وها: مضاف إليه. (خيرُ) مبتدأ مؤخر، وخير مضاف. و(موقد) مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لتجد.

(٣) قال الشاطبي: السماع بها قليل.

(٤) ٣٣٥- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

=

◀ و(أَيْنَمَا)، كقوله:

٣٣٦- أَيْنَمَــا الــرِّيْحُ تُمَيِّلْهَــا تَمِــلْ[١]

◀ و(إِذْ مَا)، نحو قولِهِ:

٣٣٧- وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَـأْتِ مَـا أَنْـتَ آمِـرٌ   بِـهِ تُلْـفِ مَـنْ إِيَّـاهُ تَـأْمُرُ آتِيـا[٢]

= **اللغة:** (نؤمنك) نعطك الأمان. (حذرا) خائفًا وجلًا.

الإعراب: (أيان) اسم شرط جازم، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية عامله قوله "تأمن" الذي هو جواب الشرط. (نؤمنك) نؤمن: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والكاف مفعول به. (تأمن) فعل مضارع جواب الشرط، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت (فاعل). (غيرنا) غير: مفعول به لـ"تأمن"، وهو مضاف ونا: مضاف إليه. (وإذا) ظرف تضمن معنى الشرط. (لم) نافية جازمة. (تدرك) فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (الأمن) مفعول به لـ"تدرك"، والجملة من تدرك المنفي بلم وفاعله المستتر فيه في محل جر بإضافة (إذا) إليها. (منا) جار ومجرور متعلقان بـ"تدرك". (لم) نافية جازمة. (تزل) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره: أنت. (حذِرًا) خبر "تزل"، وجملة "تزل حذرا" جواب "إذا".

(١) ٣٣٦- هذا عجز بيت لكعب بن جُعَيْل، وصدره: *صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ*

اللغة: (صعدة) بفتح الصاد وسكون العين: هي القناة التي تنبت مستوية؛ فلا تحتاج إلى تقويم ولا تثقيف، ويقولون: امرأة صعدة، أي مستقيمة القامة مستوية، على التشبيه بالقناة، كما يشبهونها بغصن البان وبالخيزران. (حائر) هو المكان الذي يكون وسطه مطمئنًا منخفضا، وحروفه مرتفعة عالية، وإنما جعل الصعدة في هذا المكان خاصة؛ لأنه يكون أنعم لها وأسد لنبتتها.

المعنى: شبه امرأة -ذكرها في بيت سابق- بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب، والريح تعبث بها وتميلها، وهي تميل مع الريح.

الإعراب: (أينما) أين: اسم شرط جازم يجزم فعلين، وهو مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية، وعامله قوله "تمل" الواقع جوابا للشرط، وما: زائدة. (الريح) فاعل بفعل محذوف يقع فعلا للشرط، يفسره ما بعده، والتقدير: أينما تميلها الريح. و(تميلها) جملته لا محل لها مفسرة للفعل المحذوف. (تمل) فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بالسكون، وفيه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هي" يعود إلى الصعدة فاعل.

(٢) ٣٣٧- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

المعنى: إذا كنت تفعل ما تأمر الناس بفعله فإنهم يتأثرون بأوامرك فيفعلون ما تأمرهم به. =

◀ و(حَيْثُمَا)، نحو قوله:

٣٣٨- حَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ـــهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ(١)

◀ و(أَنَّى)، نحو قوله:

٣٣٩- خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخًا غَيْرَ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ(٢)

= **الإعراب:** (وإنك) إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه. (إذ ما) حرف شرط جازم. (تأت) فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (ما) اسم موصول: مفعول به لـ"تأت". (أنت) ضمير منفصل مبتدأ. (آمر) خبر المبتدأ. (به) جار ومجرور متعلقان بآمر، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (تلف) فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بإذ ما، وعلامة جزمه حذف الياء، وفيه ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، فاعل. (من) اسم موصول: مفعول أول لـ"تلف". (إياه) ضمير منفصل: مفعول مقدم على عامله، وذلك العامل هو قوله "تأمر" الآتي. (تأمر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، والجملة لا محل لها صلة "من" الموصولة. (آتيا) مفعول ثان لـ"تلف".

(١) ٣٣٨- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (تستقم) تعتدل وتأخذ في الطريق السوي. (نجاحًا) ظفرًا بما تريد ونوالًا لما تأمل. (غابر) باقي.

الإعراب: (حيثما) حيث: اسم شرط جازم، مبني على الضم، في محل نصب على الظرفية، وما: زائدة. (تستقم) فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. (يقدر) فعل مضارع، جواب الشرط وجزاؤه، مجزوم وعلامة جزمه السكون. (لك) جار ومجرور متعلقان بـ"يقدر". (الله) فاعل يقدر. (نجاحًا) مفعول به لـ"يقدر". (في غابر) جار ومجرور متعلقان بـ"يقدر"، وغابر مضاف. و(الأزمان) مضاف إليه.

(٢) ٣٣٩- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (خليلي) منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها؛ لأنه مثنى، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في ياء التثنية مضاف إليه. (أنى) اسم شرط جازم، وهو ظرف مبني على السكون في محل نصب بجواب الشرط الذي هو "تأتيا" الثاني. (تأتياني) تأتيا: فعل مضارع، فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. (تأتيا) فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف النون، وألف الاثنين فاعل. (أخا) مفعول به لـ"تأتيا" منصوب بالفتحة الظاهرة. (غير) مفعول تقدم على عامله، وهو مضاف. و(ما) اسم موصول: مضاف إليه. =

وهذهِ الأدواتُ الَّتي تجزمُ فعلينِ كلها أسماءٌ إلَّا (إِنْ وإِذْمَا) فإنَّهما حرفانِ، وكذلكَ الأدواتُ الَّتي تجزِم فعلًا واحدًا كلهَا حروفٌ.

فِعْلَـــيْنِ يَقْتَضِـــينَ شَرْطٌ قُــدِّمَا (٦٩٨) يَتْــلُوُ الْــجَزَاءُ وَجَوَابًــا وُسِــمَا

يعني أنَّ هذهِ الأدواتِ -المذكورة في قولهِ: (وَاجْزِمْ بِإِنْ) إلى قوله: (وأَنَّى)- يقتضينَ جملتينِ:

إحداهما: -وهي المتقدِّمةُ- تُسَمَّى شرطًا.

والثَّانية: -وهي المتأخرةُ- تُسمَّى جوابًا وجزاءً.

ويجبُ في الجملةِ الأولَى أنْ تكونَ فعليةً.

وأمَّا الثانيةُ فالأصلُ فيهَا أنْ تكونَ فعليةً، ويجوزُ أنْ تكونَ اسميةً، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ، وَإِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَهُ الفَضْلُ).

= (يرضيكما) يرضي: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على ما الموصولة، والضمير البارز المتصل مفعول به لـ"يرضي"، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول. (لا) نافية. (يحاول) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى قوله "أخا" السابق، والجملة في محل نصب صفة لقوله أخا.

الشاهد فيه: قوله (أنى تأتياني تأتيا...إلخ) حيث جزم "بأنى فعلين: أحدهما - وهو قوله: " تأتياني "- فعل الشرط، والثاني - وهو قوله "تأتيا" - جواب الشرط وجزاؤه.

ولا يقال إنه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته وهي المفعول به ولواحقه، فأما الشرط فهو مطلق الإتيان.

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ (٦٩٩) تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

إذَا كانَ الشَّرطُ والجزاءُ جملتينِ فعليتينِ؛ فيكونانِ على أربعةِ أنحاءٍ:

◂ الأوَّل: أنْ يكونَ الفعلانِ ماضيينِ، نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو)، ويكونانِ في محلِّ جزمٍ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾(١) [الإسراء: ٧].

◂ والثَّاني: أنْ يكونَا مضارعينِ، نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾(٢) [البقرة: ٢٨٤].

◂ والثَّالث: أنْ يكونَ الأوَّلُ ماضيًا والثَّاني مضارعًا، نحو: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا﴾(٣) [هود: ١٥].

---

(١) **الإعراب:** (إن): حرف شرط جازم. (أحسنتم): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والفعل أحسنتم فعل الشرط في محل جزم، والميم: للجمع، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (أحسنتم): فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والفعل أحسنتم في محل جواب الشرط، والميم: للجمع، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (لأنفسكم): جار ومجرور متعلقان بالفعل أحسنتم، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

(٢) تقدم إعرابها قبل قليل.

(٣) **الإعراب:** (من): اسم شرط جازم، في محل رفع مبتدأ. (كان): فعل ماض ناقص في محل جزم فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من. (يريد): فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب خبر لـ"كان"، وجملة "كان" مع معموليها في محل رفع خبر لـ"من"، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الحياة): مفعول به منصوب. (الدنيا): صفة منصوبة. (وزينتها): الواو حرف عطف، زينتها: معطوف على الحياة، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وهو مضاف، وها: ضمير في محل جر مضاف إليه. (نوف): فعل مضارع مجزوم، والفاعل: ضمير مستتر وجوبا تقديره: نحن، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (إليهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل نوف. (أعمالهم): مفعول به منصوب، وهو مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (فيها): جار ومجرور متعلقان بالفعل نوف.

◄ والرَّابع: أنْ يكونَ الأوَّلُ مضارعًا والثَّاني ماضيًا، وهو قليلٌ[(١)]، ومنهُ قولهُ:

٣٤٠- مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّءٍ كُنْتَ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ[(٢)]

وقوله: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»[(٣)].

(١) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء - وتبعه الناظم - إلى أن ذلك سائغ في الكلام؛ استنادًا إلى ورود شواهد على ذلك من لغة العرب نثرًا وشعرًا.

(٢) ٣٤٠- هذا البيت لأبي زبيد الطائي، من قصيدة له في رثاء ابن أختٍ له مات عطشًا في طريق مكة، ومطلعها:

إِنَّ طُولَ الحَيَاةِ غَيْرُ سُعُودِ ... وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الخُلُودِ

اللغة: (يكدني) من الكيد - من باب باع – يخدعني ويمكر بي. (الشجا) ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره. (الوريد) هو الودج، وقيل بجنبه.

المعنى: يرثي ابن أخته، ويعدد محاسنه، فيقول: كنتَ لي بحيث إن من أراد أن يخدعني ويمكر بي فإنك تقف في طريقه ولا تمكنه من نيل مأربه، كما يقف الشجا في الحلق فيمنع وصول شيء إلى الجوف، وكنى بذلك عن انتقامه ممن يؤذيه.

الإعراب: (من) اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يكدني) يكد: فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى اسم الشرط. (كنت) كان: فعل ماض ناقص، مبني على فتح مقدر في محل جزم جواب الشرط، وتاء المخاطب اسمه (منه، كالشجا) جاران ومجروران متعلقة بمحذوف خبر كان. (بين) ظرف متعلق بالخبر، مضاف. وحلق من (حلقه) مضاف إليه، وحلق مضاف والهاء مضاف إليه. (والوريد) معطوف على حلقه.

الشاهد فيه: قوله: (من يكدني ...كنت) حيث جزمت أداة الشرط فعلين، أولهما فعل مضارع وثانيهما فعل ماض، وهو قليل.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي هريرة ﵁ مرفوعا بلفظ: «من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا، غفر له ما تقدم من ذنبه» (١٦/١).

الإعراب: (من): اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يقم): فعل مضارع فعل الشرط مجزوم، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى "من"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"من"، والجملة الاسمية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (ليلة): ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل يقم، وهو مضاف. (القدر): مضاف إليه مجرور. (إيمانا): مفعول لأجله منصوب. (واحتسابا): الواو حرف عطف، احتسابا: معطوف على إيمانا والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. (غفر): فعل ماض مبني للمجهول في محل جزم جواب الشرط. =

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْـجَزا حَسَنْ (٧٠٠) وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

أي إذَا كانَ الشَّرطُ ماضيًا والجزاءُ مضارعًا جازَ جزمُ الجزاءِ ورفعهُ، وكلاهمَا حسنٌ، فتقولُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌو، وَيَقُومُ عَمْرٌو)، ومنهُ قولهُ:

٣٤١- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ(١)

وإنْ كانَ الشَّرطُ مضارعًا والجزاءُ مضارعًا وجبَ الجزمُ فيهمَا، ورفْعُ الجزاءِ ضعيفٌ، كقولهِ:

= (له): جار ومجرور متعلقان بالفعل "غفر". (ما): اسم موصول في محل رفع نائب فاعل للفعل "غفر"، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (تقدم): فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو" والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من ذنبه): جار ومجرور متعلقان بالفعل تقدم، و(ذنب) مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه.

(١) ٣٤١- البيت لزهير بن أبي سلمى من قصيدة له مدح بها هَرِمَ بنَ سنان المرّي، ومطلعها:

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا القِدَمُ بَلَى، وَغَيَّرَهَا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ

اللغة: (خليل) أي فقير مختلّ الحال، وهو مشتق من الخَلّة وهي الفقر والحاجة. (مسألة) مصدر سأل يسأل: أي طلب العطاء، واسترفد المعونة، ويروى "يوم مسغبة" والمسغبة هي الجوع. (حرم) -بزنة كَتِف- أي ممنوع.

المعنى يقول: إن هذا الممدوح كريم جواد سخي، يبذل ما عنده، فلو جاءه فقير محتاج يطلب نواله ويسترفد عطاءه لم يعتذر إليه بغياب ماله ولم يمنعه إجابة سؤاله.

الإعراب: (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين. (أتاه) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط، والهاء مفعوله. (خليل) فاعل أتى. (يوم) ظرف زمان متعلق بقوله أتاه، ويوم مضاف. و(مسألة) مضاف إليه. (يقول) فعل مضارع جواب الشرط. (لا) نافية للجنس مهملة. (غائب) خبر مقدم. (مالي) مال: مبتدأ مؤخر، ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (ولا) الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي. (حرم) معطوف على غائب، أو مبتدأ محذوف الخبر. وانظر: شرح أبيات المغني(٦/٢٩٢).

الشاهد فيه: قوله: (يقول) حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط ماضيًا -وهو قوله "أتاه"-، وذلك على إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد، أي: إن أتاه فيقول...إلخ . وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، أي: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب...إلخ؛ فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا والمذكور إنما هو دليله.

٣٤٢- يَـا أَقْـرَعُ بْـنَ حَـابِسٍ يَـا أَقْـرَعُ إِنَّـكَ إِنْ يُصْـرَعْ أَخُـوكَ تُصْـرَعُ[١]

وَاقْرُنْ بِفَـا حَتْمًـا جَوَابًـا لَـوْ جُعِـلْ (٧٠١) شَرْطًـا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَـا لَـمْ يَنْجَعِـلْ

أيْ: إذَا كانَ الجوابُ لَا يصلحُ أنْ يكونَ شرطًا وجبَ اقترانهُ بالفاءِ، وذلكَ:

كالجملةِ الاسميةِ، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ).

وكفعلِ الأمرِ، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ).

وكالفعليةِ المنفيةِ بـ(مَا)، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَضْرِبُهُ)، أوْ لنْ، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدُ فَلَنْ أَضْرِبَهُ).

فإنْ كانَ الجوابُ يصلحُ أنْ يكونَ شرطًا كالمضارعِ الَّذِي ليسَ منفيًا بـ(مَا) ولَا بـ(لَنْ)، ولا مقرونًا بحرفِ التنفيسِ، ولَا بـ(قَدْ)، وكالماضِي المتَصرفِ الَّذِي هو غيرُ مقرونٍ بـ(قدْ) لمْ يجبْ اقترانهُ بالفاءِ، نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيء عَمْرٌو، أوْ قَامَ عَمْرٌو).

(١) ٣٤٢- هذا البيت من رجز لعمرو بن خثارم البجلي، أنشده في المنافرة التي كانت بين جرير بن عبد الله البجلي، وخالد بن أرطاة الكلبي، وكانا قد تنافرا إلى الأقرع بن حابس -وكان عالم العرب في زمانه- ليحكم بينهما، وذلك في الجاهلية قبل إسلام الأقرع بن حابس.

الإعراب: (يا) حرف نداء. (أقرع) منادى مبني على الضم في محل نصب. (ابن) نعت لأقرع بمراعاة محله، وابن مضاف. و(حابس) مضاف إليه. (يا أقرع) توكيد للنداء الأول. (إنك) إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه. (إن) شرطية. (يصرع) فعل مضارع مبني للمجهول فعل الشرط. (أخوك) أخو: نائب فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة، وأخو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه. (تصرع) فعل مضارع مبني للمجهول، جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه.

الشاهد فيه: قوله "إن يصرع...تصرع" حيث وقع جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيف عندهم.

وَتَخْلُفُ الفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ (٧٠٢) كَـ(إِنْ تَجُدْ إذا لَنَا مُكَافَأَهْ)

أيْ: إذَا كانَ الجوابُ جملةً اسميةً وجبَ اقترانُهُ بالفاءِ، ويجوزُ إقامةُ (إِذَا) الفجائيةِ مقامَ الفاءِ، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(١) [الروم: ٣٦].

ولمْ يُقيِّدِ المصنفُ الجملةَ بكونَها اسميةً؛ استغناءً بفَهْمِ ذلكَ من التمثيلِ، وهوَ: (إِنْ تَجُدْ إِذًا لنَا مُكَافَأَةٌ).

---

(١) **الإعراب:** (وإن): الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم. (تصبهم): فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به، والميم: علامة جمع الذكور. (سيئة): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (بما): جار ومجرور متعلقان بـ"تصبهم". (قدمت): فعل ماض، والتاء للتأنيث. (أيديهم): فاعل مرفوع، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والميم: علامة جمع الذكور، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (إذا): حرف مفاجأة. (هم): ضمير في محل رفع مبتدأ. (يقنطون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر، وجملة إذا هم يقنطون في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه معطوفة على ما قبلها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا﴾ [الروم:٣٦]، لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: اقتران الجملة الاسمية الواقعة جوابًا للشرط بإذا الفجائية. وذكر ابن يعيش أن العلة في ذلك – أي: وقوع إذا موقع الفاء في الجواب- تقارُب معنيَيْهما؛ لأن المفاجأة والتعقيب متقاربان.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ (٧٠٣) بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

إذا وقعَ بعدَ جزاءِ الشَّرطِ فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ أو الواوِ جازَ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ والرَّفعُ والنَّصبُ.

وقدْ قرئَ بالثلاثةِ قولهُ تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾[1] [البقرة: ٢٨٤] بجزمِ (يَغْفِرْ) ورفعه ونصبه، وكذلكَ رُوِيَ بالثلاثةِ قولهُ:

٣٤٣- فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبِّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[2]

---

(١) تقدم إعرابها. ووجه الاستدلال من الآية: مجيء الفعل المضارع "يغفر" مقرونًا بالفاء بعد جواب الشرط، فجاز فيه الجزم والرفع والنصب.

(٢) ٣٤٣- البيتان للنابغة الذبياني، وقبلهما بيت يخاطب به عصامًا حاجب النعمان بن المنذر، وهو قوله:

ألم أُقسم عليكَ لَتُخْبِرَنِّي ... أمحمولٌ على النعش الهُمام؟

اللغة: "أبو قابوس" هي كنية النعمان بن المنذر، وقابوس: يمتنع من الصرف للعلمية والعجمة. "ربيع الناس" كنى به عن الخصب والنماء وسعة العيش ورفاهيته، وجعل النعمان ربيعًا لأنه سبب ذلك. "البلد الحرام" كنى به عن أمن الناس وطمأنينتهم وراحة بالهم وذهاب خوفهم، وجعل النعمان ذلك لأنه كان سببًا فيه؛ إذ إنه كان يجير المستجير ويؤمن الخائف. "بذناب عيش" ذِناب كل شيء: عقبه وآخره. "أجب الظهر" أي: مقطع السنام، شبه الحياة بعد النعمان والعيش في ظلال غيره، وما يلاقيه الناس بعده من المشقة وصعوبة المعيشة وعسرها، ببعير قد أضمره الهزال وقطع الإعياء والنصب سنامه، تشبيهًا مضمرًا في النفس، وطوى ذكر المشبه به، وذكر بعض لوازمه، وقوله "ليس له سنام" فضل في الكلام وزيادة يدل عليها سابقه.

الإعراب: "فإن" شرطية "يهلك" فعل مضارع، فعل الشرط "أبو" فاعل يهلك، وأبو مضاف، و"قابوس" مضاف إليه "يهلك" جواب الشرط "ربيع الناس" فاعل يهلك ومضاف إليه "والبلد" معطوف على ربيع "الحرام" نعت للبلد "ونأخذ" يروى بالجزم فهو معطوف على جواب الشرط، ويروى بالرفع فالواو للاستئناف، والفعل مرفوع لتجرده عن العوامل التي تقتضي جزمه أو نصبه، ويروى بالنصب فالواو حينئذ واو المعية، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة، وإنما ساغ ذلك -مع أن شرط النصب بعد واو النصب أن تكون واقعة بعد نفي، أو استفهام، أو نحوهما-؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، لكونه معلقًا بالشرط؛ =

رُوي بجزمِ (نَأْخُذْ) ورفعهِ ونصبهِ .

وَجَــزْمٌ اوْ نَصْــبٌ لِفِعْــلٍ إِثْــرَ فَــا (٧٠٤) أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْــــلَتَيْنِ اكْتَنَفَــــا

إِذَا وقعَ بينَ فعلِ الشَّرطِ والجزاءِ فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ أو الواوِ جازَ نصبهُ وجزمهُ، نحو: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَيَخْرُجْ خَالِدٌ أُكْرِمْكَ) بجزمِ يخرجْ ونصبهِ، ومن النَّصبِ قولهُ:

٣٤٤- وَمَنْ يَقْــتَرِبْ مِنَّــا وَيَخْضَــعَ نُــؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَــا أَقَــامَ وَلَا هَضْــمَا[١]

= فأشبه الواقع بعد الاستفهام "بعده" بعد: ظرف متعلق بنأخذ، وبعد مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه "بذِناب" جار ومجرور متعلقان بنأخذ، وذِناب مضاف و"عيش" مضاف إليه "أجبّ" صفة لعيشٍ مجرورة بالكسرة الظاهرة، وأجب مضاف، و"الظهر" مضاف إليه. "ليس" فعل ماض ناقص. "له" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس مقدم. "سنام" اسم ليس تـأخر عن خبرها، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جر صفة ثانية لعيش.

الشاهد فيه: قوله "ونأخذ" بالأوجه الثلاثة، كما سبق في إعراب البيتين.

(١) ٣٤٤- البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: (يقترب) يدنو ويقرب. (يخضع) يستكين ويذل. (نؤوه) ننزله عندنا. (هضما) ظلما وضياعا لحقوقه.

الإعراب: (ومن) اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (يقترب) فعل مضارع فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على من الشرطية. (منا) جار ومجرور متعلقان بـ"يقترب". (ويخضع) الواو واو المعية، ويخضع: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد واو المعية لتنزيل الشرط منزلة الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على "من" الشرطية أيضًا. (نؤوه) نؤو: فعل مضارع، جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والهاء مفعول به. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية. (يخش) فعل مضارع معطوف على جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود على "من" الشرطية أيضًا. (ظلما) مفعول به لـ"يخش". (ما) مصدرية ظرفية. (أقام) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه. (ولا) الواو عاطفة، لا: نافية. (هضما) معطوف على قوله "ظلما".

الشاهد فيه: قوله (ويخضع) فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ (٧٠٥) وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

يجوزُ حذفُ جوابِ الشَّرطِ، والاستغناءُ بالشرطِ عنهُ، وذلكَ عندَمَا يدلُّ دليلٌ على حذفهِ، نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) فحَذَفَ جوابَ الشَّرطِ لدلالةِ (أَنْتَ ظَالِمٌ) عليه، والتقدير: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ، وهذَا كثيرٌ في لسانهِمْ، وأمَّا عكسهُ وهوَ حذفُ الشرطِ والاستغناءُ عنهُ بالجزاءِ فقليلٌ، ومنهُ قولهُ:

٣٤٥- فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ وَإِلَّا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الحُسَامُ[١]

أي: وإلَّا تطلقهَا يعلُ مفرقكَ الحسامُ .

---

(١) ٣٤٥- البيت لمحمد بن عبد الله الأنصاري المعروف بالأحوص، في قصيدة له تقدم ذكر شيء من أبياتها في باب النداء.

اللغة: (بكفء): نظير مكافئ. (مفرقك): وسط الرأس. (الحسام) السيف.

الإعراب: (فطلقها) طلق: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وها: مفعول به. (فلست) الفاء تعليلية، ليس: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه. (لها) جار ومجرور متعلقان بقوله "كفء" الآتي. (بكفء) الباء زائدة، كفء: خبر ليس منصوب بالفتحة المقدرة. و(إلا) الواو عاطفة، إن: شرطية أدغمت في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله، أي وإلا تطلقها. (يعل) فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو. (مفرقك) مفرق: مفعول به لـ"يعل"، ومفرق مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. (الحسام) فاعل "يعل".

وَاحْـذِفْ لَدَى اجْتِمَـاعِ شَرْطٍ وَقَسَـمْ (٧٠٦) جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَهْـوَ مُـلْتَزَمْ

كُلُّ واحدٍ من الشرطِ والقَسمِ يستدعِي جوابًا:

وجوابُ الشرطِ إمَّا مجزومٌ أوْ مقرونٌ بالفاءِ.

وجوابُ القسمِ:

- إنْ كانَ جملةً فعليةً مُثْبَتةً مُصدّرةً بمضارعٍ أُكِّدَ باللَّامِ والنُّونِ، نحو: (وَاللهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا). وإنْ صدِّرتْ بماضٍ اقترنَ باللَّامِ وقدْ، نحو: (وَالله لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ).
- وإنْ كانَ جملةً اسميةً فبـ(إنْ واللَّامِ) أو (اللَّامِ) وحدها أو بـ(إنْ) وحدها، نحو: (وَاللهِ إِنْ زَيْدًا لَقَائِمٌ، وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَاللهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ).
- وإنْ كانَ جملةً فعليةً منفيةً فيُنفَى بـ(مَا) أو(لَا) أو (إنْ)، نحو: (وَاللهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، والاسميةُ كذلكَ.

فإذَا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ حُذِفَ جوابُ المتأخرِ منهُما لدلالةِ جوابِ الأوَّلِ عليهِ، فتقول: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو) فتَحْذِفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشَّرطِ عليهِ، وتقولُ: (وَاللهِ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو) فتَحْذِفُ جوابَ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليهِ.

وَإِنْ تَوَالَيَـــا وَقَبْـــلُ ذُو خَـــبَرْ (٧٠٧) فَالشَّـــرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِـلا حَـذَرْ

أيْ: إذَا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ أجيبَ السابقُ منهُما وحُذِفَ جوابُ المتأخرِ، هذَا إذَا لمْ يتقدَّمْ عليهمَا ذُو خَبَرٍ؛ فإنْ تقدَّم عليهمَا ذُو خبرِ رُجِّحَ الشَّرطَ مطلقًا -أيْ: سواءٌ كانَ متقدمًا أوْ متأخرًا-، فيجابُ الشَّرطُ ويحذفُ جوابُ القسمِ، فتقول: (زَيْدٌ إنْ قَامَ واللهِ أُكْرِمْهُ، وَزَيْدٌ وَاللهِ إِنْ قَامَ أُكْرِمْهُ).

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ (٧٠٨) شَرْطٌ بِلا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

أيْ: وقدْ جاءَ قليلًا ترجيحُ الشَّرطِ علَى القسمِ عندَ اجتماعهما وتقدُّمِ القسمِ، وإنْ لمْ يتقدمْ ذو خبرٍ، ومنهُ قولهُ:

٣٤٦- لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[1]

فلامُ (لَئِنْ) موطئةٌ لقسمٍ محذوفٍ، والتقديرُ: واللهِ لئنْ، و(إنْ) شرطٌ، وجوابهُ (لَا تُلْفِنَا) وهو مجزومٌ بحذفِ الياءِ، ولمْ يُجَبِ القَسَمُ، بلْ حُذفَ جوابهُ لدلالةِ جوابِ الشَّرطِ عليهِ، ولو جاءَ علَى الكثيرِ وهوَ إجابةُ القسمِ لتقدُّمِهِ لقيلَ: (لَا تُلْفِينَا) بإثباتِ الياءِ؛ لأنَّه مرفوعٌ.

(١) ٣٤٦- البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من معلقته المشهور، ومطلعها:

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ؟
غَرَّاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارِضُهَا تَمْشِي الهُوَيْنَا كَمَا يَمْشِي الوَجِي الوَحِلُ
كَأَنَّ مِشْيَتَهَا مِنْ بَيْتِ جَارَتِها مَرُّ السَّحَابَةِ لَا رَيْثٌ وَلَا عَجَلُ

اللغة: (منيت) ابتليت، والخطاب ليزيد بن مسهر الشيباني. (عن غِبّ) عن بمعنى بعد، وغِبّ أي: عاقبة، ويروى "... عن جِدّ" والجِدّ: المجاهدة، أي الشدة (لا تلفنا) لا تجدنا (ننتفل) نتنصّل ونتبرأ.

الإعراب: (لئن) اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، إن شرطية. (منيت) مني: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، وتاء المخاطب نائب فاعل. (بنا) جار ومجرور متعلقان بمنيت. (عن غب) جار ومجرور متعلقان بمنيت أيضًا، وغب مضاف. و(معركة) مضاف إليه. (لا) نافية. (تلفنا) تلف: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، ونا: مفعول أول. (عن دماء) جار ومجرور متعلقان بقوله "ننتفل" الآتي، ودماء مضاف. (القوم) مضاف إليه. (ننتفل) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتلفي.

الشاهد فيه: قوله (لا تلفنا) حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا، لا مجزومًا.

فَصْــلُ لَوْ

لَـوْ حَـرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِــيٍّ وَيَقِـلْ (٧٠٩) إِيَــلاؤُهَا مُسْتَقْبَــلًا لَكِــنْ قُبِــلْ

(لَوْ) تستعملُ استعمالينِ:

◂ **أحدهمَا**: أنْ تكونَ مصدريةً، وعلامتهَا صحةُ وقوعِ أنْ موقعهَا، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ) أي: قيامَهُ، وقدْ سبقَ ذكرهَا في بابِ الموصولِ.

◂ **الثَّاني**: أنْ تكونَ شرطيةً، ولَا يليهَا غالبًا إلَّا ماضٍ معنًى؛ ولهذَا قالَ: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍ)، وذلكَ نحو قولكَ: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ.

وفسَّرهَا سيبويه: بأنَّها حرفٌ لِمَا كانَ سيقعُ لوقوعِ غيرِهِ.

وفسَّرهَا غيرهُ: بأنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ.

وهذهِ العبارةُ الأخيرةُ هي المشهورةُ، والأُولَى الأصحُ.

وقدْ يقعُ بعدهَا مَا هو مستقبلُ المعنَى، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وَيَقِلُّ إِيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلَا)؛ ومنهُ قولُه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾[1] [النساء: ٩]، وقولهُ:

---

(١) **الإعراب**: (وليخش): الواو حرف استئناف، ليخش: اللام لام الأمر، يخش: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر. (الذين): اسم موصول في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (لو): حرف شرط غير جازم. (تركوا): فعل ماض، والواو: في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (من خلفهم): جار ومجرور متعلق بالفعل تركوا، وخلف مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. =

٣٤٧- وَلَـوْ أَنَّ لَيْـلَى الأَخْيَلِيَّـةَ سَـلَّمَتْ عَلَيَّ ودُونِي جَنْـــــدَلٌ وَصَــــــفَائِحُ[(١)]

لَسَـــلَّمْتُ تَسْـــلِيمَ البَشَاشَـــةِ أَوْ زَقَـــا إِلَيْهَا صَدًى مِـنْ جَانِـبِ القَـبْرِ صَـائِحُ

= (ذرية): مفعول به منصوب. (ضعافا): صفة منصوبة. (خافوا): فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والجملة الفعلية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب ... وجملة الشرط وجوابه (لو تركوا..) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (عليهم): جار ومجرور متعلق بالفعل خافوا.

(١) ٣٤٧- البيتان لتوبة بن الحُمَيّر.

اللغة: (جندل) أي: حجر. (صفائح) هي الحجارة العراض التي تكون على القبور. (البشاشة) طلاقة الوجه. (زقا) صاح. (الصدى) ذكر البوم، أو هو ما تسمعه في الجبال كترديدٍ لصوتك.

المعنى: يريد أن ليلى لو سلمت عليه بعد موته، وقد حجبته عنها الجنادل والأحجار العريضة، لسلم عليها وأجابها تسليم ذوي البشاشة، أو لناب عنه في تحيتها صدى يصيح من جانب القبر.

الإعراب: (لو) حرف امتناع لامتناع. (أن) حرف توكيد ونصب. (ليلى) اسم أن. (الأخيلية) نعت لـ"ليلى". (سلمت) سلم: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: "هي" يعود إلى ليلى، والجملة في محل رفع خبر أن. و(أن) ومعموليها في تأويل مصدر إما فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ولو ثبت تسليم ليلى، وإما مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولو تسليم ليلى حاصل، مثلاً، وقد بين الشارح هذا الخلاف قريباً (في هذه الصفحة) وعلى أية حال فهذه الجملة هي جملة الشرط. (عليّ) جار ومجرور متعلق بـ"سلمت". (ودوني) الواو واو الحال، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودون مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (جندل) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال. (لسلمت) اللام هي التي تقع في جواب لو، وسلم: فعل ماض، والتاء ضمير المتكلم فاعل. (تسليم) منصوب على المفعولية المطلقة، وتسليم مضاف. و(البشاشة) مضاف إليه. (أو) عاطفة. (زقا) فعل ماض، معطوف على "سلمت" الماضي. (إليها) جار ومجرور متعلق بـ"زقا". (صدى) فاعل زقا. (من جانب) جار ومجرور متعلق بقوله: "صائح" الآتي، وجانب مضاف. و(القبر) مضاف إليه. (صائح) نعت لصدى.

الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو، وهذا قليل.

وَهْيَ فِي الِاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ (٧١٠) لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني أنَّ (لوْ) الشرطيةَ تختصُّ بالفعلِ فلَا تدخلُ على الاسمِ كمَا أنَّ (إنْ) الشرطيةَ كذلكَ، لكن تدخلُ (لَوْ) على أنَّ واسمهَا وخبرهَا، نحو: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ)، واخْتُلِفَ فيهَا والحالةُ هذهِ:

فقيلَ: هي باقيةٌ على اختصاصهَا، و(أنَّ) ومَا دخلتْ عليهِ في موضعِ رفعٍ: فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: لوْ ثبتَ أنَّ زيدًا قائمٌ لقمتُ، أي: لوْ ثبتَ قيامُ زيدٍ.

وقيل: زالتْ عنِ الاختصاصِ، و(أنَّ) ومَا دخلتْ عليهِ في موضعِ رفعٍ: مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير: لوْ أنَّ زيدًا قائمٌ ثابتٌ لقمتُ، أي: لوْ قيامُ زيدٍ ثابتٌ. وهذَا مذهبُ سيبويه.

وَإِنْ مُضَــــارِعٌ تَلَاهَـــا صُرِفَـــا (٧١١) إلى الـــمُضِيِّ نَحْـوُ لَـوْ يَـفِي كَـفَى

قدْ سبقَ أنَّ (لَوْ) هذهِ لَا يليهَا في الغالبِ إلَّا مَا كانَ ماضيًا فِي المعنَى، وذَكَرَ هُنَا أنَّه إنْ وقعَ بعدهَا مضارعٌ فإنَّها تَقْلِبُ مَعْنَاهُ إلى المُضِي، كقولهِ:

٣٤٨- رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِـــدْتُهُمْ يَبْكُـونَ مِـنْ حَـذَرِ العَـذَابِ قُعُـودا[1]

لَــوْ يَسْــمَعُونَ كَمَــا سَــمِعْتُ كَلَامَهَــا خَــرُّوا لِعَــزَّةَ رُكَّعًــا وَسُجُــــــــودا

أي : لوْ سمعُوا.

(١) ٣٤٨- البيتان لكثير عزة، يتحدث فيهما عن تأثير عزة عليه ومنشئه.

اللغة: (رهبان) جمع راهب، وهو عابد النصارى. (مدين) قرية بساحل الطور. (قعودا) جمع قاعد، مأخوذ من قعد للأمر، أي اهتم له واجتهد فيه.

الإعراب: (رهبان) مبتدأ، ورهبان مضاف. و(مدين) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث. (والذين) اسم موصول معطوف على رهبان. (عهدتهم) عهد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، مبني على الضم في محل رفع، وضمير جماعة الغائبين العائد على الذين مفعول به لـ"عهد"، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الذين. (يبكون) فعل مضارع، وواو الجماعة فاعله، والنون علامة الرفع، والجملة في محل نصب حال من المفعول في عهدتهم. (من حذر) جار ومجرور متعلق بقوله "يبكون" السابق، وحذر مضاف. و(العذاب) مضاف إليه. (قعوداً) منصوب على الحال: إما من المفعول في عهدتهم كجملة يبكون فتكون الحال مترادفة، وإما من الفاعل في يبكون فتكون الحال متداخلة. (لو) حرف امتناع لامتناع. (يسمعون) فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والجملة شرط لو لا محل لها من الإعراب. (كما) الكاف جارة، ما: مصدرية. (سمعت) فعل وفاعل. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف، أي: سماعاً مثل سماعي. (كلامها) كلام: تنازعه الفعلان قبله، وكل منهما يطلبه مفعولاً، وكلام مضاف، وها مضاف إليه. (خروا) خر: فعل ماض، وواو الجماعة فاعل، والجملة جواب لو لا محل لها من الإعراب، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو رهبان مدين. (لعزة) جار ومجرور متعلق بقوله "خروا" السابق. (ركعاً) حال من الواو في خروا. (سجودا) معطوف على قوله ركعاً.

الشاهد فيه: قوله (لو يسمعون) حيث وقع الفعل المضارع بعد "لو" فصرفت معناه إلى المضي؛ فهو في معنى قولك "لو سمعوا".

ولَا بدَّ لِـ(لَوْ) هذهِ منْ جوابٍ؛ وجوابهَا إمَّا فعلٌ ماضٍ أوْ مضارعٌ منفيٌّ بـ(لمْ).

وإذَا كانَ جوابهَا مثبتًا فالأكثرُ اقترانهُ باللَّامِ، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو)، ويجوزُ حذفهَا؛ فتقولُ: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو).

وإنْ كانَ منفيًّا بـ(لمْ) لم تصحبهَا اللَّامُ؛ فتقول: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لمْ يَقُمْ عَمْرٌو)، وإنْ نُفي بمَا فالأكثرُ تجردهُ من اللَّامِ، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ مَا قَامَ عَمْرٌو)، ويجوزُ اقترانهُ بهَا، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لمَا قَامَ عَمْرٌو).[١]

(١) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون (لو) المصدرية، ويقولون لا تكون لو إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية: في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال، وتفارقها في العمل، فإن لو لا تنصب، ولابد لهما من أن يطلبهما عامل، فيكون كل منها مع مدخوله فاعلاً، نحو: (يعجبني أن تقوم، وما كان ضرك لو مننت) ومفعولاً به، نحو: (أحب أن تقوم، ويود أحدهم لو يعمر) وخبر مبتدأ، نحو: (الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه) ونحو قول الأعشى:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْماً جُلُّ أَمْرِهِمُ ... مِنَ التَّأَنِي وَكَانَ الحَزْمُ لَوْ عَجِلُوا

وتقع (أنْ) مع مدخولها مبتدأ، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

فصل "أما - ولولا - ولوما"

أَمَّـا كَمَهْمَـا يَـكُ مِـنْ شَيْءٍ وَفَـا (٧١٢) لِتِلْـوِ تِلْوِهَـا وُجُوبـًا أُلِفَـا

(أمَّا) حرفُ تفصيلٍ، وهيَ قائمةٌ مقامَ أداةِ الشَّرطِ وفعلِ الشرطِ؛ ولهذَا فسَّرهَا سيبويه بـ(مهمَا يكُ مِنْ شَيءٍ)، والمذكورُ بعدهَا جوابُ الشرطِ؛ فلذلكَ لزمتهُ الفاءُ، نحو: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)، والأصلُ (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، فأُنيبتْ (أمَّا) منابَ (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيءٍ)، فصارَ (أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثمَّ أخرتِ الفاءُ إلى الخبرِ فصارَ (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)؛ ولهذَا قالَ: (وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا).

وَحَـذْفُ ذِي الْفَـا قَـلَّ فِي نَـثْرٍ إِذَا (٧١٣) لَـمْ يَـكُ قَـوْلٌ مَعَهَـا قَـدْ نُبِـذَا

قدْ سبقَ أنَّ هذهِ الفاء ملتزمةُ الذِّكرِ وقدْ جاءَ حذفهَا في الشِّعرِ، كقولهِ:

٣٤٩- فَأَمَّـا القِتَـالُ لَا قِتَـالَ لَدَيْكُـمُ وَلَكِـنَّ سَـيْرًا فِي عِـرَاضِ المَوَاكِـبِ[1]

(١) ٣٤٩- البيت للحارث بن خالد المخزومي.

اللغة: (عراض) جمع عُرْض، بمعنى الناحية. (المواكب) الجماعة ركبانًا أو مشاة، وقيل: ركاب الإبل للزينة خاصة.

الإعراب: (أما) حرف يتضمن معنى الشرط والتفصيل. (القتال) مبتدأ. (لا) نافية للجنس. (قتال) اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب. (لديكم) لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر لا، ولدى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة من لا واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط بين جملة المبتدأ والخبر هو العموم الذي في اسم لا، كذا قيل، ورده الجمهور، واستظهر جماعة منهم أن الرابط هنا إعادة المبتدأ بلفظه، فهو كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢]، ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢]، =

أي: فلَا قتالَ.

وحُذِفتْ في النَّثرِ أيضًا بكثرةٍ وبقلةٍ؛ فالكثرةُ عندَ حذفِ القولِ معهَا؛ كقولهِ عزَّ وجلَّ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾(١) [آل عمران: ١٠٦] أي فيقالُ لهمْ: أكفرتمْ بعدَ إيمانكمْ؟ والقليلُ مَا كانَ بخلافهِ كقولهِ ﷺ: «أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ»(٢) هكذَا وقعَ في صحيحِ البخاريِّ (مَا بالُ) بحذفِ الفاءِ، والأصلُ: (أمَّا بَعْدُ: فَمَا بَالُ رِجَالٍ) فحُذفت الفاءِ.

= ﴿فَأَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡمَيۡمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]. (ولكن) حرف استدراك ونصب، واسمه محذوف، أي: ولكنكم. (سيرًا) مفعول مطلق لفعل محذوف: أي تسيرون سيرًا، وجملة هذا الفعل المحذوف مع فاعله في محل رفع خبر لكن ، ويجوز أن يكون قوله "سيرًا" هو اسم لكن ، وخبره محذوف ، والتقدير : ولكن لكم سيرًا...إلخ . (في عراض) جار ومجرور متعلق بالفعل المحذوف على الأول ، وبقوله سيرًا على الثاني وعراض مضاف . و(المواكب) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء من جواب أما، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك للضرورة.

(١) **الإعراب:** (فأما): الفاء حرف استئناف، أما: حرف شرط وتوكيد وتفصيل. (الذين): اسم موصول في محل رفع مبتدأ. (اسودت): فعل ماض، والتاء للتأنيث. (وجوهم): فاعل مرفوع، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(أكفرتم): الهمزة حرف استفهام، كفرتم: فعل ماض، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، والميم: للجمع، والجملة الفعلية في محل نصب مقول لقول محذوف، والتقدير: فيقال لهم: أكفرتم، وجملة فيقال لهم: أكفرتم في محل رفع خبر، وهي في الوقت نفسه جواب شرط أما، لا محل لها من الإعراب. (بعد): ظرف زمان منصوب، وهو مضاف. (إيمانكم): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، وكم: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن (أما) في الآية أفادت التفصيل بدليل عطف مثلها عليها وذلك في قوله تعالى بعد ذلك ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ١٠٧﴾ [آل عمران: ١٠٧].

(٢) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فيكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: ما بال رجال، وقد روي أن السيدة عائشة – رضي الله تعالى عنها – قالت: (أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا) فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا، لأنه إخبار عن شيء مضى. انظر: صحيح البخاري: كتاب البيوع (باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل). =

لَـــوْلا وَلَوْمَـــا يَلْزَمَـــانِ الابْتِـــدَا (٧١٤) إِذَا امْتِنَـــاعًـــا بِوُجُـــودٍ عَقَـــدَا

لـ(لَوْلَا ولَوْمَا) استعمالانِ:

أحدهمَا: أنْ يكونَا دالّينِ علَى امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِه، وهوَ المرادُ بقولِهِ: (إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا)، ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ؛ فلَا يدخلانِ إلَّا علَى المبتدأ، ويكونُ الخبرُ بعدهمَا محذوفًا وجوبًا، ولابدَّ لهمَا من جوابٍ[1]؛ فإنْ كانَ مُثْبَتًا قُرِنَ باللَّامِ غالبًا، وإنْ كانَ منفيًّا بـ(مَا) تجردَ عنهَا غالبًا، وإنْ كانَ مَنفيًّا بـ(لمْ) لمْ يقترنْ بهَا، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ مَا جَاءَ عَمْرٌو، وَلَومَا زَيْدٌ لَمْ يَجِيءْ عَمْرٌو)، فـ(زَيْدٌ) في هذهِ المثلْ ونحوهَا مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ: لَوْلَا زَيْدٌ مَوْجُودٌ. وقدْ سبقَ ذكرُ هذهِ المسألةِ في بابِ الابتداءِ.

= **الإعراب:** (أما): حرف شرط وتوكيد وتفصيل. (بعد): ظرف زمان، متعلق بفعل الشرط المقدر وهو يكون. (ما): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. (بال): خبر ما مرفوع، والجملة الاسمية جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. ويجوز جعل هذه الجملة في محل نصب مقول القول، أي: أما بعد، فأقول: ما بال، وجملة فأقول ما بال ... إلخ جواب الشرط لا محل لها من الإعراب. (رجال): مضاف إليه مجرور. (يشترطون): فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، الواو: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع صفة لرجال أي: مشترطين. (شروطا): مفعول مطلق منصوب. (ليست): فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي يعود إلى الشروط. (في كتاب): جار ومجرور متعلق بخبر محذوف، وكتاب: مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور، وجملة ليس مع معموليها صفة لشروط، في محل نصب.

(١) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور:١٠]، التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم.

وَبِهِـــمَا التَّحْضِـــيضَ مِـــزْ وَهَـــلَّا (٧١٥) أَلَّا أَلَا وَأَوْلِـيَنْهَـــــا الْـفِعْـــــلا

أشارَ في هذَا البيتِ إلَى **الاستعمالِ الثَّاني** لـ(لَوْلَا، وَلَوْمَا) **وهو الدلالةُ علَى التحضيضِ**، ويختصانِ حينئذٍ بالفعلِ، نحو: (لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيدًا ، وَلَوْمَا قَتَلْتَ بَكْرًا).

فإنْ قصدتَ بهمَا التوبيخَ كانَ الفعلُ ماضيًا، وإنْ قصدْتَ بهمَا الحثَّ على الفعـلِ كانَ مستقبلًا بمنزلةِ فعلِ الأمرِ؛ كقولهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾[1] [التوبة: ١٢٢] أي: لينفرَ.

وبقيةُ أدواتِ التحضيضِ حكمهَا كذلكَ؛ فتقول: (هَلَّا ضَرَبْتَ زَيْدًا)، و(أَلَّا فَعَلْتَ كَذَا)، وألا مخففة كألّا مشددة.

(١) **الإعراب:** (فلولا): الفاء حرف استئناف. (لولا): حرف تحضيض. (نفر): فعل ماض. (من كل): جار ومجرور متعلق بالفعل نفر، وكل مضاف. (فرقة): مضاف إليه مجرور. (منهم): جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لفرقة. (طائفة): فاعل نفر مرفوع. (ليتفقهوا): اللام هي لام التعليل، يتفقهوا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير في محل رفع فاعل، والألف فارقة، والمصدر المؤول صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من أن المضمرة وما بعدها مجرور باللام أي لتفقه، والجار والمجرور متعلق بالفعل (نفر).

وجه الاستدلال: أن (لولا) في الآية أفادت التحضيض، فوليها جملة فعلية فعلها ماض لفظًا وهو الفعل (نفر) لكنه مستقبل معنىً: أي لينفر.

وَقَــدْ يَلِيْهَــا اسْــمٌ بِفِعــلٍ مُضْــمَرِ (٧١٦) عُلِّـــقَ أَو بِظَاهِـــرٍ مُـؤَخَّـــرِ

قدْ سبقَ أنَّ أدواتِ التَّحضيضِ تختصُّ بالفعلِ فلَا تدخلُ على الاسمِ، وذكرَ فِي هذَا البيتِ أنَّه قدْ يقعُ الاسمُ بعدهَا ويكونُ معمولًا لفعلٍ مضمرٍ أوْ لفعلٍ مؤخرٍ عن الاسمِ؛ فالأوَّلُ كقولهِ:

٣٥٠- هَـــلَّا التَّقَــــدُّمُ وَالقُلُـــوبُ صِـــحَاحُ[١]

فالتقدُّمُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرهُ: هَلَّا وُجِدَ التَّقدُّمُ، ومثلهُ قولهُ:

٣٥١- تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَـوْلَا الكَـمِيَّ الـمُقَنَّعَا[٢]

---

(١) ٣٥٠- هذا عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره: *أَلآنَ بَعْدَ لَجَاجَتِي تَلْحُونَنِي*

اللغة: (لجاجتي) مصدر لَجَّ في الأمر -من باب تعب-: إذا لازمه وواظب عليه وداوم على فعله، (تلحونني): تلومونني وتعذلونني. (صحاح) جمع صحيح أي: والقلوب خالية من الغضب والحقد والضغينة.

المعنى: يقول: أبعد لجاجتي وغضبي وامتلاء قلوبنا بالغل والحقد تلومونني وتعذلونني، وتتقدمون إليَّ بطلب الصلح وغفران ما قدمتم من الإساءة، وهلا كان ذلك منكم قبل أن تمتلئ القلوب إحنة، وتحمل الضغينة عليكم بسبب سوء عملكم.

الإعراب: (ألآن) الهمزة للإنكار، والآن: ظرف زمان متعلق بقوله "تلحونني" الآتي. (بعد) ظرف زمان بدل من الظرف السابق، وبعد مضاف. ولجاجة من (لجاجتي) مضاف إليه، ولجاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (تلحونني) تلحو: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع، والنون الثانية للوقاية، وياء المتكلم مفعول به. (هلا) أداة تحضيض. (التقدم) فاعل بفعل محذوف: أي هلا حصل التقدم. (والقلوب) الواو للحال، القلوب: مبتدأ. (صحاح) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (هلا التقدم) حيث ولي أداة التحضيض اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلًا لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال.

(٢) ٣٥١- البيت لجرير، من قصيدة له يهجو فيها الفرزدق.

اللغة: (تعدون) قد اختلف العلماء في هذا الفعل، هل يتعدى إلى مفعول واحد فقط أو يجوز أن يتعدى إلى مفعولين؟

=

فـ(الكمِيَّ) مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: لَوْلَا تعدونَ الكميَّ المقنَّعَ.

والثَّاني: كقولكَ: (لَوْلَا زَيْدًا ضَرَبْتُ)، فـ(زَيْدًا) مفعولُ ضربتُ.

= فأجاز قوم تعديته إلى مفعولين، ومنع ذلك آخرون، والبيت بظاهره شاهد للجواز (عقر) مصدر قولك عقر الناقة، أي: ضرب قوائمها بالسيف. (النيب) جمع ناب، وهي الناقة المسنة. (مجدكم) عزكم وشرفكم. (ضوطرى) هو الرجل الضخم اللئيم الذي لا غناء عنده، والضوطرى أيضًا: المرأة الحمقاء. (الكمي) الشجاع المتكمي في سلاحه: أي المستتر فيه. (المقنعا) -بصيغة اسم المفعول- الذي على رأسه البيضة والمغفر.

المعنى: يقول: إنكم تعدون ضرب قوائم الإبل المسنة -التي لا ينتفع بها ولا يرجى نسلها- بالسيف، أفضل عزكم وشرفكم ، هلا تعدون قتل الفرسان أفضل مجدكم؟

الإعراب: (تعدون) تعد: فعل مضارع، وواو الجماعة فاعل، والنون علامة الرفع. (عقر) مفعول أول، وعقر مضاف. و(النيب) مضاف إليه. (أفضل) مفعول ثان، وأفضل مضاف. ومجد من (مجدكم) مضاف إليه، ومجد مضاف، وكاف المخاطب مضاف إليه. (بني) منادى بحرف نداء محذوف، منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف. و(ضوطرى) مضاف إليه. (لولا) أداة تحضيض. (الكمي) مفعول أول لفعل محذوف يدل عليه ما قبله على تقدير مضاف، أي: لولا تعدون قتل الكمي. (المقنعا) صفة للكمي، والمفعول الثاني محذوف، يدل عليه الكلام السابق، والتقدير: لولا تعدون قتل الكمي المقنع أفضل مجدكم.

الشاهد فيه: قوله (لولا الكمي المقنعا) حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب؛ فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

الإِخْبَارُ بالَّذِي وَالألِفِ وَاللَّامِ

مَا قِيلَ (أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي) خَبَرْ (٧١٧) عَنِ الَّذِي مُبْتَدأً قَبْلُ اسْتَقَرْ

وَ مَا سِوَاهُمَا فَوَسِّطْهُ صِلَهْ (٧١٨) عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ

نَحْوُ (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (٧١٩) (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادْرِ الْمَأْخَذَا

هذَا البابُ وضعهُ النحويونَ لامتحانِ الطالبِ وتدريبِهِ، كمَا وضعوا بابَ التمرين في التَّصريفِ لذلكَ.

فإذَا قيلَ لكَ: أخبرْ عن اسمٍ من الأسماءِ بالَّذِي؛ فظاهرُ هذَا اللفظِ أنَّكَ تجعلُ الَّذِي خبرًا عن ذلكَ الاسمِ، لكن الأمر ليسَ كذلكَ، بل المجعولُ خبرًا هو ذلك الاسمُ، والمخبَرُ عنهُ إنَّما هو الَّذِي كمَا ستعرفهُ؛ فقيلَ: إنَّ الباءَ فِي(بِالَّذِي) بمعنَى (عنْ) فكأنَّه قيلَ: أخبرْ عَنِ الَّذِي.

والمقصودُ أنَّه إذَا قيلَ لكَ ذلكَ:

- فجيءْ بالَّذِي واجْعَلْهُ مبتدأً.
- واجعلْ ذلكَ الاسمَ خبرًا عن الَّذِي.
- وخذِ الجملةَ الَّتِي كانَ فيهَا ذلكَ الاسمُ فوسِّطْهَا بينَ الَّذِي وبينَ خبرهِ -وهوَ ذلك الاسمُ-.

- واجعلِ الجملةَ صلةَ الَّذِي.
- واجعلِ العائدَ علَى الَّذِي الموصولِ ضميرًا تجعلهُ عوضًا عن ذلكَ الاسم الَّذِي صيَّرتهُ خبرًا.

فإِذَا قيلَ لكَ: أخبرْ عن زيدٍ من قولكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فتقول: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ)، فـ(الَّذِي) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبرهُ، و(ضَرَبْتُهُ) صلة الَّذِي، و(الهَاء) في ضربتُهُ خَلَف عن (زَيْد) الَّذِي جعلتهُ خبرًا وهي عائدةٌ علَى الَّذِي.

وَبِالَّــــذَيْنِ وَالَّــــذِينَ وَالَّــــتي (٧٢٠) أَخْـبِرْ مُرَاعِيًـا وِفَـاقَ الْـمُثْبَتِ

أيْ: إذَا كانَ الاسمُ -الَّذِي قيلَ لكَ: أخبرْ عنهُ- مثنًّى فجيءْ بالموصولِ مثنًّى كـ(الَّذَيْنِ)، وإنْ كانَ مجموعًا فجيءْ بهِ كذلكَ كـ(الَّذِينَ)، وإنْ كانَ مؤنثًا فجيءْ بهِ كذلكَ كـ(الَّتِي).

والحاصلُ أنَّه:

- لابدَّ من مطابقةِ الموصولِ للاسمِ المخبَرِ عنهُ بهِ؛ لأنَّه خبرٌ عنهُ.
- ولا بدَّ من مطابقةِ الخبرِ للمخبَرِ عنهُ، إنْ مفردًا فمفردٌ، وإنْ مثنًّى فمثنًّى، وإنْ مجموعًا فمجموعٌ، وإنْ مذكرًا فمذكرٌ، وإنْ مؤنثًا فمؤنثٌ.

فإذَا قيلَ لكَ: أخبرْ عن (الزَّيْدَيْنِ) منْ (ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ)، قلت: (اللَّذَانِ ضَرَبْتُهمَا الزَّيْدَانِ).

وإذَا قيلَ: أخبرْ عن (الزَّيْدِينَ) من (ضَرَبْتُ الزَّيْدِيْنَ) قلت: (الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ الزَّيْدُونَ).

وإذَا قيلَ: أخبرْ عنْ (هِنْدٍ) من (ضَرَبْتُ هِنْدًا) قلتَ: (الَّتِي ضَرَبْتُهَا هِنْدٌ).

قَبُــولُ تَــأْخِيرٍ وَتَعْرِيْــفٍ لِمَــا (٧٢١) أُخْــبِرَ عَنْــهُ هَهُنَــا قَــدْ حُتِــمَا
كَــذَا الْغِــنَى عَنْــهُ بِــأَجْنَبِيٍّ اوْ (٧٢٢) بِمُضْــمَرٍ شَرْطٌ فَــرَاعِ مَــا رَعَــوْا

يُشْتَرَطُ في الاسمِ المخبَرِ عنهُ بـ(الَّذِي) شروطٌ:

أحدهَا: أنْ يكونَ قابلًا للتأخيرِ، فلَا يخبرُ بالَّذِي عمَّا له صدرُ الكلامِ كأسماءِ الشَّرطِ والاستفهامِ، نحو: (مَنْ، وَمَا).

الثَّاني: أنْ يكونَ قابلًا للتعريفِ، فلَا يخبرُ عن الحالِ والتمييزِ.

الثَّالث: أنْ يكونَ صالحًا للاستغناءِ عنهُ بأجنبيٍّ، فلَا يخبرُ عن الضَّميرِ الرابطِ للجملةِ الواقعةِ خبرًا كـ(الهاءِ) في (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ).

الرَّابع: أنْ يكونَ صالحًا للاستغناءِ عنهُ بمضمَرٍ، فلَا يخبرُ عن الموصوفِ دونَ صفتهِ، وَلَا عن المضافِ دونَ المضافِ إليهِ:

- فلَا تُخْبِرُ عن رجلٍ وحدهُ من قولكَ: (ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا)، فلَا تقول: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ ظَرِيفًا رَجُلٌ)؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنهُ لوضعتَ مكانهُ ضميرًا، وحينئذٍ يلزمُ وصفُ الضميرِ، والضميرُ لا يوصفُ ولَا يوصفُ بهِ، فلوْ أخبرتَ عن الموصوفِ معَ صفتهِ جازَ ذلكَ؛ لانتفاءِ هذَا المحذورِ، كقولهِ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ رَجُلٌ ظَرِيفٌ).
- وكذلكَ لا تخبرُ عن المضافِ وحدهُ فلا تخبرْ عن غلامٍ وحدهُ من (ضَرَبْتُ غُلَامَ زَيْدٍ)؛ لأنَّكَ تضعُ مكانهُ ضميرًا كما تقرَّرَ، والضميرُ لا يضافُ، فلوْ أخبرتَ عنهُ معَ المضافِ إليهِ جازَ ذلكَ؛ لانتفاءِ المانعِ، فتقول: (الَّذِي ضِرِبْتُهُ غُلَامُ زَيْدٍ).

وَأَخْبَرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا (٧٢٣) يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) (٧٢٤) كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ البَطَلْ)

يُخْبَرُ بالَّذِي عن الاسمِ الواقعِ في جملةٍ اسميةٍ أوْ فعليةٍ:

فتقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ من قولكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ): الَّذِي هُوَ قَائِمٌ زَيْدٌ.

وتقولُ في الإخبارِ عن زيدٍ من قولكَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا): الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ.

ولا يخبرُ بالألفِ واللَّامِ عن الاسمِ إلَّا إذَا كانَ واقعًا في جملةٍ فعليةٍ، وكانَ ذَلكَ الفعلُ ممَّا يصحُ أنْ يصاغَ منهُ صلةُ الألفِ واللَّامِ، كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

ولا يخبرُ بالألفِ واللَّامِ عن الاسمِ الواقعِ في جملةٍ اسميةٍ، ولا عن الاسمِ الواقعِ في جملةٍ فعليةٍ فعلُها غيرُ متصرفٍ، كالرَّجلِ من قولكَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ)؛ إذْ لَا يصحُّ أنْ يستعملَ منْ (نِعْمَ) صلةُ الألفِ واللَّامِ.

وتخبرُ عن الاسمِ الكريمِ من قولكَ: (وَقَى اللهُ البَطَلَ)، فتقول: (الْوَاقِي البَطَلَ اللهُ)، وتخبرُ أيضًا عن البطلِ فتقولُ: (الواقِيهِ اللهُ البَطَلُ).

وَإِنْ يَكُـنْ مَـا رَفَعَـتْ صِـلَةُ أَلْ (٧٢٥) ضَمِـيرَ غَيْرِهَـا أُبِـينَ وَانْفَصَـلْ

الوصفُ الواقعُ صلةً لِـ(ألْ)، إنْ رفعَ ضميرًا: فإمَّا أنْ يكونَ عائدًا علَى الألفِ واللَّامِ، أوْ علَى غيرِهَا:

فإنْ كانَ عائدًا عليهَا استترَ.

وإنْ كانَ عائدًا علَى غيرِهَا انفصلَ.

فإنْ قلتَ: (بَلَّغْتُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرِيْنَ رِسَالَةً):

- فإنْ أخبرتَ عن **التَّاءِ في (بَلَّغْتُ)** قلتَ: (المبَلِّغُ مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرِيْنَ رَسَالةً أَنَا)، ففِي (المبَلِّغِ) ضميرٌ عائدٌ علَى الألفِ واللَّامِ، فيجبُ استتارهُ.
- وإنْ أخبرتَ عن **(الزَّيْدَيْنِ)** من المثالِ المذكورِ قلتَ: (المبَلِّغُ أَنَا مِنْهُما إِلَى العَمْرِينَ رَسَالَةً الزَّيْدَانِ)، فـ(أنا) مرفوعٌ بـ(المبلِّغ)، وليسَ عائدًا على الألفِ واللَّامِ؛ لأنَّ المرادَ بالألفِ واللامِ هنَا مثنًّى، وهوَ المخبَرُ عنهُ، فيجبُ إبرازُ الضَّميرِ.
- وإنْ أخبرتَ عن **(العَمْرِيْنَ)** من المثالِ المذكورِ؛ قلتَ: (المبَلِّغُ أنَا مِنَ الزَّيْدَينِ إِلَيْهِمْ رَسَالَةً العَمْرُونَ)، فيجبُ إبرازُ الضميرِ كمَا تقدَّمَ.
- وكذَا يجبُ إبرازُ الضميرِ إذَا أخبرتَ عن **(رسالةٍ)** من المثالِ المذكورِ؛ لأنَّ المرادَ بالألفِ واللامِ هنَا (الرِّسَالَة)، والمرادُ بالضميرِ الَّذِي ترفعهُ صلةُ (ألْ) المتكلمُ، فتقول: (المبَلِّغُهَا أَنَا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إِلَى العَمْرِيْنَ رِسَالَةٌ).

العــدد

ثَـلَاثَــةً بِالتَّــاءِ قُــلْ لِلْعَشَرَهْ (٧٢٦) فِي عَــدِّ مَــا آحَــادُهُ[(١)] مُـذَكَّـرَهْ

فِي الضِّــدِّ جَرِّدْ وَالْــمُمَيِّزَ اجْــرُرِ (٧٢٧) جَمْعـًا بِلَفْـظِ قِلَّــةٍ فِي الأَكْـثَرِ

تثبتُ التَّاءُ في ثلاثةٍ وأربعةٍ ومَا بعدهمَا إلى عشرةٍ إن كانَ المعدودُ بهمَا مذكَّرًا.

وتسقطُ إنْ كانَ مؤنثًا، ويضافُ إلى جمعٍ، نحو: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وأَرْبَعُ نِسَاءٍ)، وهَكَذَا إِلَى عَشَرَةٍ.

وأشارَ بقولهِ: (جَمْعًا بلفظِ قلةٍ في الأكثرِ) إِلَى أنَّ المعدودَ بهَا إنْ كانَ لهُ جمعُ قلـةٍ وكثرةٍ لمْ يُضَفِ العددُ في الغالبِ إلَّا إِلَى جمعِ القلَّةِ؛ فتقول: (عِنْـدِي ثَلَاثَـةُ أَفْلُـسٍ، وثَلَاثُ أَنْفُسٍ)، ويقلُّ: (عِنْدِي ثَلَاثَةُ فُلُوسٍ، وَثَلَاثُ نُفُـوسٍ)، وممَّـا جـاءَ على غـيرِ الأكـثرِ قـولهُ تعـالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[(٢)] [البقـرة: ٢٢٨] فأضـافَ (ثَلَاثَة) إِلى جمعِ الكثرةِ معَ وجودِ جمعِ القلَّةِ وهوَ (أَقْرَاء).

---

(١) قوله: (ما آحاده) أي: مفرد المعدود، وأفهم هذا أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه، لا تذكير الجمع وتأنيثه.

(٢) **الإعراب:** (والمطلقات): الواو حسب ما قبلها، المطلقات: مبتدأ مرفوع. (يتربصن): فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل، في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر. (بأنفسهن): جار ومجرور متعلقان بالفعل يتربصن، وهن: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ثلاثة): ظرف زمان منصوب، وقيل: هو مفعول به، وهو مضاف. (قروء): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أنه أضاف الثلاثة إلى جمع الكثرة –وهو قروء–، ولم يضفه إلى جمع القلة، مع أن الغالب في مثل هذا أن تكون إضافته إلى جمع القلة. لكن ذكر محيي الدين عبد الحميد رحمه الله أن سر استعمال جمع الكثرة في الآية الكريمة هو أن الأصل في جمع قَرْء أن يكون على أفعُل –نظير فَلْس وأفلس–، والمستعمل من جمع هذا اللفظ وهو –أقراء– شاذ بالنسبة إليه، وعليه؛ فإذا كان جمع القلة شاذًّا أو قليل الاستعمال، فهو بمثابة غير الموجود.

فإنْ لمْ يكنْ للاسمِ إلَّا جمعُ كثرةٍ لمْ يُضفْ إلَّا إليهِ، نحو: (ثَلَاثةُ رِجَالٍ).

وَمِائَـةً وَالأَلْـفَ لِلْفَـرْدِ أَضِـفْ (٧٢٨) وَمِائَـةٌ بِالْجَمْعِ نَـزْرًا قَـدْ رُدِفْ

قدْ سبقَ أنَّ ثلاثةً ومَا بعدهَا إلى عشرةٍ لا تضافُ إلَّا إلى جمعٍ، وذكرَ هنَا أنَّ (مائةً وألفًا) من الأعدادِ المضافةِ وأنَّهما لا يضافانِ إلَّا إلى مفردٍ، نحو: (عِنْدِي مِائَةُ رَجُلٍ وَأَلْفُ دِرْهَمٍ)، ووردَ إضافةُ مائةٍ إلى جمعٍ قليلًا، ومنهُ قراءةُ حمزةَ والكسائيِّ: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾[1] [الكهف: ٢٥] بإضافةِ مائةٍ إلَى سنينَ.

والحاصلُ أنَّ العددَ المضافَ على قسمينِ:

- أحدُهما: مَا لا يُضافُ إلَّا إلى جمعٍ، وهو ثلاثةٌ إلى عشرةٍ.
- والثَّاني: مَا لا يضافُ إلَّا إلى مفردٍ، وهو (مائةٌ وألفٌ) وتثنيتهُما، نحو: (مِائَتَا دِرْهَمٍ وَأَلْفَا دِرْهَمٍ)، وأمَّا إضافةُ مائةٍ إلى جمع فقليل.

(١) قرأ حمزة والكسائي ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ﴾ بإضافة ﴿مِائَةِ﴾ إلى ﴿سِنِينَ﴾، وقرأ الباقون ﴿مِائَةٍ﴾ بالتنوين.

الإعراب: (ولبثوا): الواو حرف استئناف، لبثوا: فعل ماض، والواو: ضمير في محل رفع فاعل والألف فارقة، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (في كهفهم): جار ومجرور متعلقان بالفعل لبثوا. وكهف: مضاف، وهم: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ثلاث): ظرف زمان منصوب، وهو متعلق بالفعل لبثوا: وثلاث مضاف. (مائةِ): مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. (سنين): مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

وجه الاستدلال من الآية: مجيء إضافة اسم العدد "مائة" إلى الجمع، وهو قليل، والغالب إضافته إلى المفرد.

وَأَحَـــدَ اذْكُــرْ وَصِلَنْــهُ بِعَــشَرْ ... مُـرَكِّبـًا قَاصِــدَ مَعْــدُودٍ ذَكَــرْ (٧٢٩)

وَقُـلْ لَدَى التَّأْنِيـثِ إِحْـدَى عَشْـرَهْ ... وَالشِّـينُ فِيْهَـا عَـنْ تَـمِيـمٍ كَسْــرَهْ (٧٣٠)

وَمَــعَ غَـــيْرِ أَحَـــدٍ وَإِحْـــدَى ... مَـا مَعْهُمَـا فَعَلْـتَ فَافْعَـلْ قَصْــدا (٧٣١)

وَلِثَـــلاَثَـــةٍ وَتِـسْـعَـــةٍ وَمَـــا ... بَـيْـنَـهَــمُا إِنْ رُكِّبَــا مـا قُدِّمَـــا (٧٣٢)

لما فرغَ من ذكرِ العددِ المضافِ ذكرَ العددَ المركَّبَ: فيركَّبُ (عشرةٌ) معَ مَا دونَها إلى واحدٍ، نحو:

- (أَحَدَ عَشَرَ، وَاثْنَا عَشَرَ، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَأَرْبَعَةَ عَشَرَ ... إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ) هذَا للمذكَّرِ.
- وتقولُ في المؤنَّثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ ... إِلَى تِسْعَ عَشْرَةَ)، فللمذكرِ أَحَد وَاثْنَا، وللمؤنَّثِ إِحْدَى وَاثْنَتا.

أَمَّا (ثَلَاثَةُ) ومَا بعدَهَا إِلَى (تِسَعَة)؛ فحكمهَا بعدَ التركيبِ كحكمهَا قبلَهُ؛ فتثبتُ التَّاءُ فيهَا إنْ كانَ المعدودُ مذكَّرًا، وتسقطُ إنْ كانَ مؤنَّثًا.

وأمَّا عشرة ـ وهو الجزءُ الأخيرُ ـ فتسقطُ التَّاءُ منهُ إنْ كانَ المعدودُ مذكرًا، وتثبتُ إنْ كانَ مؤنثًا على العكسِ من ثلاثةٍ فما بعدَهَا؛ فتقولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً)، وكذلكَ حكمُ (عَشْرَة) معَ (أَحَدَ وَإِحْدَى، وَاثْنَينِ وَاثْنَتَيْنِ)؛ فتقول: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) بإسقاطِ التَّاءِ، وتقولُ: (إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً) بإثباتِ التَّاءِ.

ويجوزُ في شينِ عَشْرَةَ معَ المؤنثِ التَّسكينُ، ويجوزُ ـ أيضًا ـ كسرهَا وهيَ لغةُ تميمٍ.

وَأَوْلِ عَشْرَةَ اثْنَتَيْ وَعَشَرا (٧٣٣) اثْنَيْ إذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا
وَاليَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالأَلِفْ (٧٣٤) وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

قدْ سبقَ أنَّه يقالُ في العددِ المركبِ (عَشَرَ) في التَّذكيرِ و(عَشْرَةَ) في التَّأنيثِ، وسبقَ أيضًا أنَّه يقالُ (أَحَدَ) في المذكرِ و(إِحْدَى) في المؤنَّثِ، وأنَّه يقالُ: (ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ إِلَى تِسْعَة) بالتَّاءِ للمذكرِ وسقوطهَا للمؤنَّثِ.

وذكرَ هنَا أنَّه يقالُ: (اثْنَا عَشَرَ) للمذكرِ بلا (تاء) في الصَّدرِ والعجزِ مِنْ نحو: (عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا) ويقالُ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً) للمؤنثِ بتاءٍ في الصَّدرِ والعجزِ.

ونبَّه بقولِهِ: (وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) عَلَى أنَّ الأعدادَ المركَّبةَ كلهَا مبنيةٌ: صدرُهَا وعجزُهَا، وتُبْنَى علَى الفتحِ، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ) بفتحِ الجزأينِ، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ) بفتحِ الجزأينِ.

ويستثنَى من ذلكَ (اثْنَا عَشَرَ، واثْنَتَا عَشْرَةَ): فإنَّ صدرهمَا يعربُ بالألفِ[١] رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا، كما يُعربُ المثنَّى، وأمَّا عجزهَا فيُبْنَي علَى الفتحِ؛ فتقول: (جَاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَرَأَيْتُ اثَنَي عَشَرَ رَجُلًا، وَمَرَرْتُ بِاثْنَي عَشَرَ رَجُلًا، وَجَاءَتْ اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَرَأَيْتُ اثْنَتَي عَشْرَةَ امْرَأَةً، وَمَرَرْتُ بِاثْنَتَي عَشْرَةَ امْرَأَةً).

(١) اعلم أن (اثني عشر، واثنتي عشرة) مُعربَا الصدرِ كالمثنى بالألف رفعاً وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في "باب المعرب والمبني"، وهما مَبْنِيًّا العجز على الفتح؛ لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو "الزيدين" وليس الصدر مضافاً إلى العجز قطعاً.

وَمَيِّــــزِ العِشْرِيــــنَ لِلتِّسْعِينَـــــا (٧٣٥) بِوَاحِــــدٍ كَأَرْبَـــــعِينَ حِينــــا

قدْ سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومركبٌ، وذكرَ هنَا العددَ المفردَ ـ وهوَ من عشرينَ إلى تسعينَ ـ ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ولا يكونُ مميزهُ إلَّا مفردًا منصوبًا، نحو: (عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً)، ويذكرُ قبلهُ النَّيفُ ويعطفُ هو عليهِ؛ فيقالُ: (أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ) بالتَّاءِ في ثلاثةٍ، وكذَا مَا بعدَ الثَّلاثةِ إلى التِّسعةِ للمذكرِ، ويقالُ للمؤنَّثِ: (إِحْدَى وَعِشْرُونَ، وَاثْنَتَانِ وَعِشْرُونَ، وَثَلَاثٌ وَعِشْرُونَ) بلَا تاءٍ في (ثلاثٍ)، وكذَا مَا بعدَ الثَّلاثِ إلى التِّسعِ.

وتلخَّصَ ممَّا سبقَ ومن هذَا: أنَّ أسماءَ العددِ علَى أربعةِ أقسامٍ:

مضافةٍ، ومركبةٍ، ومفردةٍ، ومعطوفةٍ.

وَمَيَّـــــزُوا مُـــــرَكَّبًا بِمِثْـــــلِ مَــــا (٧٣٦) مُيِّـــــزَ عِشْـــــرُونَ فَسَـــوِّيَنْـــــهُمَا

أي تمييز العددِ المركبِ كتمييزِ عشرينَ وأخواتهِ فيكونَ مفردًا منصوبًا، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَإِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً).

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ (٧٣٧) يَبْقَ البِنَا وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

يجوزُ في الأعدادِ المركَّبةِ إضافتهَا إلى غيرِ مميزهَا مَا عدَا (اثْنَى عَشَرَ) فإنَّه لا يضافُ؛ فلَا يقالُ: (اثْنَا عَشَرِكَ)، وإذَا أضيفَ العددُ المركَّبُ؛ فمذهبُ البصريينَ أنَّه يبقَى الجزآنِ علَى بنائِهما؛ فتقول: (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرَكَ) بفتحِ آخرِ الجزأينِ.

وقدْ يُعْرَبُ العجزُ معَ بقاءِ الصَّدرِ علَى بنائهِ؛ فتقول: (هَذِهِ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةَ عَشْرِكَ).

وَصُغْ مِنِ اثْنَينِ فَمَا فَوْقُ إِلَى (٧٣٨) عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلَا

وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا وَمَتَى (٧٣٩) ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلًا بِغَيْرِ تَا

يصاغُ من اثنينِ إلى عشرةٍ اسمٌ موازنٌ لـ(فاعلٍ) كما يصاغُ من (فَعَلَ)، نحو: (ضَارِب) من (ضَرَبَ)، فيقالُ: (ثَانٍ وَثَالِثٌ ورابعٌ إِلَى عاشرٍ) بلَا تاءٍ في التَّذكيرِ وبتاءٍ في التَّأنيثِ.

وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي (٧٤٠) تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا (٧٤١) فَوْقُ[1] فَحُكْمَ جَاعِلٍ[2] لَهُ احْكُمَا

لفاعلٍ المصوغِ من اسمِ العددِ؛ استعمالانِ:

- أحدهمَا: أنْ يُفْرَدَ؛ فيُقَالُ: ثَانٍ وَثَانِيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ؛ كما سبقَ.
- والثَّاني: أنْ لَا يُفرِدَ؛ وحينئذٍ إمَّا أنْ يُسْتَعْمَلَ معَ مَا اشْتُقَّ منهُ، وإمَّا أنْ يُستعْمَلَ معَ مَا قبلَ مَا اشْتُقَّ منهُ.

ففي الصُّورةِ الأوْلَى: يجبُ إضافةُ فاعلٍ إلى مَا بعدهُ؛ فتقول في التَّذكيرِ: (ثَانِيَ اثْنَيْنِ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعُ أَرْبَعَةٍ ... إِلَى عَاشِرِ عَشَرَةٍ)، وتقولُ في التَّأنيثِ: (ثَانِيةُ اثْنَتَينِ، وَثَالِثَةُ ثَلَاثٍ، وَرَابِعَةُ أَرْبَعٍ ... إِلى عَاشِرَةُ عَشْرٍ)، والمعنى أَحَدُ اثْنَينِ، وَإِحْدَى اثْنَتَينِ، وَأَحَدُ عَشْرَ، وإِحْدَى عَشْرَةٍ.

وهذَا هوَ المرادُ بقولِهِ: (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي ... البيت) أي: وَإِنْ تردْ بفاعلٍ المصوغِ من اثنينِ فمَا فوقهُ إِلى عشرةٍ بعضَ الَّذِي بُنِي فاعلٌ منهُ ـ أي: واحدًا ممَّا اشتقَ منهُ ـ فأضفْ إليهِ مثلَ بعضٍ، والَّذِي يضافُ إليهِ هوَ الَّذِي اشتقَّ منهُ.

وفي الصورةِ الثَّانيةِ: يجوزُ وجهانِ:

- أحدهمَا: إضافةُ فاعلٍ إِلى مَا يليهِ.
- والثَّاني: تنوينهُ ونصبُ مَا يليهِ بهِ؛ كما يفعلُ باسمِ الفاعلِ، نحو: (ضَارِبُ زَيْدٍ، وَضَارِبٌ زَيْدًا):

---

(١) مراد الناظم رحمه الله بقوله: (مثل ما فوق) أي بدرجة، فلا يقال: رابع اثنين؛ لأن اسم الفاعل يدل على واحد، فلا يمكن تصيير الاثنين بواحدٍ أربعةً.

(٢) خص الناظم رحمه الله التمثيل بجاعل في قوله: (فحكم جاعل) للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد -في هذه الحالة- هو معنى التصيير، فإذا قلت: (رابع ثلاثة) فمعناه جاعل الثلاثةِ ومصيرهم أربعةً.

فتقولُ في التَّذكيرِ: (ثَالِثُ اثْنَينِ، وثَالِثٌ اثْنَينِ، ورَابِعُ ثَلَاثَةٍ، وَرَابِعٌ ثَلَاثَةً ... وهكذَا إلى عَاشِرُ تِسْعَةٍ، وَعَاشِرٌ تِسْعَةً).

وتقولُ في التَّأنِيثِ: (ثَالِثَةُ اثْنَتَيْنِ، وَثَالِثَةٌ اثْنَتَينِ، وَرَابِعَةُ ثَلَاثٍ، وَرَابِعَةٌ ثَلَاثًا ... وهَكذَا إلى عَاشِرَةُ تِسْعٍ، وَعَاشِرَةٌ تِسْعًا).

والمعنَى: جاعلُ الاثنينِ ثلاثةً، والثَّلاثَةِ أَرْبَعَةً.

وهذَا هوَ المرادُ بقولهِ: (وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ) أي: وإنْ تُرِدْ بِفَاعِلٍ ـ المصُوغِ من اثنينِ فَما فوقهُ ـ جعلَ مَا هو أقلُّ عددًا مثلَ مَا فوقهُ؛ فاحكمْ لهُ بحكمِ جاعلٍ: من جوازِ الإضافةِ إلى مفعولهِ، وتَنْوِينهِ ونَصْبهِ.

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ (٧٤٢)

أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي (٧٤٣)

وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ... وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا (٧٤٤)

وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ (٧٤٥)

قدْ سبقَ أنَّه يُبْنَى فَاعلٌ من اسمِ العددِ علَى وجهينِ:

- أحدهمَا: أنْ يكونَ مرادًا بهِ بعضُ مَا اشتقَّ منهُ كـ(ثَانِي اثْنَينِ).
- والثَّاني: أنْ يرادَ بهِ جَعْلُ الأقلِّ مساويًا لما فوقهُ كـ(ثَالِثِ اثْنَينِ).

وذكرَ هنَا أنَّه إذَا أُرِيدَ بناءُ فاعلٍ من العددِ المركَّبِ للدّلالةِ على المعنَى الأوَّلِ ـ وهوَ أنَّه بعضُ مَا اشتقَّ منهُ ـ **يجوز فيه ثلاثة أوجه:**

- **أحدهَا**: أنْ تجيءَ بتركيبينِ صدرُ أولهمَا (فاعلٌ) في التَّذكيرِ و(فاعلةٌ) في التأنيثِ، وعجزهمَا (عشر) في التَّذكيرِ و(عشرة) في التَّأنيثِ، وصدرُ الثَّاني منهمَا في التَّذكيرِ (أَحَدٌ، واثْنَانِ، وثَلَاثَةٌ، بالتَّاءِ إلى تسعةٍ)، وفي التَّأنيثِ (إِحْدَى، واثْنَتَانِ، وَثَلَاثُ، بلَا تاءٍ، إلى تسعٍ)، نحو: (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، وهكذا إلى (تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ) و(ثَالِثَةَ عَشرةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ ... إلى تَاسِعَةَ عَشْرَةَ تِسْعَ عَشْرَةَ)، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيةً علَى الفتحِ.
- الثَّاني: أنْ يُقْتَصَرَ علَى صدرِ المركبِ الأوَّلِ؛ فيعرب ويضاف إلى المركَّبِ الثَّاني باقيًا الثَّانِي على بناءِ جزأيهِ، نحو: (هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وهَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ).

◄ **الثالث**: أنْ يُقْتَصَرَ علَى المركَّبِ الأوَّلِ باقيًا علَى بناءِ صدرهِ وعجزهِ، نحو: (هَذَا ثَالِثَ عَشَرَ، وَثَالِثَةَ عَشْرَةَ)؛ وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا) ونحوِهِ.

ولَا يُسْتَعْمَلُ فاعلٌ من العددِ المركَّبِ للدلالةِ علَى المعنَى الثَّانِي ـ وهوَ أنْ يُرَادَ بهِ جَعْلُ الأقلِّ مساويًا لما فوقهُ ـ فلَا يقالُ: (رَابِعَ عَشَرَ، ثَلَاثَةَ عَشَرَ)، وكذلكَ الجميعُ؛ ولهذَا لمْ يذكرهُ المصنفُ، واقتصرَ علَى ذكرِ الأوَّلِ.

وحادِي مقلوبُ واحدٍ، وحاديةٌ مقلوبُ واحدةٍ، جعلُوا فاءهمَا بعدَ لامهمَا، ولَا يُسْتَعْمَلُ حادِي إلَّا معَ (عَشَرَ)، ولَا تُسْتَعْمَلُ (حَادِيَةٌ) إلَّا معَ (عَشْرَةٍ)، ويستعملانِ أيضًا معَ عشرينَ وأخواتهَا، نحو: (حَادِي وَتِسْعُونَ، وَحَادِيَة وَتِسْعُونَ).

وأشارَ بقولهِ: (وَقَبْلَ عِشْرِينَ...البيت) إلَى أنَّ فاعلًا المصوغَ من اسمِ العددِ يستعملُ قبلَ العقودِ ويعطفُ عليهِ العقودُ، نحو: (حَادِي وَعِشْرُونَ، وَتَاسِع وَعِشْرُونَ إلى التِّسْعِينَ).

وقوله: (بِحَالَتَيْهِ) معناهُ أنَّه يُسْتَعْمَلُ قبلَ العقودِ بالحالتينِ اللَّتينِ سَبَقَتَا؛ وهو أنَّه يقالُ: فاعلٌ في التَّذكيرِ وفاعلةٌ في التَّأنيثِ.

كم وكأيِّنْ وكذا

مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا ... مَيَّزْتَ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصًا سَمَا (٧٤٦)

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرا ... إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرا (٧٤٧)

(كم) اسمٌ، والدَّليلُ على ذلكَ دخولُ حروفِ الجرِّ عليها؛ ومنهُ قولهمْ: (عَلَى كَمْ جِذْعٍ سَقَفْتَ بَيْتَكَ)، وهَي اسمٌ لعددٍ مبهمٍ، ولابدَّ لهَا من تمييزٍ، نحو: (كَمْ رَجُلًا عِنْدَكَ؟)، وقدْ يحذفُ للدّلالةِ عليهِ، نحو: (كَمْ صُمْتَ؟) أي: كمَ يومًا صمتَ[(١)].

(١) إعراب "كم" بنوعيها:

أ. أنها إذا وقعت على زمان أو مكان فهي ظرف للفعل بعدها مبني على السكون في محل نصب، نحو: كم يومًا صمت؟ وكم ميلا مشيت؟

ب. وإن وقعت على حدث؛ فهي في محل نصب مفعول مطلق لما بعدها، نحو: كم زيارة زرت أخاك؟

ج. وإن وقعت على ذات؛ فإن لم يَلِها فعل، نحو: كم طالب في الفصل؟ أو وليها وكان لازمًا، نحو: كم رجلا اشتغل، أو متعديا رافعًا ضميرها؛ نحو: كم محتاج ساعدته؟ فهي مبتدأ وما بعدها خبر.

د. وإن كان الفعل بعدها متعديا لم يستوف مفعوله، فهي في محل نصب مفعوله، نحو: كم قرشًا أعطيت السائل؟

هـ. وإن كان الفعل بعدها متعديا واشتغل بضميرها أو سببها فهي في محل نصب على الاشتغال، نحو: كم رجل ضربته، أو ضربت عبده؟

و. وإن سبقها حرف جر أو مضاف، فهي في محل جر، نحو: في كم ساعة تنتهي من الامتحان، وفوق كم حاجز يقفز الحصان. انظر: حاشية الخضري (٢/ ٣٢٣)، وضياء السالك إلى أوضح المسالك (٤/١٣٠).

وتكونُ استفهاميةً وخبريةً:

فالخبريةُ سيذكرهَا.

والاستفهاميةُ يكونُ مُمَيِّزُهَا كمُمَيِّزِ عشرينَ وأخواتهِ؛ فيكونُ مفردًا منصوبًا، نحو: (كَمْ دِرْهَمًا قَبَضْتَ؟)، ويجوزُ جَرُّهُ بـ(مِنْ) مضمرةً إنْ وليتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ، نحو: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ هَذَا؟) أي: بكمْ منْ درهمٍ؛ فإنْ لمْ يدخلْ عليهَا حرفُ جرٍّ وجبَ نصبهُ.

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَعَشَرَهْ (٧٤٨) أَوْ مِائَةٍ كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَه

كَكَمْ كَأَيِّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبْ (٧٤٩) تَمْيِيزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

تُسْتَعْمَلُ (كَمْ) للتكثيرِ؛ فتُمَيَّزُ بجمعٍ مجرورٍ كـ(عَشَرَةٍ)، أَوْ بمفردٍ مجرورٍ كـ(مَائةٍ)، نحو: (كَمْ غِلْمَانٍ مَلَكْت، وَكَمْ دِرْهَمٍ أَنْفَقْتَ)، والمعنَى: كثيرًا مِنْ الغِلمانِ ملكتَ، وكثيرًا من الدَّراهِمِ أنفقتَ.

ومثلُ (كَمْ) في الدلالةِ على التكثيرِ (كَذا وكَأَيِّنْ) ومميزهما منصوبٌ أوْ مجرورٌ بـ(مِنْ) -وهوَ الأكثرُ- نحو قولِهِ تعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ﴾[1] [آل عمران: ١٤٦]، (وَمَلَكْت كَذَا دِرْهَمًا).

وتُسْتَعْمَلُ (كَذَا) مفردةً كهذَا المثالِ، ومركبةً، نحو: (مَلَكْتُ كَذَا كَذَا دِرْهَمًا)، ومعطوفًا عليها مثلها، نحو: (مَلَكْت كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا)[2].

---

(١) **الإعراب:** (وكأين): الواو حرف استئناف، كأين: تكثيرية، كناية عن عدد، مبنية على السكون، في محل رفع، مبتدأ. (من): حرف جر زائد. (نبي): تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (قاتل): فعل ماض. (معه): ظرف مكان منصوب، متعلق بالفعل قاتل وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. (ربيون): فاعل مرفوع بالواو، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لكأين.

وجه الاستدلال: مجيء تمييز "كأين" مجرورًا بـ(من) على ما هو الأكثر فيه. ومن أمثلة مجيئه منصوبًا: قول الشاعر:

اطْرُدِ اليَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنْ ... آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ

فقوله: "آلما" تمييز منصوب لـ "كأين".

(٢) قد تستعمل (كذا) في غير العدد، نحو حديث عمار بن ياسر يخاطب الفاروق ﷺ: «أتذكر يا أمير المؤمنين حيث كنا بمكان كذا وكذا ونحن نرعى الإبل..»، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة، وكذلك تستعمل "كيت وكيت" مكررة للكناية بها عن الحديث، والتكرير مشعر بالطول.

و(كمْ) لهَا صدرُ الكلامِ استفهاميةً كانتْ أوْ خبريةً؛ فلَا تقول: (ضَرَبْتُ كَمْ رَجُلًا، وَلَا مَلَكْتَ كَمْ غِلْمَانٍ)، وكذلكَ (كأيِّنْ)، بخلافِ (كَذَا)، نحو: (مَلَكْتُ كَذَا دِرْهَمًا).

الحكايــة(١)

احْـكِ (بِــأَيٍّ) مَـا لِــمَنْكُورٍ سُئِــلْ (٧٥٠) عَنْـهُ بِهَـا فِي الْوَقْـفِ أَوْ حِـينَ تَصِـلْ

وَوَقْفًا احْــكِ مَـا لــِمَنْكُورٍ بِــ(مَنْ) (٧٥١) وَالنُّــونَ حَــرِّكْ مُطْلَقــًا(٢) وَأَشْــبِعَنْ

وَقُـلْ (مَنَــانِ وَمَنَــيْنِ) بَعْــدَ (لِي) (٧٥٢) إِلْفَـانِ بِابْنَـيْنِ)(٣) وَسَـكِّنْ تَعْــدِلِ

وَقُلْ لِمَنْ قَـالَ (أَتَـتْ بِنْـتٌ): (مَنَـهْ) (٧٥٣) وَالنُّـونُ قَبْــلَ تَـا الــمُثَنَّى مُسْــكَنَهْ

وَالفَتْــحُ نَــزْرٌ وَصِـلِ التَّـا وَالأَلِـفْ (٧٥٤) بِـ(مَــنْ) بِإِثْــرِ (ذَا بِنِسْــوَةٍ كَلِــفْ)

(١) الحكاية لغة: المماثلة، واصطلاحا: أن تنطق بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يؤدي إعرابه؛ إشعارًا بتعلق ما بين الكلامين.

والحكاية على ثلاثة أقسام:

الأول: حكاية الكلام كله، وهذا هو المحكي بالقول، والمحكي في باب "التسمية بالجُمَل" وما أشبهها، نحو: قلت: عمرو منطلق، ونحو: تأبط شرًّا، وبَرَقَ نَحْرُه -المسمى به-، وهذا القسم لم يتعرض له الناظم أصلًا في هذا النظم على وجه الاستقلال.

والثاني: حكاية بعض الكلام.

والثالث: حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام.

وهذان القسمان هما اللذان تكلم الناظم عليهما في هذا الباب، وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مثل الإعراب فقط، وذلك بـ (أي) وبـ (مَن) إذا قصد بهما حكاية النكرات.

(٢) قوله: (مطلقًا)؛ أي: في أحوال الإعراب الثلاثة.

(٣) قوله: (إِلْفان): مُثَنَّى الإِلْف، وهو الأليف.

وَقُــلْ: (مَنُــونَ، ومَنِــينَ) مُسْــكَنا (٧٥٥) إِنْ قِيــلَ: جَــا قَــوْمٌ لِقَــوْمٍ فُطَنــا

وَإِنْ تَصِـلْ فَلَفْـظُ (مَـنْ) لَا يَخْتَلِـفْ (٧٥٦) وَنَــادِرٌ (مَنُــونَ) فِي نَظْــمٍ عُــرِفْ

إنْ سُئِلَ بـ(أَيٍّ) عن منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ؛ حُكِيَ في (أَيٍّ) مَا لذلكَ المنكورِ من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بهَا ذلكَ وصلًا ووقفًا:

فتقولُ لمنْ قالَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ): أَيٌّ، ولمنْ قالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا): أَيًّا، ولمنْ قالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ): أَيٍّ.

وكذلكَ تفعلُ في الوصلِ، نحو: (أَيٌّ يَا فَتىً، وَأَيًّا يا فَتَى وَأَيٍّ يَا فَتَى).

وتقولُ في التَّأنيثِ: (أَيَّةٌ)، وفي التَّثنيةِ: (أَيَّانِ وَأَيَّتَانِ) رفعًا، (وَأَيَّيْنِ وَأَيَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا، وفي الجمعِ (أَيُّونَ وَأَيَّاتٌ) رفعًا، (وَأَيِّينَ وَأَيَّاتٍ) جرًّا ونصبًا.

وإنْ سُئِلَ عن المنكورِ المذكورِ بـ(مَنْ) حُكِي فيهَا مَا لهُ من إعرابٍ، وتُشْبَعُ الحركةُ الَّتي علَى النُّونِ فيتولَّدُ منهَا حرفٌ مجانسٌ لهَا، ويُحكَى فيهَا مَا لهُ من تأنيثٍ وتذكيرٍ وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعلُ بهَا ذلكَ كلهُ إلَّا وقفًا:

فتقولُ لمنْ قالَ: (جَاءَنِي رَجُلٌ): مَنُو، ولمنْ قالَ: (رَأَيْتُ رَجُلًا): مَنَا، ولمنْ قالَ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ): مَنِي.

وتقولُ في **تثنيةِ المذكرِ**: (مَنَانْ) رفعًا، و(مَنَينْ) نصبًا وجرًّا، وتسكَّنُ النونُ فيهمَا؛ فتقولُ لمنْ قالَ: (جَاءَنِي رَجُلَانِ): مَنَانْ، ولمنْ قالَ: (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ): مَنَيْنْ، ولمنْ قالَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ): مَنَيْنْ.

وتقولُ **للمؤنثةِ**: (مَنَهْ) رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ فإذَا قيلَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) فقل: (مَنَهْ) رفعًا، وكذَا في الجرِّ والنَّصبِ.

وتقولُ في **تثنيةِ المؤنَّثِ**: (مَنْتَانْ) رفعًا، و(مَنْتَيْنْ) جرًّا ونصبًا، بسكونِ النُّونِ الَّتِي قبلَ التَّاءِ وسكونِ نونِ التثنيةِ، وقدْ وردَ قليلًا فتحُ النُّونِ الَّتي قبلَ التَّاء، نحو: (مَنَتَانْ وَمَنَتَيْنْ)، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (وَالفَتْحُ نَزْرٌ).

وتقولُ في **جمعِ المؤنَّثِ**: (مَنَاتْ) بالألفِ والتَّاءِ الزائدتينِ كـ(هِنْدَات)، فإذَا قيلَ: (جَاءَ نِسْوَةٌ) فقل: (مَنَاتْ)[1]، وكذَا تفعلُ في الجرِّ والنَّصبِ.

وتقولُ في **جمعِ المذكَّرِ**: (مَنُونْ) رفعًا، (وَمَنِينْ) نصبًا وجرًّا بسكونِ النُّونِ فيهمَا؛ فإذَا قيلَ: (جَاءَ قَوْمٌ)، فقلْ: (مَنُونْ)، وإذَا قِيلَ: (مَرَرْتُ بِقَوْمٍ) أوْ (رَأَيْتُ قَوْماً) فقل: (مَنِينْ).

هذَا حكمُ (مَنْ)إذَا حُكِيَ بهَا في الوقفِ، فإذَا وُصِلَتْ لمْ يُحكَ فيهَا شيءٌ من ذلكَ، لكنْ تكونُ بلفظٍ واحدٍ في الجميعِ؛ فتقولُ: (مَنْ يَافَتَى) لقائلٍ جميعَ مَا تقدَّمَ.

(١) بسكون التاء؛ نظرًا لأنّ "مَنْ" لا يُحكى بها إلا في الوقف. ذكره المكودي.

وقدْ وردَ في الشِّعرِ قليلًا (مَنُونَ) وصلًا، قالَ الشّاعرُ:

٣٥٢- أَتَـوْا نَـارِيْ فَقُلْـتُ مَنُـونَ أَنْـتُمْ   فَقَـالُوا الجِـنُّ قُلْـتُ عِمُـوا ظَلَامـا[1]

فقالَ: مَنُون أَنْتُمْ، والقياسُ: مَنْ أَنْتُمْ.

---

(١) ٣٥٢- هذا البيت من مقطوعة عِدّتها خمسة أبيات، تُنسب لِشُمَيْر بن الحارث الضبي، وهو شاعر جاهلي. ومن رواه بقافية (عموا صباحًا) فهو من قصيدة منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني، وهو شاعر جاهلي قديم.

والمقطوعة المشار إليها -على رواية أبي زيد-:

ونَـارٍ قَـدْ حَضَـأْتُ لها بِلَيْـلٍ   بِـدَارٍ مَـا أُرِيـدُ بِهَـا مُقَامَـا

سِـوَى تَرْحِيـلِ رَاحِلَـةٍ، وعَـيْنٍ   أُكَالِئُهَـا مَخَافَـةَ أنْ تَنَامَـا

أَتَـوْا نَـارِيْ فَقُلْـتُ مَنُـونَ أنـتُمْ؟   فَقَـالُوا الجِـنُّ قلـتُ عِمُـوا ظَلَامـا

فقُلْـتُ إِلَى الطَّعَـامِ فَقَـال مِـنهُم   زَعِـيمٌ يَحْسُـدُ الأَنْـسَ الطَّعَامَـا

لقَـدْ فُضِّـلْتُمُ بِالأَكْـلِ فِينَـا   ولكِـنْ ذَاكَ يُعقِـبُكُم سَـقَاما

اللغة: (حَضَأْتُ): أشعلتُ وسعّرتُ. (ترحيل راحلة) الراحلة: الناقة التي تتخذ للركوب والسفر، سميت راحلة لأنها ترحل براكبها، وترحيلها: إزالةُ الرَّحْلِ عن ظهرها، والرحل للإبل كالسرج للخيل.

(وعيْن أُكالئها) أي: أحرسها وأحفظها لئلا تنام. قوله: (عِموا ظلامًا) هو دعاء، وإنما قال لهم: "عموا ظلاما" لأنهم جن وانتشارهم بالليل، فناسب أن يذكر الظلام، كما يقال لبني آدم إذا أصبحوا: عموا صباحا.

الإعراب: (أتوا) فعل وفاعل. (ناري) نار: مفعول به لـ"أتوا"، ونار مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. (فقلت) الفاء للترتيب الذكري، قلت: فعل وفاعل. (منون) اسم استفهام مبتدأ. (أنتم) خبره، والجملة في محل نصب مقول القول. (فقالوا) فعل وفاعل. (الجن) خبر مبتدأ محذوف، أي فقالوا: نحن الجن، والجملة في محل نصب مقول القول. (قلت) فعل ماض وفاعله. (عموا) فعل أمر، وواو الجماعة فاعله، والجملة في محل نصب مقول القول. (ظلامًا) يجوز أن يكون تمييزًا محولًا عن الفاعل، الأصل لـ"ينعم ظلامكم"، ويجوز أن يكون منصوبًا على الظرفية: أي: في ظلامكم.

الشاهد فيه: قوله: (منون أنتم) حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وذلك شاذ.

وَالْعَلَـمَ احْكِيَنَّـهُ مِـنْ بَعْـدِ (مَـنْ) (٧٥٧) إِنْ عَرِيَـتْ مِـنْ عَاطِـفٍ بِهَـا اقْـتَرَنْ

يجوزُ أنْ يُحْكَى العَلَمُ بـ(مَنْ) إنْ لمْ يتقدَّمْ عليهَا عَاطفٌ؛ فتقولُ لمنْ قالَ: (جَاءَنِي زَيْدٌ): مَنْ زَيْدٌ؟ ولمنْ قالَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا): مَنْ زَيْدًا؟ ولمنْ قالَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ): مَنْ زَيْدٍ؟ فتَحْكِي في العَلَمِ المذكورِ بعدَ (مَنْ) مَا لِلْعَلَمِ المذكورِ في الكلامِ السَّابقِ من الإعرابِ.

وَ(مَنْ) مبتدأٌ، والعَلَمُ الَّذِي بعدَها خبرٌ عنهَا أوْ خبرٌ[(١)] عن الاسمِ المذكورِ بعدَ (مَنْ).

فإنْ سَبَقَ (مَنْ) عاطفٌ لمْ يجزْ أنْ يُحكى في العَلَمِ الَّذِي بعدهَا مَا قبلهَا من الإعرابِ، بلْ يجبُ رفعهُ علَى أنَّه خبرٌ عن (مَنْ) أوْ مبتدأٌ خبرهُ (مَنْ)؛ فتقولُ لقائلٍ: (جَاءَ زَيْدٌ أَوْ رَأَيْتُ زَيْدًا أَوْ مَرَرْتَ بِزَيْدٍ): وَمَنْ زَيْدٌ؟

وَلَا يُحْكَى مِن المعارفِ إلَّا العَلَمُ؛ فلَا تقولُ لقائلٍ: (رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ): "مَنْ غُلَامَ زَيْدٍ؟" بنصبِ غلامٍ، بلْ يجبُ رفعهُ، فتقولُ: (مَنْ غُلَامُ زَيْدٍ؟)، وكذلكَ في الرَّفْعِ والجرِّ.

(١) يقصد أن (مَن) يجوز أن تكون هي الخبر مقدمًا، كما جاز أن تكون مبتدأ.

الفهـــرس

تم بحمد الله

الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي
معهد الحرم المكي الشريف

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

(مُقرَّر مادَّةِ النحو للصَّفِّ الثَّالِث الثَّانوي)

تأليف
القاضي بهاء الدِّين عبد الله بن عقيل العقيليّ
المتوفَّى سنة ٧٦٩ هـ رحمه الله

عِناية الدّكتور وليد باصمد

مُراجعة
الفريق العلميّ بمعهد الحرمِ المكّيّ الشّريف

طُبع عام ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة

ابن مالك النحوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

اسمه - مولده:

محمد بن عبد الله بن مالك، أبو عبد الله، جمال الدين، النحويُّ، الطائيُّ، الجيَّانيُّ مولدًا، الدمشقيُّ وفاة، اشتهر بابن مالك في المشرق والمغرب نسبة لجده الأعلى.

ولد على أرجح الأقوال عام ٥٩٨هـبمدينة "جيَّا" بأرض الأندلس المعروفة اليوم بأسبانيا.

نشأته ورحلاته في طلب العلم:

نشأ ابن مالك في مدينة جيَّان بالأندلس، وكانت بداية طلبه للعلم على مقرئ جيَّان ونحويّها أبي المظفر ثابت بن محمد بن يوسف بن حيَّان الكُلاعي (ت٦٢٨هـ).

ثم رحل في طلب العلم، فيمَّم نحو المشرق فمرَّ في طريقه بإشبيلية، فأخذ عن نحويِّها الكبير أبي علي عمر بن محمد الشَّلَوبين الإشبيلي المتوفى سنة ٦٤٥هـ، بقي عنده بضعة عشر يومًا.

ثم انتقل إلى دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم إلى حلب، فلازم فيها النحوي البارع أبا البقاء موفق الدين يعيش بن علي الحلبي المتوفى سنة ٦٤٣هـمدة، ثم انتقل إلى تلميذه أبي عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي المشهور بابن عمرون المتوفى سنة ت٦٤٩هـ.

فأُعْجِب به هذان الإمامان وأجازاه، ورشّحاه للتدريس والإمامة في المدرسة السلطانية، ثم عاد إلى دمشق، وظلّ بها عالمًا يملؤ الدنيا بعلمه، توقره الخاصة والعامة، يؤم مجلسَه للدراسة عليه طلبةُ العلم من الشرق والغرب، وتصدّر رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتدريس بالتربة العادلية، وبالجامع المعمور، فصار شيخَ المدرسة العادلية الكبرى لقسم القراءات والعربية، فكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من شدة حرصه على تعليم الناس أنه إذا لم يأته أحد للأخذ يقوم على الشباك، ويقول: "القراءات القراءات، العربية العربية" ثم يدعو ويذهب ويقول: "أنا لا أرى أن ذمتي تبرأ إلا بهذا، فإنه قد لا يعلم أني جالس بهذا المكان لذلك".

مكانتـــه العلميـــة:

ابن مالك عالم نحرير، وبحر من بحور العلم، نحويٌّ لغويٌّ مقرئ، كان في النحو والتصريف بحرًا متلاطمًا، وإليه المنتهى في علم القراءات في زمانه، كان ثبتًا حافظًا، ذا دين متين، صادق اللهجة، كثير النوافل، حَسَنَ السَّمْت، موفورَ العقل، وقد أورثته هذه الصفات والمنزلة العلمية مكانة لدى أهل زمانه، ومما يدل على مكانته عند الخاصة أنه كان إذا صلّى في المدرسة العادلية يُشَيِّعُه القاضي أبو العباس ابن خلّكان إلى بيته تعظيما له، قال عنه الإمام النووي: "شيخنا جمال الدين بن مالك: إمام أهل اللغة والأدب في هذه الأعصار بلا مدافعة".

وفاتــه:

توفي ابن مالك سنة ٦٧٢هـ فرحمه الله رحمة واسعة وجزاه عن أمة الإسلام خيرًا.

ترجمـــة الشـــارح

(ابن عقيـــل)

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، أبو محمد، العقيلي -نسبة إلى عقيل بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، الشافعي مذهبًا، الملقب بهاء الدّين، قدم رَحِمَهُ اللَّهُ القاهرة مملقًا فأقبل على طلب العلم والعناية به حتى مهر فيه.

أخذ القراءات عن التقي الصايغ، وقرأ الحديث والفقه على الزّين بن الكتّاني، وأخذ عن العلاء القونوي الفقه وأصوله، وقرأ النحو على أبي حيّان، ولازمه اثنتي عشرة سنة، فتخرج على يديه، فغدا إمامًا في علوم العربية -علم المعاني، والبيان، والنحو وغيرها-. قال عنه شيخه العلامة المفسر النحوي المشهور بأبي حيّان: "**ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل**".

كان رَحِمَهُ اللَّهُ جوادًا مهيبًا، أنفق على الفُقَرَاء وطلبة العلم في الفترة التي تولى فيها القضاء نَحْو سِتِّينَ ألف دِرْهَم، وهي فترة لم تتجاوز ثَمَانين يَوْمًا.

تولى رَحِمَهُ اللَّهُ عددًا من المناصب، مما يدل على علوِّ كعبه وسعة علمه، ومكانته لدى الخاصة والعامة في زمانه، فمن المهام التي تولاها:

- تولى القضاء مدة من الزمان.
- تولى التدريس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.
- مكث ثلاثًا وعشرين سنة بالجامع الطّولوني، يفسر القرآن الكريم، ختم خلالها ختمة واحدة ثم ابتدأ ختمة أخرى ومات أثناء ذلك.

توفي ابن عقيل رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالقاهرة ليلة الأربعاء الثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وَسِتِّينَ وَسَبْعمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1].

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة (٤٢/٣)، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة (٤٧/٢).

مقــرر

الصــف الثالــث الثانــوي

التَّأنِيثُ

عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ[١] أَوْ أَلِفْ (٧٥٨) وَفِي أَسَامٍ[٢] قَدَّرُوا التَّا: كَالْكَتِفْ

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ (٧٥٩) وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

أصلُ الاسمِ أنْ يكونَ مذكَّرًا، والتَّأنيثُ فرعٌ عن التَّذكيرِ.

ولكونِ االتَّذكيرِ هو الأصلَ، استغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدلُّ على التَّذكيرِ، ولكونِ التَّأنيثِ فرعًا عن التَّذكيرِ افتقرَ إلى علامةٍ تدلُّ عليهِ، وهي التَّاءُ، والألفُ المقصورةُ، أو الممدودةُ، والتَّاءُ أكثرُ في الاستعمالِ من الألفِ؛ ولذلكَ قُدِّرَتْ في بعضِ الأسماءِ، كـ(عَيْنٍ وكَتِفٍ).

ويُستدلُّ على تأنيثِ مَا لَا علامةَ فيهِ ظاهرةٌ من الأسماءِ المؤنّثةِ: بعودِ الضَّميرِ إليهِ مؤنّثًا، نحو:(الْكَتِفُ نَهَشْتُهَا، وَالْعَيْنُ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبهَ ذلكَ، كوصفهِ بالمؤنَّثِ، **نحو**: (أَكَلْتُ كَتِفًا مَشْوِيَّةً)، وكردِّ التَّاء إليهِ في التَّصغيرِ، كـ(كُتَيْفَة، وَيُدَيَّة).

(١) شمل قول الناظم:(تاء)أو(ألف): تاء التأنيث المتحركة -وهي المختصة بالأسماء-، والساكنة -وهي المختصة بالأفعال-. وشمل أيضًا: الألف المقصورة والممدودة.

(٢) قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وفي أسام): جمع أسماء فهو جمع الجمع.

وَلا تَـــلِي فَـارِقَـــةٌ فَـــعُولا (٧٦٠) أَصْـلًا وَلا المِفْعَـالَ وَ الْمِفْعِيـــلا

كَـــذَاكَ مِفْعَـــلٌ وَمَـــا تَـلِيـــهِ (٧٦١) تَـا الفَـرْقِ مِـنْ ذِي فَشُـذُوذٌ فِيـهِ

وَمِـــنْ فَعِيـــلٍ كَقَتِيـــلٍ إِنْ تَبِـعْ (٧٦٢) مَوْصُوفَـــهُ غَالِبًـــا التَّـا تَـمْتَنِـــعْ

قدْ سبقَ أنَّ هذهِ التَّاءَ إنَّما زِيدتْ في الأسماءِ؛ ليتميَّزَ المؤنَّثُ عن المذكَّرِ، وأكثرُ مَا يكونُ ذلكَ في الصفاتِ، كـ(قَائِمٍ وَقَائِمَةٍ، وقَاعِدٍ وقَاعِدَةٍ)، ويقلُّ ذلكَ في الأسماءِ الَّتي ليستْ بصفاتٍ، كـ(رَجُلٍ ورَجُلَةٍ، وإِنْسَانٍ وإِنْسَانَةٍ، وامْرِئٍ وامْرَأَةٍ).

وأشارَ بقولهِ: (وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولا ...الأبيات) إلى أنَّ من الصفاتِ مَا لَا تلحقهُ هذهِ التَّاء، **وهوَ**:

◈ مَا كانَ من الصِّفاتِ علَى (فَعُولٍ)[١] وكانَ بمعنَى فاعلٍ، وإليهِ أشارَ بقولهِ: (أَصْلًا)، واحترَزَ بذلكَ من الَّذِي بمعنَى: مَفْعُولٍ، وإنَّما جُعِلَ الأوَّلُ أصلًا؛ لأنَّه أكثرُ من الثَّاني، وذلكَ نحو:(شَكُورٌ، وصَبُورٌ) بمعنَى: شاكرٍ وصابرٍ، فيقالُ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ: صَبورٌ وشَكورٌ - بلا تاء -، نحو:(هَذَا رَجُلٌ شَكُورٌ، وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ).

فإنْ كانَ (فَعُولٌ) بمعنى: مفعولٍ، فقدْ تلحقهُ التَّاءُ في التَّأنيثِ، **نحو**: (رَكُوبَة) بمعنَى : مركوبة.

---

(١) بهذا استُدِلَّ على أن "بغيًّا" في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، وفي قوله سبحانه ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]، على زنة فعول لا فعيل؛ إذ لو كانت على فعيل لوجب تأنيثها فيقال: "بغية" في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل، والأصل "بغويًا" فلما اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون قُلبت الواو ياء وأُدغمت الياء في الياء؛ فصار كما ترى.

وكذلكَ لَا تلحقُ التَّاءُ وَصْفًا:

◈ على (مِفْعَال)، كـ(امْرَأَة مِهْذَار)- وهيَ الكثيرةُ الهذرِ: وهو الهذيانُ -.

◈ أوْعلَى (مِفْعِيلٍ)، كـ(امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ) - من عَطِرَتِ المرْأَةُ : إذَا استَعْمَلَتِ الطِّيبَ-.

◈ أوْعلَى (مِفْعَلٍ)، كـ(مِغْشَمٍ) - وهوَ الَّذِي لا يَثْنِيْهِ شيءٌ عمَّا يريدُهُ ويهواهُ من شجاعتهِ -.

ومَا لَحِقَتْهُ التَّاءُ من هذهِ الصفاتِ للفرقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ فشاذٌّ لا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ).

وأمَّا(فَعِيلٌ)، فإمَّا أنْ يكونَ بمعنَى: "فاعلٍ"، أوْ بمعنَى: "مفعولٍ":

◂ فإنْ كانَ بمعنَى: (فاعلٍ) لحقتهُ التَّاءُ فِي التَّأنيثِ، نحو :(رَجُلٌ كَرِيْمٌ، وَامْرَأَةٌ كَرِيْمَةٌ)، وقدْ حُذِفَتْ منهُ قليلًا، قالَ اللهُ تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[1] [يس: ٧٨]، وقالَ اللهُ تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[2] [الأعراف: ٥٦].

◂ وإنْ كانَ بمعنَى: (مَفْعُولٍ) - وإليهِ أشارَ بقولهِ: (كَقَتِيلٍ)-؛ فإمَّا أنْ يُسْتَعْمَلَ

---

(١) **الإعـراب:** (من): اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. (يحيي): فعل مضارع مرفوع، والجملة الفعلية في محل رفع خبر لـ"من". (العظام): مفعول به منصوب. (وهي): الواو هي واو الحال، هي: ضمير في محل رفع مبتدأ. (رميم): خبر مرفوع.
وجـه الاستـدلال: قوله: "رميم": حذفت منه تاء التأنيث مع أنه بمعنى فاعل، أي: رامّة بمعنى بالية، وهذا الحذف قليل.

(٢) **الإعـراب:** (إن): حرف توكيد ونصب. (رحمت): اسم إن منصوب، وهو مضاف. (الله): لفظ الجلالة مضاف إليه. (قريب): خبر إن مرفوع. (من المحسنين): جار ومجرور متعلقان بقريب.
وجـه الاستـدلال: أن تاء التأنيث قد حذفت من لفظة "قريب" مع أنها بمعنى فاعل أي مقربة من المحسنين، وهذا الحذف قليل.

استعمالَ الأسماءِ، أوْ لَا:

◈ فإنِ اسْتُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، - أيْ: لمْ يَتْبَعْ موصوفَهُ - لحقتهُ التَّاءُ، نحو:(هَذِهِ ذَبِيحَةٌ، وَنَطِيحَةٌ، وَأَكِيلَةٌ) أيْ: مذبوحةٌ، ومنطوحةٌ، ومأكولةُ السبعِ.

◈ وإنْ لمْ يُسْتَعْمَلْ استعمالَ الأسماءِ، - أي: بأنْ يَتبعَ موصوفهُ - حُذِفَتْ منهُ التَّاءُ غالبًا، **نحو**: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ جَرِيحٍ، وَبِعَيْنٍ كَحِيلٍ) أيْ: **مجروحةٍ**، ومكحولةٍ.

وقدْ تلحقهُ التَّاءُ قليلًا، نحو:(خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ) أي: مذمومةٌ، و(فعلةٌ حميدة) أي: محمودةٌ.

وَأَلِـــفُ التَّـــأْنِيثِ ذَاتُ قَصْـــرِ (٧٦٣) وَذَاتُ مَـــدٍّ نَحْــوُ أُنْثَـــى الْغُــرِّ

وَالاشْتِهَـــــارُ[1] فِي مَبَـــانِي الأُولَى (٧٦٤) يُبْدِيـــهِ وَزْنُ أُرَبَـــى وَالطُّـــوْلَى

وَمَـــرَطَى وَوَزْنُ (فَعْـــلَى) جَمْعــا (٧٦٥) أَوْ مَصْـــدَرًا أَوْ صِـــفَةً كَشَـــبْعَى

وَكَحُبَـــارَى سُـــمَّهَى سِـــبَطْرَى (٧٦٦) ذِكْـــرَى وَحِثِّيْـــثَى مَـــعَ الكُفُـــرَّى

كَـــذَاك خُلَّيطَـــى مَـــع الشُّـــقَّارَى (٧٦٧) وَاعْـــزُ لِغَـــيْرِ هَـــذِهِ اسْتِنْـــدَارا

قدْ سبقَ أنَّ ألفَ التَّأنيثِ علَى ضربينِ:

أحدهمَا: المقصورةُ، كـ(حُبْلَى، وَسَكْرَى).

والثَّاني: الممدودةُ، كـ(حَمْرَاءَ وغَرَّاءَ)، ولكلٍّ منهمَا أوزانٌ تعرفُ بهَا:

فأمَّا المقصورةُ فلهَا أوزانٌ مشهورةٌ، وأوزانٌ نادرةٌ :

فمن المشهورةِ:(فُعَلَى)، نحو:(أُرَبَى) للدَّاهيةِ، (وشُعَبَى)، لموضعٍ.

ومنها: (فُعْلَى) اسمًا، كـ(بُهْمَى) لنبتٍ، أو صفةً، كـ(حُبْلَى والطُوْلَى)، أو مصدرًا، كـ(رُجْعَى).

ومنها: (فَعَلَى) اسمًا، كـ(بَرَدَى) لنهرٍ بدمشقَ، أو مصدرًا، كـ(مَرَطَى) لضربٍ من العَدْوِ، أوْ صفة، كـ(حَيَدَى)، يقال: حِمارٌ حَيَدَى - أي: يحيدُ عن ظلِّهِ لنشاطهِ -. قال الجوهريُّ: (ولمْ يجيءْ في نعوتِ المذكَّرِ شيءٌ علَى (فَعَلَى) غيرُه).

ومنها: (فَعْلَى)جمعًا،كـ(صَرْعَى)جمعُ صريعٍ،أوْ مصدرًا، كـ(دَعْوَى)، أوْ صفةً،

---

(١) قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاشتهار) يُحمل على اعتبار المجموع لا الجميع، وإلاّ فإنَّ وزن (أربى) نادر، ووزن (سمهى وخليطى وشقارى) شاذ.

كـ(شَبْعَى وكَسْلَى).

ومنها: (فُعَالَى)، كـ(حُبارَى) لطائرٍ، ويقعُ على الذَّكرِ والأُنْثَى.

ومنها: (فُعَّلَى)، كـ(سُمَّهَى) للباطلِ.

ومنها: (فِعَلَّى)، كـ(سِبَطْرَى) لضربٍ من المشيِ[(١)].

ومنها: (فِعْلَى)مصدرًا، كـ(ذِكْرَى)، أوْ جمعًا، كـ(ظِرْبَى) جمعُ ظَرِبَانٍ - وهي دويبّةٌ كالهرّةِ منتنةِ الرِّيحِ، تزعمُ العربُ أنها تفسو في ثوبِ أحدهمْ إذَا صادهَا فلَا تذهبْ رائحتهُ حتَّى يبلَى الثَّوبُ - وكـ(حِجْلَى) جمعُ حَجَلٍ، وليسَ في الجموعِ ماهوَ على وزنِ (فِعْلَى) غيرهمَا.

ومنها: (فِعِّيلَى)، كـ(حِثِّيثَى) بمعنى: الحثِّ[(٢)].

ومنها: (فُعُلَّى)، **نحو:** (كُفُرَّى) لوعاءِ الطلعِ.

ومنها:(فُعَّيْلَى)، نحو:(خُلَّيْطَى) للاختلاطِ، ويقال: (وَقَعُوا فِي خُلَّيْطَى) أي: اختلطَ عليهمْ أمرهمْ.

ومنها: (فُعَّالَى)، **نحو:** (شُقَّارَى) لِنَبْتٍ.

(١) سبطرى: ضرب من المشي فيه تبختر.

(٢) ونظيره "خِلِّيفَى" بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لولا الخليفى لأَذَّنت» يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة لكان مؤذنًا. وأثر عمر أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٣٤٨)؛ والبيهقي في الكبرى (٢٠٢٦).

لِمَــــدِّهَا: فَـعْـــــلاءُ أَفْعِـــــلاءُ (٧٦٨) مُثَلَّــــــثَ العَــــيْنِ وَ فَعْــــــلَلاءُ

ثُـــمَّ فِعَـــالا فُعْـــلُلا فَاعُــــولا (٧٦٩) وَ فَـــاعِلاءُ فِعْلِيَــــا مَفْعُـــــولا

وَ مُطْلَـــقَ العَـــيْنِ فَعَـــالا وَكَـــذَا (٧٧٠) مُطْلَـــقَ فَــــاءٍ فَعَـــلاءُ أُخِــــذَا

لألفِ التَّأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ، نبَّهَ المصنِّفُ على بعضهَا:

فمنهَا :(فَعْلَاءُ) اسمًا، كـ(صَحْرَاء)، أوْ صفةً، مُذَكَّرُهَا علَى (أَفْعَل)، كـ(حَمْرَاء)، وعلَى غيرِ (أَفْعَل)، كـ(دِيمَةٌ هَطْلَاءُ)، ولَا يقالُ: (سَحَابٌ أَهْطَلُ، بلْ سَحَابٌ هَطِلٌ)، وقولهمْ : (فَرَسٌ أوْ نَاقَةٌ رَوْغَاء)، أي: حديدةُ القيادِ، ولَا يوصفُ بهِ المذكَّرُ منهمَا، فلَا يقالُ: (جَمَلٌ أَرْوَغُ)، وكـ(امْرَأَةٌ حَسْنَاءُ)، ولَا يقالُ: (رَجُلٌ أَحْسَنُ)، -والهَطْلُ: تتابعُ المطَرِ والدَّمْعِ وسَيَلَانه- يقال: (هَطَلَتِ السَّماءُ تَهْطِلُ هَطْلًا، وَهَطَلَانًا، وَتَهْطَالًا).

ـ **ومنهَا**: (أَفْعُلَاء) -مُثلّثَ العينِ- نحو قولهمْ: لليومِ الرَّابعِ من أيامَّ الأسبوعِ :(أَرْبُعاء)بضمِّ الباءِ، وفتحهَا ، وكسرِهَا.

ـ **ومنهَا**: (فَعْلَلَاء)، **نحو**: (عَقْرَبَاء) لأنْثى العقاربِ.

ـ **ومنهَا**: (فِعَالَاء)، **نحو**: (قِصَاصَاء) للقِصَاصِ.

ـ **ومنهَا**: (فُعْلُلَاء)، كـ(قُرْفُصَاء).

ـ **ومنهَا**: (فَاعُولَاء)، كـ(عَاشُورَاء).

ـ ومنهَا:(فَاعِلاَء)، كـ(قَاصِعَاء) لِجُحْرٍ من جِحَرَةِ اليربُوع.

ـ **ومنهَا**: (فِعْلِيَاء)، **نحو**: (كِبْرِيَاء)، وهي العَظَمَة.

ـ **ومنهَا**: (مَفْعُولَاء)، نحو:(مَشْيُوخَاء) جمع شَيْخٍ.

ـ ومنهَا:(فُعَالَاء) -مطلقَ العينِ، أي: مضمومهَا، ومفتوحهَا، ومكسورهَا - **نحو**: (دَبُوقَاء) للعذرةِ، و(بَرَاسَاء) لغة فِي البَرْنَسَاءِ، وهم النَّاسُ. وقال ابن السكيت: (يقالُ: مَا أدْرِي أيُّ البَرْنَسَاء هو؟ أيْ: أَيُّ النَّاسِ هُو؟)، و(كَثِيرَاء).

ـ ومنهَا:(فُعَلَاء) -مطلقَ الفاءِ، أي: مضمومهَا، ومفتوحهَا، ومكسورهَا- **نحو**: (خُيَلَاء) للتكبُّرِ، و(جَنَفَاء) اسمُ مكانٍ، و(سِيَرَاء) لبُرْدٍ فيهِ خُطوطٌ صُفْرٌ.

المقْصُورُ والمـمْدُودُ

إِذَا اسْمٌ اسْتَوجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ (٧٧١)

فَلِنَظِيرِهِ[1] المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ (٧٧٢)

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى (٧٧٣)

المقصورُ: هو الاسمُ الَّذِي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ.

فخرجَ بـ(الاسم): الفعلُ، نحو:(يَرْضَى)، وبـ(حرفِ إعرابِهِ): المبنِي، نحو:(إِذَا)، وبـ(لازمة):المثنَّى، **نحو**: (الزَّيْدَانِ)، فإنَّ ألفهُ تنقلبُ ياءً في الجرِّ والنَّصبِ.

والمقصورُ على قسمينِ: قِياسيٌّ، وسَمَاعيٌّ:

فالقياسيُّ: **كلُ اسمٍ معتلٍّ لهُ نظيرٌ من الصحيحِ، مُلتزَمٌ فتحُ مَا قبلَ آخرِهِ**، وذلكَ كمصدرِ الفعلِ اللَّازمِ الَّذِي علَى وزنِ (فَعِلَ)، فإنَّه يكونُ (فَعَلًا)، بفتحِ الفاءِ والعينِ، **نحو**: (أَسِفَ أَسَفًا).

فإِذَا كانَ معتلًّا وجبَ قصرهُ، نحو:(جَوِيَ جَوًى)؛ لأنَّ نظيرَهُ من الصحيحِ الآخرِ مُلْتَزَمٌ فتحُ مَا قبلَ آخرهِ، ونحو: (فِعَل) في جمعِ (فِعْلَة) بكسرِ الفاءِ، و(فُعَل) في جمعِ (فُعْلَة) بضمِّ الفاءِ، نحو:(مِرًى) جمعُ (مِرْيَة)، و(مُدًى) جمعُ (مُدْيَة)، فإنَّ نظيرهما من الصحيحِ:(قِرَب وقُرَب، جمع قِرْبَة وقُرْبَة)؛ لأنَّ جمعَ فِعْلَة بكسرِ الفاءِ يكونُ علَى (فِعَل)،بكسرِ الأوَّل وفتحِ الثَّاني، وجمع (فُعْلة) بضمِّ الفاءِ يكونُ علَى

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (فلنظيره) المراد به:المناظرة في الوزن، ونوع الاسم، كالمصدرية والجمعية، لا خصوص الوزن.

(فُعَل)،بضمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثَّانِي، و(الدُّمَى جمعُ دُمْيةٍ)، وهي الصورةُ من العاجِ ونحوِهِ.

وَمَـــا اسْتَحَـــقَّ قَبْـــلَ آخِـــرٍ أَلِـــفْ (٧٧٤) فَالْـــمَدُّ فِي نَـــظِيرِهِ حَتْـــمًا عُـــرِفْ

كَمَصْـــدَرِ الفِعْـــلِ الَّذِي قَـــدْ بُـــدِئَا (٧٧٥) بِهَمْـــزِ وَصْـــلٍ كَارْعَـــوَى وَكَارْتَـــأَى[(١)]

ولما فرغَ من المقصورِ شرعَ في الممدودِ، وهوَ: **الاسمُ الَّذِي في آخرِهِ همزةٌ، تلِيَ ألفًا زائدةً**، نحو:(حَمْرَاء، وَكِسَاء، وَرِدَاء)، فخرجَ بـ(الاسمِ): الفعلُ، نحو:(يَشَاء)، وبقولِهِ:(تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً) مَا كانَ في آخرِهِ همزةٌ، تَلِي أَلِفًا غيرَ زائدةٍ كـ(مَاءٍ، وَآءٍ جمعَ آءة) وهو: شجرٌ.

والـــممدودُ أيضًا كالمقصورِ: قياسيٌّ، وسماعيٌّ:

فالقياسيُّ: **كلُّ معتلٍّ لهُ نظيرُ الصحيحِ الآخرِ، مُلْتَزَمٌ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ:**

وذلكَ كمصدرِ مَا أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ، نحو:(ارْعَوَى ارْعِوَاءً، وارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً)؛ فإنَّ نظيرهَا من الصَّحيحِ: (انْطَلَقَ انْطِلَاقًا، واقْتَدَرَ اقْتِدَارًا، واسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا).

وكذَا مصدرُ كلِّ فعلٍ معتلٍّ يكونُ علَى وزنِ (أَفْعَلَ)، **نحو**: (أَعْطَى إعْطَاءً)؛ فإنَّ نظيرَهُ من الصَّحيحِ: (أَكْرَمَ إِكْرَامًا) [(٢)].

---

(١) قوله: (ارعوى) أي انكف و(ارتآى) أي تدبر.

(٢) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال: "نصر ينصر" إذا كان دالًّا على صوت كـ(رغاء وثغاء ومكاء ودعاء وحداء)، أو على داء مثل :(مشاء)، ومصدر الفعل الذي على مثال: (قاتل قتالًا)، نحو:(والى ولاء، وعادى عداء).

وَالْعَـــادِمُ النَّظِـــيرِ ذَا قَصْـــرٍ وَذَا (٧٧٦) مَـــدٍّ بِنَقْـــلٍ كَالْحِجَـــا وَكَالْحِـــذَا

هذَا هو القسمُ الثَّانِي، وهو: المقصورُ السَّماعيُّ، والممدودُ السَّماعيُّ.

وضابطهُما:

- أنَّ مَا ليسَ لهُ نظيرٌ اطَّردَ فتحُ مَا قبلَ آخرهِ، فَقَصْرُهُ موقوفٌ علَى السَّماعِ.
- ومَا ليسَ لهُ نظيرٌ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرهِ، فمدُّهُ مقصورٌ علَى السَّماعِ.

فمن المقصورِ السَّماعيّ: (الفَتَى): واحدُ الفتيانِ، و(الحِجَا): العقلُ، و(الثَّرَى): التُّرَابُ، و(السَّنَا): الضَّوءُ.

ومن الممدودِ السَّماعيّ: (الفَتَاءُ): حداثةُ السِّنِّ، و(السَّنَاءُ): الشَّرفُ، و(الثَّرَاءُ): كثرةُ المالِ، و(الحِذِاءُ): النَّعْلُ.

وَقَصْــرُ ذِي الْــمَدِّ اضْـطِرَارًا مُجْمَـعُ (٧٧٧) عَلَيْــهِ وَالْعَكْـسُ بِخُلْـفٍ يَقَــعُ

لا خلافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ في جوازِ قصرِ الممدودِ للضَّرورةِ.

واختُلِفَ في جوازِ مدِّ المقصورِ، فذهبَ البصريُّونَ إلى المنعِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ، واستدلُّوا بقولِهِ:

٣٥٣- يَـا لَـكَ مِـنْ تَمْـرٍ وَمِـنْ شِيشَـاءِ يَنْشَـــبُ فِي المَسْــعَلِ وَاللَّهَـــاءِ[1]

فمدَّ اللَّهاءَ للضَّرورةِ، وهوَ مقصورٌ.

---

(١) ٣٥٣- نسبه الفراء إلى أعرابي من أهل البادية، ولم يسمه.

اللغة: (شِيْشاء): الشيص، وقال الجوهري: الشيش والشيشاء: لغة في الشيص والشيصاء. وهو التمر الذي يشتد نواه لأنه لم يلقح، وقال ابن فارس: هو أردأ التمر. (ينشَب) أي: يعلق. (الْمَسْعَل): موضع السعال من الحلق. (واللهاء): اللهاة، وهي الهَنَةُ المطبقة في أقصى سقف الفم.

الإعراب: (يا) أصله حرف نداء، وقصد به هنا مجرد التنبيه. (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف: أي يا لك شيء، مثلًا. (من تمر) بيان للكاف في لك: أي أنه جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من الكاف في لك؛ وقيل: إن "لك" جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم، و"من" زائدة، و"تمر" مبتدأ مؤخر، وفيه أعاريب أخر. (ومن شيشاء) جار ومجرور معطوف بالواو على قوله "من تمر". (ينشَب) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى شيشاء. (في المسعل) جار ومجرور متعلقان بـ"ينشب". (واللهاء) معطوف على المسعل.

الشاهد فيه، قوله: (واللهاء) حيث مُدَّ للضرورة، وأصله "اللها" بالقصر.

كيفيية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

آخِــرَ مَقْصُــورٍ تُثَـنِّي اجْعَلْـهُ يَــا (٧٧٨) إِنْ كَانَ عَــنْ ثَلَاثَــةٍ مُرْتَـقِيَــا
كَـذَا الَّذِي اليَــا أَصْـلُه نَحْـوُ الفَـتَى (٧٧٩) وَالْجَامِــدُ[١] الَّذِي أُمِيــلَ كَمَــتَى
فِي غَــيْرِ ذَا تُقْلَــبُ وَاوًا الأَلِــفْ (٧٨٠) وَأَوْلِهَــا مَــا كَانَ قَبْـلُ قَـدْ أُلِـفْ

الاسمُ المتمكنُ إنْ كانَ صحيحَ الآخرِ، أوْ كانَ منقوصًا، لحقتهُ علامةُ التثنيةِ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ فِي :(رَجُلٍ، وَجَارِيَةٍ، وَقَاضٍ: رَجُلَانِ، وَجَارِيَتَانِ، وَقَاضِيَانِ).

وإنْ كانَ مقصورًا فلا بُدَّ من تغييرِهِ، علَى مَا نذكرهُ الآنَ. وإنْ كانَ ممدودًا فسيأتِي حكمهُ:

فإنْ كانتْ ألفُ المقصورِ رابعةً فصاعدًا قُلِبَتْ ياءً؛ فتقولُ في (مَلْهى: مَلْهَيَانِ)، وفي (مُسْتَقْصى: مُسْتَقْصَيَانِ).

وإنْ كانتْ ثالثةً: فإنْ كانتْ بدلًا من الياءِ، كـ(فَتَى، وَرَحَى) قُلِبَتْ أيضًا ياءً؛ فتقولُ: (فَتَيانِ، وَرَحَيَانِ). وكذَا إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وَأُمِيلَتْ؛ فتقولُ في (مَتَى) علمًا: (مَتَيَانِ).

(١) قوله: (الجامد) هو ما ليس له أصل معلوم يرد إليه، ويدخل فيه ما ألِفه أصلية، وما ألفه مجهولة الأصل. وقوله: (الذي أُميل) أي: يقبل الإمالة.

وإنْ كانتْ ثالثةً: بدلًا من واوٍ، كـ(عَصَا، وَقَفَا) قُلِبَتْ وَاوًا؛ فتقول: (عَصَوَانِ، وَقَفَوَانِ)، وكذَا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولمْ تُمَلْ، كـ(إِلَى) عَلَمًا؛ فتقولُ: (إِلَوَانِ).

فالحاصلُ أنَّ ألفَ المقصورِ تقلبُ ياءً في ثلاثةِ مواضعٍ:

الأوَّل: إذَا كانتْ رابعةً فصاعدًا.

الثَّاني: إذَا كانتْ ثالثةً بدلًا من ياءٍ.

الثَّالث: إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُميلتْ.

وتقلبُ واوًا في موضعينِ:

الأوَّلُ: إذَا كانتْ ثالثةً بدلًا من الواوِ.

الثَّاني: إذَا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولمْ تُمَلْ.

وأشارَ بقولهِ: (وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) إلى أنَّه إذَا عُمِلَ هذَا العَمَلُ المذكورُ في المقصورِ -أعنِي قَلْبَ الألفِ ياءً، أَوْ واوًا- لحقتهَا علامةُ التثنيةِ، الَّتي سبقَ ذكرهَا أوَّلَ الكتابِ، وهي الألفُ والنُّونُ المكسورةُ رفعًا، والياءُ المفتوحُ ما قبلهَا، والنُّون المكسورة جرًّا ونصبًا.

وَمَــا كَصَحْـــرَاءَ بِـــوَاوٍ ثُنِّيَـــا (٧٨١) وَنَـحْــوُ عِـلْبَــاءٍ[١] كِسَــاءٍ وَحَيَـا
بِـــوَاوٍ اوْ هَمْـــزٍ، وَغَـــيْرَ مَـــا ذُكِـــرْ (٧٨٢) صَـحِّحْ، وَمَـا شَـذَّ عَلَى نَقْـلٍ قُصِـرْ

لما فرغ من الكلامِ على كيفيةِ تثنيةِ المقصورِ شرعَ في ذكرِ كيفيةِ تثنيةِ الممدودِ.

والممدودُ: **إمَّا أنْ تكونَ همزتهُ بدلًا من ألفِ التَّأنيثِ، أوْ للإلحاقِ، أوْ بدلًا من أصلٍ، أو أصلًا**:

فإنْ كانتْ بدلًا من ألفِ التأنيثِ: فالمشهورُ قلبهَا واوًا؛ فتقولُ في (صَحْرَاءَ وَحَمْرَاءَ: صَحْرَاوَانِ وَحَمْرَاوَانِ).

وإنْ كانتْ للإلحاقِ، كـ(عِلْبَاء)، **أَوْ بدلًا من أصلٍ، نحو**: (كِسَاء، وَحَيَاء)[٢] جازَ فيهَا وجهانَ:

أحدهمَا: قَلْبُهَا واوًا؛ فتقول: (عِلْبَاوَانِ، وَكِسَاوَانِ، وَحَيَاوَانِ).

والثَّاني: إبقاءُ الهمزةِ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقول: (عِلْبَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَحَيَاءَانِ)، والقلبُ في المُلْحَقةِ أوْلَى من إبقاءِ الهمزةِ، وإبقاءُ الهمزةِ المبدلةِ من أصلٍ أوْلَى من قلبهَا واوًا.

---

(١) قوله: (علباء) أي: عصبة العنق.

(٢) أصل "كساء: كساو"؛ بدليل قولك: "كسوت فلانًا كسوة" فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة، فقُلبت همزة.

وأصل "حياء: حياي"، بدليل قولك "حييت"، وقولك "حي فلان يحيا"، و"حي" فوقعت ياء حياي إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

فالقاعدة: كل واو أوياء وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة كما هنا،أو متوسطة، كما في: صائم وبائع ونحوهما.

وإنْ كانتِ الهمزةُ الممدودةُ أصلًا وجبَ إبقاؤهَا؛ فتقولُ في (قُرَّاء، وَوُضَّاء[١]: قُرَّاءَانِ، وَوُضَّاءَانِ).

وأشارَ بقولِهِ: (وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِر): إلَى أنَّ مَا جاءَ من تثنيةِ المقصورِ، أو الممدودِ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ، اقتُصِرَ فيهِ على السَّماعِ، كقولهمْ في (الخَوْزَلِي: الخَوْزَلَانِ)، والقياسُ (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولهمْ في (حَمْرَاء: حَمْرَايَانِ)، والقياس (حَمْرَاوَانِ).

(١) قُرّاء -بضم القاف وتشديد الراء- وصف من القراءة، تقول: "رجل قُرّاء" أيْ: حسن القراءة. و"وُضّاء" - بضم الواو، وتشديد الضاد -: وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه.

وَاحْـذِفْ مِـنَ المَقْصُـورِ فِي جَمْـعٍ عَلَى حَـدِّ الْـمُثَنَّى مَـا بِـهِ تَكَمَّـلَا (٧٨٣)
وَالفَتْـحَ أَبْقِ مُـشْعِرًا بِمَـا حُـذِفْ وَإِنْ جَـمَعْتَـهُ بِتَـاءٍ وَأَلِـفْ (٧٨٤)
فَالأَلِـفَ اقْـلِبْ قَلْبَهَـا فِي التَّثْنِيَـهْ وَتَـاءَ ذِي التَّـا أَلْـزِمَنَّ تَنْحِيَـهْ (٧٨٥)

إذَا جُمِعَ صحيحُ الآخرِ علَى حدِّ المثنَّى - وهوَ الجمعُ بالواوِ والنُّونِ- لحقتهُ العلامةُ من غيرِ تغييرٍ؛ فتقول في (زَيْد: زَيْدُونَ).

وإنْ جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ حُذفتْ ياؤهُ، وضُمَّ مَا قبلَ الواوِ، وكُسِرَ مَا قبلَ الياءِ؛ فتقول في (قَاضٍ: قَاضُونَ) رفعًا، (وقَاضِينَ) جَرًّا ونَصْبًا.

وإنْ جُمِعَ المدودُ - هذَا الجمعَ - عُومِلَ معاملتهُ فِي التَّثنيةِ؛ فإنْ كانتْ الهمزةُ بدلًا من أصلٍ، أوْ للالحاقِ، جازَ فيهِ وجهانِ: إبقاءُ الهمزةِ، وإبدالُها واوًا؛ فيقالُ في (كِسَاءٍ) عَلَمًا: (كِساؤُونَ، وَكِسَاوُونَ)، وكذلكَ (عَلْبَاء).

وإنْ كانتِ الهمزةُ أصليةً وجبَ إبقاؤهَا؛ فتقولُ في (قُرَّاءَ: قُرَّاؤُونَ).

وأمَّا المقصورُ: -وهو الَّذي ذكرهُ المصنفُ- فتُحْذَفُ أَلِفُهُ إذَا جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ، وتبقَى الفتحةُ دالَّةً عليهَا؛ فتقول في (مُصْطَفَى: مُصْطَفَونَ) رفعًا، و(مُصْطَفَينَ) جرًّا ونصبًا، بفتحِ الفاءِ معَ الواوِ والياءِ.

وإنْ جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ، قُلِبَتْ ألفهُ، كمَا تُقلبُ في التَّثنيةِ؛ فتقول في (حُبْلَى: حُبْلَيَاتٍ)، وفِي (فَتَى، وَعَصَا) عَلَمَي مؤنَّثٍ: (فَتَيَاتٍ، وَعَصَوَاتٍ).

وإنْ كانَ بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ وجبَ -حينئذٍ- حذفُهَا؛ فتقول في (فَتَاةٍ: فَتَياتٍ)، وفِي (قَنَاةٍ: قَنَوَاتٍ).

وَالسَّـالِمَ العَـيْنِ الثُّـلاثِيْ اسْـمًا أَنِـلْ (٧٨٦) إِتْبَـاعَ عَـيْنٍ فَـاءَهُ بِـمَا شُـكِلْ

إِنْ سَـاكِنَ العَـيْنِ مُـؤَنَّثًـا بَـدَا (٧٨٧) مُخْتَـتَـمًا بِالتَّـاءِ أَوْ مُـجَـرَّدَا

وَسَـكِّنِ التَّـالِيَ غَـيْرَ الفَتْـحِ أَوْ (٧٨٨) خَفِّفْـهُ بِـالفَتْحِ فَـكُلًّا قَـدْ رَوَوْا

إذَا جُمِعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ - الصحيحُ العينِ، السَّاكنها، المؤنثُ، المختومُ بالتَّاءِ، أو المجرّدُ عنهَا - بألفٍ وتاءٍ، أُتْبِعَتْ عينُهُ فَاءَهُ في الحركةِ مطلقًا؛ فتقولُ في (دَعْدٍ: دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ: جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ وبُسْرة: جُمُلَات وَبُسُرَاتٍ) بضَمِّ الفاءِ والعينِ، وفي (هِنْدٍ وَكِسْرَةٍ: هِنِدَاتٍ، وَكِسِرَاتٍ)، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

ويجوزُ في العينِ بعدَ الضَّمةِ والكسرةِ التَّسكينُ والفتحُ؛ فتقول: (جُمْلَات وَجُمَلات، وَبُسْرَات وَبُسَرَاتٍ، وَهِنْدَاتٍ وهِنَدَاتٍ، وكِسْرَاتٍ وكِسَرَاتٍ)، ولا يجوزُ ذلكَ بعدَ الفتحةِ، بلْ يجبُ الإتباعُ.

واحتُرِز بالثُّلاثيِّ من غيرِهِ، كـ(جَعْفَرٍ)، علم مؤنثٍ، وبالاسمِ عن الصِّفةِ، كـ(ضَخْمَة)، وبالصَّحيحِ العينِ من معتلهَا، كـ(جَوْزَة)، وبالسَّاكنِ العينِ من محركهَا، كـ(شَجَرَة)؛ فإنَّه لا إتباعَ في هذهِ كلهَا، بل يجبُ إبقاءُ العينِ علَى مَا كانتْ عليهِ قبلَ الجمعِ؛ فتقول: (جَعْفَرَات، وَضَخْمَات، وجَوْزَات، وَشَجَرَات).

واحترزَ بالمؤنَّثِ من المذكرِ، كـ(بَدْرٍ)، فإنَّه لا يُجْمَعُ بالألفِ والتَّاءِ.

وَمَنَعُــــــوا إِتْبَـــــاعَ نَحْــــــوِ ذِرْوَهْ (٧٨٩) وَزُبْيَـــــةٍ وَشَـــــذَّ كَسْــــرُ جِـــرْوَهْ

يعني: أنَّه إذَا كانَ المؤنَّثُ المذكورُ مكسورَ الفاءِ، وكانتْ لامهُ واوًا؛ فإنَّه يمتنعُ فيهِ إتباعُ العينِ للفاءِ، فلَا يقالُ في (ذِرْوَةِ: ذِرِوات)، بكسرِ الفاءِ والعينِ، استثقالًا للكسرةِ قبلَ الواوِ، بلْ يجبُ فتحُ العينِ، أوْ تسكينهَا؛ فتقولُ: (ذِرَوَات، أوْ ذِرْوَات)، وشذَّ قولهمْ: (جِرِوات)[1]، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

وكذلكَ لا يجوزُ الاتباعُ إذَا كانتِ الفاءُ مضمومةً، واللَّامُ ياءً، **نحو**: (زُبْيَة)[2]، فلَا تقولُ: (زُبُيَات)، بضمِّ الفَاءِ والعينِ، استثقالًا للضمةِ قبلَ الياءِ، بلْ يجبُ الفتحُ، أوْ التسكينُ؛ فقول: (زُبَيَات، أوْ زُبْيَات).

---

(١) الجروات: جمع جروة، والجِروة: -مثلث الجيم مع سكون الراء-: الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

(٢) الزُّبية -بضم الزاي، وسكون الموحدة-: حفرة الأسد.

وَنَــادِرٌ أَوْ ذُو اضْــطِرَارٍ غَــيْرَ مَــا (٧٩٠) قَـدَّمْتُـــــهُ أَوْ لِأُنَــــاسٍ انْتَـــمَى

يعني: أنَّه إذَا جاءَ جَمْعُ هذَا المؤنَّثِ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ، عُدَّ نادرًا، أَوْ ضرورةً، أَوْ لغةً لقومٍ:

فالأوَّلُ: كقولهمْ في (جِرْوَة: جِرِوَات)، بكسرِ الفاءِ والعينِ.

والثَّاني: كقولِهِ:

٣٥٤- وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا وَمَــالِي بِزَفْــرَاتِ العَــشِّي يَــدَانِ[1]

فسكَّنَ عينَ (زَفْرات) ضرورةً، والقياسُ: فتحُهَا إتباعًا.

والثَّالث: كقولِ هذيلٍ في (جَوْزَة، وَبَيْضَة) ونحوهما: (جَوَزَات، وَبَيَضَات) بفتحِ الفاءِ والعينِ، والمشهورُ في لسانِ العربِ: تَسْكينُ العينِ إذَا كانتْ غيرَ صحيحةٍ.

(١) **منحة الجليل**: ٣٥٤- هذا البيت لعروة بن حزام، أحد بني عُذْرة، من قصيدة له، يقولها في عفراء ابنة عمه، وقد رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه، ومطلعها:

خَلِـيلَيَّ مِـنْ عُلْيَـا هِـلَالِ بْـنِ عَامِـرٍ بِصَـنعاءَ عُوجـا الْيَـوْمَ وَانْتَظِـرَانِي

اللغة: (زفرات) جمع زفرة، وهي: خروج النفَس بأنين وشدة، والشهيق إدخاله، وأضاف الزفرات إلى الضحى ثم إلى العشي؛ لزيادة وجد المتيّم فيهما عن غيرهما. (فأطقتها) استطعتها ، وقدرت عليها. (يدان) قوة وقدرة.

الإعراب: (وحملت) حمل: فعل ماض، مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول. (زفرات) مفعول ثان لحمل، وزفرات مضاف. و(الضحى) مضاف إليه. (فأطقتها) الفاء عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل ومفعول به. (وما) الواو: عاطفة، ما: نافية. (لي) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (بزفرات) جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، وزفرات مضاف. و(العشي) مضاف إليه. (يدان) مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله (زفرات) في الموضعين، حيث سكن العين لضرورة إقامة الوزن، وقياسُها الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة.

جمع التكسير

أَفْعِلَـــةٌ أَفْعُـــلُ ثُـــمَّ فِعْلَـــهْ (٧٩١) ثُمَّـــتَ أَفْعَـــالٌ جُـــمُوعُ قِلَّـــهْ

جمعُ التكْسيرِهوَ: مَا دلَّ علَى أكثرَ من اثنينِ، بتغييرٍ ظاهرٍ، كـ(رَجُلٍ ورِجَالٍ)، أوْ مقدَّرٍ كـ(فُلْكٍ) للمفردِ والجمعِ، والضمةُ الَّتي في المفردِ كضمَّةِ (قُفْل)، والضَّمةُ الَّتي في الجمعِ كضمَّةِ (أُسْدٍ).

وهو علَى قسمينِ: جمعُ قلةٍ، وجمعُ كثرةٍ.

فجمعُ القلَّةِ: **يدلُّ حقيقةً علَى ثلاثةٍ فمَا فوقها إلى العشرةِ.**

وجمعُ الكثرةِ: **يدلُّ علَى مَا فوقَ العشرةِ إلى غيرِ نهايةٍ**[١].

ويستعملُ كلُّ منهمَا في موضعِ الآخرِ مجازًا[٢].

وأمثلةُ جمعِ القلةِ: (أَفعِلَة) كـ(أَسْلِحَةٍ)، و(أَفْعُل) كـ(أَفْلُسٍ)، وَ(فِعْلَة)

---

(١) هذا أحد قولين، والقول الثاني أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية. وعليه: يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ؛ ولكنهما مختلفان في النهاية. ويكون الذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا، أما جمع الكثرة فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة، ودلالة هذه حقيقة، لا مجاز.

(٢) جموع التكسير ثمانية وعشرون وزنًا، ذكرالناظم هنا جموع القلة منها، وهي أربعة على المختار، وسيذكر الباقي إلّا (فُعالَى) نحو:(سُكارَى).

كـ(فِتْيَةٍ)، وَ(أَفْعَال) كـ(أَفْرَاسٍ) [(١)].

وما عدَا هذهِ الأربعةِ من جموعِ التكْسيرِ فجموعُ كثرةٍ.

وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي (٧٩٢) كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِي [(٢)]

قدْ يُسْتَغْنَى ببعضِ أبنيةِ القلَّةِ عن بعضِ أبنيةِ الكثرةِ: كـ(رِجْل وأَرْجُلٍ)، (وعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ)، (وفُؤادٍ وَأَفْئِدَةٍ).

وقدْ يُسْتَغْنَى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ عن بعضِ أبنيةِ القلَّةِ: كـ(رَجُلٍ ورِجَالٍ)، و(قَلْبٍ وقُلُوبٍ).

---

(١) **فائدة:** إذا قُرِنَ جمع القلة (بأل) الاستغراقية، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة، نحو (إن المسلمين والمسلمات) وقول حسان:

لنا الجَفَناتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ في الضُّحى وأسيافُنا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَما

(٢) (الصُّفِي): جمع صَفاة، وهي الصخرة الملساء.

وقد انتُقد هذا المثال، بأنّ الجوهري وغيره حكوا في جمع صفاة: "أصفاء"، وهو جمع قلة، وعليه فلا يكون (الصفي) مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة.

لِفَعْــلٍ اسْــمًا صَــحَّ عَيْنــًا أَفْعُــلُ (٧٩٣) وَلِلرُّبَــاعِيِّ اسْــمًا أَيْضًــا يُجْعَــلُ

إِنْ كَانَ كَالعَنَـــــــاقِ وَالذِّرَاعِ فِي (٧٩٤) مَــدٍّ وَتَأْنِيــثٍ وَعَــدِّ الأَحْــرُفِ

أَفْعُل: **جمعٌ لكلِ اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعْل) صحيحِ العينِ، نحو**: (كَلْبٍ وأَكْلُب)، و(ظَبْيٍ وَأَظْب)،وأصله "أَظْبُيٌ" فقلبتِ الضمَّةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، فصارَ (أَظْبِيٌ) فعُومِلَ معاملةَ (قاضٍ) [(١)].

وخرجَ بـ(الاسمِ):الصفةُ؛ فلا يجوزُ نحو:(ضَخْمٌ وأَضْخُم)، وجاءَ:(عَبْدٌ وأَعْبُد)، لاستعمالِ هذه الصِّفةِ استعمالَ الأسماءِ.

وخرجَ بـ(صحيحِ العينِ): المعتلُّ العينِ، **نحو**: (ثَوْب وَعَيْن)، وشذَّ: (عَيْن وَأَعْيُن)، و(ثَوْب وَأَثْوُب).

و(**أَفْعُل**) **أيضًا جمعٌ لكلِّ اسمٍ، مؤنثٍ، رباعيٍّ، قبلَ آخرِهِ مَدّةٌ**، كـ(عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ)، و(يَمِين وَأَيْمُنٍ).

وشذَّ من المذكَّرِ: (شِهَابٌ وأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ وَأَغْرُبٌ).

(١) ومثل (ظبي وأظب) قولهم: "ثدي وأثد"، وكذلك ما لامُه واو، نحو: "دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه".
وأصل "أدل: أدلو"، قُلبت ضمة اللام كسرة، ثم قُلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم يُعامَل معاملة قاض.

وَغَــيْرُ مَــا أَفْعُــلُ فِيــهِ مُطَّــرِدْ (٧٩٥) مِـنَ الثُّـلاثِيْ[١] اسْـمًا بِأَفْعَـالٍ يَـرِدْ

وَغَــالِبًا أَغْنَــاهُمُ فِعْــلانُ (٧٩٦) فِي فُعَــلٍ: كَقَــوْلِهِمْ صِرْدَانُ

قَدْ سبقَ أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعْلٍ)، صحيحِ العينِ.

وذكرَ هنَا أنَّ مَا لَا يطَّردُ فيهِ من الثُّلاثيِّ (أَفْعُلُ) يُجْمَعُ علَى (أَفْعَالٍ)، وذلكَ كـ(ثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ)، و(جَمَلٍ وَأَجْمَالٍ)، و(عَضُدٍ وأَعْضَادٍ)، و(حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ)، و(عِنَبٍ وَأَعْنَابٍ)، و(إِبِلٍ وآبَالٍ)، و(قُفْلٍ وأَقْفَالٍ).

وأمَّا جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العينِ علَى (أَفْعَالٍ) فشاذٌّ: كـ(فَرْخٍ: وَأَفْرَاخٍ).

وأمَّا (فُعَلٌ) فجاءَ بعضهُ علَى (أَفْعَالٍ)، كـ(رُطَبٍ وَأَرْطَابٍ)، والغالبُ مجيئهُ علَى (فِعْلَانٍ)، كـ(صُرَدٍ[٢] وصِرْدَانٍ)، و(نُغَرٍ ونِغْرَانٍ).[٣]

---

(١) قوله رحمه الله: (من الثلاثي اسمًا): (من) تبعيضية. وأوزان الثلاثي: اثناعشر، منها واحد مهمل: (فِعُل) وكذلك فإن عكسه نادر، أما العشرة الباقية، فواحد منها يطّرد فيه (أفعل) وهو (فَعْل) صحيح العين، وأما معتل العين والتسعة الباقية فتُجمع على (أفعال) يشملها قوله (وغير ما...).

(٢) الصرد: طائر فوق العصفور، نصفه أبيض، ونصفه أسود، ضخم الرأس والمنقار.

(٣) النُّغَر: البلبل، أو فَرْخ العصفور، أو طير كالعصفور أحمر المنقار.

فِي اسْــمٍ مُــذَكَّرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــدْ ثَــالِثٍ افْعِلَــةُ عَنْهُــمُ اطَّــرَدْ (٧٩٧)
وَالْزَمْــهُ فِي فَعَــالٍ اوْ فِعَــالِ مُصَــاحِبَيْ تَضْــعِيفٍ اوْ إِعْــلَالِ[(١)] (٧٩٨)

(أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكلِ اسمٍ، مذكرٍ رباعيٍّ، ثالثهُ مَدّةٌ، نحو:(قَذَال وأَقْذِلَةٌ)، و(رَغِيفٌ وأَرْغِفَة)، و(عَمُود وأَعْمِدَة).

والتُزِمَ (أَفْعِلَة) في جمعِ المضاعفِ، أوْ المعتلِّ اللَّامِ من (فَعَالٍ، أوْ فِعَالٍ)[(٢)] كـ(بتَات وأَبِتَّة)، و(زِمَام وأَزِمَّة)، و(قَبَاء وأَقْبِيَة)، و(فِنَاء وأَفْنِية).

فُعْــلٌ لِنَحْــوِ أَحْمَــرٍ وَحَمْــرَا وَفِعْلَــةٌ جَمْعًــا بِنَقْــلٍ يُــدْرَى[(٣)] (٧٩٩)

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعْل): وهو مطَّردٌ في **كلِّ وصفٍ يكونُ المذكَّرُ منهُ علَى (أَفْعَل)، والمؤنَّثُ منهُ على (فَعْلَاء)**، نحو:(أَحْمَر وحُمْرٍ، وحَمْرَاء وحُمْرٍ).

ومنْ أمثلةِ جمعِ القلَّةِ (فِعْلَة): ولمْ يطَّردْ في شيءٍ من الأبنيةِ، وإنَّما هو محفوظٌ، ومن الَّذِي حُفِظَ منهُ: (فَتىً وفِتْيَة)، و(شَيْخ وشِيْخَة)، و(غُلَام وغِلْمَة)، و(صَبِيٌّ وصِبْيَة).

(١) المراد (بالتضعيف) هو التضعيف في الثلاثي، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، مجردًا كان أومزيدا. والمراد (بالإعلال) كون آخره حرف علة.
(٢) أشار الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (والْزَمْه في "فَعَال" او "فِعَال") إلى اشتراط أن يكون حرف المد هو الألف.
(٣) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (بنقلٍ يُدرى): هي ستة ألفاظ، ذكر الشارح منها أربعة، وبقي اثنان: (غزال وغزالة، وثني وثنية) أي: الثاني في السيادة كالوزير بالنسبة للسلطان.

وَفُعُلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ (٨٠٠) قَدْ زِيدَ قَبْلَ لامٍ اعْلالًا فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ (٨٠١) وَفُعَلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ

وَنَحْوِ كُبْرَى وَلِفِعْلَةٍ فِعَلْ (٨٠٢) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعُل): وهو مُطَّرد في كلِّ اسمٍ رباعيٍّ، **قدْ زيدَ قبلَ آخرِهِ مَدّةٌ**، بشرطِ كونهِ صحيحَ الآخرِ، وغيرَ مُضَاعفٍ؛ إنْ كانتِ المدَّةُ ألفًا، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ، **نحو**: (قَذَالِ وقُذُل)، و(حِمَار وحُمُر)، و(كُرَاع وكُرُع)، و(ذِرَاع وذُرُع)، و(قَضِيب وقُضُب)، و(عَمُود وعُمُد).

وأمَّا المضاعفُ: فإنْ كانتْ مدتهُ ألفًا فجمعهُ علَى (فُعُل) غيرُ مطّردٍ، **نحو**: (عِنَان وعُنُن)، و(حِجَاج وحُجُج)، فإنْ كانتْ مَدّتهُ غيرَ ألفٍ فجمعهُ علَى (فُعُل) مطَّرد، **نحو**: (سَرِير وسُرُرٍ)، و(ذَلُول وذُلُلٍ).

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فُعَلٌ)، وهو جمعٌ لاسمٍ علَى (فُعْلَة)، أو على (فُعْلى) - أُنثى ـ (الأَفْعَل)-:

فالأوَّل: كـ(قُرْبَة وقُرَب)، و(غُرْفَة وغُرَف).

والثَّاني: كـ(كُبْرى وكُبَر)، و(صُغْرَى وصُغَر).

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فِعَل)، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فِعْلة)، **نحو**: (كِسْرَة وكِسَر)، و(حِجَّة وحِجَج)، و(مِرْيَة ومِرىً).

وقدْ يجيءُ جمعُ(فِعْلَةٍ) علَى (فُعَل) **نحو**: (لِحْيةٍ ولُحًى)، و(حِلْيةٍ وحُلًى).

في نَحْـــو رَامٍ ذُو اطِّـــرادٍ فُعَلَـــهْ (٨٠٣) وَشَـــاعَ نَحْـــوُ كَامِـــلٍ وَكَمَلَـــهْ

ومن أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعَلَة)، وهو مطَّردٌ في كلِّ وصفٍ علَى (فاعلٍ)، معتلِّ اللَّامِ، لمذكرٍ،عاقلٍ، كـ(رَام ورُمَاة)، و(قَاضٍ وَقُضَاة).

ومنها:(فَعَلَة)، وهو مطَّردٌ في وصفٍ علَى (فاعلٍ)، صحيحِ اللَّام، لمذكرٍ، عاقلٍ، **نحو**: (كَامِلٍ وكَمَلَة)، و(سَاحِرٍ وسَحَرَة). واسْتَغْنى المصنِّفُ عن ذكرِ القيودِ المذكورةِ بالتَّمثيلِ بما اشتملَ عليهَا، وهو: (رَامٍ، وكَاملٍ).

فَعْـلَى لِــوَصْفٍ كَقَتِيــلٍ وَزَمِــنْ (٨٠٤) وَهَـــالِكٍ وَمَيِّـــتٌ بِـــهِ قَمِـــنْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فَعْلَى)، وهو جمعٌ لوصفٍ على (فَعِيلٍ)،بمعنَى: مفعولٍ، دالٍّ علَى هَلاكٍ، أو توجُّعٍ: كـ(قَتِيل وقَتْلَى)، و(جَرِيح وَجَرْحَى)، و(أَسِيرٍ وأَسْرَى).

ويُحْملُ عليهِ ما أشبههُ في المعنَى، من:

(فَعِيلٍ) بمعنى: (فَاعِل)، كـ(مَرِيضٍ ومَرْضَى).

ومِن (فَعِلٍ)، كـ(زَمِنٍ وزَمْنَى).

ومِن (فاعِلٍ)، كـ(هَالِكٍ وهَلْكَى).

ومن (فَيْعِلٍ)، كـ(مَيِّتٍ ومَوْتَى).

[و(أَفْعَلٍ)، **نحو**: (أَحْمَقٍ وحَمْقَى)][(١)].

(١) ذكر محيي الدين عبد الحميد رَحِمَهُ اللَّهُ أنه سقط ما بين المعقوفين من أكثر النسخ، فتكون الأوزان التي تلحق بـ(فعيل) بمعنى: مفعول ـ في الجمع على فعلى ـ أربعة فيما ذكر الشارح -على ما هو في أكثر النسخ-، وخمسة -على ما في هذه النسخة-. =

لِفُعْــلٍ اسْــمًا صَــحَّ لَامًــا فِعَلَــهْ (٨٠٥) وَالْوَضْــعُ فِي فِعْــلٍ وَفَعْــلٍ قَلَّلَــهْ

(و)**من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ**: (فِعَلَة)، وهو جمعٌ لـ(فُعْلٍ) اسمًا، صحيحَ الّلام، نحو:(قُرْط وقِرَطَة)، و(دُرْج ودِرَجَة)، و(كُوز وَكِوَزَة).

ويحفظُ في اسمٍ علَى (فِعْل)، نحو:(قِرْد وقِرَدَة)، أوعلَى (فَعْلٍ)، نحو:(غَرْد وغِرَدَة)[1].

= وبقي سادس وهو "فعلان" نحو (سكران وسكرى)، وقرأ حمزة ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُم بِسَكْرَى﴾ [الحج: ٢].

(١) الغَرْد -بفتح الغين وسكون الراء هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعا-: ضرب من الكمأة، وجمعه غِرَدَة بوزن قِردة، وغِراد كجبال.

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ وَصْفَيْنِ نَحْوَ عَاذِلٍ وَعَاذِلَهْ (٨٠٦)

وَمِثْلُهُ الفُعَّالُ فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ فِي الْمُعَلِّ لَامًا نَدَرَا (٨٠٧)

(و)من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ:(فُعَّل)،وهو مقيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللَّامِ، علَى(فَاعِلٍ)، أو(فَاعِلَةٍ)، **نحو**: (ضَارِبٍ وضُرَّب)، و(صَائِمٍ وصُوَّم)،و(ضَارِبَةٍ وضُرَّب)، و(صَائِمَةٍ وصُوَّم).

ومنها:(فُعَّال)، وهو مقيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللَّامِ، علَى (فاعلٍ) لمذكَّرٍ نحو:(صَائِمٍ وصُوَّام)، و(قَائِمٍ وقُوَّام).

وندرَ (فُعَّل، وفُعَّال) في المعتلِّ اللَّامِ، المذَكَّرِ[1]، **نحو**: (غَازٍ وغُزّى)، و(سَارٍ وسُرّى)، و(عَافٍ وعُفّى)، وقالوا: (غُزَّاء) في جمعِ غازٍ، و(سُرَّاء) في جمع سَارٍ.

وندرَ أيضًا في جمع (فَاعِلَة) كقولِ الشَّاعرِ:

٣٥٥- أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيرَ صُدَّادِ[2]

---

(١) الأدق في هذا أن يفصل فيقال: (فُعّل) فيه ندور واحد، وهو جمعه لمعتل اللام، و(فُعّال) فيه ندوران: جمعه لمعتل اللام، وجمعه للمؤنث.

(٢) ٣٥٥- البيت للقَطامي، واسمه عمير بن شييم بن عمرو التغلبي، وقبل البيت المستشهد به قوله:

مَا لِلكَوَاعِبِ وَدَّعْنَ الحَيَاةَ كَمَا وَدَّعْنَنِي وَجَعَلْنَ الشّيبَ مِيعَادِي

اللغة: (الكواعب) جمع كاعب، وهي المرأة التي كعب ثديها ونهد. (ودعن الحياة) دعاء عليهن بالموت؛ لأنهن قَطَعْنه وبَتَتْنَ حَبل وِصاله. (أبصارهن) أراد أنهن يُدْمِنّ النظر إلى الشبان لما يرجون عندهم من مجاراتهن في الصبابة، وقد كان شأنهن معه كذلك يوم كان شبابه غضًّا.

الإعـراب: (أبصارهن) أبصار: مبتدأ، وأبصار مضاف وضمير النسوة مضاف إليه. (إلى الشبان) جار ومجرور متعلق بقوله: "مائلة" الآتي. (مائلة) خبر المبتدأ. (وقد) حرف تحقيق. (أراهن) أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والضمير البارز مفعول أول. =

يعنِي جمع صَادَّةٍ.

فَعْـــلٌ وَفَعْلَـــةٌ فِعَـــالٌ لَـهُـــمَا (٨٠٨) وَقَـلَّ فِيــمَا عَيْنُــهُ اليَـا مِنْهُــمَا

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَال)[1]،

وهو مطَّردٌ في (فَعْل، وفَعْلَة): اسمينِ، نحو:(كَعْب وكِعَاب)، و(ثَوْب وثِيَاب)، و(قَصْعَة وقِصَاع).

أوْ وصفينِ، **نحو**: (صَعْبٌ وصِعَاب)، و(صَعْبَةٌ وَصِعَاب).

وقلَّ فيمَا عينهُ (ياء)، نحو:(ضَيْفٌ وضِيَاف)، و(ضَيْعَةٌ وضِيَاع).

= (عني) جار ومجرور متعلق بقوله: "صداد" الآتي، وساغ تقديم معمول المضاف إليه على المضاف **لأمرين**: **أولهما**: أن المعمول جار ومجرور فيتوسع فيه. **والثاني**: أن المضاف يشبه حرف النفي فكأنه ليس في الكلام إضافة. (غير) مفعول ثان لأرى، وغير: مضاف و"صداد" مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (صُدّاد) الذي هو جمع صادّة، حيث استعمل (فُعّالا) في جمع فاعلة.

(١) لـ(فِعال) أربعة عشر وزنًا: يطرد في ثمانية منها، ويشيع في خمسة، ويلزم في واحد، وسيذكرها الناظم.

وَفَعَلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالُ (٨٠٩) مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالُ

أَوْ يَكُ مُضْعَفًا وَمِثْلُ فَعَلِ (٨١٠) ذُو التَّا وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ فَاقْبَلِ

أي: اطَّردَ أيضًا (فِعَال) في (فَعَل، وفَعَلَة) ما لمْ يكنْ لَامُهُما معتلًّا، أو مضاعفًا، **نحو**: (جَبَلٍ وجِبَالٍ)، و(جَمَلٍ وجِمَالٍ)، و(رَقَبَةٍ ورِقَابٍ)، و(ثَمَرَةٍ وثِمَارٍ).

واطَّردَ أيضًا (فِعَالُ) في (فِعْل، وفُعْل)، نحو:(ذِئْبٍ وذِئَابٍ)، و(رُمْحٍ ورِمَاحٍ).

واحترزَ من المعتلِّ اللَّام، كـ(فَتَى)، ومن المضعَّفِ كـ(طَلَلٍ).

وَفِي فَعِيلٍ وَصْفُ فَاعِلٍ وَرَدْ (٨١١) كَذَاكَ فِي أُنْثَاه أَيْضًا اطَّرَدْ

واطَّردَ أيضًا (فِعَالٌ) في كلِّ صفةٍ علَى (فَعِيل) بمعنى: (فَاعِل)، مقترنةً بالتَّاءِ، أو مجرّدةً عنهَا، كـ(كَرِيمٍ وكِرَامٍ)، و(كَرِيمَةٍ وكِرَامٍ)، و(مَرِيضٍ ومِرَاضٍ)، و(مَرِيضَةٍ ومِرَاضٍ).

وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فُعْلَانَا (٨١٢)

وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ وَالْزَمْهُ فِي نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي (٨١٣)

أي: واطَّردَ أيضًا مجيءُ (فِعَال) جمعًا، لوصفٍ علَى (فَعْلَان)، أوْ علَى (فَعْلَانَة)، أوْ علَى (فَعْلَى)، **نحو**: (عَطْشَان وعِطَاشٍ)، و(عَطْشَى وعِطَاشٍ)، و(نَدْمَانَة ونِدَامٍ).

وكذلكَ اطَّردَ (فِعَال) في وصفٍ علَى (فُعْلَان)، أوْ علَى (فُعْلَانَةٍ)، **نحو**: (خُمْصَان وخِمَاصٍ)، و(خُمْصَانَةٍ وخِمَاص).

والتُزِمَ (فِعَال) في كلِّ وصفٍ علَى (فَعِيل، أوْ فَعِيلةٍ) معتلِّ العينِ ، **نحو**: (طَوِيل وطِوَالٍ)، و(طَوِيلَةٍ وطِوَالٍ)[(١)].

(١) مما تقدم من الأبيات تجد أن (فِعالًا) مطرد في ثمانية أوزان:
١) فَعْل: نحو (صعب). ٢) فَعْلة: نحو (قصعة). ٣) فَعَل: نحو (جبل).
٤) فَعَلَة: نحو (رقبة). ٥) فِعْل: نحو (ذئب). ٦) فُعْل: نحو (رمح).
٧) فَعِيل: نحو (كريم). ٨) فَعِيلة: (كريمة).
وشائع في خمسة أوزان:
(١) فَعْلان: نحو(غضبان). (٢) فَعْلَى: نحو (غضبى). (٣) فَعْلانه: نحو (نومانه).
(٤) فُعْلان: نحو (خمصان). (٥) فُعْلانه: نحو (خُمْصانه).
ولازم في وزن واحد وهو فعيل بمعنى فاعل نحو (طويل) وكذا المؤنث (طويلة).

وَبِفُعُولٍ فَعِلٌ نَحْوُ كَبِدْ يُخَصُّ غَالِبًا كَذَاكَ يَطَّرِدْ (٨١٤)
فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا وَفَعَلْ لَهُ وَلِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ (٨١٥)
وَشَاعَ فِي حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا (٨١٦)

ومن **أمثلةِ جمعِ الكثرةِ** :(**فُعُول**)، وهو مُطَّرِد في اسمٍ ثلاثيٍّ علَى (فَعِل) **نحو**: (كَبِد وكُبُودٍ)، و(وَعِل ووُعُول)، وهوَ ملتزمٌ فيهِ غالبًا.

واطَّردَ (فُعُول) أيضًا في اسمٍ علَى:

- (فَعْل)بفَتْحِ الفَاءِ، نحو:(كَعْب وكُعُوب)، و(فَلْس وفُلُوس).
- أوْ علَى (فِعْل) بكسرِ الفاءِ، نحو:(حِمْل وحُمُول)، و(ضِرْس وضُرُوس).
- أوْ علَى (فُعْل) بضمِّ الفاءِ، **نحو**: (جُنْد وجُنُود)، و(بُرْد وبُرُود).

ويحفظُ (فُعُول) في (فَعَل) **نحو**: (أَسَد وأُسُود)، ويفهمُ كونهُ غيرَ مطَّردٍ من قولهِ: (وَفَعَلْ لَهُ) ولمْ يقيدهُ باطِّرادٍ.

وأشارَ بقولهِ: (وَلِلْفُعَالِ فِعْلانٌ حَصَلْ) إلى **أنَّ منْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ** :(**فِعْلَانًا**)، وهوَ مطَّردٌ في اسمِ علَى (فُعَال) نحو:(غُلَام وغِلْمَان)، و(غُرَاب وغِرْبَان)، وقدْ سبقَ أنَّه مطردٌ في (فُعَل)، كـ(صُرَد وصِرْدَان).

واطّرد (فِعْلَان) أيضًا في جَمْعِ مَا عينهُ واو من: (فُعْل، أو فَعَل)، **نحو**: (عُود وعِيدَان)، و(حُوت وحِيتَان)، و(قَاع وقِيعَان)، و(تَاج وتِيجَان).

وقَلَّ (فِعْلَان) في غيرِ مَا ذُكِرَ، نحو:(أَخ وإِخْوَان)، و(غَزَال وغِزْلَان).

وَفَعْــلًا اسْــمًا وَفَعِــيلًا وَفَعَــلْ (٨١٧) غَـيْرَ مُعَــلِّ العَـيْنِ فُعْــلَانٌ شَمَــلْ

من أبنيةِ جمعِ الكثرةِ :(فُعْلَان)، وهو مقيسٌ في اسمٍ صحيحِ العينِ علَى:

_ (فَعْلٍ) نحو:(ظَهْرٍ وظُهْرَان)، و(بَطْنٍ وبُطْنَان).

_ أوعلَى(فَعِيل) نحو: (قَضِيبٍ وقُضْبَان)، و(رَغِيفٍ ورُغْفَان).

- أو علَى (فَعَلٍ) نحو:(ذَكَرٍ وذُكْرَان)، و(حَمَلٍ وحُمْلَان).

وَلِكَـرِيــمٍ وَبَـخِيــلٍ فُـعَــلا (٨١٨) كَـذَا لِـمَا ضَـاهَـاهُمَا قَـدْ جُعِـلا

وَنَــابَ عَنْــهُ أَفْعِــلَاءُ فِي الْــمُعَلْ (٨١٩) لامًــا وَمُضْـعَفٍ، وَغَــيْرُ ذَاكَ قَــلْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(فُعَلَاء)، وهو مقيسٌ في (فَعِيل) بمعنى: فَاعَلٍ، صفةٍ، لمذكرٍ، عاقلٍ، غيرَ مضاعفٍ، ولَا معتلٍّ، نحو:(ظَرِيفٍ وظُرَفَاء)، و(كَرِيمٍ وكُرَمَاء)، و(بَخِيلٍ وبُخَلَاء).

وأشارَ بقولهِ: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) إلَى أنَّ مَا شَابهَ (فَعِيلًا) - في كونهِ دالًّا علَى معنًى هو كالغريزةِ - يُجمعُ علَى (فُعَلَاء)، نحو:(عَاقِلٍ وعُقَلَاء)، و(صَالِحٍ وصُلَحَاء)، و(شَاعِرٍ وشُعَرَاء).

وينوبُ عن (فُعَلَاء) في المضاعفِ والمعتلِّ: (أَفْعِلَاء) نحو:(شَدِيد وأَشِدَّاء)، و(وَلِيٍّ وأَوْلِيَاء).

وقدْ يجيءُ (أَفْعِلَاء) جمعًا لغيرِ مَا ذُكِر، نحو: (نَصِيبٍ وأَنْصِبَاء، وهَيِّن وأَهْوِنَاء).

فَـــوَاعِلٌ لفَوْعَـــلٍ وَفَـاعَـــلِ ... وَفَـاعِـلاءَ مَـعَ نَـحْـوِ كَاهِـلِ[1] (٨٢٠)

وَحَـــائِضٍ وَصَـــاهِلٍ وَفَاعِلَـــهْ ... وَشَـذَّ فِي الفَـارِسِ مَـعْ مَـا مَاثَلَـهْ (٨٢١)

من أمثلةِ جمع الكثرةِ فَوَاعِل:

وهو لِاسْمٍ علَى: فَوْعَلٍ، **نحو**: (جَوْهَرٍ وجَوَاهِر).

- أَوْ علَى فاعَلٍ، نحو:(طَابَعٍ وطَوَابع).
- أَوْ علَى فَاعِلَاء، **نحو**: (قَاصِعَاء وقَوَاصِع).
- أو علَى فَاعِلٍ، **نحو**: (كَاهِلٍ وكَوَاهِل).

وفَوَاعِل أيضًا: جمعٌ لوصفٍ علَى فاعلٍ إنْ كانَ لمؤنثٍ عاقلٍ، **نحو**: (حَائِضٍ وحَوَائِض)، أَوْ لمذَكّرٍ مَا لَا يعقلُ، **نحو**: (صَاهِلٍ وصَوَاهِل).

فإنْ كانَ الوصفُ الَّذِي علَى فاعلٍ لمذكرٍ عاقلٍ لم يُجمَعْ علَى فَوَاعلٍ، وشذَّ:(فَارِسٌ وفَوَارِس)،و(سَابِقٌ وسَوَابِق).

وفَوَاعِل أيضًا جمعٌ لفاعلةٍ، **نحو**: (صَاحِبَةٍ وصَوَاحِب)، و(فَاطِمَةٍ وفَوَاطِم).

---

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: (نحو كاهل)، هو (فاعل) اسمًا، غير صفة، سواء كان الاسم علمًا، نحو :(جابر) أو غير علم، كما مثل.

والكاهل: مقدم أعلى الظهر مما يلي العنق، وهو الثلث الأعلى، وفيه ست فقرات.

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ (٨٢٢) وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (**فَعَائِل**)، وهو لكلِّ اسمٍ رباعيٍّ بمَدّةٍ قبلَ آخرِهِ:

مؤنثًا بالتَّاءِ، **نحو**: (سَحَابَة وسَحَائِب)، و(رِسَالَة ورَسَائِل)، و(كُنَاسَة وكَنَائِس)، و(صَحِيفَة وصَحَائِف)، و(حَلُوبَة وحَلَائِب)،

أو مجردًا منهَا، **نحو**: (شِمَال وشَمَائِل)، و(عِقَاب وعَقَائِب)، و(عَجُوز وعَجَائِز).

وَبِالفَعَالِي وَالفَعَالَى جُمِعَا (٨٢٣) صَحْرَاءُ والعَذْرَاءُ والقَيْسَ اتْبَعَا[1]

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (**فَعَالِي وَفَعَالَى**)، ويشتركانِ فيمَا كانَ علَى فَعْلَاءَ اسمًا، كـ(صَحْرَاءَ: وصَحَارِي وصَحَارَى)، أوْ صفةً، كـ(عَذْرَاءَ: وعَذَارِي وعَذَارَى).

(١) أفْهمَ قولُ الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والقيس اتبعا)، أن الجمع في هذه مُطّرد.

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ (٨٢٤) جُدِّدَ كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ الْعَرَبْ

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَالِيّ)، وهوَ جمعٌ لكلِ اسمٍ، ثلاثيٍّ، آخرهُ ياءٌ مُشدَّدةٌ، غير متجددةٍ للنَّسبِ، نحو: (كُرْسِيٌّ وكَرَاسِيّ)، و(بُرْدِيٌّ وبَرَادِي)، ولَا يقالُ:(بَصْرِيٌّ وبَصَارِيّ).

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا (٨٢٥) فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي (٨٢٦) جُرِّدَ،الَآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ (٨٢٧) يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

وَزَائِدَ العَادِي[1] الرُّبَاعِي احْذِفْهُ مَا (٨٢٨) لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

من أمثلةِ جمعِ الكثرةِ :(فَعَالِل) وشبهُه وهو: كلُّ جمعٍ ثالثهُ ألفٌ بعدهَا حرفانِ:

فيجمعُ بـ(فَعَالِلَ): كلُّ اسمٍ، رباعيٍّ، غيرِ مزيدٍ فيهِ، نحو: (جَعْفَرٍ وجَعَافِر)، و(زِبْرَجٍ وزَبَارِج)، و(بُرْثُنٍ وبَرَاثِن).

ويجمعُ بشبههِ: كُلُّ اسمٍ، رباعيٍّ، مزيدٍ فيهِ، كـ(جَوهَرٍ وجَوَاهِر)، و(صَرِيفٍ وصَيَارِف)، و(مَسْجِدٍ ومَسَاجِد).

واحترزَ بقولهِ: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى): من الرُّباعيِّ الَّذِي سبقَ ذِكْرُ جمعهِ، كـ(أَحْمَر وحَمْرَاء) ونحوِهما ممَّا سبقَ ذكرهُ.

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (العادي) هو اسم فاعل من (عدا) بمعنى جاوَزَ، فيشمل ما كانت مجاوزته للرباعي بزائد فقط نحو (سبطرى) أو بزائد وأصلي نحو (قبعثرى)، فالمراد بالرباعي هنا: ما زادت أصوله على ثلاثة بأن كانت أربعة أو خمسة.

وأشار بقوله: (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ): إلى أنَّ الخماسيَّ المجردَ عن الزيادةِ يُجْمعُ علَى (فَعَالِل) قياسًا، ويحذفُ خامسهُ، **نحو**: سَفَارِج في (سَفَرْجَل)، وفَرَازِدْ في (فَرَزْدَق)، وخَوَارِن فِي (خَوَرْنَق) [(١)].

وأشارَ بقولِهِ: (وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْـمَزِيدِ قَـدْ...البيت) إلى أنَّه يجوزُ حذفُ رابعِ الخماسيِّ المجردِ عن الزيادةِ، وإبقاءُ خامسِهِ، إذَا كانَ رابعهُ مشبهًا للحرفِ الزائدِ، بأنْ كانَ من حروفِ الزيادةِ، كنونِ (خَوَرْنَق)[(٢)]، أو كانَ من مخرجِ حروفِ الزِيادةِ، كدالِ (فَرَزْدَقٍ)؛ فيجوزُ أنْ يقال: (خَوَارِق، وفَرَازِق)، والكثيرُ الأوَّلِ: وهوَ حذفُ الخامسِ، وإبقاءُ الرَّابعِ ،نحو: (خَوَارِنْ، وفَرَازِدْ).

فإنْ كانَ الرَّابعُ غيرَ مشبه للزائدِ لمْ يجزْ حذفهُ، بلْ يتعينُ حذفُ الخامسِ؛ فتقولُ في سَفَرْجَلٍ: (سَفَارِج) ولا يجوزُ: سَفَارِلْ.

وأشارَ بقولهِ: (وَزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي...البيت): إلى أنَّه إذَا كانَ الخماسيُّ مزيدًا فيهِ حرفٌ، حُذِفَ ذلكَ الحرفُ إنْ لمْ يكنْ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخرِ؛ فتقول في سِبَطْرَى: (سَبَاطِر)، وفي فَدَوْكَس: (فَدَاكِس)، وفي مُدَحْرَجٍ: (دَحَارِج).

فإنْ كانَ الحرفُ الزائدُ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخرِ، لمْ يُحْذَفْ، بلْ يُجْمعُ الاسمُ علَى فَعَالِيل، **نحو**: (قِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيس)، و(قِنْديلٍ وقَنَادِيل)، و(عُصْفُورٍ وعَصَافِير).

(١) أشار الخضري في حاشيته إلى أنه لا يصح ذكر "خورنق" ههنا؛ لأن الكلام في الخماسي المجرد، والواو في هذا زائدة لإلحاقه بسفرجل، فيجمع على "خرانق"، والمثال الصحيح: "خدرنق" بالدال بدل الواو، وجمعه: "خدارن". و"الخدرنق": العنكبوت، وأما الخورنق فقصر للنعمان بن المنذر.

(٢) سبق أن الصواب "خدرنق"، وكذلك الشأن في الموضعين التاليين.

وَالسِّــينَ وَالتَّــا مِــنْ كَمُسْــتَدْعٍ أَزِلْ (٨٢٩) إِذْ بِبِنَــا الْـــجَمْعِ بَقَاهُمَــا مُخِــلْ

وَالْـــمِيمُ أَوْلى مِــنْ سِـــوَاهُ بِالبَقَـــا (٨٣٠) وَالهَمْـــزُ وَاليَـــا مِثْلُـــهُ إِنْ سَـــبَقَا

إذَا اشتملَ الاسمُ علَى زيادةٍ، لوْ أُبْقِيتْ لاخْتلَّ بناءُ الجمعِ، الَّذِي هوَ نهايةُ مَا ترْتَقِي إليهِ الجموعُ -وهوَ (فَعَالِلُ، وَفَعَالِيلُ)- حُذِفَتْ الزِّيادةُ؛ فإنْ أمكنَ جمعهُ علَى إحدَى الصيغتينِ، بحذفِ بعضِ الزَّائدِ وإبقاءِ البعضِ؛ فلهُ حالتانِ :

إحداهما: أنْ يكونَ للبعضِ مَزِيَّةٌ على الآخرِ.

والثَّانيةُ: أنْ لَا يكونَ كذلكَ.

والأُولَى هي المرادةُ هنَا، والثَّانيةُ ستأتِي في البيتِ الَّذِي في آخرِ البابِ.

ومثالُ الأولى: (مُسْتَدْعٍ)؛ فتقولُ فِي جمعهِ: (مَدَاعٍ)، فَتَحْذِفُ السِّينَ والتَّاءَ، وتُبْقِي الميمَ؛ لأنَّها مُصَدَّرَةٌ ومجرّدةٌ للدّلالةِ علَى معنًى، وتقول فِي (أَلَنْدَدٍ، وَيَلَنْدَدٍ: أَلَادَّ، ويَلَادَّ)؛ فتحذفُ النُّونَ، وتُبْقِي الهمزةَ من (أَلَنْدَدٍ)، واليَاءَ مِنْ (يَلَنْدَدٍ)؛ لتَصَدُّرِهِمَا؛ ولأنَّهما فِي موضعٍ يقعانِ فيهِ دالَّينِ علَى معنًى **نحو**: (أَقُومُ، وَيَقُومُ)، بخلافِ النُّونِ، فإنَّها في موضعٍ لَا تدلُّ فيهِ علَى معنًى أصلًا.

والأَلَنْدَد واليَلَنْدَد: الخَصِمُ، يقالُ: رَجُلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ، أي: خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ.

وَالْيَاءَ لا الْوَاوَ احْـذِفِ انْ جَمَعْـتَ مَـا (٨٣١) كَحَيْزَبُـونٍ فَهْـوَ حُكْـمٌ حُتِـمَا

إذَا اشتملَ الاسمُ على زيادتينِ، وكانَ حذفُ إحدَاهُمَا يتأتى معهُ صيغةُ الجمعِ، وحذفُ الأخرَى لَا يتأتَّى معهُ ذلكَ، حُذِفَ مَا لَا يتأتَّى معهُ صيغةُ الجمعِ وأبْقِي الآخرُ؛ فتقولُ في (حَيْزَبُون: حَزَابِين)، فتُحذفُ الياء، وتبقَى الواو، فتُقْلَبُ ياءً؛ لسكونها وانكسارِ مَا قبلها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ؛ لأَنَّها لوْ حُذفتْ لمْ يُغْنِ حذفُها عن حذفِ الياءِ؛ لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغةِ منتهَى الجموعِ.

والحيزبونُ: العجوزُ.

وَخَـــيَّرُوا فِي زَائِـــدَيْ سَرَنْـــدَى (٨٣٢) وَكُلِّ مَـــا ضَـــاهَاهُ كَالعَلَنْـــدَى

يعني: أنَّه إذَا لمْ يكنْ لأحدِ الزائدينِ مزيةٌ على الآخرِ، كنتَ بالخيارِ؛ فتقولُ في (سَرَنْدَى سَرَانِد) بحذفِ الألفِ، وإبقاءِ النُّونِ، و(سَرَادٍ) بحذفِ النُّونِ، وإبقاءِ الألفِ[1].

وكذلكَ (عَلَنْدَى)، فتقولُ: (عَلَانِد، وَعَلَاد)، ومثلهُما (حَبَنْطَى)، فتقولُ: (حَبَانِط، وَحَبَاطٍ)؛ لأنَّهما زيادتانِ، زيدتَا معًا للإلحاقِ بـ(سَفَرْجَلٍ)، ولَا مزيَّةَ لإحداهمَا على الأخرَى، وهذَا شأنُ كلِّ زيادتينِ زيدتَا للإلحاقِ.

والسَّرنْدَى: الشَّديدُ، والأُنْثى: سَرَانْدَة.

والعَلَنَدَى -بالفتح-: الغليظُ من كلِّ شيءٍ. وربَّما قيلَ: جَمَلٌ عُلَنْدَى بالضَّمِّ.

والحَبَنْطَى: القَصِيرُ البَطِينُ، يقالُ: رَجُلٌ حَبَنْطًى بالتنوينِ، وامْرَأَةٌ حَبَنْطَاةٌ.

(١) الألف التي تبقى هي ألف الاسم المقصورة التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر.

التصغير

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثُّلاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ نَحْوُ (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى) (٨٣٣)

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا (٨٣٤)

إِذَا صُغِّرَ الاسمُ(١) **المتمكنُ**: ضُمَّ أَوَّلُهُ، وفُتِحَ ثانيهِ، وزِيدَ بعدَ ثانيهِ ياءٌ ساكنةٌ.

ويُقْتَصرُ عَلَى ذلكَ إنْ كانَ الاسمُ ثلاثيًّا؛ فتقولُ في (فِلْسٍ فُلَيْسٍ) وفي (قَذًى قُذَيٍّ).

وإنْ كانَ رباعيًّا فأكثرَ: فُعِلَ بهِ ذلكَ، وكُسِرَ مَا بعدَ الياءِ؛ فتقول في (دِرْهَمٍ دُرَيْهِمٍ)، وفِي (عُصْفُورٍ عُصَيْفيرٍ).

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: (فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وَفُعَيْعِيلٌ)(٢).

---

(١) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره، نحو: جبيل، تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل ما تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابع: تقريب ما يتوهم بُعده: إما في الزمن نحو: قبيل العصر، وإما في المكان نحو: فويق الدار، وإما في الرتبة نحو: أصيغر منك.

الخامسة: التعظيم، كما في قول لبيد بن ربيعة العامري:

وكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

وأنكر هذه الفائدة -مجيء التصغير للتعظيم- البصريون؛ لأنهما متنافيان.

(٢) لم يذكر الناظم شروط التصغير وهي:

١. أن يكون اسمًا فلا يصغر الفعل ولا الحرف.

=

وَمَـا بِـهِ لِـمُنْتَهَى الجَمْـعِ وُصِـلْ (٨٣٥) بِـهِ إِلَى أَمْثِلَـةِ التَّصْغِـيرِ صِـلْ

أيْ: إذَا كانَ الاسمُ مما يُصَغّرُ علَى (فُعَيْعِل)، أو علَى (فُعَيْعِيل)، تُوُصِّلَ إلى تصغيرِهِ بما سبقَ أنَّه يُتَوَصَّلُ بهِ إلى تكسيرِهِ علَى (فَعَالِل)، أوْ (فَعَالِيلَ) من حذفِ حرفٍ أصليٍّ، أوْ زائدٍ؛ فتقول في (سَفَرْجَلٍ سُفَيْرِجٍ)، كما تقولُ: (سَفَارِج).

وفي (مُسْتَدْعٍ مُدَيْعٍ)، كما تقولُ:(مَدَاع)؛ فتحذفُ في التصغيرِ مَا حذفتَ في الجمعِ، وتقولُ في (عَلَنْدَى عُلَيْنِد)، وإنْ شئتَ قلتَ:(عُلَيْد)، كما تقولُ في الجمعِ: (عَلَانِد، وَعَلَاد).

= ٢. أن يكون متمكنًا فلا تصغر المضمرات ولا كيف ونحوهما.
٣. أن يكون قابلًا للتصغير فلا يصغر نحو (كبير) ولا الأسماء المعظمة.
٤. أن يكون خاليًا من صيغ التصغير، فلا يصغر نحو: (الكميت) من الخيل.

وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ يَـا قَبْـلَ الطَّـرَفْ (٨٣٦) إِنْ كَانَ بَعْضُ الاسْـمِ فِيهِمَـا انْحَذَفْ

أي: يجوزُ أنْ يُعوّضَ مما حُذِفَ في التَّصغيرِ، أو التكسيرِ(ياءٌ)قبلَ الآخرِ؛ فتقول في (سَفَرْجَلٍ: سُفَيْرِيج، وسَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطَى: حُبَيْنِيط، وَحَبَانِيط).

وَحَائِـــدٌ عَـــنِ الْقِيَـــاسِ كُلُّ مَـــا (٨٣٧) خَـــالَفَ فِي البَـــابَيْنِ حُكْمًـا رُسِـــمَا

أي: قدْ يجيءُ كلُّ من التَّصغيرِ والتكسيرِ علَى غيرِ لفظِ واحدِهِ، فيُحْفَظُ ولا يقاسُ عليهِ، كقولهِم فِي تصغيرِ (مَغْرِبٍ مُغَيْرِبَان)، وفي (عَشِيَّةٍ عُشَيْشِية)، وقولهمْ في جمعِ (رَهْطٍ أَراهِط) وفِي (بَاطِلٍ أَبَاطِيل).

لِتِلْـوِ يَـا التَّصْـغِيرِ مِـنْ قَبْـلِ عَلَـمْ (٨٣٨) تَأْنِيـثٍ اوْ مَدَّتِـهِ الفَـتْحُ انْحَتَـمْ

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْعَـالٍ سَبَـقْ (٨٣٩) أَوْ مَـدَّ سَـكْرَانَ وَمَـا بِـهِ التَحَـقْ

أي: يجبُ فتحُ مَا وَلِيَ ياءَ التَّصغيرِ، إنْ وَلِيَتْهُ: تاءُ التَّأنيثِ، أوْ أَلِفُهُ المقصورةُ، أوِ الممدودةُ، أوْ ألفُ أفعالٍ جمعًا، أوْ ألفُ فعلانَ الَّذي مؤنَّثُه (فَعْلَى)[1]؛ فتقولُ في (تَمْرَة: تُمَيْرَةٍ)، وفِي (حُبْلَى: حُبَيْلَى)، وفِي (حَمْرَاء: حُمَيْرَاء)، وفِي (أَجْمَال: أُجَيْمَال)، وفي (سَكْرَان: سُكَيْرَان).

فإنْ كانَ (فَعْلَان) من غيرِ بابِ سَكْرَان، لمْ يُفْتَحْ مَا قَبلَ ألفهِ، بلْ يُكْسرُ، فتُقْلَبُ الألفُ ياءً؛ فتقول فِي (سَرْحَان: سُرَيْحِيْن) كما تقولُ في الجمعِ: (سَرَاحِين).

ويُكسرُ مَا بعدَ ياءِ التَّصغيرِ في غيرِ مَا ذُكِرَ، إنْ لمْ يكنْ حرفَ إعرابٍ؛ فتقول في (دِرْهَمٍ: دُرَيْهِم)، وفِي (عُصْفُورٍ: عُصَيْفِير)، فإنْ كانَ حرفَ إعرابٍ حرَّكتَهُ بحركةِ الإعرابِ، **نحو**: (هَذَا فُلَيْسٌ، وَرَأَيْتُ فُلَيْسًا، ومَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ).

(١) يُشترط في فعلان -الذي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير وتسلم ألفه من القلب ياء- **ثلاثة شروط**:
الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.
الثاني: ألا يكون مؤنّثُه على فعلانة.
الثالث: ألا يكون قد جُمِع على فعالين.
فلو كانت نونه أصلية كـ"حسان" من الحسن و"عفان" من العفوفة، قيل في مصغره: "حُسَيسين وعُفَيفين"، ولو كانت أُنثاه على (فعلانة) كـ"سيفان" قيل في تصغيره: "سييفين"، ولو كانوا جمعوه على (فعالين) كـ"سلطان" قيل في تصغيره: "سليطين".

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَّا (٨٤٠) وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ (٨٤١) وَعَجُزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا (٨٤٢) مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا[١]

وَقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى (٨٤٣) تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

لا يُعتدُّ في التَّصغيرِ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولَا بتاءِ التَّأنيثِ، ولَا بزيادةِ ياءِ النَّسبِ، ولَا بعَجُزِ المضافِ، ولَا بعَجُزِ المركَّبِ، ولَا بالألفِ والنُّونِ المزيدتينِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا، ولَا بعلامةِ التَّثنيةِ، ولَا بعلامةِ جمعِ التَّصحيحِ[٢].

ومعنى كونِ هذهِ لا يُعتدُّ بها: أنَّه لا يضرُّ بقاؤهَا مفصولةً عن ياءِ التَّصغيرِ بحرفينِ أصليينِ؛ فيقالُ في (جُخْدُباء[٣]: جُخَيْدِباء)، وفي (حَنْظَلَة: حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَري: عُبَيْقِري)، وفي (بَعْلَبَك: بُعَيْلِبَك)، وفي (عَبْد اللهِ: عُبَيْد اللهِ)، وفي (زَعْفَرَان: زُعَيْفِرَان)، وفي (مُسْلِمَيْنِ: مُسَيْلِمَيْنِ)، وفي (مُسْلِمِينَ: مُسَيْلِمِينَ) وفي (مُسْلِمَات: مُسَيْلِمات).

(١) أفهم قولُ الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ: (من بعد أربع كزعفران) أن هذا قيد في الألف والنون فقط، ولكن ابن هشام ذكر أن هذا قيد لها كلها، ماعدا عجز المضاف والمركب.

(٢) ظاهر صنيع الناظم أن هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله: (وما به لمنتهى الجمع.. الخ)، وعليه فحقها أن تذكر بعد؛ لتتصل بالمستثنى منه، فالمعنى: أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه.

لكن استشكل: أن عجز المضاف، والمركب المزجي، وزيادة المثنى، والمجموع لا تحذف في الجمع أيضا، كالتصغير؛ فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث، وألفه المدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة؛ فتحذف في الجمع دون التصغير.

(٣) الجُخْدُباء: ضرب من الجنادب، أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين.

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى (٨٤٤) زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ (٨٤٥) بَيْنَ الحُبَيْرَى فَادْرِ وَالْحُبَيِّرِ

أي: إذَا كانتْ ألفُ التأنيثِ المقصورةِ خامسةً فصاعدًا، وجَبَ حذفها في التَّصغيرِ؛ لأنَّ بقاءها يُخْرِجُ البناءِ عنْ مثالِ (فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل)؛ فتقول في (قَرْقَرَى: قُرَيْقِر)، وفي (لُغَّيْزَى: لُغَيْغِيز).

فإنْ كانتْ خامسةً وقبلهَا مَدَّةٌ زائدةٌ، جازَ حذفُ المدَّةِ المزيدةِ، وإبقاءُ ألفِ التَّأنيثِ؛ فتقولُ فِي (حُبَارَى: حُبَيْرَى)، وجازَ أيضًا حذفُ ألفِ التَّأنيثِ، وإبقاءُ المدَّةِ؛ فتقول: (حُبَيِّر).

وَارْدُدْ لأَصْلٍ ثَانِيًا لَيِّنًا قُلِبْ (٨٤٦) فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ وَحُتِمْ (٨٤٧) لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

وَالأَلِفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ (٨٤٨) وَاوًا كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

أي: **إذَا كانَ ثاني الاسمِ المصغَّرِ من حروفِ اللينِ، وجبَ ردُّه إلى أصلِهِ**:

- فإنْ كانَ أصلُهُ الواوَ، قُلِبَ واوًا؛ فتقولُ في (قِيمَةٍ: قُوَيْمَةٍ)، وفي (بَابٍ: بُويبٍ).

- وإنْ كانَ أصلُهُ الياءَ، قُلِبَ ياءً؛ فتقولُ في (مُوقِنٍ: مُيَيْقِن)، وفي (نَابٍ: نُيَيْبٍ).

وشذَّ قولهم في (عِيدٍ: عُيَيْد)، والقياسُ (عُوَيْد) بقلبِ الياءِ واوًا؛ لأنَّها أصلُهُ؛ لأنَّه من (عَادَ يَعُودُ).

فإنْ كانَ ثاني الاسمِ المصغَّرِ ألفًا مزيدةً، أوْ مجهولةَ الأصلِ، وجبَ قلبُها واوًا؛ فتقول في(ضَارِبٍ: ضُوَيْرِب)، وفي (عَاجٍ: عُوَيج).

والتكسيرُ ـ فيما ذكرناهُ ـ كالتَّصغيرِ؛ فتقولُ في (بَابٍ: أَبْوَاب)، وفي (نَابٍ: أَنْيَاب)، وفي (ضَارِبَةٍ: ضَوَارِب).

وَكَمِّـلِ الْـمَنْقُوصَ فِي التَّصْـغِيرِ مَـا (٨٤٩) لَـمْ يَحْـوِ غَـيْرَ التَّـاءِ ثَالِثًا[١] كَـمَا

المرادُ بالمنقوصِ هُنا: مَا نَقَصَ منهُ حرفٌ، فإذَا صُغِّر هذَا النوعُ من الأسماءِ؛ فلَا يخلُو:

- إمَّا أنْ يكونَ ثُنائيًا مجردًا عن التَّاءِ.
- أو ثُنائيًّا ملتبسًا بهَا.
- أوْ ثلاثيًّا مجردًا عنهَا.

فإنْ كانَ ثُنائيًّا مجردًا عن التَّاءِ، أوْ ملتبسًا بهَا، رُدَّ إليهِ في التَّصغيرِ مَا نقصَ منه؛ فيقال في (دَم: دُمَيٌّ)، وفي (شَفَة: شُفَيْهَةٌ)، وفِي (عِدَة: وُعَيْدَة)، وفِي (مَا)[٢] مُسَمًّى بهِ: (مُوَيٌّ).

وإنْ كانَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ، وثالثُهُ غيرُ تاءِ التَّأنيثِ: صُغِّر على لفظِهِ، ولمْ يُرَدَّ إليهِ شيءٌ؛ فتقولُ فِي (شَاكِ السِّلَاحِ: شُوَيك).

---

(١) قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (ما لم يحو..) أي: ما دام لم يحو حرفًا ثالثًا غير التاء، بأن لم يحو ثالثاً أصلاً، نحو: (يد) أو حوى ثالثًا، هو التاء، نحو: (سنة)، أما ما فيه ثالث غير التاء فلا يُردّ إليه المحذوف، نحو: (شاك) إلّا أن يكون غير التاء همزة وصل نحو: (ابن) فإنه يرد المحذوف معه؛ ولم يذكر لأنها تحذف في التصغير للاستغناء عنها بضم الأول، فيبقى على حرفين؛ فيصدق عليه أنه لم يحو ثالثاً أصلاً.

(٢) أي: (ما) الاسمية أو الحرفية. وفي بعض النسخ "ماء"، وما أثبتناه هو المتعيّن هنا في هذا السياق، إضافة إلى موافقته لنسخ خطية، ولكونه متوافقًا مع ما نسبه الخضري إلى ابن عقيل.

ثم اعلم أن الشراح اختلفوا في تفسير قول ابن مالك (كما)، حتى قال الشاطبي: "وهو من المواضع المشكلة على المشتغلين بهذه الأرجوزة" وتلخيص ما ذكروه أن يقال: إما أن يريد ابن مالك بـ "ما" في قوله: "كما" اسم الماء المشروب -وتصغيره على مُوَيْه- فهو تمثيل صحيح، وهذا هو الظاهر، وإنما حذفت الهمزة لضرورة النظم. وإما أن يريد به (ما) الموصولة والنافية فيكون ذكره لها لا للتمثيل؛ إذ هي ليست (ناقصة)، بل هو لمجرد التنظير، أيْ يُكَمّل المنقوص في التصغير إذا جاء ناقصًا على حرفين مثل كلمة (ما). واقترح الشاطبي أن لو كان تعبير ابن مالك هكذا:

وكمِّـل المنقـوص في التصـغير إنْ ... لـم يحـوِ غـيرَ التـاء ثالثًا كمِـنْ

انظر تحرير المسألة في: المقاصد الشافية للشاطبي (٣٨٢/٧-٣٨٦)، حاشية الخضري (٨٤٦/٢).

وَمَــنْ بِتَرْخِــيمٍ يُصَــغِّرُ اكْــتَفَى[(١)] (٨٥٠) بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الــمِعْطَفَا[(٢)]

من التَّصغيرِ نوعٌ يُسَمَّى تصغيرَ التَّرخيمِ، وهو: **عبارةٌ عن تصغيرِ الاسمِ بعدَ تجريدهِ من الزَّوائدِ الَّتي هي فيهِ**:

فإنْ كانتْ أصولهُ ثلاثةً صُغِّرَ على (فُعَيْل)، ثمَّ إنْ كانَ المسمَّى بهِ مُذكَّرًا جُرِّدَ عن التَّاءِ، وإنْ كانَ مؤنثًا أُلْحِقَ تاء التَّأنيثِ؛ فيقالُ في (المِعْطَفِ: عُطَيف)، وفِي (حَامِدٍ: حُمَيد) وفِي (حُبْلَى: حُبَيلَة)، وفِي(سَوْدَاء: سُوَيْدَة).

وإنْ كانتْ أصولهُ أربعةً صُغِّر علَى (فُعَيْعِل)؛ فتقولُ في (قِرْطَاسٍ: قُرَيْطِس)، وفِي (عُصْفُور: عُصَيْفِر).

(١) أَفْهَم قولُ الناظم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اكتفى) أن تترك الزوائد؛ وعليه إذا كان الاسم كله أصولاً نحو: (جعفر وسفرجل) لا يصغر تصغير ترخيم لعدم الزوائد.

(٢) (المعطف) هو الكساء، ونبه الناظم بالتمثيل به إلى أن هذا الترخيم ليس خاصًّا بالعَلَم، كما هو الحال في الترخيم المذكور في باب النداء.

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ كَسِنْ (٨٥١)

مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ وخَمْسِ (٨٥٢)

وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ وَنَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاثِيًّا كَثَرْ (٨٥٣)

إذَا صُغِّرَ الثلاثي، المؤنثُ، الخالي من علامةِ التأنيثِ لحقتهُ التَّاء عندَ أمنِ اللبسِ، وشذَّ حذفها حينئذٍ؛ فتقولُ في (سِنٍّ: سُنَيْنَةٌ)، وفي (دَارٍ: دُوَيْرة)، وفي (يَدٍ: يُدَيَّة).

فإنْ خيفَ اللبسُ لمْ تلحقهُ التَّاء؛ فتقولُ في (شَجَرٍ وَبَقَرٍ وَخَمْس: شُجَيْر وَبُقَير وَخُمَيْس) بلَا تاءٍ، إذْ لو قلتَ: (شُجَيْرَة، وَبُقَيْرَة، وخُمَيْسَة)؛ لالتبسَ بتصغيرِ (شَجَرَةٍ، وَبَقَرَةٍ، وَخَمْسَةٍ) المعدودِ بهِ مذكرٌ.

وممَّا شذَّ فيهِ الحذفُ عندَ أمنِ اللبسِ:

قولهمْ في (ذَوْدٍ وَحَرْبٍ وَقَوْسٍ وَنَعْلٍ: ذُوَيْد وحُرَيْب وقُوَيْس وَنُعَيْل).

وشذَّ أيضًا: لحاقُ التَّاء فيمَا زادَ علَى ثلاثةِ أحرفٍ، كقولهمْ فِي (قُدَّام: قُدَيْدِيمَةٌ).

وَصَغَّرُوا شُـــــــذُوذًا: الَّذِي الَّـــــــتِي (٨٥٤) وَذَا مَـعَ الفُــرُوعِ مِنْهَــا تَــا وَتِيْ[1]

التَّصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنةِ؛ فلَا تُصَغَّرُ المبنياتُ.

وشذَّ تصغيرُ "الَّذِي" وفروعهِ، و"ذَا" وفروعهِ؛ قَالوا فِي (الَّذِي: اللّذَيَّا)، وفي (الَّتِي: اللّتَيَّا)، وفي (ذَا وتَا: ذيَّا وتيَّا).

(١) أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله: (صغروا...) إلى أنه قد صُغّر من غير المتمكن: اسم الإشارة، والاسم الموصول. وبقي مما صُغّر من غير المتمكن ولم يذكره الشارح: (أفعل) في التعجب، والمركب المزجي، نحو: (بعلبك وسيبويه) في لغة مَن بناهما.

النَّسَــب

يَـاءً كَيَـا الْكُـرْسِيِّ زَادُوا لِلنَّسَـبْ (٨٥٥) وَكُلُّ مَـا تَلِيـهِ كَسْـرُهُ وَجَـبْ

إِذَا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ، أَوْ قبيلةٍ، أَوْ نحوِ ذلكَ، جُعِلَ آخره ياءً مشددةً، مكسورًا مَا قبلهَا؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (دِمَشْق: دِمَشْقِي)، وإِلى (تَميمِ: تَميمِي)، وإلى (أَحْمَد: أَحْمَدي).[1]

(١) يُحدث النسب في الاسم ثلاثة تغيرات:

١- لفظي، وهو ثلاثة أشياء: إلحاقُ ياء مشددة آخر المنسوب، كسرُ ما قبلها، ونقلُ إعرابه إليها، وقد أشار إليه الناظم بقوله: (ياء كيا الكرسي.. الخ).

٢- معنوي، وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له.

٣- حكمي، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد.

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ وَتَا ... تَأْنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ[1] لا تُثْبِتَا (٨٥٦)

وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ ... فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ (٨٥٧)

يعني: أنَّه إذَا كانَ في آخرِ الاسمِ ياءٌ كياءِ الكرسيِّ ـ في كونِها مُشدّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا، ـ وجبَ حذفُهَا، وجَعْلُ ياءِ النَّسبِ موضعهَا؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (الشَّافِعِيّ: شَافِعِيّ) وفي النَّسبِ إلى (مَرْمِيّ: مَرْمِيٌّ).

وكذلكَ إنْ كانَ آخرَ الاسمِ تاءُ التأنيثِ وجبَ حذفهَا للنَّسبِ؛ فيقالُ في النَّسبِ إلى (مَكَّة: مَكِّي).

ومثلُ تاءِ التأنيثِ - في وجوبِ الحذفِ للنَّسبِ -: ألفُ التأنيثِ المقصورةُ، إذَا كانتْ خامسةً فصاعدًا، كـ(حُبَارَى: وَحُبَارِيّ)، أوْ رابعةً متحركًا ثاني مَا هي فيهِ، كـ(جَمَزَى: وجَمَزِيٍّ).

وإنْ كانتْ رابعةً ساكنًا ثاني مَا هيَ فيهِ كـ(حُبْلَى)؛ **جازَ فيهَا وجهانِ**:

أحدهمَا: الحذفُ - وهوَ المختارُ-، فتقول: (حُبْلِيٌّ).

والثَّاني: قلبهَا واوًا، فتقول: (حُبْلَوِيٌّ).

---

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله :(أو مدته): ألف التأنيث المقصورة فقط، وأما الممدودة فسيذكر حكمها عند قوله: (وهمز ذي مد ينال في النسب.. الخ).

لِشِـــبْهِهَا الْـــمُلْحِقِ وَالأَصْـــلِيِّ مَـــا (٨٥٨) لَـــهَا وَلِلأَصْـــلِيِّ قَـــلْبٌ يُـعْتَـــمَى

وَالأَلِـــفَ الْـجَائِـــزَ أَرْبَعـــًا أَزِلْ (٨٥٩) كَذَاكَ يَـا الْـمَنْقُوصِ خَامِسًـا عُـزِلْ

وَالحَـذْفُ فِي الْيَـا رَابِعًـا أَحَـقُّ مِـنْ (٨٦٠) قَـلْبٍ وَحَتْـمٌ قَـلْبُ ثَـالِثٍ يَعِـنْ[1]

يعني: أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ كألِفِ التأنيثِ في: وجوبِ الحذفِ إنْ كانتْ خامسةً، كـ(حَبَرْكَى وَحَبَرْكِيٍّ)، وجوازِ الحذفِ والقلبِ إنْ كانتْ رابعةً، كـ(عَلْقَى وَعَلْقِيٍّ وعَلْقَوِيٍّ)، ولكنّ المختارَ هنَا القلبُ، عكسَ ألِفِ التأنيثِ.

وأمَّا الألفُ الأصليةُ؛ فإنْ كانتْ ثالثةً قلبتْ واوًا، كـ(عَصًا وعَصَوِيٍّ، وَفَتًى وَفَتَوِيٍّ)، وإنْ كانتْ رابعةً قُلِبَتْ أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِي)، وربَّما حُذِفَتْ، كـ(مَلْهِيٍّ)، والأولُ هو المختارُ، وإليه أشارَ بقولِهِ: (وَ لِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُـعْتَمَى) -أي: يُختارُ- يقالُ: اعتميتُ الشَّيءَ، أي: اخترتهُ.

وإنْ كانتْ خامسةً فصاعدًا وجبَ الحذفُ كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفَى)، وإلى ذلكَ أشارَ بقولِهِ: (وَالأَلِفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ).

وأشارَ بقولِهِ: (كَذَاكَ يَا الْمَنْقُوصِ... إلى آخره) إلى أنَّه إذَا نُسِبَ إلى المنقوصِ:

- فإنْ كانتْ ياؤهُ ثالثةً قلبتْ واوًا، وفُتِحَ مَا قبلهَا، **نحو**: (شَجَوِيّ) في شَجٍ.
- وإنْ كانتْ رابعةً حذفتْ، **نحو**: (قَاضِيّ) في (قاضٍ)، وقدْ تقلبُ واوًا، **نحو**: (قَاضَوِيٌّ).

(١) يشمل قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وحتم قلب ثالث) ياءَ المنقوص، وألفَ المقصور.

- وإنْ كانتْ خامسةً فصاعدًا وجبَ حذفهَا، كـ(مُعْتَدِيّ) في(مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٍّ) في (مُسْتَعْلٍ).

وَ(الحَبَرْكَى): ذَكَرُ القُرَادِ، والأنْثَى (حَبَرْكَاةٌ).

و(العَلْقَى): نَبْتٌ، واحدهُ عَلْقَاة.

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْـــبِ انْفِتَاحًـــا وَفَعِـــلْ (٨٦١) وَفُعِـــلٌ عَيْنَهُـــمَا افْتَـــحْ وَفِعِـــلْ

يعني: أنَّه إذَا قُلِبَتْ ياءُ المنقوصِ واوًا وجبَ فتحُ مَا قبلهَا، **نحو**: (شَجَوِيٍّ وقَاضَوِيٍّ).

وأشارَ بقولهِ: (وَفَعِل .. إلى آخره) إلى أنَّه إذَا نُسبَ إلى مَا قبلَ آخرهِ كسرةٌ، وكانتِ الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ، وجبَ التخفيفُ بجعلِ الكسرةِ فتحةً؛ فيقالُ في (نَمِر: نَمَرِيٌّ) وفي (دُئِل: دُؤَلِيٌّ)، وفي (إِبِل: إِبَلِـيٌّ).

وَقِيـــــلَ فِي الْـــــمَرْمِيِّ مَرْمَـــوِيُّ (٨٦٢) وَاخْتِـــيرَ فِي اسْتِعْـــمَالِهِمْ مَـــرْمِيُّ

قد سبقَ أنَّه إذَا كانَ آخرَ الاسمِ ياءٌ مشددةٌ مسبوقةٌ بأكثرَ من حرفينِ، وجبَ حذفهَا في النَّسبِ؛ فيقالُ في (الشَّافِعِي: شَافِعِيٌّ)، وفِي (مَرْمِي: مَرْمِيٌّ).

وأشارَ هُنَا إِلَى أنَّه إذَا كانتْ إحدَى الياءينِ أصلًا، والأخرَى زائدةً، فمنَ العربِ من يكتفِي بحذفِ الزائدةِ منهمَا، وَيُبْقِي الأصليةَ، ويقلبهَا واوًا؛ فيقولُ في الـ(مَرْمِيّ مَرْمَوِيٌّ) وهي لغةٌ قليلةٌ.

والمختارُ اللغةُ الأولى -وهي الحذفُ- سواء كانتَا زائدتينِ، أمْ لَا؛ فتقولُ في (الشَّافِعِي: شَافِعِيٌّ)، وفِي (مَرْمِي: مَرْمِيٌّ).

وَنَحْـــوُحَيٍّ فَتْـــحُ ثَانِيـــهِ يَجِـــبْ (٨٦٣) وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُـــنْ عَنْـــهُ قُلِـــبْ

قدْ سبقَ حكمُ الياءِ المشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ من حرفينِ، وأشارَ هنَا إلى أنَّها إذَا كانتْ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ لمْ يحذفْ من الاسمِ فِي النَّسبِ شيءٌ، بلْ يُفْتَحُ ثانيهِ، ويُقْلَبُ ثالثهُ واوًا، ثمَّ إنْ كانَ ثانيهِ ليسَ بدلًا من واوٍ لمْ يُغَيَّرْ، وإنْ كانَ بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا؛ فتقولُ في (حَيٍّ: حَيَوِيٌّ)؛ لأنَّه من حَيِيتُ، وفِي (طَيٍّ: طَوَوِيٌّ)؛ لأنَّه من طَوَيْتُ.

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ (٨٦٤) وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

يُحْذَفُ من المنسوبِ إليهِ مَا فيهِ من علامةِ تثنيةٍ، أَوْ جمعِ تصحيحٍ: فإِذَا سَمَّيتَ رجلًا (زَيْدَان) -وأعربتَهُ بالألفِ رفعًا، وبالياءِ جرًّا ونصبًا[١]- قلتَ: (زَيْدِيٌّ)، وتقولُ فيمنِ اسمُهُ (زَيْدُون) -إِذَا أعربتَهُ بالحروفِ-: (زَيْدِيٌّ)، وفيمنِ اسمُهُ (هِنْدَات: هِنْدِيٌّ).

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ (٨٦٥) وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالأَلِفْ

قدْ سبقَ أنَّه يجبُ كَسْرُ مَا قبلَ ياءِ النَّسبِ؛ فإِذَا وقعَ قبلَ الحرفِ الَّذِي يجبُ كسرهُ فِي النَّسبِ ياءٌ مكسورةٌ مدغمٌ فيهَا ياءٌ، وجبَ حذفُ الياءِ المكسورةِ؛ فتقول في (طَيِّبٍ: طَيْبِيٌّ).

وقياسُ النَّسبِ فِي (طَيِّءٍ: طَيْئِيٌّ) لكن تركُوا القياسَ، وقالوا: (طَائِيٌّ) بإبدالِ الياءِ ألفًا.

فلو كانتْ الياءُ المدغمُ فيهَا مفتوحةً لمْ تحذفْ، نحو هَبَيَّخِيٌّ في: (هَبَيَّخ).

والهبيَّخ: الغلامُ الممتلِئُ، والأنثى هَبَيَّخةٌ.

(١) ما ذكره الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ هو على الأصل -وهو فيمن سُمي بالمثنى، أو بأحد جمعي التصحيح- وإعرابه على أصله، ولكن من أجرى نحو: (زيدان) مجرى (سلمان) قال: زيداني. ومن أجرى زيدون -علما- مجرى غسلين، قال: زيديني، إلى غير هذه الاعتبارات، فتنبهْ لهذا، فليس قول الناظم على الإطلاق، بل هو اعتبارٍ من هذه الاعتبارات.

وَفَعَـــلِيٌّ فِي فَعِيلَـــةَ الْتُـــزِمْ (٨٦٦) وَفُعَـــلِيٌّ فِي فُعَيلَـــةَ حُتِـــمْ

يقالُ في النَّسبِ إلى (فَعِيلةٍ: فَعَلِيٌّ) -بفتحِ عينهِ وحذفِ يائهِ- إنْ لمْ يكنْ معتلَّ العينِ، ولَا مضاعفًا، كما يأتِي؛ فتقولُ في (حَنِيفَة: حَنَفِيٌّ).

ويقالُ في النَّسبِ إلى (فُعَيْلَةٍ: فُعَلِيٌّ) -بحذفِ الياءِ- إنْ لمْ يكنْ مضاعفًا؛ فتقولُ في (جُهَيْنَةَ: جُهَنِيٌّ)[(١)].

---

(١) الأصل في النسب إلى فَعيل -صحيح الآخر، وبغير تاء في آخره- أن ينسب إليه على لفظه؛ فيقال في النسب إلى (تميم وأمير وكريم: أميري، وكريمي، وتميمي).
والأصل في النسب إلى فُعَيل -صحيح الآخر، وبغير تاء- أن يُنسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (نمير وكليب: نميري وكليبي).
والأصل في النسب إلى فَعيلة -بفتح الفاء- وإلى فُعيلة -بضم الفاء- أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تُقلب كسرة العين من الأول فتحة؛ فيقال في النسب إلى (جهينة وأذينة: جهني وأذني)، ويقال في النسب إلى (حنفية وشريفة: حنفي وشرفي)، وإنما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر؛ لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتما، فلما وُجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه؛ لأن الحذف يأنس إلى الحذف.
وقد شذت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، قالوا في النسب إلى (سليقة: سليقي)، وقالوا في النسب إلى (عميرة: عميري)، وقالوا في النسب إلى (رُدَينة: رديني)، وقالوا في النسب إلى (ثقيف: ثقيفي)، وقالوا في النسب إلى (قُرَيش وهُذَيل: قرشي، هذلي).

وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا (٨٦٧) مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُوْلِيَا

يعني: أنَّ مَا كانَ علَى (فَعِيل، أوْ فُعَيْلٍ) بلا تاءٍ، وكانَ معتلَّ اللامِ؛ فحكمهُ حكمُ مَا فيهِ التَّاءُ: فِي وجوبِ حذفِ يائهِ، وفتحِ عينهِ؛ فتقولُ في (عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ) وفي (قُصَيٍّ: قُصَوِيٌّ)، كما تقولُ في (أُمَيَّةَ: أُمَوِيٌّ).

فإنْ كانَ (فَعِيلٌ، وفُعَيْلٌ) صحيحَي اللامِ، لمْ يُحذفْ شيءٌ منهمَا؛ فتقولُ في (عَقِيلٍ: عَقِيلِيٌّ)، وفِي (عُقَيْلٍ: عُقَيْلِيٌّ).

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ (٨٦٨) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

يعني: أنَّ مَا كانَ علَى (فَعِيلَة)، وكانَ مُعتلَّ العينِ، أوْ مضاعفًا، لَا تُحذفُ ياؤهُ في النَّسبِ؛ فتقولُ في (طَوِيلَةٍ: طَوِيلِيٌّ)، وفِي (جَلِيلَةٍ: جَلِيلِيٌّ)، وكذلكَ أيضًا مَا كانَ علَى (فُعَيْلَةٍ)، وكانَ مضاعفًا؛ فتقولُ في (قُلَيلَةٍ: قُلَيلِيٌّ).

وَهَمْـزُ ذِي مَـدٍّ يُنَـالُ فِي النَّسَـبْ (٨٦٩) مَـا كَانَ فِي تَثْنِيـةٍ لـه انْتَسَـبْ

حكمُ همزةِ الممدودِ في النَّسبِ كحكمهَا فِي التَّثنيةِ:

فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيثِ قُلِبَتْ واوًا، **نحو**: (حَمْرَاوِيّ في حَمْرَاء).

أوْ زائدةً للإلحاقِ، كـ(عَلْبَاءَ)، أوْ بدلًا من أصلٍ، **نحو**: (كِسَاء)؛ فوجهان: التَّصحيحُ، نحو:(عَلْبَائِيّ، وكِسَائِيّ)، والقَلْبُ، **نحو**: (عَلْبَاوِيّ، وكِسَاوِيّ).

أوْ أصلًا فالتَّصحيحُ لَا غيرَ، **نحو**: (قُرَّائِيّ في: قُرَّاء).

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وصَدْرِ مَا (٨٧٠) رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوَ ابْ (٨٧١) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بَالثَّانِي وَجَبْ

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ (٨٧٢) مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كَعَبْدِ الأَشْهَلِ

إذَا نُسِبَ إلى الاسمِ المركَّبِ:

فإنْ كانَ مُركّبًا تركيبَ جملةٍ، أوْ تركيبَ مزجٍ: حُذِفَ عَجزه، وأُلحقَ صَدْرُهُ ياءَ النَّسبِ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا: تَأَبَّطِيٌّ) وفي (بَعْلَبَكّ: بَعْلِيٌّ).

وإنْ كانَ مُركّبًا تركيبَ إضافة:

- فإنْ كانَ صدرهُ (ابْنًا أوْ أبًا)، أوْ كانَ مُعرّفًا بعجزهِ: حُذِفَ صدرهُ، وأُلْحِقَ عجزهُ ياءَ النَّسبِ؛ فتقولُ في (ابنِ الزُّبَيرِ: زُبَيْرِيٌّ)، وفِي (أَبِي بَكْرٍ: بَكْرِيٌّ)، وفي (غُلَامِ زَيْدٍ: زَيْدِيٌّ).

- فإنْ لمْ يكنْ كذلكَ:

فإنْ لمْ يُخَفْ لَبْسٌ عندَ حذفِ عجزهِ حُذِفَ عجزهُ، ونُسِبَ إلى صدرهِ؛ فتقولُ في (امْرِيءِ القَيْسِ: امْرِئِيٌّ).

وإنْ خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صدرهُ، ونُسِبَ إلى عجزهِ؛ فتقول فِي (عَبْدِ الأَشْهَلِ وَعَبْدِ القَيْسِ: أَشْهَلِيٌّ وَقَيْسِيٌّ).

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ (٨٧٣) جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ

فِي جَمْعَي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ (٨٧٤) وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ[(١)]

إذا كانَ المنسوبُ إليهِ محذوفَ اللامِ؛ فلَا يخلُو: إمَّا أنْ تكونَ لامُهُ مُسْتَحِقَّةً للرَّدِّ في جمعِي التَّصحيحِ، أوْ فِي التثنيةِ، أوْ لَا:

فإنْ لمْ تكنْ مستحقةً للردِّ فيما ذُكِرَ: جازَ لكَ في النَّسبِ الردُّ وتركُهُ؛ فتقولَ في (يَدٍ وَابْنٍ: يَدَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ، وَابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ)، كقولهمْ في التَّثنيةِ: (يَدَانِ وَابْنَانِ)، وفِي (يَدٍ) -عَلَمًا لمذكرٍ-: (يَدُونَ).

وإنْ كانتْ مستحقةً للردِّ فِي جمعِي التَّصحيحِ، أوْ في التَّثنيةِ وَجبَ رَدُّهَا في النَّسبِ؛ فتقولُ: فِي (أَبٍ وَأَخٍ وَأُخْتٍ: أَبَوِيٌّ وَأَخَوِيٌّ) كقولهمْ: (أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وَأَخَوَاتٌ).

وَبِأَخٍ أُخْتًا وَبِابْنٍ بِنْتَا (٨٧٥) أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

مذهبُ الخليلِ وسيبويه -رحمهما الله تعالى-: إلحاقُ (أُخْتٍ وَبِنْتٍ) في النَّسبِ بـ(أخٍ وابنٍ)، فتُحذفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقالُ: (أَخَوِيٌّ وَبَنَوِيٌّ)[(٢)]، كمَا يُفْعَلُ بـ(أَخٍ وَابْنٍ).

ومذهبُ يُونُسَ أنَّه يُنسبُ إليهما علَى لفظيهِما؛ فتقولُ: (أُخْتِيٌّ وَبِنْتِيٌّ).

(١) أشار رَحِمَهُ اللهُ بقوله: (وحق مجبور) إلى حالة الوجوب في رد اللام، وهو إذا ما ردت عند التثنية، أو جمعي التصحيح، ولكن بقي حالة أخرى لم يذكرها، وهي أن تكون العين معتلة نحو: (شاة) أصلها (شوهة) بدليل قولهم (شياه).

(٢) من اختار مذهب سيبويه لا يضر عنده التباسهما بالمنسوب إلى (أخ) و(ابن) لأنهم لا يبالون به في النسب.

وَضَــاعِفِ الثَّـــانِيَ مِــنْ ثُنَــائِي (٨٧٦) ثَانِيــــــهِ ذُو لِــــــينٍ كَلا وَلائِي

إِذَا نُسِبَ إِلى ثُنائيٍّ لَا ثالثَ لهُ، فلَا يخلُو الثَّاني: إمَّا أَنْ يكونَ حرفًا صحيحًا، أَوْ حرفًا معتلًّا:

فإنْ كانَ حرفًا صحيحًا، جازَ فيهِ التَّضعيفُ وعدمهُ، فتقولُ في (كَمْ: كَمِّيٌّ وَكَمِيٌّ).

وإنْ كانَ حرفًا معتلًّا، وجبَ تضعيفهُ، فتقولُ في (لَوْ: لَوِّيٌّ).

وإنْ كانَ الحرفُ الثَّاني ألفًا ضُوعِفتْ، وأُبدلتِ الثانيةُ همزةً، فتقولُ في رجلٍ اسمهُ (لَا: لَائِيٌّ)، ويجوزُ قلبُ الهمزة واوًا، فتقولُ: (لَاوِيٌّ).

وَإِنْ يَكُــنْ كَشِــيَةٍ مَــا الْفَــا عَــدِمْ (٨٧٧) فَجَــبْرُهُ وَفَتْــحُ عَيْنِــهِ الْـــتُزِمْ

إِذَا نُسِبَ إِلى اسمٍ محذوفِ الفاءِ، فلَا يخلُو: إمّا أَنْ يكونَ صحيحَ اللامِ، أَوْ معتلَّها:

فإنْ كانَ صحيحَها لمْ يُردَّ إليهِ المحذوفُ، فتقولُ في (عِدَةٍ وَصِفَةٍ: عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ).

وإنْ كانَ مُعْتلَّها وجبَ الردُّ، ويجبُ أيضا عندَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ فتحُ عينهِ؛ فتقولُ في (شِيَةٍ: وِشَوِيٌّ).

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ[١] (٨٧٨) إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ

إذَا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جَمْعِيّتهِ، جيءَ بواحدهِ ونُسِبَ إليهِ، كقولكَ في النَّسَبِ إلى (الفَرَائِضِ: فَرَضِيٌّ).

هذَا إنْ لمْ يكنْ جاريًا مجرَى العَلَمِ، فإنْ جرى مَجْراهُ كـ(أَنْصارٍ)، نُسِبَ إليهِ علَى لفظهِ، فتقولُ في (أَنْصارٍ: أَنْصارِيٌّ)، وكذَا إنْ كانَ عَلَمًا، فتقولُ في (أَنْمَارٍ: أَنْمَارِيٌّ).

(١) مراده رَحِمَهُ اللَّهُ بالجمع في قوله: (للجمع) هو جمع التكسير؛ لأن حكم التثنية وجمعي التصحيح قد علم من قوله: (وعلم التثنية احذف للنسب.. الخ).

وَمَــعَ فَاعِــلٍ وَفَعَّــالٍ فَعِــلْ (٨٧٩) فِي نَسَــبٍ أَغْــنَى عَــنِ اليَــا فَقُبِــلْ

يُسْتَغْنَى غالبًا في النَّسبِ عن يائهِ:

ببناءِ الاسمِ علَى (فَاعِلٍ)، -بمعنَى صاحبِ كذَا- نحو: (تَامِر، وَلَابِن) أي: صاحبُ تمرٍ وصاحبُ لبنٍ.

وببنائهِ على (فَعَّالٍ) في الحِرَفِ غالبًا، كـ(بَقَّالٍ، وَبَزَّارٍ)، وقدْ يكونُ (فَعَّال) بمعنَى صاحبِ كذَا، وجُعِلَ منهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1] [فصلت: ٤٦] أي: بذِي ظُلمٍ.

وقدْ يُسْتَغْنَى عن ياءِ النَّسبِ أيضًا بـ(فَعِل) بمعنَى صاحبِ كذَا، نحو: (رَجُلٌ طَعِمٌ وَلَبِسٌ) أي: صاحبُ طعامٍ ولباسٍ، وأنشدَ سيبويه رَحِمَهُ اللَّهُ:

٣٥٦- لَسْــتُ بَلَــيْلِيٍّ وَلَكِــنِّي نَهِــرْ لَا أُدْلِــجُ اللَّيْــلَ ولَكِــنْ أَبْتَكِــرْ[2]

---

(١) الإعراب: (وما): الواو: حسب ما قبلها، ما: حرف نفي يعمل عمل ليس. (ربك): اسم ما مرفوع، ورب مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه. (بظلام): الباء حرف جر زائد للتوكيد. ظلام: خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد): جار ومجرور متعلقان بظلام.

وجه الاستدلال: أن قوله: (ظلّام) جاء على صيغة (فَعَّال) للدلالة على النسبة، لا صيغة مبالغة، والمراد بالنفي في الآية نفي نسبة الظلم إلى الله سبحانه وتعالى مطلقًا.

(٢) ٣٥٦- البيت من الشواهد التي تُذكر من غير نسبة إلى قائل معين.

اللغة: (ليلي) معناه منسوب إلى الليل، ويريد به صاحب عمل في الليل. (نَهِر) بفتح فكسر، أي: صاحب عمل بالنهار، وهذه الصيغة إحدى الصيغ التي إذا بني الاسم عليها استغنى عن إضافة ياء مشددة في آخره للدلالة على النسب. (أدلج) أسير من أول الليل، والإدلاج -على زنة الافتعال، بتشديد الدال بعد قلب تاء الافتعال دالًا-: السير في آخر الليل. (أبتكر) أدرك النهار في أوله. =

أي: ولكنِّي نَهارِيٌّ، أيْ: عاملٌ بالنَّهارِ.

=

المعْنى: يصف الشاعر نفسه بالشجاعة وعدم المبالاة، ويذكر أنه إذا أراد أن يُغير على قوم لم يأت حَيَّهُم ليلًا وهم نائمون، ولم يَسِرْ إليه خفية كما يسير اللصوص، ولكنه يذهب إليهم في وضح النهار، ثم بين أنه يختار من أوقات النهار أوله؛ ليكون رجال الحي موجودين لم يخرجوا لأعمالهم.

الإعـراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه. (بليلي) الباء زائدة، ليلي: خبر ليس، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (ولكني) لكن: حرف استدراك ونصب، وياء المتكلم اسمه. (نهر) خبر لكن. (لا) نافية. (أدلج) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنا. (الليل) منصوب على الظرفية الزمانية بـ"أدلج". (ولكن) حرف استدراك. (أبتكر) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

الشاهد فيه: قوله: (نَهِر) حيث بناه على "فَعِل" وهو يريد النسب، فكأنه قال: ولكني نهاريّ، كما قال: لست بليليّ.

وَغَـــيْرُ مَـــا أَسْلَفْتُــــهُ مُقَـــرَّرا (٨٨٠) عَلَى الَّـــذِي يُنْقَــلُ مِنْـهُ اقْتُصِـــرَا

أيْ: مَا جاءَ من المنسوبِ مخالفًا لما سبقَ تقريرُه، فهو من شواذِّ النَّسبِ يحفظُ ولَا يقاسُ عليهِ، كقولهِمْ في النَّسبِ إِلى البَصْرَةِ: (بِصْرِيٌّ)[١]، وإِلى الدَّهْرِ: (دُهْرِيٌّ)[٢]، وإِلى مَرْو: (مَرْوَزِيٌّ).

---

(١) المشهور في "البَصرة" فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها "بِصري" بكسر الباء، فعلى هذين يكون لفظ النسب شاذًّا، وقد ورد في "البصرة" كسر الباء وضمها أيضا، وورد في لفظ النسب فتح الباء، فإذا لاحظت ما ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح لم يكن شاذًّا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء مع ثبوته لغة في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه لئلا يلتبس بالنسب إلى بُصْرى -بزنة حُبْلى-، إذا نسب إليه بحذف الألف؛ فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف كما يجوز قلبها واوًا، فيقال: "بصروي".

(٢) الدهري -بضم الدال، والقياس فتح الدال-: هو الشيخ الفاني.

الوقف

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا وَقْفًا[1] وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا (٨٨١)

أيْ: إذَا وُقِفَ على الاسمِ المنوَّنِ: فإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ فتحةٍ، أُبْدِل ألفًا، ويشملُ ذلكَ مَا فتحتُهُ للإعرابِ، **نحو**: (رَأَيْتُ زَيْدًا)، ومَا فتحتُهُ لغيرِ الإعرابِ، كقولكَ فِي (إِيهًا وَوَيهًا: إيهَا ووَيهَا).

وإنْ كانَ التنوينُ واقعًا بعدَ ضمّةٍ، أوْ كسرةٍ، حُذِفَ وسُكِّنَ مَا قبلهُ، كقولكَ فِي (جَاءَ زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ: جَاءَ زَيْدْ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدْ).

---

(١) قوله: (وقفًا): هو الوقف الاختياري ـ وهو المقصود لذاته ـ لا الاضطراري، ولا الاختباري.

وَاحْـذِفْ لِوَقْـفٍ فِي سِـوَى اضْـطِرَارِ (٨٨٢) صِـلَةَ[١] غَـيْرِ الفَـتْحِ فِي الإِضْـمَارِ

وَأَشْبَـهَتْ (إِذًا) مُنَـوَّنـًا نُـصِبْ (٨٨٣) فَأَلِفـًا فِي الوَقْـفِ نُونُهَـا قُلِـبْ

إذَا وُقِفَ علَى هاءِ الضَّميرِ:

ـ فإنْ كانتْ مضمومةً، **نحو**: (رَأَيْتُهُ)، أوْمكسورةً، نحو:(مَرَرْتُ بِهِ)، حُذِفَتْ صلتهَا، ووُقِفَ على الهاءِ ساكنةً، إلَّا فِي الضَّرورةِ.

ـ وإنْ كانتْ مفتوحةً، **نحو**: (هِنْدٌ رَأَيْتُهَا)، وُقِفَ علَى الألفِ ولمْ تُحْذفْ.

وشبَّهوا (إذًا) بالمنصوبِ المنوَّن، فأبدلُوا نونهَا ألفًا في الوقفِ.

(١) قوله: (صلة): أيْ حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.

وَحَذْفُ يَا الـمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِين- مَا لَمْ يُنْصَبَ[(١)]- اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا (٨٨٤)

وَغَـيْرُ ذِي التَّنْــوِيـنِ بِـالعَـكْسِ[(٢)] وَفِي نَحْـوِ مُـرٍ[(٣)] لُــزُومُ رَدِّ الْيَــا اقْــتُفِي (٨٨٥)

إذَا وُقِفَ على المنقوصِ المنوَّن؛ فإنْ كانَ منصوبًا أبدلَ من تنوينهِ ألفٌ، **نحو**: (رَأَيْتُ قَاضِيًا).

فإنْ لمْ يكنْ منصوبًا؛ فالمختارُ الوقفُ عليهِ بالحذفِ، إلَّا أنْ يكونَ محذوفَ العينِ، أوْ الفاءِ، كما سيأتِي؛ فتقولُ: (هَذَا قَاضْ، وَمَرَرْتُ بِقَاضْ)، ويجوزُ الوقفُ عليهِ بإثباتِ الياءِ، كقراءةِ ابنِ كثيرٍ: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[(٤)] [الرعد: ٧]، فإنْ كانَ المنقوصُ محذوفَ العينِ: كـ(مُرٍ) اسمَ فاعلٍ من (أَرَى)، أوِ الفاءِ: كـ(يَفِي) -علمًا- لمْ يوقفْ إلّا بإثباتِ الياءِ؛ فتقولُ:(هَذَا مُرِي، وَهَذَا يَفِي)، وإليهِ أشارَ بقولهِ:(وَفِي نَحْوِ مُـرٍ لُـزُومُ رَدِّ اليا اقْتُفِي).

فإنْ كانَ المنقوصُ غيرَ منوَّنٍ:

(١) قول: (ما لم ينصب أولى) تقييد الأولوية بعدم النصب، يُفهم منه أنه إذا نُصب لا يكون الحذف أولى، بل حكمه في قوله سابقًا (تنوينًا اثر فتح اجعل ألفًا وقفًا).

(٢) أفهم قوله (بالعكس): استثناء المنصوب غير ذي التنوين، فإثبات يائه أولى ما لم يكن منصوبا، فإن كان منصوبا فإثبات يائه واجب.

(٣) قول الناظم (في نحو مُر) أي: ما كان نحوها من محذوف العين، ومثلها في الحكم محذوف الفاء ولم يذكره الناظم.

(٤) قرأ ابن كثير: (هادي) بياء في الوقف، وقرأ الباقون بغير ياء في الوقف كالوصل.

الإعـراب: (ولكل): الواو: حرف استئناف. لكل: اللام حرف جر، كل: اسم مجرور باللام، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر مقدم. (قوم): مضاف إليه مجرور. (هادي): مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وسكنت لأجل الوقف، والجملة الفعلية استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: أن (هادي): اسم منقوص منوَّن، تحذف ياؤه لأجل التنوين في حال الوصل، وعند الوقف عليه يجوز فيه وجهان: حذف الياء وهي قراءة الأكثر، وإبقاؤها عند ابن كثير.

ـ فإنْ كانَ منصوبًا ثبتتْ ياؤهُ ساكنةً، **نحو**: (رَأَيْتُ القَاضِيْ).

ـ وإنْ كانَ مرفوعًا، أوْ مجرورًا، جازَ إثباتُ الياءِ وحذفُهَا، والإثباتُ أجودُ، نحو:(هَذَا القَاضِي، ومَرَرْتُ بِالقَاضِي).

وَغَـيْرَهَـا التَّـأنِيثِ مِـنْ مُـحَرَّكِ[1] سَكِّنْـهُ أَوْ قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ (٨٨٦)
أَوْ أَشْـمِمِ الضَّـمَّةَ[2] أَوْ قِـفْ مُضْـعِفا مَا لَـيْسَ هَمْـزًا أَوْ عَلِـيلًا[3] إِنْ قَفَـا (٨٨٧)
مُـحَـرَّكـًا وَحَـرَكَـاتٍ انْـقُـلَا لِسَـاكِنٍ تَحْرِيكُـهُ لَـنْ يُحْظَـلا (٨٨٨)

إذَا أُرِيدَ الوقفُ علَى الاسمِ المحرَّكِ الآخِرِ، فلَا يخلُو آخرُهُ من أنْ يكونَ هاءَ التأنيثِ، أوْ غيرَهَا:

ـ فإنْ كانَ آخرهُ هاءَ التأنيثِ، وجبَ الوقفُ عليهَا بالسكونِ، كقولكَ فِي (هَذِهِ فَاطِمَةُ: أَقْبَلَتْ هَذِهِ فَاطِمَهْ).

ـ وإنْ كانَ آخرهُ غيرَ هاءِ التأنيثِ، ففِي الوقفِ عليهِ خمسةُ أوجهٍ: التسكينُ، والرَّوْمُ، والإشمامُ، والتضعيفُ، والنَّقلُ.

فالرَّوْمُ: **عبارةٌ عن الإشارةِ إلى الحركةِ بصوتٍ خفيٍّ.**

والإشمامُ: **عبارةٌ عن ضمِّ الشفتينِ بعدَ تسكينِ الحرفِ الأخيرِ**، ولَا يكونُ إلَّا فيما حركتُهُ ضمةٌ.

وشرطُ الوقفِ بالتَّضعيفِ أنْ لَا يكونَ الأخيرُ همزةً، كـ(خَطَأ)، ولَا مُعتلًّا، كـ(فَتى)، وأنْ يلِيَ حركةً، كـ(الجَمَل)؛ فتقولُ في الوقفِ عليهِ: (الجملّ) ـ بتشديد اللام ـ.

---

(١) قوله: (من محرك) أي حركة أصلية قبل الوقف، أما عارض الحركة نحو (تاء) اقتربت، و(ذال) يومئذ؛ فيجب تسكينه كالساكن الأصلي.
(٢) يشمل قول الناظم (أو أشمم الضمة) اختصاص الإشمام بالضم، سواء كانت الضمة ضمة إعراب أم ضمة بناء.
(٣) قوله: (عليلًا) يشمل (الياء) نحو القاضي، و(الواو) نحو يدعو، و(الألف) نحو يخشى.

فإنْ كانَ مَا قبلَ الأخيرِ ساكنًا، امتنعَ التضعيفُ، كالحِمْلِ.

والوقفُ بالنقلِ: **عبارةٌ عن تسكينِ الحرفِ الأخيرِ، ونقلِ حركتهِ إلى الحرفِ الَّذي قبلهُ**، وشرطُهُ: أنْ يكونَ مَا قبلَ الآخرِ ساكنًا، قابلًا للحركةِ، **نحو**: (هَذَا الضَّرُبْ، وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ، وَمَرَرْتُ بِالضَّرِبْ).

فإنْ كانَ مَا قبلَ الآخرِ محركًا لمْ يوقفْ بالنَّقلِ، كـ(جَعْفَر).

وكذَا إنْ كانَ سَاكنًا لا يقبلُ الحركةَ كالألفِ، نحو:(بَاب، وَإِنْسَان).

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لا (٨٨٩) يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلا

مذهبُ الكوفيينَ أنَّه يجوزُ الوقفُ بالنَّقلِ: سواء كانتِ الحركةُ فتحةً، أوْ ضمةً، أوْ كسرةً، وسواء كانَ الأخيرُ مهموزًا، أوْ غيرَ مهموزٍ؛ فتقولُ عندهمْ: (هَذَا الضَّرُبْ، وَرَأَيْتُ الضَّرَبْ، وَمَرَرْتُ بِالضَّرِبْ) فِي الوقفِ علَى "الضَّرْبْ" وَ(هَذَا الرِّدُءْ،[1] وَرَأَيْتُ الرِّدَءْ، وَمَرَرْتُ بِالرِّدِءْ) فِي الوقفِ علَى (الرِّدْء).

ومذهبُ البصريينَ أنَّه لَا يجوزُ النَّقلُ إذَا كانتِ الحركةُ فتحةً، إلَّا إذَا كانَ الآخرُ مهموزًا؛ فيجوزُ عندهمْ:(رَأَيْتُ الرِّدَءْ)، ويمتنعُ: (رَأَيْتُ الضَّرَبْ)، ومذهبُ الكوفيينَ أوْلَى؛ لأنَّهمْ نقلوهُ عن العربِ.

وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ (٨٩٠) وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

يعنِي: أنَّه متَى أدَّى النَّقلُ إلَى أنْ تصيرَ الكلمةُ علَى بناءٍ غير موجودٍ فِي كلامهمْ، امتنعَ ذلكَ، إلَّا إنْ كانَ الآخرُ همزةً؛ فيجوز، فعلَى هذَا يمتنعُ: (هَذَا الْعِلُمْ) في الوقفِ علَى (العِلْمِ)؛ لأنَّ فِعُلًا مفقودٌ في كلامهمْ، ويجوزُ: (هذَا الرِّدُءْ)؛ لأنَّ الآخرَ همزةٌ.

(١) الرّدء -بكسر الراء وسكون الدال، وآخره همزة- هو المُعِين في المهمّات، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ ۝٣٤﴾ [القصص: ٣٤].

فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاِسْمِ هَا جُعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ (٨٩١)

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى (٨٩٢)

إذَا وُقِفَ علَى مَا فيهِ تاءُ التَّأنيثِ:

١) **فإنْ كانَ فعلًا**، وُقِفَ عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (هِنْدٌ قَامَتْ).

٢) **وإنْ كانَ اسمًا**:

- **فإنْ كانَ مفردًا**: فلَا يخلُو إمَّا أنْ يكونَ مَا قبلها ساكنًا صحيحًا، أوْ لَا:

فإنْ كانَ مَا قبلهَا ساكنًا صحيحًا وُقِف عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (بِنْتْ، وَأُخْتْ).

وإنْ كانَ غيرَ ذلكَ وُقِفَ عليهِ بالهاءِ، **نحو**: (فَاطِمَهْ، وَحَمْزَهْ، وَفَتَاه).

- **وإنْ كانَ جمعًا، أوْ شبهَهُ**، وُقِفَ عليهِ بالتَّاءِ، **نحو**: (هِنْدَاتْ، وَهَيْهَاتْ).

وقلَّ الوقفُ علَى المفردِ بالتَّاءِ، **نحو**: (فَاطِمَتْ)، وعلَى جمعِ التَّصحيحِ وشبههِ بالهاءِ، **نحو**: (هِنْدَاهْ، وَهَيْهَاهْ).

وَقِفْ بِهَا الْسَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ المُعلْ (٨٩٣) بِحَذْفِ آخِرٍ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ (٨٩٤) كَيَعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا

ويجوزُ الوقفُ بهاءِ السَّكتِ علَى كلِّ فعلٍ حُذِفَ آخرهُ للجزمِ، أو الوقفِ، كقولكَ في (لَمْ يُعْطِ: لمْ يُعْطِهْ) وفِي (أَعْطِ: أَعْطِهْ).

ولَا يلزمُ ذلكَ إلّا إذَا كانَ الفعلُ الَّذِي حُذِفَ آخرهُ قدْ بقيَ علَى حرفٍ واحدٍ، أوْ علَى حرفينِ، أحدهمَا زائدٌ؛ فالأوَّلُ كقولكِ فِي (عِ، وقِ: عِهْ، وقِهْ)، والثَّاني كقولكَ فِي (لمْ يَعِ، وَلَمْ يَقِ: لمْ يَعِهْ، وَلَمْ يَقِهْ) [(١)].

وَمَا فِي الاِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفْ (٨٩٥) أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الْهَا إِنْ تَقِفْ
وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا (٨٩٦) بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ (اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى)

إذَا دخلَ علَى (مَا) الاستفهاميةِ جارٌّ، وجبَ حذفُ ألفهَا، **نحو**: (عَمَّ تَسْأَلُ، وَبِمَ جِئْتَ، وَاقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى زَيْدٌ).

وإذَا وُقِفَ عليهَا بعدَ دخولِ الجارِ؛ فإمّا أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفًا، أوْ اسمًا:

- فإنْ كانَ حرفًا جازَ إلحاقُ هاءِ السَّكتِ، **نحو**: (عَمَّهْ، وَفِيمَهْ).
- وإنْ كانَ اسمًا وجبَ إلحاقهَا، **نحو**: (اقْتِضَاءَ مَهْ، وَمَجِيءَ مَهْ).

(١) قد رد ابن هشام ما ذكره الناظم وتبعه عليه الشارح هنا -من أنه يجب لحاق هاء السكت في الوقف على نحو: "لم يع، ولم يف"- وَرَدّ ذلك بإجماع القُرّاء على عدم ذكر الهاء في الوقف على قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾ [مريم: ٢٠]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَن يَتَّقِ﴾ [الطلاق: ٥]، والقراءة مع كونها سنة متبعة لا تأتي على وجه يمتنع عربية.

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا ... حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا (٨٩٧)

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا ... أُدِيمَ شَذَّ فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا (٨٩٨)

يجوزُ الوقفُ بهاءِ السَّكتِ علَى كلِّ متحركٍ بحركةِ بناءٍ، لازمةٍ، لا تشبهُ حركةَ إعراب، كقولكَ فِي (كَيْفَ: كَيْفَهْ).

ولا يوقفُ بهَا علَى مَا حَرَكَتُهُ إعرابيةٌ، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ).

ولَا علَى مَا حركتهُ مشبهة للحركةِ الإعرابيةِ، كحركةِ الفعلِ الماضِي.

ولَا علَى مَا حركتهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، نحو: (قَبْلُ، وَبَعْدُ).

والمنَادَى المفرد، نحو: (يَا زَيْدُ، وَيَا رَجُلُ).

واسم لَا الَّتي لنفيِ الجنسِ، نحو: (لَا رَجُلَ).

وشذَّ وصلهَا بمَا حركتهُ البنائيةُ غيرُ لازمةٍ، كقولهم في (مِنْ عَلُ: مِنْ عَلُهْ).

واستحسنَ إلحاقهَا بمَا حركتهُ دائمةٌ لازمةٌ.

وَرُبَّمَـا أُعْطِـيَ لَفْـظُ الوَصْـلِ مَـا (٨٩٩) لِلْوَقْـفِ[(١)] نَـثْرًا وَفَشَـا مُنْتَظِمَـا

قدْ يُعْطَى الوصلُ حكمَ الوقفِ، وذلكَ كثيرٌ في النَّظمِ، قليلٌ في النَّثرِ، ومنهُ في النَّثرِ قولهُ تعالى: ﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡۖ وَٱنظُرۡ﴾ [البقرة: ٢٥٩] [(٢)]، ومن النَّظمِ قولهُ:

٣٥٧- مِثْلُ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا[(٣)]

فَضَعَّفَ البَاءَ، وهي موصولةٌ بحرفِ الإطلاقِ،وهوَ الألفُ.

(١) قوله: (ما للوقف) أيْ: من إسكانٍ مُجرّد، أو مع رومٍ، أو إشمام، أو من تضعيف، أو نقل، أو من اجتلاب هاء السكت.

(٢) **الإعـراب:** (لم): حرف نفي وقلب وجزم. (يتسنه): فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والهاء: هاء السكت حرف، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل نصب حال من قوله (شرابك). (وانظر): الواو: حرف عطف، انظر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها فهي مثلها.
وجه الاستدلال منه: أن كلمة (يتسنه) مأخوذ من السنة، فلامها واو (يتسنو) قلبت الواو ألفا، وحذفت للجزم فلحقته الهاء وقفا، وأجري الوصل مجرى الوقف، أما على قول الحجازيين أن لام السنة هاء فهي من أصل الكلمة، فجزمت بسكون الهاء، فلا شاهد فيه على هذا.

(٣) ٣٥٧- هذا بيت من الرجز المشطور، اختُلف في نسبته، وقبل هذا البيت قوله:

كَأَنَّـهُ السَّـيْلُ إِذَا اسْـلَحَبَّا

ويروى أول بيت الشاهد: أو كالحريق،...إلخ.

اللغة: (كأنه) الضمير يعود إلى الجدب الذي خشيه الراجز وتوقعه في قوله:

لَقَـدْ خَشِـيتُ أَنْ أَرَى جَـدَبًّا ... فِي عَامِنَـا ذَا بَعْـدَ مَـا أَخْصَـبَّا

(اسلحبا) أي: امتد وانبطح، أي: أنه يملأ البطاح، ويعم الأودية. (الحريق) النار. (القصبا) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا.

الإعـراب: (مثل) بالرفع: خبر لمبتدأ محذوف، أي: هو مثل، ومثل مضاف. و(الحريق) مضاف إليه. (وافق) فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى الحريق، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال من الحريق. (القصبا) مفعول به لـ"وافق".

الشاهد فيه: قوله (القصبا) حيث ضعف الباء مع كونها موصولة بألف الإطلاق.

الإمالة

الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ (يَا) فِي طَرَفْ ... أَمِلْ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ (٩٠٠)

دُوْنَ مَزِيدٍ، أَوْ شُذُوذٍ، وَلِمَا ... تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا (٩٠١)

الإمالةُ: **عبارةٌ عن أنْ يُنْحَى بالفتحةِ نحو الكسرةِ، وبالألفِ نحو الياءِ**،[(١)] وتُمالُ الألفُ إذَا كانتْ طرفًا، بدلًا من ياءٍ، أوْ صائرةً إلى الياءِ، دونَ زيادةٍ أوْ شذوذٍ:

فالأولُ: كألفِ (رَمَى، وَمَرْمى).

والثَّانِي: كَأَلِفِ (مَلْهى)[(٢)]، فإنَّها تصيرُ ياءً في التَّثنيةِ، **نحو**: (مَلْهَيَانِ).

واحترزَ بقولهِ: (دُوْنَ مَزِيدٍ أَوْ شُذُوذٍ) ممَّا يصيرُ ياءً بسببِ زيادةِ ياءِ التَّصغيرِ، **نحو**: (قُفَيٍّ)، أوْ في لغةٍ شاذّةٍ، كقولِ هذيلٍ فِي (قَفَا) إذَا أُضِيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ: (قَفَيّ).

وأشارَ بقولهِ: (وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا) إلى أنَّ الألفَ الَّتي وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تمالُ، وإنْ وليتهَا هاءُ التَّأنيثِ، كـ(فتاةٍ).

---

(١) **الغرض من الإمالة أحد أمرين:**
أولهما: تناسب الأصوات وتقاربها.
وثانيهما: التنبيه على أصل أو غيره.
وحكم الإمالة الجواز؛ والأسباب التي سيذكرها الناظم والشارح أسباب للجواز، لا للوجوب.
والإمالة لغة تميم ومن جاورهم، والحجازيون لا يميلون إلا قليلًا.

(٢) قول الشارح رَحِمَهُ اللَّهُ: (كألف ملهى) أي: من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، ومن كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة نحو: (حبلى وسكرى).

وَهَكَــذَا بَــدَلُ عَـيْنِ الْفِعْـلِ[١] إِنْ (٩٠٢) يَـؤُلْ إِلى فِلْـتُ، كَمَـاضِي خَـفْ وَدِنْ

أيْ: كمَا تُمالُ الألفُ المتطرفةُ -كمَا سبقَ- تُمالُ الألفُ الواقعةُ بدلًا من عينِ فعلٍ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلى تاءِ الضَّميرِ علَى وزنِ (فِلْتُ) بكسرِ الفاءِ: سواء كانتِ العينُ واوًا، كـ(خَافَ)، أوْ ياءً كـ(باعَ)، وَكـ(دَانَ)، فيجوزُ إمالتهَا، كقولكَ: (خِفْتُ، وَدِنْتُ، وَبِعْتُ)، فإنْ كانَ الفعلُ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التَّاءِ علَى وزنِ (فُلْتُ) -بضمِّ الفاءِ- امتنعتِ الإمالةُ، نحو:(قَالَ، وَجَالَ)، فلَا تملهَا، كقولكَ: (قُلْتُ، وَجُلْتُ).

كَـذَاكَ تَـالِي الْيَـاءِ، وَالْفَصْـلُ اغْتُفِـرْ (٩٠٣) بِحَـرْفٍ اوْ مَـعَ هَـا[٢] كَجَيْبَهَـا أَدِرْ

كذاكَ تُمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ[٣]: متصلةً بهَا، **نحو**: (بَيَان)، أوْ منفصلةً بحرفٍ، **نحو**: (يَسَار)، أوْ بحرفينِ أحدهمَا هاء، **نحو**: (أَدِرْ جَيْبَهَا)، فإنْ لمْ يكنْ أحدهمَا هاءً، امتنعتِ الإمالةُ؛ لبعدِ الألفِ عن الياءِ، **نحو**: (بَيْنَنَا)، والله أعلم.

(١) يستفاد من قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بدل عين الفعل) أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقًا.

(٢) أطلق الناظم قوله (أو مع ها)، وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو (هذا جيبها) فإنه لا يجوز فيه الإمالة.

(٣) مما تمال فيه الألف وقوعها قبل الياء نحو (بايعته) و(سايرته) وقد أهمله الناظم والأكثرون.

كَـذَاكَ مَـا يَـلِيـــهِ كَسْـرٌ أَوْ يَـلِي (٩٠٤) تَـالِيَ كَسْـــرٍ، أَوْ سُـكُونٍ قَـدْ وَلِي

كَسْرًا، وَفَصْلُ الْهَـا كَلا فَصْـلٍ يُعَـدْ[1] (٩٠٥) فَـدِرْهَمَاك مَـنْ يُمِلْـهُ لَـمْ يُصَـدْ

أيْ: كذلكَ تُمالُ الألفُ إذَا وليتهَا كسرةٌ، **نحو**: (عَالِم)، أوْ وقعتْ بعدَ حرفٍ يلي كسرةً، **نحو**: (كِتَاب)، أوْ بعدَ حرفينِ وَلِيَا كسرةً أَوَّلُهُما ساكنٌ، **نحو**: (شِمْلَال)، أوْ كِلَاهما متحركٌ، ولكنَّ أحدهمَا هاء، **نحو**: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا).

وكذلكَ يُمالُ مَا فَصَلَ فيهِ الهاءُ بين الحرفينِ اللذينِ وقعَا بعدَ الكسرةِ أَوَّلُهُما ساكنٌ، **نحو**: (هَذَانِ دِرْهَمَاكَ)، واللهُ أعلم.

(١) قوله رَحِمَهُ اللهُ: (وفصل الها كلا فصل يعد) **يشمل حالتين**:
١/ أن تقع الألف بعد حرفين متحركين قبلهما كسرة وأحد هذين الحرفين هاء، نحو(يضرِبُهَا) فعدم اعتبار الهاء في الفصل ألحق (يضربها) بنحو (كتاب).
٢/ أن تقع الألف بعد حرفين فصل بينهما بالهاء، وكان أول هذين الحرفين ساكنا وقبلهما كسرة نحو (دِرْهَمَاك)، فعدم اعتبار الهاء في الفصل ألحق (درهماك) بنحو (شملال)، وخص الناظم هذه الحالة بالذكر دون الأولى؛ لأن هناك مَن صرح بأن إمالة مثل (درهماك) شاذة، فكان تصريحه هنا كالرد على هذا القول.

وَحَــرْفُ الاسْــتِعْلا يَكُــفُّ مُظْهَــرا (٩٠٦) مِـنْ كَسْـرٍ اوْ يَــا[١]، وَكَـذَا تَكُـفُّرَا[٢]

إِنْ كَانَ مَــا يَكُــفُّ بَعْــدُ مُتَّصِــلْ (٩٠٧) أَوْ بَعْــدَ حَــرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِــلْ

كَـذَا إِذَا قُــدِّمَ مَــا لَــمْ يَـنْـكَسِرْ (٩٠٨) أَوْيَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْـرِ كَالْمِطْوَاعَ مِـرْ[٣]

حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ، وهي: (الخاءُ، والصادُ، والضادُ، والطاءُ، والظاءُ، والغينُ، والقافُ)، وكلُّ واحدٍ منهَا يمنعُ الإمالةَ، إذَا كانَ سببُهَا كسرةً ظاهرةً، أوْ ياءً موجودةً، ووقعَ بعدَ الألفِ متصلًا بهَا، كـ(سَاخِطٍ، وَحَاصِلٍ)، أوْ مفصولًا بحرفٍ، كـ(نَافِخٍ، وَنَاعِقٍ)، أو حرفينِ كـ(مَنَاشِيطَ، وَمَوَاثِيقَ).

وحكمُ حرفِ الاستعلاءِ في منعِ الإمالةِ يُعْطَى للرَّاءِ الَّتي هي غيرُ مكسورةٍ - وهي المضمومةُ **نحو**: (هَذَا عِذَارٌ)، والمفتوحةُ **نحو**: (هَذَانِ عِذَارَانِ)- بخلافِ المكسورةِ، علَى مَا سيأتِي، إنْ شاءَ اللهِ تعالى.

وأشارَ بقولهِ: (كَذَا إِذَا قُدِّمَ... البيت) إلى أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المتقدِّم يكفُّ سببَ الإمالةِ، مَا لمْ يكنْ مكسورًا، أوْ ساكنًا إثرَ كسرةٍ؛ فلَا يُمالُ، **نحو**: (صَالِح، وَظَالِم، وَقَاتِل)، ويُمالُ **نحو**: (طِلاب، وَغِلاب، وَإِصْلَاح).

---

(١) في قوله: (أو يا): تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة نحو (بياض)، وهذا غير معروف في الياء، وإنما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله أبو حيان، فالظاهر جواز إمالة نحو (طغيان وصياد وريان وبياض).

(٢) إنما لم يقيد الناظم الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله الآتي (وكف مستعل وراء ينكف بكسر)، فالراء المفتوحة أو المضمومة مانعة من الإمالة، والراء المكسورة مانعة للموانع.

(٣) (المطواع) أي: كثير الطوع. و(مِرْ): أعطه الميرة -أي الطعام-.

وَكَـــفُّ مُسْـــتَعْلٍ وَرَا يَنكَـــفُّ (٩٠٩) بِكَـــسْرِ رَا كَغَـــارِمًا لا أَجْفُـــو

يعني: أنَّه إذَا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ أو الرَّاء الَّتي ليستْ مكسورةً، معَ المكسورةِ غلبتهُما المكسورةُ وأُميلتِ الألفُ لأجلهَا؛ فيُمالُ، **نحو**: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧][(١)] و﴿دَارُ ٱلۡقَرَارِ﴾ [غافر: ٣٩][(٢)].

وفُهِمَ منهُ جوازُ إمالةِ **نحو**: ﴿حِمَارِكَ﴾ [البقرة: ٢٥٩][(٣)]؛ لأنَّه إذَا كانتِ الألفُ تُمالُ لأجلِ الرَّاءِ المكسورةِ، معَ وجودِ المقتَضِي لتركِ الإمالةِ -وهو حرفُ الاستعلاءِ، أو الرَّاءُ الَّتِي ليستْ مكسورةً- فإمالتُهَا معَ عدمَ المقتَضِي لتركهَا أوْلى وَأَحْرَى.

---

(١) **الإعـراب:** (وعلى أبصارهم): الواو حرف عطف، على أبصارهم: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، وأبصار: مضاف وهم : ضمير في محل جر مضاف إليه. (غشاوة): مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة الاسمية معطوفة على الجمل الابتدائية ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧]، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

وجه الاستدلال: جواز إمالة ألف (أبصارهم)، مع أن الصاد من حروف الاستعلاء المانعة من الإمالة، إلا أن الراء المكسورة، تغلبت على حرف الاستعلاء، وقد قرأها بالإمالة أبو عمرو والدوري عن الكسائي.

(٢) **الإعـراب:** (وإن): الواو حسب ما قبلها، إن حرف توكيد ونصب. (الآخرة): اسم إن منصوب. (هي): ضمير في محل رفع مبتدأ. (دار): خبر مرفوع. (القرار): مضاف إليه مجرور.

وجه الاستدلال: أنه جاز إمالة ألف (القرار)؛ لأن الراء الثانية مكسورة فتغلبت على مانعتي الإمالة (وهما القاف المستعلية والراء المفتوحة). وقد قرأ بإمالتها الكسائي وأبو عمرو.

(٣) **الإعـراب:** (وانظر): الواو: حرف عطف، انظر: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره: أنت، والجملة الفعلية معطوفة على "فانظر" المتقدمة فهي مثلها. (إلى حمارك): جار ومجرور متعلقان بالفعل "انظر"، وحمار مضاف، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه.

وجه الاستدلال: أن لفظة (حمارك)في الآية جاز إمالة ألفها؛ لمجيء الراء المكسورة بعدها، وقد قرأها ممالة الكسائي وأبو عمرو.

وَلا تُـــمِلْ لِسَـــبَبٍ لَـــمْ يَتَّصِـــلْ (٩١٠) وَالكَـفُّ قَـدْ يُوجِبُـهُ مَـا يَنْفَصِـلْ

إِذَا انفصلَ[١] سببُ الإمالةِ لمْ يؤثرْ، بخلافِ سببِ المنعِ؛ فإنَّه قدْ يؤثرُ منفصلًا؛ فلَا يُمالُ: (أَتَى قَاسِمٌ)[٢]، بخلافِ: (أَتَى أَحْمد)[٣].

وَقَـــدْ أَمَـــالُوا لِتَنَـــاسُبٍ بِـــلا (٩١١) دَاعٍ سِـــوَاهُ، كَعِـــمَادًا، وَتَـــلا

قدْ تُمالُ الألفُ الخاليةُ من سببِ الإمالةِ؛ لمناسبةِ ألفٍ قبلهَا، مشتملةٍ علَى سببِ الإمالةِ، كإمالةِ الألفِ الثانيةِ من **نحوِ**: (عِمَادا)؛ لمناسبةِ الألفِ الممالةِ قبلهَا، وكإمالةِ ألفِ (تَلَا)[٤] كذلكَ.

(١) المراد بانفصال السبب والمانع: كونهما من كلمة أخرى، فلاتمال ألف سابور للياء قبلها في قولك: "رأيت يدي سابور" لانفصالهما.

(٢) مثل الشارح بقوله (أتى قاسم) تبعًا للناظم في بعض كتبه، وهذا المثال فيه نظر؛ لأن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء كما في (أتى) وهو ليس كذلك؛ لأن انقلاب ألف أتى عن الياء سبب خفي فلايؤثر فيه المانع ولو مع اتصاله، والمثال الجيد (كتاب قاسم).

(٣) هذا مثال لما اتصل سببه، فيُمال (أتى)؛ لكون الألف المبدل من ياء في طرف، ولا فائدة لذكر أحمد إلا بيان فاعل الفعل، فلا تتوقف الإمالة عليه.

(٤) **الإعـراب:** (والقمر): الواو: حرف عطف، القمر: اسم معطوف على مجرور في الآية السابقة، والمعطوف على المجرور مجرور مثله. (إذا): ظرف زمان في محل نصب متعلق بمحذوف يقع حالا مقدرة مما تليه، أي أقسم بالقمر كائنا إذا تلاها، وبالنهار كائنا إذا جلاها. (تلاها): فعل ماض، وها: ضمير في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: هو، والجملة الفعلية في محل جر مضاف إليه. وإعراب ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٣] كإعراب ما سبق.

وجه الاستدلال: أن ألف تلا في قوله: "تلاها" أصلها واو يقال: تلا يتلو، فلا تصح إمالتها، لكنها أميلت مع ذلك؛ لمناسبتها لما بعدها مما ألفه ياء، وهو: "جلاها ويغشاها"، وهما قد أميلت الألف فيهما؛ لأن أصلهما في كل منهما ياء.

وَلا تُـمِلْ مَـا لَـمْ يَنَـلْ تَـمَكُّنا[١] (٩١٢) دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ (هَـا)[٢] وَغَـيْرَ (نَـا)

الإمالةُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكنةِ؛ فلَا يُمالُ غيرُ المتمكنِ إلَّا سماعًا، إلَّا (هَا، ونَا)؛ فإنَّهما يُمالانِ قياسًا مُطّردًا، **نحو**: (يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَها) وَ(مَرَّ بِنَا)[٣].

وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْـرِ رَاءٍ فِي طَـرَفْ[٤] (٩١٣) أَمِلْ، كَـ(لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ[٥])

كَذَا الَّذِي تَلِيهِ (هَـا)[٦] التَّأْنِيـثِ فِي (٩١٤) وَقْـفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْرَ أَلِـفِ

أي: تُمالُ الفتحةُ قبلَ الرّاءِ المكسورةِ، وصلًا ووقفًا، **نحو**: (بِشَرَرٍ)[٧]،

---

(١) لا يمنع قول الناظم (ما لم ينل تمكنا) إمالة ما عرض بناؤه نحو (يا فتى)؛ لأن الناظم إنما منع الإمالة فيما لم ينل التمكن بالكلية، ونحو (يا فتى) الأصل فيه الإعراب.

(٢) قوله: (غير ها): المراد بـ(ـها) ضمير الغائبة، لا التي للتنبيه.

(٣) قد أمالوا من الأسماء غير المتمكنة: "ذا" الإشارية، و"متى"، و"أنى"، و"ها"، و"نا"، وأمالوا من الحروف "بلى"، و"يا" في النداء، و"لا" الجوابية، وفي نحو قولهم: (افعل هذا إمّا لا). قال قطرب: ولا يمال غير ذلك من الحروف؛ إلا أن يسمى بحرف يوجد فيه مع ذلك سبب الإمالة. فلو سميت إنسانًا بـ"حتى" أملتها؛ لأن ألفها تصير ياء في التثنية لكونها رابعة، وإذا سميت بـ"إلى" لم تُمِل؛ لأن ألفها تصير واوًا في التثنية، لكون ذي الواو في الثلاثي أكثر من ذي الياء.

(٤) اشتراط الناظم كون الراء في الطرف بقوله (راء في طرف) هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك بلازم، فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم (ورأيت خبط رياح) و ذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو (العرد) والراء في ذلك ليست بلام.

(٥) قوله: (للأيسر مل تكف الكلف) مثالٌ معناه: اجنح إلى الأمر الأسهل تُكْفَ المشقة.

(٦) شمل قول الناظم (ها التأنيث) هاء المبالغة، نحو علّامة، وإمالتها جائزة.

(٧) **من قوله تعالى**: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [المرسلات: ٣٢]، **ووجه الاستدلال**: إمالة فتحة الراء الأولى من شرر؛ لأجل كسرة الراء الثانية، وقرأ بذلك ورش وصلا ووقفا.

و(لِلأَيْسَرِ مِلْ) [(١)].

وكذلكَ يُمالُ مَا وليهُ هاءُ التَّأنيثِ من **نحو**: (قَيِّمَهْ)[(٢)]، و(نِعْمَهْ)[(٣)].

(١) بقي لإمالة الفتحة لكسرة شرطان لم يذكرهما الناظم:
١- أن لا تكون على ياء، فلا تمال فتحة الياء في نحو (الغِيَر).
٢- أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو (من الشرق) فإنه مانع من الإمالة.

(٢) **من قوله تعالى**: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ [البينة: ٣]، **ووجه الاستدلال**: إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث نحو الكسرة عند الوقف على لفظة: (قيمة)، وقد قرأ الكسائي بذلك.

(٣) **من قوله تعالى**: ﴿فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعْمَةً﴾ [الحجرات: ٨]، **ووجه الاستدلال**: إمالة الفتحة التي قبل هاء التأنيث نحو الكسرة حال الوقف على قوله: (نعمة)، وقد قرأ الكسائي بذلك.

التصريف

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّــرْفِ[١] بَـرِي (٩١٥) وَمَـــا سِـــوَاهُمَا بِتَصْرِيـــفٍ حَــرِي

التَّصريفُ: عبارةٌ عن علمٍ يُبْحَثُ فيهِ عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمةِ العربيةِ، ومَا لحروفهَا من أصالةٍ، وزيادةٍ، وصِحّةٍ، وإعلالٍ، وشبهِ ذلكَ.

ولا يتعلقُ إلَّا بالأسماءِ المتمكنةِ، والأفعالِ[٢]؛ فأمَّا الحروفُ وشبههَا، فلَا تعلقَ لعلمِ التَّصريفِ بهَا.

وَلَـــيْسَ أَدْنَى مِـــنْ ثُـــلاثِيٍّ يُـــرَى (٩١٦) قَابِـلَ تَصْرِيـــفٍ سِـــوَى مَـــا غُـــيِّرَا

يعني: أنَّه لَا يقبلُ التَّصريفَ من الأسماءِ والأفعالِ مَا كانَ على حرفٍ واحدٍ، أوْ علَى حرفينِ، إلَّا إنْ كانَ محذوفًا منهُ.

فأقلُّ مَا تبنَى عليهِ الأسماءُ المتمكنةُ، والأفعالُ: ثلاثةُ أحرفٍ، ثمَّ قدْ يعرضُ لبعضهَا نَقصٌ، كـ(يَدٍ، وَقُلْ، و مَ اللهِ، وقِ زَيْدًا).

(١) تجوَّز الناظم في قوله: (من الصرف) فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن.

(٢) المراد بالأفعال هنا: المتصرفة، لا مطلقًا، والتصريف أصل في الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ انْ تَجَرَّدَا (٩١٧) وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا

الاسمُ قسمانِ: مزيدٌ فيهِ، و**مجرّدٌ** عن الزيادةِ.

فالمزيدُ فيهِ: **هوَ مَا بعضُ حروفهِ ساقطٌ وضْعًا**، وأكثرُ مَا يبلغُ الاسمُ بالزيادةِ سبعةُ أحرفٍ، **نحو**: (احْرَنْجَام، وَاشْهِيبَاب).

والمجرَّدُ عن الزيادةِ: **هوَ مَا بعضُ حروفهِ ليسَ ساقطًا في أصلِ الوضعِ**، وهو: إمَّا ثلاثيٌّ، كـ(فِلْسٍ)، أوْ رباعيٌّ كـ(جَعْفَر)، وإمَّا خُماسيٌّ -وهوَ غايتهُ-، كـ(سَفَرْجَل).

وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وَضُمْ ... وَاكْسِرْ، وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ (٩١٨)

العبرةُ في وزنِ الكلمةِ بما عدَا الحرفِ الأخيرِ منهَا.

وحينئذٍ فالاسمُ الثلاثيُّ، إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الأوَّلِ، أوْ مكسورَه، أوْ مفتوحَه.

وعلَى كلٍّ من هذهِ التَّقاديرِ:

إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثَّاني، أوْ مكسورَه، أوْ مفتوحَه، أوْ ساكنَه؛ فيخرجُ منْ هذَا: اثنَا عشرَ بناءً، حاصلةٌ من ضربِ ثلاثةٍ في أربعةٍ، وذلكَ **نحو**: (قُفْل، وَعُنُق، ودُئِل، وَصُرَد)، ونحو: (عِلْم، وَحِبُك، وإِبِل، وعِنَب)، ونحو: (فَلْس، وفَرَس، وعَضُد، وكَبِد).

وَفِعُلٌ أُهْمِلَ، وَالعَكْسُ يَقِلْ ... لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ (٩١٩)

يعني: أنَّ من الأبنيةِ الاثْنَي عشرَ بناءينِ: أحدهمَا: مهملٌ، والآخرُ قليلٌ.

فالأوَّل: مَا كانَ علَى وزنِ (فِعُل) -بكسرِ الأوَّل، وضمِّ الثَّاني-، وهذَا بناءٌ من المصنِّفِ على عدمِ إثباتِ (حِبُك)[(١)].

والثَّاني: مَا كانَ علَى وزنِ (فُعِل) -بضمِّ الأوَّلِ، وكسرِ الثَّاني- كـ(دُئِل).

وإنَّما قلَّ ذلكَ في الأسماءِ؛ لأنَّهم قصدُوا تخصيصَ هذَا الوزنِ بفِعْلِ مَا لمْ يُسمَّ فاعلُهُ، كـ(ضُرِبَ، وقُتِلَ).

(١) فأما من ثبت عنده نحو (حبك) فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملًا والآخر قليلًا.

وَافْــتَحْ وَضُــمَّ وَاكْسِــرِ الثَّــانِيَ مِــنْ (٩٢٠) فِعْـــلٍ ثُـــلاثِيٍّ، وَزِدْ نَحْــوَ ضُـــمِنْ

وَمُـنْـتَـهَـــاهُ أَرْبَـــعٌ إنْ جُـــرِّدَا (٩٢١) وَإِنْ يُـــزَدْ فِيــهِ فَــمَا سِــتًّا عَـــدَا

الفعلُ ينقسمُ إلى مجردٍ، وإلى مزيدٍ فيهِ، كما انقسمَ الاسمُ إلى ذلكَ، وأكثرُ مَا يكونُ عليهِ المجردُ أربعةَ أحرفٍ، وأكثرُ مَا ينتهِي في الزِّيادةِ إلى ستةٍ.

وللثلاثيِّ المجردِ أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعلِ الفاعلِ، وواحدٌ لفعلِ المفعولِ[(١)].

فالَّتي لفعلِ الفاعلِ: (فَعَلَ) بفتحِ العينِ، كـ(ضَرَبَ)، و(فَعِل) بكسرِها، كـ(شَرِبَ)، و(فَعُلَ) بضمهَا، كـ(شَرُفَ).

والَّذِي لفعلِ المفعولِ (فُعِلَ) بضمِّ الفاءِ، وكسرِ العينِ، كـ(ضُمِنَ).

ولا تكونُ الفاءُ في المبْني للفاعلِ إلَّا مفتوحةً؛ ولهذَا قالَ المصنِّفُ: (وَافْتَحْ وضُمَّ واكْسرِ الثَّاني) فجعلَ الثَّاني مثلثًا، وسكتَ عن الأوَّلِ، فعُلِمَ أنَّه يكونُ على حالةٍ واحدةٍ، وتلكَ الحالةُ هي الفتحُ.

وللرُّباعِي المجردِ ثلاثةُ أوزانٍ: واحدٌ لفعلِ الفاعلِ، كـ(دَحْرَجَ)، وواحدٌ لفعلِ المفعولِ كـ(دُحْرِجَ)، وواحدٌ لفعلِ الأمرِ، كـ(دَحْرِجْ).

وأمَّا المزيدُ فيهِ؛ فإنْ كانَ ثلاثيًّا صارَ بالزيادةِ علَى أربعةِ أحرفٍ، كـ(ضَارِبٍ)، أوْ علَى خمسةٍ، كـ(انْطَلَقَ)، أوْ علَى ستةٍ، كـ(اسْتَخْرَجَ)، وإنْ كانَ رباعيًّا صارَ بالزيادةِ علَى خمسةٍ، كـ(تَدَحْرَجَ)، أوْ علَى ستةٍ، كـ(احْرَنْجَمَ).

---

(١) كان على الناظم هنا أن يذكر وزن (فعل الأمر) كما ذكر وزن ما لم يسم فاعله، ولكن لم يذكره هنا؛ لأن الأمر في الثلاثي المجرد إما أن يكون مزيدًا فيه نحو (اضرب) أو ناقصًا نحو(قم) فلم يبق ثلاثيًا في اللفظ.

لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ (٩٢٢)

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلا ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا (٩٢٣)

كَذَا فُعَلِّلٌ وفِعْلَلٌّ، وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى (٩٢٤)

الاسمُ الرُّباعيُّ المجردُ لهُ ستةُ أوزانٍ:

الأوَّلُ: فَعْلَلُ -بفتحِ أوَّلِهِ وثالثِهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (جَعْفَر)[1].

الثَّاني: فِعْلِلٌ -بكسرِ أوَّلِهِ و ثالثِهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (زِبْرِج)[2].

الثَّالث: فِعْلَلٌ -بكسرِ أوَّلِهِ وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِهِ- **نحو**: (دِرْهَم، وهِجْرَع)[3].

الرَّابع: فُعْلُلٌ -بضمِّ أوَّلِهِ وثالثِهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (بُرْثُن)[4].

الخامِس: فِعَلٌّ -بكسرِ أوَّلِهِ، وفتحِ ثانيهِ، وسكونِ ثالثِهِ- **نحو**: (هِزَبْر)[5].

السَّادس: فُعْلَل -بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ ثالثِهِ، وسكونِ ثانيهِ- **نحو**: (جُخْدَب)[6].

وأشارَ بقولِهِ: (وإنْ عَلَا... إلخ) إلى أبنيةِ الخماسيِّ، وهيَ أربعةٌ:

الأوَّل: فَعَلَّلٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ، وسكونِ ثالثِهِ، وفتحِ رابعهِ ـ نحو:(سَفَرْجَل).

الثَّاني: فَعْلَلِلٌ ـ بفتحِ أوَّلِهِ، وسكونِ ثانيه، وفتحِ ثالثِهِ، وكسرِ رابعهِ ـ **نحو**: (جَحْمَرِش)[7].

---

(١) **الجعفر** في الأصل: النهر، وقيل: النهر الملآن خاصة.

(٢) **الزبرج**: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضًا الذهب.

(٣) **الهجرع**: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٤) **البرثن** - بثاء مثلثة - واحد براثن الأسد، وهو مخالبه.

(٥) **الهزبر**: الأسد.

(٦) **الجخدب**: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

(٧) **الجحمرش**، من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة =

الثَّالث: فُعَلِّلٌ ـ بضمِّ أوَّلِهِ، وفتحِ ثانيهِ، وسكونِ ثالثِهِ، وكسرِ رابعهِ ـ **نحو**: (قُذَعْمِل).[١]

الرَّابع: فِعْلَلٌّ ـ بكسرِ أوَّلِهِ، وسكونِ ثانيهِ، وفتحِ ثالثِهِ، وسكونِ رابعهِ ـ **نحو**: (قِرْطَعْب).[٢]

وأشارَ بقولهِ: (وَمَا غَايَرَ... إلخ) إلى أنَّه إذَا جاءَ شيءٌ علَى خلافِ مَا ذُكِرَ فهو: إمَّا ناقصٌ، وإمَّا مزيدٌ فيهِ؛ فالأوَّلُ كـ(يَدٍ ودَمٍ)، والثَّاني كـ(اسْتِخْرَاجٍ واقْتَدِار).

وَالْحَــرْفُ إِنْ يَلْــزَمْ فَأَصْــلٌ، وَالَّذِي (٩٢٥) لا يَلْزَمُ الزَّائِدُ[٣] مِثْـلُ تَـا احْتُـذِي[٤]

الحرفُ الَّذِي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ هوَ الحرفُ الأصليُّ، والَّذِي يسقطُ في بعضِ تصاريفِ الكلمةِ هوَ الزائدُ، **نحو**: (ضَارِبٍ، ومَضْرُوبٍ).

= السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحمير، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(١) القذعمل، من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٢) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

(٣) يشمل قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: (الزائد) نوعي الزائد، وهما:

١- ما كان تكرارًا لأصل: وهذا لا يختص بأحرف بعينها.

٢- ما كان لغير تكرار، وهو مختص بأحرف عشرة، جمعها الناظم في بيت واحد أربع مرات (هَنَاءٌ وتَسْلِيمٌ،.... إلخ).

(٤) (احتُذي) ماض مجهول من (احتذى به) أي: اقتدى به، وحذا حذوه: تَبِعه. ويقال: احتذى: لبس الحذاء وهو النعل.

بِضِـــمْنِ فِعْـــلٍ قَابِـــلِ الأُصُـــولَ فِي وَزْنٍ، وَزَائِـــــدٌ بِلَفْظِـــهِ اكْـــتُفِي (٩٢٦)

وَضَـــاعِفِ الَّـــلامَ إِذَا أَصْـــلٌ بَـــقِي كَـــرَاءِ جَعْفَـــرٍ وَقَـــافِ فُسْـــتُقِ (٩٢٧)

إِذَا أريدَ وزنُ الكلمةِ قوبلتْ أُصولُها بالفاءِ، والعينِ، واللامِ؛ فيقابلُ أولهَا بالفاءِ، وثانيهَا بالعينِ، وثالثهَا باللامِ، فإنْ بقيَ بعدَ هذهِ الثلاثةِ أصلٌ عُبِّرَ عنهُ باللامِ.

فإنْ قيلَ: مَا وزنُ (ضَرَبَ)؟ فقل: (فَعَلَ).

ومَا وزنُ (زَيْد)؟ فقل: (فَعْل).

ومَا وزنُ (جَعْفَر)؟ فقلْ: (فَعْلَل).

وما وزن (فُستُق)؟ فقل: (فُعْلُل)، وتُكرِّرُ اللامَ علَى حسبِ الأصولِ.

وإنْ كانَ في الكلمةِ زائدٌ عُبِّر عنهُ بلفظهِ:

فإذَا قيلَ: مَا وزنُ (ضَارِب)؟ فقل: (فَاعِلٌ).

ومَا وزنُ (جَوْهَر)؟ فقل: (فَوْعَلٌ).

ومَا وزنُ (مُسْتَخْرِج)؟ فقل: (مُسْتَفْعِل).

هذَا إذَا لمْ يكنِ الزائدُ ضِعفَ حرفٍ أصليٍّ؛ فإنْ كانَ ضِعْفَهُ عُبِّر عنهُ بما عُبِّر بهِ عن ذلكَ الأصليِّ، وهوَ المرادُ بقولهِ:

وَإِنْ يَــكُ الزَّائِــدُ ضِــعْفَ أَصْــلِي (٩٢٨) فَاجْعَــلْ لَهُ فِي الــوَزْنِ مَــا لِلأَصْــلِ

فتقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ)[١]: (افْعَوْعَلَ)؛ فتعبِّرُ عن الدَّالِ الثانيةِ بالعينِ كما عبَّرتَ بهَا عن الدَّالِ الأولى؛ لأنَّ الثانيةَ ضِعْفُهَا.

وتقولُ في وزنِ (قَتَّل): (فَعَّل)، ووزنِ (كَرَّم): (فَعَّل)؛ فتعبرُ عن الثَّاني بمَا عبَّرتَ بهِ عن الأوَّل، ولا يجوزُ أنْ تُعبِّرَ عن هذَا الزائدِ بلفظِهِ؛ فلَا تقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ): (افْعَوْدَلَ)، ولَا في وزنِ (قَتَّلَ): (فَعْتَل)، ولَا في وزنِ (كَرَّم): (فَعْوَل)[٢].

---

(١) تقول: اغدودن الشعر: إذا طال، وتقول: اغدودن النبات: إذا اخضرّ حتى يضرب إلى السواد.

(٢) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبَّر عنه في الميزان بلفظه، **إلا شيئين:**

أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبَّر عنه بما عُبِّر به عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين نحو: قتّل وكرّم عُبّر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام نحو: اقنعسس عُبِّر عنه باللام.

وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال - نحو اصطبر - فإنه يُعبَّر عنه بالتاء.

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ (٩٢٩) وَنَحْوِهِ، وَالْخُلْفُ فِي كَلَمْلِمِ

المُرَاد بسمسمِ الرَّباعيُّ الَّذِي تكررتْ فاؤهُ وعينهُ، ولمْ يكنْ أحدُ المكرَّرَيْنِ صالحًا للسقوطِ، فهذَا النَّوعُ يُحكمُ على حروفهِ كلها بأنَّها أصولٌ.

فإذَا صلحَ أحدُ المكرَّرَيْنِ للسقوطِ ففي الحكمِ عليهِ بالزيادةِ خلافٌ، وذلكَ **نحو**: (لَمْلِمْ) أمرٌ من (لَمْلَمَ)، و(كَفْكِفْ) أمرٌ من (كَفْكَفَ)؛ فاللامُ الثَّانيةُ والكافُ الثانيةُ صالحانِ للسقوطِ، بدليلِ صحةِ (لَمَّ، وَكَفَّ)، فاختلفَ النَّاسُ في ذلكَ:

فقيلَ: همَا مَادَّتانِ، وليسَ (كَفْكِفْ منْ كَفَّ)، ولَا (لَمْلِم مِنْ لَمَّ)؛ فلَا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتين.

وقيلَ: اللامُ زائدةٌ، وكذَا الكافُ.

وقيل: همَا بدلانِ من حرفٍ مضاعفٍ، والأصلُ (لَمَّمَ، وَكَفَّفَ)، ثمَّ أُبْدِلَ من أحدِ المضاعفينِ لامٌ، في (لملم)، وكافٌ، في (كفكف).

فَـــأَلِفٌ أَكْـــثَرَ مِـــنْ أَصْـــلَيْنِ (٩٣٠) صَـــاحَبَ زَائِـــدٌ[١] بِغَـيْرِ مَـــيْنِ[٢]

إذَا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتهَا، **نحو**: (ضَارِب، وَغَضْبَى).

فإنْ صحبتْ أصلينِ فقطْ فليستْ زائدةً، بلْ هي: إمَّا أصلٌ، كـ(إلى)[٣]، وإمَّا بدلٌ من أصلٍ، كـ(قَالَ، وبَاعَ).

(١) شرع الناظم في بيان ما تَطّرد زيادته من الحروف العشرة، بعد أن بيّن ما يُعرف به الزائد من الأصلي، وما يتبعه من بيان كيفية الوزن.

(٢) (المَيْن) في أصل اللغة الكذب، ولكن قد يستعمل في الشك؛ لأنه شعبة منه.

(٣) الإلى -بزنة الرِّضى-: النعمة، وهو واحد الآلاء.

وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ إِنْ لَمْ يَقَعَا (٩٣١) كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ وَوَعْوَعَا[١]

أيْ: كذلكَ إذَا صحبتِ الياءُ أو الواوُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ، فإنَّه يُحْكَمُ بزيادتهمَا، إلَّا في الثُّنائي المكرَّرِ:

فالأوَّل: كـ(صَيْرَفٍ،[٢] وَيَعْمَل،[٣] وجَوْهَرٍ، وعَجُوزٍ).

والثَّاني: كـ(يُؤْيُؤٍ)[٤] -لطائرٍ ذِي مخلبٍ-، و(وَعْوَعَةٍ) -مصدرُ وَعْوَعَ، إذَا صوَّتَ-.

فالياءُ والواوُ في الأوَّلِ زائدتانِ، وفِي الثَّاني أصْلِيّتانِ.

(١) إنما نص الناظم على استثناء الرباعي المكرر في الياء والواو، مع أنه عُلم مما مر في نحو (سمسم)؛ لأن قوله هنا: (والياء كذا..) يُفهِم أن مكرر الياء والواو داخل في الحكم بالزيادة، فنص على هذا لدفع هذا التوهم وبيان لحاقها بنحو (سمسم).

(٢) **الأول**: هو الواو والياء اللتان صاحَب كلًّ منهما ثلاثة أحرف. والصيرف: الحمال المتصرف في أموره.

(٣) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

(٤) **الثاني**: هو الذي تألّف من حرفين وتكرَّر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على "يآيئ" بزنة مساجد.

وَهَكَـــذَا هَمْـــزٌ وَمِيـــمٌ سَبَقَـــا (٩٣٢) ثَلاثَـــةً تَـأْصِيلُهَـــا تُحُقِّقَـــا

أيْ: كذلكَ يُحْكَمُ على الهمزةِ والميمِ بالزيادةِ إذَا تقدَّمتَا على ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ، كـ(أحْمَدَ، ومُكْرِمٍ)، فإنْ سبقَا أصلينِ حُكمَ بأصالتهِما، كـ(إِبِل، ومَهْد).

كَـذَاكَ هَمْـــزٌ آخِـــرٌ بَعْـــدَ أَلِـفْ (٩٣٣) أَكْـثَرَ مِـنْ حَـــرْفَيْنِ لَفْظُهَـــا رَدِفْ

أيْ: كذلكَ يُحكمُ على الهمزةِ بالزيادةِ، إذَا وقعتْ آخرًا بعدَ ألفٍ تقدّمهَا أكثرُ من حرفينِ، نحو: (حَمْرَاء، وعَاشُورَاء، وَقَاصِعَاء)[1].

فإنْ تقدَّمَ الألفَ حرفانِ فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ، نحو:(كِسَاء، وَرِدَاء)؛ فالهمزةُ في الأوَّلِ بدلٌ من واوٍ، وفي الثَّاني بدلٌ من ياءٍ[2]، وكذلكَ إذَا تقدَّم على الألفِ حرفٌ واحدٌ، كـ(مَاء، ودَاء).

(١) القاصعاء: جحر من جحرة اليربوع.

(٢) أصل كساء: كساو -بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه- فوقعت الواو متطرفة إثرَ ألف زائدة فقلبت همزة.
وأصل بناء: بناي - بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه - فقُلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

وَالنُّــــــونُ فِي الآخِرِكَالهَمْـــــــزِ، وَفِي (٩٣٤) نَحْــوِ (غَضَــنْفَرٍ) أَصَــالَةً كُــفِي

النُّونُ إذَا وقعتْ آخرًا بعدَ ألفٍ تقدمهَا أكثرُ من حرفينِ، حُكِمَ عليهَا بالزيادةِ، كمَا حُكِمَ علَى الهمزةِ حينَ وقعتْ كذلكَ، وذلكَ **نحو**: (زَعْفَرَان، وَسَكْرَان).

فإنْ لمْ يسبقهَا ثلاثةٌ فهي أصليّةٌ، **نحو**: (مَكَان، وَزَمَان).

ويُحْكَمُ ـ أيضًا ـ على النُّونِ بالزيادةِ، إذَا وقعتْ بعدَ حرفينِ وبعدهَا حرفانِ، كـ(غَضَنْفَر)[(١)].

وَالتَّـــاءُ فِي التَّأْنِيــثِ[(٢)] وَالـــمُضَارَعَهْ (٩٣٥) وَنَحْــوِ الاسْــتِفْعَالِ[(٣)] وَالـــمُطَاوَعَهْ

تُزادُ التَّاءُ إذَا كانتْ للتأنيثِ، كـ(قَائِمَةٍ)، وللمضارعةِ، **نحو**: (أَنْتَ تَفْعَل)، أوْ معَ السينِ في الاستفعالِ وفروعهِ، **نحو**: (اسْتِخْرَاج، وَمُسْتَخْرِج، وَاسْتَخْرَج)، أوْ مطاوعةِ "فعَّل"، **نحو**: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّم)، أو فَعْلَلَ، كـ(تدحرج).

---

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) قوله: (والتاء في التأنيث) يشمل المفردة نحو (قائمة) والجمع نحو (مسلمات).

(٣) خص الناظم ذكر الاستفعال في قوله: (ونحو الاستفعال) دون باب الافتعال أو باب التفعيل وغيرهما إشارة إلى ما تزاد فيه السين، فأشار بقوله: (نحو) إلى باقي الأوزان، وأشار بقوله (الاستفعال) إلى زيادة السين؛ فلا يرد على الناظم أنه أهمل ذكر زيادة (السين) إذ لا تَطّرد زيادة السين في غير (الاستفعال).

وَالهَـاءُ وَقْفًـا كَـ"ـلِمَهْ" وَلَـمْ تَـرَهْ (٩٣٦) وَالَّـلامُ فِي الإِشَـارَةِ الـمُشْتَهرَهْ

تزادُ الهاءُ في الوقفِ، **نحو**: (لِـمَهْ، ولمْ تَرَهْ)، وقدْ سبقَ في بابِ الوقفِ بيانُ مَا تزادُ فيهِ:

ـ وهو (مَا) الاستفهاميةُ المجرورةِ.

ـ والفعلِ المحذوفِ الّلامِ للوقفِ، **نحو**: (رَهْ)، أو المجزومِ، **نحو**: (لمْ تَرَهْ).

ـ وكلُّ مبنيٍّ علَى حركةٍ[(١)]، **نحو**: (كَيْفَهْ)، إلَّا مَا قُطِعَ عن الإضافةِ كـ(قَبْلُ وَبَعْدُ)، واسمَ (لَا) الَّتِي لنفيِ الجنسِ **نحو**: (لَا رَجُلَ)، والمنادَى **نحو**: (يَا زَيْدُ)، والفعلَ الماضِي **نحو**: (ضَرَبَ).

واطَّردَ ـ أيضًا ـ زيادةُ اللامِ في أسماءِ الإشارةِ، **نحو**: (ذَلِكَ، وَتِلْكَ، وَهُنَالِكَ).

---

(١) تذكر أنه اشترط في الحركة:

١- أن تكون حركة بناء.

٢- وأن لا يشبه المبني على الحركةِ المعربَ.

٣- وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير.

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلا قَيْدٍ ثَبَتْ (٩٣٧) إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

إذَا وقعَ شيءٌ من حروفِ الزِّيادةِ العشرةِ الَّتي يجمعهَا قولكَ: (سَأَلْتُمُونِيهَا)[١] خاليًا عما قيدتْ بهِ زيادتهُ؛ فاحكمْ بأصالتهِ، إلَّا إنْ قامَ علَى زيادتهِ حُجّةٌ بيِّنةٌ، كسقوطِ همزةِ (شَمْأَل) في قولهمْ: (شَملَتِ الرِّيحُ شُمُولًا) إذَا هبتْ شمالًا، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَل) في قولهمْ: (حَظِلَتِ الإبِلُ) إذَا آذاهَا أكلُ الحنْظَلِ، وكسقوط تاءِ (مَلَكُوت) في الملكِ.

---

(١) قد عُني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تَجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: (سألتمونيها) ومنها: (اليوم تنساه)، ومنها: (هم يتساءلون)، وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ ... نِهايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

فصل في زيادة همزة الوصل[1]

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ (٩٣٨) إِلَّا إِذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبِتُوا

لا يُبتدأُ بساكنٍ، كمَا لَا يُوقفُ علَى متحرّكٍ.

فإذَا كانَ أوَّلُ الكلمةِ ساكنًا، وجبَ الإتيانُ بهمزةٍ متحركةٍ؛ توصلًا للنُّطقِ بالسَّاكنِ، وتُسمَّى هذهِ الهمزةُ همزةَ وصلٍ، وشأنُهَا أنَّها تثبتُ في الابتداءِ، وتسقطُ في الدَّرجِ، **نحو**: (اسْتَثْبِتُوا): أمرٌ للجماعةِ بالاستثباتِ.

وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى (٩٣٩) أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ انْجَلَى

وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ، وَكَذَا (٩٤٠) أَمْرُ الثُّلاثِيِّ كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

لما كانَ الفعلُ أصلًا في التَّصريفِ اختصَّ بكثرةِ مجيءِ أوَّلِهِ ساكنًا، فاحتاجَ إِلى همزةِ الوصلِ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوى علَى أكثرَ من أربعةِ أحرفٍ يجبُ الإتيانُ في أوَّلِهِ بهمزةِ الوصلِ، **نحو**: (اسْتَخْرَجَ، وانْطَلَقَ)، وكذلكَ الأمرُ منهُ، **نحو**: (اسْتَخْرِجْ، وانْطَلِقْ)، والمصدرُ، **نحو**: (اسْتِخراج، وانْطِلاق)، وكذلكَ تجبُ الهمزةُ في أمرِ الثُّلاثِي، **نحو**: (اخْشَ، وامْضِ، وانْفُذْ) من (خَشي، وَمضَى، وَنَفَذَ).

(١) هذا الفصل هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة، وإنما أفرده لاختصاصه بالأحكام الآتية.

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنِ ابْنُمٍ سُمِعْ (٩٤١) وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ[(١)]

وَايْمُنُ، هَمْزُ أَلْ كَذَا، وَيُبْدَلُ (٩٤٢) مَدًّا فِي الِاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

لمْ تُحْفَظْ همزةُ الوصلِ في الأسماءِ الَّتي ليستْ مصادر لفعلٍ زائدٍ علَى أربعةٍ، إلَّا في عشرةِ أسماءٍ: اسمٍ، واستٍ، وابنٍ، وابنُمٍ، واثنينِ، وامرىءٍ، وامرأةٍ، وابنةٍ، واثنتينِ، وايمُن -في القسم-.

ولمْ تُحفظْ في الحروفِ إلَّا في (أل)[(٢)]، ولما كانتْ الهمزةُ معَ (أل) مفتوحةً، وكانتْ همزةُ الاستفهامِ مفتوحةً، لمْ يجزْ حذفُ همزةِ الاستفهامِ؛ لئلَّا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر، بلْ وجبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفًا، **نحو**: (آلأميرُ قائمٌ؟) أوتسهيلهَا، ومنهُ قوله:

٣٥٨- أَأَلْحَقُّ إنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ ... أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ[(٣)]

---

(١) أفهم قول الناظم (وتأنيث تبع) أن التاء في ابنة واثنتين للتأنيث كالتاء في امرأة، بخلاف التاء في بنت وثِنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة.

(٢) علم مما سبق أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقًا، ولا في حرف غير (ال)، ولا في ماضٍ ثلاثيٍّ ولا رباعيّ، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي، والأسماء العشرة المذكورة.

(٣) ٣٥٨- نُسِب هذا البيت لحسان بن يسار التغلبي، كما نُسب أيضًا لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.

اللغة: أألحق، وهو بهمزتين أولاهما الاستفهام وثانيتهما همزة أل، وقد سهلت الثانية، فلم تُحذف لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر، ولم تحقق لأنها همزة وصل. "الرَّبَاب": اسم امرأة (انبت): انقطع. (حبل): أراد به التواصل والألفة. (طائر): أراد أنه غير مستقر.

الإعراب: (أألحق) الهمزة الأولى للاستفهام، ألحق: منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم، فإن رفعته فهو مبتدأ. (إن) شرطية. (دار) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، أي: إن تباعدت دار، ودار مضاف. و(الرباب) مضاف إليه. (تباعدت) تباعد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث. (أو) عاطفة. (انبت) فعل ماض. (حبل) فاعل انبت. (أن) حرف توكيد ونصب. (قلبك) قلب: اسم أن، وقلب مضاف والكاف مضاف إليه. (طائر) خبر أن، و"أن" ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر إن أعربت "ألحق" ظرفًا متعلقًا بمحذوف خبر مقدم، أو خبر المبتدأ إن أعربت "ألحق" مبتدأ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إن تباعدت دار الرباب فإن قلبك طائر.

الشاهد فيه: قوله (أألحق) حيث سهل همزة الوصل الواقعة بعد همزة الاستفهام.

الإبــدال(١)

أَحْــرُفُ الإِبْـدَالِ (هَــدَأْتَ مُوطِيــا) (٩٤٣) فَأَبْــدِلِ الــهَمْزَةَ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا(٢)

آخِــرًا اثْــــرَ أَلِــفٍ زِيـــــدَ وَفِي (٩٤٤) فَاعِــلِ مَــا أُعِــلَّ عَينًــا ذَا اقْــتُفِي

هذَا البابُ عَقَدَهُ المصنفُ لبيانِ الحروفِ الَّتي تُبْدَلُ من غيرهَا إبدالًا شائعًا، وهي تسعةُ أحرفٍ، جمعهَا المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في قولِهِ: (هَدَأْتَ مُوطِيا) ومعنَى هَدَأتَ: سكنتَ. ومُوطِيًا: اسمُ فاعلٍ من (أَوْطَأتَ الرَّحْلَ) إذَا جعلتهُ وطِيئًا، لكنهُ خَفَّفَ همزتَهُ بإبدالِهَا ياءً؛ لانفتاحِهَا، وكسرِ مَا قبلهَا.

وأمَّا غيرُ هذهِ الحروفِ فإبدالُهَا من غيرهَا شاذٌّ، أوْ قليلٌ، فلم يتعرضِ المصنفُ لهُ، وذلكَ كقولهِمْ في (اضْطَجَعَ: الْطَجَعَ) وفي (أُصَيْلَانٍ: أُصَيْلَالٌ)(٣).

(١) الإبدال جعل حرف مكان آخر مطلقًا، فيشمل القلب؛ لأن كُلًّا منهما في الموضع، إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام، ويخالفهما التعويض فإنه يكون في الموضع وفي غيرالموضع؛ فيكون أعم منهما لا مباينًا، والناظم ضمّن في هذا الباب أربعةَ أحكام من التصريف: الإبدال، والقلب، والنقل، والحذف، ثم ذكر الإدغام بعده، والزيادة قد تقدمت.

(٢) قوله: (من واو ويا): يلحق بهما الألف في ذلك نحو(حمراء)، فزيدت الألف قبل الآخر للمد فأبدلت الثانية همزة.

(٣) أُصَيلان: تصغير أُصلان -من غير رده إلى مفرده-، وأُصلان: جميع أَصيل، والأصيل -بفتح الهمزة-: الوقت دُوَين غروب الشمس، وجمعه أُصلان، -على مثال رغيف ورغفان وكثيب وكثبان-. ثم صُغِّر أصلان على أصيلان، ثم أُبدلت النون الأخيرة لامًا، فقيل: أصيلال.

فتُبدلُ الهمزةُ من كلِّ واوٍ أوْ ياءٍ[1]، تطرّفتَا، ووقعتَا بعدَ ألفٍ زائدةٍ، **نحو**: (دُعَاء، وَبِنَاء) والأصلُ (دُعَاوٌ، وبِنَايٌ)، فإنْ كانتِ الألفُ الَّتي قبلَ الياءِ أوِ الواوِ غيرَ زائدةٍ، لمْ تبدلْ، **نحو**: (آيَةٍ، وَرَايَةٍ)، وكذلكَ إنْ لمْ تتطرفِ الياءُ أوِ الواوُ كـ(تَبَايُنٍ، وَتَعَاوُنٍ).

وأشارَ بقولهِ: (وَفِي فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَينًا ذَا اقْتُفِي) إلى أنَّ الهمزةَ تُبدلُ من الياءِ والواوِ قِيَاسًا مُتّبعًا، إذَا وقعتْ كلُّ منهمَا عينَ اسم فاعلٍ[2]، وأُعِلَّتْ في فعلهِ، **نحو**: (قَائِلٍ، وَبَائِعٍ)، وأصلهَما (قَاوِل، وَبَايِع)، ولكنْ أعَلُّوا حملًا على الفعلِ، فكمَا قالوُا: (قَالَ، وَبَاعَ)، فقلبُوا العينَ ألفًا، قالوا: (قَائِلٌ، وَبَائِعٌ)، فقلبُوا عينَ اسمِ الفاعلِ همزةً.

فإنْ لمْ تُعلَّ العينُ في الفعلِ صحَّتْ في اسمِ الفاعلِ، **نحو**: (عَوِرَ) فهو (عَاوِرٌ)، و(عَيِنَ) فهو (عَايِنٌ).

(١) قوله (فأبدل الهمزة من ...) شروع في ذكر إبدال الهمزة من الواو والياء، وهي أربع مسائل ذكرها الناظم.

(٢) يدخل في قول الشارح: (عين اسم فاعل): المؤنثة (فاعلة)، والمثنى (فاعلان)، والمجموع (فاعلون) و(فاعلات)، وإن لم يكن وصفًا نحو (جائز) للبستان و(جائزة) للخشبة المعترضة وسط البيت.

وَالْـــمَدُّ زِيــدَ ثَالِثــًا فِي الْوَاحِــدِ (٩٤٥) هَــمْزًا يُــرَى فِي مِثْـلِ كَالْقَلائِــدِ[(١)]

تُبدلُ الهمزةُ -أيضًا- مِمَّا وَلِي ألفَ الجمعِ الَّذِي علَى مثالِ: (مَفَاعِل)؛ إنْ كانَ مَدَّةً مَزِيدةً فِي الواحدِ، **نحو**: (قِلَادَةٍ: وقَلَائِدَ)، و(صَحِيفَةٍ: وَصَحَائِفَ)، و(عَجُوزٍ: وَعَجَائِز).

فلوْ كانَ غيرَ مَدَّةٍ لمْ تبدلْ، نحو:(قَسْوَرَةٍ: وَقَسَاوِرَ)[(٢)]، وهكذَا إنْ كانَ مَدَّةً غيرَ زائدةٍ، **نحو**: (مَفَازَةٍ: ومَفَاوِزَ)[(٣)]، وَ(مَعِيشَةٍ: ومَعَايِشَ)، إلَّا فيمَا سُمِعَ، فَيُحْفَظُ ولَا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (مُصِيبَةٍ: وَمَصَائِبَ)

(١) أشار الناظم بقوله (كالقلائد) إلى أن الألف تشارك الواو والياء في هذه المسألة كرسالة ورسائل.

(٢) القسورة: الأسد.

(٣) المفازة: الصحراء، وهي مهلكة، لكنهم سموها بذلك تفاؤلًا لسالكها بالفوز.

كَـــذَاكَ ثَـــانِي لَيِّـــنَيْنِ اكْتَنَـــفَا (٩٤٦) مَـــدَّ مَفَاعِـــلَ كَجَمْـــعٍ نَيِّـفَـــا

أيْ: كذلكَ تُبْدَلُ الهمزةُ من ثانِي حرفينِ ليِّنينِ، توسَّط بينهمَا مَدَّةُ (مَفَاعِل)، كمَا لوْ سميتَ رجلًا بـ(نَيِّفٍ)، ثمَّ كسرتهُ، فإنَّك تقولُ: (نَيَائِف) بإبدالِ الياءِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلهُ (أَوَّل وَأَوَائِل).

فلو توسَّط بينهما مدَّةُ (مَفَاعِيلٍ)؛ امتنعَ قلبُ الثَّاني منهُما همزةً، كـ(طَوَاوِيس)؛ ولهذَا قيدَّ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ذلكَ بمَدَّةِ (مَفَاعِل).

وَافْـتَحْ وَرُدَّ الـــهَمْزَ يَـا فِيــمَا أُعِـلْ لامًــا، وَفِي مِثْـلِ هِــرَاوَةٍ[١] جُعِـــلْ (٩٤٧)

وَاوًا، وَهَمْـــــزًا أَوَّلَ الــــــوَاوَيْنِ رُدْ فِي بَــدْءِ غَــيْرِ شِــبْهِ وُوْفِيَ الأَشَـــدْ (٩٤٨)

قدْ سبقَ أنَّه يجبُ إبدالُ المَدَّةِ الزائدةِ في الواحدِ همزةً، إذَا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمعِ، **نحو**: (صَحِيفَة: وَصَحَائِف)، وأنَّه إذَا توسَّط ألفُ مفاعلٍ من حرفينِ ليِّنينِ قُلِبَ الثَّاني منهما همزةً، نحو:(نَيِّف: ونَيَائِف)، وذكرَ هنَا **أنَّه إذَا اعتلَّ لامُ أحدِ هذينِ النَّوعينِ، فإنَّه يُخَفّفُ بإبدالِ كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثمَّ إبدالهَا ياءً**:

فمثالُ الأوَّلِ: (قَضِيّة: وقَضَايَا)، وأصلهُ (قَضَائِيُ)، بإبدالِ مَدّةِ الواحدِ همزةً، كما فُعِلَ في (صَحِيفَة: وصَحَائِف)، فأبدلوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً، فحينئذٍ تحركتِ الياءُ، وانفتحَ مَا قبلهَا، فقلبتْ ألفًا، فصارتْ قضاءَا، فأبدلتِ الهمزةُ ياءً، فصارَ (قَضَايَا).

ومثالُ الثَّاني: (زَاوِية: وَزَوَايَا)، وأصلهُ (زَوَائِي)[٢]، بإبدالِ الواوِ الواقعةِ بعدَ ألِفِ الجمعِ همزةً، كـ(نَيِّفٍ: ونَيَائِف)، فقلبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً، فحينئذٍ قُلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، فصارَ (زَوَاءا)، ثمَّ قلبُوا الهمزةَ ياءً، فصارَ (زَوَايا).

وأشارَ بقولهِ: (وَفِي مِثْلِ هِـرَاوةٍ جُعِـلِ وَاوًا) إلى أنَّه إنَّما تبدلُ الهمزةُ (ياءً)، إذَا لمْ تكنِ اللامُ (وَاوًا) سلمتْ في المفردِ، كمَا مثَّل.

---

(١) قوله: (هِراوة) أي: العصا الضخمة، والجمع بفتح الهاء والواو: هَراوَى، مثل: عِلاوة وعَلاوَى.

(٢) قال الخضري: أيْ: أصله الثاني كما يفيده قوله: بإبدال الخ...، وأصله الأول: (زواوي) بواوين، الأولى بدل ألف زاوية لما مر في قوله: (والألف الثاني المزيد يجعل..واوا)، والثانية واو زاوية، وبينها ألف التكسير، فقلبت الثانية همزة على حد نيائف فصار كما في الشرح.

فإنْ كانتِ اللامُ (واوًا) سلمتْ في المفردِ، لمْ تقلبِ الهمزةُ ياءً، بلْ تقلبُ واوًا؛ ليشاكلَ الجمعُ واحدَهُ، وذلكَ حيثُ وقعتِ الواوُ رابعةً بعدَ ألفٍ، وذلكَ نحو قولِهمْ: (هِرَاوَة، وَهَرَاوى)، وأصلهَا (هَرَائِوُ) كـ(صَحَائِف)، فقلبتْ كسرةُ الهمزةِ فتحةً، وقُلبتِ الواوُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، فصارَ (هَرَاءا)، ثمَّ قلبُوا الهمزةَ واوًا، فصارَ (هَرَاوَى).

وأشارَ بقولِهِ: (وَهَمْزًا أَوَّلَ الوَاوَيْنِ رُدْ) إلى أنَّه يجبُ ردُّ أوَّل الواوينِ المُصَدَّرتينِ همزةً، مَا لمْ تكنِ الثانيةُ بدلًا من ألفِ فاعَلَ، **نحو**: (أَوَاصِل) في جمعِ (وَاصِلَةٍ)، والأصلُ (وَوَاصِل) بواوينِ، الأوْلى فاءُ الكلمةِ، والثانيةُ بدلٌ من ألفِ فاعِلةٍ؛ فإنْ كانتِ الثانيةُ بدلًا من ألفِ فاعَلَ لمْ يجبِ الإبدالُ، **نحو**: (وُوْفِيَ)، و(وُوْرِيَ) أصلهُ (وَافَى، ووَارَى)، فلمَّا بُني للمفعولِ احتيجَ إلى ضمِّ مَا قبلَ الألفِ فأبدلتِ الألفُ واوًا.

وَمَـدًّا ابْــدِلْ ثَــانِيَ الْــهَمْزَيْنِ مِــنْ كَلِمَــةٍ انْ يَسْــكُنْ كَـآثِرْ وَائْـتَمِنْ[١] (٩٤٩)

إنْ يُفْتَــحِ اثْـرَ ضَـمٍّ اوْ فَتْــحٍ قُلِـبْ وَاوًا وَيَــاءً إثْــرَ كَــسْرٍ يَنْقَــلِبْ (٩٥٠)

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَـذَا، وَمَـا يُضَـمّ وَاوًا أَصِرْ، مَـا لَـمْ يَكُـنْ لَفْظًـا أَتَـمّ (٩٥١)

فَــذَاكَ يَــاءً مُطْلَقــًا جَــا، وَأَؤُمْ وَنَحْــوُهُ وَجْهَــيْنِ فِي ثَانِيــهِ أُمْ[٢] (٩٥٢)

إذَا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ وجبَ التخفيفُ، إنْ لمْ يكونَا في موضعِ العينِ، نحو: (سَآلٍ، وَرَآس)

ثمَّ إنْ تحركتْ أُولاهمَا وسكنتْ ثانيتهمَا، وجبَ إبدالُ الثانيةِ مَدَّةً تجانسُ حركةَ الأوْلَى:

- فإنْ كانتْ حركتهَا فتحةً أُبْدلتِ الثَّانيةُ ألفًا، **نحو**: (آثَرْتُ).

- وإنْ كانتْ ضمّةً أبدلتْ واوًا، **نحو**: (أُوْثِرُ).

- وإنْ كانتْ كسرةً أبدلتْ ياءً، نحو:(إيثَار)، وهذَا هو المرادُ بقولهِ: (وَمَدًّا ابْدِلْ...البيت)

وإنْ تحركتْ ثانيتهمَا:

- فإنْ كانتْ حركتهَا فتحةً، وحركةُ مَا قبلهَا فتحةً أوْ ضمةً؛ قلبتْ واوًا: فالأولُ **نحو**: (أَوَادِم) جمع (آدَمَ)، وأصلهُ (أَآدَم)، والثاني **نحو**: (أُوَيْدِم) تصغيرُ (آدَم)، وهذَا هوَ المرادُ بقوله: (إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِب وَاوًا).

---

(١) ذكر الناظم (ائتمن) إشارة إلى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع، أو همزة وصل، ثم التمثيل بـ(ائتمن) باعتبار حالة الابتداء به، إذ لا تلتقي الهمزتان إلا حينئذ.

(٢) أُمّ: -بضم الهمزة-: أمرٌ مِن أَمَّ، والمعنى: اقصد.

ـ وإن كانتْ حركةُ مَا قبلهَا كسرةً قُلِبَتْ ياءً **نحو**: (إِيَّم)، وهو مثالُ: (إِصْبَع) من (أَمَّ)، وأصلهُ (إِئْمَم)؛ فنُقِلتْ حركةُ الميمِ الأُولَى إلى الهمزةِ الَّتِي قبلهَا، وأُدْغِمَتِ الميمُ في الميمِ فصارَ (إِئَمَّ)، ثم قُلِبَتْ الهمزةُ الثانيةُ ياءً، فصارَ (إِيَمُّ)، وهذَا هوَ المرادُ من قوله:(وَيَاءً اثْـرَ كَـسْرٍ يَنْقَلِبْ) وأشارَ بقولِهِ: (ذُو الكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا) إلَى أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذَا كانتْ مكسورةً تقلبُ ياءً مطلقًا ، أي: سواء كانت الَّتِي قبلهَا مفتوحةً، أوْ مكسورةً، أو مضمومةً:

فالأوَّلُ، **نحو**: (أَيِنُّ) ـ مضارعُ (أَنَّ) ـ وأصلهَا (أَئِنُّ)؛ فخُفِّفتْ بإبدالِ الثانيةِ من جنسِ حركتهَا؛ فصارَ (أَيِنُّ)، وقدْ تُحَقَّقُ، نحو:(أَئِنُّ) بهمزتينِ، ولمْ تُعَامَلْ بهذهِ المعاملةِ فِي غيرِ الفعلِ إلَّا فِي (أَئِمَّة)[١]؛ فإنَّها جاءتْ بالإبدالِ والتَّصحيحِ.

والثَّاني **نحو**: (إِيِمٌّ) ـ مثالُ إِصْبِعٍ ـ من (أَمَّ)، وأصلهُ (إِئْمِمٌ)؛ نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأولَى إلى الهمزةِ الثانيةِ، وأدغمتِ الميمُ في الميمِ فصارَ (إِئِمّ)؛ فخففت الهمزةُ الثانيةُ بإبدالهَا من جنسِ حركتهَا فصارَ (إِيِمّ).

والثالث نحو (أُيِنُّ)، أصلهُ (أُئِنُّ)، والأصلُ (أُؤْنِنُ)؛ لأنه مضارعُ (آنَنْتُهُ) -أي: جعلتهُ (يَئِنُّ)- فدخلهُ النَّقلُ والإدغامُ؛ ثمَّ خُفِّفَ بإبدالِ ثانِي همزتيهِ من جنسِ حركتهَا فصارَ (أُيِنُّ).

وأشارَ بقولِهِ (وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ) إلى **أنَّه إذَا كانتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً قلبتْ واوًا**، سواء انفتحتِ الأوْلَى أو انْكسرتْ،أو انْضَمَّتْ:

---

(١) قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي (أئمة) بهمزتين محققتين في قوله تعالى: (فقاتلوا أئمة الكفر)، وقرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو بهمزة وبعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة.
الإعـراب: (فقاتلوا): الفاء واقعة في جواب قوله: "وإن نكثوا أيمانهم"، قاتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير في محل رفع فاعل والألف فارقة، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط. (أئمة) -على القراءتين-: مفعول به منصوب وهو مضاف. (الكفر): مضاف إليه مجرور.

ـ فالأول **نحو**: (أوُبٍّ) جمع (أَبٍّ) -وهو المرعى- أصلهُ (أأْبُبٌ)؛ لأنَّه (أفْعُلٌ)؛ فنُقِلتْ حركةُ عينهِ إلى فائهِ، ثمَّ أُدْغِمَ فصارَ (أؤُبًّا)، ثمَّ خُفِفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ بإبدالهَا من جنسِ حركتهَا فصارَ (أوُبًّا).

ـ والثَّاني **نحو**: (إِوُمٍّ) مثالُ إِصْبُعٍ من (أمَّ).

ـ والثالث **نحو**: (أُوُمٍّ) مثال أُبْلُمٍ من (أمّ).

وأشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) إِلى **أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ، إنَّما تصيرُ واوًا، إذَا لمْ تكنْ طرفًا**؛ فإنْ كانتْ طرفًا صُيِّرت ياءً مطلقًا؛ سواء انْضَمَّتِ الأولَى، أو انْكَسرتْ، أو انفتحتْ، أوْ سُكِّنَتْ:

فتقولُ -في مثالِ جَعْفَرٍ من قَرَأَ-: (قَرْأَأٌ)، ثمَّ تُقْلَبُ الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قَرْأَيًا)؛ فتحركتِ الياءُ، وانفتحَ مَا قبلهَا؛ فقُلِبَتْ ألفًا؛ فصارَ (قَرْأًى).

وتقولُ -في مثالِ زِبْرِجٍ- مِن (قَرَأَ: قِرْئِئٌ)، ثمَّ تُقْلَبُ الهمزةُ ياءً؛ فتصيرُ (قِرْئِيًا) كالمنقوصِ.

وتقولُ -في مثالِ بُرْثُنٍ- مِن (قَرَأَ: قُرْؤُؤٌ)، ثم تُقلبُ الضمةُ الَّتي علَى الهمزةِ الأولَى كسرةً؛ فيصيرُ (قُرْئِيًا) مثلَ القاضِي[(١)].

وأشار بقوله: (وَأَؤُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ) إلى أنَّه **إذَا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ، وانفتحَ مَا قبلهَا، وكانتِ الهمزةُ الأولَى للمتكلمِ**؛ جازَ لكَ في الثَّانيةِ وجهان: الإبدالُ،

---

(١) في بعض النسخ: "مثل المولى" وكلاهما صحيح، والمولى: اسم فاعل، ماضيه: "أولى" أي: أعطى، أو: "آلى" بمعنى حلف.
وقد ترك الشارح مثال الهمزتين المتطرفتين وأولاهما ساكنة، وذلك أن تبني من قرأ على وزن قِمَطْر وخِدَبٍّ، فتقول قرأأ -بكسر القاف، وفتح الراء، وسكون أولى الهمزتين- ثم تقلب الهمزة الثانية ياء؛ فيصير "قرأيًا" بسكون الهمزة، وهو نظير ظبي مما آخره ياءٌ ساكنٌ ما قبلها، وهو ملحق بالصحيح؛ فلا تُقلب ياؤه ألفًا لسكون ما قبلها.

والتحقيقُ؛ وذلكَ **نحو**: (أَؤُم) مضارعُ (أَمَّ)، فإنْ شئتَ أبدلتَ فقلتَ (أَوُمُّ)، وإنْ شئتَ حققتَ؛ فقلتَ (أَؤُمُّ).

وكذَا مَا كانَ **نحو**: (أؤمُّ): في كونِ أولَى همزتيهِ للمتكلمِ، وكُسِرَتْ ثانيتهمَا: **يجوزُ** في الثانيةِ منهمَا الإبدالُ، والتَّحقيقُ، نحو:(أَينُّ) -مضارعُ (أَنَّ)- فإنْ شئتَ أبدلتَ؛ فقلتَ (أَينُّ)، وإنْ شئتَ حققتَ؛ فقلتَ (أَئِنُّ).

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا[١] كَسْرًا تَلا (٩٥٣) أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ بِوَاوٍ ذَا افْعَلا

فِي آخِرٍ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ أَوْ (٩٥٤) زِيَادَتَيْ فَعْلانَ ذَا أَيْضًا رَأَوْا

فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعَلْ[٢] (٩٥٥) مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحِوَلْ

إذَا وقعتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ وجبَ قلبهَا ياءً، كقولكَ في جمع (مِصْبَاحٍ، وَدِينَارٍ: مَصَابِيح، وَدَنَانِير).

وكذلكَ **إذَا وقعتْ قبلهَا ياءُ التَّصغيرِ**، كقولكَ في (غَزَالٍ: غُزَيِّل)، وفِي (قَذَال: قُذَيِّل).

وأشارَ بقولهِ: (بِوَاوٍ ذَا افْعَلا فِي آخِرٍ... إلى آخر البيت) إلى **أنَّ الواوَ تقلبُ -أيضًا- ياءً إذَا تطَّرفتْ بعدَ كسرةٍ، أوْ بعدَ ياءِ التَّصغيرِ، أوْ وقعتْ قبلَ تاءِ التَّأنيثِ، أوْ قبلَ زيادتي فَعْلَانَ مكسورًا مَا قبلهَا**:

فالأوَّلُ: نحو (رَضِيَ، وَقَوِيَ) أصلهمَا (رَضِوَ، وَقَوِوَ)؛ لأنَّهما من الرضوانِ والقوةِ؛ فَقُلِبَت الواوُ ياءً.

والثَّاني: نحو (جُرَيٍّ)، تصغيرُ (جَرْوٍ)، وأصلهُ (جُرَيْوٌ)؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسكونِ؛ فَقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدْغِمَت الياءُ في الياءِ.

والثَّالث: نحو (شَجِيَةٍ) وهي اسمُ فاعلٍ للمؤنثِ، وكذَا (شُجَيَّة) -مُصَغَّرًا، وأصلهُ (شُجَيْوَة)- من الشَّجْوِ.

(١) قوله: (وياء اقلب): شروع في ذكر إبدال الياء من أختيها الألف والواو، فتبدل من الألف في مسألتين، ومن الواو في عشرمسائل.

(٢) نبه الناظم بقوله (والفعل منه صحيح غالبًا..) على اشتراط الألف بعد العين في المصدر الذي أُعلّت عينُه.

والرَّابع: نحو (غَزِيَان) -وهو مثالُ (ظَرِبَان)- من الغزْو.

وأشارَ بقولهِ: (ذَا أَيْضًا رَأَوْا فِي مَصْدَرِ الْـمُعْتَلِّ عَيْنًا) إلى أنَّ الواوَ تقلبُ بعدَ الكسرةِ ياءً في مصدرِ كلِّ فعلٍ اعتلَّتْ عينهُ نحو (صَامَ صِيَامًا، وَقَامَ قِيَامًا)، والأصلُ (صِوَامَ، وَقِوَامَ) فأُعِلَّتِ الواوُ فِي المصدرِ حملًا لهُ علَى فعلهِ.

فلوْ صحَّتِ الواوُ في الفعلِ لمْ تعتلَّ في المصدرِ **نحو**: (لَاوَذَ لِوَاذًا، وَجَاوَرَ جِوَارًا).

وكذلكَ تصحُّ إذَا لمْ يكنْ بعدهَا ألفٌ، وإنْ اعتلّتْ في الفعلِ **نحو**: (حَالَ حِوَلًا).

وَجَمْـعُ ذِيْ عَـيْنٍ أُعِـلَّ أَوْ سَـكَنْ (٩٥٦) فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلالِ فِيهِ حَيْثُ عَـنْ

أيْ: متَى وقعتِ الواوُ عَينَ جَمْعٍ، وأُعِلَّتْ فِي واحدهِ أوْ سكنتْ؛ وجبَ قَلْبُهَا ياءً إنِ انْكَسَرَ مَا قبلهَا ووقعَ بعدَها ألفٌ، نحو:(دِيَار، وَثِيَاب) أصلهمَا (دِوَار، وَثِوَاب) فقلبتِ الواوُ ياءً في الجمعِ؛ لانكسارِ مَا قبلهَا ومجيءِ الألفِ بعدهَا معَ كونهَا في الواحدِ إمَّا معتلّةً كـ(دَارٍ)، أوْ شبيهةً بالمعتلِّ في كونهَا حرفَ لينٍ ساكنًا كـ(ثَوْبٍ).

وَصَـــحَّحُوا فِعَلَـــةً وَفِي فِعَـــلْ (٩٥٧) وَجْهَـانِ وَالإِعْــلالُ أَوْلَى كَالْــحِيَلْ

إذَا وقعتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسورًا مَا قبلهَا، واعتلَّتْ في واحدِهِ، أوْ سكنتْ، ولمْ يقعْ بعدهَا الألفُ، وكانَ على فِعَلةٍ وجبَ تصحيحهَا **نحو**: (عَوْد وعِوَدَةٍ)[(١)]، و(كُوزٍ وَكِوَزَةٍ)[(٢)]، وشذَّ (ثَوْرٌ وَثِيَرَة).

ومن هُنا يُعْلَمُ أنَّه إنَّما تعتلُّ في الجمعِ إذَا وقعَ بعدهَا ألفٌ -كمَا سبقَ تقريرهُ-؛ لأنَّه حَكَمَ علَى (فِعَلَةٍ) بوجوبِ التَّصحيحِ، وعلَى (فِعَلٍ) بجوازَ التَّصحيحِ والإعلالِ؛ فالتَّصحيحُ **نحو**: (حَاجَةٍ وَحِوَجٍ)، والإعلالُ **نحو**: (قَامَةٍ وَقِيَمٍ، وَدِيمَةٍ وَدِيَمٍ)، والتَّصحيحُ فيهَا قليلٌ، والإعلالُ غالبٌ.

---

(١) العَوْد: الجمل المُسِنّ الذي فيه بَقيّة قُوّة، ويجمع على: عِوَدة. وقد جمعوه على عِيَدَة -بالقلب- في لغة قبيحة.

(٢) الكُوز: ما اتسع رأسُه من أواني الشراب إذا كانت بعُرًى وآذان، وجمعه كيزان وأكواز وكِوَزة. فإن لم يكن لها خراطيم ولا عُرًى فهي أكواب -واحدها: كوب-، فإنْ كانت ملأى من شراب فهي أكواس -واحدها: كأس-.

فـــائدة: ذكر ابن دريد وابن سيده أن الكوز عربي صحيح.

وَالْـوَاوُ لامًـا بَعْـدَ فَـتْحٍ يَـا انْقَلَـبْ (٩٥٨) كَالْـــمُعْطَيَانِ يُرْضَـــيَانِ وَوَجَـــبْ

إبْـــدَالُ وَاوٍ بَعْـــدَ ضَـمٍّ مِـنْ أَلِـفْ (٩٥٩) وَيَـــا كَمُـــوقِنٍ بِـــذَا لَـــهَا اعْـتَرِفْ

إذَا وقعتِ الواوُ طرفًا، رابعةً فصاعدًا، بعدَ فتحةٍ؛ قُلِبَتْ ياءً، **نحو**: (أَعْطَيْتُ) - أصلهُ: (أَعْطَوْتُ)؛ لأنَّه من (عَطَا يَعْطُو) إذَا تناولَ- فَقُلِبَتِ الواوُ في الماضِي ياءً حملًا على المضارِعِ **نحو**: (يُعْطِي)، كمَا حُمِلَ اسمُ المفعولِ **نحو**: (مُعْطَيَانِ) علَى اسمِ الفاعلِ **نحو**: (مُعْطِيَانِ)، وكذلكَ (يُرْضَيَانِ) أصلهُ (يُرْضَوَانِ)؛ لأنَّه من (الرِّضْوَانِ) فقلبتْ واوهُ بعدَ الفتحةِ ياءً حملًا لبناءِ المفعولِ علَى بناءِ الفاعلِ **نحو**: (يُرْضِيَانِ).

وقوله: (وَوَجَبْ إبْـدَالُ وَاوٍ بَعْـدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ) معناهُ: أنَّه يجبُ أنْ يُبدلَ من الألفِ واوٌ، إذَا وقعتْ بعدَ ضمةٍ، كقولكَ في (بَايَعَ: بُويِعَ)، وفي (ضَارَبَ: ضُورِبَ).

وقوله: (وَيَـا كَمُـوقِنٍ بِذَا لَـهَا اعْتَرِفْ) معناهُ: أنَّ الياءَ إذَا سكنتْ في مفردٍ بعدَ ضَمّةٍ، وجبَ إبدالهَا واوًا، نحو:(مُوقِنٍ، وَمُوسِرٍ) -أصلهمَا (مُيْقِنٍ وَمُيْسِرٍ)؛ لأنَّهما منْ (أَيْقَنَ وَأَيْسَرَ)- فلوْ تحركتِ الياءُ لمْ تُعَلَّ، **نحو**: (هُيَام).

وَيُكْسَرُ الْـمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا (٩٦٠) يُقَالُ (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهْيَمَا)

يجمعُ (فَعْلَاءُ وَأَفْعَلُ) على (فُعْلٍ) بضمِ الفاءِ، وسكونِ العينِ -كمَا سبقَ فِي التَّكسيرِ- كـ(حَمْرَاء وَحُمْر، وَأَحْمَر وَحُمْر).

فإذَا اعتلَّتْ عينُ هذَا النَّوعِ من الجمعِ بالياءِ قُلِبَت الضمةُ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ، **نحو**: (هَيْمَاءَ وَهِيْمٍ، وبَيْضَاءَ وَبِيْضٍ)، ولمْ تُقلبِ الياءُ واوًا، كما فعلُوا في المفردِ كـ(مُوْقِن) استثقالًا لذلكَ في الجمعِ.

وَوَاوًا اثْــرَ الضَّــمِّ رُدَّ اليَــا مَــتَى ... أُلْــفِيَ لامَ فِعْــلٍ اوْ مِــنْ قَبْــلِ تَــا (٩٦١)

كَتَــاءِ بَــانٍ مِــنْ رَمَى كَمَقْــدُرَهْ ... كَــذَا إِذَا كَسَبُعَــانَ[١] صَــيَّرَهْ (٩٦٢)

إذَا وقعتِ الياءُ لامَ فعلٍ، أوْ منْ قبلِ تاءِ التأنيثِ، أوْ زَيَادَتَي (فَعْلَان)، وانضمَّ مَا قبلهَا فِي الأصولِ الثلاثةِ، وجبَ قلْبُها واوًا:

فالأوَّل: نحو:(قَضُوَ الرَّجُلُ)[٢].

والثَّاني: كمَا إذَا بنيتَ من (رَمَى) اسمًا على وزنِ مقدُرةٍ فإنَّك تقول: (مَرْمُوَةٍ).
والثَّالث: كمَا إذَا بنيتَ من (رَمَى) اسمًا علَى وزنِ (سَبُعَان)؛ فإنَّك تقولُ: (رَمُوَانِ).

فتقلبُ الياءُ واوًا في هذهِ المواضعِ الثلاثةِ؛ لانضمامِ مَا قبلهَا.

---

(١) (سبعان): اسم موضع ببلاد قيس.

(٢) قضو الرجل: معناه ما أقضاه، وذلك أنك حولت "قضى" إلى مثال "ظَرُفَ" للدلالة على التعجب على ما مر في بابه.

وَإِنْ تَكُــنْ عَيْنــًا لِفُعْـلَى وَصْـفا (٩٦٣) فَــذَاكَ بِالْــوَجْهَيْنِ عَــنْهُمْ يُـــلْفَى

إذَا وقعتِ الياءُ عينًا لصفةٍ علَى وزنِ (فُعْلَى) جازَ فيهَا وجهانِ:

أحدهمَا: قَلْبُ الضمّةِ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

والثَّاني: إبقاءُ الضمّةِ؛ فتقلبُ الياءُ واوًا، **نحو**: (الضِيْقَى، وَالكِيْسَى، والضُوْقَى، والكُوْسَى) وهمَا تأنيثُ (الأَضْيَقِ، والأَكْيَسِ) (١).

---

(١) اعلم أن (فُعلى) الواقعة صفة على نوعين:

١- أحدهما: الصفة المحضة: وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة؛ لسلامة الياء، ولم يسمع منها إلا ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، و (مشية حِيكى) أي يتحرك فيها المنكبان.

٢- غير المحضة: وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فُعلى (أفعل) نحو: (الكوسى) -مؤنث الأكيس-، و(الضوقى) -مؤنث الأضيق-، وهذا النوع هو مراد الناظم، إلا أن ما ذكره فيه من جواز الوجهين -وهما: إبدال الضمة التي قبل الياء كسرة، وإبقاء الضمة فتقلب الياء واوًا- مخالفٌ لما قرره سيبويه وغيره، فإنهم حكموا على هذا النوع بحكم الأسماء، وهو إقرار الضمة وقلب الياء واوًا، ولا يجوز غير هذا الوجه.

ومثال ماكانت العين لفعلى فيه اسما: (طوبى) -مصدرًا لـ"طاب" أو عَلَمًا لشجرة في الجنة تظلها-، فإنه يتعين فيه قلبها واوًا.

فصل

مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْواوُ بَدَلْ (٩٦٤) يَاءٍ، كَتَقْوَى غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

تُبدلُ الواوُ من الياءِ الواقعةِ لامَ اسمٍ علَى وزنَ (فَعْلَى) **نحو**: (تَقْوَى)، وأصلهُ (تَقْيا)؛ لأنَّه من (تقَيتُ) -فإنْ كانتْ (فَعْلَى) صفةً لمْ تُبْدَلِ الياءُ واوًا، نحو:(صَدْيَا، وَخَزْيَا)-، ومثلُ تقوى (فَتْوَى) بمعنَى: الفُتْيَا، و(بَقْوَى) بمعنَى: البُقْيَا.

واحترزَ بقولهِ:(غالبًا) ممَّا لمْ تبدلِ الياءُ فيهِ واوًا، وهي لامُ اسمٍ علَى فَعْلَى كقولهمْ للرائحةِ: (رَيَّا).

بِالْعَكْسِ جَاءَ لامُ فُعْلَى وَصْفا (٩٦٥) وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لا يَخْفَى

أيْ: تبدلُ الواوُ الواقعةُ لامًا لِـ(فُعْلَى) -وصفًا- ياءً، **نحو**: (الدُّنْيَا وَالعُلْيَا)، وشذَّ قولُ أهلِ الحجازِ: (القُصْوَى)؛ فإنْ كانَ فُعْلَى اسمًا سلمتِ الواوُ كـ(حُزْوَى)[1].

(١) حُزوى -بضم الحاء وسكون الزاي-: اسم موضع بنجد في ديار بني تميم.

فصـــل

إِنْ يَسْـــكُنِ السَّـــابِقُ مِـــنْ وَاوٍ وَيَـــا وَاتَّصَـــلا وَمِـــنْ عُـــرُوضٍ عَرِيَـــا (٩٦٦)

فَيَـــاءً الْـــوَاوَ اقْلِبَـــنَّ مُـدْغِـــما وَشَـــذَّ مُعْطًـى غَـيْرَ مَـا قَـدْ رُسِـمَا (٩٦٧)

إِذَا اجتمعتِ الواوُ والياءُ في كلمةٍ، وسبقتْ إحداهمَا بالسُّكونِ، وكانَ سكونهَا أصليًّا، أُبْدِلَتِ الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياءِ، وذلكَ **نحو**: (سَيِّد وَمَيِّت)، والأصلُ (سَيْوِدٌ، وَمَيْوِتٌ)، فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسكونِ؛ فقلبتِ الواوُ ياءً، وأدغمتِ الياءُ في الياءِ؛ فصارَ (سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ).

فإنْ كانتِ الياءُ والواوُ في كلمتينِ لمْ يؤثِّرْ ذلكَ، **نحو**: (يُعْطِي وَاقِدٌ)، وكذَا إنْ عرضتِ الياءُ أو الواوُ للسكونِ، كقولكَ في (رُؤْيَة: رُويَةٌ) وفي (قَوِيَ: قَوْي).

وشذَّ التَّصحيحُ في قولهِمْ: (يَوْمٌ أَيْوَمُ)، وشذَّ أيضًا: إبدالُ الياءِ واوًا في قولهِمْ: (عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً)[1].

(١) يقال: عَوَى الكلب يَعْوِي عيًّا -مثل رمى يرمي رميًا- وعُواءً، وعُوَّة، وعَوْيةً -على وزن فَعْلة كرَمْية- إذا لوى خطمه ثم صوَّت، أو مد صوته ولم يفصح، والأخيرتان نادرتان، والقياس: عَيَّة -بفتح العين وتشديد الياء مفتوحه-.

مِـنْ يَـاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيــكٍ أُصِــلْ (٩٦٨) أَلِفـًا ابْــدِلْ بَعْـدَ فَتْــحٍ مُتَّصِــلْ

إِنْ حُـرِّكَ التَّـالِي وَإِنْ سُـكِّنَ كَـفْ (٩٦٩) إِعْـلالَ غَـيْرِ الَّـلامِ وَهْيَ لا يُكَـفْ

إِعْـلالُــهَا بِسَـاكِـنٍ غَـيْرِ أَلِــفْ (٩٧٠) أَوْ يَـاءٍ التَّشْــدِيدُ فِيهَـا قَـدْ أُلِـفْ

إذَا وقعتِ الواوُ والياءُ متحركةً بعدَ فتحةٍ، قُلِبَتْ ألفًا **نحو**: (قَالَ، وَبَاعَ) أصلهُما (قَوَلَ، وَبَيَعَ)؛ فقلبتِ الواوُ والياءُ ألفًا؛ لتحرُّكهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا؛ هذَا إنْ كانتْ حركتهمَا أصليةً.

فإنْ كانتْ عارضةً، لمْ يُعتدَّ بهَا كـ(جَيَلٍ، وَتَوَمٍ) أصلهمَا (جَيْأَلٌ وَتَوْأَمٌ)، نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الياءِ والواوِ؛ فصارَ (جَيَلًا وَتَوَمًا).

فلوْ سَكَنَ مَا بعدَ الياءِ، أوِ الواوِ، ولمْ تكنْ لامًا، وجبَ التَّصحيحُ **نحو**: (بَيَان وطَوِيل)، فإنْ كانتَا لامًا، وجبَ الإعلالُ، مَا لمْ يكنِ السَّاكنُ بعدهمَا ألفًا، أوْ ياءً مُشدّدةً، كـ(رَمَيَا وَعَلَوِيٍّ)؛ وذلكَ **نحو**: (يَخْشَوْنَ) أصلهُ (يَخْشَيُونَ) فقلبتِ الياءُ ألفًا؛ لتحركهَا وانفتاحِ مَا قبلهَا، ثمَّ حُذِفَتْ لالتقائهَا ساكنةً معَ الواوِ السَّاكنةِ.

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلَا (٩٧١) ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلَا

كُلُّ فعِلٍ كانَ اسمُ الفاعلِ منهُ علَى وزنِ (أَفْعَل) فإنَّه يَلزمُ عينَهُ التَّصحيحُ، **نحو**: (عَوِرَ فهوَ أَعْوَرُ)، و(هَيِفَ فهوَ أَهْيَفُ)، وَ(غَيِدَ فَهُو أَغْيَدُ)، و(حَوِلَ فَهُو أَحْوَلُ)، وحُمِلَ المصدرُ علَى (فِعْلِه)، **نحو**: (هَيَفٍ، وَغَيَدٍ[1]، وَعَوَرٍ، وَحَوَلٍ).

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ (٩٧٢) وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمَ تُعَلْ

إذَا كانَ (افْتَعَلَ) معتلَّ العينِ؛ فحقُّهُ أنْ تبدلَ عينهُ ألفًا، **نحو**: (اعْتَادَ، وارْتَادَ)؛ لتحركِهَا، وانفتاحِ مَا قبلهَا، فإنْ أبانَ (افْتَعَل) معنى (تَفَاعَل) وهو: **الاشتراكُ في الفاعليةِ والمفعوليةِ**، حُمِلَ عليهِ في التَّصحيحِ إنْ كانَ واويًّا، **نحو**: (اشْتَوَرُوا)[2].

فإنْ كانتِ العينُ ياءً وجبَ إعلالهَا، **نحو**: (ابْتَاعُوا، وَاسْتَافُوا) أي: تَضَارَبُوا بالسيوفِ.

(١) الغَيَد: نعومة البدن. و الهَيَف: ضمور البطن والخاصرة.

(٢) **قوله**: اشتوروا: أي تشاوروا، وذلك أن يشير كل منهم على الآخر في الأمر الذي يشير الآخر عليه فيه. وأما "اشتار فلان العسل" فإنه يُعَلُّ بقلب الواو ألفًا لتحركها مع انفتاح ما قبلها؛ لأنه لا يدل على التفاعل، ومعنى اشتار العسل: أخذه من كوارته، مثل: "شاره يشوره".

وَإِنْ لِحَـــرْفَيْنِ ذَا الإِعْــلالُ اسْـــتُحِقْ (٩٧٣) صُحِّـــحَ أَوَّلٌ، وَعَكْـــسٌ قَـــدْ يَحِـــقْ

إِذَا كانَ في كلمةٍ حَرْفَا عِلّةٍ، كلُّ واحدٍ متحركٌ مفتوحٌ مَا قبلهُ لمْ يجزْ إعلالهمَا معًا؛ لئلَا يَتوَالَى في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ؛ فيجبُ إعلالُ أحدهمَا وتصحيحُ الآخرِ، والأحقُّ منهمَا بالإعلالِ الثَّاني، **نحو**: (الحَيَا، والهَوَى)، والأصلُ: (حَيَيٌ، وَهَوَيٌ)، فوُجِدَ في كلٍّ من العينِ واللامِ سببُ الإعلالِ؛ فعُمِلَ بهِ في اللامِ وحدَها؛ لكونهَا طرفًا -والأطراف محلُّ التغييرِ-، وشذَّ إعلالُ العينِ وتصحيحُ اللامِ، **نحو**: (غَايَةٍ).

وَعَـــيْنُ مَـــا آخِـــرَهُ قَـــدْ زِيـــدَ مَـــا (٩٧٤) يَخُـــصُّ الاِسْـــمَ وَاجِـــبٌ أَنْ يَسْـــلَمَا

إِذَا كانَ عينُ الكلمةِ واوًا متحركةً مفتوحًا مَا قبلهَا، أوْ ياءً متحركةً مفتوحًا مَا قبلهَا، وكانَ في آخرهَا زيادةٌ تخصُّ الاسمَ[1]، لمْ يجزْ قَلْبُهَا ألفًا، بلْ يجبُ تصحيحهَا، وذلكَ **نحو**: (جَوَلَان، وَهَيمَان)، وشذَّ: (مَاهَان، ودَارَان).

(١) المقصود بزيادة تخص الاسم: الألف والنون اتفاقًا، وأما ألف التأنيث المقصورة نحو: (صَوَرَى- وهو اسم ماء-) ففيها خلاف، وأما تاء التأنيث فغير معتبرة في التصحيح.

وَقَبْـلَ بَـا اقْلِـبْ مِيْمًـا النُّـونَ إِذَا (٩٧٥) كَانَ مُسَـكَّنًا كَمَـنْ بَـتَّ انْبِـذَا

لما كانَ النُّطقُ بالنَّونُ الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِرًا وجبَ قلبُ النُّونِ ميمًا، ولا فرقَ في ذلكَ بينَ المتَّصلةِ والمنفصلةِ، ويجمعهمَا قولهُ: (مَنْ بَتَّ انْبِذَا) أي: من قَطَعَكَ فَأَلقِهِ عنْ بَالِكَ واطْرَحْهُ، وألفُ (انْبذَا) مبدلةٌ من نونِ التوكيدِ الخفيفةِ.

فصل [1]

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ (٩٧٦) ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ

إِذَا كانتْ عينُ الفعلِ ياءً، أَوْ واوًا متحركةً، وكانَ مَا قبلهَا ساكنًا صحيحًا وجبَ نقلُ حركةِ العينِ إِلى الساكنِ قبلهَا، **نحو**: (يَبِيْنُ، وَيَقُوْمُ)، والأصلُ (يَبْيِنُ، ويَقْوُمُ) بكسرِ الياءِ وضمِّ الواوِ؛ فنُقلتْ حركتهمَا إِلى الساكنِ قبلهمَا، وهوَ الباءُ والقافُ، وكذلكَ في (أَبِنْ) [2].

فإِنْ كانَ السَّاكنُ غيرَ صحيحٍ لمْ تُنقلِ الحركةُ، **نحو**: (بَايَعَ، وَبَيَّنَ، وَعَوَّقَ).[3]

(١) ذكر الناظم في هذا الفصل أن نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله في أربع مسائل:
الأولى : أن يكون حرف العلة عين فعل، وذكرها بقوله: (لساكن صح.. الخ).
الثانية: أن يكون عين اسم يشبه المضارع في وزنه دون زياداته، أو زياداته دون وزنه، وذكرها بقوله: (ومثل فعل.. الخ).
الثالثة: أن يكون عين إفعال، أو استفعال، وذكرها بقوله: (وألف الإفعال.. الخ).
الرابعة: أن يكون عين مفعول، وذكرها بقوله: (وما لأفعال.. الخ).وسيأتي تفصيل كل مسألة وحكمها.

(٢) أصل: "أبن": أبين، كأكرم، نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها -وهو الباء الموحدة-، فالتقى ساكنان: الياء التي نُقلت حركتها، والنون الساكنة للبناء؛ فحُذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين.

(٣) ومثال ذلك من يائي العين: زين، ولين، وطين، وعين، وتيم، وخيم. ومن واوي العين: شوق، وكور، وروع، وحول، وهون، وروق، وسوف، ولون، وكون، وهوم. ونظير هذا: تعاون، وتعاور، وتقاولوا، وتباين، وتبايعوا.

مَـا لَـمْ يَكُـنْ فِعْـلَ تَعَجُّـبٍ وَلَا (٩٧٧) كَابْـيَـضَّ أَوْ أَهْـوَى بِـلَامٍ عُلِّـلَا

أيْ: إنَّما تنقلُ حركةُ العينِ إلى السَّاكنِ الصَّحيحِ قبلهَا إذَا لمْ يكنِ الفعلُ للتَّعجبِ، أوْ مضاعفًا، أو معتلَّ اللامِ؛ فإنْ كانَ كذلكَ فلَا نَقْلَ، نحو:(مَا أَبْيَنَ الشَّيءَ، وَأَبْيِنْ بهِ)، و(مَا أَقْوَمَهُ، وَأَقْوِمْ بِهِ)، ونحو: (ابْيَضَّ، وَاسْوَدَّ)، ونحو: (أَهْوَى).

وَمِثْـلُ فِعْـلٍ فِي ذَا الإِعْـلَالِ اسْـمُ (٩٧٨) ضَـاهَى مُضَـارِعًا وَفِيـهِ وَسْـمُ[1]

يعني: أنَّه يثبتُ للاسمِ الَّذِي يشبهُ الفعلَ المضارعَ -في زيادتهِ فقطْ، أوْ في وزنهِ فقطْ- من الإعلالِ بالنقلِ مَا يثبتُ للفعلِ.

فالَّذِي أشبهَ المضارعَ في زيادتهِ فقطْ (تِبِيْعٌ)، وهوَ مثالُ (تِحْلِيءٍ) من البيعِ، الأصلُ: (تِبْيِعٌ) -بكسرِ التَّاءِ، وسُكُونِ الباءِ-، فنقلتْ حركةُ الياءِ إلى الباءِ، فصارَ (تِبِيْع).

والَّذِي أشبهَ المضارعَ في وزنهِ فقط (مَقَامٌ)، والأصلُ: (مَقْوَم)؛ فنُقلتْ حركةُ الواوِ إلى القافِ، ثمَّ قُلبتِ الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ.

فإنْ أشبههَ في الزيادةِ والزِّنةِ: فإمَّا أنْ يكونَ منقولًا من فعلٍ، أوْ لَا؛ فإنْ كانَ منقولًا منهِ أُعِلَّ، كـ(يَزِيد) وإلَّا صحَّ، كـ(أَبْيَض، وَأَسْوَد).

(١) قوله: (وفيه وسم) أي: علامة يمتاز بها عن المضارع، وهي إما وجود الوزن فقط، أو حروف الزيادة فقط.

وَمِـفْـعَـلٌ صُـحِّـحَ كَـالْـمِفْعَـالِ (٩٧٩) وَأَلِـفَ الإِفْعَـالِ وَاسْتِفْعَـالِ
أَزِلْ لِذَا الإِعْـلالِ وَالتَّـا الْـزَمْ عِـوَضْ (٩٨٠) وَحَـذْفُهَا بِالنَّقْـلِ رُبَّـمَا عَـرَضْ

لما كانَ (مِفْعَالٌ) غيرَ مُشْبِهٍ للفعلِ استَحقَّ التَّصحيحَ، كـ(مِسْوَاكٍ)، وحُمِلَ - أيضًا- (مِفْعَلٌ) عليهِ؛ لمشابهتهِ لهُ فِي المعنَى، فصُحِّحَ كمَا صُحِّحَ (مِفْعَال)، كـ(مِقْوَلٍ، ومِقْوَالٍ) (١).

وأشارَ بقولهِ: (وَأَلِـفَ الإِفْعَـالِ وَاسْتِفْعَـالِ أَزِلْ... إلى آخره) إلى أنَّ المصدرَ إذَا كانَ علَى وزنِ (إِفْعَالٍ أوْ اسْتِفْعَالٍ)، وكانَ معتلَّ العينِ، فإنَّ ألفهُ تحذفُ؛ لالتقائِهَا ساكنةً معَ الألفِ المبدلةِ من عينِ المصدرِ، وذلكَ **نحو**: (إِقَامَةٍ، وَاسْتِقَامَةٍ)، وأصلهُ: (إِقْوَامٌ، وَاسْتِقْوَامٌ)؛ فنُقِلتْ حركةُ العينِ إلى الفاءِ، وقُلبت الواوُ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلهَا، فالتَقَى ألفانِ فحذفتِ الثَّانيةُ منهمَا، ثمَّ عُوِّضَ منهَا تاءُ التَّأنيثِ؛ فصارَ (إِقَامَةً وَاسْتِقَامَةً)، وقدْ تُحذَفُ هذهِ التَّاءُ، كقولهِمْ: (أَجَابَ إِجَابًا)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣] (٢).

---

(١) اعلم أولًا أن وزن المفعال أصل في تصحيح ما عينه واو أو ياء مفتوحان وقبلهما ساكن صحيح؛ لأنه لم يشبه الفعل لا في الزيادة ولا في الزنة، ولأنه لو نقلت حركة الحرف المعتل فيه إلى الساكن الصحيح قبله لم يجز قلب الواو والياء ألفًا فيه؛ لوجود ألف بعدها.
ثم اعلم أن العلماء يختلفون في مفعل - بغير ألف - فمنهم من يقول: حمل على مفعال؛ لأنه أشبهه في اللفظ والمعنى، أما مشابهته لفظًا فلأنه لا فرق بينهما لفظًا إلا بزيادة الألف وهي إشباع للفتحة، وأما مشابهته معنى؛ فإنّ كلًّا منهما يأتي اسم آلة كمخيط ومخياط، ويأتي صيغة مبالغة كمقول ومقوال، وهذا هو الذي ذكره الشارح، ومن العلماء من يقول: إن مفعلًا هو نفس مفعال، غاية ما في الباب أن الألف حذفت منه.

(٢) **الإعراب:** (وإقام): الواو حرف عطف، إقام: اسم معطوف على: "فعل الخيرات"، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله، وإقام مضاف. (الصلاة): مضاف إليه مجرور.
وجه الاستدلال: أن التاء المعوضة عن الألف الثانية المحذوفة من (إقامة) قد تحذف فيصير (إقام).

وَمَـا لإِفْعَـالٍ مِـنَ الْحَـذْفِ وَمِـنْ (٩٨١) نَقْـلٍ فَـمَـفْـعُـولٌ بِـهِ أَيْضًا قَمِـــنْ

نَـحْوُمَبِيــــعٍ وَمَصُــــونٍ، وَنَــــدَرْ (٩٨٢) تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ، وَفِي ذِي الْيَا اشتَهَرْ

إذَا بُنِي مفعولٌ من الفعلِ المعتلِّ العينِ بالياءِ، أوالواو، وجبَ فيهِ مَا وجبَ في (إِفْعَالٍ، واسْتِفْعَالٍ) من النَّقلِ والحذفِ[1]؛ فتقول فِي مفعولٍ من (بَاعَ وقَالَ: مَبِيعٌ ومَقُولٌ)، والأصلُ: (مَبْيُوعٌ وَمَقْوُولٌ)، فنقلتْ حركةُ العينِ إلى السَّاكنِ قبلهَا؛ فالتَقَى ساكنانِ: العينُ وواوُ مفعولٍ؛ فحذفتْ واوُ مفعولٍ؛ فصارَ (مَبِيعٌ وَمَقُولٌ).

وكانَ حقُّ (مَبِيْعٍ) أنْ يقالَ فيهِ: (مَبُوع)[2] لكنْ قلبوا الضَّمةَ كسرةً؛ لتصحَّ الياءُ.

وندرَ التَّصحيحُ فيمَا عينهُ واوٌ، قالوا: (ثَوْبٌ مَصْوُونٌ)، والقياسُ: (مَصُونٌ)، ولغةُ تميمٍ: تصحيحُ مَا عينهُ ياءٌ؛ فيقولونَ:(مَبْيُوع وَمَخْيُوط)؛ ولهذَا قالَ المصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَنَدَر تَصْحِيحُ ذِي الوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ).

---

(١) أي: من غير تعويض بالتاء.

(٢) لأنه بعد أن حُذفت واو المفعول صارت الباء مضمومة وبعدها ياء ساكنة، والأصل أنه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة قلبت واوًا إن كان ما هي فيه مفردًا كما حصل في موقن وموسر، وأصلهما ميقن وميسر، وفعلهما أيقن وأيسر، لكنهم لم يفعلوا ذلك هنا وقلبوا ضمة الباء كسرة لتسلم الياء؛ ليظهر الفرق بين الواوي واليائي.

وَصَحِّحِ الْـمَفْعَولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا (٩٨٣) وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

إذَا بُنِي مفعولٌ من فعلٍ معتلِّ اللامِ؛ فلَا يخلُو: إمَّا أنْ يكونَ مُعتلًّا بالياءِ، أوْ بالواوِ:

فإنْ كانَ مُعتلًّا بالياءِ وجبَ إعلالهُ بقلبِ واوِ مفعولٍ ياءً، وإدغامهَا في لامِ الكلمةِ، **نحو**: (مَرْمِيٍّ)، والأصلُ: (مَرْمُوْيٌ)؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ، وسبقتْ إحداهمَا بالسُّكونِ؛ فقُلِبَت الواوُ ياءً، وأُدغمت الياءُ في الياءِ، وإنَّما لمْ يذكرِ المصنفُ: (رَحِمَهُ اللهُ) هذا هنَا؛ لأنَّه قدْ تقدَّم ذكرهُ.

وإنْ كانَ مُعتلًّا بالواوِ؛ فالأجودُ التَّصحيحُ إنْ لمْ يكنِ الفعلُ علَى (فَعِلَ) **نحو**: (مَعْدُوٍّ) من عدَا؛ ولهذَا قالَ المصنِّف: (مِنْ نَحْوِ عَدَا)، ومنهمْ من يُعِلُّ؛ فيقول: (مَعْدِيٌّ).

فإنْ كانَ الواويُّ على (فَعِلَ) فالصَّحيحُ الإعلالُ **نحو**: (مَرْضِيٍّ) من (رَضِيَ)؛ قال الله تعالى: ﴿ٱرْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً﴾[1] [الفجر: ٢٨]، والتَّصحيحُ قليلٌ، **نحو**: (مَرْضُوٌّ).

---

(١) قرأ الجمهور مرضية بالياء، وقرأها بعضهم مرضوة بالتصحيح.

الإعـراب: (ارجعي): فعل أمر مبني على حذف النون؛ لاتصاله بياء المؤنثة المخاطبة، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. (إلى ربك): جار ومجرور متعلقان بالفعل ارجعي، ورب مضاف، والكاف: ضمير مضاف إليه. (راضية): حال منصوب. (مرضية): حال ثان منصوب.

وجه الاستدلال: أن الواو تقلب ياء إذا وقعت لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن فَعِلَ، نحو رضي، فاسم المفعول منه مرضوي.

كَـذَاكَ ذَا وَجْهَـيْنِ جَـا الْفُعُـولُ مِـنْ (٩٨٤) ذِي الْـوَاوِ لامَ جَمْـعٍ اوْ فَـرْدٍ يَعِـنْ

إذَا بُنِي اسمٌ على (فُعُولٍ) فإنْ كانَ جمعًا، وكانتْ لامُهُ واوًا جازَ فيهِ وجهانِ: التَّصحيحُ، والإعلالُ **نحو**: (عُصِيٍّ وَدُلِيّ في جمعِ: عَصَا ودَلْو)، و(أُبوٍّ وَنُجُوّ[1] جمع: أَبٍ ونَجْوٍ)، والإعلالُ أجودُ منْ التَّصحيحِ في الجمعِ[2].

وإنْ كانَ مفردًا جازَ فيهِ وجهانِ: الإعلالُ، والتَّصحيحُ، والتَّصحيحُ أجودُ، **نحو**: (عَلَا: عُلُوًّا، وَعَتَا: عُتُوًّا)، ويقلُّ الإعلالُ، **نحو**: (قَسَا: قِسيًا) أي: قسوةً.

---

(١) أما (عُصِي) فأصله الأصيل عُصُوو-بضم العين والصاد– فقلبت الواو المتطرفة ياء تخلصًا من ثقل اجتماع واوين في آخر الكلمة مع ضمة قبلهما، فصار عصوي، ثم اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، فصار عُصُيّ – بضمتين وياء مشددة – فقلبت ضمة الصاد كسرة لتناسب الياء، ثم يجوز لك أن تقلب ضمة العين كسرة لتناسب ويجوز أن تبقيها، وأما (دُلِيٌّ) فأصلها دلوو، ثم دلوي، ثم دلي، وبيانه كما سبق، وأما (أُبُوٌّ) فظاهر، وأما نجو فيجوز أن يكون بالجيم على أنه جمع (نجو)، وهو السحاب الذي أهراق ماءه، ويجوز أن يكون بالحاء المهملة على أنه جمع نحو، بمعنى الجهة، وقد حكى سيبويه: إنكم لتطيرون في نُحُوٍّ كثيرة، ومعناه: إنكم لتسيرون في أنحاء وجهات كثيرة مختلفة.

(٢) ظاهر عبارة الناظم التسوية بين الجمع والمفرد في جواز الوجهين في كل منهما، ولهذا بادر الشارح ببيان الفرق بين المفرد والجمع، وقد قال ابن مالك نفسه في الكافية الشافية:

وَرَجِّــحِ الإعْــلاَلَ فِي الْجَمْــعِ، وَفِي مُفْــرَدٍ التَّصْـحِيحُ أَوْلَى مَــا قُــفِي

هذا، ولم يذكر الناظم ولا الشارح شرط جواز الوجهين في فعول، وشرطه: ألا يكون فعله من باب قوي، فإن كان الفعل من باب قوي وجب فيه الإعلال.

وَشَـــاعَ نَحْـــوُ نُيَّـــمٍ فِي نُـــوَّمِ[(١)] (٩٨٥) وَنَحْـــوُ نُـــيَّامٍ شُـــذُوذُهُ نُـــمِي

إِذَا كانَ فُعَّل جمعًا لما عينهُ واوٌ، جازَ تصحيحُهُ، وإعلالُهُ، إنْ لمْ يكنْ قبلَ لامهِ ألفٌ؛ كقولكَ في جمعِ (صَائِمٍ: صُوَّمٌ، وَصُيَّمٌ)، وفي جمعِ (نَائِمٍ: نُوَّمٌ، وَنُيَّمٌ).

فإنْ كانَ قبلَ اللامِ ألفٌ وجبَ التَّصحيحُ، والإعلالُ شاذٌّ، **نحو**: (صُوَّامٌ، وَنُوَّامٌ)،

---

(١) هذا هو الموضع التاسع الذي تبدل فيه الياء من الواو، ولم يذكر الناظم الموضع العاشر، وهو: أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو: (ميزان) و(ميقات).

فائدة: ذكر الناظم رَحِمَهُ اللَّهُ المواضع التي تبدل فيها الياء من الواو مفرقة، فيحسن جمعها هنا، وهي كالتالي:

١) أن تقع بعد كسرة وهي إما طرف نحو: (رضي)، أو قبل تاء التأنيث نحو: (أكسية) و(شجيّة) أو قبل الألف والنون الزائدتين نحو: (غزيان) وإلى هذا أشار بقوله:(بواوٍ ذا افعلا.. إلى قوله.. زيادتي فعلان).

٢) أن تقع عينًا لمصدر فعل أُعلّتْ فيه، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف كصيام، وإلى هذا أشار بقوله:(ذا أيضًا رأوا في مصدرالمعتل .. إلى نحو الحول).

٣) أن تقع عينًا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة وهي في الواحد:إما معلة،أو شبيهة بالمعلة -وهي الساكنة- وإلى هذا أشار بقوله: (وجمع ذي عين أعل.. الخ البيت).

٤) أن تقع طرفًا رابعة فصاعدًا كأعطيتُ وزكَّيتُ. وإلى هذا أشار بقوله: (والواو لامًا بعد فتح.. إلى قوله كالمعطيان يُرضيان).

٥) أن تكون لامًا (لفعلى) ـ بالضم ـ صفة، وإلى هذا أشار بقوله: (بالعكس جاء لام فعلى وصفًا.. الخ البيت).

٦) أن تلتقي هي والياء في كلمة، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتًا وسكونًا، وإلى هذا أشار بقوله: (إن يسكن السابق.. إلى قوله وشذ معطى غير ما قد رسما).

٧) أن تكون لام مفعول الذي ماضيه على فَعِل -بكسر العين- وإلى هذا أشار بقوله: (وصحح المفعول من نحو عدا.. الخ البيت).

٨) أن تكون لام فُعول جمعًا أو مفردًا، وإلى هذا أشار بقوله: (كذاك ذا وجهين جا.. الخ البيت).

٩) أن تكون عينًا لفُعَّل جمعًا صحيح اللام، وإلى هذا أشار بقوله: (وشاع نحو نيم..).

ولم يذكر الموضع العاشر وقد تقدم ذكره قريبًا.

ومن الإعلالِ قولهُ:

٣٥٩- (... فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلَّا كَلَامُهَا...) (١)

---

(١) **٣٥٩-** هذا عجز بيت لأبي الغمر الكلابي، وصدره قوله:

أَلا طَرَقَتْنَـــــا مَيَّـــــةُ ابْنَـــــةُ مُنْـــــذِرِ

اللُّغَـة: (طرقتنا) جاءتنا ليلًا. (أرق): أسهد، وأطار النوم عن الأجفان. (النيام) جمع نائم.

الإعـراب: (ألا) أداة تنبيه. (طرقتنا) طرق: فعل ماض، والتاء للتأنيث، ونا: مفعول به لطرق. (مية) فاعل طرق. (ابنة) نعت لمية، وابنة مضاف. و(منذر) مضاف إليه. (فما) الفاء عاطفة، وما: نافية. (أرق) فعل ماض. (النيام) مفعول به لـ"أرق". (إلا) أداة استثناء ملغاة. (كلامها) كلام: فاعل "أرق"، وكلام مضاف وها: مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله (النيام) في جمع نائم، حيث أعل بقلب الواو ياء، وكان قياسه "النوام" بالتصحيح، وهو الأكثر استعمالًا في كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَـــا النُّــــوَّامُ وَيْحَكُـــم هُبُّـــوا أُسَــائِلكُمْ هَــلْ يَقْتُــلُ الرَّجُــلَ الحُــبُّ

فصــل

ذُو اللِّـينِ[١] فَـا تَـا فِي افْتِعَـالٍ أُبْـدِلَا (٩٨٦) وَشَـذَّ فِي ذِي الْهَمْـزِ نَحْـوُ ائْتَـكَلَا

إذَا بُنِي (افْتِعَالٌ) وفروعهُ من كلمةٍ فاؤُهَا حرفُ لينٍ وجبَ إبدالُ حرفِ اللينِ تاءً، **نحو**: (اتِّصَالٍ، واتَّصَلَ، وَمُتَّصِلٍ)، والأصلُ فيهِ: (اوْتِصال، واوْتَصَلَ، وَمُوتَصِلٌ)[٢].

فإنْ كانَ حرفُ اللينِ بدلًا من همزةٍ لمْ يجزْ إبدالهُ تاءً؛ فتقولُ فِي افْتَعَلَ من (الأكلِ: ائتكَلَ)، ثُمّ تبدلُ الهمزةِ ياءً؛ فتقولُ: (ايتـكَلَ)، ولا يجوزُ إبدالُ الياءِ تاءً، وشذَّ قولهم: (اتَّزَرَ) بإبدالِ الياءِ تاءً[٣].

---

(١) مراد الناظم بقوله (ذو اللين) الياء والواو فقط؛ إذ الألف لا تقع فاء مطلقًا ولا عينًا، ولا لامًا بطريق الأصالة. وهذا الموضع الذي تبدل فيه التاء من الواو والياء.

(٢) قد مثل الشارح لِـما كان حرف اللين فيه واوًا، فأما مثال اليائي فقولك من "يسر": (اتَّسر يتَّسر اتّسارًا فهو متَّسر).

(٣) والقياس فيه: (ايتزر)، وأما حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في صحيح البخاري حديث (٣٠٠): «وكان يأمرني، فأتَّزِر» -بإدغام التاء-، فقصره بعضهم على السماع، وبعضهم صحح أن روايته: "فآتّزر" بالمد، وجوزه بعضهم.

طَــا تَــا افْتِعَــالٍ رُدَّ إِثْــرَ مُطْبَــقِ (٩٨٧) فِي ادَّان وَازْدَدْ وَ ادَّكِــــرْ دَالًا بَـــقِي

إذَا وقعتْ تاءُ (افْتِعَالٍ) بعدَ حرفٍ من حروفِ الإطباقِ وهي: (الصَّادُ والضَّاد والطَّاءُ والظَّاءُ) وجبَ إبدالهُ طاءً، كقولكَ: (اصْطَبَرَ، واضْطَجَعَ، واظْطَعَنُوا، واظْطَلَمُوا).

والأصلُ: (اصْتَبَر، واضْتَجَعَ، واظْتَعَنُوا، واظْتَلَمُوا)؛ فأُبْدِلَ من تاءِ الافتعالِ طاء.

وإنْ وقعتْ تاءُ الافتعالِ بعدَ (الدَّالِ والزَّاي والذَّالِ)، قلبتْ دالًا **نحو**: (ادَّان، وازْدَدْ، وادَّكِرْ).

والأصلُ: (ادْتَانَ، وازْتَدْ، واذْتَكِرْ)؛ فاستُثْقِلتِ التَّاءُ بعدَ هذهِ الحروفِ؛ فأبدلتْ دالًا، وأدغمتِ الدَّالُ في الدَّالِ.

فصل[1]

فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ[2] (٩٨٨) احْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ[3] اسْتَمَرَّ فِي (٩٨٩) مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ[4]

إِذَا كانَ الفعلُ الماضِي معتلَّ الفاءِ، كـ(وَعَدَ): وجبَ حذفُ الفاءِ في الأمرِ، والمضارِعِ، والمصدر -إذَا كانَ بالتَّاءِ-، وذلكَ **نحو**: (عِدْ، وَيَعِدُ، وَعِدَةٌ)، فإنْ لمْ يكنِ المصدرُ بالتَّاءِ لمْ يجزْ حذفُ الفاءِ، كـ(وَعْدٍ).

وكذلكَ يجبُ حذفُ الهمزةِ الثَّانيةِ في الماضِي مع المضارعِ واسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ نحو قولك في (أَكْرَمَ: يُكْرِمُ)، والأصلُ: (يُؤَكْرِمُ)، ونحو: (مُكْرِمٍ، وَمُكْرَمٍ)، والأصلُ: (مُؤَكْرِم، وَمُؤَكْرَم)؛ فحذفت الهمزةُ في اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ.

---

(١) ذكر الناظم في هذا الفصل الحذف وهو نوعان: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره، وهو ثلاثة أنواع:
١) ما يتعلق بفاء الكلمة وذكره في قوله: (فا أمر أو معنا ... الخ البيت).
٢) ما يتعلق بحرف زائد فيها وذكره في قوله: (وحذف همز أفعل.. الخ البيت).
٣) ما يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وذكره في قوله: (ظلت وظلت في ظللت.. الخ البيت).

(٢) فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه (واو): أن ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ.

(٣) أخرج الناظم بقوله: (أفعل) الهمزة في نحو: (أكل) مما همزتُه أصل.

(٤) قوله: (بنيتي متصف) أي: صيغتي شخص متصف، أي: الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام به، أو الوقوع عليه، وهما اسم الفاعل واسم المفعول.

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلا (٩٩٠) وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلا

إذَا أُسندَ الفعلُ الماضِي[١]، المضاعف، المكسورُ العينِ إلى تاءِ الضَّميرِ أوْ نونهِ، جازَ فيهِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدها: إتمامهُ **نحو**: (ظَلِلْتُ أفْعَلُ كَذَا)، إذَا عملتهُ بالنَّهار.

والثَّاني: حَذْفُ لامهِ[٢]، ونقلُ حركةِ العينِ إلى الفاءِ، **نحو**: (ظِلْتُ).

والثَّالث: حذفُ لامهِ، وإبقاءُ فائهِ علَى حركتهَا، **نحو**: (ظَلْتُ).

وأشارَ بقولهِ: (وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ) إلى أنَّ الفعلَ المضارعَ، المضاعفَ، الَّذِي علَى وزنِ (يَفْعِل)[٣]، إذَا اتَّصلَ بنونِ الإناثِ، جازَ تخفيفهُ بحذفِ عينهِ بعدَ نقلِ حركتهَا إلى الفاءِ، وكذَا الأمرُ منهُ؛ وذلكَ نحو قولكَ فِي (يَقْرِرْنَ: يَقِرْنَ)، وفي (اقْرِرْنَ: قِرْنَ).

وأشارَ بقولهِ: (وَقَرْنَ نُقِلَا) إلى قراءةِ نافعٍ وعاصمٍ ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[٤]

---

(١) أي: الفعل الماضي الثلاثي المضاعف، والمضاعف الثلاثي هو ما كان عينه ولامه من جنس واحد.

(٢) اختار الشارح أن المحذوف في (ظلت)اللام، وفي (قرن) العين، وهما قولان للناظم، فجرى في كل محل على قول من قولي المصنف.

(٣) هكذا بدون نون النسوة، كما في طبعة دار الفكر لحاشية الخضري، وفي طبعات عدة من هذا الكتاب (يفعلن)، بنون النسوة، والأول هو الأنسب.

(٤) قرأ عاصم ونافع {وقَرْن}: بفتح القاف، وقرأها الباقون بالكسر.

الإعـراب: (وقرن): الواو: حرف عطف، قرن: (على القراءتين) فعل أمر مبني على السكون، ونون النسوة: ضمير في محل رفع فاعل، والجملة الفعلية معطوفة على ما قبلها. (في بيوتكن): جار ومجرور متعلقان بالفعل قرن، والكاف: ضمير في محل جر مضاف إليه، والنون: حرف دال على جماعة الإناث.

وجـه الاستدلال من الآية: أنه ورد فيها تخفيف اقرَرْن -مفتوح العين- إلى(قَرن) -مفتوح الفاء- بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وهو نادر، وعليه قرأ عاصم ونافع كما أشار إليه الشارح، والجمهور يكسرون الفاء لأنها من (اقرِرْن) بكسر الراء الأولى التي هي عين الكلمة.

[الأحزاب: ٣٣]، بفتحِ القافِ، وأصلهُ (اقْرَرْنَ) من قولهم: قَرَّ بالمكانِ يَقَرّ، بمعنى: يَقِرُّ، حكاهُ ابنُ القطَّاعِ، ثمَّ خُفِّفَ بالحذفِ بعدَ نقلِ الحركةِ، وهو نادرٌ؛ لأنَّ هذَا التخفيفَ إنَّما هو للمكسورِ العينِ.

الإدغـــام(١)

أَوَّلَ مِثْلَـــــيْنِ مُـــــحَرَّكَيْنِ فِي (٩٩١) كِلْمَـةٍ ادْغِـمْ لا كَمِـثْـلِ صُفَـفِ

وَذُلُــــلٍ وَكِلَــــلٍ وَلَـبَـــبِ (٩٩٢) وَلا كَجُسَّــسٍ وَلا كَاخْصُـصَ ابِي

ولا كَهيلــــلَ، وَشَــــذَّ فِي أَلِــلْ (٩٩٣) وَنَـحْـوِهِ فَـكٌّ بِنَقْـلٍ فَـقُـبِـلْ(٢)

إذَا تحرَّكَ المثلانِ في كلمةٍ أُدْغِمَ أُولهما في ثانِيهما، إنْ لمْ يتصدَّرا، ولمْ يكنْ مَا هُما فيهِ اسمًا على وزنِ (فُعَلٍ) أَوْ علَى وزنِ (فُعُلٍ أَوْ فِعَلٍ أَوْ فَعَلٍ)، ولمْ يتَّصلْ أولُ المثلينِ بمُدْغَمٍ، ولمْ تكنْ حركةُ الثَّاني منهما عارضةً، ولَا مَا همَا فيهِ ملحقًا بغيرِهِ.

فإنْ تصدَّرَا فلا إدغام، كـ(دَدَنٍ)، وكذَا إنْ وُجِدَ واحدٌ ممَّا سبقَ ذكرهُ؛ فالأوَّلُ: كـ(صُفَفٍ، وَدُرَرٍ)، والثَّاني: كـ(ذُلُلٍ،(٣) وَجُدُدٍ)، والثَّالث: كـ(كِلَلٍ، ولِـمَمٍ)(٤)،

---

(١) باب الإدغام واسع فهو يدخل في جميع الحروف ما عدا حروف اللين، ولكن الناظم اقتصر فيه على إدغام المثلين في كلمة؛ لأنه اللائق بالتصريف، وأما اللائق بالقراء فهو أعم.

(٢) شروط هذا الإدغام أحد عشر، ذكر الناظم في هذه الأبيات تسعة شروط، وسيأتي فيما بعد ذكر العاشر، بقوله: (وفك حيث مدغم ... الخ) ولم يذكر الحادي عشر وهو التصدر ـوقد ذكره الشارح ولعله تركه لوضوحه.

(٣) ذُلُل -بضمتين-: جمع ذلول، وهو البعير الذي سهل قياده. وجُدُد -بضمتين أيضًا-: جمع جديد، وهو ضد القديم.

(٤) الكلل: جمع كِلّة -بكسر الكاف فيهما-، وهي السِترُ الرَّقيقُ يُخاطُ كالبيتِ، يُتَوَقَّى فيه من البقِّ. واللمم: جمع لمة -بكسر اللام فيهما-، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

والرَّابعُ: كـ(طَلَلٍ، وَلَبَبٍ)[١]، والخامسُ: كـ(جُسَّسٍ) -جمعُ جَاسٍّ-، والسَّادسُ: كـ(اخْصُصَ ابِي)، وأصلهُ: "اخْصُصْ أَبِي"؛ فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصَّادِ، وحُذِفَتِ الهمزةُ، والسَّابعُ: كـ(هَيْلَل) أي: أكثَرَ من قولِ: لَا إلهَ إِلَّا اللهُ، ونحوه (قَرْدَدٌ، وَمَهْدَدٌ).

فإنْ لمْ يكنْ شيءٌ من ذلكَ وجبَ الإدغامُ، **نحو**: (رَدَّ، وَضَنَّ) أي: بخلَ، (وَلَبَّ)،[٢] والأصلُ: (رَدَدَ، وَضَنِنَ، وَلَبُبَ).

وأشارَ بقولِهِ: (وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَـقُبِلْ) إلى أنَّه قدْ جاءَ الفكُّ في ألفاظٍ قياسُهَا وجوبُ الإدغامِ، فجُعِلَ شاذًّا يُحفَظُ ولَا يقاسُ عليهِ، **نحو**: (أَلِلَ السِّقَاءُ) إذَا تغيرتْ رائحتهُ، و(لَحِحَتْ عَيْنُهُ) إذَا التَصَقَتْ بالرَّمَصِ[٣].

---

(١) الطلل: ما شخص وارتفع من آثار الديار. واللب: موضع القلادة من الصدر.

(٢) لَبُب -على زون كَرُم- أي: صار لبيبًا، واللبيب: التام العقل.

(٣) الرَّمَص -بفتح الراء والميم جميعًا-: هو الوسخ الذي يجتمع في موق العين إذا كان جامدًا، فإن كان سائلًا فهو الغَمَص.

وَحَــيِي افْكُــكْ وَادَّغِــمْ دُونَ حَــذَرْ (٩٩٤) كَـــذَاكَ نَحْـــوُ تَـــتَجَلّى وَاسْـــتَتَرْ

أشارَ في هذَا البيتِ إلى مَا يجوزُ فيهِ الإدغامُ والفكُّ، وفُهِمَ منهُ أنَّ مَا ذكرهُ قبلَ ذلكَ واجبُ الإدغامِ.

والمرادُ بِـ(حَيِيَ) مَا كانَ المثلانِ فيهِ ياءينِ لازمًا تحريكُهُمَا، **نحو**: (حَيِيَ، وَعَيِيَ)؛ فيجوزُ الإدغامُ، **نحو**: (حَيَّ، وَعَيَّ)؛ فلو كانت حركةُ أحدِ المثلينِ عارضةً بسببِ العاملِ لم يجزِ الإدغامُ اتفاقًا، **نحو**: (لَنَ يُحْيِيَ).

وأشارَ بقولهِ: (كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلّى وَاسْتَتَرْ) إلى أنَّ الفعلَ المبتدأَ بتاءينِ مثل: (تَتَجَلَّى) يجوزُ فيهِ الفكُّ والإدغامُ؛ فمنْ فكَّ -وهو القياسُ- نظرَ إلى أنَّ المِثْلَينِ مُصَدَّرانِ، ومنْ أدغمَ أرادَ التَّخفيفَ؛ فيقولُ: (اتَّجَلَّى)(١)، فيُدغَمُ أحدُ المثلينِ في الآخرِ؛ فتسكن إحدَى التاءينِ؛ فيُؤْتَى بهمزةِ الوصلِ توصلًا للنطقِ بالسَّاكنِ، وكذلكَ قياسُ تاءِ (اسْتَتَرَ): الفكُّ؛ لسكونِ مَا قبلَ المثلينِ، ويجوزُ الإدغامُ فيهِ بعدَ نقلِ حركةِ أوَّلِ المثلينِ إلى السَّاكنِ، **نحو**: (سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّارًا)(٢).

---

(١) هذا الحكم خاص بالفعل الماضي؛ لأن المضارع لا تدخله همزة الوصل أصلًا.

(٢) أما (استّر) فأصله استتر على وزان اجتمع، فنُقلت حركة التاء الأولى إلى السين الساكنة قبلها، فاستغني عن همزة الوصل فحُذفت، وأُدغمت التاء في التاء، فصار (سَتَّر) بفتح السين، وتشديد التاء مفتوحة.

وَمَــا بِتَــاءَيْن ابْتُــدِي قَــدْ يُقْتَصَــرْ (٩٩٥) فِيــــهِ عَلَى تَــــا كَتَبَــــيَّنُ الْعِــــبَرْ

يقالُ: في (تَتَعَلَّم، وَتَتَنَزَّل، وَتَتَـبَيَّن) ونحوها: (تَعَلَّمُ، وَتَنَزَّلُ، وَتَبَيَّنُ) بحذفِ إحدَى التَّاءينِ وإبقاء الأخرَى، وهوَ كثيرٌ جدًّا، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾(١) [القدر: ٤].

(١) **الإعـراب:** (تنزل): فعل مضارع مرفوع. (الملائكة): فاعل مرفوع. (والروح): الواو حرف عطف، الروح: اسم معطوف على الملائكة، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله. (فيها): جار ومجرور متعلقان بالفعل "تنزل".

وجـه الاستـدلال: أنه إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان جاز حذف إحداهما؛ لثقل اجتماع المثلين، ولا سبيل إلى الإدغام لاحتياجه حينئذ إلى همزة وصل -وهي لا تدخل الفعل المضارع-، فخفف بحذف إحداهما.

وَفُــكَّ حَيْــثُ مُــدْغَمٌ فِيــهِ سَــكَنْ (٩٩٦) لِكَـــوْنِهِ بِمُضْــمَرِ الـــرَّفْعِ اقْــتَرَنْ

نَــحْوُ حَــلَلْتُ مَــا حَــلَلْتَهُ وَفِي (٩٩٧) جَزْمٍ وَ شِبْهِ الْجَـزْمِ[1] تَخْيِيرٌ[2] قُـفِي

إذَا اتَّصلَ بالفعلِ المدغَمِ عينُهُ في لامهِ ضميرُ رفعٍ سَكَنَ آخرهُ؛ فيجبُ حينئذٍ الفكُّ، **نحو**: (حَلَلْتُ، وَحَلَلْنَا، والهِنْدَاتُ حَلَلْنَ)، فإذَا دخلَ عليهِ جازمٌ جازَ الفكُّ، **نحو**: (لَمْ يَحْلِلْ)، ومنهُ قولهُ تعالى: ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾[3] [طه: ٨١]، وقوله: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[4] [المائدة: ٥٤]، والفكُّ لغةُ أهلِ الحجازِ، وجازَ الإدغامُ

(١) هذا هو الشرط العاشر لوجوب الادغام: وهو أن لا يعرض سكون لثاني المثلين، إما لاتصاله بضمير الرفع أو لجزم وشبهه.

(٢) المراد بالتخيير في قوله: (تخيير قفي): استواء الوجهين في أصل الجواز، لا استواؤهما في الفصاحة؛ لأن الفك أفصح.

(٣) **الإعـــراب:** (ومن): الواو: حرف استئناف، من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يحلل): فعل مضارع مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، وهو فعل الشرط. (عليه): جار ومجرور متعلقان بالفعل يحلل. (غضبي): فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير في محل جر مضاف إليه، والجملة الفعلية يحلل غضبي، في محل رفع خبر، وجواب الشرط جملة ﴿فَقَدْ هَوَىٰ ﴿٨١﴾﴾ [طه: ٨١] ، وهي في محل جزم.

وجـه الاسـتدلال: أن الفعل "يحلل" هو فعل مضارع، مجزوم، مضعف اللام، لذا جاز فيه الإدغام والفك. والفك هو الأجود؛ وهو لغة أهل الحجاز، وبها جاء القرآن غالبا، ولو قرئ "ومن يحلّ" بالإدغام لكان جائزا في العربية، وهو لغة بني تميم.

(٤) قرأ نافع وابن عامر (يرتدد) بدالين، الثانية ساكنة، وقرأها الباقون بدال واحدة مفتوحة مشددة.

الإعـــراب: (من): اسم شرط جازم كون في محل رفع مبتدأ. (يرتد): (على القراءتين) فعل مضارع مجزوم، وحرك بالفتح على قراءة من أدغم للخفة، أما على قراءة من فك الإدغام فالسكون ظاهر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: "هو" يعود إلى من، والجملة الفعلية ابتدائية لا محل لها من الإعراب. (منكم): جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل يرتد. (عن دينه): جار ومجرور متعلقان بالفعل مرتد، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جر مضاف إليه. وقوله تعالى (فسوف يأتي الله بقوم..) جواب الشرط في محل جزم، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ "من". =

نحو: (لمْ يَحُلّ)؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[1] [الحشر: ٤] في سورةِ الحشر، وهي لغةُ تميمٍ.

والمرادُ بشبهِ الجزمِ: سكونُ الآخِرِ في الأمرِ، نحو: (احْلُلْ)، وإنْ شئتَ قلتَ (حُلَّ)؛ لأنَّ حكمَ الأمرِ كحكمِ المضارعِ المجزومِ.

= **وجه الاستدلال:** أن الفعل المضارع المضعف المجزوم بالسكون يجوز فيه الإدغام والفك، وبذلك وردت القراءتان.

(١) **الإعراب:** (ومن): الواو حرف استئناف، من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. (يشاق): فعل مضارع مجزوم، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر جوازا تقديره: "هو"، والجملة الفعلية في محل رفع خبر للمبتدأ من، والجملة الاسمية استئنافية لا محل لها من الإعراب. (الله): لفظ الجلالة مفعول به منصوب، وجواب الشرط هو قوله: {فإن الله شديد العقاب}، وهو في محل جزم.

وجه الاستدلال: أن الفعل "يشاق" هو فعل مضارع مضعف اللام، مجزوم بمن الشرطية؛ لذا جاز فيه الإدغام والفك، فالإدغام -والقراءة عليه- لغة بني تميم، والفك لغة الحجازيين.

وَفَـــكُّ أَفْعِـــلْ فِي التَّعَجُّـــبِ الْـــتُزِمْ (٩٩٨) وَالْـــتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًـــا فِي هَلُـــمْ

ولما ذكرَ أنَّ فعلَ الأمرِ يجوزُ فيهِ وجهانِ، **نحو**: (احْلُلْ وحُلَّ) **استثنَى من ذلكَ شيئينِ**:

- **أحدهمَا**: (أَفْعِلْ) في التَّعجبِ؛ فإنَّه يجبُ فكُّه، **نحو**: (أَحْبِبْ بِزَيْدٍ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجْهِهِ).
- **الثَّاني**: (هَلُمَّ) فإنَّهم التزمُوا إدغامهُ.

واللهُ سبحانهُ وتعالى أعلمُ.

الخَاتمة

وَمَــا بِجَمْعِــهِ عُنِيــتُ قَــدْ كَمَــلْ (٩٩٩) نَظْمًــا عَلَى جُــلِّ الْـــمُهِمَّاتِ اشْــتَمَلْ

أَحْصَـــى مِــنَ الكَافِيَــةِ الخُلاصَــهْ (١٠٠٠) كَمَا اقْتَضَــى غِنًى بِـلا خَصَاصَــهْ

فَـأَحْـــمَدُ اللهَ مُصَـلِّـــيًا عَـــلى (١٠٠١) مُـحَمَّـــدٍ خَـــيْرِ نَـــبِيٍّ أُرْسِــــلَا

وَآلِهِ الْـــغُرِّ الكِـــرَامِ الْـــبَرَرَهْ (١٠٠٢) وَصَحْبِـــهِ الْـــمُنْتَخَبِينَ الخِـــيَرَهْ

قائمة المراجع

اعتمدنا في التعليق على شرح ابن عقيل على المراجع التالية:

أولا: المراجع الأساسية:

(١) منحة الجليل على شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد (اعتمدنا عليه في: إعراب الشواهد الشعرية، وشرح المعاني، وبيان الاستشهاد منها، وبعض التعليقات العلمية، مع تصرف بحسب الحاجة).

(٢) خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٣٩)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (اعتمدنا عليه في ضبط ألفاظ الشواهد الشعرية، وفي نسبتها، وشرح معانيها).

(٣) إعراب شواهد ابن عقيل، للدكتور رياض الخوام (اعتمدنا عليه في إعراب الشواهد القرآنية والحديثية، وبيان أوجه الاستدلال بها، مع تصرف كثير).

(٤) حاشية الخضري، لمحمد بن مصطفى الخضري، دار الفكر (اعتمدنا عليه في الإضافات العلمية).

(٥) شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ) لألفية ابن مالك، مع حاشية الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية (اعتمدنا عليه في الإضافات العلمية).

ثانيًا: أبرز المراجع الأخرى:

(١) الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، لبهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة: الثانية، ١٤١٨ هـ.

(٢) أوضح المسالك، لابن هشام(ت ٧٦١هـ)، دار الفكر.

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (المتوفى: ق ٦هـ)، تحقيق: الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط: ١٤٠٨ هـ

(٤) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصار، تحقيق الصالحي، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ.

(٥) دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، للفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.

(٦) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي٧٠٢هـ، تحقيق أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٧) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك(ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية.

(٨) شرح أبيات المغني لعبد القادر البغدايد، تحقيق رباح ودقاق، دار المأمون، ط (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ).

(٩) شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد السيرافي(الابن) ٣٨٥هـ، تحقيق محمد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٤هـ.

(١٠) شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، لابن الجواليقي، ت:٥٤٠هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

(١١) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحو، لمحمد شراب، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧.

(١٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي(الأب) ٣٦٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ٢٠٠٨ م.

(١٣) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، للحميري، عدد من المحققين، دار الفكر المعاصر.

(١٤) المقاصد الشافية، للشاطبي(ت ٧٩٠)، تحقيق جماعة من المحققين، معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى.

(١٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين العيني، تحقيق علي فاخر وآخرين، دار السلام، ١٤٣١هـ.

(١٦) النحو الوافي، لعباس حسن(ت ١٣٩٨)، دار المعارف، ط: ١٥.

الفهرس

تم بحمد الله